

فِئَةُ الْعَيْنِ

بِفَتْاوى عُلَمَاءِ الْحَرَمَيْنِ

يشتمل على :

- (١) فتاوى العلامة الإمام الشيخ حسين إبراهيم المغربي مفتى السادة المالكية بمكة المكرمة رحمه الله تعالى [بصلاب الكتاب]
- (٢) فتاوى العلامة الإمام الشيخ محمد صالح الرئيس الزيرى تغمده الله برحمته [بهامش الكتاب]

الطبعة الأولى : سنة ١٣٥٦ هـ سنة ١٩٣٧ م

حقوق الطابع محفوظة

أشرف على تصحيحه وضبط أصوله

فضيلة الأستاذ الشيخ محمد علي بن حسين المالكي

مفتى السادة المالكية بالحرم المكي [سابقاً]

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر

لصاحبها مصطفى محمد

طبعة مصطفى محمد

صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر

ترجمة الشيخ حسين المغربي

رحمه الله تعالى

هو العالم الورع الزاهد العلامة العارف بربه المحدث الفهامة مفتي السادة المالكية بمكة المحمية ، الشيخ حسين بن إبراهيم المغربي أصلاً المصري ولادة ومنشأ ، الأزهرى طالباً ، المكي جواراً ومهاجراً ، نشأ قدس الله سره عفيفاً لم يكشف ذيله قط على محرم وحفظ القرآن على الشيخ عبد الرحمن المسالح العارف بربه تغمد الله برحمته وطلب العلم بالأزهر على الشيخ منة الله الشباس والشيخ إبراهيم الباجوري والشيخ عثمان الدياطي وغيرهم من مشايخ الأزهر المنيف ثم هاجر إلى مكة واستوطن بها وكان محبياً إلى أهلها لعفته وصلاحه وتركه مالا يعنيه وتولى بها إفتاء المالكية ولم يزل يفتي ويدرس ويؤلف بها إلى أن توفي سنة ألف ومائتين واثنتين وتسعين هجرية على مهاجرها أفضل الصلاة وأزكى التحية وشيعت جنازته بحفل عظيم من العلماء والأشراف والأعيان لم يعهد مثله قبل

ومن تأليفه متن مصطلح الحديث وشرحه وتوضيح المناسك وحاشيته ، وحاشيته على نسك الشيخ يحيى بن الشيخ محمد بن محمد الخطاب المكي الشهير في فقه مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى وفتاوى مهمة أيضاً ورسالة في ربيع العبادة على مذهب مالك رحمه الله تعالى وشرح على حكم ابن عطاء الله السكندري وحاشيته على قصة مولد النبي صلى الله عليه وسلم للعلامة الدردير وتعريفات الألفاظ التي اصطلاح عليها المؤلفين في جزء لطيف

ولم يطبع من تأليفه إلا شرح مصطلح الحديث مع متنه وتوضيح المناسك مع حاشية عليه مهمة لابنه الأستاذ الشيخ محمد عابد مفتي المالكية تغمد الله الجميع برحمته ، وهذه الفتاوى التي قام بضبطها وتصحيحها ذواهمة العلية يحيى السنة المحمدية سيدي وسندي الشيخ المحقق والأستاذ المذوق محمد علي المالكي ابن المؤلف المذكور ضاعف الله لي وله وللسلمين الأجور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللهم إذ أطلعت لعلم الفتوى من سماء التحقيق شمساً وبدورا .
وجعلت علماء الشريعة الغزاء أرفع الناس في الدارين مكانة وجوراً وسروراً .
واخترتهم لحفظ فرائض الإسلام وسننه . وأقمتهم نجوماً يهتدى بها في ظلمات
الجهالات إلى منهجك القويم وسننه . وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن سيدنا
محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وأصحابه الذين نصرُوا الحق
وأظهروه . ودمغوا الباطل وأهله وأماتوه . وبعد : فيقول حسين بن إبراهيم
الأزهري المالكي قد جمعت مسائل يحتاجها قليل البضاعة مثلى عند الاستفتاء
والاحتياج . والله أسأل أن يلهمنا الصواب ويجعلنا مع الحق في امتزاج . إنه
أكرم مسئول وأرجى مأمول ﴿ مقدمة ﴾ المطلوب من العلماء أن يبينوا لنا معنى
اللهم إني أسألك العفو والعافية والمعافاة الدائمة ﴿ الجواب ﴾ معنى العفو أن يعفو
الله عن خلقه ويصفح عنهم ويترك عقابهم إذا استحقوه ومعنى العافية دفاع الله
عن العبد يقال عافاه الله من المكروه معافاة وعافية وهب له العافية من العلل
والبلاء كعفاه ومعنى المعافاة أن يعافيك الله من الناس ويعافيه منك اه خفاجي
على الشفاء بزيادة من القاموس [مسألة] شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ
كما في عدوى على الزرقاني ﴿ ما قولكم ﴾ في مباح أمر السلطان بتركه ، ولى الأمر
هل يجب طاعته ؟ ﴿ الجواب ﴾ سئل الأجهوري عن ذلك فأجاب بوجوب طاعته
فيه انظر الزرقاني [مسألة] إذا لم يوجد نص في مسألة فأفتى بعض المتأخرين
بأنه يرجع فيها لمذهب أبي حنيفة لأن المسائل التي فيها خلاف بين مالك وأبي حنيفة
اثنتان وثلاثون مسألة فقط وفيه نظر بل ظاهر كلام القرافي أنه يرجع في تلك
النازلة لمذهب الشافعي لأنه تليد الإمام كذا في حاشية الخرشى عند قول المصنف
وحيث ذكرت قولين الخ وقوله اثنتان وثلاثون لعله من الأصول وإلا فينبغي
اختلاف كثير في الفروع كما هو معلوم [مسألة] يجوز تقليد مذهب الغير ولو
بعد الوقوع لضرورة أو لغيرها كما في الأمير على عب [مسألة] قال الأجهوري
في الفتاوى وإذا حكم الحاكم بالقول الضعيف فلا ينقض حكمه ما لم يشتد ضعفه
كالحكم بشفعة الجار ومثل مضي حكمه بالقول الضعيف حيث لم يول على الحكم
بغير الضعيف والحاصل أنه إذا كانت توليته إنما هي على ما يحل العمل به وهو
الراجح أو المشهور وحكم بالقول الضعيف فإنه ينقض وإن كانت توليته إنما
هي على العمل بما يقتضيه رأيه فلا يجوز له الحكم بالضعيف وإذا وقع ونزل فإنه
لا ينقض حكمه كما في حاشية الخرشى عند قول المصنف وحيث ذكرت قولين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلماء هداة
للإيمان والإسلام وأهل بعضهم
للفتيا لتبين الحلال والحرام
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له شهادة خالصة عن
الآوهام وأشهد أن سيدنا وحينا
محمد عبده ورسوله إلى سائر
الخلق بالتقام اللهم صل وسلم
على سيدنا محمد خير الأنام وعلى
آله وصحبه الكرام صلاة
وسلاما دائماً متلازمين على
عمر الدهور والأيام ﴿ أما بعد ﴾
فيقول العبد الفقير عظيم الذنب
والتقصير راجي عفو رب الناس
أقل الناس حسن بن عبد الرحمن
أبو رأس المنسوب إلى عرب
العربا كما هو مثبت في القرطاس
الدوعني وطناً الخريبي مسكناً
الشافعي مذهباً الأشعري اعتقاداً
العلوي سلوكاً فإنه لما كان يوم
الجمعة المبارك خمس خلون من
شهر رجب الذي البركات فيه
تصب سنة ألف ومائتين وستة
وعشرين فقد أشار على سيدنا
وشيخنا وأستاذنا وموصلنا إلى
ربنا جمال الدين ومربي الطالبين
من أهله الله لحل مشكلات
المسلمين والتقى الزاهد والورع
العابد العالم العلامة الخبير الفهامة
المجمع علي جلالة قدره في جميع
الاقطار من شرقه إلى غربه
ذو الفضائل والمكارم الذي لم
يأخذه في الله لوم لائم محمد صالح

كعبدار وعبدالكعبة انتهى وقد تقرر في مذهبنا أن المسئلة إذا لم يوجد فيها نص يرجع لمذهب الشافعي وأجاب العلامة عامر الشبراوي الشافعي بقوله المعتمد الجواز ولا يجب على من يسمى بهذا الاسم تغيير اسمه ولا يستحب والله أعلم [مسئلة] يجوز تسمية الكافر والمبتدع والفاسق إذا لم يعرف إلا بها أو خيف من ذكره باسمه فتنة وذكر القرافي ما يفيد أنه لا يحرم مخاطبة الذمي بنحو معلم اه فتاوى عج [مسئلة] في التوضيح ذكر أبو المعالي أن مالكا كثيراً ما يبنى مذهبه على المصالح وقد قال إنه يقتل ثلث العامة لمصلحة الثلثين وفي عب أن معناه قتل ثلث مسلمين مفسدين لإصلاح ثلثين مفسدين حيث تعين القتل طريقاً لإصلاح الثلثين دون الحبس أو الضرب والإمناع صوناً للدماء والمراد بالإفساد تخريب أماكن الناس وقيام بعضهم على بعض ثم إن الظاهر أن الإمام أو نائبه يخير في تعيين الثلث من جميع المفسدين بالمعنى الأول للقتل مع نظره بالمصلحة فيمن هو أشد فساداً من غيره وقول ثلث مفسدين هو الصواب خلافاً لما سرى لبعض الأوهام من جواز قتل ثلث من أهل الصلاح لإصلاح ثلثين مفسدين فإنه غلط فاحش وانظر لو كان لا يحصل إصلاح المفسدين إلا بقتل أكثر من ثلث مفسدين والظاهر عدم ارتكابه صوناً للدماء اه وفي الأمير قال المازري وهذا الذي حكاه أبو المعالي عن مالك صحيح انتهى ونقله الخطاب وزاد بعده عن شرح المحصول أن ما ذكره إمام الحرمين عن مالك لا يوجد في كتب المالكية فتأمل قال سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي هذا الكلام لا يجوز أن يسطر في الكتب لئلا يغتر به بعض ضعفة الطلبة وهو لا يوافق شيئاً من القواعد الشرعية قال الشهاب القرافي ما نقله إمام الحرمين عن مالك ، المالكية ينكرونه إنكاراً شديداً ولم يوجد ذلك في كتبهم إنما نقله المخالف وهم لم يجدوه أصلاً وقال ابن السمعان ما نقله إمام الحرمين لم ينقله أحد من علماء المذهب وما ذكره في التوضيح عن المازري أنه قال هذا الذي حكاه أبو المعالي عن مالك صحيح إنما ترجع فيه الإشارة إلى أول الكلام وهو أن مالكا كثيراً ما يبنى مذهبه على المصالح لا إلى قوله بأثره وقد قال إنه يقتل ثلث العامة لإصلاح الثلثين أو أنه حمله على مسألة تترس الكفار بالمسلمين ثم إن في قوله إن مالكا يبنى مذهبه على المصالح نظر فإن المخالفين ينسبون ذلك لمالك والمالكية يابون ذلك على وجه يختص به حسبما تقرر ذلك في علم الأصول والذي ذكره العلماء وتبرء وامنه في هذا النقل هو حملة على الإطلاق والعموم حتى يجرى في الفتن الواقعة بين المسلمين عياداً بالله وما يشبه ذلك وفي بن وما قاله شارحنا من جواز قتل الثلث المفسدين حيث تعين طريقاً لإصلاح الباقي غير صحيح ولا يحل أن يقال به فإن الشارع إنما وضع لإصلاح المسلمين إقامة الحدود عند ثبوت موجباتها ومن لم تصلحه السنة فلا أصلحه الله ومثل هذا التأويل الفاسد هو الذي يقع

كالذبح فلا يبعد أن يكون ما ذكر داخل في قاعدة تعارض المانع والمقتضى فيثبت تقدم المانع وهو ظاهر وإن وجد نص من يعتمد عليه بخلاف ذلك عول عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه وأرضاه) عن الماء الموقوف للوضوء والغسل إذا كان في بركة أو جارية وهو قتلان هل يصح الزيادة على الثلاث الغسلات لأن الماء النازل من العضو يعود إلى الماء لأخارجه لأن في بعض الكتب ذكروا تركه الزيادة على الثلاث إذا كان ملكه أو مباحاً وتحرم الزيادة إذا كان موقوفاً ولم يبينوا الحرمة هل في حنفية لأن الماء الزائد يضيع بخلاف مسألتنا فإن الماء يعود إلى البركة أم الحرمة مطلقاً أفوتونا ماجورين (أجاب نفعا الله به) بقوله نعم تحرم الزيادة المذكورة في الماء الموقوف مطلقاً كما نص على ذلك ابن حجر والرملي في كتبهم وعلا ذلك بأنه غير مأذون فيه من الواقف وقول السائل إن الماء يرجع في نحو البركة ليس كله يرجع بل يبقى منه على العضو مع عدم الأذن أيضاً والله تعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) عن مس المصحف هل يحل حمله ومسه مع الحدث للبالغ لحاجة التعليم فيه كالصبي المميز لأنهم أحلوه له لحاجة التعليم فقط والحاجة

موجودة في الكبير مثله أم لا يحل
إلا للصبي المميز فقط أفيدونا
(أجاب) نعم لا يجوز حمل
المصحف للبالغ لحاجة التعليم مع
الحدث بل لا بد من الطهر والله
سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى
الله عنه) في سن الوضوء مما
مسته النار كما في الحديث الوارد
في ذلك فهل المراد بالمس التأثير
أم المراد المس الحقيقي حيث إنه
لا يسن الوضوء إلا مما مسته
النار بالمباشرة بما وضع عليها
كاللحم المشوى فيها كما قاله بعض
الناس وزعم أن المطبوخ بالنار
لا يسن الوضوء منه وهل مثل
المطبوخ حيث قلم بسن الوضوء
منه القهوة المطبوخة بالنار أم لا؟
بينوا لنا ذلك سيدى وتفضلوا
علينا بالنقل الصريح عن أئمتنا
الشافعية وما قالوه شراح الجامع
الصغير على هذا الحديث حيث
إن المسألة واقعة وبعض الطلبة
يستشكل ذلك وي زعم أنه لا يسل
إلا إذا كان هناك نص في ذلك
فتفضلوا سيدى بذلك ولو أعبناكم
ولكم الأجر إن شاء الله تعالى
وقولهم يسن الوضوء من الأكل
هل هو عام أو بما مسته النار وما
كيفية هذا الوضوء، هل كوضوء
الصلاة أم لا بينوا لنا ذلك
بيانا شافيا ولكم الأجر إن شاء الله
تعالى (أجاب حفظه الله تعالى)
الحمد لله رب العالمين ما شاء الله
لا قوة إلا بالله نعم المراد بالمس

كثيراً من الظلمة المفسدين في سفك دماء المفسدين نعوذ بالله من شرور أنفسنا
وفي الحديث من شارك في دم امرئ مسلم ولو بشطر كlette جىء به يوم القيامة
وبين عينيه آيس من رحمة الله ولما ذكر اللخمي أن المركب إذا نقل بالناس
وخيف عليه الغرق يقتربون علي من يرمى والرجال والنساء والعبيد وأهل الذمة
في ذلك سواء قال ابن عرفة عقبه تعقب غير واحد نقل اللخمي طرح الذى
لنجاة غيره وربما نسب بعضهم لخرق الإجماع وقال بعضهم لا يرمى الآدى لنجاة
الباقين ولو كان ذمياً وقال ابن الحاجب إذا خيف على المركب طرح ما ترجى به
نجاتها غير الآدى بإذنهم وبغير إذنهم ويبدأ بما ثقل جسمه وعظم جرمه انتهى
وقد تبع إمام الحرمين علي نقله المذكور تلميذه الغزالي في المنحول وغض بذلك
في حق مالك وأتبعه بإساءة الأدب على أبي حنيفة جداً ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلی العظيم؛ وقد اتفق لى في يوم عيد عند بعض أشياخنا رؤية ما ذكر في المنحول
فتأسفت بما قال في حق أبي حنيفة فما هو إلا أن وضعت كتاب المنحول من يدي
وكان بين أيدينا كتب ننظر فيها فوقع في يدي تفسير البيهقي فرأيت فيه تشنيعاً
كبيراً على إحياء الغزالي وما فيه من الأحاديث الموضوعية فأخذتني من ذلك عبرة
وقلت جزاء أوفاقاً ولا يغتر بما لعج هنا فإنه مثل ما شارحنا اه بحذف
(ما قولكم) في كرامات الأولياء ومعجزات الأنبياء ما الفرق بينهما وهل يصح
أن يقال كلما جاز أن يصدر معجزة لنبى جاز أن يصدر كرامة لولى مطلقاً
أو في المسألة تفصيل؟ أفيدوا الجواب (الجواب) اعلم أن المعجزة هي الأمر
الخارق للعادة إن وقع بعد النبوة والكرامة هي الأمر الخارق للعادة يظهر علي
يد عبد ظاهر الصلاح ملتزم لمتابعة نبى كلف بشريعته مصحوب بصحيح
الاعتقاد والعمل علم بها أو لم يعلم وليست في وقوعها التباس النبى بغيره
للفرق بين المعجزة والكرامة لأن المعجزة يجب إظهارها معها دعوى النبوة
دون الكرامة فيجب علي الولي أن يخفيها إلا عند ضرورة أو لتقوية يقين بعض
المريدين كما عرف بعضهم عسلاً من الجو ووضعها في يد مريده وبعضهم
أرى غيره الكعبة من بلاد بعيدة فكل ما وقع معجزة للأنبياء جاز وقوع مثله
كرامة للأولياء إلا إنزال القرآن وطلوع السماء بالجسد بقطة كما روى أن الأسود العنسى
لما ادعى النبوة طلب أباً مسلم الخولاني فقال له أشهد أنى رسول الله فقال لا قال
أشهد أن محمد رسول الله قال نعم فأمر بنار فألقى فيها فوجدوه قائماً صلى وقد
صارت عايه برداً وسلاماً فكان عمر بن الخطاب يقول الحمد لله الذى لم أمت حتى
رأيت من أمة محمد من فعل به كما فعل إبراهيم الخليل اه ملخصاً من عبد السلام
والسحيمى علي الجوهرة وفي فتاوى ابن حجر الحديثية أن كرامة الولي من بعض
معجزات النبى ولما كان متصفاً بعظيم اتباعه أظهر الله بعض خواص النبى علي يدي

وارثه ومتبعه وقد تنزلت الملائكة لاستماع قراءة أسيد ابن حضير الكندى وكان سلمان أبو الدرداء يأكلان في صحفة فسبحت الصحفة أو ما فيها ثم الصحيح أنهم ينتهون إلى إحياء الموتى خلافاً لأبي القاسم القشيري فهو ضعيف والجمهور على خلافه فالصحيح تجوز جملة خوارق العادات كرامة للأولياء وفي شرح مسلم للثورى أنه يجوز الكرامات بخوارق العادات على اختلاف أنواعها وخصها بعضهم بإجابة دعوة ونحوها وهذا غلط من قائله وإنكار للحس بل الصواب جريانها بانقلاب الأعيان ونحوه اه وقد مات فرس بعض السلف في الغزو فسأل الله إحياءه حتى يصل إلى بيته فأحياه الله فلما وصل بيته قال لولده خذ سرجه فإنه عارية عندنا فأخذ غر ميتاً وقال اليا فعى صح بالسند المتصل إلى الشيخ القطب عبد القادر الجيلاني رحمه الله أن أم شاب كان ذلك الشاب عنده دخلت تلك الأم على الشيخ وهو يأكل في دجاجة فأنكرت أكله الدجاجة وإطعامه ابنها أرذل الطعام فقال لها إذا صار ولدك بحيث يقول لمثل هذه الدجاجة قومي بإذن الله فقامت ولها أجنحة وطارت بها حق له أن يأكل الدجاج والله أعلم [مسألة] إذا شق على النساء مسح جميع الرأس فقال العلامة الأمير يجوز لها أن تقلد من يقول بمسح بعض الرأس من غير ضرب ولا تهديد خلافاً للشبرخيتي ومن وافقه وهل تقلد مذهب الغير أو القول الضعيف في المذهب؟ قولان والمعتمد الأول ويجوز التلفيق بأن يمسح بعض الرأس على مذهب الشافعي ويمس زوجته بغير قصد ولا وجدان ويصلي على مذهب مالك ونحو ذلك وهذا ما اعتمدته سيدي محمد الصغير قال العلامة العدوي وقد اطلعت على رسالة تؤيد ما قاله شيخنا الصغير فيكون هو الراجح وفي الأمير على عقب في فصل الجمعة أن القول بالتلفيق هو الالئق بالحنيفية والرحمة وفي الدسوقي وذكر الخطاب عن ابن عمر جواز العمل بالقول الشاذ في خاصة النفس وأنه يقدم على العمل بمذهب الغير لأنه قول في المذهب وهو اختيار المغاربة وقد تقدم أنه ضعيف والمعتمد تقديم مذهب الغير كما هو اختيار المصارية اه بتوضيح [مسألة] للضيف إطعام الهر والسائل كما في حاشية الخرشى من باب العارية [مسألة] في المجموع أنه يجوز أخذ الأجرة على الفتيا إن لم تعين بأن كان هناك من يحسنها أى وأما إن تعينت بأن لم يوجد من يحسن الفتيا غيره فلا يجوز أخذ الأجرة [مسألة] القهوة في ذاتها مباحة ويعرض لها حكم ما يترتب عليها ومثلها الدخان أى أنه في ذاته مباح على الأظهر ويعرض له ما يترتب عليه وكثرته لهو كما في المجموع (ما قولكم) في شخص قال لآخيه يا كافر فهل يلزمه (الجواب) في الموطأ عن عبد الله ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال من قال لآخيه كافر فقد باء بها أحدهما أى أن من قال لآخيه في الإسلام أنت كافر فقد رجع بكلمة

التأثير في شمل ما كان بطبخ وشئ" وقلي فدخلت في ذلك القهوة والمراد بالوضوء الوضوء الشرعى لا اللغوى والله سبحانه وتعالى أعلم ولفظ الحديث الذى فى الجامع مع شرحه الكبير للعلامة المناوى توضأ وأعمأ مسته وفى رواية لأبي نعيم غيرت النار أى من كل ما أثرت فيه بنحو طبخ أو شئ" أو قلى، وأخذ بظاهره جماعة من الصحابة والتابعين وقال الجمهور منسوخ بخبر أبى داود عن جابر كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء منه ثم قال قال الرافعى وفى الحديث دلالة على أن لفظ المس يصح إطلاقه وإن كان هناك حائل (حم من) عن أبى هريرة رضى الله عنه (حم م عن عائشة) قال الشارح وعن المص من الأحاديث المتواترة انتهى وفى الإيعاب مع المتن ويسن بمس ميت أو حمله ومن فصد وقء وأكل لحم جزور قال الحلبي وأكل ما مسته النار إلى أن قال والمراد فى جميع هذه الصورة التى قلنا يسن الوضوء فيها الوضوء الشرعى كما نص عليه الشافعى فى نحو الغيبة وصوبه النووى كما مر مستنداً إلى ما يأتى عن الشاشي وهو غسل الأعضاء الأربعة مع النية والترتيب لا اللغوى الذى هو مجرد النظافة خلافاً للتولى وابن الصباغ إلى

(باب الأذان)

(سئل رضى الله عنه) عن الصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الأذان هل يسن للؤذن سرّاً أم جهراً؟ أفيدونا (أجاب عفا الله عنه) بقوله قال العلامة في الإيعاب أفتى شيخنا زكريا وغيره بأن ما يفعله المؤذنون الآن عقب الأذان من الإعلان بالصلاة والسلام مراراً أحسن لأن ذلك مشروع عقب الأذان في الجملة والأصل والكيفية حادثة انتهى كلامه والله سبحانه أعلم

(باب الأحداث)

(سئل رضى الله عنه) في رجل ابتلي بعة في مقعدته ولم تزل مقعدته نازلة وتمتد منها رطوبة دائمة بحيث تلوث الثوب فما يكون حكم هذه الرطوبة هل هي نجسة أم لا حيث لم يتحقق خروجها من باطن الدبر فإذا قلتم بنجاستها هل يعني عنها للضرورة وهل يجوز له أن يصلي بوضوئه ماشاء من الفرائض أم يكون حكمه كحكم دائم الحدث يتوضأ لكل فرض أم لا؟ أفئونا (أجاب نفعى الله تعالى به) نعم الرطوبة المذكورة نجسة كانت دماً أو نحوه ويعنى عنها حينئذ حيث لم يتجاوز محلها ولا ما حاذاه من الثوب ولم يخالطها أجنبى ولم يخرج بفعل فاعل حيث

الكفر أحدهما لأنه إن كان القائل صادقاً في نفس الأمر فهو ظاهر وإن كان القائل كاذباً فقد جعل الإيمان كفراً فقد كفر كذا حمله البخارى على تحقيق الكفر على أحدهما وحمله غيره على الزجر والتغليظ فظاهر الحديث غير مراد وقال الباجى من أهل مذهبنا إن كان المقول له كافراً فهو كإقراره على القائل أن يصير كافراً أو قال ابن عبد البر أى احتتمل الذنب في هذا القول أحدهما قال أشهب سئل مالك عن هذا الحديث فقال أرى ذلك في الحرورية قيل تراهم بذلك كفراً قال ما أدرى ما هذا اه زرقانى بتصرف [مسئلة] هل ينزل العزم على المعصية منزلة المعصية في الكبر والصغر فالعزم على الزنا مثلاً يأنم لإثم الزانى أو لا ينزل منزلة المعصية؟ (الجواب) تردد الباقلاى في ذلك وجزم غيره بأن العزم على الكبيرة يكون مطلق سيئة وهو ظاهر أقول وظاهر هذا أنه صغيرة اه عدوى (ما قولكم) في المتقى هل له مرتبة أو أكثر (الجواب) في حاشية الخرشى اعلم أن للمتقى كما قال ناصر الدين اللقانى ثلاث مراتب الأولى التوقى عن العذاب الخلد بالتبرى عن الشرك وعليه قوله تعالى والزهم كلمة التقوى والثانية التجنب عن كل ما يؤثم من فعل أو ترك على الصغائر عند قوم وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع وهو المعنى بقوله تعالى ولولأن أهل القرى آمنوا واتقوا إلى آخره والثالثة أن يتزده عما يشغل سره عن الحق ويقبل إليه بنفسه وجسمه وهو التقوى الحقيقى المطلوب بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته (ما قولكم) في المسئلة إذا كان فيها قولان ولم يترجح أحدهما عن الآخر هل للعالم أن يفتى بأحدهما تارة وبالأخر تارة أخرى (الجواب) في حاشية الخرشى حكى القرافى الإجماع على تخيير المقلد بين قولى إمامه إذا لم يظهر له ترجيح أحدهما أى يختار قولاً ويقضى به لأنه يجمع بينهما وإذا أفتى بأحد القولين في نازلة ثم حصلت نازلة أخرى مماثلة لتلك فله أن يفتى فيها بالقول الآخر مع أن النازلة مماثلة وإذا قلنا يفتى بأحد القولين اشترط بعضهم أن لا يفتى الفقراء بما فيه تشديد والأغنياء بما فيه تخفيف ونقله الإجماع طريقة وقيل إنه يذكر القولين أو الأقوال وهو يقلد أيهم أحب قال قال بعض ويدعى أن يختلف ذلك باختلاف أحوال المستفتين ومن لديه منهم معرفة من ليس كذلك أقول وهو الظاهر عندى وقال القرافى في كتاب الأحكام للحاكم أن يحكم بأحد القولين المتساويين بعد مجزئه عن الترجيح ولا يجوز العمل ولا الفتوى ولا الحكم بالضعيف [مسئلة] سئل سيدى أحمد بن زكريا إذا رأت الخلائق ربه يوم القيامة وحججوا عن رؤيته هل يتخيّلونه بعد ذلك؟ فأجاب بعدم جواز التخيل لأن ما فى الخيال مثل والله تعالى منزّه عن أن يكون له مثل أو يدرك بالوهم أو الخيال هذا ما تقتضيه ظواهر النصوص فإن قلت التنزيه عن المثل يقتضى نفي المثل له تعالى وهو معارض لقوله وله المثل الأعلى في السموات والأرض

وجدت الشروط الثلاثة على كثيرها وقليلها وإلا فعني عن القليل وإلا فهي طاهرة وله أن يصلي بوضوءه ماشاء من فرض ونفل وصح وضوؤه حال خروجها وعبارة التحفة عطفاً على ما ينقض وكمقعدة المبسور إذا خرجت فلر توضع حال خروجها ثم أدخلها لم ينقض وإن اتكأ عليها بقطنة حتى دخلت ولو انفصل على تلك القطنة شيء منها لخروجه حال خروجها إلى آخر ما في التحفة قال العلامة ابن قاسم عليها توهيم بعض الطلبة أنه ينبغي أن لا يصح الوضوء حال خروجها كما لا يصح الوضوء حال خروج البول وهو خطأ لأن الوضوء هذا حال خروجها أي بعده وإنما هو ظاهر نظير الوضوء بعد انقطاع البول وهو صحيح فتأمل أما حال وقوع الخروج فينبغي عدم صحة الوضوء فتأمل ثم قال قوله ولو انفصل الخ صريح في عدم النقض بأخذ قطنة كانت عليها حال خروجها هذا وينبغي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم يخرج انتهى كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) عن امرأة شافعية قائمة للصلاة فلبسها عبد خصي فهل والحالة هذه يكون ناقضاً لها وهل يحرم عليه النظر إليها أم لا أفيدونا (أجاب رضى الله عنه) بقوله نعم يكون ناقضاً لها

قلت المثل المثبت له تعالى غير المثل المنفي فالمثل المنفي بمعنى المماثل والمقيس عليه والمثبت بمعنى الصفة فقوله تعالى والله المثل الأعلى أى الوصف الأعلى وهو الوجوب الذاتي والغنى المطلق والجود الفائق والزاهة عن صفات المخلوقين فتبارك الله رب العالمين قاله السنوسى فى شرح الجزائرية اه نفرأوى ببعض تصرف (ما حكم التواضع) لأهل الدنيا من أجل دنياهم (الجواب) قال فى حاشية الخرشى ثم لا يخفى أن التواضع لله ولرسوله وللوالد والشيخ والسلطان واجب وللسلمين من حيث كونهم مسلمين مندوب ولأهل الدنيا من حيث دنياهم حرام (فائدة) روى أحمد والترمذى وصححه والنسائى والضياء وغيرهم عن ابن عباس أقبلت اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أخبرنا ما هذا الرعد قال ملك من الملائكة موكل بالسحاب بيديه مخراق^(١) من نار يزر به السحاب ليسوقه حيث أمر الله قالوا فما هذا الصوت الذى يسمع قال صوته قالوا صدقت اه من الزرقانى على الموطأ (ما قولكم) فى أهل الجنة هل يولد لهم أم لا (الجواب) فى الزرقانى على الموطأ وذكر الغزالي عن أبي سعيد مرفوعاً إن الرجل من أهل الجنة ليولد له الولد كما يشتهى ويكون حملاً وفصاله وشبابه فى ساعة واحدة اه [مسئلة] فى حاشية الخرشى عن السنوسى إن جرم الشمس وحدها قدر الأرض مائة مرة وستون مرة وثلاث مرة وفى طبقات الشيخ الشعرانى فى ترجمة مولى ابن عباس أنه كان يقول سعة الشمس سعة الأرض وزيادة ثلاث مرات وسعة القمر سعة الأرض وما ذكره كل منهما مخالف لما ذكره تت من أن الشمس قدر الدنيا مائة وعشرون مرة والقمر قدر الدنيا مائة وعشرون مرة (ما قولكم) فى حاكم صلب شخصاً هل يجوز النظر إليه أم لا (الجواب) قال فى حاشية الخرشى لا يجوز النظر للصلوب ولا للخوزق ونحوهما [مسئلة] إذا جزم بقلبه أن الله واحد ومحمد رسوله ثم مات فالمعتمد أنه يكون ناجياً عند الله بمجرد التصديق القلبى وأما النطق فهو شرط فى اجراء الأحكام الدنيوية كذا فى حاشية الخرشى [مسئلة] لا يجب على العالم أن يعلم غيره إلا بعد الطلب وهو الصحيح عند ابن العربى وغيره خلافاً للطروشى ومن وافقه أفاده فى حاشية الخرشى [مسئلة] يجوز الدعاء على الظالم بعزله كان ظالمه له أو لغيره والأولى عدم الدعاء على من لم يعم ظلمه فإن عم فالأولى الدعاء وينهى عن الدعاء عليه بذهاب أولاده وأهله أو بالوقوع فى معصية لأن إرادة المعصية معصية وينهى أيضاً عن الدعاء عليه بمؤلمات تحصل له فوق ما يستحقه ، وفى جواز الدعاء بسوء الخاتمة قولان الراجح كما قاله ابن ناجى وغيره المنع خلافاً للبرزلى اه من حاشية الخرشى (مسألة) أكثر العلماء على جواز رفع البصر إلى السماء فى الدعاء وكرهه الطبرى والقاضى شريح ووجه قول

(١) قوله مخراق : المخراق المندبل يلف ليضرب به وفى حديث على رضى الله عنه البرق مخاريف

ثم إن كان مسحاً بأن قطع ذكره وأثنياء وذهبت شهوته بحيث لم تبق له شهوة للنساء أبداً حل نظره وإلا فلا والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن رجل تزوج بامرأة ولها مرضعة فهل ينتقض وضوؤه بلبسها أم لا فإذا قلتم لا فهل تكون الحرمة على التأييد أم لا أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم لا ينتقض وضوؤه بلبسها وتكون الحرمة على التأييد والله أعلم وفي النهاية بعد قول المنهاج إلا محرماً والمحرم من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة على التأييد بسبب مباح لا حرمتها واحترز بالتأييد عن يحرم جمعها مع الزوجة كأختها إلى آخر ما فيها ولا شك أن أم الزوجة من الرضاع يحرم نكاحها على التأييد بسبب مباح وهو المصاهرة ففي المنهاج مع التحفة ويحرم عليك بالمصاهرة زوجة من ولدت وإن سفل من نسب أو رضاع أو ولدك وإن علا من نسب أو رضاع ويحرم عليك أمهات زوجتك منها أى النسب أو الرضاع ولو لطفلة طلقتهما الخ والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) عن رجل دخل المسجد ومعه كتاب علم أو لوح فخلع النعال حقه وجعل الكتاب أو اللوح المذكورين فوقه فجاء رجل واعترض عليه وقال له فملك هذا

الأكثر أن السماء قبله الدعاء ووجه القول الثاني أن رفع البصر إلى السماء يوم الجمعة والله منزّه عن الزمان والمكان (فائدة) لا بأس باكتحال الرجل لضرورة دواء وأما لغير ضرورة ففيه قولان عند مالك بعدم الجواز والخلاف في الأئمة وغيره جائز قطعاً والاكتحال سنة عند الشافعية لا المالكية ويجوز للرجل لبس معصفر ومزعفر قاله البدر اه من حاشية الخرشى وأخر فصل العدة (ما قولكم) فيمن يدعى عدم نجاة أبوى نبيينا صلى الله عليه وآله وسلم وما الحكم في هذا القائل (الجواب) روى من حديث عائشة رضى الله عنها إحياء أبويه معاً حتى آمنّا به رضى الله عنها والحديث وإن كان ضعيفاً يعمل به في المناقب كما يعمل به في الفضائل ونفع الإيمان بعد الموت من خصائصه صلى الله عليه وسلم وفائدة إحيائهما مع أنهما موحدان زيادة إظهار مسرته صلى الله عليه وسلم على أن أهل الفترة ناجون وكان إحياء أبوى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وحكمة تأخيرها إلى آخر حياته عليه السلام ليحصل الإيمان لهما بجميع ما جاء به صلى الله عليه وسلم، ومن قال بعدم نجاتهما فهو ملعون فقد قال أبو بكر بن العربي المالكي أن من يقول إن أبوى النبي صلى الله عليه وسلم في النار ملعون لأن الله تعالى يقول إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة؛ ولا أذى أعظم من أن يقول إن أبويه في النار اه ملخصاً من مولد المدابغى وحاشية الشيخ عبادة عليه

(باب في أحكام تتعلق بالقرآن)

[مسئلة] في السيد فرع يكره جعل القرآن أجزاء قال مالك إنه تعالى يجمعه وهم يفرقون اه برزلى اه أمير على عب في سنن الصلاة (مسئلة) من حضر قراءة القرآن يحرم عليه الكلام ويجب عليه الاستماع ويدل عليه قوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له الآية وكذلك يحرم رفع الصوت على كلامه صلى الله عليه وسلم لأنه من الوحي ويكره على المعتمد قيام من يقرأ كلامه صلى الله عليه وسلم لأحد اه ملخصاً من الخرشى وحاشية العدوى في شرح قول المختصر ورفع الصوت عليه من باب الخصائص (مسئلة) لا يرخص لناسخ القرآن في ترك الوضوء إلا أن يقلد قول ابن مسلبة من أهل المذاهب أن الوضوء لمس المصحف مستحب وليس بعزيمة كذا في المعيار وفي المجموع ومنع الحدث مس مصحف وحله وكتابته خلافاً لما في تت وغيره من اغتفار عدم الوضوء للناسخ اه (مسئلة) قال عجب يؤخذ من الحديث جواز قراءة القاتحة عند الوداع وهو قوله في الحديث كان يذكر الله في كل أحواله ومن الأحوال حال السفر ومن الذكر القرآن بل أفضل الذكر القرآن لقوله تعالى إنا نحن نزلنا الذكر اه من حاشية الخرشى (ما قولكم) في قراءة القاتحة للنبي صلى الله عليه وسلم هل هي جائزة

حرام فهل طريق مع المعترض أم لا أفتونا (أجاب نفغنى الله به) بقوله نعم فعله المذكور حرام لما فيه من الإهانة الظاهرة ويجب على كل من رآه الإنكار اطاقته باليد فاللسان فالقلب وفعل المعترض المذكور وإنكاره هو عين الصواب والله تعالى أعلم

﴿باب التيمم﴾

(سئل رضى الله تعالى عنه) عن شخص أصابته نجاسة يدهن وقد الماء ودخل وقت المكتوبة هل يصلى بلا تيمم لأن الشرط إزالة النجاسة والنجاسة لا تزول إلا بالماء أو يتيمم أفتونا بالجواب (أجاب) نفغنى الله به بقوله نعم المسئلة من مسائل الخلاف المتكافى فالذى جرى عليه العلامة الشهاب ابن حجر أن إزالة النجاسة شرط للتيمم مع القدرة وأما العجز فلا فعليه يتيمم ويعيد والذي جرى عليه الشمس الرملي أنها شرط مطلقاً فعليه يصلى فائدة الطهورين ويعيد والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الشخص إذا تيمم لفقد الماء في سفر دون مرحلتين بالتراب هل عليه قضاء الصلاة يعيدها إذا أدرك الماء أم لا، نريد جوابها ودليلها من كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من قول الصحابة رضى الله عنهم لأنهم يحاجون الناس ولا يرضون إلا بقول الله أو رسوله أو أصحابه

أم لا ﴿الجواب﴾ في حاشية الخرشى. وأما الفاتحة له صلى الله عليه وسلم فذكر الخطاب في باب الحج عن الشافعية قولين أرجحهما عدم الجواز ولا نص في مذهبنا في المسئلة والذي عليه علماء الشافعية الآن جواز ذلك قال عجب وإذا لم يوجد نص في مذهبنا فراجع إلى مذهب الشافعية في ذلك فلا يحرم ذلك والذي يقول بالحرمة يحتج بأنه لم يرد جواز ذلك عنه صلى الله عليه وسلم ولا أذن فيه ولاية ولا يتهجم على العظيم إلا بما أذن فيه وهذا لم يأذن فيه والله أعلم ﴿ماقولكم﴾ فيمن يكرر القرآن في المصحف بالحاضر أو يقرأ غيباً وإذا وقف يفتح المصحف وينظر بدون وضوء هل يسوغ له ذلك أم لا ﴿الجواب﴾ يجوز له ذلك لأنه يدخل في المتعلم قال في المجموع وجاز مسه لمعلم ومتعلم فيما يستدعيه التعليم وإن ما متذكراً يراجع بنية الحفظ والله أعلم ﴿ماقولكم﴾ في تعليق المصحف على أنه حرز بغير وضوء وفي تعليق بعضه على بهيمة لعين حصلت لها أو لحوف حصولها أفتوا الجواب ﴿الجواب﴾ يجوز قطعاً تعليق الحرز من القرآن بسائر من جلد أو غيره يمنع من وصول الأذى إليه ولو على حائض أو نفساء أو جنب أو بهيمة كان حامله صحيحاً أو مريضاً إذا كان مسلماً وأما الكافر فلا يجوز لأنه يؤدي إلى إتهانه وفي الدردير وينبغي لكاتب الحرز وحامله حسن النية واعتقاد النفع من الله تعالى ببركته اه وأما جعل المصحف كله حرزاً فقليل يجوز لأنه خرج عن هيئة المصحف وصرف لجهة أخرى فيجوز حله بغير وضوء وقيل يمنع لبعد خروج الكامل عن هيئة المصحف وهما قولان متساويان كما يفيد الخطاب وفي حاشية الأمير علي عبق المعتمد أنه لا يجوز حله بغير وضوء على أنه حرز إلا إذا غير عن هيئة المصاحف ﴿ماقولكم﴾ في كتب شيء من القرآن للسخونة وتبخير من به سخونة بحرق شيء مكتوب من القرآن هل يجوز مطلقاً أو إن تعين طريقاً للدواء من السخونة أم لا يجوز مطلقاً ﴿الجواب﴾ في حاشية العلامة العدوى على الزرقاني الظاهر أنه يجوز مطلقاً وسئل عجب عن العوض الذي يؤخذ على كتابة الاحراز فأجاب لا يمتنع أخذ العوض في كتابة الاحراز وفي الرقيا إذا كانت بما يفهم معناه وليس في فعله أثم وكذا بما لا يفهم معناه إذا تكرر النفع به كما ذكره الآبي عن ابن عرفة وما وقع في طرر ابن عات عما يخالف ذلك ونقله بعض شراح المختصر في باب الجعل فهو غير معول عليه اه وسئل عمن يكتب للناس للنجبة ويحل المربوط فأجاب كتابة ورقة المحبة ليست بسحر كما أفتى به ابن أبي زيد ومثله حل المربوط والله أعلم ﴿ماقولكم﴾ فيمن ربط المصحف بشيء ووضع ذلك الشيء على كتفه فصار القرآن خلف ظهره هل يعد ذلك من الامتهان المحرم أم لا ﴿الجواب﴾ في الزرقاني أن هذا ليس من الامتهان المحرم والله أعلم ﴿ماقولكم﴾ في الاتكاء

رضى الله عنهم أفيدونا (أجاب) نعم مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه لا فرق بين كون السفر طويلاً أو قصيراً مرحلتين أو دونهما والدليل عليه إطلاق السفر في القرآن العزيز قال الشافعي رحمه الله تعالى ولم تحده الصحابة رضي الله عنهم بشيء وحدوا سفر القصر ولما روى الشافعي عن ابن عينة عن ابن عجلان عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أقبل من الجرف حتى كان بالمربد تيمم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة، هذا إسناد صحيح انتهى؛ والجرف بضم الجيم والراء وبعدهما فاء موضع بينه وبين المدينة ثلاثة أميال، والمربد موضع بقرب المدينة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نفخني الله به عن الضابط المشهور في كلام الفقهاء في باب التيمم إذا بلغ الشخص مسافة حد القرب عن الماء أو حد البعد أو الغوث ما المقرر في كل منهما من السعي إلى الماء وإن فات الوقت فإن خالف وترك السعي فيما هو واجبه السعي هل يعصى أم لا أفئونا (أجاب) عفا الله عنه نعم يجب طلب الماء في حد الغوث وحدوه بثلاثمائة ذراع فيجب الطلب إذا توهم وجود الماء في هذا الحد إن أمن على الوقت والبضع والنفس والمنفعة والمال والاختصاص فإن لم يأمن ذلك

بالظهر على حائط مكتوب فيه القرآن أو بعضه هل يحرم أم لا (الجواب) في حاشية العدوى علي الزرقاني والظن كراهة ذلك إذا لم يقصد الإهانة والله أعلم (ماقولكم) في كتب شيء من القرآن في حائط أو سقف مسجد أو غيره هل يحرم أم لا (الجواب) في الزرقاني ويكره كتبه بحائط مسجد أو غيره وانظر هل محل الكراهة ما لم يكن ممتناً كجعله في سقف مجلس يمشى فوقه بالنعل فيحرم أو الكراهة مطلقاً لعدم قصد الامتنان وهو الظاهر والله أعلم [مسئلة] يجوز التعامل بالدراهم وفيها أسماء الله وإن أدى إلى أن يمسها النجس قال ابن رشد أجاز سلف هذه الأمة البيع والشراء بالدراهم وفيها أسماء الله وإن كان ذلك يؤدي إلى أن يمسها النجس واليهودي والنصراني ويكره للرجل في خاصة نفسه أن يشتري بها من كافر لما فيها من أسماء الله تعالى فمن امتنع من ذلك أجر ومن فعله لم يأثم اه عدوى علي الزرقاني وفي الفيشي كره مالك إعطاء الكافر الدرهم فيه بعض آية ومقتضاه أن ما فيه آية كاملة لا يجوز إعطاؤه ما هي فيه اه [مسئلة] يجوز مس الآيات المكتوبة في كتب العلم للمحدث فقها أو غيره وكذا كتب الرسائل للسلام ولو لجنب قال سند: قال مالك يكتب الجنب الصحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم ومواظ وآيات من القرآن ويقرأ الكتاب الذي يعرض عليه وفيه آيات من القرآن وأرجو أن يكون خفيفاً نقله الزرقاني وينبغي أن يكون هو المعول عليه خلافاً لما نقله التائي عن ابن حبيب من منع ذلك اه زرقاني (ماقولكم) في مس كرسى المصحف لغير المتوضئ هل يجوز أم لا (الجواب) يحرم مس المصحف وإن يعود أو تقيب أوراقه به ويحرم حمله بالكرسى وأما مس الكرسى فلا يحرم وحرمة الشافعية وأجاز الحنفية مسه بعود وحمل الكرسى الذي عليه المصحف بل عندهم قول بقصر الحرمة على مس النقوش فذهبنا وسط أفاده الدسوقي [مسئلة] يجوز مس اللوح لمعلم ومتعلم حال التعليم والتعلم وما ألحق بهما كحمله لبيته مثلاً وإن كان كل من المعلم والمتعلم حائضاً لاجنباً وكذا مس المصحف الكامل لهما على المعتمد وإن كان حائضاً لاجنباً خلافاً لعج ومن وافقه حيث قال بجواز مسه لهما وإن كان كل منهما جنباً ولكنه لا يقرأ لقد رته على إزالة الجنابة قبل أن يقرأ فقد ضعفه عدوى في حاشيته على الزرقاني وفي حاشية الخرشى وإن كان اعتمد في حاشية عقب أن الجنب كالخائض وفي البناء كذلك والله الموفق للصواب (ماقولكم) في شخص جمع تهليل القرآن وقرأه كما يقرأ السورة هل يكره ذلك أم لا (الجواب) إذا قصد به القرآن فإن رتبته على السور فلا بأس وإن نكس حرم إذا وقع في آيات سورة واحدة وإن وقع في آيات سور متعددة كره وإذا قصد به الذكر المجرد عن القرآن فلا بأس به غير أن مثل هذا لا يفعله إلا العامة، والاقتداء بالسلف أولى من إحداث البدع؛ أفاده الخرشى في كبره

فلا يجب عليه الطلب ويجب
الطلب أيضاً في حـد القرب
وقدروه بنصف فرسخ لكن في
هذا الحد لا يجب الطلب إلا إن
تيقن وجود الماء فيه وأمن على
نفسه وبضعه وفوت رفقته ومال
غير الذي يجب بذله للطهارة
والوقت ولكن هذا إن لم يلزمه
القضاء كأن كان الغالب على
المحل الفقد واستوى الأمران فإن
لزمه القضاء بأن غلب الوجود
أو تيقن الوجود لزمه الطلب في
حد الغوث والقرب وإن خشي
فوات الوقت لأنه لا بد له من
القضاء فإن زاد على نصف الفرسخ
خذ بعد ولا يجب فيه طلب للماء
إن تيقن وجوده وحيث ترك
السعي فيما يجب فيه السعي عصى
ولم يصح تيممه والله الهادي
أعلم (سئل) عن شخص تعذر
عليه استعمال الماء والتراب
والحال أن البدن متنجس وصلى
لحرمة الوقت صلاة صحيحة بجملة
أركانها وما تيسر من شروطها
فهل هذا المصلي بهذه الصفة هو
الذي اختار النوى عدم قضائه
أم لا؟ بينوا لنا ذلك يانا شافياً
(أجاب) نعم هو مختار العلامة
النوى في شرح المذهب ونص
عبارته فيه ونقل أمام الحرميين
والغزالي أن أبا حنيفة رحمه الله
تعالى قال كل صلاة تفتقر إلى
القضاء لا يجب فعلها في الوقت
وأن المزني رحمه الله تعالى قال

والله أعلم (ماقولكم) في الجنب هل يجوز له أن يقرأ شيئاً من القرآن إذا قصد
الذكر وهل له أن يقرأ القرآن لأجل التعوذ أو الرقي وإذا قلتم بالجواز هل يعد
قارئاً فله ثواب القراءة أم لا وهل يطالب بالاستعاذة والتسمية أم لا (الجواب)
يحرم على الجنب قراءة القرآن ولو قصد الذكر فقط خلافاً للشافعي وإن لم يسمع
نفسه وأما أجرأوه علي قلبه فلا يمنع لأنه لا يعد قراءة ويجوز التعوذ للجنب وفي
المجموع ولا يتقيد به كالأية بل ظاهر كلامهم أن له قراءة قل أوحى وفي الخطاب
عن الذخيرة لا يتعوذ بنحو كذبت قوم لوط وتبعه الأجهوري وغيره ونوقش بأن
القرآن كله حصن وشفاء وكما يجوز له التعوذ يجوز له الرقي والاستدلال وفي
حاشية الخرشى وكذا يجوز اليسير لأجل التبرك وله أن يكرر عند تكرار الخوف
أو الرقي أو التبرك وقال الأجهوري ومن تبعه إن المتعوذ ونحوه لا يعد قارئاً فلا
ثواب له لأن الثواب منوط بالقصد امتثالاً واستظهار في حاشية الخرشى أن له
الثواب لأن التعوذ مأمور به وقال في حاشية الزرقاني قرر شيخنا رحمه الله أن القارئ
لتعوذ ونحوه لا يطالب بالاستعاذة لعدم قصد التلاوة بخلاف التسمية فإنها تقرأ
في كل أمر مهم والله الملهم للصواب (ماقولكم) في الجنب إذا ركب دابة هل
يجوز له أن يقرأ قوله تعالى سبحان الذي سخر لنا هذا الآية (الجواب) في
الزرقاني والظاهر أن من الرقيا ببعض القرآن وبغيره ما يقال عند ركوب الدابة
ليدفع عنها مشقة الحمل فيجوز للجنب فيما يظهر ومنه ما روى الطبراني من حديث
أبي الدرداء عنه عليه الصلاة والسلام من قال إذا ركب دابة بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء سبحانه ليس له سمي سبحانه الذي سخر لنا
هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون والحمد لله رب العالمين وصلى الله على
سيدنا محمد وعليه السلام قالت الدابة بارك الله عليك من مؤمن خففت عن
ظهرى وأطعت ربك وأحسنيت إلى نفسك بارك الله لك في سفرك وأنجح حاجتك
والله أعلم (مسئلة) في فتاوى عج ظاهر المدونة أن الوضوء من المال المحبس
عموماً جائز وهو نص جواب عز الدين بن عبد السلام إذا قيل له ما جوابكم في
الصهاريج التي بنيت للسبل هل يجوز الوضوء منها أم لا؟ فأجاب أما الطهارة بماء
الصهاريج الموقوفة للشرب فلا يجوز وإن وقفت للانتفاع جاز وإن شك جاز أن
يعمل القدر المخفف ومثل هذا الجواب للأزري وزاد في المشكوك فيه قوله
وينبغي أن يحتب الوضوء منها للشك في ذلك (ماقولكم دام فضلكم) في إخراج
القال من المصحف هل يمنع أفيدوا (الجواب) قال العلامة العدوى علي الزرقاني
عند قوله في باب جمل ويحرم اللعب بالطاب وفي معناه أيضاً مما لا يجوز أخذ
القال من المصحف وفي الخفاجي علي الشفاء نقل عن الإمام مالك رحمه الله أنه
لا يجوز التفاؤل من المصحف وما وقع في فتاوى الصوفية من أن علياً كرم الله

كل صلاة وجبت في الوقت وإن كانت مع خلل لم يجب قضاؤها قالوا هما قولان منقولان عن الشافعي رحمه الله تعالى وهذا الذي قاله المزني هو المختار لأنه أدى وظيفة الوقت وإنما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء بل ثبت خلافه والله أعلم انتهى، وقال قبل ذلك واحتج من قال يصلي ولا يعيد بحديث عائشة رضي الله عنها أنها استعارت قلادة من أسماء فهلكت فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناساً من أصحابه في طلبها فادركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم شكوا ذلك إليه فنزلت آية التيمم راوه البخاري ومسلم ووجه الدلالة أنهم صلوا بغير طهارة ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بإعادة قالوا وإيجاب الإعادة يؤدي إلى إيجاب طهرين عن يوم وقياساً على المستحاضة والعريان والمصلّي بالإيلاء لشدة الخوف أو للمرض إلى آخر ما فيه والله عز وجل أعلم

(باب الغسل)

(سئل رضي الله عنه) عن كيفية الغسل من الجنابة وفيما إذا نوى عند غسل يده خارج الإناء ثم استنجى فهل ذلك المس الذي ذكروا أن هناك دقيقة وإلا إذا نوى عند الاستنجاء وكذلك إذا مس فرجه في أثناء

وجهه فعليه لأصل له وفي كتب فقه الشافعية جواز ذلك مع الكراهة اهـ (ما قولكم) في مسح الأظفار القرآن من ألواحهم بالريق وفي تقليب القرآن والكتب بالريق (الجواب) في حاشية الخرشى قال ابن الحاج في المدخل لا يجوز مسح لوح القرآن أو بعضه بالبصاق ويتعين على معلم الصبيان منعهم ذلك واشتد نكير ابن العربي على من يلمس صفحات أوراق المصحف بالريق وكذا كل كتاب يسهل قلبها قائلاً إنا لله على غلبة الجهل المؤدى للكفر قال في المجموع ولا يبلغ هذا الحد أي لا يبلغ هذا حد الكفر فقد اغتفر الشافعية مثل ذلك (ما قولكم) في الإجارة على قراءة القرآن بالتطريب والالغام هل هو مكروه أم لا (الجواب) تكراه الإجارة على قراءة القرآن لأن القراءة على هذا الوجه مكروهة لأن المقصود من القراءة التدبر والتطريب ينافي ذلك وأما الإجارة على أصل التلاوة فجازة وكذا على تعليمه مشاهرة ومقاطعة على جميعه أو على بعضه ورجية لمدة معلومة والمشاهرة غير لازمة لواحد منهما وأما الوجية والمقاطعة فلا زمتان لكل منهما اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص من باب الإجازة وفي المجموع وقضى بالإضافة على الشرط أو العرف وهي الأول إن أقرأه غيره قبلها يسير كالسدس لا إن ترك القرآن وبكثير للثاني اهـ (فوائد) الأولى: قال صلى الله عليه وسلم خيركم من تعلم القرآن وعلمه، يشمل الوالد بتعليمه ولده ولو علمه بدفع أجرة للعلم وقد أجاب سخون أباً ولد كان يطلب العلم عنده إذا توليت العمل بنفسك ولم تشغل ولدك عما هو فيه فأجرك في ذلك أعظم من الحج والرباط والجهاد. الثانية: ذكر ابن عرفة عن القابسي أن على المعلم زجر الولد في تكاسله بالوعيد والتقريع فإن لم يفد فالضرب بالسوط من واحد إلى ثلاثة ضرب لإيلاء دون تأثير في العضو فإن لم يفد زاد إلى العشرة فإن لم يفد فلا بأس بالزيادة عليها. الثالثة: سئل أنس كيف كان المؤدبون على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم قال كان للؤدب إناء فيه ماء طاهر يمحون به الصبيان ألواحهم ثم يصبون ذلك الماء في حفرة من الأرض فتشقق اهـ وقال القابسي وينبغي أن يصب ذلك الماء في المواضع البعيدة عن النجاسة وكان معلنا يأمرنا بصبه في حفرة بين القبور ذكره ص في باب الإجارة عن ابن وفي الأمير على عقب في بن جواز الزجر بنحو ما قرده بالنظر وأن الصبيان إذا كانوا لا يتحفظون من النجاسة لم يحز تعليمهم في المساجد ولكن قد منّا في أحكام المساجد عن دس أن المذهب منع تعليم الصبيان فيه مطلقاً كانوا مظنة للعبث والتقدير أم لا لأن الغالب عدم تحفظهم من النجاسة

(فصل) في استعمال الحرير والنقدين (ما قولكم) فيمن فرش على خالص الحرير شيئاً كشيء هل يجوز له الجلوس عليه أم لا (الجواب) في المعيار قال بعض حذاق التونسيين يؤخذ من قولهم من فرش فوق النجاسة طاهراً وصلي صحت

صلاته جواز جلوس الرجل على خالص الحرير إذا جعل عليه كشيئاً غيره وينسبه ماغشى من آية الذهب برصاص وفي الزرقاني عند قول العزية ويحرم على الرجال لبس الحرير والجلوس عليه ثم إن حرمة الجلوس ولو بمجائل ويحرم النظر لمن يجلس عليه وفي المجموع عطفاً على المحرم وحرير ولومع كشيء حائل كما قال الزرقاني وأجاز الحنفية فرشته وتوسده ووافقهم ابن الماسحون اه ، وبهذا لم يضعف ما قاله بعض حذاق التونسيين والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ في ولي الصغير هل يجوز له لباسه الحرير والتقدين أم لا ﴿الجواب﴾ المعتمد أنه لا يحرم عليه أن يلبسه ذلك وإنما يكره له فقط لباسه الذهب والحرير ويجوز له لباسه الفضة كذا في الزرقاني قال العلامة العدوي ولعل الفرق بين الفضة حيث جازت دون الحرير والذهب فيكرهان أن الفضة جاز لبسها في الجملة حيث جاز للرجل لبس الخاتم منها وزنه درهمان فأقل والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ فيمن ينسج عمامة من الحرير هل يجوز أم لا ؟ وهل يبيعها مباح أم لا ﴿الجواب﴾ في الزرقاني سئل ابن غازي عن هذا فأجاب لا بأس ببيعها وعملها وإن كانت مما تلبسه الرجال فقط لأنه قد يشتريها من لا يلبسها ومن يصرفها في غير اللباس أي بأن يجعلها ستراً فإن تحقق أو غلب على ظنه صرفها في لباس الرجال فإنه يحرم عليه ذلك فإن شك في ذلك جاز كما هو مقتضى كلام ابن غازي اه بزيادة من حاشية العلامة العدوي والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ فيما يفعله بعض الحجاج من جعل الحرير على الجمال هل يمنع أم لا ﴿الجواب﴾ في حاشية الخرشى الظاهر المنع والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ في استعمال الحرير لحكة أو جهاد وما حكم افتراشه والاستناد إليه ﴿الجواب﴾ المشهور منعه لحكة ما لم يتعين طريقاً للدواء وكذا يمنع لجهاد على المشهور خلافاً لابن الماسحون فيهما وكذا يمنع افتراشه والاستناد إليه وقال ابن الماسحون يجوز الجلوس والركوب عليه والارتفاق به ولو من غير حائل لما في ذلك من امتهانه اه خرشي بزيادة من عدوي ﴿ما قولكم﴾ في الراية التي تكون للجهاد هل تجوز من حرير كراية الجهاد أم لا ﴿الجواب﴾ في المجموع عطفاً على ما يجوز وراية لخصوص الجهاد أي وجاز استعمال الحرير حاله كونه راية لخصوص الجهاد لالولي والله أعلم (مسئلة) في حاشية العلامة العدوي على الزرقاني أن العلم من الحرير الخالص قياماً ولحمة اختلف في القليل منه الذي لا يحرم قليل قدر أصبع وقل قدر أصبعين وقل ثلاثة وقل أربعة ثم قيل إن القليل المذكور مكروه وقل جائز وأما ما كان أقل من أصبع فإنه جائز اتفاقاً [مسئلة] اختلف في الخبز وهو ماسداه حرير ولحمته وبر أوقطن أو كتان فقليل يجوز لبسه وصححه في القبس وقل يكره واستظهره ابن رشد وهو المعتمد وأما ماسداه وبر ونحوه ولحمته حرير فذكر عجب الكراهة فيه أيضاً وزاد على ذلك مانصه ويبقى النظر فيما أحد هذين أي السداء واللحمة من

الغسل هل هو ناقض أم لا وهل صور الاغتسال رافعة كافية عن الأصغر أولاً فإذا قلم نعم فإذا أراد الإنسان بعد الاغتسال أن يتوضأ هل يحرم عليه ذلك أم لا فإذا قلم بالحرمة فبأي سبب التحريم ؟ أفيدوا بالجواب (أجاب) نفعنا الله بقوله نعم أقل الغسل نية رفع الجنابة وتعميم ظاهر البدن شعر أو بشرأ بالماء وكيفيته الفاضلة نحو أن يستقبل القبلة ويسمى مقرونا بالنية مع غسل الكفين نعم يسن لمن يغتسل من نحو إبريق أن يقرن النية بغسل محل الاستنجاء بعد فراغه منه ثم يزيل ما على بدنه من قدر طاهر أو نجس ثم الوضوء كاملاً ثم يتعهد مواضع الانعطاف كالأذن ويخلل أصول الشعر ثلاثاً بيده المبلولة ثم إفاضة الماء على رأسه ثلاثاً ثم على شقه الأيمن ثلاثاً ثم الأيسر ثلاثاً والدلك كل مرة من الثلاث وقول السائل فيما إذا نوى خارج الإناء الخ أقول الدقيقة إنما ذكروها في المسألة الوسطى وهي فيما إذا نوى عند الاستنجاء ولكن من المعلوم أنه في الأولى والأخيرة وهي ما إذا مس فرجه في أثناء غسله ينتقض طهره لأنه مس وقع في أثناء الطهر وقوله وهل صور الاغتسال الخ نعم هي رافعة كافية عن الأصغر وإذا أراد بعد الاغتسال أن يتوضأ

سن له الوضوء باتفاق الشافعية ولا كراهة ولا حرمة بل لا وجه للقول به لمن تتبع نصوص المذهب والله أعلم في التحفة قال المصنف وينبغي أن يتفطن من يغتسل من نحو ابريق لدقيقة وهي أنه إذا طهر محل التجو بالماء غسله ناوياً رفع الجنابة لأنه إن غفل عنه بعد بطل غسله وإلا فقد يحتاج للمس فينتقض وضوؤه أو إلى كلفة في لف خرقة على يده انتهى؛ وهنا دقيقة أخرى وهي أنه إذا نوى كما ذكره مس بعد النية ورفع جنابة اليد كما هو الغالب حصل بيده حدث أصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث الأصغر لتعذر الاندراج حيثئذ . انتهى مافي التحفة (فائدة) يمكن أن يخرج من دقيقة الدقيقة بأن يغسل محل التجو من غير نية رفع الجنابة بباطن الكف ثم يغسل المحل بقاء الكف ناوياً رفع الجنابة فهذا لا مس معه كما هو ظاهر انتهى . وفيها أيضاً كالإياعاب والعبارة له مع متنه فرع لو أحدث في أثناء الغسل شيء من أعضاء وضوئه غسل الباقي وأجزأه عن جنابته وحدثه ولا يلزمه ترتيب أعضاء وضوئه لأن الحدث لما طرأ وعليها الجنابة لم يكن له تأثير لاندراجه فيها أو وقد غسل أعضاء الوضوء أو بعضها تم غسله أن شاء ولزمه

الحرير وبعضه الآخر منه ومن غيره هل يتفق على حرمة وهو الظاهر ولا يخالف هذا قول بعضهم إن الخز قد يكون أكثره حريراً إذ يحمل على ما إذا كان أحد هذين فيه حرير وهو أكثر انتهى وحكى بعض الأشياخ الحرمة وقد كان شيخنا رحمه الله قزرها اه ملخصاً من الزرقاني والعدوى من باب جمل وعبارة المجموع وكرهه مانسج بحريه وغيره وهو الخز ولو كانت اللحمه حريراً كما نص عليه بعض شراح الرسالة ولبعض شرح الأصل منعه لغلبة اللحمه اه [مسئلة] يجوز السجاف من الحرير إذا كان قليلاً والمراد بالقليل مادون الثلث والكثير الثلث فأكثر لأن الثلث من حيز الكثير في غالب المسائل والفرق بين السجاف والعلم أن العلم أشد اتصالاً بالثوب وبعضهم قاس السجاف على العلم فلذلك جزم الشيخ أحمد التفراوى بحرمة ما زاد على أربعة أصابع كذا في حاشية الخرشى ، وفي المجموع عطفاً على الجائزات وسجافاً أى وجاز الحرير حالة كونه سجافاً لا ثقاً باللباس وفقاً للشافعية ﴿ما قولكم﴾ في تحلية آلة الحرب بأحد التقدين هل يجوز أم لا ﴿الجواب﴾ لا يجوز تحلية شيء من آلات الحرب إلا بالسيف فإنه يجوز تحليته بذهب أو فضة سواء كان في قبضته أو جفيره لورود السنة بجواز تحليته بأحدهما ومحل جواز ذلك إذا كان السيف للجهاد وأما لو كان لملحه في بلاد الإسلام فإنه لا يجوز وأما بقية آلات الحرب كالخنجر والجنينة والسكين والرمح فيحرم تحليتها بأحد التقدين اقتصاراً على الوارد لأنه ورد في السنة إلا تحلية السيف فقط وكذلك يحرم تحلية السرج والركاب واللجام بأحد التقدين اه ملخصاً من خرشى وعدوى ومجموع بتوضيح

﴿فصل﴾ في خصوصياته صلى الله عليه وسلم [مسئلة] إن قلت كيف قال الله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر مع أنه صلى الله عليه وسلم سيد المعصومين؟ قلت قال الحافظ السيوطي إن أحسن ما يجاب به عن هذا أنه كنى بالمغفرة عن العصمة أى لعصمتك الله تعالى عن الذنب فيما تقدم من عمرك وفيما تأخر وقد نص غير واحد على أن المغفرة والعفو والتوبة جاءت في القرآن والسنة في معرض الاسقاط والترخيص وإن لم يكن ذنب ومنه عفا الله عنك لما أذنت لهم؟ عفا الله لكم عن صدقة الخيل والريق، فإن لم تفعلوا وتاب الله عليكم ، علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم : أى رخص لكم والله أعلم

﴿فصل﴾ في بيان الأعيان الطاهرة [مسئلة] قولهم لعاب المحي طاهر: محله إن خرج من غير المعدة وأما الخارج منها فتجس وعلامته أن يكون أصفر منتناً اه صاوى ﴿فائدة﴾ كان البحر الملح عذاباً في الأصل فحصلت له المرارة من قتل قاييل لهايل

غسلها أى الأعضاء التى سبق غسلها
الحدث عن الحدث الأصغر بنية
مرتباً لها لاستقلال غسلها
حيثئذ عن الأصغر المستلزم
وجوب الترتيب ويخير فى غسلها
قبل إتمام الغسل أو بعده انتهى
وفى المنهاج مع المغنى والنهاية
والتحفة والعبارة لها وأكمله
أى الغسل لإزالة قدر ثم الوضوء
وفى قول يؤخر غسل قدميه
والخلاف فى الأفضل وعلى كل
تحصل سنة الوضوء بتقديم كله
أو بعضه وتأخيرده وتوسطه أثناء
الغسل إلى آخر ما فيه وفى الإيعاب
مع المتن قال فى المجموع عن الأصحاب
ولو أخر الوضوء أو بعضه عن
الغسل أو وسطه بأن أتى به فى أثناءه
حصلت السنة ومع ذلك تقديمه
أفضل لأنه الغالب من أحواله
صلى الله عليه وسلم والعادة
المعروفة له انتهى ملخصاً انتهى
إيعاب وفى الروضة فرع من اجتماع
عليه حدثان أصغر وأكبر فيه
أوجه الصحيح يكفيه غسل جميع
البدن بنية الغسل وحده ولا
ترتيب عليه والثانى يجب بنية
الحدثين إن اقتصر على الغسل
والثالث يجب وضوء مرتب
وغسل جميع البدن فإن شاء قدم
الوضوء وإن شاء أخره والرابع
يجب وضوء مرتب وغسل باقى
البدن إلى آخر ما فيها فانظر وفقك
الله تعالى إلى هذه النصوص السابقة
المصرحة بأن فعل الوضوء بعد

ومن ذلك الوقت تغيرت الأطعمة وحمضت الفواكه وغير ذلك كما فى حاشية
الخرشى [مسئلة] الصفراء طاهرة وهى ماء أصفر ملتحم يخرج من المعدة يشبه
الصبيغ الزعفرانى لأن المعدة عندنا طاهرة فما خرج منها طاهر مالم يستحل إلى
فساد كالتى للتغير قال الأمير فيه أى فى قولهم المعدة طاهرة أن الطاهر المعدة
بمعنى الجلدة حيث أظهرت كلها وما الذى فيها فلا حكم له قبل انفصاله وبعده
نجس اهـ (ماقولكم) فى الفسيخ وهو السمك المملح الموضوع بعضه فوق بعض
هل هو طاهر يجوز أكله أم نجس (الجواب) قال فى حاشية الصاوى ونظر
بعضهم فى الدم المسفوح من السمك هل هو الخارج عند التقطيع الأول لا ماخرج
عند التقطيع الثانى وقال ابن العربى بطهارة دم السمك مطلقاً ويترتب على الخلاف
جواز أكل الفسيخ وعدم جوازه فعلى القول بنجاسة دمه لا يؤكل منه إلا الصف
الأول وعلى كلام ابن العربى يؤكل كله وقد كان العلامة الدردير يقول الذى
أدين الله به أن الفسيخ طاهر لأنه لا يملح ولا يرضخ إلا بعد الموت والدم
المسفوح لا يحكم بنجاسته إلا بعد خروجه وبعد موت السمك إن وجد فيه دم
يكون كالباقي فى العروق بعد الزكاة الشرعية والرطوبات الخارجة منه بعد ذلك
طاهرة لا شك فى ذلك ومذهب الحنفية أن الخارج من السمك ليس منه بدم
لأنه لادم له عندهم وحيثئذ فهو طاهر على كل حال وعلى القول بنجاسة الدم
المسفوح منه إذا شك هل هذا السمك من الصف الأول أو من غيره أكل
لأن الطعام لا يطرح بالشك اهـ [مسئلة] قولهم الفخار إذا حلت به نجاسة مائة
غاصت وسرت فى أجزائه لا يقبل التطهير والظاهر أن الفخار البالى الذى كثر
استعماله إن حلت نجاسة غواصة يقبل التطهير ثم إن عدم قبول الإناء التطهير إنما
هو باعتبار أنه لا يصلي به مثلاً وأما الطعام فلا ينجس إذا وضع فيه بعد غسله
لأنه لم يبق فيه أجزاء النجاسة كما قاله أبو على المساوى (ماقولكم) فى دود
الطعام والنمل إذا سقط فى الطعام هل يؤكل الطعام الموجود فيه ما ذكر أم لا
(الجواب) ذكر فى المجموع أن المتولد من الطعام كدود الجبن وسوس الفاكهة
يؤكل مطلقاً وأما غيره كالنمل فإن كان حياً وجبت نية زكاته وإن كان ميتاً فإن
تميز أخرج ولو واحدة وإن لم يتميز أكل إن كان الطعام غالباً لأن كان أقل أو
ساوى على الراجح فإن شك هل غلب الطعام أو لا فلا يطرح بالشك وليس
كضفدعة شك هل بحرية أم برية فلا تؤكل لعدم الجزم بإباحتها والله أعلم
(ماقولكم) إذا وقع الفأر فى زلعة جبن حالوم فهل يجوز أكل الجبن
بعد غسله أم لا لسريان النجاسة فيه (الجواب) إن علمنا وقوعه بعد
صيرورته حالوما فإنه يغسل ويؤكل وإن كان قبل ذلك لم يؤكل ولو غسل
وإن شككنا فى وقت وقوعه فإنه يغسل ويؤكل إذ لا يطرح الطعام بالشك

الغسل سنة ثم انظر عبارة
الروضة الذاكرة للخلاف في
وجوبه فكيف يسوغ لمن له أدنى
مسكة بالفقه أن يقول بأن الوضوء
يحرم ولكن نعوذ بالله من زلة
القدم وطغيان القلم والله الهادي اعلم
(باب النجاسة)

سئل رضى الله تعالى عنه وأرضاه
عن قول المنهاج مع التحفة ولا
ينجس قلنا الماء ولو احتمالا
كأن شك في ماء أبلغهما أم لا وإن
تيقنت قلته قبل فكيف قالوا
بطهارة القلتين مع الاحتمال مع
أنهم متيقنين أنها دونهما وغلبوا
الاحتمال على اليقين أفيدونا
(أجاب) نفعتنا الله تعالى به نعم
هم لم يغلبوا ذلك الا ليقين آخر
وهو أصل الطهارة في الماء
والشك في النجاسة المنجسة
وعبارة النهاية عملا بأصل الطهارة
ولنا شككنا في نجاسة منجسة
ولا يلزم من حصول النجاسة
التنجيس قال الشبرا ملى قوله
ولنا شككنا أى في كون
النجاسة منجسة فالنجاسة محققة
وكونها منجسة مشكوك فيه
انتهى كلامه فقد توجد النجاسة
ولا يوجد التنجيس لكثرة الماء
مثلا فهو مما تعارض فيه الأصل
والظاهر فقدموا الأصل هنا
وهو طهارة الماء والله سبحانه
وتعالى اعلم (سئل) نفعتنا الله
به ورضى الله عنه ماتقولون
في دن الخمر المتخذله إذا تشرب

كذا أجاب عج والله أعلم (ماقولكم) في السمك الصغير الذى يملح ويقال له
الملوحة هل يجوز أكله ولو تغيرت رائحته أو التغير ناقل له عن الإباحة (الجواب)
في فتاوى الأجهورى لاشك أن ميتة البحر طاهرة ولو تغيرت وتنت ويؤكل
مالم يتحقق ضرره قال في المدونة إذا ملحت حيتان فأصيب فيها ضفادع ميتة
فلا بأس بأكلها لأنها من صيد البحرا انتهى وسواء تننت أم لا ولم يقيد بها أحدهما إذا
لم تنتن فإن قلت قد تقرر أن دم السمك نجس فما ملح منه نجس لوجود الدم
فيه قلت لا نسلم أن السمك الصغير الذى يجعل ملح منه وإن سلم فإنما يحكم
علي دم السمك بالنجاسة حيث انفصل عنه إذ هو حيثئذ من الدم المسفوح وأما
مادام فيه فهو طاهر وليس من المسفوح فلا يكون نجساً وهذا صريح في كلامهم
وبه تندفع المعارضة بين قولهم ميتة البحر طاهرة وبين قولهم الدم المسفوح نجس اه
والله أعلم (ماقولكم) في الدم المسفوح المحكوم بنجاسته هل هو الخارج عند
الذبح وإذا كان كذلك فما حكم الخارج بعد السلق حين تعلق الشاة ويضربها
الجزار في لبثها هل هو من المسفوح أم لا وما حكم الدم الخارج من ميتة البحر
بعد موتها هل هو حكم لحمها أم لا (الجواب) سئل العلامة الأجهورى عن هذا
فأجاب الدم المسفوح هو الخارج عند التذكية وما يخرج من الشاة ونحوها عند
تعليقها وفتح لبثها فهو من المسفوح وما يوجد في باطن البهيمة عند شق جوفها
مسفوح ودم السمك المنفصل عنه نجس سواء انفصل عنه في حال حياته أو بعد
موته وأما مادام به في محله فهو طاهر اه والله أعلم (ماقولكم) في استعمال المرقد
لأجل قطع عضو كالسيكران هل يجوز استعماله لشخص يراد أن يقطع منه عضو
أم لا (الجواب) في المجموع والظاهر جواز ما يسبق من المرقد لقطع عضو
ونحوه لأن ضرر المرقد مأمون وضرر العضو غير مأمون والله أعلم [مسئلة]
في فتاوى عج سئل عن الفسيخ فأجاب السمك إن غسل من دمه وملح بحيث
لا يخرج منه دم يشربه بعضه فطاهر وإلا فتنجس اه [مسئلة] في فتاويه المذكورة
أيضاً يكره غسل اليدين بدقيق الترمس ونحوه ولا يخالف هذا قول ابن وهب عن
مالك أنه لا بأس أن يتدلك بنحو الفول لأن الأصل أن لا بأس تستعمل فيما
غيره خير منه ولذا قال ابن رشد في قول مالك لا بأس أن يكنى الصبي أن تعبيره
بلا بأس يدل على أن ترك تكنيته خير من فعلها ويكره الغسل بالنخالة لأنها من
أصل الطعام وربما أكلت في الشدة ويكره الغسل بالعسل واللبن وامتنشاط المرأة
بما يعمل من التمر والزبيب [مسئلة] إذا وضع نحو الدجاج في الماء الحار
لأجل إخراج ريشه فيغسل ويؤكل لأن هذا ليس بطبخ حتى يقال إن النجاسة
سرت في أعماقه كما يستفاد من النوادر كذا في الفتوى المذكورة (ماقولكم)
في القلس هل هو طاهر ولو تغير عن حالة الطعام أو ينجس بمطلق التغير كالقء

منه وأخرج منه وجف كيف يكون وجه طهارته أفيدونا أنا بكم الله الجنة (أجاب) نفعتنا الله تعالى به بقوله حيث انقلب الخمر خلا طهر الدن وإلا ينقلب فيطهر بالغسل مع زوال الطعم واللون والريح وصفاء الغسالة من لون الخمر إلا ما بقي من لون أوريح وعسر فيعني عنه أو طعم وتعذرا وهما كذلك والله تعالى أعلم (سئل رضى الله تعالى عنه) عن الباعة الذى يجعلون منها عموداً للساعات وغيرها هل هو حق حيوان بحرى أو برى وهل هو طاهر أم نجس أفيدونا ما جوربن (أجاب) نفعتنا الله بحياته بقوله الذى ذكره أهل الخبرة أن الباعة نوعان بحرى لا يعيش إلا فى البحر فهذا طاهر بلا خلاف والنوع الآخر يعيش فى البر والبحر وقد اختلف النقل فيه عن أهل الخبرة فقال بعض منهم انه لا يشبه ما كولا فى البر فعليه هو نجس وهذا أشهر القولين فيه ما لم يدبغ ويطبخ بعد الدبغ والا فطاهر وقال البعض الآخر بل يشبه ما كولا فى البر فعليه هو طاهر ان ذكرى أودبغ قبل الطبخ وعلي كل حال هو مما وقع فيه الاختلاف والشبهة فما تحقق أنه بحرى فطاهر وما علم أنه برى لم يدبغ حرم وما شك فيه حل ولا يخفى الورع والله سبحانه أعلم (سئل رضى الله عنه) عن النجاسة

(الجواب) قال فى المجموع ولا ينجس القلس إلا بمشابهة العذرة فلا يضر حوضته لحفته وتكرره وهل كذلك القى أو بمطابق التغير وهو ظاهر المدونة تأويلان هذا حاصل ما حرره الرماضى ورد على الخطاب والجماعة فى تشهيرهم التنجيس بمطلق التغير فهما اه والله أعلم (ماقولكم) فى الآجر المحروق بالنار هل يكون طاهراً إذا كانت طيبته مخلوطة بزبل الخيل ونحوها (الجواب) نعم هو طاهر قال فى المجموع ورماد النجس ودخانه طاهران على الراجح والله أعلم (فصل) فى أحكام المياه (ماقولكم) فى تغير الماء عند تسخينه بدخان الحطب مثلاً هل يضر أم لا (الجواب) إذا تغير الماء بدخان فإن كان الإناء الذى فيه الماء بغطاء محكم لا يضر ذلك التغير فيستعمل فى العبادات لأنه من المتغير بالمجاور غير الملاصق فلا يضر ولو فرض أنه غير اللون والطعم خلافاً لما فى الخرشى وأما إذا أتى الدخان على سطح الماء فهو من الملاصق والتغير بالملاصق فيه خلاف فابن الحاجب والشيخ خليل وجماعة على عدم الضرر والموضوع تغير الريح فقط وأما تغير الطعم واللون بالملاصق فيضر لأنه يحمل على أنه مازج الماء وأرتضى هذا القول الخطاب وقال ابن عرفة وجماعة آخرون يضر التغير بالملاصق وأرتضاه ابن مرزوق انتهى ملخصاً من المجموع وحاشيته وحاشية الخرشى [مسئلة] الذى يضر فى التغير بنحو بخار المصطكى أن يبخر الإناء فارغاً ويحبس البخار حتى يصب عليه الماء وأما إذا تغير الماء من إزاء منبخر بعد ذهاب الدخان منه فهو من التغير بالمجاور كما قال عب والشيخ العدوى أى فلا يضر إذا تغير ريح الماء فقط كما اقتصر عليه الدردير وأما اللون والطعم فيضر لما فى حاشية الخرشى من أن المجاور الملاصق إذا غير اللون والطعم يحمل على أنه مازج الماء

(فصل) فى إزالة النجاسة (ماقولكم) فيمن فرضه الإيماء فى سجوده وأوماً إلى محل به نجاسة هل تبطل صلاته لأنه يجب تطهير مكان المصلى وقد فسره بعضهم بأنه محل قيامه وسجوده وجلوته أم لا تبطل أفيدوا الجواب (الجواب) الراجح صحة صلاته لأن مكان المصلى الذى يجب تطهيره هو ما تماسه أعضاؤه بالفعل وتفسير بعضهم بأنه محل قيامه الخ يحمل على ما إذا سجد بالفعل فلا يجب على المومى طهارة محل السجود أفاده الزرقانى (ماقولكم) فى رداء المصلى إذا وقع وهو طاهر على نجاسة جافة هل تبطل صلاته كما قالوه فى طرف عمامته إذا كان نجساً وألقى بالأرض ولولم يتحرك بحر كته أم لا تبطل أفيدوا الجواب (الجواب) حيث كان الرداء طاهراً فلا يضر كما قال الزرقانى ولا يضر استطراق رداء المصلى على نجاسة جافة اه وفى المعيار أن الإمام البرزلى قال احفظ فى الإكمال أن يثاب المصلى إن كانت تمس النجاسة ولا يجلس عليها لا تضره وأما طرف عمامة المصلى

تكون في المسجد هل ازالها
فرض عين علي من علمها أو كفاية
فان قلتم كفاية فذاك أو فرض
عين فهل تتعين على كل فرد فرد
ولو ازالها أحد العالمين بها هل
يأثم باقيهم فان قلتم يأثمون فواجه
الأثم مع أن الفرض قد حصل
وهو الإزالة وإن قلتم لا يأثمون
فكيف وهو فرض عين وهل
المعفو عنها وغيرها سواء أم لا
أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه
بقوله نعم إزالة النجاسة غير
المعفو عنها من المسجد
فرض كفاية علي كل من علم بها
فإذا قصر الكل أثموا وإن
فعلها البعض سقط الحرج عن
الباقى والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل رضى الله عنه) عن ثوب
تنجس ثم بعد التنجس ألصق
به هردا وحذاء متنجسين فغسل
الثوب غسلا ولم يزل الهرد
والحذاء فيه لونا ورينا فاحكم ذلك
الثوب وهل فيه وجه يجوز العمل
به كي يستعمل في الصلاة ونحوها
أم لا يبنوا لنا ذلك (أجاب)
نفعتنا الله تعالى به بقوله نعم
الواجب في الثوب المذكور غسله
حتى تصفو غسالته من لون الحناء
والهرد ويرجع وزنه إلى ما كان
قبل حصول الهرد والحناء به لأن
حكمهما حكم الصبغ المتنجس
هذا إذا كان الباقى اللون وحده
أو الريح وحده وأما إذا بقيا
كما هو صورة السؤال فلا يعنى

فما بطلت الصلاة إلا لالنجاسته وقد قالوا يجب إزالة النجاسة عن محمول المصلي
ولو حكما فيدخل فيه طرف العمامة المتنجس ولو لم يتحرك بحركته والله أعلم
(ماقولكم) فيمن حرك نعله المتنجس وهو في الصلاة هل يقطع صلاته لبطانها
أم لا (الجواب) قال الزرقاني والصواب عدم القطع فيمن حرك نعله المتنجس
حيث مسه من محل طهارته لأنه ليس بحامل والقطع فيمن رفعه لأنه حامل وقال
في المعيار لأن الغالب الدخول به في مواضع النجاسة بخلاف القيقاب فانه يغسل
(ماقولكم) فيما يصيب الثوب من انتفاض الكلب أو من ذيل الفرس هل ينجسه
أم لا (الجواب) قال في المعيار وما يصيب الثوب من انتفاض الكلب أو من
ذيل الفرس لا يوجب حكما لأن الحيوانات محمولة علي الطهارة اه وهذا ما لم يعلم
أن ما أصاب الثوب من الانتفاض نجس وإلا وجب غسله والله أعلم (ماقولكم)
فيمن ذكر نجاسة في الصلاة وهم بالقطع فنى وتمادى فهل تبطل صلاته أفيدوا
الجواب (الجواب) تبطل صلاته على الأصح خلافا لابن العربي القائل بالصحة
كذا في الزرقاني وفي حاشية الخرشى أن ما قاله ابن العربي قول ابن القاسم وهو الظاهر
لعذره بالنسيان وهو المناسب ليسر الدين والله أعلم (ماقولكم) فيمن رفع رأسه
من السجود فرأى نجاسة في محل السجود (الجواب) قال ابن عرفة يقطع وهو
الراجح بناء على أنه لا يشترط مع علمه في الصلاة بالنجاسة التلبس بها وذهب بعض
متأخرى فقهاء القرويين إلى أنه يتأدى ولا يقطع ويعيد في الوقت كمن نسي غسلها
قبل الدخول ولم يتذكر إلا بعد السلام وهذا مبنى على أنه لا بد أن يصحب علمه
في الصلاة بالنجاسة التلبس بها ومثل هذا من رأى في صلاته بعلمته نجاسة بعد
سقوطها ذكره الزرقاني وغيره والله أعلم (ماقولكم) فيما يفعله الصاغة من إحماء
نحو الذهب والفضة بالنار وإطفائه في الماء تنجس بعد إخراجهم من النار هل
يطهر إذا غسل بعد ذلك بالماء الطاهر أم لا (الجواب) يطهر إذا غسل بالماء
لأن النجاسة لا تغوص في أعماقه وإنما أزال الله الحرارة التي حصلت بالنار
عند وجود الماء فإذا انفصلت فلا يقبل بعد ذلك شيئا يداخله فليس هناك
قدر زائد على الواقع من انفصال الحرارة عن نحو الذهب والفضة والحديد
بمداخلة الماء إياها أفاده في المعيار وفي ضوء الشموع لو شرب نحو الحديد
من الماء النجس لزاد وزنه وهو خلاف المشاهد والله أعلم (ماقولكم)
في الشك في الطريق هل يؤثر أم لا (الجواب) ذكر في المجموع أن الشك لا أثر له
في المطعومات وكذا في نجاسة الطرقات كما في الخرشى عن ابن عرفة والله أعلم
(ماقولكم) في المأموم إذا رأى نجاسة بإمامه وهو بعيد عنه هل يكلمه أم لا
(الجواب) قال في المجموع وإن علمها مأموم بإمامه أراه إياها ولا يمسه فإن بعد
فوق الثلاث صفوف كله واستخلف فإن تبعه بعد رؤيته النجاسة بطلت على

عنهما إلا إذا تعذرت الإزالة بأن
قال أهل الخبرة لا يزولان إلا
بالقطع هذا هو الصحيح في
الروضة ومقابله يطهر وإن بقيا
إذا تعسرت الإزالة كبقاء أحدهما
والله الهادي أعلم (سئل) عفا الله
تعالى عنه فيما إذا عض كلب
شخصاً أو نحوه وتمكن من غسله
وتترب موضع العض ولم يفعل
ذلك حتى التحم موضع العض
فهل يجب عليه شق ذلك الموضع
ليغسله ويتربه لتقصيره أم لا
أفيدونا بالجواب (أجاب) رضى
الله تعالى عنه وأرضاه بقوله نعم
حيث كان في غسله مشقة لا تحتمل
عادة فترك لأجلها لم يجب عليه
الشق متى نالته بالشق مشقة
لا تحتمل عادة وإن لم تبح التيمم
وأما إذا لم تنله بالغسل المشقة
فترك فهو مقصر فيلزمه الشق
والغسل ما لم يخش ميسح تيمم
هذا ما جرى عليه في التحفة
وجرى الرمي والخطيب على
أنه إذا خشي بالغسل ضرراً فترك
لأجله فلا يلزمه الشق مطلقاً
والله عز وجل أعلم (سئل) نفعنا
الله به عن النجاسة الكلبية هل
يشترط لازاتها مع السبع
الغسلات طهور التراب والغبار
أم لا وهل المخرج من الكنف
حيث لم يبق له عرق ولون والمقبرة
المنبوثة والأرض المتنجسة إذا
تعاقت على ماذكر الرياح
والأمطار وتراكت السيول

المأموم أيضاً والله أعلم (ماقولكم) في الخنزير إذا ولغ في إناء هل حكمه حكم
الكلب من أنه إذا ولغ في الإناء يندب إراقة الماء الذي ولغ فيه وغسل الإناء
سبعاً تعديلاً بلا نية ولا ترتيب أم كيف الحال أفيدوا الجواب (الجواب) ذكر
في المجموع أن ندب إراقة الماء من الإناء الذي ولغ فيه الكلب وغسله سبعاً
لأجل التعبد ولذلك لم يطلب في الخنزير أى لأن الشارع لم يتعبدنا بذلك فيه
وقيل لحشية الداء الذي يصيب الكلب المسمى بالكلب بفتح اللام لأن الكلب
يرد الماء كثيراً في أوائل إصابة ذلك الداء والله أعلم (ماقولكم) فيما يجعل
على سطح المسجد أو البيت من الرماد الذي أصله مما يجتمع من الزيل والروث
وغير ذلك ويحرق ويجعل على السطوح كالجير لأجل أن يمنع من كثرة القطر
فإذا قطر منه شيء فاحكمه (الجواب) في المعيار سئل ابن عرفة عن ذلك فأجاب
بأنه في أول ما يقطر نجس ثم يظهر بعد ذلك فلا يضر ما ينزل منه والله أعلم
(ماقولكم) في حصير فيه ثقب لا اتصل ثياب المصلي إلى ماتحته من النجاسة
لكنه يستقر على الأعلى فهل إذا جلس عليه تبطل صلاته أم لا أفيدوا الجواب
(الجواب) في المعيار أن العلامة الغبريني أجاب بصحة الصلاة وأجاب ابن عرفة
بأنه يعيد صلاته لصحة اتصاله بالنجاسة والله أعلم (ماقولكم) في رجل صلى
إلى جنب من يتحقق نجاسة ثوبه ولاصقه هل تبطل صلاته أم لا أفيدوا الجواب
(الجواب) في المعيار قال البرزلي احفظ في الإكمال أن ثياب المصلي إن كانت
تمس النجاسة ولا يجلس عليها لا تضره وإن استند إليه في المدونة ولا يستند لحائض
ولا جنب فقيل لأن المستند شريك المستند إليه وقيل لنجاسة ثياب المستند إليه
ويعيد من فعل ذلك في الوقت ومن الاستناد من دفع نعله بيده مع تحقق نجاسته
والله أعلم [مسألة] إذا جاء ثوب شخص نجس على كتف المصلي بحيث يعد
حامله لا تبطل صلاته لأن الثوب منسوب ومحمول للابسه كما في حاشية
الخرشي (ماقولكم) في القلس هل هو طاهر أم نجس (الجواب) قال في المجموع
ولا ينجس القلس إلا بمشابهة العذرة فلا تضر حموضته لحفته وتكرره والله أعلم
(ماقولكم) في الخمر وغيره من النجاسات هل يجوز التدأوى بشيء من ذلك أم لا
(الجواب) قال في المجموع ولا يجوز الدواء بالخمر ولو تعين وفي غيره خلافه
وأجازوه للغصة لا للعطش لأنه يزيد وأجازوه الحنفية لأجل العطش وأجازوه
الشافعية لدفع الهلاك من عدم الرطوبة لا للعطش نفسه اه وفي حاشية الخرشي
من باب البيوع والحاصل أنه قد ذكر النووى مانصه والأصح عند الشافعية حل
التدأوى بكل نجس إلا الخمر، والخبر موضعه إذا لم يوجد طاهر يغنى عن النجس
جمعاً بين الأخبار اه والله أعلم (ماقولكم) في دخول المقبرة بالأنعلة هل هو
جائز أم لا (الجواب) ذكر في المعيار أن دخول المقبرة بالأنعلة جائز لأن النبي صلى

فأخذت من التراب واعطت حتى صار ما ذكر كالصعيد الطيب فهل يحكم عليه بغير الصفة الأولى لفقد الشرط أم لا وهل ملح الماء إذا اضمحلت فيه ميتة غير معفوعها قبل التلمح يصير المنعقد نجساً أم لا وهل يعفى عما عمت به البلوى وشق الاحتراز عنه كأمتعة الصبيان الذين لا يحتاطون عن النجاسة أم لا وهل الصلاة على بول ما كول اللحم صحيحة أم لا وهل قول المذهب قوى المدرك يجوز التقليد به لفاعله أم لا يبنوا لذلك بياناً شافياً (أجاب) رضى الله عنه نعم يشترط في تراب غسلات المغلظة أن يكون طهوراً ولا يشترط فيه الغبار فيصح الغسل بالطين والواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحل ولا يظهر الخارج من الكنف كتراب المقبرة المنبوشة والميتة الواقعة في المملحة بحال لأنها أعيان نجسة ولم يستثن منها سوى شيئين الجلد والخمرة ويعفى عما عمت به البلوى من نحو ثياب نحو الصبيان والقصابين والكفار المتدينين باستعمال النجاسة وأما الصلاة على نحو بول المأكول فباطلة لنجاسته على الراجح في المذهب وأما على مقابله فصحيحة ففي الروضة ولنا وجه أن ما يؤكل منه بوله وروثه طاهران وقول أبي سعيد الأصبخري من أصحابنا

الله عليه وسلم والسلف كانوا يفعلونه لأنهم كانوا يصلون على الميت على شفير القبر بنهالهم وما ورد في الحديث يا صاحب السبيتين اخلع نعليك فإنما قال له ذلك لأنه رآه يتقلع في مشيه تعجباً بحاله فأمره بذلك لينخف بعض مابه من الزهو والعجب بنفسه وأفتى بعضهم فيمن أزال نعلا من موضعه بآخر أنه يضمه لأنه لما نقله وجب عليه حفظه وصوبت هذه الفتيا اهـ (ما قولكم) في المصحف أو الكتاب إذا حلت فيه نجاسة هل يغسل محلها أم لا أفيدوا الجواب (الجواب) إن كانت نسخة المصحف أو الكتاب من الآلهات المعتبرة التي يرجع إليها ويعتمد في صحة غيرها عليها وكان يوجد ثم نسخة من الكتاب سوى ما وقعت فيه النجاسة فالحكم أن يزال من جرم النجاسة ما استطع عليه ولا أثر للأثر فإن الصحابة رضوان الله عليهم تركوا مصحف عثمان رضى الله تعالى عنه وعليه الدم ولم يحويه بالماء لكونه عمدة الإسلام وأما إن لم يكن المصحف أو الكتاب كذلك فينبغي أن يغسل الموضع ويحبر إن كان مما يحبر أو يستغنى عنه بغيره والله أعلم أفاده في المعيار (ما قولكم) في طهارة الخبث هل هي شرط في مس المصحف أم لا أفيدوا الجواب (الجواب) في المعيار سئل أبو القاسم البرزلي عن ذلك فأجاب أما طهارة الخبث فليست بشرط في مس المصحف فقد نهوا على تعليق التماسم على البهائم والحیض وعلى قراءة القرآن في الطرق وفي الأماكن النجسة وعلى ذكر الله في الخلاء وعلى معاملة المشركين بالدنانير والدرهم التي فيها اسم الله وعلى الاستنجاء بخاتم فيه ذكر الله ومس المصحف من أهم ما يذكرون ولو كانت طهارة الخبث شرطاً فيه لم يهملوها اهـ أى ما لم يلزم على ذلك ملابس المصحف للنجاسة بأن كانت في يديه وإلا حرم قال في المجموع الراجح كراهة التلطيخ بالنجس في ظاهر الجسد قال في ضوء الشموع إلا أن يمس بها مصحفاً فيحرم والله أعلم (ما قولكم) في الخاتم فيه ذكر الله ألبس في الشمال حالة الاستنجاء أم لا (الجواب) أفاد في المعيار وغيره أن حاصل المذهب في الاستنجاء بخاتم فيه ذكر الله أو اسم نبي ثلاثة أقوال الكراهة والجواز والحرم والذي رجحه الخطاب الكراهة وعلام ابن العربي والتتائي يؤيد القول بالتحريم وسئل عن ذلك مالك رضى الله تعالى عنه فقال أرجو أن يكون خفيفاً قال ابن رشد في البيان قوله أرجو أن يكون خفيفاً يدل على أنه عنده مكروه وأن نزعه عنده أحسن وقال ابن رشد في فعل ابن القاسم ليس بحسن ويحتمل أنه إنما فعل ذلك لأن خاتمه كان ضيقاً يشق عليه تحويله إلى اليد الأخرى كلما احتاج إلى الاستنجاء ووسع ذلك الاحتياج إلى لبسه في الشمال لأنه أحسن ما روى ولما في نزعه عند كل استنجاء من المشقة ولا سيما على تأويل ابن رشد في خاتم ابن القاسم أنه كان ضيقاً اهـ وهذا ما يلبس القدر وإلا حرم فقد ذكر في المجموع أنه يكره دخول الكنيف بذكر الله ومنه خاتم

واختاره الروياني وهو مذهب مالك وأحمد والمعروف من المذهب النجاسة انتهى كلام الروضة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله تعالى عنه لو سحر الإنسان كلباً وعقله ثابت هل يكلف بالواجبات ويمكن من زوجته ولا ينجس غيره أم لا أجيبوا لكم الأجر والثواب (أجاب) رضى الله عنه نعم يكلف ويمكن من زوجته ولا ينجس غيره والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن أصابته نجاسة كلية فصب عليه الماء الممزوج بالتراب فأزال العين والاثر فاستدام الصب بعد ذلك برهة من الزمن بحيث لو فرق وقت الصب لساوى وقته أكثر من وقت سبع غسلات فهل يحسب ذلك لصب المستدام غسلة واحدة لعدم صدته بالمرات أم يحسب سبعاً لطول زمنه ومساوات وقته لوقت سبع غسلات أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه وأرضاه بقوله لا تكفى استدامة الصب وإن طال زمنه في النهاية ولو غس المتنجس بما ذكر في ماء كثير راكد وحركة سبعاً وتربه طهر وإن لم يحركه فواحدة قال ع ش أى وإن طال مكثه أى ويفارق ما مر في الغمر المحدث من تقدير الترتيب لأن الترتيب صفة تابعة والعدد ذوات مقصودة فلا يقاس

في يسراه فإن لابس القذر حرم وفي الزرقاني ويكره على مارجح الخطاب وقيل يحرم دخول الخلاء بشيء فيه ذكر الله تعالى كالحاتم والدرهم إن لم يكن بسائر وإن لم تدع ضرورة من ارتياح أى أو خوف ضياع وإلا جاز ومثل الذكر الدخول بآيات من القرآن ولا شك أن الذكر أشد كراهة من إدخال ما فيه ذكر وحرم الدخول بالقرآن وجزئه وتلاوة القرآن أو بعضه في موضع الخلاء المعد كغيره عند انكشاف الارتياح أو خوف ضياع ونحوه فتجوز القراءة والدخول بالمصحف (فائدة) في حاشية الشيخ الجمل الشافعي على المنهج وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمه وكان نقشه محمد رسول الله أى محمد سطر ورسول سطر والله سطر قال العلامة ابن حجر ولم يصح في كيفية وضع ذلك شيء لكن قال الأسنوى في المهمات وفي حفظي قديماً أنها كانت تقرأ من أسفل ليكون اسم الله تعالى فوق الجميع زاد في نور النبراس والذي يظهر أن هذه الكتابة كانت مقلوبة حتى إذا ختم بها كان على الاستواء كما في خواتيم الأحكام اليوم قال بعضهم وكان نقش خاتم أبي بكر نعم القادر هو الله ونقش خاتم عمر كفى بالموت داعياً يا عمر ونقش خاتم عثمان لتصبرن أو لتندمن ونقش خاتم علي الملك لله اهـ (ما قولكم) فيمن ذكر نجاسة في الصلاة فقطعها وذهب ليغسلها فنسى وصلى بها ثانية هل يعذر بالنسيان الثاني أم لا (الجواب) يعذر بالنسيان الثاني كما هو أحد قولين ذكرهما سند واستظهره الخطاب كما في حاشية الخرشى والله أعلم (ما قولكم) فيمن شك في إصابة النجاسة لثوبه أو ظن أنها أصابته هل يجب عليه غسله أو نفضحه أفيدوا الجواب (الجواب) قال في المجموع وإن شك في إصابتها لثوب والشك هنا يشمل الظن غير القوى كما في الخطاب والرماسي وجب نفضحه ولو رشة واحدة في الخطاب ولا يلزم استغراق جميع سطحه اهـ ومنه تعلم أنه إذا ظن ظناً قوياً وجب عليه غسله والله أعلم (ما قولكم) فيمن يعتريه سلس البول كل يوم مرة هل يجب عليه غسله أم لا (الجواب) يعنى عما يعسر من الإحداث من بول أو غائط أو مذى أو ودى ولو مرة في كل يوم مدة استمراره فإذا برئ منه وجب عليه غسله لأن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً كما في المجموع وغيره والله أعلم [مسئلة] كان الشيخ عيسى الغبريني يقول إن وجد النعال من جلد الميتة فإنه ينجس الرجل إذا توضأ عليه وخالفه تليذه البرزلى وقال لا تنجس لجواز استعماله في الماء واستظهر الخطاب ماقاله الشيخ عيسى لأنه استعمل في غير يابس وماء واقتصر عليه في المجموع [مسئلة] في حاشية الأمير علي عبد الباقي من يحس بنزول نقطة فإذا قتش تارة يحدّها وتارة لا يحدّها لا يلزمه التفتيش إن اعتراه ذلك كل يوم ودين الله يسر كما أجاب به ابن رشد فإن قتش فوجدّها فعلى حكمها بخلاف من فرع من شيء فأحس بنزول

أحدهما بالآخر ومن الفارق علم الحكم والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل غس يده في ماء قليل فقيل له قد ولغ في إنائه كلب قبل صب ذلك الماء فيه والحال أنه معتقد صدق القائل وهناك قرينة دالة عليه فغسل وترب علي الوجه الأكل إلا أنه قطرت قطرة على ثوبه قبل الترتيب فنسى غسلها ثم تذكرها بعد أن غسل ذلك الثوب من نحو وسخ وغسلت أثواب كثيرة له ولغيره في الإناء المغسول فيه ذلك الثوب وأوانى وغير ذلك وحصلت الملامسة بواسطة الرطوبة من الرجل لغيره ممن يعرف ومن لا يعرف بنحو المصافحة فبعد تذكره قلد الإمام مالكا رضى الله عنه في الماضي والمستقبل والحال أنه يمسح رأسه كله فهل له ذلك أم لا وما حكم من لامسهم هل يجب عليه إعلامهم بذلك والحال أنهم أناس كثيرون بين حاضر وغائب أم لا وإذا قلتم بالأول والحال أنه يخشى من إعلام بعضهم فهل بذلك يسقط الوجوب أم لا وإذا أخبرهم ما حكم عبادة من لم يمسح رأسه كله والحال أن المدة طويلة مجهولة بينوا لنا ذلك جزاكم الله عن المسلمين خيراً (اجاب) عفا الله عنه نعم تقليده للإمام مالك صحيح قبل العمل وبعده حيث وجدت شروط التقليد وهي العلم بتعلقات المسئلة التي قلد

شئ في القصة فيجب عليه الاستبراء إن كان يخرج لعدم استنكاح وفيه أيضاً من تمكن منه الوسواس فله أن يتخلص منه بالقول الضعيف كقول العراقيين السلس لا ينقض مطلقاً وفيه أيضاً فائدة قال الشيخ في شرح العزية قولهم السلس لا ينقض ما لم ينزل على وجه الاعتياد خلاله فينقض وهو ظاهر اه وقوله كقول العراقيين الخ أى والقول المعتمد أن السلس إن لازم نصف الزمن لا ينقض وإلا نقض (فائدة) سئل عجل هل وقع التخفيف في الغسل بعد أن فرض مكرراً كالصلاة أم لا فأجاب نعم وقع التخفيف في كل من الغسل للجنابة وغسل الثوب فقد أخرج أبوداود والبيهقي عن ابن عمر رضى الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل من الجنابة سبع مرات وغسل الثوب من البول سبع مرات فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعل الصلاة خمساً وغسل الجنابة مرة وغسل الثوب مرة انتهى وهل كذلك غسل غير الجنابة من الحيض ونحوه وكذا الغسل من البول كما هو الظاهر أم لا والظاهر أن السؤال في تخفيف الغسل لم يكن في ليلة الإسراء والله أعلم انتهى (ماقولكم) في الثوب يبل في الخمر ثم يجفف حتى لا يبقى فيه الاحكم الخمر فهل يطهر أم لا (الجواب) في فتاوى الأجهورى قد ذكر الإمام المازرى والقرطبي ومن وافقهما كالشيخ خليل أن العلة في نجاسة الخمر هو الشدة المطربة وأن الحكم ينعدم بانعدامها وحينئذ إذا أصاب الخمر ثوباً وجف بحيث لم يبق إلا حكمه أبقى ما لو بل بالماء لم يتحلل منه ما فيه الشدة المطربة فقد طهر وكذلك يقال فيما غاص في الفخار من الخمر وجف بحيث لم يبق إلا حكمه أبقى ما لا يتحلل منه ما يسكر وقد ذكروا أن آنية الخمر إذا تخلل فيها الخمر فإنها تطهر بطهارة ما غاص فيها (تمت) تخليل الخمر لا يجوز على الراجح وقيل مكروه اه وفي المجموع أنهم اختلفوا في تخليلها بالحرمة لوجوب إراقتها والكراهة والإباحة أو إن تخمرت بلا قصد جاز ويطهر الخمر أيضاً إذا تحجر وقيد الخطاب بما إذا لم يعد إسكاره ورده عجل بأنه لا إسكار مع التحجر وبعد البل يدور الحكم مع العلة ومن هذا الطرطير الذى يوضع في الصبغ فإن عاد الإسكار ببله عادت نجاسته وإلا فلا والله الملهم للصواب (مسئلة) الخاتم المندوب يكون درهمين من فضة فأقل ويندب أن يكون باليسرى كما هو آخر فعله صلى الله عليه وآله وسلم ويندب جعل فضه للكف لأنه أبعد من العجب ويحرم المتعدد وإن دون درهمين كما يحرم ما زاد ذهبه عن الثلث وإلا كره كذا في المجموع وفي فتاوى عجل وأما لبس خاتم النحاس والحديد والرصاص والعقيق وغيرها كالخشب والجلد فالأول والثاني وقع فيهما خلاف بالحرمة والكراهة والراجح الكراهة ما لم يكن للتداوى وإلا فيجوز فإن النحاس يمنع الصفري والحديد من الجن وكذا الثالث ومثله القزدير وأما العقيق وما بعده فحائز اه.

فيها والثاني عدم التلقيق والثالث عدم تتبع الرخص الرابع اعتقاد أرجحية من قلده أو مساواته لإمامه ولم يرتض هذا في التحفة بل اعتمد صحة التقليد مع اعتقاد المرجوحية ويجب عليه إعلام من لا مسهم إذا كانوا يعتقدون التنجيس وإلا نذب الإعلام هذا حيث تمكن من الإعلام وإلا بأن لم يتيسر لبعد أو خوف ضرر فلا وجوب ولتلطيف في الثانية حتى يتوصل إلى الاخبار ومن علم منهم ذلك فهو بالخيار إن شاء قضى ماصلاه فيما يتقن معه النجس دون ماشك فيه وإن شاء قلده بشرطه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى بما صورته إذا كان النعل متنجساً بنجاسة كلية ويبست واضمحلت بالدوس وبعد مدة أعطاها الخراز يصلحها فغمسها في الماء وأصلحها وأعطاها صاحبها وأخذ مدة وفطن أنها متنجسة فهل عليه أن يخبر صاحب الإصلاح وهو قد استعمل الإناء والمغموس فيه ذلك أو كيف الحكم يصير الحال للشقة في تعدى النجاسة إلى الغير مع الجهل أو يقلد تقليدا ضابطاً الخ ما فيه (أجاب رضى الله عنه) بقوله نعم يجب إعلام من يتقن إصابته لشيء من ماء ذلك الأناء سواء صاحب الإصلاح وغيره بخلاف ما إذا لم يتقن فانه لا يجب الإعلام وفي

(فصل) في الوضوء وما يتعلق باللحية وبقية الشعر (ماقولكم) في حكم الوضوء بماء زمزم (الجواب) أفاد الخطاب أنه لا خلاف في جواز الوضوء والغسل بماء زمزم إذا كان طاهر الأعضاء بل صرح ابن حبيب باستحباب ما ذكر من الوضوء والغسل به وأما إزالة النجاسة به فالمذهب الكراهة كذا في حاشية العدوى على أبي الحسن والله أعلم (ماقولكم) فيمن نوى إخراج الحدث في أثناء وضوئه فلم يخرج هل يرتفض أم لا (الجواب) لا يرتفض وضوؤه لأن هذا رفض مقيد فقد نوى خروجه إن خرج فلم يخرج ولا يضر إلا الرفض المطلق كما قالوا في باب الصوم لا يبطل صومه إذا نوى أن يأكل شيئاً فلم يفعل كما في المجموع والله أعلم (ماقولكم) في تنف الشيب وقص شيء من اللحية وحلق الشارب والعنققة وبقية شعور البدن هل يجوز أم لا (الجواب) ذكر العلامة العدوى في حاشيته على الزرقاني أن تنف الشيب قال مالك فيه لأعله حراماً وتركه أحب إلى وأما قص شيء من اللحية فلا حرج على من طالت لحيته أن يأخذ ما زاد على القبضة وأما حلق اللحية والشارب والعنققة لحرام ويؤدب من حلق لحيته أو شاربه إلا أن يريد الإحرام بالحج ويخشى طول شاربه في زمن الإحرام ويؤذيه فقد رخص فيه وكذلك إذا دعت ضرورة إلى حلقه أو حلق اللحية لدواء ما تحتها من جرح أو دمل ونحو ذلك ويكره حلق ما تحت الذقن من الشعر قال مالك هو فعل المجوس اه زاد الصفي إلا لضرورة وقال بعضهم يطلب حلقه لأنه من الزينة والزينة مطلوبة فتركه تشويه وحالة مذمومة وقد يطول حتى يكون أكبر من اللحية فيكون أشد تشويهاً وقد انتصر السكندري لهذا القول وأيده بنقول كثيرة فراجعوه وأما الشعر الذي على الحلق فيجوز حلقه كما يجوز حلق يسير من الشارب كحلق يسير مما فوق العنققة ويجوز إزالة الشعر النابت على الخد بموسى أو ملقاط ويستحب قص شعر الأنف لا تنفقه لحديث ورد في ذلك ولأن تنفقه يورث الأكله وقصه أمان من الجذام كما في حديث ويجوز حلق الرأس ولو لغير ضرورة على المشهور ويندب حلق العانة وكذا الشعر الذي فوق الدبر والآنيتين مخالفة للنصارى فإنهم يقولونه وتنف الإبطين أحسن من حلقهما ويكره صبغ الشيب بالسواد إلا في خصوص الجهاد بجائز وأما في نحو بيع العبد لحرام وكذا يكره صبغ اللحية بالصفرة تشبيه بالصالحين وكذا يكره تبييضها بالكبريت وغيره لأجل استعجال الكبر لأجل الراحة والتعظيم وإيهاما لو صوله سن الشيخوخة ويجوز للرجل أن يصبغ لحيته ورأسه بالحناء والكتم (فائدة) المواظبة على تسريح اللحية صباحاً ومساءً سبب في طول الأجل ودفع البلاء وأما ما اشتهر على ألسنة العامة من أنه يكره تسريحها عند الغروب فهو لا أصل له ويستحب أن يقرأ عند تسريح الجانب الأيمن الفاتحة وعند الأيسر ألم نشرح وعند الأسفل قل هو الله أحد فمن فعل ذلك فتح الله عليه أبواب الخير قال الأجهوري وقد واظبت على ذلك واعتمدته

وجربته فوجدت بركتته ونفعه اه ما زاده الصفتى وذكر الفيشى أنه لا بأس بحلق بقية شعر الجسد والله أعلم (ماقولكم) في الخاتم إذا منع وصول الماء للبشرة هل يجب تعميمه بالماء في الوضوء نيابة عما تحته كما قالوه في الشوكة أم لا أفيدوا الجواب (الجواب) إذا كان الخاتم مباحاً لا يجب تحريكه ولو منع وصول الماء للبشرة لافي وضوء ولا في غسل نعم إذا نزعته يتدارك غسل ماتحته ومثله أساور المرأة والظاهر أنه لا يجب تعميم الخاتم نيابة عما تحته بخلاف الشوكة وأما إن كان ممنوعاً بأن كان من ذهب أو جعله خاتمين وإن كانا درهمين فقط فيكفي ذلك به إن كان واسعاً وحرمة شيء آخر ولا بد من نزعته إن كان ضيقاً كذا في المجموع وغيره والله أعلم [مسئلة] أسفل اللحية لا يجب غسله في الوضوء وحديث أنه صلى الله عليه وسلم توضأ وأخذ غرفة تحت ذقنه محمول علي وضوئه في الغسل أو لنحو تبرد كما في الأمير علي عبق (ماقولكم) في رأس المتوضئ إذا كان بها عرق هل يجب غسله لثلايضيق الماء الذي يمسح به رأسه أم لا (الجواب) في المجموع لا نعرف غسل الرأس لعرق لأنه مبنى على التخفيف ولأن العرق ينزل أسفل الشعر والله أعلم (ماقولكم) فيمن نوى أن يتوضأ في المسجد فلما خرج من بيته ذهل عنها ثم وصل المسجد فتوضأ وهو ذاهل عنها هل يصح وضوؤه أم لا (الجواب) يختلف في تقدم النية يسير عرفاً كما إذا كان في بيته بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ونوى وهو بيته أن يتوضأ بحماها فوصل الحمام وتوضأ وهو ذاهل عنها فقبل بالإجزاء وقيل بعدمه وفي حاشية الخرشى الأصح الإجزاء وكل قرية كالمدينة حكمها كحكمها وإنما قالوا كالمدينة لأن بها تكلم الإمام مالك رضى الله تعالى عنه وفرض المسئلة أنه لو سئل لم يجب وإلا فهي نية حكماً وأما تقدمها بكثير فيضرب قطعاً أفاده في المجموع والله أعلم (ماقولكم) في ماء الوضوء إذا تغير بذلك وصار مضافاً هل يضر أم لا (الجواب) لا يضر إضافة الماء بذلك متى عم العضو طهوراً قال في ضوء الشموع وينبغي أن معنى لا يضر إضافة الماء بذلك أى بنهايته والمبالغة فيه وأن الغرض حصل قبل التغير بأول الإمرار والله أعلم (ماقولكم) في شخص صلى الخنس كلا بوضوء ثم تذكر أنه ترك مسح رأسه ولم يدر من أى وضوء وقلتم إنه يأتي بمسح رأسه ويعيد الخنس فنى ثانياً وأعاد الخنس بدون مسح رأسه فما الحكم (الجواب) في المجموع إذا صلى الخنس كلا بوضوء أو صلى الأربع بوضوء والعشاء بوضوء آخر ثم تذكر ترك مسح رأسه ولم يدر من أى وضوء والموضوع بقاء وضوء العشاء فإنه يأتي بمسح رأسه ويعيد الخنس فإذا نسى ثانياً وأعاد الخنس بدون مسح فإنه يأتي بالمسح ويعيد العشاء وحدها ولا يلزمه ابتداء الوضوء لعذره بالنسيان الثاني ولا يلزمه إعادة غيرها لأنه إذا كان الترك من وضوئها فظاهر برامة ذمته بإعادتها بعد إتيانه بالمسح

التحفة وغيرها كالإيعاب والعبارة له فرع قال الزركشى وغيره نقلاً عن الحناطى من رأى في ثوب مصل نجاسة غير معفو عنها لزمه إذا لم يقم به غيره الإعلام بها وألحق ابن عبد السلام بالمصلى في ذلك مريد الصلاة قال فيجب إعلامه بالنجاسة وكل ما لا شعور له به وإن لم يكن عاصياً لأن الأمر بالمعروف لا يتوقف على العصيان الخ مافيه وفي نهاية العلامة الرملى أفنى الوالد رحمه الله في حمام غسل داخله كلب ولم يعهد تطهيره واستمر الناس على دخوله والاعتسال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة إلى حصره وفوطه ونحوهما بان ماتيقت إصابة شيء من ذلك نجس وإلا فظاهر لأننا لا ننجس بالشك ويظهر الحمام بمرور الماء سبع مرات إحداهن بطفل ما يغسل به لحصول التريب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يحتمل أنه مر عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذى في نعال الداخلين لم يحكم بنجاسته كما في الهرة إذا أكلت نجاسة وغابت غيبة يحتمل فيها طهارة فيها انتهى فنقول حيث احتمل أيضاً تطهر إناء الإصلاح المذكور بتكرار الماء عليه سبعا مع التريب ولو بواسطة النعال كان الحكم فيها مثل مسألة الشيخ محمد الرملى رحمه الله تعالى وحيث تيقن النجاسة في شيء من ذلك

فلا بأس بتقليد الإمام أبي حنيفة رحمه الله ولو بعد العمل فانه رضى الله عنه قائل بطهارة النعل المذكور حيث اضمحلت النجاسة وشروط التقليد كما ذكر العلامة ابن حجر في تحفته علمه بالمسئلة على مذهب من يقلده من سائر شروطها ومعتبراتها الثاني اعتقاد الأرجحية أو المساواة لكن المشهور الذى رجحاه جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل الشرط الثالث أن لا يكون مما ينقض فيه قضاء القاضى الرابع أن لا يتتبع الرخص بأن يأخذ من كل مذهب بالأسهل الشرط الخامس أن لا يلفق بين قوانين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما كأن يقلد مالكاً في طهارة الكلب ويمسح بعض رأسه تقليداً للشافعى وأن لا يعمل بقول فى مسألة ثم يضده فى عينها والله أعلم وقد نقل المليارى فى فتحه عن ابن زياد النخعي كلاماً مفيداً فى التقليد وذكر أن الوضوء والصلاة قضيتان ولا يخفى على مثلك ذلك والله أعلم (سئل) أطل الله بقاءه فى ماء الشيشة المتغيرة التى هى آلة التباك هل هو نجس أم طاهر أو طهور وإذا قلتم بالثالث فهل إذا عدم الماء المطلق وخيف من استعمال ذلك الماء نحو تقذر يعدل عنه إلى التيمم أم لا وإذا قلتم بعدم العدول فهل يجوز إراقته

وإن كان الترك من وضوء غيرها فقد أعاد غيرها بصحيح وهو وضوء العشاء الكامل وبرئت ذمته من جميعها فلم يعذر بالنسيان الثانى لا تبدأ الوضوء وأعاد العشاء (فصل) فى نواقض الوضوء [مسئلة] ينتقض الوضوء بالشك فى طرو الناقض مالم يكن مستكحاً وإلا فلا ينتقض وضوؤه وينتقض أيضاً بالشك فى الطهارة بعد يقين الحدث وبالشك فى سبق الطهارة على الحدث والحال أنه يقينهما وينتقض فى هذين ولو من مستكح والمستكح من يأتية كل يوم ولومرة وقال عج ومن تبعه الألبى بالحنيفية السمحاء أنه يوم بعد يوم مستكح كالمساوى فى السلس فأجراه عليه وإن شك فى طرو الناقض أو السابق منهما وهو فى الصلاة أتمها حيث دخلها يقين ثم إن استمر على شكه أعاد الصلاة دون مأومه وإن تحقق الطهارة أو قوى الظن لم يعد وأما لو شك وهو فيها هل توضأ بعد الحدث أم لا فإنه يقطع ويستخلف إن كان إماماً أفاده فى المجموع وغيره [مسئلة] ينتقض وضوء المرأة بخروج منى الرجل من فرجها إذا دخل بوطه إياها وكانت اغتسلت أو توضأت ونوت رفع الأصغر ثم أرادت رفع الأكبر فقط فينتقض الأصغر بالمنى الذى خرج بعد الوضوء وقبل الغسل لأن خروجه فى هذه الحالة معتاد وأما لو دخل فرجها بلا مس فلا يوجب وضوءاً ولا غسلاً لأن هذا دخول والناقض الخروج وإن دخل بمس وحملت وجب الغسل وأعادت الصلاة من وقت وصوله فرجها وإن لم يظهر منها تنزيلاً للحمل منزلة البروز وإن شرب فرجها منياً من حمام فلا وضوء عليها وإن حملت فلا غسل عليها وإن كان الحمل يستلزم إمانها ولكنهم ألحقوه بما خرج بلذة غير معتادة والمنى إذا خرج بلذة غير معتادة لا يوجب غسلاً نعم يوجب الوضوء أفاده الزرقانى والعدوى وغيرهما (ما قولكم) فى شخص اعتراه سلس البول هل ينتقض وضوؤه أم لا بينوا لنا النص أثابكم الله (الجواب) سلس البول أو المذى أو غيرهما إذا لازم أكثر الزمن أو نصفه فلا ينتقض الوضوء ويندب الوضوء منه فى هاتين الصورتين ويندب أن يكون متصلاً بالصلاة وقيل يندب الاستنجاء منه كما فى الطراز وقيل لا يندب وهو قول سحنون لأن النجاسة أخف من الحدث وأما إن عم السلس الزمن فلا تقض به ولا يندب الوضوء منه وأما إن فارق أكثر الزمن فينتقض فالصور أربع ثم إنهم اختلفوا فى ملازمة السلس هل المعتبر فيها أوقات الصلاة التى هى من زوال الشمس إلى طلوعها ثانى يوم أو المعتبر الزمن كله والمعتمد الأول وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا فرضنا أن أوقات الصلاة مائتان وستون درجة وغير وقتها مائة درجة فأتاه السلس فى هذه المائة وفى مائة من أوقات الصلاة أيضاً فعلى المعتمد الذى يعتبر أوقات الصلاة فقط ينتقض الوضوء لمفارقتها أكثر زمن أقاوت الصلاة التى هى مائتان وستون كما فى المشال لأن السلس أناه فى مائة

ثم التيمم أم لا وإذا قلتم بالثاني وخيف منه ضرر يبيح التيمم ما حكمه بينوا لنا ذلك (أجاب) نفخى الله تعالى به نعم هو طهور والتغير الواقع به بما في المقر غير ضار وإن كان التغير كثيراً لو نأ وطعما وريحاً وخوف التقذر لا يجيز العدول إلى التيمم بخلاف ما إذا خشى من استعماله مبيح تيمم فيجوز له العدول إلى التيمم ويجوز الأراقة قبل الوقت وأما إذا أراقه بعده فلا يجوز فلو فعل تيمم مع وجوب الإعادة إن لم يخش مبيح تيمم باستعماله وإلا فلا إعادة والله سبحانه وتعالى أعلم (كتاب السواك)

(سئل عفا الله عنه في السواك) ذكروا أن السنة في ابتدائه أن يكون شبراً فهل إذا ابتدأ به ناقصاً عن ذلك مكروه أم خلاف الأولى لأن رجلاً ابتدأ سواكاً أقل من شبر ويزعم أن الشبر طويل إذا وضعه في عمامته أوفى جيبه فقصره من هذه الحثية فهل يكون ذلك عذراً لعدم ابتدائه به شبراً أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم إذا ابتدأ به ناقصاً يكون خلاف السنة وليس بمكروه والله أعلم وفي الإيعاب فائدة في البيهقي والطبراني كان موضع سواك رسول الله صلى الله عليه وسلم من أذنه موضع القلم من أذن الكاتب قال العراقي فيه ندب وضعه فوق الأذن ففي

منها وبقى مائة وستون وأما ما أتاه في المائة التي هي غير أوقات الصلاة فهي غير معتبرة على هذا القول كما علمت وأما على القول الثاني الذي يعتبر الزمان كله فلا ينقض الوضوء لملازمته أكثر الزمان لأنه أتاه في مائتين مائة من أوقات الصلاة ومائة من غيرها ولم يبق إلا مائة وستون وألغى العراقيون السلس مطلقاً قال في التوضيح ولا ينبغي أن تؤخذ المسألة على عمومها بل ينبغي أن تقيد بما إذا كان الإتيان والانقطاع مختلفاً غير منضبط فيقدر بذهنه أيهما أكثر فيعمل عليه فلو انضبط الإتيان بأول الوقت أخرها أو بآخره قدمها اه وهذا يجري على القولين فإن لازم وقت صلاة فقط نقض وصلاها قضاء كما أفق به الناصري من يطول به الاستبراء ومن يحدث كلما تطهر بالماء يصلي بحاله لأنه سلس كمن إذا قام أحدث كذا لابن بشير واستظهره الخطاب وقال اللخمي يتيمم من إذا تطهر بالماء أحدث والأحوط الجمع هذا حاصل ما في المجموع والزرقاني وحاشية العلامة العدوي عليه والله الملم للمصواب وإليه المرجع والمآب [مسألة] ينتقض الوضوء بشك في طرو ناقض من غير المستنكح وأما هو فلا ينتقض وضوؤه به وهو من اعتراه الشك كل يوم ولو مرة ولا يعمل على أول خاطره على المعتمد لعدم انضباطه واستظهر ضم الوضوء للغسل لأحدهما للصلاة كما في المجموع بزيادة من عب (ما قولكم) في شخص تعلق به الشيطان في السلس وتحكم منه بحيث إنه لا يقدر على الخلاص منه إلا بالعمل بقول العراقيين بأن السلس لا ينتقض ولو فارق أكثر الزمن فهل له العمل بقولهم أم لا (الجواب) يفهم من كلام الشيخ زروق أن لمن استنكحه الشك في شيء وهناك قول ضعيف يندفع به الشك أن يراعيه ويعمل به فإذا استنكحه الشك في مفارقة أقل الزمن أو أكثر فإنه يراعى القول بأن مفارقة الأكثر كفارقة الأقل والنصف في عدم النقض كذا في فتاوى الأجهوري والله أعلم وفي الفتاوى أيضاً (فائدة) للوسواس والخواطر الرديئة وهي أن يضع يده على صدره ويقول سبحان الملك القدوس الفعال سبع مرات ويقرأ قوله تعالى «إن يشأ يذهبكم ويأت بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز» مرة واحدة اه [مسألة] لو تخيل المتوضئ أن شيئاً حصل منه بالفعل لا يدري ما هو هل هو حدث أو غيره فظاهر كلام أهل المذهب أنه لا ينتقض وضوؤه لأن هذا من الوهم اه من صاوى

باب الغسل

[مسألة] إن تعذر الدلك باليد سقط ولا يجب بخرقه ولا استنابة كما رجه ابن رشد فيكون هو المعتمد ؛ إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها فيكفى تعميم الجسد بالماء إذ لم ينقل عن الصحابة أنهم كانوا يتخذون خرقة يدلكون بها فلو كان واجباً لشاع من فعلهم اه من حاشية الخرشى وغيرها [مسألة] قول

حديث الترمذى ضع القلم على
أذنك قيل ويكون غلط الخنصر
وطول شبر وتكره الزيادة عليه
لأن الشيطان يركب عليها ووضعه
بعد الاستياك بغير غسل انتهى
كلام الإيعاب والله سبحانه
وتعالى أعلم

(باب الحيض)

(سئل رضى الله عنه) عن رجل
به سلس المنى ودام به فما يكون
حكمه فهل حكمه حكم المستحاضة
أولا فإن قلتم حكمه غير حكم
المستحاضة فصلوا لنا في دخوله
المسجد والقراءة أتأبىكم الله الجنة
(أجاب) نفعا الله به نعم حكم سلس
المنى كحكم سلس البول
والمستحاضة لكن يجب عليه
الغسل لكل فرض ومنه الطواف
المفروض إذا أراد سوا الركن
وطواف الوداع وله دخول
المسجد والقراءة والاعتكاف
والله تعالى أعلم

(باب صفة الصلاة)

(سئل عفا الله عنه) عن القيام
في المكتوبة ذكره ركن فهل
إذا قام لقراءة الفاتحة وجلس
لقراءة السورة لقراءة نفسه
أو لقراءة إمامه وإذا كملت
السورة قام وركع من قيام تصح
صلاته لأن قراءة السورة سنة
أم يشترط القيام في قراءة الفرض
والسنة أفيدونا (أجاب) نفعا
الله تعالى به لا تصح الصلاة
إذا قعد في أثناء الصلاة للسورة

سيدى خليل في صفة الوضوء المقدم على غسل الجنابة مرة مرة ضعيف في
فتح البارى ورد من طرق صحيحة أخرجهما النسائى والبيهقى من رواية أبى سلسة
عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الجنابة
وفيه ثم تمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ثم أفاض
الماء على رأسه ثلاثا كما في دس [مسألة] إذا توضأ الجنب قبل الغسل وقبل أن
يتم غسله مس ذكره فإنه يجب عليه أن يغسل أعضاء الوضوء بنية الوضوء فإن
نوى رفع الحدث الأكبر لم يجزه لأنه قد ارتفع بالغسل الأول فهو بمنزلة ما إذا
نوى المتوضئ غير الجنب رفع الحدث الأكبر كما قاله عجم رحمه الله تعالى وغسل
أعضاء الوضوء بنية هو قول صاحب الرسالة وهو المشهور ومقابله قول القابسى
يغسلها بغير نية لبقائها ضمنا في نية الطهارة الكبرى اه ملخصا من أبى الحسن
على الرسالة وعدوى

(فصل) في التيمم [مسألة] قولهم يجوز التيمم لخوف حدوث مرض أو زيادته
أو تأخر برى. ويعرف ذلك بالعادة معناه يعرف ذلك بالقرائن العادية تخوف
انقطاع عرق العافية باستعمال الماء وليس من العاجز عن استعمال الماء للرض
المبطون الذى كلما قام للماء واستعمله انطلق بطنه بل هذا يؤمر باستعمال الماء
وما خرج منه غير ناقض انظر ضوء الشموع [مسألة] كل من أمر بالتيمم إذا
تيمم وصلى يحرم عليه الإعادة كما في عب وغيره وفي المجموع ليس في النقل
تصريح بالحرمة قال في حاشيته لكن للحرمة وجه إن كانت الإعادة من حيث
ذات الطهارة الترابية استضعافا لها عن المائية لما فيه من الاستظهار على الشارع
فما شرع اه هذا إذا تيمم وصلى غير مقصروا أما المقصر كواجده بعد طلبه بقربه
أو برحله وخائف لص أو سبع فبين عدمه أو مريض عدم تناول وراج
قدم ومتردد في لحوقه صلى وسط الوقت ثم لحقه في الوقت وكذا من نسي الماء
الذى معه ثم ذكره بعد أن صلى وكذا المقتصر على كوعيه والتيمم على مصاب
بول ومن وجد بثوبه أو بدنه أو مكانه نجاسة ومن تذكر إحدى الحاضرتين
بعد ما صلى الثانية منهما ومن يعيد في جماعة ومن يقدم الحاضرة على يسير المنسى
فإنه يعيد مادام الوقت باقيا واعلم أن كل من أمر بالإعادة فإنه يعيد بالماء إلا
المقتصر على كوعيه والتيمم على مصاب بول ومن وجد بثوبه أو بدنه أو مكانه
نجاسة ومن تذكر إحدى الحاضرتين بعد ما صلى الثانية منهما ومن يعيد في جماعة
ومن يقدم الحاضرة على يسير المنسى فإن هؤلاء لا يعيدون ولو بالتيمم واعلم أيضا
أن المراد بالوقت الوقت الاختيارى إلا في حق هؤلاء فإنهم يعيدون ولو في
الضرورى ما عدا المقتصر على كوعيه فإنه الاختيارى كذا في كبير در بتوضيح
وفى دس وقوله والتيمم على مصاب بول أى سواء وجد طاهرا حال تيممه عليه

أم لا إلا أنه إذا لم يجد غيره يكون كعدم الماء والصعيد لأن طهارة الصعيد واجبة فلا يطالب بالتيمم بالنجس فإن تيمم به ووجد الطهارة في الوقت أعاد ولو في الضروري وأما قول عج محل إعادة التيمم علي مصاب بول إذا وجد حال التيمم عليه طاهرا وإلا فلا إعادة ففيه نظر اه بتصرف توضيح (ماقولكم) في شخص يتيمم وهو واجد للباء ويذهب أنه يتيمم لنزلة به فهل يجوز له ذلك إذا كان ظاهر الصحة يثبتوا لنا الحكم مفصلا (الجواب) في المختصر وشرحه إن خيف غسل كجرح من رمد أو دمل أو نحو ذلك مسح إن صح جل جسده أو أقله وكان ذلك الأقل أكثر من يد أو رجل والحال أن غسل الصحيح في صورتين لا يضر بالجريح وإلا بان ضرر غسل الصحيح الجريح والموضوع أنه صح جل جسده أو أقله ففرضه التيمم فإذا كانت الجراحات في يديه وكان غسل الصحيح يضر يديه لتناول الماء بهما تيمم حينئذ وكذا يتيمم إن قل الصحيح جداً كيد أو رجل لأن التافه لاحكم له وفي حاشية الدسوقي تنبيه محل كون فرضه التيمم عند الضرر إذا كان غسل كل جزء من أجزاء الصحيح يضر بالجريح وأما إذا كان بعض الصحيح إذا غسل لا يضر بالجريح وبعضه إذا غسل يضر فإنه يمسح ما يضر ويغسل ما لا يضر ولا يتيمم فإذا كان المرض بعينه وكان غسل باقي وجهه يضر بعينه وغسل يديه ورجليه لا يضر بهما فإنه يمسح بقية وجهه ويكمل وضوءه ولا يتيمم اه

(فصل في الحيض)

[مسألة] إذا استعملت المرأة دواء لرفع دم الحيض أو تقليله فإنه يكره ما لم يلزم عليه قطع النسل أو قلته وإلا حرم كما في حاشية الخرشي

باب أوقات الصلاة

(ماقولكم) في تأخير الصلاة للضرورة هل هو من الصغائر أم من الكبائر (الجواب) في الأمير على عقب هو من الصغائر لا من الكبائر كيف وقد قيل بالكرهية وأما تأخيرها عن الضروري فكبيرة وقد بسط ذلك في الحاشية قال والمعتمد لاحرمة إلا إذا أخرها كلها للضرورة وهذا ظاهره أنه يدرك أي الاختياري بالإحرام اه

باب الأذان

(ماقولكم) في الاستغفارات والتوسلات والتساييح التي يفعلها المؤذنون ليلا هل هي بدعة حسنة أم لا وما معنى قوله صلى الله عليه وسلم وكل بدعة ضلالة (الجواب) في حاشية الدسوقي أن ما يفعله المؤذنون ليلا من الاستغفارات والتوسلات والتساييح بدعة حسنة وفي حاشية شيخنا الباجوري عند قول العلامة اللقاني في الجوهرة وكل شر في ابتداء من خلف أن البدعة تعتبرها الأحكام الخمسة فتارة تكون واجبة كضبط المصاحف والشرائع إذا خيف عليها الضياع

والحال أنه قادر على القيام بلا مشقة لأن فيه إحداث ركن في الصلاة وهو هذا القعود بلا موجب وقد تصوا على أن زيادة الركن الفعلي مع العلم والتعمد مبطله واستثنوا من ذلك مسائل منها مريض لو كان إذا قرأ الفاتحة فقط لم يقعد أو والسورة قعد جازله ذلك والاستثناء معيار العموم فدل على أنه مع القدرة مبطل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) ما معنى قولهم في تكبيرة الإحرام إذا كررها بدخل بالأوتار ويخرج بالاشفاعة يثبتوا لنا ذلك (أجاب) عفا الله عنه معنى ذلك أن من كبر تكبيرة التحريم ثم كبر أخرى ناويا بها التحريم أيضاً بطلت صلاته بهذه الثانية فإذا كبر ثالثة ناويا بها التحريم أيضاً والدخول في الصلاة دخل في الصلاة الثالثة وخرج بالرابعة ودخل بالخامسة وهلم جرا هذا كله حيث لم يعرض مبطل بين الأولى والثانية وكذا ما بعدها وإلا بأن عرض مبطل كشك في النية أو قطع للصلاة كتلفظ بالنية دخل بكل كما هو معلوم والعلة في كونه يدخل بالأوتار ويخرج بالاشفاعة إذا نوى الافتتاح أن نية الافتتاح المذكورة متضمنة لقطع الأولى أما إذا لم ينو افتتاحا ولا تحلل مبطل فهو ذكر محض لا يؤثر والله سبحانه أعلم (سئل رضى الله عنه)

ما حكم التعوذ في ابتداء قراءة الحديث ونحو الفقه من بقية العلوم (أجاب رضى الله عنه) الحكم فيه الإباحة لا السنة ولا الكراهة وعبارة الإيعاب للعلامة ابن حجر قال في المهمات وإذا أتى بالذكر لعجزه عن القراءة فالتعوذ أنه لا يسن التعوذ وإن اقتضى سنيته قول الشيخين ويشترط أن لا يقصد بالذكر شيئاً آخر سوى البدلية كأن استفتح أو تعوذ بقصد إقامة سنتها قال فتصور كلاهما بما إذا لزمه الذكر قبل القراءة بأن عجز عن التسمية فتعوذ بدلا عنها وله احتمال بنده كالافتتاح لكون الذكر بدلا عن القراءة وهو الأوجه الخ مافي الإيعاب فظهر لك أن التعوذ إنما يطلب للذكر لكونه بدلا عن قراءة القرآن أما إذا لم يكن الذكر بالصفة المذكورة فلا يطلب فالحديث ونحو الفقه بالأولى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عن الزاوية إذا وقفت للصلاة هل يكون لها تحية المسجد ويكون بها اعتكاف أم لا لأن مثل زاوية ابن علوان مختلفين في كونها مثل المساجد أم لا أفتونا مأجورين (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم الزاوية المذكورة حيث علم أن واقفها نوى بها المسجدية وكانت عمارتها في موات أو ملك له وتلفظ بالمسجدية سنت لها التحية

وتارة تكون محرمة كالمكوس وسائر المحدثات المنافية للقواعد الشرعية وتارة تكون مندوبة كصلاة التراويح جماعة ولذلك قال سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فيها نعمت البدعة هي وتارة تكون مكروهة كزخرفة المساجد وتزويق المصاحف وتارة تكون مباحة كاتخاذ المناخل للدقيق ففي الآثار أن أول شيء أحدثه الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخاذ المناخل وإنما كانت مباحة لأن لين العيش وإصلاحه من المباحات فوسائله مباحة فالمراد بقوله في الحديث وكل بدعة ضلالة الكل المجموع لا الجيعي فالبدع التي تكون ضلالة هي المنافية للقواعد الشرعية والله أعلم (ماقولكم) فيمن يقرأ القرآن فسمع المؤذن فهل يستمر على قراءته أو يسكت عن القراءة لأجل حكاية الأذان (الجواب) يقدم حكاية الأذان على قراءة القرآن وإن كانت القراءة أفضل لأن حكاية الأذان تفوت باشتغاله بالقراءة كذا في حاشية الخرشى من باب الكسوف باب ستر العورة والخلو

(ماقولكم) في قوله في المجموع والعورة المغلظة من الحرة بطنها ومن السرة للركبة وهما خارجان فما معنى خروج السرة عن العورة المغلظة مع أن السرة من البطن والبطن من المغلظة (الجواب) قال العلامة الأمير في ضوء الشموع خروج السرة إنما يظهر من حيث المحاذي لها من خلف وإلا فهي من البطن وهذا على أن الإعادة في الوقت في الظهر المحاذي للصدر ومقاربه إلى محاذاة السرة لأعلى ما لعبد الباقي من الإعادة الأبدية في محاذي البطن مطلقا فليحرر اه (ماقولكم) في قولهم كشف العورة المخففة لا يبطل الصلاة هل مع الحرمة أو الكراهة (الجواب) كشف العورة المخففة في الصلاة مكروه وإن كان يحرم النظر إليها فكراهة كشفها في الصلاة بالنسبة للخلو عن الناس كما في المجموع وفي حاشيته إنما مال للكراهة نظرا للإعادة في الوقت ولا غرابة مع أنه قيل بالسنية مطلقا وإن عبر بعضهم بالوجوب فقد يستعمل في الواجب الخفيف وفي وجوب السنن اه بتوضيح [مسئلة] عورة المرأة مع محرم لها غير الوجه والأطراف فيجوز لحرمها ولو برضاع أو صهر مؤبد التحريم كزوج مع أم زوجته أو بنتها أن يرى رأسها ويديها ورجليها ويحرم عليه أن يرى صدرها وثديها ونحو ذلك وأجاز الشافعية أن ينظر منها ماعدا ما بين السرة والركبة وهي فسحة وقوله أو صهر مؤبد التحريم يحتز به عن أخت الزوجة فإن تحريمها غير مؤبد فيحرم النظر إلى أطرافها لأنها كالأجنبية اه ملخصا من المجموع وحاشية الأمير على عبد الباقي [مسئلة] العبد إن كان جميلا فهو كالأجنبي يحرم نظره لسيدته لغير الوجه والكفين ظاهرهما وباطنهما وإن مجبوبا وإن كان وخشا أى قبح المنظر فكالمحرم يحرم عليه نظر غير الوجه والأطراف وفي خلوته بها خلاف والمشهور

وحيث لا يعلم ذلك فلا تسن التحية والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أَسجد علي سبعة اعظم الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين هل يجب في السجود وضع جميع باطن أصابع الرجاين حتى لو وضع باطن أصبع من كل رجل ما يكفيه أم لا يجب أفيدونا (أجاب نفعا الله به) لا يجب في السجود إلا وضع بعض باطن كف اليد أو أصابع الرجل ففي التحفة بعد المنهاج قلت الاظهر وجوبه نعم لا يجب وضع كلها بل يكفي جزء من كل من بطنى كفيه وأصابعهما ومن ركبتيه ومن بطنى أصابع رجله كالجبهة دون ماعدا ذلك كالخرف وأطراف الأصابع وظهرها الخ ما في التحفة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل عن صلاة الأوابين) يخرج وقتها بدخول وقت العشاء أم بفعل صلاة العشاء أفوتنا مأجورين (أجاب) نعم يدخل وقت صلاة الأوابين بفعل صلاة المغرب كما ذكره العلامة الشبرايملى في حاشيته على النهاية وتخرج بدخول وقت العشاء لكنها تقضى لأنها ذات وقت والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عن سنة الظهر القبلية والبعدية إذا جمع الاربعة بنية واحدة فهل له أن يتشهد فيها تشهدين

الجواز ومحل جواز نظر الأطراف والخلوة للوخش وإن كان ملكا لها بلا شرك فإن كان لها فيه شريك ولو الزوج منع وعبد الزوج المحبوب كعبدها فإن كان وخشا فكالمحرم وإن كان جميلا فكالأجنبي وروى عن مالك أن محبوب الأجنبي كذلك وصوب خلافه اهـ من المجموع بزيادة من در (ماقولكم) في المرأة هل يجوز لها أن تأكل مع غير محرمها (الجواب) قال مالك تأكل المرأة مع غير ذى محرم ومع غلامها وقد تأكل مع زوجها وغيره ممن يؤاكله كما في الحرشى [مسألة] الرجعية لا يجوز لمن طلقها أن ينظر إليها بلذة ولو لشعر أو لوجه وكفين ولا يجوز له الخلوة بها ولأن يسكن معها في دار خالية وأما في دار جامعة له وللناس فجائز ولو أعزب ولا يجوز له الأكل معها ولو كان معه من يحفظها فكل من الخلوة والأكل معها وسكنه معها منفردين عن الناس حرام ولو كان نيته رجعتها وإنما شدد عليه لئلا يتذكر ما كان في جامعها كذا في دس في باب الرجعة [مسألة] النظر للغورة مستورة جائز وجسها من فوق ساتر لا يجوز ما دامت متصلة وأما لو انفصلت فلا يحرم جسها خلافا للشافعية ويحرم النظر لشعر الأجنبية مادام متصلا فإن انفصل فليس بعورة خلافا للشافعية أيضا كما في حاشية الحرشى [مسألة] ذكر العلامة الأمير في باب العارية عن البنات أنه يجوز خلوة الرجل بجارية زوجته إن كان مأمونا (ماقولكم) في تعليم البنات الكتابة في نفسها هل يجوز أم لا وفيمن بنى مدرسة يحضرن فيها البنات المراهقات المشتيات ويخرجن من بيوتهن كاشفات وجوههن بلا نقاب ويتعلن الكتابة عند رجل أجنبي ووقت الامتحان يجتمع الرجال من أهل السنة والجماعة ومن الروافض وغيرهم للتفرج عليهن فهل يجوز تعليمهن الكتابة على هذه الكيفية أو عند امرأة مسلمة أو كافرة أم لا (الجواب) أما تعليم البنات الكتابة عند امرأة مسلمة أو محرم لها فمكروه قال ابن رشد في البيان والتحصيل وقد كره ذلك إمامنا لما في تعلهن الكتابة من الفساد خصوصا في هذا الزمان اهـ وكان زمانه في القرن الرابع فمابالك بزماننا وأما تعليمهن عند رجل أجنبي وحضورهن المدرسة التي هي لصاحب الشيمة والغيرة مفسدة وهن كاشفات وجوههن مع اجتماع الرجال الأجانب بهن وقت الامتحان فغرام قطعاً لأن ما أدى إلى الحرام حرام ألا ترى أن الشارع قد حرم حضورهن الجماعة التي هي عبادة محضة إذا أدى إلى ذلك فما بالك بحضورهن الأمر الممنوع مع أدائه إلى أعظم من ذلك؟ وأما تعليمهن الكتابة عند امرأة كافرة فغرام أيضا قال القرطبي وابن عطية في تفسير سورة النور لا يحل كشف شيء من جسد المرأة والصغيرة التي تشتبه بين يدي الكافرة إلا أن تكون أمة لها فيجوز كشف الوجه والكفين انتهى ومثله في الشبرخيتي خصوصا وفي تعليمهن عندها واختلاتها بهن ذريعة لأن

من غير نية أولا أفتونا (أجاب)
 بقوله نعم سنة الظهر المذكورة
 الذي جرى عليه العلامة ابن حجر
 إن جمع القبيلة والبعدة بنية واحدة
 لا يصح ولا تنعقد وأما ما مشى
 عليه العلامة الرملي تبعاً لوالده
 من الصحة فيصح الجمع بنية
 واحدة وتشهدين أو تشهد واحد
 والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
 فيما قاله العلامة ابن حجر في
 تحفته أن قراءة الرحمن بفك
 الإدغام مبطل لقراءته هل هو
 معتمد قولاً وهل قال به أحد
 غيره من العلماء المعبرين وما قول
 الشيخ محمد الرملي في هذه المسألة
 هل هو مخالف لابن حجر أو
 موافقه فيها ولم لا يكون حكم
 الرحمن حكماً فتح دال نعبد وضم
 كاف إياك؟ أفيدوا (أجاب)
 بقوله نعم قول التحفة معتمد وقد
 وافق على ذلك الرملي وعبارة
 فتاوية بعد أن ساق كلاماً إلى أن
 قال فإن أعادها على الصواب
 صحّت صلاته وإن استمر إلى أن
 سلم ولم يعدّها على الصواب
 بطلت صلاته ووجه ذلك أن
 الحرف المشدد بحرفين ولا نظر
 لكون اللام لما ظهرت خلفت
 المشدد لأن ظهورها لحن فلم
 يكن قائم مقامها انتهى وبما
 وجه ظهور الفرق بينها وبين
 دال نعبد وفي نحوه والتحفة نعم
 لا يبعد عذر الجاهل بذلك لمزيد
 خفائه وقال القليوبي في شرح

تجرهن لدينها ويملن إليها وسد الذرائع مطلوب عندنا وأما باني هذه المدرسة
 فبناؤه لا يجوز بل هو من قسم من سن سنة سيئة فعلية وزرها ووزر من يعمل
 بها إلى يوم القيامة وفي هذا القدر كفاية والله أعلم

باب استقبال القبلة

(ما قولكم) فيمن التفت في صلاته بجميع جسده وبقيت رجلاه إلى القبلة فهل
 تبطل صلاته أم لا وهل يفرق بين من في المسجد الحرام ومن في غيره أم هما سواء
 (الجواب) في الزرقاني ويكره الالتفات لغير ضرورة ولو بجميع جسده حيث
 بقيت رجلاه إلى القبلة فإن استدبر أو شرق أو غرب بجسده ورجليه بطلت
 صلاته ثم ما تقدم من المكروه شامل لمعين الكعبة حيث لم يخرج شيء من بدنه
 عن سمتها فإن خرج عن سمتها وجهه أو شيء من بدنه ولو أصبعا بطلت صلاته
 على المعتمد ولو بقيت رجلاه وبقيّة جسده لها وفي العدوي ومقابل المعتمد ما قاله
 أبو الحسن من أنه إذا استدبر برأسه ونحوه أو شرق أو غرب مع بقاء قدميه للقبلة
 لم يضره ذلك ولو بمكة والله أعلم [مسألة] يرخص لمن سافر سفر قصر وكان
 راكباً دابة ركوباً معتاداً أن يصلي النفل ولو تراءى إلى جهة سفره ولا يجب عليه
 أن يبتدئ النفل إلى جهة القبلة بل يستحب التوجه لها ابتداءً والمحمل كالدابة
 وهو ما يركب فيه من شقذف وغيره ويومئ بسجوده إلى جهة الأرض ولا يسجد
 على الدابة وإذا أومأ إلى الأرض فلا يشترط طهارتها لأنه لا يشترط طهارة البقعة
 إلا إذا كانت الأعضاء تماسها وإذا صلى على الدابة قائماً راكباً وساجداً أجزأه
 على المذهب ولا يرخص لماش ولا راكب سفينة ولا فيما دون مسافة القصر
 أو سفر غير مباح أن يصلي صوب سفره إيماء ولو إلى القبلة وإذا كان في محفة
 أو عرية أو تخروان في سفر القصر فإنه يجلس متربعا ويركع كذلك ويسجد على
 أرض ما ذكر ولا يومئ بالسجود اه ملخصاً من خرشي وعدوي ودر و دس
 (مسألة) إذا صلى الفرض على الدابة أعاد أبداً إلا لأجل التحام الحرب الجائر
 في قتال كافر أو غيره من كل قتال يجوز الدفع به عن النفس أو المال أو الحریم
 أو لأجل خوف من افتراس سبع أو لصوص إن نزل عن الدابة فيصلي من حصل
 له شيء مما ذكر على الدابة إيماء إلى الأرض مستقبل القبلة إن قدر فإن تعذر
 استقبالها صلى لغيرها فإذا حصل الأمن لمن خاف سبعاً أو لصاً بعد أن صلى فإنه
 يتدبّر له أن يعيد مادام الوقت باقياً هذا إن تبين عدم ماخافه بأن تبين أنه لا سبع
 ولا لص وأما إذا تبين واحد منهما أو لم يتبين شيء فلا شيء عليه والمراد بالوقت
 في قوله مادام الوقت باقياً أن يعيد الظهرين للاصفرار والعشاءين للفجر والصبح
 للطلوع وأما الخائف من العدو فلا إعادة عليه لأن العدو يريد النفس غالباً ومراد
 اللص المال غالباً فأمر العدو أشد اه ملخصاً من خرشي وعدوي [مسألة] من صلى

الفرض إلى غير القبلة ناسياً فلم يعلم حتى فرغ من صلاته أعاد في الوقت على المعتمد أما إن علم وهو فيها فإنه يقطعها الأعمى والمنحرف يسيراً إذا تبين لهما ذلك في الصلاة فيستقبلانها ويكملان وأما إن تبين ذلك بعد الصلاة فلا إعادة عليهما اه صفى على ابن تركى بتصرف

باب الصلاة

(ما قولكم) في المالكى إذا اقتدى به شافعى هل يجب على المالكى أن يبسم أم لا (الجواب) في الزرقانى فى مبحث الذبح والظاهر وجوب بيان المالكى للشافعى عند بيع ذبيحته التى لم يقطع منها المرى أو عند اطعامه منها قال العلامة العدوى عليه يؤخذ من ذلك أنه يجب على المالكى الذى يجعل إماماً للشافعى أن يبسم إذ لو عرف الشافعى أنه لا يبسم لا يصلي خلفه والله أعلم [مسئلة] تندب الصلاة لدفع الوباء والطاعون والزلزلة والريح والظلمة الشديدين والخسوف والصواعق وهذه الصلاة ذات سبب ومن ذوات السبب أيضاً الصلاة عند الخروج للسفر وعند القدوم منه وعند دخول مسجد والاستخارة وعند الشروع فى قضاء أى حاجة وبين الأذان والإقامة فى كل صلاة إلا المغرب وعند التوبة من الذنب كذا فى دردير بزيادة من دس وإذا صلوا لنحو الوباء والطاعون فيصلون أفذاذاً أو جماعة إذا لم يحملهم الإمام على ذلك وهل يصلون ركعتين أو أكثر ذكر بعضهم عن اللخمي أنه يستحب ركعتان والذى يظهر الوجوب إذا حملهم الإمام على ذلك وإنما شرعت الصلاة لذلك لأنه أمر يخاف منه كما فى حاشية الخرشي [مسئلة] ضم الشعر فى الصلاة مكروه إذا كال لأجلها لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ولا أكفت شعراً ولا ثوباً فأخبر أن النهى عن ذلك إنما هو إذا قصد الصلاة وأما إذا فعل ذلك لأجل شغل فحضرت الصلاة فصلى بهذه الحالة فلا كراهة وروى إذا سجد الإنسان فسجد معه شعره كتب له بكل شعرة حسنة ذكره فى كبير الخرشي فى باب ستر العورة عند قول المصنف وانتقاب امرأة [مسئلة] السجود هو مس الأرض أو ما اتصل بها من ثابت بالجبهة واحتز بقوله أو ما اتصل بها عن نحو السرير المعلق واحتز بقوله من ثابت عن الفراش المنقوش جداً ودخل فى قوله من ثابت السرير الكائن من خشب لا من شريط نعم أجازه بعضهم للريض والحاصل أن المرتفع عن الأرض إن كان ارتفاعه كثيراً فلا يجزئ السجود عليه كما تفيد المدونة وهو المعتمد خلافاً لقول غير واحد إنه مكروه وأما إن كان ارتفاعه قليلاً كسبحة ومفتاح ومحفظة فلا خلاف فى صحة السجود عليه وإن كان خلاف الأولى وأما السجود على الأرض المرتفعة فمكروه فقط وأما السجود على غير المتصل بالأرض كسرير معلق فلا خلاف فى عدم صحته إذا كان غير واقف

شيخنا أى الرملى إنه يضر فى العالم دون الجاهل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل حفظه الله تعالى) فيمن فاته شيء من الفروض أى فروض الصلاة وأراد أن يقضى ما فاته فهل يجوز القضاء بعد أن يصلى السنة المؤكدة كسنة الصبح والمغرب والعشاء وغير ذلك من السنن أم لا اقتونا (أجاب) رعاه الله (بقوله نعم حيث فاتته الفروض المذكورة بعذر جاز له تأخير القضاء إلى ما بعد السنة وإلا بان فات بغير عذر وجبت عليه المبادرة ولا يجوز له التأخير والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل حفظه الله تعالى) عن نية الصلاة هل تصح بلفظ اللسان أم لا وعن نية رمضان هل تصح باللسان أم لا وعن نية الغسل من الجنابة هل تصح بتلفظ اللسان أم لا أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم الدليل على مسألة النية فى الأبواب الاربعة بل فى جميع الأبواب هو القياس على نطقه صلى الله عليه وسلم بنية الحج وحديث البخارى أنانى الليلة آت من ربي فقال صل فى هذا الوادى المبارك أى واد العقيق وقل عمرة فى حجة وهذا تصريح باللفظ والحكم كما ثبت بالنص ثبت بالقياس والله تعالى أعلم وفقنا الله وإياك، إن المذهب هو التلفظ بالنية بحيث يسمع نفسه وأما ما يفعله بعض الجهلة من الجهر بها حيث يسمعه غيره

فهذا لم يقل به الشافعي ولا غيره
من الأئمة رضوان الله عليهم
فليحذر طالب العلم كل الحذر
من هذا وأمثاله والله سبحانه
الهادي أعلم (سئل نفعي الله تعالى
به) فيمن ركع واعتدل مستويًا
وشك في حالة الاعتدال هل هو
اطمئن في ركوعه أم لم يطمئن
فهل يلزمه العود إلى الركوع
أم لم يلزمه وهل الاختلاف بين
من قال الطمأنينة ركن ومن قال
إنها شرط لفظي أم معنوي أفتونا
(أجاب) رضي الله عنه وأرضاه :
نعم من شك في اعتداله هل
اطمأن في ركوعه أم لا لزمه
العود للركوع فوراً فإن مدت
لأجل التذكر لحظة بطلت صلاته
والخالف لفظي لأنه لا بد منها
على كلا القولين ولذا شك فيها
لزمه الاتيان بها والله تعالى أعلم
(سئل عفا الله عنه) فيما إذا كان
سمع الشخص ثقلاً بحيث إنه
لا يسمع نفسه إلا إذا سمعه غيره
القريب منه بحيث يصل إلى أفل
الجهر فهل والحال ما ذكر إذا كان
مأمراً بآية بقرءة الفاتحة والتشهد
بحيث يسمع نفسه وإذا كان يسمعه
غيره أم يسر بالقراءة بحيث
لا يسمعه غيره ولا يسمع هو نفسه
أم كيف الحال أفيدونا (أجاب)
رضي الله عنه نعم الواجب في
قراءة من ذكر أن يرفع صوته
بحيث لو كان صحيح السمع لسمع
أما بحيث يسمع غيره فمكروه
والله سبحانه أعلم (سئل تاب الله
عليه) فيمن يصلي ويده السواك
قابضاً له بالهيئة المسنونة فهل
ذلك مطلوب أم لا فإذا قلتم غير

في ذلك السرير وإلا صحت كالصلاة في المحمل أفاده العلامة الدسوقي [مسئلة] يكره
وضع المصلي بصره موضع سجوده بل المطلوب أن يضعه أمامه وقال عياض
يستحب وضعه موضع سجوده وفي كلام عج ما يشير إلى ضعف كلام عياض اه
ملخصاً من الزرقاني والعدوي [مسئلة] قولهم إذا لم يقدر في الصلاة إلا على نية
أو إيماء بطرف وجبت عليه الصلاة ، المراد الطرف بسكون الراء أى العين أو
بفتحها كحاجب وذقن لكن يخص بالأطراف التي لها عمل في الأركان لا بلسان
لركوع أو سجود فيما يظهر اه من ضوء الشموع (ما قولكم) في كراهة سيدنا
مالك تكرير سورة كالمصمدي في ركعة وكلامه يشمل كراهة تكرارها في ركعة
من فرض أو نفل مع أننا رأينا بعض الفوائد يعنى في النوافل تكرار فيها السورة
في الركعة مراراً (الجواب) في ضوء الشموع أن سيدنا مالكاً يتكلم على السنن
الأصلية والعمل وأما تلك الفوائد فبدع مستحسنة أو آثار ضعيفة يعمل بها
في فضائل الأعمال والله أعلم (ما قولكم) في قوله في المجموع وجاز تعوذ وبسملة
بنفل وكرها بفرض إلا مراعاة خلاف قد يقال إن الكراهة حاصلة مع المراعاة
غاية الأمر أنه لم يبال بالكراهة لفرض الصحة عند المخالف (الجواب)
في ضوء الشموع قد يقال إذا كانت المراعاة أوسع طلبت فتنتي الكراهة قطعاً
نعم ليس طلب المراعاة متفقاً عليه كما في حاشية شيخنا علي عبد الباقي وفي حاشية
السيد أنه يلزم من المراعاة التسلسل في الخلافات وهو حرج أقول لا يخفك أن
شأن الورع التشديد اه بتوضيح (مسئلة) من أخذ وصف الصلاة عن عالم
بأحكام الصلاة وإن لم يكن عالماً بالمعنى المتعارف أو أخذ وصفها من الكتب
المعتمدة على الظاهر فصلاته صحيحة على الصحيح ولو لم يعرف الفرض ولا السنة
من المستحب والظاهر صحة الصلاة إذا اعتقد أنها كلها فرائض حيث سلت من
خلل يفسدها وأما إذا اعتقد أن جميعها سنن أو فضائل فباطلة اه ملخصاً من
الزرقاني وحاشية العدوي عليه

باب مبطلات الصلاة

[مسئلة] لا تبطل الصلاة بالمشي لسد فرجة الصفيين على الراجح والثلاثة
على ما قاله عج فالراجح يقول إن الكاف استقصائية في قول سيدي خليل
كالصفيين غير الصف الذي خرج منه وغير صف الذي دخل فيه والمعتبر صفوف
كالجمعة لا ما اتسع عنها فإذا رأى وهو يصلي فرجة أمامه أو عن يمينه أو عن يساره
حيث يجد السيل إلى سدها فليقدم إليها يسدها لما في الحديث من سد فرجة
في الصف رفعه الله بها في الجنة درجة وبنى له في الجنة بيتاً وكذلك لا تبطل بمشي
الصفوف المذكورة لأجل سترة كما إذا سلم الإمام وقام المسبوق لقضاء ما عليه
ومشى لستره يستتر بها [مسئلة] تبطل الصلاة الرباعية بزيادة مثلها والثنائية

مطلوب فهل يكره أم لا أفقونا
(أجاب) عفا الله عنه بأن ذلك
غير مطلوب وهو في المسجد
خلاف الأولى لما في ذلك من
عدم إتمام السنن خصوصاً في
الركوع والسجود والجلوس إذا
وضع يده على ركبتيه وفي القيام
إذا وضع اليمنى على اليسرى وأما
في السجود فهو مكروه لمنعه
الافضاء باليد للسجود وعبرة
الاياعاب للشهاب ابن حجر رحمه
الله تعالى وينبغي كراهة السترة
في الكفين للخلاف في امتناعه
ثم رأيت الشافعي رحمه الله تعالى
نص على ذلك فإنه كره الصلاة
وبابها مه الجلدة التي يجريها وتر
القوس قال لأن امره أن يفضى
يبتون كفيه إلى الأرض إلى آخر
ما في الإيعاب والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه
وأرضاه ما قولكم فيما ذكره
أئمتنا بأن الإمام إذا قرع من
فاتحته والمأموم في أثناء فاتحته سن
أن يؤمن لقراءة إمامه فإذا أمن
فهل يسن له إعادة فاتحته
مراعاة للقول الصحيح القائل
بقطعها أو لا يؤمن مراعاة له
لأن ارتكاب ترك سنة
أولى من الوقوع في خلاف
القطع بها أو يؤمن ولا يعيد
مراعاة للقول بأن تكرير الركن
القولى أو بعضه مبطل أفقونا
مأجورين (أجاب) رضي الله
تعالى عنه نعم الأفضل والأكمل

بزيادة مثلها والثلاثية بزيادة أربع ومحل البطان بزيادة ماذكر سهواً مع
تخفيف الزيادة فإن شك في الزيادة أجزاء سجود السهو اتفاقاً اه زرقاني
(مسألة) لا تبطل الصلاة بزيادة ركن قولى كتكرير الفاتحة فلا تبطل بتعمده علي
المعتمد ولا يسهوه بالأولى اه زرقاني (مسألة) تبطل أيضاً بسجود سهو كتكبيره
من سنة خفيفة فدون إلا أن يأثم بمن يراه فيتبعه ولا بطلان بل في البناى تقوية
عدم البطان بالسجود لتكبيره وفضيلة فأنظره اه مجموع (مسألة) تبطل أيضاً
بلحن تعمده بأن عرف الصواب وعدل عنه ومثله من أمكنه التعلم ففطرط وغير
من ذكر عاجز صلاته صحيحة وقولهم لا يضر اللحن عند مالك المراد به اللحن
خطأ أو لعجز عن الصواب اه ملخصاً من المجموع وحاشيته والمراد باللحن المبطل
هو اللحن الجلي وهو ما يخل المعنى أو الإعراب كما يأتي في باب الجماعة بأوضح
من هذا (مسألة) تبطل أيضاً بتعمد كلام والمراد بالكلام هنا الصوت ولو نطق
كالخمار أو حصلت صورة الكلام بتحريك اللسان والشفتين فينبغي في هذا البطان
كما اكتفوا به في قراءة الفاتحة اه من المجموع (مسألة) تبطل أيضاً بتعمده فيء
ومثله القلس وأما البلغم فلا يفسد صلاة ولا صوماً إلا إذا كثر فيجرب على الأفعال
الكثيرة ومفهوم بتعمده أنه إن غلبه لا يضر حيث كان طاهراً ما لم يزد ردى يبتلع
منه شيئاً فإن ازدرده عمداً بطلت وغلبته قولان مستويان وسهواً سجد اه من ص
(مسألة) تبطل أيضاً بكثير فعل حكك جسد ولو سهواً والكثير عندنا ما يخل للناظر
أنه ليس في صلاة اه من ص وجاز قليل الحك لحاجة وكره لغيرها وسجد سهوه
إن توسط وإن كان الوسط عمداً بطل اه (مسألة) لا تبطل الصلاة بتنحج قل
ولو لغير حاجة وأما للتلاعب أو أكثر فبطل والتبسم يجزى على هذا التفصيل
والتنحج صوت الحلق الشبيه بالحاء الساذجة أما قول بعضهم إحم هكذا بهمزة
وحاء مكسورتين فبطل كالكلام اه من الأمير علي عب

باب سجود السهو

(مسألة) السجود لنحو القنوت يبطل الصلاة ما لم يقتد به من يسجد لذلك فإن اقتدى به
وجب اتباعه ولا تبطل صلاته فان خالفه فالظاهر عدم البطان كما في حاشية الخرشي
(مسألة) من استسكح السهوية مع حيث أمكنه الإصلاح ولا سجود عليه كأن تكون
عادته أن يسلم من ركعتين معتقداً الإتمام فهذا حيث قرب الأمر فإنه يرجع ويكمل فقد
أمكنه الإصلاح حينئذ ولا سجود عليه وكما إذا سها عن سجدة ثانية بركعة أولى ثم
تذكر بعد تمام قراءة ركعة ثانية فيعود ويسجد لها ويبتدئ الركعة التي تذكر فيها ذلك من
أولها وأما إذا لم يمكنه الإصلاح فلا إصلاح عليه ولا سجود كما إذا استسكح في سورة
بعد الفاتحة ولم يتذكر إلا بعد الانحناء للركوع وكما إذا كان يسهوا دائماً عن الجلوس
الوسط ولا يتذكره إلا بعد مفارقة الأرض بيديه وركبتيه وأما من استسكح الشك

عدم التأمين فلو أمن سن له
استئناف مراعاة للصحيح القائل
بالقطع في المنهاج مع شروحه
التحفة والنهاية والمغنى والعبارة
له فان تخلل ذكر قطع الموالة
فان تعلق بالصلاة كتأمينه لقراءة
إمامه وفتحها عليه فلا يقطع
الموالة في الأصح والثاني يقطعها
فلا احتياط استئنافها للخروج من
الخلاف الخ مافيه وإنما قلنا
الافضل عدم التأمين مراعاة
للقول بان زيادة القولى كالفعل
في أنه مبطل فالخرج من خلاف
هذه الأقوال ترك التأمين والله
سبحانه وتعالى أعلم

﴿ باب شروط الصلاة ﴾

(سئل حفظه الله تعالى) عن ذرق
الطيور في المساجد ذكروا أنه
يعفى عنه لمشقة الاحتراز عنه مالم
يتعمد المشى عليه من غير حاجة
أو يكون هو أو مماسه رطبا فاذا
توضأ من حنفية أو بركة في المسجد
ودخل المسجد ورجلاه رطبتان
يكلف التحرز عن وطئ ذرق
الطيور أو يكلف تجفيف رجله
وإذا كان في الصف الأول ذرق
وفي الذي يليه عدمه ومراده
الصلاة وقلتم لا يتعمد المشى عليه
يلزمه التأخر إلى الصف الثاني
عن الأول والحال أنه رأى الذرق
في الأول أم لا يلزمه أفيدونا
(أجاب) عفا الله عنه لا يكلف
التحرز عن ذرق الطيور كما في
التحفة والنهاية قال الشبراملسي

فلا إصلاح عليه لأنه يبنى على التمام وقال عبد الوهاب يندب له السجود بعد
السلام فقط ولكن هذا يخالف قولهم سجود السهو سنة إلا أن يقال إن البغداديين
لا يفرقون بين السنة والمستحب ولا يقال إذا كان يبنى على التمام لا سجود عليه
لأن السجود بعد السلام ترغيبا لليطان والشك المستنكح هو أن يعتري المصلي
كثيراً بأن يشك هل زاد أو نقص ولا يتيقن شيئاً يبنى عليه وهذا يجب عليه أن
يلهو عنه وإذا خالف وأصلح لا تبطل صلاته ولو عمداً قال الأجهوري والذي
يظهر لي أنه إذا أتاه يومين متوالين فإنه يكون في اليوم الثاني منهما مستنكحاً إن
علم من عادته أنه يأتيه في اليوم الثالث أيضاً أو ظن ذلك وأما لو علم أو ظن أو شك أنه
لا يأتيه في اليوم الثالث فإنه يكون في اليوم الثاني غير مستنكح قطعاً والظاهر أنه في
اليوم الأول غير مستنكح ولو علم أنه يستمر إتيانه في اليوم الثاني والثالث وقد يقال
هو في هذه الحالة مستنكح كالיום الثاني أفاده العلامة العدوي على الزرقاني بزيادة من
حاشيته على الخرشى [مسألة] السهو في السن والنوافل كالسهو في الفريضة إلا في خمس
مسائل الجهر والسر والسورة يسجد لها في الفرض دون السن والنوافل لندبها فيهما
الرابعة إذا عقد في النافلة ثلاثة سهواً برفع رأسه فيهما كلها رباعاً في غير الفجر
والعدين والكسوف والانسقاء أى والشفع وذلك لأن الشارع حد
ما ذكر بركتين فيبطل بزيادة مثله وأما الوتر فلا يبطل بزيادة مثله وفي مختصر
البرزلى من صلي الشفع ثلاث ركعات سجد أى بعد السلام إن كان ناسياً
وأجزأه وبطل في العمد والجهل وقوله كلها أربعا أى ويسجد قبل
السلام لنقصه السلام بعد الركعتين الأولين والزيادة واضحة الخامسة إذا ترك
منها ركناً ساهياً لا تجب إعادتها هذا حاصل ما في الزرقاني والعدوي من باب
السنن وباب السهو (ما قولكم) فيمن قرأ من الفاتحة آيتين سرا في محل الجهر
أو جهراً في محل السر هل يسجد للسهو أم لا وفيمن قرأ في ركعة واحدة السورة
سرا في محل الجهر أو جهراً في محل السر هل يسجد أم لا (الجواب) إذا قرأ من
الفاتحة الآية والآيتين لا سجود عليه وأما إذا قرأ أكثر من الآيتين فإن تذكر
قبل وضع يديه على ركبتيه فإنه يعيد أم القرآن والسورة وإن تذكر بعد وضع
يديه على ركبتيه فإنه لا يرجع ويسجد قبل السلام إن كان المتروك الجهر وبعد
السلام إن كان المتروك السر وأما إذا ترك الجهر أو السر في السورة التي بعد أم
القرآن من ركعة واحدة فلا يسجد له لأنه سنة واحدة غير مؤكدة وأما من
ركعتين فيسجد له واعلم أن من ترك الجهر وأتى بدله بالسر لا يسجد للسهو إلا إذا
اقتصر على حركة اللسان والشفتين وأما لو أتى فيما ذكر بأعلى السر بأن أسمع نفسه
فلا سجود عليه وأن من ترك السر وأتى بدله بالجهر لا يسجد إلا إذا أتى بأعلى
الجهر وهو أن يرفع صوته فوق سماع نفسه ومن يليه بأن كان يسمعه من بعد

عليها أى حيث كثر في المسجد أو غيره بحيث يشق الاحتراز عنه لا يكلف غيره حتى لو كان بعض أجزاء المسجد خاليا عنه وتمكنه الصلاة فيه لا يكلف بل يصلى كيف اتفق وإن صادف محل الذرق وهذا ظاهر حيث عم الذرق المحل فلو اشتمل المسجد مثلاً على جهتين إحداها خالية من الذرق والأخرى مشتملة عليه وجب قصد الخالية ليصلى فيها إذ لا مشقة كما يعلم مما ذكره في الاستقبال فليراجع انتهى كلام الشبراملى ومن كلام الشبراملى تؤخذ مسألة الصف فيتعين عليه التأخر إلى الثانى كما هو ظاهر والله أعلم وكلام التحفة والنهاية ظاهر في تكليفه تنشيف رجليه لا شتراطهم عدم الرطوبة قال الشبراملى فى الحاشية المتقدمة أى فمع الرطوبة من إحدى الجانبين لا يعنى عنه وظاهره وإن تعذر المشى فى غير ذلك من موضع طهارته كأن توضع من مطهرة عم ذرق الطير المذكور سائر أجزاء المحل المتصل بها ونقل عن ابن عبدالحق العفو؛ أقول وهو قريب للمشقة انتهى كلام الشبراملى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه وأرضاه عن الصلاة بين أسطوانات المسجد أو سواريه هل يكره للامام الصلاة كالأموم لأنه إذا صلى بهن اتسعت الصفة

عنه بنحو صف فأكثر وأما لو أبدله بأدى الجهر بأن يسمع نفسه ومن يليه خاصة فلا سجود عليه (فائدة) إذا ترك ركناً من أركان الصلاة سهواً فإن كان من الركعة الأخيرة ولم يسلم فإنه يتداركه فإن كان المتروك الفاتحة انتصب قائماً فيقرأها ثم يتم ركعته وإن كان الركوع رجوعاً قائماً ثم يركع وإن كان الرفع منه رجوعاً محدوداً فإذا وصل حد الركوع اطمأن ثم يرفع ويكمل ركعته وإن كان سجوداً واحداً سجده وهو جالس وأعاد التشهد وسلم وإن كان سجودين وتذكرهما وهو جالس وقد انحط بنية الجلوس فإنه يرجع قائماً ليأتى بالسجدتين منخطاً لهما منه فإن لم يفعل وسجدهما من جلوس سهواً فقد نقض الانحطاط للسجدتين ليس بواجب إذ لو كان واجباً لم ينجر بسجود السهو فإنه لو انحط أولاً للجلوس ثم سجد السجدتين منه فإن صلاته لا تبطل لكن يكره تعدد ذلك فإن سلم من الأخير معتقداً الكمال ثم تذكر ترك ركن منها فات التدارك واستأنف ركعة بدلها إن لم يطل فإن طال بطلت صلاته ويسجد بعد السلام فى جميع ما تقدم للزيادة وإن كان الركن المتروك من غير الأخيرة تداركه إن لم يعقد ركوع الركعة التى بعدها فإن عقده برفع الرأس من الركوع بطلت ركعة النقص ورجعت الثانية أولى فإن كانت ركعة النقص هى الأولى صارت الثانية مكانها ويأتى بركعة بأم القرآن وسورة ويتشهد ويسجد بعد السلام وإن كانت ركعة النقص هى الثانية صارت الثالثة ثانية وهى بفاتحة فقط فيتشهد بعدها ويأتى بركعتين بالفاتحة فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة من التى صارت ثانية مع الزيادة وإذا كانت ركعة النقص هى الثالثة صارت الرابعة ثالثة ويسجد بعد السلام وإذا تذكر وهو فى الجلوس الثانى أنه ترك ركناً من الأولى رجعت الثانية أولى والثالثة ثانية والرابعة ثالثة فيأتى بركعة بالفاتحة فقط سراً ويسجد قبل السلام لنقص السورة والتشهد الأول لأنه صار ملغى بوقوعه بعد الأولى والزيادة ظاهرة وكذا إن تذكر بعد السلام يقرب بلفظه فإن طال بطلت وقوله فإن عقده برفع الرأس من الركوع لأن عقده عند ابن القاسم برفع رأسه مطمئناً معتدلاً فمن لم يعتدل تدارك ما فاتته وكذا المسبوق إذا كبر للإحرام وانحنى بعد رفع الإمام أرسه وقبل اعتداله فقد أدرك الركعة معه إلا فى مسائل فمقدار ركوع فيها بالانحناء عند ابن القاسم وهى ترك الركوع من ركعة فيفوت لمجرد الانحناء من التى تليها وتقوم هذه الركعة مقام ما قبلها أو ترك سر الفاتحة أو سورة فيفوت تداركه بالانحناء فإن خالف وعاد للقراءة على سنها بطلت صلاته أو ترك جهر كذلك أو ترك تكبير عيد كلا أو بعضاً حتى انحنى فكذلك أو ترك سورة بعد فاتحة أو ترك سجدة تلاوة فى فرض أو نفل حتى انحنى ساهياً عنها أو ذكر بعض من صلاة أخرى قبل التى هو فيها والمراد ببعض المتروك ما يشمل البعض حقيقة أو حكماً كالسجود القبلى المترتب

التي وراء المأمومين ووسعت
صفين وإذا صلي إلى الاسطوانة
وسعت صفاً واحداً هل يكون
له ذلك عذراً أم لا يعذر أفتونا
(أجاب) عفا الله تعالى عنه بقوله
حيث كان الإمام بحيث لو لم يصل
بين العمودين لا يجد المأمومون
سعة يصلون فيها لو لم يتقدم عذر
في ذلك وإلا فلا ولا كراهة
في الصلاة بين السواري كما هو
في سؤال مبسوط والله تعالى أعلم
(سئل حفظه الله تعالى) عن الصلاة
بين السواري هل تكره أم لا
أفيدونا (أجاب) بتولاه لا تكره
الصلاة بين السواري والله أعلم
وفي الإيعاب عطفنا على مالا
يكراه وإلا الصلاة بين السواري
عن جمهور أهل العلم والقول بأنها
كالمنصورة والمنبر تقطع الصف
قال النووي باطل وكرهها فيها
جماعة من الصحابة والتابعين انتهى
كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم
(سئل) في مصلى فاقدر العورة
ولامعه إلا أنصف الستور قدر أنه
إذا جلس استترت عورته وإذا قام
لم تستتر فهل يجب عليه الجلوس
أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه
يستتر بما قدر عليه ويصلي قائماً
ولا تجوز له الصلاة من جلوس
والله سبحانه أعلم (سئل) عن شد
الوسط في الصلاة هل يكره بأن
شد على نفسه بحزام فوق البدن
أو الزبون وهل إذا لبس فوق
ذلك جوخة أو فرجية من خارج

عن ثلاث سنن فبالإختناء يفوت التدارك وتبطل الصلاة التي ترك منها البعض
الحقيق أو الحكمي للطول بالكوع هذا حاصل ما في أقرب المسالك مع زيادة
من حاشية الخرشى (ما قولكم) في إمام ترك سجوداً مترتباً على ثلاث سنن سهواً
وطال وسجده المأموم هل تبطل صلاتهما أو الإمام فقط (الجواب) إذا سجد المأموم
صحت صلاته وصلاة الإمام باطلة وتزاد هذه على قولهم كل صلاة بطلت على
الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه كذا في الزرقاني [مسئلة]
يلزم المأموم ولو مسبوقاً أدرك ركعة السجود عن سهو الإمام قليلاً أو بعداً
وإن لم يسه المأموم معه ولا حضر سهوه ويسجد المأموم القبلي معه إذا سجد
الإمام قبل السلام فلو أخر الإمام القبلي وسجده بعد السلام هل يفعله المأموم
المسبوق بعد إتمام صلاته قبل سلامه أو بعده أو قبل قيامه لإتمام صلاته وقيل
غير ذلك والمراد بالقبلي الذي يسجد المأموم مع الإمام ولو في مذهب الإمام
فالشافعي الذي يرى السجود دائماً قبل السلام يفعله المأموم معه ولا يجوز له
تأخيرها فلو سجد المأموم القبلي في محله وأخره الإمام فصلاة الإمام صحيحة ولو
أخر من لحق ركعة مع إمامه السجود القبلي إلى تمام صلاته فسجد صحت
صلاته وأما السجود البعدي فيؤخره المسبوق بعد قضاء ما عليه فلو قدم الإمام
المالكي البعدي فهل يسجد معه نظراً لفعله أو لا نظراً لأصله وعلى كل حال
لا تبطل صلاة المأموم بسجوده مع الإمام مراعاة للخلاف في ذلك فلو سجد
الإمام البعدي بعد السلام وسجد معه المسبوق قبل قضاء ما عليه بطلت صلاته إن
قدمه عمداً وكذا جهلاً عند عيسى لا سهواً فلا تبطل كالجاهل عند ابن القاسم أفاده
الزرقاني والعدوى عليه [مسئلة] يمكن للساهي تسع تشهدات والصلاة صحيحة بأن
سها فصلى الظهر مثلاً سبع ركعات وتشهد في كل ركعة وترك السورة في ركعة
من الأولين فاجتمع معه زيادة ونقص فسجد قبل السلام وجلس للتشهد فبعد
أن سجد القبلي سها بزيادة فسجد وتشهد فهذه تسع فإن كان دخل مع الإمام في
التشهد الأخير كمل له عشر تشهدات فإن سجد مع الإمام سجود سهو ناسياً وتشهد
معه زادت على العشر كأن شك في تشهده هل سجد قبله سجدة أو سجدتين فإنه
يسجد واحدة ويعيد تشهده وكذا يمكن اجتماع أكثر من ثلاثين سجدة في الصلاة
وهي صحيحة كثبان سجدة في كل ركعة وفي هذا قلت

يا فقيها يدعى لحل الأحاجي أصلاة فيها ثلاثون سجدة

بل مزيد وهل تشهد أخرى ضبطوه فجاوز العشر العدة

«فتاوى من المجموع وحاشيته» [مسئلة] إذا شك هل يسجد من القبلي سجدة أو
سجدتين بالثانية ولا يسجد عليه ثانياً لهذا الشك لثلاث تسلسل الأمر
وتحصل المشقة الكبرى ولأن المصغر لا يصغر ولا يقال التسلسل مستحيل لأن

الحزام تنقي الكراهة أم لا أفنونا
(أجاب بقوله) تكره الصلاة
مع شد الوسط فوق الثوب أو
الزبون كما صرح بذلك في التحفة
والنهاية وغيرهم وإذا لبس فوق
ذلك نحو الجوخة زالت الكراهة
والله تعالى أعلم (سئل) عن
الفرش في الروضة الشريفة وخلف
مقام سيدنا إبراهيم للمكتوبة قبل
دخول وقتها وبعد دخوله من
غير أن يجلس فيه حالاً بل إذا
قاموا للمكتوبة صلى فيه لكي
يحوز فيه فضيلة الصف الأول
وفضيلة المكان قبل إقامة الصلاة
يشتغل في المسجد في غير موضع
التفريش بقراءة وتنفل وطواف
وزيارة الرسول صلى الله عليه
وسلم وقد يخرج من المسجد
لعذر لقضاء حاجة وطهارة ونوم
خفيف أو يكلمه أحد خارج
المسجد هل له التفريش في
البقعتين المذكورتين على هذا
الوجه المسطور أم لا يحل له ذلك
أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه
بقوله نعم لا يحل فرش السجادة
خلف المقام في المحل الذي يحتاج
الطائفون للصلاة ركعتي الطواف
ومثله الروضة الشريفة لأن هذين
المحلين قد اختصا من بين سائر
المسجد بهذه الخصوصية فمن
فعل ذلك مع علمه بحرمته ذلك
عزر وقد ذكر ذلك العلامة
في تحفته وغيرها من كتبه والله
سبحانه أعلم (سئل) ما قولكم في

التسلسل باعتبار المستقبل لا استحالة فيه وفي الأمير على عب ولا يصلح قول
الكسائي لأن يوسف المصغر لا يصغر تعليلاً وإنما هو مجرد مناسبة قالها الكسائي
[مسئلة] إذا تكلم بعد سجوده القبلي وقبل السلام فإنه يسجد بعد السلام اه
ص [مسئلة] إذا سجد القبلي ثلاثاً سهواً ثم تذكر فإنه يسجد بعد السلام فإن
كان بعدياً فلا شيء عليه قاله اللخمي كذا في عب وفي الأمير أن غير اللخمي
لا يرى السجود في القبلي أيضاً وهذا هو الملائم لقول الشيخ خليل عطفاً على
مالا سجود فيه أو شك فيه هل سجد اثنتين اه وتبعنا هنا مالسیدی خليل حيث
قلنا إذا شك هل سجد من القبلي سجدة الخ وأما علي ماللخمي فإنه يسجد لهذا
الشك ونحن خليليون [مسئلة] تقديم سجود السهو البعدي قبل السلام حرام
والصلاة صحيحة لأنه لما كان خارجاً عن الصلاة صار تقديمه كالزيادة فيها وإنما
صح تقديمه ولو عمداً رعيًا لمذهب الشافعي ولو كان المقدم له المأموم دون إمامه
بأن خالفه ولم يسلم معه أولاً وسلم معه بعد السجود كذا في البناني والظاهر أنه
إذا سلم قبل أن يسلم إمامه للسجود البعدي لا يضر لأن الإمام سبق منه السلام
الأصلي وهو تسليم التحليل اه من الأمير على عب وأما تأخير القبلي فمكروه
وفي الأمير أيضاً أن بعض الشافعية قال له معترضاً على المالكية كيف تسجدون
بعد السلام مع الزيادة مع أن الجابر للشيء يكون داخل فيه كركعة الثوب فقال له
العلامة الأمير هذا إن كان فيه نقص وإلا كان زيادة على زيادة فألجم [مسئلة]
إذا أدرك مع الإمام ركعة وترتب على الإمام السجود القبلي فأخذه بعد السلام
فهل يفعله المأموم معه قبل قيامه للقضاء وضعف أو بعد تمام القضاء قبل سلام
نفسه أو بعده أو إن كان عن ثلاث سنن فعله قبل القضاء وإلا فبعده تردد قال
شيخنا والقول الأخير هو الظاهر اه من دس [مسئلة] من ترك بعضاً من صلاة
فرض وتذكر ذلك بعداً وترك سجوداً عن ثلاث سنن من فرض أيضاً إن شرع
في صلاة فرض أو نفل فإن أطال القراءة من غير ركوع بأن فرغ من الفاتحة
أو انحنى للركوع وإن لم تطل قراءته بل وإن لم يقرأ كامياً ومأموم بطلت الصلاة
المتركة منها ما ذكر وحيث بطلت الصلاة الأولى فإن كان الذي شرع فيه نفلاً
فإنه يتم إن اتسع الوقت لإدراك التي بطلت عقد ركعة أم لا وإن عقد من النفل
المشروع فيه ركعة بسجديتها أتمه ولو خرج الوقت وإن لم يعقد الركعة وضاق
الوقت قطع وأحرم بالصلاة الأولى وإن كان الذي شرع فيه فرضاً قطع فذ وإمام
ومأمومه تبعاً له وندب له إذا أتم ركعة بسجديتها أن يضيف لها أخرى ويخرج
عن شفع إن اتسع الوقت وإلا قطع لأن الفرض يقضى بخلاف النفل فإنه
لا يعوّض كما تقدم وأما إذا شرع في صلاة أخرى ولم يطل القراءة ولم يركع فإنه
يرجع لإصلاح الأولى بلا سلام من الثانية فإن سلم بطلت الأولى وأما إن كان

امتهان المسجد وقلة المبالاة بما يحصل فيه من اللغو وجعله طريقاً والمرور فيه بالامتنعة وتجرب بعض بقعه بمتاع وأكل ونوم وتلويت بنحو ماء ووضوء فهل يجوز ذلك أم لا وهل يجب علي من رأى ذلك الإنكار بالقول والفعل أو على قيم المسجد أو نحو الحكام وهل يجب علي من رأى فيه نجاسة إزالتها سواء يعنى عنها أم لا أفيدوا (أجاب) ما ذكره السائل وفقه الله تعالى لما يحبه من الأمور المذكورة منه ما هو المباح ومنه المكروه ومنه الحرام فأما اللغو هو رفع الصوت فمكروه إن لم يشوش به على نحو مصل فإن شوش به على من ذكر بحيث يتأذى أذى ليس بالهين ويصدق بقوله حرم ويكره البيع فيه أيضاً والشراء وسائر العقود سوى عقد النكاح ومحل كراهة نحو البيع حيث لم يحتج إلى نحو تحصيل قوته ويكره للمعتكف وغيره عمل صناعة فيه غير خسيئة كثيرة لاقليلة بشرط أن لا يتخذة حانوتاً لأنه لم يوضع لذلك وفيه نوع إهانة إلا إن دخل لنحو صلاة نكحاً فيه ثوباً من غير أن يجعل مقصداً للخياطة فلا بأس به فدار الكراهة على اتخاذه معداً للصناعة فإن كانت الصناعة خسيئة تزدى بالمسجد وإن خلت عن نجاسة كاهو ظاهر أو اتخذه حانوتاً حرم ويحرم البصاق فيه إن اتصل بشيء من أجزائه وأما جعله طريقاً

ذكر القبلي أو البعض من نفل في فرض فإنه يتأدى مطلقاً كما أنه يتأدى إن ذكر القبلي أو البعض من نفل في نفل إن أطل القراءة أو ركع وإلا رجع لإصلاح النفل الأول بلا سلام ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام ولا يجب قضاء النفل الذي رجع عنه إذ لم يتعمد بطلانه انتهى صاوى بتصرف وتوضيح (ما قولكم) في مالكي اقتدى بشافعي في صلاة الصبح فترك الشافعي القنوت سهواً وسجد قبل السلام فهل يسجد المالكي معه أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى أنه يجب على المالكي اتباع الشافعي في سجوده للقنوت قبل السلام وإن خالفه فالظاهر عدم البطلان أفاده بعض الشيوخ اه بتصرف

(فصل) في قضاء الفوائت (ما قولكم) في شخص ترك صلاة الظهر والعصر إلى أن بقي إلى الغروب قدر ما يسع أربع ركعات فهل إذا صلى الظهر قبل العصر في هذه الحالة تبطل صلاته أم لا (الجواب) قولهم إن ترتيب حاضرتي الوقت واجب شرطاً فمن صلى العصر في وقتها الاختياري أو الضروري وعليه صلاة الظهر أو تذكر الظهر بعد أن شرع في العصر فالعصر باطلة ومحل البطلان إن كان متذكراً أن عليه الظهر أو حدث التذكر في أثناء العصر فإن تذكر بعد التمام ندب إعادة المقدم بوقت كالمكره على ترك الترتيب ومحل أيضاً إذا بقي من الوقت الضروري ما يسعهما لأنهما لا يكونان حاضرين إلا إذا وسعهما الضروري فإن ضاق بحيث لا يسع إلا قدر أربع ركعات اختصت به العصر فإذا وقعت الظهر حينئذ فهي قضاء فيكون حكم الترتيب بين الظهر والعصر في هذه الحالة الوجوب غير الشرطي فيدخل في قسم الحاضرة مع يسير الفوائت ويسير الفوائت خمس فأقل فيجب تقديم اليسير على الحاضرة وجوباً غير شرط على المشهور وقيل مندوب وعلى المشهور يقدم اليسير وإن خرج وقت الحاضرة وندب إعادة الحاضرة ولو مغرباً وعشاء بعد وتر إن خالف وقدم الحاضرة على اليسير بوقتها ولو الضروري فإن كان بالفراغ من الحاضرة يخرج الوقت الضروري فلا إعادة اه ملخصاً من حاشية أبي الحسن وأقرب المسالك وص [مسئلة] إن ذكر المصلي اليسير في فرض قطع فذا كان أو إماماً ويقطع مأموه تبعاً له إن لم يركع فإن ركع ندب له أن يخرج عن شفع وإن بصبح أو مغرب والحاصل أنه إن تذكر اليسير بعد ركعة خرج عن شفع مطلقاً وبعد ركعتين كل المغرب وأولى الصبح والجمعة وخرج عن شفع في الرباعية وبعد ثلاث كل الرباعية وأولى المغرب ومحل كونه يشفع إن ركع مقيد بما إذا لم يخش خروج وقت المذكورة وإلا حرم الشفع وتعين القطع سواء كان الوقت ضرورياً أو اختيارياً فالضروري كما إذا ذكر الظهر في العصر وقد بقي للغروب ركعة والاختياري يتصور في جمع التقديم كما إذا شرع في العصر في وقت الظهر المختار ثم تذكر الظهر فإنه يقطع

العصر ويصلي الظهر خشية خروج الوقت اه من أقرب المسالك بزيادة من حاشية الخرشي [مسئلة] إن ذكر السير في نفل أتمه وجوباً لوجوبه بالشروع فيه ولا يعوض إلا إذا خاف خروج وقت حاضرة عليه أيضاً ولم يعقد ركوعاً من النفل فإذا خاف خروجه ولم يعقد ركعة قطع وصلى الفرض فإن عقدها كله ولو خرج وقت الحاضرة اه من أقرب المسالك

باب النافلة

[مسئلة] النفل المحدود كالفجر والعيد والكسوف والاستسقاء يبطل بزيادة ركعتين وأما الوتر فلا يبطل بزيادة مثله والفرق أن كون الصلاة ركعة واحدة أمر غير غالب والغالب إما ركعتان أو أكثر فلما زاد في الوتر واحدة رجع لما هو الغالب والركعتان من الغالب فيبطلهما من الزيادة ما يبطل غيرهما من الغالب وإذا لم يبطل بزيادة مثله فيسجد له بعد السلام اه ملخصاً من الخرشي والعدوى في باب السهو [مسئلة] النفل غير المحدود لا يبطل بزيادة مثله سهواً فإذا عقد الثالثة سهواً برفع رأسه من ركوعها كل أربعاً وجوباً وأما لو قام عامداً في ثالثة النفل فإن صلاته تبطل لدخوله في قول المصنف ويتعمد كسجدة كما في حاشية الخرشي وفي الدسوقي أن الشيخ العدوى رجع عن هذا في حاشية عبد الباقي تبعاً للبناني فقال بل الصواب الصحة إذا قام عامداً في ثالثة النفل مراعاة للقول بجواز النفل أربعاً وغايته الكراهة ومخالفته الأفضل لا تقتضي البطلان انتهى [مسئلة] يندب التنفل في غير محل الفرض ويندب له أن يتحول إلى مكان آخر كلما صلى ركعتين كما في حاشية الخرشي عند قول المصنف في باب الإمامة وتنفل بمحراه

باب في الجماعة

ما تقول السادات أئمة الإسلام وأمناء الله علي الأحكام في الأئمة المقامين بالمسجد الحرام بمكة المشرفة زادها الله تشريفاً وتعظيماً إلى يوم الدين وهم إمام الشافعية والمالكية والحنبلية الذين قرروهم ولي التقرير على ما هم عليه الآن وكون بعضهم يتقدم للصلاة أول الوقت ثم يليه الآخر كل واحد يصلي بجماعة في مقامه المتعين له هل يجوز ذلك ويعد مقام كل واحد منهم كأنه مسجد مستقل بنفسه ولا تكره الصلاة خلف واحد منهم وهل يكون السابق أفضل أو يعد المسجد الحرام كالمسجد الواحد فتكره الصلاة خلف الثاني والثالث والرابع ولو عين السلطان إمامتهم بالسبقية أم كيف الحال أفيدوا الجواب ولكم الاجر والثواب (الجواب) في فتاوى عج أن الاستفتاء عن الأئمة بالمسجد الحرام وقع في المائة السابعة وأن جماعة من العلماء الأعلام أفتى بأنه لا كراهة في ذلك إذ مقامهم كمساجد ثم قال قال ابن فرحون ووقفت على تأليف يتضمن خلاف ما أفتى به الجماعة وأن الإمام الراتب هو إمام مقام إبراهيم ولا أثر لأمر الخليفة في رفع

والمرور فيه بالامتنعة في المجموع لا يكره ولو لجنب عبوره ولو لغير حاجة لكن الأولى أن لا يعبر إلا لها هذا كلام الأصحاب تصريحاً وإشارة وقال المتولي والرافعي يكره لغير غرض الخ وأما تحجر بعض بقعه بمتاع فحيث ضيق به علي نحو مصل حرم وإلا فلا ومن ذلك وضع قفص للنعال فإن ضيق حرم وإلا فلا لأن هذا مصلحة ضرورية أو حاجة والجلوس فيه لحفظ النعال بأجرة مكروه كالبيع بل أولى ما لم يضيق بتلك على أحد فيحرم ويباح الجلوس فيه مع الحدث فلا كراهة وأما النوم والأككل والشرب فيباح أيضاً بلا كراهة اتفاقاً سواء الغريب والأعزب وغيرهما كما صح أن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كان ينام فيه وهو كان أعزب وكذا أصحاب الصفة والعريون وعلي وصفوان ابن أمية وصاحب الوشاح بل كان ثمانية ابن أثال بيت فيه قبل إسلامه قال في الأم فإذا بات فيه المشرك فكذا المسلم هذا إن لم يتأذ به أي بأحد الثلاثة النوم وما بعده أحد من الناس بل أو من غيرهم كأرض المسجد أو حصره بما يتولد من نحو قشور المأكول أو نواه أو عظمه والاحرم قال ابن العباد واتفاق الأصحاب على حرمة تلويثه بالطعام إذا أكل فيه أي إن حصل منه

إيذاء أو استقذار كما هو ظاهر ومع عدم التأذي الأولى ترك ذلك وأما الوضوء فيه فباح إذا لم يتأذى به بالإجماع على ما قاله ابن المنذر لكن الأولى تركه وقول ابن المنذر لكن يكرهه ضعيف أو مؤول أما مع التأذي به فيحرم كما قاله ابن العباد وإخراج ريح الحدث فيه خلاف الأولى ومحله كما هو ظاهر ما إذا لو كتبه لم يضره وإلا فالأولى إخراجها فيه بل قد يجب لتحقيق الضرر وأما قول السائل وقله الله تعالى وهل يجب علي من رأى ذلك الإنكار الخ نعم يجب الإنكار فيما هو حرام يجمع علي تحريمه أو في اعتقاد الفاعل بخلاف المكروه أو فيما لا يعتقد الفاعل تحريمه فيسن الإنكار بلطف وهذا في غير قيم المسجد وناظره والحاكم أما هم فيجب عليهم الإنكار حتى في المكروه وقوله وهل يجب علي من رأى نجاسة الخ نعم يجب علي من رأى نجاسة في المسجد غير معفو عنها عينا فوراً إزالتها وإن لم يتعد بها واضعها وإن أرصد لازالتها من يقوم بها بمعلوم كما اقتضاه إطلاقهم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل يحدث بحديث في كتاب وذكر يغوث ويعوق ونسرا وقال قالت طائفة من السلف هذه أسماء قوم صالحين فلما ماتوا عكفوا علي قبورهم وصوروا

الكراهة ثم ذكر حج نقولا كثيرة تفيد عدم الجواز ورجحها فانظره وفي المعيار أن الإمام العلامة أبو محمد عبد الكريم بن عبد الرحمن بن عطاء الله المالكي مؤلف البيان والتقريب في شرح التهذيب أجاب عن هذا بقوله الصلاة خلف كل من الأئمة الذين أمر بترتيبهم إمام المسلمين في مقاماتهم المذكورة تامة لا كراهة فيها إذ مقاماتهم كمساجد متعددة لأمر الإمام بذلك وسواء في ذلك الأول من بعده وإذا كان الإمام الأول يصلي في أول الوقت فصلاة غيره ممن يؤخر إلى ريع القامة أفضل في غير الصبح والمغرب والمصلي خلف إمام المقام منها كالمصلي خلف غيره والله أعلم وأجاب الشيخ أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي مؤلف كتاب المفهم واختصر صحيح البخاري ومسلم بما نصه وكذلك أقول غير أن ترتيب الأئمة في الوقت إن كان ياذن الإمام فلا سبيل إلى مخالفته وإن كان بغير إذنه فكل إمام يحافظ علي ما هو الأفضل عند إمامه ولا يجوز لمتبع إمامه يخالف مذهب إمامه بغير موجب شرعي وأجاب غيرهما بمثل جوابيهما والله أعلم (ما قولكم في الجماعة) هل يفضل بعضها بعضا أفيدوا الجواب (الجواب) ذكر في المعيار أن الصلاة تفضل في المسجد الكثير الجماعة علي رأى ابن حبيب والشافعي من أجل أن صلاة الرجل مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل كما جاء في الحديث وكذا الصلاة في مسجد إمامه متصف بصفات الفضل والكمال كالآفة والأورع والأقرب والمنسوب لقريش أو للعرب ولا يكون ممن يكرهه المأمومون وكذا تفضل صلاة الصف المتقدم علي من بعده من حيث إنه أول من بعده إلى آخر الصفوف وكذا يفضل الوقوف علي يمين الإمام علي الوقوف علي يساره وكذا إدراك التكبير الأولى معه ونحو هذا والله أعلم (ما قولكم في إمام الصلاة) إذا فرغ منها هل يدنو ويؤمن المأمومون ويمسحون وجوههم أم لا (الجواب) في المعيار سئل ابن عرفة عن هذا فأجاب مضى علي من يقتدى به في العلم والدين من الأئمة علي الدعاء بأثر الذكر الوارد أثر تمام الصلاة وما سمعت من ينكره إلا جاهل غير مقتدى به وفي نوازل الصلاة منه من الأمور التي هي كالمعلوم بالضرورة استمرار عمل الأئمة في جميع الأقطار علي الدعاء أديار الصلوات في مساجد الجماعات واستصحاب الحال حجة واجتماع الناس عليه في المشارق والمغارب منذ الإزمنة المتقدمة من غير تكبير إلى هذه المدة من الأدلة علي جوازه واستحسان الأخذ به وتأكده عند علماء الملة ورحم الله بعض الأندلسيين فإنه لما انتهى إليه ذلك ألف جزءاً رداً علي منكره وخرج عبد الرزاق عن النبي صلى الله عليه وسلم أي الدعاء أسمع قال شطر الليل الأخير وأديار المكتوبة وصححه عبد الحق وابن القطان وذكر الإمام المحدث أبو الربيع في كتاب مصباح الظلام عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من كانت له إلى الله حاجة فليستلها برب صلاة

ثمائيلهم وعبدوها وقال رجل
عنده حاضر في المجلس لا أقبل
منك هذا الحديث هؤلاء
المذكورين أمراء أو حكام أضلوا
الناس ولا تقول إنهم صالحين
يبنوا لنا ذلك وأوضحوه مأجورين
خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم
ذكر الخازن في تفسيره قال محمد
ابن كعب هذه أسماء قوم صالحين
كانوا بين آدم ونوح عليهما
الصلاة والسلام فلما ماتوا كانوا
أتباع هؤلاء يقتدون بهم
ويأخذون بعدهم بأخذهم في
العبادة فجاءهم إبليس وقال لهم
لو صورتم صورهم الخ ما ذكره
وهذا هو الصحيح والواجب
على من علم يخبر بما علم ومن
لا يعلم واجبه لا أعلم ورد الأخبار
بالزور وهوى النفس لا يجوز
والله أعلم (سئل) رضى الله عنه
وأرضاه في مأموم اعتدل مع
إمامه أو جلس معه بين السجدين
ثم هوى حتى بلغ الأول حد
ركوع القائم والثاني حد ركوع
الجالس والإمام لم يهوى فيهما
فانتظره في حد الركوع فيهما
واطمن هل تصح صلاته أم لا وهل
يفرق بين المخالط للعلماء إذا قلم
بطلان الصلاة وبين غيره أم لا
يفرق أفيدونا مأجورين (أجاب)
رضى الله عنه ونفعني به نعم تبطل
الصلاة في صورتين مع العلم
والتعمد بخلاف الناسى والجاهل
المعذور لقرب عهده بالإسلام

مكتوبة اه وفي الاكمال ذكر عبد الحق أما كن قبول الدعاء وأن منها الدعاء أثر
الصلاة وأنكر الإمام ابن عرفة وجود الخلاف في ذلك وقال لا أعرف فيه كراهة
قلت إن غنى بقوله لا أعرف فيه كراهة أى لم تقدم فصحيح وإن غنى مطلقاً ففيه
شئ لأن الشيخ شهاب الدين القرافي رحمه الله تعالى ذكرها في آخر قواعده
وعلمها بما يقع بذلك في نفس الامام من التعاطف وقال في العتية قال مالك رأيت
عامر بن عبد الله يرفع يديه وهو جالس بعد الصلاة يدعو فقيل لمالك أترى بهذا
بأساً قال لا أرى به بأساً ولا يرفعها جداً وقال أيضاً رفع الدين إلى الله عند الرغبة
علي وجه الاستكانة والطلب محمود قال القاضي أبو محمد بن العربي اختلفوا في الرفع
إلى أين يكون فقيل إلى الصدر وقيل إلى الوجه وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه كان يرفع يديه في الدعاء حتى يبدو بياض إبطيه والدعاء بعد المكتوبة أفضل
من الدعاء بعد النافلة وقال ابن عباس وقتادة فإذا فرغت من الصلاة فانصب
في الدعاء أى اتعب ووقع النصب في الدعاء مؤذن بالإكثار منه والإلحاح فيه
حتى يبلغ الداعي الجهد ومن الصحيح إذا أتم الإمام فأمقنوا أى إذا دعا فالداعي
يسمى مؤقناً كما يقال للثوم دافع وفي الحديث الصحيح علي ما ذكره الترمذى
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما
حتى يمسح بهما وجهه قال الشيخ أبو القاسم البرزلى وهذا يرد إنكار عز
ابن عبد السلام المسح والله الموفق للصواب ((ما قولكم)) في حكم التكبير بصوت
مرتفع عقب الصلاة بينوا لنا ما ورد فيه وغيره مما يقال عقبها ((الجواب))
في الصحيح من حديث ابن عباس كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالتكبير وفي رواية إن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة
كان علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكنت أعرف إذا انصرفوا بذلك قال
الطبري فيه الإبانة عن صحة فعل من كان يفعل ذلك من الأمراء يكبر بعد صلاته
ويكبر من خلفه وفي الواضحة عن ابن حبيب كانوا يستحبون التكبير في العساكر
والبعوث إثر الصبح والعشاء تكبيراً عالياً ثلاث مرات وهو قديم من شأن الناس
وفيه إظهار لشعائر الإسلام ومن حديث عبد الله بن الزبير أنه عليه السلام كان يقول
في دبر كل صلاة حين يسلم لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل
وله الثناء الحسن لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ومن حديث
معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له أوصيك
بأمرين لا تدعن في كل صلاة أن تقول اللهم أغنى على ذكرك وشكرك وحسن
عبادتك وعن المغيرة بن شعبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من الصلاة
وسلم قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ
قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد

أونشئه ببادية بعيدة عن العلماء
ففي الإيعاب مع مثته في مبطلات
الصلاة مانصه ومنها الفعل المنافي
فان كان من جنسها بطلت بزيادة
ركن فعلى لغير متابعة ولولتدرك
ذكر فاته فيه حال كونه عالما بالتحريم
عامدا وإن أكره لأنه نادرا ولم
يطمئن فيه لتلاعبه بها حيتئذ ومن
ثم لم يفرقوا بين قليله وكثيره
لا بزيادة قولى كالفاتحة إذ لا يغير
نظمها وقيل يبطل بتعمده تكريره
وعليه جمع متقدمون ونقل عن
القديم ولا بزيادة أركان حال
كونه ناسيا أو جاهلا بتحريم
الزيادة لأجل تدارك مطلقا لأنه
مما يخفى بخلاف جهل الزيادة
للاغير ذلك فانه كجهل تحريم
الكلام فيما مرفيه من التفصيل
وحاصل ما ذكر أنه إن تكلم
جاهلا بتحريم الكلام لقرب عهده
بالإسلام وإن خالط المسلمين
أو بعده عن العلماء بأن نشأ ببادية
نائية لا يسمع فيها بأحكام الشرع
أى الأحكام الخفية منه لا كل
أحكامه والظاهر أنه لا فرق في
البعد هنا وفي نظائره بين مسافة
القصر ودونها لكن عسر عليه
الانتقال لخوف أو عدم زاد
أوضاع من تلزمه نفقتهم وأنحو
ذلك من سائر الأعدار المسقطه
لوجوب الحج فان اتقى ذلك لزمه
السفر لتعلم المسائل الظاهرة
دون الخفية وما نحن فيه من
الظاهرة فلا ينبغي أن يعذر به

ومن حديث ثوبان أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا انصرف من صلاته استغفر
ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام إلى
غير ذلك من الأدعية الماثورة والأذكار المشهورة اه من المعيار والله الموفق
﴿ما قولكم﴾ في إمام الصلاة إذ أقام شخصا نائبا عنه في الوظيفة هل يجوز أم لا
وهل يستحق المعلوم أو النائب أفيدوا الجواب ولكم الأجر والثواب ﴿الجواب﴾
تجوز النيابة في الوظيفة على أسهل الأقوال فيستحق المعلوم وهو مع النائب على ما دخلا
حيث لم يخالف شرط الواقف كما في حاشية العلامة الأمير على عبق والمجموع
وفي الدسوقي تجوز النيابة في كذا ذات وإمامة وقراءة بمكان مخصوصة حيث لم
يشترط الواقف عدم النيابة فيها واعلم أنه إن شرط الواقف عدم النيابة لم يكن
المعلوم للأصلي لتركه ولا للنائب لعدم تقررده في الوظيفة أصلا وإن لم يشترط
الواقف عدم النيابة فالمعلوم لصاحب الوظيفة المقرر فيها وهو مع النائب على
ما تراضيا عليه من قليل أو كثير كانت الاستنابة لضرورة أم لا كما قاله القرافي
واختاره الأجهوري والبناني وهو أسهل الأقوال (١) وقال المنوفي إن كانت
الاستنابة لضرورة فكذلك وإلا فلا شيء للنائب ولا للمنوب عنه من المعلوم
والله أعلم (مسألة) من أدرك الإمام في التشهد فدخل معه فظهر سلام الإمام أنه
في التشهد الأخير فالواجب عليه إتمام فرضه الذي أحرم به ثم إن أدرك جماعة
أعاد معهم إن شاء وكانت الصلاة مما تعاد هذا هو المنصوص في العتية وغيرها
ولم يذكر في هذه المسألة أمره لا بقطع ولا بانتقاله إلى نفل وهو حكم ظاهر لأنه
شرع في فرض فلا يبطله لصلاة الجماعة وهي سنة وإتماخير بين القطع والانتقال إلى نفل
من دخل مع الإمام في صلاة معادة كأن صلاها وحده ثم وجدا الإمام جالسا
فدخل معه معيدا لفضل الجماعة فظهر بسلام الإمام أنه في التشهد الأخير وربما
التبست المسألتان على من لا يعرف فأجرى التخيير في غير محله اه بناني نقل عن المعيار
والذي ذكره غيره أن من لم يدرك ركعة والحال أنه غير معيد ورجا جماعة أخرى
جاز له القطع لأنه لم ينسحب عليه حكم المأمومية فلا يستخلفه الإمام بل يجوز

(١) قوله أسهل الأقوال والمنوفي قيد الجواز بالضرورة وفي كلامه إنما إلى استحقاق النائب
جميع المعلوم ويمكن حمله على ما للقرافي من أن ما انفقا عليه من قليل أو كثير إن لم يشترط الواقف
عدم النيابة فان شرط عدمه لم يكن المعلوم للأصلي لتركه ولا للنائب لعدم تقررده أصالة وارتضى عج
في تقريره وشيخه البدر ذلك اه عبق. قوله وفي كلامه إنما الخ الإيما إنما هو عند عدم الضرورة قال
المنوفي لأن الأصل إذا ابقى لنفسه شيئا جعل العبادة متجرا وخالف غرض الواقف لأنه إنما كثر
المعلوم لأجل أن يشط العامل ونحوه لا بن الحاج وهو شيخ المنوفي وشيخ المصنف أيضا وقوله ويمكن
حمله الخ كلام غير مناسب لأن المنوفي صرح بالجواز مع الضرورة وبالمنع مع عدمها فاداه المحقق
الأمير وقال عن الدين بن عبد السلام لا يجوز لمن جعل له الرزق على الإمامة أن يتناوله إلا أن يقوم
بالإمامة على الشرط أو مقضى العادة ولا يستناب إلا للعدر جرت العادة بالاستنابة فيه كالمرض ونحوه
وإن استناب بغير إذن الناظر لم يستحق شيئا وإن أذن له الناظر في الاستنابة جاز أن يستناب ولا حلق له
فما يجب بالإمامة عن المستناب بل هو مستقل بالإمامة ليس نائبا فيها عن أحد انظر المعيار

حينئذ لتقصيره ثم رأيت في الخادم ما يصرح بذلك ثم قال ولا ين يادة ركن فعلى للمتابعة لتأكدها مثاله ركع أو سجد قبل إمامه ثم عاد إليه أو رفع من ركوعه فاقتدى بمن لم يركع ثم ركع معه فلا يضر لأنه فعل لأجل المتابعة المأمور بها فلا تبطل بتعمد زيادة جلسة عهدت في الصلاة غير ركن وقصرت بأن كانت كقدر جلسة الاستراحة كما لو جلس بقدرها بعد هويه ليسجد ثم سجد بعد سجود التلاوة وقبل قيامه أو بعد سلام إمام المسبوق في غير محل تشهده كما قاله ابن المقرئ وهو مقيس متجه بل كلام الشيخين في سجود السهو صريح فيه وذلك لأن هذه الجلسة معهودة في الصلاة غير ركن بخلاف نحو الركوع فكان تأثيره في تغيير نظمها أشد وخرج بقولي عهدت الخ تعمد جلسة لم تعهد كالجلوس قبل الركوع فانه مبطل وإن لم يقيم كما اقتضاه كلام التنبيه ولو سجد لما لا يقتضيه عذر إن قرب إسلامه أو نشأ بعيداً من العلماء وإلا فلا قاله الخوارزمي (تنبيه) إعدار الجاهل من باب التخفيف لا من حيث جهله وإلا لكان الجهل خيراً من العلم إذ كان يحط عن العبد أعباء التكليف ويريج قلبه عن ضروب التخفيف فلا حجة للعبد في جهله بعد الرسل قاله الإمام الشافعي رضي الله عنه

الاقتداء به ومقتضى هذا أنه إن بطلت صلاة الإمام لا يسرى البطلان له وفي الخطاب يعيد احتياطاً ولعله لنية الاقتداء بهذا الإمام أفاده الدسوقي (ما قولكم) فيمن يصلي إماماً ويحفظ الفاتحة والسورة ولا يميز فرضاً ولا سنة وإذا حصل له في الصلاة خلل لا يقدر على إصلاحه فهل تصح صلاة المؤتم به أم لا (أجاب) عن هذا عجم بقوله بحيث كان يأتي بالصلاة على وجهها ولم يميز بين ما فيها من الفرائض وما فيها من غير الفرائض فصلاته صحيحة وصلاة من خلفه صحيحة [مسئلة] قول الشيخ خليل وجازله دخول على ما أحرم به الإمام ظاهره العموم لقول صاحب الطراز إذا أحرم بما أحرم به إمامه قال أشهب يجزئه ويكون كالناسي ويعيد استجاباً وقال بعضهم هو مخصوص بمسألتي الأولى إذا لم يدر هل الإمام مقيم أو مسافر والأخرى إذا لم يدر هل الإمام في الجمعة أو الظهر لا مطلقاً كما هو ظاهر كلام المصنف قلت وهذا هو الأولى انتهى من فتاوى عجم وأما لو دخل على تعيين الجمعة أو الظهر والحال أنه لا يدرى أحرم الإمام بجمعة أو ظهر ثم تبين له مخالفة الإمام فإن كان نوى الجمعة ظاناً أن الإمام محرم بها فتبين أنه محرم بالظهر صحت صلاته على المعتمد لأن شروط الجمعة أخص من شروط الظهر بخلاف ما إذا ظن أن الإمام محرم بالظهر فتبين أنه محرم بجمعة فتبطل وأما لو كان مسافراً ومر بجاعة يصلون فظنهم مسافرين فدخل معهم على ذلك فتبين أنهم مقيمون فإنه يعيد أبداً وأما لو كان هذا الداخل مع من ظنهم مسافرين مقياً فانه يتم معهم صلاته ولا يضره ظن المخالفة لأن الإتمام واجب عليه سواء ظهر أن إمامه مسافر أو مقيم وكذلك يعيد أبداً من ظنهم مقيمين والحال أنه مسافر فنوى الإتمام فتبين أنهم مسافرون فإن كان هذا الذي ظنهم مقيمين مقياً فلا تبطل صلاته لأن غايته أنه مقيم صلى خلف مسافر ثم إنه لإعادة في الوقت على هذا المقيم سواء ظنهم مسافرين أو ظنهم مقيمين والحاصل أن المسافر ومن ظن أن الإمام في ظهر أو جمعة إذا أحرم كل منهما بما أحرم به الإمام صحت صلاته فإن عين بطلت إلا من عين الجمعة فتبين أنها الظهر فلا تبطل وإن المقيم الذي ظن إمامه مسافراً أو مقياً فتبين خلافه فلا إعادة عليه لا أبداً ولا في الوقت كما صرح بذلك شراح سيدي خليل والله المرشد للصواب (ما قولكم) في عالم يصلي مع أصحابه لموضعه البعيد من الصفوف التي خلف الإمام هل يفوتهم فضل الصف أم لا (الجواب) في عبد الباقي والأمير عليه عند قول سيدي خليل وندب الفرض بالصف الأول (فائدة) قال ابن عرفة قال ابن حبيب أرخص مالك للعالم أن يصلي مع أصحابه أى مأموماً للإمام بموضعه البعيد من الصفوف مالم يكن بها فرج فليسدها أى ولا يفوته ثواب الصف وإنما فضل الصف الأول لاستماع القرآن وإرشاد الامام واحتمال الاستخلاف اه بتلخيص (ما قولكم)

في مسجد جرت العادة بالجلوس به والامام الراتب يصلي كالأزهر والمسجد الحرام ولا يحصل طعن في الإمام بجلوس الجالسين الذين سبقت صلاتهم مع جماعة هل يجب عليهم الخروج من المسجد كما قال سيدي خليل وإن أقيمت بمسجد علي محصل الفضل وهو به خرج أم لا ﴿الجواب﴾ محل وجوب الخروج من المسجد على محصل الفضل إذا وقع الطعن بالفعل وأما إذا جرت العادة بالجلوس والامام في الصلاة كالجامع الأزهر فلا يجب الخروج كذا في الحاشية عن الصغير وفيه ما فيه نعم لاحرمة عند الشافعية اه من أمير علي عبد الباقي ﴿ما قولكم﴾ في شخص اقتدى بإمام شافعي في مسجد فيه الأئمة متعددة فتبين أنه اقتدى بخفي فهل لا يعيد لأنه كن صلى خلف من ظنه زيدا فتبين أنه عمرو أم يعيد احتياطا ﴿الجواب﴾ اتفق للزرقاني شارح سيدي خليل أنه اقتدى في جامع المؤيد بمصر خلف الشافعي فاذا هو الخنفي فأعاد احتياطا وقال ابنه لا إعادة لأنه كن ظنه زيدا فتبين أنه عمرو وارتضى ما قاله ابنه الأشياخ ومال العلامة الأمير إلى قول والده فقال أقول احتياط الشيخ في الإعادة أعلى لأن الأئمة متعددة الأمكنة في جامع المؤيد فقد ظهر أن الذي وجه قصده إليه معدوم بخلاف مسألة زيد فتبين أنه عمرو فإن الذات واحدة فليتأمل انتهى ﴿ما قولكم﴾ في شخص صلى الظهر مثلا فقال له شخص لم يدخل الوقت وقال آخر دخل فصل له شك في صلاته فأراد أن يصلي ثانيا وأراد أن يقتدى به أناس لم يصلوا أولا فهل لا يجوز اقتداؤهم به لاحتمال براءة الشاك بالفعل وإن وجبت الإعادة ظاهرا فيكون فرضا خلف نقل أم كيف الحال ﴿الجواب﴾ اتفق أن العلامة العدوي صلي العصر واقتدى به الشيخ الدردير والشيخ الأمير فقال إنسان صليتم قبل الوقت وعارضه آخر فصل لهم شك وأرادوا الإعادة وأراد الدخول معهم أناس لم يصلوا أولا فقال العلامة الأمير قدموا بعض من لم يصل أولا يصلي بنا إماما أي ولا يتقدم واحد منا لأنه لا يجوز اقتداء المتيقن بالشاك واستحسن كلامه الشيخ الدردير وخالفهما العلامة العدوي وقال إن إعادتنا واجبة وصلي بالجميع ثانيا فأفاده الأمير في المجموع وغيره والحق مع الأمير والله أعلم [مسئلة]

إنما يحصل فضل الجماعة بركعة وهل لابد من إدراكها بسجديتها قبل سلام الإمام أم لا قولان فإن زوحم أو نكس عنهما حتى سلم الإمام وفعلهما بعد سلام إمامه فيحصل له فضل الجماعة عند ابن القاسم خلافا لأشهب أفاده عبد الباقي لكن سيأتي في باب الجماعة بعكس النسبة للشيخين [مسئلة] يصح الاقتداء بلاحق في الفاتحة أو غيرها وبغير ميز بين كضاد وظاء بأن يقلب الظاء ضادا والحاء المهملة هاءا والراء لاماً أو الضاد دالا على المعتمد فيهما كذلك أن تقول الذي يدل الضاد ظاءا مثلا إن كان عاجزا في الحال والمستقبل بأن لا يقبل التعليم بطبعه فينبغي أن يكون كاللكن أي فهو عاجز تصح صلاته وصلاة المقتدى به ضاق

انتهى المقصود نقله عن الإيعاب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في مأوم مسجد مع إمامه السجدة الثانية من إحدى ركعاته فضر به حجر فأوجعه في جبهته فرفع رأسه بقصد إزالته لا بقصد الرفع من سجدة فبعد الرفع هم بالرجوع فرأى إمامه قد رفع منه فهل تحسب له تلك السجدة أم لا فإن قلتم لا فهل يجب عليه بعد سلام إمامه أن يأتي بركعة أم لا وهل إذا لم يأت بركعة وسلم بعد سلام إمامه تبطل صلاته أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله تعالى عنه لا تحسب له السجدة المذكورة بل يلزمه العود للسجود لوجود الصارف فإن دام على الرفع المذكور ولم يعد مع العلم والتعمد بطأت وإن فعل ذلك ناسيا أو جاهلا لزمه ركعة بعد سلام إمامه فإن لم يأت بها بطلت صلاته وصورة المسئلة أنه رفع رأسه مكرها كما هو صورة المسئلة وأما الرفع رأسه مختارا بلا خوف ضرر بطأت صلاته عند الشيخ ابن حجر سواء تحامل أم لا واعتمد الشيخ الرملي فيما إذا خشي الضرر وقام مكرها خوفا من جرح جبهته أنه إذا تحامل بجبهته لزمه دوام الرفع ولا يعود للسجود فأعاد بطأت صلاته وإن لم يتحامل عاد وجوبا فإن لم يعد عامدا عالما بطأت صلاته كما مر من التفصيل عند الشيخ ابن حجر قال في النهاية

ومثله ما لو سجد على شيء فانتقل عنه لغيره بعد تحمله عليه ورفع رأسه عنه أى فانه إن عاد بطلت صلاته بخلاف ما لو فعله قبل سجود محسوب كأن سجد على نحو يده ثم رفعها وسجد على الأرض فإن صلاته لا تبطل وقد علمت أن هذه مبطله عند الشيخ ابن حجر حيث علم وتعمد وإلا فلا تحسب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) سيدى العلامة شيخنا الشيخ محمد صالح الرئيس عفا الله عنه وعافاه هل السلام على المصلي بطريق الاستجواب أم يكره أم هو خلاف الأولى فإذا سلم هل يجب عليه الرد حالاً أم يؤخر إلى فراغها سواء حضر المسلم أم لم يحضر أم يحرم عليه أم يكره وهل يطلب منه الرد بالإشارة بالرأس أو باليد أو يحرم أو يكره أفيدوا بالجواب ولكم الثواب من رب الأرباب (أجاب) بقوله رضى الله عنه نعم يكره السلام على المصلي فإذا سلم عليه لم يجب الرد بل يستحب له أن يرد بالإشارة بيده أو رأسه ثم بعد فراغه يرد باللفظ وإن ذهب المسلم فإن رد باللفظ بلفظ الخطاب في الصلاة بطلت صلاته وإن رد بلفظ التلبية كره والله سبحانه أعلم وفي المنهاج للعلامة النووى وشرحه المغنى والنهاية والتحفة والعبارة لها ويسن ابتداءه إلا على نحو قاضى حاجة بول أو غائط أو جماع وشارب

الوقت أم لا ولو وجد من يأتى به غيره خلافاً للخطاب وبعض الشراح وإن كان قادراً في الحال على التعليم فينبغى أن لا يختلف في بطلانها لأنه كالملاعب وإن كان عاجزاً في الحال قادراً في الاستقبال فإن اتسع الوقت للتعليم وجب عليه التعلم وإن لم يتسع وجب عليه أن يأتى بمن يحسن الفاتحة فأين محل الخلاف وجوابه أن محله في من لم يجد من يأتى به وهو يقبل التعليم ولم يجد معلماً أو ضاق الوقت عن التعليم وأتى به من هو أعلم منه بأن كان لا يبدل حرفاً بحرف أصلاً أو كان أقل منه وإنما اتى به لعدم وجود غيره ويقال مثل هذا في اللاحق اه عبد الباقي بتصرف ثم إن المراد باللحن المذكور اللحن الجلي وهو ما يخل بالمعنى أو الإعراب كرفع المجرور ونصبه وأما اللحن الخفي وهو ما لا يخل بالمعنى ولا بالإعراب فلا يبطل الصلاة في كبير الخرشى عن الأجهورى يكره الاقتداء باللاحن لحناً خفيفاً كظهر النون الخفيفة والتنوين عند الفاء والواو والميم والنون لأنه خرق الإجماع وقرأ بما لم يقرأ به قلت وكذا سائر ما هو من هيئة الأداء من مد المقصور وقصر الممدود كما في عج أيضاً قال شيخ الإسلام في شرح الجزرية اللحن الميل بالخطأ عن الصواب وهو خفي وجلي فالجلي خطأ يعرض للفظ ويخل بالمعنى أو الإعراب كرفع المجرور ونصبه. والخفي خطأ يعرض للفظ ولا يخل بالمعنى ولا بالإعراب كترك الإخفاء والإقلاب والغنة اه وقد ذكر الخرشى عن الزرقانى أن مد المقصور وقصر الممدود مبطل لجعل هذا من محل الخلاف وقد علمت اطلاق الأجهورى من أن مد المقصور وقصر الممدود من اللحن الخفي غير المبطل [مسئلة] من صلى في غير المساجد الثلاثة منفرداً يعيد فيها ولو منفرداً أو من صلى فيها منفرداً فلا يعيد في غيرها جماعة ويعيد في أحدها جماعة ولو كان مفضولاً بالنسبة لما صلى فيه منفرداً ومن صلى في غيرها جماعة يعيد فيها في جماعة ولا يعيدها منفرداً على الأصح وقيل لمن صلى بغيرها جماعة أن يعيد فيها ولو فذاً لأن فذاً أفضل من جماعة غيرها ورد بأنه لا يلزم من أفضلية شيء الإعادة لأجله ألا ترى إلى تفاوت الجماعات أفاده درودس [مسئلة] يحصل فضل الجماعة بركعة كاملة بسجديتها مع الإمام وإنما تدرك الركعة مع الإمام بانحناء المأموم مع الإمام قبل اعتدال الإمام من ركوعه ولو حال رفعه وإن لم يطمئن المأموم في ركوعه إلا بعد اعتدال الإمام مطمئناً اه من أقرب المسالك للدردير [مسئلة] اختلف في المسبوق هل يجب عليه القيام لتكبيره الإحرام كوجوبه على غيره أو واجب على غيره وأما هو فلا يجب عليه فإذا فعل بعض تكبيره الإحرام في حال قيامه وأتمه في حال انخطاؤه أو بعده بلا فصل كثير بين أجزائه بأن لا يكون هناك فصل أصلاً أو يكون فصل يسير وفي كل من هذه الأحوال الثلاثة إما أن يكون نوى بتكبيره العقد أى الدخول في الصلاة أو نواه والركوع أو

وَأَكَلَ فِي فَمِهِ لُقْمَةً لَشَغْلِهِ وَكَأَنَّ
فِي حَامٍ لَاشْتَغَالِهِ بِالْاِغْتِسَالِ وَإِلَّا
عَلَى مَصْلٍ وَسَاجِدٍ وَمَلْبٍ وَمَوْذَنٍ
وَمَقِيمٍ وَنَاعِسٍ وَخَطِيبٍ وَمُسْتَمِعَةٍ
وَمُسْتَفْرَقٍ الْقَلْبَ بِدَعَاءٍ إِنْ شَقَّ
عَلَيْهِ الرَّدُّ أَكْثَرَ مِنْ مَشَقَّةِ الْأَكْلِ
كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْأَذْكَارِ
وَمُتَخَصِّمِينَ بَيْنَ يَدَيْ قَاضِيٍّ وَلَا
جَوَابٍ يَجِبُ عَلَيْهِمْ إِلَّا مُسْتَمِعُ
الْخَطِيبِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْخُ مَافِي
التَّحْقِيقِ وَمِثْلُهُ الْمَعْنَى وَالنَّهْيَةُ وَفِي
الْعِبَابِ مَعَ شَرْحِهِ الْإِيْعَابُ لِلْعَلَامَةِ
وَيُرَدُّ الْمَصْلِيُّ السَّلَامُ عَلَى الْمُسْلِمِ
عَلَيْهِ فِي الْحَالِ بِالْإِشَارَةِ بِيَدِهِ
أَوْ بِرَأْسِهِ نَدْبًا كَافِيٍّ أَصْلَ الرُّوْضَةِ
فِي الْجُمُعَةِ وَجُزْمٌ فِي التَّحْقِيقِ وَغَيْرِهِ
لِلاتِّبَاعِ فِي الْإِشَارَةِ بِالْيَدِ رَوَاهُ
الترمذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَبَيَّنَّ ذَلِكَ
بِالْفَلْظِ إِنْ كَانَ فِيهِ خَطَابٌ لِمَا مَرَّ
فَإِنْ لَمْ يَرُدَّ بِهَا حَالًا رَدَّ عَلَيْهِ نَدْبًا بَعْدَ
فِرَاقِهَا بِالْفَلْظِ لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا وَسَنَدُهُ
حَسَنٌ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَالَّذِي فِي
التَّحْقِيقِ وَشَرَحَ مُسْلِمٌ أَنَّهُ يَرُدُّ نَدْبًا
بِالْفَلْظِ بَعْدَ الْفِرَاقِ وَإِنْ رَدَّ
بِالْإِشَارَةِ حَالًا وَهَلْ يَشْتَرُطُ فِي
نَدْبِ الرَّدِّ بِالْفَلْظِ بَعْدَ الْفِرَاقِ
حُضُورُ الْمُسْلِمِ أَوْ لَا فَرَقَ مَحَلُّ نَظَرٍ
وَلِإِطْلَاقِهِمْ يُؤَيِّدُ الثَّانِي فَإِنَّ الْقَصْدَ
الدَّعَاءُ لَهُ بِالسَّلَامِ فَلَا فَرَقَ بَيْنَ
حُضُورِهِ وَغَيْبِهِ الْخُ مَافِي الْإِيْعَابِ
زَادَ فِي التَّحْقِيقِ وَالنَّهْيَةُ إِنْ قَرَّبَ
الْفَصْلُ وَآلَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ
﴿بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ﴾
سُئِلَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي تَأْمِينِ

لَمْ يَنْوِهَا فَيُعْتَدُ بِالرُّكْعَةِ فِي هَذِهِ الصُّوَرِ التَّسْعِ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْقِيَامَ
لِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْبُوقِ أَوْ لَا يُعْتَدُ بِهَا بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ مَعَ
الْجُزْمِ بِصِحَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى مَا قَالَهُ عَجَّ لِأَنَّ الْأَجْهَوْرِيَّ وَمَنْ تَبِعَهُ جَعَلُوا ثَمَرَةَ الْخِلَافِ
تَرْجِعَ لِلْإِعْتِدَادِ بِالرُّكْعَةِ وَعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِهَا وَأَمَّا الْخَطَابُ فَيُجْعَلُ ثَمَرَةُ الْخِلَافِ تَرْجِعُ
لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ وَبَطْلَانِهَا وَالَّذِي ذَكَرَهُ عَجَّ أَقْوَى مُسْتَنَدًا كَمَا فِي بَنٍ وَأَمَّا لَوْ نَوَى
بِجُرْدِ الرُّكُوعِ لَبُطِلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ يَتِمَّدُ لِحَقِّ الْإِمَامِ وَأَمَّا إِذَا ابْتَدَأَ تَكْبِيرَهُ
الْإِحْرَامِ حَالَ الْإِنْخِطَاطِ وَأَتَمَّهَا فِيهِ أَوْ بَعْدَهُ بِمَا فَضَلَ كَثِيرٌ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ فَضْلٌ
أَصْلًا أَوْ كَانَ فَضْلٌ يَسِيرُ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ وَسَوَاءٌ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ نَوَى بِالتَّكْبِيرِ
الْإِحْرَامَ فَقَطُّ أَوْ هُوَ وَالرُّكُوعَ أَوَّلًا يَنْوِي شَيْئًا فَالرُّكْعَةُ بَاطِلَةٌ اتِّفَاقًا فِي هَذِهِ الصُّوَرِ
التَّسْعِ وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَصَحِيحَةٌ إِذَا عَلِمْتَ هَذَا بِجُمْلَةِ الصُّوَرِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ فَإِنْ حَصَلَ
فَضْلٌ كَثِيرٌ بَطِلَتِ الصَّلَاةُ فِي سِتِّ صُورٍ وَذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَبْتَدِئَ التَّكْبِيرَ حَالَ الْقِيَامِ
أَوْ حَالَ الْإِنْخِطَاطِ وَيَتِمَّهُ بَعْدَهُ مَعَ الْفَضْلِ الْكَثِيرِ وَفِي كُلِّ مِنْ هَذَيْنِ إِمَّا أَنْ يَنْوَى
بِالتَّكْبِيرِ الْإِحْرَامَ فَقَطُّ أَوْ هُوَ وَالرُّكُوعَ أَوَّلًا يَنْوِي شَيْئًا فَهَذِهِ السَّتَّةُ تَضُمُّ إِلَى الثَّمَانِيَةِ
عَشَرَ الْمُتَقَدِّمَةِ فَالْجُمْلَةُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ صُورَةٌ هَكَذَا يَسْتَفَادُ مِنْ دَسٍّ فِي بَابِ
فَرَائِضِ الصَّلَاةِ ﴿فَائِدَةٌ﴾ فِي فِتَاوَى الْأَجْهَوْرِيَّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ فَاتِهِ إِدْرَاكِ
الرُّكْعَةِ الْأُولَى مَعَ الْإِمَامِ تَحْقِيقًا أَوْ شَكًّا ثُمَّ رَفَعَ عَمْدًا أَوْ جَهْلًا فَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ
أَمْ لَا فَأَجَابَ إِنْ تَحَقَّقَ قَبْلُ أَنْ يَخْفُضَ عَدَمَ الْإِدْرَاكِ ثُمَّ رَفَعَ عَمْدًا أَوْ جَهْلًا
بَطِلَتِ صَلَاتُهُ وَكَثِيرًا مَا وَقَعَ هَذَا مِنَ الْعَوَامِّ وَإِنْ تَحَقَّقَ الْإِدْرَاكُ بَعْدَ مَا رَفَعَ فَإِنَّهُ
يَفْضَلُ فِيهِ فَإِنْ رَفَعَ غَيْرَ رَاجٍ الْإِدْرَاكِ ثُمَّ رَفَعَ عَمْدًا أَوْ جَهْلًا أَيْضًا بَطِلَتِ صَلَاتُهُ
وَإِنْ رَفَعَ رَاجِيًا الْإِدْرَاكَ فَالَّذِي يَفِيدُهُ كَلَامُ صَاحِبِ التَّوْضِيحِ وَابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ
وَالشَّيْخِ بَهْرَامٍ أَنَّ صَلَاتَهُ لَا تَبْطُلُ بِذَلِكَ وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الشَّيْخِ زُرُقٍ
وَشَيْخِهِ الثَّعَالِبِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُمَا بَطْلَانُ صَلَاتِهِ بِذَلِكَ هَذَا تَحْرِيرُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ فَعُضُّ
عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ وَاتْرَكَ مَا يَمِيقُ فِي بَعْضِ الْأَوْهَامِ مِنْ غَيْرِ اسْتِنَادٍ إِلَى مَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ
السَّكَّامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ [مَسْئَلَةٌ] قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ إِذَا وَقَفَ الْقَارِئُ وَتَعَذَّرَ مِنْ يَفْتَحُ
عَلَيْهِ رُكْعٌ وَلَا يَنْظُرُ مَصْحَفًا بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ الْبَاجِي إِنْ كَانَ فِي الْفَاتِحَةِ نَظَرٌ فِيهِ قَالَ
فِي سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ تَخْيِيرُهُ بَيْنَ الرُّكُوعِ وَابْتِدَاءِ سُورَةٍ أُخْرَى قَلَّتِ الْجَارِي عَلَى
الْقَوَاعِدِ مَا قَالَهُ الْبَاجِي أَهْ عَجَّ ﴿مَا قَوْلُكُمْ﴾ فِي مَا مَوْمٌ أَنْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ ظَانًّا
أَنَّ الْإِمَامَ سَلَّمَ ثُمَّ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى سَلَّمَ لِإِمَامِهِ فَهَلْ يَسْجُدُ لِلْسُّهْوِ أَمْ لَا ﴿الْجَوَابُ﴾ فِي
فِتَاوَى عَجَّ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَعَلَى عَنِ مَالِكٍ لَوْ سَلَّمَ الْمَأْمُومُ وَأَنْصَرَفَ يَظُنُّ أَنَّ
الْإِمَامَ سَلَّمَ ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ سَلَامِهِ فَإِنَّهُ يَجْلِسُ وَيَسْلِمُ مَعَهُ وَلَا سَجُودَ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ
حَتَّى سَلَّمَ الْإِمَامُ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ لَا سَجُودَ عَلَيْهِ أَيْضًا وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ مَالِكٍ إِنْ يَسْجُدُ
لِسُهُوٍ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴿مَا قَوْلُكُمْ﴾ فِي إِعَادَةِ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ الرَّائِبِ هَلْ فِيهَا ثَوَابٌ أَمْ لَا

(الجواب) يثاب من جهة كونها عبادة ويستدل علي هذا بما أفتى به ابن رشد وهو أن من عليه فوائت وتنفل تنفلا زائداً عن الفجر والوتر ونحوهما فإنه يثاب من جهة ويأثم من جهة وإذا كان نهي التحريم لا ينافي الثواب فأولى نهي الكراهة والنهي الذي ينافي الثواب هو النهي لذات العبادة كالنهي عن صوم زمن الحيض مثلاً وبعضهم قال بالمتنافاه من فتاوى عج بحذف وتوضيح وفي المجموع وندب قطع محرم أي داخل في حرمة الصلاة ولو تلاوة أي سجود تلاوة وتعبيري بالقطع المشعر بالانقضاء وقت كراهة بني عليه بعضهم الثواب أي من جهة كونها عبادة وقيل لا ينعقد ونقله في حاشية الخرشى عن سيدي يحيى الشاوي والله أعلم [مسئلة] لو تعمد ترك الركوع مع الإمام حتى رفع منه معتدلاً فإن كان من الأولى بطلت وإن تعمد تركه من غير الأولى فإن استمر على الترك حتى رفع الإمام من سجودها الثاني بطلت وإن أتي بالسجدة الأولى قبل رفع الإمام من الثانية فالراجح صحتها كما في دس [مسئلة] لا يجوز للمأموم نية مفارقة إمامه لأن المأمومية تلزم بالشروع وإلا بطلت ومحل منع انتقال المأموم عن إمامه ما لم يضر الإمام بالمأمومين في الطول وإلا جاز وعند الشافعية يجوز وإن لم يكن ضرورة كذا في المجموع

(فصل) في أحكام المساجد (ما قولكم) في الوضوء في المسجد هل يجوز أم لا وفي حلق الرأس وقص الأظفار فيه هل يجوز أم لا (الجواب) الوضوء مكروه وقيل جائز ما لم تكن أعضاؤه متنجسة والاحرم وتكره المضمضة فيه وإن غطاها بالحصاء ما لم تؤد للاستقذار ولا منعت كما إذا كان يتأذى بها الغير ويكره حلق الرأس في المسجد وكذلك الأظفار وقص الشارب ولو جمع ذلك في ثوبه أو ألقاه خارجه وكذلك الاستياك لحرمة المسجد والله أعلم (ما قولكم) في حكم الفصادة والحجامة والمخط في المسجد (الجواب) تحرم الحجامة والفصادة فيه كما في الخرشى وغيره في باب الاعتكاف وكذلك يحرم المخط كما استظهر في حاشية الخرشى في باب الجماعة ويجوز بصق لطف وكذلك التنخم فيه إن لطف أيضاً وهذا إذا كان المسجد مفروشاً بالحصاء ودفن ماذكر فيها ويقيد هذا بالمرة والمرتين لا أكثر لتأديته لتقطع حصره واستقذاره ويقيد أيضاً بأن لا يتأذى به غيره فإن أدى إلى تقطيع حصره واستقذاره أو تأذى به الغير حرم (ما قولكم) في قتل القملة في المسجد وطرحها حية ورمى قشرها فيه هل يحرم أم لا (الجواب) قتلها فيه مكروه وطرحها حية قتل بكرهته وقيل بحرمة ورمى قشرها فيه حرام قال مالك أكره قتل البرغوث والقملة في الصلاة وهذا يقوى كراهة قتل القملة فيه (ما قولكم) في تعفيش المسجد والمسك بالنجس فيه هل يمنع أم لا (الجواب) يكره تعفيشه باليابس الطاهر وأما باليابس النجس لحرام

المأموم مع الإمام وهو يقرأ الفاتحة ولم يكن يسمع تأمين إمامه فأمن فهل يقطع الموالاة ويلزمه استئناف الفاتحة أم لا أفتونا مأجورين (أجاب رضي الله تعالى عنه) تنقطع الموالاة ويلزمه استئناف الفاتحة والله سبحانه أعلم (باب صلاة النفل) سئل نفعتني الله تعالى به عن صلاة الوتر إذا صلى شخص العشاء ونام حصه من الليل ثم قام وصلى قدراً معلوماً من النوافل وختمها بالوتر أو صلى العشاء والوتر وقام في الليل وصلى ما تيسر هل يصح هذا كله أم لا أفيدنا (أجاب) نعم يصح أن يقدم الوتر بعد العشاء ثم يصلى ما شاء من النوافل ويصح تأخيرها بعد النوافل وهو الأفضل لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتراً والله سبحانه أعلم (سئل) نفعتني الله به في شخص صلى صلاة العصر وترك سنة العصر عمداً مثلاً فهل له أن يصلى السنة بعد فعل الفرض أم لا فإن قلتم نعم فهل أحد من الشافعية قال بالمنع أم لا لأن بعض طلبة العلم يزعم أن من ترك سنة العصر عمداً وصلى الفرض لا يجوز له أن يصلى بعد فعل الفرض قولاً واحداً وينسب ذلك الزعم إلى المذهب فهل ما يقوله حق أم كذب بينونا ذلك بيانا شافياً (أجاب) رضي الله عنه نعم لم يقل بما قاله المذكور أحد من

كما يحرم تقديره بالمسائع مطلقاً وإن طاهرراً ويحرم المكث بالنجاسة فيه وهذا لا يخالف ما في المدونة من كراهة قتل القملة في المسجد لأننا نقول كراهة قتلها للضرورة أو مبنى على المكث بالنجس مكروه وكلام الخطاب يقتضى ترجيحه [مسئلة] يجوز إحضار الصبي في المسجد بأحد شرطين أن لا يبعث أى شأنه ذلك أو يبعث ولكن يعلم من عادته أنه على تقدير وقوع البعث منه يمتنع إذا نهى عنه كذا يؤخذ من دس والخرشى وغيرهما في باب الجماعة [مسئلة] يجوز للرجل أن يسكن في المسجد لأجل تجرده للعبادة من قيام الليل وتعليم علم وتعلبه ويكره لغير المتجرد للعبادة لأنه تغيير للمسجد عما حبس له ويحرم على المرأة وإن تجردت للعبادة لأنها تحيض ولأنها قد يشتهىها أحد من أهل المسجد فتقلب العبادة معصية لأن كل ساقطة لها لاقطة [مسئلة] يجوز عقد النكاح في المسجد واستحبه بعضهم للبركة ولأجل شهرته أى مجرد الإيجاب والقبول من غير ذكر شروط أو نفقة أو كسوة أو مهر أو رفع صوت أو تكثير كلام وإلا كره [مسئلة] يجوز قضاء الدين في المسجد إذا كان يسيراً يخف معه الوزن والعدد وإلا كره ولم يكن على وجه التجبر والصرف فإن كان على وجه التجبر بأن دفع المدين بدل دينه عرضاً قاصداً بذلك التجبر لا قضاء دينه أو أخذ بدل فضة ذهباً قاصداً بذلك الصرف كره وأما بدون ذلك القصد بل قصد اقتضاء الدين فلا كراهة [مسئلة] يجوز النوم في القائلة للمسافر وللقيم في أى مسجد كان مسجد بادية أو حاضرة وأما التضييف فيه أو النوم ليلاً لمن لا منزل له أو عسر الوصول إليه فيجوز في مسجد البادية والقرية الصغيرة ويكره في مسجد الحاضرة وفي حاشية الخرشى الظاهر أنهم إذا لم يجدوا مأوى ولو بأجرة يسوغ لهم المبيت ولو في مساجد الحاضرة لا خصوص البوادي والتضييف في مسجد البادية يكون باطمام الطعام الناشف كالتمر لأن كان مقدراً كالطبخ والبطيخ وإلا حرم إلا بنحو سفرة تجعل تحت الإناء بحيث يذلب على الظن عدم التقدير فالظاهر أنه يقوم مقام الناشف كما في حاشية الخرشى [مسئلة] يجوز اتخاذ بيت تحت المسجد ويسكنه ولو بأهله ولا يجوز له أن يتخذ بيتاً فوقه لأن ما فوق المسجد حرمة المسجد وهذا في مسجد متأخر أعلاه عن مسجديته بأن بنى مسجداً ابتداء ثم أحدثت السكنى فوقه وأما إن سبق أعلاه على مسجديته فتركه السكنى فوقه [مسئلة] لا يجوز الغرس بالمسجد وإن قلع كما في دس [مسئلة] يحرم تعمد إخراج الريح في المسجد ولو كان خالياً من الناس لحرمة المسجد والملائكة وأما خروج الريح غلبة فإنه لا يحرم ولا بن العربي يجوز إرسال الريح في المسجد اختياراً كما يرسله في بيته إذا احتاج لذلك أى بأن كان إبقاؤه من غير إخراج يؤذيه أهـ وهو ضعيف ومع ضعفه مقيد بما إذا كان لا يترتب على إخراجه أذية حاضر ولا حرم لأن الأذية حرام إجماعاً [مسئلة] يحرم

الشافعية وعبارة الروضة للعلامة النووي (فصل في أوقات الزاقل الراتبة) وهى ضربان أحدهما راتبة تسبق الفريضة فيدخل وقتها بدخول وقت الفريضة ويبقى جوازها مابقي وقت الفريضة ووقت اختيارها ماقبل الفريضة إلى آخر ما في الروضة ومثله المنهاج وسائر كتب الشافعية من المتأخرين والمتقدمين والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم

(باب صلاة الجماعة)

سئل فيما إذا قلتم إنه يسن للصف الثاني أن يكون خلف الصف الأول بما يسع مصلاه كما هو مقرر في كتب علماء الشافعية وغيرهم من علماء الأئمة رحمهم الله تعالى فإنا نقولون في الصفوف المتقطعة خلف الصف الأول لغير موجب كما يصنع أهل الخصف بالمسجد الحرام في نحو صلاة المغرب والعشاء كما هو مشاهد ويتروكون السنة الواردة "صحيحة" فعلاوقلا فهل هذا مكروه مفوت لثواب الجماعة وهل خالف علماء الشافعية بعضهم وقال بعدم الكراهة وثبوت الثواب للصلى في الخصف المذكورة أفيدوا وما تقولون في الأقرب من الإمام للبيت في غير جهته هو مكروه مفوت أصلاً الجماعة أيضاً وهل وقع خلاف فيه أيضاً بين من يعتمد على قولهم من علماء

الشافعية رحمهم الله تعالى أفيدوا
(أجاب) نعم الذي جرى عليه
العلامة السيوطي في رسالته والمحلي
والخطيب وابن حجر والرملي في
المسئلة الأولى الكراهة مع فوات
فضيلة الجماعة وسن الإعادة أيضا
وجرى ابن قاسم قال وفاقا
للطبرلاوي والبرلسي أن الكراهة
المذكورة لا تقوت بها فضيلة
الجماعة قال نعم هي دون فضيلة
من دخل الصف واستقر به السيد
عمر البصري في فتاويه وأما المسئلة
الثانية وهي القرب إلى الكعبة
من الإمام فخرى خلاف في صحة
الصلاة أولا والذي صححه الإمام
النووي في مناجاة الصحة وقال
في التحفة والنهاية هو مكروه
مفوت لفضيلة الجماعة ولم أطلع
علي مخالف لهما في ذلك والله
سبحانه أعلم (سئل) عن قاف
العرب إذا لم ينطق بها في الفاتحة
إما نسيانا أو لغة بلده كغالب
أهل اليمن وحضرموت فإنهم
لا ينطقون بها ولو تعلموها لنطقوا
بها لكن بشدة مقلدين الشيخ
زكريا والرملي والرويان وغيرهم
بصحة الصلاة بذلك مع الكراهة
هل إذا أم يقوم ينطقون بها
والحال أنه ما نطق بها إلا مترددة
بين الكاف والقاف على لغة بلده
تصح صلاة المأمومين وراءه
أم لا أفئونا (أجاب) نعم صلاة
المأمومين خلف الامام الناطق
بالقاف العربية صحيحة حيث

إخراج الريح بصوت بحضرة الناس كافي المجموع [مسئلة] يحرم المكث في المسجد
بشيء نجس غير مغفو عنه لتنزيه المسجد عن ذلك والمنتجس كالنجس ولو ستر
بطاهر وقيل إن ستر المنتجس كالنعال بطاهر جاز المكث والمروور به والراجح
الأول بل المشهور أنه يحكمه فإذا أزيل عين النجاسة وبقي حكمها فلا يمنع المكث
والمروور به فإن لم يحكمه حرم [مسئلة] يمنع تعليم الصبيان في المساجد قرآنا أو غيره
على المذهب ولو كانوا لا يعثون لعدم تحفظهم من النجاسة غالباً وذكر القابسي
أن ابن القاسم روى إن بلغ الصبي مبلغ الأدب فلا بأس بتعليمه في المسجد وإن
كان صغيرا يعث فلا أحب ذلك ذكر هذه الرواية ص عن بن في باب الإجارة
وفي دس في إحياء الموات أن تفصيل ابن القاسم ضعيف والمذهب منع تعليم
الصبيان فيه مطلقاً كانوا مظنة للعبث والتقدير أم لا لأن الغالب عدم تحفظهم من
النجاسة [مسئلة] يكره البيع في المسجد ومحل الكراهة إذا جعل المسجد محلاً للبيع
بأن أظهر السلعة فيه معرضاً للبيع وأما مجرد العقد فلا يكره ومحل الكراهة
أيضاً إذا كان بغير سمسة بأن جلس صاحب السلعة بها في المسجد وأتى المشتري
لها يقلبها وينظر إليها ويعطى فيها ما يريد فإن كان البيع بسمسة أى مناداة علي
السلعة حرم لجعل المسجد سوقاً [مسئلة] يكره سل السيف ونحوه في المسجد
لغير إخافة وإلا حرم بل في فتاوى الحنفية أنه ردة [مسئلة] لا يجوز الدفن في
أرض المسجد لأنه يؤدي إلى نبشه إلا لمصلحة كما في الأمير على عب (ما قولكم)
في الصدقة والهبة هل يجوز كل منهما في المسجد أم لا (الجواب) في عبد الباقي
وظاهر المص أى الشيخ خليل أن الهبة والصدقة لا يكرهان في المسجد لأنهما فعل
معروف مرغوب فيهما ومثله في الخرشى وسله العدوى والأمير وغيرهما
[مسئلة] روى ابن حبيب لا يمر في المسجد بلحم ولا تنقر فيه النبل أى لا تدار
على الظفر ليعلم مستقيمتها من معوجها [مسئلة] يكره إنشاء الضالة في المسجد أى
تعريفها للقططها وكذلك نشدها^(١) أى طلب ربه لها وهذا هو الوارد في خبر
إذا رأيتم من ينشد ضالة في المسجد فقولوا له لا ردها الله عليك وينشد بفتح
التحتانية وضم الشين المعجمة أى يطلب ماضع منه كما تقدم [مسئلة] يكره رفع
الصوت في المسجد ولو بذكر أو قرآن إلا التلبية بمسجد مكة ومنى فيجوز رفع
الصوت بها فيهما على المشهور ومحل كراهة رفع الصوت في المسجد مالم يخلط
على مصل وإلا حرم [مسئلة] يكره رفع الصوت بالعلم فوق إسماع المخاطب ولو
بغير مسجد على المشهور خلافا لابن مسleme حيث جوز رفع الصوت به في غير
المسجد [مسئلة] يكره دخول الخيل والبغال والحمير في المسجد لأجل نقل حجارة

(١) قوله (وكذلك نشدها هذه التفرقة بين الثلاث والرابع في الصحاح ونهاية ابن الأثير وغيرهما
وفي القاموس ما يفيد ترادفهما كسقي وأسقي كذا في النفاة اه منه

قلدوا أحد الأئمة المذكورين
 لكن مع الكراهة المفوتة
 لفضيلة الجماعة كما هو معلوم مقرر
 وحيث لم يقلدوا من ذكر فصلاتهم
 باطلة والله أعلم (سئل) في رجل
 نصب للإمامة في مسجد ليس
 في البلدة غيره وكان إماماً للناس
 في الجمعة وسائر الفروض الخمسة
 ولكنه لا يحسن خروج القاف
 من محله أى من الأعلى بل يخرجها
 متردداً بينها وبين الكاف وفي
 المأمومين من يحسن خروج القاف
 فكيف تكون صلاة من يحسن
 خروج القاف خلفه وقول الشيخ
 أحمد ابن حجر الهيتمي في تعريف
 ركن الفاتحة ولا تصح قراءة قادر
 ومقصر بإبدال الضاد ظا
 ولا ذالا ولا زايا ولو نطق
 بالقاف المترددة بينها وبين الكاف
 لم تصح وقول من قال بصحة
 ذلك يحمل كلامه على المعذور كما
 يصرح به كلام المجموع وقرل
 زكريا فلو نطق بالقاف مترددة
 بينها وبين الكاف صحت كما ينطق
 بها العرب هل كلام زكريا في
 حق المأموم خاص أو المنفرد
 أو في حق الإمام وإن أحسن
 المأموم وفي فتح العين للعلياري
 عبارته ووقع خلاف بين المتقدمين
 والمتأخرين في الحمد بالهاء وفي
 القاف المترددة بينها وبين الكاف
 فحرم ابن حجر بالطلان فيما
 لكن جزم بالصحة في الأولى
 ابن الرفعة والقاضي الحسين وفي

أو غيرها منه أو إليه خوف أن تبول فيه وأما ما فضلت طاهرة فيجوز إدخاله
 لذلك لاغيره فلا يجوز لأنه استعمال له في غير ما حبس له ويحجب عن ما ورد من
 أنه صلى الله عليه وسلم طاف على بعير بأنه فعل ذلك ليرتفع للناس فيأخذوا عنه
 المناسك كما قالوا فكان من الأمور الخاصة كذا في الأمير على عب (مسئلة) سئل
 ابن عروة عن المسجد هل يسوغ اتخاذ طريقاً أم لا فأجاب بجوازه إذا دعت
 الضرورة إليه وكان البودرى من متأخري التونسيين أحد شيوخ ابن عبد السلام
 مدرساً بمدرسة التوفيق وكانت داره قبالة جامع التوفيق وكان إذا أتى المدرسة
 دخل من باب الجامع القبلي ويخرج من الباب الجوفي فيب عليه ذلك لما فيه من
 اتخاذ المسجد طريقاً فاحتج بأن مالكا أجازه في المدونة حيث قال ولا بأس أن
 يمر فيه ويقعد من كان على غير وضوء فيه أفاده في المعيار (ماقولكم) في رجل
 اشتر بالجلوس في موضع من المسجد لتعليم علم ونحوه هل يقضى له به أم لا
 (الجواب) يقضى له به على المعتمد والظاهر اختصاصه به في الوقت الذي اعتاد
 فيه ما ذكر فقط لا بوقت غيره وما غاب عنه غيبة انقطاع ولا ما اعتاده والده قال
 ابن ناجي وموضع الطلبة عندنا بتونس يقضى لهم بها أفاده في حاشية الخرشى
 والله أعلم (ماقولكم) في المساجد هل يفضل بعضها بعضاً أم لا أفيدوا الجواب
 (الجواب) أجاب في المعيار بأن المساجد كلها متساوية من حيث كون كل مسجداً
 ويستثنى من ذلك المساجد الأربعة لشهادة الشرع بزيادة ثوابها وهي المسجد الحرام
 ومسجد المدينة والمسجد الأقصى ومسجد قباء فركعتان في مسجد قباء كعمرة كما
 ورد عنه صلى الله عليه وسلم وفي صحيح البخارى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يأتي مسجد قباء ركباً وماشياً فيصل في ركعتين والصلاة في مسجد المدينة بألف صلاة كما
 في الصحيح ولكن التفضيل مختص بمسجده صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه كما مال
 إليه ابن عرفة وفي كبير الخرشى أن الأبي في شرح مسلم قال عند قوله صلى الله عليه وسلم صلاة
 في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام مانصه التفضيل مختص
 لمسجده الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه بعد ذلك فينبغي أن يتيقظ لهذا
 ذكره الخرشى عند قول المص والغرض بالصف الأول والصلاة في المسجد الأقصى
 تعدل ألف صلاة أو سبعمائة أو خمسمائة بسبب اختلاف الروايات ذلك عنه عليه الصلاة
 والسلام والصلاة في المسجد حرام شهدنا زيادتها على ألف صلاة روايات متعددة انتهى
 التضعيف في بعضها إلى مائة ألف وما عدا هذه الأربعة فكلها متساوية صلاة
 المنفرد بعشرة وفي الجماعة بسبع وعشرين درجة نعم الصلاة في المسجد البعيد أفضل
 من القريب باعتبار كثرة الخطأ ومشقة السعى إليه وغير ذلك مما يقتضى كثرة
 الثواب اه بزيادة والله أعلم (ماقولكم) فيمن سبق إلى مكان من المسجد هل
 هو أحق به من غيره أم لا وهل يكفي سبق بالفرش أم لا وإذا قام السابق لحاجة

الثانية زكريا انتهى لأن هذا الإمام حادث علينا في البلد ونصب في هذا المسجد إماماً يؤم الناس وهو يقرأ على عادة أهل أرض حضرموت وليس له يد في العلم فإيكون حال المأمومين المحسنين ذلك الحرف فهل يأتي هنا كافي باب الجماعة أنه لا يقتدى به إلا من واقفه في ذلك الحرف وهل إذا صلى معه المحسنون تكون صلاتهم صحيحة بلا كراهة ولا بطلان وهل الأولى لهم أن يصلوا بجماعة أخرى بعضهم مع بعض سواء كان في المسجد أو يوتهم إذا خافوا هتك عرضهم من الجهلة بحيث لم يوافقهم على صحة قراءة إمامهم أفيدوا (أجاب) أعلم أيها السائل وفقك الله أن طرق المتأخرين لاسيما شيخ الإسلام وابن حجر والرملي وابنه مستوية بين الترجيح فإذا فهمت ذلك فصلاة المذكور صحيحة قدر أم عجز وصلاة من خلقه كذلك لكن مع الكراهة ويجب على موليه عزله لتكميل صلاة المصلين فلو لم يفعل جاز لهم إقامة الجماعة في المسجد المذكور قبله وبعده بلا كراهة حيث لم يخش فتنة والله تعالى أعلم (سئل) في سطح لا مرقى له من داخل المسجد بل مرقاه من الخارج فحكمها حكم مسجد أو مسجدين أفتونا (أجاب) بقوله حيث لم تكن المرقاة من المسجد

ونيته العود هل يسقط حقه أم لا وإذا أعاد مكانه لشخص ثم أراد الرجوع إليه هل يكون الحق له أو للشخص الجالس (الجواب) من سبق إلى مكان من المسجد فهو أحق به إلا أن يعتاد غير السابق الجلوس بالمحل الذي جلس به السابق لتعليم علم كتدريس أو إفتاء فإنه أحق به من غيره إذا عرف به وفي حاشية العلامة الأمير وهل يكفي سبق بالفرش فيه أو هو تحجير لا يجوز خلاف في الخطاب وغيره وإذا قام السابق لحاجة أو طهارة ويعود لم يسقط حقه اه وأما إن أعاره لشخص فإن حقه يسقط لاستحقاق جميع الناس ذلك وذلك من قبيل من له خلو في مدرسة وأعارها لغيره من المستحقين فإنه يسقط حقه ويأخذها الغير كما وقع للبرزلي لأن المتقدم أسقط حقه للثاني كذا في حاشية الأمير على عقب من باب العارية والله أعلم (ماقولكم) في جار المسجد هل له أن يفتح فيه باباً أم لا (الجواب) في حاشية العلامة الأمير على عبد الباقي أنهم صرحوا بأن جار المسجد لا يجوز له أن يفتح فيه باباً والله أعلم (ماقولكم) في بني شعبة خدمة الكعبة المشرفة هل لغيرهم أن يشاركهم في مصالحها وخدمتها أم لا (الجواب) منع الإمام مالك رضي الله تعالى عنه أن يشترك مع خزنة الكعبة غيرهم في القيام بمصالحها وخدمتها والتصرف فيها والحكم عليها فإن خزنتها هم أصحاب عقدها وحلها فلا يشاركهم غيرهم في ذلك وفي حاشية الخرشى قال المحب الطبري ولا يبعد أن يقال هذا إذا حافظوا على حرمة البيت ولازموا الأدب في خدمته وإلا جعل عليهم مشرف والله أعلم (ماقولكم) في خزنة الكعبة هل يسوغ لهم أخذ دراهم لأجل فتح الكعبة المشرفة أم لا (الجواب) في حاشية العلامة الدسوقي أجمع العلماء على أنه يحرم على الخدمة أن يأخذوا الدراهم لفتح الكعبة خلافا لما يعتقد بعض الجهلة من أنه لا ولاية عليهم وأنهم يفعلون بالبيت ماشاؤا قاله الخطاب والله أعلم (ماقولكم) في مضاعفة الصلاة في المسجد الحرام هل هي خاصة بالفرض أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى أن المضاعفة حاصلة بالفرض والنفل كما نص عليه عبد الملك خلافا للطحاوي من الحنفية حيث خصها بالفرض والله أعلم (ماقولكم) في فناء المسجد هل حكمه حكم المسجد أم لا (الجواب) في الزرقاني يحرم لبث الجنب في المسجد وإذا حصلت له الجنابة وهو فيه وجب عليه أن يخرج من غير تيمم وحكم صحنه وسطحه حكمه وأما فناءه فلا، والفناء ما كان خلف الباب كمحل الحلاقين بالجامع الأزهر كما في حاشية العدوي وفي القاموس وفناء الدار ككساء ما اتسع من إمامها ومنه قول الأمير في باب الشركة فناء الدار ما فضل عن المارة من طريق واسعة نافذة اه وأما منع الشيوخ من صلاة الفجر في فناءه والامام الراتب يصلي فلا يدل على أن الفناء حكمه حكم المسجد لأنهم منعوا من صلاة الفجر فيه والامام يصلي لقربه من المسجد ففيه طعن في الامام

ولا من رجبته فحكمه مع سطحه
كسجدين والله تعالى أعلم
(سئل) في قول صاحب التحفة
في فصل شروط القدوة سواء
غلقت تلك الأبواب أم لا بخلاف
ما إذا سمرت انتهى هل الباب
المقفل في حكم المغلق أو المسمر
وهل يفرق في المغلق بين إمكان
فتحه للمأموم من بنائه لو أراد
وبين عدمه ليكون إغلاقه في
البناء الذي فيه الإمام أم لا وهل
يفرق في المقفل بين وجود مفتاحه
حال الصلاة وعدمه أم لا وما حد
التسمير المانع الذي ذكره في
التحفة أفيدوا (أجاب) نعم ليس
الإغلاق كالتسمير لأنه ضرب
مسمار على باب المقصورة
والإغلاق منع المرور بقفل
ونحوه فالتسمير مخرج للموقفين
عن كونهما مكاناً واحداً وهو
مدار صحة القدوة بخلاف الإغلاق
وقد وافق الرملي والخطيب
ابن حجر وفي شرح المحرر للزيادي
ولو مغلقة بالضبة كما ذكر الرافعي
قال القليوبي ولو بقفل أو ضبة
ليس لها مفتاح ما لم تسمر فإذا
لا فرق بين إمكان فتح الباب من
جهة الإمام والمأموم ولا بين وجود
المفتاح وعدمه والله سبحانه أعلم
(سئل) ما قولكم في عبارة بعضهم
لا يصح الاقتداء من وراء شباك
بجدار المسجد ولا يصل إليه
إلا بازور أو انعطاف بأن
ينحرف عن جهة القبلة أو أراد

الراتب لآلانه من المسجد والله أعلم (وسئل) عج عن السؤال في المسجد (فأجاب)
بأنه ينهى عنه وينهى عن إعطاء السائل فيه اه [مسئلة] إذا خرب المسجد
لا يطلب له تحية كتبه السيد عن الخطاب ومقتضاه زوال أحكام المسجدية لأصل
الحبس فليظن ذكره الأمير علي عبد الباقي عند قول سيدي خليل في باب اليمين
ولا إن خربت وصارت طريقاً (ما قولكم) هل يترزمم وكذا حريمها وهو
البناء الدائر علي فم البئر ليست من المسجد فلا يحرم على الجنب المكث فيه ولا
البصاق ولا الغسل ولا غير ذلك مما يحرم فعله في المساجد أم من المسجد فله
حكم المسجد من أنه يجوز فيه الاعتكاف ويحرم دخوله جنباً والمكث فيه
واستحباب تقديم اليمين للدخول وركعتي التحية إن أمكن فعلهما فيه أفوتونا
(الجواب) أما بالنسبة للمسجد الأصلي الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم
واشترط أصحابنا لصحة الطواف أن يكون داخله فقد حكى الخطاب في شرحه على
المختصر عند قوله وجاز أي الطواف بسقائف لرحمة وإلا أعاد ولم يرجع له
ولادم قولين مشهورين أحدهما في كون يترزمم من المسجد الأصلي كالمقام وهو
مالسند في الطراز قال القرافي قال سند وخرج بعض المتأخرين يعني للخمى المنع
أي للطواف من وراء زمزم علي منع أشهب في السقائف والفرق أن زمزم
في بعض الجهات عارض في طريق الطائفتين فلا يؤثر كالمقام أو حفر في المطاف اه
واختاره ابن عرفة قال وألحق للخمى بها أي بالسقائف ما وراء زمزم ورده
سند بأن زمزم في جهة واحدة فقط فقول ابن الحاجب من وراء زمزم وشبهه على
الأشهر إلا من زحام لا أعرفه اه قال في التوضيح وشبه الزمزم قبة الشراب
وثانيهما في كونه ليس من المسجد الأصلي كالسقائف وهو ماللخمى وغير واحد
من أئمة المذهب المتأخرين كابن بشير وابن شاس وجعله ابن الحاجب الأشهر اه
وأما بالنسبة للمسجد الحرام في هذا الوقت فهو منه وله حكمه بدون أدنى شك
لأمرين الأمر الأول أنه قد صار الآن في وسطه والعادة تحيل خروجه وعدم إعطائه
حكمه حيثئذ سيما وفي المذهب قول مشهور بكونه من المسجد الأصلي كالمقام
ويؤيده حديث الزهري أن قريشاً قالت لعبد المطلب لما شرع في حفر يترزمم
ما هذا الصنع إنا لم نر بك أن تهتمك بالجهل لم تحفر في مسجدنا كما نقله الكازروني
المكي الحنفي في تذكرته عن ابن علان الصديقي الشافعي الأمر الثاني أن في تاريخ
الخميس عن البحر العميق للقرشي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال إنا لنجد
في كتاب الله أن حد المسجد الحرام من الحرورة إلى المسعى وعن عمرو بن
العاص رضي الله عنه أنه قال أساس المسجد الذي وضعه إبراهيم عليه السلام من
الحرورة إلى المسعى أفاده خاتمة المحققين السيد أحمد بن زيني دحلان عما كتبه
العلامة السيد أحمد جمل الليل المدني عن الشيخ إبراهيم الخليل في شرح مولد السيد

الذخول إلى الإمام انتهى هل هذه العبارة حكمها كذلك صحيحة أم لا فإن قلتم نعم فهل مثل القبلة في ذلك باقي شروط الصلاة ومبطلاتها كأن لم يصل إلى بناء الإمام لو أراد المأموم من بنائه إلا بفقد شرط من شروطها أي الصلاة كوطء النجاسة وانتقاض الوضوء وغيرهما أو إلا بما يبطل الصلاة كالوثبة وكالتقدم على الإمام وكالحركات المتوالية هل هذه كلها مثل القبلة التي في تلك العبارة في عدم صحة الاقتداء أم لا فإن قلتم نعم فقد صرحوا بالصحة في كثير من مثل هذه الصور كقول النووي في روضته بالصحة مع نهر بينهما يمكن العبور من أحد طرفيه إلى الآخر بالوثوب مع أن الوثبة مبطل للصلاة أو قلتم لا فالفرق بينهما أي القبلة وباقي شروط الصلاة أفتونا (أجاب) نعم ما ذكر فيها من عدم الصحة هو مافي التحفة والنهاية وكلام المتأخرين فالشرط لمكان الاستطراق العادي مع عدم الحيلولة وعدم الزيادة على ثلاثمائة ذراع تقريباً ليظهر المقصود من الجماعة هو توادد المسلمين وتعاطفهم واجتماع كلتهم وهمهم ويقوى بعضهم ببعض ولا تحصل هذه الأغراض مع التبادد وانفراد كل بمحل يغير محل الآخر أي عرفاً قاله في الشرح

الأهل قال وفي كلام غيره ما يؤيده اه وأما فتوى أبي السعود بن علي الزين المالكي بأن بر زمزم مع حريمها ليست من المسجد وعلوه بأن تحبسها سابق عن تحبس المسجد فيباح للجنب المسك والغسل ولا تصح الجمعة ولا الاعتكاف ليكون المسجد شرطاً فيهما ولا في علوها ويقدم الداخل يسراه ويمناه خروجاً ولا تحية وأما البصاق فجائز إلا أن إن كان يؤدي إلى تأذي الناس وتعلقه بئسابهم وأرجلهم وتنكف أنفسهم عند الشرب فيجتنب والله أعلم كما في نشر الآس في فضائل زمزم وسقاية العباس فهي باطلة من وجوه الوجه الأول أنه لا صحة لدعواه أن أهل المذهب عللوا عدم مسجديتها وحريمها بأن تحبسها سابق الخ إذ كيف تصح وقد قال الشيخ عبق الزرقاني واستثنى من منع بيع العقار الحبس خرب أم لا قوله إلا أن يباع لتوسيع كسجد للجماعة كما في النص تقدم عن العقار أو تأخر وطريق ومقبرة فيجوز بيع حبس غير هذه الثلاثة لتوسيع الثلاثة أو واحد منها أي يؤذن فيه ولو جبر أو أمروا أي المحبس عليهم يجعل ثمنه أي الحبس الذي يبيع لتوسيع الثلاثة لغيره وجوباً أي يشتري بالثمن عقار مثله ويجعل حبساً مكانه من غير قضاء علي المشهور لأنه لما جاز بيعه اختل حكم الوقفية المتعلقة به وسكت عن توسيع بعض الثلاثة من بعض وهي ست صور ويؤخذ الجواز من قول الشارح عند قول المصنف واتبع شرطه أن جاز ما كان لله فلا بأس أن يستعان ببعضه في بعض اه المراد من كلام عبق الوجه الثاني أن علو بر زمزم مكان معد للصلاة والمكان المعد للصلاة مسجد وإن لم يكن على هيئة المساجد كما في شرح مجموع الأمير وحجازي عليه وقد قال قریش لعبد المطلب لما شرع في حفرها لم تحفر في مسجداً وقال أبو هريرة وعمر بن العاص إن حد المسجد الحرام من الحرورة أي باب الوداع إلى المسعى كما علمت وكيف يصح قوله فيباح للجنب إلى قوله ولا في علوها الوجه الثالث أن تقديم الرجل اليسرى في الدخول واليمنى في الخروج إنما عدوه من الآداب في نحو الكنيف من كل دنى تكهيم وفندق وبيت ظالم وليس منه بر زمزم حتى على فرض عدم دخوله في المسجد إذ كيف تصح دعوى دناءته وقد قالوا إن النظر في بر زمزم عبادة تحط الأوزار والخطايا لخبر خمس من العبادات تحط الخطايا النظر إلى المصحف والنظر إلى الكعبة والنظر إلى الوالدين والنظر في بر زمزم والنظر إلى وجه العالم رواه الأزرق قال بعضهم ويختار له النظر فيها ثلاثاً وقالوا إذا قصد شرب ماء زمزم استقبل القبلة لأنها أشرف الجهات ثم ذكر الله تعالى ثم قال اللهم إنه بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ماء زمزم لما شرب له اللهم وإنى أشربه لكذا ويسمى حاجته أو يقول اللهم فافعل ثم يسمى الله تعالى ويشرب وأنه يسأن أن يصب على رأسه منه ويغسل وجهه وصدرة كما نقل عن الماوردي وقد قال

الصغير فظهر من هذا أنه لا يشترط بقية شروط الصلاة لعدم ظهور المعنى المذكور فيها والله أعلم (سئل) عما إذا جمعت الإمام والمأموم سفينة مثلاً وكانت بينهما خشبة معترضة من عرض السفينة إلى عرضها وكان لا يمكن نفوذ المأموم إلى الإمام إلا بمنجى من تحتها حتى يصير في حد الراكع أو واثباً من فوقها على غير السير المعتاد فهل تصح القدوة في هذه الحالة أولاً وهل كذلك سائر المواضع المسجد وغيره كأن كانت خشبة مثبتة عرضاً في جدارين بين الإمام والمأموم أو يختلف الحكم (أجاب) نعم الصلاة في السفينة المذكورة مع الإمام صحيحة لأنه يستطرق منها وعبرة العباب مع شرحه للعلامة ابن حجر والسفينة الكبيرة ذات البيوت كالدار ذات البيوت فإن صلى أسفلها والإمام أعلاها والمأموم يراه أو يرى من يراه جاز كما صرح به الشيخ أبو محمد والعراقيون ولا يجزى خلاف الدار لأنها بما فيها من سفلى وعلو بمنزلة بيت واحد فيه سرر عليها المأمومون نعم إن كبرت كانت كالأبنية المختلفة فيأتي فيها الخلاف في تلك الخ مافي الإيعاب والله سبحانه أعلم (سئل) عن الصلاة بين الاسطوانات هل يكره للجماعة الصف بينها لأنها تقطع

الشيخ يحيى الخطاب في مناسكه وعن صرح بكرهه استعماله في النجاسات ابن بشير قال وأهل مكة يحكون أن رجلاً استنجد به فحدث له الباسور فكيف يصح مع هذا ونحوه مما هو محرز في كتب الفقه والمناسك أن يدعى ن له حكم الكنيف في الدخول والخروج سبحانه هذا بهتان عظيم وجهل فاضح سقيم فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يلتفت لمثل هذه الفتوى فضلاً على أن يعتمد عليها في فتواه والله الهادي إلى الصواب وإليه المرجع والمآب

(فصل) في قصر صلاة المسافر [مسئلة] يسئل لريد سفر أربعة برد قصر الصلاة الرابعة ولو كان سفره على خلاف العادة فتي كان يقطع هذه المسافة قصر ولو قطعها في لحظة بطيران ونحوه والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال كل ميل ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة وقيل ستة آلاف ذراع بالهاشمي ومفاد بعضهم أن هذا القول هو الراجح والذراع الهاشمي ينقص على الذراع الحديدي المعروف الآن الثمن فتكون الستة آلاف خمسة آلاف ومائتين وخمسين ذراعاً بالحديد وهي باعتبار الزمن مرحلتان أى سير يومين معتدلين أو يوم وليلة بسير الإبل المثقلة بالأحمال على المعتاد من سير وحط وترحال وأكل وشرب وصلاة معتبرة ولو كانت هذه المسافة كلها يبحر أو بعضها يبحر وبعضها يبر تقدمت مسافة البحر وتأخرت وهذا قول عبد الملك واعتمده العلامة الدردير في تقريره ولا يقصر مادام في المرسى حيث لم يحزم بالسير أو كانت المرسى داخل البساتين المسكونة ولا قصر ولو كان بالمرسى ولا يجوز الإقدام على القصر فيما دون هذه المسافة التي جملة أميالها ثمانية وأربعون ميلاً وإنما الخلاف فيما إذا وقع منه القصر فيما دون ذلك هل يعيد أم لا قال ابن رشد لا إعادة على من قصر فيما بين ثمانية وأربعين ميلاً إلى أربعين وأما إذا قصر فيما بين الأربعين إلى ستة وثلاثين بادخال الغاية ففي الإعادة في الوقت وعدم الإعادة قولان والراجح عدم الإعادة وإذا قصر فيما دون الستة والثلاثين يعيد أبداً اه ملخصاً من الخرشى وحاشية العدوى وحاشية الصاوى والأمير علي عبق [مسئلة] يقطع حكم السفر نزول مكان نوى فيه إقامة أربعة أيام صحاح فيلغى يوم الدخول المسبوق بالفجر ويوم الخروج فلا بد أن تستلزم الأربعة أيام عشرين صلاة بأن دخل قبل فجر السبت ونوى الارتحال بعد عشاء يوم الثلاثاء هذا هو المعتمد خلافاً لسحنون حيث اعتبر العشرين صلاة فقط سواء كانت في أربعة أيام صحاح أم لا وأما إذا أقام الحاجة فاتفق أنه أقام شهوراً يرجو قضاءها في كل يوم فإنه يقصر [مسئلة] إذا نوى إقامة أربعة أيام وبعد تلك الإقامة عزم على السفر فقال سحنون لا يقصر حتى يعطى كابتداء السفر وقال ابن حبيب متى عزم على السفر يقصر رفماً للنية بالنية قال ابن ناجي وبالأول أقول شاهدت شيخنا يفتى به اه من حاشية الخرشى

(مسئلة) يجوز للمسافر أن يجمع بين الظهرين جمع تقديم وير لا يحر^(١) إن زالت عليه الشمس نازلاً بمكان ونوى عند رحيله قبل وقت العصر النزول بعد الغروب فإن نوى النزول قبل دخول الاصفرار صلى الظهر في وقتها وأخر العصر وجوباً غير شرط لوقتها الاختياري فإذا قدم العصر مع الظهر في هذه الصورة أجزأ لما علت أن التأخير واجب غير شرط ولكن يندب له أن يعيدها إذا دخل وقتها فإن نوى النزول بعد دخول الاصفرار صلى الظهر في وقتها وخير في العصر إن شاء قدمها مع الظهر وإن شاء أخرها للاصفرار وهو الأولى لأن الاصفرار ضروري العصر الأصلي وأما إذا زالت الشمس عليه وهو سائر ونوى النزول بالاصفرار أو قبله فإنه يجوز له أن يؤخرهما ليجمعهما جمع تأخير ويجوز إيقاع كل صلاة في وقتها ولو جمعاً صورياً ولا يجوز جمعهما جمع تقديم لكن إن وقع فالظاهر الاجزاء وإعادة الثانية في الوقت وقيل يؤخرهما وجوباً ويمكن الجمع بين القولين بأن من قال بالجوب بمعنى أنه لا يقدم العصر فلا ينافي أنه يجوز إيقاع كل صلاة في وقتها والجواز في كلام اللخمي بالمعنى المتقدم اه من أقرب المسالك وحاشيته وحاشية الخرشي (مسئلة) قراءة الفاتحة عند وداع المسافر جائزة قال عج عن شيخه ابن الترمجان ورد في الحديث ما يؤخذ منه جواز ذلك وهو قوله في الحديث كان يذكرك الله في جميع أحواله ومن الأحوال حالة السفر ومن الذكر القرآن بل هو أفضل الذكر لقوله تعالى «إنا نحن نزلنا الذكر» وأما قراءة الفاتحة له صلى الله عليه وسلم فذكر الخطاب في باب الحج عن الشافعية قولين أرجحهما عدم الجواز ولانص في مذهبننا والذي عليه علماء الشافعية الآن جواز ذلك قال عج وإذا لم يوجد في مذهبننا نص فراجع لمذهب الشافعية في ذلك فلا يحرم ذلك والذي يقول بالحرمة يحتج بأنه لم يرد جواز ذلك عنه ولا أذن فيه ولا يهجم علي العظيم إلا بما أذن فيه وهذا لم يأذن فيه اه من حاشية الخرشي

باب الجمعة

[مسئلة] من علم أن الجمعة فاتته بأن أدرك التشهد فإنه يحرم بنية الظهر مع الامام ويجلس معه ثم يأتي بعده بأربع ركعات ابن عرفة وفيها من أدرك جلوسها أتمها ظهراً ابن رشد اتفاقاً لأنه بنية الظهر يحرم قلت هذا أصح من قول بعض شيوخنا يحرم بنية الجمعة لموافقته بنية إمامه اه من كبير الخرشي في مبحث الرعاف [مسئلة] من وجد الامام في تشهد الجمعة فدخل معه بنية الظهر ثم تذكر الامام سجدة من الركعة الأولى فقام وأتى بركعة بدلها فقبل إنه يصلها معه ويأتي بركعة وتكون له الجمعة وقيل إنه يعيدها أربعاً من أجل أنه أحرم بنية أربع ثم حولها إلى بنية الجمعة قاله الغرياني فقوله وقيل إنه يعيدها أربعاً يقتضي أنه يأتي بركعة بتمامها

(١) قوله لا يحر أي خلافاً للشافعية القائلين كل ما أباح القصر أباح الجمع اه أمير

الصف أم لا وإذا قلتم بالكراهة فصفوا وراء الاسطوانات وبعثوا عن الصف الذي قبلهم أكثر من ثلاثة أذرع فهل يكره البعد مع هذا العذر أم لا يكره أفيدونا (أجاب) نعم حيث أمكنهم الاحتراز عن تقطع الصفوف بالاسطوانات فالأولى الاحتراز عن ذلك وأما الكراهة فلم أر أحداً من أصحابنا صرح بها وأما التباعد عن الصف فهم مصرحون بالكراهة فيه حيث تعارضوا يراعى قرب الصف وإن تخلل الصفوف نحو الأعمدة كما صرح بذلك في التحفة في باب الجماعة والله تعالى أعلم (سئل) عن الثلاثة الأذرع التي بين كل صفين هل تعتبر من رؤس أصابع رجلين أم من العقبين بينوا لنا ذلك (أجاب) نعم تعتبر من العقبين أو ما يقوم مقامهما كما في التحفة وفي النهاية الأوجه من رؤس الأصابع والله سبحانه أعلم (سئل) عن المسبوق إذا قام ليأتي بما عليه فاقضى به آخر فهل يكره هذا الاقتداء ويفوت فضيلة صلاة الجماعة أم لا لأن في النهاية وخرج بمقتد مالوا تقطعت القدوة كان سلم الامام فقام مسبوق فاقضى به آخر أو مسبوق فاقضى بعضهم ببعض فيصح في غير الجمعة على الأصح لكن مع الكراهة افهم لنا أن الكراهة في المسئلتين وفي التحفة عبر بهذه العبارة إلا أنه

وعليه فيتفق القولان على فعلها جمعة ويختلفان هل يعيدها ظهراً أم لا اه منه أيضا
 ﴿ماقولكم﴾ فيمن دخل الجامع لصلاة الجمعة فوجد الخطيب في صدر الخطبة
 فما جلس حتى صلى ركعتين فهل الصلاة مكروهة أم حرام ﴿الجواب﴾ في فتاوى
 الأجهوري جواباً عن هذا السؤال إذا دخل المالك والامام يخطب فأحرم
 بالنافلة ساهياً فإنه بعد إحرامه على الوجه المذكور لا يقطع النافلة فإذا دخل عامداً
 مقلداً لمن يرى ذلك بشرط التقليد فإنه لا يقطع أيضاً والتقليد جائز بشرطه وصرح
 أئمتنا كالقرطبي بأنه لا يجوز الإنكار على من فعل أمراً مختلفاً فيه وإنما ينكر
 على من فعل بجمعاً على تركه أو كان مدرك القائل فيه ضعيفاً كشرب النبيذ اه
 وفي المجموع أن من أحرم وقت المنع يقطع إلا دخلاً وقت الخطبة أحرم ناسياً
 أو جاهلاً فيتم للخلاف في الداخل وزاد عذره بالنسيان أو الجهل والله أعلم
 ﴿ماقولكم﴾ في مالكي صلى الجمعة خلف شافعي يعيدها ظهراً هل يعيد أم لا
 ﴿الجواب﴾ إن كان الامام أعاد ظهراً لبطلان صلاته وجبت إعادة صلاة
 من صلى خلفه إذ كل صلاة بطلت على الامام بطلت على المأمومين إلا ما استثنى
 وليس هذا منه وإن أعادها لا لبطلان فإن في إعادة من صلى خلفه خلافاً قياساً على من
 صلى خلف إمام صلى الحاضرة قبل الفائتة المشار إليها بقول المصنف فإن خالف
 ولو عمداً أعاد بوقت الضرورة وفي إعادة مأموه خلاف والراجح منهما إعادة
 كذا في فتاوى عجم وفي حاشية الخرشى قوله والراجح منهما إعادة ضعيف بل
 الراجح عدم الإعادة ثم قال في الفتاوى المذكورة فإن لم يدر أى المأموم هل أعاد
 إمامه لبطلان الصلاة أو للاحتياط فالظاهر وجوب الإعادة وسيأتى تحقيق هذه
 المسألة بعد هذا [مسألة] من أدرك ثانية الجمعة مع الامام ثم بعد سلام الامام
 تذكر أنه نسي منها سجدة فإنه يسجد بها باتفاق ابن القاسم وأشهب ثم كل أربعاً
 عداً ابن القاسم وجمعة عند أشهب اه من عبد الباقي [مسألة] يجزى من بجانب المسجد
 على البيع ولو وفقاً لتوسعة المسجد كما في حاشية الخرشى وكذا يوسع المسجد ولو
 بالطريق والمقبرة كما في دس [مسألة] الجمعة للعتيق والمراد به ما أقيمت فيه الجمعة
 أولاً في تلك القرية وإن تأخر بناؤه عن بناء غيره ما لم يحتاجوا للجديد ولا فتصح
 الجمعة للعتيق والجديد ثم هل المراد بالاحتياج حاجة من تصح منه الجمعة أن لو حضرها
 ولو كالصبيان والعبيد واستظهر هذا النفرأوى أو حاجة من يغلب حضوره
 أو حاجة من يلزمه حضورها أو حاجة من يحضر بالفعل وإن لم تلزمه
 ولا يغلب حضوره وعلى الأخير من الاحتمالات الأربعة تعتبر كل جمعة لما فيها وهذه
 الاحتمالات عند الشافعية ولا نص عندنا والمحققون منهم كالرملى والزيادى على
 الاحتمال الأخير فيلزم عندهم الإعادة في كل جمعة للشك في السبق فتعاد جمعة
 إن أمكن وإلا ظهر كما هو الواقع الآن منهم فإن قلت مامشى عليه الزيادى من

قال فتصح في غير الجمعة في الثانية
 على المعتمد لكن مع الكراهة
 اقهم لنا من عبارة التحفة أن
 الكراهة في اقتداء المسبوقين
 بعضهم ببعض دون من جاء
 واقتدى بمسبوق فهو مافهمناه
 من العبارتين صحيح أم الشيوخان
 قائلان بالكراهة في المسئلتين
 كلها بينهما لأنها كثيرة الوقوع
 (أجاب) نعم قال العلامة
 الشبراملى في حاشيته على النهاية
 قوله لكن مع الكراهة ظاهره
 في صورتين وعليه فلا ثواب
 فيها من حيث الجماعة وفي ابن
 حجر برجوعه للثاني فقط
 والكراهة خروجاً من خلاف
 من أبطلها وسيأتى في كلام المحلى
 قبيل صلاة المسافر ما يصرح
 بتخصيص الخلاف بالثانية انتهى
 كلام الشبراملى المقصود منه
 ولنا به أسوة فظهر من عبارته
 أن الرملى يقول بالكراهة في
 صورتين وابن حجر والمحلى
 يقولان بها في الثانية فقط والله
 تعالى أعلم (سئل) في شخص كبر
 خلف الامام حال كون الامام
 في الركوع وغلب على ظنه أنه
 أدرك الركوع مع الامام فهل
 يعتبر غلبة الظن في هذا الموضع
 أم لا وإذا قلتم بعدم الصحة
 أو بالصحة فهل في ذلك خلاف
 في مذهب الامام الشافعي أم لا
 أفيدونا (أجاب) نعم لا بد من
 تيقنه أنه اطمان في ركوعه قبل

رفع إمامه عن أقل الركوع هذا هو منقول المذهب ونقل العلامة ابن قاسم عن بحث الرملي أنه يكفي الاعتقاد الجازم وعبرة القليوبي في حواشي المحلى ومثل اليقين ظن لا تردد معه كما هو ظاهر في نحو بعيد أو أعمى واعتمده الرملي انتهى فعلى الأول المنقول إذا لم يتيقن فيأتي بركعة بعد سلام الإمام ويسجد للسهو لاحتمال الزيادة والأولى في حق من أدرك الإمام في الركوع أن لا يتحرم بل ينتظر حتى يرفع الإمام رأسه من الركوع للخروج من خلاف من يقول إن الركعة لا تدرك بركوع لأن غاية الخروج من البطلان أولى من إدراك الجماعة إلا إذا ضاق الوقت أو كان في ثانية الجمعة فيجب عليه أن يتحرم ويركع معه والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه فيما إذا اعتدل الإمام والمأموم فشك الإمام في الفاتحة فقرأها فهل يقف المأموم معه أو ينتقل فإن قلتم بالوقوف معه فهل يلزمه إعادة الفاتحة أم تكفيه فاتحته الأولى وحينئذ يقرأ سورة أو يذكر ويشكل بأن فيه تطويل ركن قصير وإن قلتم ينتقل فهل ينتقل إلى ما كان فيه وهو الركوع ويشكل بأن فيه زيادة ركن فعلى عمداً لغير متابعة أو ينتقل إلى السجود ويشكل بأنه تقدم بركنين فعليين علي الإمام وهما الركوع

الاحتمال الأخير مخالف لما كان عليه من عدم إعادته بالأزهر لأنه أول ما تقام به فيجزم بسبق جمعة الأزهر على غيرها قلت كان تليذه العلامة سالم الشبشيرى يرد عليه في غير وجهه بما معناه حيث وجدت كثرة الجمع وجد الشك وهو احتمال تأخر جمعة الأزهر عن غيرها وتقدمها وتساويها فلا وجه لعدم شكه وما اقتصر عليه عجز من أن المحققين على الاحتمال الأول ليس كذلك بل المحققون كالرملي ومن تبعه على الاحتمال الأخير كما تقدم وعليه فإن تحققنا أن الخطيب لا يعيد لتقليد أو لعدم شك فجمعنا خلفه صحيحة وإن تحققنا إعادته وجبت الظاهر كما إذا شكينا فيها أوفى أنه هل يعيد ندباً أو وجوباً وإن علمنا أن إعادته للندب فتندب لنا الإعادة وتصح الصلاة خلف من صلى ثوب فيه فضلة مأكول اللحم تقليداً لمالك وخطب بخطبة فيها الأركان المعتبرة عند الشافعي لأن العلامة العدوي نقل عن شيخه الصغير وغيره ترجيح القول بالتلفيق وهو الأليق بالحنيفية والرحمة اهـ ملخصاً من عب والامير والنراوى [مسألة] يحرم على الجالسين الكلام حال الخطبة ولو لم يسمعوا بعد أو صم وإما حرم الكلام لغير السامع سدا للذريعة لئلا يسترسل الناس على الكلام حتى يتكلم من يسمع الامام اهـ من ص وفي الزرقاني ومثل الكلام تحريك ماله صوت من حديد وثوب جديد وسلام ورده ولو بإشارة ونهى لاغ بالنطق وحصبه أى رميه بالحصاء وإشارة لمن لغا وكتابة لأنها تشغل وابتداء صلاة نفل اهـ ومن ذلك يعلم حرمة الطواف في ذلك الوقت بالأولى إذ فيه تمام الاشتغال عن سماعها والله أعلم ((فائدة)) قال بعض شراح المدونة أصل معنى الذريعة لغة جمل يترك هملاً في فلاة يصاد فيها الطباء والحمر الوحشية فتأنس بذلك الجمل الصيد وتدور معه فإذا ذهبوا للصيد لم يذهب الجمل منهم لإلفه بالناس فإذا وقف وقف الصيد معه فيأخذون منه بسهولة ثم يسمى به كل ما كان سبباً للهلاك أو سبباً للوقوع في الأثم فإن الأثم يقع في الهلاك ثم إن هذه العبارة إشارة إلى قاعدة وهي يجب دفع كل ما يؤدي إلى فساد في أمر مشروع وقد ظن كثير أن هذه المسئلة مخصوصة بمذهب مالك وأن العمل بها يجب عنده مطلقاً وليس كذلك كما قاله العلامة القرافي حيث قال ليس كل ذريعة فساد يجب سدها مطلقاً فإن الذرائع ثلاثة أقسام (فنها) ما أجمع الناس على وجوب سده كسب الأصنام عند من يسب الله تعالى إذا سبت وحفر الآبار في طريق المسلمين (ومنها) ما أجمعوا على عدمه كالمنع من غرس الكروم لئلا يتخذ منها الخمر (ومنها) ما اختلف فيه كبيع الآجال (ومنها) ما يكون خلاف الأولى وقد تكون ذريعة الفساد ذريعة لمصلحة أيضاً فيقدم الأرجح منهما كدفع المال للكفار لاقتداء الأسير والحاصل كما نقله بعض المتأخرين من مذهب مالك أن

والاعتدال أو يلزمه المفارقة
أفيدونا أثابكم الله تعالى (أجاب)
الذي اعتمده العلامة في الإيعاب
والشيخ الرملي أنه ينتظره في الركن
الطويل واعتمد العلامة شيخ
الاسلام التخيير بين الانتظار في
الاعتدال أو في السجود والله أعلم
قال العلامة في الإيعاب مع متنه
قال القاضي فرع لو اقتدى من
يرى الاعتدال قصيراً بمن يراه
طويلاً فأطاله أو اقتدى شافعي
بمثله فقرأ الإمام الفاتحة وركع
واعتمد ثم شرع في الفاتحة لم يوافق
بل يسجد وينتظره ساجداً كما
لا يوافق من سجد ص بل
ينتظره وكلام البغوي يقتضيه قال
الزركشي وهو واضح قال شيخنا
وكلام القفال يقتضي أنه ينتظره
في الاعتدال ويحتمل تطويله
الركن القصير في ذلك فالتخار
جواز كل من الأمرين وقد افترقت
به في نظيره من الجلوس بين
السجدين انتهى وفيه نظر
والأقرب مأمور عن القاضي
إذ لا ضرورة هنا إلى تطويل
الركن القصير الخ ما في الإيعاب
انتهى والله سبحانه أعلم

﴿ باب صلاة الجمعة ﴾

(سئل) عن حصل لإمام الجمعة
في التشهد وعلم بان واحداً من
المؤمنين عليه ركعة هل يجب عليه
أن يتأخر ويحرم معه لتقع له جمعة
أم لا أفيدوا (أجاب) لا يجوز
له ذلك فضلاً عن أن يجب لانه إلى

سد الذريعة في الأصل من باب الورع والاحتياط لا من باب الواجب إذ
المفعول بها ليس فساداً في حد ذاته والفساد معها مظنون نقل هذا الحفاجي
على الشفا (مسئلة) من أدرك ثانية الجمعة مع الإمام ثم بعد سلام الإمام تذكر
أنه نسي منها سجدة فإنه يسجد بها باتفاق ابن القاسم وأشهب ثم كل أربعاً عند
ابن القاسم وجمعة عند أشهب مراعاة لعدم سلام المأموم لانه المعتبر وسلام
الإمام لا يفيت تداركه عند أشهب ويفيته عند ابن القاسم اه عب وفي الأمير
وكونه يفيت عند ابن القاسم مقتضاه بطلان الركعة فينأى ماسبق له من أنه يسجد
سجدة الركعة التي تذكر أنه نسيها يكمل عليها فالأولى أن الخلاف فيما تذكر به
الجمعة والجماعة أي فأشهب يقول يدرك فضل الجماعة والجمعة وابن القاسم يقول
فاته كل منهما لسكن سبق لعبد الباقي في فصل الجماعة أن المأموم إن زوحم
أو نكس عن السجدين حتى سلم الإمام وفعلهما بعد سلام الإمام فهل يكون
كمن فعلهما معه فيحصل له فضل الجماعة أم لا ؟ الأولى لابن القاسم والثاني لأشهب
فقد عكس النسبة للشيخين اه بتوضيح

باب صلاة العيدين

[مسئلة] إذا أدرك المأموم مع الإمام الركعة الثانية فإنه يكبر خمساً غير
تكبيرة الإحرام حال قراءة الإمام بناء على أن ما أدركه آخر صلاته وحينئذ
فيكبر في ركعة القضاء سبعا بالقيام هذا ما ارتضاه في المجموع ومقابله أنه يجعل
ما أدركه مع الإمام أول صلاته وعليه فيكبر سبعا بالإحرام ويكبر في الركعة
الثانية بعد سلام الإمام خمساً غير القيام [مسئلة] إن جاء المأموم ولم يعلم هل
الإمام في الأولى أو الثانية فقال عج الظاهر أنه يكبر سبعا بالإحرام احتياطاً
ثم إن تبين أنها الثانية قضى الأولى بست غير القيام ولا يحسب ما كبره زيادة
عن الخمس من تكبيرة الركعة الثانية اه من المجموع وغيره [مسئلة] من فاتته
صلاة العيد مع الإمام وأدركه في السجود من الثانية أو التشهد فإنه يكبر سبعا
بتكبيرة القيام على الأظهر لأن سنة العيد أن يجتمع في إحدى ركعتيه سبعمائة
واليوم يوم تكبير وقيل يكبر ستاً ولا يكبر لقيامه اه من أقرب المسالك بزيادة
من الأمير [مسئلة] يكره أن يقال الصلاة جامعة لعدم ورود ذلك في صلاة العيد
أو هو خلاف الأولى بل ما ورد ذلك إلا في صلاة الكسوف ومحل كونه
مكروهاً أو خلاف الأولى إن اعتقد مطلوية ذلك وأما مجرد قصد الإعلام فلا
بأس به اه من صاوي [مسئلة] إنما كانت القراءة في صلاة العيدين جهراً لأنها
صلاة نفل نهائية لها خطبة وكل ما كانت كذلك تكون القراءة فيها جهراً فلذا
كانت صلاة كسوف الشمس يقرأ فيها سرّاً لأنها لا خطبة لها وما يقال بعدها
وعظ كما سيأتي وصلاة الاستسقاء يقرأ فيها جهراً لأن لها خطبتين كما يأتي

[مسئلة] يستحسن أن يكبروا جماعة وهم جلوس قال ابن ناجي افرق الناس بلقيروان فرقتين بمحضر أبي عمران الفاسي وأبي بكر بن عبد الرحمن فإذا فرغت إحدى الطائفتين من التكبير كبرت الأخرى فسئلا عن ذلك فقالا إنه حسن وأما في حال خروجه من منزله إلى المصلى فيستحب الانفراد في التكبير اه من ص [مسئلة] التكبير في الركعة الأولى بعد تكبيرة الاحرام ست وتقديم التكبير على القراءة مندوب وإذا نسي بعض التكبير فتذكره بعد ما أتم قراءته أو في أثناءها فإنه يبنى على ما فعله من التكبير قبلها على الظاهر ويعيد القراءة ندبا بعد ما أتى بما تركه والتكبير في الثانية خمس بعد تكبيرة القيام ولا يتبع المأموم إماماً نقص كالحنفى بل يكمل العدد المذكور ولا يتبعه في تأخير التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية على الظاهر خلافاً للحطاب وإن زاد الشافعى تكبيرة في الركعة الأولى لم يتبع وإن نسي التكبير أو واحدة منه رجع ما لم يركع وإذا رجع قبل أن يركع كبر وأعاد القراءة استحباباً ويسجد بعد السلام لأن الرجوع زيادة وإن تذكره بعد الركوع تبادى ويسجد قبل السلام ومن أدرك الإمام يقرأ في الركعة الأولى يكبر ستاً عقب تكبيرة الاحرام وكذا مدرك بعض التكبير ولا يصبر حتى يفرغ الإمام من التكبير ويتبدئ في القراءة بل يكبر ما حصله مع الإمام ثم بعد تكبير الإمام كبر ما فاتة أفاده الزرقاني والعدوى وغيرهما

باب كسوف الشمس

يسن له الركعتان بزيادة قيام وركوع على الصلاة المعهودة من حل النافلة للزوال كالعيد إلا أنه يندب صلاة الكسوف بالمسجد لا بالصحناء ويندب إسرار القراءة فيها كما أخرجه البيهقي لأنها صلاة نفلية لا خطبة لها بل الذي يقال بعدها وعظ وقيل القراءة فيها جهراً واستحسنه اللخمي قال ابن الناجي وبه عمل بعض شيوخنا بجامع الزيتونة لدفع السامة ويدل لهذا ما في الصحيحين وأبي داود من أن القراءه فيها جهراً اه ملخصاً در وص والامير

(وندب لحسوف القمر ركعتان) جهراً بلا جمع كالنوافل الليلية ووقتها الليل كله والأفضل فعلها في البيوت وفعلها في المساجد مكروه سواء كانت جماعة أو فرادى اه ص بزيادة من المجموع

باب الاستسقاء

صلاة الاستسقاء سنة كالعيدين فوقها من حل النافلة للزوال والقراءة فيها جهراً وبعدها خطبتان إلا أن التكبير المطلوب في العيدين لا يطلب فيها ولا يرد الصلاة في يوم عرفة من أنها لها خطبتان والقراءة فيها سرّاً لأن الخطبة فيها ليست للصلاة بل لتعليم المناسك اه در بزيادة من ص

الآن لم يتحقق فوت الجمعة لانها لاتفوت الا بسلام الامام ولذا أوجبوا عليه نية الجمعة لاحتمال أن يكون الامام قد سها عن الركن فيتداركه فيحصل المأموم الجمعة والله تعالى أعلم (سئل) هل يتسلسل الأمر في الجمعة إذا سلم إمام ووراءه مسبوقون وقاموا ليأتوا بما عليهم فاحرم آخرون وراءهم ادرکوا الجمعة وهكذا إلى العصر أم لا أفئونا (أجاب) المسئلة المذكورة مما جرى فيها الخلاف فالذى جرى عليه العلامة ابن حجر الصحة وبقاء الجمعة كما وصف السائل وأما العلامة ابن الرملى فلا يصح عنده ذلك وقد تقدم ذلك في سؤال في صلاة الجماعة في عبارة النهاية بقوله في غير الجمعة والله أعلم (سئل) هل يسن إعادة صلاة الجمعة ظهراً إذا كان إمامها مخالفاً وسواء كانت إعادة فرادى أو جماعة أفيدوا (أجاب) نعم تسن إعادة الصلاة أى صلاة الجمعة ظهراً لقولهم كل صلاة جرى فيها خلاف تسن أعادتها ولو فرادى لاشك أن هذه مما جرى الخلاف في صحتها كما نبه على ذلك العلامة في تحفته في باب صلاة الجماعة والله تعالى أعلم (سئل) في قوم غرب اجتمعوا في بلدة طائفة منهم أهل وطن ومسجداً وأرادوا أن يعقدوا فيه جمعة فهل يجوز لهم

باب في الجنائز

(ما قولكم) في كفن الزوجة هل يجب علي الزوج أم لا (الجواب) في شرح الدردير الكبير وهو أي الكفن وما معه من مؤن التجهيز واجب على المنفق علي الميت بقراءة من أب أو ابن أو ورق لازوجية ولو فقيرة لانقطاع العصمة بالموت وفي الدسوقي إن هذا هو المعتمد وقيل إنه لازم له مطلقاً وقيل يلزمه إن كانت فقيرة لا إن كانت غنية والله أعلم (ما قولكم) في خدمة سابع الميت بالقراءة والأمور المعهودة فيه هل في ذلك أثر أم لا وهل يصل للميت ثواب القراءة أم لا (الجواب) سئل الامام أبو سعيد بن لب رحمه الله تعالى عن ذلك فأجاب نقل ابن بطال في شرح البخاري عن ابن طاووس عن طاووس قال كانوا يستحبون أن لا ينفروا عن الميت سبعة أيام قال الشافعي إنما يعني بقوله كانوا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أصل عظيم للسابع الذي يفعله الناس اليوم ويقتضى الأثر أن لا يفارق الميت ويترك وحده تلك السبعة أيام وقد نقل الناس (١) أن الفساط ضرب على قبر أئمة من علماء الاسلام كابن عباس وما كان ذلك إلا لأجل الملازمة التي ذكرها طاووس وهذا هو الأولى بالاتباع خلافاً لما نقله ابن أبي زمنين عن ابن وضاح من إنكار سابع الميت وأنه إنما أحدثه الناس فقد علمت ما يردده والأصل في القراءة على الميت عند دفنه الحديث المشهور في سورة يس وهو اقرؤها علي موتاكم، فخصه قوم بحالة الاحتضار واطلقه آخرون أفاده في المعيار وفي حاشية الخرشى ونقل ابن الفرات عن القرافي الذي يتجه أن يحصل للأموات بركة القراءة كما يحصل لهم بركة الرجل الصالح يدفن عندهم أو يدفنون عنده ووصول القراءة للميت وإن حصل الخلاف فيها فلا ينبغي إهمالها فلعل الحق الوصل فإن هذه الأمور مغنية عنا وليس الخلاف في حكم شرعي إنما هو في أمر هل يقع وكذا التهليل الذي هو لا إله إلا الله سبعين ألفاً لا ينبغي إهماله ويعتمد في ذلك على فضل الله وفي حاشية الدسوقي وفي القراءة للميت ثلاثة أقوال تصل مطلقاً لا تصل مطلقاً الثالث إن كان عند القبر وصلت وإلا فلا والذي أفتى به ابن رشد وذهب إليه غير واحد من الأئمة الأندلسيين أن الميت ينتفع بقراءة القرآن الكريم ويصل إليه نفعه ويحصل له أجره إذا وهب القارئ ثوابه له وبه جرى عمل المسلمين شرقاً وغرباً ووقفوا على ذلك أوقافاً واستمر عليه الأمر منذ أزمنة سالفة ومن اللطائف أن عز الدين بن عبد السلام الشافعي روى في المنام بعد موته فقيل له مات قول فيما كنت تسكر من وصول ما يهدي من قراءة القرآن للموتى فقال هيأت وجدت الأمر

(١) قوله وقد نقل الناس الخ في المعيار في محل آخر وضرب الفسطاط بن الحنفية على قبر ابن عباس وأبقاه عليه ثلاثة أيام اهـ

جمعة أم يلزمهم إتمام الصلاة وهم أهل ظعن ووطن أفيدونا (أجاب) نعم حيث كان المتوطنون أربعين جامعين لشروط الجمعة صحت الجمعة وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في أهل قرية دون الأربعين يصلون الجمعة مقلدين للامام مالك في العدد المذكور مع جهلهم بشروط الجمعة عند الإمام مالك فقال لهم إمامهم صلوا ويكفي ذلك فهل يصح هذا القول أم لا بد من العلم بالشروط أفيدوا (أجاب) نعم حيث تقصوا عن الأربعين جاز التقليد للامام مالك مع العلم بالشروط المعتمدة في الجمعة علي مذهب الامام مالك والعمل بها أيضاً وأما قول الامام لهم يكفي وأنتم اقتدوا بالامام فان أراد أنه لا يشترط العلم بالشروط فهو قول لا يصح ومن الشروط المعتمدة في مذهب الامام مالك أنه لا بد من غسل المني من الثوب والبدن ومس الامرد بشهوة ينقض الوضوء عنده والشك في الحدث ناقض للوضوء ولا بد من مسح جميع الرأس في الوضوء عنده ولا بد من الموالاة بين غسل أعضاء الوضوء ولا بد من ذلك أيضاً في الوضوء والغسل ولا بد من وضع الأنف عنده علي الأرض في السجود ولا بد من وضع اليدين مكشوفتين علي الأرض ولا بد من نية الخروج

من الصلاة ولا بد أن يكون الإمام بالغاً وان لا يكون فاسقاً بجارحة ومن الشروط أن يكون الخاطب هو المصلي بهم ومن الشروط أن تكون الصلاة في المسجد الجامع فلو أقيمت في غيره ولو مسجداً لم تصح الجمعة والله تعالى أعلم (سئل) عن مصر كبير أهله أحناف يقيمون الجمعة في نحو سبعمائة مسجد تقام في بعضها بأربعين وبأكثر وفي بعض بعدد متواتر وباقل العدد جمعة لا تسقط عنهم فرض الظهر لا تنفاه شرطها وهو أن يكون في البلد حاكم ينفذ الأحكام بالفعل والقوة وفي مصر المذكورة شافعية دون العدد المعتبر في صحة الجمعة به أقاموا جمعة في مسجد متقدمة على الجميع في الوقت بالظن الأغلب الضروري مقلدين أحد أقوال الشافعي رضي الله عنه بصحتها بأقل العدد فتصح جمعهم على هذا الوجه أم لا أم حيث تقدم إحرامهم بها على إحرام جمعة غيرهم من الأحناف من غير نظر إلى كون مأموم الحنفي لا يقرأ الفاتحة ولا شيئاً من القرآن مع جهر إمامه كما هو معلوم مذهبهم وإذا قلتم لا تصح مع تقدم إحرام جمعة الأحناف المذكورين وحصل الشك في التقارن أو قلتم يبطلان صلاة مأموم الأحناف لعدم قراءة الفاتحة باعتقاد الشافعي فهل يؤثر الشك في الحالين أم لا بد

علي خلاف ما كنت أظن اه وقال في باب الحج قال ابن رشد محل الخلاف ما لم يخرج القارئ القراءة مخرج الدعاء بأن يقول قبل قراءته اللهم اجعل ثواب ما أقرؤه لفلان وإلا كان الثواب لفلان قولاً واحداً وجاز من غير خلاف وفي حاشية الصاوي أن الاجارة على أصل تلاوة القرآن جائزة أي وإذا كانت جائزة فالأجرة لازمة والله الموفق للصواب (ما قولكم) فيما يفعله الناس في جنازتهم حين حملها من جهرهم بالتهليل والصلاة على البشير النذير ونحو ذلك على صوت واحد أمام الجنازة كيف حكم ذلك وهل يجوز لبعض المأمومين أن يكون أمام الجنازة في الصلاة عليها (الجواب) في اتباع الجنائز الصمت والتفكير والاعتبار فقد خرج ابن المبارك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا اتبع جنازة أكثر من الصمت وأكثر حديث النفس قال وكانوا يرون أنه يحدث نفسه بأمر الميت وما يرد عليه والمنقول عن السلف الصالح رضي الله عنهم في المشي مع الجنائز هو الصمت والتفكير في فتنة القبر وسؤاله وشدائده وأهواله وكان أحدهم إذا قدم من سفره فلقى أحد أخوانه بين يدي الجنازة لم يرد عليه السلام والخير كله في اتباعهم وموافقهم في فعل ما فعلوه وترك ما تركوه وأما ذكر الله والصلاة والسلام على رسول الله فهو عمل صالح مرغّب فيه ولكن للشرع توقيت وتحديد في وظائف الأعمال وتخصيص يختلف باختلاف الأحوال فالوظيفة في حمل الجنائز إنما هو الصمت والتفكير والاعتبار وتبديلها بغيرها من البدع والإحداث في الدين وأما تقدم بعض المأمومين أمام الجنازة فقد وقع في كلام اللخمي نفي الخلاف في منع التقديم عليها حين الصلاة عليها بناء على الشفاعة فالمصلي يشفع فيها كالمشير إليها أفاده في المعيار وفي فتاوى عج إذا تقدم المأموم على الإمام وعلى التابوت فصلاته صحيحة وقد ارتكب مكروهاً وتقدمه على الإمام وتقدمه على الجنازة وكذا تصح صلاة الإمام إذا تقدم على الجنازة مع كراهة ذلك اه فلعل المنع في كلام اللخمي بمعنى الكراهة والله أعلم (ما قولكم) في الطعام الذي يصنع في سابع الميت للقراء وغيرهم وفاعله ما قصد إلا الترحم على الميت وصلة الأرحام وبعض الناس يقولون إنه ممنوع ولا يجوز أكله أفيدوا الجواب (الجواب) متى صنع الطعام لأجل الترحم وصلة الأرحام من استجلاب النفوس واستنهاض القلوب بالدعاء للميت والترحم عليه فهو مقصد حسن وإنما الأعمال بالنيات وهذا أصل من الأصول المعتمدة في الأقوال والأفعال ولا يكون بدعة إلا إذا فعل على أنه دين وشرعة وأنه من حق الميت على أوليائه كما يفعله كثير من الجهلة بهذا القصد فيمنعون منه ، وقال المواق السابغ الذي يعمل للميت ويحضره القراء وغيرهم من تركه وفعل خيراً منه فهو سابق بالخيرات ومن تركه ولم يفعل خيراً منه فهو ظالم لنفسه وأما ما يتكلفه أهل الميت من أنواع

من اليقين ويجرى فيه أحكام وجهى البطلان من تبيينه بركوع المأموم الحنفى من حينه أو حين التكبير أم كيف الحكم بينوا لنا ذلك بيانا شافيا فالمسئلة واقعة والحيرة حاصلة وإذا أحرم شافى بها مع أربعين أحناف لا يقرؤون الفاتحة إلا الإمام تصح جمعته وتسقط عنه فرض الظهر أم لا بينوا لنا ذلك نعم وقد رأى السائل فنوى بصحتها بأى عدد لمفتى الشافعية فى المدينة المشرفة فى عشر الثلثين من عام المائتين بعد الألف مع إيراد أقوال الشافعى رضى الله تعالى عنه جميعا وحث على فعلها بأى عدد ولم يلزم الاحتياط بإعادة الظهر بل صرح بسقوطه بفعلها بأى عدد فهل يجوز العمل به ويسقط الظهر الخ أفيدوا (أجاب) اعلم وفقنا الله وإياك لما يحبه ويرضاه أولا أن معتمد مذهب الشافعى وهو الأصح المفتى به أن العبرة بعقيدة المأموم لا الإمام فثبت صحة الجمعة على مذهب الشافعى بأن وجدت شروطها سقط الفرض وإن فقدت شروطها عند إمامها الحنفى كما ذكره السائل من كون الحاكم الخ وقد سئل العلامة السيوطى عما إذا كان الخطيب حنفيا لا يرى صحة الجمعة إلا فى السور فهل له أن يخطب ويؤم فى القرية وهل تصح الصلاة خلفه فأجاب بقوله العبرة فى الاقتداء بنية المقتدى فتصح

الأطعمة بقصد الرياء والمباهاة فما أدى إلى الرياء والسمعة فهو من فعل الجاهلية وقد قال عليه الصلاة والسلام أنا وأمتى براء من التكليف؛ والمستحب إنما هو إرسال الأهل والجيران الطعام إلى أهل الميت لاستغاثهم بميتهم فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لأهله حين جاء خبر موت جعفر بن أبى طالب اصنعوا لآل جعفر طعاما وإبعثوا به إليهم فقد جاءهم ما يشغلهم لما فيه من إظهار المحبة والاعتناء والله أعلم كذا فى المعيار (ما قولكم) فى زيارة القبور والتوسل بالشهداء والصالحين هل يسوغ أم لا (الجواب) تجوز زيارة القبور وأما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن زيارتها فإنما كان فى أول الاسلام حيث كانت الجاهلية تعظم القبور وربما عبدتها فلما استقر الأمر أباح صلى الله عليه وسلم الزيارة ذكر ذلك القاضى أبو الفضل عياض والقرطبى ويجوز التوسل إلى مولانا الكريم بأحبابه الصديقين والشهداء والصالحين وقد توسل عمر بالعباس رضى الله عنهما وكان ذلك بمشهد عظيم من الصحابة والتابعين وقبل الله وسيلتهم وقضى حاجتهم وسقامهم وما زال هذا يتكرر فى الذين يقتدى بهم ولا ينكرونه وما زالت تظهر العجائب فى هذه التوسلات بهؤلاء السادات نفعا الله بهم وأفاض علينا من بركاتهم كذا فى المعيار وفى فتاوى عج وأما التوسل إلى الله تعالى ببعض مخلوقاته فجائز ومثله حديث الصحيح فقد ذكر فيه فى فضل العباس ابن عبد المطلب عن أنس أن عمر رضى الله تعالى عنهما كانا إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنينا محمد صلى الله عليه وسلم فتسقيننا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا قال فيسقون والله تعالى الموفق للصواب (ما قولكم) فى الميت هل يعلم بزارته أم لا وهل الوقوف عند رأسه والاستغفار له مشروع أم لا (الجواب) قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام الظاهر أن الميت يعرف زارته لأننا أمرنا بالسلام عليه والشرع لا يأمر بخطاب من لا يسمع ولما وفد رسول الله صلى الله عليه وسلم قليب بدر قال ما أتم بأسمع منهم لما أقول وقد ذهب بعض العلماء إلى أن أرواح الموتى بأفنية القبور والوقوف عند رأس الميت والاستغفار له مشروع كذا فى المعيار والله أعلم (ما قولكم) فى مرض الميت الشديد هل هو من كثرة الذنوب أولا فيه أجر (الجواب) فى المعيار قالت عائشة رضى الله تعالى عنها لا أكره شدة الموت لأحد بعد ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسول الله صلى الله عليه وسلم كان أصابه شدة فى مرضه الذى توفى منه ومن يقول إنه من كثرة الذنوب فهو جاهل يتكلم فى العلم بما يظهر له فيقع على أم رأسه وقال العلماء إن الله يشدد المرض على بعض عباده فيكون ذلك كفارة له حتى يلقي الله وقد غفر له وقال ابن العربى: البارئ سبحانه وتعالى بقدرته وحكمته يخفف لإخراج الروح

صلاته في الجمعة خلف الحنفي وإن كان في قرية لا سور لها إذا حضر أربعون من أهل الجمعة انتهى نقله سم على التحفة وأما إذا لم تستوف الشروط عند الشافعي فلا يسقط الفرض وأما الشافعية المقيمون لها بدون العدد المعبر مقليدين القول المذكور فصلاتهم باطلة سواء تقدمت جمعهم أم قارنت أم تأخرت لأن القول المذكور لم يثبت ونص عبارة الروضة للعلامة النووي الشرط الرابع العدد ولا تعتقد الجمعة بأقل من أربعين هذا هو المذهب الصحيح المشهور ونقل صاحب التلخيص قولاً عن القديم أنها تعتقد بثلاثة إمام ومأمومين ولم يثبت عامة الأصحاب انتهى وأما الشك في كون مأموم الحنفي يقرأ الفاتحة أولاً فغير مؤثر بخلاف ما إذا علم منه ترك القراءة فإنه لا يحسب من الأربعين ولا يحكم بطلان صلاته إلا بركوعه ففي النهاية للعلامة الرملي والتحفة للعلامة ابن حجر والعبارة لها ولو كان في الأربعين من لا يعتقد وجوب بعض الأركان كحنفي صح حسابه من الأربعين وإن شك في إتيانه بجميع الواجب عندنا كما تصح إمامته بنا مع ذلك لأن الظاهر توقيه للخلاف بخلاف ما إذا علم منه مفسد عندنا فلا يحسب كما هو ظاهر مما مر ليطلان صلاته عندنا ، ثم رأيت

من الجسد ويشدها بحسب ما يكون عنده من أحوال العبد فتارة يشدها عذاباً وذلك على الكافرين وتارة يشدها كفارة وذلك على المذنب وتارة يشدها لرفع الدرجات وزيادة الحسنات وذلك في الولي وتارة يشدها حجة على الخلق وتسليّة وقدوة وأسوة كما لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم من شدة الموت والله الموفق (ما قولكم) في الإقسام على الله في الدعاء ببعض مخلوقاته نحو قولك بحق محمد اغفر لنا ونحوه هل يجوز أم لا (الجواب) في فتاوى عجم منع ذلك عز الدين إلا بالنبي صلى الله عليه وسلم وخالفه ابن عرفة واستدل بما لا يدل له بل إنما يدل لجواز التوسل ببعض المخلوقات وهو غير القسم وقد نبه على ذلك الخطاب فقال وقال البرزلي في مسائل الصلاة في أسئلة عز الدين هل يقسم على الله تعالى في دعائه بعظم من خلقه كالنبي والولي والملك أو يكره فأجاب إن صح ما جاء في بعض الأحاديث فينبغي أن يكون مقصوداً على النبي صلى الله عليه وسلم لأنه سيد ولد آدم ولا يقسم على الله بغيره من الملائكة والانبيا والاولياء لأنهم ليسوا في درجته ويكون من خصائصه تنبيهاً على علو درجته وارتفاع رتبته ، وفي حاشية الخرشى من باب اليمين وأما التوسل ببعض مخلوقاته لجائز وأما الإقسام على الله تعالى في الدعاء ببعض مخلوقاته كقوله بحق محمد اغفر لنا فخاص به صلى الله عليه وسلم والله أعلم [مسئلة] إذا أدرك المأموم الإمام يدعو في صلاة الجنائز فإنه يصبر وجوباً بلا تكبير حتى يفرغ من دعائه فإذا كبر بعد فراغه من الدعاء كبر معه وذلك لأن تكبيرات الجنائز بمنزلة ركعات الصلاة فلو أحرم المسبوق فيها حالة دعاء الإمام كان قاضياً في صلب الإمام لكن صلاته صحيحة ولا يعتد بتلك التكبير عند الأكثر وقيل يكبر ويدخل كصلاة العيد ورواه مطرف وقال به واختاره ابن حبيب ومن المتأخرين ابن رشد وسند وفي سماع أشهب أنه لا يصبر بل يدخل ولا ينتظر الفراغ من الدعاء لأنه لا تقوته كل تكبيرة إلا بالتبعية بعدها وأما تكبير العيد فإن المأموم إذا أدرك الإمام في الركعة الأولى وهو يقرأ فإنه يكبر ستاً عقب تكبيرة الإحرام وكذا مدرك بعض التكبير لا يصبر حتى يفرغ الإمام من التكبير ويتبديء في القراءة بل يكبر ما حصله مع الإمام ثم بعد تكبير الإمام كبر ما فاتاه من ملخصاً من الزرقاني والخرشي والعدوي ودس (ما قولكم) في المشي في المقبرة هل يجوز بنعال أم لا (الجواب) يكره المشي على القبر إن كان مسياً والطريق دونه وإلا جاز ولو بالنعال النجسة زاد ابن ناجي ويجوز عندنا الجلوس على القبر وما ورد من النهي عن الجلوس عليه فمحمول على الجلوس لقضاء الحاجة كذا فسر مالك وكان سيدنا عليّ يتوسدها ويجلس عليها من ملخصاً من الخرشى وحاشية العدوي (ما قولكم) في التكفين بثوب

في الخادم عن مقتضى كلام
 الشيخين أن العبرة بعقيدة الشافعي
 إماماً كان أو مأموماً وهو صريح
 فيما تقرراته في كلام التحفة وقول
 السائل وإذا أحرم بها الشافعي
 الخ فهذا مبني على ما تقدم فإن علم
 تركهم لها بقينا فبطل صلاته
 بركوع أحدهم بخلاف ما إذا
 شك كما علم من التحفة والنهاية
 وأما قول السائل إنه رأى فتوى
 الخ فقد علم بما نقلناه عن الروضة
 من كون القول المذكور لم يثبت عن
 الشافعي فكيف يصح تقليده في
 عمل النفس فضلاً عن الفتوى
 به فلا يجوز العمل به علي الوجه
 المذكور هذا وقد نقل العلامة
 المدابغي في حاشيته علي التحرير
 خمسة عشر قولاً في العدد (أحدها)
 تصح من الواحد رواه ابن حزم
 (الثاني) اثنان كالجماعة وهو قول
 النخعي وأهل الظاهر (الثالث)
 اثنان مع الإمام عند أبي يوسف
 ومحمد والليث (الرابع) ثلاثة
 معه عند أبي حنيفة وسفيان الثوري
 (الخامس) سبعة عند عكرمة
 (السادس) تسعة عند ربيعة في
 رواية (السابع) اثنا عشر عند
 ربيعة أيضاً في رواية (الثامن) مثله
 غير الإمام عند إسحاق (التاسع)
 عشرون في رواية ابن حبيب
 عن مالك (العاشر) ثلاثون كذلك
 (الحادي عشر) أربعون بالإمام
 عند الإمام الشافعي (الثاني عشر)
 أربعون غير الإمام عند الشافعي

غسل بماء زمزم هل يجوز أم لا (الجواب) في دس وذكر ابن عبد السلام
 أنه لا يكفئ ثوب غسل بماء زمزم ورده ابن عرفة بأن ذلك إنما يجري
 على قول ابن شعبان وبأن أجزاء الماء قد ذهبت معه انظر الخطاب اهـ بن ، هذا
 وقد قالوا إن الميت يغسل بماء زمزم بل هو أولى لما يرجي من بركته وقول
 ابن شعبان لا يغسل بماء زمزم ميت ضعيف إذا علمت هذا فتكفين الميت
 بثوب غسل بماء زمزم لا شيء فيه لما علمت من استحباب غسله به والله أعلم
 [مسألة] لا يجوز الشق عن الجنين الذي ماتت أمه ولو رجي خلاصه حياً على
 المعتمد وهو قول ابن القاسم وقال أشهب يشق عنه وقد قال بهذا في جنين فعاش
 وتعلم العلم وكان يفتي بقول أشهب في هذه المسئلة وغيرها ولا يعمل بقول
 ابن القاسم كذا في فتاوى الأجهوري لأن سلامته مشكوك فلا تنتهك حرمة
 أمه الميتة لأجله بل تؤخر لموته ولو تغيرت كما في المجموع ومحل الخلاف
 في جنين الأدى وأما جنين غيره فإنه يشق عنه إذا رجي قولاً واحداً كما
 في الدسوقي [مسألة] إذا بلغ شخص دراهم له أو لغيره ثم مات تشق بطنه إن
 كانت الدراهم قدر نصاب الزكاة ولو بشاهد وبمين فإن لم يوجد عزز المدعي
 والشاهد كما في المجموع [مسألة] يجوز البناء اليسير على القبر للتمييز مطلقاً
 في أرض مملوكة أو موقوفة أو مباحة ويكره الكثير في المملوكة كما لصاحب
 المدخل إن لم تقصد مباهاة ولا حرام ويحرم الكثير في الموقوفة مطلقاً وإن لم تقصد
 مباهاة كما في حاشية الخرشى [مسألة] لا يجوز للشخص إعداد قبر في حياته إذا كان
 في أرض موقوفة كما في المجموع [مسألة] القيام للحى يحرم لمن يحبه ويتكبر به
 ويكره لمن لا يحبه ويتأذى منه كما يكره القيام للجنائز ويجوز لمن لا يحبه ولا يتكبر
 به ويجوز القيام لمن يحبه لدفع الازدراء والحقارة ويستحب القيام إن خلا
 عن المانع الموجب للنهي عن القيام للعالم والصهر والوالدين ولمن نزل به هم
 فيعزى أو سرور وللقادم من السفر وهذا كله ما لم يترتب على تركه فتنة وإلا
 وجب وسئل مالك عن قيام المرأة لزوجها فقال لا تفعله قيل هي من أقوم الناس
 طريقة في أمرها قال تؤدي حقه في غير هذا ولا أحبه اهـ خرشى بزيادة من
 عدوى والأمير علي ع عند قول سيدي خليل وقيام لها أي للجنائز [مسألة]
 الانحناء بالرأس عند المواجهة لشخص آخر مكروه والسلام بالإشارة من غير نطق
 مكروه في حق الناطق ومستحب في حق الآخرس فإن كان المسلم عليه بعيداً
 جمع بين النطق والإشارة وأما السجود الذي يحصل بين الأمراء ونحوهم فحرام
 شديد التحريم وقد خرج أنس رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله الرجل يلقي
 صاحبه وصديقه أينحنى له قال لا، ولم يأت معارض لهذا النهي الصريح عن
 الانحناء اهـ من المعيار (ما قولكم) في الصلاة على الجنائز في المسجد هل هو جائز

أيضا وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة (الثالث عشر) خسون عند أحمد في رواية وحكى عن عمر بن عبد العزيز (الرابع عشر) ثمانون حكاه المازري (الخامس عشر) جمع كثير من غير حصر ولعل أن الأخير أرجحها من حيث الدليل قاله في فتح الباري انتهى أقول فلا عتب على مقلد الشافعي أن يقلد بعض هذه الأقوال حيث جمع شروط التقليد التي منها العلم بشروط ما يقلد فيه عند من يقلده والعمل بها واعتقاد أرجحية من يقلده أو مساواته وعدم التلقيق في المسئلة بحالة لم يقل بها أحد من الأئمة وعدم تتبع الرخص في المذهب بأن يخلع ربة التكليف من عنقه ذكرها في التحفة لكنه استدرك على الثاني منها بقوله لكن المشهور الذي رجحاه جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل الخ ما فيها (تتميم) اعلم وفقنا الله وإياك لما يحبه ويرضاه أن التعدد إذا كان لحاجة ووجدت الشروط في كل ولم يتحقق سبق جمعة فالأفضل في حقه أن يعيدها ظهراً خروجاً من خلاف من منع التعدد مطلقاً وفي الإيعاب للعلامة ابن حجر الهيتمي وظاهر النص منع التعدد مطلقاً وعليه اقتصر الشيخ أبو حامد ومتابعوه واستبعده السبكي ثم انتصر له مذهباً ودليلاً وصنف فيه ونقله عن أكثر

مشروع أم لا (الجواب) قال الشيخ خليل عطفاً على المكروهات وإدخاله أي الميت بمسجد والصلاة عليه فيه قال في حاشية الخرشى خوف انفجاره أو لحصول نجاسة منه وفي حاشية الأمير على عبد الباقي ورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد فقيل لم يصحبه عمل وفيه أنه صلى على أبي بكر وعمر في المسجد ومذهب الشافعية والحنابلة الجواز وهو قول عندنا اه وروى مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أمرت أن يمر عليها بسعد بن أبي وقاص في المسجد حين مات لتدعو له فأنكر ذلك الناس عليها فقالت عائشة ما أسرع الناس قال ابن عبد البر أي إلى إنكار ما لا يعلمون وروى ما أسرع مانسى الناس ماصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد اه وفي رواية لمسلم إلا في جوف المسجد اه واحتج بعضهم بأن العمل استقر على ترك ذلك لأن المنكرين على عائشة كانوا أصحابه ورد بأنهم لما أنكروا عليهم سلموا لها فدل على أنها حفظت مانسوه وروى مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال صلى على عمر بن الخطاب في المسجد ووضعت الجنازة تجاه المنبر قال ابن عبد البر وذلك بحضور الصحابة من غير تكبير يعني فيكون إجماعاً سكوتياً قال واحتج بعضهم بأنه صلى الله عليه وسلم خرج للصلاة على النجاشي إلى المصلى غفلة إذ ليس في صلاته على الجنازة أو صلاة العيد في موضع دليل على كراهتها في موضع آخر انظر الزرقاني على الموطأ (ماقولكم) في التعزية هل هي قبل الدفن أو بعده (الجواب) في التفراوى تكون التعزية قبل الدفن وبعده وعند القبر وكونها في المنزل وبعده الدفن أحسن ولا فرق في الميت بين الصغير والكبير ولا بين الحر والعبد ذكر أو أنثى مسلماً أو كافراً حيث كان الكافر جاراً ولا تعزى الشابة المسلمة ولا الذي لم يميز وتنتهى التعزية لثلاثة أيام إلا أن يكون المعزى أو المعزى غائباً وفي المجموع عطفاً على المندوبات وتعزية ومدتها ثلاث بعد الدفن والأفضل بالبيت [مسألة] في الباجورى على الجوهرة أخرج البزار عن أنس بن مالك مرفوعاً من تلا قل هو الله أحد مائة ألف مرة فقد اشترى نفسه من الله ونادى مناد من قبل الله تعالى في سماواته وفي أرضه ألا إن فلانا عتيق الله فزله قبله تباعة فليأخذها من الله عز وجل اه وفي الإرشاد والتطير في فضل ذكر الله وتلاوة كتاب الله العزيز عن أبي زيد القرطبي أنه قال سمعت في بعض الآثار أن من قال لا إله إلا الله سبعين ألف مرة كانت له فداء من النار اه (ماقولكم) في السقط إذا نفخت فيه الروح ووضعت أمه قبل أمد الحمل أو لأمه الحمل ولم يستهل صارخاً هل يبعث أم لا (الجواب) الطفل الذي نفخت فيه الروح يبعث وإن لم يبلغ أمد الحمل اه عج والله أعلم (ماقولكم) في الدعاء في صلاة الجنازة هل يجب على المأمومين أم لا (أجاب) عن هذا عج

العلماء وفي الخادم أنه الذي
تظافرت عليه نصوص الشافعي
وجماهير أصحابه وأطال في
الانتصار له بأن الذي استمر
عليه أمر أهل الاسلام من زمنه
صلى الله عليه وسلم ثم خلفائه
منع التعدد إلى أن حدث ما حدث
ولمّا الذي كانوا عليه التوسعة
في مسجدهم وقولهم المشقة تجلب
التيسير وهو التعدد ممنوع بأنه
سهل رفعها بالمواضع المتسعة
في البلد وهو الذي جرت به العادة
في اتخاذ الجوامع الواسعة
والرحاب الفسيحة لها وعلى تسليم
أن في ذلك مشقة فرمها يسير
ويحتمل للدين أكثر من ذلك
في الحج والجهاد وغيرها قال
السبكي ولم يحفظ عن صحابي
ولا تابعي تجويز إحداث جامع
آخر إلا ما جاء عن عطاء ولم يزل
المسلمون على ذلك إلى أن أحدث
المهدي بغداد جامعاً آخر للحاج
الحاقاً لكن لتأويل أن النهر
الفصل صيرها كالبلدين أي
ويؤيده قول أحمد لأعلم بلدًا
من بلاد الله أقيم بها جمرتان بل
زعم بعضهم أن تحريم ذلك معلوم
من الدين بالضرورة وتبع السبكي
على ذلك جمع غير الزركشي
كالزبير العراقي وصنف فيه أيضاً
وحافظ عصره شيخ الاسلام
ابن حجر فأفتى به وغيرهما لكن
انتصر الأذرعى للأصحاب ونظر
فيما ادعاه السبكي بما فيه تكلف

بقوله يجب الدعاء على المأموين في صلاة الجنائز وهو ركن من أركانها لا يحمله
الإمام عنهم والله أعلم وسئل عجم عن الشخص إذا مات وغسل وكفن في أكفان
طاهرة ثم لفوه في شيء منتجس ووضع في العرش على بساط نجس أيضاً فهل
الصلاة عليه صحيحة أم باطلة (فأجاب) نعم الصلاة عليه صحيحة والتكفين
بالنجس مكروه.

باب الزكاة

(فائدة) لا زكاة على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لأن ما بأيديهم ودائع
الله اه عدوى قال الأمير على عب قلت فكان عدم إرثهم من هذا القليل أيضاً
ثم هو ذوق حال وجداني خاص بهم فلا يقال كل أحد لا ملك له مع الله تعالى اه
[مسألة] لا زكاة على الرقيق في ماله لعدم تمام ملكه ولا على سيده لأن من ملك
أن يملك لا يعد مالكا أي من ملك وقدر في الحال على أن يملك مال عبده
بالانتزاع لا يعد مالكا نعم إن انتزعه ومضى عليه حول عنده فإنه يركبه فتحصل
أن العبد عندنا يملك لكن ملكاً غير تام وقوله تعالى عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء
الصفة فيه مخصصة كما هو الأصل وهو معنى ما يقال لا يلزم من ضرب المثل بعبد
لا يملك أن كل عبد كذلك وقال ابن عبد السلام يجب زكاة مال العبد إما عليه
وإما على سيده لأنه مملوك لأحدهما قطعاً فكانه جعله فرض كفاية بالنسبة لهما
وعلى المشهور يمكن أن يهب لعبد ماله ولو لم يعينه له لاغتفار الجهل في التبرع
ثم كلما أفتى شيئاً نوى انتزاعه فلا زكاة وأما من ملك ماله قبل الحول ولولده
أو لعبد ثم ينتزعه منه بعد الحول فلا ينفعه ذلك ولا يسقط عنه الزكاة كذا
في الدسوقي واعلم أن الحيل الشرعية ورد الاذن فيها كما في حديث بيع الصاعين من
ردى التمر بدراهم ثم يشتري بها صاعاً جيداً لكن مذهبتنا أن لا يرسل القياس
فيها لأنها خرجت مخرج الرخص التي يقتصر فيها على ماورد وهاهو تحيل أهل
السبت وغيرهم أذاهم للهلاك فسدت الذرائع أفاده الأمير على عب [مسألة]
لا زكاة في الفلوس النحاس ولا في حلي الكعبة والمساجد كما في حاشية الخرشي [مسألة]
لا زكاة في الأموال المجموعة تحت أيدي النظار إن كانت للمستحقين وإن كانت
لمصالح الوقف زكيت ولا زكاة على المدين في المال الذي تحت يده لعدم تمام الملك إن لم
يكن عنده ما يجعله في نظير الدين ولم يبق بعد الدين ما يجب فيه الزكاة وإلا زكى اه خرشي
بزيادة من عدوى [مسألة] يجب على من غصب عشرين ديناراً مثلاً أن يزكيا كل سنة
من ماله مادامت عنده حيث كان عنده ما يجعله في مقابلة تلك العين المنصوبة وإذا قدر
ربها على أخذها كارهاً لعام واحد ولا يرجع الغاصب على المالك بما دفعه زكاة
عنها وأما الماشية إذا ردت بعد الغصب فإنها تزكى لكل عام مضى إلا إذا أخذ
زكاتها السعاة من الغاصب وأما النخل فتزكى ثمرة إذ ارد لكل عام مضى بلا خلاف

إن لم يكن زكاها الغاصب وعلم أن فيها كل عام نصاباً اه من دس (ما قولكم) في شخص عنده ديناراً قام عنده أحد عشر شهراً ثم اشترى به سلعة باعها بعد شهر بعشرين ديناراً هل تجب عليه الزكاة (الجواب) نعم يزكي الآن لأن حول الربح مبنى على حول أصله كما في الخرشى [مسئلة] إذا تسلف شخص دراهم قدر نصاب أو أقل^(١) واشترى بها سلعة ثم باعها بزيادة على ما تسلف بعشرين ديناراً أو أكثر بعد حول من يوم السلف وجبت عليه زكاة ذلك الزائد فقط إن كان ليس عنده ما يجعله عوضاً للدين وإلا زكى الدين وربحه ويقال مثل هذا فيمن اشترى سلعة بعشرين في ذمته ثم باعها بخمسين مثلاً فإن كان عنده عوض العشرين التي اشترى بها السلعة زكى الخمسين وإلا زكى الثلاثين فقط والحول من يوم الشراء ومن استفاد فائدة من العين كهبة أو صدقة أو إرث فإن كانت قدر نصاب الزكاة استقبل بها حولاً وزكاها بعده وإن استفاد بعدها فائدة أخرى استأنف لها حولاً آخر وإن كانت الفائدة الأولى ناقصة فإنها تضم لفائدة ثانية ويكون الحول من الثانية إن كملت النصاب والافيضان لما يكمل النصاب ويكون الحول من الذي كمل النصاب ولا زكاة على من أخر قبض الفائدة فراراً من الزكاة كما إذا أخرت المرأة قبض مهرها لذلك فلا زكاة عليها حتى تقبضه وتستقبل به حولاً اه من الخرشى ودس [مسئلة] من استفاد فائدة قدر نصاب كعشرين ديناراً وحال عليه الحول ثم عرض لها النقص بعد الحول فصارت عشرة دنائير وكان الحول محرماً مثلاً ثم استفاد عشرة في رجب فإنه يزكى كل واحدة لحولها فإذا جاء المحرم زكى عشرته بالنظر لعشرة رجب وإذا جاء رجب زكى عشرته بالنظر لعشرة المحرم اه من الخرشى [مسئلة] المحتكر الذي يرصد الأسواق ولا يبيع بالسعر الحاضر إن كان له دين على أحد وكان أصل الدين عينا أو عرضاً وقبضه عينا وكان نصاباً كاملاً ولو قبضه في مرات يزكى ذلك الدين لسنة واحدة من كل حين زكى أصله أو من حين ملك أصله إن لم تجر فيه الزكاة سواء أقام عند المدين سنين أو سنة ولو أخر قبضه فراراً من الزكاة ويستفاد من كلام ابن عرفة ترجيحه وقال ابن القاسم إن أخره فراراً من الزكاة زكى لكل عام وذكر ابن غازي أن المعول عليه كلام ابن القاسم اه ملخصاً من عدوى ودس [مسئلة] إذا قضى المحتكر من دينه أقل من نصاب ثم بعد شهر مثلاً قبض من المدين ما يكمل النصاب فالحول من ذلك الشهر الذي تم النصاب فيه فيزكيه حيثئذ ثم بعد تركية النصاب يزكى كلها قبضه ولو قل ويبقى كل اقتضاء على حوله اه من الخرشى [مسئلة] إذا

(١) قوله أو أقل أى وكان عنده عوض ذلك الدين الذي هو أقل من نصاب وأما إذا كان الأقل لا عوض له عنده فانه لا يلزمه زكاة الربح إلا إذا بلغ نصاباً وإذا كان أقل من نصاب لا يلزمه زكاة ولو كان أصله نصاباً لأن الربح الأقل من نصاب لا يضم لأصله ويكون الحول حول الأصل إلا إذا كان عنده عوض له كما في دس

كيف وقد قال الامام أحمد لا أعلم بلداً من بلاد الله أقيم فيها جعتان وعلي كل فالاحتياط لمن يصلى جمعة يبلد تعددت فيه الحاجة ولم يعلم سبق جمعته للكل إعادتها يظهر أخرجوا من هذا الخلاف، قيل وكان بعضهم يقول أصلى آخر ظهر وجب على انتهى وعندى أن ذلك لا فائدة له لأنه إن قال أصلى الظهر فإن لزمته باطناً تصرفت نيته إليها وإلا وقعت له نقلاً انتهى كلام الایعاب والله سبحانه وتعالى أعلم وجرى على استحباب الاعادة في الصورة المذكورة الرملى في النهاية ونقله عن إفتاء والده والخطيب في مغنيه والله تعالى أعلم (سئل) فيمن صلي الجمعة بعدد ناقص تقليداً للامام مالك بجميع الشروط فهل تسن له الاعادة أم لا وهل للشيخ ابن حجر في فتواه فتوى بالمنع أم لا وهل إذا كان للشافعى قول في المسئلة موافق لبعض الأربعة ما الأولى أن يقلد القول المرجوح عنه ذلك الإمام الموافق له القول الضعيف بينوا ذلك (أجاب) نعم تسن الاعادة والحال ما سطر ولا أحفظ أن للعلامة ابن حجر فتوى بالمنع وأما ما ذكره السائل من أن للشافعى قولاً فنعلم قد ذكر ذلك العلامة النووي في روضته لكن قال بعده أنه لم يثبت فعلية لا يجوز تقليده وقول السائل ما الأولى

أن يقلد الخ (الجواب) لا يجوز تقليد القول المرجوع عنه كما هو مقرر في التحفة وغيرها بل إن شاء قلد الإمام الآخر بشرطه ، والله عز وجل أعلم (سئل) نفغني الله به في أهل اقليم إذا صلوا آخر جمعة من رمضان أو غيره يصلون بعد صلاه الجمعة المذكورة الخمس الصلوات الصبح فابعدوها وينون بها قضاء ولا موجب له ويزعمون أن في ذلك ثوابا وسنة فهل لذلك أصل ويثابون على فعلهم ذلك أم يكون ذلك الفعل بدعة وتلبسا بعباده فاسدة يبنوا لنا الحكم في ذلك أثابكم الله (اجاب) رضى الله تعالى عنه نعم ما ذكر بدعة باطلة سيئة يحرم فعلها ومن اعتقد الجواز يخشى عليه الكفر والعياذ بالله تعالى قال العلامة ابن حجر في تحفته من باب صلاة الجمعة فرع كتابة الحفائظ آخر جمعة من رمضان بدعة منكورة كما قاله القمولى ثم قال وأقبح من ذلك ما اعتيد في بعض البلاد من صلاة الخمس في هذه الجمعة عقب صلاتها زاعمين انها تكفر صلوات العام أو العمر المتروكة وذلك حرام أو كفر لوجوه لا تخفى والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (سئل) رحمه الله تعالى عن جماعة شافعية في بلدة تتم بهم الجمعة فمرة يوفون اربعين وأخرى يسافرون منهم البعض للجهاد ويبقى منهم نحو اثنا عشر فيقلد الامام مذهب الامام مالك

كان عند المحتكر عروض لازكاة في عينها ملكت بمعاوضة مالية لا بكهبة وكان ملكها مع نية تجر أو مع نية غلة أو قنية وباع بعين قدر نصاب فإنه يزكى لسنة واحدة ولو مضت أعوام كثيرة فلا بد أن يبيع بنصاب ولو في مرات وبعد كمال النصاب يزكى ما باع به وإن قل ولا يجوز أن يتطوع بإخراج الزكاة قبل البيع فإن فعل هل يجزئه؟ قولان والمشهور عدم الإجزاء ويشترط أن يكون أصل هذا العرض عينا وإن قل عن نصاب أو عرضاً ملك بمعاوضة أيضاً سواء كان عرض تجارة أو قنية فإذا كان عنده عرض قنية باعه بعرض نوى به التجارة ثم باعه فإنه يزكى ثمنه لحول أصله الثاني لا الأول اه ملخصاً من درودس [مسئلة] المدير الذي لا يرصد الأسواق بل يبيع بالسعر الحاضر كأرباب الخوانيت يقوم سلعه كل عام بما يباع على المفلس العرض بنقد والنقد بعرض ثم بنقد ويزكى كل عام ولو بارت السلع سنين ولا يقوم إلا إذا نض له شيء ما ولودرهما ولا فرق بين أن ينض له في وسط السنة أو طرفها ويقوم عروضه لتقام السنة ويزكى ويكون الحول من يوم تقويم الجميع ويخرج عما قومه عينا لا عرضاً خلافاً لمن أجاز له إخراج عرضاً بقيمته والحول الذي يقوم المدير عند تمامه حول الأصل أى ابتداء حوله من يوم ملك الأصل أو زكاه فإذا ملك نصاباً أو زكاه في محرم وادار به في رجب فالحول الذي يقوم سلعه عنده محرم على المعتمد وقيل حول وسط من حول الأصل ومن حول الإدارة فيكون الحول على هذا ربيعاً الثاني ويزكى المدير أيضاً كل عام دينه النقد الحال المرجو المعد للنماء فإن لم يكن حالاً قوم بما يباع على المفلس العرض بنقد والنقد بعرض ثم بنقد وزكى تلك القيمة لأنها هي التي تملك لو قام غرماؤه وإن لم يكن الدين مرجو بأن كان على معدم أو ظالم فإنه لا يزكى ولا يقومه كل عام ليزكىه إن كان عرضاً وينبغي أن تجب زكاته لعام واحد إذا قبضه كالعين الضائعة والمغصوبة فإن رجاه بنقص عن أصله زكى قدر ما رضى إن كان فيه زكاة وإن لم يكن الدين معداً للنماء بأن كان قرضاً فإنه لا يزكى إلا لعام واحد بعد قبضه مالم يؤخر قبضه فراراً من الزكاة وإلا فيزكىه لكل عام اتفاقاً اه ملخصاً من الخرشى والعدوى ودس [مسئلة] إذا باع المدير أو المحتكر العروض بعروض فلا زكاة عليهما إلا أن يفعل كل منهما ذلك فراراً من الزكاة وإلا وجبت عليهما الزكاة اتفاقاً؛ حكى الرجاءى الاتفاق على ذلك في المدير وحكاه ابن جزى في المحتكر اه عدوى (ما قولكم) في مال القراض هل يزكىه ربه أو العامل وهل تخرج الزكاة منه أو من غيره (الجواب) إذا كان مال القراض غائباً غيبة ينقطع خبره فيها عن ربه فإن ربه لا يزكىه حتى يرجع إليه فيزكىه حينئذ ولا يزكىه العامل لاحتمال دين ربه أو موته إلا أن يأمره ربه بذلك وأما إن كان مال القراض حاضراً أو مافى حكمه مما يعلم تلفه وخسره وبقاؤه وربحه وكان

ويقيم الجمعة فهل ذلك جائز أم لا
أفتونا (اجاب) نفع الله به نعم
حيث وجدت شروط التقليد
للإمام مالك صحت الجمعة وإلا فلا
والله عز وجل أعلم (سئل) حفظه
الله تعالى ما صورته في بلدة مسورة
وحول السور خندق متصل طرقا
الخندق بالبحر وميمنة السور
حارة وميسرته حارة وتقام في
نفس السور جمعتان جمعة لأهل
السنة والجماعة من الشافعية مستوفية
الشروط كاملة العدد وجمعة
للخوارج مختلفة الشروط ناقصة
العدد وفي الحارتين المذكورتين
جمعتان أيضاً لأهل السنة والجماعة
من الشافعية كل حارة بجمعة
مستوفية الشروط كاملة العدد
فهل في هذه الصورة تجوز إعادة
الظهر فرادى أو جماعة أو يحرم
وهل تعد جمعة الخوارج مع
اختلال شروطها جمعة أو لا تعد
شيئاً مع أن أهل السنة لو اجتمعوا
كلهم في مسجد واحد أو مسجدين لم
يعمهم بل يحتاجون إلى مسجد آخر
وهل الحارتان أو السور تحسب
بلدة واحدة أو كل واحدة مستقلة
في قيام الجمعة فيها إذا وجدت
الشروط المذكورة في كتب
الفقه أفتونا أثابكم الله وفصلوا
الأمر في غاية ما يكون لأن بعض
طلبة العلم يشوش على أهل تلك
البلدة وأفتى بإعادة الظهر وبسنية
إعادته جماعة وليس له مستند
شرعى بل حجته أنه رأى فعل

العامل يبيع بالسعر الحاضر فإن ربه يقومه كل عام ويزكى رأس ماله وقد رخصته
من الربح فقط ويكون إخراج الزكاة من غير مال القراض لئلا ينقص والربح
يجبره ففيه نقص على العامل إلا أن يرضى العامل بذلك ولا زكاة في حصة العامل
علي واحد منهما إلا بعد المفاصلة فيزكيها العامل لسنة واحدة كما في الخرشى وغيره
(ماقولكم) في الدنانير المسكوكة أو الفضة المسكوكة إذا اتخذتها المرأة حلياً هل
تجب فيها الزكاة أم لا (الجواب) في المجموع تجب فيها الزكاة لأن المسكوك
لا يكون حلياً كما في حاشية الخرشى وغيرها اه بتوضيح وأما ما في فتاوى عجب
من أن المرأة إن أعدتها لعاقبة زكيت بلا كلام وإن لم تعدها لذلك فهل تجب
فيها الزكاة لشمول قوله وفي مائتي درهم أو مائتي دينار ربع العشر أو لا تجب
لأنه من لباسها وهو الظاهر فهو ضعيف (ماقولكم) فيمن عزل زكاة ماله ثم صار
فقيراً قبل أن يدفعها للفقراء فهل يأخذ منها شيئاً أم لا (الجواب) في حاشية
الخرشى من باب الوقف أن من وقف وقفاً مؤبداً على جهة ثم انقطعت تلك
الجهة فإن الوقف يرجع لأقرب فقراء عصابة المحبس فإذا افتقر الواقف فلا يدخل
فيهم كما قالوه في الزكاة إذا عزلها وصار فقيراً قبل أن يدفعها للفقراء فلا شيء له
منها كما في كبير الخرشى [مسألة] المكاس تارة يأخذ من التجار عند قدوم أموالهم
من الهند ونحوه أعيان بعض السلع في المكوس وتارة يلجئهم على
بيع البعض ليدفعوا ثمنه في المكوس فهل تحسب على أرباب السلع وتجب
فيها الزكاة أو تسقط عنهم في ذلك (أجاب) الشيخ الخطاب بأن المكاس
إن أخذ سلماً فلا يلزم ربه أن يقومها لأجل أن يزكى تلك القيمة وأما إن ألزم
ربه ببيعها وقبض ثمنها ودفعه في المكس فيلزمه أن يزكى عن ذلك ويبحث الشيخ
القرافي في هذا الجواب بأن جبر أربابها على البيع وقبض الثمن يجبرهم على أخذ السلع
لأن الإكراه على سبب البيع كالاكراه على البيع كما صرحوا به هنا والبيع الواقع
على وجه الإكراه بمنزلة العدم فالجبر على بيع السلع على وجه المذكور بمنزلة
أخذها بأعيانها اه أقول والنفس أميل لبحث الشيخ القرافي فلا زكاة في الصورتين
(قال) الشيخ القرافي وقع السؤال عما يدفع من جانب السلطنة من الفضة ليؤخذ
بدله ذهباً وفي التبديل زيادة فهل تحسب الزيادة التي في الذهب لربها من الزكاة التي
عليه فأجبت بعدم حساب ذلك من الزكاة وبالله التوفيق انتهى قال عجب قلت
وهو ظاهر وإنما المتوهم هل يزكى الدافع الزيادة أو تسقط زكاتها وظاهر فتوى
الناصر والخطاب الأول لكن في شرح السودان ما نصه كل ما يأخذه الظالم لازكاة
فيه لأنه كالجائحة اه وقال في اختصار البرزلى وأما ما يأخذه المستوهم فإن دفعه
ربه لخوف منه مثل أن يكون من خدمة الأمراء أو العرب فهو بمنزلة الجائحة
لا زكاة فيه وإلا زكى انتهى ببعض تصرف وتوضيح وهذا موافق لبحث الشيخ

بعض من قبله مقلدا لهم مع أن
غالب العوام معتقدون أنهما
فرضان عليهم وبعضهم أفتى بعدم
الإعادة وبجرمتها ولا يعاد
جماعة نفياً لاعتقاد العوام ولسنية
الجماعة فصلوا لنا هذا الأمر لأنه
مهم جداً ومطلوب من جنابكم
التفهم والتفصيل ليفهمه الخاص
والعام لعدم الثواب من الملك
الوهاب وأيضا في بلدة صغيرة دون
هذه البلديها جمعة واحدة مستوفية
الشروط والعدد هل يجوز إعادة
الظهر جماعة أو فرادى أو لا
يجوز أو يحرم أفتونا مأجورين
(أجاب) عفا الله عنه وعافاه
بقوله حيث الأمر ما سطر فلا
يجوز لمن كان داخل السور إعادة
الجمعة ظهراً لأن جمعة من معهم
ليست جمعة لعدم استيفاء الشروط
فيها لا نقضاً لهم عن هو خارج عن
السور بالسور فلا يحسب معهم
أهل الحارتين فإن كانتا تعد
بلداً واحداً بان كان بعضهم
يستعير من بعض واتحد النادى
وملعب الصبيان بأن لم يوجد
محل يسع للجمعة فالإعادة سنة
لمن لم تتقدم جمعة يقينا وحيث
سنت الإعادة كانت الجماعة سنة
أيضا أو وجبت كانت فرض
كفاية وإن وجد محل يسع فالإعادة
واجبة لمن تأخرت جمعة أو
وقعتا معاً أو شك وإن كانت
الحارتان تعد ببلدين بأن لم يتحد
ما ذكر فلا تجوز الإعادة حيث

القرافي المتقدم ويخالف لجواب الخطاب انظر شرح عج على خليل [مسئلة]
المسافر إذا حال على ماله الحول وبعضه معه وبعضه الآخر في بلده فإنه يزكى
مامعه اتفاقاً لاجتماع المال وربه وإن لم يكن نصاباً حيث كان مامعه وما غاب
نصاباً فأكثر ويزكى أيضاً بقية ماله الذى تركه في بلده ولا يؤخر إلى أن يرجع
اعتباراً بموضع المالك قال مالك وهو أحب إلى وظاهر هذا ولو لم يعلم ما بقى
من ماله الغائب وللأجهورى فتوى بأنه يصبر حيث لم يعلم قدرها في غيبته ولمالك
قول آخر وهو أنه يؤخر حتى يرجع إلى بلده اعتباراً بموضع المال وعلى قول
مالك الأول يزكى عن ماله الغائب عنه بشرطين الأول إن لم يكن هناك من
يخرج عنه بتوكيل أولم يأخذها الإمام ببلده والثاني أن لا يكون عليه ضرورة
من نفقة ونحوها فإن احتاج للزكاة التى يخرجها عن الغائب في نفقته أو فيها يوصله
لوطنه فإنه يخرج عن مامعه فقط ولا يخرج عن ما غاب عنه حتى يرجع لبلده
إلا أن يجد مسلفاً يسلفه ما يحتاج إليه فإنه يزكى ما غاب على مارجحه للخمى
ومقتضى كلام المواق عن المدونة ترجيح أنه لا يزكى حتى يرجع إلى بلده ولو
وجد مسلفاً انظر عدوى ودس [مسئلة] هل ما يأخذها الحكماء في زماننا من
العشور يحزى في الزكاة أم لا (الجواب) قال في توضيحه وعبر المصنف في
المشهور بالإجزاء وهو بين إذا أخذها ليصرفها في مصارفها وأما لو علم أنه إنما
أخذها لنفسه فلا انتهى وقال الشيخ الخطاب وظاهر كلام أبى الحسن أن
الخلاف جار ولو أخذها وأكلها ونقله عن أبى إسحاق التونسى انتهى قال عج
قلت فما يقع لحكام زماننا من أخذهم العشور من التجار لأنفسهم يحزى أربابه
عن الزكاة لأنه من باب أخذ القيمة ولا يضر أخذهم له لأنفسهم على ما عند
التونسى إلا أن يقال إن الكلام فيما يأخذها الجائر باسم الزكاة وحكام الزمان
لا يأخذون إلا باسم الموجب ويلتزم بذلك عمال اليهود غالباً بمال معلوم على
أن الزيادة لهم والخسارة عليهم حينئذ يبعد الإجزاء تأمل انتهى قال عج قلت اعلم
أن الواجب على المزكى في اخراج الزكاة أن ينويها وأن يصرفها لمستحقها فإن نواها
واكرهه على صرفها لغير مستحقها فإن تجزئته ومن صرفها لغير مستحقها أخذ الظالم المكروه
إياها لنفسه ولا يعتبر كونه يأخذها على وجه المكس أو على وجه كونها زيادة وحينئذ
فإذا نواها فأكروه على إعطائها للظالم فإنها تجزئ قلت وبما يدل على هذا ما ذكره
القرافي فإنه قال أفتى ابن اللباد بإجزاء ما يأخذ بنوعيد من الزكاة وإن كان بنوعيد
لا يقرون بفرضية الزكاة لأننا إن قلنا لا تجزئ لم يؤد الناس من الزكاة شيئاً فإذا هم
يؤدون بتأويل خير من تركها عامدين أنظر شرح عج على خليل

(فصل) في مصرف الزكاة [مسئلة] يجوز إعطاء الفقير أو المسكين من الزكاة
ما يكفيه سنة ولو كان أكثر من نصاب لا يجوز إعطاؤه أكثر من كفاية سنة

اجتمعت الشروط المعتبرة وأما
البلدة الصغيرة فلا تجوز إعادة
الظهر فيها حيث اجتمعت فيها
شروط الجمعة والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) رضى الله
عنه وأرضاه في أهل بلد يصلون
الجمعة بدون الأربعين مقلدين
القول تصح الجمعة بأربعة مع
الإمام على ما حكاه الشيخ العارف
بالله أحمد القشاشي المدني في
رسالته المسماة مفتاحاً من مفاتيح
الرحمة في إذاعة كرامة من كرامات
الامة حيث قال فيه ومنها قول
قديم للإمام الشافعي رضى الله
عنه ان الجمعة تصح بأربعة ورجح
المزني وابن المنذر وكذا مال
إليه جمع من المحققين المتقدمين
والتأخرين ومنهم الإمام المجتهد
عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
رحمه الله تعالى وقال يكون
لهذه المسألة أسوة بالمسائل
المرجحة من القول القديم التي
اختارها النووي والرافعي
وغيرهما اتفاقاً ووفقاً لأنه لم يرد
عن النبي صلى الله عليه وسلم في حصر
العدد للجمعة حديث يحتاج به
في ذلك انتهى كلامه بحروفه فهل
يجوز لهم أن يقلدوا هذا القول
القديم الذي ذكره في الرسالة
المذكورة فيصلون الجمعة بدون
الأربعين ثم يعيدون بعدها ظهراً
مراعاة لخلاف قول الجديد
لا تصح الجمعة بدون على
قاعدة حيث قالوا الحافظ حجة

ولو أقل من نصاب اه من أقرب المسالك (ما قولكم) في شخص عنده مركب
في البحر وأجرتها لا تكفيه سنة ولكن إذا بيعت يكفيه ثمنها قوت عامه هل يعد
غنياً فلا يجوز له قبول الزكاة أم يعد فقيراً فيجوز له قبولها (أجاب) العلامة
الشيخ محمد عlish مفتي مصر بقوله هو غني فلا يجوز له قبول الزكاة بوصف
الفقر لأن المركب المذكورة تباع على المفلس في الدين بالأولى من فضل دار
السكنى ورق الخدمة قال في المدونة وإن كان فيها فضل فلا يعطى قال أبو الحسن
يريد فضلاً يغنيه لو باعهما واشترى غيرهما والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وسلم اه (وأجاب المحقق) الشيخ حسن العدوي بقوله
(الحمد لله) وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده (قاعدة) الفقير
والمسكين إذا افترقا اجتماعاً وإذا اجتمعوا افترقا وقد افترقا في قوله تعالى إنما
الصدقات للفقراء والمساكين فالفقير عند مالك هو الذي لا يملك قوت عامه
والمسكين من التصقت يده بالتراب والملكية صادقة بأي شيء يملكه فاضلاً عما
يترك للمفلس وحينئذ فوجود الملك لهذا المركب مع كونها لو بيعت يكفيه ثمنها
قوت عامه مسقط لكونه فقيراً ألا ترى ما أورد على مذهب مالك من قوله تعالى
أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر يعني فكيف يقال فيهم إنهم
مساكين مع وجود السفينة لهم وأجاب العلامة الخرشى وغيره من شراح المذهب
بأن المراد مساكين الذل والغلبة أو كانوا عمالاً فيها فقط والله أعلم اه ببعض
توضيح (ما قولكم) في شخص عزل زكاة ماله ثم صار فقيراً قبل أن يدفعها
للفقراء فهل يأخذ منها شيئاً أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى من باب الوقف
أن من وقف وقفاً مؤبداً على جهة ثم انقطعت تلك الجهة فإن الوقف يرجع
لأقرب فقراء عصبة المحبس فإذا اقتقر الواقف فلا يدخل فيهم كما قالوه في الزكاة
إذا عزلها وصار فقيراً قبل أن يدفعها للفقراء فلا شيء له منها كما في كبير
الخرشى اه [مسئلة] زوجة الغني إذا سافر عنها سفرأ بعيداً ولم تجد مسلفاً تعطى
ما تحتاج إليه من الزكاة وأما زوجة الفقير فتعطى من الزكاة ولو وجدت مسلفاً
لعسر زوجها عن الإنفاق عليها والولد الصغير إذا عجز والده عن نفقته
يعطى من الزكاة ما يكفيه ومن كان له من ينفق عليه ويكسوه وجوباً واحتاج
إلى ضروريات لا يقوم بها المنفق يعطى من الزكاة ما يسد ضرورياته الشرعية
على الظاهر أفاده في حاشية الخرشى وأما إن كان ينفق عليه تطوعاً فله الأخذ
من الزكاة سواء كان المنفق قريباً أو أجنبياً لأن له أن يقطع النفقة عنه كما في
دس عن ح (مسئلة) تحل صدقة التطوع والفريضة لآله عليه الصلاة
والسلام وبه الفتيا في هذا الزمان لمنعهم حقهم من بيت المال [مسئلة] إذا
حسب دينه الذي على عديم بان يقول له اسقط عنك الدين الذي في ذمتك من

على من لم يحفظ أو لا يجوز لهم أن يقلدوا القول القديم الذي ذكره في الرسالة المذكورة فيجب عليهم أن يصلوا الظهر فقط بينوا لنا بيانا شافياً وإسناداً صحيحاً بدليل ونصوص لأنه قد تواتر عندهم وشاع وذاع بين الخاص والعام معتمدين على ما حكاه العارف المذكور في الرسالة المذكورة صحت الجمعة بأربعة على مذهب الشافعي في أكثر بلدان الجاهل وإن كان العدد أقل من أربعين إن كان العدد أكثر من الأربعين كذلك يصلون الجمعة ثم يعيدون بعدها ظهراً أيضاً لظنهم ربما فيهم أميون وفيهم من لا يعرف شروط وأركان الصلاة والخطة أكثرهم فيكون عددهم أقل من أربعين كما هو معلوم في حق أكثر الدوام المقصرين الذين لا يبالون بالدين إنما يحضرون صلاة الجمعة لخوفهم من أن يأخذ السلطان النكال منهم وهم قد انهمكوا في طلب الدنيا والحال ليس بيقين هل فيهم ذلك أولاً فما الحكم في هذا الظن هل يؤثر فيحرم عليهم أن يصلوا الجمعة لظنهم ذلك بل يجب عليهم أن يصلوا ظهراً ولا يؤثر هذا الظن بل يكفي وجود العدد على حسب الظاهر فقط ما لم يتبين ولم يتيقن فيهم ذلك ولأن الفتيش على كل واحد منهم سوء ظن بهم وما أمرنا

زكاة مالى لا يجوزته على المشهور وقال اشهب يجوزته واما اذا كان على ملى واسقطه عنه من الزكاة فليل يجوزته وقيل لا يجوزته ورجح كل منهما كما في دس [مسئلة] يجوز دفع الزكاة لقادر على التكسب ولو تركه اختياراً على المشهور كما في دس [مسئلة] يجوز دفع الزكاة للمدين ثم أخذها منه في الدين اذا لم يتوطأ على ذلك على المعتمد واما اذا توطأ فلا تجزئ اتفاقاً كما في الخطاب اه من دس [مسئلة] يجوز اعطاء الزكاة للعالم ولو كثرت كتبه حيث كان فيه قابلية وان لم يكن فيه قابلية لم يعط إلا أن تكون كتبه على قدر فهمه كما في حاشية الخرشي [مسئلة] إن أخرج عن زكاة العين عرضاً أو طعاماً أجزأ مع الكراهة وما مشى عليه الشيخ خليل في المختصر من عدم الاجزاء خلاف ما اعتمده في التوضيح قال ابو على المستاوى ظاهر كلامهم أن ما في التوضيح وابن عبد السلام هو الراجح ويدل له اختيار ابن رشد حيث قال الاجزاء اظهر الأقوال وتصويب ابن يونس له كما نقله الشيخ احمد الزرقاني انظر الدسوقي وكذا يجوز اخراج العين عن الحرث والماشية مع الكراهة على المشهور كما في الخرشي [مسئلة] يجوز اخراج الفلوس عن أحد التقدين في الزكاة مع الكراهة كما في الخرشي وغيره [مسئلة] لا يأخذ العالم والمفتي والقاضي من الزكاة إلا أن يمنعوا حقهم من بيت المال فيأخذون منها بصفة الفقر ورجحه بعض الاشياخ وعن اللخمي وابن رشد أخذهم مطلقاً ولو اغنياء في حاشية الخرشي وقد اجاب سيدى محمد الصالح ابن سليم الأوجلي حين سئل عن اعطاء الزكاة للعالم الغني والقاضي والمدرس ومن في معانهم بمن نفعه عام للمسلمين بما نصه : الحمد لله يجوز اعطاء الزكاة للقاريء والعالم والمعلم ومن فيه منفعة للمسلمين ولو كانوا أغنياء لعموم نفعهم ولبقاء الدين كما نص على جرازه ابن رشد واللخمي وتدعاهم الله تعالى في الأصناف الثمانية التي تعطى لهم الزكاة حيث قال وفي سبيل الله يعني المجاهد لاعلاء كلمة الله وانما ذلك لعموم نفعهم للمسلمين فيعطى المجاهد ولو كان غنياً كما ذكرناه في عموم النفع وفي هذا المعنى العالم والقاريء والمعلم والمؤذن لأن ذلك بقاء الاسلام وشهرته وتعظيمه وراحة القلوب عليه فينخرط ذلك في سلك قوله تعالى وفي سبيل الله قاله محمد الصالح ابن سليم الأوجلي وقال اللخمي العلماء أولى بالزكاة ولو كانوا اغنياء ذكره الشيخ محمد الفاسي في حاشيته على المختصر قال شيخنا السيد محمل هذا كله مالم يكن لهم راتب في بيت المال وفي سئلة محمد بن سلام لمحمد بن سحنون أن الزكاة تجوز للعلماء الفقراء وهي رواية ابن وهب عن مالك انتهى أى تقيد بالفقراء ورجحه بعض شيوخنا اه [مسئلة] اذا كان عند الغنى شخص فقير ينفق عليه مع عياله تطوعاً واراد اعطائه من زكاة ماله فروى الشيخ انه لا يعطيه لذلك الفقير فان فعل جهلاً اساء واجزأته ان بقي في نفقته

بهذا وإنما أمرنا أن نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر فيصلون الجمعة لأن العدد موجود فإن قلنا تصح الجمعة فهل يسن لهم إعادة الظهر احتياطاً لظنهم ربما فيهم خلل ما يمنع صحة الجمعة في حقهم أو يحرم عليهم إعادة الظهر على هذا الوجه أفيدونا بالحكم في هاتين المسألتين لكم الثواب من الملك الوهاب وكذا ما قولكم في بلدة مشتملة على قرى متعددة هل يجوز أن تقيم في كل قرية جمعة إذا وجدت في كل قرية شروط الجمعة أو لا يجوز تعدد الجمعة بل لا بد من انفصال كل قرية بعضها من بعض فإن قلتم ذلك يعنى من الانفصال فما حد الانفصال الذى يجوز لهم تعدد الجمعة الذى لا يجوز تعدد الجمعة بيننا ذلك وهل إذا كان هناك مزارع أو بساتين بين القريتين هل يكفي في حد الفصل أو لا يكفي ذلك أفيدونا أثابكم الله (أجاب) عفا الله عنه وعافاه بقوله الحمد لله رب العالمين ماشاء الله لا قوة إلا بالله اللهم توفيقاً للصواب وهداية إلى الجواب اعلم وفقنا الله وإياكم أولاً أن أقوال الامام القديمة إذا ثبتت جرى فيها خلاف بين المتأخرين فالذى رجحه إمام الحرمين أنه رجوع ونص عبارته في باب العاقلة قد ذكرت مراراً أنه لا يحل عد القول القديم من مذهب الشافعى مع رجوعه عنه

وقال ابن حبيب إن تطوع بذلك لم يجزه ونقله الباجى ولم يقيد اجزاء اعطائه بجعله ذكره الدسوقي وفي المعيار عن ابن عرفة رحمه الله تعالى أن كافل اليتيمة التى تخدمه وهو يطعمها يعطيها من الزكاة ما يرضى بها من ضروريات النكاح والأمر الذى يراه القاضى فى حق المحجور وقيل إن قابل شيئاً من الزكاة خدمتها فلا تجزى لأنه قد صان بها ماله وكذا أن لم يصن ويعلم أنها لو لم تخدمه لم يعطها شيئاً فلا يعطها أيضاً والله الموفق

(فصل فى زكاة الفطر) زكاة الفطر صاع مما غلب اقتياته من قح أو شعير أو سلت أو زبيب أو تمر أو ذرة أو أرز أو دخن أو أقط [مسئلة] يجوز إخراج الدقيق بريعه أى إخراج دقيق الصاع من الحب مع الزيادة التى يريد بها بعد الطحن وأما بغير ريعه فلا يجوز قطعاً اه دس عن ابن حبيب [مسئلة] إذا اقتتت غير التسعة المذكورة تخرج منه الزكاة ولو وجد شيء من التسعة إن كان عيشهم وهل يقدر نحو اللحم بحرم الصاع أو شبعه وصوب كما فى ح أو وزنه؟ خلاف فإذا اقتاتوا اللحم مثلاً وكان عيشهم فيخرجون منه قدر عيش الصاع فإن كان الصاع من الخنطة يغذى إنساناً ويعيشه أعطى من اللحم ما يغذيه ويعيشه على الصواب كما فى دس والمجموع [مسئلة] سئل عياض عن يأكل بدينه فيظهر الصلاح ليعطى فأجاب هو كأحد الغاصبين لا سيما إن كان يظهر خلاف ما يظن كالمراعى بالصلاح وليس من الصالحين لئلا كل بذلك ما لا يحل (١) فهو من الآكسين للسحت وفى تبصرة ابن محرز عن القصار إن كان معه ما يقوم به لأدق عيشه لم يجز له أن يستل وإن لم يكن معه ما يقوم به فالمسئلة له حلال والله الموفق اه من المعيار [مسئلة] إن أخرج قيمة الصاع دراهم أو ذهباً فإنه يجوز مع الكراهة كما قال الدردير فى فصل مصرف الزكاة من أقرب المسالك إلا العين عن حرث وماشية بالقيمة فتجوز بكره وهذا شامل لزكاة الفطر اه وفى حاشية الصاوى فى فصل زكاة الفطر نقلاً عن تقرير الدردير أنه إن أخرج قيمة الصاع عينا فالأظهر الإجزاء لأنه يسهل بالعين سد خلته فى ذلك اليوم اه [مسئلة] إن لم يقدر إلا على بعض الصاع إن كان منفرداً أو على بعض ما وجب عليه إن وجب عليه أكثر أخرجه وجوباً فإن وجب عليه أصع ولم يجد إلا البعض بدأ بنفسه ثم بزوجه والأظهر تقديم الوالد على الولد انتهى من أقرب المسالك [مسئلة] يأثم من يؤخر عن وقت الأداء وهو اليوم كله ولا تسقط عن الغنى بمضى ذلك اليوم وأما من كان معسراً فى ذلك اليوم ثم زال فقره أوقفه فيه فإنه يندب له إخراجها فإن زال فقره قبل فجر ذلك اليوم فإنه يجب وأما لو مضى يومها وهو معسر فإنه يسقط ندب إخراجها اه من أقرب المسالك

(١) (قوله ما لا يحل) يفهم منه أنه يأخذ بغير صفة الفقر والله اعلم اه مؤلف

وقد حكى رجوعه عنه وقد حكى
القاضي الصيدلاني في ذلك
خلافاً للأصحاب وبالجملة من قال
شيئاً ثم قال بخلافه فلا وجه
لمقلده إلا العمل بالمتأخر انتهى
وذكر أيضاً عند الكلام على
سبق الحدث أن الشافعي إذا نص
في القديم على شيء وجزم بخلافه
في الجديد فذهب الجديد وليس
القديم معدوداً من المذهب واختار
النووي في شرح المذهب وشرح
مسلم ما رآه الإمام ونسب في
المجموع خلافه إلى الغلط والذي
اختاره هو الظاهر ونص عبارة
شرح مسلم في أوائل باب اللباس
والزينة والصحيح عند أصحابنا
وغيرهم من الأصوليين أن
المجتهد إذا قال قولاً ثم رجع
عنه لا يبقى قولاً له ولا ينسب
إليه قالوا وإنما يذكر القديم
وينسب إلى الشافعي مجازاً وباسم
ما كان عليه لا أنه قول له الآن
انتهى ما نقل من شرح مسلم
وجرى على مقابله جمع منهم الشيخ
أبو حامد والبندنجي وابن الصباغ
والعز بن عبد السلام وجماعة
كالسيد السهمودي؛ إذا فهمت
ما ذكرت فلنرجع لسألتك فنقول
قال النووي في الروضة الشرط
الرابع العدد ولا تنعقد الجمعة
بأقل من أربعين هذا هو المذهب
الصحيح المشهور ونقل صاحب
التلخيص قولاً عن القديم أنها
تنعقد بثلاثة: إمام ومومنين، ولم

وص والخرشي [مسئلة] يجوز له أن يخرجها من قوته الادون من قوت البلد
إن كان يقتات ذلك الدون لفقر اتفاقاً بأن كان أهل البلد يقتاتون القمح وهو
يقتات الشعير لفقره وأما إذا كان يقتاته لشح أو كسر نفس أو عادة فلا يجوز
على المعتمد اه من المجموع بتوضيح

باب الصوم

[مسئلة] يثبت رمضان وغيره من المواسم كيوم عرفة وكل ما يتعلق برؤيته
حكم شرعي برؤية عدلين للهلال أي لصوب واحد أولاً ولكنهما متقاربان ولو
ادعيا رؤيته في الجهة التي وقع الطلب فيها من غيرهما ولكن إذا كانت السماء
مغيمة أو حصلت شهادتهما في بلد صغير فإنه يثبت بهما اتفاقاً وأما إذا كانت
السماء مصحية وكانت شهادتهما في المصر الكبير فإنه يثبت بهما على الظاهر من
قول مالك وأصحابه خلافًا لسحنون ويجب الصوم على كل من سمع منهما ولا يشترط
التصديق حيث كانت عدالتهما ثابتة على المعتمد وأما السامع من سمع منهما فلا
يجب عليه الصوم إلا إذا حكم حاكم برؤيتهما والحاصل أن الأشخاص ثلاثة إما
راء أو سامع من الرأي أو سامع من السامع من الرأي فالأولان يجب عليهما
الصوم ولا يجب على الثالث إلا إذا حكم حاكم اه ملخصاً من الخرشي والعدوي
وفي الدردير أن قوله ولا يجب على الثالث مما لا وجه له والمصنف ظاهر في أن النقل
عن رؤية العدلين بشرطه يعم كل من بلغه ذلك وهو مقتضى القواعد وهو ظاهر
ابن عبد السلام وكيف يصح لمن بلغه من أربعة عدول كل اثنين منهم ناقلاً عن
عدل من الشاهدين اللذين رأيا الهلال أو من عدلين نقلاً عن كل من العدلين
عدم لزوم الصور وفي المجموع ما يوافقه [مسئلة] يحرم تأخير الشهادة إلى النهار
وإذا شهد في النهار ردّ شهادته لأنه صار فاسقاً لما قالوا في باب الشهادات إنه
يجب المبادرة بالشهادة في محض حق الله ذكره السيد عن الدر كافي في الأمر على
عقب [مسئلة] قال بعض الحفاظ صام صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات إثنان
ثلاثون ثلاثون وسبعة تسعة وعشرون وذلك لأنه فرض في السنة الثانية من
الهجرة لليتين من شعبان كما في السيد ولم يجب قبله صوم وقيل عاشوراء وقيل
ثلاثة من كل شهر اه ملخصاً من عب والأمير «ما قولكم» في شاهدين شهدا
بهلال رمضان فمضى ثلاثون يوماً بعد ذلك ولم ير غيرهما الهلال ليلة الحادي
والثلاثين فهل تبطل شهادتهما برؤية الهلال ويجب على الناس صوم يوم بدل
اليوم الأول «الجواب» نعم تبطل شهادتهما لتبين كذبهما ولا يجوز فطر
الحادي والثلاثين بل يجب صومه بدلاً عن اليوم الأول إذا كانت السماء ليلة
الحادي والثلاثين صحواً وأما إذا كانت مغيمة فلا تبطل شهادتهما قال الزرقاني
أنظر لو وقع الصوم في أول الشهر بنية واحدة وحكمتا بتكذيبهما هل يجوز

تشبه عامة الأصحاب انتهى ما أردت نقله من الروضة ونقله عنه في شرح المهذب أيضاً فانظر قوله في الروضة ولم يشته عامة الأصحاب تعلم منه ضعف هذا القول جدا وقد علمت أن الإمام النووي تبعاً للإمام رجح عدم العمل بالأقوال القديمة التي لم يجر خلاف في ثبوتها فكيف فيما في ثبوته خلاف وأما إذا قلدوا مقابل ما رجحه النووي جاز لهم العمل ولكن يتأكد في حقهم إعادة الظاهر ولهم إعادة فرادى وجماعة والله أعلم وقول السائل أنهم إذا تم العدد أعادوا الجمعة لظنهم الأمية في البعض فنقول إذا دخلوا في الصلاة مع ظن ذلك فلا تصح صلاتهم فالإعادة واجبة إلا إن قلدوا القائل بجوازها بدون الأربعين وأما إن دخلوا في الصلاة مع ظن استجماع الشروط فلا تجوز الإعادة لعدم الموجب للإعادة والله سبحانه أعلم (الجواب) عن الثانية فنقول إن كانت القرى متباعدة وجب على كل قرية جمعة إن جمعت الشروط وضابط البعد عدم اتحاد المرافق كلعبة الصبيان والنادى ومطرح الرماد والاستعارة من بعضهم بعضاً فإن اختلف فقرى وإن اتحد فالمتجه فيما ذكر قرية واحدة والتي لم تجمع الشروط مع عدم الاتحاد فهي مع غيرها تخرج

الصوم الواقع بالنية المذكورة أولاً يجزئ لأن النية وقعت في غير محلها وأجاب بعض شيوخنا بالإجزاء للشقة اه ملخصاً من خرشي وعدوى [مسئلة] إذا حكم الحاكم بالصوم بشهادة شاهدين ولم ير الهلال ليلة إحدى وثلاثين فإن كان مالكيًا كذب الشاهدين ووجب على المالكي صيام الواحد والثلاثين وإن كان الحاكم شافعيًا مثلاً لا يرى تكذيبهما فإنه يجب على المالكي الفطر وأما إن حكم المخالف بوجوب صوم رمضان بشهادة شاهد واحد ففي لزوم الصوم قولان وفي در ترجيح عدم اللزوم وإذا قيل بلزوم الصوم للمالكي فصام الناس ثلاثين يوماً ولم يروا الهلال وحكم الشافعي بالفطر فالذي يظهر أنه لا يجوز للمالكي الفطر لأن الخروج من العبادات أضعف من الدخول فيها كما قاله الشيخ سالم السنهوري اه من دس [مسئلة] إذا أفطر في الصوم النفل عمداً حراماً لزمه القضاء وهل يجب الإمساك أم لا قولان والأرجح لا يجب الإمساك وفي أبي الحسن على الرسالة هل يستحب إمساك بقية يومه أم لا قولان وفي حاشية العدوى عليه الرجح لا يستحب إمساك بقية يومه كما يفيد عج وخرج بالعمد النسيان فإن من أفطر في النفل ناسياً ومثله المكروه يجب عليه إمساك بقية اليوم لأن صومه لم يبطل فلا قضاء عليه وجوباً بلا خلاف واختلف في قضائه استحباباً على قولين سماع ابن القاسم منها الاستحباب كما في أبي الحسن على الرسالة وخرج بالحرام غيره كالفطر لحيض أو نفاس أو لشدة جوع أو عطش أو إكراه لأنه وإن كان عمداً فهو غير حرام فلا قضاء أيضاً فيما ذكر وحاصل فقه المسئلة أنه لا يجب الإمساك بعد الفطر العمد لغير عذر إلا إذا كان الزمن معيناً كرمضان الحاضر والنذر المعين وما عدا هذين لا يجب الإمساك بعد الفطر العمد كصوم النفل أو كفارة الظهار أو القتل أو اليمين أو صوم الفدية أو جزاء الصيد أو النذر المضمون أو قضاء رمضان وأما لو أفطر سهواً فما يجب قضاؤه لا يجب الإمساك فيه وذلك كقضاء رمضان والنذر المضمون وكفارة اليمين والفدية والجزاء لأنه يجب عليه العوض في الجميع وكفارة الظهار والقتل بناء على قطع النسيان التابع ويستثنى من ذلك رمضان الحاضر ففطره سهواً يوجب الإمساك وإن كان عليه القضاء والأيام الميمنة المنذورة يفطر فيها سهواً فإنه يجب عليه الإمساك وعليه القضاء على المشهور اه ملخصاً من درو دس والمجموع وعدوى على أبي الحسن [مسئلة] إن اضطر الصائم للشرب فله أن يأكل أيضاً على المعتمد وفي الخطاب تخريجه على من اضطر لأكل الميتة والمعتمد أنه يجوز له الشبع بل والتزود خلافاً لمن قال لا يأكل إلا على قدر الضرورة ولا يستحب له أن يمسك بقية اليوم وكذا لا يستحب الإمساك لزوال كل عذر مبيح للفطر مع العلم برمضان كالحيض يزول أثناء رمضان أو ينقطع السفر

البلدة فإن سمعت النداء وجب عليها الحضور وإلا فلا والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه وأرضاه في نية الجمع في السفر ذكروا أنها لا تجزئ إلا بعد تكبيرة التحريم أم تجزئ مع النية قبل التكبير وإذا قلتم بإجزائها مع نية التحريم فما الأفضل من ذلك تقديمها عليه أم تأخيرها المسئلة واقعة أفيدوا بالجواب ولكم الثواب من الملك الوهاب (أجاب) عفا الله عنه وعافاه بقوله الحمد لله رب العالمين ما شاء الله لا قوة إلا بالله نعم قولهم في الأولى أى أن محلها من أول الهمة إلى تمام السلام فإذا وجدت نية الجمع في أى جزء من ذلك كفت ولكن الأفضل أن تكون مقارنة لتكبيرة الاحرام خروجا من خلاف الامام أحمد والله تعالى أعلم

باب صلاة العيد

سئل رضى الله عنه عن أهل بلد تخلص لهم مشهد لصلاة العيد قريبا من مسجد الجمعة حتى إن وافق جمعة أو وقع مطر فيصلوا في المسجد والحال أن جميع البلد معد للزراعة سواني وعثرى فأوقف صاحب أرضية المشهد هذا المحل المذكور لوجه الله تعالى وجعله مشهدا يصلى فيه ولو كان يزرعه فأتاهم فقيه وقال لهم لا يجوز أن تستقبلوا المشهد ناصية وتكبوا وأنتم مستدبرين

أو يبلغ الصبي نهاراً ويباح لهؤلاء التماذى على الفطر ولو بالجماع فلقدام من سفره نهاراً مفطراً أن يطأ زوجته التي طهرت من حيض أو نفاس نهاراً وأورد على منطوق قوله مع العلم برمضان المكروه على الفطر فإنه لا يباح له الفطر بعد زوال الاكراه وأورد على مفهومه المجنون فإنه يباح له الفطر إذا أفاق مع أنه لم يعلم برمضان وأجيب بأن فعلهما قبل زوال العذر لا يتصف بإباحة ولا غيرها لم يدخل في كلامه اه ملخصاً من المجموع والخشى ودر [مسئلة] إذا أراد أن يسافر في رمضان مسافة قصر وشرع في السفر قبل طلوع الفجر ولم يبيت نية الصوم فيه يجوز له الفطر بمعنى يكره ولو أقام أثناء سفره يومين أو ثلاثة وأما إذا نوى إقامة أربعة أيام فإنه يجب عليه الصوم كما يجب عليه إتمام الصلاة كما صرح به في النوادر ونقله ابن عرفة وأما إن شرع بعد الفجر أو بيت الصوم في السفر فلا يجوز له الفطر اه ملخصاً من در و دس (سئل عج) هل ما يقطع حكم القصر يقطع حكم الفطر وما لا فلا أم لا (فأجاب) الحمد لله حكم الفطر حكم القصر وفاقاً وخلافاً فما يقطع حكم القصر يمنع الفطر في رمضان كنية إقامة أربعة أيام صحاح وما لا فلا والله أعلم [مسئلة] إذا حلف بطلاق امرأته وهو صائم أن لا يفطر على حار ولا بارد فإنه يحنث لأننا نعتبر المقاصد ومقصود الخالف المطعومات وبهذا أفتى أبو نصر بن الصباغ من الشافعية وأفتى أبو إسحاق الشيرازى بعدم حثه قائلاً لأنه يفطر على غيرهما وهو دخول الليل لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا فقد أفطر الصائم والليل ليس بحار ولا بارد وقتواه صريح في مذهب الشافعى الذى يعتبر الالفاظ قال بعضهم واستدلالة بالحديث بعيد لأنه ليس بمراد فيه الفطر الحسى ولا الحكى بل معناه فقد حصل للصائم الفطر وإلام ينعقد صوم الوصال وقد قال صلى الله عليه وسلم يواصل أفاده في المعيار والوصال في حقه صلى الله عليه وسلم مباح وفي حق غيره مكروه كما هو مذكور في باب الخصائص [مسئلة] من عليه قضاء رمضانين يبدأ بأولها ويجزئ العكس كذا في المواق اه دسوق [مسئلة] نبش الأذن بكعود لا يفطر [مسئلة] الكحل لا يفطر الصائم إلا إذا تحقق وصوله للحلق أو شك اه من دس [مسئلة] دخان الحطب لا يفطر ولو تعدد استنشاقه [مسئلة] مسافر صام في رمضان فعطش فقربت له سفرة ليفطر فأهوى بيده ليشرب فليل له لاءاء معك فكف قال ابن عبدوس أحب له القضاء وصوب اللخمى سقوطه وقال إنه غالب الروايات عن مالك اه دس

باب اليمين

(ما قولكم) إذا قال والله لأدخل علي فلان بيته فدخل عليه في دار استعارها المحلوف عليه أو دخل عليه في بيت جاره هل يحنث أم لا (الجواب) إذا دخل عليه في بيت

القبلة لا يجوز لكم إلا أن تجعلوا
مشهدكم قبلة بلدكم حتى إذا نصبتكم
المشهد وكبرتم ماشين وأنكم
مستقبلين للقبلة والحال أن مسجد
البلد علي شاطئ العين الذي
سامى البلد والمشهد الموقوف قريباً
منه فهل فتواه صحيحة يبطل المشهد
الموقوف ويجوز الابعاد عن
المسجد أم فتواه باطلة خارجة
عن الملة أفيدوا الجواب ولكم
الثواب من الملك الكريم
الوهاب (أجاب) رضى الله عنه
بقوله الحمد لله فتواه باطلة لأصل
ها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الكسوف)

(سئل رضى الله تعالى عنه) فيما
إذا وجد إنسان إمام صلاة
الكسوفين محرماً فهل يجوز له
الإحرام مقتدياً به مع جهله
بأن إمامه نوى أى كيفية
من كيفياتها الثلاث المعروفة
ويطلق النية ويتابع إمامه فى أى
كيفية منها أو يعلق نيته بنية أو ينوى
أى كيفية ثم إن وافق الإمام
فذاك وإلا لزومه المفارقة أولاً
يجوز له الإحرام معه إلا إن علم
بالكيفية التى أحرم بها حتى
يحرم بما أحرم به فإن قلتم لا بد
من العلم فهل غلبة الظن مثله أم لا بد
من اليقين أفيدونا أثابكم الله
(أجاب) رضى الله عنه نعم حيث
ترجح عند المأموم إحدى
الكيفيتين بأن غلب على الإمام
الصلاة فى أحدهما ونواها المأموم

يسكنه فإنه يحث سواء ملك فلان الرقة أو المنفعة فقط بكراه أو إعاره إذ
البيوت تنسب لسكانها والظاهر عدم الحث إذا دخل عليه فى بيت جاره لأنه
لا يقال الآن لبيت جارك بيتك وإنما يقال بيتك للذى تملك ذاته أو منفعته
والإيمان مبناها العرف خلافاً لما قاله سيدى خليل من الحث قال فى المجموع
ولاحث فى زماننا بالحمام ومثله القهوة والفندق وبيت الشعر فى حلفه لا أسكن
بيتاً ولا باجتماع بمسجد فى حلفه لا يجتمع معه ولا ببيت الجار فى حلفه لا أدخل
بيته اه بتوضيح (ماقولكم) إذا قال لا أدخل منزل فلان فأكرى فلان ذلك
المنزل لشخص آخر فدخل الخالف على ذلك الشخص هل يحث أم لا (الجواب)
لا يحث بدخول ذلك المنزل لأنه ينسب الآن لمن استكراه لا لمن يملكه كما يؤخذ
من قولهم إن البيوت تنسب لسكانها كما فى حاشية الخرشى (ماقولكم) فى شخص
قال إن فعلت كذا فله على طلاق زوجي (الجواب) قال الأمير على عب
لا يلزمه لأن الطلاق ليس مما يتقرب به لله تعالى بخلاف إن فعلت فهى طالق
كذا فى الخطاب نقلاً عن ابن رشد وفى النفس منه شيء مع لزوم الطلاق بأى
لفظ والفروج يحتاج فيها وقوله لله على لا ينبغي لزوم الطلاق عنه فإنه حكم لله
عليه على أن الطلاق قد يتقرب به فإنه تعترية الأحكام وقد رأيت التوقف فيه
فى كتاب لابن مرزوق سماه اغتنام الفرصة وغاية ما وجهه فيه من كلام طويل
مع عالم قصص من تلامذة ابن عرفة أنه جعله من باب الوعد والتزام ما لا يلزم
والتعليق لا يوجه غايته يؤكده وأما إن فعلت كذا فهى طالق فقد علق نفس
الإنشاء فلينظر اه (ماقولكم) فى شخص قال بالله لا فعلن كذا ولم يفعله ثم قال
أردت بقولى بالله وثقت بالله واعتصمت بالله ثم ابتدأت بقولى لا فعلن ولم أقصد
اليمين هل يصدق أم لا (الجواب) يصدق بلا يمين وأما إن قال سبقنى لسانى يعنى
اعتاد لسانى الحلف بالله ولم أقصد اليمين فلا يصدق ويلزمه اليمين ولو تحقق سبق
لسانه خلافاً للشافعية فإنهم يقولون لا يلزمه يمين ويفسرون به قوله تعالى
لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم وأما إذا قال أردت النطق بغير اليمين فالتفت
لسانى وسبقنى إلى اليمين فلا شيء عليه ويدين اه ملخصاً من درودس والمجموع
[مسألة] اليمين الغموس أن يحلف بلا قوة ظن بأن يشك فى مجيء زيد أمس أو
يظنه ظناً غير قوى ويحلف أنه قد جاء فهو آثم ولا كفارة لها إن تعلقت
بماض كالمثال المذكور وكفارتها - إن لم يغفر الله - جهنم فهو مغموس فى الآثم
وإن تعلقت بمستقبل أو حال كفرت فالمستقبل نحو لا تبتك غداً مع جزمه أو
تردده فى عدم المجيء والحال نحو والله إن زيدا لمنطلق فى هذا الوقت مع التردد
أو الجزم بعدم ذلك وقوله فهو مغموس فى الإثم أى ولو تبين صدقه بعد حلفه
لجرائته على الحلف كاذبا لكن مع تبين الصدق لا يستمر الإثم وهذا معنى قولهم

فوافقت صلاة إمامه في الواقع
صحت صلاته وإن لم يرجع عنده
شيء أو ترجع وتبين خلافه
فصلاته غير صحيحة والله أعلم قال
في الإيعاب فرع قال الزركشي
أو وجد مصابيا جالسا وشك هل
هو في التشهد أو القيام لعجزه فهل
له أن يقتدى به أو لا لشكه في
انتقالاته وكذا إذا أراد أن يصلي
في وقت الكسوف وشك هل هو في
الكسوف أو غيره والمتجه عدم
الصحة لأن المأموم لا يعلم بعد
الإحرام هل واجبه الجلوس
أو القيام فان ترجح عنده أحد
الاحتمالين بأن رآه يصلي متوركا
وهو فقيه بأحكام الصلاة أحرم
خلفه وجلس انتهى وذكر نحوه
ابن العماد وما بحثه متجه وكذا
قوله فان ترجح الخ لكن قد يشك
عليه مأمرا من أنه لا يصح اقتداؤه
بمن جوز كونه مأموما وإن ظن
أنه إمام إلا أن يفرق بأن التجويز
ثم اقتضى قيام المانع حال
الاقتداء وهنا لا مانع حيثئذ انتهى
ما في الإيعاب وقال العلامة ابن
قاسم أفتى شيخنا الشهاب الرملي
بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق
ويخير بين أن يصليها كسنة الصبح
وأن يصليها بالكيفية المعروفة
انتهى وأقره ولده في النهاية قال
العلامة الحلبي في حواشي المنهج
هذا واضح في غير المأموم أما هو
إذا أطلق فإنما تحمل نيته على
مانواه الإمام فان نوى الإمام

إن تبين الصدق فلا إثم واليمين اللغو أن يحلف معتقدا حصول شيء ثم تبين خلافه
ولا كفارة لها إن تعلقت بماض أو حال كقوله والله لقد فعل زيد كذا
أمس أو إنه لمنطلق الآن مع جزمه بذلك فتبين خلافه وأما إن تعلقت بمستقبل
نحو والله لأفعلن كذا في غد مع الجزم بفعله فلم يفعله فإنها تكفر والحاصل
أن اليمين المتعلقة بالماض لا تكفر لأنها إما لغو أو غموس أو صادقة والمتعلقة
بالمستقبل تكفر ولو لغوا أو غموسا وأما المتعلقة بالحال فتكفر إن كانت غموسا
ولا تكفر إن كانت لغوا وما أحسن قول عج :

كفر غموساً بلا ماض تكون كذا لغو بمستقبل لا غير فامثلا
ثم إن اللغو لا يفيد إلا في اليمين بالله والنذر المبهم كالاستثناء بأن شاء الله وإلا الآن
يريد الله فإنه لا يفيد إلا فيهما ولكن نفع الاستثناء المذكور بشروط أربعة
الأول أن يقصد حل اليمين وهل معنى حلها جعلها كالعدم أو رفع الكفارة وعليه
ابن القاسم والثاني أن يتصل الاستثناء بالمستثنى منه ولو بعد الفراغ من غير فصل
كما يقع لمن يقول للحالف قل إن شاء الله فيوصل النطق بها عقب فراغه من المحلوف
عليه امثالا للأمر فينفعه فإن حصل فصل ضرر إلا لعارض كسعال أو عطاس
فلا يضر والثالث أن ينطق به وإن سراً بحركة لسان لا إن أجراه على قلبه بلا
نطق فلا يفيد والرابع أن يكون حلفه في غير توثق بحق وأما إذا كان في توثق
بحق كما إذا حلفه على أن يأتي بالثمن أو الدين في وقت كذا خلف وقال إن شاء الله
لم يفده لأن اليمين على نية المحلف لا الحالف ولا ينفع اللغو في الطلاق والعق
والصدقة والمشي إلى مكة وكذلك لا ينفع في هذه المذكورات الاستثناء بنحو
إن شاء الله وأما الاستثناء بالأو أو إحدى أخواتها فإنه يفيد في اليمين بالله والطلاق
وغيرهما بالشروط المقدمة من القصد وما بعده اه ملخصا من در ودس وعدوى
والجموع (ما قولكم) فيمن قال لصاحبه الله ورسوله تأكل فلم يأكل هل هذا
يمين أم لا (الجواب) ليس يمين لأنهم يقصدون به شبه الشفاعة كما في المجموع
[مسئلة] إن قال الله لأفعلن كذا بحذف حرف القسم ثم لم يفعله يلزمه اليمين فإنه
ينعقد ولو حذف حرف القسم سواء نطق بلفظ الجلالة منصوبا أو مجرورا لأنه
عهد في العرية كذلك بل ولو رفع وهو ينوي خبرا يفيد الحلف بالله محلوف به
كما في المجموع [مسئلة] إن نطق بلفظ الجلالة بغير هاء أو بغير مد طبيعي لا ينعقد
اليمين قال في المجموع ولا بد من الهاء والمد قبلها طبيعياً [مسئلة] إن قال إن فعل
كذا أو إن لم يفعل كذا فهو يهودي أو نصراني أو على غير دين الإسلام أو مرتد
فهو حرام ولا يرتد إن فعله أو لم يفعله وليستغفر الله مطلقا فعلة أو لم يفعله لأنه
ارتكب ذنباً وأما إن قال ما ذكر في غير يمين فيرتد لأنه في هذه الحالة يخبر عن
نفسه بأنه على هذه الحالة ولا هازلاً أو جاهلاً كما في در ودس والمجموع [مسئلة]

كسنة الظهر وصرفها المأموم إلى ذلك وعكسه ينبغي أن لا يصح لعدم التمكن انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب اللباس﴾

سئل هل يسن طي الثوب عند النوم والتسمية أو التسمية فقط أو الطي دونها أفيدونا (أجاب) نعم يسن الطي مع التسمية ففي الإيعاب قال الزركشي وينبغي طي الثياب فقد روى الطبراني بأسانيد ضعاف خبر أطوا ثيابكم ترجع إليها أرواحها فإن الشيطان إذا وجد ثوباً مطوياً لم يلبسه وإذا وجده منشوراً لبسه وخبر إذا طويتم ثيابكم فاذكروا اسم الله لا يلبسها الجن بالليل وأنتم بالنهار فتبلي سريعاً انتهى وفي الجامع الصغير للعلامة السيوطي مع شرحه للناوي أطوا ثيابكم أمر إرشاد أي لفوها إذا نزعتموها لإرادة نحو نوم أو مهنة ولا تتركوها منشورة فانكم إذا طويتموها ترجع إليها روحها أي تبقى فيها قوتها فالأرواح جمع روح على الاستعارة وليست هي جمع ريح كما وهم فإن الشيطان أي إبليس والمراد الجن إذا وجد ثوباً مطوياً لم يلبسه أي لم يتسلط على لبسه بل يمنع منه من قبل خالقه إن اقترن طيه بالتسمية وإن وجده منشوراً لبسه فيسرع إليه البلا وتذهب منه البركة ويورث من لبسه بعد ذلك الغفلة عن ذكر الله سبحانه والفتور

إن قال إن فعلت كذا فعلى كفاة أو فله على كفاة ثم فعل المحلوف عليه فانه يلزمه كفاة يمين وكذا يلزمه كفاة يمين إن قال لله على كفاة من غير تعليق على فعل شيء وكذا يلزمه كفاة يمين في النذر المبهم بأن قال لله على نذر أو إن شفى الله مريضى فعلي نذر وأما إذا سمي مخرجاً نحو لله على نذر دينار فانه يلزمه ماسماه اه من أقرب المسالك [مسألة] إن قال لله على يمين أو إن فعلت كذا فعلي يمين ثم فعله يلزمه كفاة يمين وفي دس ومحل لزوم كفاة اليمين ما لم يكن العرف في اليمين الطلاق وإلا يلزمه طلبة رجعية كما في البناني عن الوئشري وغيره والحق أنه يرجع لعرف البلدان الذين تعارفوه في الطلاق فإن كان عرفهم البتات لزمه الثلاث وإن كان عرفهم استعماله في الطلاق فقط حمل على الرجعي وعرف مصر إذا قال يمين سفه كان طلاقاً انتهى ملخصاً من دروس [مسألة] إن قال عليه كفارات بعدد شعر رأسه فإن عجز صام عن الباقي كذا في السيد عن فتاوى عيج أقول هذا العدد لا يضبط والغالب أن يقصد به المبالغة في الكثرة انتهى أمير على عبد الباقي [مسألة] تتكرر الكفاة إن دل اللفظ على التكرار ولا يلتفت للقصد كقوله لله على أيمان فيلزمه أقل الجمع وهو ثلاث ما لم ينو أكثر فيلزمه كما في المجموع وأقرب المسالك وغيرهما قال الصاوي وفي المواق قول باتحادها كتكرر اليمين وعلى الأول إن قال أردت بقولي على أيمان يميناً واحدة لم يقبل لأن الجمع نص وإن أراد اثنين فتردد باعتبار أقل الجمع [مسألة] في أقرب المسالك وغيره إن قال لله على يمين أو كفاة وقال أردت الإخبار بأن في ذمتي يمين أو كفاة ولم أرد إلا إنشاء صدق ولا شيء عليه وأما في مسائل التعليق بأن قال إن فعلت كذا فعلي يمين أو كفاة ثم فعله فلا يقبل منه دعوى الإخبار ويلزمه كفاة يمين [مسألة] في أقرب المسالك وغيره تتكرر الكفاة على الخالف إن قصد في صيغة البر تكرار الحنث نحو والله لا أكلم زيداً وقصد أنه كلما كلفه فعله يمين [مسألة] إن قال والله لا أكلم زيداً ثم قال ولو في مجاس آخر والله لا أكله والله لا أكله ونوى لكل يمين كفاة فتكرر ويلزمه ثلاث كفارات لا إن لم ينو التكرار فلا يلزمه إلا كفاة واحدة كما في أقرب المسالك والخريش [مسألة] قال لا أشرب لك ماء أو لا أكل لك خبزاً أو لا أقربك سلاماً أو لا أجاس معك في مجاس فانه يتكرر عليه الحنث كلما شرب له ماء أو كلما أكل له خبزاً أو كلما أقراه سلاماً أو كلما جاس معه في مجاس لأن العرف يقتضي ذلك ويستفاد منه التكرار لا من مجرد اللفظ وهو ظاهر كما في أقرب المسالك وغيره وكذا إذا قال والله لا أترك الوتر فانه يحنث كلما تركه لأن العرف يقتضي لوم نفسه والتشديد عليها فكلما تركه لزمه كفاة كما في أقرب المسالك وغيره [مسألة] إن قال والله لا أكلم زيداً والله لا أحنث فكله فعلية كفارتان كفارة ليمينه الأصلية وكفاة للحنث فيه اه من أقرب المسالك [مسألة] تتكرر الكفاة بتكرر الفعل إذا اشتمل

عن العبادة والمراد بالثياب هنا ما يلبس من نحو قميص وجبة وازار وسراويل ورداء وخف ويؤخذ من العلة أن العمامة كذلك فيحلبها إذا أراد النوم ثم يكورها إذا أراد الخروج وأما ما لا يمكن طيه كقلنسوة ونعل في حرمان الشيطان منه التسمية المقارنة (طس) عن جابر ابن عبد الله الخ ما فيه والله سبحانه أعلم (سئل) عن البش المزعفر أو الجوخة الحمراء فقط أو ما أشبه ذلك هل يكره لبس ذلك أو يباح وهل إذا كانت شاية من المباحة وتكون مقلمة أقلام أحمر وبيض أو أحمر وأسود أو أسود وأصفر يباح لبسها على الإطلاق أو يكره في بعضها ويطلق في بعض أقتونا (أجاب) نعم أما المصبوغ بالزعفران ففي التحفة حكمه حكم الحرير حتى لو صبغ أكثر الثوب حرم وفي الامداد الاقرب تحريم ما زاد على الأربع الأصابع قال نعم إن صبغ السدى أو اللحمة بنحو الزعفران اتجه أن يأتي فيه تفصيل المركب السابق وفي النهاية الأوجه ان المرجع في ذلك العرف فان صح اطلاق المزعفر عليه حرم والا فلا انتهى وفي فتح الجواد والحرير في جميع ما مر المزعفر بعد النسيج انتهى وأما المعصفر فخرى العلامة ابن حجر في التحفة تبعاً لشيخ الإسلام زكريا على التحريم كما المزعفر

اليمن على أداة تدل وضماً على التكرار كقوله كلما كلمته فعليّ يمين أو كفارة أو مهما دخلت الدار فعليّ يمين أو كفارة وأما متى ما فليست من صيغ التكرار بل من صيغ التعليق فإذا قال متى ما كلمته فعليّ يمين أو كفارة فلا يلزمه كفارة إلا في المرة الأولى إلا أن ينوى التكرار فتتعدد الكفارة على حسب ما نوى وأما متى بدون ما فلا تقتضي التكرار قطعاً كأن لو إذا اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إن قال والله ثم والله لا أفعل كذا ففعله كذا فتكرر الكفارة ولو قصد بتكرار اليمين التأسيس لتداخل الأسباب عند اتحاد الموجب والحاصل أنه إن نوى التأكيد فكفارة واحدة اتفاقاً وإن نوى تعدد الكفارات لزمه على حسب ما نوى اتفاقاً وإن نوى إنشاء يمين ثانية بلا قصد كفارات فالمشهور كفارة واحدة ولو في مجلسين ومثل اليمين النذر المبهم والكفارة وأما العتق والطلاق فتكرر إن قصد التأسيس لأن قصد التأكيد فلا يتكرر الطلاق أو المأزوم الطلاق عند قصد التأسيس فلا احتياط في الفروج وأما العتق فلتشوف الشارع للحرية اه ملخصاً من أقرب المسالك وص وحاشية الخرشى [مسئلة] في المدونة من قال والله لأكلم فلاناً ولا أدخل دار فلان ولا أضرب فلاناً ثم فعل ذلك أو بعضه فإنما عليه كفارة واحدة وكأنه قال والله لا أضرب فلاناً من هذه الأشياء ولو قال والله لأكلم فلاناً الله لا أدخل دار فلان والله لا أضرب فلاناً فعليه هنا لكل صنف فعله كفارة لأن هذه ثلاثة أيمان بالله على أشياء مختلفة نقله المواق اه من دس [مسئلة] إن قال إيمان المسلمين تلزمني إن فعلت كذا ففعله يلزمه طلاق من في عصمته ثلاثاً وعتق من يملك رقبته من الرقيق وصدقة بثلك ماله من عين أو عرض أو عقار حين يمينه ومشى لحج لا عمرة وصوم عام وكفارة يمين ومحل هذا إذا اعتيد الحلف بما ذكر من الطلاق وما عطف عليه لأن الإيمان تجري على عرف الناس وعاداتهم فإن لم يجر عرف بحلف بعتق كما في بعض البلاد أو لم يجر عرف بحلف بمشى لحج أو صدقة بثلك كما في مصر لم يلزم الحالف غير المعتاد والعبرة بعادة أهل بلده سواء اعتاد هو خلافهم أو لم يعتد شيئاً أو بعادته هو إن لم يعتادوا شيئاً فإن لم تكن لهم ولاله عادة بشيء فلا يلزمه شيء سوى كفارة يمين وكل هذا إن لم ينو شيئاً وإلا عمل بنيته ولو في القضاء فإذا جرى العرف بالحلف بكل مما تقدم وحلف بأيمان المسلمين ونوى غير الطلاق أو غير العتق أو غيرهما أو غير المشى عمل بنيته إذا كانت تلك النية قبل تمام الحلف بان كانت أولاً أو في أثناء الحلف وأما إذا نوى ذلك بعد الحلف فلا بد من إخراجها باداة الاستثناء متصل باليمين اه ملخصاً من درودس وفي الأمير علي عبد الباقي قال الطرطوشي ليس لمالك في إيمان المسلمين كلام وإنما اختلف المتأخرون قال الأبهري يلزمه الاستغفار فقط وقيل كفارة يمين وقيل ثلاث

في تفصيله وجرى على حل المعصفر
الخطيب والجمال الرملي وغيرهما
وأما المصبوغ بغيرهما فجرى
على كراهة لبس ما صبغ بعد النسيج
بأى لون كان في الإيعاب تبعاً لمثنته
وجرى في التحفة والنهاية على
الجواز ولم يتعرضا للكراهة وأما
المخطط فيكره لبسه حال الصلاة
وقد نص علي الكراهة في كتب
المذهب في التحفة ومن ثم كرهت
أى الصلاة في مخطط أو إليه أو عليه
لأنه يخجل بالخشوع أيضاً وزعم
عدم التأثير به حماقة فقد صح أنه
صلى الله عليه وسلم مع كاله الذى لا
يدانى لماصلى في خميسة لها أعلام
نزاعها وقال اهتني أعلام هذه وفي
رواية كادت أن تفتنى أعلامها
والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله
عنه وارضاه عن الذكر لله تعالى
هل هو أفضل من الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم لأن الشرجى
رحمه الله تعالى ذكر في فوائده
أن جميع الأذكار لا تقيد ولا تقبل
إلا مع حضور القلب إلا الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم فإنها
تقبل مع عدم الحضور فهل هذا
قوله مسلم له وإن ظفرت به بص على
تفضيل الصلاة على الذكر تفضلوا
اذكروه لنا وكذلك إذا صلى كافر
على نبينا صلى الله عليه وسلم هل
يصير بذلك مسلماً أم لا بد من لفظ
الشهادتين أفيدونا أنا بكم الله اللجنة
(أجاب) متعنا الله بحياته بقوله
الحمد لله رب العالمين سبحانه لا علم

كفارات نقله السيد عن البدور والمواق اه أى والمشهور ما تقدم [مسئلة] ان
قال أقسمت عليك بالله فهى يمين لأنه فعل صريح فى القسم فلم يبطله قوله
عليك اه عبد الباقي وفى الأمير لكن فى حديث تعبير أبى بكر رضى الله عنه
ما يقتضى عدم اللزوم أى حديث تعبير أبى بكر الرؤيا بحضرة صلى الله عليه
وسلم فقال عليه السلام لأبى بكر أصبت بعضاً وأخطأت بعضاً فقال أبو بكر
أقسمت عليك يا رسول الله لتخبرنى فقال لا تقسم ولم يخبره فإنه لم يأمره
بكفارة اه بتوضيح [مسئلة] فى الخطاب فرع قال فى الكتاب إذا حلفت على
رجل ليفعلن كذا فامتنع فلا شىء عليهما وقاله الشافعى ثم نقل الخطاب بعد ذلك
الحث عن ابن يونس وغيره قلت وهذا هو المشهور يمين الاستشفاع عند
الشافعية ويندب اجابته له كما فى الخطاب وهو خاص بالبلاء الموحدة من بين
حروف القسم فإنها هى التى تستعمل فى القسم الاستعطافى وهى التى يصرح
معهما بفعل القسم اه من الأمير على عبد الباقي [مسئلة] ان قال والله لا طلقنك
واطلق فى يمينه فلا يجبر على الكفارة ولا يمنع من وطئها ولا يحث إلا بموتها
ما دام ناوياً طلاقها فالمنع فى صيغة الحث من وطئها محله إذا كان الحلف
بطلاقها اه من ضوء الشموع ودس [مسئلة] ان قال والله لا أبيع سلعتى من
زيد فقال له عمرو وأنا فقال والله ولا أنت فباعها لهما أو لأحدهما فردها عليه
فباعها للآخر فكفارتان بخلاف ما لو قال والله لا أبيعها من فلان ولا من
فلان فباعها لهما أو باعها لأحدهما فردت له فباعها للآخر فكفارة واحدة
ولمّا لزمه كفارتان فى المسئلة الأولى وكفارة واحدة فى الثانية لأن الأولى تعدد
القسم واختلف المقسم عليه فيها بخلاف الثانية فإن القسم فيها غير متعدد اه ملخصاً من
درودس [مسئلة] ان قال والله لا أكل لفلان طعاماً ونوى قطع كل ما جاء من جهته
لمنة ثم قبل منه هدية فإنه يحث لأن نيته تفيد تعميم كل ما فيه منة كما فى ص [مسئلة] إن
حلف لزوجه بالله أو بالطلاق لا تزوج عليك فى حياتك ثم طلقها وتزوج بعد طلاقها
وقال نويت بقولى فى حياتها مدة كونها فى عصمتى وهى الآن ليست فى عصمتى
فإنه يصدق وكذا إذا قال لها إن تزوجت فى حياتك فالتى أتزوجها طالق أو
فعدى حر أو فعلى المشى إلى مكة ثم تزوج بعد طلاقها وقال نويت بقولى فى
حياتها مدة كونها فى عصمتى فإنه يصدق فى الجميع فى الفتوى والقضاء لمساواة
نيته لظاهر لفظه بلا ترجيح لظاهر لفظه على نيته عرفاً وقال عجب ثم إنه يعتبر
فى المساواة أن يحتمل اللفظ مانواه الخالف وغيره على السواء لغة وعرفاً فلو
احتمل ذلك لغة وكان احتمالاً فى العرف للمعنى المنوى مرجوحاً كانت النية
كالخالف مخالفة قرينة فتقبل إلا فى القضاء فى الطلاق والعق المعين كمن حلف
لا يأتى أمته ونوى برجله فإن استعمال اللفظ فى هذا مرجوح عرفاً والراجح

لنا الاماعلنتنا إنك أنت العليم
الحكيم اللهم توفيقاً للسداد وهداية
اليه أعلم وفقنا الله وإياك لما فيه
رضاه أن الكلام في هذه المسئلة
يحتاج إلى مقدمات منها معرفة
حقيقة الذكر فإذا علمت ظهر بها
حكم المسئلة فنقول قال الإمام
العلامة سيدى محي الدين النووى
رحمه الله تعالى في كتابه الأذكار
فصل أعلم أن فضيلة الذكر غير
منحصرة في التسبيح والتلليل
والتهميد والتكبير ونحوها بل كل
عامل لله بطاعة فهو ذا كر لله تعالى
كذا قاله سعيد بن جبير رضى الله
عنه وغيره من العلماء قال شارحها
العلامة سيدى محمد على ابن علان
أخرج الواحدى في التفسير
الوسيط بسنده إلى خالد بن عمران
رضى الله تعالى عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
من أطاع الله فقد ذكر الله تعالى
وإن قلت صلاته وصيامه وصنعه
الخير ومن عصى الله تعالى فندنسبه
وإن كثرت صلاته وصومه
وتلاوته القرآن وصنع الخير ثم
قال وفى شرح المشككات للشيخ
ابن حجر أصل وضع الذكر
ماتبعنا الشارع بلفظه مما يتعلق
بتعظيم الحق والثناء ويطلق على
كل مطلوب قولى مجازاً شرعياً
سبيه المشابهة انتهى وفي فتح البارى
بشرح البخارى للعلامة العسقلانى
ويطلق ذكر الله تعالى ويراد به
المواظبة على العمل بما وجب

استعماله في الجماع وإن كان استعمال اللفظ فيهما لغة على حد سواء وكذا إذا
حلف بالله أو بالطلاق أو بشئ مما ذكر لا آكل لحماً فأكل لحم طير وقال أردت
أنى لا آكل لحم غير الطير فيصدق في الفتوى والقضاء لأنه تقييد للمطلق لأن لفظ لحم
يصدق بأى نوع من اللحم على سبيل البدل وقصره على غير لحم الطير تقييد له اهـ ملخصاً
من دروس وعدوى [مسئلة] إن حلف لا آكل لحماً أو لا آكل سمناً فأكل لحم الضأن وسمن
البقر وقال نويت لا آكل لحم بقر وأنا قد أكلت لحم ضأن أو نويت لا آكل سمناً
ضأن وأنا قد أكلت سمناً بقر قبلت نيته في الفتوى مطلقاً في البين بالله وغيره وفي الطلاق
والعتق المعين لأن نيته قربت في نفسها للمساواة وإن كانت ضعيفة بالنسبة لظاهر
لفظه فلماذا إذا رفع للقاضى وكان حلفه بالطلاق أو بعتق عبده المعين فادعى النية
السابقة فلا يقبل ويقع عليه الطلاق وعتق عبده المعين بخلاف المسئلة التي قبل
هذه فانه تقبل نيته مطلقاً عند المفتى والقاضى في الطلاق والعتق المعين لمساواة
نيته لظاهر لفظه كما تقدم والحاصل أنه تقبل نيته في هذا الموضوع عند المفتى
مطلقاً وعند القاضى في البين بالله وغيره إلا الطلاق والعتق المعين [مسئلة] إن
حلف لا أكلم زيدا أو لا أدخل داره ثم كلبه أو دخل داره وقال نويت لا أكله
أو لا أدخل داره في شهر رجب مثلاً وقد مضى فيقبل في الفتوى لقرب هذه
النية من اللفظ ولا يقبل عند الرفع للقاضى في طلاق ولا عتق عبد معين فلو
ذهب للقاضى من غير أن يرفعه أحد وذكر ذلك له كان من قبيل الفتوى كما في
التوضيح (تنبيه) مما يقبل في الفتوى أن يقول الشخص حلفت بالطلاق أنى
لا أفعل كذا ثم يزعم أنه كاذب في ذلك القول وأنه لم يحلف ولا يقبل منه ذلك
في القضاء إلا أن يشهد قبل الإخبار أنه يستخلص بذلك كما في الخطاب اهـ من
دس بتصرف ومن الأمير على عبق [مسئلة] لو حلف بالله لأعتق عبيدى وقال
أردت بعضهم على سبيل التخصيص أو أردت بعبدى دوابى أو أردت بالعتق
البيع فتقبل نيته في الفتى مطلقاً وفي القضاء إلا بطلاق وعتق معين اهـ من عبق
وفي الأمير أن قوله أردت بعبدى دوابى معترض بأن هذا مجاز والمجاز إن
قامت عليه قرينة قبل مطلقاً وإلا رد مطلقاً فكيف يمثل به لما يقبل في الفتوى
دون القضاء إلا أن يتكلف أن هناك قرينة خفيفة فليأمل اهـ ومن ذلك ما لو
حلف بالله لأعتق من عبيدى ثلاثة وقال نويت بيع ثلاثة دواب من دوابى أو قال
لزوجته أنت طالق ثلاثاً وقال أردت أنها طلقت ثلاث مرات في الولادة أو قال
نسائى طوائى وله أربع وقال لم أرد الرابعة فينوى في جميع ذلك مستفتياً لافى
مرافعة مع بيته أو إقرار ولو قال جميع نسائى طوائى طلق الجميع إلا أن يقول
استثنيت أو نويت فينفعه مستفتياً فقط ومثله لو قال هى طالق البتة إن راجعها
ثم أراد نكاحها بعد العدة وقال نويت ما دامت في العدة صدق مستفتياً ومثله لو

قال حليمة طالق وله زوجة وجارية يسميان بذلك وقال نويت بالطلاق عتق جاريتي صدق مستفتيا اه عقب يتوضح من الأمير [مسئلة] إن شرطت الزوجة على زوجها عند العقد أن لا يخرجها من بلدها أو لا يتزوج عليها وحلفه بل ولوحلف لها متبرعا على أنه إن تزوج عليها أو أخرجها فالتى يتزوجها طالق أو فأمرها بيدها ثم فعل المحلوف عليه وادعى أنه نوى أنه لا يتزوج عليها أو لا يخرجها من بلدها في شهر رجب مثلا وقد مضى لم تفده نيته لأن اليمين على نية المحلف لأنه كأنه جعل هذا اليمين عوض حقه ومن أمثلة ذلك إذا ادعى شخص على آخر بوديعة فأنكرها وحلف بالطلاق أنها ليست عنده وأراد طلاقه واحدة وأراد رب الحق البتات فيلزمه الثلاث ولا عبرة بإرادته طلقت طلاقه واحدة لأن اليمين على نية المحلف ولكن يحمل على هذا على ما إذا صرح باشتراط الثلاث رب الحق تشديداً على الخالف لأن رب الحق يقول الخالف لا يبالى بالرجعية فاندفع قول البناني إن الواحدة هي مقتضى لفظه فتقبل نيته اه ملخصاً من عب والأمير وأقرب المسالك وص [مسألة] إن عدت نية الخالف الصريحة اعتبر بساط اليمين أى السبب الحامل عليها غالباً وإلا فهو المعبر عنه في علم المعاني بالمقام وقرينة السياق وإنما قال غالباً لأن البساط قد لا يكون سبباً كما يأتي في قوله ومن ذلك ما لو حلف بطلاق زوجته لا يأكّل أيضاً الخ وبساط اليمين يجرى في جميع الأيمان كانت بالله أو بطلاق أو بعقوك كما قال بعضهم

يجرى البساط في جميع الحلف * وهو المشير لليمين فاعرف
إن لم يكن نوى وزال السبب * وليس ذا الخالف ينتسب

فقوله في النظم وهو المشير لليمين أى أن البساط هو السبب الحامل عليها وقوله إن لم يكن نوى وأما لو نوى شيئاً فالعبرة بنيته وقوله وزال السبب كما إذا حلف لا أشتري لحماً من السوق وكان السبب الحامل له على هذا اليمين وجود زحمة في السوق أو وجود ظالم فإذا زالت الزحمة أو الظالم جاز له الشراء من السوق لأنه كأنه قال في حلفه لا أشتري من السوق ما دامت هذه الزحمة أو الظالم ولا يحنث لافي الفتوى ولا في القضاء وظاهر كلامهم اعتبار البساط ولو مع مرافعة في طلاق أو عتق إلا أن المفتي يدين الخالف في دعواه وأما في القضاء فلا بد من ثبوت كون الخلف عند وجود البساط يعنى بأن تشهد البينة عند المرافعة بالبساط فيحمل عليه حيثئذ كان يمينه بما بنى فيها أم لا وأما إن شهدت البينة باليمين ثم ادعى الخالف البساط فلا يعمل به عند المرافعة وقد صرح ابن رشد بهذا التفصيل ونقله عنه الرماضى وأما إذا لم تزل هذه الزحمة واشترى من السوق فيلزمه ما حلف به وهذا مفهوم قوله في النظم وزال السبب وقوله وليس ذا الخالف ينتسب أى أنه يشترط في نفع البساط أن لا يكون للخالف مدخل في السبب الحامل على

أو ندب إليه كتلاوة القرآن وكقراءة الحديث ومدارسة العلم والتفعل بالصلاة إلى أن قال فأفاد أن ما ذكر يطلق عليه ذكر الله تعالى لا لفظ الذكر من غير إضافة والله أعلم انتهى كلام الشيخ محمد على فتحصل منه أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ذكر، تبقى الكلام فيما الأولى من الأذكار والأفضل فنقول الأفضل على الإطلاق كلمة التوحيد قال سيدى ومولاي العارف بالله تعالى والدال عليه سيدى مصطفى البكرى فى الضياء الشمس ويشهد لأفضليتها على سائر الأذكار حتى من الصلاة والتسليم على الحبيب المختار قوله صلى الله عليه وسلم رأيت حمزة وجعفر وكان بين أيديهما طبق فيه نبق كالزبرجد فأكل منه نبقاً ثم صار عبداً فأكل منه ثم صار رطباً فأكل منه فقلت لهما ما وجدتما أفضل الأعمال قالوا قول لا إله إلا الله قلت ثم ماذا قالوا الصلاة عليك يا رسول الله قلت ثم ماذا قالوا حب أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ولندكر فى فضائلها لبنا بحظي بذكره اقتراباً؛ فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما قال عبد لا إله إلا الله مخلصاً إلا سعدت لا يردّها حجاب فإذا وصلت إلى الله تعالى نظر الله إلى قائلها وحق على الله تعالى أن لا ينظر إلى موحد إلا رحمه

وَعنه صلى الله عليه وسلم إذا قال المسلم لا إله إلا الله خرقت السموات حتى تقف بين يدي الله تعالى فيقول أسكنني فتقول كيف أسكن ولم تغفر لقائلي فيقول ما أجريتك على لسانه إلا وقد غفرت له وعنه صلى الله عليه وسلم كما لا تلتقي الشفتان على قول لا إله إلا الله كذلك لا تحجب عن سماء سماء حتى تنتهي إلى العرش لها دوى كدوى النحل تشفع لصاحبها وعنه صلى الله عليه وسلم لا إله إلا الله كلمة عظيمة كريمة على الله من قائلها مخلصاً استوجب الجنة ومن قائلها كاذباً عصمت ماله ودمه وكان مصيره إلى النار وعنه صلى الله عليه وسلم أوحى الله تعالى إلى موسى ابن عمران عليه السلام أن في أمة محمد لرجالا يقومون على كل شرف وواد ينادون بشهادة أن لا إله إلا الله جزاءهم على جزاء الأنبياء وعنه صلى الله عليه وسلم أفضل العلم لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الاستغفار وفي رواية أفضل الذكر الحمد لله وعنه صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وعنه صلى الله عليه وسلم جددوا إيمانكم، أكثروا من قول لا إله إلا الله وعنه صلى الله عليه وسلم أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً مخلصاً من قلبه وعنه صلى الله عليه وسلم

اليمن كما لو تنازع مع ولده أو زوجته أو أجنبي خلف أنه لا يدخل على من تنازع معه داراً مثلاً ثم زال السبب الحامل له على اليمن بأن اصطالح الحالف والمحلف عليه فإنه يحنث بدخوله عليه لأن الحالف له مدخل في السبب فالبساط هنا غير نافع اه ملخصاً من درودس بتوضيح [مسألة] إن قال لزوجته إن دخلت هذا المكان فأنت طالق وكان السبب في حلفه بالطلاق وجود فاسق بذلك المكان فإذا زال الفاسق منه ودخلت الزوجة لم يحنث لأنه في قوة قوله مادام هذا الفاسق موجوداً في ذلك المكان اه من أقرب المسالك [مسألة] من حلف ليشتري دار فلان فلم يرض بثمان مثلها فأقوى القولين عدم الحنث كما في الخطاب وكذا إذا حلف ليبيع داره فأعطى دون ثمن المثل فلا يحنث لأنه في قوة قوله لأشترين دار فلان إن باع بثمان المثل أو لايبيع داري إن أعطوني ثمن المثل فالبساط نافع لما علمت أنه نية حكيم اه مجموع بتوضيح [مسألة] من سمع الطيب يقول لحم البقر داء خلف لا يأكل لحماً ولم يقصد تعمياً ولا تخصيصاً فلا يحنث بأكل لحم الضأن والطيور ونحوهما لأن البساط يدل على ذلك ومن ذلك ما إذا حلف أن زوجته لا تعتق أمها وكانت أعتقتها قبل فلا يحنث لأنه لو علم ذلك ولم يحلف كما في البدر (ومن ذلك) ما إذا قالت امرأة لزوجها إن كنت تحبني فأحلف بالطلاق الثلاث أنك تنطق بمثل ما أنطق به خلف كما قالت أنت طالق بالثلاث فلا يقول مثل قولها ولا شيء عليه لأنه لو علم لم يحلف (ومن ذلك) ما إذا حلفت امرأة أمير بالله العظيم لا تسكن بعد موته دار الإمارة ثم تزوجت أميراً آخر فأسكنها بتلك الدار فلا تحنث لأن بساط يمينها انحطاط درجتها بعد موته وقد زال الانحطاط بتزوجها بالأمير الآخر (ومن ذلك) ما لو حلف بطلاق زوجته أنه لا يأكل أيضاً ثم وجد في حجرها شيئاً مستوراً فقالت لا أريكم حتى تحلف بالطلاق لتأكلن منه خلف فإنه لا شيء عليه إذا كان الذي في حجرها أيضاً ولا يلزمه الأكل منه لأن بساط يمينه أنه يأكل منه ما لم يمنع من أكله مانع ولأن عليه باليمن الأول يتضمن نية إخراج البيض فلا يقال إن المانع الشرعي يحنث معه فتدبر (ومن ذلك) من ضاعت حجة بيته أو تمسكه وقال لكتبة الحاكم مثلاً اكتبوا لي غيره امرأته طالق لا يعمله في موضع ولا هو في بيته ثم وجده في بيته فلا حنث عليه عملاً بمقتضى لفظه بل هذا من البساط على المشهور هذه المسائل ملخصة من درودس بتوضيح وزيادة من الأمير على عقب [مسألة] إذا حلف ولم تكن له نية تخصيص ولا تعميم ولم يوجد بساط فالمعتبر العرف القولي وكذا الفعلي على الراجح فالعرف القولي كما إذا حلف لا يشتري مملوكاً وكان عرفهم أن المملوك لا يطلق إلا على الأبيض فلا يحنث إذا اشترى عبداً أسود وقس ما أشبه ذلك والعرف

افتحوا على صيانتكم أول كلامهم
لا إله إلا الله وآخر كلامهم
لا إله إلا الله فمن كان أول كلامه
لا إله إلا الله وآخر كلامه لا إله
إلا الله ثم عاش ألف سنة ماسئلاً
عن ذنب واحد وعنه صلى الله
عليه وسلم أن الله تعالى حرم النار
على من قال لا إله إلا الله يبتغى
بذلك وجه الله تعالى وعنه صلى
الله عليه وسلم قلت يارب شفني
فيمن قال لا إله إلا الله قال ذلك
إلى وهذه الكلمة هي المانعة
والدافعة والنافعة والشافعة
فأما كونها مانعة فلقوله صلى الله
عليه وسلم لا إله إلا الله تمنع العباد
من سخط الله تعالى ما لم يؤثروا
صفة دنياهم على دينهم فإذا آثروا
صفة دنياهم على دينهم ثم قالوا
لا إله إلا الله ردت عليهم وقال
كذبتم وفي رواية لا تزال لا إله
إلا الله تحجب غضب الرب عن
الناس ما لم يبالوا ما ذهب من دينهم
إذا صلحت لهم دنياهم فإذا قالوها
قل كذبتم لستم من أهلها
وأما كونها دافعة فلقوله صلى الله
عليه وسلم لا إله إلا الله تدفع عن
قاتلها تسعة وتسعين باباً من البلاء
أدناهم الأهم وفي رواية لا تزال
لا إله إلا الله تدفع سخط الله تعالى
عنه وعن العباد حتى إذا نزلوا
بالمزول الذي لا يبالون ما تنقص
من دينهم إذا سلمت لهم دنياهم
فقالوا عند ذلك قال الله لهم كذبتم
وأما كونها نافعة فلقوله صلى الله

الفعلي كما إذا حلف لا آكل خبزاً وكان عرفهم لا يأكلون إلا خبز القمح فقط
فإذا أكل خبز الشعير لا يحنث على الراجح لتخصيص عرفهم الخبز بخبز القمح كما
علت وإنما رجع اعتبار الفعلي لأنه لا يضعف أن يكون قرينة اه ملخصاً من
عقب والأمير [مسئلة] إذا لم يوجد نية ولا بساط ولا عرف قولي ولا فعلي
فالمعتبر العرف الشرعي إن كان المتكلم صاحب شرع فإذا حلف أنه لا يصلي
أولا يتطهر هذا الوقت ثم دعا الله تعالى أو أزال أو سآخه فإنه لا يحنث لأن
الشرع لا يطلق الصلاة على الدعاء ولا التطهير على التنظيف فإذا صلى الظهر
أو ترضاً مثلاً فإنه يحنث [مسئلة] إذا لم يوجد شيء مما ذكر فالمعتبر المقصد
اللعوي فمن حلف لا يركب دابة أو لا يلبس ثوباً وليس لهم عرف في دابة معينة
ولا في ثوب معين بل لفظ الدابة يطلق عندهم على معناه لغة وهو كل مادب على
الأرض وكذلك الثوب يطلق عندهم على معناه لغة وهو كل ما يلبس فإذا ركب
تمساحاً أو لبس عمامة فإنه يحنث لأنه المدلول للعوي وكذا من حلف لا يصلي
ولفظ الصلاة عندهم إنما يطلق على معنى اللعوي فإنه يحنث إذا دعا الله تعالى
إذ الدعاء صلاة لغة وبهذا تعلم فائدة التقييد بقوله فيما تقدم إن كان المتكلم
صاحب شرع اه در بزيادة من دس وتوضيح [مسئلة] إذا أطلق في يمينه
ولم يوجد بساط ولا عرف قولي ولا غير ذلك مما تقدم وكانت صيغته صيغة
حنث فإنه يحنث بفوت المحلوف عليه لغير مانع كما إذا حلف ليطأها الليلة فتركه
اختياراً حتى فأت الليلة يل ولو لما منع شرعي أو عادي فالمانع الشرعي كمن
حلف ليطأ زوجته الليلة فنزل عليها الحيض أو تبين أنها حائض فإنه يحنث إن
لم يطأ ولو لم يفرط فإن وطأها حال الحيض ففي بره وحشته قولان فالقول بالبر
حملاً للفظ على مدلوله لغة والقول بعدم البر حملاً له على مدلوله شرعاً والمعدوم
شرعاً كالمعدوم حساً يعني أنه غير معتد به في نحو الإحصان وتحليل الميتة أو
غير مأذون فيه وإلا فهو يسمى وطئاً شرعاً ويوجب الغسل والحد والمهر ونحو
ذلك وأما إذا حلف ليطأها ولم يقيد بالليلة فلا يحنث بحيضها بل ينتظر طهرها في المستقبل
ويطؤها هذا هو الصواب كما في بن والرماسي خلافاً لما يفيد كلام عقب من الحنث
مطلقاً، ومن أمثلة الشرعي من حلف ليعين أمته فتبين أنها حامل منه فإنه يحنث؛
هذا مذهب المدونة في المسألتين وقرن القاسم وابن دينار في مسألة الحيض بين
أن يمضي زمن يمكنه فيه الوطء فيحنث وبين أن لا يمضي زمن يمكنه فيه الوطء
فلا يحنث وخالف سحنون في مسألة بيع الأمة فقال إن تبين أنها حامل لا يحنث
ولم يعتمدوا كلا منهما ومن أمثلته أيضاً ما لو حلف إنسان من أولياء المقتول
ليقتلن من الجاني فعني عنه بعض آخر من المستحقين أو تبين أنه عني عنه قبل
الحلف فإنه يحنث في هذه وفي مسألة بيع الأمة المتقدمة مطلقاً أقت بوقت أم لا

عليه وسلم لا تزال لا إله إلا الله تنفع من قالها حتى يستخفوا بها والاستخفاف بحقها أن يظهر العمل بالمعاصي فلا ينكره ولا يغيره وأما كونها شافئة فلقوله صلى الله عليه وسلم كما لا تلتقي الشفتان على قول لا إله إلا الله الخ الحديث الماروهى ثمن الجنة لقوله صلى الله عليه وسلم ثمن الجنة لا إله إلا الله و ثمن النعمة الحمد لله ومفتاح السموات والأرض لقوله صلى الله عليه وسلم اسكل شيء مفتاح ومفتاح السموات والأرض قول لا إله إلا الله وحسن الله لقوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى لا إله إلا الله حصنى فمن دخله أمن من عذابي وفى رواية يقول الله تعالى وإذا كرها محبوب الله لقوله صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل قربوا أهل لا إله إلا الله من ظل عرشى فاني أحبهم وقد عذنى مفتاح الفلاح لأسمائها فضلا وذكر أن الأول كلمة التوحيد والثاني كلمة الإخلاص والثالث كلمة الإحسان والرابع دعوة الحق والخامس كلمة العدل وكلمة التقوى والمثل الأعلى والعهد ومقاليده السموات والأرض وكلمة الحق والعروة الوثقى وكلمة الصدق ولها من المزايا والخصائص ما لا يسعه كتاب منها حديث البطاقة وحديث الرجل الذى حضره ملك الموت فشق أعضائه فلم يجد عمل خيرا ثم شق قلبه

فرط أم لا والمانع العادى كمن حلف ليلبس هذا الثوب فسرق قبل أن يلبسه أو غصب أو حلف ليدبحن هذا الحيوان وليأكل هذا الطعام فسرق أو غصب كل منهما قبل الأكل وقبل الذبح فإنه يحنث إن تأخرت السرقة أو الغصب عن اليمين مطلقاً أقت أم لا فرط أم لا وأما إذا تقدمت السرقة أو الغصب أو اليمين فلا حنث مطلقاً أقت أم لا فرط أم لا^(١) ومعنى أقت أى جعل للمحلف عليه وقتاً بأن حلف لألبس الثوب فى هذا اليوم مثلاً وأما إن كان المانع من فعل المحلف عليه عقلياً فلا يحنث كما إذا حلف ليدبحن هذه الشاة مثلاً فماتت عقب اليمين أو تأخر موتها ولم يحصل منه تفريط ولا بأن فرط مع التأخير حتى ماتت حنث والحاصل أن المحلف عليه إذا فات لمانع عقلي فإما أن يكون الحالف قد عين وقتاً لفعله أم لا فإن كان قد عين وقتاً كقوله لأذبحها فى هذا الشهر فماتت فيه لم يحنث مالم يضق الوقت ويفرط ولا حنث وإن كان لم يؤقت فلا حنث إن حصل المانع عقبه أو تأخر بلا تفريط فإن فرط مع التأخير حتى فات فالحنث وقد نظم ذلك الأجهورى فقال:

إذا فات محلف عليه لمانع فإن كان شرعياً فحنثه مطلقاً
كعقلى أو عادى إن يتأخرا وفرط حتى فات دام لك البقا
وإن أقت^(٢) أو قد كان منه تبادر فحنثه بالعادى لا غير مطلقاً
وإن كان كل قد تقدم منهما فلا حنث فى حال غفء محققاً

ومن أمثلة العقلى ما إذا حلف ضيف على رب دار أنه لا يذبح له فتبين أنه ذبح له أو حلف ليفتضن زوجته فوجد عذرتها سقطت فلا حنث فيهما لأن رفع الواقع وتحصيل الحاصل محال عقلاً اه ملخصاً من درودس والخرشى والأمير بتوضيح [مسئلة] إن قال والله لأدخلن الدار فى شهر رجب مثلاً ثم عزم على عدم الدخول قبل مضيه لا يحنث لأن صيغة الحنث المؤجل لا يحنث فيها إلا إذا فات الأجل وأما صيغة البر فلا يحنث فيها بالعزم على الضد كما إذا قال والله لأأكل زيدا ولا يحنث إلا إذا كلف بالفعل وأما صيغة الحنث المطلق كما إذا قال والله لأدخلن الدار أو إن لم أدخل الدار فأنت طالق ثم عزم على عدم دخول الدار فطريقة ابن المواز وابن شاس فى الجواهر وابن الحاجب والقرافى الحنث ومشى عليها سيدى خليل وقال غيرهم غاية ما فى المدونة أن الحالف بصيغة الحنث المطلق له تحنيت نفسه بالعزم على الضد ويكفر ولا يتحنث الحنث إلا بفوات المحلف عليه فله أن يرجع ليمينه ويبطل العزم كما لو قال إن لم أتزوج فعلى كذا ثم عزم

(١) قوله فرط أم لا: لا يحنث مافى هذا التقسيم من التسامح ألا ترى إذا كانت المانع متقدماً على اليمين فإنه لا يتأق تفريطاً من حاشية الخرشى
(٢) قوله وإن أقت الخ أى أن العادى إذا تأخر يحنث فيه مطلقاً أقت أم لا بادر أم لا بخلاف العقلى فإنه إن أقت فيه لم يحنث إلا إذا ضاق الوقت وفرط كما تقدم اه منه

فلم يجد فيه خيراً ففك حليمه فوجد طرف لسانه لاصقاً بحنكه يقول لا إله إلا الله فغفر له بكلمة الإخلاص وحديث التلقين لسيدنا علي رضي الله تعالى عنه بها بعد أن طلب من الدلالة على أقرب الطرق إلى الله تعالى عز وجل وأسهلها على عباده وأفضلها عند الله وحديث مبايعة الصحابة بعد سؤاله هل فيكم غريب يعني أهل كتاب وأمره بغلق باب المسجد وقوله صلى الله عليه وسلم ارفعوا أيديكم فقولوا لا إله إلا الله وفعلهم ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم انك بعثتني بهذه الكلمة وأمرتني بها ووعدتني عليها الجنة وانك لا تخلف الميعاد ثم قال أبشروا فإن الله تعالى قد غفر لكم - الذي رواه البزار في مسنده وحديث ارشاد سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام لها فيه دليل على أنها أفضل الأذكار وهو ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قال موسى يارب علني شيئاً أذكرك به وادعوك به قال يا موسى قل لا إله إلا الله قال لا إله إلا انت يارب انما اريد شيئاً تخصني به قال يا موسى لو أن السموات السبع وعمارهن غيري والارضين السبع في كفة ولا إله إلا الله في كفة مالت بهن لا إله إلا الله وفي رواية سأل موسى ربه حين أعطاه التوراة أن يعمله دعوة يدعو بها

على ترك الزواج فله الرجوع للزواج وإبطال عزمه ولا يلزمه شيء بما حلف به ما لم يكن المحلوف به طلاقاً وإلا لزمه بمجرد العزم على الضد وتحيث نفسه ولا يتأق له الرجوع انظر حاشية المجموع واختار الرماضي هذه الطريقة كذا في دس ولكن في حاشية الخرشى أنه لا يحنث بالعزم على الضد في الطلاق فأولى اليقين بالله ونص الحاشية والذي في المدونة ومن قال لامرأته أنت طالق واحدة إن لم أتزوج عليك فأراد أن لا يتزوج عليها فيطلقها طليقة ثم يرتجعها فيزول يمينه ولو ضرب أجلاً كان على برٍّ وليس له أن يحنث نفسه قبل الأجل وإنما يحنث إذا مضى الأجل ولم يفعل ما حلف انتهى ما في المدونة ومقتضاه أنه لا يقع الطلاق بمجرد العزم قاله بعض شيوخنا وإذا كان لا يحنث بالعزم في الطلاق فأولى اليقين بالله اه فالدسوقي اختار ما في حاشية المجموع دون ما في حاشية الخرشى ومن حلف لا يتزوجن لا يبر في حلفه إلا إذا نكح امرأة نكاحاً صحيحاً لا يستحق الفسخ وكانت تشبه أن تكون من نسائه ولا يكتفى في البر بالعقد فقط بل لا بد من الوطء فإن كان حلفه ليتزوجن عليها فلا يبر إلا بما تشبه زوجته فإن تزوج بما يفسخ نكاحها أو بما لا تشبه زوجته أو نساءه وكان حلفه غير مقيد بأجل فيحنث إن عزم على الضد وإن أجل فيحنث إذا مضى الأجل اه من الخرشى بزيادة من عدوى [مسئلة] إذا حلف لا يأكل في غد فأكل فيه نسياناً فإنه يحنث على المعتمد خلافاً لابن العربي والسيوري وجمع من المتأخرين حيث قالوا بعدم الحنث بالنسيان وفاقا للشافعي ولو حلف بالطلاق ليصوم من غداً فأصبح صائماً ثم أكل ناسياً فلا حنث عليه كما في سماع عيسى وذلك لأنه حلف على الصوم وقد وجدو الذي فعله نسياناً وهو الأكل لا يبطل صومه لأن الأكل في التطوع لا يبطله وهذا الصوم تطوع بحسب الأصل فلما لم يبطل صومه لم يحنث ومثل النسيان الخطأ والغلط فتأهل الخطأ حلف لا يدخل دار فلان فدخلها معتقداً أنها غيرها فإنه يحنث ومن أمثلة الخطأ ما إذا حلف لا يتناول من زيد دراهم فتناول منه ثوباً تبين أن فيه دراهم فإنه يحنث وقيل بعدم الحنث وقيل يحنث إن كان يظن أن فيه دراهم قياساً على القطع في السرقة وإلا فلا حنث أنظر الخطاب ومثال الغلط حلف أنه لا يكلم زيدا فكلمه معتقداً أنه عمرو وكلفه لا أذكر فلانا فذكره لظنه أنه غير الآم المحلوف عليه فإنه يحنث فيهما وأما لو حلف لا أذكر فلانا فأراد ذكر غيره فجري ذكره على لسانه غلطاً فلا يحنث لأن الصواب أن الغلط اللساني لا حنث فيه وما وقع في كلامهم من الحنث بالغلط فالمراد به الغلط الجنائي وهو الخطأ لا اللساني اه ملخصاً من درودس [مسئلة] إن قال والله لأدخلن الدار فأكرهه على عدم دخولها ومنع منه قهراً ولو من غير عاقل فإنه يحنث وعليه الكفارة لأن يمينه وقعت على حنث وأما إن وقعت على بر كقوله والله

فامرہ أن يدعو بلا إله إلا الله فقال موسى يارب كل عبادك يدعونها وأنا أريد أن تخصني بدعوة أدعوك بها فقال تعالى يا موسى لو أن السموات وساكنها والبحار وما فيها وضعوا في كفة ووضعت لا إله إلا الله في كفة لوزنت لا إله إلا الله قال الشيخ إبراهيم الكوراني رحمه الله تعالى تضمن سؤال موسى على نينا وعليه الصلاة والسلام بقوله إنما أريد شيئاً تخصني به أن يعله ذكر أ أفضل من الأذكار المتداولة بين العباد وذل الجواب على أن الذي يطلبه من أفضل الأذكار هو المتداول بين العباد فالمطلوب خصوصاً هو المبذول عموماً فوق التخصيص في عين التعميم بتعظيم مرتبة لا إله إلا الله والله أعلم ولولا خشية الاطباب لاوردنا في خصائصها وتناجها العجب العجيب فإن سائر أرباب الطرائق أصحاب الشراب الفائق من فائق ذائق أجمعوا على اتخاذها وردا ذكراً يبلغ الأوطار ولنكتف بهذا المقدار فإن فيه كفاية لطالب رفيع الأطوار انتهى ما أردنا نقله من كلام العارف البكري وحيث تم الكلام على بعض فضائل كلمة التوحيد فلنشرع الآن فيما يتعلق بالصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم فنقول قال العلامة سيدى الشيخ ابن حجر الهيتمي

لا أكلم زيداً ولا أدخل داره في هذا الشهر فأكره على الفعل فكلمه أو دخل داره قهراً فإنه لا يحنث لكن بقيود ستة أن لا يعلم بأنه يكره على الفعل قبل الحلف وإلا حنث لأنه داخل عليه في يمينه وأن لا يأمر غيره بالكراهة له وأن لا يكون الحالف على شخص بأنه لا يأكل مثلاً هو المكروه^(١) على الأكل وإلا حنث لأنه ظاهر أنه طوع في هذين الأخيرين وأن لا يكون الإكراه شرعياً وإلا حنث لأن الإكراه الشرعى كالطوع كوالله لا أدخل المسجد ثم حبسه فيه القاضى لدعوى توجهت عليه وكلفه أن لا يدفع ماعليه من الدين في هذا الشهر فأكرهه القاضى على الدفع لكونه موسراً وأن لا يفعل ثانياً طوعاً بعد زوال الإكراه وأن لا تكون يمينه لا يفعله طائعاً ولا مكرهاً وإلا حنث ، بقی ما لو حلف على زوجته بالطلاق مثلاً أن لا تخرج من الدار فخرجت لسيل أو هدم أو لأمر شديد لا يمكنها القرار معه أو أخرجها صاحب الدار لكون مدة الكرى قد انقضت أو نودى على فتح قدر وهى حامل أو مرضع فخرجت لخوفها على رضيعها أو على مافي بطنها كما يقع في مصر عند إرادة نزح الكنف فينادى شخص ليعلم الناس بذلك لتخرج الحامل ونحوها ففي سماع ابن القاسم عن مالك لا حنث عليه في هذه الفروع واستصوبه بن خروجه عن نيته حكماً لو سئل على قاعدة البساط المتقدم وفي عيد الباقي ويحتمل الحنث لأنه كالإكراه الشرعى لأن الخروج واجب شرعاً وفي مثل هذا ورده بن بأنه غير صحيح لخالفته للنص اهـ ملخصاً من درودس بتوضيح [مسألة] إذا حلف ليصوم من غداً فرض ولم يقدر على الصوم حنث وأما إن ظهر أنه عید فإنه لا يحنث لأن بساطه إن كان يصام فكأنه قال لا صوم من غداً إن كان يصام نقله السيد عن عجم عن ابن عرفة اهـ من حاشية الأمير على عبد الباقي بتوضيح [مسألة] إذا حلف لا آكل هذا الرغيف أو هذا الطعام فأكل بعضه ولولقمة حنث وهذا في صيغة البر وأما في صيغة الحنث نحو والله لا آكل هذا الرغيف أو هذا الطعام أو إن لم آكله فهي طالق فلا يبر بفعل البعض ومن حلف أن لا يلبس هذا الثوب حنث بإدخال طوقه في عنقه ومن حلف لا يصلي حنث بالإحرام ومن حلف لا يصوم حنث بالأصباح ناوياً ولو أفسد الصلاة بعد الإحرام أو الصوم بعد الأصباح ومن حلف لا يركب حنث بوضع رجله في الركاب ولو لم يستقر على الدابة حيث استقل عن الأرض ومن حلف إن وضعت ما في بطنك فانت طالق فوضعت واحداً وبقى واحد حنث بوضع أحدهما ومن حلف لا يطؤها حنث بمغيب الحشفة وقيل بالانزال ولم يلتفتوا في هذا للحنث ببعض كأنه لتعويل الشارع في أحكام الوطء على مغيب الحشفة ومن حلف لا يدخل الدار لم يحنث بإدخال رأسه بخلاف رجله والأظهر إن اعتمد عليها ومن حلف ليقرأن

(١) قوله هو المكروه له الخ وقيل لا يحنث في هذا والقولان ذكرهما ابن عرفة اهـ دس اهـ منه

في كتابه الدر المنصود في الصلاة على صاحب المقام المحمود صلى الله عليه وسلم قال الحليمي ما حاصله المقصود بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم التقرب بأدامها إلى الله عز وجل وقضاء حقه فإنه تعالى وإن أوجب ثناؤه عليه عند الملائكة وتعظيمه فعني اللهم صل على سيدنا محمد اللهم عظمه في الدنيا بإعلاء ذكره وإظهار دينه وإبقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه في أمته وإجزال أجره ومثوبته وإبداء فضله للأولين والآخرين بالمقام المحمود وتقديمه على كافة المقرين بالشهود وتفسيرها عليه بالتعظيم لا ينافية عطف آله وأصحابه عليه في ذلك لأن تعظيم كل أحد بحسب ما يليق به والحاصل أن في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فائدة له بطلب زيادة مآمر له بزيادة درجاته فيه إذ لا غاية لها ولا انتهاء وفائدة للبصلي بحصول مأموله من نصوع العقيدة وخلوص النية وإظهار المحبة والمداومة على الطاعة والاحترام للواسطة الكريمة فهي محبة له وتوقير من أعظم شعب الإيمان لما فيها من أداء شكره الواجب علينا لعظم منته علينا بنجاتنا من الجحيم وفوزنا بالنعيم المقيم صلى الله عليه وسلم فالمصلي داع ويكمل لنفسه حقيقة لأننا إذا صلينا عليه صلى الله عليه وسلم صلى الله علينا ومن حصر الفائدة

القرآن اليوم أو سورة فقرأ ذلك ثم إنه أسقط حرفاً فإن علم أنه يسقط مثل ذلك حلف عليه وله ما نوى وإن جاء بما لا يعرف من الخطأ الكثير أوترك سورة فهو حائث وقال مالك في من حلف ليتزوجن على امرأته امرأة أمسكها ستة فزوج امرأة أمسكها أحد عشر شهراً ثم ماتت فإنه يتزوج غيرها ويتبدئ السنة وقال سحنون يجوز له أن يمكث مع الثانية بقية السنة وقال شيخنا وغيره إذا حلف على شخص أن يأكل فإن كان حلف عليه في آخر الأكل فلا يبر الحالف إلا بثلاث لقم وإن كان في أوله فلا يبر إلا بشبع مثله (فرع) لو حلف ليجلسن في بقعة من الجنة برجلوسه في الروضة المشرفة قلت وورد في مجالس الذكر أنها رياض الجنة وقبور المؤمنين فإن نوى الحقيقة حث أفاد هذه المسائل الأمير على عقب [مسئلة] إذا حلف شخص لمن عليه دين لا فارتك أو لا فارتقتي حتى تقضي حتى ففر منه ولو لم يفرط بأن انفلت منه كرها عليه فإنه يحث قال العلامة الأمير إن قلت فراره إكراه في رأي والإكراه في البر لا حث به قلت هو في المعنى حث أي لا لزمنك اه بتوضيح وكذا يحث في هذه المسئلة إن أحال المدين الحالف فرضي بالحالة وترك سبيله فيحث بمجرد قبولها ولو لم تحصل مفارقة من الغريم لأن القبول بمنزلة المفارقة ولو قبض الحق بحضرة الغريم وما ذكره المصنف من الحث بالحالة وعدم الاكتفاء بها خلاف عرف مصر الآن من الاكتفاء بالحالة ومعلوم أن الإيمان مبنية على العرف اه دس [مسئلة] إن حلف لا أكله فإنه يحث بإرسال رسول كلام إن بلغ للمحلف عليه وكذا إذا كتب له كتاباً فإنه يحث إن وصل للمحلف^(١) عليه بأمر الحالف سواء كان عازماً حين كتابته أو املاًته أو الأمر بكتابتها أم لا وإن أوصل بغير أمر الحالف بأن دفعه الحالف للرسول ثم بعد ذلك رده عن إيصاله للمحلف عليه فعصاه وأوصله إليه فلا يحث الحالف لا بإيصاله ولا بقرائه على المحلف عليه وكذا لا يحث إذا لم يصل للمحلف عليه ولو كان عازماً عليه حين الكتابة بخلاف الطلاق فإنه يقع بمجرد الكتابة عازماً عليه لأن الطلاق يستقل به الزوج بلا مشافهة فلا يتوقف على حضور الزوجة ولا مشافهتها بخلاف الكلام فإنه يتوقف على ذلك ثم إنه إذا ادعى أنه نوى لا أكله مشافهة ووصول الكتاب وإبلاغ الرسول ليس فيهما مشافهة فتقبل نيته في الرسول مطلقاً في الفتوى والقضاء لموافقة نيته لظاهر لفظه ولا تقبل في وصول الكتاب في العتق المعين والطلاق لأن نيته مخالفة لظاهر لفظه لأن الكلام شامل للغوى والعرفي بخلاف كلام الرسول فإنه لم يحصل به كلام لا لغة ولا عرفاً

(١) قوله ان وصل للمحلف عليه اي ولولم يفتحه المحلف عليه أوفتجه ولم يقرأه كأنه لا يخفى عن المذهب وهو ظاهر المصنف ربما لظاهر المدونة خلافاً لنقل ابن رشد انظر عقب اه منه

في الثاني إنما أراد بذلك تنبيه المصلي وحثه على تحصيل الكمال المسبب له على صلاته ولم يرد خلوها عن فائدة تحصل له صلى الله عليه وسلم منها الخ ما ذكره العلامة في الكتاب المذكور (قال) سيدى العارف بالله تعالى الشيخ عبد الوهاب الشعراني في العهد الحمدي أخذ علينا العهد العام من سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نكثر من الصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلا ونهارا ونذكر لإخواننا ما في ذلك من الأجر والثواب ونرغبهم فيه كل الترغيب إظهارا لمحبتة صلى الله عليه وسلم وأن نجعل لهم وردا صباحا ومساء من ألف صلاة إلى عشرة آلاف صلاة كان ذلك من أفضل الأعمال ثم قال واعلم يا أخى أن طريق الوصول إلى حضرة الله تعالى من طريق الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من أقرب الطرق فمن لم يخدمه صلى الله عليه وعلى آله وسلم الخدمة الخاصة به وطلب دخول حضرة الله تعالى فقد رام المحال إلى أن قال وقد جيب إلى يا أخى أن أذكرك جملة من فوائد الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم تشويقا لك عسى أن يرزقك الله محبته الخالصة ويصير شغلك في أكثر أوقاتك الصلاة والتسليم

فإذا قال إن كلمته فهي طالق أو فعبدى فلان حر ثم أرسل له كلاما مع رسول وبلغه له وادعى أنه نوى المشافهة قبل منه في الفتوى والقضاء وأما إن أرسل له كتابا ووصله ثم ادعى المشافهة لم يقبل عند الرفع للحاكم في خصوص العتق المعين والطلاق لحق العبد والزوجة اه ملخصاً من درودس [مسئلة] إن حلف لا يكلمه ثم رأى شخصاً فسلم عليه معتقداً أنه غيره فتبين أنه هو فانه يحنث ولا يقال إن هذا من اللغو ولا حنث فيما يجرى فيه اللغو لأننا نقول إن الاعتقاد هنا ليس متعلقاً بالحنث عليه حتى يكون لغوا بل بغيره لأن الاعتقاد تعاق بزيد فتبين أنه غيره^(١) و زيد ليس محلوفاً عليه بل المحلوف عليه عدم الكلام وقوله معتقداً أنه غيره وأولى ظاناً أو شاكاً أو متوهماً أنه غيره وأما عكس هذه المسئلة وهو لو كلم رجلاً يظنه المحلوف عليه فإذا هو غيره لم يحنث ولو قصده كما ذكره الشارح أى بهرام في كبره وشامله ولا يقال هذا فيه العزم على الضد وهو يوجب الحنث لأننا نقول العزم على الضد إنما يوجب الحنث في صيغة الحنث فقط ومن هذا يعلم أن الحنث وعدمه منوطان بهاتين لا باعتبار الاعتقاد ومن ذلك لو قال امرأته طالق ماله مال وقد ورث قبل يمينه مالا لم يعلم به فيحنث إلا أن ينوى في يمينه أعلمه فلا حنث اه ويؤخذ منه أن من قال عبد فلان حر وانكشف الأمر أنه ورثه قبل أن يقول هذا القول فانه يعتق عليه ولم ير هذا منصوصاً وكذا يحنث إذا سلم على جماعة فتبين أن المحلوف عليه فيهم وأولى إن كان عالماً بذلك إلا أن يحاشيه أى يخرجهم منهم بقلبه قبل السلام عليهم وكذا إن أخرجه بقلبه في أثناء السلام كما تقدم في مسئلة أيمان المسلمين تلزمى وهو المعتمد ومقابلته أن الإخراج بالنية حال اليمين لا يتفع اه ملخصاً من درودس [مسئلة] إذا حلف بالطلاق أو بغيره أنها لا تخرج إلا بإذنه فأذن لها وخرجت بعد إذنه لكن قبل علمها بالإذن فإنه يحنث سواء أذن لها وهو حاضر أو في حال سفره أشهد على الإذن أم لا وكذا يحنث بتركها عالماً بخروجها بغير إذنه لأن مجرد علمه لا يعد إذناً فلا بد من الإذن الصريح وأولى أن يعلم ويؤخذ من هذه المسئلة ما أفتى به بعض الشيوخ فيمن حلف غريمه أنه لا يسافر من هذه البلد إلا بإذنه فسافر مصاحباً له من غير إذنه أنه يحنث لأنه خرج بغير إذنه وذلك أنه ربما كان له غرض في بقاءه فإن كان البساط خوف هروبه وقد أمن بكونه معه فلا حنث وأما إذا حلف لا يأذن لها في الخروج إلا لليت أيها مثلاً فأذن لها في ذلك فزادت عليه بأن ذهبت لغيره قبله أو بعده أو اقتصرت على غيره من غير علم حال الزيادة فلا شيء عليه وأما لو زادت وهو عالم بزيادتها ولم يمنعها فإنه يحنث لأن علمه كإذنه وقد حلف أن لا يأذن لها في ذلك الزائد وأما علمه بعد فعلها الزيادة فلا

(١) قوله فتبين أنه غيره وهذا معنى قول المجموع وليس لغواً فإن اللغو حال الحلف اه منه

على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتصير تهدي كل عمل عملته في صحفة
رسول الله صلى الله عليه وسلم
كما أشار إليه خبر كعب بن عجرة
رضي الله تعالى عنه أني أجعل
لك صلاتي كلها أي أجعل لك
ثواب جميع أعمالي فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا يكفيك
الله هم دنياك وآخرتك فمن ذلك
وأهمها صلاة الله وسلامه
وملائكته ورسوله علي من صلى
وسلم عليه (ومنها) تكفير
الخطايا وتزكية الأعمال ورفع
الدرجات (ومنها) مغفرة الذنوب
واستغفار الصلاة عليه لقائلها
(ومنها) كتابة قيراط من الأجر
مثل جبل أحد والكيل بالمكيال
الأوفى (ومنها) كفاية أمر الدنيا
والآخرة لمن جعل صلاته كلها
عليه كما تقدم (ومنها) محق الخطايا
وفضلها على عتق الرقاب (ومنها)
النجاة من سائر الأهوال وشهادة
رسول الله صلى الله عليه وسلم له
بها يوم القيامة ووجوب الشفاعة
(ومنها) رضي الله تعالى عنه ورحمته
والأمان من سخطه والدخول
تحت ظل العرش (ومنها) رجحان
الميزان في الآخرة وورود الخوض
والأمان من العطش (ومنها)
العتق من النار والجواز على
الصراط كالبرق الخاطف ورؤية
المقعد المقرب من الجنة قبل الموت
(ومنها) كثرة الأزواج
في الجنة والمقام الكريم (ومنها)

يوجب حته وأما لو حلف لا خرجت إلا بإذني فأذن لها في أمر فزادت فالحنث
مطلقاً علم بالزيادة أو لم يعلم ثم إنه إذا قال لها لا تخرجي إلا بإذني وبعد ذلك
قال لها اخرجي حيث شئت فإنه تنحل يمينه إلا أن يقصد التهديد على حد قوله
تعالى اعملوا ما شئتم فليس إذناً فلا تنحل اليمين وأما إذا قال لا تخرجي إلى موضع
أو إلى موضع من المواضع إلا بإذني فليس قوله لها اخرجي حيث شئت إذناً
معتبراً فيهما على المعتد لأنه لما قيد بإلى موضع أو إلى موضع من المواضع دل
على أن مراده لابد من إذنه لها في الخروج إذناً خاصاً في كل منهما وأما إذا حلف
لا تخرج إلا بإذنه وأذن لها ثم رجع فخرجت فذهب ابن القاسم يحنث ومذهب
أشهب لا يحنث وخرجا علي ما إذا شرط لامرأته أن لا يخرجها من بلدها إلا
برضاها فرضيت وأخرجها ثم طلبت الرجوع فإنه لا يلزمه خلاف قول ابن القاسم
أنه يلزمه أن يرجعها اه ملخصاً من عقب والأمير وعدوى ودس [مسئلة] إذا
حلف لا يعير زيدا فوهبه أو تصدق عليه أو حلف لا يهبه فتصدق عليه فإنه
يحنث لأن قصده عدم نفعه ولا ينوي في الطلاق والعتق المعين إذا رفع للقاضي
مع بينة أو إقرار في هذه الصور الثلاث وأما إذا حلف لا يتصدق عليه أو
لا يهبه فأعاره أو حلف لا يتصدق عليه فوهبه فإنه يحنث ولكن ينوي في هذه
الصور الثلاث مطلقاً حتى في الطلاق والعتق المعين مع المرافعة للقاضي وأما عند
المفتي فينوي حتى في الطلاق والعتق المعين في الصور الست اه در بتوضيح
[مسئلة] إن حلف لزيد لأقضيئك حقك في شهر رمضان مثلاً فلما قضاه دينه
فيه استحق بعض الدين من يده وأولى كله فإنه يحنث ولو كان البعض الباقي يني
بالدين وذلك لأنه رضي في حقه إلا بالكل فلما ذهب البعض انتقض الرضا وهذا
في النضاء بغير الجنس وظاهره الحنث بالاستحقاق ولو أجاز المستحق أخذرب
الحق ذلك الشيء المقتضى به الدين الذي استحققه وهو كذلك ولكن الحنث مقيد
بقيد الأول أن يقوم رب الدين به بعد الاستحقاق وأن يكون قيامه بعد
الآجل الذي حلف المدين ليقضين الدين فيه لربه وكذا يحنث إذا قضى دينه
في ذلك الآجل فظهر به عيب قديم يوجب الرد ولكن الحنث هنا مقيد بقيود
ثلاثة القيد المتقدمين في مسألة الاستحقاق وهما أن يقوم رب الدين به بعد
وجود العيب وأن يكون قيامه بعد الآجل والثالث أن يكون العيب موجباً للرد
فإن ساع رب الدين ولم يقم به لم يحنث الحالف وإن قام رب الدين به قبل الآجل
فلا حنث إن أجاز وكذا إن لم يجز واستوفى حقه قبل مضي الآجل وإلا بأن
مضى الآجل حنث وكذا يحنث إذا وهب رب الدين للحالف ما في ذمته
قبل الهبة ولكن إن دفعه لربه بعد القبول وقبل الآجل ثم يرجع به عليه لا يحنث
فقول الدردير تبعاً لعبد الباقي ولا ينفعه دفعه لربه بعد القبول لا يسلم بل الحق

رجحانها على أكثر من عشرين غزوة وقيامها مقامها (ومنها) أنها زكوة وطهارة وينمو المال ببركتها (ومنها) أنه تقتضى له بكل صلاة مائة حاجة بل أكثر (ومنها) أنها علامة على أن صاحبها مادام يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم من أهل السنة (ومنها) أنها عبادة وأحب الأعمال إلى الله تعالى (ومنها) أن الملائكة تصلى على صاحبها مادام يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم (ومنها) أنها تزين المجالس وتنفي الفقر وضيق العيش (ومنها) أنها ياتمس بها مظان الخير (ومنها) أن فاعلها أولى الناس به صلى الله عليه وسلم يوم القيامة (ومنها) أنه ينتفع هو وولده بها وبثوابها وكذلك من أهديت في صحيفته (ومنها) أنها تقرب إلى الله عز وجل وإلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ومنها) أنها نور لصاحبه في قبره ويوم حشره وعلى الصراط (ومنها) أنها تنصر على الأعداء وتطهر القلب من النفاق والصدأ (ومنها) أنها توجب محبة المؤمنين فلا يكره صاحبها إلا مناقظ ظاهر النفاق (ومنها) رؤية النبي صلى الله عليه وسلم في المنام إن أكثر منها في اليقظة (ومنها) أنها تقتل من اغتياها صاحبها وهي من أبرك الأعمال وأفضلها وأكثرها نفعا في الدنيا والآخرة وغير ذلك من

أنه ينفعه وكذا يبحث إن دفع قريب المدين مثلاً الدين عن المدين الحالف بلا إذنه سواء دفع ذلك القريب من مال نفسه أو من مال الحالف لكن إن علم الحالف قبل مضي الأجل بدفع القريب ورضى بدفعه عنه برّ لأن عليه ورضاه منزل منزلة دفعه لكن الحنث بدفع القريب محمول على قريب غير وكيل أو وكيل تقاضى لدينه الذى على الناس أو وكيل ضيعة^(١) أو وكيل بيع أو شراء أما لو كان وكيل قضاء للدينون التي عليه أو كان مفوضاً فإنه يبر بدفعه أمره أم لا علم بذلك وسكت أم لا وكذا يبحث إذا تذكر بعد الحلف أن رب الدين قبضه أو قامت له بينة بالقضاء ولا يبر بذلك ولا يبر إلا بدفع الحق لربه ولم يقولوا هنا على البساط وإلا فقتضاه لاحنث حيثئذ وإذا دفعه فإن شاء رجع به وإن شاء لم يرجع فإن دفع الحق لربه فأبى وقال لاحق لى فاستظهر عجز جبر رب الحق على قبوله لأجل أن يبر الحالف اهـ ملخصاً من درودس [مسئلة] إن حلف لا يأكل شيئاً من طعام زيد ثم إن زيدا أعطى رغيماً لولد الحالف فأكل منه ذلك الحالف فإنه يبحث ولولم يعلم أن ذلك الرغيص من عند زيد خلافاً لسحنون القائل بعدم الحنث عند عدم العلم ولكن حنث الحالف مقيد بقيدين الأول إن كانت نفقة الولد على أبيه الحالف والثاني إن كان المدفوع للولد يسيراً ولو الذى لا ينتفع به إلا في الوقت كالسكرة فإن كان الولد لا نفقة له على أبيه فلا حنث وإن كان المدفوع للولد كثيراً فلا حنث إذ ليس للأب رد الكثير أى أنه لا مصلحة في رده فهو ملك للولد بخلاف اليسير فإنه لما كان للأب رده كان باقياً على ملك ربه فكان الحالف أكل من الطعام المحلوف عليه وبذلك يعلم أن كسوة الولد ليست كالطعام فإذا حلف لا ألبس ما يكسوه لى زيد ثم إن زيدا كسا ولد الحالف ثوباً مثلاً فلبسه الأب الحالف فلا يبحث لأنه من الكثير الذى ليس له رده كذا قاله عجز والعبد كالولد إلا أن الحالف يبحث بأكله مما دفع لعبد ولو كثيراً بخلاف الوالدين اللذين يجب نفقتهما على الحالف فلا يبحث بأكله مما دفع لهما سواء كان قليلاً أو كثيراً لأنه ليس له رده لأن الوالدين ليس محجوراً عليهما للولد ومثل الوالدين ولد الولد لعدم وجوب نفقته عليه اهـ ملخصاً من درودس وعدوى [مسئلة] إن حلف لا أكله أياماً لزمه ترك الكلام في ثلاثة من الأيام ولا يحسب يوم الحلف من الأيام الثلاثة حيث سبق بالفجر لكنه لا يكلمه فيه فإن كلبه فيه حنث وقيل إن يوم الحلف لا يبلغ بل يكمل^(٢) بقيته من اليوم الذى يلي اليومين

(١) قوله أو وكيل ضيعة أى وهو الذى وكاه على بيع الضيعة وهي في الأصل المقار كما في الفاموس وذكر ابن مرزوق أن وكيل الضيعة هو الذى يتولى شراء النفقة للبيت من لحم وصابون وغير ذلك اهـ من درودس وفى الامير وكنا نسمع اطلاقه على من يباشر له زرع أرضه وخراجها وفى مثال النحو كل رجل وضيعة نسر بحرفة الصانع الذى إذا تركها ضاع وضاعت اهـ منه

(٢) قوله بل يكمل الخ أى كما هو ظاهر نظم لما فيه التليق وهو قوله

الأجور التي لا تحصى وقد رغبتك
بذكر بعض ثوابها فلازم يا أخى
عليها فإنها من أفضل ذخائر الأعمال
الح ما ذكره سيدى الشيخ عبد
الوهاب الشعراني نفعنا الله تعالى
به، وحيث ذكرنا نبذة من فضائلها
ينبغي التنبيه على بعض صيغها
العظيمة الفضل فيها اللهم صل على
سيدنا محمد عبدك ونيك ورسولك
النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم
تسلياً بقدر عظمة ذاتك في كل
وقت وحين انتهى ذكر بعضهم
أنها بمنزلة مائة ألف صلاة
وقال بعض العارفين إن
هذا قصور فإن عظم ذات الله
تعالى لا نهاية لها فينبغي أن
تكون وراء ذلك (ومنها) اللهم
صل على سيدنا محمد وعلى آله
وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل
بيته عدد ما في عليك صلاة دائمة
بدوام ملكك انتهى قال العلامة
سيدى الصغير ابن ميار من
قرأها فكأنما قرأ دلائل
الخيرات أربعين مرة انتهى
(ومنها) اللهم صل على سيدنا محمد
الفتاح لما أغلق والخاتم لما سبق
وناصر الحق بالحق والهادى
إلى صراطك المستقيم صلى الله
عليه وعلى آله حق قدره ومقداره
العظيم انتهى ذكر بعضهم أنها
تعدل ستمائة ألف صلاة (ومنها)
اللهم يا رب محمد وآل محمد
صل على محمد وعلى آل محمد
واجز محمد صلى الله عليه وسلم

الصحيحين وظاهر ما في كتاب النذور وترجيحه وكلام بعض الشراح يقتضى
ترجيح القول الأول وكذا يلزمه ترك الكلام معه في ثلاثة أيام إذا قال لأهجره علي
الراجح فإنه الهجر الشرعى وقيل يلزمه شهر رعياء للعرف اه ملخصاً من درودس
[مسألة] إذا أعلم زيد خالداً بأمر واستحلفه على كتمانته خلف خالد ثم إن زيدا
أسره لغيره فأسره ذلك الغير لخالد وأخبره به فقال خالد للخبير له ما ظننت
إن زيدا قال ذلك الأمر لغيرى فإنه يحنت بذلك فتزل قوله ما ظننته قال لغيرى
منزلة الأخبار ولولم يقصده وينبغى أنه إذا كان البساط عدم الفشو مثلاً ففشى
من غيره أنه لا يحنت ثم إن ما هنا من الحنت بالمفهوم فيؤخذ منه قوة الحنت في
الفرع الذى ذكره الخطاب آخر الباب وهو حلف لأعجب معك إلا هذا الدست
من الشطرنج غلطه شخص عليهما فحنته الشافعية وجماعة بناء على أن الاستثناء من
النفي إثبات ولم يحنته الطرطوشى بناء على أن المستثنى مسكوت عنه كيف وقد قيل
إنه منطوق وفي ابن قاسم على جمع الجوامع حلف لا يلبس ثوباً إلا الكتان
لا يحنت بترك اللبس أصلاً إما لأن الإيمان على العرف لأن المراد في العرف
إن لبست لا ألبس إلا الكتان أو معنى الاستثناء من النفي إثبات أنه أخرجه من
المنع بالبين وأثبت له الإباحة والتخيير لا الوجوب فليظن اه من المجموع بزيادة
من حاشية عقب وتوضيح وقوله وفي ابن قاسم كالتعقيب والاعتراض على قول
الخطاب فحنته الشافعية وكأنه يقول كيف نسبة هذا للشافعية مع ما قاله ابن قاسم
على جمع الجوامع من عدم الحنت أنظر ضوء الشموع [مسألة] إذا حلف
لزوجته لا أكلك حتى تفعل كذا سم قال عقب حلفه اذهبي يحنت لأن قوله اذهبي
كلام قبل الفعل بخلاف ما إذا حلف بطلاق أو غيره أنه لا يكلم زيدا إلا أن يدها
بالكلام فقال له زيد إذا والله لا أبالي بك فإن هذا لا يكون تبدئة معتداً بها في
حل اليمين فإن كلبه قبل صدور كلام غير هذا حنت وإنما لم يجعل لا أبالي بك
كلاماً ولو كرره لأنه في جانب البر وهو لا يحصل إلا بكلام معتد به وجعل ابن
قاسم قوله اذهبي كلاماً فحنته لأنه في جانب الحنت وهو يحصل بأدنى سبب خلافاً
لابن لبابة فلم يحنته وقد اختصا في ذلك عند مالك كما في السيد اه ملخصاً من عقب
والأمير ودس [مسألة] إن قال البائع للبشرى حين البيع أنا حلفت لا أبيع
لفلان وأخشى أنك تشتري له بالوكالة فقال الشراءى لالفلان ثم بعد تمام البيع
قال المشتري اشتريت لفلان المحلوف عليه فلا يحنت إلا أن يثبت بالبينة أنه اشتراه
لفلان فيحنت والبيع لازم للحالف مع الحنت ما لم يقل الحالف إن كنت تشتري
له فلا يبيع بينى وبينك لم يحنت ولم يلزم البيع على المعتمد وهو قول اللخمي

كراء خيار عدة ثم عهدة يمين وسفر والعقبة نتبع

يلفق بعض اليوم لليوم قبله وقد قيل لا تلتفق فاحفظه ينفع

تقوم قاض للقسا طقة ثامنا وصوب في هذا إلى الراى يرجع اه أميراه منه

ما هو أهله وقد ورد في الحديث عن جابر رضي الله عنه أن من قالها صباحاً ومساءً أتعب سبعين كاتباً ألف صباح ولم يبق حق لنيه إلا أداه وغفر له ولوالديه وحشر مع آل محمد نقله ابن السبع في شفاؤه وتعبد السبعين هذا الزمن الطويل بكتابة ما لقائل ذلك من الثواب بالاستغفار وبالله التوفيق (تنبيه) علم بما ذكر أن كل محل طلب فيه ذكر بخصوصه بالاستغفار به أولى من غيره ولومن قرآن أو مأثور آخر ذكره الشيخ قال في حاشيته على المحل في باب الجمعة وما ذكره الشيخ الشرجي من أن جميع الأذكار لا تفيد إلا بالفهم لمعناها فهو ما أفتى به السبكي وفي شرح الأذكار للعلامة ابن علان قال رضي الله عنه أثناء كلام له لأن شرط ترتب الثواب على الذكر معرفة معناه ولو بوجه كما أفتى به السبكي بخلاف ترتب الثواب على قراءة القرآن فانه حاصل للقارىء وإن لم يعرف معناه لكن قول المنهاج ويسن تدبر القراءة والذكر لعدم حصول ثواب الذكر مع جهل معناه كما في القرآن ومن ثم نظر فيه الاسنوى قال ابن الزنجاني في مختصر فتح الباري والعبارة للفتح ولا يشترط استحضاره لمعناه ولكن يشترط أن لا يقصد غير معناه وإن انضاف إلى

والتنوي ومقابله أن البيع لازم والشرط باطل ويبحث إذا علمت أنه إذا قال الشراء لي سم قال اشتريت لفلان ولم يثبت ذلك لم يبحث أى لكون الوكيل غير مصدق فيما يدعيه ولا يخفى الورع أو ليس أنه قد قيل كما في الرضاع ومثله كما نقله شيخنا السيد البلدي عن شيخه سيدي محمد الزرقاني إذا حلف علي زوجته بالطلاق أنها لا تدخل حماماً مثلاً فقالت له بعد ذلك دخلته فلا تصدق ولا يبحث إلا إذا ثبت بالبينه اه ملخصاً من درودس [مسألة] إن حلف بطلاق أو غيره لأقضيئك دينك إلى رمضان مثلاً إلا أن تؤخرني فمات رب الحق المحلوف له قبل الأجل وأجله الوارث أجلاً ثانياً فلا يبحث بفراغ الأجل الأول من غير قضاء على المعتمد ثم إن ما ذكر من عدم الحنث مقيد بما إذا كان الوارث رشيداً وكان الميت ليس عليه دين وإلا حنث ومن ذلك ما إذا مات المورث المظلوم فلوارثه ثواب أيضاً في ذلك الظلم لا تتقال الحق له وهو أظهر الأقوال في البدر والسيد اه ملخصاً من عق والامير [مسألة] حلف لزوجته علي قطعة لحم لتأكلها^(١) فخطفتها هرة عند مناولته إياها وابتلعها فشقت الزوجة جوف الهرة وأخرجتها قبل أن يتمثل في جوفها منها شيء وأكلتها وحصل توان من الزوجة في أخذ القطعة من زوجها حين خطفتها الهرة والمراد بالتواني أن يمضي زمن بقدر التناول ولا يشترط الزيادة على ذلك هذا هو الصواب فالراجح الحنث فإن لم تتوان في أخذها لم يبحث قطعاً ولو لم تشق الزوجة جوف الهرة ولم يجروا هذا على المانع العادي حيث حنثوه فيه مطلقاً إذا حلف لياكلن هذا الطعام فسرق قبل الأكل سواء أفت أم لا فرط أم لا كما تقدم ومن حلف على طعام لياكله فأكله بعد فسادة قولان إلا أن يتواني فالحنث على الأظهر اه مجموع بتوضيح [مسألة] حلف لا يكسوها هذين التوبين ونيته أنه لا يكسوها التوبين معاً في المدونة أنه يبحث ، واستشكل عدم قبول نيته بأنها مساوية للفظه والنية المساوية للفظ تقبل مطلقاً في الفتوى والقضاء ولو بطلاق وعق معين مع المرافعة كما تقدم وأجيب بأنها لا تسلم مساواة نيته للفظه بل نيته مخالفة للفظه لأن قوله لا كسوتها إياها كما يحتمل لا كسوتها إياها جميعاً يحتمل لا كسوتها بكل واحدة منها على انفرادها فهذا الاعتبار صارت النية مخالفة لظاهر اللفظ والنية إذا كانت كذلك تقبل عند المفتي مطلقاً كانت اليمين بالله أو بغيره ولا تقبل عند القاضي مع المرافعة إذا كانت اليمين بطلاق أو عق معين اه من دس [مسألة] إذا وضع مالا في مكان أو دفنه فيه ثم طلبه فلم يجده لئسيان المكان الذي دفنه أو وضعه فيه لخاف لقد أخذته ثم أمعن النظر ثانياً فوجده في مكانه الذي دفنه فيه أو أنها أخذته فإن كان حين الحلف معتقداً أنها

(١) قوله لتأكلها بكسر اللام على حذف ياء المخاطبة ونون الرفع للساكنين وفتح اللام على الغيبة وقوله فخطفتها بكسر الصاد على الأصح قال تعالى (إلا من خصف الحطفة) وفتح الطاء لغة رديئة اه من دس اه منه

الذكر استحضار معناه وما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى ونفى النقص عنه زاد كمالاً فان وقع ذلك في عمل صالح مما فرض من صلاة أو صوم أو جهاد أو غيرها ازداد فان صح التوجه وأخلص لله تعالى فهو أبلغ الخ ما ذكره في الشرح فتبين بذلك أن الازكار سوى كلمة التوحيد جرى فيها الخلاف في اشتراط فهم معناها أو لا وأما تفرقة الشيخ الشرجي بين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبين بقية الأذكار غير كلمة التوحيد فلم أرها لغيره ولكن الشيخ قدوة ويحتاج بكلامه لأنه من العلماء الأعلام ومع ذلك فكلامه رضى الله عنه لا يدل على أفضلية الصلاة على كلمة التوحيد ولم أعثر على نص فيه تفضيل الصلاة على كلمة التوحيد وإنما الذي قدمناه تفضيلها على الصلاة وأما الكافر فلا يدخل في الاسلام إلا إذا أتى بكلمتي الشهادة ففي التحفة ولا بد في الاسلام مطلقاً أو في النجاة من الخلود كما عليه الإجماع في شرح مسلم من التلطف بالشهادتين من الناطق فلا يكفي ما بقلبه من الايمان وإن قال به الغزالي وجمع محققون لأن تركه التلطف بهما مع قدرته وعلمه بشرطيته أو شطريته لا يقصر عن نحو رمي مصحف بقدر

أخذته أو ظاناً أو شاكاً فلا يحث سواء كان الحلف بطلاق أو غيره لأن المعنى إن كان ذهب فقد أخذته وقد ظهر أنه لم يؤخذ أو أنها أخذته وأما إن كان حين اليمين جازماً بعدم الأخذ فيقع الطلاق سواء تبين أنه في موضعه أو أنها أخذته ولا يقع اليمين بالله لأنه غموس لا كفارة فيه في هاتين الصورتين وأما إن تبين أن غيرها أخذه أو لم يتبين شيء فإن كان حين الحلف جازماً بعدم الأخذ أو ظاناً أو شاكاً فإنه يقع الطلاق عليه ولا كفارة في اليمين بالله لكونه غموساً وأما إن كان حين اليمين في هذا الموضوع جازماً بالأخذ أو ظاناً ولم يتبين أن أحداً أخذه فلا حث سواء كان الحلف بطلاق أو غيره وسيأتي نظر هذا فيما إذا تناقض متحالفان على طائر حلف أحدهما أنه غراب وحلف الآخر أنه حدة ولم يتبين شيء فلا حث عليهما دفعا للتحكم ويدن كل منهما وإن تبين أن أحداً أخذه والموضوع أنه حلف جازماً بالأخذ أو ظاناً له حث إن كان حلفه بغير الله ولا حث إن كان اليمين بالله لأنها لغو هذا تحرير ما تلخص من حاشية الخرشى والدسوقي وضوء الشموع [مسئلة] قوله في الحديث من كان حالفاً فليحلف بالله فيه رمز إلى أن الأولى التوقي عن اليمين مهابة وتعظيماً لا لملقضى فإنه إذا أكثر منها ربما خفت مهابتها عليه فحلف كاذباً وعليه يحمل ما في سماع القرويين أن عيسى عليه السلام قال لبي إسرائيل كان موسى عليه السلام ينهاكم أن تحلفوا بالله إلا وأتم صادقون وأنا أنهاكم أن تحلفوا بالله صادقين أو كاذبين وقال ابن رشد قول عيسى خلاف شريعتنا فإنه صلى الله عليه وسلم صدر منه الحلف كثيراً وكان كثيراً ما يقسم والذي نفسى بيده والذي نفس محمد بيده صلى الله عليه وسلم وأمره الله به في آية قل إني وربي إنه لحق قل بلى وربي لتبعن وأما ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم الآية فهي عن الحلف على ترك البر نظير ولا يأتل أو لوالفضل منكم الآية اه من ضوء الشموع [مسئلة] إن قال بصوم العام لأفعلن كذا وجعل الصوم مقسماً به كما يقسم بأسماء الله فلا شيء عليه وكذا إذا قال صوم العام لأفعلت لأشئ فيه وكان شيخنا عليه سحائب الرحمة يستعمل ذلك كثيراً يوم السماع أنه حلف وأما إن قال إن كان كذا فعلي صوم العام فظاهر أنه نذر يلزم ومن هذا لو قال بالطلاق أو بالعتاق لأفعلن كذا ولم يفعله والحال أنه جعل قوله بالطلاق أو بالعتاق مقسماً به كما يقسم بالله ولم يقصد بذلك حل العصمة ولا تحرير الرقة لأشئ فيه كما سمعته من شيخنا وهو ظاهر وليس هذا كتعليق الإنشاء كقوله إن فعلت كذا فهي حرة أو زوجتي طالق فإن هذا يلزم قطعاً اه من ضوء الشموع بتوضيح [مسئلة] إن قال ودين الاسلام فإن أراد به الأحكام الإلهية انعقد وصار يميناً لأنها ترجع لكلام الله وخطابه وأما إن أراد تدين العباد وطاعتهم لم يلزم وكذا لا يلزمه شيء إذا قال وخاتم الصوم الذي علي فم العباد إلا أن يريد به

ولو بعجمية وإن أحسن العربية على المنقول المعتمد والفرق بينهما تكبيرة الاحرام جلي بترتيبهما (ثم قال) ويؤخذ من تكريره رضى الله عنه لفظاً أشهد أنه لا بد منه في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلام الشيخين في الكفاية وغيرها لكن خالف فيه جمع وفي الاحاديث ما يدل لكل انتهى كلام التحفة وفي المغنى قال ابن النقيب في مختصر الكفاية وهما أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وهذا يؤيد من أفتى من (٩٩) بعض المتأخرين بأنه لا بد أن يأتي باللفظ أشهد

في الشهادتين وإلا لم يصح اسلامه وقال الزنكوفى في شرح التنبيه هما لا إله إلا الله محمد رسول الله وظاهره أن لفظة أشهد لا تشترط في الشهادتين وهو يؤيد من أفتى بعدم الاشتراط وهى واقعة حال اختلف المفتون في الافتاء في عصرنا فيها والذي يظهر لى أن ما قاله ابن النقيب محمول على الكمال وما قاله الزنكوفى محمول على أقل ما يحصل به الاسلام فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم امرت أن اقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله رواه البخارى ومسلم ولا بد من ترتيب الشهادتين بأن يؤمن بالله ثم برسوله فإن عكس لم يصح كما في المجموع في الكلام على ترتيب الوضوء وقال الحليمى إن الموالاة بينهما لا تشترط فلو تأخر الايمان بالرسالة عن الايمان بالله تعالى مدة طويلة صح قال وهذا بخلاف القبول في البيع والنكاح لأن حق الدعوى الى دين الحق ان يدوم ولا تختص بوقت دون وقت فلان العمر كله بمنزلة

الحكم الإلهى فيلزم وكذا يلزم إذا قال والذي خاتمته على فى إن أراد به الله تعالى وأما إذا قال والعلم الشريف فالمتبادر منه - العلوم المدونة فلا يلزمه شيء إلا إن يريد علم الله تعالى أو أحكامه وإلزامه ضوء الشموع بتوضيح [مسئلة] إذا قال إن فعلت كذا أكون داخلاً على أهلى زانياً فاسقاً ثم فعل المحلوف عليه يلزمه الطلاق الثلاث كما استظهره فى حاشية الخرشى [مسئلة] إن حلف لا آكل فلان طعام فاشترى طعاماً اشتركاً فيه وأكلاه معاً لا يحنث إن أكل قدر حظه فأقل تنزيلاً للآكل منزلة المقاسمة وإن كانت الشركة شائعة وفى الخطاب حلف لا يأكل لفلان طعاماً فأكله ولم يعلم بأنه طعام فلان المحلوف عليه إذا أعطاه ثمنه لم يحنث قرب الامر أو بعد قال بن وهو مخالف لما تقدم من أن الخطأ مثل النسيان فى الحنث أقول يمكن توجيهه بأنه بدفع الثمن لم يتحتم المنع نعم الظاهر أنه لا يجبر على قبول الثمن اهـ من الأمير على عبد الباقي على الجميع سبحانه الرحمت [مسألة] كفارة اليمين بالله وما شابهه كعلى يمين أو كفارة أو نذر إطعام عشرة مساكين مسلمين أحراراً لكل مد نبوى وهو ملء اليدين المتوسطتين مما يخرج فى زكاة الفطر وندب زيادة على المد بغير المدينة قال الإمام الزيادة بالأجتهاد وقال أشهب يندب زيادة ثلثه وقال ابن وهب نصفه أو رطلان من خبز بالبغدادى وهو أصغر من رطل مصر يسير وندب دفع أدم يؤكلان به من نحو لحم أو لبن ولو كانوا أطفالاً استغنوا بالطعام عن اللبن فيعتبر شعبهم ولو لم يساواوا الكبير على الأرجح وفى بن ترجيح أنه يعطى كل واحد مداً أو رطلين من خبز وإن كانوا كباراً فيكفى شعبهم مرتين شعباً وسطاً فى كل مرة كغداء أو عشاء أو غداً من أو عشاءين وسواء توالى المرتان أم لا فصل بينهما بطول أم لا (١) وسواء أكل كل منهم مداً أو دونه أو أكثر منه كانوا مجتمعين أو متفرقين ، متساوين فى الأكل أو مختلفين ولا بد أن يكون الغداء والعشاء لعشرة بعينها فلا يجزئ أن يغدى عشرة ويعشى عشرة أخرى والإخراج من غالب قوت البلد على الراجح وقيل من قوت المكفر وقيل الأعلى منهما احتياطاً أو كسوتهم للرجل ثوب يستر جميع بدنه إلى كعبه أو قريب منه ولو لم يكن على

(١) قوله بطول أم لا : أراد بطول زائد على ما يحصل به الجوع اهـ أمير اهـ منه

المجلس انتهى كلام المغنى وقال العلامة شمس الدين فى نهايته ويعتبر ترتيبهما وموالاةهما كما جزم به الوالد رحمه الله تعالى فى شروط الامامة ثم قال ويؤخذ من كلام الشافعى أنه لا بد من تكرار لفظ أشهد فى صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلامهما فى الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع انتهى كلام الشيخ الرملى فى النهاية فظهر بذلك أن الكافر لا يدخل فى الاسلام بالصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم بل لا بد من لفظ الشهادتين مع ترتيبهما والموالاة عند الشيخ الرملى والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب زكاة النبات) سئل رضى الله عنه في أهل بلديعتادون تسميد أشجارهم بدل السقاية ويرون أنها لنواثمة من السقاية لها ويخرجون على ذلك خرج السقاية بل أكثر فهل يجب على مالك الأشجار العشر أو نصفه وأيضاً هل يكره أكل الثمرة من أجل التسميد أم لا وكذلك إذا كانوا يعتادون تحريث أشجارهم بدل السقاية ما حكمه في وجوب الزكاة أفقونا مأجورين (اجاب) عفا الله عنه (١٠٠) بقوله التسميد والتحريث لا يغير حكم الواجب فيجب نصف العشر إن

سقيت بمؤنة والافالواجب العشر ولا يكره أكل الثمر المذكور وإن ظهر ريح التجس فيه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نفعا الله تعالى به إذا كان عين من الماء تنزل على بلدة ومنع الحاكم الرعية سقيهم منها أشجارهم إلا بمال معلوم يبذلون له في مقابلة ذلك فما حكم ذلك في وجوب الزكاة على صاحبها أفقونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله حيث كان الماء مباحاً فظلم الظالم لا يغير حكم الشرع والظالم حسابه على الله فيرجعون عليه إما في الدنيا وإما في الآخرة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه ما قولكم في أهل بلد يخرجون زكاة الحبوب مع السنابل والتبن بالتخمين بحيث قد جربوا مراراً متعددة لا ينقص عن قدر الزكاة هل يصح ويجزئه عن الزكاة أو لا يصح ولا يجزئه ذلك بل لا بد من التصفية من السنابل والتبن حتى يصح القبض والاقباض للمستحقين وإذا قلتم لا يصح إلا بعد التصفية فهل يكفي أن يصنى قدر الزكاة الواجب عليه فقط أو لا يكفي بل لا بد أن يصير

هيئة القميص كما زار يمكن الاشتغال به في الصلاة ولا يشترط الجديد بل ما فيه قوة وللرأفة ثوب وخمار وتكفي الكسوة ولو كانت من غير وسط كسوة أهل محله فالمدار على مطلق سائر أو عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب كالتى تجزئ في الظهار ثم إن يجز وقت الإخراج عن هذه الأمور الثلاثة المخير فيها وهى الاطعام والكسوة والعتق بأن لم يكن عنده ما يباع على المفلس يلزمه صيام ثلاثة أيام وندب متابعتها فإما يفعله الجهلة من التكفير بالصوم مع القدرة على واحد من الثلاثة المتقدمة غير كاف ولا يجزئ تلفيق من نوعين كإطعام خمسة وكسوة خمسة وأما من نوع واحد فيجزئ كخمسة أمداد لخمس مساكين ورطلين من خبز لكل من الخمسة الباقية أو سبعهم مرتين اه ملخصاً من درودس والمجموع [مسئلة] يجزئ دفع نصف مد مع رطل من خبز لكل من العشرة أو نصف مد وغداء أو عشاء اه عدوى [مسئلة] إذا كان عليه ثلاث كفارات فأطعم عشرة وكسا عشرة وأعتق عشرة وقصد كل نوع منها عن واحدة فإنه يجزئه ولولم يعين لكل يمين كفارة اه عدوى [مسئلة] تجب الكفارة بالحنث وأجزأت قبله سواء كان حلفه بنذر مبهم أو باليمين أو بالكفارة أو بالله كانت الصيغة صيغة برأ وحنث اللهم إلا أن تكون صيغة الحنث مؤجلة فالأحب أن لا يكفر حتى يمضى الأجل كالمنعده على بر، وأما المنعقدة على حنث فإنه يخير إن شاء فعل وإن شاء كفر ولم يفعل اه دس باختصار

باب في النذر

[مسئلة] إن نذر شيئاً ولم يقدر عليه سقط ما عجز عنه وأتى بمقدوره إلا إذا نذر بدنة من الإبل ذكراً أو أنثى وعجز عنها فيلزمه بدلها بقرة ثم إن عجز عن البقرة لزمه سبع شياه بدل البقرة ويشترط في كل شاة أن تجزئ ضحية اه من أقرب المسالك [مسئلة] إذا نذر قربة بلا تعليق نحو لله على عتق عبد أو صوم شهر لزمه بل ولو بالتعليق على معصية أو غضبان ومنه نذر اللجاج وهو أن يقصد منع نفسه من شيء ومعاقبته نحو لله على كذا إن كلت زيدا وهذا من أقسام اليمين عند ابن عرفه وعلى كل حال يلزمه الذى التزمه فالخلف لفظى خلافاً لليث وجماعة القائلين إن المعاق على المعصية واللجاج يلزم في كل كفارة وقد أفتى ابن القاسم ولده عبد الصمد بهذا

في جميع النصاب يبنوا لنا الحكم وإذا قلتم لا يجوز إخراج الزكاة إلا بعد التصفية فهل قول من أقوال العلماء الشافعية وغيرهم من بقية المذاهب الأربعة يجوزون إخراج الزكاة مع السنابل إذا اشتدت الحاجة أو اشتدت الضرورة بأن كان هناك حبوب كثيرة ولم يقدر أهلها على التصفية ولم يكن من يأخذ بأجرة كافى بعض القرية المنفصلة المتباعدة عن البلد وكذلك عين من الأرز ما ينقطع من السنبلة إلا بالدق الكثير فينقطع ويتقشر معاً ولا يمكن أن يقطع من السنابل إلا بعمل كثير وأهل البلد

يؤخرون مع السنايل لعجزهم عن قطعها وعن التصفية فإن أرادوا أن يأكلوا شيئاً منه يدقوا على قدر كفايتهم فإن كان على هذه الحالة إذا قلتم ما أحد من العلماء يجوزون إخراجها إلا بعد التصفية فغاية المشقة والضرورة وهم يحاجزون عنها فكيف الحكم على هذا بينوا لنا أنابكم الله (أجاب) سيدى عفا الله عنه وعافاه نعم إخراجهم الزكاة بغير تصفية غير مجزئ وأما إذا غلب على ظنهم أن ما بأيديهم بعد اشتداده يبلغ النصاب (١٠١) فيجوز لهم إخراج الزكاة مما بأيديهم من المصنف أو يصفون من هذا

بقدر الزكاة فإن كان الذى أخرجه زائداً فهو تبرع منهم أو ناقصاً لزمهم التكميل والله أعلم فى المنهاج فى فصل التعجيل مع شروحه المغنى والنهاية والتحفة والعبارة لها مع المتن وله تعجيل الفطرة من أول رمضان والصحيح منعه قبله والصحيح أنه لا يجوز إخراج الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده لأن وجوبها سبب واحد هو البدو والاشتداد فامتنع التقديم عليه وقبل الظهور يمتنع قطعاً ويجوز التعجيل بعدهما ولو قبل الجفاف والتصفية لا مكان معرفة قدرهما تخميناً ثم إن بان نقص كمل أو زيادة فهي تبرع الخ ما فيها وفى حاشية الشيخ الشبرا مى على النهاية ما نصه قوله قبل الجفاف والتصفية أى حيث كان الإخراج من غير الثمر والحب للذين أراد الإخراج الأخرج عنهما لما تقدم أنه لو أخرج من الرطب أو العنب قبل جفافه لا يجزئ وإن جف وإن تحقق أن المخرج مساوى الواجب أو يزيد عليه انتهى وفى

القول وكان حلف بالمشى إلى مكة فحنت وقال إني أفيتك بقول الليث فإن عدت لم أفتك إلا بقول مالك اه ملخصاً من أقرب المسالك (ما قولكم) فى شخص قال إن فعلت كذا فله على صلاة أو صوم أو صدقة أو صوم بعض يوم أو صلاة ركعة أو طواف شوط ثم فعل المحلوف عليه فما يلزمه؟ (الجواب) قال فى الجواهر إن التزم مطلق الصوم فيلزمه يوم وإن التزم مطلق الصلاة فركعتان وإن التزم مطلق الصدقة فأقل ما يتصدق به أى من درهم ونصفه وربعه والفلس والفلسين وما زاد فهو خير وأما نذر صوم بعض يوم أو صلاة ركعة أو طواف شوط فيأتى بعبادة كاملة اه عدوى على أبى الحسن وانظر المجموع [مسئلة] إن قال على نذر أو لله على نذر يلزمه كفارة يمين لأن النذر المبهم كاليمين كما تقدم [مسئلة] إن طلب من شخص شيء فقال على فيه شيء لمكة أو صدقة كاذباً ولا يريد إلا منعه من الطالب له فلا شيء عليه وأما لو أخبر عن نذر حاصل بنفس قوله نذرت فالظاهر اللزوم وأما إن قال على فيه عتق أو طلاق وأقيمت عليه بينة فيلزمه ما ذكر كذا فى الخطاب وهو يفيد أنه إن قال عند المفتى أنا قلت ذلك كاذباً يقبل اه مجموع بتصرف [مسئلة] إن قال لله على نذر إن شئت بضم التاء فإن النذر يلزم ولا يتوقف على مشيئة بخلاف ما إذا قال أنت طالق إن شئت بالضم فإن الطلاق لا يلزم والفرق أنه عهد التعاقب فى الطلاق دون النذر وأما إن قال إلا أن يدولى فينفع فى رجوعه للمعلق عليه فقط فى باب الطلاق وفى باب النذر فإن قال على الطلاق أو على نذر إن دخلت الدار إلا أن يدولى وأراد إلا أن يدولى دخولها ثم بدا له دخول الدار فدخلها فلا يلزمه طلاق ولا نذر لأنه جعل قوله إلا أن يدولى راجعاً للتعاقب عليه فقط وأما إن جعله راجعاً للصيغة فقط أولها وللمعلق عليه فلا ينفعه هذا تحقيق المقام كما فى حاشية الخرشى وسيأتى فى باب الطلاق إن شاء الله تعالى [مسئلة] قولهم النذر إنما يلزم به ما ندب يرد عليه أنه إن نذر صوم رابع النحر أو الإحرام بالحج قبل زمانه أو مكانه يلزمه مع أنه مكروه وأجيب بأن الصوم والإحرام مطلوبان مع قطع النظر عن الزمن وغير مطلوبين عند ملاحظة الزمن فالنظر متعلق بالصوم والإحرام نظراً للحال الأول اه من عدوى [مسئلة] إذا نذر شخص أن يصوم أياماً معينة فرض

التحفة بعد قول المنهاج وتجب بدو صلاح الثمر واشتداد الحب ومع وجوبها بما ذكر لا يجب الإخراج إلا بعد التصفية والجفاف فيما يجف بل لا يجزئ قبلها ثم قال فالمراد بالوجوب بذلك انعقاده سبباً لوجوب الإخراج إذا صار تماًراً أو زيباً أو حباً مصنف فلم أن ما اعتيد من إعطاء الملاك الذين تلزمهم الزكاة الفقراء سناً بلا أو رطباً عند الحصاد والجذاذ حرام وإن نوا به الزكاة ولا يجوز حسابه منها إلا إذا صنى أو جف وجذو إقباضه كما هو ظاهر الخ ما فى التحفة والله سبحانه الهادى أعلم

(سئل) رضى الله عنه وأرضاه ونفعنا به ما قولكم في رجل زرع زرعاً من الأرض فبلغ أو أن الحصاد فقطعه مع سنبله لو ربطه ربطه مضبوطة في كل ربطه قدر صاع غالباً تبلغ نصاباً فأخرج زكاته بسنبله المذكور بحيث لو صفي لا ينقص عن ما وجب عليه وترك تصفيته لتعسر ذلك كما في بعض أقطار الجاوى بحيث لو صفي لخرج منه حب الأيض فان كان الأمر كذلك ويترتب عليه ضرر لأنه لا يمكن ادخاره (١٠٢) مع ذلك فهل يصح مع عذره أم لا فان قلتم لا لأنه مجهول القدر

برئ ذمته لو فرض أنه لا ينقص بل زاد على ذلك عند أهل الخبرة عما وجب عليه كما في بيع الفاسد أنه لم يطالب به يوم القيامة لوجود التراضي ثم فهل هنا كذلك مع وجود الوفاء عما وجب عليه فان قلتم نعم فعسى من كرم أخلاقكم أن تنصصوا لنا بنصوص العلماء وهل يجوز أخذه للأكل قبل قطع الجميع وأخذه فريكا بعد اشتداد الحب كما عم ابتلاء في بعض أقطار الجاوى يأخذون فريكا للتصدق والبيع قبل ذلك وهل لنا قبوله وشراؤه مع اشتباره عند أهله أم لا فان قلتم لا في الجميع هل يجوز تقليد من جوزه من الأئمة الثلاثة مع جهله عن أحكام مقلده أم لا كيف الحال أفتونا أثابكم الله ثواباً جزيلاً في الدارين آمين (أجاب) عفا الله عنه وعافاه ونفعنا به الحمد لله رب العالمين اللهم هداية نعم يصح الإخراج إذا صفي قدر الواجب وإن لم يصف الباقي إن قال أهل الخبرة أنه لا ينقص المخرج عن النصاب وعبارة الإيعاب مع مثته وما يدخر

مرضاً لا يقدر معه على الصوم أو حصل له جنون أو إغماء أو حصل للبرأة حيض أو نفاس حتى انقضت تلك الأيام سقطت ولا تقضى لفوات وقت الصوم وإن زال عذرهما ذكر وبقى من الأيام شيء وجب صومه وأما إذا أفطر ناسياً أو أخطأ الوقت كما إذا نذر صوم يوم الخميس فصام يوم الأربعاء يظن أنه الخميس وأصبح يوم الخميس مفطراً ثم تذكر فإنه يجب الإمساك والقضاء فيهما وكذا يجب القضاء والإمساك إذا أفطر مكرهاً وزال الإكراه ومال العلامة العدوى لعدم قضائه قائلاً المكروه أولى من المريض وأما إذا أفطر في النذر المعين لأجل السفر فإنه يجب القضاء اتفاقاً كذا في أقرب المسالك وشرح سيدى خليل في باب الصوم (ما قولكم) في من نذر درهما للصدقة هل يتعين التصديق به أم له أن يتصدق ببذله (الجواب) في حاشية الأمير على عبد الباقي في الاعتكاف قال ابن رشد قالوا إن نذر درهما للصدقة تعين وليس له أن يمسكه ويتصدق بمثله ولا أفضل منه كما إذا نذر صوماً أو صلاة بالمساجد الثلاثة أو ساحل كدمياط فيلزمه الإتيان إليها وأما إذا نذر عكوفاً بساحل أو عكوفاً أو صلاة أو صوماً بكل الأزهر فلا يلزمه الإتيان بل يفعل ما نذره بموضعه وانظر لم عينوا التصديق بالدرهم ولم يعينوا المكان للعبادة قال ابن رشد وهذا إشكال لم نزل نوره على القضاة ولم يتحرر لي جواب أرضاه وأجاب الناصر بأنه ورد النهى عن شد الرحال لغير المساجد الثلاثة وحمل الانتقال مطلقاً عليه فلذلك قلنا بل يفعل ما نذره بموضعه ولم يتحقق مثل ذلك في مسألة الدرهم اه بتوضيح باب الجهاد

(ما قولكم) في ذمى أراد أن يرفع بناءه على بناء جاره المسلم هل يمنع من ذلك أم لا (الجواب) يمنع من ذلك وفي المساواة قولان فقيل يجوز وقيل لا يجوز وإذا ملكوا داراً عالية أقروا عليها على المعتمد كما في حاشية الحرشي والله أعلم (ما قولكم في دار الإسلام) هل تصير دار حرب بمجرد استيلاء الكفار عليها وتجب الهجرة منها أم لا (الجواب) في دس بلاد الإسلام لا تصير دار حرب بمجرد استيلائهم عليها بل حتى تنقطع إقامة شعائر الإسلام عنها وأما مادامت شعائر الإسلام أو غالبها قائمة فيها فلا تصير دار حرب وفي المعيار قال

من الحب في قشره ولا يؤكل معه كازر وعلس وباقله فنصابه إن كان في قشره عشرة أو سق اعتباراً بقشره الذي ادخاره فيه أصلح له وأبقى له بالنصف فلم أنه لا تجب تصفيته من قشره وأن قشره لا يدخل في الحساب هذا إذا بلغ صافيه النصف ويرجع فيه لأهل الخبرة إن لم يختلف وإلا امتحن وقد يجب الامتحان عند التردد إلا أن يحتاط ذكره الأذرعى وهو نظير ما يأتي في الإناء المختلط وإلا بأن زاد عليه ونقص منه فبحسابه كما ذكره الشيخ أبو حامد في الأول ومشى عليه في الشرح

الصغير واعتمد ابن الرفعة ونقله والأذرعى عن ابن كج وقال إنه واضح وتبعه الزركشى وجزم به فى الأنوار الخ مافيه وجرى على ذلك ابن حجر فى شرح الإرشاد والمنهج القويم وشيخ الإسلام فى الاسنى وشرح المنهج والخطيب فى المغنى ومرفى النهاية فظهر بذلك أن العلة هى عدم الإضرار بالمالك وقد علم أن الإخراج للحب من السنبل مضر به فليكن الحكم ما ذكر وتبرأ به ذمة المخرج ويجوز الأخذ منه للاك والحال ما سطر قبل قطع الجميع إذا كان كلما (١٠٣) أخرج شيا زكاه وأخذه فربك بعد الاشتداد

بالشرط المذكور وهو إخراج زكاته منه ولنا قبوله وشرأه إذا علمنا أنه وجبت فيه زكاة ثم أخرجت وكذا التصديق والاهداء جائز بالشرط المذكور وعبرة الإيعاب مع المتن ويلزمه الإخراج إذا صار الثمر تمرا أو زيبا أو الحب مصنئ ومحله فى غير العلس بأن الشافعى رضى الله عنه كما فى المجموع وغيره خيره فيه بين أن يخرج من كل عشرة أوسق وسقا لأنه فى هذه العشرة أبقى له وبين أن يصفيه ويعطى من كل خمسة نصف وسق وألحق به ابن الرفعة فى ذلك الأرز وتلحق به الباقلاء أيضا بناء على أنه مثلها على ما مر انتهى كلام العلامة الشيخ ابن حجج فى إيعابه والله سبحانه وتعالى الهادى إلى صراط مستقيم أعلم

﴿باب زكاة الفطر﴾

سئل رضى الله عنه فى إخراج فطرة الزوجة هل يجزئ إخراج الزوج فطرة زوجته بغير إذنها أو لابد من استئذنها أو هل يجب عليه تمليكها إياها أولا وكذا فى عيد التجارة إذا غربت شمس آخر يوم من رمضان

زعيم الفقهاء أبو الوليد بن رشد رحمه الله تعالى فى أول كتاب التجارة إلى أرض الحرب من مقدماته ليس فرض الهجرة ساقطاً بل الهجرة باقية لازمة إلى يوم القيامة واجبة بإجماع المسلمين على من أسلم بدار الحرب فلا يقيم حيث تجرى عليه أحكام المشركين بل يهجر دار الحرب ويلحق بدار المسلمين ولا يقيم بين أظهر المشركين لثلاث تجرى عليه أحكامهم فلا يباح لأحد الدخول إلى ديارهم حيث تجرى عليه أحكامهم فى تجارة أو غيرها وقد كره مالك رحمه الله أن يسكن أحد ببلد يسب فيها السلف فكيف ببلد يكفر فيها الرحمن وتبعد فيها من دونه الأوثان ومثل وجوب الهجرة على من أسلم بدار الحرب من طراً عليه الكفر وهو مسلم قال تعالى (ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفى العذاب هم خالدون ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ولكن كثيراً منهم فاسقون) وقال تعالى (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين فى الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفواً غفورا) والظالمون أنفسهم فى هذه الآية السابقة إنما هم التاركون للهجرة مع القدرة حسبما تضمنه قوله تعالى (ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها) وقال صلى الله عليه وسلم لا تسكنوا المشركين ولا تجامعوهم فمن ساكنهم أو جامعهم فهو منهم وقد روى أشهب عن مالك لا يقيم أحد بموضع يعمل فيه بغير الحق قال فى العارضة فإن قيل فإذا لم يوجد بلد إلا كذلك قلنا يختار المرء أقلها إنما مثل أن يكون بلد فيه كفر فبلد فيه جور خير منه أو بلد فيه عدل وحرام فبلد فيه جور وحلال خير منه للقيام وبلد فيه معاص فى حقوق الله فهو أولى من بلد فيه معاص فى مظالم العباد؛ والحاصل أن الهجرة وهى الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام كانت فرضاً فى أيام النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الهجرة باقية مفروضة إلى يوم القيامة وأما الهجرة التى انقطعت بقوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة لا هجرة بعد الفتح فهى القصد إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فلما فتح الله مكة سقطت الهجرة وبقي تحرير المقام بين

وهم فى سفينة فى البحر قريب ببندر مثلاً فهل يجب عليهم الدخول إليه إذا لم تكن هناك مشقة أو هل تكون فى الذمة ويتخير سيد العبد فى إخراجها أينما أراد أو لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز إخراج فطرة الزوجة بغير إذنها ويجزئ عنها ولا يجب استئذنها ولا تمليكها وأما من وجبت عليه الزكاة فهو فى اللغة فإن كان بسفيتها مستحق ولو بعض صنف صرف إليه فإن لم يوجد فلا قرب محل اليهم به مستحق ولا يجوز له أن يؤخر إلى غير ذلك ما وجد مستحقاً بمحل أقرب والله أعلم

وفي العباب مع شرحه للعلامة الهيثمي فرع تجب الفطرة على المنفق تحملاً لا أصالة فالوجوب يلاقى المؤدى عنه ثم يتحمل المؤدى لانها وجبت طهارة له سواء الزوجة والمملوك والقريب ثم قال وفي الجواهر له اخراجها عن زوجته بدون اذنها قطعاً وان قلنا انه متحمل وهو أى المؤدى كالحال عليه كما صححه في المجموع ونقله عن مقتضى كلام الشافعي والاصحاب لانها لازمة للمتحمل ولا يطالب بها المتحمل (١٠٤) عنه وليس للمؤدى عنه مطالبته أى المؤدى بالاداء

وفي المجموع ليس للزوجة مطالبته باخراجها لانها واجبة عليه دونها ووجوبها اما أن يجرى بجرى الضمان والحوالة وكل منهما لا مطالبة به لان المضمون عنه لا يطالب الضامن بالاداء ولا المحيل المحال عليه وكذا القريب والمملوك انتهى الخ مافي الايعاب وفي المنهاج والظاهر منع نقل الزكاة قال في التحفة بعد كلام طويل وللمتنجعين من أهل الخيام الذين لا قرار لهم صرفها لمن معهم ولو بعض صنف كمن بسفينته في اللجة فيما يظهر فان فقدوا فليمن باقرب محل اليهم عند تمام الحول فان تعذر الوصول للاقرب فهل ينقل للاقرب الى ذلك الاقرب وهكذا أو يحفظ حتى يتيسر الوصول اليهم كل محتمل ولو قيل ان رجا الوصول عن قريب انتظر والانتقل لكان اوجه الخ مافي التحفة والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل نفعنا الله بعلومه) عن أهل ناحية غالب قوتهم الذرة مثلاً فهل يجوز لهم اخراج زكاة الفطر تمرًا وذرة ام تمرًا خالصاً أم لا فان قلتم لا يجوز

أظهر المشركين وبهذا تعلم أنه متى جرت أحكامهم على المسلمين فهي دار حرب وتجب الهجرة منها والله الملم للمصواب (ماقولكم) في عمل المسلم للذي هل يجوز أم لا (الجواب) إن كان المسلم يعمل للذي ولغيره والحال أن المسلم في محله ككانوته بأن يخطط له ولغيره مثلاً فذلك جائز وإن استبد بعمل الذي فكروه وإن كان تحت يد الذي كالخدمة في بيته والارضاع له فيه فمحظور بمعنى يحرم حرمة خفيفة فان وقعت الاجارة على ذلك فانها تفسخ فان فاتت ومضت فله الاجارة وأما حمل الخمر له ورعى الخنزير فأشد حرمة ولذلك تفسخ إن وقعت الاجارة على ذلك وإن فاتت ومضت تصدق المسلم بالاجارة وأما الاجارة على بناء دورهم فان كانت لمجرد سكنهم دون بيع الخمر فكروه كما يكره كون المسلم مقارضاً أو مساقاً له وإن كانت لسكنهم مع بيع الخمر فحرام كبناء الكنيسة كذا في حاشية الخرشى من باب العارية والله الموفق [مسئلة] لا يجوز اعارة العبد المسلم لخدمة الذي لمافيه من اذلال المسلم وقد قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ولكن تمضي إذا وقعت ويجبر الذي على إخراج المسلم هذا ما حقه البناني قائل لا فرق بين العبد المسلم المعار للذي والعبد الموهوب له في ان الذي يجبر على إخراجها من تحت يده وتواجر له المنافع افاده الأمير عن البناني (ماقولكم) في شراء أولاد أهل الشرك منهم هل يجوز أم لا (الجواب) فرع قال الخطاب ويجوز شراء أولاد أهل الشرك منهم قاله في النوادر وظاهره ولو أولادهم لأنه يصدق عليهم أنهم أولاد الشرك اه من حاشية الخرشى (ماقولكم) في كفار استولوا على المسلمين في بلاد الإسلام وأجروا على المسلمين أحكامهم هل يكونون حريين أم لا وإذا كانوا حريين فهل يجوز للمسلم أخذ أموالهم ولو بغير وجه شرعي أم لا أفتونا (الجواب) الكفار المذكورون حريون وأخذ مال الحربى يجوز ولو بغير وجه شرعي لقول العلامة الدردير في آخرباب الجهاد من أقرب المسالك وما أخذه لصوص المسلمين من الحربى فهو لهم حلال ولا يخمس على التحقيق اه قال الرصاع لأن مال الحربى لا حرمة له والله أعلم .

كتاب النكاح

[مسئلة] يحرم خطبة امرأة راكبة لغير فاسق ولو لم يقدر صداق وفسخ عقد الثاني

فعلهم هذا فهل أحد قال من أصحاب الامام الشافعي رضى الله عنهم وعنه يجوز ذلك أم لا ومع ذلك ان أهل تلك الناحية لا يأتون التمر الا تفسكهما أفتونا بالجواب الشافى أناكم الله تعالى (أجاب حفظه الله تعالى) بقوله نعم لا يجوز التمر والحال ماسطر على مارجحه المتأخرون ويجوز على ما صححه القاضي أبو الطيب وأبو محمد الجويني في الروضة فرع في الواجب من الاجناس المجزئة ثلاثة أوجه أحدها عند الجمهور غالب قوت البلد والثاني قوت نفسه وصححه ابن عبدان والثالث يتخير في الاجناس وهو

الأصح عند القاضي أبي الطيب ثم قال فيها ورجح في التهذيب الشعير على التمر وعكسه الشيخ أبو محمد الخ فعليه يجوز إخراج التمر بدلا عن الذرة لأنه أعلی منها وقد نصصوا على أنه يجوز إخراج الأعلى عن الأدنى وأما إخراج الصاع تمرا وذرة أو حنطة وشعيرا وما أشبه ذلك فقال في الروضة ولا يجوز عن شخص واحد فطرة من جنسين وإن كان أحدهما أعلى من الواجب هذا هو المعروف ورأيت لبعض المتأخرين تجويزه انتهى وما ذكره من (١٠٥) المعروف هو الذي رجح في كتب شيخ

الاسلام وابن حجر والرملي وغيرهم

﴿ فائدة ﴾ قال في الروضة فرع إذا أوجنا غالب قوت البلد وكانوا يقتاتون أجناسا لا غالب فيها أخرج ماشاء والأفضل أن يخرج من الأعلى واعلم أن الغزالي قال في الوسيط المعتبر غالب قوت البلد وقت وجوب الفطرة لا في جميع السنة وقال في الوجيز غالب قوت البلديوم الفطر وهذا التقيد لم أظفر به في كلام غيره انتهى كلام الروضة والله عز وجل أعلم ﴿ باب زكاة النقدين ﴾

(سئل) متعنا الله تعالى بوجوده عن اشتري عرضا من عروض التجارة بمائة ريال وسلها ذهبا وحال الحول والعرض المذكور باق بعينه فما يكون إخراج الزكاة ريات أم ذهبا لأن عند المشتري سار ذكر الريات والسلم وقع ذهبا أفقونا (أجاب) حفظه الله تعالى بقوله نعم تقوم عروض التجارة بالريات وتخرج ريات ولا عبرة بالاستبدال المذكور والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في الجنينة المعدة سلاحا للقتال أو الزينة فهل الحدوة تابعة لها في المصاغ

استجابا إن لم يدخل وإلا فلا فسح على الصواب إن لم يسامحه الأول والأصح يستحب الفسخ خلافا لمن قال بوجوب الفسخ كما في دس (ما قولكم) في امرأة معتدة من طلاق رجعي عقد عليها شخص وطئها فيها هل يتأبد تحريمها أم لا (الجواب) لا يتأبد تحريمها لأنها زوجة ما دامت في العدة والتي يتأبد تحريمها المعتدة من موت أو طلاق غيره طلاقا بائنا أو من شبهة نكاح أو المستبرأة من غيره إذا عقد عليها شخص زمن العدة أو الاستبراء ثم وطئها ولو بعد العدة وكذا يتأبد تحريمها إذا وطئها زمن عدتها أو استبرائها من غير عقد يظنها زوجته وكذا يتأبد تحريم المعتدة والمستبرأة إذا عقد عليها فيها ثم قبلها أو باشرها فيها وأما إذا قبلها غير مستند لعقد كما إذا قبل معتدة أو مستبرأة من غيره معتقدا أنها زوجته فلا يتأبد تحريمها وكذا يتأبد تحريم من وطئها بملك أو شبهة والحال أنها معتدة من نكاح أو شبهة كعكسه بأن يطأها بنكاح أو شبهة وهي مستبرأة من ملك أو شبهة والله أعلم (ما قولكم) في رجل من بلاد يقال لها التاكة خطب امرأة من وليها فأجابه بالقبول ثم قال للزوج عند ذكر مهرها جعلت عليك كذا لرقبتها وكذا لسالفة أمها وجداتها وأعطيتك أنا كذا مثلوب واجعل عليه أنت كذا مثلوب ليكون المال من الجهتين بينكما مثلوب ثم قال الولي في صيغة عقد النكاح زوجتك بتي علي هذه الشروط التي ذكرتها لك فقال الزوج قبلت نكاحها بهذه الشروط ثم تعاشرنا معاشرة الأزواج في النكاح ومعاشرة الشركاء في المال المعين منهما ولا يتصرف أحدهما فيه إلا بإذن صاحبه فهل هذا النكاح صحيح أم لا (الجواب) بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين اللهم هداية للصواب ورضى من الكريم الوهاب واتباعاً للسنة الغراء التي من عمل بها كان من الأبرار ومن ابتدع دخل في مضمون قوله عليه الصلاة والسلام وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وقد تحصل من هذا السؤال أن اللفظة الأعجمية وهي المثلوب معناها الشركة فقد اجتمعت الشركة مع عقدة النكاح وحاصل ما ذكره شراح سيدي خليل أن النكاح يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداد المثل إذا اجتمع مع النكاح شركة أو بيع أو جعالة أو صرف أو مساقاة أو قرض أو قراض لتنافي

(١٤ - قررة العين - ١) أو تكون منفصلة عنها ويحرم على الشخص إذا فعل ذلك من فضة وهل السكين

الملاصقة إذا كان لها فضة تحرم أو لا سواء كانت لتذكية أو لقتال أو نحوه أفقونا (أجاب بقوله) نعم حدوة الجنينة إن كان حديد الجنينة محتاجا إليها بأن لم تكن زائدة على خشبة الحديدية جرى فيها الخلاف في الجواز فأما تحلية القرباب فالذي ذكره العلامة المدابني تحريم تحلية القرباب ولكن الجاري على قواعدهم هو حل التحلية وهي كما في تحفة العلامة فعل عين النقد

في محال متفرقة مع الأحكام حتى يصير كالجزء منها انتهى وأما إن كانت الحذوة زائدة على الخشبة فهذا لاشك في تحريره وليس مما فيه الخلاف وأما السكين المذكورة فإن كانت صيغت بقصد القتال جرى فيها التفصيل المار وإلا حرمت بلا خلاف والله سبحانه أعلم (سئل) نفعنا الله تعالى به في حذوة الجنينة الفضة المنفصلة أو المتصلة بالغلاف فما الحكم في ذلك هل يكون حلالاً أم مكروهاً أم حراماً أم كيف (١٠٦) الحكم وهل يجب فيها الزكاة إذا كانت حراماً أم مكروهاً أم لا وكذا

صدر الجنينة إذا كان فضة ورأس السكين وغلاف السكين إذا كان فضة فما الحكم في جميع ذلك هل يحرم أو يكره أو يباح وهل تلزم الزكاة أو لا أفيدوا (أجاب) عفا الله عنه نعم حذوة الجنينة حيث زادت على حديدتها بأن لم تحتج لها الحديدية فلا شك في تحريمها ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة وحيث حرمت وجبت الزكاة وأما الرأس والصدر فحيث كان تحلية حل والتحلية فعل النقد في محال متفرقة مع الأحكام حتى يصير كالجزء وأما السكين فحيث كان المقصود منها القتال جرى فيها تفصيل الجنينة وإلا حرمت بلا خلاف ووجبت الزكاة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه وأرضاه في تعجيل الزكاة قبل الحول بنحو شهر مع الجهل بمن أعطاه حالة الوجوب فهل يجزئ ذلك والحال ما ذكر أم لا وهل أحد قال بجواز ذلك ممن يصح تقليده من أئمة المذهب أم لا أفيدوا (أجاب) وفقه الله لما فيه رضاه نعم يجزئ ذلك والحال ما ذكر والله أعلم ونص

الأحكام بين النكاح وهذه المذكورات فإن النكاح مبنى على المسامحة وهذه مبنية على المشاحة وفي حاشية الخرشى نقل ابن عرفة سمع سحنون ابن القاسم لو قال تزوج ابنتي بخمسين وأعطيتك هذه الدار فلا خير فيه لأنه من وجه النكاح والبيع اه فلو تركوا هذا الابتداء وزادوا في المهر ماشاءوا لكانوا على الصواب وزال عنهم الارتباب وإن كانت كثرة المهر مكروهة لما ورد من بين المرأة قلة مهرها ويسر أمرها وذكر السيد كان صداقه صلى الله عليه وسلم على جميع أزواجه اثني عشر أوقية ونصف أوقية وذلك خمسمائة درهم كما في الأجهوري ورواه مسلم نعم صداق النجاشي لأم حبيبة أربعة آلاف درهم وصداق فاطمة الزهراء كان درعاً علي الأصح اه من الأمير على عقب والله أعلم (ماقولكم) في رجل أفسد على رجل زوجته وتزوجها هل يتأبد تحريمها عليه أو لا وهل يعزر أو لا (الجواب) قيل يتأبد تحريمها عليه والمشهور لا يتأبد تحريمها ويفسخ نكاحه فإذا عادت لزوجها وطلقها أو مات عنها جاز لذلك المفسد نكاحها كما في دس ويعزر لا تركابه معصية والله أعلم (ماقولكم) في شخص خطب امرأة وصار يهدىها وهي معتدة ثم تزوجت غيره فهل هذه الهدية جائزة أم لا وهل له الرجوع عليها أم لا (الجواب) أصل المذهب لا رجوع له عليها كان الرجوع عن زواجها من جهته أو من جهتها وهو الراجح كما في المجموع تبعاً لحاشية الخرشى والأوجه أن له الرجوع عليها إذا كان الامتناع من جهتها إلا لعرف أو شرط وهذا التفصيل ذكره اللقاني عن البيان وأجاب به صاحب المعيار لما سئل عن المسئلة وصححه ابن غازي في تكميل التقييد ومثله لو أهدى أو أنفق على مخطوبة غير معتدة ثم تزوجت غيره وأما الانفاق على المعتدة فهو حرام وأما الإهداء لها فهو جائز لأن في الهدية مودة ولا تكون كالنصريح بالخطبة

فصل في أركان النكاح

وهي أربعة الأول الصيغة بأن يقول الولي أنكحت أو زوجت فلا نافي لانه ولو لم يسم صداقاً كما في نكاح التفويض وصح بوهبت لكن لا بد مع الهبة من ذكر الصداق حقيقة أو حكماً كأن يقول وهبتك بصدائق قدره كذا أو وهبتك تفويضاً (ماقولكم) في رجل وكل آخر على عقد نكاحه فقال ولي المرأة لو كيل الزوج أنكحتك

عبارة المغنى للخطيب والنهاية للرملي بعد قول المتن وشرط أجزاء المعجل بقاء المالك أهلاً للوجوب إلى آخر الحول وكون القابض آخر الحول مستحقاً اه قالوا واللفظ للنهاية وقد يفهم أنه لا بد من العلم بكونه مستحقاً في آخر الحول ولو بالاستصحاب فلو غاب عند الحول أو قبله ولم يعلم حياته أو احتياجه أجزاء المعجل كما في فتاوى الخناطى وهو أقرب الوجهين في البحر ومثل ذلك ما لو حصل المال عند الحول ببلد غير بلد القابض فإن المدفوع يجزئ عن الزكاة

كما اعتمده الوالد رحمه الله تعالى إذ لا فرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المال عن بلد القابض خلافاً لبعض المتأخرين انتهى كلامهما وخالف في التحفة في مسألة الغيبة ونص عبارتها بعد قول المتن وكون القابض مستحقاً الخ قال فلو زال الاستحقاق كأن كان المال والآخذ آخر الحول بغير بلده أو مات أو ارتد حينئذ لم يجز المعجل الخ ثم قال وقضية المتن وغيره اشتراط تحقق أهليته عند الوجوب فلو شك في (١٠٧) حياته أو احتياجه حينئذ لم يجزه واعتمده

جمع متأخرون الخ ثم قال والحاصل أن المعتمد الموافق للمتن لا بد من تحقق قيام مانع به عند الوجوب وأنه لا أثر للشك لأن الأصل عدم المانع الخ والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن نصاب زكاة النقيدين مقداره كم بالريال وكم بالمشخص أفيدوا (أجاب) نعم الذي تحرر أن أقل النصاب في الفضة من الريال الفرنسي ومثله المغربي أربعة وعشرون ريالاً وأقل النصاب في الذهب من المشخص التام عشرون مشخصاً هذا ما تحرر الآن والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى عن السادة الحسينيين إذا منع عنهم ما يستحقونه من بيت المال فهل تجوز لهم الزكاة والصدقة عليهم أم لا أفئونا (أجاب) رعا الله تعالى نعم معتمد المذهب لا يجوز صرف الزكاة إليهم وإن منعوا ما ذكر وجوز لهم ذلك الاصطخري حيث منعوا واختاره الهروي ومحمد بن يحيى والفخر وأفتى به شرف الدين البارزي قال ابن زياد ويجوز لهم الأخذ إذ قلدوا القائل بالجواز ويسقط الفرض عن المعطى

أو زوجتك موكلتي بالصداق المسمى فقال الوكيل قبلت نكاحها فهل هو صحيح أم لا (الجواب) إن قال ولي الزوجة لو كمل الزوج زوجتك فقال الوكيل قبلت ونوى نفسه أو كان ذهنه خالياً لم ينقد للوكيل ولا للوكيل وإذا قال الوكيل قبلت ونوى ذلك لو كمله كفى والمطلوب من الولي أن يقول للوكيل زوجت موكلتك فلانة فلانة بنت فلان والله أعلم . الثاني المحل وهو الزوج والزوجة المعلومان الخاليان من الموانع الشرعية كالإحرام الثالث الصداق وأقله خالص ربع دينار أو ثلاثة دراهم شرعية ويجب شاهدان عدلان عند الدخول فان عدما فيكفي اثنان مستور حالهما وقيل يستكثر من الشهود وندب الإشهاد عند العقد ويشترط في الشاهد أن يكون غير من له ولاية العقد ولو تولى العقد وكيله بأذنه فشهادة من له ولاية العقد ووكيله باطلة وكذا الولي البعيد الذي لم يتول العقد لتولى من هو أقرب منه لا تقبل شهادته كما في ح الرابع الولي وهو مجبر وغير مجبر فالجبر الأب والمالك والوصي فالأب يجبر ابنته إن كان رشيداً وإلا فوليه إن كانت بكراً ولو عانساً بلغت ستين سنة أو أكثر فله أن يزوجه ولو لأعشى أو أفلحاً أو مالا ولو بربر دينار ولو كان مهر مثلها قطاراً وليس ذلك للوصي [مسئلة] ليس للأب أن يزوجه ابنته لمجذم أو مجنون أو أبرص أو عتین أو مجبوب أو معترض أو مقطوع ذكر أو أثنين قائم الذکر حيث كان لا يمتنى وأما إذا كان يمتنى فله جبرها على نكاحه أى لأنها تلتذ بزول المتنى منه وليس له أن يزوجه ابنته برقيق ولو عبده إلا برضاها به بالقول كما في دس [مسئلة] للأب جبر ابنته الثيب إن صغرت فان تثبت وتأيمت قبل البلوغ ثم بلغت قبل النكاح فلا تجبر وهذا قول ابن القاسم وأشهب كما في التوضيح واستحسنه اللخمي وصوبه ومتابله لسخون يجبرها مطلقاً [مسئلة] للأب أن يجبر ابنته إذا ثبت بعارض كرتبة أو بزنا أو غصب ولو ولدت منه [مسئلة] ليس للأب أن يجبر ابنته البكر إذا رشدها بأن قال لها رشدتك أو أطلقت يدك أو رفعت الحجر عنك ولا بد من إذنهما بالقول وكذا الوصى والمالك يجبر أمته وعبده بلا إضرار عليهما فيه فان كان فيه إضرار كتزويجهما من ذى عاهة من كل من فيه أمر يوجب الخيار بكدام أو برص أو جنون لا قبح منظر أو فقر والوصى وإن نزل كوصى الوصى

والله سبحانه أعلم (سئل) في ولد فقير بلغ تحت يد والده فهل للولد المذكور الخروج من تحت يد والده لتعلم العلم أو أيتعلم حرفة تغنيه عن مئة والده وتكفف الناس والحال أن والده لم يرض ذلك وهل يجبر الولد لطاعة والده حيث إن الولد المذكور ملتزم لولده مادام باق تحت يده مؤنته ومؤنة من تلزمه مؤنته أو يمنع الوالد المذكور من إبقاء ولده تحت يده حيث لم يرض الولد المذكور البقاء تحت يد والده ومادام ملتزم له بمؤنته ومكفيه وهو تحت يده فهل للولد المذكور

أخذ شيء من زكاة مال والده الذي تدفع إلى أصنافها حيث كان من الأصناف الثمانية والحال أن والده غني أم لا أم كيف الحكم في جميع ذلك أفقونا (أجاب) وفقه الله تعالى لما فيه رضاه نعم له الخروج من تحت يد والده حيث لاربية في خروجه وللولد المذكور أخذ الزكاة حيث كان من أحد الأصناف وإن التزم والده المؤنة والكفاية ولمن تلزمه مؤنته والله سبحانه أعلم في التحفة ولها بعد البلوغ (١٠٨) الانفراد عن نحو أبيها إلا إن ثبتت ربية ولو ضعيفة فيما يظهر

فولي نكاحها وإن رضى أقرب منه ببقائها في محلها فيما يظهر أن يضمها للانفراد بل يضمها إليه إن كان محرماً وإلا فإلى من يأمنها بموضع لائق ويلاحظها ويظهر في أمره ثبتت الربية في انفراده أن لوليه منعه كما ذكر ثم رأيتهم صرحوا به وجوزوا ذلك لكل عصبية وهو شاهد لما قدمته في الأثر أيضاً انتهى كلام التحفة وفي الإيعاب مع متته عطفاً على من لا يجوز دفع الزكاة إليه قال في متته ولا مكفي بنفقة من تلزمه نفقته من نحو زوج أو قريب أصل وفرع بذلها له من تلزمه ثم قال بخلاف نكير المكفي لنحو إيسار وبخلاف المكفي بنفقة متبرع انتهى كلامه مع شرحه ولا شك أن الولد إذا كان قادراً على الكسب لا يلزم الوالد نفقته بل إذا أنفق عليه تكون على وجه التبرع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له ضيع وعقارات وغلة كل منهما في غالب الأعوام تصرف عليه كل السنة فقط بلا زيادة وقيمة كل منها لو قسّطت على العمر الغالب كفته وزادت زيادة فهل يسمى

يجبر أن أمره الأب بالجبر ولو ضمنا كزوجها قبل البلوغ وبعده أولم يأمره ولكن عين له الزوج أو قال زوج بنتي عن أحببت أو أنت وصي علي نكاحها أو علي بضعتها ، وأما إذا لم يذكر شيئاً من النكاح أو التزويج أو البضع فالراجح عدم الجبر كما إن قال أنت وصي علي بناتي وأما إذا قال أنت وصي علي مالي أو علي بيع تركتي أو قبض ديني فلا جبر اتفاقاً فلو زوج جبراً في هذه الصور فاستظهر عجم الإماء وتوقف فيه النفراوى وأما إن زوج بلا جبر فانه يصح ولكن لا جبر للوصى إلا إذا بذل الزوج مهر المثل ولم يكن فاسقاً فليس هو كالأب من كل وجه اهملاً من درودس (ما قولكم) في شخص مريض قال إن مت فقد زوجت ابنتي لزيد مثلاً ثم مات الأب فقال زيد قبلت فهل يصح هذا النكاح أم لا (الجواب) يصح إن قبل الزوج ولو بعد موت الأب ببعده علي المعتمد كما في الدسوقي ثم يقدم في ولاية غير المحبر ابن فابنه فأب فأخ فابنه فجده لأب فعم فابنه وقدم الشقيق علي الذي للأب فولي أعلى وهو من أعتقها أو أعتق من أعتقها أو أعتق أباًها فكافل كفلاً زمنياً يحصل فيه الشفقة عليها بالفعل والمعتمد أن الكافل لا يتولى إلا عقد الدنيئة وإن كانت غير دنيئة فلا يزوجه إلا الحاكم ومقابله يتولى الكافل عقد مكفولته ولو شريفة ثم حاكم إن كان لا يأخذ دراهم علي تولية العقد وإلا فعدم الحاكم لا يزوجه إلا بإذنها إن ثبت عنده صحتها من المرض وخلوها من مانع كالإحرام والعدة وأنه لا ولي لها أو لها ولي ولكن عطلها أو غاب عنها غيبة بعيدة ورضاها بالزوج وأنه كفوها في الدين أي الدين والعمل بالأحكام الشرعية والحرية والسلامة من العيوب ولو من غير ما يوجب الخيار مع مساواتها لها فيما هي عليه من صفات الكمال وأن المهر مهر مثلها في غير الرشيدة وأما هي فلها إسقاط الكفاية فيما ذكر ثم يقدم أي فرد من أفراد المسلمين (ما قولكم) في رجل تزوج ثيباً شريفة لاعصبه لها ولا كافل وهو كفوها بعد ثبوت طلاقها ودعواها انقضاء عدتها في أربعين يوماً وتعيين الزوج والصدّق المسمى وإذنها لواحد من المسلمين في تولي عقدتها وحصل العقد بحضرة جماعة من المسلمين ثم دخل بها ذلك الزوج فادعى شخص فساد العقد لعدم تولي القاضي العقد فما الحكم أفيدوا (الجواب) العقد صحيح لا يسوع فسخره لعدم القاضي الشرعي في هذا الزمان فلا ولاية له

موسراً يحرم عليه أخذ الزكاة ولا يجزئ عنها ويلزمه الدم اللازم علي الموسر في باب الدماء أو لا يسمى موسراً فيأخذ وتكفي ولا يلزمه وهل مثله ما إذا كانت الغلة تكفيه السنة كلها مع زيادة قيمة كل لا تكفيه أو قسّطت وكذا قيمتها فيأخذ ويجزئ ولا يجب عليه ما ذكر أم يفرق بشيء فيأخذ ما ذكر ويجزئ ولا يلزم في بعض دون بعض وهل نادر الأعوام مثل الغالب فلا ينظر إليه أو يعطى حكمه من حصول غلة وعدم وهل إذا كان له من النقد ما يكفيه ووضعه في أموال التجارة وصار يقلبها مع الجهل

بمكسبها وخسارتها ومع الصرف منها تقوم أموال التجارة وينظر في ثمنها هل يكفي للعمر الغالب أو يحكم بنقره أو بغناه أم كيف يفعل أفيدوا (أجاب) عني عنه سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم اللهم هداية للسداد نعم ما ذكر السائل وفقه الله تعالى لما يحبه ويرضاه في المسئلتين الأول يكون الشخص به غنيا موسرا يحرم عليه أخذ الزكاة ولا تجزى عن مؤديها ويجب عليه الدم في النسك حيث فضل عنده ما يفي بقيمة الدم وليس نادر الأعوام (١٠٩) مثل الغالب بل لكل حكمه فان كانت

لا تكفيه في سنته تلك فلا يجب الدم ويؤخذ الزكاة في السنة المذكورة وإن كانت تكفيه فلا يأخذ زكاة ويجب الدم وأما المسئلة الثالثة فإن كانت أموال التجارة بحيث لو قومت كفت أثمانها العمر الغالب فلا شك في وجوب الدم وعدم أخذ الزكاة وإن كانت لا تنفي قيمتها بما ذكر فينظر لمكسبها في مثل زمانه ومكانه هل يفي بسنته أم لا فان وفي فالوجوب وعدم الأخذ والا بان لم يفي فلا وجوب وله الأخذ من الزكاة بقدر ما يكفي دخله لتسام سنته في العادة الغالبة باعتبار زمانه ومكانه ونص التحفة مع متن المنهاج ويعطى الفقير والمسكين اللذان لا يحسنان التكسب بحرقه ولا تجارة كفاية سنة لأن وجوب الزكاة لا يعود إلا بمضيها قلت الأصح المنصوص في الآم وقول الجمهور يعطى كفاية العمر الغالب أي ما بقي منه لأن القصد إغناؤه ولا يحصل إلا بذلك فان زاد عمره عليه فيظهر أنه يعطى سنة إذا لاحد للزائد عليها ثم رأيت جزم بعضهم الآتي وهو صريح فيه أما من

أصلا إنما الولاية لعامة المسلمين إذا فقد العاصب إذ شرط القاضي مفقود في هذا الزمان ولا تكاد تجتمع شروطه فيمن يتولى القضاء الآن وبذل المال في القضاء من الباطل وقبول الرشوة فسق والله أعلم اه من فتاوى العلامة الشيخ محمد عايش [مسئلة] إذا تولى العقد غير المجبر مع وجود المجبر فسخ ابدأ ولو اجازته المجبر عقد من فوض له أموره وثبت التفويض له بالصيغة أو العادة بينة لا بمجرد دعوى ولا باقرار المجبر بعد العقد [مسئلة] يزوج الحاكم العادل ابنة الغائب المجبرة إن كانت الغيبة بعيدة كأفريقية من مصر ولم يرج قدومه واذنها صحتها والظاهر أن الغيبة المتوسطة يقال فيها ما قارب الشيء يعطى حكمه والنصف يلحق بالغيبة القريبة فيفسخ النكاح فيها وللقاضي تزويجها ولو دامت نفقتها ولم يخف عليها ضيعة فإن خيف فسادها زوجها ولو جبرا على المعتمد اه ملخصاً من در و دس [مسئلة] يصح العقد بأبعد من الأولياء مع وجود أقرب لم يجبر في شريفة ودنية فلا يفسخ بحال وأما إذا تولى عقد نكاح امرأة رجل أجنبي مع وجود رجل خاص من أوليائها وكان الخاص غير مجبر فان كانت تلك المرأة شريفة وهي من كان يرغب فيها الوصف من أمور أربعة الحسب وهو ما يعد من مفاخر الرجال والنسب والمال والجمال على مقتضى ما قاله زروق فللولى الخاص إن قرب بعد الدخول أو الحاكم إن عدم الولي أو غاب على ثلاثة أيام فاكثر رد نكاحها واجازته فهو صحيح موقوف على الاجازة وفي تحتم الفسخ ان طال الزمن قبل الدخول دخل أم لا ورجح كما في المجموع أولا يتحتم ويخير الولي بين الاجازة والرد وهو الظاهر كما في در والطول بالعرف وانظر هل الفسخ بطلاق أم لا كما في حاشية الخرشى وأما إن طالت اقامتها مع زوجها نحو ثلاث سنين أو ولدت ولدين فإنه يصح النكاح ولا كلام للخاص وإن كانت دنيئة كمعتقة ومسلمانية صح العقد عليها بالولاية العامة مع الجواز وليس لوليها الخاص كلام [مسئلة] قال عقب فان سكنت الولي عند عقد الأجنبي لها مع حضوره فهو إقرار له قال البناني وفيه نظر فقد ذكر ابن لب عن ابن الحاج أنه لا اعتبار برضا الأقرب إذا لم يتول العقد ولا قدم من تولاه ولا يعد هذا إقراراً للنكاح ذكره في نوازل في عقد نكاح الخال مع

يحسن حرقه تكفيه الكفاية اللاتقة به كما مر أول فيعطى ثمن آلة حرفته وإن كثر وظاهر أن المراد إعطاء ذلك له الإذن في الشراء أو الشراء له نظير ما يأتي أو تجارة فيعطى رأس مال يكفيه كذلك ربحه غالباً باعتبار عادة بلده فيما يظهر ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والنواحي وقدره في أرباب المتاجر بما كانوا يتعارفونه وأما الآن فلا ينضبط إلا بما ذكرته ثم رأيت بعضهم صرح بذلك ولو أحسن أكثر من حرقه والكل يكفيه أعطى ثمن أو رأس مال الأدنى

وإن كفاه بعضها أعطى له وإن لم تكفه واحدة منهما أعطى واحدة وزيد له شراء عقار يتم دخله بقية كفايته فيما يظهر ثم قال وليس المراد بإعطاء من لا يحسن ذلك إعطاء نقدي كفيه تلك المدة لتعذره بل ثمن ما يكفيه دخله فيشترى به عقارا يستغله ويستغنى به عن الزكاة فيملكه ويورث عنه للمصلحة العائدة عليه لأن الفرض أنه لا يحسن تجارة ولا حرفة ولولو ملك هذا دون كفاية العمر الغالب كمل له من الزكاة (١١٠) كفايته كما يحتمل السبكي وأطال في الرد على بعض معاصريه في اشتراطه

اتصافه يوم الاعطاء بالفقر والمسكنة أى باحتياجه حينئذ للمعطى ويؤيد الأول قول الماوردى لو كان معه تسعون ولا يكفيه إلا ربح مائة أعطى العشرة الأخرى وإن كفته التسعون لو أنفقها من غير اكتساب فيها سنين لا تبلغ العمر الغالب فإن قلت إذا تقرر أنه يشترى له عقار يكفيه دخله بطل اعتبار العمر الغالب لأن العمر الغالب في العقار بقاءه أكثر منه قلت ممنوع لأن العقارات مختلفة في البقاء عادة وعند أهل الخبرة فيعطى لمن بقي من عمره الغالب عشرة مثلاً عقاراً يبق عشرة وهكذا على أن الذى يظهر أنه ليس المراد منع اعطاء عقار يزيد بقاءه على العمر الغالب بل منع ما ينقص عنه وأما ما يساويه أو يزيد عليه فإن وجداً تعين الأول أو الثانى فقط اشترى له ولا أثر للزيادة للضرورة ويظهر أيضاً فيما لو عرض انه سدام عقاره المعطى أثناء المدة أنه يعطى ما يعمره به عمارة تبقى بقية المدة نعم إن فرض وجود مبنى أخف من عمارة ذلك لم يبعد أن يقال

حضور الأخ الشقيق ورضاه دون تقديم منه [مسئلة] المعتمد في اليتيمة ما رآه المتأخرون من أن المدار على خيفة فسادها في مالها أو في حالها فتي خيف فسادها فيما ذكر زوجت سواء بلغت عشرين من السنين أو لا رضيت بالنكاح أم لا فيجبرها ولها على التزويج ووجب مشاوره القاضى في تزويجها فإن لم يخف عليها الفساد وزوجت صح إن دخل كثلث سنين أو ولدين غير توأمين وإن خيف فسادها وزوجت من غير مشاوره القاضى صح النكاح إن دخل وإن لم يطل ف مشاوره القاضى واجبة غير شرط بل لوزوجها جماعة المسلمين حيث لاولى لها فهو سائغ ولو لم يشاور القاضى لما علت من عدم القاضى الشرعى وفى حاشية الخرشى في باب الحجر سئل السيورى عن البكر اليتيمة تريد النكاح وتدعى عليه البلوغ هل يقبل منها أو يكشف عليها فأجاب بأنه يقبل قولها وسيأتى في باب الطلاق أن الصبي لو طلق وقال لم أبلغ فالظاهر أنه يقبل قوله وربما يدل عليه فرع السيورى المذكور [مسئلة] لوزوج الحاكم المجبرة لغية الأب غيبة انقطاع ثم قدم الأب وأثبت أنه كان زوجها بماله من الإجماع في غيبته برجل فأقضى الناصر بأنها لا تفوت بدخول الثانى نقله البدر اه أمير على عقب [مسئلة] للأب جبر ابنه الصغير والمجنون المطبق لمصلحة كتزويج الصغير من غنية أو شريفة أو ابنة عم أو لمن تحفظ ماله والمصلحة في المجنون خوف الزنا أو الضرر وعلم السولى أن الزواج متعين لا نقاذه من ذلك لا إن احتاج للخدمة فلا يزوج لأجلها وجبر الأب محمول على المصلحة وأما الوصى فله جبرهما أيضاً ولكن لا بد من ظهور المصلحة وإلا فلا جبر ومثله الحاكم فيجبرهما مع عدم الأب والوصى إذا ظهرت المصلحة وقال بعضهم قيد المصلحة إنما هو حيث كان الصداق من مال الولد وإلا فلا يعتبر كما يدل عليه كلامهم والصداق على الأب إذا جبرهما وكانا معدمين حال العقد ولو شرط أنه لا يلزمه وإن مات الأب أخذ الصداق من وإن تركته كانا موسرين فعليهما ما يسرا به كلا أو بعضاً لا على الأب كما أنه لا يلزم الوصى ولا الحاكم صداق مطلقاً وإن تزوج الصغير بغير إذن وليه ففسخ عقده إذا طلع عليه فلا مهر لتلك الزوجة ولا عدة عليها وإن وطئها ولو أزال بكارتها لأن وطئه كالعدم وقال ابن عبد السلام ينبغي أن يكون في نظير إزالة بكارتها أرش

يتعين شراؤه له ويبيع ذلك ويوزن ثمنه في هذا انتهى المقصود من التحفة مع بعض حذف وفي الإيعاب مع متنه ومن ملك شيئاً أعطى الباقي كما يأتى ما يصرح به عن الماوردى في الروضة عن جميع أن من له عقار أى مثلاً ينقص دخله عن كفايته أعطى تمامها ولا يكلف بيعه لأنه إما فقير أو مسكين وبحسب الأذرعى أنه لو كان نفيساً ودخله قليل وقيمه كثيرة ولو باعه واشترى بثمنه غيره لكفاه دخله وجب أن لا يعطى لقدرة على تحصيل كفايته وإنما لم يلزم بيعه ليتجرى في ثمنه وإن كفاه ربحه لأنه

لا يوثق به وفيه تعريضه إلى الذهاب ثم قال في الإيعاب وقوله ومن ملك الخ أخذه من قول الماوردي أو ملك مالا يحصل من ربحه تمام الكفاية أعطى ما يحصل من ربحه تمامها فإذا ملك الجوهرى تسعة آلاف دون كفايته فهو فقير أو مسكين وكذلك أصحاب العقار والمواشي إذا لم يحصل لهم من ربيعهما تمام الكفاية أعطى كل ما يشتري من العقار والمواشي ما إذا ضمه إلى ملكه كفاه على الدوام انتهى والله تعالى أعلم وفيما نقلناه (١١١) كفاية لمن تأمل والله سبحانه أعلم (سئل)

عفا الله عنه في رجل هلك وأوصى

على قاصره وخلف مالا فهل للوصي إخراج الزكاة من مال القاصر إذا حال عليها الحول أم لا أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم يجب على الولي إخراج زكاة موليه إذا حال عليه الحول والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن هلك وخلف قاصراً وأوصى عليه شخص آخر والحال أن الهالك خلف لقاصره مالا يجب فيه الزكاة فهل إذا حال عليه الحول وأخرج الزكاة يضمن إذا ادعى عليه القاصر بعد بلوغه أم لا أفيدوا (أجاب) نفى الله به نعم ليس عليه ضمان بإخراجه الزكاة الواجبة في مال موليه ولكن الأحوط في حقه أن يحكم من يرى وجوب إخراجها فيحكم عليه بالإخراج خوفاً من أن موليه يدعى عليه بعد الكمال عند من يرى عدم الوجوب فيغرمه فإذا وجد الحكم عليه ارتفع الخلاف وبقي الوجوب مجعاً عليه والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه عن القرض إذا استقرض شخص من شخص مائة ريال وبعد أخذه الريالات نوى بها

ماشئها وجزم به أبو الحسن وقولنا ولا عدة عليها أى بخلاف مالومات الصغير قبل الفسخ فعليها عدة الوفاة ولو لم يدخل وإذا وقع من الولي رد فهو طلاق لأنه عقد صحيح غايته أنه غير لازم قال ابن المواز وإذا لم يرد الولي نكاح الصبي والحال أن المصلحة في رده حتى كبر وخرج عن ولايته جاز النكاح قال ابن رشد وينبغي أن ينتقل النظر له فيمضى النكاح إن أراد أو يرده كما في بن يقال في الصغير ما قالوه في السفیه وهو أنه إن مات هو يتعين الفسخ من قبل الشرع وإن ماتت هي قبل الفسخ يرثها إن أجازها الولي لكون الإرث أكثر من الصداق وإن رده الولي لكون الصداق أكثر فلا يرثها اه ملخصاً من الخرشى والمجموع وأقرب المسالك وص (ما قولكم) في امرأة ثيب طلب منها الإذن لوليها في العقد فسكتت فهل يكفي صمتها في ذلك أم لا (الجواب) إن كانت حاضرة كفى صمتها في إذنها لوليها على مذهب ابن القاسم واقتصر عليه في المجموع وقال ابن حبيب يكفي صمت الثيب في الأذن للولي حضرت أو غابت فهي كال بكر عنده في ذلك وإنما يختلفان في تعيين الزوج والصداق ففي البكر يكفي الصمت والثيب لا بد فيها من النطق اه دس بتصرف وعبارة المجموع ولا يعقد غير المجبر إلا بأذنها والصمت كاف فيه أى في الأذن للولي في العقد ولو من ثيب حضرت كفى الزوج والمهر من بكر أى كما أن الصمت كاف في الزوج والمهر من بكر ولا تعذر بجهل ولو عرفت بالبله اه [مسئلة] الصغير غير اليتيم إذا غاب أبوها نحو عشرة أيام والطريق غير مأمونة تزوج إذ خيف عليها الضيعة أو عدت النفقة ويزوجها الحاكم لا وليها خلافاً لابن وهب فليست كاليتيم من كل وجه ألا ترى أن هذه لا يزوجها إلا الحاكم واليتيم يزوجها وليها بعد مشورة الحاكم قاله شيخنا اه دس وأما إذا كانت مأمونة والنفقة جارية عليها فيتحم فسخ نكاحها أبداً ولو أجازها المجبر أو ولدت الأولاد ومحلها ما يتبين إضراره بها بغيبته بأن قصد تركها من غير زواج فإن تبين ذلك كتب إليه الحاكم إما أن تحضر تزوجها أو توكل وكيلها يزوجها وإلا زوجناها عليك فإن لم يفعل زوجها الحاكم عليه ولا فسخ كما قال الرجراجي اه دس [مسئلة] النكاح هزله جد ولو قامت قرينة على إرادة الهزل من الجانبين ومثل النكاح الطلاق والعق والرجعة (ما قولكم) في شخص أقر

التجارة وتصرف فيها للتجارة فهل تلزم فيها زكاة كالدين أم لا تلزم لأنها للرافاق لأن مفهوم حاشية البجيرى في أن القرضه إذا بقيت عند المستقرض حول ما تلزمه الزكاة إذا لم يتصرف فيها بنية التجارة وأما إذا تصرف فيها بنية التجارة فإنها تلزمه زكاتها والذي افهم الناس من كتب الأصحاب أن القرض ما فيه زكاة تفضلوا بين ذلك (أجاب) عفا الله عنه نعم ما نقله البجيرى في الحاشية من التفصيل هو المعتمد المحفوظ وصورة المسألة أنه استقرض مائة مثلاً من أرطال اللبن بقصد

أن يتاجر فيها فادامت تحت يده بعيها فلا زكاة وإن مضت عليها أحوال فلو اشترى بهذا اللبن قاشام مثلاً وبأبه التجارة انعقد الحول من الآن وأما لو كان المستقرض عين النقد فلا شك في أنفة أدا الحول وتجب الزكاة بتمام حوله والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى عن تحلية آلات الحرب بالفضة فهل يحل وإذا قلتم بالحل فهل يلزم زكاة لأن بعض المشايخ يقرر في درسه أن فيها زكاة وسألناه وأجاب (١١٢) في حاشية البجيرى وقال آلة الحرب وإن حلت تحلية الفضة

لها تلزم فيه الزكاة فهل هذا القول الذى فى الحاشية متفق عليه بين أصحابنا ومعتمد أم أحد خالف فى ذلك أفيدونا (أجاب) غفر الله له نعم المحفوظ والمقرر فى تحلية آلة الحرب أنه لا زكاة فيها حيث حلت فى العباب مع شرحه للعلامة ابن حجر وله لاللمرة تحلية آلة الحرب بفضة كسيف وروح إلى أن قال لا اتخاذ برة الناقه ولا تحلية كل حيوان كما حكاه البيهقي عن النص وفى المجموع عن الدارمى وآخرين تجب زكاته اتفاقاً لأنه يحرم وهو كما قال اه ما فى الإيعاب فانظر وفقنا الله وإياك لما علل به الدارمى وموافقة النوى عليه تعلم أن المحلل إذا كان حلالاً لا تجب زكاته فكان والله أعلم الشيخ الشوبرى الناقل عبارته الشيخ البجيرى فى حاشيته لم يطلع على ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم وفى حاشية الشيخ البجيرى التصريح بعدم الوجوب وهو مانصه قوله مباح يؤخذ من ش م ر أن الحللى ليس بقييد وأن المدار على الإباحة ولو للأناء ونص عبارته ولو اشترى إناء

على نفسه بعدم قصد النكاح حين الهزل هل يمكن من تلك الزوجة أم لا (الجواب) ذكر أبو عمران أنه يمكن منها ولا يضره إنكاره وهو الموافق لما يأتى من قول المؤلف وليس إنكار الزوج طلاقاً وقيل لا يمكن ويلزمه نصف الصداق [مسئلة] إذا قيل للبكر فلان يريد أن يتزوجك وجعل لك من الصداق كذا فسكتت فقيل لها هل تفوضين لفلان فى العقد فسكتت فعقد لها فلان على ذلك الرجل بالصداق الذى سمي لها فبعد العقد ادعت أنها لم ترض بذلك الزوج أو الصداق أو الولي الذى عقد لها أو ادعت أنها تجهل أن الصمت رضا فلا تقبل دعواها وتم النكاح ولو كان شأنها الجهل والبلادة وهذا مبنى على ندب إعلامها بأن صمتها رضا وهذا عند الأكثر وتأويل الأقل أنه يقبل دعواها أنها تجهل أن الصمت رضا وهو مبنى على وجوب إعلامها به وقال حمديس إن عرفت بالبله وقلة المعرفة قبل دعواها الجهل وإلا فلا تقبل دعواها فالمسئلة ذات أقوال ثلاثة اه ملخصاً من درودس [مسئلة] يشترط فى الولي أن يكون حراً بالغاً ذكراً عاقلاً غير محرم بأحد النسكين مسلماً فى المسئلة وأما الرشد والعدالة فشرط كمال فيعقد السفهية ذو الرأى أى العقل ولفطنته ولو مجبراً إذ سفهه لا يخرج به عن كونه مجبراً والأحسن أن يستأذن وليه فلو عقد بغير إذنه ندب اطلاع عليه لينظر فيه فإن لم يفعل مضى لمن لاولى له وأما ضعيف الرأى فيفسخ عقده إن لم يكن نظراً أو منع إحرام الزوج والزوجة والولى من النكاح فلا يقبل زوج ولا تأذن زوجة ولا يوجب وليها ولا يوكول ولا يجيزون حيث كان واحد منهم محرماً ويفسخ قبل البناء وبعده ولو ولدت الأولاد ويندب للولى ومثله الزوج أن يفوض العقد لفاضل رجاء خيره وبركته لكن الولي لا يوكول إلا من اجتمعت فيه الشروط المتقدمة وأما الزوج فله أن يوكول فى قبول العقد ولو عبداً أو امرأة أو صبياً أو كافراً إلا المحرم والمعتوه فلا يصح توكيلهما ولكن لا يصح قول ولي الزوجة لو وكيل الزوج زوجتك موكلتى بل يقول زوجت فلانة من فلان وليقل وكيل الزوج قبلت لفلان ولو قال قبلت لكفى إذ انوى ذلك لو كيله فإن نواه لنفسه أو خلى ذهنه لم ينعقد [مسئلة] لا يضر الفصل بين الإيجاب والقبول إن كان يسيراً كما إذا سكت قدر خطبة النكاح ثم قال قبلت نكاحها [مسألة] إذا اتفق الزوج مع ولي الزوجة

يتخذ حلياً مباحاً فبسه واضطر إلى استعماله فى ظهره ولم يمكنه غيره وبقي كذلك حولاً فهل تجب زكاته الأقرب كما قال الأذرى لا لأنه معد لاستعمال مباح اه كلامه رضى الله عنه فتأمل ما نقله عن العلامة الرملى يظهر لك أن ما نقله عن الشيخ الشوبرى غفلة عن هذه لأنه إذا لم تجب فى الإناء الذى أصله التحريم فلان لا تجب فى حلية السلاح بالأولى والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم انتهى محمد صالح الرئيس (سئل) رضى الله عنه عن شخص ملك عشرين

ريالا دون النصاب وبقى يضارب فيها وعند آخر الحول تمت وبلغت أربعين فهل عند آخر الحول يلزمه زكاة الأصل لحاله ومن حين الربح يحسب له حول لحاله أم يلزمه زكاة الجميع عند آخر الحول أفيد لنا (أجاب) غنا الله عنه نعم المسئلة فيها تفصيل وهو أنه إذا كانت عروضاً فلا يرد الربح بحول وكذا إن نضت بما لا يقوم به كأن باع بمشخص وهي تقوم بالفضة وأما إذا نضت بما تقوم به قبل تمام الحول كأن اشترى بالعشرين كما هو (١١٣) صورة السؤال في محرم فقبل الحول

باع بالعروض بأربعين ففي هذه الصورة إذا أتى محرم زكى العشرين والعشرون الثانية يزكيها حول يبيع العروض والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الصوم)

(سئل) نفخى الله بعلومه في أهل بلد حكم قاضيهم بهلال شهر شوال بشهادة العدول ليلة الثلاثين فعاند بعض طلبة العلم وأبدى عذرين بأن الشهود ليسوا بعدول والحال أنهم نحو أربعة عشر والآخر بأن القاضى فاسق وسبب فسقه أنه يرمى والديه بالإفك ويصرح بأن أباه أبو لهب وتارة يسميه نمرود وتارة فرعون وتارة ابليس وغير ذلك من الأسماء القبيحة فحصل لبعض الناس شك مع عناد الرجل المذكور في موافقة الحكم للصواب فهل لهم يقضوا ذلك اليوم أولاً فإذا قلم يقضوا فهل هو واجب أو سنة أفيدوا (أجاب) نفخنا الله به نعم حيث كان المذكورون عدولاً فلا عبرة بالشك المذكور ولا يجوز القضاء فضلاً عن استجابته فضلاً عن وجوبه وأما ما ذكره البعض المذكور من كون الشهود فسقة فحيث

على أن المهر أربعون ريالاً مثلاً ويذكر أن في حضرة الناس أنه مائة ثم تنازعا قضى على الزوج بصداق السر إن أقام بينة على أن العلن لأصل له وحيث فلا عبرة بدعوى الزوجة الرجوع عن صديق السر وإن لم يقيمها فلها تحليفه إن ادعت عليه الرجوع عن صديق السر فإن حلف قضى به وإن نكل حلفت وقضى بالعلن وإن نكلت قضى بالسر قال في المجموع وكره صديق السر وعمل به إن أعلننا غيره وحلفته إن ادعت الرجوع عنه إلا لبينة أن العلن باطل لأصل له اهـ (ما قولكم) في رجل زوج ولده وضمن له الصديق أو زوج بنته وضمن صديق من زوجها له ودفع الصديق ثم طلق الزوج تلك الزوجة قبل الدخول ومعلوم أن الزوجة تستحق النصف فهل يرجع النصف الآخر للأب وليس للزوج فيه حق لأن الضامن إنما التزمه على كونه صديقاً ولم يتم مراده قال سيدى خليل ورجع لأب وذى قدر زوج غيره وضامن لا بنته النصف بالطلاق والله أعلم (ما قولكم) في عبد تزوج بغير إذن سيده فهل للسيد رد نكاحه أم لا (الجواب) للسيد ذكر أو أنثى رد نكاح عبده الذكر القن ومن فيه شائبة كمكاتب حيث تزوج بغير إذنه وله الامضاء ولو طال الزمن بعد علمه وإذا رده يقول طلقت زوجة عبدى فلان منه وتكون طليقة بائنة وليس للسيد أن يزيد عن واحدة وهذا إن لم يبعه فإن باعه فلا رد له وليس للبشرى فسخ نكاحه كالموهوب له بخلاف الوارث فله الرد إلا أن يرد العبد بعيب التزويج فله رد نكاحه إن كان قد باعه غير عالم وإلا فلا وحيث رد السيد نكاحه فلزوجته ربع دينار من مال العبد إن كان له مال وإلا اتبعته به في ذمته إن دخل العبد بها بالغاً وإلا فلا شيء لها وترد الزائدة إن قبضته وسواء كانت حرة أو أمة اهـ ملخصاً من درودس (ما قولكم) في عبد غر حرة وتزوجها علي أنه حر فهل لها المسمى إذا فسخ النكاح (الجواب) تتبع الزوجة العبد القن ومن فيه شائبة حرية كمكاتب بعد عتقها بما بقي من المهر بعد أخذها ربع دينار إن غرا الزوجة بأنهما حران فإن لم يغرا بأن أخبراها بحالهما أو سكتا فلا تتبعهما ومحل اتباعهما إن لم يبطل ما بقي بعد الربع دينار سيد أو سلطان عن العبد قبل عتقه وكذا عن المكاتب حيث غر ورجع رقيقاً لعجزه

(١٥ - قرة العين)

ثبت فسقهم وكان المذكورون يبلغون عدد التواتر بحيث يؤمن تواطؤهم على الكذب في العادة ويفيد إخبارهم العلم الضرورى عمل بإخبارهم ولا يجوز القضاء في هذه الصورة لأن المقرر في علم الأصول أنه لا يشترط في عدد التواتر اسلام ولا عدالة وحيث لم يبلغوا عدد التواتر وثبت فسقهم بالوجه الشرعى وجب القضاء وما ذكره البعض من جانب القاضى وأنه فاسق فإن ثبت أن أباه ليس متصفاً بالصفات التى ذكرها فلا شك في فسقه ثم إن كان مولى له عالمًا بذلك

ومقره عليه نفذت أحكامه لأنه قاضى ضرورة وإن لم يعلم موليه ذلك لم تنفذ أحكامه لفسقه والله أعلم (سئل) عفا الله عنه
 فيمن نام مجامعاً فذهب من نومه بعد الفجر وهو مفزع فلم يدر هل النزوع وقع منه قبل الفجر أو حال استيقاظه أفيدونا (أجاب)
 رضى الله عنه نعم صوم من ذكر صحيح لأن الأصل الصحة فلا نزول لها إلا ييقن وجود الجماع بعد الفجر والله سبحانه أعلم
 فى المنهاج وشروحه والعبارة للتحفة (١١٤) ولو طاع الفجر الصادق وفى فيه طعام فلفظه صح صومه وكذا

لو كان مجامعاً عند ابتداء طلوع
 الفجر فنزع فى الحال أى عقب
 طلوعه فلا يفطر وإن أنزل لأن
 النزوع ترك الجماع فإن مكث بأن
 لم ينزع حالاً بطل يعنى لم ينقصد كما
 صححه فى المجموع الخ ما فيها وفى
 العباب مع الشرح للعلامة ابن
 حجر وإن مضى زمن ولو لحظته
 بعد الطلوع وهو يجامع ثم عليه
 قضى وجوباً لأن بعض النهار
 مضى وهو يجامع فأشبهه الغلط
 بالأكمل الخ ما فيه ومنها تعلم أن
 الكلام حيث تحقق وجود جماع
 بعد الفجر ونظيره من نام ممكناً
 ثم استيقظ وشك هل زالت
 إليه عن مقره قبل استيقاظه
 أو بعده فإن وضوءه صحيح لأن
 الأصل بقاء الوضوء فإن قلت
 قال الأصل هنا أيضاً بقاء الجماع قلت
 عارض ذلك الأصل ظاهر الصحة
 مع عدم وجود الجماع حال
 الاستيقاظ والله سبحانه
 وتعالى أعلم (سئل) رضى الله
 عنه عن شخص تخرج مقعده
 وهو صائم حال خروج الغائط
 ويردها بعد الاستنجاء هل يبطل
 صومه أم لا أفوتونا (أجاب)
 عفا الله عنه نعم لا يبطل صومه

لأن غر وخرج حراً فلا يعتبر إسقاطهما عنه اه ملخصاً من در
 (فصل) فى الكفاءة (ما قولكم) فى العتيق هل هو كفؤ للحره أم لا (الجواب)
 هو كفؤ لها قال سيدى خليل والمولى أى العتيق وغير الشريف أى الدنى
 فى نفسه كالمسلمانى الدنى فى حرفته كحمار وزبال والأقل جاها أى قدراً ومنصباً
 كفؤ اه [مسئلة] الأوصاف التى اعتبروها فى الكفارة ستة أشار لها
 بعض بقوله

نسب ودين صنعة حرية * فقد العيوب وفى اليسار تردد
 فإن ساوى الرجل المرأة فى الستة فلا خلاف فى كفاءته ولكن الذى
 اعتمده القاضى عبد الوهاب أنها المماثلة فى الدين والحال ولا يشترط المماثلة
 فى غير ذلك فتمى ساواها الرجل فيهما كان كفؤاً واقتصر على هذين
 الوصفين سيدى خليل حيث قال والكفاءة الدين والحال والمراد بالدين
 التدين أى كونه ذا دين أى غير فاسق والمراد بالحال السلامة من العيوب
 التى توجب الخيار فى الزوج وليس المراد بالحال الحسب والنسب والحسب
 وهو ما يعد من مفاخر الرجال كالكرم والعلم والصلاح فانهما يندبان فقط اه
 ملخصاً من درودس (ما قولكم) فى امرأة رضيت بغير كفء ودخل بها ثم اطلع
 على ذلك الولي فهل له الفسخ أفيدوا (الجواب) قال فى حاشية الدسوقي فإن
 تركتها المرأة بأن رضيت بغير كفء ولم يرض الولي بتركها فللأولياء الفسخ
 ما لم يدخل فإن دخل فلا فسخ اه

(فصل) فى الأنكحة الفاسدة . اعلم أن للنكاح الفاسد بالنسبة لفسخه ثلاثة
 أقسام القسم الأول ما يفسخ قبل الدخول وبعده ما لم يطل وذلك فى ثلاث مسائل
 الأولى الصغيرة اليتيمة إذا زوجت مع فقد شروطها الثانية الشريفة إذا زوجت
 بالولاية العامة مع وجود خاص غير مجبر وهاتان يفسخ فيهما النكاح ما لم يدخل
 ويطل كثلاث سنين أو تلد ولدين وإلا فلا فسخ الثالثة نكاح السر وهو ما أوصى
 الزوج فيه الشهود بكتمة عن أحد ولو عن امرأته القديمة وهذه يفسخ فيها إن
 لم يدخل ويطل وإلا لم يفسخ والمراد بالطول هنا الطول بالعرف بأن يشتهر بين
 العام والخاص بعد كتمته والفسخ فى هذه بطلاق لأن القاعدة أن النكاح المختلف

والحال ما ذكر والله الهادى سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فى شخص من عاداته إذا غطس فى الماء لا يدخل إلى
 جوفه شئ من منافذه فغطس فى بعض الأيام وهو صائم فدخل من أحداه ففطر بذلك لتعرضه لمنافى الصوم
 أم لا يفطر لظنه عدم دخوله اعتماداً على عاداته السابقة أفوتونا أم جورين (أجاب) رضى الله تعالى عنه نعم حيث أمكنه الغسل
 بلا غمس فأنغمس فوصل الماء للجوف أفطار كما يؤخذ من كلام التحفة والنهاية وعالمه فى التحفة بكرهه الغمس كالمبالغة

والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في شخص صائم تغوط فخرج له شيء من الغائط إلى حد الظاهر ثم عاد إلى الجوف من غير اختياره ليوسة الخارج واتصاله بما بقي في الجوف فهل يفطر بعوده لتسببه أيضاً في برونه وظهوره أم لا يفطر لعدم اختياره في عوده وقياساً على عود مقعدة المبسور لا اضطاراره إلى عوده أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه إن عاد الخارج من غير اختيار منه فلا فطر بخلاف ما إذا تمكن (١١٥) من قطعه فانه يفطر لتعليهم عدم

الفطر في المقعدة بالاضطرار ولا اضطرار مع تمكن القطع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما لو أخبر طيب عدل زوجاً صائماً فرضاً أنه إن لم يطأ أصابه أو أصاب الموطوءة محذور تيمم فهل يجوز له الجماع في المحالين خوف المحذور على نفسه وخوفه عليها أو يحرم أو يجب وفي غير الحرمة هل يجب كفارة عليه في صورة الخوف على الزوجة أم لا فإن أوجبتموها فهل هي كفارة الجماع المعروفة أو كفارة الانتقاد لأن الجماع ارتفق به شخصان وإذا تحقق للزوج وقوع الفجور من الزوجة إن لم يطأها فهل يجب عليه الوطء أم لا فإن كان صائماً فرضاً وجوزتموه أو أوجبتموه فما الحكم في الكفارة وما هي أفيدونا أثابكم الله الجنة (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث أخبره الطيب العدل بأنه إن لم يطأ في النهار حصل له مبيح التيمم وجب الوطء عند ابن حجر وجاز عند شيخ الإسلام والخطيب والزملي ثم إن كان مبيح التيمم على الواطئ فلا فدية

فيه يفسخ بطلاق لأن الشافعي وأباحيفة يريان جواز نكاح السر وبه قال جماعة من المالكية واغتنر القول المشهور الكتم لخوف ضرر من ظالم أو ساحر وقوله وهو ما أوصى الزوج فيه الشهود بكتمه وأما إذا اتفق الزوجان والولى على كتمه ولم يعلموا البيئة بذلك أو أوصى الولي فقط أو الزوجة فقط أو هما الشهود أو أوصى الزوج الولي والزوجة معاً أو أحدهما فلا يضر. القسم الثاني ما يفسخ قبل الدخول فقط وفيه مسائل منها ما إذا تزوج امرأة على شرط أن لا يأتيها إلا نهاراً فقط أو ليلاً فقط فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداء المثل لأن هذا الشرط يناقض مقتضى النكاح ولما فيه من الخلل في الصداق لأنه يزيد إن كان المشرط الزوج وينقص إن كان المشرط الزوجة وإنما لزم في هذا صداق المثل مع أنه فاسد لعقده والقاعدة أن ما فسد لعقده يلزم بالدخول فيه المسمى لأن محل هذا مالم يؤثر خلا في الصداق كما هنا وإلا مضى بصداء المثل كالفاسد لصدائه فقط ومنها ما إذا وقع النكاح بخيار يوماً أو أكثر لأحد الزوجين أو لهما معاً أو لأجنبي فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بالمسمى إن كان وإلا فصداء المثل لا إخبار المجلس فلا يفسخ لجوازه اتفاقاً أو على المعتمد ومنها إذا قال الولي زوجته موكلي بصداء قدره كذا تأتى به آخر الشهر فإن لم تأتى به فلا نكاح بيننا فقال قبلت النكاح على ذلك فيفسخ قبل الدخول لا بعده إن جاء بالصداء في الوقت المذكور أو قبله ويثبت بعده بالمسمى إن كان وإلا فصداء المثل فان لم يأت به إلا بعد انقضاء الأجل أو لم يأت به أصلاً فسخ قبل الدخول وبعده ومنها وجه الشفار وهو أن يقع على أن تزوجني بتك مثلاً بكذا على أن أزوجك بتي بكذا فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصداء المثل وكذا صريح الشفار وهو مالم يسم لواحدة منهما صداء إلا أن التصريح يفسخ قبل الدخول وبعده ولم يدخل بها زوجها صداء المثل وأجاز الامام أحمد وجه الشفار وأجاز الحنفية الشفار مطلقاً ومنها ما وقع على شرط يناقض المقصود من النكاح كما إذا وقع النكاح على شرط أن لا يسم بينهما وبين ضرتهما في المبيت أو على أن يجعل لضرتهما أجرة أو أقل أو أكثر تستقل بها أو شرطت عند تزويجها بمحجور لصغر أورك أن نفقتها على وليه أو وقع على نفقة معينة كل شهر أو كل يوم أو وقع على

عليه بل على الموطوءة لأنه فطر ارتفق به شخصان وإن كان الخوف عليها فلا فدية عليها بل عليه لذلك والفدية هو مد لكل يوم مع القضاء وإذا تحقق منها الفجور لا يجوز له الوطء بل إن فعله لزمته الكفارة العظمى والله سبحانه وتعالى أعلم قال في الإيعاب مع المتن فصل يباح الفطر من الصوم الفرض لشدة جوع أو عطش وإن كان صحيحاً مقبلاً لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً وقوله تعالى ولا تلقوا

بأيديكم إلى التهلكة وإنما يباح الفطر إن كان ذلك بحيث يخاف منه مبيح تيمم أخذاً سماً يأتي في المرض بأن يخشى ذلك لو صام على نفس أو عضو أو منفعة منه أو غيره كأن كان غريقاً لا يتمكن من انقاذه أو صائلاً يلزمه دفعه ولا يتمكن من دفعه إلا بفطره لشدة ما به من جوع أو عطش وحينئذ فله الفطر بل يجب عليه كما صرح به الغزالي وغيره سيما إن خاف هلاكه ولا ينافيه التعبير بالإباحة لأن المراد بها مطلق الجواز الشامل (١١٦) للوجوب وما اقتضاه صنع المصنف أن صورة الإباحة

غير صورة الوجوب غير صحيح بل الذي يتجه أنه متى خاف مبيح تيمم لزمه الفطر أخذاً من كلامهم في باب التيمم ويباح الفطر بمرض كوجع العين كما في الشامل قال ابن العماد وليس منه غلبة الصغراء انتهى وفي إطلاقه نظر بل إن خيف منه مبيح تيمم كانت كذلك قاله في البحر عن والده وأقره واعتمد غيره ولو تسبب به إذا أجهده الصوم معه أى شق عليه مشقة شديدة وظاهر صنعه أن المراد بالاجهاد هنا غير مبيح التيمم السابق وليس كذلك بل المراد في الموضعين مبيحه كأن يخاف بسببه نحو زيادة مرضه أو ببطء برئه أو غير ذلك من مبيح التيمم أخذاً من قول الشيخين أن يجهدده الصوم مع المرض ويلحقه ضرر يشق احتماله على ما ذكرنا من وجوه المضار في التيمم انتهى ويوضحه قول المجموع عن الأصحاب شرط لإباحة الفطر أن يلحقه بالصوم مشقة يشق احتمالها قالوا وهو على التفصيل في باب التيمم انتهى قال ابن الرفعة واكتفى بعض الأصحاب بما يسمى مرضاً

أن نفقتها عليها أو وقع على أن ينفق على ولداً من غيره أو علي أبيها أو وقع على أن العصمة يدها لا ييده فإن النكاح يفسخ في الجميع قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل ويلغى كل شرط من هذه الشروط ومنها ما إذا أجل بعض الصداق لأجل مجهول كموت أو فراق أو قدوم زيد ولا يعلم وقت قدومه فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل وأما لو قال متى شئت أعطيتك ما بقى فالمنفق عن ابن القاسم أنه إن كان ملياً جاز وأما لو ذكر الصداق ولم يذكر حلول ولا أجل فيحمل على الحلول والنكاح صحيح (واعلم) أن العقد لا يفسخ إلا باشتراط هذه الأشياء في صلب العقد وأما إن حصل شيء منها بعد العقد فلا ضرر في ذلك فلها أن تسقط حقها في القسمة ولها أن تنفق عليه وله أن ينفق على أولادها من غيرها وعلى أبيها ومكّارم الأخلاق لا تضر واحترز بقوله على شرط يناقض المقصود عن الشرط المكروه وهو ما لا يقتضيه العقد ولا ينافيه كما إذا شرط في العقد أن لا يتسرى عليها أو لا يتزوج عليها أو لا يخرجها من مكان كذا أو من بلدها فلا يفسخ قبل الدخول ولا بعده ولا يلزم الوفاء وإنما يستحب وهذا فيما لا تعليق فيه فان علق طلاقها أو طلاق من يتزوجها عليها أو عتق من يتسرى عليها وقع المعلق عليه وإنما كره ذلك لما فيه من التحجير على ما أحله الله [مسئلة] ترتحل المرأة مع زوجها حيث ارتحل بشروط الأول أن يكون السفر بموضع مأمون الثاني أن تكون الطريق مأمونة الثالث أن يكون الزوج مأموناً في نفسه الرابع أن يكون غير معروف بالإساءة عليها الخامس كونه حرّاً السادس كون البلد المنقل إليها قرية لا يخفى على أهلها خبرها فيها السابع أن تكون تلك البلد تقام فيها الأحكام فإذا وجدت تلك الشروط وطلب الرجل السفر بزوجه قضى له بسفرها وإن تخلف شرط منها فلا تجبر على السفر معه أفاده دس في مبحث الحضنة (القسم الثالث) ما يفسخ قبل الدخول وبعده فمن ذلك ما إذا وقعت صيغة النكاح بغير اللفظ بل وقعت بكتابة أو بأشارة ومن ذلك ما إذا لم يحصل شهود أصلاً قبل الدخول أو بشهادة عدل واحد وامرأتين أو بفاسقين ومن ذلك نكاح المتعة كأ تزوجك سنة كذا بصداق قدره كذا أو أتزوجك سنة أو شهراً بكذا ويفسخ بلا طلاق وفيه المسمى

وهو بعيد انتهى وهو كما قال وألحق بخوف زيادة المرض خوف هجوم علة فإن تكلفه أى المريض الصوم صح على أحد احتمالين للغزالي كالصلاة في المغصوب والاحتمال الثاني لا يصح كصوم الحائض والعيد والاول أوجه ثم قال فرع يجب الفطر لانقاذ حيوان محترم الأوضح يجب الانقاذ وإن أدى إلى الفطر لأنه لم يجب علينا بل لكونه وسيلة إلى الانقاذ الواجب إذا أشرف على التلف بغرق أو غيره إن لم يقدر على الانقاذ إلا به أى الفطر بإبقاء لمهجته ومثل ذلك الانقاذ من

صائل على بضع أو غيره وقيد عبد الملك المقدسي الوجوب بما إذا تعين عليه ونظر فيه السبكي والأذري بأنه يؤدي إلى التواكل وأجاب الزركشي بأن مراده إذا لم يتعين عليه وعلم أو ظن أن غيره يقوم به وإلا لم يجز الترك كغيره من فروض الكفاية ويفدى كالحامل لأنه فطر ارتفق به شخصان الخ ما في الإيعاب وفي باب الكفارة أو لحقه بالصوم أو تابعه مشقة شديدة أي لا تحتل عادة وإن لم تبسح التيمم فيما يظهر ويؤيده (١٧)

ليست عند ابتداء المشقة حينئذ فيلزمه الشروع في الصوم فإذا عجز عنه أفطر وانتقل للطعام بخلاف الشبق لوجوده عند الشروع إذ هو شدة الغلبة وإنما لم يكن عذراً في صوم رمضان لأنه لا بدل له انتهى ومثله في النهاية والمغنى زاد فيه ولأنه يمكنه الوطء فيه ليلاً بخلافه في كفارة الظهار لاستمرار حرمة إلى الفراغ منها كما مرت الإشارة إليه وإذا لم يكن صوم فلا يجب وإن كان الفجور وعبرة المنهاج مع شرحه المغنى والنهاية والتحفة والعبارة لها ولو أعرض عنهن أو الواحدة لم يأنم ولكن يستحب أن لا يعطهن أي من ذكر أن الشامل للواحدة وأكثر من الجماع والميلت تحصيلهن لثلاث يؤدي إلى فسادهن أو أضرارهن ثم قال ومن ثم اختار جمع قول المتولي يكره الاعراض عنهن وقوى الوجه المحرم لذلك الخ ما فيها والله أعلم (سئل) رحمه الله تعالى فيمن جامع زوجته في ليلة من رمضان ففي أثناء الجماع سمع الأذان فزعر فهل يفطر بذلك ويحرم عليه وتلزمه الكفارة بذلك أم لا وهل

إن دخل لأن فساده لعقده ولأن الإجماع تقرر على منعه ولم يخالف فيه إلا طائفة من المتبدعة وما حكى عن ابن عباس من أنه كان يقول بجوازه فقد رجع عنه كما في بن والمضر بيان الأجل في العقد للبرأة أو وليها وأما لو أضر الزوج في نفسه أن يتزوجها مادام في هذه البلد أو مدة سنة ثم يفارقها فلا يضر ولو فهمت من حاله ذلك علي الراجح وأما لو أضره ولم تفهمه المرأة ولا وليها فأنز اتفاقاً ويعاقب فيه الزوجان ولا يبلغ بعقابهما الحد ويلحق فيه الولد بالزوج ومن ذلك نكاح المحرم بأحد النسكين ومن ذلك نكاح المريض ولكنه يفسخ قبل وبعد ما لم يصح المريض فإن صح لم يفسخ (فائدة) كلما اختلف فيه ولو خارج المذهب مظنة أسئلة أربعة الأولى يكون فسخه بطلاق سواء فسخ مطلقاً أو قبل الدخول لا بعده فإن أعادوا العقد صحيحاً بعد الفسخ كانت معه بطلقتين وإن أعادوه صحيحاً قبل الفسخ استمر علي عصمة كاملة وسواء أعادوه في مجلس أو فيه فقد قيل بصحته بعد العقد إذ لا قائل بجوازه ابتداء ثم إن فسخ المختلف فيه لا يحتاج لحكم حاكم إلا إن امتنع الزوج فتى تراضى الزوج والولي على الفسخ لم يحتاج لحكم حاكم ويكفي قول الزوج طلقها أو فسخت نكاحها وإن لم يرض الزوج فالحكم كما في بن ثم إن أوقعه الزوج من غير حكم حاكم فهل يكون بائناً مثل حكم الحاكم وهو ما ارتضاه العلامة العدوي قائلًا لأن الرجعي إنما يكون من نكاح صحيح لازم أو يكون رجعيًا وهو ما ذكره السيد البليدي في حاشيته علي عقب قائلًا فائدته ارتداد طلاق ثان عليه وإن لم يكن له عليها رجعة الثانية التحريم في المختلف فيه تارة يكون بعقده فعقده يحرم المنكوحة علي أصوله وفصوله ويحرم عليه أصولها لأن العقد علي البنات يحرم الأمهات ولا يحرم عليه فصولها لأن العقد علي الأمهات لا يحرم البنات وتارة يكون بوطنه وذلك فيما يحرم وطنه أو مقدماته كما لو تزوج المحرم امرأة فدخل بها ففسخ فإنه يحرم عليه نكاح ابنتها ولو فسخ قبله لم تحرم فالمتختلف فيه كالصحيح الثالثة إذا مات أحد الزوجين قبل الفسخ سواء دخل بها أم لا فإن الحي يرث فإن فسخ قبل الموت فلا إرث ولو دخلت أو كانت العدة باقية لأنه طلاق بائن علي ما ارتضاه العلامة العدوي كما تقدم الإنكاح المريض فلا إرث فيه وإن كان مختلفا في فساده لأن مذهب

فرق في النزع قبل الإنزال أو بعده أم لا أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه حيث كان الأذان مقارنا للفجر وقصد بالنزع ترك الجماع فصومه صحيح ولا شيء عليه وإن كان الأذان يتأخر عن الفجر ولو لحظته لزمه القضاء ولا كفارة عليه وإن لم ينزع في الصورتين لزمه القضاء فيها ولزمته الكفارة أيضاً في الأولى إن علم وتعمد ولا فرق في النزع قبل الإنزال وبعده والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الاعتكاف) (سئل) رضى الله عنه فيمن يذر أن يعتكف صائما أو يصوم معتكفا ثم تعذر علمه بموت بعد التمكن أو غيره فهل يجب إخراج مد عن كل يوم من الصيام أم لا وإذا قدر على الاعتكاف من غير صوم فهل يجب مع أنهم ذكروا أن الصوم شرط له لا يجوز بدونه فإن قلتم يجب فهل يفدى عن الصوم أم لا أم يفرق بين المتمكن وغيره وإذا تعذر الاعتكاف عليه لتخليد (١١٨) حبس أو عدمه لكن دخل وقته المعين وهو فيه فهل يصوم أو يترك بلا

فدية أو بها أفيدونا أفادكم الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه نعم إذا تعذر عليه الصوم بعد التمكن في الصورة المذكورة وخلف تركه أخرج عنه المد أو صيم عنه ففي الإيعاب تجب الفدية بطرق أحدها البدلية عن الصوم أى فوته فمن مات وعليه قضاء صوم واجب أو عليه صوم نذر كما في المجموع والروضة وأصلها هنا وهو المعتمد وإن اقتضى كلاهما في باب النذر خلافه أو كفارة بعد التمكن منه وكذا قبله إن فات الصوم بلا عذر وجبت الفدية في تركته ثم قال ولقريب ولو غير وارث وللأجنبي بإذنه أى القريب أو بإيضاء الميت له الصيام الخ ما فيه وإذا قدر على الاعتكاف دون الصوم وجب الاعتكاف دون الصوم المأبوس منه لهرم أو زمانة أو شدة مشقة أو مرض لا يرجى برؤه ولزمه الفدية للصوم المذكور وقولهم الصوم شرط فيما ذكر أى إذا كان قادرا فإن كان عاجزا عنه حال النذر فلا يلزمه الصوم أصلا وإن عرض العجز بعد النذر بنحو الهرم لزمته والله أعلم ففي

الشافعي صحته ومذهبنا فساد وإن احتاج المريض منهما إلى الزواج أو إذرث الوارث للمريض منهما في التزويج ولا إرث فيه سواء مات المريض أو الصحيح لأن فيه إدخال وارث وللريضة المسمى إذا فسخ بعد الدخول ومثل فسخه بعد الدخول موتها أو موت زوجها قبل الدخول فلها المسمى لأنه يتكامل بالموت هذا إذا تزجت المريضة بصحيح وأما إذا تزوج الزوج في مرضه المخوف ومات منه قبل الفسخ فلها الأقل من ثلث تركته ومن المسمى ومن صدق المثل ومثله نكاح الخيار لا إرث فيه إذا حصل الموت قبل الدخول وقبل الفسخ وأما لو حصل دخول فقد لزم كما تقدم وإنما كان لا إرث فيه لأنه لما كان منحللا كان كالعدم وإلا لنكاح العبد بأن تولى عقد امرأة وإلا لنكاح المرأة بأن عقدت على نفسها أو غيرها فلا إرث في نكاح تولى العبد العقد ولم يقبل أحد بجواز توليته العقد ابتداء إلا أنه قيل بصحته بعد الوقوع وأما تولى المرأة فلا يبيح حنيفه وكونه لا إرث في نكاحهما قول أصح واعتمده ابن يونس ومال إليه بن وضعفه بعضهم ويشير إلى ضعفه في المجموع لأنه حذف لنكاحهما عند ذكر الإرث الرابعة ما فسخ بعد البناء سواء كان متفقا على فساد أو مختلفا فيه يجب للمرأة فيه المسمى إن كان حلالا وإلا يكن فيه المسمى كصريح الشغار أو كان حراما تكمر فلها صدق المثل وما فسخ قبل البناء لاشئ فيه سواء كان متفقا على فساد أو مختلفا فيه كان الفساد لصداقه أو لعقده أولها وكذا يسقط بالموت قبله لكن بقيد إن فسد لصداقه مطلقا متفقا عن الفساد به كالخمر أو كان مختلفا فيه كالأبق أو فسد لعقده واتفق على فساد كنكاح المتعة أو اختلف فيه وأثر خلا في الصداق كالحلل أو على حرية ولد الأمة أو على أن لا ميراث بينهما فإن كان مختلفا فيه ولم يؤثر فيه كنكاح المحرم ففيه الصداق فليس الفسخ قبل الدخول مثل الطلاق قبل الدخول في النكاح الصحيح إلا ما قل عن الصداق الشرعى وهو ربع دينار بأن جعل لها مهر أقل من ربع دينار كدرهمين وأبى من إتمامه ففسخ قبل الدخول فلها نصف ما فرضه على أحد المشهورين والآخر لاشئ عليه وكذا لو ادعى الزوج الرضاع وأنكرته الزوجة فيفسخ ولها قبل البناء نصف الصداق لاتهامه على أنه قصد فراقها بلا شئ وهذا معنى قولهم كل نكاح فسخ قبل الدخول

الإيعاب لا يصام عن حى معذور أو غيره بلا خلاف وإن أيس منه ذكر أو أنثى ثم اليأس إما بهرم أو زمانة أو شدة مشقة ويلزمه الفدية أصالة لا بدلا عن الصوم الخ إذا عجز عن الاعتكاف لتخليد الحبس لزمه الصبر إلى الخروج وإن طال حبسه وإذا خرج لزمه القضاء والله أعلم قال في الإيعاب في كتاب النذر ومن نذر صلاة أو صوما أو اعتكافا في وقت معين تعين إبقاؤها فيه ومتى منع منها من جهة عدو أو مرض أو سلطان مثلا لزمه القضاء الخ ما في الإيعاب

(باب الحج والعمرة) (سئل) رضى الله عنه فيمن أنشأ الحج من أقصر المواقيت ثم أفسده وسافر وأتى للقضاء من أبعد المواقيت فهل يلزمه الإحرام منه أم له أن يصبر حتى يقرب من مكة بقدر تلك المسافة القصيرة التي أنشأ الحج منها أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده نعم يلزمه أن يحرم من الأبعد الذي مر عليه ولا يجوز له التأخير للأقرب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص قصد الحج (١١٩) إلى بيت الله والحال أن الشخص المذكور

لم يعرف فرضاً ولا واجباً ولا سنة بل هو مقتد بأفعال الناس كيف ما فعلوا من المناسك شيئاً فعل مثلهم ولم يعلم أن في الحج فرض ولا واجب بل هو عارف أصل الوجوب وجوب الحج فهل يكون حكمه حكم من صلى ولم يعتقد فرضاً من الصلاة ولا سنة فيكون حجه باطلاً أو صحيحاً فيفارق الصلاة فما الفارق بينهما بيننا والنا ذلك والحال ما ذكر (أجاب) رضى الله عنه حيث كان المذكور عند النية مصوراً للنسك ولو بوجه ما انعقد نسكه ثم إذا أتى بالاركان كذلك عارفاً مثلاً بأن هذا طواف وسعى إلى غير ذلك وأتى به على أنه هو صبح نسكه وإن لم يصور النسك بوجه أصلاً فلا ينعقد النسك أو صورته وحين أتى بالأعمال لم يعلم بها أو علم بها ولم يعلم كيفيتها صح له الوقوف دون بقية الأعمال ففي حاشية الفتوح لابن حجر الواجب عند نية الحج تصور كيفيته بوجه وكذا عند الشروع في كل من أركانه انتهى وفي التحفة يمكن لانعقاده تصوره بوجه ولو نوى بالفرض التطوع لم يضر لأن النسك شديد التعلق وكذا

فلا شيء فيه إلا نكاح الدرهمين وفرقة المتلاعنين وفرقة المتراضعين أى قبل البناء ففيها نصف المسمى لاتهامه على قصد فراقها بلا شيء وأما لو ثبت الرضاع بينة أو بإقرارهما أو ثبت زنا الملاعة فلا يلزمه شيء لعدم اتهامه وأما المتفق على فساد كالحامسة وأولى الأصول والفصول فليس فسخه طلاقاً ولا يحتاج لحكم لعدم انعقاده وليس فيه إرث إذا مات أحدهما قبل الفسخ ثم إذا طلق الزوج فطلاقه كالفسخ فإن كان مختلفاً في فساده وقع طلاقاً بائناً وإن كان متفقاً على فساده فهو مجرد فراق فإن دخل فالعدة من يوم الفسخ أو الطلاق ولها المسمى إن كان وإلا فصدّاق المثل وإن لم يدخل فلا شيء لها على ما تقدم (ما قولكم) في امرأة طلقت ثلاثاً ثم عقد عليها عبد ووطئها فهل إذا طلقها تحل لمطلقها أم لا (الجواب) يحلها إذا كان بالغاً وعقد عليها بإذن سيده وأولج فيها حشفته إيلاجاً جائزاً بأن كان في قلبها ليس في أيام حيض أو نفاس بل بعد انقطاعها والغسل منها وأقر هو والزوجة بالإيلاج أو لم يعلم منهما لإقرار ولا إنكار لكن إذا سئلا حاضرين فلا بد من إقرارهما فإن أنكرا أو أحدهما لم تحل ولا بد أن يكون الإيلاج بانتشار في نكاح لازم للزوجين ابتداء أو بعد الإجازة فلا تحل بوطء عبد أو سفيه لم يأذن له وليه في العقد إلا بوطء بعد الإجازة ولا تحل بوطء ذى عيب أو بوطء عبد غر حرة بأنه حر إلا بوطء بعد الرضا فإذا طلقها العبد حلت لمن أبتها بعد أن تعتد وإذا كان ذلك العبد ملكاً للزوج ووجه لها انفسخ النكاح وكان لمطلقها العقد عليها بعد العدة [مسئلة] يضل فيها بعض المالكية وهي أن يحلف مالكي على زوجته بالحرام ومعلوم أن المشهور فيه عند المصريين ثلاث بعد الدخول وجرى العمل في المغرب بأن الحرام طلاقه بائنة والشافعية يرون أنه رجعى فيذهب ذلك المالكي الذي حلف بالحرام لشافعي فيراجعها له ثم يطلقها ثلاثاً ثم يذهب لبعض الجهلة المضلين من المالكية فيفتيه بأنه لا يلزمه الثلاث بناء على قول المغاربة إن الحرام طلاقه بائنة والبائن لا يرتد عليه طلاق فقد ضل وأضل وما درى أنه لما راجعها على مذهب الشافعي صار معها في نكاح مختلف فيه والمختلف فيه يلحق فيه الطلاق ولو خارج المذهب وأيضاً المغاربة القائلون إن الحرام طلاقه بائنة محله ما لم يحجر عرف بأنه

استقرب ابن قاسم أنه يصح بمن لم يميز بين الفروض والسنن وإن اعتقد بفرض معين نفلاً وقال الشيخ على الشبراملسي الأقرب اشتراط التمييز كالصلاة بدليل قول التحفة ولو حصل أى علم الكيفية بعد الإحرام أو قبل تعاطي الأفعال كفى فإنه صريح في أنه لم يحصل العلم بالكيفية لا قبل الإحرام ولا بعده لم يكف وعليه فيكون المعتبر فيه عين ما يعتبر في الصلاة بلا فرق غاية الأمر أنه يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج لا يعتبر ذلك انتهى أى بل يعتبر عند فعل كل ركن معرفة

كيفيته بأن يعلم فرضيته والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الجائى من الذين يريد أ الحج لكن بذية الإقامة بجة ثلاثة أشهر للتجارة أو أزيد إلى أن يحجى وقت الحج فهل يلزم إذا حاذى يلزم أن يحرم بعمره إن كان قبل أشهر الحج أو بالحج بأن كان فى أشهره أم لا يلزمه ذلك لأن فيه حرج وهو تضرره ببقاء الاحرام أو النفوذ إلى مكة قبل قضاء حاجته بجة للتحلل من الإحرام وإذا أحرّم من يلزم وتحلل من (١٢٠) العمرة ثم سافر المدينة فهل يلزمه مع العود الإحرام من ذى الحليفة وهكذا

يتكرر عليه الإحرام كلما حاذى ميقاتاً أم الإحرام الأول الذى من يلزم كافي أجيبوا (أجاب) رضى الله عنه بقوله حيث قلنا إن جاة ليست ميقاتاً للجائى من الذين كما عليه الشيخ عبد الرؤوف وجماعة فيلزم الجائى من الذين حيث قصد النسك عند رأس العلم قيل مرسى جدة الإحرام منه بالنسك الذى أزاله من حج وعمره إن كان الوقت صالحاً لما أزاله والا بأن جاء فى غير أشهر الحج قاصداً الحج فيحرم بعمره أو يجاوزه غير محرم مع عزم العود للإحرام أو محرماً إذ تم غرضه من جدة وأما إذا قلنا إن جدة ميقات الذين كما هو معتمدان حجر فى تحفته وعليه فتوى المبكين فلا حرج فى ترك الإحرام من رأس العلم وتأخير به إلى جدة فيحرم منها بعد تمام غرضه منها وذكر العلامة م ر الكبير فى فتاويه أن من مر على الميقات يريد للنسك مع عزمه إقامة طويلة يبلد قبل مكة أن له تأخير الإحرام إلى البلدة المذكورة وخالفه فى ذلك العلامة ابن حجر وابن الجال فقلنا لا بد من الإحرام من الميقات

ثلاث وإلا فيوافقون المصريين على أنه ثلاث خصوصاً وقد اشتهر عند العامة أن الحرام يجمع الثلاث اه من ضوء الشموع وزيادة من تقرير العلامة الأبطح [مسئلة] إذا ارتد مالكي أو ارتدت زوجته لزمه طلاق بائنة لا رجعية خلافاً للبخزوى وقيل الردة فسخ بغير طلاق وهو قول ابن الماجشون وابن أبي أويس ثم إذا رجع المرتد منهما للإسلام ثم طلقها قبل أن يعقد عليها فانه يلحقه ما وقع من الطلاق لأن الردة عند الشافعية فسخ كقول ابن الماجشون فاذا رجع المرتد للإسلام عادت لعصمته فصارت معه فى عصمة مختلف فيها فيلحقه الطلاق قطعاً كما علت ومحل طلاق المرتدة ما لم تقصد فسخ النكاح وإلا لم يفسخ معاملة لها بنقيض قصدتها وهو كسراء المرأة زوجها تريد فسخ نكاحها فلا يفسخ كافي دس [مسئلة] إذا طلق شخص زوجته بالثلاث وعنده عبد فزوجه على تلك الزوجة حرة أو أمة ثم باعه عليها قاصدين بالبيع فسخ نكاحه فلا يفسخ النكاح ويرد البيع معاملة لها بنقيض قصدتها ومثله قصد السيد فقط وكذا إذا كان للسيد عبد وأمة فزوج العبد على الأمة ثم قصر السيد فسخ نكاحها فوهب الأمة للعبد قاصداً نزعها منه فلم يقبل الهبة فلا يفسخ النكاح بخلاف ما لو قبل العبد الهبة فيفسخ النكاح سواء قصد السيد انتزاعها منه أم لم يقصد ذلك [مسئلة] إذا تزوج شخص أمة فلا تفرد بيت مع زوجها جبراً عن سيدها إلا لشرط أو عرف وللسيد السفر بها ولو طال السفر ويقضى للزوج بالسفر معها إن شاء إلا لشرط أو عرف وهذا إذا لم تفرد بيت وأما إن أفردت بيت فليس لسيدها أن يسافر بها إلا لشرط أو عرف [مسئلة] إذا تزوج امرأة وشرطت عليه حين العقد الخروج لتمشط كالبلانة أو لتولد كالدابة فانه لا يلزمه ذلك الشرط كافي الدسوق [مسئلة] إذا تزوجها على تعليم القرآن محدوداً بحفظ أو تعليم محدوداً بنظر فى المصحف منعه مالك وكرهه ابن القاسم وأجازه أصبغ وإن وقع مضى على المشهور كما فى دس [مسئلة] لا يجوز أن يتزوج أمة ويجعل عتقها صداقها وما ورد من أنه عليه السلام تزوج صفية وجعل عتقها صداقها فهو من خصوصياته أو أنه لم يصحبه عمل أهل المدينة كما فى دس

(فصل فى المحرمات) يحرم إخراج النى المتكون فى الرحم ولو قبل الأربعين

أو العزم على العود كما مر والفتوى على ما قاله ويتكرر الإحرام بالنسك على من وصل إلى الميقات وهو حلال يريد للنسك إلى جهة الحرم بالنسك الذى أزاله على مامر فإن لم يرد نسكاً حين مروره بالمقات كان الإحرام فى حقه سنة وله تركه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن من بذى الحليفة قاصداً ببلده وناوياً الحج فى سنته بعد إقامته ببلده مثل أهل الذين يزورون الرسول صلى الله عليه وسلم بعد الحج ويعودون فى محرم مارين على ذى الحليفة قاصدين ببلدهم وناوين

الحج في سنتهم فهل يجب عليهم الإحرام بالعمرة إلى مكة ثم يسافرون إلى بلدهم بعد تحللهم منها أم لا لأنهم مع عودهم من اليمن يحرمون من ميقاتهم يعلم وإن أوجبتم الإحرام عليهم فالحج المصري يزور بعد الحج ويعود على ذي الحليفة وفي نيته الحج في سنته فإذا أوجبنا عليه الإحرام بالعمرة ثم بعد تحلله ينفذ بلده لشق عليه ذلك مشقة (أجاب) رضى الله عنه لا يجب على من ذكر الإحرام من ذي الحليفة وإن أراد النسك في عامه المذكور وعبارة العلامة محمد علي بن (١٢١) الجلال في شرحه على الإيضاح وظاهر قوله

أى صاحب التحفة وإن أراد إقامة طويلة الخ شموله ما إذا أنشأ السفر بقصد مكة أو الحرم أو لا بكدة أو الطائف وهو مشكل في الشق الثاني كما قاله السيد عمر البصرى إذ يقتضى وجوب الإحرام على من من بذى الحليفة يريد النسك مع إنشائه السفر إلى غير جهة الحرم وهو بعيد وخرج تأباه محاسن الشريعة ثم نقل ما في فتاوى الشهاب الرملى من نية الإقامة يلد قبل مكة الخ ثم قال ويؤيد تقييد شيخنا بأن يكون إنشاء سفره إلى جهة الحرم قو لهم وأما غيره أى المسكى فمقيقات المتوجهين الخ أى إلى جهة الحرم فخرج غيرهم فلا يكون ذلك ميقاتاً لهم ولا يجب عليهم الإحرام وبه يعلم جواب ما وقع السؤال عنه وهو أن نحو النبي والمصرى بعد فراغ حجه وتوجهه إلى بلده يرميقات وهو قاصد الحج في العام القابل أو العمرة ومقتضى تعبيرهم وجوب الإحرام عليه وفيه من الحرج بل والتسلسل مالا يخفى وهو لا بد أن يكون سفرهم إلى جهة الحرم فن كان سفره إلى غير تلك الجهة لا يجب

يوماً وإذا نفخت فيه الروح حرم إجماعاً قال عبق إلا من زنى وخافت القتل خصوصاً إذا كانت بكرأ ووجه العموم من كونها بكرأ أو ثيباً قبل الأربعين أو بعدها ولو نفخت فيه الروح أن المطلوب الاستتار بستر الله تعالى اه من ضوء الشموع بتوضيح من تقرير العلامة الأبطح ويجوز من النسب تحريمها مؤبداً سبع : الأم والبنت والأخت والعمة والحالة وبنت الأخ وبنت الأخت ويحرم مثلن من الرضاع فالجمله أربعة عشر ويحرم بالصر مؤبداً أربع زوجة الابن وزوجة الأب والجد وأم الزوجة وبنتها ولا تحرم البنت إلا إذا دخل بالأم أو تلذذ بها بنكاح أو ملك أو شبهة نكاح أو شبهة ملك كأن يشتري أمة ويتلذذ بها وتستحق من يده أو يظهر بها عيب فترد أو تلذذ بها معتقدا أنها أمته فتبين أنها ملك لغيره ويتأبد أيضاً تحريم الملاعنة المنكوحة في العدة وأزواجه صلى الله عليه وسلم فهذه إحدى وعشرون مؤبدات التحريم على ما علمت ويحرم عشرون لعارض الخامسة والمتزوجة والمعتدة والمستبرأة والحامل والمبتوتة والمشركة والأمة الكافرة والأمة المسلمة لو أجد الطول أى لمن يقدر على تزويج الحرائر والأمة إذا أخذها سيدها لشخص فإنه يحرم على ذلك السيد وطئها في مدة الأعدام ولو قليلة والمرأة المريضة لمافيه من إدخال وارث وهو منهي عنه واليتيمة قبل البلوغ إذا فقدت الشروط على ماتقدم والمرأة التي خطبها رجل فركنت إليه فيحرم على شخص آخر أن يتزوجها والمرتدة وأمة نفسه أى العقد عليها فيحرم على المالك أن يتزوج أمته للاجماع على أن الزوجية والمالك لا يجتمعان لتنافي الحقوق ومثل أمة نفسه أمة ولده فإن وقع فسخ قبل الدخول وبعده إن سبق المالك بل وإن طرأ ملكه أو ملك ولده لها أو لبعضها بعد التزويج وهل له بعد فسخ النكاح وطؤها بالملك قبل الاستبراء أو لا بد من الاستبراء قبل وطئها قولان لابن القاسم وأشهب وسبب الخلاف أنها هل تصير أم ولد فقال ابن القاسم تصير أم ولد وحينئذ فلا حاجة للاستبراء وقال أشهب لا تصير أم ولد وحينئذ تحتاج للاستبراء وسيأتى في فصل أم الولد يمشى سيدى خليل على أنها تصير أم ولد إذا اشتراها حاملاً منه وأما إذا اشتراها بعد أن ولدت فلا تصير أم ولد وسيدته وأم سيده والجمع بين الأختين والمرأة وعمتها

(١٦ - قره العين) عليه الإحرام انتهى كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه هل يكره ركوب الحمار في الحج والعمرة لأنه ماورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه ركب في النسك أم لا (أجاب) رضى الله عنه لا كراهة في ركوب الحمار في النسك وإنما حيث وجد الجمل فهو أفضل وتركه خلاف الأفضل والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه عمن قال نويت الحج وأحرمت به وإن حصل لى عذر فأتحلل فهل له التحلل من غير تعين عذر بعينه وإن عين

عذرا بعينه ووجد ذلك العذر وقال في لفظه فأتحلل فهل هو مخير بين التحلل أو عدمه أو يصير حلالا بوجود العذر وهل يشترط تقدمها أم توسطها أم تأخرها عن نية الاحرام أم لا بد تأخرها من غير فاصل (أجاب) رضى الله عنه نعم يصح الشرط المذكور مع الاطلاق في العذر والتعيين ويحمل حيث أطلق على عذر شق معه مصابة الاحرام مشقة لا يحتمل عادة كالمريض والحيض وإن عين عذرا فلا يتجاوز (١٢٣) ثم إن قال عند الاشتراط فأتحلل فهو مخير عند وجود العذر بين

التحلل والبقاء على إحرامه بخلاف ما لو قال فأنا حلال فانه يصير حلالا بوجود العذر ولا يحتاج إلى تحلل ويشترط في نيته اشتراط التحلل أن تكون موجودة عند قوله مثلا نويت الحج فلو تقدمت نية الاشتراط على نية النسك أو تأخرت فلا يعتد بها كما في التحفة والنهاية وغيرهما والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه عن أحرم عن غيره فقال في نيته نويت الحج وأحرمت به الله تعالى عن فلان فهل يضر تأخر اسم المحجوج عنه عن قوله وأحرمت أم لا يضر (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم ظاهر الإيضاح أنه يضر تأخير اسم المحجوج عنه ولكن الذى اعتمده المتأخرون التفصيل وهو أنه إن كان عازما عند قوله نويت الحج أن يقول عن فلان فلا يضره تأخير اسمه لأن النية محلها القلب والتلفظ بها سنة وأن لا يعزم على ذلك عند النية وإنما طرأ له بعد وقوع النسك له فلا يقع عن المحجوج عنه والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن جاهل الحج إذا كان مخالطا للعلماء مثل

والمرأة وخالتها من كل من لو قدرت إحداها ذكرأ لا يجوز له نكاح الأخرى فاجلحة إحدى وأربعون انظر الأمير على عبق [مسئلة] فى الأمير ذكر البرزلى مانصه رأيت فى بعض التقايد عن سنن أبى داود النهى عن جمع عمتين وخالتين وصورة العمتين أن يتزوج رجلان كل أم الأخرى والخالتين كل بنت الآخر فيولد لكل بنت فكل واحدة من البنين عمة الأخرى فى الأولى وكل خالة الأخرى فى الثانية اهـ [مسئلة] إذا نكح شخص امرأة نكاحاً جمعاً على فسادة كنكاح معتدة وخامسة فإن كان عالماً بذلك فلا يحرم أصولها وفصولها ويحد لأنه زنى وأما إن كان لا يعلم بأنها معتدة أو يعتقد حل الخامسة لكونه حديث عهد بالإسلام فلا حد عليه وحرم عليه أصولها وفصولها وأما المختلف فى فسادة فهو كالصحيح العقد فيه على البنات يحرم الأمهات والدخول على الأمهات يحرم البنات ولو بالنظر لغير الوجه والكفين إن وجد اللذة ولو لم يقصد إلا أن قصد فقط ولا إن تلذذ بالنظر للوجه والكفين فلا يحرم فيهما إلا اللذة بالمباشرة أو القبلية [مسئلة] إذا عقد الأب نكاح امرأة ولو مختلفاً فيه كحرم بأحد النسكين وشغار وتزويج المرأة نفسها حرمت على أولاده وكذا عقد الابن ولو صغيراً يحرم على الأب وأما عقد الشراء فلا يحرم فإذا اشترى الأب جارية فلا تحرم على ابنه بنفس عقد الشراء لأن التحريم فى الملك إنما يكون بالتلذذ وكذا يقال فى الابن إذا اشترى أمة لا تحرم على أبيه بعقد الشراء وإنما تحرم بالتلذذ إن كان الابن بالغاً وأما إن كان غير بالغ فإنه لا يحرم على أبيه الأمة ولو مراهقاً لأن تلذذه ووطأه كلاوطء [مسئلة] تحرم البنت من الزنى خلافاً لابن الماسجشون وكذا تحرم البنت التى شربت من لبن امرأة زنى بها إذا كان اللبن موجوداً حال الوطء وكذلك تحرم المخلوقة من ماء زنى أبيه أو ابنه وصرح فى القبس بأن من زنى بحامل لا يجوز له أخذ بنتها التى تلدها بعد الزنى لأن زرع غيره سقى بمائه وأما المخلوقة من ماء زنى أخيه فلا تحرم كما ذكره البحيرى فى شرح الارشاد لأنها بمنزلة الربية لا بمنزلة بنته وهو أحد قولين ومقتضى كلام بعضهم ترجيحه ويدخل فى بنت الزنا ما إذا التقطت امرأة من رجل فى نحو حمام ووضعته فى فرجها ثم حملت منه فيصدق على ذلك الحمل

أهل مكة وجدة إذا لبس واحد منهم أو فعل شيئاً من الاستمتاعات جاهلاً أنه حرام هل يعذر ولا تجب عليه الفدية أم لا يعذر كجاهل الصلاة أفتونا مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله عنه لا يعذر الجاهل المذكور بتحريم ما ذكر إلا فى المسائل الخفية فيعذر فيها وإن كان مخالطاً للعلماء والله أعلم وبعبارة الأيباب للعلامة ابن حجر فى مبحث الطيب وظاهر كلامهم هنا أنه لافرق بين من يعذر بجهله وغيره وقد يوجه بأنه من شأن هذا كونه يخفى على العوام فلم يفضل فيه بين قريب

الاسلام أو الناشئ ببادية بعيدة عن العلماء وغيرهما رأيت القاضي أبا الطيب قال لو ادعى في زماننا الجهل بتحريم الطيب واللبس فيه وجهان انتهى والذي يتجه منهما أنه إن كان مخالطاً للعلماء بحيث لا يخفى ذلك على مثله لم يقبل الخ ما في الايعاب مما أطال به في تحقيق المسألة والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الحلال إذا تبخر في رداء ثم لبسه المحرم ولا ظهرت عين الطيب في الرداء غير رائحة تفوح منه فهل يباح له ذلك (١٢٣) واستدامة اللبس لأنه مجرد تروح أم يحرم وتلزمه الفدية إن استدأ أم لا

أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم الرداء المبخر فلا حرمة ولا فدية في اللبس والاستدامة له وعبرة الايعاب للعلامة ابن حجر وفي المجموع لولبس ثوباً مبخرأ بالطيب أو مصبوغاً به لزمه الفدية انتهى ويتعين حل الأول على ما إذا عبق بالثوب شيء من عين البخور نفسه انتهى كلام العلامة والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن النسعة التي يلبسونها العرب غالباً ويتخذونها بغير إزار بأن تكون معقودة وموثوقة بربط جيد على الخصر ثلاث تكون سريعة الانحلال ولماذا أراد الشخص اللابس لها أن يحرم فهل إذا أحرم وهو لابس لها تلزمه الفدية أو لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم تحل النسعة المذكورة في الاحرام ولا تلزم الفدية من أحرم وهو لابس لها وعبرة العلامة في حاشيته على الايضاح في باب محرمات الاحرام والمراد بشدهما أى الهيمان والمنطقة ما يشمل العقد وغيره سواء فوق ثوب الاحرام أم تحته الخ ما في

أنه خاق من مائه حيث علم ذلك ومقتضى كون المخلوق من الزنا كولد الصلب تحريم حليلته على أبيه من الزنا اه من الخرشى وحاشيته [مسئلة] يجوز الجمع بين المرأة وبنت زوجها وبين المرأة وأم زوجها وبين المرأة وأمتها قال عجم وجمع امرأة وأم البعل أو بنتها أو رقتها ذو حل

[مسئلة] تزوج الرجل بأم زوجة أبيه وابنة زوجة أبيه من غيره إذا ولدتها أمها قبل التزوج بأبيه جائز إجماعاً وأما إذا ولدتها أمها بعد أن تزوجت بأبيه وفارقت وأنت بها من زوج آخر والموضوع أن لبن الأول لم ينقطع فهي حرام [مسئلة] من زنى بامرأة جاز له أن يتزوج بأصولها وفصولها وجازت هي لأصوله وفروعه على الراجح وقيل الزنا يحرم الأصول والفصول وهو مذهب الحنفية ولو بالمقدمات قالوا إن تلذذ ببنت زوجته أو أمها عالم بأنها بنتها أو أمها حرمت عليه زوجته وبالع الإمام أحمد فقال من لا طاب ابن زوجته حرمت عليه اه ضوء وخالفه في ذلك الأئمة الثلاثة . (ما قولكم) في امرأة أرضعت ولداً مع بنتها ثم طلقها أبو تلك البنت وتزوج امرأة أخرى ثم ولدت بنتاً فهل لذلك الولد الذي رضع مع البنت الأولى أن يتزوج ببنت المرأة الثانية (الجواب) لا يحل له أن يتزوجها لأنه رضع من لبن أبيها واللبن كما ينسب للمرأة ينسب للرجل فجميع أبناء ذلك الرجل المتقدمين والمتأخرين إخوان ذلك الولد من الرضاع والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم [مسئلة] لا يجوز ما يقع لبعض الشافعية من إفسادهم العقد الأول لعدم عدالة الشهود لأجل أن لا يلحقها الطلاق الثلاث لأن شرط الفسخ عندهم أن لا يتحلب به على إحلال المبتوتة قال المازرى إذا تزوجها أى مبتوتته قبل زوج عالم لا يحل له ويلحق به الولد فجعله من المسائل التي يجتمع فيها الحد ولحق الولد كما في ح لتشوق الشارع للحقوق النسب لكنه لم يجعله شبهة تدره الحد سدا للذريعة اه من ضوء الشموع

(فصل في بعض مسائل الصداق) (فائدة) كان صداقه صلى الله عليه وسلم على جميع أزواجه اثني عشر أوقية ونصف أوقية وذلك خمسمائة درهم كما في عجم ورواه مسلم نعم أصدق النجاشي لأم حبيبة أربعة آلاف درهم وصداق فاطمة الزهراء كان درعاً على الأصح وورد من من المرأة قلة مهرها وتيسر أمرها وورد المرأة

الحاشية المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن المحرم إذا أراد أن يطبخ قوته فاحترق شيء من شعره بسبب الطبخ بغير اختياره فهل تلزمه الفدية أم لا وهل مثل ذلك راكب الراحلة إذا حك رجله القتب أو الشداد أم فرق بين ذلك أفترونا ما أجورين (أجاب) رضى الله عنه لا فدية ولا حرمة على من أصابته النار بغير اختياره فأحرقت شعره بخلاف الحالك المذكور وفي الإيعاب مع متنه وممكنه أى تمكنه من اطعام نار وقعت في شعره فأحرقت

كتمكنه منع الحالق في تفصيله فان أطلق إطفاءها فتركه لزمته الفدية لتقصيره والا فلا انتهى وفي الإيعاب أيضا وبحث بعضهم أنه لا فدية علي من زال من نحو رجله شعر بواسطة تحركها برجل مركوب لا اضطاراه اليه غالبا ولأن السلف والخلف لميزالوا قيعين في ذلك ولم يعلم من أحدا إيجاب الفدية فيه انتهى ورددته عليه في الحاشية وقوله لا يخفى عدم مماثلته هذا للسكره على الازالة عجيب بل هذا أولى (١٣٤) من المكره ولا يؤيد مازعه ما في الجواهر لأنه في شعر سقط بغير

قصد منه بالكلية أى ولا تقصير وعدم وجوب شئ في هذا واضح من كلامهم انتهى كلام الإيعاب فظهر من كلامه الفرق بين النار والحك ولكن البعض المذكور قد سوى بينهما والمعتمد ما قاله ابن حجر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن قول الإيضاح فرع يحرم على المحرم أكل صيد ذبحه هو أو صاده غيره له بإذنه أو بغير إذنه أو أعان عليه أو كان له سبب فيه فان أكل منه عصي ولا جزاء عليه بسبب الاكل فهل إذا فعل هذه المذكورات من غير أكل لم يحرم عليه أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يحرم ذلك كما نهى عليه هو نفسه قبل ذلك بفرعين حيث قال يحرم على المحرم الإعانة على قتل الصيد بذلاله قال الشارح ابن علان أى ولو لحلال ثم ان كان يده ضمنه والا فلا لأنه لم يلزم حفظه أو إعاره آلة أو بصياح أو نحو ذلك انتهى كلامه والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه عن ملك صيدا فأحرم زال ملكه عنه ولزمه إرساله فلو أرسله ماله مرات كثيرة وهو

على عمر بقوله تعالى وآتيتهم إحداهن قطارا لا ينافي الكراهة وقد أخرجه أصحاب السنن وأحمد والطبراني وابن حبان وردها عليه لما قال في خطبة كل من زاد علي مهر فاطمة أو مهر زوجاته صلي الله عليه وسلم جعلت زيادته في بيت المال فقالت له امرأة في طرف المجلس لا يحل لك هذا يا ابن الخطاب وقد قال الله تعالى وآتيتهم إحداهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا وكان رضى الله تعالى عنه رجاءا للحق فاطرق وقال امرأة أصابت ورجل أخطأ [مسئلة] يتكمل الصداق المسمى أو صداق المثل بوطء وإقامتها بيت زوجها سنة ولو لم يتلذذ بها إن بلغ وأطاعت وبموت أحد الزوجين قبل الدخول إن سمي صداقا بخلاف التفويض فلا شئ فيه بالموت قبل البناء اه منه أيضا [مسئلة] إن نقص الصداق عن الربع دينار وما ذكر معه فان كان قبل الدخول ففسخ إن لم يتمه فان كان سمي لها درهمين ولم يتم الربع دينار أو الثلاثة دراهم وفسخ فلها نصف ما سماه فتأخذ درهما فان أتمه فلا فسخ وإن دخل قبل إتمامه بأن غفل عنه حتى دخل لزمه إتمامه ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ذلك لصحة النكاح ولا يلزمه صداق المثل اه منه [مسئلة] إن أصدقها شيئا لا يملك شرعا نكحها فان النكاح يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل ولا سبيل لفسخه اه منه [مسئلة] إن وقع النكاح علي شرط إسقاط الصداق يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل اه منه [مسئلة] إذا أجل الصداق أو بعضه بأجل مجهول كموت أو فراق فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل وجاز النكاح بالأجل المجهول عند الحنفى اه ملخصا منه ومن المجموع [مسئلة] إن قيد الصداق بأجل بعيد جدا نكحها سنة فان النكاح يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل لأنه مظنة الدخول علي إسقاط الصداق قال البناني هذا ظاهر إذا أجل الصداق كله أو عجل منه أقل من ربع دينار وأما إذا عجل منه ربع دينار فأكثر وأجل الباقي إلى الخمسين فالذى يؤخذ من تعليلهم الفساد هنا بأنه مظنة إسقاط الصداق أن هذا صحيح فان نقص الأجل عن الخمسين لم يفسد النكاح اه ملخصا من درودس [مسئلة] إذا وقع النكاح مع بيع في عقد واحد كبعتك هذه السلعة وزوجتك بتي بمائة فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل فإذا ثبت

يعود إلى مكانه مثل الحمام الذى ألف البيوت ثم بعد إرساله وعوده ألتفه حيوان أو غيره فهل يلزم المالك الجزاء وهل إذا أرسله وعاد ثم تحلل وتملكه بملكه وهل إذا أخذه حلال بعد إحرام المالك وذبحه سقط الجزاء أم لا يبينوا لنا ذلك (أجاب) رضى الله عنه بقوله حيث لم يضع يده عليه بعد إطلاقه فألتفه الحيوان المذكور فلا يلزمه شئ وإذا أرسله وعاد بعد تحلله وهو في غير حرم ثم صاده هو أو غيره ملكه وإذا أخذه الحلال بعد أن أطلقه المالك وأمن فإنه يملكه الآخذ

إن كان في غير حرم وكذا قبل إطلاق المالك وفي المنح وحيث لزمه الإرسال ملكه أخذه ولو قبل إرساله لأنه صار مباحا انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن أجير حرج أحرم عن ميت من جدة وميقات الميت يلزم فهل يأثم الأجير بالاحرام من جدة وهل إذا أحرم من رأس العلم الذى فوق جدة يخرج من خلاف القائلين وجوب الاحرام من يلزم أم يلزمه الذهاب إلى يلزم من جدة وهل العمرة كالخرج يجب الاحرام بها (١٢٥) من ميقات الحج أم يكفي الخروج

إلى أدنى الحل مثل التنعيم ويحرم بها منها وهل إذا لبس وهو محرم للعذر لبدنه ثوب وبدن وجوخة ونزع البدن والجوخة في البيت وإذا خرج لبسها هل يتكرر عليه الدم لأن الملاقى للبدن هو الثوب دون البدن والجوخة أم يتكرر عليه الدم بلبسها وهل إذا مر على الميقات قاصداً للنسك ولم يحرم منه لعذر حر أو برد أو مرض يسقط عنه الاثم والدم أم يلزمه الاحرام مع اللبس أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله لا يأثم الأجير باحرامه من جدة لمن ميقاته يلزم وإذا أحرم من رأس العلم المعروف خرج من الخلاف ولا يلزمه الذهاب إلى يلزم اتفاقا وإذا استؤجر للعمرة من ميقاته يلزم فالحكم فيه كذلك يكفيه الخروج إلى جدة والافضل أن يحرم من رأس العلم ويحرم عليه الاحرام من أدنى الحل فلو فعل حط من الأجرة ولزمه العدم ولا يتكرر عليه الدم بلبس البدن والجوخة فوق القميص حيث لم يستراؤا على ماستره القميص بل ولا يجب دم بلبسها حيث

النكاح بالدخول ثبت مامعه من البيع وغيره من بقية الأمور السبعة الآتية وإن لم يحصل مفوت ويرجع في البيع ومامعه لقيمة المبيع ومثل البيع القراض والقرض والشركة والصرف والمساقاة والجمالة فلا يصح اجتماعها مع النكاح في عقد واحد وهذا كله في نكاح التسمية وأما في التفويض فيجوز اجتماعه مع البيع ونحوه وهو ما ارتضاه البناني راداً على الرماضى اهـ ملخصاً من أقرب المسالك و ص [مسئلة] إذا وهب رجل بنته لرجل على أن يستمتع بها بلا صداق أو أن المرأة قالت للرجل وهبتك نفسى وقال الولي أمضيت ذلك وشهدت الشهود على ذلك فإنه يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصداق المثل كما في التوضيح عن ابن حبيب خلافاً للباحي حيث اعترضه وقال بل يفسخ قبل الدخول وبعده وهو زنى يحدان فيه وينتق عنه الولد وأجابوا عن بحث الباحي بأنه بمنزلة النكاح على إسقاط الصداق وتقدم أنه إن وقع على إسقاطه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل [مسئلة] قال ابن عرفة نقلاً عن ابن حبيب للزوج سؤال ولى زوجته عن الصداق النقد الذى دفعه له فيما صرفه فيه وعلى الولي تفسير ذلك وحلفه إن اتهم اهـ من صاوى [مسئلة] صداق المثل ما يرغب به مثل الزوج فيها باعتبار دين ومال وجمال وحسب وهو ما يعد من مفاخر الآباء وباعتبار بلد فإذا نكحت نكاحاً فاسداً سواء كان متفقاً على فساده أو مختلفاً فيه فإن هذه الأوصاف تعتبر يوم الوطء كالشبهة فإذا نكحها نكاحاً فاسداً ووطئها فإنه يلزمه صداق مثلاً بحسب ما فيها من الأوصاف المتقدمة وكذا إذا وطئ أجنبية يظنها زوجته أو أمته فعليه صداق مثلاً بحسب ما فيها من الأوصاف المتقدمة والموضوع أنها غير عالة بنوم أو إغماء أو جنون أو لظنها أنه زوجها أو سيدها وأما العالة فلا مهر لها وتحد لكونها زانية ولا يتعدد المهر إن اتحدت الشبهة كأن غلط مراراً وظنها في الأولى زوجته هنداً وفي الثانية دعداً فلها مهر واحد وإن لم تتحد بأن ووطئها يظنها زوجته ثم وطئها يظنها أمته فلها في كل مرة مهر مثلاً كالزنا بها غير عالة أو أكرهها فإنه يتعدد لها المهر بتعدد الوطء اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] يجوز للزوجة الرشيدة بعد البناء أن تهب لزوجها جميع الصداق الذى تقرر به النكاح لأنها ملكته وتقرر بالوطء سواء قبضته منه أم لم تقبضه قال تعالى فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً وإن

كانا بالصفة المذكورة وإذا مر على الميقات قاصداً لنكاحاً لزمه الاحرام منه ولا يجوز له المجاوزة من غير إحرام ثم إن وجد العذر مقارنة لم يلزمه تجرد والا بأن لم يوجد عذر حال النية تجرد فإذا وجد العذر لبس لزمه الدم في الحالين والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخصين محرمن اشترى أحدهما ستة طيور مثلاً قطامن قطالبر وأمر البائع بذبحها وأكلا المحرمين لهما حال كون أحدهما جاهل الحرمه والآخر ناسياً الاحرام فبعد أن أكلا تذكر الحرمه وكان الشراء من

غير إيجاب وقبول فهل يلزم الفداء لكل طير شاة تجزئ في الأضحية أم يجزئ صغير حق خمسة أشهر مثلاً أو لا يلزم شيء لأن المشتري جاهل الاحرام وهل الفداء على جميع من أكل منها من المحرمين أو تلزم المشتري فقط وإذا أخرج المشتري فدى لجميع الطيور فهل عادة يلزم من أكل منهن شيء أولاً وعن الشعرات الذي تنتف على المحرم في أوقات متعددة من غير موالاته فهل تلزمه في كل شعرات دم (١٣٦) أو لا يلزمه إلا الإطعام عن كل شعرة مدّ أم كيف الحال أفيدونا (أجاب)

رضي الله عنه نعم يلزم لكل طير شاة لأن دماء الصيد والشجر لا تتداخل ولا عبرة بالجهل والنسيان لأن هذا من باب الاتلاف وهما إنما يرفعان عنه الأثم فقط دون الجزاء والدم علي من أمر بالذبح هما وحدهما وحيث أمرأ به اشتركا في إخراج الواجب وأما من أكل من غير دلالة على الذبح فلا يلزمه شيء فإن حصلت منه دلالة على الذبح شارك المشتري المذكور في الجزاء وإذا أخرج المشتري ما وجب على غيره بإذنه أجزأ عنه ولا يشترط في الجزاء أن يكون مجزئاً في الأضحية بل في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي المعيب والصحيح مثله وفي الإيعاب عند قول المتن وفي الحمام شاة ومستندهم توقيف بلغهم وقيل مستندهم الشبه وفائدة الخلاف كما في الحاوي وغيره أنه لو كان صغيراً فهل يجب سخلة أو شاة كاملة وجهان مبنيان على أن الشاة وجبت توقيفاً أو تشبيهاً وقضيته ترجيح شاة كاملة لكن في الاملاء أنه يجب في الصغير شاة صغيرة مع القول بأن المستند

وهبته له قبل البناء أو وهبته له مالا يصدقها به قبل العمد أو بعده قبل البناء جبر في المسئلتين على دفع أقله وهو ربع دينار أو ما يقوم به أو ثلاثة دراهم كما تقدم أو لئلا يخلو النكاح من صداق وهذا ظاهر في المسئلة الأولى وأما في الثانية فيدفع لها ما وهبته له ويزيد عليه ربع دينار اه منه [مسئلة] إذا اشترى الأب لابنته شيئاً وسماه لها ونسب إليها ووضعها عندها أو عند (١) كأمها ثم مات الأب فإن البنت تختص بذلك الشيء إذا أقر الورثة أنه سماه لها أو شهدت بينة بذلك قال الناصر اللقاني ولعل ما هنا من الاكتفاء بالتسمية مخصوص بالشورة لأن الغالب أن الشورة إنما تشتري وتسمى للبنت بقصد الهبة والتليك بخلاف ما لو قال لابنته اجعل في هذا الموضع كرمًا أو جناناً أو ابن فيه داراً ففعل الابن في حياة أبيه والأب يقول كرم ابني أو جنان ابني ثم مات الأب فلا يستحق الابن البقعة بذلك بل تكون بينه وبين بقية الورثة وليس للابن إلا قيمة عمله منقوضاً ولا يستحق ذلك الابن شيئاً إلا بإشهاد بهبة أو صدقة أو بيع كان ذلك الابن صغيراً أو كبيراً ويقال مثل ما ذكر فيما إذا قال الابن في دابة يملكها هذه دابة ولدى كافي دس

(فصل في الولية) وهي طعام العرس مندوبة للقادر عليها ولو قبل البناء سقراً أو حضراً ويندب أن تكون بعد البناء [مسئلة] تجب إجابة من عين الولية العرس فقط وإن كان المدعو صائماً ولا يجب الأكل وإن لمفطر ومحل وجوب الإجابة إن لم يكن في المجلس من يتأذى منه لأمر ديني كمن شأنه الخوض في أعراض الناس أو من يؤذيه ولم يكن منكر كفرش حرير يجلس عليه هو أو غيره بحضرته وكآنية تعد من ذهب أو فضة لا كل أو شرب أو تبخير أو نحو ذلك ولو كان المستعمل غيره بحضرته وكسماح غانية ورقص نساء وحرمة سماع الغانية إذا كان يثير شهوة أو بكلام قبيح أو بآلة من ذوات الأوتار وإلا كان مكروهاً إن كان من النساء لا من الرجال فلا كراهة إلا أن يكونوا متشبهين بالنساء وإلا كان حراماً قال الإمام عز الدين ابن عبد السلام من كان عنده هوى من مباح كعشق زوجته وأمه فسماعه لأبأس به ومن قال لأجد في نفسي شيئاً فالسماع في حقه

(١) بياض بالأصل

التوقيف ونقله في البحر عن الأصحاب وبه يعلم أنه لا يشترط هنا كونها مجزئة في الأضحية خلاف ما أوهمه في الروضة في الدماء وإن أقره شيخنا اه كلام الإيعاب وأما الشعر فإن اختلف الزمان والمكان وكان في كل مرة دون الثلاث فالواجب الإمداد ولا تكمل الفدية إلا بثلاث متوالية باتحاد الزمان والمكان والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله تعالى عنه هل يجوز العمل بما في التحفة من جواز التأخير للاحرام للجاني من التين عن محاذات يلزم إلى جدة أم لا

(أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يجوز تأخير الاحرام إلى جدة لمن سلك طريق يلم وقد أشيع الكلام في ذلك العلامة إدريس الصعدي في رسالته والاحتياط لا يخفى والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في المحرم بحج أو عمرة إذ ليس محيطاً من قلنسوة وبقاء مثلاً ثم نزع ثم لبسه بقصد أو لا بعذر كغسل من جنباً ومسح رأس أو لاهل عليه فدية أخرى لبسه ثانياً وتكرار باللبس ثالثاً ورابعاً وهكذا أم الواجب فدية واحدة (١٢٧) وإن نزع ثم لبس ثم نزع ثم لبس أم كيف الحكم أفوتونا (أجاب) رضى الله

عنه حيث لبس لغير عذر ثم نزع ولبس تكررت عليه الفدية إن اختلف الزمان أو المكان أو تخلت تكفير سواء كان نزع لعذر كغسل جنباً أم لا وإن لبس لعذر ثم نزع لعذر كغسل جنباً فلا تكرار وإن اختلف الزمان والمكان وأما إن نزع لالتحوا العذر المذكور بل لزوال نحو المرض كبرد تكررت عليه فدية إن اختلف الزمان أو المكان أو تخلت فدية والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأتين واحدة منهما مزوجة وواحدة عذبة ثم سافرتا من جدة إلى مكة وأحرمتا بعمرة ثم وصلا متناه الدرب أصابهما كسل وغطيا وجوههما وحسبا أن الاحرام يبطل ووصلا إلى مكة ولم يطفوا ولم يسعيا ثم المرأة المزوجة وطئها زوجها فوالذي يجب على المزوجة والذي على العذبة أفوتونا ماجورين (أجاب) رضى الله عنه يلزمهما بتغطية الوجه مع العلم والتعمد والاختيار شاة أضحية أو صيام ثلاثة أيام وثلاثة أصع تفرق على ستة

ليس بمحترم وقال السهروردي المنكر للسماح إما جاهل بالسنن والآثار وإمام غتر بما حرمه من أحوال الأخيار وإمام جامد الطباع لا ذوق له فيصر على الإنكار قال بعض العارفين السماع لما سمع له كء زمزم لما شرب له واعلم أن العلماء اختلفوا في العود وما جرى مجراه من الآلات المعروفة ذات الأوتار فالمشهور من المذاهب الأربعة أن الضرب به وسماعه حرام وذهبت طائفة إلى جوازه ونقل سماعه عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن جعفر وعبد الله بن الزبير ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص وغيرهم وعن جملة من التابعين ومن الأئمة المجتهدين ثم اختلف الذين ذهبوا إلى تحريمه فقيل كبيرة وقيل صغيرة والأصح الثاني وحكى المازني عن ابن عبد الحكم أنه قال إذا كان في عرس أو ضيعة فلا ترد به شهادة وأما الرقص فاختلف فيه الفقهاء فذهب طائفة إلى الكراهة وطائفة إلى الإباحة وطائفة إلى التفريق بين أرباب الأحوال وغيرهم فيجوز لأرباب الأحوال ويكره لغيرهم وهذا هو المرتضى وعليه أكثر الفقهاء المسوغين لسماع الغناء وهو مذهب السادة الصوفية اهـ (ما قولكم) في شخص دعى لوليمة عرس فيها آلة لهو وهل يجب الإجابة أم لا (الجواب) لا تجب الإجابة مع الحرام كما إذا كان هناك آلة لهو أو صورة حيوان كاملة لها ظل وإن لم تدم لأن تصاوير الحيوانات تحرم إجماعاً إن كانت كاملة لها ظل مما يطول اسماره بخلاف ناقص عضو لا يعيش به لو كان حيواناً وبخلاف مالا ظل له كنتش في ورق أو جدار وفيما لا يطول اسماره خلاف والصحيح حرمة النظر إلى الحرام حرام وإما تصوير غير الحيوان كالسفن والأشجار فلا حرمة فيه وليس من المنكر ستر الجدران بحجر إذا لم يستند إليه وكذا لا تجب الإجابة إذا كثرت الازدحام أو كان يغلق الباب دون المدعوة وإن لمشاورة وأما الزمارة والنفير فمكروه إذا لم يكن كثيراً حتى يلهي كل اللهو ولا يحرم ولا يكره الطار فلا يكره إذا لم يكن فيه صواصير ولا حرم ولا يكره الطل الكبير المغشى من جهتين اهـ من در [مسئلة] في حاشية الأمير رحمه الله تعالى علي عبق قال الإمام الشافعي رضى الله عنه لا يعذب على أمر اختلف العلماء فيه واختلف العلماء رحمة في هذه الأمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمحة قال الله

مساكين لكل واحد نصف ويلزمهما الطواف والسعي والتقصير ثم يلزم المزوجة عمرة تامة تحرم بهما ما أحرمت أولاً وتطوف وتسعى وتقصر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص أحرمت بالحج عن ميت متعرض بغير أمر وأحرمت بعده شخص آخر بالحج مأمور وريث بايجار معين فهل تصح الأجرة للمتعرض أم لا والمحرم الثاني فما تقولوا في حجه وأجرته المعين هل يصح له شيء والمسألة واقعة أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه حيث كانت الحجة

فريضة وقعت حجة الأول للميت وليس للحاج شيء من الأجرة ووقع حج الثاني له وإن كانت الحجة نفلا فمن أذن له الميت أو وارثه ووقع حجه للميت واستحق الأجرة ومن لم يقع له إذن ووقع حجه له والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عما إذا أحرم شخصان فضولا عن ميت بحج وسبق إحرام أحدهما بالصحيح من الإحرامين وهل تجب أجرة أحد منهما إن عملا طامعين لعلهما بوصية الميت بأجرة (١٢٨) معينة أم لا يستحق أحدهما أجرة وهل يختلف الحكم فيما إذا كان أحدهما هو

موصى الوارث مثلا بالتنفيذ لها أم لا وإذا قلتم بصحة إحرام السابق فأحرام الثاني يفسد أم يقع له أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم الأول من الإحرامين هو الواقع عن الميت حيث كان النسك فرضا وإلا فمن أذن له الميت وحيث كان الأول فضوليا فلا يستحق شيئا وأما الثاني فوقع حجه له إلا إذا كان النسك نفلا وقد أذن فيه الميت فيقع الحج للميت ويستحق الأجرة المشروطة والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الصخرة التي بنى عليها جرة العقبة هل يجزئ الرمي فيها أولا بد أن يكون الرمي تحتها أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم ما ظهر من الصخرة المذكورة هو من الرمي لأنه من مجتمع الحصى والله تعالى أعلم ففي الإيضاح العاشر قال الشافعى رضى الله عنه الجرة مجتمع الحصى لا ما سال من الحصى فمن أصاب مجتمع الحصى بالرمي أجزأه وما أصاب سائل الحصى ليس بمجموعة ولم يجزه والمراد بمجتمع الحصى في موضعه المعروف الآن وهو الذى كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم

تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج أى ضيق قال الإمام ابن عبد السلام إن الله تبارك وتعالى لم يوجب على أحد أن يكون حنفيا ولا مالكيا ولا شافعيا ولا حنبليا والواجب عليهم اتباع الكتاب المنزل والنبي المرسل ومن اقتدى بقول عالم فقط سقط عنه الملام والسلام بحروفه

باب الخلع

(ما قولكم) في رجل قال لزوجته إن أعطيتني كذا أطلقك مجزوم بخذف النون والياء فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأصله أعطيتني فأعطيته ذلك هل يلزمه طلاق بائن أم لا (الجواب) إن فهم منه الالتزام بأن قال أطلقك أو طلقتك ولا بد أو إن أعطيتني كذا التزمت أن أفارقه متى شئت بكسر التاء أجبر على إنشاء الطلاق بأن يقول لها أنت طالق ولا يلزمه الطلاق بمجرد إعطائها ما طلبه على المعتمد وإن فهم منه الوعد بأن قال إن أعطيتني كذا أفارقه أو فارقتك لكن لست ملتزما للفراق أى فارقتك إن شئت بضم التاء فإن ورطها أى أوقعها في ورطة ببيعها متاعها أجبر على إنشاء الطلاق كما في مسألة الالتزام وإن لم يوقعها في ورطة بأن كان عندها دراهم أو دنانير فدفعت منها فلا يلزمه الطلاق بناء على المشهور من عدم لزوم الوفاء بالوعد أفاده دس وغيره (ما قولكم) في رجل أبرأته زوجته وردت عليه ما أخذته من المهر فأخذه ولم يسمع منه طلاق في ذلك الوقت ثم بعد يوم أو يومين ادعى أنه طلق يوم الإبراء فهل ينفعه ذلك في أخذ المال أم يقع الطلاق ويرد المال (الجواب) في حاشية الدسوقي إن قصد الصلح على أخذ متاعه وسلم له فهو خلع لازم ولو لم يقل أنت طالق كما في سماع ابن القاسم وفي المجموع وكفت المعاطاة حيث فهم الخلع أى بعرف لهم أو بقرائن خالية كجريان حديث الخلع في محاوراتهم انتهى بزيادة من ضوء الشموع (ما قولكم) في رجل أبرأته زوجته من باقى صداقها وهى حافظة لما لها دون دينها فطلقها على ذلك وقبل خروجها من العدة راجعها له مالكي جهلا منه وعاشرها معاشرة الأزواج ثم طلقها فهل يلحقه هذا الطلاق الثانى عند المالكية أم لا (الجواب) يلحقه الطلاق الثانى عندنا لأن نكاحها بمجرد الرجعة مختلف فيه لأن طلاقه في الغرض المذكور رجعى عند الشافعية لأن من السفه عندهم

اه وفي المنح وشرح الإيضاح للرملى وابن الجلال وابن علان والاياعاب والعبارة لابن علان كلام الشافعى يدل على أن مجتمع الحصى المعهود لأن سائر جوانب الجرتين الأولىين وتحت شاخص جرة العقبة مما يلي منى هو الذى كان في عهده صلى الله عليه وسلم وليس ببعيد لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يعرف خلافه الخ ما فيها ولا شك أن ما ظهر من الصخرة المذكورة من مجتمع الحصى فالرمي فيه جائز ولا يشترط في صحة الرمي التباعدها عنها ولا الرمي تحتها بل يجزئ

الرمي على الصخرة تحت العلم المنسوب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن قول الشيخ أحمد بن حجر في شرحه على مختصر بأفضل في رمي جمرة العقبة وأما ما يفعله كثير من الجهلة من الرمي من أعلاها فباطل لا يعتد به فهل قوله وهذا مصرح به في جميع كتبه فإن قلتم لا ينوئنا ما هو المعتقد وهل أحد من باقي علماء المذهب وافقه على هذا أم لا ينوئنا يانا شافيا (أجاب) رضى الله عنه نعم قال (١٢٩) العلامة الشيخ محمد بن سليمان الكردي

ثم المدنى في حاشيته على الشرح المذكور قوله من أعلاها أى إلى خلفها إذا رمى من أعلاها إلى المرمى فإنه يكفي خلافا لمن فهم من هذه العبارة عدم الاجزاء فقد صرح بالاجزاء في الإيعاب وقال القسطلانى في شرح البخارى اتفقوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها والاختلاف في الأفضل اه بحروفه ونقل النووى في شرح مسلم الإجماع على الجواز وصرح بالحكم الذى ذكرته ابن الأثير في شرح مسند الشافعى والزركشى في الخادم وغيرهما فلا ينبغى التوقف فيه وقد أشبعت الكلام في بعض الفتاوى اه كلام العلامة في الحاشية المذكورة ومنه يعلم الجواب من أن الشيخ لا يقول بالبطان إذا رمى من أعلاها في المرمى وإنما يقول بالبطان إذا رمى من أعلاها خلفها هكذا هو الواجب أن يفهم وما سواه فهو باطل غير معول عليه وفي الإيعاب فعلم منه أن ما يفعله كثير من جهلاء الحاج من رميهم من أعلاها باطل لأنه ليس لها

تضييع الدين في الأمير علي عبد الباقي وعند الشافعية من لم تحفظ دينها ليست رشيدة والنكاح المختلف فيه كالتفريق على صحته في حقوق الطلاق قال سيدى خليل في مبحث النكاح المختلف فيه كطلاقه قال العلامة الدردير تشييه تام ثم قال وإن طلق قبله أى الفسخ لحقه الطلاق انتهى بتصرف وفي المجموع وفسخ المختلف فيه طلاق وطلاقه قبله أى الفسخ كهواه [مسئلة] إذا أبرأته فقال لها روى وسكت لزومه واحدة بآئنة مالم يبق أكثر للقرينة الدالة على الطلاق لأن نزاعهما فيه [مسئلة] إن قال أنت طالق طلقة لارجعة فيها فالطلاق رجعى ولا عبرة بقوله لارجعة فيها لأنه ثبت الرجعة بأول لفظة فلا يسقط ما وجب له من الرجعة بقوله لارجعة فيها ومثله أنت طالق طلقة تملكين بها نفسك فإنها رجعية وقيل بآئنة وقيل ثلاث والأول أرجح ورجح اللقانى أنها بآئنة وهو ما عليه مالك رضى الله عنه وابن القاسم والقول بأنه ثلاث ضعيف ومحل ذلك مالم يقل طلاقاً تملكين به نفسك وإلا فهو ثلاث باتفاق فلوزاد على قوله تملكين الخ ولا رجعة لى عليك فهو بآئنه كما للبعار ذكره بعض شيوخنا اه من حاشية الخرشى (ما قولكم) في رجل زوج ولده القاصر على بنت قاصرة ودخل بها ثم كرهته بعد بلوغها فترافع ولى القاصر وولى البنت لعالم مالكي وحكما بينهما فأخذ ولى الولد دراهم من ولى البنت لولده في مقابلة طلاقها وطلق عن ولده البنت المذكورة وحكم العالم المالكي بوقوع الطلاق عن الولد فهل طلاق الولي عن ولده صحيح وهل تعتد البنت أم لا وهل حكم المحكم برفع الخلاف أم لا (الجواب) طلاق الولي عن ولده صحيح في المختصر وموجه أى طلاق الخلع زوج مكلف ولو صغيراً أو ولى صغيراً أباً أو سيداً أو غيرهما قال الخرشى أى كما يوجه طلاق زوج مكلف يوجه أيضاً ولى صغير أى صدور طلاق منه كان الولي أباً أو وصياً أو سلطاناً أو مقام السلطان على وجه النظر في الجميع ويلزم الصغير الطلقة بآئنة ومثل الصغير المجنون فالنظر لوليه اه قال العلامة العدوى ولا يجوز لهم الطلاق بغير عوض عند مالك وابن القاسم اه قال الأمير على عقب حكى الخطاب الاتفاق على ذلك قال البنانى وغاب عنه نقل ابن عرفة عند اللخمي من جواز طلاقهم على الصغير والسفيه بلا عوض إذا كان مصلحة وهو ظاهر فانظره انتهى ولا عدة عليها لقوله في المختصر

(١٧ — قرعة العين) إلا مرمى واحد وهو ما أسفها على الجادة دون ماعدها من سائر الجوانب وهذا من خصوصياتها إذ الجمرتان الآخران يرمى إلى كل منهما من سائر الجوانب ثم نقل كلام الشافعى وهو قوله فإن رماها من فوقها ولم يرمها من بطن الوادى أجزأه انتهى قال لأن معناه فيما يظهر أنه جاء من فوقها ورمى إلى أسفلها لأنه رماها من ورائها وهذا ظاهر من العبارة كما لا يخفى اه كلام الإيعاب وبالله التوفيق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن رمى

الجمار يوم النفر الأول وغربت الشمس وهو يرمى جرة العقبة حالة كونه عازماً على العود إلى منى للبيت ورمى يوم النفر الثاني فهل ينفعه عزمه إذا عاد والحال ما ذكر أم لا وهل إذا خرج من منى فارق بين العقبة وغيرها وهل فرق بين رمية وطوافه أو مائه وهل في ذلك اختلاف أو منصوص بالاتفاق وهل إذا نفعه العود له الخروج أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم ينفعه عوده بسبب عزمه المذكور (١٣٠) ولا فرق بين جرة العقبة وغيرها ولا فرق بين الرمي والطواف والماء وغيره

وأما قول الإيضاح ولو نفر من منى يوم النحر أو يوم النفر الأول ولم يرم ثم عاد قبل غروب الشمس من اليوم الثاني أجزاءه العود ولا دم عليه انتهى فظاهر المفهوم المذكور أنه إذا عاد بعد الغروب لا ينفعه العود وهو كذلك لكن انظر تصوير مسئلته أنه نفر وأما ما في السؤال فهو لم ينفر ولا عزم عليه بل عزم على خلافه ويدل لذلك ما في المنع للعلامة وشرح الإيضاح لابن الجلال والرملي وابن علان والعبارة للنسخ حيث عللوا مفهوم الإيضاح المار بقولهم لأنه ينفره مع عدم عوده قبل الغروب أعرض عن منى والمناسك انتهى فدل قولهم المذكور أن مسألة الإيضاح مصورة فيمن نفر مع عدم العزم على العود إلى منى للرمي والمبيت وأما حيث عزم كما ذكره الخروج قبل الغروب وبعده وله العود ولا شيء عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن أواني الخزف المعمولة من طين الحرم هل هي على اليقين عندكم أنها من طين الحرم وإذا قلتم نعم لائها من

في فصل العدة تعتد بخلوه بالغ قال الخرشي واحترز بالبالغ من غيره إذا خالعه عنه وله فان وطأه لا يوجب عدة على زوجته وإن كان يقوى على الجماع وفي أقرب المسالك ونقل ابن عرفة عن اللخمي أنه يجوز لمصلحته إذا قد يكون في العصمة فساد له في طهر أو حديث إبقاء وحكم المحكم يرفع الخلاف لقوله في المختصر في باب القضاء ومضى إن حكم صواباً قال الخرشي يعني أن المحكم إذا حكم فيما لا يجوز له التحكيم فيه أي كقتل ولعان وولاء ونسب وطلاق وعتق فانه يعضى إن كان صواباً وليس لأحدهما أي أحد الخصمين ولا لحاكم غيرهما أن ينقضه اه فتحصل أن طلاق الولي صحيح ولا عدة عليها وحكم المحكم يرفع الخلاف [مسئلة] الردة والعياذ بالله طلاقاً بأن فإذا ارتدت الزوجة أو ارتد الزوج ثم أسلم وأسلمت فلا تحل له إلا بعقد جديد بشروطه وإلا إذا قلد من يقول إنها ترجع له برجوعها للإسلام وإلا فلا يحتاج إلى عقد وفي ضوء الشموخ وقيل إن الردة فسخ لا يجب عليه طلاقه وعند الشافعية ترجع له بعودها للإسلام وهي فسحة (ما قولكم) في سفينة لا تحسن التصرف أبرأت زوجها فقال أنت طالق فهل تبين منه ويستحق ما أبرأته منه أم لا (الجواب) يقع عليه طلاقه براءة ويرد ما أبرأته منه لأن شرط باذل العوض الرشد وأما إن قال إن صحت براءتك فأنت طالق فإذا رد ولي الزوجة السفينة أو الصغيرة أو الحاكم المال لها ولم يعض براءتها لم يقع عليه طلاق وأما إن قدم لفظ الطلاق على البراءة بأن قال أنت طالق إن صحت براءتك فأبرأته فيلزمه الخلع ويرد المال اه من أقرب المسالك ودس [مسئلة] إن أبرأته رشيدة ليطلقها وأضرمت أنها تثبت الضرر وتعود عليه فقال إن صحت براءتك فأنت طالق فلا يلزمه طلاق كافي ص [مسئلة] يجوز أن تحالعه بنفقة حملها أي بنفقتها على نفسها مدة حملها اه منه (ما قولكم) في امرأة خالعت زوجها بالاتفاق على مائلده بعد الحمل مدة الرضاع فهل يسقط بذلك النفقة عليه مدة الحمل أم لا (الجواب) لا تسقط نفقة الحمل في أقرب المسالك ولا يسقط بخلعها على نفقة مائلده من الحمل نفقة الحمل على الأبصع وهو قول ابن القاسم لأنهما حقان أسقطت أحدهما عنه في نظير الخلع فيبقى الآخر وقال الامام إذا خالعهما بنفقة مائلده استلزم ذلك سقوط نفقة الحمل ورجع الأول وكذا إذا خالعهما على إسقاط نفقة الحمل فلا يسقط به نفقة الرضاع اه بتصرف

طين الحرم فهل أحد من العلماء ذكر بأنها ليست من طين الحرم من الذين يعتمد بقولهم كابن حجر وأمثاله إذا ثبت يقينا من طين الحرم فهل الذي يأخذ من الأواني المنقولة إلى الحل من نحو جدة وأمثاله عليه الاثم كإثم المباشر بالنقل من الحرم إلى الحل أم ليس عليه أم إثم أخف من إثم المباشر بالنقل من نفس الحرم أم الذي يباشر النقل من الحل إلى حل آخر لم يكن عليه إثم والاثم على المباشر الأول كما هو الآن الناس يشتركون الأواني المذكورة من جدة

وينقلونها إلى نحو اليمن وعمان وغير ذلك بينوا لذلك (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم أو أنى الخذف المذكورة ليست من طين الحرم كما هو صريح كلام أئمتنا وعبارة التحفة قال غير واحد من معتبرى المكيين المدرة التي يؤخذ منها طين نغار مكة الآن من الحل كما حرره جماعة من العلماء ونقله في الإيعاب عن الشافعى نفسه ولم أعلم أن أحدا من الشافعية ذكر خلافه مع تتبع ذلك لكن المدرات الآن متعددة فالله أعلم أى (١٣١) ذلك أراد الشافعى كصاحب التحفة

أهى القرية أم البعيدة لأنهم ذكروا أن حد الحرم من جهة اليمن سبعة أميال بتقديم السين فما تحقق أنه من الخارج عن الحرم فالأمر فيه واضح وما شك فيه فالواجب عدم إخراجهم كما تصرح به عبارة التحفة لكن يرخص الإخراج للحاجة كإي الإيعاب ومفهوم كلامهم أنه إذا أخرجه غيره إلى الحل لم يحرم عليه الشراء منه لأن الذى حرموه هو الإخراج فمن أخرجه لغير حاجة وجب عليه رده والله أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه عن ترتيب الكتب بتراب الحرم وإخراجها أى الكتب إلى الآفاق هل يجوز أم لا لأنهم يتربونها والأحرف رطبة فيعلق بها شئ يسير وهل يجوز إخراج الفراش والنعال الذى يعاق بهما التراب حال التفريش والمشى أم لا فإن قلتم نعم فهل يلزم الحرج تفضيضا ما ذكر أم لا فإن قلتم لا يلزمه فما الفرق بين مسألة الكتب ومسألة الفراش والنعال أفيدوا بالنص الصريح (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يجوز ترتيب الكتب بتراب الحرم إذا تحقق

[مسئلة] إذا خالعت على نفقة الرضاع فمات الولد رجع عليها ببقية المدة إلا لشرط أو عرف فيعمل به ويقدم الشرط على العرف عند تعارضهما اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] يجوز الخلع بإسقاط حضانتها لولده وينتقل الحق له ولو كان هناك من يستحقها غيره قبله وهذا هو المشهور واقتصر عليه في المجموع وفى أقرب المسالك ولكن الذى جرى به العمل وبه الفتوى انتقلها لمن يليها في الرتبة اه وقوله وينتقل الحق له مقيد بأن لا يخشى على المحضون ضرراً ما لعلوقه بأمه أو لكون مكان الأب غير حصين وإلا فلا تسقط الحضانة اتفاقاً ويقع الطلاق وإن خالعت على إسقاط الحضانة فمات الأب فهل تعود للأم وهو الظاهر أو تنتقل لمن بعدها لإسقاط حقها وأما إذا ماتت الأم فإن الحضانة تستمر للأب كما هو ظاهر كلام جمع نظراً إلى أنها ثبتت له بوجه جائز اه من ص [مسئلة] فى امرأة طلقها زوجها طلاقاً رجعياً فأعطته مالا على أن لا يراجعها فقبل ذلك المال على ذلك فوق عليه طلاقاً أخرى بائنة اتفاقاً إن كانت على أن لا رجعة له عليها أو على المشهور إن كان على أن لا يراجعها اه من أقرب المسالك وفى الأمير على عقب يشير إلى أنه لا فرق بين التعبير بالاسم أى لارجعة أو الفعل أى لا يراجعها وهو ما لابن الحاجب وابن عرفة وهو الحق لاتحاد المعنى وفى بن عن ابن رشد أن الخلاف فى الفعل والاسم طلاقاً أخرى قطعاً وتقدم أن المعاطة تكفى فى الخلع [مسئلة] يتفد خلع المريض وإن كان لا يجوز ابتداء لماسية من إخراج وارث فإن مات من ذلك المرض ورثته ولو خرجت من العدة وتزوجت بغيره ولو كانت هى التى أحثته فى المرض كما لو قال إن دخلت دار فلان فأنت طالق فدخلتها قاصدة حثته فترثه وأما إن ماتت هى فلا يرثها ولو كانت مريضة حال الخلع أيضاً لأنه هو الذى أسقط ما كان يستحقه ككل مطلقة بمرض موت فإنها ترثه دونها فإذا طلقها فى مرض موته وخرجت من العدة وتزوجت بآخر فطلقها فى مرض موته وخرجت من العدة وتزوجت بثالث فطلقها فى مرض موته ثم مات الأول والثانى والثالث من ذلك المرض فإنها ترث الجميع ولو أكثر من ذلك ولو كانت فى عصمة رجل آخر اه منه [مسئلة] إن قال خالعتك فهو بائن ولوم يذكر عوضاً ومثل الخلع فى لزوم

أنه يعلق بها شئ يخرج معها إلى خارج الحرم فى التحفة يحرم إخراج شئ من تراب الحرم الموجود فيه الخ وأما إخراج الفراش والنعل المذكورين فلا يحرم ولا يلزم النقص للفرق الواضح بينهما وبين الترتيب فإن فيه فعلاً وقصداً لذلك بخلافهما والله الهادى سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الجسائى من اليمن فى البحر له أن يؤخر لإحرامه من محاذات يابم إلى جدة أم لا وهل كل من يابم اليمن وجدة مرحلتان إلى مكة أم لا وهل يترخص القصر من شئ السفر

من جدة إلى مكة أم لا وهل المعتمد بجيز ذلك أم مانعه أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم للجائى من اليمن أن يؤخر لإحرامه من محاذات يلزم إلى جدة كما في التحفة للعلامة ابن حجر والفقهاء أحمد بالحاج وابن زياد البني وغيرهم وقد بسط القول على ذلك العلامة الصعدي في رسالته في ذلك نعم وللبنشئ السفر من جدة إلى مكة سائر رخص السفر الطويل من قصر وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه (١٣٢) في ولى جاوز بموليه الميقات ولم يحرم عنه والحال أن الولي يريد

النسك عن ذكر فهل يلزمه دم المجاوزة وهل يأثم بها مع العلم والتعمد والحال ما ذكر أو لا أم كيف الحكم أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يلزم الولي دم المجاوزة ويأثم مع العلم والتعمد والحال ما ذكر والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في صبي يميز أحرم بإذن وليه فوجب عليه بسبب الإحرام دم وليس للصبي مال فهل تكون الكفارة في مال الولي أو يسقط عنه التكفير بالمال ويجب عليه الصوم فقط أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت الفدية المذكورة مرتبة فاعسار المولى لا يسقط وجوب الفدية المالية في مال الولي القادر عليها لما هو مقرر أن ذلك واجب على الولي بالاصالة فالعبرة به دون موليه وإن كانت بخيرة فالأمر واضح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما لو وكل رجل أن يحرم عن صبي فوجب على ذلك الصبي دم بسبب الإحرام فهل يلزم الوكيل الدم أولاً فإذا قتل لافن الملزوم الولي أو يكون في مال الصبي

البنونة به ولو بلا عوض لفظ الصلح والابراء والافتداء كما إذا قال لها صالحتك أو أنا مصالحتك أو أنت مصالحة لى أو أنا مبروك أو أنت مبرأة أو أنا مفتد منك أو أنت مفتدية منى قال شيخنا العدوى والظاهر أن مثل هذه الالفاظ أنت بارزة عن ذمتي أو عن عصمتي أو أنت خالصة منى أو خالصة من عصمتي أولست لى على ذمة كذا قرره رحمه الله تعالى [مسئلة] لا يجوز للزوج أن يخالع زوجته على أن تخرج من مسكنها الذى طلقت فيه لأن سكنها فيه إلى انقضاء العدة حق لله لا يجوز لأحد إسقاطه لا بعوض ولا بغيره وإن خالعه على ذلك بانت منه ولا تخرج من مسكنها ولا شيء عليها له وأما إذا خالعه على أن تتنمل بأجرة المسكن زمن العدة من مالها فيجوز اه خرشي بتوضيح [مسئلة] إن قال أنت طالق وقصد بهذا اللفظ الخلع وقع بائناً فى الحرشى وعقب إذ لو قصد أى الخلع باللفظ لم يكن نزاع أنه بائن اه بتوضيح (ما قولكم) فيما إذا قال لزوجته إن أعطينى كذا فأنت طالق فهل يختص بالمجلس أم لا (الجواب) لا يختص الاعطاء بالمجلس الذى قال لها فيه ذلك بل متى أعطته ماطلبه منها وقع الطلاق ولو بعد المجلس مالم يطل بحيث يرى أن الزوج لا يجعل التملك إلى ذلك الزمن إلا لقرينة تدل على أنه أراد المجلس فقط فيختص به عملاً بالقرينة كما فى در وغيره [مسئلة] إن خالعه بمال لأجل مجهول عجل فيأخذه منها حالا والخلع صحيح اه من أقرب المسالك (ما قولكم) فيمن قال أنت طالق بما فى يدك فتبين أنه تراب أو تبين أن يدها فارغة فهل يلزمه الطلاق أم لا (الجواب) يلزمه الطلاق بائناً عند ابن عبد السلام واختاره الشيخ خليل بقوله على الأحسن لأنه أبانها يجوزاً لذلك كما إذا خالعه على الجنين الذى يطن أمها أو يطن بقرتها فانفك الحمل فانه يلزمه الطلاق بائناً ولا شيء له اه من أقرب المسالك وغيره بتوضيح [مسئلة] إن قال لها إن أعطينى ما أخالعتك به فأنت طالق فأعطته شيئاً تافها لم يلزمه خلع ويخلى بينه وبينها وإن لم يدع أنه أراد خلع المثل ولا يمين عليه لأن قوله ما أخالعتك به مصروف عرفاً لخلع المثل فإن دفعت له خلع المثل لزمه الطلاق كما فى در [مسئلة] إن قال لها إن خالعتك فأنت طالق ثلاثاً ثم خالعه على مال أخذه منها فإنه يلزمه الطلاق الثلاث ويرد لها المال الذى

أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان الدم دم مجاوزة الميقات وقد أذن الولي للوكيل أن يحرم عن موليه فجاوز به الوكيل بلا إحرام فالدم على الوكيل وإن أذن له الولي فى المجاوزة وما سواه من الدماء فهو على الولي دون الوكيل والله الهادى أعلم (سئل) رضى الله عنه في صبي ووليه أحرم بالنسك معا فلف الولي على نفسه وعلي موليه ثوبا واحداً ساتراً لجميع ما يحرم ستره فهل والحالة هذه يجب الدمان على الولي أو على كل واحد منهما دم أم يلزمه لنفسه

أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يجب الدمان على الولي واحد عن نفسه وآخر عن وليه لما هو مقرر أن كل دم لزم المولى فهو على الولي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن ليس وهو محرم وأراد أن يقلد قول الإمام الشافعى وغيره من أصحاب المذهب فى عدم تكرار الفدية عند اللبس والنزع فهل الأولى أن يقلد مذهبه لأنه عارف بشروطه أو يقلد مذهب الإمام مالك أو كيف يفعل بيننا وبيننا شافياً أثابكم الله الجنة (١٣٣) (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم الأولى

له فى ذلك تقليد الإمام مالك فى هذه المسئلة إذا علم شروطها عنده لما علم أنها من المسائل القديمة والمعتمد فيها عدم جواز التقليد فيها فى القوائد المدنية للعلامة الشيخ محمد ابن سليمان الكردي المدنى مانصه بعد كلام له فى ذلك فى شرح مسلم للإمام النووى والصحيح عند أصحابنا وغيرهم من الأصوليين أن المجتهد إذا قال قولاً ثم رجع عنه لا يبق قولاً له ولا ينسب إليه قالوا وإنما يذكر القديم وينسب إلى الشافعى مجازاً باسم ما كان عليه لأنه قول له الآن اه ما أردت نقله من شرح مسلم وسبق عن المهمات أن النووى اختاره فى المجموع ونسب خلافه إلى اللفظ فيمكن كلامه هو المعتمد اه كلام الشيخ محمد بن سليمان رحمه الله وأما إذا لم يكن من المسائل المرجوع عنها فالأولى تقليد إمامه لتحقيقه وعلمه بشروط إمامه من جميع الوجوه والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم (سئل) رضى الله عنه عن أراد أن يقلد الإمام مالك فى عدم تكرار الفدية إذا كان ليس لعذروه وهو محرم فهل يجوز أم لا فان قلتم بجواز التقليد

أخذه منها على قول ابن القاسم لأن الخلع لم يصادف محلاً بناء على أن المعلق والمعلق عليه يقعان معاً فلم يجد الخلع محلاً وهذا هو المشهور وبه الفتوى قال ابن رشد وحكى البرقي عن أشهب أنه إذا خالعهما لا يرد على الزوجة شيئاً مما أخذ قال وهو الصحيح فى النظر لأنه جعل الخلع شرطاً فى وقوع الطلاق الثلاث والمشروط إنما يكون تابعاً للشرط وحيث كان المشروط تابعاً للشرط فيبطل الطلاق واحدة أو أكثر لوقوعه بعد الخلع فى غير زوجة وحينئذ فلا يرد ما أخذه فان لم يقل ثلاثاً بل قال إن خالعتك فأنت طالق وأطلق لزمه طلقتان ولا يرد لها المال وكذا إن قال إن خالعتك فأنت طالق طلقتين فإنه يلزمه الثلاث ولا يرد لها المال اه ملخصاً من دس وأقرب المسالك وغيره (ما قولكم) فى امرأة طلقها زوجها على مال أخذه منها ثم ثبت بعد الخلع أنها كانت مطلقة طلاقاً بائناً فهل ترجع عليه بما دفعته له أم لا (الجواب) فى الخرشى ترجع فيما دفعته إليه لأن الخلع لم يصادف محلاً بخلاف ما لو كانت مطلقة طلاقاً رجعياً والعدة لم تنقض فإنها لا ترجع فى العوض لأن الخلع صادف محلاً للملك الزوج عصمتها ولحقوق طلاقه لها لأن الرجعية زوجة اه (ما قولكم) فى امرأة أبرأت زوجها براءة مجهولة فقالت أبرأك الله وأبرأتك فقال إن صحت براءتك فأنت طالق فهل تصح البراءة ويقع الطلاق أم لا (الجواب) البراءة من المجهول صحيحة إذا كانت المرأة رشيدة أى تحسن التصرف فيقع الطلاق بائناً وبرأ من كل شئ لها عليه وأما إن كانت غير رشيدة بأن كانت صغيرة أو سفية أو ذات رق وأبرأته براءة معلومة أو مجهولة فالبراءة غير صحيحة فإن قال لها بعد أن أبرأته أنت طالق لزمه الطلاق بائناً ورد إليها ما أخذه منها وإن قال لها إن صحت براءتك فأنت طالق لا يقع عليه طلاق لعدم صحة البراءة وعند الشافعية من لم تحفظ دينها ليست رشيدة فحكمها عندهم حكم السفية اه ملخصاً من عبد الباقي والامير بتوضيح [مسئلة] إن باع زوجته وسكت وسواء فى جميع ذلك كان هازلاً أو جاداً اه عبق وفى الامير عن بن نقلا عن ابن القاسم يحلف الهازل ما أراد طلاقاً ولا شئ عليه اه وقوله وسكت وأما إن لم يسكت بأن أنكر على من باع زوجته

لكن بشروطه فما حكم كيفية التقليد وما هى الشروط التى يقلده فيها أفئونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يجوز تقليد الإمام مالك رحمه الله فى عدم التكرار بشروط التقليد وهو العلم بحكم المسئلة عنده والعمل به وعدم التلفيق وحكم هذه المسئلة عند الإمام مالك كما ذكره العلامة الخطاب فى شرحه على منسك العلامة خليل بعد قول المتن أو كانت نيته فعل الجميع يشير إلى ما نقله اللخمي ونقله غيره ونصه فى تبصرته وأما إمالة الأذى واللباس

فعلى ثلاثة أوجه فإن حلق وقلم أظفاره وتطيب فإن كانت نيته فعل جميعها فعليه فدية واحدة وإن بعد ما بين الأفعال فذلك سواء وإلا ففي الثاني فدية ثانية وإن تعددت موجبات الفدية ولم تكن واحدة من الصور الثلاث المتقدمة فإن الفدية تتعدد وبقى عليه صورة رابعة تتحد فيها الفدية وهي ما إذا نوى التكرار وذكرها في المختصر ونية التكرار أن يفعل شيئاً من ممنوعات الاحرام وينوى أنه (١٣٤) يفعله بعد ذلك ويكرره كأن يلبس لعذر وينوى أنه إذا زال

عنه العذر تجرد فان عاد اليه العذر عاد إلى اللبس أو تطيب بدواء فيه طيب وينوى أنه إن احتاج إلى مداواته مرة أخرى عاد إلى الدواء ونحو ذلك ومحل النية من حين اللبس الأول إلى حين نزعها قاله سند وهو يفهم من لفظ المدونة وأما من لبس الثياب ثم نزعها ليلبس غيرها أو نزع الثياب عند النوم ليلبسها إذا استيقظ فليس عليه إلا فدية واحدة كما صرح به في المدونة قال سند لأن هذا فعل متصل في العرف فلا يضره تفرقه في الحس والله أعلم وفي الحقيقة أن الموجب لاتحاد الفدية اتصال نيته لأن من خلع ثيابه عند النوم نيته أن يعود إليها إذا قام فنية التكرار موجودة وكذا من نزع ثوباً ليلبس غيره ويمكن أن يقال الخ ما ذكره العلامة في شرح المنسك رحمه الله تعالى فتلخص من كلامه أن الفدية تتحد في التطيب والحلق والقلم إذا نوى فعل الجميع وفعلها طال الزمن أو قصر وإذا نوى التكرار في نحو اللبس والتطيب والدهن تتحد أيضاً وإذا فسخ

أو زوجها فلا تبين منه كما في الصاوى عن دس [مسئلة] كل طلاق حكم به حاكم فهو بائن إلا في مسلتين فهو رجعى وهما حكمه بطلاق المولى وحكمه بطلاق المعسر بالنفقة كما في أقرب المسالك وغيره (ماقولكم) في رجل ترك الوطء لإضراراً بزوجته أو تركه لكونه غائباً أو داوم العادة وترك وطأها فهل للحاكم أن يطلق عليه إذا رفعت أمرها إليه أم لا وهل إذا حكم بطلاقها يرفع حكمه الخلاف أم لا (الجواب) إن ترك وطأها ضراراً وسرمداً لعبادة ورفعت أمرها للحاكم لتضررها بترك الوطء فله أن يطلق عليه بالاجتهاد وهذا إذا كان حاضراً وأما إذا كان غائباً فلا يطلق عليه إلا إذا طالت الغيبة سنة فأكثر عند أبي الحسن وهو المعتمد وقال الغرياني وابن عرفة السنتان والثلاثة ليست بطول بل لا بد من الزيادة عليها ويزاد على طول الغيبة أن تخشى الزنا على نفسها ويعلم ذلك منها وتصدق في دعواها مع طول الغيبة وأما مجرد شهوتها للجماع فلا يوجب طلاقها ويزاد على هذين الشرطين شرط ثالث وهو الإرسال إليه إن علم محله فإن أمكن الوصول إليه وإلا فلا يعتبر هذا الشرط وهذا كله إذا كانت نفقتها دائمة وإلا طلق عليه حالا لعدم النفقة كما سيأتى في النفقات اه ملخصاً من درودس من باب الإيلاء ثم إن حكم هذا الحاكم صحيح يرفع الخلاف مالم يستثنى السلطان على قضاة محاكمه حين توليتهم أن لا يحكموا على غائب يطلق كما في مصر فإن السلطان منعهم من الحكم في ذلك وكتب به كتاباً وأرسله لسائر أقطار محاكمه فإن استثنى عليهم شيئاً من الأحكام فلا تنفذ أحكامهم فيه إن حكموا به ولا يرفع الخلاف في الحرشي عند قول المختصر في باب القضاء وجاز تعدد مستقل الخ وإذا قيل إنها تنعقد عامة وخاصة يجوز للخليفة أن يستثنى على القاضي أن لا يحكم في قضية بعينها أو لا يحكم بين فلان وفلان أو لا يقضى في الأموال بالشاهد واليمين اه بزيادة من عدوى [مسئلة] إن قال لامرأته اقضيني ديني وأنا أفارقك فقضته ثم قال لا أفارقك كان لي حق عليك فأعطيتني قال مالك أرى ذلك طلاقاً فإن كان ذلك على وجه الفدية أى إذا ثبت أن ذلك كان على وجه الفدية ببساط تقوم عليه بينة مثل أن تسأله أن يطلقها على شيء وتعطيه إياه فيقول لها اقضيني ديني وأنا أفارقك أو ما أشبه ذلك أو يقر بذلك على نفسه

ليلبس غيره أوليانم والله عز وجل أعلم (سئل) في رجل عاى توطأ وصلي ركعتين سنة الاحرام للحج وتجرد لبي معتقداً أن ذلك نية الدخول في الحج ومضى على سبيله في الأركان والواجبات والسنن ظاناً أن ذلك الركعتين والتجرد والتلبية كافية للدخول في النسك فهل تنعقد نية الرجل المذكور على هذه الكيفية أم لا فإن قلتم لا تنعقد النية بهذا اللفظ على هذه الكيفية فهل أحد من الأئمة تكفى عنده هذه الكيفية والقصد من غير نية تصريح أم لا أفيدوا (أجاب) بقوله

نعم لا ينعقد للذكور نسك بفعله المذكور والحال ماسطرولا أعلم أحداً من الأئمة قال بانعقاد النسك من غير نية والله سبحانه أعلم وعبارة المناوى في اتحاف الناسك إنما ينعقد الاحرام بنية اتفاقاً فينوى الاحرام بما شاء عين أو أطلق والتعيين أولى ولا يجب تلفظ بنية اتفاقاً وينعقد بمجرد النية عند الشافعية والحنابلة ولا تجب تلبية عندهما بل تسن وقال الحنفية لا يصير محرماً إلا بالنية والتلبية معاً وعند أكثر المالكية لا ينعقد إلا بنية مقرونة بقول (١٣٥) أو فعل تعلقاً به كالتلبية وتوجه

الطريق وبه جزم في المختصر لكن وافق جمع منهم الشافعية الخ ما فيه فحيت علمت ما ذكره ظهر لك أن المذكور لم ينعقد له لإحرام بل هو حلال في جميع ما أتى به بإجماع الأربعة فإن كان ما ذكر حجة الاسلام فهي باقية في ذمته وإن كانت تطوعاً فلا يلزمه شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه في مريدى الوقوف بعرفة كالتوجهين من نجد الحجاز وخراسان إذا دخلوا أرض عرفة قبل الزوال هل يكون دخولهم بدعة كالتوجهين من مكة أم يسن لهم أن يمشوا دونها حتى تزول الشمس فيخطب ويصلى الامام أو نائبه ويدخلون بعد الزوال كغيرهم أم يرجون إلى نمرة ويضرب من كان له قبة بها اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم أفقونا جزيم خيراً (أجاب) نفعتنا الله به نعم يرجون إلى نمرة ويضرب كل قبة اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم وإن ترتب على تعريضه دخول عرفة قبل الزوال لأنه دخول الحاجة والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الشجر الذى

كان خلعاً ثابتاً وإن لم يكن على وجه الفدية حلف بالله أنه لم يكن على وجه الفدية ويكون القول قوله اهـ دس بتصرف [مسئلة] إذا قال لزوجته أنت طالق طلقة لارجعة فيها أو لارجعة بعدها فهي رجعية اهـ تقرير عدوى اهـ دس [مسئلة] لا يجوز الخلع بعوض من ذى رق أو صغيرة أو سفينة ورد المال في المسائل الثلاثة وبانت الزوجة من زوجها ما لم يقل إن تم لى أو إن صحت براءتك فأنت طالق فإن قاله ورد المال لم يقع بخلاف ما إذا قاله بعد صدور الطلاق بأن قال لها أنت طالق إن صحت براءتك فأبرأته فليزمه الخلع وهذا هو المعتمد خلافاً للبرزلى اهـ ملخصاً من درودس (ما قولكم) في امرأة طلبت الخالعة من زوجها فخر جماعة وحسبوا نفقة العدة وأجرة المنزل ومؤخر الصداق فبلغ خمسين ريالاً فقالت خالعتك علي هذا القدر المذكور فقال الزوج قبلت الخلع على نفسى ثم اعتدت وتزوجت برجل آخر ثم طلقها فاعتدت ثم تزوجها الزوج الاول ثم طلقها طلاقاً رجعياً ثم راجعها ثم خالعتها ثم رفعت سؤالاً لمفتى الشافعية بما ذكر فأجاب بأن الخلع الاول غير صحيح وعقد الرجل الثانى غير صحيح وهى باقية في عصمة الزوج الاول فما الحكم عند السادة المالكية (الجواب) خلع الرجل الاول صحيح والطلاق والخلع الواقعان فيه بعد الزوج الثانى يضمنان للخلع الاول لأن نكاح الزوج الثانى غير صحيح عند الشافعى فهو نكاح مختلف فيه والمختلف فيه يلحق فيه الطلاق فلا تحل لزوجها الاول حتى تنكح زوجاً غيره والله أعلم

باب في الطلاق

[مسئلة] إن كانت العصمة غير مملوكة وقت الطلاق لا حقيقة ولا تعليقاً فلا يلزم الطلاق كما إذا قال على الطلاق من التى أتزوجها لا أفعل كذا والطلاق يلزمنى من التى أتزوجها إن فعلت كذا أو إن كنت فعلت كذا قرره شيخنا العدوى رحمه الله [مسئلة] عند الشافعى إن قال لزوجته إن فعلت أنا وأنت كذا فأنت طالق ثلاثاً ثم خالعتها حلت يمينه فإذا فعل المحلوف عليه بعد الخلع وقبل عقده عليها أو بعده لم يلزمه شيء وهى فسحة عظيمة يجوز لغير الشافعى أن يقلده فيها اهـ دس [مسئلة] إذا قال لزوجته ما أنقلب اليه حرام إن كنت لى بامرأة

تستنبته الناس في الحرم هل هو كالذى ينبت بنفسه في الاثم والضيان أم لا لأن بعض طلبة العلم ينسب إلى الامام النووى أن الذى تستنبته الناس من الشجر كغيره في الحرم والضيان فهل قوله حق أم مكذوب على الامام النووى بينوا لنا ذلك بياناً شافياً مع الدليل القاطع أثابكم الله تعالى (أجاب) نفعتنا الله به نعم أعلم وفقنا الله وإياك لما يحبه ويرضاه قبل ذلك أن الثابت في الحرم نوعان شجر ونجم فالشجر ماله ساق كالسدر والنخل وما أشبههما فهذا هو الذى جرى فيه الخلاف بين الراعى

والنوى فالرافعى رجح في محرره أنه لا يحرم منه إلا النابت بنفسه دون الذى يستنبته الناس كالنخل والرمان والعلامة النوى رجح التحريم والضمان في الشجر بلا تفصيل وأما النجم وهو ما ليس له ساق كالبر والذرة والدخن والبطيخ والقثاء والبادنجان فهذا لا خلاف في أنه لا يحرم منه إلا ما نبت بنفسه كالرجلة والبقلة دون ما يستنبت كالخيار والفول والعبرة في ذلك بالأصل فلو نبت البر بنفسه (١٣٦) لم يحرم قطعه اعتبارا بأصله ولو استنبت البقلة حرم قطعها إن كان بذرها

من بقلة حرمية وإلا فلا كالرجلة والدليل لما قلنا قوله في المنهاج ويحرم قطع نبات الحرم الذى لا يستنبت قال في التحفة والنهاية والمغنى والعبارة للتحفة بعد قوله الذى لا يستنبت أى لا يستنبته الناس بأن نبت بنفسه شجرا كان وإن كان بعض مغرسه في الحل أو حشيشا رطبا إجماعا للنهى عنه قال في المنهاج قلت والمستنبت كغيره على المذهب ، عبارة التحفة والمستنبت من الشجر الحرمي كغيره المعلوم من كلامه أولا وهو ما نبت بنفسه في الحرم والضمان على المذهب وخرج بالشجر غيره فلا يحرم مستنبته كشعير وبر وسائر الاقوات والخضروات والبقل والرجلة فيجوز قطعها وقلعها اتفاقا انتهى كلام التحفة بحذف وفي المغنى وكذا المستنبت بفتح الباء وهو ما استنبته الآدميون من الشجر كغيره في الحرم والضمان على المذهب وهو القول الاظهر وقطع بعضهم لعموم الحديث السابق والثاني المنع تشديدا له بالزرع أى كالخنطة والشعير والبقول

أو إن لم أضربك فقال ابن القاسم لا يحنث في زوجته لأنه أخرجها من اليمن إذ حين أوقع اليمن علمنا أنه لم يردّها بالتحريم وإنما أراد غيرها نقله ابن غازى وغيره اه دس [مسئلة] في أقرب المسالك ونقل ابن عرفة عن اللخمي أن ولى الصبي والمجنون يجوز له أن يطلق عنهما بلا عوض لمصلحة إذ قد يكون في بقاء العصمة فساد لأمر ظهر أو حدث اه قال محشية الشيخ الصاوى وهو المعول عليه اه

باب الطلاق

لفظه الصريح يلزمى الطلاق أو على الطلاق وطلاق يلزمى وطلقت وتطلقت ونحو ذلك لا مطلوقة ومنطلقة وانطلق فليست من الصريح ولا من الكناية الظاهرة لاستعمالها في العرف في غير الطلاق بل هي من الكنايات الخفية إن قصد بها الطلاق لزوم وإلا فلا، ولزم في صريحه طلقة واحدة إلا لنية أكثر وصدق في دعوى نفيه إن دل بساط عليه يمين في القضاء وبلايين في الفتوى وذلك كما لو أخذها الطلق عند ولادتها فقال أنت طالق لإعلاما لغيره أو طالبا العلم لنفسه وكانت مربوطه فقالت له أطلقنى فقال أنت طالق أى ستطلقى ونحو ذلك بما يقتضيه الحال اه من أقرب المسالك بتوضيح أى أراد بقوله أنت طالق أنها ستطلق من الربط وإلا بأن أراد أنها مطلوقة من الربط فهو كاذب يقع عليه الطلاق كما في حاشية الخرشي اه «ما قولكم» في شخص أراد أن يتزوج ابنة عمه خلف أخوها بالطلاق الثلاث ما يعطيها له حتى يطلق نساءه فهل إذا طلّقهن طلاقا بائنا ثم تزوج ابنة عمه ثم عقد على زوجاته فهل يخلص الخالف من اليمين أم لا (الجواب) في فتاوى عج إذا طلق المحلوف عليه نساءه الطلاق المذكور ثم تزوج أخت الخالف ثم رد نساءه لم يحنث لأن دوامها في عصمته ليس بمنزلة ابتداء التزويج مالم تقم قرينة تدل على أن القصد أن لا يجمعها مع نسائه أو أنه لا يزوجهال مع نساء أبدا أو سوى ذلك فيعمل به ولا يخلصه طلاق زوجاته بان زوجاته للطلاق المذكور والله أعلم «ما قولكم» في شخص اتهم بفعل شيء خلف بالطلاق أنه ما فعله ولا يعرف من فعله ثم تذكر بعد حلفه أن شخصا آخرفعله وسأل ذلك الشخص فأنكر فغلب على ظنه أن ذلك الشخص هو الفاعل فهل يقع على الخالف طلاق أم لا

والخضروات فإنه يجوز ولا ضمان فيه بلا خلاف ذكره في المجموع وعبارة النهاية كالغنى حرفا مجرّف وكذا الجلال المحلى إلا أنه قال بدل قوله في المجموع ذكره في شرح المذهب حيث فهمت ما ذكره فاذكره بعض الطلبة المذكور حتى إن أراد بالشجر ما عرفناه سابقا وهو ذو الساق لما عرفت من النقول المذكورة أنه هو المذهب الاظهر أنه لا فرق بين النابت والمستنبت وإن أراد بالشجر ما هو الأعم الذى الساق والنجم فهذا الفهم لا يوافق عليه لما تقرّر من عبارة التحفة والنهاية والمغنى

والحلي المصريحين بأن ما ذكره النووي خاص بالشجرو أما النجم المستنبت فيجوز قطعه وقلمه بلا خلاف والله الموفق
 الهادي أعلم (سئل) أحياء الله حياة طيبة عن جاهل الحج فهل هو كجاهل الصلاة لا يعذر إلا إن نشأ بيادية بعيدة عن
 العلماء أم لا أفيدونا (الجواب) نعم ليس جاهل الحج كجاهل الصلاة وعبرة الإيعاب للعلامة ابن حجر في مبحث الطيب
 وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق بين من يعذر بجهله وغيره قد يوجه بأن (١٣٧) من شأن هذا كونه يخفى على العوام فلم
 يفصل فيه بين قريب الإسلام

(الجواب) إذا كان حين اليمين غير عارف بمن فعل على سبيل الجزم أو غلبة الظن
 ثم حصل له بعد ذلك غلبة الظن بأن الفاعل شخص معين فإن ذلك لا يوجب
 عليه الحنث لأنه حال الحلف لم يكن عارفاً به وإنما ظن أن معرفته به بعد
 الحلف وهذا حيث لا نية بأنه لا يعرفه حالا ومآلاً فإن نوى ذلك حنث كذا
 في فتاوى عج (ما قولكم) في شخص مرض وصار يهذي فلما أفاق أخبر بأنه
 حلف على زوجته بالطلاق ثلاثاً أنها لا تتوجه لبيت أهلها وهي الآن عندهم
 فقال ما عندى بهذا علم فما الحكم (الجواب) إذا شهدت الينة بأنه كان يهذي
 في تلك الحالة فإنه يحلف ولا شيء عليه وإن لم تشهد الينة بذلك فإن أنكر
 وقوع شيء منه صدق وإن أقر بوقوع الطلاق منه وقال لم أعقل ما قلت لم يصدق
 كذا ذكر ابن ناجي كذا في فتاوى عج وفي الخرشي أما لو قال وقع مني شيء
 ولم أعقله فإنه يلزمه لقيام القرينة على كذبه (ما قولكم) فيمن وهب لأمه ثوباً
 تلبسه فامتنعت أن تقبله فخلف لها بالطلاق أن تأخذه فأخذته ومكث عندها
 نحو سبعة أشهر وردته هبة منها له فهل له قبوله أم لا (الجواب) في فتاوى عج
 حيث لم تلبسه فإنه يحنث وإن لبسته ثم قبله منها هبة لم يحنث إلا أن ينوى أن
 لا يعود إليه أو تدل قرينة على ذلك (ما قولكم) فيمن قال لزوجته إن طلبت
 مني الصلح فأنت طالق فطلبت منه الصلح بدينار فقال إنما أردت الصلح بنصف
 متاعها فهل يقبل قوله يمينه أم لا (الجواب) يقبل قوله يمينه ولو في القضاء
 لأن هذه مساوية بخلاف ما إذا أنكر فلا يقبل قوله في القضاء لأن نيته حيثئذ
 مخالفة كما في فتاوى عج [مسئلة] إن قال أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة أو غير
 واحدة أو سوى واحدة صح الاستثناء ولزمه اثنتان ولو لفظ به سراً ولا بد
 من حركة اللسان كما في الإيمان لكن صحته بشروط الأول يتصل بالمستثنى
 منه ولو حكماً فلا يضر فصل بعطاس أو سعال فإن انفصل اختياراً لم يضح الثاني
 أن يكون الاستثناء مقصوداً لا إن جرى على لسانه بلا قصد فلا يفيد الثالث
 أن لا يستغرق المستثنى منه وإلا لم يصح نحو طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً فيلزمه ثلاث
 ويعتبر ما زاد على الثلاث على الأرجح فإذا قال طالق أربعاً إلا اثنتين لزمه
 اثنتان اه من أقرب المسالك بزيادة من المجموع (ما قولكم) في شخص حلف

وبعيدة والناشئ بيادية بعيدة عن
 العلماء أو غيرها ثم رأيت القاضي
 أبا الطيب قال لو ادعى في زماننا
 الجهل بتحريم الطيب واللبس
 ففيه وجهان انتهى والذي يتجه
 منهما أنه إن كان مخالطاً للعلماء
 بحيث لا يخفى ذلك على مثله لم الخ
 ما في الإيعاب بما أطل به في تحقيق
 المسئلة والله عز وجل أعلم (سئل)
 عفا الله عنه ونفعنا به في رجل
 صلى ركعتين سنة الإحرام ولبى
 بعد ذلك ونوى بتليته الدخول
 في الحج وذلك من الميقات الشرعي
 فهل يصح إحرام الرجل المذكور
 أم لا يصح أفئونا (أجاب) عفا
 الله عنه بقوله نعم اقتصاره على
 التلبية المجردة من غير نية الدخول
 في النسك لا ينقضها إحرام وإن
 قارنها تجرد بخلاف نية الدخول
 في النسك فإنها تكفي وإن لم
 تقارنها تلبية ولا غيرها قال العلامة
 المناوي وينعقد بمجرد النية عند
 الشافعية والحنابلة ولا تجب التلبية
 عندهما بل تسن وقال الحنفية
 لا يصير محرماً إلا بالنية وإتاليه
 معاً فإذا أتى بهما يصير شارعاً
 بالنية عند التلبية لآبها وعند أكثر

(١٨ - قررة العين) المالكية لا ينعقد إلا بنية مقرونة بقول أو فعل تعلفاه كتلبية وتوجه
 إلى الطريق وبه جزم في المختصر لكن وافق جمع منهم الشافعية اه حيث إن المذكور قارنت تاليته نية الدخول في الحج
 انعقد حجه بالنية فقط عند الشافعية والحنابلة وبها مع التلبية عند الحنفية والمالكية وإن لم توجد النية بل إبي قاصداً أن هذه
 التلبية تدخله في النسك فلا ينعقد نسكه والله الهادي أعلم (سئل) نفعنا الله تعالى به في رجل أخذ ثلاث حجيج من بلده كلها

ذميات وجاء إلى مكة وهي من ثلاثين أو أكثر واستأجر من مكة من يحج عن ذلك من ريال فهل بقية المال حلال له أم لا وهل يحكم بعدالة المذكور أم لا وهل يأثم من رماه بالفسق أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كل الأمر ماسطر فالمال له أخذه وله أن يستأجر من تصح إجارته بما شاء ويأثم من رماه بالفسق إن كان بالسبب المذكور والله تعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه (١٣٨) في رجل استأجر من بلده بحجيج كثيرة من خمسين ريالاً أو أكثر ووصل

إلى مكة وصار يتبخس الناس ويعطيهم من ريالين ومن ثلاثة والذي هو ذو حاجة يأخذ والذي ما هو ذو حاجة ما يأخذ فجاء رجل صاحب عيال مديون ملهوف ما يدري من أين يأتي بالدرهم وأخذ من الرجل ومن غيره من حجة حجة من ذى ريالين وثلاثة إلى أن جمع له أربعة أو خمسا وطلع الجبل وقرأ الفاتحة عن كل واحد من المذكورين ونزل فهل يأثم هذا الآخذ أم يأثم الذى أعطاه حيث هو مقصر عن البحث على حق الناس وهل تبرأ ذمة هذا الرجل الذى شيل أموال الناس ولم يخرجها على الوجه المعتاد أم لا وهل المال الباقي له حلال له أكله أم لا وهل يطعن في عدالته أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت الإجارة عينية فلا يصح من الإجارة إلا الأولى حيث كان المذكور عدلاً ولزمه رد باقي الدراهم إلى أهلها وفي هذه الحالة لا يجوز أن يصرفها لغيره بل لا بد أن يحج بنفسه وإن لم يكن عدلاً لزمه رد الجميع لأهله وحيث كانت الإجارة ذمية وهو

بقوله عليه طلاق زوجته وعق عبده أن يزوجه عيباً فنظرت امرأة أو أكثر ونفت ذلك العيب عن الزوجة فهل يلزمه ما حلف به أم لا (الجواب) لا يلزمه ما حلف به ويدين لأن الطلاق والعناق لا يلزمان بشهادة النساء كما في الأمير علي عيب بياب الشهادات إلا لمشقة مريض [مسئلة] إن قال لزوجه أنت طالق كلما حضت أو كلما جاء شهر أو يوم أو سنة فإنه يلزمه الطلاق الثلاث منجزاً على المشهور وهذا فيمن تحيض أو يتوقع حيضها كصغيرة إلا إن كانت شابة لا تحيض أو آيسة لا تحيض فلا شيء عليه فإن طرق الدم والشابة التي لا تحيض وآيسة لا تحيض فلا شيء عليه فإن طرق الدم الشابة التي لا تحيض بعد ذلك وقال النساء إنه حيض طلقته حينئذ وإن قال كلما طلقته فأنت طالق ثم طلقها فإنه يقع عليه الثلاث وأما إذا قال حتى ما طلقته أو إذا ما طلقته فأنت طالق ثم طلقها فيلزمه فيها طلقان وأما الثالثة فلا تلزمه كما أن من قال إن طلقته فأنت طالق يلزمه طلقان لأن المعتمد أن التكرار إنما هو بكلمة أو مهما لامتى ما أو إذا ما وإذا قال كلما دخل الدار فعلى طلاق فعليه بكل فعلة من الدخول طلقة ومثل كلما مهما وأما قوله حتى ما دخلت الدار مثلاً فأنت طالق فلا يتكرر الحنث على المذهب ومن حلف بالطلاق لا يترك الوتر وهو بمكة مثلاً فإنه يتكرر عليه الحنث بتكرار ترك الوتر لأن العرف في مثل هذا يقتضى أنه لم يرد قصر الحنث على مرة فكأنه قال كلما تركت الوتر فأنت طالق ومثل الوتر كل عبادة لها وقت تفعل فيه لا تقدم عليه ولا تتأخر عنه وذلك الوقت دائم إلا أن ينوى مرة فلا يتكرر وهذه مسألة تحفظ ولا يقاس عليها اه ملخصاً من الخرشى من فصل اليمين وفصل الطلاق من الخرشى وحاشية العدوى والدسوق [مسئلة] إن قال إن فعلت كذا أكون داخلاً على أهلى زانياً فهو من كنيات الطلاق واستظهر الثلاث كما في المجموع من باب الايمان [مسئلة] لو طلق زوجته المدخول بها طلاقاً رجعياً فليل له ما فعلت فقال هي طالق فإن نوى الإخبار فلا شيء عليه اتفاقاً وإن لم ينو إنشاء ولا إخباراً ففي لزوم طلقة ثانية تردد فاللخمى يقول لا يلزمه طلقة ثانية وهو الأقرب كما في المجموع وعياض يلزمه طلقة ثانية ومحل الخلاف

عدل صح أخذه للدراهم المذكورة ويخرج كيف شاء لمن تصح إجارته وحيث قصر في البحث عن من يستأجره أثم ولا تبرأ ذمة واحد منهما ولا أثم حيث لم يقصر ولكن لا تبرأ ذمة واحد منهما وحيث لم يكن عدلاً فلا تصح إجارته ولزمه رد الدراهم إلى أهلها والله سبحانه أعلم (سئل) عفا الله تعالى عنه ونفعنا به عز وجل استأجر رجلاً ليحج عن ميتة والخال أن كلامهما جاهل وربما أن الأجير اتفق له خدمة امرأة أجنبية في طريقه وكذا في مكة المشرفة قبل الإحرام وبعده وربما حصلت لها خلوة

مرارا متعددة ونظر في بعض أعضائها مرارا والحال أنه جاهل معذور بجهله ولا يظن أن فعله هذا حرام فهل الرجل المذكور يستحق شيئا من الإجارة المذكورة أم لا لأنه متعاطى هذه الأمور وهل يفسق بفعله هذا أم لا لأنه مقصر في التعلم وكذا يتعاطى في حق الناس من غير معرفة وقد نهاه كثير من الذين معه ولم ينته عما ذكر بينوا لنا ذلك أنابكم الله (أجاب) رضى الله عنه وأرضاه نعم اعلم وفقنا الله وإياك أولا أن الخلوة والنظر من الصغار فإذا (١٣٩) أصر عليها ولم تغلب طاعته معاصيه حكم بفسقه وإلا فلا وأما قصيره فيما يتعاطاه فإن كان ذلك مطلوباً منه

علي سبيل فرض العين بحيث توقفت الصحة عليه وتركه حكم بفسقه وإذا وجد منه المفسق عند الإجارة فالإجارة فاسدة وحكم الإجارة الفاسدة أنه يستحق فيها أجره المثل إذا أدى بنفسه المؤجر عليه والله عز وجل أعلم (سئل) عفا الله عنه ونفعنا به وبعلومه عن رجل استؤجر عن ميت بإجارة ذمية فاسدة بنحو عشرة ريال فهل يصح أن يستنيب الشخص المذكور من يحج عن الميت المذكور بهذه الإجارة الفاسدة أم لا وهل يحل له إذا استناب أن يأخذ باقي الأجرة إذا استناب مثلاً بخمسة وتكون خمسة للباشر للحج وخمسة للمستنيب أم لا يحل وهل يستحق المباشر أجره المثل أم ماسمى له أم كل العشرة بينوا لنا ذلك يانا شافيا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يصح للمستأجر أن يستنيب من حيث أنه أجنبي وقد نصوا على أنه يجوز للأجنبي أن يستنيب عن الميت فإذا أجر غيره استحق الأجير غيره المسمى ولزمه هو أن يرد

في القضاء ثم على القول بلزوم واحدة يخلف أنه لم يرد إنشاء طلاق ثانية حيث أراد رجعتها وهو الراجح من أقوال ذكرها الخطاب كما في دس [مسئلة] إذا حلف بطلاق لقد دفع ثمن سلعة لبائعها فتبين أنه إنما دفعه لآخيه فقال ما كنت ظننت أنى دفعته إلا للبالغ قال مالك يحث أى لآب اللغو وهو الحلف على ما يعتقده فيتبين خلافه لا ينفع إلا في اليمين بالله كما تقدم في باب اليمين [مسئلة] يلزم طلاق الغضبان ولو اشتد غضبه خلافاً لبعضهم ودعوى أنه من قبيل الإكراه باطل وكل هذا مالم يغيب عقله بحيث لا يشعر بما صدر منه كالمجنون اه صاوى (ما قولكم) في رجل قالت له أم زوجته في كلام بينهما أنت فاز أى هائم بطلاق بنتى فقال عساها مائة طلاق وقال أردت الدعاء عليها ولم أرد الطلاق هل يلزمه طلاق أم لا (الجواب) ينفعه عدم إرادة الطلاق لأنه كأنه قال أتمنى لها مائة طلاق وهذا لا يقع به طلاق [مسئلة] يلزم الطلاق ولو بالهزل كالعتق والنكاح والرجعة [مسئلة] إن قصد النطق بغير الطلاق فزل لسانه فنطق بالطلاق فلا يلزمه في الفتوى ويلزمه في القضاء اه من أقرب المسالك [مسئلة] إن كرر الطلاق بعطف لزمه ما كرره إن دخل سواء تابعه أم لا ولا ينفعه نية التأكيد لأن العطف ينافي التأكيد ولا يلزم في البائن إلا نسفاً أى من غير فصل فإن فصل فلا يلزمه طلاق آخر إلا أن يكون الفصل بغير اختياره كما إذا فصل لسعال أو سطاس وإلا فيتكرر الطلاق وإن كرره بلا عطف لزمه ما كرره في المدخول بها كغيرها إن تابعه ولو حكما كفصله بسعال إلا لنية التأكيد فيصدق يمين في القضاء وبغيرها في الفتوى وتقبل بنية التأكيد في المدخول بها ولو طال ما بين الطلاق الأول والثاني بخلاف غير المدخول بها فإنه ينفع فيها التأكيد وحيث لم يطال ما بين الطلايين فإن طال لا يلزمه الثاني لأن غير المدخول بها تبين بأول طلاقه والباين لا ياحقها الطلاق الثاني مع الفصل انتهى ملخصاً من درودس وغيرهما [مسئلة] إن أقر مكلف إن شرب خراً أو زنى أو اقترض مالا من زيد مثلاً ثم خلف بالطلاق ما فعلته وإنى أخبرت بخلاف الواقع فإنه يوكل إلى دينه ويصدق بيمينه في الطلاق فقط أنه كذب في إفرازه في القضاء ولا يمين عليه في الفتوى فإن نكل طلق عليه الحاكم ومن هذا القبيل من حلف

الأجرة التي أخذها على أهل الميت ولا يحل له أكلها وإذا حج بنفسه استحق أجره المثل على من استأجره الإجارة الفاسدة والله الهادى أعلم (سئل) تاب الله عليه عن رجل استأجر عن شخص ليحج عنه والحال أن المحجوج عنه ميت وتبين فساد الإجارة لأها ذمية ولم يستلم جميع الأجرة في مجلس العقد فهل تقع عن الميت المستأجر له أم لا وهل تجوز الاستنابة للمستأجر أم لا أفقونا مأجورين خيراً (أجاب) عفا الله عنه نعم إن حج المستأجر المذكور وقع الحج عن الميت وتجوز الاستنابة للمستأجر ويقع الحج للميت ويستحق

الاجير على المستأجر ما سماه له والله الموفق أعلم (سئل) فسمح الله له في بجوحة جنته وبلغه أمنيته عن رجل استأجر عن ميت للحج والحال أن الاجارة ذمية ولم يسلم رأس المال جميعه بل البعض منه فهل تفسد الاجارة أم لا فان قلتم بالفساد فهل يصح الاحتجاج بها وتقع عن فرض الميت المذكور أم لا وهل يصح لحا لم مكة المشرفة إذا قلتم بفساد الاجارة أن يتولى عن المستأجر له تصحيح العقد والحال أن الميت في غير (١٢٠) بلد ولايته المسئلة واقعة أفتونا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم تفسد اجارة

الذمية حيث لم يسلم جميع الاجرة في مجلس العقد وإذا حج الاجير وقع الحج للميت المستأجر له واستحق الاجير اجرة المثل وليس للحاكم أن يتولى عقد تصحيح الاجارة حيث كان للميت وارث أو وصى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نفقنا الله به عن رجل استأجر ليحج عن زيد مثلاً وعقد له باسم زيد ثم رسم له كتاب فيه الاسم فان المرسوم عمرو فأحرم المستأجر عن عمر المغلوط به سيما وعمر وقد أحرم عنه في تلك المدة آخر فكيف الحكم وهل تقع الحجتان لعمرو أم العبرة بما في نفس الامر وهل العقد صحيح أم لا فإذا أوضحتم أمر الحج فكيف يكون حكم العمرة حيث والاجير مستأجر بهما ولم يعتمر أو ضحوا لنا ذلك أثابكم الله تعالى (أجاب) رضي الله عنه بقوله نعم حيث كان الأمر ما ذكر وقع حج هذا الغالط عن نفسه ولا يستحق اجرة لأنه لم يحج عن من استأجر له الذي هو زيد وعمرو قد حج عنه نعم إن كان عمرو ميتاً وقصده الغالط عند النية بالنسك وسبق لإحرام

بالطلاق أنه ما أخذ معلومه من الناظر أو ما أخذ دينه من المدين فأظهر الناظر أو المدين ورقة بخطه على أنه قبض حقه من الناظر أو قبض دينه من المدين فادعى الخالف أنه كتبه قبل أن يأخذ منه حقه فلا حث عليه لأن خطه بمنزلة إقراره قبل يمينه لا بعده لسبقية الخط على الحلف ولو لم يظهر إلا بعد الحلف ولكن لا مطالبة على الناظر ولا على المدين لأن خطه بمنزلة إقراره وتكذيبه لخطه إنما ينفعه في عدم لزوم الطلاق كما تقدم أن من أقر بأنه اقترض مالا لا ينفعه تكذيبه لنفسه إلا في الطلاق فقط وأما المال الذي اقترضه فيلزمه دفعه لمن أقر له وأما تكذيبه لنفسه في شرب الخمر أو الزنى فينفعه في رفع الحد عنه خلافاً لما في أقرب المسالك أفاده ص ومحل كونه يصدق ولا يلزمه طلاق ما لم يقر بأنه شرب الخمر أو زنى واقترض أو أخذ حقه من ناظر الوقف أو من المدين بعد حلفه أنه ما فعل شيئاً من ذلك وإلا فينجز الطلاق عليه بالقضاء وظاهر هذا أنه يقبل في الفتوى اه من أقرب المسالك (ما قولكم) في رجل طلق زوجته رجل آخر بحضرته وهو ساكت فهل تطلق عليه أم لا (الجواب) تطلق عليه بطلاق الفضولي إياها وهو حاضر ساكت لأن سكوته يدل على الرضا ولما تقدم في باب الخلع أنه إن باعها أجنبى وزوجها بحضرة زوجها وسكت ولم ينكر بانت منه ولقول المختصر وطلاق الفضولي كبيع وقد قالوا في باب البيوع أن يبيع الفضولي يتوقف لزومه على إجازة رب المبيع إلا إذا وقع يبيع الفضولي بحضرة رب السلعة وهو ساكت فهو لازم وصار الفضولي كالوكيل كما سيأتي [مسئلة] إن حلف وحنت وشك هل كان حلفه بالطلاق أو بالعتق أو بالمشى إلى مكة فإنه يؤمر بتنفيذ الجميع من غير قضاء اه من أقرب المسالك [مسئلة] إذا شك هل طلق أم لا فلا شيء عليه وأما الظن فيلزم به الطلاق كالتحقيق وأما لو شك هل أعتق أم لا فإنه يلزمه لتشوف الشارع للحرية وبغضه للطلاق ولم ينظروا للاحتياط في الفروج وقد أتوا في الطلاق على القاعدة من إلغاء الشك في المانع لأن الطلاق مانع من حلية الوطء اه ملخصاً من أقرب المسالك و ص [مسئلة] إذا قال إن دخل زيد الدار فامرأته طالق ثم شك هل دخل أم لا فلا شيء عليه إلا أن يستند الخالف لأمر يتقوى به

الغالط المستأجر لعمرو وقع النسك من الغالط لعمرو ولا يستحق الغالط ولا المستأجر لعمرو شيئاً لأن الغالط لم يستأجر لعمرو والمستأجر لعمرو قد سبق بالأحرار وإن أحراراً معاً أو جهل السابق منهما وقع حجها عنهما ولا يستحقان شيئاً ولو علم سبق ثم نسي وقف الأمر إلى التبين وحكم العمرة يفهم من حكم الحج فيما مر من التفصيل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نفقنا الله به عن رجل استأجر شخصاً ليحج عن ميتة فكانت الاجارة في غير أشهر الحج فهل تنعقد الاجارة في ذلك أم لا سواء كانت بلدته قرية أم

بعيدة فإذا قلتم إنها تنعقد وأمرع الأجير في المشى حتى وصل الميقات قبل أشهر الحج فهل يستمر العقد أم ينفسخ فإذا قلتم بالانفساخ فهل يجب على الأجير رد الأجرة وهل يجب له أجره المثل أم لا أفيدو (أجاب) أنا به الله تعالى بقوله نعم حيث كانت الإجارة ذمية صريحاً مطلقاً أو عينية فإن كان الأجير قريباً بأن كان بمكة أو بمحل يصل أهلته في العادة إذا خرجوا من بلدهم قبل يوم عرفة مكة فالإجارة فاسدة وكذا إذا كان بعيداً ووصل الأجير إلى الميقات قبل أشهر الحج (١٢١) وحيث فسدت الإجارة وحج الأجير

عن الميت استحق أجره المثل والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه عن استؤجر مفرداً عن ميت واتحد ميقاته وميقات من استؤجر عنه وأحرم بالعمرة في أشهر الحج عن نفسه هل يلزمه دم أو دمان حتى أنه لو عاد إلى الميقات المذكور سقط عنه دم التمتع ويبقى عليه الآخر أو سقط عنه بالعود الدمان إذا قلتم بهما ولولم يعد إلى الميقات وقلتم دمان فهل يلزمه الخط من الأجرة كسكى استؤجر عن آفاق وأحرم من مكة أولاً يلزمه إلا الدم أم الدمان فقط ويستحق الأجرة الكاملة وهل في هذا الحكم من أحرم بالعمرة عن نفسه أو أحرم بها عن المستأجر عنه سواء أختلف الحكم وهل المسئلة اتفاقية أو اختلافية بيننا أنا ذلك جزئياً خيراً (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يلزمه الدمان وبعوده إلى الميقات سقطاً وإذا لم يعد لزم الدمان والخط باعتبار الأعمال والسير وعبرة بمنح الفتاح للعلامة ابن حجر ولو أحرم أجير حج بعمرة من الميقات المشروط أو المشروع لنفسه فلما فرغ أحرم

حصول ما حلف عليه كرويته شخصاً داخل الدار فشك هل هو زيد المحلوف عليه أو غيره ولم يمكنه تحقق الداخل فيؤمر بالطلاق وهل يجبر عليه أولاً أو يلان وهذا كله في سالم الخاطر وأما من استنكحه الشك فلا شيء عليه وقوله ثم شك هل دخل أم لا فلا شيء عليه وأما لو شك في فعل نفسه كما لو حلف لا يكلم زيداً وشك هل كله أم لا فطريقة أبي عمران وابن الحاجب ينجز عليه الطلاق وقال ابن رشد يؤمر بالطلاق من غير جبر إن كان شكه لسبب قائم به وإلا فلا يؤمر به وعزاه ابن رشد لابن القاسم في المدونة وحكى عليه الاتفاق اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إذا شك هل طلق واحدة أو أكثر فيطلق الجميع كأن قال الزوجان إحداكن طالق ولم ينو معينة أو عينها ونسيها فيطلق الجميع على المشهور وهو قول المصريين بخلاف العتق فيختار وقال المدنيون يختار واحدة للطلاق كالعتق اه من الخرشى [مسئلة] لو كان لرجل أربع زوجات فرأى إحداهن مشرفة من الشباك فقال المشرفة طالق وأنكرن الجميع طلقن الأربع قطعاً كما في الصاوى [مسئلة] إن شك هل طلق زوجته طلبة أو اثنتين أو ثلاثاً لم تحل له إلا بعد زوج لاحتمال كونه ثلاثاً ثم إن تزوجها بعد زوج وطلقها طلبة أو اثنتين فلا تحل له إلا بعد زوج لأنه إن طلقها واحدة يحتمل أن يكون المشكوك فيه اثنتين وهذه تكلمة للثلاث ثم إن تزوجها بعد زوج وطلقها فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال كون المشكوك فيه واحدة وهاتان اثنتان محققتان ثم إن تزوجها بعد زوج وطلقها فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال كون المشكوك فيه ثلاثاً ثم إن تزوجها وطلقها رابعاً فلا تحل له إلا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ابتداء اثنتين فواحدة من الأربع تمام العصمة الأولى والباقي عصمة ثانية قد تمت وهكذا لغير نهاية انظر دس [مسئلة] يلزم الطلاق بالإشارة المفهمة بيد أو رأس ولو من غير الآخرس ولا يلزم بغير المفهمة ولو فهمتها الزوجة لأنها من الأفعال التي لا طلاق بها اه من أقرب المسالك [مسئلة] يلزمه الطلاق متى قال للرسول أخبرها بأنى طلقها ولو لم يصل الخبر إليها اه منه بزيادة من ص [مسئلة] يلزمه الطلاق بمجرد كتابة الطلاق عازماً بطلاقها ولو لم يصل وإلا بأن كان غير عازم حال الكتابة فيلزمه الطلاق إن أعطاه لمن يوصله عازماً

للمستأجر فإن عاد للميقات في تلك السنة محرماً أو أحرم منه فلا شيء عليه وإن قصد ربحه إياه أول سفره لأن ذلك لا ينافى قصد تحصيل النسك للمستأجر وإن لم يعد أجزأه على المعتمد لتناول عموم الإذن له وليس كخالفه الوكيل لأن الحج شديد التثبوت والتعلق فاكتفى فيه بأدنى إشارة ولزمه دم لمجاوزة وحط تفاوت ما بين حجتين من بلد الإجارة أحدهما إحرامها من الميقات والأخرى من حيث أحرم مع اعتبار تفاوت الفراسخ والسهولة والحزونة لأن الأجرة في مقابلة

السير والعمل إلى أن قال وله العدول إلى ميقات مساو للبعين أو أطول وكذا أقرب إلى مكة علي ما قاله جمع واعتمده الجلال الطبري وفرع عليه أنه لو استوجرمكي عن آفاق ولم يشترط عليه ميقاتا كان له الإحرام عنه من مكة ولا يلزمه العدول عنها لكن الذي أفهمه كلام الروضة وأصلها وصرح به البغوي وغيره واعتمده المحب الطبري وغيره أنه ليس له العدول للأقرب فإن فعل لزمه الدم والخط ويؤيده أنه لو استأجر (١٤٢) آفاق مكيًا للتمتع لزمه دم اتفاقا نظرا للمحجوج عنه دون الاجير

انتهى كلام المنح وأما من أحرم المستأجره بالعمرة من الميقات ثم حج له منه كذلك فإن أذن له في التمتع فتمتع فالدم على المستأجر فإن عجز فالصوم على الاجير لكن إن اشترط على الاجير العود للميقات في الحجج ولم يعد فالدم على الاجير أو بدله عند العجز أو الخط من الاجرة فإن عاد الاجير بلا شرط سقط عن المستأجر ولا يستحق الاجير غير المسمى فان استأجره معضوب للأفراد إجارة عين ولم يأمره بتقديم العمرة قبل أشهر الحج فتمتع انفسخ العقد في هذه العمرة فيحط ما يخصها ووقعت للأجير وعليه الدمان إن كان آفاقاً ولم يعد للميقات فان أتى بعمرة بعد الحج للمستأجر صحت ولا حظ فان كانت الاجارة عن ميت أو إجارة ذمة أو أمره بتقديم العمرة قبل أشهر الحج فأتى بها الاجير في أشهره فلا انفساخ ولا دم لتمتع ولا حظ إن عاد للميقات وإلا وجبا والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (سئل) رضى الله عنه وأرضاه في رجل أجز أن يحج عن إنسان

ولو لم يصل ومثله عدم النية على المعتمد حال الكتابة أحوال الإخراج لانه يشدد عليه عند عدم النية للعبث وإن كتبه غير عازم وأخرجه غير عازم ولكن وصل إليها يلزمه الطلاق وأما إن كتبه غير عازم وأخرجه غير عازم ولم يصل فقولان أقواهما عدم اللزوم وأما لو كتبه مستشيراً أولاً نية له أخرجه عازماً أو مستشيراً أولاً نية له فإنه يحث في هذه الصور إن وصل اتفاقاً وكذا إن لم يصل على المعتمد إلا في صورة وهي ما إذا كتبه مستشيراً وأخرجه كذلك فتحصل أن لزوم الطلاق إما في الكتابة عازماً أو بإخراجه من يده عازماً ومثله عدم النية على المعتمد حال الكتابة أحوال إخراج الكتاب من يده وإما بالوصول إليها اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إن قصد أن ينطق بالطلاق فعدل لغيره فقال أنت قائمة لا يلزمه شيء لانه لم ينوه به اه من المجموع وغيره [مسئلة] إذا أراد أن ينطق بالثلاث فقال أنت طالق وسكت عن اللفظ بالثلاث فلا يلزمه مازاد على الواحدة لانه لم يقصد الثلاث بقوله أنت طالق وإنما أراد أن ينطق بالثلاث فبدأ له عدم الثلاث فسكت عن النطق به اه من أقرب المسالك [مسئلة] لو أراد أن ينجز طلاقاً واحداً فقال أنت طالق ثلاثاً فقبل يلزمه الثلاث في القضاء وقبل منه مانواه في الفتوى وقيل يلزمه الثلاث في الفتوى والقضاء ولا ينوى مطلقاً وهذا هو الظاهر وهو قول مالك والأول قول سحنون اه دس [مسئلة] إن كرر الطلاق بعطف لزمه ما كرره إن دخل سواء تابعه أم لا ولا ينفعه نية التأكيد لأن العطف ينافي التأكيد ولا يلزم في البائن إلا نسقا من غير فصل وإلا فلا وإن كرره بلا عطف لزمه ما كرره في المدخول بها كغيرها إن تابعه ولو حكما كفصله بسغال لإلالية تأكيد فيصدق يمين في القضاء وبغيرها في الفتوى وتقبل نية التأكيد في المدخول بها ولو طال ما بين الطلاق الأول والثاني بخلاف غير المدخول بها فإنه ينفع فيها التأكيد حيث لم يطل ما بين الطلاقين فإن طال لا يلزمه الثاني لأن غير المدخول تين بأول طلاقه والباين لا يلحقها الطلاق الثاني مع الفصل اه ملخصاً من درودس وغيرهما [مسئلة] الفعل لا يقع به طلاق ولو قصد به الطلاق مالم يجر عرف باستعماله في الطلاق وإلا وقع فإن صاحبه عوض فهو بائن وإلا فرجى كما ذكره عدوى في باب الخلع (ما قولكم) في شخص

فجاوز ميقات المحجوج عنه ولم يحرم ودخل مكة بغير إحرام فهل تنفسخ الإجارة بذلك أم لا ويلزمه دم لجأزة الميقات ويحرم عليه وهل الإجارة صحيحة أم كيف الحكم أفيدوا جزاكم الله تعالى أفضل الجزاء (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله الحمد لله رب العالمين ما شاء الله لا قوة إلا بالله اعلم وفقنا الله وإياك لما فيه رضاه أن الاجارة نوعان ذمية وعينية فالذمية كألزمت ذمتك حجة عن ميت مثلاً وهذه يصح الاستئجار لها في أشهر الحج وقبلها في سنة الحج وقبلها فان

أطلقت حمل على السنة الحاضرة ولا يؤثر فيها نحو مرض أجبر وخوف طريق إذ له الانابة ولو لبلا عذر والنوع الآخر عينية وهي التي يمتنع أن ينيب الأجير غيره وتحصل بنحو استأجرتك لتخرج عن ميثاق مثلاً وإن لم يقل بنفسك ولا بد فيها من إمكان اتصال العمل فمن بمكة لا يستأجر إلا في أشهر الحج ومثله القريب وهو من لوسار من محل الاجارة في أشهر الحج أدرك الحج في تلك السنة فلا تصح إجارته عينية إلا في أشهر الحج ولو (١٤٣) أولها تمكته من الاحرام حالاً لا قبلها

إذ لا حاجة به إليه بخلاف البعيد وهو الذي إذا خرج من محل الاجارة في أشهر الحج لا يمكنه إدراك الحج في سنته فتعقد له الاجارة وقت الخروج المعتاد من محلها لمن يسير معهم من ركب أو مشاة ولا يضر انتظار خروجهم لو أخره إن احتاج للسير معهم ولو لمجرد الوحشة نعم إن جد في السير فوصل الميقات قبلها بطلت الاجارة فحيث فهمت ما ذكر فلنرجع لجواب السؤال فنقول إن كان الأجير المذكور إجارته ذمية فصحيحة غير منفسخة بل يلزمه العود إلى ميقات المحجوج عنه والاحرام بالحج منه فإن لم يعد وأحرم من دونه لزمه الدم والخط وهو من أهل البلاد البعيدة وأما إذا كان من البلاد القريبة والاجارة عينية وقد استؤجر قبل أشهر الحج فالاجارة باطلة فإن حج من دون الميقات فله أجره المثل ولزمه الخط أو من الميقات فله أجره المثل ولا حظ والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن رجل أرسل إلى آخر بعدة حجج

قال زوجته طالق أنه لا يأتي بعمره في هذا اليوم إلا ماشياً فهل إذا لم يأت بها أصلاً يقع عليه الطلاق أم لا (الجواب) قد اختلف في الاستثناء من النفي فمن قال أن الاستثناء من النفي إثبات أوجب العمرة والمشي لأن عنده في قوة قضيتين نافية ومثبتة أو كأنه قال لا أعتمر غير ماش ولا أعتمر ماشياً فإذا لم يأت بها أصلاً وقع عليه الطلاق ومن جعل المستثنى مسكوتاً عنه لم يوجب عليه العمرة لأن المعنى إن اعتمر لا يعتمر غير ماش فإذا لم يأت بها أصلاً لا يقع عليه الطلاق وهذا أليق بالعرف في نحو لا دخلت هذا المكان إلا راكباً فلا يحنث بعدم الدخول أصلاً في ضوء الشموع في فصل وجب بفرض قيام من قال زوجته طالق لا انتفل في هذا اليوم إلا قائماً يكون عدم تنفله أصلاً خيراً من تنفله جالساً إذ بذلك يخلص من الحنث ولزوم أبغض الحلال وفي المجموع في باب اليمين حلف لا ألعب معك إلا هذا الدست من الشطرنج نخلطه شخص عليهما فخته الشافعية وجماعة بناء على أن الاستثناء من النفي إثبات ولم يحثه الطرطوشى بناء على أن المستثنى مسكوت عنه انظره [مسئلة] إن قصد الطلاق ولو باسقى الماء لزم كما في در وغيره (ما قولكم) في رجل قال لزوجته أنت طالق واحدة تملكين بها أمر نفسك فهل يلزمه طلاق بائن أو رجعي وإذا قلتم إنه بائن ثم إنه طلقها بعد ذلك طلاقاً آخر في العدة فهل يرتد على الأول أم لا (الجواب) تقدم في الخلع عن العدوى أنه اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال فقيل يلزمه طلاق رجعية كمن قال أنت طالق واحدة لا رجعة لي عليك فيها والثاني يلزمه الثلاث والثالث يلزمه طلاق واحدة بائنة ورجعه اللقائي في الأول وهو ما عليه مالك وابن القاسم وإذا طلقها بعد ذلك في العدة يرتد على احتياطاً ومراعاة لمن يقول إنه رجعي لاسيما وهو الأرجح وتقدم أن كل مختلف فيه يلحق فيه الطلاق ولو كان الخلاف خارج المذهب (ما قولكم) في رجل رأى بعض زوجاته خارجة من الدار فقال إن لم أطلقك لجميع نسائي طوائق فرجعت ولم يعرفها بعينها وأنكرت كل واحدة من نسائه أن تكون هي الخارجة فهل يلزمه طلاق الجميع أم كيف الحال (الجواب) ما أفتى به الآبي في مثل هذه الواقعة أنه يمسك واحدة ويلزمه طلاق ما عداها لأنه إن كانت التي أمسكها هي الخارجة من الدار فقد طلق ما عداها وإن

وذكر له في مرسومه يتصرف فيهن كيف شاء ويأخذ له منهن حجة وإن أراد أن يعتصر عن الباقيين اعتمر وأجر من يحج فقط فامثل المذكور ما في رقم المرسوم وحج لاجد المحجوج عنهم واعتمر عن الباقيين فهل يتكرر عليه دم المجاوزة بتكرر العمر أم يكفيه دم واحد وهل يصير وكيلاً بمجرد تصفح المرسوم اليه ويجوز له أن يتولى الطرفين ويصير وكيلاً واجيراً بمجرد تصفح المرسوم اليه ولا يحتاج إلى من يستأجره حجته التي ذكرت له وسائر العمر أم كيف الحكم وهل في المذهب

من يسوغ له الاكتفاء بدم واحد بينوا لنا ذلك بيانا شافيا كافيا من جميع الوجوه جزيم خيري الدنيا والآخرة المسألة واقعة والسائل مستفيد (أجاب) رضى الله عنه وأرضاه نعم إن قلنا إن العبرة بمقات المعتمر عنه وهو المعتمد بتعدد الدم بتعدد العمر وإن قلنا بمقابله وهو مامل إليه الطبرى وجماعة فلا دم أصلا ويصير وكلا بوصول المرسوم إليه حيث غلب على ظنه أنه خطمو كله ولا يكون (١٤٤) أجيرا بذلك ولا أن يتولى الطرفين ولكنه إذا صح واعتمر

وقع الحج والعمرة لمن نوى له بأجرة المثل دون المسمى للإذن من الموكل ولا يجب المسمى لما علمت أنه لا إجارة والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب البيع)

(سئل) رضى الله عنه عن بيع العينة هو أن يبيع شيئا بضمن كثير مؤجلا ثم يشتره من المشتري وبعد قبضه بحال قليل ليسبق الزائد بذمته هل هو حرام أو مكروه عند الامام الشافعى وهل حرمه باقى الأئمة أم جوزوه وهل مثل ذلك إذا اشترى شخص سلعة لنفسه ثم باعها على زيد وقبض ثمنها منه ثم اشتراها من زيد بضمن كثير مؤجلا أفيدونا المسألة واقعة لأن كثيرا من الناس إذا كان عليه دراهم للناس يحىء إلى بعض الناس ويقول مرادى دراهم أقاضى بها الناس بزودها يشترى بها سلعة ويريد عليه فى قيمتها ثم يشترى بها منه ويخلصه القيمة وذلك حيلة مخلصه من الوقوع فى الربا ما الحكم فى ذلك أفئونا (أجاب) نعم حيث وجدت شروط البيع وأركانها والقبض الصحيح فالبيع والشراء

كانت إحدى الثلاث فقد طلق الخارجة من الدار هذا هو الصواب خلافا لابن عرفة حيث قال يلزمه طلاق الأربع أما لو قال الخارجة طالق وجهات فطلق الأربع كما فى دس [مسئلة] إذا قال كلما أو متى ما طلقك أو كلما وقع عليك طلاق أو متى ما وقع عليك طلاق فأنت طالق وطلق واحدة فيلزمه الطلاق الثلاث فى الفروع الأربعة لأنه بإيقاع الواحدة وقع المعلق فتقع الثانية وبوقوعها تقع الثالثة لأن فاعل الطلقة الأولى فاعل الثانية والأولى سبب فى الثانية وإذا كان فاعل السبب فاعل المسبب آل الأمر إلى أن الطلقة الثانية فعله فتجعل سببا للثالثة بمقتضى أداة التكرار اه ملخصا من أقرب المسالك وص (مسئلة) إذا قال أنت طالق أبدا أو إلى يوم القيامة فى الخرشى يلزمه طلقة واحدة وهذا ظاهر المدونة عند ابن يونس وظهرها عند ابن الحاج وجزم به ابن رشد أنه يلزمه ثلاث وهذا الثانى إمامساو للأول أو أرجح لذهاب ابن رشد له لأنه عجوزة المذهب اه من حاشية الخرشى بتصرف وتوضيح [مسئلة] فى الدسوقى لو قال أنت طالق كلما حليت حرمت نظر لقصدته فإن كان مراده كلما حليت لى بالرجعة فى هذه العصمة بعد الطلاق الرجعى حرمت حلت له بعد زوج فإن لم يكن له قصد نظر لعرفهم فإن لم يكن لهم عرف نظر للبساط فإن لم يكن بساط حمل على المعنى المقتضى التأيد احتياطاً ومثل ذلك إذا قال لها أنت طالق كلما حلك شيخ حرمك شيخ وأما لو قال أنت طالق ثلاثاً كلما حليت حرمت فإن أراد حلية الزوج الثانى بعد هذه العصمة لا تحلها فإنها تحل له بعد زوج لأن إرادته ذلك باطلة شرعاً لأن الله تعالى أحلها له بعده وإن أراد أنها حلت له بعد زوج وتزوجها فهى حرام عليه تأبى تحريمها والله أعلم (ما قولكم) فى رجل قال لآخر طلق زوجك فإنها غير صالحة فقال لا أطلقها وكان ذلك بحضرة الزوجة ثم التفت إليها وقال لها روحى لحالك ولم يقصد الطلاق (الجواب) لا يلزمه الطلاق بذلك لأنه من الكنايات الخفية التى يتوقف لزوم الطلاق بها على النية [مسئلة] إذا حلف بالطلاق ليقضين غريمه حقه إلى أجل كذا فوهبه ربه له أو تصدق به عليه أو أبرأه منه فإن قبل الخالف الهبة بعد الأجل حثت ولو دفعه له بعد القبول وإن كان القبول قبل الأجل ثم دفعه له قبل مضيه فالحق أن ينفعه ولا حثت ثم يرجع به عليه كما فى دس [مسئلة]

المذكوران صحيحان ثم حيث المقصود الحيلة المخلص من الربا فالكراهة دون التحريم وعبرة التحفة والحيلة المخلص من الربا مكروهة بسائر أنواعها خلافا لمن حصر الكراهة فى التخلص من ربا الفضل والله أعلم (سئل) فى رجل مات بأرض حضرموت وخلف زوجة وخمسة أولاد وبناتين فبعض الورثة المذكورين غائب فن جملتهم واحد بيندرجدة وأراد المذكور أن يبيع حصته فى تركة أبيه قبل أن تقسم التركة والمخلف لهم هو أرض ونخل وديار والمشتري لخصه الوارث المشار

إليه بحجة المذكور عارف بما خلفه الميت من نخل وأرض وديار فهل يصح له بيع حصته المشاعة أم لا أفتونا (أجاب) نعم حيث كان البائع والمشتري عالين بعين المبيع وصفته وقدره صح وإن لم تقع قسمة فإن كانا أو أحدهما يجهل شيئا من ذلك فليوكل من هو عالم به ليقع البيع مع العلم الذي هو من شروطه والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل أرضا بحضرموت والعقد وقع بينهما بالبت من أعمال مكة (١٤٥) المشرقة وكتب له خط في ذلك فسافر

المشتري وجاء الوكيل البائع ليقبض المبيع فتمعه الوكيل وقال له لم نعلم لبائعك أرضا عندنا فسكت عنه مدة فتحايل المشتري على رجل من أقرباء الوكيل وقال له أنا أخذت الأرض رهنا من فلان وإن أخرجتها من تحت يد قريبك فلك نصفها ففعل قريب الوكيل ذلك وقبض الأرض المشتري ثم بعد ذلك قال المشتري أنا لي بيعت ومدة وضوع يد المشتري أقل من عشرة سنين فمات المشتري عن ورثة ووجدوا الخط المخلد المذكور بالبيع البات وقالوا نحن نزرع من بعد خلفه وجدنا أبانا واضعا يده وخطه معنا فهل بالصورة المذكورة هذه لو نازعهم وكيل البائع أو غيره بإقرار أبيهم بالرهن بالبينة المرضية تنزع الأرض منهم أم يعمل بالخط المخلد المذكور بلا بينة مكتفين بوضوع اليد من أبيهم وهم من بعده أم كيف الحكم في ذلك أفتونا (أجاب) لا عبرة بالخط المذكور والحال ماسطر ولا يعمل باليد المذكورة بل تنزع الأرض من يدورته حتى يثبت البيع أو الرهن بإقرار البائع

إذا قال غير البالغ لزوجته إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلتها بعد بلوغه فلا يلزمه طلاق كما في حاشية الخرشي [مسئلة] من قال لامرأته كنت طلقتك أو قال لعبدك كنت أعتقتك ولم يكن قد فعل فلا عليه في الفتوى وقيل يلزمه كما في الحاشية المذكورة [مسئلة] من هذا ما إذا أمرته زوجته أن يكتب لانيها أنه طلقها لأجل أن يأتيها أبوها لشدة اشتياقها إليه ففعل لا يلزمه الطلاق في الفتوى وقيل يلزمه ومن هذا ما إذا خرجت زوجته عن طاعته فخطب امرأة أخرى فسئل هل طلقت زوجته فقال طلقها غير قاصدا نشأ الطلاق بهذه الصيغة بل الإخبار بالكذب ليرغبوا في تزويجه فلا يلزمه طلاق في الفتوى وقيل يلزمه [مسئلة] قصد الطلاق والتصميم عليه لا يقع به الطلاق باتفاق كما في حاشية الخرشي [مسئلة] إن قال أنت طالق ملأ السموات والأرض فالظاهر لزوم واحدة مالم ينو أكثر اه من حاشية الخرشي [مسئلة] نية الطلاق بالغ بمعنى إجرائه على القلب بكلام النفس من غير حركة اللسان والشفهين لا يقع فيها على الراجح كما في المجموع وغيره [مسئلة] طلاق الصبي لا يقع لأنه لا يصح إلا من مكلف وأما إذا ارتد فتبين منه زوجته لأن ردة الصبي معتبرة قال العلامة الخرشي عند قول سيدي خليل وإنما يصح طلاق المسلم المكلف مانصه لا يقال إذا ارتد الصبي بانت زوجته منه فقد وقع الطلاق مع عدم وقوعه من مكلف لأننا نقول البيئونة إنما وقعت عليه بحكم الشرع لأنه هو الموقع اه وفي حاشية الخرشي في باب الحجر لو طلق الصبي وقال لم أبلغ فالظاهر أنه يقبل قوله وربما يدل عليه فرع السيوري وهو أن البكر اليتيمة تريد النكاح وتدعى عليه البلوغ هل يقبل منها أو يكشف عليها فأجاب بأنه يقبل اه بتوضيح وقد تقدم في باب النكاح [مسئلة] إن عقد على امرأة وثبت نكاحه بالبينة ثم سئل عن النكاح فأنكره لا يكون إنكاره طلاقا كما في حاشية الخرشي وغيرها في باب النكاح (لطيفة) في الأمير علي عبق أن السيد ذكر حكاية وهي أن رجلا في الكنيف حلف على زوجته بالطلاق لتأتين له بالماء فخلعت بعثت أمها لاناواته قال والمخلص تملك الأمة للزوج في الحال يبيع أو غيره ثم بعد ذلك يمكن ردها له بهبة أو غيرها وذكر مع هذه الحكاية أن الليث قال دخلت مكة فوجدت الناس مزدحمين علي رجل بالحرم

(١٩ - قرة العين - ١) أو الراهن أو البيئنة العادلة والله أعلم (سئل) عن شخص اشترى سلعة بثمن حالا وأقبض البائع ثمن الساعة من مكس أو من ربا أو غيرهما من وجوه الحرام مع علم البائع بأنصاف المشتري بهذه الصفات ثم أراد المشتري السلعة يبيعها فهل يحل شراؤها من غير كراهة ولا حرمة على المشتري الثاني وإن علم أنه أوفى ثمنها من الحرام أم لا أفيدونا (أجاب) نعم إن كان الشراء في الذمة كما هو الغالب في معاملات الناس ملك المشتري السلعة وله التصرف فيها بأنواع التصرفات من

يبع وغيره ولكن لا تبرأ ذمته من حق البائع حيث أقبضه الدراهم الحرام فله مطالبة بها دنيا وأخرى وللغير أن يشتري من المشتري ولا حرمة ولا كراهة وحيث كان الشراء بعين الحرام كأن قال اشتريت منك هذه السلعة بهذه الدراهم فالشراء باطل ولا يملكه المشتري بل هو غاصب يجري عليه حكم الغصب والمشتري منه كذلك وهم جرا وفي الإيعاب للعلامة ابن حجر قال ابن عبد السلام والشراء في الذمة أولى منه بالعين (١٤٦) أي لأنه يملك فيه المبيع وإن كان الثمن غير مملوك له والله سبحانه أعلم

(سئل) عن رجل مشرك غير كتابي باع ابنته إلى رجل مسلم أوسية من بلاد المشركين وابتاعها مسلم هل يصح بيعها ويحل وطؤها أم لا (أجاب) نعم يصح بيعها وأما الوطء فإن أسلمت وهي بالغة أو كان الساب لها مسلم وهي لغيره حل والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) عن شخص معه مال تجارة وأولاد وأذن لأولاده أن يشتروا من مال التجارة أما يتسروها فاشترى أحدهم أمة ثم أراد النقلة إلى بلده فقال له أحد إخوانه ملكني جاريتك لأنني مأذون لي من الوالد في التسرى مثلك وملكه والحال أنهما لم يملكا شيئا غير مال أبيهما فهل هذا الملك يصح مع التسرى أم لا وهل إذا جلت الأمة تكون مستولدة للولد والثمن في ذمته لوالده أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم ملك الوالد المذكور للأمة صحيح ولا يكون إخوانه شركاء له فيها لأن مثل هذا الإذن لا يقتضى شركة فإذا حلت تكون مستولدة لابن المذكور والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل معه مشخص خارج فاشترى به سلعة ودفعه لصاحب السلعة

فسألت من هذا فقيل لي أبو حنيفة قد نوت منه فإذا رجل يسأله يقول كلما زوجت ابني طلق وكلما اشتريت له جارية أعتقها فقال له اشتري جارية وزوجها له فإن طلقها فهي في ملكك فلا يلحقك ضرر وإن أعتقها لم يصح لأنها ليست في ملكك قال فمعتبت من سرعة فهمه وجوابه ويأتى أن أمة الأب يجوز زواجها بلا شرط لعنق الولد على أب الأب اه [مسئلة] إن قال إن طلقك فأنت طالق قبله ثلاثاً أو اثنتين وطلق لزمه الثلاث في الفرعين ويلغى قوله قبله فإن لم يطلق فلا شيء عليه خلافاً لابن شريح من الشافعية حيث قال أن قال إن طلقك فأنت طالق قبله ثلاثاً لا يلزمه شيء قال العزبن عبد السلام تقليد ابن شريح في هذه المسئلة ضلال مبين اه ما خلاص من أقرب المسالك وص [مسئلة] قال ابن القاسم من حلف لغريمه بالطلاق الثلاث ليقضيه حقه وقت كذا فقبل بجئ الوقت طلقها طلاق الخلع خوفاً من بجئ الوقت وهو معدوم أو قصد عدم القضاء في الوقت لا يلزمه الثلاث ثم بعد ذلك يعقد عليها بريع دينار اه من أقرب المسالك وإنما لم يلزمه الثلاث لأن يمينه مقيدة بزمن وقد انقضى وهي بائنة منه فلم يجد الطلاق عصمة مملوكه لأنه لا ملك للزوج في العصمة حال النفوذ والمعدوم شرعاً كالمعدوم حساً وإذا حلف ليدخلن الدار مثلاً ثم خالعهما وفعله حال بينوتهما ثم تزوجها قانه يبر بفعله حال البينونة خلافاً لما في عقب من عدم البراءة لأن اشتراطهم لملك العصمة حال النفوذ إنما هو بالنظر للحنث في اليمين كما يأتى في المسئلة التي بعد هذه وأما البر كما هو موضوع مسئلتنا فلا يشترط فيه ذلك اه صاوى بتصرف وتوضيح [مسئلة] إن حلف يميناً مقيدة بزمن أو غير مقيدة بأن قال إن دخلت دار فلان مثلاً فأنت طالق ثم أبانها ثم تزوجها قبل زوج أو بعده ففعلت المحلوف عليه بعد نكاحها حنث سواء فعلته حال البينونة أم لا ومحل الحنث إن بقي له من العصمة المعلق فيها شيء بأن كان طلاقها دون الثلاث وأما لو طلقها بالثلاث ثم تزوجها بعد زوج ففعلت المحلوف عليه لم يحنث لأن العصمة المعلق فيها قد زالت بالكلية ولو كانت يمينه بأداة تكرار اه من أقرب المسالك بتوضيح وعند الشافعي لا يحنث مطلقاً سواء بقي من العصمة المعلق فيها شيء أم لا فإذا فعل المحلوف عليه بعد الخلع وقبل عقده عليها أو بعده فلا يلزمه شيء ولو بقي

وصاحب السلعة مع قبضه له نهاراً تحقق فيه لنفسه وقال طيب من غير أن يؤديه للصير في وصاحب المشخص متحقق من مشخصه خارج فهل يبرأ صاحب المشخص لأنه دفعه له نهاراً ونقده لنفسه وقال طيب وصار صاحب السلعة مقصراً يوم ماوداه عند الصير في مثل إذا اشترى صدقة يظنها جوهرة أم لا يبرأ لأنه متحقق أن مشخصه خارج أفيدوا (أجاب) نعم المسئلة فيها تفصيل وهو أنه إذا اشترى السلعة المذكورة بعين المشخص كأن قال اشتريت منك هذه بهذا صح ما ذكره السائل من براءة

المشتري وصح القياس علي مسئلة الجوهره وأما إن اشترى السلعة في ذمته بمشخص ثم نقد الخارج عما في الذمة فلا يبرأ كما هو في باب السلم إذا أتى بمعيب بدل السلم فإنه لا يبرأ والله سبحانه أعلم (سئل) فيمن حفر بئراً وأجر شخصاً على طيها أنه يطوى البئر ثم يزرع رب الأرض الأرض من ماله ويسقيها الأجير المذكور من البئر المذكورة ويباشر خدمتها وإذا بدا صلاحها وحصدتها فهو بينهما نصفان ثم يزرعها مرة أخرى وما يطلع فيها من الحب (١٤٧) فهو بينهما نصفان أيضاً ويكون ذلك أجرة في مقابلة طي البئر وخدمته فطوى البئر وزرع رب الأرض فباع الأجير المذكور على شخص ما خصه من هذا الحب المزروع قبل بدو صلاحه وباع ما خصه من الزرعة الثانية قبل وجودها فهل يكون يعه هذا صحيحاً أم فاسداً فإن قلتم بنساده فهل يجب على الأجير سقيا الأرض من البئر ومباشرة خدمتها حتى تحصد ثم يأخذ حقه منها على ما وقع عليه التراضي بينهما أم لا كيف الحكم أقفونا (أجاب) رضى الله عنه نعم البيع المذكور فاسد وحيث باشر الأجير المذكور العمل المزبور استحق أجرة المثل في ذلك العمل دون ما وقع عليه الرضا لفساد الأجرة بجعلها وما بقى من الأعمال لا يجب على الأجير الإتيان بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من رجل آخر أحمالاً دخناً معلومة القدر من غير أن يستكيلها منه فأخذ منها المشتري جانباً وأبقى عند راعى المال جانباً منها ثم إن المشتري خالص راعى الدخن قيمة الأحمال التي أخذها منه وقال له مالى إرادته في بقية الأحمال

من العصمة المعلق فيها شيء وهى فسحة عظيمة يجوز لغير الشافعى أن يقلده فيها [مسئلة] إذا جاءت الزوجة بورقة بخط زوجها مكتوب فيها طلاقها فإن شهد عدلان فظنان عارفان أنه خطه يقينا عمل بها ولزمه الطلاق وكذا إن كانت وثيقة حاكم شرعى عليها علامة الثبوت وإلا فلا يعمل بها قال فى المجموع وجاز عدلان على خط مقرر مطلقاً ولو فى غير المال كطلاق إن تيقنت أنه خطه بعينه وإنما يكون ذلك من الفطن العارف بالخطوط اه ونقله العلامة الشيخ محمد عlish عن فتاوى العلامة الأمير أن وثيقة القاضى التى عليها علامة الثبوت يعمل بها ولولم توجد شهود انتهى [مسئلة] إذا قال لزوجته كل امرأة أتزوجها عليك طالق ثم طلق المحلوف لها دون الثلاث ثم تزوج بأجنبية ثم تزوجها على الأجنبية طلقت من تزوجها عليها بمجرد العقد ولا حجة له فى أنه لم يتزوج عليها وإنما تزوجها على الأجنبية ولا يعمل بنيتها فى فتوى ولا قضاء لأن اليمين على نية المحلوف لها ونيتها أن لا يجمع معها غيرها وقبل هذا إن رفعته للقاضى ولوجاء مستفتياً لقبول منه وأما لو طلق المحلوف لها ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج ثم تزوج عليها فإنه لا يحنث اه من أقرب المسالك بتصرف

(فصل فى الكنايات الظاهرة) [مسئلة] إذا قال لزوجته اعتدى فهو من الكنايات الظاهرة ويلزمه طلاق واحدة إلا أن ينوى أكثر فإنه يلزمه مانواه وإن ادعى أنه لم يرد بقوله اعتدى الطلاق فإنه يصدق بيمين فى القضاء وبعده فى الفتوى إن دل بساط عليه كما لو كان الخطاب فى مقام ذكر الاعتداد بشيء أو العدل للدرهم فقال اعتدى وقال نويت الاعتداد بكذا أو عد الدرهم فيصدق فى ذلك وهذا التفصيل فى المدخول بها وأما غير المدخول بها إن قال لها اعتدى فهو من الكنايات الخفية فلا يلزمه فيها شيء إلا بالنية اه من أقرب المسالك وص [مسئلة] إذا قال لزوجته لست لى على ذمة أو أنت خالصة فالذى استظهره العلامة العدوى لزوم طلاقه بانه كما فى ضوء الشموع ودس ثم قال الدسوقى واستظهر در لزوم الثلاثة واستظهر بعض المحققين أن خالصة ويمين سفة وليست لى على ذمة فى عرف مصر بمنزلة فارقك يلزم فيه طلاق واحدة إلا لنية أكثر فى المدخول بها وغيرها وأما رجعية فى المدخول بها وبائنة

التي هى باقية عندك فقال له البائع أنا مالى لإقيمتها عندك وأما الأحمال فهي باقية عندى على ذمتك فهل يلزم المشتري أن يسلم قيمة الباقي من الأحمال للبائع أم لا يلزمه قيمتها أقفونا (أجاب) نعم يلزم المشتري تسليم ما فى ذمته من قيمة الباقي للبائع والحال ما سطر والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه عن رجل اشترى جارية من رجل آخر بقدر معلوم وقال البائع هذا الحاضر الناظر فأخذها المشتري بالشرط فوجد بها فى اليوم الثانى جنون فهل يفسخ البيع بهذا العيب أو لا والشرط صحيح أم لا (أجاب) نعم له

ردها بالعيب المذكور حيث ثبت وجوده عند البائع والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل اشترى من رجل آخر أربع بططيرين فاستكال الأولى بكاملها ولم يظهر فيها من العيوب شيء ثم استكال الثانية وخطب سمها بالذي قبلها وعند آخر كيلها ظهر فأرملت فالمشتري يقول صار الكل متبجس ولم يلزمه من ثمن البطتين شيء والبائع يقول بأن البطتين كل واحدة لرجل وهو وويل الجميع وما صار اختلاط الطاهر بالنجس إلا بفعل (١٤٨) المشتري وصاحب البطلة الطاهرة مطالب الوكيل بثمنها فما يكون الجواب

أفتونا (أجاب) نعم حيث كان الخلط بفعل المشتري المذكور لزمه قيمة الطاهرة والله تعالى أعلم (سئل) عن كيفية الاسترجار من يباع وهل هي مبنية على أصل المذهب أم على المختار في المذهب فإذا قلتم على المختار فهل هو اختيار النوى أم اختيار الجمهور فيما يعد بيعاً أفتونا (أجاب) نعم هي مبنية على وجه خروجه ابن سريج في الروضة فرع المعاطاة ليست يباع على المذهب وخروج ابن سريج قولاً من الخلاف في مصير الهدى مندوراً بالتقليد أنه يكتفى بها في المحقرات وبه أفق الروياني وغيره والمحقر كرتل خبز وغيره مما يعتاد فيه المعاطاة وقيل هو مادون نصاب السرقة ثم قال وقال مالك رحمه الله تعالى ينعقد بكل ما يعده الناس بيعاً واستحسنه ابن الصباغ قلت هذا الذي استحسنه ابن الصباغ هو الراجح دليلاً وهو المختار لأنه لم يصح في الشرع اشتراط لفظ فوجب الرجوع إلى العرف كثيره من الألفاظ ومن اختاره المتولى والغوى وغيرهما والله أعلم انتهى كلام الروضة والله سبحانه أعلم (سئل)

في غيرها اه فإذا قال لها أنت خالصة ثم طلقها وهي في العدة فإنه يلزمه طلاقه ثانية لما علمت منه أنه قيل إن خالصة طلاق رجعية وكل نكاح مختلف فيه كالمختلف على صحته في حقوق الطلاق وأما عليه السخام ففي ص عن دس يلزمه طلاق واحدة إلا أن ينوى أكثر وأما نحو على الطلاق من ذراعى أو فرسى فلا شيء فيه لأن القصد من الحلف بذلك التباعد عن الحلف بالزوجة اه وفي الأمير على عب من قال عليه الطلاق من ذراعه لا شيء عليه إلا أن ينوى الزوجة وأما أنت طالق من ذراعى فأقام بعض الأشياخ من عدم طلاق الصبي عدم لزوم في هذا وفيه نظر فإنه نظير إيقاعه على جزأها فيكمل اه [مسئلة] إذا قال لزوجته خليت سبيلك لزمه الثلاث إن نوى ذلك أو لم ينو شيئاً فإن نوى أقل لزم مانواه سواء دخل بها أو لم يدخل اه در [مسئلة] إذا قال وجهي من وجهك حرام لزمه الثلاث في المدخول بها ونوى في غيرها فإن لم ينو شيئاً فثلاث على أرجح القولين ويلزمه الثلاث أيضاً في المدخول بها إذا قال ما أعيش فيه حرام وينوى في غيرها فإن لم ينو شيئاً فلا يظهر أنه لا يلزمه شيء لأن الزوجة ليست من العيش فلم تدخل في ذلك إلا بالنية كما في المجموع [مسئلة] إن قال رجل ليست زوجتي على ذمتي ولم يرد إنشاء الطلاق بل أراد إغاضتها أو أراد الكذب فإن دلت القرينة على عدم إرادة الطلاق باللفظ المذكور لم يلزمه بها طلاق وإلا لزمه قال في المختصر وإن قال لانكاح بيني وبينك أو لا ملك لي عليك أو لا سبيل لي عليك فلا شيء عليه إن كان عتابة وإلا فثبات اه [مسئلة] إن قال لانكاح بيني وبينك أو لا ملك لي عليك أو لا سبيل لي عليك يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوى في غيرها وإن لم ينو شيئاً لزمه الثلاث ومحل لزوم الثلاث في المدخول بها ما لم يقل هذه الألفاظ لعتاب وإلا فلا شيء عليه وذلك كما إذا كانت تفعل شيئاً لا يوافق غرضه بلا إذن منه فقال لها ذلك في العتاب قرينة وبساط دال على عدم إرادته الطلاق اه من أقرب المسالك [مسئلة] حلف عليه الحرام لا يفعل كذا ثم فعله وراجعها مقلداً لمذهب الشافعي ثم طلقها ثلاثاً فأفتاه بعض جهلة المالكية بعدم لزوم الثلاث بناء على أن الحرام طلاقه بآئنة والباثن لا يرتد عليه طلاق وجدد له عليها عقداً وهذا خطأ لأنه لما راجعها على مذهب الشافعي صار معها في نكاح مختلف فيه وتقدم أن الطلاق يلحق في المختلف

رضى الله عنه في تعيين الوجه الصحيح من الفاسد في بيع العهدة والدليل والتعليل (أجاب) نعم الوجه الصحيح فيه ما تقدم الشرط صيغة البيع وإن كان في مجلس العقد والوجه الفاسد هو ما كان الشرط في صلب العقد وأبعده وقبل لزومه والدليل على فساده ما رواه عبد الحق في أحكامه من أن الصادق المصدوق نهى عن بيع وشرط قال في المغنى العلامة الخطيب وسبب فساد الشرط كما قاله الغزالي أن انضمام الشرط إلى البيع يبق علقه بعد البيع يثور بسببها منازعة بين المتبايعين فأبطل

أعني الشرط إلا ما استثنى انتهى وفي فتح الجواد للعلامة ابن حجر وبطل بيع عقد بشرط مقصود للتعاقدين أو لأحدهما وساعده الآخر عليه لم يوجب البيع بأن لم يقتضه العقد ولا كان من مصالحه ولا بما غرض فيه اه ولا مرية أن يبيع العهدة من ذلك وفي التحفة والحاصل أن كل شرط مناف لمقتضى العقد إنما يبطل إن وقع في صلب العقد أو بعده وقبل لزومه لا إن تقدم عليه ولو في مجلسه كما يأتي وحيث صح أي يبيع العهدة لم يجبر على (١٤٩) فسخره بوجه وما قبض بشراء فاسد

مضمون بدلا وأجرة ومهرأ
وقيمة ولد كالمغصوب ويقطع
غرس وبناء المشتري هنا مجاناً
على ما في موضع من فتاوى
البغوي ورجحه جامعها لكن
صريح ما رجحه الشيخان من
رجوع مشتر من غاصب بالارش
عليه الرجوع به هنا على البائع
بالأولى لعذره مع شبهة إذن
المالك ظاهراً فأشبهه المستعير
وتطمين الدار كصبغ الثوب
فيرجع بنقصه إن كلف إزالته
وإلا فهو شريك به انتهى كلام
التحفة ومثله في النهاية إلا قوله
ويقطع الخ وقول التحفة إن كلف
إزالته أي بأن أمكن فصله فيكلف
المشتري هنا إزالة الصبغ والتطمين
إن أمكن وإن خسر خسرانا
بيننا ويرجع عليه البائع بالنقص
للثوب والدار وإلا تمكن
الازالة فالمشتري شريك بصبغه
وتطمينه والله سبحانه أعلم (سئل)
في رجل باع حبا على رجل آخر
وشرط عليه أن يسلمه الثمن ريالاً
برأسه ولم يقبض منه شيئاً في
ساعته ثم مضى البائع وبقي حقه عند
المشتري ثم ذهب إلى دائرته وجلس
مدة أيام وجاء يطلب حقه من

فيه انظر ضوء الشموع وقس على هذه كل نكاح مختلف فيه (ما قولكم) في قوم
عرفهم أن الحرام طلاق وطراً عليهم عالم وأفتاهم بأن العمل جرى في المغرب
بأن الحرام طلاقه بآئنة فهل هذا العمل صحيح يصح العمل به أم لا (الجواب)
ألفاظ الطلاق مبنية على العرف ولا يحل لأحد أن يفتي لقوم إلا بعرفهم كما يأتي
عن القرافي فأفتاه هذا العالم بأنه طلاقه بآئنة لمن عرفهم أن الحرام طلاق بالثلاث
ضلال مبين إذ لا يفتي لقوم بعرف آخرين [مسئلة] إذا قال لها يا حرام ولم ينو
به الطلاق أو قال الحلال حرام أو الحلال حرام على والحلال على حرام أو جميع ما أمك
حرام ولم يرد إدخال الزوجة في هذه الألفاظ لم يلزمه شيء وإن أراد إدخالها لزمه
الثلاث في المدخول بها ونوى في غيرها وإن قال أنت حرام لزمه الثلاث في المدخول
بها ونوى في غيرها ولا يصدق في هذه إن قال لم أنو الزوجة لأنه خاطبها بقوله
أنت حرام كما ذكره في قوله ما أنقلب إليه من أهل حرام وأما لو قال على الحرام
بالتعريف فإنه يلزمه الثلاث في المدخول بها ونوى في غيرها والفرق بين على حرام
بالتكثير وما معها وبين على الحرام بالتعريف أن المعرف استعمل في العرف
في حل العصمة بخلاف على حرام وما معه قال البنائي وقد جرى العمل بفاس
ونواحيها بلزوم طلاقه بآئنة في على الحرام بالتعريف لا فرق بين مدخول بها
وغيرها قال في حاشية الأصل والحاصل أن كلا من هذين القولين يعني القول
بلزوم الثلاث والقول بلزوم طلاقه بآئنة معتمد وحكي البدر القرافي قولاً آخر
وهو أنه لغو لا يلزم به شيء وقيل إنه طلاق رجعية وقيل ينوى فيه إن نوى به
الطلاق لزمه وإن لم ينو لم يلزمه شيء وهو المفتي به عند الشافعية اه ملخصاً من
أقرب المسالك وحاشية ولي الله الصاوي وقوله إن كلا من عذنين القولين يعني
القول بلزوم الثلاث والقول بلزوم طلاقه بآئنة معتمد محله ما لم يجر عرف بأنه
بالثلاث وإلا عمل به لقوله في المجموع ومهما جرى عرف عمل به [مسئلة]
إذا قال أنت طالق طلاق واحدة بآئنة فينظر لعرف محلة ذلك الخالف فإن كانوا
يريدون بالآئنة المنفصلة لزمه الثلاث وإن كان عرفهم أنها بمعنى ظاهرة لاختفاء
فيما وقصد ذلك المعنى فالظاهر أنه لا يلزمه إلا لطلاق واحدة وتكون بعد الدخول
رجعية اه من صاوي فاقصّر الدردير على لزوم الثلاث بواحدة بآئنة لعرف

المشتري فقال له ما أعطيك ريالاً إلا حسب ما بعث من أول فهل له أن يستلم منه ريالاً سعر الحاضر برأسه وإلا يسلم
حسب يوم باعه أفيدونا (أجاب) نعم يلزمه أن يسلمه ريالاً برأسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تواطأ هو وآخر على سلعة
أن يسيما في السوق وهو ينجش له فيها ففعل ما ذكر حتى إذا استقر الثمن اشتراها الناجش لنفسه واشترط الخيار فهل
الشراء والشرط صحيحان ويثبت له الخيار أم لا أفيدوا (أجاب) نعم الشراء والشرط صحيحان والحال ما سطر والله سبحانه

أعلم (سئل) فيمن اشترى سلعة بعشرين ريالاً ومثلها بل أحسن يباع بخمسة عشر فهل يثبت للمشتري إذا ادعى الغبن وكذا كل بائع إذا غبن في بيعه ولم يقل لا خلافة وما حقيقة الغبن في المعاملات عند العلماء أفيدوا (أجاب) نعم لا يثبت الفسخ للمشتري بدعوى الغبن وكذا كل بائع ومشتري ليس له الفسخ بالغبن وإن نقص أو زاد على ثمن المثل أضعا فامضاعفة وفي التحفة بعد قول المنهاج في باب الوكالة وهو لا يتحمل (١٥٠) غالباً في المعاملة كدرهمين في عشرة لأن النفوس تشح به

بخلاف اليسير كدرهم فيها نعم قال ابن أبي الدم العشرة إن سوح بها في المائة فلا يتسامح بالمائة في الألف قال فالصواب الرجوع للعرف الخ ما في التحفة والله عز وجل أعلم (سئل) نفعتني الله به في رجل باع أرضاً فيها نخيل بمائة قرش مثلاً وكان لا يعرف سوم شيء ولم يكن له علم بسعر الأراضي والبساتين في هذه المعاملات ولبسوا عليه أسعار البلد ثم لما سمع بذلك أهل الخبرة قالوا له يا قليل العقل فعلت هذا فان تلك الأرض كانت تساوي خمسمائة قرش فان المشتري قد استغنى بك بغبن فاحش فهل والخال ما ذكر للبائع استرداد أرضه من المشتري جبراً عليه أم كيف الحكم في ذلك أفتونا (أجاب) رضي الله عنه نعم ليس له أن يسترد الأرض من المشتري جبراً عليه للغبن الفاحش والله الهادي أعلم (سئل) عفا الله عنه عن وقف أرضاً على أولاده وأولاد أولاده وما تناسلوا بطناً من بعد بطن إلى أن ينقرضوا فإذا انقرضوا فيصرف ذلك الوقف إلى المسجد الفلاني فأراد

مضى [مسألة] يلزمه الثلاث في المدخول بها وينوى في غيرها إن قال لا عصمة لي عليك أو لادمة لي عليك مالم يكن لفداء وإلا فواحدة كما إذا دفعت له مالا فقل لها لا عصمة لي عليك فواحدة مطلقاً اهـ در و دس بتصرف [مسألة] يلزمه طلاق واحدة دخل أو لم يدخل في قوله فارقتك وتكون رجعية في المدخول بها وإن نوى أكثر لزمه اهـ من أقرب المسالك [مسألة] إن قال لزوجته أنت بنة وحبك على غارك فهو من الكنيات الظاهرة ويلزم بها الثلاث في المدخول بها وغيرها على حسب العرف القديم وأما عرفنا الآن فهما من الكنيات الخفية لأن ألفاظ الإيمان مبنية على العرف فلا يلزم شيء إلا بالنية قال القرافي في فروقه ما معناه إن نحو هذه الألفاظ من برية وخلية وحبك على غارك ورددتك لأهلك إنما قالوا يلزم فيها الثلاث لعرف مضى وأما الآن فمن الكنيات الخفية فلا تجدد أحداً اليوم يطلق امرأته بخلية ولا برية والحاصل أنه لا يحل للفتى أن يفتي بالطلاق حتى يعلم العرف في ذلك البلد اهـ من ص بتصرف وتوضيح [مسألة] إذا قال لزوجته أنت كالميتة أو لحم الخنزير أو الدم فهي في عرفنا الآن من الكنيات الخفية فلا يلزمه فيها شيء إلا بالنية فإذا قال لمن نقل نومها أو لمن رأتها كريمة أنت كالميتة أو كالدّم في الاستقذار أو خلية أي من الخير أو من الأقارب أو بائن مني إذا كان بينهما فرجة وكانت القرينة تدل على ذلك أو عرفهم ذلك فلا شيء عليه وأما إذا نوى الطلاق فيلزمه مانواه كما هو ظاهر اهـ صاوى بتوضيح قال في المجموع ومهما جرى به عرف عمل به قاعدة كلية كالقرائن اهـ [مسألة] إذا قال أنت طالق من الأمس لزمه الطلاق ويلغى قوله من الأمس اهـ ملخصاً من در و دس

﴿فصل﴾ في الكنيات الخفية وهي المحتملة للطلاق وغيره وذلك نحو اذهبي وانصري أو لم أتزوجك؛ وقيل ألك امرأة فقال لا أو أنت حرة أو معتقة أو الحق بأهلك ومثله انتقلي إلى أهلك أو قال لأما انتقلي إليك ابنتك أو أنت سائبة أو ليس بيني وبينك حلال ولا حرام أو لست لي بامرأة وحكم الكناية الخفية أنه ينوى في الطلاق يمين في القضاء لا في الفتوى وينوى في عدده بلا يمين كما هو ظاهر عجم وإن لم تكن له نية في عدد فإنه يلزمه الثلاث عند أصبغ مدخولاً بها

بعض الأولاد أن يبيع ما يخصه في ذلك الوقف إلى بعض الأولاد أو إلى أجنبي مثلاً فهل يصح له ذلك أم لا فان قلتم نعم فهل يكون بيع تلك الحصة إلى أن ينقرضوا وبعد انقراضهم تصرف إلى المسجد أو ينفذ في حصته إلى أن يموت البائع وبعد موته تصرف الحصة إلى باقي الأولاد وكيف الحكم أفيدوا (أجاب) رضي الله عنه لا يجوز البيع المذكور بحال

من الأحوال والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم (سئل) رضى الله عنه فيمن اشترى حصة معينة من شخص معين في عقار معين بثمان معين وتفرق المتابعان عن مجلس العقد بالأبدان وقبض المشتري الحصة المذكورة قبض مثلها أو حازها لنفسه وحكم الحاكم الشرعى بصحة البيع المذكور ولزومه في خصوصه وعمومه حكماً صحيحاً شرعياً معتبراً مرعياً مستوفياً شرائطه الشرعية ومسوغاته المرعية وأحضر المشتري الثمن المذكور وعرضه (١٥١) على البائع المذكور ليستلمه منه ويقبضه

لنفسه فامتنع البائع من تسلمه وقبضه وطلب فسخ عقد البيع المذكور فامتنع المشتري عن الفسخ بعد تمام البيع ولزومه وسلم المشتري الثمن المذكور للحاكم الشرعى ليسلمه للبائع المزبور فأوصله إليه ووضع في حجره بحضرة جمع من المسلمين فرفعه البائع بيده من حجره وألقاه في الأرض فهل يعد هذا قبضاً شرعياً ويرأ المشتري من الثمن أم لا أفيدوا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم يكون ما ذكر قبضاً ويرأ المشتري من الثمن أم لا سبحانه تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما يعتاده أهل جدة من أنهم إذا أخذ أحد شيئاً من ابن الصافي إما فروق أو قنائم أو قناطير فإنهم يخرجون على البائع من كل فرق أو قنيمة أو قطار كفا للمشتري قدر رطل ونصف ويسمونه قنينة معتادة عندهم وهي بعد البيع وقبل الوزن مع عدم رضا البائع إنما اعتيدت فلا له مفر من ذلك ولا يستباح به إلا بالعادة المذكورة فهل يصح ذلك ويحل للمشتري أخذها وإن كانت مجهولة

أم لا لأنه لما عدل عن اللفظ الصريح أوجب رية عنده في ذلك فشدد عليه واعترض ابن عرفة على أصبغ وأفتى بواحدة إلى أن مات والظاهر أنها بائنة في غير المدخول بها ورجعية في غيرها ولام ابن عرفة فيفديه ويستثنى لفظ لست لي بامرأة إذا علق نحو إن دخلت الدار فلست لي بامرأة فدخلت فإنه يلزمه الثلاث إن نوى مطلق الطلاق أو لانية له فإن نوى شيئاً لزمه وإن نوى غير الطلاق صدق يمين في القضاء وبغيرها في الفتوى هذا هو الذى رجح من أربعة أقوال ولكن ينبغي تقيد تصديقه بما إذا دل عليه بساط اه ملخصاً من المجموع وحاشية الخرشى ودر (ماقولكم) في رجل سأله آخر بقوله أتريد طلاق زوجتك فقال راحت ورحت وادعى أنه لم يرد طلاقاً هل تطلق أم لا (الجواب) إن كان عرفهم أن يطلقوا بهذا اللفظ وقع عليه وإن لم يكن عرف ولا قرينة تدل على الطلاق فهو من الكفريات بخفية فإذا قال أردت ذهبت عنى وذهبت عنها مثلاً صدق في القضاء يمين وفي الفتوى بلا يمين (ماقولكم) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لا اختها يا فلانة يصلح أن تكون أختك طالفاً ثلاثاً فهل يلزمه الثلاث أم لا (الجواب) إن قصد بهذه الصيغة تطليق زوجته لزمه الثلاث ولا فلا لأنه لم يستند الطلاق في لفظه إليها بل إلى أختها اه الشيخ محمد عlish وأيضاً لا يلزم من كونها تصلح للطلاق أن يقع عليها بالفعل

(فصل في تعليق الطلاق) [مسئلة] إذا قال أنت طالق إن مت أو إذا مت أو متى مت لم يقع طلاق لأنه لم يصادف محلاً لوقوع المعلق والمعلق عليه معاً وأما إذا قال أنت طالق يوم موتى أو قبله بلحظة وأولى أكثر فينجز عليه الآن وأما إن قال أنت طالق إن مات زيد فينجز عليه الطلاق سواء قال إن مات أو إذا مات أو مات زيد أو قبل موته أو بعده أو يوم موته فالتعليق على موت الأجنبي ينجز فيه الطلاق في جميع ما ذكر اه ملخصاً من دروس [مسئلة] إن قال لزوجته المملوكة لآيه أنت طالق يوم موت أبى فإذا مات أبوه فلا يقع عليه الطلاق لا تنقل تركه آيه كلها أو بعضها إليه بموته ومن جملتها زوجته المملوكة لآيه فيفسخ نكاحه فلم يجد الطلاق محلاً ويجوز له وطؤها بالملك وهذا إن أراد بقوله يوم موت أبى وقت موته وأما إذا أراد باليوم اليوم كله فإنه ينجز عليه الطلاق من الآن لأن أباه

القدر أم لا وإذا قلتم بالصحة فهل تكون للوكيل الذى يخدم بأجرة المثل في القلم خمسة ريال ويأخذ القنينة المذكورة على حكم عادة البلد أم تكون للمالك صاحب الفلوس أفوتونا (أجاب) عفا الله عنه القنينة المذكورة لا يحل أخذها للمشتري ولا للوكيل إلا بصريح الرضا والبائع إما للمشتري أو للوكيل ولا عبرة بالعادة لأن مال المعصوم لا يحل إلا برضاه لا بالعادة الجارية وإن اطردت قال سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كل المسلم حرام دمه وماله وعرضه والله سبحانه أعلم (سئل)

رضى الله عنه في امرأة مكلفة غير محجور عليها لها أرض مزروعة ملك آل بعضها إليها بطريق الميراث من أبيها والبعض الآخر بطريق الشراء من ابن عمها فأذنت لرجل في بيعها فعرضها المأذون له للسوم مائة وأربعين ريالاً فشاورها الوكيل المذكور فرفضت بالثمن المذكور وأذنت له في البيع به فباعه به من سائمتها بمعاقدة صحيحة وقبض العربون ريالاً واحداً من المشتري وذهب المشتري يتحرف (١٥٣) في باقي الثمن فلما أحضره أنكرت المرأة المذكورة الأذن والبيع

المذكورين والحال أنها قد أشهدت على نفسها رجلين عارفين بها المعرفة الشرعية فهل إذا ثبت بالبينة الشرعية إذنها ورضاها بالبيع المذكور على ما ذكر هل يلزم البيع المذكور ويحكم بالأرض للمشتري وتجبر البائعة المذكورة على قبول الثمن وقبضه أم لا أم كيف الحكم أقنونا مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم يلزم البيع ويحكم بالأرض للمشتري وتجبر البائعة على تسليم الأرض للمشتري وعلى قبض الثمن فإن لم تقبضه قبضه الحاكم لها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه بما يصوره الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد فأرجو من العلماء الأعلام لازلوا مفيدين للأنام ومساعدين بجوائز العليم العلام كشف الحجاب وتمييز الخطأ من الصواب وبيان مسلك الاختيار عما طار واستطار في بعض الاقطار وعم تعاطيه في تلك البلاد بين العباد وهي معاملة تملك فيها من له دراية فقهية بمسوغات جلية

إذا مات وسط النهار تبين وقوع الطلاق أوله فيكون لطلاقه يوم الموت محل وقد قال سيدي خليل ونجز أى الطلاق إن علق بمستقبل محقق اه ملخصاً من درودس بتوضيح [مسئلة] لو قال لغريمه عليه الطلاق لو جئتني أمس لقضيتك حقك أو قال لشخص لو جئتني أمس لأعطيتك كذا لشيء لا يجب عليه فالذهب أنه لا يقع عليه الطلاق في المستقبلين خلافاً لأصيح القائل بأنه ينجز عليه فيما كما في حاشية الخرشى عند قول المختصر أو جائز كلو جئت لقضيتك [مسئلة] إن علق طلاقها على واجب عادة بنجز الطلاق من الآن إن كان عمرها يبلغه عادة بأن كان أقل من مدة التعمير كقوله أنت طالق بعد سنة مثلاً فبعدية السنة أمر محقق عادة ويبلغه عمرها عادة فينجز عليه من الآن وأما إن كان لا يبلغه عمرها عادة بأن زاد على مدة التعمير كما إذا قال أنت طالق بعد ثمانين سنة فلا شيء عليه ولو بلغا ثمانين سنة بالفعل مثل أنت طالق إن مت إذ لا طلاق بعد موت وبعد الثمانين يكون ميتاً عادة اه ملخصاً من أقرب المسالك وص بتوضيح [مسئلة] إن قال أنت طالق بعد خمسين سنة مثلاً وكان عمر أحدهما فقط يبلغها عادة فلا ينجز لأنها إن كانت هي الأكبر ولا يبلغها عمرها عادة فبعد الخمسين تكون هي ميتة ولا تطلق ميتة وإن كان هو الأكبر فلا يؤمر ميت بطلاق اه ص بتوضيح [مسئلان] علق الطلاق بمستقبل ممتنع عادة كقوله إن لمست السماء فأنت طالق أو إن شاء هذا الحجر فأنت طالق فلا شيء عليه هذا قول ابن القاسم في المدونة ومشى عليه سيدي خليل وذكر ابن القاسم في النوادر أنه ينجز عليه الطلاق لهزله وبه قال سحنون وذكرهما عبد الوهاب روايتين وذكر أن لزوم الطلاق أصح كذا في دس وذكر في المجموع أنه لا شيء عليه ثم قال تبعت الأصل لأنه سبق الخنث في الهزل ثم قال وأفاد بن أنهما طريقان اه [مسئلة] لو أراد أن يعلق الثلاث بقوله إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً وسكت عن قوله إن دخلت الدار مثلاً فلا شيء عليه كما في المواق عن المتطى اه من دس وقال في المجموع وفي عب إن أراد التعليق على دخول الدار فقال أنت طالق ورجع عن تكميل الشرط نوى في الفتوى اه [مسئلة] إن قال إن حضت فأنت طالق إن كان من شأنها الحيض أو كانت صغيرة يتوقع منها الحيض ولو بعد عشر سنين فإنه ينجز

فنسبها الخواص ولم يعقلها العوام من البرية فعظم شرها وعم ضررها وهي المساءة عندهم بالبيع بسبيل العهدة وصورة الواقع في تعاطيهم أن يشتري رجل من آخر شيئاً أو غالباً في النخل مع اصرار كل رد المبيع متى أيسر البائع لكنهم يشترطون استيفاء غلة حولين مثلاً فلو أيسر البائع قبل ما أجلوه وأراد الفكك لا يمكنونه ولا بد عندهم من تسطير ما ذكر حتى يرجع الامراليه عند التنازع ويستشهدون على المذكور فلم يوافقوا مبتدعها على تواطىء قبل العقد بل لا تكاد توجد صيغة لهذا البيع حتى انجر

الأمر إلى اتخاذ مجموع ما ذكر صيغة يلتفظ به يدل عليه وهو بعت مثلاً والبيع على سبيل العهدة فهل على ما شرح يصير بيعاً وتجاوز المعاملة به أولاً تجاوز بحال وهل إذا لم يصح لعدم الصيغة يجوز التغالي به إن وجدت معتبرة وسبقها تواطؤ على ما مر فقط أو مطلقاً أو في صورة مخصوصة أو لا وفيه خلاف وهل يكون التواطؤ وعداً ويلزمه الوفاء بهما أو به أولاً مطلقاً وهل إذا صح أولى صورته ووفاء المشتري بالرد والمبيع على حاله وقت الشراء أو تغير (١٥٣) يقوم زمن الرد أولاً وإذا لم يصح يلزمه بتفريط أرض النقصان وما ربحه

عليه طلبة واحدة لا ثلاث أخذاً بما مر من أنه إنما ينجز الثلاث إذا كانت الصيغة تقتضي التكرار نحو كلما حضت فأنت طالق وأما إن قال لآيسة إما لكبر أو شأنها عدم الحيض وهي شابة وهي التي يقال لها بغلة فلا شيء عليه إذا تخلف الأمر وحاضبت الشابة التي شأنها عدم الحيض وقع الطلاق ذكره الخطاب وبحث فيه بأنه إذا علق الطلاق على أجل لا يبلغه عمرهما معاً عادة فإنه لا يقع عليه طلاق ولو بلغاه بالفعل كما تقدم قريباً اهـ ملخصاً من درودس [مسئلة] إن قال إن كان فلان من أهل الجنة أو إن لم يكن من أهلها فأنت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق من الآن للشك وهذا مالم يكن مقطوعاً بأنه من أهلها كأحد العشرة المبشرين بالجنة وإلا فلا شيء عليه [مسئلة] إن قال أنت طالق إن شاء الله نجز عليه الطلاق من الآن لأنه لا اطلاع لنا عليها [مسئلة] إذا قال إن كانت هذه البطيخة حلوة أو إن لم تكن حلوة فأنت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق من الآن للشك حال اليقين اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] إن قال أنت طالق إن دخلت الدار مثلاً إلا أن يبدو لي أو إلا أن يغير الله ما في خاطري ونوى صرفه للمعلق عليه فقط كالدخول فلا ينجز عليه الطلاق بل لا يلزمه شيء لأن المعنى إن دخلت الدار وبدأ لي جعله سبباً للطلاق فأنت طالق وإذا لم يدلي ذلك فلا ففي الحقيقة هو معلق على التصميم والتصميم لم يوجد حال التعليق فلم يلزمه شيء وأما لو صرفه للطلاق أو لم ينو شيئاً فإنه ينجز عليه لأنه يعد ندماً أو رفعاً للواقع اهـ ص [مسئلة] إن علق بممكن وقوعه وليس في وسعنا كأن لم تمطر السماء في هذا الشهر مثلاً فأنت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق في يمين الحنث المذكور ولكن يحتاج لحكم حاكم من الآن بخلاف يمين البر كقوله إن أمطرت السماء في هذا الشهر مثلاً فأنت طالق فإنه لا ينجز عليه بل ينتظر فإن أمطرت في الأجل المذكور طلقت وإلا فلا علي الأرجح اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] إن قال إن لم أزن أو إن لم أشرب الخمر فأنت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق ولكن يحتاج إلى حكم حاكم فلو أخبره مفت بوقوع الطلاق من غير حكم فاعتدت زوجته وتزوجت ثم فعل المحرم بأن زنى أو شرب الخمر فإن زوجته ترد إليه لأن عصمته لم ترتفع لما علمت أن الطلاق هنا يحتاج لحكم حاكم ولكن وطء

أو يفرق بين المنفعة والغلة والزيادة والنقصان أفيدوا لا عدمكم الإسلام (أجاب) رحمه الله اعلم أن الصور المذكورة هنا ثلاثة الأولى أنهم يشترون ويشترطون فحيث كان الشرط في صلب العقد وفي مجلسه قبل اللزوم فالبيع باطل وإن كان الشرط قبل العقد أو بعده بعد اللزوم فالبيع صحيح الثانية أن لا توجد صيغة فلا شك بالبطان في هذه الصورة، الصورة الثالثة وهي بعت والبيع على سبيل العهدة فإن كان المتبايعان عارفين مقتضى هذه الصيغة وهو أن معناها بعتك هذا على أني إذا أسرت استرددتك وأديت لك الثمن وأن الغلة لك في هذه المدة فلا شك ولا مرية في البطان أو كان أحدهما يعلم ذلك دون الآخر فالبطان أيضاً وإن جهلا معناها وإنما قصداً بيعاً صحيحاً فالصحة وقوله على سبيل العهدة كلمة ملغاة وإذا صح البيع كافي الصورة الثالثة والرابعة من الأولى فلا شك في جواز المعاملة ولكن مع الكراهة حيث أضمر الشرط الفاسد

(٢٠ - قرة العين) ووقع التواطؤ عليه قبل العقد لأن كل شرط أفسد كرهه إضارته ولا يكون التواطؤ وعداً يجب الوفاء به بل هو مكروه كما تقرر وإذا صح البيع في صورة لم يجز على فسخه وإذا بطل البيع وقبض المشتري فهو مضمون عليه بدلاً وأجرة ويقبل غرس وبناء المشتري ويرجع بالأرض على البائع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رحمه الله في رجل له جارية فباعها على شخص آخر بمائة قرش بيعاً صحيحاً فجاء بعد ثلاثة أيام البائع يطلب القيمة من المشتري فقال له مالك

عندى المسألة قرش زلط كما هو المتعارف الآن عندنا بمكة وجدة أن القروش إذا أطلقت المراد بها الزلط المعروف الآن لأن المشتري من أهل جدة فقال له البائع إني ما بعثتك إلا بمائة قرش ريبالات فرأى أنه لأن القرش في بلاد البائع إذا أطلق فرادهم بالريالات الفرنسية وأنا ما أعرف لهذا الزلط الذى تقول فما الحكم في ذلك وهل يصح هذا البيع مع هذا الغرر والغبن الفاحش وهل إذا اشترى شخص (١٥٤) من آخر سلعة بريالات مطلق ثم عند المخلص قال له أنا اشتريت منك

بريالات ذهب وهى أنه يزيد على البائع في كل ريال عين قدر نصف الثمن وإلا يأخذه بتلك الزيادة يعطونه ذهب ومن المعلوم أن الذهب ينقص عن الريال العين ويقول أنا أعرف التجارة جار بذلك في الموسم الهندى وغيره وأن الريال إذا أطلق لا يتناول الريال العين إلا إن شرطه على البائع أفتونا مأجورين (أجاب) نعم البيع المذكور صحيح ثم إن كان البيع المذكور وقع في مكة أو جدة فلا يلزم المشتري إلا تسليم القروش المعروفة في هذه البلاد وأما إذا وقع ذلك في نحو الخا فالواجب تسليم الريال لأن القرش وهو الريال عندهم هو المعروف والله سبحانه أعلم وبارة تحفة العلامة مع المتن في أول باب البيع ما نصه ولو باع بنقد في البلد أى بلد البيع سواء كان كل منهما من أهلها ويعلم نقودها أم لا نقد غالب تعين الغالب ولو مغشوشاً أو ناقص الوزن لأن الظاهر إرادتهما له ثم قال وذكر النقد للغالب إذا مرادها مطلق العوض إذ لو غلب بمحل البيع عرض

الزوج الثانى وطء شبهة يبرأ الحد ويلحق به الولد اه من دس [مسئلة] إذا قال إن صليت في شهر كذا أو إن صمت فأنت طالق فانه ينجز عليه الآن سواء صلى الخمس أو صام رمضان أم لا لوجوبه عليه شرعاً ولكن يتوقف على حكم حاكم أو جماعة المسلمين كالمسئلتين اللتين قبل هذه فإذا أمطرت السماء قبل الحكم عليه بالطلاق أو مضى الأجل ولم يصل قبل الحكم عليه بالطلاق لم يلزمه شيء وما عدا هذه المسائل الثلاث مما ذكر يقع فيه الطلاق في الحال من غير توقف على حكم قاض اه من درودس [مسئلة] إن قال لزوجته إن دخلت دار أليك تكونى محرمة على يلزمه الطلاق الثلاث في المدخول بها وينوى في غيرها كما يؤخذ مما تقدم [مسئلة] إذا رأى اثنان طيراً فقال أحدهما إن لم يكن هذا غراباً فامرأته طالق وقال الآخر إن كان غراباً فامرأته طالق فان ادعى أنها حلفا على يقين فلا حنث مالم يكشف الغيب خلاف ما جزما به وإلا فيحثنان وإن ادعى أو أحدهما أن الحلف وقع على ظن أو شك وقع الطلاق وكذا الحكم فيمن قال لرجل امرأته طالق لقد قلت لى كذا فقال له الآخر امرأته طالق ما قلته لك وكلفه أن فلانا يعرف أن لى حقاً في كذا خلف الآخر أنه لا يعرف أن لك حقاً في كذا وكلفه عبده حر إن كان دخل المسجد في هذا اليوم خلف الآخر عبده حر إن لم تكن دخلته في هذا اليوم لأن كلا منهما مخاطب بيقينه لا ييقين غيره اه ملخصاً من درودس [مسئلة] إن حلف بطلاق إحدى زوجتيه على إثبات دخول الدار مثلاً وحلف بطلاق الأخرى على النفي فإن التبس عليه الحال طلقها وإن بان له شيء عمل عليه اه ص [مسئلة] إن قال عليه الطلاق ليسافر مصر مثلاً ولم يمكنه السفر لفساد الطريق أو غلو الكراء أو قال لأشتكين زيداً للحاكم فلم يوجد حاكم يشتكى له فإنه ينتظر ولا يمنع من وطئها إلى أن يحصل أمن الطريق أو يرخص الكراء أو يوجد الحاكم فإن سافر أو اشتكى بر في يمينه وإلا حنث وكذا كل سفر له وقت معين لا يمكن السفر قبله فينتظر لأن الإيمان إنما تحمل على المقاصد اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إن قال إن لم أطلقك فأنت طالق فإنه ينجز عليه الطلاق ويقع من العوام كثيراً عليه الطلاق لا أطلقك اه در [مسئلة] إذا قال إن كنت تحبني أو إن كنت

كفلوس وحنطة تعين وإن جهل وزنه بل لو اطرده عرفهم بالتعبير بالدنانير أو الأشرية الموضوعين أصالة للذهب كما هو المنقول في الأول وقاله غير واحد في الثاني عن عدد معلوم من الفضة مثلاً بحيث لا يطلقونه على غير ذلك انصرف لذلك العقد على الأوجه كما اقتضاه تحليلهم بأن الظاهر إرادتهما للغالب ولو ناقصاً الخ ما فيها والله أعلم (الحد لله الجواب) عن الثانية البيع فيها صحيح ويلزم المشتري فيها تسليم عين الريال حيث لم يوجد عند العقد شرط وأما إذا وجد عند العقد شرط فالبيع من

أصله باطل وليست هذه كالأولى لأن العرف الذي ذكره السائل غير مطرد بل هو خاص بأناس لا يعرفه إلاهم وأما العرف الأول فهو عام كما هو مشاهد والله ولي الهداية والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في هذه الأموال التي بأيدي الناس اليوم المكتسبة غالباً بالبيع الفاسدة ونحوها وبمعاملة نحو الغصب هل هي حلال أم شبهة أم حرام وإذا قلتم بالأول فهل التوسع بها في لذنا الأظعمة وفاخر الالبسة ونحوهما مباح أو خلاف (١٥٥) الأولى أو مكروه وهل التوسع كاعتقاد

الناس اليوم في تعدد ألوان

الاطعمة في آن واحد ومثله نحوه

أو الاقتصار على لون واحد وثوب

واحد غير ساتر العورة وإذا قلتم

بالثالث فهل الأخذ منها بقدر

الحاجة أم بقدر الضرورة وما قدر

الحاجة وقدر الضرورة في

الذكورات وإذا قلتم بالثاني فهل

هو ملحق بالأول أو بالثالث يبنوا

لنا ذلك يانا شافيا من صلا جزاكم

الله عن المسلمين خيراً لأن المسئلة

واقعة حال (أجاب) رضى الله

عنه بقوله نعم ماتحقق أنه حرام

بأن علم أن هذا منصوب أو مال

الربا فلا شك في تحريمه وما علم

حله فلا شك في حله وما شك فيه

فيه الشبهة اتى لا يحرم تناولها

وإتباركها ورع وأخذها حلال

لا يفسق به آكلها والتوسع في

نحو المأكل المباح مباح وتركه

من ورع المتقين لأنه من ترك

مالا بأس به مخافة مابه بأس أى

مخافة أن يفضى به إليه وأكثر

المباحات داعية إلى المحظورات

حتى استكثار الأكل واستعمال

الطيب للتعزب فإنه يحرك الشهوة

ثم الشهوة تدعو إلى الفكر والفسكر

إلى النظر والنظر إلى غيره

تبغضنى فأنت طالق فإن أجابت بما لا يقتضى الحنث بأن قالت لا أحبك في الأول أو لا أبغضك في الثانى أو سكتت فانه يؤمر بالطلاق وجوبا بلا جبر عليه فإن لم يطلق كان عاصياً بترك الواجب وعصمته باقية غير منحلة وإن أجابت بما يقتضى الحنث بأن قالت إني أحبك أو أبغضك فانه يؤمر به أيضاً بلا جبر على أحد التأويلين ورجح والثانى ينجز عليه الطلاق جبراً ومحل التأويلين ان أجابت بما يقتضى الحنث إذا لم يصدقها فيما أجابت به وإلا أجبر على الطلاق بالقضاء اتفاقاً كما يفيد ح وغيره اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إن قال إن فعلت هذا الشيء فأنت طالق فقالت فعلته فإن لم يصدقها أمر بالفراق بلا جبر فان صدقها أجبر على فراقها اه من أقرب المسالك [مسئلة] حلف بالطلاق لا يكلم زيدا مثلاً ثم طلق من في عصمته قبل أن يكلمه ثم تزوج بغيرها ثم كلم المحلوف عليه فلا تطلق الثانية التى في عصمته حين الحنث ولم تكن في عصمته حين التعليق قال العلامة العدوى تعشاه الله بالرحمة والرضوان على قول الخرشي في شرح قول سيدى خليل في باب الأيمان وفي علي أشد ما أخذ أحد على أحد إلى أن قال فانه يلزمه عند عدم النية أن يطلق نسائه الخ والمراد بالنساء التى يملكها فلا شيء عليه فى التى يتزوجها أو يملكها بعد اليمين وقبل الحنث خلافاً لابن الحاجب [مسئلة] وجد زوجته تشاجر مع أمه من خصوص شيء خاف بالطلاق أن لا تفعل واحدة منهما هذا الشيء فإذا فعلته إحداها بعد التشاجر فان كانت نيته عدم فعل واحدة منهما إياه حال المشاجرة وبعدها لزمه الطلاق وإن لم ينو ذلك فلا حنث لدلالة البساط على تقييد الفعل المحلوف عليه ببقاء المشاجرة ويصدور الفعل عن غير طيب نفس وقد زالت المشاجرة وطابت النفس [مسئلة] إن قال إن كالت زيدا ان دخلت داره فأنت طالق لم يحنث إلا بالكلام والدخول جميعاً سواء فعل المتقدم فى اللفظ أولاً أو آخرأ أو فعلهما معاً فيما يمكن فيه الجمع فى آن واحده وهذا يقال له تعليق التعليق وقال الشافعى لا يحنث إلا إذا فعلهما على عكس الترتيب فى التعليق لانه جعل الطلاق معلقاً على الكلام وجعل الطلاق بالكلام معلقاً على الدخول فلا بد فى الطلاق بالكلام من حصول الدخول أولاً لأن قوله فأنت طالق جواب فى المعنى عن الأول فيكون فى النية

وكذلك النظر إلى دور الاغنياء وتحملهم مباح فى نفسه ولكنه يهيج الحرص ويدعو إلى طلب مثله ويلزم منه ارتكاب ما لا يحل فى تحصيله وهكذا المباحات كلها إذا لم تؤخذ بقدر الحاجة وفى وقت الحاجة مع التحرز من غوائلها بالمعرفة أولاً ثم بالحذر ثانياً فقل ما يخلو عاقبتها من خطر وكره السلف الثوب الرقيق وقالوا من رق ثوبه رق دينه وكل ذلك خوفاً من سرعان اتباع الشهوات فى المباحات إلى غيرها فإن المحذور والمباح يشتهيان بشهوة واحدة وإذا عودت النفس

الشهوة المساحقة استرسلت فاقضى خوف التقوى الورع ومن هذا كله لاشك أن الاقتصار على لون واحد وثوب واحد غير ساتر العورة هو الكمال في هذا الزمن الأخير الذي اختلط سبيله بالأبطح وحال الضرورة أن يقتصر على سدائق وما يندفع به ضرر الهلاك والحاجة أن يقتصر على ما يشبع بطنه ويستربدنه بحيث لا تختل به مروءته وما يكتفى زوجته من ذلك أيضاً وقد علمت أنا قلنا (١٥٦) بالثاني وأحقناه بالأول ومن أراد المزيد من ذلك فعليه بكتاب

حجة الإسلام إحياء علوم الدين من كتاب الحلال والحرام ففي ذلك ما يشفي العليل والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب القرض﴾

(سئل) رضى الله عنه فيمن أراد ديناً نقداً من آخر إلى أجل معلوم وعلم أنه لم يداينه إلا إن زاد له في مقابل صبره إلى الأجل المعلوم فهل تلك الزيادة حرام أم لا فإن قلتم بجرمتها فهل إذا نذرله بتلك الزيادة تحل له أم لا فإن قلتم نعم فهل تكون من باب كل نذر جر نفعا فهو حرام أم لا أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه نعم إن علم المقرض أن المستقرض يرد أكثر مما استقرض لا يكون حراماً إذا لم يوجد معه شرط في صلب العقد لكنه مكروه فقد نص في التحفة وغيرها أن المستقرض إذا علم منه رد الزيادة كره إقراضه وكره أخذها وإذا نذرله بالزيادة لا تكون الزيادة حراماً ويحل له أخذها وقول السائل وفقه الله تعالى كل نذر جر نفعا فهو حرام فهذا لا أصل له والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رحمه

إلى جانبه ويكون ذلك المجموع دليل جواب الثاني فيكون في النية بعده اه ملخصاً من أقرب المسالك و ص [مسئلة] قال لزوجه إن دخلت دار فلان لأطلقك فدخلت لا يقع عليه الطلاق بهذه الصيغة لأن مدلولها الإيقاع أى أنها إن دخلت يوقع عليها الطلاق والحال أنه لم يوقعه وليس مدلولها الوقوع بالفعل فان نوى بها تعليق الوقوع بأن نوى إن دخلت يقع عليك طلاق لزمه والله أعلم (ما قولكم) في رجل قال لزوجه والله لأطلقك إن دخلت دار فلان فدخلتها فهل تطلق أم لا وإذا قلتم لا تطلق فهل إذا اعتقد الخالف جهلاً منه أن الطلاق وقع عليه وقال لها أنت طالق أو خلصت منى ناويا إخبارها بما اعتقده هل تطلق بذلك أم لا (الجواب) لا تطلق بدخولها الدار لأنه وعدها بالطلاق إن دخلت الدار ولا يقع الطلاق بالوعد ويدين في أنه قصد إخبارها بقوله أنت طالق على ما يعتقده جهلاً فلا يلزمه بهذا الإخبار طلاق وكذا لا يلزمه طلاق إن لم ينو إخباراً ولا إنشاء حملاً على الإخبار قال في المجموع وإن طلق فليله ما فعلت فأجاب في الرجعية بمحتمل الانشاء فالأقرب حمله على الإخبار وظاهر العمل بالنية والقصد اه (ما قولكم) في رجل قال لزوجه على الطلاق ثلاثاً إن كنت زيدا تكونى طالقاً فما يلزمه (الجواب) قال العلامة الأخ الصالح الشيخ محمد عlish مجيباً عن هذا السؤال يلزم واحدة إن لم ينو أكثر لأن جواب الشرط تكونى طالقاً وهذا من تعليق التعليق يتوقف لزوم الثلاث فيه على مجموع شيئين كلامها زيدا وعدم طلاقها وهى تطلق بمجرد الكلام فلم يوجد مجموع الشئين فلا يلزمه الثلاث اه وأجاب عن هذا السؤال أيضاً المحقق الأخ الشيخ حسن العدوى بقوله معتمد مذهب مالك اعتبار المقاصد في ألفاظ الطلاق لا مدلول اللفظ والعلامة الأمير مذهب مالك اعتبار المقاصد في ألفاظ الطلاق لا مدلول اللفظ وشأن الخالف بهذا أن يقصد بذلك التشديد على نفسه بحل العصمة ثلاثاً لا بالإقسام به فإن قال الخالف أردت الإقسام به وكان ممن يعرف القسم والمقسم به دين ويلزمه طلاق واحدة ونقل عن الإمام الأجهوري لزوم العجز أى آخر الكلام وهو قوله تكونى طالقاً وهو طلاق واحدة نظراً للتعليق وكون صدر الكلام وهو قوله على الطلاق ثلاثاً مقسماً به وقد علمت أن معتمد المذهب لزوم الثلاث فإن

الله تعالى فيما إذا تقارض رجلان في مائة قرش مثلاً ثم إن المقارض عمل فيها ونقص رأس المال وأراد الفسخ ورأس المال ناقص فهل يلزم المقرض القبول ويصح الفسخ أم لا يلزم القبول ويجب على العامل جبر رأس المال فإن قلتم يجب فهل إذا أتى العامل بالجيران من باب ثان غير العمل في باقي دراهم القراض يلزم المقرض القبول أم لا وهل إذا طلب المالك مال القراض وفسخ ورأس المال ناقص فهل يجب على العامل تكملته من باب ثان أم يرجع عليه وإن كان

رأس المال ناقص وهل إذا عمل العامل بالتصرف في خمسين ريال وبقيت خمسين من المائة لم يعمل فيها وفانت قبل العمل فهل تكون جميعها مال قراض ويجبر ما نقص من الربح أم يجري الحكم إلا في الذي قد تصرف فيها وهي الخمسون والخمسون الذي لم يتصرف فيها ما يلزمه شيء أفقونا ما جورين (أجاب) رحمه الله تعالى لا يلزم العامل جبر رأس المال إذا نقص وإنما يلزمه تنضيضه إذا كان عرضاً فيلزم أن يرد (١٥٧) إلى ما كان جنساً وصفة ونوعاً وإذا فسخ

العامل صح الفسخ ولا يشترط رضی المالك بالفسخ وإذا تصرف العامل في البعض وتلف البعض الآخر فلا تقصير فان كان التلف قبل العمل فلا ضمان ولا جبر بالربح وإن كان التلف بعد التصرف جبر التالف بالربح والله سبحانه وتعالى أعلم (باب التفليس)

(سئل) رضی الله عنه في رجل عليه ديون لجملة ناس من التجار وغيرهم ثم أعسر وظهر إعساره بالبيئة العادلة المرضية وفشوا أمره ولم يكن متمرداً فهل إذا ظهر أمره للحاكم الشرعي وشهدت الشهود المرضيون لدى الحاكم الشرعي قبل الحبس ونكل رب الدين عن الدين في أنه لم يعلم إعساره يخلى سبيله قبل الحبس أم يحبس كيف الحكم في ذلك أفقونا (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم حيث الأمر ما سطر فلا يجوز حبسه بل يخلى سبيله والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الحجر)

(سئل) رضی الله عنه عن رجل مات وعنده بنات وكل عليهن ابن عمه وعنده بستان والبستان

العامة لا يقصدون كون الصدر مقسماً به بل هو المحلوف به والله أعلم وجواب الشيخ حسن هو الذي تميل إليه النفس ويحاجب بهذا الجواب أيضاً إذا قال لزوجه علي الطلاق الثلاث إن تشاجرت مع جيرانك تكوني خالصة فيلزمه الثلاث لأن المذهب اعتبار المقاصد إلا إذا قال أردت الإقسام بقولي علي الطلاق الثلاث وكان ممن يعرف القسم والمقسم به فإنه يدين ويلزمه هنا طلقة واحدة بآئنة كما هو المعتمد في لفظ خالصة والله أعلم (ما قولكم) في رجل طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً وقبل خروجها من العدة قال لها إن كنت علي ذمتي فأنت طالق فماذا يلزمه أجب عن هذا العلامة الشيخ محمد عليش بقوله في الخرشى الطلاق مصاد النكاح الذي هو سبب الإباحة ولا بقاء للزند مع وجود ضده اه وهذا صريح أن الرجعية ليست على ذمة مطلقها فلا يلزمه طلاق لعدم تحقق المعلق عليه وهذا ما لم يطأها في العدة قبل التعليق المذكور ولا يلزم طلاق آخر لما علمت أن ابن وهب يقول إن الوطء بغير نية رجعة وكل نكاح مختلف فيه كالصحيح في حقوق الطلاق اه كلامه ولما اطلعت على هذا الجواب لم أرتضه وأرسلت السؤال بعينه إلى الشيخ العلامة المذكور فرجع إلى ماهو الصواب وأجاب بقوله لزمته طلقة ثانية لأن الرجعية زوجته على ذمته في حقوق الطلاق والنفقة وغيرهما إلا الاستمتاع بها والخلو بها والأكل معها والله سبحانه وتعالى أعلم اه كلامه جزاء الله خيراً حيث رجع إلى الحق والرجوع إلى الحق فريضة وهذا هو شأن العلماء العاملين (ما قولكم) في رجل قال لزوجه علي الطلاق الثلاث إن تشاجرت مع جيرانك تكوني خالصة (الجواب) يلزمه الثلاث لأن شأن الخالف بهذا أن يقصد التشديد على نفسه بحل العصمة فإن قال الخالف أردت الإقسام به وكان ممن يعرف القسم والمقسم به دين ويلزمه طلقة واحدة إلا أنها هنا بآئنة لما تقدم من المعتمد أن خالصة طلقة بآئنة (ما قولكم) في شخص قال لزوجه إن حملت فأنت طالق فما الحكم (الجواب) في الخرشى في باب العتق أنها تطلق عليه بمجرد الوطء ولو كان وطئها قبل اليمين الطهر الذي حلف فيه ولو عزل واختار اللخمي أنه لا حنث عليه حيث عزل بخلاف ما إذا قال لامته إن حملت فأنت حرة فإن له أن يطأها في كل طهر مرة حتى تحمل عتقت اه بزيادة من عدوى (ما قولكم) في شخص قال لزوجه وهي حامل إن

عنده بئرين واحدة طيبة وواحدة دونها فباع شرب البستان من البئر الطيبة واستبقى البئر الذي دونها فهل يبيع البئر المذكور جائز أم لا (أجاب) رضی الله عنه نعم حيث كان البيع المذكور فيه مصلحة للقاصرين فالبيع صحيح وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه لو ادعى ابن تسع سنين قرية أنه بلغ الحلم هل يصدق أم لا بينوا لنا ذلك (أجاب) رضی الله عنه بقوله نعم يصدق بقوله بلا يمين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضی الله عنه في

بعض المشنومات وما لحق بها من الفاكهة المعروفة عندنا بالتخشيشة فهل في شرائها جناح إذا بلغت في القيمة قدراً متناهياً وهذه القيمة مختلفة باختلاف الأزمان والأوقات فتارة تساوى القلادة عشرة ريال عند اشتداد طلبها وقلة وجودها وتارة تساوى قرشين فهل يحرم شراؤها عند انتهاء قيمتها أم يكره ويكون سرفاً فإن قلتم إنه سرف فما تعريف السرف عرفونا (١٥٨) بالحقيقة موضحاً مصرحاً ولكم من الله مزيد الثواب (أجاب)

رضى الله عنه لا يكون شراء التخشيشة ونحوها من السفه والسرف ولا كراهة في ذلك حيث كان الشراء المذكور بشئ مثلها في ذلك الزمن والمكان أو كان بغير غير فاحش وهو ما يمتثل في مثلها وكان ذلك من ماله أو من مال غيره الذي يظن له وفاء من جهة ظاهرة أو لا يظن وفاء وعلم ذو الدين ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم في الإيعاب تنبيه وفق الماوردي بين التبذير والسرف بأن الأول الجهل بمواقع الحقوق والثاني الجهل بمقدارها ورد بأن مفهوم التبذير وغيره ترادفهما وفسر السرف في قولهم لا خير في السرف كما لا سرف في الخير بأنه ما لا يكسب حداً في العاجل ولا أجراً في الآجل وشذ الإمام والغزالي فقالا الصرف في المباحات غير اللاتفة به تبذير وليس كذلك فقد روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك من مالك إلا ما أكلت فأفنت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأبقيت وهو صريح في أن ذلك لا يسمى تبذيراً ولا

حملت فأنت طالق فما الحكم (الجواب) في حاشية الخرشى في باب العتق أنها لا تطلق إلا بحمل مستأنف كما ذكر ابن الحاجب أن الطلاق مثل العتق في ذلك لكن قال الشارح قول ابن القاسم خلاف قول ابن الحاجب (ما قولكم) في شخص تزوج بمملوكة أبيه ثم طلقها ثلاثاً فهل تحل له بالملك قبل أن تنكح زوجاً غيره أم لا (الجواب) لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ففي أبي الحسن على الرسالة ومن طلق امرأته حرة كانت أو أمة ثلاثاً لم تحل له بملك ولا نكاح حتى تنكح زوجاً غيره للآية والله أعلم

باب تفويض الطلاق

(ما قولكم) في شخص شرط لامرأته أنه لا يغيب عنها أكثر من شهر مثلاً وإن زاد عن ذلك فأمرها بيدها ثم خرج مسافراً فأسره العدو فهل لها القيام بشرطها أم لا (الجواب) في الخرشى في باب الشفعة إذ خرج مسافراً فأسره العدو فلا قيام لها بشرطها وأما لو خرج يريد غزواً فأسره العدو والمسألة بحالها فلها القيام بشرطها ولعل الفرق أن الخروج للغزو مظنة الأسر فكأنه مختار في حصوله ولا كذلك الخروج للسفر ثم إن مسألة الأسر التي لا قيام لها فيها مثلها ما إذا سافر فحبس والله الملمم للصواب (ما قولكم) في رجل وكل شخصاً على طلاق زوجته فزاد الوكيل عن طلاق واحدة فهل للزوج مناكرته (الجواب) القول قول الزوج الموكل في الإذن وفي صفته ومن الصفة عدد الطلقات فله أن يناكره فيها كما في الشبرخيتي عند قول سيدي خليل في فصل تفويض الطلاق إن زادت على الواحدة لأنه إذا كان له أن يناكر الموكلة والخيرة اللتين ليس له عزلها فمناكرته الموكلة التي له عزلها أولى ونقل الشيخ محمد عيسى أن العلامة الأمير سئل عن رجل وكل آخر على طلاق زوجته فطلقها ثلاثاً على البراءة فقال الموكل لم أرد إلا واحدة فهل يصدق يمين فأجاب للزوج رد ما زاد على واحدة حيث بادر بالإنكار ولا يلزمه اليمين إلا عند إرادة تزويجها قبل زوج اه [مسئلة] إذ اشترط الزوج لزوجته أنه إن تزوج عليها فقد فوض لها أمرها أو أمر الداخلة عليها توكيلاً فليس له عزلها لأن الحق وهو رفع الضرر عنها قد تعلق بها فلها أن تطلق نفسها أو الداخلة عليها كما في أقرب المسالك [مسئلة] إن كتب الكاتب وثيقة حال العقد

يدخل في قوله تعالى والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا الآية ولا في قوله تعالى إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين الخ ما في الإيعاب وقال قبل ذلك مع منته والرشد صلاح الدين والمال بأن لا يضيعه ضياعاً لا فائدة تعود عليه منه دنيوية أو أخروية كإلقائه في البحر عبثاً وصرفه في محرم ولو صغيرة كإعطائه لصوغ إناء نقد أو لمنجم أو الرشوة على باطل أو لشراء مسكر أو مخدر واحتمال غبن فاحش في معاملاته وهو ما لا يحتمله التجار غالباً فيها لا إن صرفه في خير كصدقة

ولا إن صرفه جميعه ولو حالا في ملاذ مباحة في اعتقاده المستند إلى تقليد صحيح كنفش بناء وتزويق وملبس ومركب ومطعم وإن كان كل ذلك فوق اللائق به وعييد كثير للخدمة وجوار كثير للتسرى ونحو ذلك لأن من شأن المال أن يؤخذ ليلتذ به التذاذا مباحا فلم يناف ذلك كمال عقله ولم يصح سببا للحجر عليه وخرج بمباحه المحرم كصرفه لنحو كاهن أو نائحة أو مطرب بمحرم أو لما يضر بدنه أو عقله أو لما يقتضيه في شيء (١٥٩) من ذلك والمالك جاهل بحاله وليس له

جهة ظاهرة مظنونة الحصول يوفى منها ما يصرفه في ذلك ويطالب حالا لان الاقتراض والصرف يحرمان عليه تحريما غليظا كما هو ظاهر من قواعدهم فلا يبعد كونه كبيرة لأنه إنلاف لمال الغير من غير ظن حصول وفائه الخ ما في الإيعاب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في ولد بالغ تحت حجر أبيه أعطاه مالا يتجر فيه وأذن له والده في التسرى من المال المذكور لكون الولد لا يملك شيئا فهل إذا ملك جارية ثم دفع ثمن الجارية من مال أبيه يحل له التسرى بها لأنه مأذون له بذلك أم لا يحل لأنه أخذها من مال أبيه الذي تحته واتحد القابض والمقبض وإذا قلم بالمنع فهل إذا اشترى الجارية واستقرض ثمنها من شخص ودفعه لمالكها وبعد ذلك أوفى القابض من مال أبيه يجوز ذلك أم لا (وسئل) عن أخوين ورثا من أبيهما مالا وبقي المال شركة بينهما وأذن كل واحد منهما للآخر في التصرف في المال المذكور وفي التسرى فهل يصح الشراء من المال المشترك للتسرى أم

أنه إن تزوج عليها فأمرها بيدها ثم تزوج عليها فطلقت نفسها ثلاثا فإنه يلزمه ولا منكرة له بنى بها أم لا لكن له الرجعة إن دخل وأبقت من الثلاث شيئا خلافا لسحنون القائل بأنه بائن لا رجعة فيه لأنها أسقطت شيئا من المهر في نظير الشرط وأما إن كتب الكاتب أن أمرها بيدها إن تزوج عليها ثم تزوج عليها ولم يعلم هل وقع ذلك في العقد أو بعده فهل له منكرتها فيما زاد على الواحدة أم لا قولان اه ملخصا من خرشي وعدوى

(فصل في الرجعة) يكفى صريحها بالنية في الظاهر فقط كارتجعتها وارجعتها ورددتها لكاحي قال ابن عرفة الأظهر عدم افتقار الصريح لنية فيكفى ولو هازلا لأن هزلها جدد والمراد بالهزل أنه خال عن نية الرجعة وينفعه ذلك في ظاهر الحال ولا يصدق فيما ادعاه من عدم النية فيؤخذ بالنفقة وغيرها لا في الباطن فلا يجوز له الاستمتاع بها إلا مع النية اه ملخصا من الخرشي بزيادة من عدوى [مسئلة] تصح الرجعة بقول غير صريح ولا بد معه من قصد الرجعة كرجعتها أو أمسكتها أو أعدت الحل أو رفعت التحريم اه من خرشي [مسئلة] تصح الرجعة بالنية والمراد بها الكلام النفسى وأما مجرد قصد أن يراجعها فلا يكون رجعة اتفاقا وإذا علمت أنها تصح بالنفسى فإذا نوى في نفسه أنه قد راجعها واعتقد ذلك في ضميره من غير تلفظ فقد صح رجعته فيما بينه وبين الله على ما استظهره ابن رشد والظاهر اعتماده اه ملخصا من الخرشي والعدوى وأقرب المسالك [مسئلة] تصح الرجعة بفعل كوطء ومقدماته مع نية أى قصد للرجعة اه منه [مسئلة] إذا وطئ زوجته الرجعية ولم ينو الرجعة فهذا الوطء حرام ويستبرئها منه ولا يلزمه صداق ولا يحد وإن حملت من هذا الوطء يلحق به الولد نظراً لقول ابن وهب إن الوطء مجرداً عن النية رجعة وإذا أراد أن يراجعها رجعة صحيحة فلا تصح إلا إذا بقيت العدة الأولى وتكون الرجعة بغير الوطء مع النية فإذا انقضت الأولى ثم طلقها طلاقاً آخر لحقه طلاقها نظراً لقول ابن وهب المتقدم كن طلق في مختلف فيه كما في عبد الباقي قال وهل هذا الطلاق الثانى رجعى وإن لم تثبت به رجعة وقائدته لزوم طلاق بعده وتأنف له عدة أو هو بائن وجزم البناى بأنه بائن وعلى أنه رجعى فيلغزه من وجهين طلاق رجعى لاحق تأنف له عدة ولا رجعة معه اه مجموع

لا يصح وإذا عزل الشريك عن الجارية وقال انقصه من حصتى هل يصح أم لا المسئلة واقعة والسائل مستفيد (أجاب) عفا الله تعالى عنه بقوله نعم حيث كان الابن المذكور رشيدا أو سفيا مهلا صح شراؤه في الذمة وحل له التسرى المذكور سواء أذن له أبوه في التسرى أم لا وتسليمه الدراهم للبائع صحيح وليس من باب اتحاد القابض والمقبض بل هو من باب اعتقاد الرضى وكذلك المسئلة الثانية وهى مسئلة القرض صحيح أيضا قرضا وتسليما وتسريا

بل لو اشترى بعين مال أبيه صح لما علم أنه من باب اعتقاد الرضى وكذلك المسئلة الثالثة إذا أذن كل منهما للآخر فيما ذكر جاز أن يشتري أيضا بعين المال المشترك وأما الرابعة وهى مسئلة ما إذا عزل الشريك فإن كان ذلك بعد الإذن المار أو مع اعتقاد الرضى أو كان الشراء فى الذمة صح الشراء والتسرى والله سبحانه أعلم

(كتاب العارية) (١٦٠) (سئل رضى الله عنه) رجل استعار له كتاب فقه من أمين

ليس هو صاحب ملك إنما هذا الكتاب لقصار وهو وكيل فأخذه المستعير فبعد مدة قليلة أصاب الناس مطر كثير وأتاهم سيل كبير فشال بلدا كثيرة فن جملتها شال حلة المستعير لهذا الكتاب وهلك الكتاب مع جملة من الكتب والأثاث فهل سيدى يلزم الضمان المستعير أو الوكيل أيهم الذى يلزمه الضمان لكتاب القصار بقيمته أفيدونا الجواب ولكم الثواب (أجاب) عفا الله عنه بقوله نعم يغرمه المستعير والوكيل وإذا غرم الوكيل رجع على المستعير والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الضمان)

(سئل) رضى الله تعالى عنه فى امرأة لها بذمة أبيها دين آل إليها بطريق الميراث من زوجها المتوفى ثم قبضت بعض الدين وبقى بعضه بذمة أبيها فأبرأت أبيها من خمسين ريالا من البعض الباقي عنده ثم أرادت الرجوع فى الخمسين المبرأ منها فهل لها الرجوع أم ليس لها ذلك أفتونا (أجاب) عفا الله تعالى عنه ليس لها الرجوع فى البراءة

بتصرف وتوضيح [مسئلة] إذا طلق زوجته طلاقاً رجعياً ثم عقد عليها فإن هذا العقد يكون رجعة كما فى حاشية الخرشى وإذا كان دفع لها مهرأ جهلا منه رجع به عليها لأنه إنما دفعه لاعتقاده لزومه قال ابن حارث اتفقوا على أن من أخذ من رجل مالا وجب لذلك الأخذ بقضاء أو غيره ثم ثبت أنه لم يكن يجب له شيء أنه يرد ما أخذه اه بتصرف ذكره دس و ص عن البناني فى باب النفقات عند قول المختصر كأنفشاش الحمل [مسئلة] إذا شك هل طلق زوجته أم لا ثم اعتقد من جهله أنه وقع عليه الطلاق فراجعها فإن هذه الرجعة غير معتد بها فإذا زال الشك بعد الرجعة وتبين له أنه وقع عليه الطلاق فلا بد من رجعة غير الرجعة التى وقعت منه لأنها مستندة لاعتقاده أنه لزمه الطلاق بالشك وتقدم أن الشك لا يقع به طلاق اه عدوى بتوضيح (ما قولكم) فى امرأة ادعت انقضاء عدتها فى شهر هل تصدق أم لا (الجواب) فى در و صدقت المطلقة فى دعوى انقضاء العدة سواء الاقراء والوضع ولو كان الوضع سقطاً بلا يمين ولو خالفت عاداتها أو خالفها الزوج إذا ادعت مدة يمكن فيها انقضاء العدة غالباً أو مساوياً وأما إذا ادعت مدة يتدر فيها انقضاء العدة كالشهر فإنه يسئل النساء فإن شهدن لها أن النساء قد يحضن لمثل هذا فإنها تصدق وهل يمين أو بغيره قولان وأما إذا ادعت مالا يمكن غالباً ولا يمكن نادراً فلا تصدق ولا يسأل النساء اه بزيادة من دس بتصرف (ما قولكم) فى امرأة مدخول بها غير حامل طلقت أول ليلة من رمضان خلعت للأزواج أول يوم من شوال ولم يفتها صوم ولا صلاة (الجواب) هى امرأة طلقت أول ليلة من رمضان وهى طاهرة فحاضت فى تلك الليلة وانقطع عنها قبل الفجر واستمرت طاهرة خمسة عشر يوماً ثم أتاها الحيض فى الليلة السادسة عشر وانقطع عنها قبل الفجر واستمرت طاهرة خمسة عشر يوماً ثم أتاها الحيض عقب غروب أول ليلة من شوال ولا يضر إتيان الحيض أول ليلة من الشهر وانقطاعه قبل الفجر لأن العبرة فى الطهر بالأيام وهذا على المشهور من أن أقل الطهر نصف شهر وأما على القول الضعيف من أن أقل الطهر عشرة أيام وثمانية فتصوره ظاهر اه عدوى بتصرف [مسئلة] يندب الاشهاد على الرجعة فلو راجعها بغير شهود صحت كما فى أقرب المسالك وغيره (ما قولكم) فى امرأة خطبها رجل غير كفء فقالت له لم تنقض

المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه فى رجل له عند رجل مائة ريال قيمة عبيدين وأخذ فيها أجله بينة إلى انتهاء الأجلة جاء صاحب الحق يطلب حقه من المشتري فأراد المشتري أن يمهله صاحب الحق فأبى لجاء رجل آخر وقابل فى القدر المذكور وأشهد على نفسه وكتب أيضا ذلك المبلغ عليه بأن يؤدى كل شهر عشرة ريال فوصل من ذلك المبلغ خمسة وثلاثين ريالاً فأتى المقابل قبل أن يوفى ذلك المبلغ المذكور فهل لصاحب الحق طلب على

ورثته أم يرجع إلى المشتري الأول أفنونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله الخيار للبائع إن شاء رجع على تركه الميت الضامن وإن شاء رجع على المشتري والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص له على آخر دين به رهن فعجز المدين عن وفاة الدين فشكا حاله على صديق له فأجابه بأن أسلم الدين المذكور عنك والحال أن قدر الدين المذكور ستون ريالاً فذهب الملتزم إلى صاحب الدين وقال له (١٦١) إن لزيد على عمرو ستين ريالاً فكتب

إليه بأن يضع عنه من الدين خمسة عشر ريالاً وأنا الملتزم في خمسة وأربعين ريالاً فقال له لا أكتب إليه إلا أن تلتزم بأداء الخمسة والأربعين ريالاً فقال التزم بأدائها عن المدين فكتب إلى صاحبه فأجاب الدائن بأن أبرأت المذكور من خمسة عشر ريالاً وفك الرهن وجعل به أجيراً فطلب الملتزم الخمسة والأربعين فتمهله أياماً ثم امتنع من التسليم بعد ذلك فهل يلزمه تسليم ذلك أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يلزمه تسليم الدرامم بالتزامه المذكور ولصاحب الحق مطالبته بما ذكر والله الهادى أعلم

(باب الرهن)

(سئل) رضى الله عنه عن رجل رهن عند رجل سيفاً في دراهم معلومة إلى أجل مسمى ثم إن الراهن المذكور بعد المسدة المذكورة أو في المرتن ماله له وطلب الراهن المذكور من المرتن المرهون المذكور وإذا به قد ذهب السيف المذكور فقال له أين ذلك فقال له طاح بين حوائجى وأمهلى حتى أقتش وصبر

العدة وادعت أنها تحيض في كل شهرين مرة ثم خطبها كفوها قبل تمام ستة أشهر فأجابته وأخبرت أنها حاضت في كل شهر فهل تمتع من العقد نظراً لخبرها الأول أو يعقد عليها نظراً للثاني (الجواب) يعتمد على خبرها الأول وتمتع من العقد حتى تتم عدتها بحسب ما أخبرت به أولاً قال في المجموع وإن ادعت طولها وهو حى أخذت باقرارها في أحكام العدة انتهى

باب الظهار

صریح الظهار لا بد فيه من ظهر امرأة مؤبد تحریمها بنسب أو رضاع أو صهر ولا ينصرف صريحه للطلاق فإذا قال أنت على كظهر أمى أو كظهر أختى من الرضاع أو كظهر أم زوجتى كان مظاهراً منها يحرم عليه الاستمتاع بها قبل الكفارة وسيأتى بيانها فلو قال نويت بهذا اللفظ الصريح الطلاق فلا يؤاخذ به مع الظهار لا فى الفتوى ولا فى القضاء على المشهور بل لا يلزمه إلا الظهار فقط كما فى أقرب المسالك وغيره [مسئلة] كناية الظاهرة ما فهمت الظهار غير صريح كما فى المجموع وهى ما سقط منها لفظ ظهر أو لفظ مؤبد التحريم قالوا ونحو أنت كأمى أو أنت أمى بحذف أداة التشبيه والثانى نحو أنت كظهر زيد أو ظهر فلانة الأجنبية وكذا إذا قال يدك كأمى أو مثل يد أمى فهو من الكناية الظاهرة ثم إن نوى بلفظ من ألفاظ الكناية الظاهرة الظهار أولم ينو شيئاً لزمه الظهار وإن نوى الطلاق لزمه الثلاث فى المدخول بها ولو نوى أقل وأما غير المدخول بها فإن نوى الأقل قبل منه اه من أقرب المسالك [مسئلة] إن قصد بقوله أنت كأمى الكرامة أى قصد أنت مثلها فى الكرامة أو فى الإهانة قبل منه ولا يلزمه شيء فالكناية الظاهرة هنا يصرفها عن الظهار النية بخلاف كناية الطلاق فلا يصرفها عنه إلا البساط لالنية على المعتمد اه دس [مسئلة] إن قال أنت كفلانة الأجنبية فهذا من كنيات الطلاق لا الظهار ويلزمه به الطلاق الثلاث فقط فى المدخول بها وغيرها سواء نوى الثلاث أم لم تكن له نية فإن نوى أقل فإنه يقبل فى غير المدخول بها وهذا إذا لم ينوبه الظهار فإن نواه لزمه فى الفتوى ويصدق ويلزمه الظهار فقط دون الطلاق مدخولاً بها أو غيرها وأما فى القضاء فيلزمه الثلاث والظهار معا كانت مدخولاً بها أو غيرها إلا أن ينوى أقل من ثلاث فى غير المدخول بها فيلزمه

(٢١ — قررة العين) عليه مدة من الزمن فطلبه فقال له ذهب علينا فهل تلزمه الغرامة أم لا أم كيف الحكم أفنونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث ذهب المذكور من حرز مثله فلا ضمان وإلا فيضمن والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل رهن أرضاً فهلك ولم يفكها ولم يكن له ورثة فهل يصح للمرتن رهنها بالثمن الذى ارتن به أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يصح ولا يجوز للمرتن المذكور أن يرهن الأرض المزبورة والله

تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استعار من آخر أمتعة نساء ورهنها وهو مقر بذلك الرهن فهل يعزر فيما فعله أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث فعل ما ذكر بغير إذن ذوى الأمتعة عزر بما يراه الحاكم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل رهن عند آخر أمتعة نساء في قدر معلوم مثلاً ستة عشر ريالاً والحال أن الرهن يساوى ثلاثمائة قرش فرهته (١٦٢) المرتين بغير إذن صاحب الرهن فكيف الحكم في هذا الرهن

وإذا أتى بالستة عشر ريالاً الرب الرهن وطلب الرهن فهل للمرتين دفعه وصبره حتى يسر الله له ويفك الرهن أم كيف الحكم أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه بقوله حيث رهن بغير إذن ذى المتاع فالرهن باطل ولصاحب المتاع أخذه ممن هو تحت يده إذا أقام البينة على ذلك وحلف أنه لم يأذن في الرهن وإلا فليس له ذلك لكن إذا سلم الدين أخذ متاعه والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن أعطى لآخر أمتعة نساء لأجل مسمى يتوسع بها مثلاً ثلاثة أشهر فغيبها منذ سنين فهل لرب الأمتعة إذا رفع أمره إلى القاضي أن يجبر المغيب برذل الأمتعة أفقونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان قادراً على الفكك أجبره الحاكم الشرعى عليه وإلا فلا والله الهادى أعلم

(باب الوكالة)

(سئل) رضى الله عنه في شخص أرسل إلى شخص بضاعة وكله في بيعها فوصل جانب من البضاعة فباعه وأرسل الثمن إليه ووصل الجانب الثانى فباعه وطلعه في

مانواه مع الظهار هذا هو الصواب كما في بن خلافاً لعباه ملخصاً من درودس [مسئلة] إن قال أنت كائى أو غلامى فانه يلزمه الثلاث في المدخول بها كغيرها إلا أن ينوى أقل فيما يظهر وظاهر المختصر لزوم البتات هنا ولو نوى الظهار في الفتوى والقضاء وهذا هو المعتمد وقيل لا يلزم به ظهار ولا طلاق وإن دل البساط على عدم الطلاق بقوله أنت كائى أو غلامى لم يلزمه شيء وأما لو قال أنت على كظهر ابنى أو ظهر غلامى فانه يلزمه الظهار عند ابن القاسم وهو الصواب لأن الابن والغلام محرمان عليه كالأم وأشد ولا وجه لقول ابن حبيب لا يلزم ظهار ولا طلاق اه ملخصاً من شرحى درودس (سئل ابن عبد السلام) عن رجل قال لرجل أنت على حرام كائى وأختى فقال لا أعلم فيها نصاً واستظهر أنه ظهار أخذاً من عكس التشبيه فإن نوى الطلاق أخذه والمراد بعكس التشبيه قوله أنت على كظهر فلان الأجنبى اه دس [مسئلة] كناية الحفية كاذهى وانصر فى وكلى واشربى ونحو ذلك ولا تنصرف للظهار ولا للطلاق إلا بالقصد اه من أقرب المسالك [مسئلة] إن قصد الظهار بصريح الطلاق كما إذا قال أنت طالق ونوى به الظهار لا يلزمه ظهار على المعتمد وقال أبو القاسم يلزمه الظهار نظراً لنيته التى أقربها ويلزمه الطلاق نظراً لما ظهر من لفظه اه ملخصاً من أقرب المسالك وص «ما قولكم» فى رجل قال لزوجته أنت حرام على كائى ولم يقصد شيئاً فهل يلزمه الحرام ويسقط عنه الظهار ويكون كقول الخرشى يعنى أن الزوج إذا قال لزوجته ابتداء أنت طالق ثلاثاً وأنت على كظهر أى فى الظهار لا يلزمه لعدم وجود محله وهو العصمة لأن الزوجة انقطعت عصمتها بالطلاق الثلاث أو يلزمه الظهار فقط وإذا قلتم يلزمه الظهار هل يجوز له معاشرتها (الجواب) قوله أنت حرام على كائى من الكنايات الظاهرة وهى إذا لم ينوبها شيئاً يلزمه الظهار ولا يلزمه الحرام والفرق بين هذه الصيغة وبين قوله أنت طالق ثلاثاً وأنت على كظهر أى أنه جعل هنا قوله كائى كالحال مما قبله فبين به وجه الحرمة وصرف الحرام عن أصله يعنى الطلاق وجعل المراد منه الظهار فكانه قال أنت حرام حالة كونك كظهر أى وأما قوله أنت طالق ثلاثاً وأنت على الخ فقد عطف الظهار على الطلاق فلم يجعله كالحال مما قبله ويجوز كونها معه فى بيت واحد إن أمن وله النظر لوجهها

درب مسلوك فلما وصل فى أثناء الطريق خرج عليه قوم فنهبوه ومن جملة المال المنهوب مال المرسل فلما وصل للمرسل خبر النهب قام شخص آخر يدعى أن المال ماله والأمين لا يعلم لذلك مالا جملة كافية فهل يلزم الأمين شيء أولاً لأنه أمين وأيضاً المرسل أذن له بالتصرف وتصرف على حسب الإذن ولم يعلم لاحد مالا إلا المرسل إليه بينوا لنا ذلك جزئياً خير (أجاب) رضى الله عنه لا يضمه الوكيل المذكور والحال ما سطر والله تعالى أعلم (سئل) رحمه الله تعالى

في شخص أرسل إلى شخص بضاعة ووكله في بيعها فوصل جانب من البضاعة فباعه وأرسل اثنين إليه ووصل الجانب الثاني فباعه وطلعه في درب مسلوكة فلما وصل أثناء الطريق خرج عليه قوم فنهوه ومن جملة مال المنهوب مال المرسل فلما وصل المرسل خبر النهب قام شخص آخر يدعى أن المال ماله والأمين لا يعلم لذلك مالا جملة كافية فهل يلزم الأمين شيء أولاً لأنه أمين وأيضاً المرسل أذن له بتصرف وتصرف على (١٦٣) حسب الإذن ولم يعلم لأحد مالا إلا المرسل إليه يبينوا لذلك (أجاب)

رضي الله عنه نعم حيث ثبت أن المال للمدعي المذكور وحلف أنه لم يأذن فله تضمين أيهما شاء والقرار على المرسل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في شخص أرسل بضاعة من اليمن إلى بندر جدة لوكيل له فوصلت البضاعة إلى الوكيل وتسلمها وتصرف فيها بنظره واجتهاده على عادة الركلا بئنه جدة باع بعضها ببندر جدة قيمة مثله يوم البيع وأرسل بعضها إلى مصر لابن الموكل وسلم قيمة ما باعه منها لابن الموكل أيضاً وبعد مضي مدة من السنين ادعى الموكل أنه لم يوكله في البيع وإنما وكله في استلامها وإرسالها لابنه فقط وأجابه الوكيل بأنه وكله فيها وكالة مطلقة مفوضة وتنازعا في ذلك فهل يقبل قول الوكيل في الإطلاق أم قول الموكل بيمينه في التقييد حيث كان التصرف فيها متفاداً من جهته وإذا أقام كل منهما البينة على ما ادعاه هل تقدم بينة الموكل على التقييد أم بينة الوكيل على الإطلاق حيث ركن أكثر إثباتاً وإذا عجز

وأطرافها كالوجه واليدين والرجلين بغير قصد لذة لا لصدرها فلا يجوز وإن لم يؤمن لا يجوز كونها معه في بيت واحد خشية الوقوع في المحذور اه ملخصاً من الخرشى والعدوى [مسئلة] إن قال أنت على كظهر فلانة الأجنبية إن دخلت الدار ثم تزوج فلانة الأجنبية ثم دخل الدار فيلزمه الظهار اعتباراً بيوم الحلف كما قال اللخمي واختاره ابن رشد فهو الراجح وقيل لا شيء عليه بناء على اعتبار يوم الحلف اه من دس [مسئلة] يجب عليه كفارة الظهار بالعزم على الوطء ولا تجزئ قبله لأنه إخراج لها قبل الوجوب وتتحتم عليه بالوطء فلا تقبل السقوط بحال اه من أقرب المسالك [مسئلة] كفارة الظهار ثلاثة أنواع للحر على الترتيب الأول إعتاق رقبة مؤمنة معلومة السلامة من العيوب الثاني صوم شهرين متتابعين ولو ناقصين إن ابتدأ بالهلال ولو ابتدأ أثناء شهر صام الثاني على ما دوا عليه من نقص أو كمال وتتم الأول المنكسر الذي صام في أثناءه من الثالث ولكن لا يصح الصوم إلا إذا عجز عن العتق الثالث الإطعام إن عجز عن الصوم وهو أن يملك ستين مسكيناً أحراراً مسلمين مائة مد بمده صلى الله عليه وسلم من بر إن اقتاتوه فإن اقتاتوا غيره فعدله شعباً لكل واحد مد وثلثان والمد والثلثان هو قدر مد هشام ابن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي كان عاملاً على المدينة لعبد الملك بن مروان فمن قال كفارة الظهار ستون مداً فالمراد مد هشام لأن سيدنا مالكا رضي الله عنه ضبطها بمد هشام وقد علمت أن مد هشام مد وثلثان بمده صلى الله عليه وسلم فتكون بمده عليه السلام مائة مد كما علمت اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] يتعين الصوم في تكفير العبد إذ لا يصح منه العتق وله أن يطعم ستين مسكيناً بالحر إن أذن له سيده فيه لا إن لم يأذن اه ملخصاً من أقرب المسالك

باب العدة

[مسئلة] سئل المنوف هل المرأة إذا عالجت دم الحيض قبل أوانه فنزل هل تبرأ من العدة أم لا (فأجاب) بأن الظاهر أنها لا تحل أي لأنه لا بد أن يخرج بنفسه لا بعلاج قبل زمنه انظر الصفقي (ما قولكم) في رجل عقد على امرأة ودخل بها ولم يطأها بل أنزل بين يديها المني وسال المني إلى الفرج ثم طلقها فهل لأعدة عليها لعدم دخول الحشفة أم كيف الحال (الجواب) يلزمها أن

الوكيل عن البينة وتجراً الموكل على البينة أو أقام البينة على ما ادعاه وتوجه الضمان على الوكيل وكانت البضاعة من ذوات القيم هل يضمن قيمتها يوم التصرف أو يوم المطالبة أم لا أفيدوا (أجاب) رحمه الله تعالى نعم الأول قول الموكل بيمينه في التقييد وحيث أقام كل منهما بينة قدمت بينة الموكل بالتقييد وإذا توجه الضمان على ما وصف وكانت البضاعة متقومة ضمن أقصى القيم من يوم تصرفه إلى يوم تلف البضاعة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عند الله عنه في رجل له

أخ معه زوجة فأراد السفر وأوصاه لينفق عليها مدة غيبته فقال له كم تحسب علي فقال تجملا ما بيني وبينك مقاصرة والحال أن الرجل طامع في إيصال شيء من الأخ إليه فهل له الطلب عليه بما أنفق مدة غيبته بحسب الحال أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله نعم له ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه في رجل بمكة أرسل إلى رجل بالبيت بطة حقة سمن ودرهم (٤ - ١) وعرفه بأنه يملأ له البطة سمنًا ويرسلها له إلى مكة مع الثقة

ووصلت البطة إلى الرجل في الليث واشترى السمن وملأ البطة وختمها وأكرى عليها صبيحة جمال فجاءها الجمال إلى قريب مكة وبات بها عند أهله وعياله ووقف البطة على ما هي فأصبح الصبح فقام الجمال إلى البطة فوجدها طائحة في الأرض والسمن خارجا من فيها والختم خارجا منها والبطة سالمة من العيوب فشال الجمال البطة وجاء بها فارغة إلى الرجل المرسل إليه إلى مكة فأبى الرجل أن يقبلها فارغة وردها على الجمال فهل ضمان السمن على الرجل الذي في مكة أو على الجمال الذي حملها بأجرة المثل وحصل منه التقصير أو على الذي أرسلها أم كيف الحكم أفيدونا (أجاب) عفا الله عنه نعم ضمان السمن على مرسله ثم إن قصر الجمال في وضعها بأن لم يحكمه رجع عليه مرسله بما غرم وإلا بأن أحكم وضعها بوضع نحو أحجار حولها بحيث إنها لا تقع وإنما أوقعها أمر عرض لا بتقصير منه فلا رجوع له عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في الجمال إذا قسم حمل البعير أربعة أقسام وفرقها على باقي جماله

تعتد ولو غير بالغة لوجود الخلوة لأن شرط عدة المطلقة بالأشهر أو بالأقراء خلوة بالغ غير محبوب ولا خصى سواء كانت خلوة اهتداء أو خلوة زيارة ولو اختل بها حال حيضها أو حال صومها أو حال صومه أو نحو ذلك من الموانع الشرعية لكن يشترط في الخلوة أن يمكن فيها الوطء عادة ويشترط أن تكون الزوجة مطيقة وإن لم يتوقع حملها كبت سبع سنين أو ثمان فتي اختل بها وهو بالغ غير محبوب وهي مطيقة وجب عليها أن تعتد ولو تصادقت هي وزوجها على أنه لم يطأها لأن العدة حق لله تعالى فلا يسقطها ما ذكر فإن اختل شرط بما ذكر فلا عدة عليها اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] الخلوة بالزوجة وإن أوجبت العدة لكنها لا تحل المبتوتة ولا يحلها إلا إيلاج بالغ قدر الحشفة منتشراً بلا حائل مباحاً لا في دبر أو في كحيز وتصادقاً على ذلك والعبرة بالسابق من إقرار أو إنكار وأن يكون ذلك في نكاح لازم علت خلوته ولو بامرأتين ولو مغمى عليه إن علت هي كما في المجموع في باب النكاح [مسئلة] إن طلقت المرأة ولم تميز الحيض من غيره لكونها مستحاضة فعدتها سنة كاملة ولو أمة رقيقة وفي الحقيقة تمكث تسعة أشهر لزوال الرية لأنها مدة الحمل غالباً وهل ابتداء التسعة الأشهر من الطلاق وهو ما في المدونة وغيرها أو من ارتفاع الحيض خلاف ثم تعتد بثلاثة أشهر ثم تحل للأزواج ومثل المستحاضة من طلقت وتأخر حيضها لغير عذر غير رضاع كمرض فعدتها سنة كاملة لادم فيها تسعة استبراء وتعتد بثلاثة وهل ابتداء التسعة من الطلاق أو من ارتفاع الحيض خلاف كما تقدم في المستحاضة فإن رأت الدم في أثناء السنة فإنها تنتظر الحيضة الثانية فقط أو تمام السنة ولا تنتظر الثالثة لأن عدتها قرآن ثم يحل كل من الحرة والامة للأزواج اه ملخصاً بزيادة من المجموع (ما قولكم) في امرأة تأخر حيضها لغير عذر أو لعذر غير رضاع وطلقت فمكثت سنة لادم فيها ثم تزوجت ثم طلقت فما عدتها (الجواب) عدتها ثلاثة أشهر إن استمر انقطاع الدم عنها فإن طرأ عليها الحيض أثناء الثلاثة الأشهر فإنها تنتظر الحيضة الثانية والثالثة أو تمام سنة يضأ لادم فيها كما في أقرب المسالك وغيره (ما قولكم) في امرأة اعتادت الحيض في كل ست سنين مرة وطلقت فما عدتها (الجواب)

لدعواه أن بعير الحمل المذكور عجز عن الحمل في أثناء الطريق ثم إنه فارق الجمال والحول من نحو نصف مرحلة إلى البلدة وحده فحصل في بعض العدول شق في غيبته وتشعث الحب الذي فيها فلما وصلت الحول إلى الأمين المرسله إليه عبرها بالكيل فوجد الحمل المقسم ناقص عن كيله أربعة كيل ووجد العدلة ناقصة كيلتين عن كيلها فهل يكون الجمال المذكور ضامناً للنقص المذكور أم لا كيف الحكم في ذلك أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يكون ضامناً

للتقص المذكور والحال ماسطر والله الهادي أعلم (سئل) رحمه الله تعالى فيما إذا وكل شخص شخصاً في بيع شيء هل يجوز للوكيل أن يبيع من نفسه بمثل ما يبيعه منه للغير وهو قيمة المثل حينئذ أو يزيد الوكيل على قيمة المثل احتياطاً لدفع الرية لكونه باع من نفسه أم لا وفيما إذا أذن لشخص في بيع شيء مشافهة بلا صيغة وكالة وأرسل إليه شيء من بعد ليبيعه بحسن نظره وفوض إليه الأمر في ذلك كاهو شأن أكثر (١٦٥) المتسدين الآن هل يجوز للمرسل

إليه المأذون له أن يبيع من نفسه بمثل ما أعطى عليه غيره أو يزيد على ذلك شيئاً احتياطاً لدفع الرية أم لا وفيما إذا وكل شخص شخصاً أن يفرق شيئاً من الدراهم على الفقراء مثلاً أو أذن له مشافهة بلا صيغة وكالة أو أرسل إليه من بعد هل يجوز له أخذ شيء من ذلك حيث كان فقيراً كسائر الفقراء أم لا وإذا قلتم بالجواز في البعض دون البعض فما الفرق في ذلك فهي ست مسائل التوكيل في البيع والإذن فيه والإرسال والتوكيل في التفريق والإذن فيه والإرسال والسابعة الفرق في الجميع أو البعض إن كان أفتونا (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله نعم لا يجوز أن يبيع من نفسه فيما أرسل به إليه ليبيعه بحسن نظره أو وكل في بيعه أو أذن له في بيعه وإن قال بع من نفسك وقدر الثمن ونهاه عن الزيادة وقال ابن الرفعة يجوز في هذه وكذلك لا يجوز له الأخذ مما وكل فيه في تفرقه أو أذن له فيها أو أرسل به إليه وإن وجدت فيه الصفة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نفعنا الله

عدتها سنة يضاء علي الصواب كما في دس وأما ما اعتادته في كل خمس سنين مرة فعدتها خمسة عشر سنة وعبرة المجموع وإنما يعتبر الحيض حيث اعتيد في خمس سنين وإلا فسنه يضاء كما في المحشى وغيره عن الناصر وفيه فسحة انتهى (ما قولكم) في امرأة طهرت من الحيض ثم جامعها زوجها ثم طلقها فنزل الدم بعد نطقه بالقاف من قوله أنت طالق فهل تعد هذه اللحظة التي طلقها فيها قبل نزول الحيض قرءاً من الاقراء الثلاثة (الجواب) عدة الحائض ثلاثة قروء إن كانت حرة وإن كانت أمة فقرءان والاقراء عندنا الأطهار وتعد بطهر الطلاق وإن لحظة ولو وطئها في طهر الطلاق وإن كان خلاف السنة بل تعد بطهر الطلاق وإن اتصل كالوقال أنت طالق فنزل الدم بعد نطقه بالقاف فتحل للأزواج بأول نزول الحيضة الثالثة وينبغي أن لا تعجل العقد علي أحد بمجرد رؤية الدم بل تصبر حتى تستمر عليها الحيضة الثالثة يوماً أو جل يوم لئلا ينقطع قبل ذلك فلا يعتد به اه ملخصاً من أقرب المسالك بزيادة من الصاوى وعبرة المجموع وندب مكثها حتى يدوم يوماً أو بعضه حتى يكون حيضاً معتبراً في العدد ولا يجب حملاً لينبغي في كلام أشهب على ظاهره من الندب فيوافق ابن القاسم وهو تأويل الأكثر فإن بادرت بالعقد فانقطع حيضها أى قبل يوم أو بعض يوم له بال فتنكوح في العدة أى وتقدم أنه إن عقد عليها في عدة غيره وتلذذ بها تأبد تحريمها اه بتوضيح (ما قولكم) في امرأة طلقت ثم بعد مدة تنقض في العدة أخبرت بانقضاء عدتها ثم تزوجت رجلاً آخر ثم ادعت أن عدتها لم تنقض من الأول فهل تصدق أم لا (الجواب) لا تصدق والعبرة باخبارها الأول وتعد نادمة وكارهة للزوج الثاني قال الدردير في فصل الرجعة ولا يفيدها تكذيبها نفسها ولا يفيدها رؤية النساء فيوافقها على قولها الثاني اه بتصرف قال دس يعنى أنها إذا قالت أولاً عند إرادة الزوج رجعتها عدت قد انقضت بما يمكن من اقراء أو وضع وقلتم إنها مصدقة في ذلك وقد بان من ذلك فإذا قالت بعد ذلك كنت كاذبة وإن عدت لم تنقض فإن ذلك يعد منها ندماً (ما قولكم) في امرأة اعتادت أن يأتيها الحيض ساعة فقط ثم ينقطع وطلقت فاعتدت (الجواب) عدتها ثلاثة أشهر لأن أقل الحيض يوم كامل أو بعض له بال والبعض الذى له بال

تعالى ببركاته عن شخص أقبض آخر زكاة ماله وأمره أن يصرف منها لشخص خمسة دراهم مثلاً ويصرف الباقي للمستحقين فصرف الوكيل للمستحقين بحسب ما رأى ثم عن له أن يعطى صاحب الخمسة من الباقي شيئاً لما رأى من شدة حاجته وزيادة بعض المستحقين فهل تجوز الزيادة على القدر المأذون فيه أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله نعم لا تجوز له الزيادة على القدر المأذون له فيه لتنصيص الموكل له فيه فدل تنصيصه على عدم الإذن في

الزيادة والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه في رجل بالطائف يرسل له رجل بمكة بضاعة يتجر فيها فأرسل له صاحب المال كتابا بخطه الذى لا ينكره أنك ترسل الدراهم ممتازين لها يعنى قيمة التجارة ويذكر أن أمرنا مغرض لها وفي كتاب آخر أرسل لنا فلوس محتاجين يريد ذلك من ثمن البضاعة والحال أنه غير منكر لخطه وكتبه فاعتمد الذى فى الطائف على (١٦٦) ذلك وأرسل له ما طلب صحة الجمل المعروف بينهم فذكر الجمل

أنه عدى عليه فى الطريق وأنها ذهبت فهل والحالة هذه إذا اعترف صاحب المال بكتابته بذلك تكون ذاهبة عليه أو يغرمها المرسل أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم إن عين له وكيلًا معينا يرسل معه الدراهم فلا ضمان على المرسل وإن لم يعين له وكيلًا بل أطلق الإرسال فالضمان على المرسل ويرجع بعد التسليم على الجمل إن علم أنها للذى بمكة فإن لم يعلم فلا يرجع عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب الإقرار﴾

(سئل) رضى الله تعالى عنه فى رجل توفى عن زوجة وبنين وابنة وخلف لهم شيئاً من حطام الدنيا الدنية ولم يقم وصيا بل أوصى عليهم والديهم وهم قصار تحت والديهم ثم بعد مدة تزوجت برجل وهى مقرة بحضور جمع من المسلمين بأن جميع ما هو تحت يدها من غير تعين فهو للقصار المذكورين ثم إنها طلقت من الرجل عن ابنين وبنت وتزوجت برجل آخر وتوفيت ولم توص للقصار المذكورين بما هو لهم من مخلف أبيهم ثم إن الورثة اجتمعوا

أن يزيد على ساعة وتقول النساء العارفات إن هذا الحيض فيما زاد على ساعة يعد حيضاً لانا شاهدنا بعض النساء يحضن كذلك فإن قلن إن شأن الحيض لا يكون كذلك عمل بقولهن ولا يعد حيضاً وقوله وتقول النساء الجمع غير مقصود فتكفى الواحدة إن سلبت من الكذب لأن طريقها الاخبار لا الشهادة وأما إتيان الحيض ساعة فقط فلا يعد حيضاً إلا فى باب العبادات ويلغز بها فيقال امرأة طلقت وهى تحيض كل شهر مرة وعدتها ثلاثة أشهر اه ملخصاً من أقرب المسالك وص بتوضيح (ما قولكم) فى امرأة أراد زوجها رجعتها فقالت رأيت الحيضة الثالثة وانقضت عدتي ثم ادعت أنها رأت أول الحيضة الثالثة وقالت كنت أظن دوام الدم فانقطع قبل استمراره المعتبر فى العدة فهل يفيدها ذلك وللزوج رجعتها أم لا يفيدها وقد بانت بقولها الأول (الجواب) قال ابن عرفة المذهب كله على ثبوت قولها أنها رأت أول الدم وانقطع وحينئذ فلها الكسوة والنفقة وتصح رجعتها هذا هو الراجح خلافاً لما فى المختصر من أنه لا يفيدها وقد بانت وخلافاً للشيخ أحمد من أنه يفيدها فيما عدا الرجعة اه ملخصاً من المجموع ودس فى فصل الرجعة [مسئلة] يجب على الحرة المطيعة إن وطئت بزنى أو شبهة أو غاب عليها غاصب أو ساب أو مشتر اشتراها جهلاً أو تعمد للضلال أن تستبرئ بقدر عدتها فذات الأقراء تستبرئ بثلاثة قروء وذات الأشهر بثلاثة أشهر والمترتبة بسنة لأن استبراء الحرة كعدتها ولا يطؤها زوجها ولو كانت ظاهرة الحمل منه قبل وطئها بالزنا أو الشبهة كما نقله أبو علي المسناوى وهو المذهب وأما لو حملت من الزنا أو الشبهة فانه يحرم على زوجها وطؤها قبل الوضع اتفاقاً ولا يعقد عليها زوج مدة الاستبراء إن كانت خلية من الأزواج فان عقد عليها وجب فسخه فان انضم للعقد تلذذ بها تأبد تحريمها عليه لكن إن كان التلذذ بالوطء فيتأبد تحريمها سواء وطئ فى مدة الاستبراء أو بعد فراغها وإن كان بالمقدمات فإن كان فى مدة الاستبراء فيتأبد تحريمها وإن كان بعد فراغ مدة الاستبراء فلا يتأبد اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) فى امرأة وضعت أحد توأمين فراجعها زوجها قبل نزول الآخر هل تقع رجعتها أم لا (الجواب) عدة الحامل وضع حملها كله فإن كان متعددًا فبانقصال الأخير عنها وإن كان واحداً

واقسموا بعض المخلفات وبقي بعض وإن القصار المذكورين بعد القسمة المذكورة وجدوا بينة تشهد لهم بإقرارها فى مدة حياتها بأن جميع ما تحت يدها فهو للقصار المذكورين فهل تسمع الدعوى وترد البينة أم لا وهل تلحق الورثة شيئاً من مال القصار أم كيف الحال أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم إقرارها المذكور صحيح نافذ ويكون جميع ماتحت يدها حالة الإقرار للقصار فتسمع الدعوى بذلك فإن اختلف ولى القصار والورثة فى شيء هل هو موجود حالة الإقرار

أم لا صدق الوارث يمينه فيحلف على نفي العلم بوجود ذلك حالة الإقرار والله سبحانه وتعالى أعلم ففي التحفة فرع قال له هذه الدار وما فيها صح واستحق جميع ما فيها وقت الإقرار فإن اختلفا في شيء أهو بها وقت صدق المقر وعلى المقر له البينة أخذاً من أقوال الروضة لو أقر بجميع ما في يده أو ينسب إليه صح وصدق المقر إذا تنازعا في شيء أكان بيده حينئذ وقضيته أنه لو اختلف وارث المقر والمقر له (١٦٧) صدق وارث المقر لأنه خليفة مورثه

فيحلف على نفي العلم بوجود ذلك فيها حالة الإقرار ونحو ذلك ولا يفتن منه بحلفه أنه لا يستحق فيها شيئاً وبه أفتى ابن الصلاح وهو أوجه من قول القاضي يصدق المقر له الخ ما في التحفة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن رجل وهب لورثة شخص دوراً مثلاً وكتب لهم بذلك صكاً شرعياً وقبلوا الموهوب لهم تلك الهبة وقبضوها ومع ذلك أقر الواهب على يد جماعة على أن الدور المذكورة هبة منى لورثة فلان المذكورين فباع أحد الموهوب لهم ما يخصه على بعض إخوانه والحال أن البيع بيع أداة وأمانة فهل والحالة هذه يصح الرجوع للواهب في الموهوب أم لا وهل بيع البعض المذكور صحيح أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم يكون لإقراره المذكور مانعاً لرجوعه في الهبة وأما البيع المذكور فإن وقع شرط الرد في صلب العقد أو بعده في مجلسه فباطل وإلا فصحيح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه فيمن جاء بغنمه وسلبها لشخص

فبانفصاله ولزوجها مراجعتها بعد بروزه وقبل انفصاله عنها فإذا وضعت حلت للأزواج ولو بعد لحظة اه من أقرب المسالك وفي صاوى فلو خرج وقطع عضو منه داخل الرحم فالمعتمد بقاء العدة؛ إذا علمت هذا تعلم أن الرجعة قبل نزول الآخر صحيحة لما علمت أنها لا تخرج من العدة إلا بانفصال الآخر (ماقولكم) في امرأة طلقت فوضعت دماً مجتمعا فهل تخرج من العدة أم لا (الجواب) في أقرب المسالك وهى أى العدة للحامل مطلقاً مطلقة أو متوفى عنها وضع حملها كله ولو علقه وهو دم اجتماع وعلامة أنه علقه أنه لو صب عليه ماء حار لا يذوب اه ومنه يعلم الجواب [مسئلة] اليأس من الحيض كبت سبعين سنة أى الموفية للسبعين لا الداخلة فيها والتى لم تر الحيض أصلاً لصغرهما أو لكون عاداتها عدم الحيض وتسمى في عرف بعض النساء بالبعلة عدة كل واحدة منهن ثلاثة أشهر ولو كانت رقيقاً وتم الكسر من الشهر الرابع وألغى يوم الطلاق فلا يحسب من العدة فإن طلقها بعد الفجر لم يحسب ذلك اليوم من الثلاثة الأشهر وإن طلقت قبل الفجر فإن كان مبدأ العدة أول شهر فالثلاثة الأشهر سواء كانت كاملة أو ناقصة أو بعضها وأما بنت الحنسين إلى السبعين فيسأل النساء عن الدم النازل عليها فإن قلن ليس بحيض فعدتها ثلاثة أشهر وإن قلن إنه حيض فعدتها ثلاثة قروء وأما من انقطع حيضها بعد الحنسين فلا عدة لها إلا ثلاثة أشهر اتفاقاً ودم من لم تبلغ خمسين حيض قطعاً اه ملخصاً من حاشية الخرشى وأقرب المسالك و ص [مسئلة] إذا شككت المرأة المعتدة من طلاق أو وفاة في حملها فإنها لا تحل للأزواج حتى تمكث لمنتهى أمد الحمل وهل منتهى أربع سنين أو خمس خلاف وظاهره أنها تحل للأزواج بعد مضي العدة ولو مع وجود الحس يطنها وهو كذلك لأنه يحتمل أن تكون حركة ريج وهذا إذا لم يزد شكها فإن زاد بكبـ بطنها فلا تحل حتى يزول الشك وإن تحققت أنها حركة حمل لم تحل أبداً فإن مات في بطنها فلا تحل حتى ينزل ولها إن مات إنزاله بدواء اه ملخصاً من الخرشى والعدوى والمجموع (ماقولكم) في رجل طلق زوجته ثم مات فهل تنتقل من عدة الطلاق إلى عدة الوفاة أم كيف الحال (الجواب) إن كان الطلاق رجعياً فإنها تنتقل من عدة الطلاق إلى عدة الوفاة، هذا إذا كانت العدة لم تنقض وأما إذا

بيعها ثم رجع فأرسل إليه الشخص المذكور كتاباً وذكر فيه يوم تاريخه بعنا الغنم الثلاثة والسبعين الرأس بمائة وثلاثة وأربعين ريالاً فلما حضرت المحاسبة أنكر وقال ما بعت الغنم إلا بمائة ريال لا غير فهل إذا ثبت الكتاب المرسل من عنده هل يكون حجة عليه ويلزمه الثمن الذى ذكره فيه أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفتونا (أجاب) عفا الله عنه لا يكون كتابه حجة عليه إلا إن أقر بأنه خطه وأنه قصد به الإقرار لصاحبه بالثمن المذكور ولكن لصاحب الحق

تحليفه أنه لم يقصد بالكتابة الإقرار فإن حلف فذاك وإن لم يحلف حلف صاحب الحق وطالبه بالزائد والله سبحانه أعلم
(باب الغصب) (سئل) رضى الله عنه عن أصحاب المكس إذا غصبوا عليك سلعة ثم أعطوك عوضاً عنها دراهم من المكس فهل إذا اشترت بها سلعة أسلفت دراهم المكس في ثمنها مع رضى البائع بها هل تبرأ من ثمن سلعته أم لا وهل الدراهم المذكورة إذا خلطتها (١٦٨) بدراهم مثلها أو أكثر من ذلك من غير تمييز يحل له التصرف بها

أو لا بد من إفراز قدر المكس (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم لا يبرأ من ثمن السلعة وإن رضى بذلك البائع حتى يبرئهم من الثمن بصريح البراءة ولا يجوز له التصرف في الدراهم المذكورة حتى يفرز منها قدر دراهم المكس كما في التحفة أو آخر الغصب نقلاً عن فتاوى النووي والله الهادي سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه عن رجل لى ختمة وعرف صاحبها ولم يظهرها له وسأله صاحبها عنها ولم يستقر له بها سببه أنه جاهل فجلست عنده وباعها ثم مضى بعد ذلك مدة ومات الرجل الذى له الختمة وخلف عيالا وصار الرجل المذكور حاش بالختمة ما يدرى أى يسوى بقيمتها فأعاد إلا أنه قرأ لصاحب الختمة المذكورة خمس ختم من القرآن وأهدى ثوابها له فهل تبرأ ذمته أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا تبرأ ذمة المذكور بفعله المزبور بل إن كانت الختمة موجودة وجب عليه استردادها ممن هي بيده ووردها لورثة صاحبها وإن لم تكن موجودة وجب تسليم قيمتها لهم فإن لم يكن

انقضت ثم مات زوجها فإنها لا يلزمها عدة وفاة وكذا إذا طلقها طلاقاً بائناً ثم مات فإنها لا تنتقل إلى عدة الوفاة بل تستمر على عدة الطلاق بالاقراء اه خرى بتوضيح (ما قولكم) في رجل عقد على غير مطيقة فمات هل تعتد عدة وفاة أم لا (الجواب) في أقرب المسالك لمن توفى زوجها وإن رجعية أو غير مدخول بها أربعة أشهر وعشراً إذا كانت حرة كانت الزوج صغيراً أو كبيراً حراً أو عبداً كانت هي صغيرة أو كبيرة وفي الصاوى عند ذكر عدة الصغيرة المطلقة والموضوع أنها مطيقة لأن غير المطيقة لا عدة عليها إلا في الوفاة اه فعلم من هذا أن غير المطيقة إذا مات زوجها تعتد عدة وفاة والله أعلم (ما قولكم) في امرأة ارتفع حيضها ولم يأتها على العادة ومات زوجها ولم تر الحيض في الأربعة أشهر وعشر فهل تحل للأزواج بمضى الأربعة الأشهر والعشر أم كيف الحال (الجواب) تنتظر الحيضة فإذا رأتها بعد الأربعة أشهر وعشر حلت للأزواج أو تنتظر تسعة أشهر من يوم الوفاة لأنها مدة الحمل غالباً والحاصل أنها إن أتتها الحيض في الأربعة أشهر وعشر حلت للأزواج بتامها وإن لم يأتها الحيض فيها انتظرت أول الأجلين الحيض أو التسعة الأشهر فإن حاضت أو لا لا تنتظر تمام التسعة المذكورة ومثل من لم يأتها الحيض في الأربعة أشهر وعشر من مات زوجها فحصل لها رية في حملها فتنتظر الحيضة أو التسعة أشهر اه من أقرب المسالك بتوضيح [مسئلة] عدة الوفاة تنتصف بالرق ولو بشاة فهي شهران وخمس ليال وإذا عتقت الأمة بعد وفاة زوجها لا تنتقل لعدة حرة بل تستمر على عدة الرقيق كما في أقرب المسالك (ما قولكم) في رجل أقر في صحته أنه وقع منه طلاق على زوجته من مدة متقدمة فهل ابتداء عدتها من تاريخ الطلاق المتقدم أم لا (الجواب) إذا أقر في صحته أنه وقع منه طلاق على زوجته ولا بينة له بذلك فإنه يؤخذ باقراره في الطلاق فيلزمه ما أقر به من أمر الطلاق ولا يقبل منه في تاريخ الطلاق المتقدم لأنه يتم على إسقاط العدة وهي حق لله فتستأنف المرأة العدة من يوم إقراره بالطلاق وإن انقضت العدة على دعواه ثم ماتت فلا يرثها حينئذ لا عرافه بأنها صارت منه أجنبية وإن مات هو ورثته ولا رجعة له عليها إن كانت حية والطلاق رجعى أما إذا كان عنده بينة تشهد بما أقر به فالعدة من الوقت الذى ذكرت

قادر على ذلك وجب عليه العزم أنه متى قدر أدى اليهم ما هو لهم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن رجل استولى على نصف ختمة لرجل بالغصب ثم وضعها في مسجد مراده أنه من أتى يقرأ فيها فجاء رجل آخر وحملها من المسجد وباعها وأكل ثمنها ثم بعد مدة سمع أنه حرام عليه هذا الفعل فتاب إلى الله وقرأ لصاحب النسيئة المذكورة ما تيسر من القرآن وأهدى ثوابه إلى صاحبها فهل تبرأ ذمته بما ذكر أم لا أقنونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم

لا تبرأ ذمة المذكور بفعله المزبور بل لابد من ردها إن وجدت وإلا فقيمتها فإن لم يجد عزم على الرد متى قدر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخصين مع كل واحد منهما ماعون مملوء سمناً والماعونان موطنان في محل واحد ثم إن أحد الشخصين أراد السفر إلى بلد ثانٍ وينقل الماعون حقه فنقل ماعون الآخر حال كونه غائلاً وسافر به وابتاعه واستلم ثمنه والماعون الفارغ يزعم أنه أخذه يد (١٦٩) غاصبة والشخص الثاني أراد أن ينقل ماعونه فلم يجده وعرف أن

صاحبه قد غلط عليه وجلس مدة طويلة وهو باق فبعد ذلك خشي عليه القوات من يد غاصبه وابتاعه واستلم ثمنه أى السمن الذى فى باطنه والماعون باق بذاته فما يكون الحكم فى ثمن السمن المذكور وما يكون الحكم فى الظرف الفات هل يغرمه الذى فات يده والآخر بأخذ الماعون الذى تحت يده بدل ماعونه أم كيف الحكم فى الجميع أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان المذكور قادراً على خلاص بدل سمنه من غريمه فيعه للسمن باطل فيلزم المشتري رده إن بقى وبدله إن تلف وحكم الماعون فى هذه الصورة كذلك فيلزمه إبقاؤه حتى يأتي صاحبه ويطالب بقيمة ماعونه المغصوب للحيلولة إن كان باقياً وللفيصوله إن كان تالفاً وإن لم يكن قادراً على خلاص السمن فيكون من باب الظفر فله أخذ السمن بدل سمنه الذاهب وكذلك الحكم فى الماعون فله بيعه وأخذ قيمة ماعونه منه للحيلولة إن كان تالفاً والله عز وجل

البينة أنه طلق فيه ولا معارضة بين ما هنا وبين قول سيدى خليل فى باب الخلع والاقرار به فيه كإنشائه والعدة من الإقرار أى ولها الإرث فيها وبعدها لأن ما هنا المقرر صحيح وما ذكر فى الخلع المقرر مريض اه خرشى بتصرف (ما قولكم) فى رجل طلق زوجته ولم يعلمها بذلك حتى انقضت عدتها فانفقت على نفسها من ماله وتسلفت شيئاً أنفقته على نفسها أيضاً فهل يرجع عليها بما أنفقته بعد انقضاء عدتها من ماله ولا يلزمه دفع ما تسلفته أم لا (الجواب) فى أقرب المسالك ولا يرجع مطلقاً لزوجه طلاقاً بائناً أو رجعياً وانقضت عدتها ولم تعلم بطلاقها بما أنفقته على نفسها قبل علمها بطلاقها وغرم لها ما تسلفت إن كانت تسلفت شيئاً أنفقته على نفسها وغرم لها ما أنفقته من ماله على نفسها بخلاف المتوفى عنها وبخلاف الوارث ينفق على نفسه من مال الميت قبل علمه بموته فإن بقية الورثة لهم الرجوع لا تنقل المال لهم بمجرد الموت ولو لم يعلم بموته انتهى [مسئلة] للعتدة من طلاق بائن أو رجعى السكنى فى المحل الذى كانت فيه وجوباً على الزوج ولا يجوز لها سكنى غيره إلا لعذر كما يأتى اه من أقرب المسالك بتصرف [مسئلة] للمتوفى عنها السكنى بشرطين الأول إن دخل بها وهى مطيقة أو لم يدخل بها وأسكنها بعد العقد عليها معه فى بيته ولو لكفالة ككونها صغيرة وله عليها الكفالة ولو غير مطيقة لتزويل إسكانها معه منزلة الدخول بها الشرط الثانى أن يكون المسكن الذى مات فيه ملكاً له أو بأجرة ونقد أو كراه فى المستقبل فلو نقد البعض فلها السكنى بقدره فقط وإن لم ينقد منه شيئاً فلا سكنى لها اه ملخصاً من الخرشى (ما قولكم) فى رجل نقل زوجته من محل سكنها ثم طلقها هل يجب رجوعها للأول لاعتد فيه أم لا (الجواب) فى أقرب المسالك ورجعت له أى للمحل الذى كانت به وجوباً إن نقلها لغيره ثم طلقها أو مات من مرضه وانتهى على أنه إنما نقلها ليسقط سكنها فى المكان الأول وترجع للأول أيضاً وجوباً إن كانت بغيره حين الطلاق أو الموت بأن كانت مرضعة ولو شرط عليها أهل الرضيع إقامتها عندهم لأن عدتها فى بيتها حق لله وهو مقدم على حق الأذى وانفسخت إيجارها على الرضاع إن لم يرضوا برضاها بمنزلها اه بتصرف (ما قولكم) فى امرأة خرجت لحجة الفرض ثم طلقها زوجها هل يجب عليها الرجوع لمسكنها الأول لاعتد به

(٢٢ — قرة العين) أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص أعار آخر كتاباً ولا يئنه له فلما طلبها منه قال قد أرجعتها منذ أيام اليك فلم يزل يعظه بتقوى الله حتى أرجع بعضها فبعد مدة ظفر الممير بشئ من كتب المستعير فهل يجوز له الاستيلاء على ما فى يده ولا يدخل فى عموم نهيه جل ذكره «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل» أم كيف الحكم أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز له الاستيلاء المذكور ويكون من باب الظفر فيبيعها ويأخذ منها ثمن كتبه

والله تعالى عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له زوجة مطلقة منذ أربع سنين ساكنة في داره ولها بنت وابن من غيره ساكنين مع أمهم في البيت المذكور بغير رضاه فهل لهم السكنى مع أمهم أم يلزمهم الخروج أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم ليس لهم السكنى في داره بغير رضاه فإن فعلوا ذلك أجبروا على الخروج والله الهادى سبجانه أعلم (١٧٠)

(باب الشفعة)

(سئل) رضى الله عنه عن شفعة الخلطة في الأرض هل هي جارية لدفع الضرر في جميع الأراضي العاشرة بوادى زيد وكذلك الأرض العائد كائنها لبيت المال والوقف العائد كائنه إلى الوقف إذا جرت فيها النقلة من مالك إلى آخر أم ذاك خاص بالأرض الحرة دون غيرها أم كيف ذلك المسئلة واقعة أفئونا (أجاب رضى الله عنه) نعم لا تثبت الشفعة في البناء والشجر على الأرض الموقوفة والتي عليها خراج لبيت المال لأن شرط المأخوذ أن يكون أرضاً بتابعها وما ذكر ليس هو كذلك وفي المنهاج لا تثبت في المنقول بل في أرض وما فيها من بناء وشجر تبعاً قالاً في النهاية والتحفة والعبارة لها وأخرج بتبعها بيع بناء وشجر في أرض محتكرة لأنه كالمنقول وفيهما أيضاً والعبارة للتحفة بعد قول المتن ولا شفعة إلا للشريك فلا تثبت لغير شريك ثم قال ولا لموقوف عليه بناء على إطلاق امتناع قسمة الملك عن الوقف اه وفي الزبد لا في بناء

أم لا (الجواب) يجب عليها الرجوع لمسكنها لتعتد فيه إذا خرجت مع زوجها أو غيره إذا بعدت عن مسكنها أربعة أيام لا يزيد فلا ترجع كما إذا تلبست بالإحرام فلا يجب عليها الرجوع ولو لم تبعد عن مسكنها وأما إذا خرجت لحجة التطوع ثم طلقت فيجب عليها الرجوع ولو وصلت مكة إذا علمت أنها تدرك شيئاً من العدة في منزلها ولو قل اه منه [مسئلة] يجوز للعتدة مطلقاً الانتقال من مسكنها لعذر لا يمكن المقام معه فيه كانهدامه أو خوف لص أو جار سوء وإذا انتقلت لزمت ما انتقلت إليه إلا لعذراه (ماقولكم) في امرأة طلقت وأرادت الخروج من منزلها لأجل الطواف بالبيت الحرام هل يسوغ لها ذلك أم لا (الجواب) يجوز لها الخروج في حوائجها أو لعرس فلا تبيت بغير مسكنها وفي المجموع ولها الخروج وإن لعرس ولا تبيت بغير مسكنها إذا علمت هذا تعلم أنه يجوز لها الخروج للطواف والله أعلم (ماقولكم) في امرأة أسكنت زوجها في منزلها ثم طلقها فهل لها السكنى أم لا (الجواب) في الصاوى يختلف في من أسكنت زوجها في منزلها قبل الطلاق هل لا سكنى لها إذا طلقت استصحاباً للأصل أو يلزمه أجره المسكن لها مدة العدة لأن المكارمة قد زالت قولان أظهرهما الثاني اه (ماقولكم) في امرأة طلقت طلاقاً رجعياً ثم مات زوجها فادعت أنها لم تخرج من العدة لأجل أن ترث فهل تصدق وترثه أم لا (الجواب) قال في المجموع في فصل الرجعة وإن مات فقالت لم أخرج منها لترث صدقت يمين إن عرفت باحتباس الدم أو لم يعض من الطلاق لموته سنة وصدقت المرضعة والمريضة بلا يمين كأن مات بعد كأربعة أشهر اه ومنه يعلم الجواب

(فصل) في بيان عدة من فقد زوجها (ماقولكم) في رجل غاب في بلاد الإسلام ولم يعلم خبره هل لامرأته أن ترفع أمرها لجماعة المسلمين ولو مع وجود الحاكم الشرعى ليشحوا عن خبره ويؤجلوا للحر أربعة أعوام وللعبد نصفها ثم تعتد أم لا (الجواب) ترفع أمرها للحاكم الشرعى والقاضى أولى من حاكم السياسة ووالى الزكاة والظاهر أن الجميع في مرتبة واحدة إلا أن القاضى أولى ولا فرق بين قاضى الأنكحة وغيره فإن لم يوجد واحد ممن ذكر رفعت أمرها لجماعة المسلمين فإن رفعت لهم مع وجود القاضى الشرعى بطل حكم جماعة المسلمين وإن

أرض محتكرة قال شارحها الجمال الرملى أو موقوفة انتهى والله أعلم

(باب الهية) (سئل) رضى الله عنه فيمن اشترى لابنه القاصر جنينة وألبسه إياها وأعد لها من جملة ملبوسه الذى تحت يده وأقر في حال صحته بأنها ملك ابنه المذكور وحقه ثم رهنها وأوصى بأن تفك من مال الأب إذا مات وهي مرهونة وتعطى لابن المذكور فهل تفك من مال الأب إذا مات وهي مرهونة وتعطى لابن المذكور يختص

بها دون بقية الورثة أم تكون من جملة تركه الأب فتقسم على سائر الورثة أم كيف الحكم في ذلك والحال ما ذكر
أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان الحال ما ذكر فإنها تفك من مال الأب وتعطى للابن ويختص بها دون بقية
الورثة والله سبحانه وتعالى أعلم (وثل) رضى الله عنه في امرأة لها وربة من زوجها ولم تعلم بها والوربة صارت على يد
رحيمها زوج بنتها فقبل لها الوربة وقبض لها الحجج وهي قطعة (١٧١) أرض ورقيق وعقارات وهي لم تعلم بذلك ثم

إن صهرها زوج بنتها ماتت منه
بنتها وتزوج منها بنتها الثانية وهما
أولاد الواهب لها فالصهر له من
بنتها اولادى أولاد ذكور ومن
الثانية بنات وهو قائم عليها
بنفقتها وكسوتها فمات زوجها
ومات صهرها وتأخرت الحجج
على أولاد بنتها بجميع الوربة
ثم إن بنتها تزوجت برجل بعد
الأول فالرقيق والعقار الذى كان
في يدها وهبته لبنتها التى تزوجت
الدولة وأحرمت أولاد بنتها
الذى قبض لها أبوهما بالحجج والهبه
فصار الحجج بيد الأولاد ولم
يدينوا لها ذلك خوفا أن لا تعطيه
لبنتها مثل الذى كان في يدها وهم
لا يقدرون يعالجونها أو ينازعونها
لذلك الرجل وهو بطاش فسكتوا
على الحجج ولم يدينوا لها ذلك ثم
لأنهم أقاموا عليها أولاد زوجها
الآخرين الذين من المرأة الثانية
وقالوا لهم أنتم ادعوا في الأرض
واقبلوها منها حتى لا تعطوها لبنتها
ولا تزوج عند الرجل هذا الدولة
فقاموا عليها وقالوا لها إن الأرض
حقنا فقالت لهم الأرض خلاني
فيها زوجي فقالوا لها نحن الأرض
لنا وأنت وإن كان لك وربة

رفعت لهم مع عدم وجوده ولكن غيره من الأحكام موجود فالظاهر الصحة فإن
وجد قاض ولكنه غير شرعى كما هو الآن في بعض المدن فهو كالمعدوم فترفع
لجماعة المسلمين ثم بعد الرفع لواحد ممن ذكر يكشف عن حال زوجها بعد أن
تكلف الزوجة بإثبات الزوجية وأن زوجها غائب وأنها باقية في عصمته إلى غيبته
والكشف يكون بالتفتيش عنه في البلاد بحسب الطاقة ومن هنا نقل المشدالى عن
السيورى أن المفقود اليوم ينظر به مدة التعمير لعدم من يبحث عنه الآن وأقره تليذه
عبد الحميد كما في البدر والسيد فإذا وجد البحث ممن ذكر على حسب الطاقة فيوقف
مال ذلك المفقود وتبقى أم ولده لمادة التعمير حيث كان لسيدها مال تنق منه وإلا
نجز عتقها على قول الأكثر وتزوج بعد حيضة فإن لم تحض فثلاثة أشهر وأما
حكمه من جهة زوجته فيؤجل الحرا أربعة أعوام والعبد نصفها لعله أن يظهر خبره
ثم بعد الأجل المذكور تدخل في عدة الوفاة ولا تحتاج إلى نية دخول فيها ولها
الرجوع إلى التمسك بزوجها قبل الشروع في العدة لفرض حياته عندها فإن
شرعت فيها فليس لها رجوع إلى عصمته على الرجوع ولا نفقة لها في عدتها ولها
جميع المهر من تركه المفقود وإن لم يكن دخل بها كالميت الحقيقي ويقدر بشروعها
في العدة وقوع طلاق من المفقود على تقدير حياته ويتحقق وقوعه بدخول الزوج
الثاني عليها فإن جاء المفقود أو تبين حياته أو موته فتفوت عليه إن تلذذ بها
الثاني غير عالم بمجيئه أو حياته أو بكونها في عدة وفاة من الأول فإن تلذذ بها
عالمًا بواحد من هذه الأمور فهي للأول وفائدة كونها للأول فيما إذا تلذذ بها
الثاني عالمًا بكونها في عدة وفاة الأول فسخ نكاحها من الثاني وتأيد حرمتها
عليه وإرثها للأول ويحل ضرب الأجل إلى آخر ما تقدم إن دامت نفقتها ولم
تخف الزنا وإلا فلها تعجيل الطلاق ويأتى هنا وهل يطلق الحاكم أو يأمرها به
ثم يحكم اه ملخصا من أقرب المسالك والخرشى وحاشيته والجموع والنفاوى
على الرسالة والامير على عقب [مسئلة] إذا شهد عدلان بموت رجل وحكم بموته
حاكم فاعتدت زوجته ثم تزوجت ثم قدم زوجها الأول الذى حكم الحاكم بموته
فلا تفوت على الأول بدخول الثاني غير عالم بحياة الأول ولو ولدت من الثاني
الأولاد كما في أقرب المسالك [مسئلة] إذا غاب رجل فرفعت زوجته أمرها

بيني لنا فلم تحصل لها بينة ولا حجج فاحتارت وقامت لهم من الأرض ثم إنهم سكتوا عليها مدة سنين والرجل الدولة
موجود الذى هو زوج بنتها ثم إنها ماتت والأرض بيد أولاد زوجها فقاموا الأولاد وعمروا الأرض بغير شور
أولاد البنت الذين قدموهم في الأرض كأنهم مرادهم يملكون الأرض وبدؤا فيها وعمروا وأولاد البنت ساكتين
خوفا من الرجل الدولة زوج خاتهم إلى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا فهل بهذا السكوت الذى هو على وجه الخوف

تروح منهم الأرض للأولاد الذين قدموهم أو يسكنوهم في العمارة خوفاً من الرجل أم لا ولهم دعوى باقية إلى بعد موت الرجل بالوجه الشرعي لهم وإلا لأولادهم من بعدهم وإلا لا، ما لهم دعوى إذا لم يقيموا على حضرة الرجل الظالم أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده إن كان قبول الصهر للهبة المذكورة بإذن من أم زوجته فالحبة صحيحة وإلا فهي باطلة وإذا صحت الهبة (١٧٢)

البنات ومالم تعطه فهو لجمع ورثتها يشتركون فيه وسكوت أولاد البنات لا يرفع استحقاقهم فلهم الدعوى متى شاؤوا وأما إذا كان قبول الصهر بلا إذن منها في القبول فالملك باق على ملك الواهب فهو لورثته على حسب ميراثهم والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الشركة)

(سئل) عفا الله تعالى عنه في شخصين اشتركا في مال قدره ثمانية وأربعون ريالاً فاشترى بها بضاعة وأذن أحد الشريكين للآخر أن يسافر بها إلى جهة معينة ويبيعها ويأخذ بثمنها بضاعة معينة ففعل ما أمره شريكه إلا أنه بعد بيعها أى البضاعة مكث يضارب بها في تلك الجهة برهة من الزمان ثم بعد ذلك أخذ بضاعة والحال أن تلك البضاعة المأخوذة غير الذى عيّن الشريك له فحصل الخسران فيها فهل يضمن أولاً بيننا ذلك (أجاب) عفا الله عنه نعم يكون ضامناً والحال م سطر والله أعلم (سئل) في جماعة أخوة مشتركين في البيع والشراء حتى صار بأيديهم مال

للقاضى ويثبت أنه لم يترك لها نفقة فطلقة القاضى ثم اعتدت وتزوجت برجل آخر فقدم الأول من السفر وأثبت أنه ترك عندها ما يكفيها أو أثبت أنه وكل وكيلاً موسراً يدفعها عنه أو أثبت أنها أسقطتها عنها في المستقبل فلا تفوت على الأول بدخول الثاني اه منه ولزوم إسقاط نفقتها في المستقبل صرح به عبد الحق في تهذيبه ونقله عنه أبو الحسن ولم يذكر خلافه خلافاً لما جزم به القرافى من أنها لا تسقط ولها الرجوع فيها كما في حاشية الخرشي [مسئلة] إذا فقد شخص في أرض الشرك أو أسرفان زوجته تمكث لمدة التعمير إن دامت نفقتها وإلا فالها التطلق لعدمها ومدة التعمير سبعون سنة فإذا مضت فلا بد من الحكم بموته ثم بعد حكم الحاكم بموته تعتد عدة وفاة ويورث ماله وتعتق أم ولده اه ملخصاً من الخرشي وأقرب المسالك وص [مسئلة] إذا اعترك المسلمون مع بعضهم ففقد واحد منهم ولم يعلم أهوى أم ميت فإن شهدت البيعة أنه خرج مع الجيش فقط فزوجته كالمفقود في بلاد الإسلام وإن شهدت أنه حضر المعترك فإن زوجته تعتد عدة وفاة من يوم التقاء الصفين وتلوم له أى انتظر القاضى مدة تعتد بعدها بعد انفصالهم وتحسب العدة من يوم الالتقاء هكذا أصل النصوص ومال البناني إلى حمله على انتهاء الالتقاء وهو يوم الانفصال ومثله المفقود زمن الوباء طاعونا أو غيره أو زمن المجاعة أو السعال فتعتد زوجته بعد ذهابه عدة وفاة وورث مال المفقود بين المسلمين حين شروع زوجته في العدة ومثله المفقود زمن الوباء اه ملخصاً من المجموع وأقرب المسالك بزيادة من الخرشي والنفاوى [مسئلة] تعتد زوجة المفقود بين صنف المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر في شأنه بالسؤال والتفتيش حتى يغلب على الظن عدم حياته لاحتمال أسره عند العدو وورث ماله حينئذ اه منهما أيضاً بزيادة من الخرشي والنفاوى وفي النفاوى أيضاً بقى من شك في حاله هل فقد في بلاد المسلمين أو الكفار لانص في حاله قال الأجهورى وينبغى العمل بالأحوط فتعامل زوجته معاملة زوجة مفقود أرض الشرك بخلاف من سافر في البحر فانقطع خبره فسيهله سبيل المفقود أى في بلاد الإسلام إلا أن يكون فقد في شدة ريح والمراكب في المرسى ولم يتبين له خبر فيحكم بموته لغلبة الظن بفرقه وفي مسائل القابسى إن الريح إذا قام على

فمات أحدهم ثم كبروا واحداً منهم عليهم يتصرف فحصل في ذلك المال خسران بسبب التصرف والحال أن للبيت قاصراً فهل يلزم الباقيين النقص من حصّة القاصر أم كيف الحكم أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث كان بغير وجه شرعى فالضمان على المتصرف وإلا كان طريق وأما إذا كان التصرف بالوجه الشرعى بأن كان التصرف بإذن وصى القاصر وقد رأى المصلحة فيه فلا ضمان والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب الإجارة﴾ (سئل) رحمه الله في رجل استأجر سفينة من شخص على حمل متاع معين فوصل الأجير سفينته إلى تلك البلدة لحل المتاع فوجده قد تلف بنهب أو سرقة فقال لوكيل المستأجر الذي في تلك البلدة أعطني مثل ذلك المتاع لأوصله للمستأجر حتى يعطيني أجرتي فقال الوكيل المذكور ما أمرني مستأجرك بذلك يستحق الأجرة لتسليمه نفسه وسفينته وهل له عند تعذر الوكيل أن ينهى الأمر إلى القاضي (١٧٣) ويكون كالفضاء على الغائب ليستحق الأجرة أم يكتب للمستأجر

وينتظر الجواب وتكون مؤنة المكتوب ومؤنة الأجير والسفينة على المستأجر مدة إقامته في تلك البلدة لأنه شيء له وقع وربما لم يصله الجواب إلا بعد أشهر مثلاً أم لا يستحق شيئاً أصلاً أم كيف الحكم أفتونا وتفضلوا علينا إذا تيسر نص في هذه المسئلة بعينها جزاكم الله خيراً الدنيا والآخرة آمين (أجاب) رضى الله عنه نعم إن وقع تعيين المتاع المذكور في العقد انفسخ العقد ولا يستحق صاحب السفينة على المستأجر شيئاً وإن وقع التعيين بعد العقد أبدل برضا المكترى والله أعلم وعبرة التحفة في باب الإجارة وحاصل ما مر أنه يجوز إبدال المستوفى كالراكب والمستوفى به كالحمول والمستوفى فيه كالطريق بمثلها ودونها ما لم يشترط عدم الإبدال في الأخيرين بخلافه في الأول لأنه يفسد العقد كما مر ومحل جوازه فيهما إن عينا في العقد أو بعده ثم تلفا وجب الإبدال برضا المكترى أو عينا فيه ثم تلفا انفسخ العقد والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه

المراكب في المرسى فلم يتبين لهم خبر يحكم بموته أو غرقهم لكن لا يشهد الشاهد إلا بصورة الحال وإن كانوا في الوسطة فكالمفقود وأما من أخذه العدو على ظهر البحر وعير به لحكمه حكم الأسير كما في المدونة اهـ ملخصاً من شب وكبير الخرشى ﴿فصل في بيان الاستبراء﴾ [مسئلة] يجب استبراء الأمة التي تجدد ملكها إن لم تعلم براءتها وأطاعت الوطء بحیضة إن كانت من ذوات الحيض أو بثلاثة أشهر إن كانت غير حائض لصغر أو يأس أو تأخر حیضها عن عادتھا بلا سبب فصار يأتيها بعد تسعة أشهر أو بعد ثلاثة أشهر على أحد قولی ابن القاسم أو تأخر كذلك لسبب رضاع ومرض وللستحاضة فإن ارتبن فاستبراؤهما تسعة أشهر فإن لم تزد الریة حلتهما وإلا مكثتا أقصى أمد الحمل وأما بقية الستة فتسكني كل واحدة بثلاثة أشهر من غير نظر النساء كما هو نقل المواق وإن عرفة وهو المعتمد أو بوضع الحمل كله ولو علقه إن كانت حاملاً كالعدة اهـ ملخصاً من در ودس وعدوى [مسئلة] يحرم على المالك الاستمتاع ولو بالمقدمات زمن الاستبراء ولو كانت في ملك سيدها والحال أنها بينة الحمل منه ثم زنت أو غصبت أو وطئت بشبهة فاستبرأها استحباباً فيحرم عليه التمتع بها زمن الاستبراء على ما قاله ابن رشد واختاره بن لا احتمال انفساش الحمل وقيل لا يحرم بل هو مكروه أو خلاف الأولى وقيل جائز وتقدم في العدة أن تحريم الاستمتاع هو المذهب (ما قولكم) في شخص تزوج جارية هل يجب عليه استبراؤها قبل أن يستمتع بها أم لا (الجواب) لا يجب عليه استبراؤها وأما سيدها فيجب عليه استبراؤها إن كان وطئها بالفعل وللزوج أن يعتمد على قول سيدها أنه استبرأها ويعقد عليها ويطأها من غير استبراء وأما إذا لم يطأها السيد فله تزويجها بلا استبراء للامن من حملها ما لم يظن أنها زنت وإلا فيجب عليه أن يستبرئها قبل أن يزوجه كما في أقرب المسالك يزيادة من دس (ما قولكم) في رجل اشترى أمة وأخبره سيدها أنه استبرأها هل له أن يعتمد على قوله أم لا وإذا قلتم ليس له أن يعتمد على قوله فما الفرق بين المشتري والمزوج حيث قلتم إن المزوج له أن يعتمد على قول سيدها (الجواب) ليس للمشتري أن يعتمد على قول السيد أنه استبرأها ويحرم عليه أن يطأها حتى يستبرئها والفرق بين المزوج والمشتري تعبدى كما قرره

في رجل قرأ قرآنا وطلب أجرة هل يحل له ذلك وهل يكون ما أخذه من الأجرة من باب التكسب أو الصدقة وهل يكون ثواب القراءة للقارئ أم للقرأله أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث صحت الإجارة فله المسمى وإن فسدت فله أجرة المثل ويحل له أخذها في الصورتين وإن لم تقع إجارة فليس له الطلب وحيث حل له الطلب فيكون ذلك من باب التكسب ويكون ثواب القراءة للقارئ وإذا نوى بالقراءة غيره حصل له الثواب أيضاً والله سبحانه أعلم

(سئل) رضى الله عنه عن ما يأخذونه الدالين من أرباب الأموال بكلمة وتعب قليل أموالاً كثيرة هل يحل لهم أخذه لأن لهم قانوناً على المائة الريال ريال ومتحقق البائع والمشتري ذلك متى طلبه أعطوه من غير نزاع أم لا يحل لهم ذلك إلا بقدر التعب وأما الدالين الحراج فهم يتعبون كثيراً وما يعطونهم في مقابلة تعبهم وهل إذا باعوا لشخص شيئاً وأخفى عليهم من الدلالة ولا أعطاهم إلا بقدر (١٧٤) تعبهم يحل له ذلك الخفى أو لا يحل لأن ذلك

صار عادة البلد بإعطائهم ذلك سواء لعبوا أم لم يتعبوا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم الدالين المذكورين فإن شرط لهم شرط معلوم وكان العمل فيه تعب وقد صح العقد استحقوا القيمة التي وقع عليها العقد وإن لم يصح العقد وقد عرض بالأجرة كأرضيك فله أجرة المال حيث كان العمل فيه تعب وإن لم يشرط شيئاً ولا عرض بما يدل عليها فلا شيء لهم ثم لا فرق في الحكم المذكور بين دلال الكف ودلال الحراج في التفصيل المذكور وحيث فهم ذلك تبين حكم ما إذا أخفى عنهم شيئاً من الدلالة فالحرمة في الأولى والثانية ولا شيء في الثالثة والله وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له دكان فباعه على رجل آخر والحال أنه مستأجر أربع سنوات فضمت منها عامان فهل للمشتري استلام المبيع قبل استيفاء مدة المستأجر وهل يجبر المستأجر على تسليم الدكان من غير استيفاء والحال أن الدكان وقف سلطاني وهل البيع صحيح إذا كان الدكان مشغولاً بالإيجار أم لا أفتونا

شيخنا اه دس بتصرف (ماقولكم) في رجل اشترى أمة بنت ثمان سنين هل يجب عليه استبرائها أم لا (الجواب) يشترط في الاستبراء اطاقة الوطء ككنت تسع وأما بنت ثمان فلا يجب استبرائها قال در لا إن لم تطقه ككنت ثمان سنين ولكن في دس أن الحق أن أطاقة الوطء تختلف باختلاف البلدان أى فإذا كان في بعض البلدان أن بنت ثمان تطيق الوطء فيجب على مشتريها استبرائها (ماقولكم) في رجل أراد أن يبيع أمته هل يجب عليه استبرائها قبل بيعها أم لا (الجواب) إن وطئها سيدها بالفعل وجب عليه أن يستبرئها قبل بيعها وأما إذا لم يطأها فله بيعها بلا استبراء ولو تحقق أنها زنت وما في عقب غير صواب كما في دس (ماقولكم) في الأمة التي لا يمكن حملها عادة ككنت تسع سنين قد أوجبوا على مشتريها الاستبراء وقد قالوا إن شرط وجوب الاستبراء أن لا توقن البراءة وهذه قد أوقفت براءتها (الجواب) قولهم شرط وجوب الاستبراء أن لا توقن البراءة مرادهم عدم تيقن البراءة من الوطء لا من الحمل فتي لم تتيقن براءتها من الوطء وجب الاستبراء تيقن براءة روحها من الحمل أم لا اه دس بتصرف (ماقولكم) في رجل أبضع في أمة أى أعطى إنساناً ثمن أمة ليشتريها من بلد سافر إليها فاشتراها وأرسلها فهل يجب على سيدها أن يستبرئها قبل أن يستمتع بها أم لا (الجواب) إن أرسلها مع غير مأذون له في الإرسال معه فإنه يجب على سيدها استبرائها قبل أن يستمتع بها ولا يكتفى بحيضها في الطريق على قول ابن القاسم وهو المشهور وقال أشهب يكتفى بها ولا تستبرأ من سوء الظن وأما لوجاء بها بنفسه أو أرسلها مع من أذن له سيدها أن يرسلها معه فلا يجب على سيدها استبراء بل يكتفى بحيضها في الطريق اه ملخصاً من درودس (ماقولكم) في رجل اشترى أمة بكرأ زوجها سيدها لرجل وطلقها قبل البناء هل يجب على مشتريها أن يستبرئها أم لا (الجواب) يجب عليه الاستبراء لاحتمال وطئها خارج الفرج وحملها مع بقاء البكارة كما في المختصر بزيادة من دس [مسئلة] إذا ملك إنسان أمة بشراء أو هبة وهى حائض في أول نزول الحيضة فإن كان قبل مضى أكثرها اندفاعاً فإنها تكفى ولا يحتاج لاستبرائها بحيضة أخرى وأما إن ملكها بعد نزول أكثرها اندفاعاً ولو أقل أياماً كاليومين الأولين من

(أجاب) رضى الله عنه نعم حيث صح الفراغ بوجود شروطه الشرعية المقررة لزم المستأجر تسليم الوقف المذكور للفرغ إليه ورجع المستأجر بأجرة العامين على مؤجره والإفراغ صحيح مع بقاء مدة الإجارة ولكن تنفسخ الإجارة إذا صح الإفراغ والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما إذا استأجر شخص داراً كاملة ينتفع بها سنة كاملة ثم حصل خراب في منافع الدار المذكورة فطلب المستأجر المذكور من مؤجره أن يعمره ما خرب فقال أعمر

لك لكن انتقل من الدار مدة العماره فأبى المستأجر أن ينتقل فهل والحال ما ذكر يجبر المستأجر على الخروج من الدار لأجل اصلاحها أم لا وهل إذا انتقل برضاه إلى محل آخر بأجرة تكون الأجرة لازمة له أم لمؤجره المذكور أم كيف الحكم أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه أعلم وفقنا الله وإياك لرضاه أن الخراب المذكور حيث منع السكنى من أصلها انفسخت به الإجارة وإلا بان لم يمنع السكنى من أصلها تخير (١٧٥) المستأجر على التراخي بين الفسخ والإجارة

مالم يبادر المؤجر ويصلحها قبل مضى مدة الأجرة لها فان لم يبادر المذكور أو مضت المدة المذكورة وفسخ المستأجر حاسب على ماضى باعتبار أجرة المثل مما وقع عليه الرضا وان أجاز وسكن في الموضع أو خرج برضاه فأجرة ما استأجره من الدار الأخرى على المستأجر لتقصيره بترك الفسخ الذى هو قادر عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن استأجر بئرا بما حولها من الأرض البيضاء الفارغة من الشواغل مدة معلومة فحرت الأرض وزرعها ثم حصدها ثم لما انتهت مدته سلمها لصاحبها مشغولة بما سبق في الأرض بعد حصاها من القشوع والغوش فهل يجب عليه إخراجها منها وردا لصاحبها مثلا كانت يوم استأجرها أم كيف الحكم أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يلزمه رفع ما ذكره عبارة التحفة وبعد انقضاء المدة يجبر المكترى على نقل الكناسة بل وفي أثنائها إذا ضرت بالسقوق كما هو ظاهر وعليه بالمعنى السابق تنقية بالوعة وحش مما حصل

خمس فلا تكفى ولا بد من حيضة أخرى كما في أقرب المسالك وغيره [مسئلة] يكفى اتفاق البائع لموطوءته والمشتري لها على حيضة واحدة بأن توضع بعد أن وطئها سيدها ولم يستبرئها تحت يد أمين قبل الشراء حتى ترى الدم ثم بعد رؤية الدم يحصل الشراء ولا يحتاج المشتري لاستبراء ثاناه ملخصاً من درودس (ما قولكم) في أمة عادت يأتها الحيض في أربعة أشهر أو أكثر إلى تسعة هل استبرأؤها حيضة أو ثلاثة أشهر (الجواب) في در إن كانت تحيض لأربعة أشهر أو أكثر إلى تسعة فالراجح من قولى ابن القاسم أنها تستبرأ بثلاثة أشهر ولا تنتظر الحيضة ومشى عليه دس واستظهر في أقرب المسالك أنها تنتظر الحيضة وفي دس أنها إذا كانت عادت في الحيض بعد تسعة أشهر فاستبرأؤها ثلاثة أشهر على قولى ابن القاسم (ما قولكم) في رجل تزوج أمة ثم اشتراها قبل البناء بها هل يلزمه استبرأؤها أم لا (الجواب) يفسخ النكاح بطروا الملك عليه كما يفسخ إن طرأ على الملك كما تقدم في باب النكاح وذكرنا هنا أنه يجوز له وطؤها من غير استبراء سواء اشتراها قبل البناء أو بعده على المشهور ومقابلته يستبرئها قبل البناء وأولى بعده وهو قول ابن كنانة لأن الولد إذا حدث بعد الملك كانت به أم ولد فتحتاج للاستبراء ليحصل العلم هل هى أم ولد أم لا لكن يقيد عدم استبرائها قبل البناء بما إذا لم يقصد بالعقد عليها إسقاط الاستبراء وإلا وجب استبرأؤها معاملة له بنقيض مقصوده انتهى ملخصاً من الخرشى والعدوى وتوضيح [مسائل لا يجب فيها الاستبراء] (الأولى) إذا اشترى أمة مودعة عنده أو مرهونة ولم يخرج ولم يدخل عليها سيدها في أيام الإيداع أو أيام الرهن وحاضته عنده فلا استبراء عليه فإن خرج أو دخل عليها سيدها وجب استبرأؤها لإساءة الظن (الثانية) استبراء على من أعتق أمته الموطوءة له وتزوج بها بعد العتق لأن وطء الأول صحيح والاستبراء لا يكون إلا من وطء فاسد وهذا هو المشهور وقيل بوجوبه ليفرق بين ولده بوطء الملك فإنه ينتفى بمجرد دعواه من غير يمين على المشهور وبين ولده من وطء النكاح فإنه لا ينتفى إلا بلعان وقد استظهر المصنف في التوضيح هذا القول (الثالثة) لا استبراء على من اشترى أمة زوجته وأمة ولده الصغير وأمة أمه أو نحو ذلك إذا لم يسه الظن بواحدة منهن اه ملخصاً من درودس (ما قولكم) في رجل

بفعله ولا يجبر على تنقيتها بعد المدة وفارق الكناسة بأنها تنشأ عما لا بد منه بخلافها وبأن العرف فيها رفعها أولاً فأولاً بخلافهما فانظر قولها بأنها تنشأ وبأن العرف الختجد القشوع والغوش من ذلك وأن حكمها حكم مافى الحش والبالوعة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في خياط استلم عباءة من رجل ليركب لها خرجا وقبض أجرته ثم من بعد مدة ادعى الخياط بضائع العباءة والحال أنها ماراحت في حرز مثلها فيضمن الخياط قيمتها

أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم يضمنها بالقيمة والحال مازبر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن استأجر شخصاً على فروض عين تعيينت على الأجير بعقد صحيح ليؤم في مسجد الناس الجمعة والجماعة ويعلمهم القرآن وما افتقروا إليه من الفرائض والشروط ويدفع له في كل سنة ما تراضيا عليه من الجعل فهل العقد والتأجيل صحيحان والاخذ وإن كان الغالب عليه (١٧٦) الفقر والا كل من صدقات الناس غير ممنوع بلا نزاع أفيدونا

(أجاب) رضى الله عنه نعم أعلم أن الاستئجار للإمامة لا يصح بخلاف تعليم القرآن وما افتقر إليه من الفروض والشروط فالاستئجار لها صحيح فإذا فهمت ما ذكر فإن جمع في عقد واحد بين إمامة الصلاة وما افتقر إليه ففسدت الإجارة واستحق أجره المثل فيما يصح الاستئجار له وإن استؤجر لما افتقر إليه وكان معلوماً مضبوطاً كتمدر معلوم من القرآن وقراءة كتاب معين صحت الإجارة والتأجيل وإن لا يكن مضبوطاً استحق أجره المثل كما علم والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استأجر داراً آخر فيها شجرة مثمرة وله مدة سنوات يستثمرها ولم ينزعه المؤجر في ثمرتها فبعد مدة سنوات أتى صاحب الدار بيبغى ثمرة الشجرة فمنعه المستأجر فهل له أخذها أم لا (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس للمستأجر منع المؤجر من أخذ الثمرة والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل آجر داره وفيها شجرة مثمرة ولم يشترط ثمرتها المؤجر على المستأجر فتركها

اشتري أمة ثم أعتقها عقب الشراء وأراد العقد عليها هل يجب استبرأؤها أم لا (الجواب) يجب عليه استبرأؤها في حاشية الصاوى وأما إذا اشتراها وأعتقها عقب الشراء وأراد العقد عليها فلا بتر من استبرائها ولا يكتفى في إسقاط الاستبراء عتقه اهـ

(باب الرضاع)

يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب إذا كان الرضاع في حولين وشهرين ولم يستغن عن اللبن استغناء بينا بحيث لا يقوم به إذا رد له والموضوع أنه فطم وأما إذا استمر الإرضاع فإنه يحرم مطلقاً في الحولين والشهرين كما في المجموع [مسئلة] يحرم الرضاع ولو من امرأة مينة أو صغيرة لم تطق الوطء إن قدر أن بها لبناً وكذا يحرم لبن العجوز التي لاتلد وإن كان موجوداً بغير وطء وإن كان لبناً لاماء أصفر وإلا فلا يحرم كما في ص [مسئلة] يحرم الرضاع بوصول اللبن لجوف الرضيع ولو مصصة واحدة وإن بسعوط أى صب في أنف [مسئلة] إذا فطم الرضيع في الحولين واستغنى بالطعام عن اللبن أكثر من يومين ثم أرضعته امرأة فلا يحرم لأن الشأن إذا بعد الزمن أن لا يكفيه اللبن إذا رد له وأما إذا لم يفطم وكان يأكل الطعام فإنه يحرم ولو فرض أنه لو فطم لاستغنى بالطعام عن الرضاع اهـ من أقرب المسالك بتوضيح من الأمير (ما قولكم) في امرأة أرضعت طفلاً ثم طلقها زوجها وتزوج بأخرى فولدت بنتاً فهل تحل هذه البنت للطفل الذى أرضعته زوجته التي طلقت أم لا (الجواب) لا تحل له لأن الرضيع يقدر ولداً لصاحبة اللبن ويقدر ولداً لزوجها فيحرم على ذلك الطفل بنات ذلك الرجل ما تقدم على الرضاع وما تأخر لأنهن أخوات لذلك الرضيع وكذلك يحرم عليه بنات المرأة التي أرضعته ما تقدم على الرضاع وما تأخر كما في دس (ما قولكم) في امرأة طلقت ثم تزوجت بآخر وفي ثديها لبن من الرجل الأول فأرضعت طفلاً فهل يحرم على ذلك الطفل بنات الرجل الثانى من غيرها أم لا (الجواب) إذا وطئها الزوج الثانى وأنزل نسب إليه ذلك اللبن كما ينسب للزوج الأول فيحرم على ذلك الطفل بنات كل من الزوجين وأما إذا لم ينزل فلا ينسب إليه فإذا وطئها ولم ينزل ثم أرضعت طفلاً فلا يحرم على الطفل بنات ذلك الرجل الثانى كما في دس

له كم سنة فبعد ذلك أراد المؤجر أخذ ثمرة شجرته فمنعه المستأجر فهل له ذلك أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يمنع من أخذ ثمرة الشجرة المذكورة والحال ماسطر والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استأجر رجلاً معلماً ليعلم أولاده القرآن في بيته ويأكل ويشرب ويلبس وله في كل شهر ريال فجلس مدة ثلاثة سنوات نفتم أحد الأولاد القرآن وكان قد قرأ على غير هذا المعلم المذكور ربع القرآن وفك الحرف فهل والحال ما ذكر يجبر والد لوالد

المذكور على ما جرت به العادة عند ختم القرآن أم لا أم كيف الحكم (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان استتجار صحيح بأن تمت معتبراته الشرعية استحق الأجرة المشروطة لا غير وإلا يكن صحيحاً استحق أجرة المثل فيما علم فقط والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في الأخمسة التي تأخذها الفقهاء من الصبيان عادة هل تكون كافية في أجر المعلم وهل تتمتع المعلم من طلب المثل إذا لم يعطه شيء (١٧٧) وهل إذا كان المعلم مستأجراً لا يكون له على الصبي بعد ذلك من مودة وتردد وهل

للتعلم إذا صادف معلمه أقبل من طريق يذهب إلى أخرى ويمر ولم يسلم عليه ولم يصافحه وإذا قال له لم تفعل ذلك ولأى شيء تهجرني والحال أن لى عليك مشيخة واجتهدت عليك في إخراج الحروف بعد عجمها عليك فهل له يجهيه بأن ليس لك على شيء لأنك كنت تأخذ منى كل خميس عشرة ديوانية والحالة هذه فكيف الحكم أفئونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان الاستتجار صحيحاً استحق ما أجر عليه وإن لم يوجد استتجار كما عليه العمل اليوم فلا يستحق شيئاً وإن كان فاسداً كملنى وأنا أرضيك أو عينت الأجرة ولم يعين المؤجر عليه استحق أجرة المثل فيحتم علم ذلك علم حكم الأخمسة فإن كانت هي المشروطة في الإجارة الصحيحة فلا يستحق غيرها وإن لم توجد إجارة رجع عليها بها وإن كانت الإجارة فاسدة فالتقاضى بأجرة المثل وللمعلم حق التعليم من مودة وتردد ما لم يكن هناك أهم منه ولكن لا ينبغي له طلبها ولا رؤية أن له عليه حقاً

[مسئلة] إذا طلقت امرأة في ثديها لبن ثم وطئها بعد ذلك رجال بنكاح بل وإن بزنى ثم أرضعت طفلاً فإن هذا الطفل ولد للجميع قال في أقرب المسالك فلو فرض أن امرأة ذات لبن من حلال أو حرام زنى بها ألف رجل وأرضعت ولداً لكان ولداً للجميع من الرضاع اهـ [مسئلة] اللاتي يحرم من الرضاع سبع كالاتي يحرم من النسب فاللاتي حرمن بالنسب فهن ما في قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم إلى قوله وبنات الأخ والأخت حرمن بالرضاع الأم المرضعة والأخوات من الرضاعة وقد ذكرهما الله بقوله وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة والثالثة البنت من الرضاع وقد دخلت في عموم قوله تعالى وبناتكم والأربعة الباقية من الرضاع إنما ثبت تحريمها بخبر يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الأولى منها العمة من الرضاع وهى أخت الزوج صاحب اللبن الثانية الحالة وهى أخت الأم المرضعة الثالثة بنت الأخ وهى من أرضعتها زوجة أخيك باللبن المنسوب إليه الرابعة بنت الأخت من الرضاعة وهى من أرضعتها أختك فهذه أربعة تضم للثلاثة الأول فقد تمت السبعة من الرضاع وكذلك يحرم من الرضاع ما يحرم من الصهر فيحرم عليك أم زوجتك من الرضاع وهى كل امرأة أرضعت زوجتك ويحرم عليك بنت زوجتك من الرضاع وأختها وعمتها وخالتها وبنت أخيها وبنت أختها كذلك لكن الخمسة الأخيرة وهى أخت الزوج وعمتها الخ يحرم فيهن الجمع بين واحدة منهن وبين الزوجة لا تأيد التحريم اهـ ملخصاً من درودس وعدوى (ما قولكم) فى امرأة أرضعت طفلاً فتأبد تحريمها (الجواب) هذه امرأة تزوجت على زوجها رضيعاً بولاية أبيه لمصلحة ثم طلقها عليه لمصلحة فتزوجت بالغاً فوطئها وهى ذات لبن أو حدث بوطئها فأرضعت الطفل الذى كان زوجها لها فتحرم على زوجها لأنها زوجة ابنه من الرضاع وإن كانت البتوة طرأت بعد الوطء اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] إذا تزوج رضيعة من أبيها ثم طلقها فأرضعتها زوجته الكبيرة حرمت الكبيرة عليه لأنها صارت أم زوجته ولا يشترط أن تكون الأمومة سابقة والعقد على البنات يحرم الأمهات وكذلك إذا أرضعتها امرأة أجنبية فإنها يتأبد تحريمها عليه لأنها أم زوجته من الرضاع اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) فى رجل طلق زوجته طلاقاً بائناً

(٢٣ - قررة العين) لأن ذلك من المنى المبطل للعمل المنصوص عليه بقوله عز من قائل لا تبطلوا صدقاتكم بالمنى، وفعل المتعلم من العدول عن طريق معلمه وعدم تسليمه عليه وإجابته بأن ليس لك على شيء الخ من سوء أدبه وعلامة عدم النفع به دنيا وأخرى بل الواجب عليه أن يفعل كما فعل جبر الأمة وترجمان القرآن بشيخه زيد بن ثابت أنه كان إذا ركب زيد أخذ بركابه ومشى تحت دابته وكذا كان الإمام أحمد يفعل مع الإمام الشافعى ولكن كل ذلك سبب الحرمان ونزع البركة نسأل

الله العافية وحسن الأدب فإن بالأدب ينال كل خير ويدفع كل ضرر والله ولي الهداية بفضلته يرشد من يشاء من عباده والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استأجر حوشاً ثلاث سنوات مثلاً وفي السنة الثالثة ظهر مصنع في الحوش لرجل آخر وعمره وصاحب الحوش يطلب إيجاراً من صاحب الثنور ومستأجر الحوش يطلب من صاحب الثنور كذلك فهل يكون الإيجار (١٧٨) في هذه السنة للمستأجر أو لصاحب الحوش (أجاب)

رضى الله عنه نعم حيث لم ينص في الإجارة المذكورة على دخول المصنع المذكور فيها فأجرة المصنع لصاحب الحوش لا للمستأجر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص له أرض فجاءه آخر يريد أن يشتريها منه فأجابه بقوله مالى إرادة في بيعها ولكن ابن فيها وتكون كروة البناء مناصفة بيني وبينك فهل يكون قوله ذاك صيغة إجارة أو صيغة هبة أو إجارة فإن قلتم تشبه صيغة الإجارة فهل يعتبر ذلك اللفظ في الإجارة وإن قلتم هبة فلم يصرح بشيء من صيغ الهبة فكيف يكون الحكم في ذلك أفقونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يكون ما ذكر إجارة فاسدة يستحق صاحب الأرض فيها أجرة المثل للبدلة التي وضع الباني فيها يده والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه في الجمل الذي ليس حرقة إلا الكرى فاستكرى منه رجل لجل زيت فعمله وأثناء الطريق هرق بغير فرط من الجمل بأن عشر الجمل بغير اختيار من الجمل فهل يكون الضمان عليه أم ليس

ثم تزوجت بغيره فحملت منه ثم ولدت وأرضعت طفلة فهل تحرم هذه الطفلة على زوجها الأول الذي أبانها أم لا (الجواب) يحرم عليه كل طفلة أرضعتها تلك المرأة لأن كل من أرضعت منها صارت بنت زوجته من الرضاع أى بنت من كانت زوجته والموضوع أنه كان دخل بتلك الزوجة التي أبانها وأما إذا لم يدخل بها بأن عقد عليها ثم طلقها ثم حدث لها لبن فأرضعت طفلة فلا تحرم هذه الطفلة عليه لأن العقد على الأمهات بمجردده لا يحرم البنات اه ملخصاً منهما وقال في المجموع وإن فارقها بعد التلذذ بها فأرضعت صبية ولو بغير لبنه حرمت الصبية لأنها بنت زوجته المتلذذ بها اه (ماقولكم) في رجل تزوج بامرأة ذات لبن من زوجها الأول فأرضعت طفلة وعند هذا الزوج الثاني ولد من غيرها فهل تحرم هذه الطفلة على هذا الولد أم لا (الجواب) تقدم أنه بمجرد وطئه مع الانزال ينسب إليه ذلك اللبن وإن لم ينزل فلا فهذا الرجل إن كان أنزل فكل من أرضعته بها بعد ذلك في الحولين والشهرين ولم يستغن عن اللبن استغناء بينا يكون أخا من الرضاع لجميع ذريته وإن لم ينزل فلا يكون أخا لذريته فيحل لولده حينئذ أن يتزوج واحدة ممن أرضعتها والله أعلم [مسئلة] ست لا يحرم من الرضاع الأولى أم أخيك فإذا أرضعت امرأة أجنبية أخاك فإنها تحل لك إذا خلعت من مانع آخر وأولى في عدم التحريم أخت أخيك من الرضاع (الثانية) أم عمك التي أرضعته تحل لك (الثالثة) أم أخاك التي أرضعته تحل لك (الرابعة) أم ولد ولدك التي أرضعته (الخامسة) جدة ولدك من الرضاع كما لو أرضعت أجنبية ولدك فلا يحرم عليك أم هذه المرأة الأجنبية وهي من النسب إما أمك أو أم زوجتك (السادسة) أخت ولدك كما لو رضع ولدك على امرأة لها بنت فلك نكاح البنت إلا المانع كما لو كانت أخت ولدك من الرضاع بنتك من الرضاع أو أختك من الرضاع وإلا فتحرر عليك وكذا يقال في باقي الستة كما في أقرب المسالك وغيره اه بتوضيح (ماقولكم) في رجل تزوج بامرأة ثم تصادقا معاً على الرضاع بإخوة أو نحوها وقلتم يفسخ النكاح بينهما فهل يفسخ بطلاق أو غيره (الجواب) يفسخ بغير طلاق عند ابن القاسم كما في ص (ماقولكم) في رجل تزوج امرأة ثم أقر بأنها أخته من الرضاع فهل يؤخذ بإقراره ويفسخ النكاح بينهما أم لا

عليه ضمانه فإن قلتم ماعليه ضمان هل له مطالبة الكراء أم ليس له أفقونا (أجاب) رضى الله عنه حيث كان الأمر ماسطراً فلا ضمان وليس له مطالبة بكراء ماذهب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن استأجر في ساعة إنسان ليركب فيها مع أهله وأتباعه وتراضيا على خمسة وعشرين ريالاً فاشتراط المستأجر أن لا يتحير في طريقه على بندر من البنادر فالتزم صاحب الساعة أن لا يتحير إلا في بندر واحد قدر يومين ولا يزيد عليهما فذكر له المستأجر أن

البندر يضرنى إن زاد على اليومين لأن أهل ذلك البندر ظلمة يخشى منهم فالترم أنه لا يتحير أكثر من يومين في ذلك البندر فجاء صاحب التحير بذلك الساعة إلى ذلك البندر وتحير فيه عشرة أيام لا يقدر المستأجر أن ينزل في البندر لما يخشى من جور أهله عليه ولا يقدر أن يستأجر في ساعة أخرى حتى ينتقل إليها وذلك لأنه سلم النول مرة واحدة ثم تحير في بندر آخر يوماً أيضاً وسبب تحيره ذهب الريح الذي (١٧٩) كان يسرع بسببه الوصول إلى مقصده

وأنى ربح مخالف أوجب وقوف الساعة في مكان واحد ثلاثة عشر يوماً حتى فئيت الأزواد وشق الحال فهل يلزم صاحب الساعة عند مخالفتها ما اشترط على نفسه شيئاً للمستأجر أم لا وهل يلزمه أيضاً في مقابلة ما حبس المستأجر في الساعة في ذلك البندر الظالم أهله شيئاً من التأديب والتعزير أم لا مع أن المستأجر قد كان استأجر من البندر الذي سافر منه ابتداء مع صاحب ساعة أخرى وطلب منه صاحب تلك الساعة في أهله وأتباعه اثني عشر ريالاً لكنه لما رآه لا يلتزم على نفسه في عدم التحير بالبندر لم يكاره وعدل إلى هذه الناحية وأعطاه خمسة وعشرين ريالاً فالمسئلة واقعة فتفضلوا بإبانة الحكم فيها أنا بكم الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه نعم يعزر صاحب السفينة التعزير اللائق بأمثاله ما يراه ولى أمره حيث كان مكنته في البندر المذكور لغیر ضرورة ملزمة للسكك ولا يلزمه أن يسلم شيئاً للمستأجر والحال ما سطر والله سبحانه وتعالى أعلم

(الجواب) المكلف يؤخذ بإقراره إن ثبت بينة ولو سفيهاً فيفسخ النكاح بينهما كما في أقرب المسالك بزيادة من ص (ماقولكم) في زوجة أقرت بحصول الرضاع بينهما وبين زوجها هل يفسخ النكاح بينهما (الجواب) إن كان إقرارها قبل العقد عليها وكانت بالغاً ففسخ النكاح بينهما ولو كانت سفية إن ثبت إقرارها بينة وأما إن أقرت بعد العقد فلا يفسخ لاثامها على مفارقتها بغير حق اه ملخصاً منهما [مسئلة] متى حصل الفسخ قبل البناء فلا شيء للزوجة إلا أن يقر الزوج فقط بعد العقد بالرضاع فتسکر الزوجة فلها نصف المهر وهذه إحدى المسائل الثلاثة المستثنيات من قاعدة كل عقد فسخ قبل الدخول لا شيء فيه إلا نكاح الدرهمين وفرقة المتلاعنين وفسخ المتراضعين اه ملخصاً منهما [مسئلة] للزوجة المسمى بالدخول سواء علما بالرضاع معاً أم لا إلا أن تعلم هي فقط قبل الدخول دونه فلها ربع دينار لثلاثي الخلو البضع عنه اه منها [مسئلة] يقبل إقرار أحد أبوي صغير بالرضاع قبل العقد فقط فلا يصح العقد بعد الإقرار ولكن إقرار الأم لا بد معه من الفشو، قيل معنى الفشو فشوا قولها ذلك قبل شهادتهما وقيل هو فشوا ذلك عند الناس من غير قولها اه منها (ماقولكم) في رجل عقد على بنته لآخر فشدت بينة على إقرار الأب قبل العقد بأن بنته أخت لذلك الرجل الذي عقد عليهما من الرضاع فقال الأب إنما أقرت بالرضاع بينهما قبل العقد لعدم قصدى النكاح في ذلك الوقت فهل يقبل منه هذا الاعتذار أم لا (الجواب) لا يقبل اعتذاره وبفسخ النكاح بينهما اه من أقرب المسالك [مسئلة] يثبت الرضاع برجل وامرأة إن فشا منهما أو من غيرهما قبل العقد إلا أن لم يحصل فشوا أو فشا بعد العقد فلا يثبت الرضاع بذلك ولا يشترط مع الفشو عدالة على الأرجح كما في أقرب المسالك [مسئلة] يثبت الرضاع بامرأتين إن فشا ذلك منهما وأولى من غيرهما قبل العقد إلا أن لم يفش أو فشا بعد العقد فلا يثبت بما ذكر ولا يشترط مع الفشو عدالة على الأرجح كما تقدم اه منه (ماقولكم) في من حضرا عقد امرأة ثم شهدا بحصول الرضاع بين هذا الزوجين فهل تقبل شهادتهما أم لا (الجواب) في المجموع ويثبت الرضاع برجلين وإن لم يفش إلا أن يحضرا العقد ساكتين فلا يقبل قولها بعد ذلك اه بتصرف وتوضيح [مسئلة] يثبت الرضاع

(باب الوقف) (سئل) رحمه الله تعالى في رجل وقف ماله في حال صحته من نخل وماء وزبر على أولاده الذكور دون الإناث فقال وقفت مالى على أولادى الذكور دون الإناث ثم أولادهم ومن مات من أولادى وله عقب فقصيه لعقبه ثم لعقبه ماتناسلوا بطنا بعد بطن والأولاد المذكورين كلا على أم ثم إنه انقرض أحد أولاد الأولاد فهل يصرف ماله للأقرب إليه مثل الارث أو يكون للأقرب للواقف وهل مثل ابن عم الأبوين يقدم على ابن عم الأب

إذا كانوا في درجة الميت المنقرض المذكور وإذا قلتم إن نصيب المنقرض المذكور يكون للأقرب للواقف ثم استحقه الأقرب المذكور ثم إنه مات فهل لأولاده شيء أو يكون للمستوين في الدرجة من جميع أبواب الوقف وما قولكم إذا كان في لفظ الصيغة ومن انقرض من أولادى فهي للأقرب فهل الضمير يعود للميت المنقرض أو يكون للأقرب إلى الواقف وهل تجوز قسمة مال الوقف (١٨٠) المذكور كغيره أو يمتنع (أجاب) رضى الله عنه حيث انقرض عقب

أحد الأولاد ولم يعين الواقف جهة يصرف إليها الريع صرف لدرجة من انقرض بينهم بالسوية ولا يقدم ابن العم الشقيق على الذى للأب بل هما سواء حيث لم يشترط الواقف خلافه وإذا استحقه من ذكر انتقل بعد موته لأولاده دون أهل درجته ومثله ما إذا شرط الواقف أنه للأقرب فإنه يصرف لأولاده بعد موته دون أهل درجته اعتباراً بشرط الواقف السابق في الأولاد أن من مات عن عقب فنصيبه لعقبه وحيث شرط الواقف أن الوقف يكون للأقرب وأطلق فالظاهر والله أعلم أنه يعود للمتوفى لأن الكلام فيه وهو أقرب مذكور وتمتع قسمة الوقف مطلقاً قال في التحفة لأن فيه تغيراً لشرطه نعم لا يمنع من مهاياة رضوا بها كلهم إذ لا تغير فيها لعدم لزومها انتهى والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في واقف شرط في وقفه أنه بعد الفلانية من الموقوف عليهم يكون لذوى أرحامه فانقرضوا الفلانية مثلاً ورجع لذوى الأرحام فوجد الآن ناس منهم ابن ابن خال

برجل وامرأتين وإن لم يفش كما في المجموع [مسئلة] لا يثبت الرضاع بامرأة ولو فشى وندب التنزه في كل من لا تقبل شهادته فقد قال صلى الله عليه وسلم كيف وقد قيل : قاله لعقبه بن الحارث لما تزوج بامرأة فقالت له امرأة إنها أرضعتها فجاء للنبي صلى الله عليه وسلم يسأله فقال له ذلك ومعناه كيف تباشرها وتفضى إليها وقد قيل إنك أخوها من الرضاع فإنه بعيد من المروءة والورع اه ملخصاً من أقرب المسالك والمجموع وص

باب النفقات

تجب نفقة الزوجة والوالدين الحرين المعسرين ولو كافرين وخادمهما والولد الحر على أبيه لا على أمه الذكر إلى البلوغ قادراً على التكسب والأثني إلى دخول الزوج أو دعائه للدخول بعد زمن يتجهز فيه مثلها إن كان الزوج بالغاً وهي مطيقة وإلا فللدخول بالفعل ونفقة الرقيق على سيده لا تجب نفقة جد أو جدة ولا نفقة ابن ابن كما في أقرب المسالك [مسئلة] الزوجة المدخول بها تجب لها النفقة وإن لم تطلق الوطء وإن لم يكن الزوج بالغاً كما قرر به الشيخ مياره كما في أقرب المسالك فإذا هربت منه خوفاً من وطئه فلا يعد نشوزاً لعدم طاقها الوطء ولا يجب على أحد اضرار نفسه ولا يمكن من ردها له مادام يخشى منه هذا الأمر وعليه نفقتها (ما قولكم) في النفقة هل تسقط بمضى زمنها إذا لم يحكم بها حاكم أم لا (الجواب) لا تسقط نفقة الزوجة عن زوجها الموسر بمضى زمنها حكم به حاكم أم لا بخلاف نفقة الوالدين والولد فإنها تسقط بمضى زمنها إن لم يحكم بها حاكم ونفقة المملوك تسقط أيضاً بمضى الزمن عاقلاً أو غيره اه بتصرف وتضمن الزوجة النفقة بالقبض مطلقاً ماضية كانت أو مستقبلية قامت على هلاكها بينة أو لا فرطت في ضياعها أو لا وأما نفقة المحضون إذا قبضتها الحاضنة فإن كانت ماضية ضمنها مطلقاً وإن كانت مستقبلية وقامت على ضياعها بينة فلا تضمنها كذا قال البساطي وقال ات تضمن نفقة المحضون إذا قبضتها ماضية أو مستقبلية إلا لينة علي ضياعها بلا تفريط فلا تضمنها ماضية أو مستقبلية واعتمده الرامسى اه ملخصاً من أقرب المسالك وص ومشى في المجموع علي مالبساطي (ما قولكم) في قولهم النفقة الواجبة قوت وإدام وكسوة ومسكن بحسب عاداتهم في الأمور

الواقف ومنهم أولاد بنت بنت بنت عم الواقف ومنهم أولاد صالحه بنت سليمة بنت عم الواقف ومنهم أولاد كلية بنت مريم بنت عم الواقف ومنهم زهرة ورقية بنات جعفر بن سعادة بنت عم الواقف ومنهم حليلة بنت محمد بن سعادة بنت عم الواقف فهل يكونوا كلهم من ذوى الأرحام للواقف أم يختص ناس منهم برحمه أفئتنا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يذكر الواقف في وقفه أنه للأقرب من ذوى الرحم اشترك من ذكر بينهم بالسوية لأن كل واحد

من ذكر يصدق عليه أنه ذو رحم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص وقف قطعة من أرض على خدام الكعبة بيت الله الحرام وحكم بصفة الوقف حاكم شرعى فهل للواقف الرجوع عن هذا الوقف وصرفه إلى غيرهم والحال أنه لم يشرط ذلك في وقفه وإذا قلتم ليس له ذلك فهل صيغة وقفه المذكور يخص الشيئين أم غيرهم يدخل معهم في ذلك أو يفصل بين أن يكون الواقف قد وقف (١٨١) على غيرهم من خدام المسجد

الحرام فلا يدخل غيرهم أو لا يوقف فيدخل غيرهم معهم في الوقف المذكور أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس للواقف الرجوع عن وقفه ولا صرف ريعه لغير الموقوف عليه وصيغة الوقف المذكور تخص الشيئين دون بقية خدمة المسجد الحرام سواء وقف على غيرهم من خدمة المسجد الحرام أم لا قال العلامة ابن حجر في شرح الإيعاب قال العلامة النووي في مجموعته ولاية الكعبة وخدمتها وفتحها وإغلاقها ونحو ذلك حق مستحق باتفاق العلماء نقله القاضى عياض وأوضحه بدليله في شرح مسلم لبني طلحة الحجيين من بنى عبد اندارهم المشهورون الآن بالشيئين والله سبحانه أعلم وعلم ولا يتهم عليهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيبقى دائماً لهم ولذراريهم ولا يحل تفويض شيء من هذه الأمور لغيرهم ولا لأحد منازعتهم فيها ما وجد عنهم صالح لذلك اه كلامه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رباطين وقفاً على السادة العلويين كل رباط واقفه غير

الأربعة المذكورة فظاهاه أنه يجب عليه أن يكسوها حريراً إن كانت العادة ذلك فهل هذا الظاهر مسلم أم لا (الجواب) في الدردير ولا يلزم الزوج الحرير والخز وظاهاه ولو اعتيد واتسع حال الزوج له وهو كذلك فهو مقيد لقوله أى المختصر بالعادة وهذا قول الإمام اه بتوضيح وفي دس فإذا تزوج إنسان بنت أكبر من شأنها لبس الحرير فلا يلزمه لباسها الحرير جرت العادة بلبسه أم لا كان غنياً أم لا اه وفي ص وانظر إذا شرط عليه أن يلبسها حريراً في صلب العقد هل يلزمه ذلك لأنه مما لا ينافى العقد وهو الظاهر ولا يلزمه ثوب مخرج إلا لشرط على الظاهاه بتصرف [مسئلة] يعرض لها عند المشاحة الماء والزيت والخطب والملح واللحم قال بعضهم أى لحم من ذوات الأربع لا من الطير والسمك إلا أن يكون ذلك معتاداً فيجربى على العادة فيفرض اللحم على القادر ثلاث مرات في الجمعة يوماً بعد يوم وعلى المتوسط في الجمعة مرتان وعلى المنحط الحال في الجمعة مرتين كذا قال بعضهم والظاهر أن الفقير يفرض عليه بقدر وسعه فيراعى عادة أمثاله ولو في الشهر مرة مثلاً اه ملخصاً من درودس [مسئلة] لا يلزمه فاكهة ودواء وأجرة طبيب ولا يلزمه أجرة حمام إلا أن تكون جنباً وليس عنده من الماء ما تغتسل به أو كان بارداً يضربها في الشتاء مثلاً وليس عنده ما تسخنه به فيلزمه أجرة الحمام لتوقف إزالة الجنابة عليه ولا يلزمه إلا قدر أكلها لا المعتاد للناس فلا يلزمه إلا أن يقدر لها حاكم حنفى شيئاً فيلزمه ما قدره لها وأما مذهبا فلا يرى الحكم بتقدير النفقة في المستقبل لأن حكم الحاكم لا يدخل المستقبلات عند مالك رضى الله عنه اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) في رجل حلف على زوجته أن لا تزور والديها وأن لا يدخلها داراً وأن لا يدخلها أولادها من غيره فهل يقضى لهم بالدخول ولها بالزيارة (الجواب) في أقرب المسالك وحش أى قضى بتحنيته إن حلف على الأبوين والأولاد فقط أن يدخلوا لها كما يحث إذا حلف أن لا تزور والديها إن كانت مأمونة ولو شابة ولا يحث بمجرد الحكم بل بدخول أبيها عليها أو بزيارتها بالفعل وقضى لأولادها الصغار بالدخول عليها كل مرة لتفتقد حالهم وقضى لأولادها الكبار كل جمعة مرة كالوالدين [مسئلة] للزوج المتمتع بشورة

واقف الثمانى أحد الرباطين دامر وله قرن موقوف عليه يتحصل منه أجرة لكن لو جمعت سنوات متعددة لما قامت بعمارة شيء من الرباط الدامر والرباط الآخر فيه بعض خراب يمكن عمارته ليس له غلة تعمّر ما خرب فيه فهل يجوز للناظر عليهما صرف غلة القرن على عمارة الرباط الآخر أم ليس له ذلك وإذا قلتم ليس له ذلك فماذا يصنع الناظر في غلة القرن أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم إن لم تتوقع عمارة الرباط الدامر أو خشي على الغلة الضياع صرفها الناظر

لعمارة الرباط الآخر وإن توقعت عمارة الدامر في زمن لا يخشى فيه على ذهاب الغلة حفظها الناظر لعمارة هذا معتمد المذهب والذي عليه الفتوى وفي وجه أنها تصرف للآخر مطلقاً والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في وقف أنشأه واقفه أولاً على نفسه مدة حياته يتنفع به سائر الاتقاعات الشرعية من غير مشارك له في ذلك ولا منازع سواء كان حاضراً بالمدينة (١٨٢) الشريفة أو غائباً عنها في سائر النواحي والبلدان ثم من بعده على أولاده الذكور والإناث

بالسوية بينهم بشرط إقامتهم بالحرمين الشريفين ومتى فقد أحد منهم بهما بطل حقه كأن لم يكن وإذا عاد عاد له الاستحقاق ثم على أولاد أولاده كذلك ثم على أولاد أولاد أولاده مثل ذلك ثم وثم أى جهة لا تنقطع هكذا لفظ شرطه في حجته حرفاً بحرف فهل إذا وجد الآن من ذريته من هو قاطن مقيم بمكة ومن هو قاطن مقيم بترية من نواحي الشرق هل يستحق الوقف من هو مقيم بمكة دون من هو مقيم بترية ولو أتى من بترية إلى أرض الحرمين حاجاً أو زائراً أو تاجراً أو لغير ذلك لا مقياً ولا قاصداً الإقامة هل يعود إليه الاستحقاق بمجرد إتيانه أم لا يعود إليه الاستحقاق إلا إذا أقام بها أفقوناً مجاورين (أجاب) رضى الله عنه حيث حكم بصفة الوقف المذكور حاكم شرعى استحق ريع الوقف المزبور من كان مقياً بأحد الحرمين دون من أقام بغيرهما ولا يعود إليه الاستحقاق بعوده لأحدهما لغير إقامة والله سبحانه أعلم

زوجته من فرش وغطاء ولباس وآنية فيستعمل من ذلك ما يجوز استعماله ويقضى له بذلك وله منعها من بيعه وهبته وإن خلقت لايئزمه بدلها إلا الغطاء والوطاء ومالا بد منه فلو جدد ما يلى من شورتها فلا يقضى لها بأخذه اه ملخصاً من درودس (ماقولكم) في رجل حلف على زوجته أن لا تخرج من داره وأطلق لفظاً ونية فهل يقضى عليه بالحنث أم لا وإذا قلتم لا يقضى عليه بالحنث فما الفرق بين هذه المسئلة والتي تقدمت من أنه إذا حلف أن لا تزور والديها فإنه يقضى عليه بالحنث (الجواب) لا يقضى بتحنثه فلا تخرج ولو لأبويها حيث أطلق والفرق بين هذه المسئلة التي أطلق فيها لفظاً ونية والمسئلة التي خصص فيها أنه في حال التخصيص يظهر منه قصد الضرب فلذا حنث وقضى بدخول الوالدين والأولاد وأن تزور والديها بخلاف حال الإطلاق فإنه لم يظهر منه قصد الضرر فلذا لم يقض عليه بالحنث اه ملخصاً من أقرب المسالك [مسئلة] تقدر النفقة على الزوج بحاله أى يقدر الزمن الذى تدفع فيه النفقة بحسب حاله فأرباب الصنائع والأجراء تقدر عليهم كل يوم وتقبضها معجلة وتضمن ما قبضته هذا إذا كان الحال التعجيل وأما إذا كان الحال التأخير فتتظر حتى تقبضها ولا يكون عدم قدرته الآن عسراً وبعض الدالين بالأسواق تقدر عليهم كل جمعة وأرباب الوظائف من إمامة أو تدريس وأرباب العلفات كالجند عليهم كل شهر وأرباب الرزق والحوائط والزروع تقدر عليهم كل سنة وهذا التقدير غير الملى اه ملخصاً منهما ودس (ماقولكم) في رجل من أهل الوظائف دفع لزوجته نفقة شهر عينا بدل الحب والسمن وغير ذلك فرخصت الاسعار فهل له الرجوع بالزائد أم لا (الجواب) يجوز له إعطاء الثمن عن الذى لزمه من النفقة لزوجته من الأعيان التي تلزمه إذا رضيت وإن لم ترض فالواجب الأعيان ويلزم الزوج إن أعطاها الثمن أن يزيد ما إن غلى سعر الأعيان بعد أن قبضت ثمنها وله الرجوع عليها إن نقص سعرها ما لم يسكت مدة وإلا حمل على أنه أراد التوسعة عليها وهذا كله ما لم تكن اشترت الأعيان قبل غلوها أو رخصها وإلا فلا يزيد شيئاً في الأول ولا يرجع عليها بشيء في الثانى اه ملخصاً منهما [مسئلة] تسقط نفقة الزوجة بعسر زوجها فلا مطالبة لها بما مضى في زمن العسر إن أيسر ولها التطلق

(سئل) رضى الله عنه عن رجل وقف أرض عقار على أولاد زيد بالجمع وليس حال الوقف إلا اثنان ولا تى ولا عين فقعد في يدهما ثم مات أحدهما وولد آخر لزيد المذكور ولفظ الوقف وقفت على أولاد زيد ونسلهم الأناث فهل يشمل أولاد زيد المذكورين ولو تأخر أحدهم أفقوناً (أجاب) رضى الله عنه نعم يشملهم لفظ الواف المذكور وكذا من أتى بعدهم من أولاد زيد المذكور يتبع الحاضر والله سبحانه أعلم (سئل) في رجل وقف نصف هذه البلدة

أى القطع على أولاد زيد ونسلهم الذكور ونصف على أولاد عمرو ونسلهم الذكور كثروا أو قلوا فانقرض أولاد عمرو إلا امرأة فهل تعود الناصفة على أولاد زيد أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه النصف المذكور على أولاد عمرو يصرف لأقرب رحم فقير حين الانقراض والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن رجل وقف هذه البلدة على زيد ونسله نسلا بعد نسل واستثنى الإناث فجاء (١٨٣)

يلحقوا أولاد زيد مع أبيهم وهل يلحقوا أولاد بنته حيث هم ذكور أفتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله يدخل أولاد البنت المذكورين ويستحقون مع أبيهم وأخواهم في الوقف المذكور والله أعلم (سئل) رضى الله عنه مامعنى قول الصديق في شروط وقفه ويطعم صديقا غير متمول يبنوا مرادة تفصيلا وحاصلا (أجاب) رضى الله عنه الذى فى الصحيحين أن الشرط المذكور لسيدنا عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ولفظ البخارى فى صحيحه حدثنا قتيبة ابن سعيد حدثنا محمد بن عبدالله الانصارى حدثنا ابن عون قال حدثنا نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن عمر بن الخطاب أصاب أرضا بخير فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال يارسول الله انى أصبت أرضا بخير لم أصب مالا قط أنفوس عندي منه فأتأمر به قال إن شئت حبست أصلها وتصدق بها قال فتصدق بها عمر أنه لا يبيع ولا يوهب ولا يورث وتصدق بها فى الفقراء وفى القربى وفى الرقاب

عليه حال العسر بالرفع وإثباته عنده اه من أقرب المسالك [مسئلة] تسقط نفقتها بمنعها الاستمتاع ولو بدون الوطء فتسقط نفقتها فى اليوم الذى منعه من ذلك والقول قولها فى عدم المنع إذا لم تكن حاملا وإلا لم تسقط والقول قولها أنها لم تمنعه وتسقط أيضاً بخروجها من بيته بلا إذن منه ولم يقدر على ردها ولو بجاكم إن لم تكن حاملا وإلا لم تسقط لأن النفقة حينئذ للحمل وإذا غضبت وخرجت من بيته فصالحها وأعطاها كسوة فكشئت أياها ثم نشزت منه فإن عجز عن ردها لطاعته وكان نشوزها بعد شهرين أو أقل من حين أخذ الكسوة فله أخذها منها وأما إذا كان النشوز بعد أشهر فليس له أخذها كما يأتى فى المرأة التى كساها ثم طلقها طلاقاً بائناً فإن خرجت وهو حاضر قادر على منعها لم تسقط لأنه نكحها بإذنه وكذا الرجعية لا تسقط نفقتها مطلقاً كانت حاملا أم لا لأنه ليس له منعها من الخروج اه ملخصاً من درودس [مسئلة] تسقط نفقة البائن بخلع أو بتات إن لم تكن حاملا وإلا فلها النفقة للحمل ولها أيضاً أجرة الرضاع إن كانت مرضعاً اه من أقرب المسالك [مسئلة] لانفقة لها بدعواها الحمل بل بظهوره وحركته فإن ظهر الحمل فلها النفقة من يوم الطلاق اه منه [مسئلة] إن طلقها فى أول الحمل طلاقاً بائناً وصدقها على الحمل قبل ظهوره أولم يصدقها وانتظر ظهوره وحركته فإن لها كسوتها المعتادة ولو كانت تبقى بعد الوضع ومحل وجوب الكسوة إذا كانت محتاجة لها وإلا فلا وأما إذا لم تطلق فى أول الحمل بل بعد أشهر من حملها فلها قيمة ما بقى من أشهر الحمل بأن يقوم ما يصير لتلك الأشهر الباقية من الكسوة لو كسيت أول الحمل فتأخذها اه منه بتوضيح من ص [مسئلة] يستمر المسكن للحامل المطلقة طلاقاً بائناً دون النفقة إن مات زوجها المطلق لها قبل وضعها لأنه حق تعلق بذمته فلا يسقطه الموت سواء كان المسكن له أم لا فقد كراه أم لا وأما البائن غير الحامل إذا مات زوجها فيستمر المسكن لها لانقضاء العدة والأجرة فيهما من رأس المال بخلاف الرجعية التى فى العصمة فلا يستمر لها المسكن إن مات إلا إذا كان له أو فقد كراه كما مر وتسقط الكسوة والنفقة فى الجميع أى من فى العصمة والرجعية والبائن حاملا أو لا لكون الحمل صار وارثاً اه در بتصرف [مسئلة] الحامل المطلقة طلاقاً بائناً

وفى سبيل الله وابن السبيل والضيف لاجتاح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم غير متمول قال فحدثت به ابن سيرين فقال غير متأثر مالا انتهى وقوله متأثر هو تفسير لقوله غير متمول لارواية كما قال شيخ الاسلام فى شرحه على البخارى قال الإمام البغوى فى شرح السنة قوله غير متأثر مالا أى جامع وكل شىء له أصل قديم أو جمع حتى يصير له أصل فهو مؤثر ويجد مؤثر وأتلة الشىء أصله ثم قال وفيه دليل على أن من وقف شىء ولم ينصب له قفياً معيناً يجوز لأنه

قال لاجناح على من وليها أن يأكل منها ولم يعين له قياً وفيه دليل على أنه يجوز للواقف أن ينتفع بوقفه لأنه أباح الأكل لمن وليه وقد يليه الواقف الخ ما في شرح السنة وحاصل جواب السائل أن سيدنا عمر وقف وقفه المذكور على الفقراء والقرى والرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف وأجاز لمن ولي النظر أن يأكل ويطعم غيره غير جامع للغلة فلم يبيح له ولغيره ممن يطعمه (١٨٤) ممن لم يوقف عليهم سوى الأكل دون الجمع بخلاف الموقوف عليهم

فلهم الجمع والله سبحانه الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل وقف أرضاً على سقاية في موضع معين فبعد مدة من الزمان في نحو عشرين سنة فقام بعض الورثة وادعى عدم الوقفية وأورد على ذلك الشهادة العادلة بأن الأرض المذكورة ليست وقفاً بل مورثهم أوصى بنحو ستمائة ريال على أن يؤخذ بها أرضاً ثم توقف على تلك السقاية واصطلح الورثة المذكورون بأن الست المائة يضارب بها فما حصل من مصلحة يقسم بين الورثة هذا آخر دعوى البعض المذكور فأجاب البعض الآخر بإثبات وقفية الأرض المدعى فيها وأقام على ذلك البينة العادلة بأن مورثهم وقف ذلك وأنكر دعواهم جميعاً فهل تكون هذه البينة المتأخرة معارضة للأولى أو تعد ناقلة من الملك إلى الوقفية ما الحكم في ذلك والحال ما ذكر أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم تثبت وقفية الأرض المذكورة بشهادة البينة العادلة لزيادة عملها بالوقفية فهي ناقلة والآخر مستصحبة وحيث أقام المدعى الوصية بالستائة بينة على

إذا مات الولد في بطنها فلا نفقة لها ولا سكن من يوم موته لأن بموته صارت قبراً له وإن كانت لا تنقض عدتها إلا بزوله كذا في شب خلافاً لما في الشامل من استمرار النفقة والسكنى إذا مات الولد في بطنها والقول الأول اختاره البرزلى والقرافى واعتمده عج وصوب شيخنا والبناني اعتماده له وما في الشامل وإن حكم به بعض القضاة كابن الخراز وأففى به جمع كثير من الفقهاء إلا أنه غير معتمد كما قال عج اه دس بتصرف [مسئلة] إذا كساها ثم طلقها طلاقاً بائناً ولم تكن حاملاً فإن كان الطلاق بعد أشهر من قبضها فلا ترد تلك الكسوة وإن كانت بعد شهر أو شهرين فإنها تردّها اه دس ﴿ما قولكم﴾ في رجل عجز عن نفقة زوجته فهل لها طلب فسخ نكاحها عند الحاكم أم لا ﴿الجواب﴾ للزوجة طلب الفسخ إن ادعى العجز عن النفقة الحاضرة ومنها الكسوة سواء أثبت عجزه أم لا وأما النفقة الماضية المترتبة في ذمته إذا ادعى العجز عنها فليس لها طلب الفسخ وحاصل فقه المسئلة أنه إذا امتنع من النفقة وطلبت زوجته بالنفقة الحاضرة عند الحاكم فإما أن يدعى الملاء به ويمتنع من الإنفاق وإما أن لا يجيب بشيء وإما أن يدعى العجز فإن لم يجب بشيء طلق عليه حالا وإن قال أنا موسر ولكن لا أنفق فقيل يعجل عليه الطلاق وقيل يحبس وإذا حبس ولم ينفق طلق عليه وهذا كله إذا لم يكن له مال ظاهر وإلا أخذ منه وإن ادعى العجز فإما أن يثبت العجز أم لا فإن لم يثبت أمره الحاكم بالإنفاق أو بالطلاق بأن يقول له إما أن تنفق وإما أن تطلق فإن طلق أو أنفق فالأمر ظاهر وإلا فيقول له الحاكم فسخت نكاحك أو طلقها منك أو يأمرها بذلك ثم يحكم به بلا تلوم على المعتمد فإن لم يكن حاكم لجماعة المسلمين العدول يقومون مقامه في ذلك وفي كل أمر يتعدّر الوصول فيه إلى الحاكم أو لكونه غير عدل والواحد منهم كاف كما قاله شيخنا تبعاً لعقب ونازع فيه بن وإذا ثبت عسره فإن الحاكم يتلوم له أى يمهله بالاجتهاد بحسب ما يراه من حال الزوج لعله أن يحصل النفقة طلق عليه عند فراغ مدة التلوم ولا نفقة لها على الزوج زمن التلوم اه ملخصاً من در ودس وقد قدمنا في أول باب المفقود أن جماعة المسلمين تقوم مقام الحاكم إذا لم يوجد أو وجد ولكنه غير عدل ولم أقل هناك والواحد كاف تبعاً للبناني

دعواه وخرجت الستائة من الثلث نفذت فيها الوصية والا تخرج من الثلث نفذ فيما خرج من الثلث دون ما زاد ما لم تجز الورثة ما زاد على الثلث وإن لم يقيم البينة بما ادعاه نفذ في حصته من الستائة والباقي للورثة والله سبحانه وتعالى أعلم ففى التحفة كالتأية والعبارة للتحفة في باب الدعوى والبيّنات في فصل الثعراض ومحل التساقط إذا وقع تعارض حيث لم يتميز أحدهما بمرجح وإلا قدم وهو بيان نقل الملك ثم اليد ثم شاهدان مثلاً على شاهد ويمين ثم سبق

تاريخ ثم تذكر سبب الملك وتقدم أيضا نافذة عن الأصل على مستصحة له إلى آخر ما فيها ولا شك أن بينة الوقف نافذة عن الأصل الذي هو الملك والأخرى مستصحة وفي الروضة سئل الشيخ أبو إسحاق الشيرازي رحمه الله تعالى عن رجلين تنازعا دارا فأقام أحدهما بينة أنها ملكه وادعى الآخر أنها وقف عليه ولم يقر بينة فحكم القاضي لمدعى الملك ثم ادعى الآخر وقفيتها فأقام مدعى الملك البينة على حكم الحاكم له (١٨٥) بالملك وأقام مدعى الوقف بينة بالوقف

فرجح الحاكم بينة الملك ذهابا إلى أن الملك الذي حكم به يقدم على الوقف الذي لم يحكم به ثم تنازعا الملك وآخر يدعى وقفيتها فأقام مدعى الملك بينة بحكم الحاكم له بالملك وتقدم جانبه وأقام الآخر بينة بأن الوقف الذي يدعيه قضى بصحته قبل الحكم بالملك وبترجيحه على الوقف هل يرتد حكم الحاكم بذلك فقال نعم يقدم الحكم بالوقف على الحكم بالملك وينقض الحكم بالوقف الحكم بالملك انتهى كلام الروضة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل شاع في بلده أنه وقف بيتا نصفه على بنتيه وعلى ابنتيه ونصفه على مسجد فالآن البيت تحت يد البنيتين يؤجرانه ويصلحانه ويصرفان نصيب المسجد في مصالحه ونصيبهما في مصالحهما مدة طويلة ولا منازع لهما في شيء ثم ماتتا وخلفت إحداهما ذرية فكان البيت تحت أيدي ذريتهما مدة طويلة أيضا يؤجرونه ويصلحونه ويصرفون نصيب المسجد في مصالحه ويصرفون نصيبهم في مصالحهم مدة طويلة ولا منازع لهم في شيء أيضا ثم

(ماقولكم) في رجل أراد سفرا فطلبت زوجته نفقة المدة التي يغيبها فادعى العجز فهل لها طلب الفسخ أم لا (الجواب) قال الأجهوري لها طلب فسخ نكاحها من الحاكم إذا ادعى العجز وردده البناني تبعا لبعض الشيوخ بأنه إذا أراد سفرا أو عجز عن دفع النفقة المستقبلية فالتقل أن لها المطالبة بالنفقة ولا يلزم منه التطلق حالا نعم لها بعد حلول النفقة التطلق إذا أرادته ولو في غيبته كما في دس وعبرة المجموع ولها إن أراد سفرا طلبه بدفع المستقبلية أو إقامة وكيل وكذا إن أبانها وخشيت حملا في سفره فلها الكلام في شأن نفقته وقيد بأن لا ترى دما اهـ (ماقولكم) في رجل غاب وترك زوجته غير المدخول بها بلا نفقة هل لها طلب الفسخ عند الحاكم أم لا (الجواب) يطلق الحاكم على الغائب بعد التلوم إذا لم يترك لزوجته شيئا ولا وكل وكيلها ولا أسقطت عنه النفقة حال غيبته وتحلف على ذلك وهذا إذا كانت غيبته بعيدة كعشرة أيام سواء دخل بها أم لا دعى للدخول أم لا على المعتمد فظهر لك أن الدخول أو الدعوة للدخول إنما يشترط في إيجاب النفقة على الزوج إذا كان حاضرا لا غائبا كما في الخطاب خلافا لبهرام وأما قريب الغيبة فيرسل له إما أن يأتي أو يرسل النفقة أو يطلق عليه إن لم يطلق هو بنفسه اهـ ملخصا من أقرب المسالك وص (ماقولكم) في رجل سافر بزوجته إلى الحج فطلبت منه نفقة السفر فأبى فماذا يلزمه (الجواب) يلزمه الأقل من نفقة الحضر ونفقة السفر ففي المجموع وإن سافرت لحجة الفرض ولو بلا إذنه أو بإذنه في غير الفرض فلها الأقل من نفقة الحضر والسفر اهـ (ماقولكم) في امرأة تزوجت رجل تعلم أنه معسر بالنفقة حال العقد هل لها طلب الفسخ أم لا (الجواب) في أقرب المسالك فإن علمت بعسره حال العقد فليس لها الفسخ ولو أيسر بعد ثم أعسر إلا أن يشتهر بأنه يسأل الناس فيعطى ثم انقطع إعطاء الناس له فلها الفسخ لأن اشتهاره بذلك ينزل منزلة اليسار اهـ بتصرف (ماقولكم) في رجل لا يقدر على شيء من النفقة إلا على ما يسد الرمق هل لها طلب الفسخ أم لا (الجواب) إن وجد عنده ما يسد الرمق أى ما يحفظ الحياة خاصة دون شيع معتاد متوسط فإنه يطلق عليه لأنها لا صبر لها على ذلك اهـ منه (ماقولكم) في رجل تزوج بامرأة عليية وصار لا يقدر إلا على خشن القوت وعلى ما يورى العورة من

(٢٤ — قرّة العين) انتقل إلى ذريتهم كذلك ثم انتقل من آخر ذرية انقرضوا وأولادهم فصار إلى حال لهم فكان تحت يده مدة يؤجره ويصلحه ويصرف نصيب المسجد في مصالحه ويصرف نصيب القصار في مصالحهم ثم انقرضت الذرية واستمر الوقف تحت يد خالهم مدة ولا منازع له في شيء ثم حدث منازع كان موجودا في حياة آخر ذرية انقرضوا وعند انتقاله إلى الحال ولم ينزع في تلك الأيام ثم نازع بعد أن مضى للوقف مدة في يد الحال وأقام ثلاث شهود أو

أربعة يشهدون بأنهم سمعوا من رجل اسمه فلان أنه يقول إن هذا المنازع من ذرية الواقف وليس هذا الرجل من جيران الواقف ولا من أهل بلده فهل يجوز نزع الوقف من يد الخال بهذه الشهادة وهل يجوز منع الخال عن التصرف في غلة الوقف مع أن الوقف لم تعلم صفته يقينا وإنما شاع أنه وقف على أرحام الواقف والخال من الأرحام وفقير وظاهر حال انتقال الوقف من يد المستحقين (١٨٦) إلى يده وتصرفه مدة فيه كتصرفهم فيه ولا منازع له

أنه من المستحقين أم لا يجوز شيء من ذلك وتبقى في يد الخال وإذا انتزع بهذا الوجه فهل يجب رده إليه أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لا يثبت انتساب المنازع المذكور للوقف بالشهادة المذكورة ولا ينزع من الخال الوقف بسبب الشهادة المزبورة ولا يكفي ثبوت استحقاق الخال الشيوع ومأمعه بل لا بد من وجه شرعى يثبت به يده والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل قال وقتت بلادى قبل موتى بعشرة أيام وصرفها لله وفي سبيل الله وفي ميزانى عن ميزان غيرى لمن تصرف المذكورة أفقونا (أجاب) رضى الله عنه نعم الوقف المذكور صحيح ويصرف ريع الوقف في سبيل الله والمراد بهم المجاهدون للكفار الذين ليسوا مرصدين في الديوان بل هم متبرعون بالجهاد والله أعلم في الروضة فصل في مسائل تتعلق بهذا الركن أى ركن الموقوف عليه إحداها يجوز الوقف على سبيل الله تعالى وهم المستحقون لاسم الزكاة انتهى وقال في باب قسم الصدقات الصنف

غليظ الثياب هل لها طلب الفسخ أم لا (الجواب) في أقرب المسالك لا يطلق عليه إن قدر على القوت ولو من خشن المأكول وهى عليه القدر ولو قدر على خبز بغير ادم ولا يطلق عليه إن قدر على ما يورى العورة ولو من غليظ الصوف وإن كانت غنية شأنها لبس الحرير اه بتصرف (ما قولكم) في رجل أعسر بنفقة الزوجة فطلق عليه الحاكم فقدر على قوت لا يناسب قدرها فراجعها في عدتها هل تصح رجعتها أم لا (الجواب) له رجعتها إن قدر على ما يقوم بواجب مثلها فيعتبر في رجعتها ما يعتبر في ابتداء النكاح فإذا كانت غنية شأنها أكل الضأن فلا تصح رجعتها إلا إذا قدر على ذلك ولها عليه النفقة إذا حصل له اليسار في عدتها ولم يرجعها وصحت له الرجعة حينئذ لما تقرر أن كل طلاق أوقعه الحاكم يكون بائنا إلا طلاق المولى والمعسر بالنفقة وأما إذا قدر على خشن الطعام فقط فلا تصح رجعتها ولو رضيت على المعتمد وإنما اعتبر في رجعتها اليسار الكامل مع أنها لا تطلق عليه إذا وجد ما تيسر من خشن العيش كما تقدم لأن أبغض الحلال إلى الله الطلاق فلا يقدم عليه إلا بالضيقة الشديدة بخلاف ما لو صارت أجنبية فلا ترد له إلا باليسار المناسب اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) في رجل غاب وترك زوجته بغير نفقة وله دين ثابت على مدينه وله دار فهل تقرر نفقتها في هذا الدين وإذا لم يكف تباع داره وتنفق عليها من ثمنها أم كيف الحال (الجواب) إذا غاب زوجها فرجعت أمرها للحاكم أو جماعة المسلمين عند عدمه أو عدم عدله فانهم يفرضون لها ما طلبت من النفقة بقدر وسعه وحالها سواء كانت مدخولاً بها أم لا لكن إنما يفرض لها بعد حلفها أنها تستحق النفقة على زوجها الغائب وأنه لم يوكل لها وكلا في دفعها لها وأنها لم تسقطها عنه بوجه وقد تحتاج مع ذلك ليمين استظهار إن كان لزوجها دين على ميت مثلاً وقد لا يتم نصاب البينة بالدين فتحتاج ليمين كما إذا وجد شاهد واحد على ميت بدين لزوجها فتحلف مع ذلك الشاهد حينئذ تحلف ثلاثة أيمان ويفرضون لها في ماله سواء كان ذلك المال حاضراً أو غائباً أو مودعاً عند الناس أو ديناً عليهم ويبيع داره في نفقتها بعد ثبوت ملكه لها وأنها لم تخرج عن ملكه في علمهم إلى

السابع في سبيل الله وهم الغزاة الذين لا رزق لهم في الفء ولا يصرف شيء من الصدقات إلى الغزاة المرتزقة الخ ما فيها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل ساكن في رباط جاوز حد الإنبات ولم ينبت له شعر فهل يسمى أمرد ويجتمع مع بعض الناس في المسكن المذكور يتذاكرون في نحو الفقه أو يقرأون القرآن فتارة يغلقون المسكن المذكور خوفاً أن يلبثوا بغيرهم وتارة يفتحونه وتارة يكونون اثنين وتارة يكونون أكثر وليس عند أحدهم هؤلاء شهوة

ولا ظهر عليهم فجور لا في هذا ولا في غيره فهل يحرم ذلك وهل لأحد من أهل الرباط المذكور من ناظر أو غيره منع الرجل المذكور يدخله مع المذكورين لما ذكر ويمنع من الانتفاع الخالي عن الضرر الشرعي بمسكنه مع أنه ليس له عن ما ذكر غنى وربما معاشه في إقرائه القرآن لبعض هؤلاء أو المداكرة نحو الفقه لا غير وهي مصلحة ناجزة ويمنع من الدخول كل من ليس له استحقاق في هذا الرباط لحاجة كهؤلاء المذكورين أو (١٨٧) لغيرها أم لا أم كيف الحكم ثم دخل بعض أهل الرباط وقال له إنك أمرد

ويحتلون بك هؤلاء فهل يكون هذا رعى بالسوء فيعزر القاتل لذلك وهو الآن على مقاتله الشنيعة ولم يكررها عليه والحال أن الرجل المذكور ابن عشرين سنة أو أكثر فهو رجل اختار في الدين والعقل مشهور بالصلاح بين الناس أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يسمى المذكور أمرد ولا يحرم ما ذكر حيث كان على الوجه المسمطور وليس لأحد من ناظر ولا غيره المنع من ذلك ولا يمنع الانتفاع بمسكنه حيث خلا عن الضرر ولا يمنع من الدخول للرباط المذكور وذو حاجة وإن لم يكن من أهل الاستحقاق وبمجرد قول المذكور إنك أمرد ويحتلون بك هؤلاء يوجب التعزير إلا إن قصد به قذفا فيجب الحد والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص أوصى بأن كتاباً من كتبه لزيد وكتاباً ل بكر وما عدا ذلك من الكتب من فقهية وصوفية ونحوية فقد وقفها على طلبة العلم بثلاثة مساجد ثلث منها على المسجد الحرام وثلث

الآن إن لم يكن له مال غيرها ولو احتاج لسكنى تلك الدار ومثل الزوجة في فرض نفقتها فيما ذكر الأولاد والأبوان اه ملخصاً من المجموع ودرودس [مسئلة] إن تنازع الزوجان بعد قدوم الزوج من السفر فقال لها أرسلت لك النفقة وقالت لم ترسلها أو قال تركتها لك قبل سفرى وقالت لا فاقول لها من يوم رفعها للحاكم يمين فإذا سافر من أول السنة فصبرت نصفها ثم رفعت أمرها للحاكم فأذن لها في الانفاق على نفسها والرجوع لها على زوجها إذا قدم فأنفقت على نفسها نصف السنة الباقي ثم قدم فحصلت المنازعة بينهما فالحاكم التفقه من يوم الرفع فتأخذ منه نفقة نصف السنة الآخر وأما نصفها الأول الذى قبل الرفع فالقول قول الزوج يمين فان رفعته لعدول وجيران مع وجود الحاكم العدل فلا يقبل قولها مطلقاً قبل الرفع وبعده هذا هو المشهور وعليه الفتيا كما في عب ومقابله ماروى عن مالك أن رفعها إليهم كرفعها للحاكم واختاره اللخمي وغيره وذلك لثقل الرفع للحاكم على كثير وذكر ابن عرفة أن عمل قضاة بلدة تونس على أن الرفع للعدول بمنزلة الرفع للحاكم وإن الرفع للجيران لغو ونفقة أولادها الصغار حكم نفقتها على ماتقدم وأما أولاده الكبار فالقول قولهم مطلقاً لأنه لا يعتنى بهم على الظاهر اه ملخصاً من دس [مسئلة] للزوجة ذات القدر الامتناع من السكنى مع أقارب الزوج في دار واحدة ولو الأبوين ولو بهد رضاها ابتداء سكنها معهم ولو لم يثبت الضرر عليها باطلاعهم على حالها والتكلم فيها إلا لما فيه إلا لشرط عند العقد أن تسكن معهم فليس لها الامتناع من السكنى معهم ما لم يحصل منهم ضرر أو اطلاع على عوراتها وإلا فلها الامتناع قال البناي ولها الامتناع من السكنى مع خدمه وجواريه ولو لم يحصل بينها وبينهم مشاجرة وأما الوضيعة التي لا قدر لها فليس لها الامتناع من السكنى مع أقاربه إلا لشرط أو حصول ضرر فلها الامتناع اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ماقولكم) في امرأة انفقت على زوجها وهو معسر فهل لها أن ترجع عليه بما تجمد إذا أيسر (الجواب) ترجع عليه بما أنفقته إذا كان زمن الانفاق عليه موسراً بل وإن كان معسراً وحلفت إن لم تشهد أنها أنفقت لترجع لأن العسر لا يسقط عن الزوج إلا ما وجب عليه لنفقة غيره

منها على مسجد الشيخ عبد الله باعلوى وثلث منها على طلبة العلم بمسجد الشيخ على بن أبي بكر السكران وثلث منها على مسجد مصطفى الحاوى حق الحبيب عبد الله الحداد بترميم هذا لفظ الوصية حرفاً بحرف فكيف يكون الحال فيما ذكر فهل تقسم الكتب أرباعاً أو يلغى الثلث الرابع لاستغراق الثلاثة الأثلاث الأول أم كيف الحال أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يلغى الثلث الرابع ويكون خاصاً بالمساجد الثلاث كما ذكر لوجود الاستنراق والله سبحانه وتعالى أعلم

(سئل) رضى الله عنه في مملوك أعطاه سيده بخشيش وغيره من المال واستهدى المملوك ختمة وأراد أن يوقفها لله تعالى فهل ثوابها له أو لسيده أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يصح وقف الرقيق المذكور الختمة المذكورة فلا يثاب على ذلك والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في واقف أنشأ وقفه أولاً على نفسه مدة حياته ينتفع به سكنى وإسكاناً وغلة واستغلاً لا بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية (١٨٨) ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ذكوراً وإناثاً بالسوية

بينهم لا يفضل الذكر على الأنثى ومن مات منهم من أولاده قبل دخوله في الوقف وترك ولداً يدخل ولده مع أولاده في الوقف ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم نسلاً بعد نسل وعقباً بعد عقب وجيلاً بعد جيل وبطناً بعد بطن وقرناً بعد آخر فإن مات منهم أحد وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وإن سفل ومن مات منهم من غير ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك ينتقل نصيبه لمن هو في درجته من ذوى طبقته مضافاً لما يستحقه في الوقف فإذا انقرضوا جميعاً ولم يبق من ذريته ولا من نسله ولا من عقبه أحد دخلت بقاع الأرض يكون وقفاً على عصبة الواقف المرقوم ثم إلى جهة لا تنقطع هكذا لفظه في وقفه حرفاً بحرف فمات الواقف عن أولاده عوض وعبد الله وفاطمة لا غير ماتت فاطمة عن أولادها محمد سعيد وسعيدة وشيخه وشفاف فماتت شيخه عن ابنها أحمد لا غير ثم مات أحمد بن شيخه عقيماً ثم ماتت

لا ما وجب عليه لنفقة نفسه وهذا إذا أنفقت عليه غير سرف وإلا رجعت بقدر المعتاد فقط وإذا أنفقت عليه بقصد الصلة أو شهدت عليها بئنه أنها أقرت بأنها لا ترجع عليه بشيء اهـ ملخصاً منهما والمجموع [مسئلة] إذا أنفق شخص على أجنبي بالغ فإنه يرجع عليه بغير السرف وإن كان الأجنبي حين الانفاق معسراً إلا لقصد صلة أو إظهار عليه أنه أقر أنه لا يرجع فلا يرجع إليه بشيء كالمسئلة قبلها اهـ من أقرب المسالك بتصرف (ما قولكم) في شخص أنفق على صغير هل له الرجوع عليه أم لا (الجواب) يرجع عليه إن كان له مال يعيله وتعرس الانفاق منه وبقى المال لوقت الرجوع فإن ضاع وتجدد غيره فلا رجوع وكذا إذا قال أنفق عليه فإن وجد له مال أخذت منه أو بنى مسجداً من عنده لكونه لا مال له فظهر له مالك فلا شيء له أو كان له أب موثر يعيله وكان غائباً وفي الخرشى على ابن رشد والآب الموسر كالمال اهـ أى فلا بد من عيله به وبأنه موثر ويستمر يساره إلى حين الرجوع ومفهوم يعيله أنه لو أنفق عليه ظاناً أنه لا مال له ولا أب له ثم علم فلا رجوع له وقيل له الرجوع والقولان قائمان من المدونة ومحل اشتراط علم الآب الموسر ما لم يعتمد الآب طرحه وإلا فله الرجوع عليه إذا علم به بعد ذلك كما يأتي في اللقطة اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص بزيادة من الخرشى وعدوى [مسئلة] يجب على الولد الحر الموسر كبيراً كان أو صغيراً ذكرراً أو أنثى مسلماً أو كافراً أن ينفق على والديه الحرين المعسرين ولو كافرين والولد مسلم كالعكس وهذا إذا لم يقدر على الكسب ويتركاه والا لم تجب النفقة على الولد ووزعت على الأولاد الموسرين بقدر اليسار حيث تفاوتوا على الراجح وقيل على الرءوس فالذكر كالأنثى وقيل على الميراث فللذكر مثل حظ الأنثيين اهـ ملخصاً من المجموع وأقرب المسالك [مسئلة] يجب على الولد إعفاف والده بزوجة واحدة إن أعفته ويجب عليه أيضاً أن ينفق على خادم والدين حراً كان الخادم أو رقيقاً وأما زوج الأم فلا يجب على الولد النفقة عليه ولو توقف إعفافها عليه اهـ من أقرب المسالك بزيادة من ص [مسئلة] يجب على الشخص أن ينفق على ولده حتى يبلغ الذكر قادراً على التكسب وحتى يدخل الزوج على الأنثى أو يدعى للدخول اهـ من أقرب المسالك

سعيدة عن بنتها خديجة ثم ماتت شفاف عن ابنها عبد الله لا غير ثم مات عبد الله بن شفاف عقيماً ثم مات عوض ابن الواقف عن أولاده فاطمة وسعيدة ومحمد وأبى بكر ثم مات عبد الله بن الواقف عن بنته فاطمة لا غير ثم مات أبو بكر بن عبد الله ابن الواقف عن أولاده آمنة وسعيدة وعوض ثم مات محمد بن عوض ابن الواقف عقيماً عن أخواته الأشقاء فاطمة وسعيدة ثم ماتت فاطمة بنت عبد الله ابن الواقف عقيمة ثم مات محمد سعيد بن فاطمة بنت الواقف عن أولاده أبى بكر وسلى

وأم السعد وخالد فإذا تقسم غلة الوقف على الموجودين الآن أفترنا (أجاب) نعم بموت فاطمة استحق نصيبها أولادها محمد سعيد وسعيدة وشيخة وشفاف وبموت شيخة استحق نصيبها أبنا أحمد وبموت أحمد انتقل نصيبه لذوي طبقته وهما خالا أمه عوض وعبد الله وإخوانها محمد سعيد وسعيدة وشفاف وبموت سعيدة انتقل نصيبها لبناتها خديجة وبموت شفاف انتقل نصيبها لابنها عبد الله وبموت عبد الله انتقل نصيبه لذوي طبقته وهم أخوال أمه عوض (١٨٩) وعبد الله وخاله محمد سعيد وبنت خالته

باب الحضانة

(ما قولكم) في امرأة طلق ولها ولد في حضانتها فتزوجت وانتقلت الحضانة لأمها فهل إذا سكنت مع بنتها تسقط حضانتها أم لا (الجواب) في أقرب المسالك فلا حضانة للجدة إذا سكنت مع ابنتها أم الطفل إذا تزوجت إلا إذا انفردت الجدة عن بنتها المتزوجة بمسكن آخر فتبقى لها الحضانة اه بتوضيح (ما قولكم) في بنت مطيعة للوطء في حضانة أمها فتزوجت الأم وسقطت حضانتها بتزويجها ولم يبق ممن يستحق الحضانة إلا ابن العم وشرطتم أن الحاضن للمطبعة يشترط أن يكون محرماً فهل ابن العم يستحق حضانتها في وجه من الوجوه أم لا (الجواب) لا يستحقها ولو مأمونا ذا أهل إلا إذا طلقت أمها فتزوجها فله الحضانة حيثئذ في أقرب المسالك وكونه أي الحاضن محرماً للمطبعة أي يشترط كونه محرماً للمطبعة وقال الصاوي قوله وكونه محرماً أي ولو في زمن الحضانة كأن يتزوج بأمها وإلا فلا حضانة له ولو مأمونا ذا أهل عند مالك اه (ما قولكم) في أم تزوجت وسقطت حضانتها بالدخول وعلم بذلك من يستحق الحضانة بعدها فهل يسقط حقه أم لا (الجواب) أن سكت من يستحق الحضانة سنة بلا عذر فلا يسقط حق الأم بل تبقى لها الحضانة وليس لمن يليها أخذ المحضون منها وأما إن لم يعلم بدخول الأم أو علم ولم يمض بعد العلم عام أو مضى عام وكان سكوته لعذر يمنعه من التكلم ومن العذر جهله باستحقاقه الحضانة بدخول الزوج بها فله أخذ المحضون من الأم المدخول بها مالم يطلقها زوجها أو يمت قبل القيام عليها وإلا فتبقى لها الحضانة ومحل سقوط حضانتها بالدخول مالم يكن الزوج محرماً للمحضون سواء كان له حق في الحضانة أم لا أو كان له حق فيها وكان غير محررم فلا تسقط حضانتها بدخوله وليس لمن يليها أخذه منها اه من أقرب المسالك بتوضيح (ما قولكم) في رجل أوصى زوجته على أولادها منه ثم تزوجت فهل تسقط حضانتها أم لا (الجواب) في ذلك روايتان عن مالك فروى تسقط حضانتها وروى لا تسقط حضانتها وتفردهم بمكان والصواب أن الروايتين في الأم خاصة والرواية بعدم سقوط حضانتها وقعت بها الفتوى وحكم بها ابن حنبل واتفقوا عليها ابن عرفة والقليشاني وقال صاحب الفائق

خديجة وبموت عوض استحق نصيبه أولاده فاطمة وسعيدة ومحمد وأبو بكر وبموت عبد الله استحق نصيبه بنته فاطمة وبموت أبي بكر ابن عوض استحق نصيبه أولاده آمنة وسعيدة وعوض وبموت محمد بن عوض استحق نصيبه ذوو طبقته وهم أختاه فاطمة وسعيدة وأولاد أخيه آمنة وسعيدة وعوض وبنت عمه فاطمة وبنت بنت عمته خديجة وبموت فاطمة انتقل نصيبها إلى ذوي طبقته وهم بنتا عمها فاطمة وسعيدة ولأولاد ابن عمها آمنة وسعيدة وعوض ولابن عمها محمد سعيد بن فاطمة ولبنات بنت عمها خديجة بنت سعيدة بنت فاطمة وبموت محمد سعيد انتقل نصيبه لأولاده أبي بكر وسلي رأم السعد وخالد فنقسم غلة الوقف على العشرة الموجودين الآن وهم فاطمة وسعيدة بنتا عوض ابن الوافق وآمنة وسعيدة وعوض أولاد أبي بكر بن عوض ابن الوافق وأبي بكر وسلي وأم السعد وخالد أولاد محمد سعيد بن فاطمة بنت الوافق وخديجة بنت سعيدة بنت فاطمة

بنت الوافق أربعة وعشرين قيراطاً لفاطمة وأختها سعيدة لكل واحدة منهما ثلاثة قراريط ونصف قيراط وخمسة أسباع ونصف قيراط ولآمنة وأختها لكل واحد منهم قيراطان وخمسة أسباع وأخو نصف القيراط ولأبي بكر ولكل واحد منهم قيراط وسبعاً ونصف قيراط وثمان سبع نصف القيراط ولخديجة أربعة قراريط ونصف قيراط وسبع نصف القيراط وأربعة أثمان سبع نصف القيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فنعنا الله به في مسجد بني في بلدة وجعل له

أرضاً مزدرة ومحصولها ينفق على المسجد ومكث على ذلك مدة من الزمن فبعد مدة ذهب الناس الذي في البلدة الذي فيها المسجد وصار خالياً وخرب وكان الواقف يصنع طعاماً في شهر رمضان ويطعمه كل ليلة لمن يحضر بالمسجد من الفقراء ومكث من بعده الناظر على محصول المسجد ثم حصل للمسجد هجر من الصلاة وصار الناظر يصنع طعاماً في شهر رمضان ويأتون إليه فقراء ويأكلون الطعام ولا (١٩٠) يصلي فيه ولم يأتوا إلا لاجل الطعام فكيف يكون الحكم هل الأولى أن يجمعوا

محصول سنوات متعددة ويبنوا المسجد المذكور ويقطعون الطعام أم ينفقون المحصول في طعام للفقراء ويكون كافياً ومجزياً أم ينقلون المحصول إلى المساجد المعمورة بالصلوات أم كيف يكون الحكم بيننا ذلك (أجاب) عني عنه نعم يجب جمع محصول سنوات لعمارة المسجد المذكور ولا يجوز الصرف لغيره مادام المسجد محتاجاً للعمارة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات وقد كتب ورقة وذكر فيها وقفية نخل له بأرض بعيدة عنه وأشهد عليها شهوداً قدماء أو لم ينقل أحد عنهم شهادتهم فيها فهل تثبت الوقفية لذلك النخل بمجرد ما ذكر في الورقة أم لا أفيدوا (أجاب) حفظه الله تعالى نعم لا تثبت الوقفية بما ذكره الحال ماسطراً والله عز وجل أعلم (سئل) نفعى الله به في رجل مات عن قاصر وله أرض مزدرة ونخل بأرض بعيدة عنه فلما بلغ القاصر ذهب إلى تلك الأرض لبيع النخل فقال له أهل الأرض المذكورة قد أوقفها أبوك فقال أثبتوا لنا ذلك وبينوا لنا الكيفية

إنها أولى لأن حق الوصية لا تسقطه الزوجية واعلم أن هذين الروايتين جاريتان في الوصية إذا تزوجت ولو قال الأب في إيصائه إن تزوجت برجل فانزعوهم منها لأنه لم يقل فلا وصاية لها من دس بتصرف وتوضيح (ما قولكم) في طفلة لم يبق ممن يستحق حضانتها إلا الوصي فهل إذا مات يستحقها وصي الوصي أم لا (الجواب) في دس إن الوصي يشمل مقدم القاضى ووصي الوصي ثم قال واعلم أن المحضون إذا كان ذكراً أو كان أنثى غير مطيقة فإن الحضانة تثبت لوصيه اتفاقاً ذكراً أو أنثى كذا إن كان المحضون أنثى مطيقة وكان الحاضن أنثى أو كان ذكراً وتزوج بأم المحضونة أو جدتها وتلدّ ذها بحيث صارت المحضونة من محارمه وإلا فلا حضانة له على ما رجحه المصنف في التوضيح ورجح ابن عرفة أن له الحضانة حينئذ فكل من القولين قد رجح (ما قولكم) في امرأة تحضن طفلاً وأراد وليه أن يسافر إلى جهة فهل له أن يأخذ الطفل منها أم لا (الجواب) في أقرب المسالك وشرط الحضانة لمن يستحقها أن لا يسافر الولى الحر عن المحضون سواء كان الولى ولى مال كالأب والوصى أو ولى عصوبة كالعم والمعتق وشرطها أيضاً أن لا تسافر الحاضنة ستة برد فأكثر فإذا سافر الولى أو الحاضنة ستة برد فله أخذه بعد أن يحلف أن السفر سفر نقلة وانقطاع ولو كان الولد رضيعاً قبل غير أمه لكن لا ينزع الولى من الحضانة إذا سافر ستة برد سفر نقلة إلا إذا سافر لموضع مأمون وكان يأمن على نفسه وماله وعلى المحضون وإلا لم ينزع منها على المشهور إلا أن تسافر الحاضنة مع الولى فلا تسقط حضانتها ولا تمنع من السفر وإذا ادّعت أن سفرها أربعة برد لزيارة أو تجارة فإنها تحلف على ذلك وتأخذه إن سافرت لآمن الخ مأمون في الولى وليس لوليه كلام ولو كان سفرها به يبحر ويقال في الولى إذا أخذه مثل ذلك وإن سافرت أقل من أربعة برد فلا تسقط حضانتها وليس للولى نزعها ويلزمه أن يدفع لها نفقته وإن كان رضيعاً ولم يقبل غير الحاضنة فليس للولى أخذه ولو سافرت أو سافر أربعة برد سفر نقلة أه بتصرف وزيادة من دس وص [مسئلة] لا تعود الحضانة جبراً لمن سقطت حضانتها بدخول زوج بها بعد فراقها لزوجها بطلاق أو موت سواء كانت أما أو غيرها بل الحق في الحضانة لمن انتقلت له

فقالوا ليس عندنا حقيقة ولكن سمعنا بالشائع من أفواه الناس فهل تثبت الوقفية بمجرد ما ذكر أم لا أم كيف الحكم أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا تثبت الوقفية بما ذكره الله الهادى سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عني عنه عن رجل وقف على أولاده ذكورا وإناثاً وأولاد أولاده ماتوا فهل يدخلوا أولاد البنات في الوقف المذكور أم لا أفقتونا (أجاب) بقوله نعم يدخل أولاد ولد البنت المذكور والإناث في الوقف المذكور والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى

الله عنه في بقعة وقت لمصالح المسجد فاقضى نظر الناظر أن المصلحة جعلها مسجداً توسعة للمسجد الموقوفة لمصالحه لضيقه بالمصلين فوسع بها المسجد وأدخلها فيه وجعلها مسجداً فهل يصير ما أدخله منها مسجداً بذلك أم لا فإن قلتم لا يصير مسجداً فلا كلام وإن قلتم يصير بذلك مسجداً فهل للناظر إذا رأى المصلحة في وقت آخر جعل تلك البقعة المجمولة مسجداً بيتاً أو غيره مما يعود نفعه للمسجد لعدم الاحتياج للوسع حينئذ لقلة المصلين (١٩١) أم ليس له ذلك المسئلة واقعة أفتونا

كان الله تعالى في عونكم (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله قال الشيخ عبد الرؤف المناوى في كتابه تيسير الوقوف لا يجوز تغيير الوقف عن هيئته فلا تجعل الدار بستاناً ولا حماماً ولا عكسه ثم قال قال السبكي والذي أراه في ذلك الجواز بثلاثة شروط (أحدها) أن يكون يسيراً لا يغير مسمى الوقف (الثاني) أن لا يزيل شيئاً من عينه بل ينقل بعرضه من جانب إلى جانب فإن اقتضى زوال شيء من العين لم يحز لأن الأصل الذي نص الواقف على جنسه يجب المحافظة عليه وهو العين والرقبة وهى مادة الوقف وصورته المسماة من نحو دار أو حمام فتجب المحافظة على إبقاء المادة والصورة وإن وقع التسمح في بعض الصفات (الثالث) أن يكون فيه مصلحة للوقف الخ ما ذكره رضى الله عنه فحيث علم ذلك فما فعله الناظر المذكور حرام ولا يصير مسجداً ويجب عليه أن يردّه كما كان والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه في رجل أراد أن يوقف وقفاً مشاعاً

فإذا أراد من له الحضانة رد المحضون لمن انتقلت عنه الحضانة فله ذلك اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إذا أسقطت من تستحق الحضانة حقها منها بلا عذر ثم أرادت العود لها فلا كلام لها سواء أسقطها بعوض أو غيره وتبقى الحضانة لمن انتقلت إليه اه ملخصاً منهما [مسئلة] إن سقطت الحضانة لعذر كمرض وخوف مكان أو سفر ولى بالمحضون سفر نقلة ثم زال ذلك العذر فلن سقطت حضانتها الرجوع فيها اه من أقرب المسالك [مسئلة] السكنى يوزعها الحاكم أو غيره بين الحاضنة والمحضون فيجعل عليه النصف في ماله إن كان له مال وإلا ففي مال أبيه وعليها النصف أو ثلثها في مال المحضون أو أبيه وثلثها على الحاضنة على قدر اجتهاده اه منه بتوضيح [مسئلة] لا أجرة في نظير الحضانة وعلى الحاضنة قبض نفقته وتضمنها إلا أن تقوم بينة على التلف وليس لها أن تنفق على نفسها من نفقة المحضون لأجل حضانتها إلا إذا كانت الآم معسرة فلها النفقة على نفسها من ماله لعسرها لا للحضانة وانظر إذا لم تكن الحاضنة أما بل غيرها ولم يوجد له حاضن سواها وكانت فقيرة هل يقضى لها بالإتفاق من ماله أو مال أبيه إن لم يكن له مال لتوقف مصالحه على ذلك وهو الظاهر اه ملخصاً منه ومن ص [مسئلة] في حاشية الخرشى أن الوصى مقدم على الأولياء إن أراد سفره بالمحضون

باب البيوع

[مسئلة] لا يضر في البيع الفصل بكلام أجنبي بين الإيجاب والقبول إلا أن يكون الفصل يقتضى الإعراض بحيث لا يعده العرف جواباً للكلام السابق [مسئلة] يكفي عن الصيغة في البيع ما يدل على الرضى وإن معاطاة وصورتها أن يدفع المشتري الثمن للبائع ويأخذ منه المثلث أو عكسه سواء كانت المعاطاة في أمر حقير أو غير حقير كالثياب والرقيق وعند الحنفية تكفى المعاطاة في المحقرات فقط وأما غيرها كالثياب والرقيق فلا تكفى فيها المعاطاة ولا بد من القول من الجانبين وعند الشافعية لا تكفى المعاطاة مطلقاً ولا بد من القول من الجانبين اه من أقرب المسالك بزيادة من دس [مسئلة] إذا حصلت مزاييدة في سلعة من شخص فللبائع إلزام المشتري ولو طال الزمان أو انقضى المجلس حيث لم يجر عرف بعدم إلزامه كما عندنا بمصر من أن الرجل إذا زاد في السلعة وأعرض عنه صاحبها أو انقضى المجلس فإنه لا يلزمه

بما خصه من مخلف أبيه وما استجده بعد موت أبيه مشاعاً أيضاً بينه وبين إخوته علي أولاده فهل يصح ذلك والحال أن شرط الواقف التعيين فإذا صح مثلاً فهل يلزمه التعيين في حياته أم يجب التعيين بعد موته للوقف وإذا صح وشرط الواقف أن يبقى الوقف مشاعاً في حياته وبعد موته حتى تحصل القسمة بين الورثة فهل يصح أم لا وهل الغلول حق الوقف يصح أن يقبضها أحد إخوة الواقف ويدخلها في أملاكهم ويتصرف فيها حسب عاداتهم في البيع والشراء حيث

هم محتطين في الأملاك وأنواع المعاملات وهو قائم عليهم أم يجب إفرازها من يوم الوقف وتصرف إلى مصرفها أم يتبع في ذلك شرط الواقف وهل يكفي في صحة الوقف خط الواقف والإشهاد عليه أم لا بد من علامة الحاكم الشرعي بيننا الجواب بيانا شافيا شاملا لازلت يد الفضل آخذين وبالعروة الوثقى متمسكين ولا عدمكم المسلمون في كل وقت وحين وصلى الله على سيدنا (١٩٢) محمد وعلى آله وصحبه وسلم (أجاب) عفا الله تعالى عنه بقوله

بها وهذا مالم تكن السلعة بيد ذلك المشتري وإلا كان لربها إلزامه بها كما في دس (ماقولكم) في رجل فضولى باع سلعة رجل آخر بغير إذنه وصاحب السلعة حاضر ساكت هل يكون البيع لازما أم لا (الجواب) في أقرب المسالك وصح بيع غير المالك للسلعة وهو المسمى بالفضولى ولو علم المشتري أن البائع لا يملك المتباع والبيع لازم من جهة الفضولى منحل من جهة المالك ووقف البيع على رضاه مالم يقع البيع بحضرته وهو ساكت فيكون لازما من جهته أيضا وصار الفضولى كالوكيل وكذا يكون البيع لازما إذا بلغ المالك بيع الفضولى وسكت سنة كاملة من حين علمه من غير مانع يمنعه من القيام ولا يعذر بهجلا في سكوته اه بزيادة من ص [مسئلة] إذا أمضى المالك بيع الفضولى فإن المالك يطالب الفضولى بالثمن مالم يمض عام فإن مضى وهو ساكت سقط حقه هذا إن بيع بحضرته وأما إن بيع بغير حضرته فلا يسقط مالم تمض مدة الحياة وهى عشرة أعوام وظاهر كلامهم كان المبيع عقارا أو غيره اه ص بتوضيح [مسئلة] محل كون المالك ينقض بيع الفضولى إن لم يفت المبيع فإن فات بذهاب عينه فقط كان على الفضولى الأكثر من ثمنه وقيمه ولا فرق بين كون الفضولى غاصبا أو غير غاصب اه ملخصا من در و دس [مسئلة] إذا قال البائع من أئلى بكذا من الدراهم فهذه السلعة له فأئلى له بها شخص سمعه أو بلغه ذلك الخبر فالبيع لازم كما فى الأمير على عقب [مسئلة] إذا قال البائع للمشتري اشترى هذه السلعة بكذا فراضى أو قال المشتري للبائع بعنيها بكذا فراضى أو نطق أحدهما بالمضارع فراضى الآخر ثم قال المتبدي بالأمر أو بالمضارع منهما لم أرد بذلك إنشاء البيع وإنما قصدى الاخبار أو الهول فإنه يصدق يمين فى المضارع والأمر فإن لم يحلف فالبيع لازم واليمين لا ترد على الآخر لأنها يمين تهمة اه من أقرب المسالك بزيادة من الخرشى وفى المجموع وصدق أحدهما يمين فى نفيه إن نطق بمضارع أو أمر على الأرجح لا ماض اه [مسئلة] إن عرض سلعته للبيع فقال له شخص بكم تبيعها فقال له بكذا فقال أخذتها به فقال البائع لم أرد البيع فإنه يصدق يمين فإن نكل فالبيع لازم اه من أقرب المسالك وهذا إذا لم تقم قرينة تدل على إرادة البيع ولا على عدمه وأما إن قامت قرينة تدل على عدم أودة البيع فالقول قول البائع بلا

الحمد لله وحده وقف المشاع صحيح ولا يجب التعيين لافى حياته ولا بعد وفاته ويتبع شرط الوقف فيما شرطه وإذا لم يشرط الواقف شيئا تجوز قسمة الوقف عن الملك إفرازا بشرط أن لا يقع فيها رد من أهل الملك وإن كان فيها رد من أرباب الوقف وغلة الوقف المذكور يقبضها ناظر الوقف ويتبع فيما شرط ولا يكتفى فى الوقف الخط المجرد بل لا بد من بينة تشهد بذلك وخط الحاكم ليس بشرط وكذلك خط الواقف ليس بشرط بل متى شهد عدلان بوقوع الصيغة من الواقف ثبت الوقف والله سبحانه أعلم (سئل) فى وقف شرط واقفه أن الناظر أول ما يبدأ من ريعه بعمارته وترميمه وما فيه بقاء عينه ودوام منفعة وإن أدى ذلك إلى صرف جميع غلته ومنها أن الناظر لا يؤجره أكثر من سنة ولا يؤجره أقل من أجرة المثل إلا إذا حدث بالوقف خراب يحتاج إلى عمارة بقدر ما يحتاج إليه من العمارة فهل إذا خالف الناظر ضرورة كلية فيؤجره الناظر شرط الواقف وأجر زوجته وأولادها

منه علوا من وقت منى بنت المرحوم الشيخ سعيد الشهير بالقرا الذى علم ماتحته للزمار سابقا ثم صار الآن فى حوز صالح الآشى والحالة أن فى العلو المذكورة ثلاثة أجدرة قائمة بنفسها وإنما كان يحتاج إلى جدار واحد ثم أحدث الناظر فيه مجلسا وخزانة ثم جعل فوق جنب الخزانة ديوانا بشمسته وقاعته وما جعل فيه الديوان المشتمل على شمسة وقاعة هو أيضا من أرض الوقف ثم جعل فى الديوان مجلسا بمنافعه يكون ملكا مطلقا وجعل للمجلس والخزانة حكرا معيناً ولم

يجعل للأرض حكراً يضاف إلى ريع الغلة وهو يأخذهم حيث إنه من المستحقين وأجازا فعله بعض المستحقين حياء منه والبعض لم يجز فعله فهل يكون متعدياً فيما صنعه وهل للحاكم الشرعي جبره على هدم ما أحدثه في الوقف إذا أضر بالوقف وإذا أضر بالوقف يحاسب بما يقول أهل المعرفة أو يحاسب بقيمته مقلوعاً ويقطع في كل عام من غلة الوقف جانباً حتى يستوفي ما حوله أم لا أو ضحوا الجواب مفصلاً نفع الله (١٩٣) المسلمين بكم على الدوام آمين (أجاب) رضى الله تعالى عنه الحمد لله اللهم

توفيقاً للسداد وهداية إليه أقول وبالله التوفيق قال العلامة الشيخ عبد الرؤف المناوى فى حاشية تيسير الوقوف فروع ووظيفة الناظر عند الإطلاق حفظ الأصول والغلة على الاحتياط والاجارة بأجرة المثل أى لغير نفسه ومحجوره وإن أذن له وعين له الأجرة الخ ما ذكره فظهر بما ذكره العلامة المذكور أن الاجارة المذكورة غير صحيحة حيث آجر زوجته لأولاده لكونهم محاجيره ولخالفه شرط الواقف وحيث أضر بالوقف أجبره الحاكم على هدمه ويغرمه أرش ما نقص من بناء الوقف ليعاد به الوقف كما كان فانما يريد هدمه هو الذى عمره كله من ماله متعدياً فلا أرش للهدم ويلزمه أجرة المثل لأرض الوقف مدة شغله لها بعمارته المتعدى بها وإن لم تضر عمارته المذكورة بالوقف فهو بالخيار إن شاء ترك جميع ذلك للوقف ولا شيء له وإن طلب أحجاره وأخشابه المملوكة له مع تمييزها عن حجر الوقف وخشبه أخذها

يمين وإن قامت قرينة تدل على إرادة البيع فلا يلتفت بقول البائع كما إذا حصل تماكس أى تشاحح فى الثمن أو سكت مدة تدل على عدم الرضى ثم قال لا أراضى فلا يلتفت لقوله اه من حاشية الخرشى بتصرف وتوضيح [مسئلة] إن قال المشتري للبائع بكم تبيعها إلى فقال له بكذا فقال رضيت فقال البائع لم أرد البيع فالبيع لازم والفرق بين هذه والتي قبلها أنه زاد هنا لفظ إلى قال فى الخرشى فى المسئلة قبل هذه وظاهر قوله فقال بكم أنه اقتصر عليه فلو قال بكم تبيعها إلى فينبغى لزوم البيع اه (ما قولكم) فى رجل اشترى داراً على الصفة ولم يذكر له البائع ذرعها هل البيع صحيح أم لا (الجواب) فى حاشية الخرشى ولا يشترط الذرع لافرق بين الأرض البيضاء والدار خلافاً لمن يقول إن الدار لا بد فيها مع الوصف من ذكر الذرع فإنه ضعيف (ما قولكم) فى شخص باع حصته التى تخصه من دار ثم أخذ ما باعه بالشفعة ما صورته (الجواب) صورة ذلك أن رجلاً تعدى فباع ما يخصه من دار وباع حصه شريكه أيضاً بغير إذنه وكان ذلك الشريك من عصبته فمات ذلك الشريك فورث ذلك الرجل المتعدى حظ شريكه فلذلك المتعدى أن ينقض بيع حصه شريكه التى ورثها لأنه باعها متعدياً وإذا نقض بيع حصه شريكه فله أخذ حصته هو بالشفعة وفى هذا قال العلامة الأمير

قل للفقيه هل ترى لمن يبيع رباعه لنفسه بشفعة يأخذ ما قد باعه انتهى وأما إن ملكه بشراء أو صدقة فلا رجوع له كما فى دس [مسئلة] لا يجوز أن تدفع درهما لطار ليعطيك به شيئاً من الابزار من غير وزن ولا لقوال ليدفع لك به فولا حاراً أو مدمساً ولا أن تأتى لجزار وتتفق معه على أن يكوم لك كوماً من اللحم تشتريه جزافاً بل لا بد فى الجواز أن يكون مجزافاً وبمجموعاً عنده قبل طلبك وأن تراه عند الشراء وهذا على القول بأنه يشترط فى بيع الجزاف عدم الدخول عليه وقيل يجوز الدخول عليه وعليه فتجوز مسئلة الابزار المتقدمة وما بعدها وهى فسحة واختار شيخنا هذا القول الثانى اه دس بتصرف وتوضيح (ما قولكم) فى عدل مملوء من القماش فرأى شخص بعضه واشتراه فهل تكفى رؤية البعض أم لا (الجواب) لا يكفى رؤية بعض المقوم على ظاهر المذهب كما قال فى التوضيح وقال ابن عبد السلام الروايات تدل على مشاركة المقوم

(٢٥ - قرة العين) مع غرامته أرش ما نقص من بناء الوقف كما مر وإن اختلطت ولم تتميز الزم الهدم حيث لم يتركها لجهة الوقف وإذا هدمها غرم مثلها أو قيمتها للوقف وتصرف القيمة فى مثل المهديم ويلزمه الأجرة لمدة بقاء ماله بأرض الوقف لأنه من حين تعذر التمييز مستعمل لأرض الوقف فى ملكه ويلزمه تسويتها وأرش نقصها إن نقصها بناؤه والحاصل أن الصور ثلاثة إن أضر بالوقف كما هو صورة السؤال الزم الهدم والأرش لنقص بناء

الوقف وأجرة المثل للوقف مدة وضع يده في الإجارة الفاسدة الصورة الثانية أنه إن لم يضر بالوقف وتميز نقضه من
نقض الوقف تخير بين ترك ذلك لجهة الوقف ولا شيء له وإن طلب نقضه هدمه وغرم أرش ما هدمه من بناء الوقف
ليعاد به الوقف ومحل التمييز المذكور إن لم يتغير الموقوف عما كان عليه وإلا تعين الهدم الصورة الثالثة أن لا يتميز
الانقضاء فهو بالخيار إن شاء ترك ذلك (١٩٤) لجهة الوقف بشرط أن لا يتغير الموقوف التغير الممنوع منه فإن تغير تعين

الهدم وتملك الانقضاء جميعها كما
إذا اختار الهدم وغرم لجهة
الوقف المثل في المثل والقيمة في
المقوم وإذا أخذ منه البديل صرف
لجهة الوقف وفي كلتا صورتين
يلزمه أرش ما تنقص من الوقف
وأجرة المدة التي وضع يده علي
الوقف فيها بالإجارة الفاسدة
والله سبحانه وتعالى أعلم وأجاب
سيدى ومولاي مولانا العلامة
الشيخ عمر ابن المرحوم الشيخ
عبد الكريم العطار نفعنا الله
به بقوله الحمد لله شرط الواقف
كنص الشارع لا يجوز مخالفته
فلو أجز المتولى الوقف أكثر
من سنة لغير ما استثناء الواقف
من الخراب المحتاج لعمارة
ضرورية لإيجارته فاسدة يجب
فسخها إعداماً للفساد وإزالة
للعصية كما لو أجز ولم يشترط
مدة الاستئجار ولا يكون مخالفاً
بإيجارته من زوجته لأولادها
منه فتصبح إن كانت خيراً كأن
تكون بخمسة عشر فيما أجرة
مثلاً عشرة مالم يتجاوز المدة
وليس للنظر أن يتعدى بإحداثه
في الوقف بناء لنفسه ولو بحكر
ولو برضى بعض المستحقين

للثلي فكما يجوز البيع على رؤية بعض المثل يجوز على رؤية بعض المقوم إذا
كان المقوم من صنف واحد والراجح الأول ومحل عدم الاكتفاء برؤية بعض
المقوم إن لم يكن في نشره اتلاف كالشاش وإلا اكتفى برؤية البعض اه دس
بتصرف وتوضيح (ما قواكم) في رجل اشترى ثياباً واكتفى برؤية الدفتر
الذي فيه أوصاف تلك الثياب ثم وجدت على غير تلك الأوصاف فما الحكم
(الجواب) يجوز أن يشتري ثياباً مربوطة في العدل معتمداً على الأوصاف
المذكورة في الدفتر فإن وجدت على الصفة لزم وإلا خير المشتري إن كانت أدنى
صفة فإن وجدها أقل عدداً وضع عنه من الثمن بقدره فإن كثر النقص أكثر من
النصف لم يلزمه ورده به البيع إن شاء المشتري وليس هذا من قبيل قول المختصر
ولا يجوز التسك بأقل استحق أكثره لأن ذاك في المعين وما هنا في الموصوف
وإنما اغتفر الاعتماد على الدفتر لما في حل العدل من الحرج والمشقة على
البائع من تلويث شئته وموئن شدة عند عدم رضى المشتري فأقيمت الصفة مقام
الرؤية وإن كان الشئ حاضراً اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسألة] إذا
قبض المشتري العدل الذي اشتراه على ما في الدفتر وغاب عليه ثم ادعى أنه أدنى
أو أنقص مما هو مكتوب في الدفتر فإن البائع يحلف إن ما في العدل موافق لما
في الدفتر ولا كلام للمشتري هذا إذا قبض العدل على تصديق البائع فإن قبضه
المشتري على أنه مصدق كان القول قول المشتري وكذا إذا قبضه ليقب ويظهر
وإن نكل البائع عن البين حيث لزمه حلف المشتري ورد البيع وحلف أنه ما بديل فيه وأن
هذا هو المباع بعينه فإن نكل كالبايع لزمه [مسألة] إذا دفع دراهم كانت عليه ديناً أو
قرضاً أو صرفها عند صرف فادعى أخذها أنها رديئة أو ناقصة فالقول لدافعيها يمين أنه
مادفع الأجيادا أو كاملة ويحلف في نقص العدد على البت وفي نقص الوزن والغش
على نفي العلم إلا أن يتحقق أنها ليست من دراهمه فيحلف على البت فبهما وقيل
يحلف في نقص الوزن على البت مطلقاً كنقص العدد واعتمده في الحاشية فإن نكل
دافعيها حلف أخذها وردها أو كل له دافعيها النقص وهذا إذا قبضها أخذها
على المفاضلة فإن قبضها ليربها أو لينظر فيها فالقول للقابض يمين فإن اختلف
التقاد في الجودة والرداءة قبل قبض آخذها لم يلزم الآخذ إلا ما اتفق الصراف

الموقوف عليهم فإن فعله كان متعدياً يؤمر برفع بنائه إن لم يضر بالوقف فإن أضر فهو المضيع لما له فليتر بص خلاصه
لأنه لا يمكنه رفعه لما فيه من الضرر بالوقف والانتفاع به بما فيه من التصرف معه بأرض في الوقف وأقضى كثير بأنه
يتملك للوقف بأقل القيمتين منزرع وغير منزرع بمال الوقف في صورة الضرر وإذا لم تكن بغلة الوقف كفاية بما
يجب دفعه للمتولى الباني تدفع له الغلة مرة بعد أخرى حتى يوفي حقه والله سبحانه وتعالى أعلم انتهى كلام مولانا العلامة

سدى الشيخ عمر بن عبد الكريم أدام الله تعالى النفع به (سئل) رضى الله عنه ماصورته فى وقف وقف على مصالح المسجد الملاصق له فأدخل الى البلد بعض محلات الوقف المعدة للاستغلال فى المسجد المذكور ووسع بهما وخرج به من جهة اليمن والغرب وأدخل فيه أرضاً بغير رضا مالكها وحمل عامة أهل البلد على الصلاة فيه فضعف بسبب ذلك ريع الوقف وصار المسجد الآن خراباً لعدم قوة البناء (١٩٥) من الأصل وصارت الزيادة المذكورة بعد

ذلك متروكة مهجورة مستغنى عن الصلاة فيها بل صارت محلاً لا وساخ الناس وماوى لهم للطبخ والإيقاد والقائم وتقديرها بذلك ونحوه ولم يتم أمر الوالى التى كانت هذه الزيادة من أجله فهل لناظر الوقف المذكور أن يدخل فى الوقف ما خرج منه ويجعله للاستغلال لظهور المصلحة فى ذلك للوقف والمسجد وحتى ينى دخله بخرجه أم لا وهل يجوز إخراج الأرض المغصوبة أو قيمتها وكذا إخراج ما زيد فيه من السوح أم لا كيف الحكم فى ذلك أفنونا مأجورين خيراً (أجاب) عفا الله عنه بقوله الحمد لله رب العالمين ما شاء الله لا قوة إلا بالله اللهم توفيقاً للصواب وهداية إليه نعم يجوز لناظر أن يدخل فى الوقف ما أخرج منه ويجعله للاستغلال ويجب إخراج الأرض المغصوبة وردّها لملاكها وكذا إخراج ما زيد من السوح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه إذا وقف أحد بيتاً وشرط على الناظر أنه لا يبيع ولا يكرى ولا يؤجر فهل يتبع شرطه أو لا فإذا تبعه وصار

على جودته وأما إذا أخذه منه ثم رجع عليه ليدله فلا يلزمه أن يبدل إلا ما اتفق الصراف على رداه اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ما قولكم) فى شخص اشترى شيئاً على رؤية متقدمة فلما قبضه ادعى أنه ليس على الصفة التى رآه عليها وخالفه البائع فهل القول للبائع أو للمشتري (الجواب) القول قول البائع يمينه إن حصل شك من أهل المعرفة هل تلك المدة يتغير فيها المبيع أم لا فإن قطع أهل المعرفة بعدم التغير فالقول للبائع بلا يمين وإن قطعوا بالتغير فالقول للمشتري بلا يمين وإن رجحت لواحد منهما فالقول له يمين اه ص بتوضيح (ما قولكم) فى شخص أوهم البائع أن يأخذ من صبرته أصصاً كثيرة ومراده أن يأخذ أصصاً قليلة هل يجوز أم لا (الجواب) فى حاشية الخرشى أنه لا يجوز لأنه إنما أوهمه ليتساهل له فى البيع اه بتصرف [مسئلة] إذا قال المشتري للبائع اشتر كل صاع من هذه الصبرة بكذا وأراد كل منهما أو أحدهما البعض فلا يجوز لأنه يشترط علم الثمن والثمن وهنا كل منهما مجهول حالاً ومآلاً لأن من التبعض الصادق بالقليل والكثير والثمن يختلف بحسب ذلك ومعنى جهل الثمن والثمن مآلاً أى بعد الشروع فى الكيل قبل انتهاء ما يراد أخذه اه ملخصاً من الخرشى والعدوى [مسئلة] لا يجوز أخذ من ثوب أو شقة أو شعبة لزفاف مالا وأريد البعض اه عدوى

باب فى الصرف

[مسئلة] لا يجوز صرف دينار ودرهم بدينار إذا حصل شك فى المساواة وأما إذا تحققنا تساوى الدينار والدرهم مع مقابلتهما فإنه يجوز والمراد بالشك مطابق التردد الشامل للوهم فأحرى التحقق وإنما حرم مع الشك لأن الشك فى التماثل كتحقق التفاضل وكذا لا يجوز دينار وثوب بمثلها أو درهم وشاة بمثلها والمنع فى هذه المسئلة مطلق ولو تحقق تماثل الدينارين وتماثل قيمة العرضين لأن ما صاحب أحد التقدين من العروض يقدر من جنس النقد المصاحب له فىأتى الشك فى التماثل والشك فى التماثل كتحقق التفاضل واعلم أن مالكا رضى الله تعالى عنه منع المسئلتين وأباً حنيفة أجازهما بل أجاز أبو حنيفة بيع مائة دينار فى قرطاس بمائتى دينار مائة فى مقابلة مائة ويحتسب بالقرطاس

خراباً فهل يجوز أن يبيع ويشترى غيره أو يكرى ويعمر أو يوجر على مذهب الامام الشافعى وكذا مذهب الثلاثة أو فيها خلاف بينهم فعسى من فضلكم توضحوا لنا الجواب ولكم الأجر والثواب (أجاب) رضى الله عنه نعم يجب اتباع شرط الواقف فيما شرطه ولا تجوز مخالفته ولا يجوز بيع الوقف بحال وإن أدى الى ضياع الوقف ونقصه من جميع آلاله نعم حيث شرط الواقف عدم اجارتها ولم يعمر الموقوف عليهم وجب على الناظر ايجارها المتوقف

عليه بقاءها شرط وإن خالف الواقف والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في أخوين وقفاً راضيهما المزدرة ولفظ شرط وقفهما أنشأ الواقفان المذكوران أولاً على أنفسهما خاصة مدة حياتهما ثم من بعدهما علي أولادهما وأولاد أولادهما ما تناسلوا وتعاقبوا للذكور دون الإناث للبنات البر والصلة حد حياتهن لمن احتاج منهن ومن كان غير محتاج لا يعطى من الوقف لا فضلاً من أهل الوقف وإن (١٩٦) خلت الديار من الموقوف عليهم يكون الوقف علي أقرب العصابات

وإن خلت الديار بمن ذكر كان الوقف على الفقراء والمساكين وشرطاً لاختمهما نهى السدس من وقفهما الأسفل حد حياتها صلة وبر وجعلنا النظر من بعدهما علي وقفهما للأرشد فالأرشد من المستحقين فمات صالح أحد الأخوين الواقفين المذكورين عن أخيه مصلح المذكور وهو الأخ الثاني من الواقفين المذكورين عن أخيه مصلح لا غير ثم مات مصلح المذكور وهو الأخ الثاني من الواقفين المذكورين عن ثلاث بنات وعن ابن عم عاصب هو أقرب العصابات إليه وعن أخته نهى المذكورة أعلاه لا غير فواحدة من بناته الثلاث المذكورات صغيرة محتاجة وقد ضمها العاصب المذكور إليه وثلثين كبيرتين متزوجتين غير محتاتين لاستغنائهما بالأزواج فهل يكون للأخت المذكورة ما عين لها من الوقف المذكور ويكون الباقي من الوقف يستحقه العاصب المذكور والبنات الصغيرة البر والصلة منه ما دامت محتاجة وليس للبتين الكبيرتين لا بر ولا صلة منه مادامت متزوجتين

في المائة الثانية والشافعي فرق بين المستثنين فأجاز الأولى ومنع الثانية ومما جوزه أبو حنيفة أن يأخذ الناس في صرف الفضة بالفضة جديداً من نحاس مع الفضة ولا ينفع ذلك عندنا اهـ ملخصاً من الخرشى وحاشيته بزيادة من عبد الباقي والأمير (فائدة) في المدونة من اشترى فلوساً أى من نحاس بدراهم أو بخاتم فضة أو ذهب أو تبر ذهب أو فضة فافترقا قبل أن يتقابضا لم يجز لأن الفلوس لا خير فيها نظرة أى تأخيراً بالذهب ولا بالورق قال مالك وليست بحرام بين ولكن أكره التأخير وقال فيها أيضاً ولا يصلح الفلوس بالفلوس جزافاً ولا وزناً ولا كيلاً مثلاً بمثل يداً بيد ولا إلى أجل ولا يجوز إلا عدداً فلساً بفلس يداً بيد ولا يصلح فلس بفلسين ولا يداً بيدين إلى أجل والفلوس في العدد بمنزلة الدينارين والدراهم في الوزن وإنما كره ذلك مالك في الفلوس ولم يحرمه كتحرير الدينارين والدراهم اهـ (ما قولكم) في صرف الريال بدراهم فضة عديدة هل يجوز أم لا (الجواب) أجاز بعضهم ذلك في الريال الواحد أو نصفه أو ربه للضرورة وإن كانت القواعد تقتضى المنع للشك في التائل وأما ما زاد علي الريال الواحد فلا يجوز كذا قرر شيخنا العدوى والعلامة الشارح اهـ من دس وفي صاوى وعند الشافعية يتخلصون بالهبة في إبدال الريالات بالفضة العديدة وهي فسحة انتهى [مسئلة] يجوز للشخص أن يدفع لآخر درهماً شرعياً أو ما يروج رواجه سواء زاد وزن ذلك الراشع عن الشرعى أو نقص فالزائد في الوزن كشمين ريال والناقص كزلاطة بثمانية أى يدفع ما ذكر ليأخذ منه بنصف ذلك الدراهم طعاماً أو فلوساً ويأخذ النصف الآخر فضة وجواز هذه المسئلة بشروط سبعة أولها أن يكون ذلك في درهم واحد فلو اشترى بدرهم ونصف لم يجز أن يدفع درهمين ويأخذ نصفاً ثانيها أن يكون المردود النصف فدون ليعلم أن الشراء هو المقصود ثالثها أن يكون ذلك في بيع أو منفعة كإجارة أو كراء وأما في غيره كقرض وصدقة فلا يجوز مثاله في القرض عند الاقتضاء أى عند دفع ما عليه أن يدفع المقرض عن الدرهم الذى اقترضه نصف درهم وعرضاً فلا يجوز ومثاله عند دفع المقرض للمقرض أن يدفع المقرض للمقرض درهماً والمقرض لا يريد إلا نصفه ويرد للمقرض الآن نصفه فضة أو غير ذلك

غير محتاتين إلا إن أوصلهما العاصب المذكور منه بشئ برضاه من غير جبر عليه أم لا أم كيف الحكم في ذلك وهل يكون النظر على الوقف المذكور للعاصب المذكور لرشده ويكون هو أحق بالنظر عليه من البنات وغيرهم أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفقونا ما جورين (أجاب) رضى الله عنه نعم يكون للأخت ما عين لها وهو السدس من الوقف الأسفل مدة حياتها والباقي من الوقف يكون للعاصب استحقاقاً تبعاً لشرط الواقف ويلزم العاصب المذكور البر

والصلة للبنت المحتاجة ما دامت محتاجة دون أختها لعدم حاجتهما والنظر للعاصب حيث كان رشيداً عملاً بشرط الوقف والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص وقف ديناراً وأرضاً مشتملة على نخل وحرث وماء وقف ذلك على نفسه أولاً ثم على أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم الذكور والإناث سواء يتدلون ذلك طبقة بعد طبقة ودرجة بعد درجة ونسلاً بعد (١٩٧) نسل وعقب بعد عقب آخر الطبقة

العليا تحجب الطبقة السفلى على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل ومن مات منهم من غير ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك إلى من هو في درجته وذوى طبقته مضافاً إلى ما يستحقه من أصل الوقف انتهى المراد من نص الواقف فإذا آل الوقت المذكور إلى اثنين مثلاً ولكل واحد منهما أولاد ذكور وإناث فمات أحدهما فاستحق نصيبه أولاده الذكور والإناث كما هو شرط الواقف ثم مات أحد الأولاد المذكورين من غير عقب فهل تكون حصة الميت هذا لجميع أهل درجته من أهل الوقف أم لإخوته خاصة وإذا كان شخصاً من أهل الوقف له أب من أهل الوقف ولكل من الأب والأم أب وأم من أهل الوقف فمات أبو الأم والأم فهل لها أن تأخذ من الجهتين من أبيها وأمها ومثلها أبو الشخص المذكور في أمه وأبيه هل يأخذ من الجهتين

فلا يجوز ومثاله في الصدقة أن يدفع شخص لآخر درهماً على أن يكون له نصفه صدقة ويرد للصدق النصف الآخر فضا فلا يجوز ومثال الإجارة الجائزة أن تستأجر صانعاً على أن يصلح لك دلواً مثلاً فتدفع له الدلو وبعد إصلاحه تدفع له درهماً كبيراً نصفه في مقابلة أجرته ويرد عليك الصانع النصف الآخر حالاً وأما لو دفعت له الدرهم وأخذت منه نصفه وتركك دلوك عنده ليصلحه لم يجوز لأن من شروط الجواز انعقاد الجميع ولا يكون ذلك إلا بعد تمام العمل رابعها أن يكون المأخوذ والمدفوع مسكوكين خامسها أن يتعامل بالدرهم والنصف وإن كان التعامل بأحدهما أكثر من الآخر سادسها أن يكون الدرهم والنصف قد عرف الوزن فيهما بأن يكون في الرواج هذا درهم وهذا نصفه ولو كان الوزن مختلفاً لأن أصل الجواز في المسئلة الضرورة سابعها أن يعجل الدرهم والنصف والسلعة المشتراة بنصف الدرهم الآخر لئلا يلزم البدل المؤخر ويستفاد من هذه الشروط عدم الجواز إذا كان بدل الدرهم ريالاً أو نصف ريال أو ربع ريال ولكن أجاز بعضهم ذلك في الريال الواحد أو نصفه أو رבעه للضرورة كما أجاز صرف الريال الواحد بالفضة العددية كما تقدم اه ملخصاً من الدردير و دس بتوضيح [مسألة] لا يجوز صرف ذهب بفضة إذا كان فيه تأخير لما فيه من ربا النساء ولو كان التأخير غلبة كأن يحول بينهما نحو عدو أو سيل أو نار وكذا لا يجوز الصرف ولو قرب التأخير مع فرقة في المجلس قبل القبض لقول سندن تصارفاً في مجلس وتقابضاً في مجلس آخر فالمشهور المنع على الإطلاق وقيل يجوز فيما قرب اه وأما دخول الصير في حانوته ليخرج منهما الدراهم أو مشى قدر حانوت أو حانوتين لتقليب الدراهم فليل بالكرهه وقيل بالجواز اه من أقرب المسالك [مسألة] لا يجوز أن يعقد المصارفة مع شخص ويوكل غيره في القبض إلا أن يكون قبض الوكيل بحضرة الموكل فيجوز وكذلك إذا غاب نقد أحدهما وطال بلا تفرق في المجلس فإنه ممنوع ويفسد الصرف وكذلك يمنع إذا غاب نقد كل منهما عن مجلس العقد ولو لم يطل لأنه مظنة الطول ومعنى هذا ما قاله في المدونة أن تعقد الصرف مع غيرك وليس معك شيء ثم تقترض الدينار من رجل بجانبك وهو يقترض الدراهم من رجل بجانبه فدفعت له الدينار ودفعت

فإذا أخذ كل منهما من الجهتين ثم مات عن الشخص المذكور فهل له أن يأخذ من الأربع الجهات لما تقدم أن ذلك كان مستحقاً لأبيه وأمه وهو يستحق نصيبهما بعدهما أم لا وفي استحقاق الغلة والربع المتحصل من الوقف المذكور إذا كان الوقف بمكة والمستحقون بحضرة موت مثلاً وابتداء إجارة الوقف شهر المحرم إلى مثله مثلاً فمات أحد المستحقين في أثناء السنة هل يستحق حصته كاملة أم يستحق قسط جداته من السنة أم لا يستحق شيئاً أفقونا وأوضحوا الجواب مأجورين

خيراً المسئلة واقعة (أجاب) رضى الله عنه نعم يختص به الأخوة دون بقية أهل الدرجة كما استقر به الفخر ابن عساكر واستظهره الشيرازى وأقرب به أبو شامة اه ويستحق الشخص المذكور من أبيه وأمه ويأخذ الآخر من الجهات الأربع اه وإذا مات بعض المستحقين في أثناء المدة استحق قسط حياته من مدة الإجارة والله سبحانه وتعالى أعلم (باب إحياء الموات) (سئل) نفعتنا الله تعالى (١٩٨) به في مجالس العلم وغيرها من مجالس الخير فهل إذا اعتاد شخص

محلا معلوما ووجد شخص آخر قعد فيه له أن يتيمة منه قهراً أم لا يبيدوا لذلك يانا شافياً أنا بكم الله تعالى الجنة (أجاب) متعنى الله تعالى بوجوده أعلم أيها السائل وفقني الله وإياك لرضاه أن الكلام ليس علي عمومه بل فيه تفصيل ونص عبارة المنهاج مع التحفة ومن ألف من المسجد موضعاً يفتي فيه ويقرأ فيه قرآناً أو علماً شرعياً أو آله له كالجالس في شارع لمعاملة فقيه مامر من التفصيل لأن له غرضاً في ملازمة ذلك الموضع ليألفه الناس ثم قال في التحفة وجلس الطالب بمحل بين يدي المدرس كذلك إن أفاد أو استفاد فيختص به وإلا فلا انتهى وقال في المنهاج مع التحفة قبل ذلك ولو جلس في الشارع لمعاملة ثم فارق تاركا الحرفة أو منتقلا إلى غيره بطل حقه منه وإن فارقه أى محل جلوسه الذى ألفه ولو بلا عذر ليعود إليه وألحق به ما لوفارقه بلا قصد عود ولا عذمه لم يبطل حقه إلا أن تطول مفارقه ولو لعذر وإن ترك متاعه بحيث ينقطع معاملوه عنه ويألفون

لك الدراهم فلا خير فيه ولو لم يحصل طول ولو كانت الدراهم معه واقترضت أنت الدينار فإن كان أمراً قريباً كحل الصرة ولم تقم ولم تبعث له فذلك جائز انتهى ومعنى قول المدونة لا خير فيه أنه حرام لأنهما دخلا على الفساد والغرر قاله أبو الحسن اه من أقرب المسالك بتوضيح [مسئلة] إذا كان لك على شخص دراهم وله عليك دينانير فلا يجوز أن تسقط الدينانير في الدراهم أن تأجل من الدين من كل منكبا بل وإن تأجل من أحداً لأن من عجل المؤجل يعد مسلفاً فإذا جاء الأجل اقتضى من نفسه لنفسه أى قبض وأخذ من نفسه ما أسلفه فكان الذى له الدينار يأخذه من نفسه إذا حل الأجل والذى له الدراهم يأخذها من نفسه لنفسه في نظير الدينار الذى تركه لصاحبه فقيه صرف مؤخر لأن القبض كأنه وقع عند الأجل وعقد الصرف قد تقدم فلو حلا معا لجاز اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] لا يجوز التصديق في الصرف لا في العدد ولا في الوزن ولا في الجودة بل يجب العد والوزن والنقد وإن كان الدافع لك مشهوراً بالأمانة والصدق إذ ربما كان ناقصاً عدداً أو وزناً أو زائفاً فيرجع به فيؤدى إلى الصرف المؤخر وكذلك يمنع التصديق في مبادلة دينار بمثله أو درهم بمثله بل لا بد من معرفة الوزن وكذلك يمنع التصديق في مبادلة صاع من قمح بمثله أو بقل بل لا بد من معرفة الكيل وكذلك لا يجوز التصديق في القرض فن اقترض نقداً أو طعاماً أو غيرهما يحرم عليه أن يصدق المقرض فيما أخذه منه لاحتمال وجود نقص أو رداءة فيتغاضى الآخذ ويغفر ذلك لأجل حاجته أو في نظير المعروف وكذلك لا يجوز التصديق في مبيع لأجل من طعام أو غيره لجواز وجود نقص فيغفر لأجل التأخير أو الحاجة فيؤدى لكل أموال الناس بالباطل وكذلك يحرم التصديق في دين عجل قبل أجله لأن ما عجل قبل الأجل يعد سلفاً فيحتمل أن يكون ناقصاً فيغفر لأجل التعجيل فيكون سلفاً جر نفعاً وهو حرام اه من أقرب المسالك بتصرف وتوضيح [مسئلة] لا يجوز اجتماع البيع مع الصرف في عقد واحد كأن يشتري ثوباً بدينار على أن يدفع له دينارين ويأخذ صرف دينار دراهم فيفسد العقد على المشهور لتنافي أحكامهما لجواز الأجل والخيار في البيع دون الصرف ولأنه يؤدى لترقب حل الصرف

غيره الخ ما فیهما ومن ذلك تفهم الجواب حيث كان الشخص ألف موضعاً لطلب العلم مثلاً وفارقه ليعود أو أطاق ولم تطل مفارقه له ولا منتقلا عنه إلى غيره فحقه باق فيه فله ازعاج من جلس فيه وإقامته والله سبحانه أعلم (باب الجمالة) (سئل) نفعتنا الله تعالى بعلومه في رجل من الحجاج ذهب عليه جملة وهو في منى وصير عليه أمر الله تعالى فجاء له شخص آخر مسلم بشره بأنه رأى الجمل المذكور عند بدوى في البرداس له وغير اسمه فقال له

صاحب الجمل إن جبت الجمل من الرجل الذى عنده الجمل أعطيتك عشرة ريال حالا فهل تكون للبشر أم تكون للرجل الذى داس الجمل المذكور أفئونا (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله نعم تكون العشرة ريال للذى أتى بالجمل دون الدائس والله سبحانه أعلم

(باب اللقطة) (سئل) أسبغ الله تعالى نعمه عليه في شخص التقط شيئا (١٩٩) حقيرا يحجل تعلق اللقطة ثم حفظها

وعرف بها أياما قلائل ولم يجد مالكا فهل يجوز له التصرف فيها إذا غلب على ظنه أن مالكا راض عنه أم لا ومع التصرف نأويا على أنه إذا وجد صاحبها أن يدفع له قيمتها وهو راض أفئونا (أجاب) حفظه الله تعالى بقوله نعم حيث كانت المذكورة لقطة الحرم فلا يجوز له التصرف فيها وإلا فيجوز والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في صغيرة لا يعرف لها أبوين منبوذة في الزقاق فالتقطتها امرأة وربتها حتى كبرت ثم أودعتها عند أختها بمكة وذهبت لزيارة المدينة فجاء شخص يدعى اللقطة المذكورة أنها أخته يريد نزاعها من يد أخت مرييتها وتزويجها بمن شاء فكذبته اللقطة وقالت لا أعرف لى أهلا وادعت البلوغ فهل تثبت أخوته لها بمجرد دعواه أولاد من الإثبات بالينة وهل تجبر المرأة التى هى عندها على سماع دعوته أو يوقف الأمر إلى حضور مرييتها وهل لو فرض ثبوت الأخوة بينهما وادعت البنات البلوغ فى سن يجوز بلوغها فيه هل تصدق

بوجود عيب في السلعة أو استحقاق فيها ولتأديته إلى الصرف المؤخر بوجود عيب أو استحقاق فلا يعلم ما ينوب الصرف إلا بعد تقويم السلعة المستحقة وأجاز أشهب اجتماعهما وأنكر أن يكون مالك حرمه قال ابن رشد وقول أشهب أظهر من جهة النظر وإن كان خلاف المشهور واستثنى أهل المذهب من منع اجتماع البيع والصرف صورتين الأولى أن يكون البيع والصرف بدينار واحد كان يشتري سلعة بدينار إلا خمسة دراهم فيدفع الدينار ويأخذ خمسة دراهم مع السلعة فيجوز الثانية أن يجتمع البيع والصرف في دينار بأن يأخذ من الدراهم أقل من صرف دينار كان يشتري سلعة أو أكثر بعشرة دنانير ونصف دينار فيدفع أحد عشر دينارا ويأخذ نصف دينار ولا بد من تعجيل السلعة والدينار والدراهم في صورتين على الراجح لأن السلعة لما صاحبته الدراهم صارت كأنها من جملة الدراهم المدفوعة في المسألة الأولى أو الدنانير في المسألة الثانية خلافا للسورى حيث أجاز تأخير السلعة وأوجب تعجيل الصرف إبقاء لكل على حكمه الأصلي وكلا لا يجوز اجتماع البيع مع الصرف لا يجوز اجتماعه مع القرض والنكاح والشركة والجعل والمغارسة والمساقاة والقراض ولا يجوز اجتماع واحد منها مع الآخر ويجمعها غير البيع جص منقش كما في المجموع وفي أقرب المسالك

عقود منعنا اثنين منها بعقده لكون معانيها معا تتفرق
فجعل وصرف والمساقاة شركة ويجمعها في الرمز جص مشق

اه [مسئلة] إن اشترت سلعة بدينار إلا درهين ثم أخذت السلعة ولم تدفع للبائع الدينار ولم تأخذ منه الدرهمين بل جعلتهما التقدين لأجل واحد فيجوز لأنه لما عجلت السلعة علم أن المقصود البيع فلم يكن صرفا مؤخرا وإذا جاز مع تعجيل السلعة فقط فأولى بالجواز مع تعجيل الجميع ولكن الجواز في تعجيل الجميع لا يتقيد بالدرهمين بل الجواز حينئذ ولو كانت الدراهم المستثناة أكثر من درهمين لأن هذا من جملة البيع والصرف في الدينار وأما في صورة تأجيل التقدين بأجل واحد وتعجيل السلعة فالجواز مقيد بما إذا كانت الدراهم المستثناة درهمين فأقل لأن كانت أكثر لأن الصرف حينئذ مراعى فأجيز تأجيل التقدين لأجل

وليس له جبر على التزويج أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفئونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه لا تثبت الأخوة بمجرد دعواه بل لابد من البينة العادلة وإذا ادعت البلوغ بالحيض أو الاحتلام لسن يحتملها وهو تسع سنين صدقت وإذا ثبتت أخوته لها فليس له جبرها على النكاح والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة أقطت لها لقطة وهى شاة لقيتها في الخلاء وهى وولدها فقعدت عندها مدة ولم يحىء لها ناشد عنها فبارك الله في تلك الشاة وقعدت غم

كثيرة فبعد أن مضت مدة من الزمان مات ولد الحرمة الذي لقي اللقطة معها وقعدت أمته مدة من الزمان بعده وماتت
 فجاء عصبة الحرمة لزوجها وقالوا أعطنا قسمنا من لقطة هذه الحرمة التي نحن عصبتها ولنا ميراث فيها فقال الزوج
 الحرمة حرمتي واللقطة التي لقطتها حرمتي لي فهل ينقطعون عصبة الحرمة بعد أن ماتت من تلك اللقطة ويستنقصها
 الزوج أم يلحقون فيها قسمهم مع الزوج (٢٠٠) أم كيف يكون الحكم أفتونا مأجورين ولكم الثواب من

الملك الوهاب (أجاب) نفعتنا
 الله بعلومه بقوله الحمد لله وحده
 ماشاء الله لا قوة إلا بالله إن كانت
 المرأة المذكورة قد عرفت الشاة
 المذكورة سنة وتملكتها هي وابنها
 فلا شك أنها ملك لهما وتكون
 بعدهما للورثة بحسب الميراث
 وإن لم يعرفها أو عرفا ولم يملكها
 فيقوم الورثة مقامها في ذلك فلا
 بد من التعريف والتملك إن أراداه
 وهذا كله في لقطة غير الحرم أما
 هي فلا تملك بحال وأولاد الشاة
 تتبع لها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الوديعة)

(سئل) نفخني الله به فيمن أرسل
 مع رجل ناقة على سبيل الأمانة
 يسوقها مع ابله حتى يوصلها إلى
 فلان بالموضع الفلاني فساقتها مع
 ابله فلما كان وقت المغرب لم يجدها
 مع الأبل فتفقدتها وقتش لها في
 الطريق ليله ثم من الغد فلم يظفر
 بها فهل والصورة هذه يكون
 ضامنا لها أم لا ضمان عليه أم كيف
 الحكم أفتونا (أجاب) رضى
 الله عنه نعم حيث كان مراعيا لها
 فضاعت من غير تقصير منه فلا
 ضمان عليه والله سبحانه وتعالى أعلم
 (سئل) حفظه الله تعالى في الأمان

واحد وتعجيل السلعة وأما إن أجل الجميع أو أجلت السلعة فقط أو تأجل أحد
 التقدين أو تأجل بعض أحد التقدين أو بعض السلعة فيحرم وأما بيع السلعة
 بدينار لاربعة أو ثلثة أو نصفه فجائز نقدا أو مؤجلا لأنه ليس إلا بيعا محضاه ملخصا
 من الخرشى وعدوى ودر دس [مسئلة] إن وجد أحد المتصارفين عيباً في دراهمه
 أو دنائيره من نقص عدد أو وزن أو غش بأن وجدها مخلوطة بنحاس مثلا
 أو وجدها رصاصاً أو نحاساً خالصين فإن كان ذلك بحضرة الصرف من غير مفارقة
 ولا طول في المجلس جازله الرضى بما وجده بما ذكر وصح الصرف وله عدم
 الرضى وطلب الاتمام في الناقص عدداً أو وزناً أو طلب البدل فيما وجد مغشوشاً
 أو وجد رصاصاً أو نحاساً خالصين ويجبر على الاتمام أورد البدل من أباه إن لم
 تعين الداراهم والدنانير فإن عينت من الجانبين كهذه الدنانير في هذه الدراهم فلا
 جبر بل إما أن يرضى وإما أن يرد المغيب ويأخذ ما خرج من يده وإن كان وجود
 العيب بعد مفارقة أو طول في المجلس فإن رضى واجد الغش أو من وجدها نحو
 رصاص خالص صح الصرف والاي رضى نقض الصرف وأخذ كل منهما ما خرج
 من يده وأما إن وجدها ناقصة وزناً أو عدداً بعد مفارقة أو طول فإن الصرف
 ينقض مطلقاً رضى واجد النقص به أم لا ومتى قلنا بنقض الصرف فالذي يتعلق
 به النقض أصغر الدنانير لاجمعها إلا أن يتعدى النقص أصغر الدنانير فالأكبر
 هو الذي ينقض دون الأصغر وأما إن تساوت في الصغر والكبر والجودة
 والرداءة فينقض واحد منها ما لم يزد عليه موجب النقص فإن زاد فينقض دينار
 آخر وإن لم يستغرق العيب جميعه وإذا كان فيها أعلي وأدنى فيفسخ الجميع علي
 الأرجح ويأخذ كل واحد منهما ما خرج من يده ثم إذا وجد أحد المتصارفين
 الغش فيما أخذه أو وجده نحو رصاص وأراد أخذ البدل فيشترط فيه التعجيل
 لأنه إذا لم يعجل البدل يلزم عليه ربا النساء ويشترط أيضاً أن يكون البدل من
 نوع المبدل فلا يجوز أخذ ذهب عن دراهم زياف ولا فضة عن ذهب لأنه يؤول
 إلى أخذ ذهب وفضة عن ذهب ولا يجوز أن يأخذ بدل المغيب عرضاً لثلا يلزم
 عليه اجتماع البيع والصرف إلا أن يجتمعا في دينار فيجوز كما تقدم اه من أقرب
 المسالك بتصرف وتوضيح [مسئلة] يجوز أن يباع بذهب أو فضة ما حلى بأحدهما

المصدرة من جهة جاوه والسدت وغيرهما إلى حضرموت أو اليمن من الأمين يصحب المؤتمن مائة ريال مثلاً ثم بعد قبض
 المؤتمن ذلك يستأذن الأمين في التصرف بالدراهم المذكورة ويأخذ بها بضاعة وما طلع من البضاعة من ربح يكون
 للمؤتمن في مقابلة حمله الدراهم وإطلاقها إلى من هي له ويعدونها أجرة لحامل الأمانة المذكورة فهل يصح ذلك أم لا
 وإذا قلتم يصح فهل إذا تصرف المؤتمن ونقص شيء من رأس المال فهل يلزم المؤتمن النقص أو فوات البضاعة جميعها

فهل تكون في ذمة المؤتمن أم لا يلزمه شيء منها أتونا مأجورين (أجاب) نفى الله تعالى به بقوله نعم إن كان المذکور ملكا للمرسل وأذن للحامل في التصرف المذكور جازله ذلك وكان الحامل ضامناً وحكمه حكم القرض حتى تصل إلى المرسل إليه وإن لم يكن ملكا للمرسل بل أمانة وقعت على يده ولم يأذن صاحبها في التصرف فلا يجوز ذلك ويكون الحامل ضامناً ضمان غصب والمرسل طريق في الضمان لو (٢٠١) تلفت والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الفرائض)

(سئل) عفا الله عنه في حرمة ماتت عن أختها وعن أخ لها غائب الكل منهم أشقاء ولها أخت من السرة وعن ولد عم لها وعقبت مالا لها أيش ينوب كل واحد منهم بالفريضة الشرعية أفقونا (أجاب) بقوله تقسم التركة ثمانية عشر سهماً للأخت من السرة السدس ثلاثة أسهم والباقي بين الأخ والأخت الشقيقتين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن مات عن ابن خاله شقيق أمه وهما ولد وبنت وعن ابن خالته شقيقة أمه وهما ولد وبنت وعن ابن خالته أخت أمه من الأم وهما ابنان فهل يرثون الجميع أم الارث لبعضهم فإن قلتم بتوريث الجميع فلا بد من بيان كل ما يخص كل وارث وإن قلتم بتوريث البعض بينوا لنا البعض وما يخصهم أفقونا في ذلك (أجاب) نعم حيث لم يكن غيرهم من الورثة قسمت التركة بينهم من أربعة وخمسين للأولين ثلاثون وللذكر عشرة وللأثني عشرة عشر للذكر عشرة وللأثني خمسة

كثوب أو مصحف أو سيف محلي بأحدهما إذا كان يخرج منه شيء بالسبك بالنار ولا يخرج منه شيء إذا سبك فجواز بيعه بظاهره بلا شرط ويشترط لجواز بيع المحلى الذى يخرج منه شيء بالسبك شروط ثلاثة أولها إن أبيعحت الحلية لأنه لما كان الأصل في بيع المحلى المنع لأن في بيعه بصنفيه بيع ذهب وعرض بذهب أو بيع فضة وعرض بفضة وبغير صنفيه بيع وصرف في أكثر من دينار وكل منهما ممنوع لكن رخص فيه للضرورة كما ذكره أبو الحسن عن عياض فما ليس بمباح كحلية علي سكين أو ثوب رجل كعمامة رجل مقصبة ودواة فلا يجوز بيعه بأحدهما لأنه ليس من محل الرخصة فلذا لا يباع بالنقد إلا على حكم البيع والصرف فإن اجتماعا في دينار جاز وإن اجتماعا في أكثر فلا ويجوز بيعه بالعروض ثانياً أن تكون الحلية مسمرة في المباع كمصحف سميت عليه أو سيف على جفنه أو حمائله يؤدي نزعها لفساد والمراد بالمسمة ما يشمل الخيطة أو المنسوجة أو المطرزة فإن لم يسمر فإنها لا تباع بصنفها ولا بغيره من النقد إلا على حكم البيع والصرف وأما غيره من العروض فتباع وبيع كل واحد من الحلية وماهى فيه على انفراده جائزاً لأنها أن يباع معجلاً من الجانبين فإن أجل الثمن والمثلن أو أحدهما منع بأحد التقدين وجاز بالعروض له عند اجتماع هذه الشروط ويجوز البيع سواء كان البيع بصنفيه أو بغير صنفيه ويزاد على هذه الشروط إن يبع بصنفيه شرط رابع أن تكون الحلية ثلث ماهى فيه فدون على المشهور ويعتبر الثلث بالقيمة على الأرجح وقيل بالوزن تحريماً فإذا بيع سيف محلى وزن حليته عشرون ولصياغتها تساوى ثلاثين وقيمة فصل الصيف أربعون منع على القول الأول وجاز على الثاني وهو القول بالوزن تحريماً فإن لم يمكن التحرى فالقيمة اتفاقاً وأما ما حلى بهما معا فيجوز بيعه بأحدهما إن تبع المباع الذى هما به بأن يكون قيمة الذهب والفضة الثلث فدون وأما بيعه بهما معا فلا يجوز لأنه يبع ذهب بذهب وفضة وبيع فضة بفضة وذهب وقد منعوا بيع سلعة ذهب بذهب فبيع ذهب بذهب وفضة إلى آخره أولى بالمنع انتهى ملخصاً من خرشى وعدوى بتوضيح

(فصل) في المبادلة والمراطة [مسئلة] تجوز المبادلة في الذهب والفضة بأن يباع ذهب بمثله أو فضة بفضة عدداً فإذا تساوى عدداً ووزناً جازت المبادلة

(٢٦ — قرة العين) وللآخرين تسعة بينهما مناصفة وإن شئت جعلتها من أربعة وعشرين مخرج القيراط فللأولين ثلاثة عشر وثلث بينهما أثلاثاً وللذين بعدهما ستة وثلثان أثلاثاً أيضاً وللآخرين أربعة قراريط مناصفة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى في عبد معتق توفي وخلف إرثاً وله بنت معتقة التي أعقته وأولاد أخى معتقته العصبه ذكراً وأنثى فالارث لمن منهم؟ هل هو للبنت أو لأولاد الأخ أفقونا (أجاب) وفقه الله نعم الميراث لابن أخى

المعتقة وليس لبنت المعتقة ولا لبنت أخيها من الميراث شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه في امرأة تشاجرت مع ابن أخيها فدخل بينهما جماعة بالصلح فأبنت وقلت لاهو مني ولا أنا منه ولا يرثني إلا الفلانية الأجانب والحال لم يكن لها وارث غيره ومكثت جملة من السنين ثم ماتت وهي مصطلحة معه فهل قولها المذكور يكون وصية لهم ويدخلون مع ابن أخيها في (٢٠٢) الثلث أم يختص به دونهم وهل شهادة الشهود بالسماع تقبل أم لا

في القليل والكثير ولو كان أحدهما أجود ولا يشترط إلا المناجزة وحينئذ فيجوز إبدال واحد كامل باثنين موازين كإبدال ريال واحد بأربعة أرباع ريال موازنة له وما ذكره من أنه يشترط في المبادلة أن تكون واحداً بواحد لا واحداً باثنين مفروض فيما إذا كان هناك زيادة في أحد الجانبين وإذا لم يتساويا في العدد والوزن فلا تجوز المبادلة إلا بشروط ستة أولها القلة في العدد كسنة فأقل دفعت في مثلها أو واحداً بواحد ثانيها أن يتعامل بها عدداً لا وزناً ثالثها أن تكون الزيادة في الوزن فقط دون العدد رابعها أن تكون الزيادة في كل دينار السدس فأقل خامسها أن تقع بلفظ المبادلة سادسها أن تقع على قصد المعروف لاعلى وجه المبايع ولا بد في جواز المبادلة من كون الدراهم أو الدنانير مسكوكة وهل يشترط اتحاد السكة أو لا يشترط في ذلك قولان والمعتمد عدم اشتراط اتحاد السكة وذكر بعضهم أن ما يتعامل به عدداً من غير المسكوك حكمه حكم المسكوك واعلم أن القواعد تقتضي منع المبادلة لكن الشارع أجازها للعرف بشرط تمحض الفضل من جهة واحدة ويؤخذ من هذا جواز مبادلة الريالات المشهورة بالكلاب بالريالات المعلومة ومبادلة البنادقة بالحمدية لاتحاد الوزن فالفضل من جانب واحد كما يجوز مراطة الريالات بالكلاب والبنادقة بالحمدية لتمحض الفضل من جانب واحد فان دار الفضل من الجانبين انتفى المعروف الذي هو السبب في الجواز فتمنع المبادلة حينئذ فإذا دفع من عنده ستة أجود جوهريّة أو سكة حال كونها أنقص وزناً وأخذ بدلها ستة أردأ جوهريّة أو سكة حال كونها أكمل وزناً فهو يتمتع لدوران الفضل من الجانبين لأن صاحب الأجود يرغب للأدنى لكمال الأدنى وصاحب الأدنى الكامل يرغب للناقص لجودته اهـ ملخصاً من أقرب المسالك ودس وعدوى بتوضيح [مسئلة] تجوز المراطلة وهي ذهب أو فضة بمثله وزناً بأن يوضع عين أحدهما من ذهب أو فضة في كفة وعين الآخر في الكفة الأخرى ويساوى بينهما أو يوضع عين أحدهما في كفة وصنجة في الأخرى ثم يوزن الآخر كذلك مساوياً له وإن كان أحد النقيدين أجود من الآخر لا إن كان أحدهما بعضه أدنى من مقابله وبعضه الآخر أجود منه فلا يجوز لدوران الفضل من الجانبين وأما الأجود سكة أو صياغة فليس كالجودة في الجوهريّة فلا يدور بهما الفضل

أفيدوا (أجاب) عفا الله عنه نعم لا يكون قولها المذكور وصية لهم ولا يدخلون في الثلث معه بل يختص بالميراث دونهم حيث لم يكن وارث سواه وتقبل شهادة الشاهد ونحو النسب إذا سمع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ولكن لا يذكر في شهادته السماع المذكور بل يجزم بالشهادة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى في رجل مات عن بنت بالغة وترك لها ميراثاً دراهم وغيرها ثم إنه ظهر لها رجل من العصابة يكون أبوه ابن عم أيها فهل يلحقه شيء من الميراث وإلا يكون الميراث للبنت فقط أفوتونا (أجاب) بقوله نعم حيث كان من العصابة فلها النصف وله الباقي والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن امرأة ماتت وخلفت ابن عم من أب وأخا من أم فما يلحق كل منهما من الميراث أفيدونا (أجاب) بقوله نعم للأخ من الأم السدس والباقي للعصبة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) وفقه الله تعالى في امرأة ماتت عن أخت شقيقة وعم أخ لأبيها وعمات أخوات لأبيها أيضاً فما يلحق الكل منهم أفوتونا (أجاب) بقوله نعم تقسم التركة قسماً سهم للاخت الشقيقة النصف والباقي للعم من أبيها ولا شيء للعمات والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه في شخص توفي عن عصبة محققة ولكن لم يثبت أحد منهم درجته مع درجة المتوفى في جد معين قريب لعجزه عن بيعة تقوم له بذلك وهناك ذو رحم نسب نفسه إلى أخى أم الأب وشهدت له بذلك البيعة عند الحاكم فهل والحال ماسطر يأخذ ذو الرحم ما خلف الميت

أخوات لأبيها أيضاً فما يلحق الكل منهم أفوتونا (أجاب) بقوله نعم تقسم التركة قسماً سهم للاخت الشقيقة النصف والباقي للعم من أبيها ولا شيء للعمات والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه في شخص توفي عن عصبة محققة ولكن لم يثبت أحد منهم درجته مع درجة المتوفى في جد معين قريب لعجزه عن بيعة تقوم له بذلك وهناك ذو رحم نسب نفسه إلى أخى أم الأب وشهدت له بذلك البيعة عند الحاكم فهل والحال ماسطر يأخذ ذو الرحم ما خلف الميت

أم يقسم علي العصبه المحقة أم يوقف الأمر إلى تعيين الحال في العصبه أو الصلح بينهم أفيدونا (جواب) متعني الله بحياته حيث تحققت العصبه فيمن ذكر وقف الأمر إلى الصلح أو الويلان ولا يعطى ذر الرحم شيئاً والحال ما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى في رجل مات عن بنت أخ شقيق وعن أولاد أخت شقيقة فهل يحجبون أولاد الأخت ببنت الأخ أم يقسم المال بينهم أفتونا (جواب) عني عنه نعم (٢٠٣) تقسم التركة ثلاثة أقسام لبنت الأخ الشقيق المثلان سهمان ولأولاد

لأخت الشقيقة الثلث سهم للذكر منهم مثل حظ الانثيين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) نفقنا الله ببركته عن رجل مسافر مع أناس من بلد إلى بلد آخر والحال أنه كسلان فسأله رفقة بقولهم هل لك وارث خاص فأجابهم بقوله ليس لي وارث إلا الله تعالى فبعد انقضاء مدة الأيام توفي الرجل المذكور وخلف شيئاً من المال فاحتار رفقة المذكورون فيما خلفه المالك ماذا يصنعون به فما يكون حكم الله في ذلك أفيدونا أنا بكم الله تعالى (أجاب) بلغه الله تعالى أمانيه نعم يجب أولاً على من معه التقصى والتفتيش هل له وارث أولاً فحيث لم يوجد وارث صرف لبنت المال حيث كان منتظماً بأن كان متوليه يؤدي لكل ذى حق حقه فإن لم يكن فإن وجد قاض أمين صرف إليه ليصرفه في مصارفه فإن فقد صرفه من هو تحت يده حيث كان أميناً عارفاً في مصارفه من الفقراء والمساكين وبني هاشم والمطلب واليتامى وأبناء السبيل

علي قول أكثر أهل العلم فإن قلت المرافلة لا تغتفر الزيادة فيها ولو قلت بل كل واحد إنما يأخذ مثل عينه فأى غرض في ذلك الفعل أجيب بأنه يمكن أن يكون الغرض باعتبار الرغبة في الأنصاف دون الكبار أو بالعكس أو في غير المسكوك دون المسكوك أو بالعكس اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] يجوز بيع مغشوش كذهب فيه فضة بمثله مرافلة ومبادلة أو غيرهما تساوى الغش أم لا وكذلك يجوز البيع المغشوش بخالص علي المذهب ومحل الجوزان بيع لمن لا يغش به بل لمن يكسره ويجعله خلياً أو غيره وفسخ إن بيع لمن يغش به جزماً وأما إن شك هل يغش به أم لا فيكره فقط والبيع ماض اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص وعدوى (ما قولكم) في شخص دفع لآخر ديناراً لأجل أن يشتري له به سلعة ثمنها الدينار أو صرفه فهل للدفع له أخذ الدينار وشراء السلعة من عنده بفضة قدر صرف الدينار أم لا (الجواب) نص الخطاب على الجواز إذا أعلم المدفوع له رب الدينار بذلك وإلا فرب الدينار دفع الدراهم التي اشترت بها السلعة وأخذ الدينار والسلعة ونقله البنائي ووجه الجواز عند الاعلام أنه من باب صرف ما في الذمة من غير تأخير كما في الأمير خلافاً لعبد الباقي حيث سئل عن هذه المسئلة فأجاب بالمنع قال الأمير وهو بما يتعجب منه اهـ (ما قولكم) في الدراهم أو الدنانير أو الفلوس وهي الجدد النحاس ومثلها الخنسات والعشرات والعشرينات والقروش النحاس الموجودة في زماننا لأن إذا ترتب شيء من ذلك الشخص على آخر من قرض أو بيع ثم بطلت المعاملة بها أو تغير التعامل بها بزيادة أو نقص فأى شيء يجب في قضائها (الجواب) الواجب قضاء المثل على من ترتبت في ذمته إن كانت موجودة في بلد المعاملة ويجب المثل ولو كانت مائة بدرهم ثم صارت ألفاً بدرهم أو بالعكس كذا لو كان كان الريال حين العقد بتسعين ثم صار بمائة وسبعين وبالعكس وكذا لو كان المحبوب بمائة وعشرين ثم صار بمائتين أو بالعكس وهكذا وإن لم تكن موجودة في بلد المعاملة وإن وجدت في غيرها فالواجب القيمة وتعتبر يوم الحكم الظاهر أن طلبها بمنزلة التحاكم وحينئذ فتعتبر القيمة يوم طلبها في دفع له قيمتها بعين مما تجدد وظهر فيقال ما قيمة العشرة دراهم التي عدت بهذه الدراهم التي تجددت ثمانية دراهم مثلاً في دفع المدين الثمانية مما تجدد وإن قيل اثنا عشر دفعها مما

والمساجد والربط ونحو ذلك والله الهادي سبحانه أعلم (سئل) نفقني الله تعالى بعلومه في رجل مات عن والده وعن ستة أولاد ذكور وبنت وترك مالا فكيف تكون القسمة بينهم أفيدونا (أجاب) أطال الله عمره نعم للأب السدس والباقي للأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين فتقسم التركة ثمانية وسبعين سهماً للأب السدس ثلاثة عشر سهماً ولكل ابن عشرة أسهم للبنت خمسة أسهم والله عز وجل أعلم (سئل) أعلى الله درجته في الجنان في رجل مات عن أخ شقيق وأم

وأخوين وأختين لأب فإذا استحق كل منهم من الأثر أفتونا (أجاب) بقوله تقسم التركة ستة أسهم للأُم السدس سهم واحد والباقي خمسة أسهم للشقيق ولا شيء للإخوة من الأب والله سبحانه أعلم (سئل) عني الله عنه في رجل توفي عن زوجة وأم ولدين وبنتين ولهم كسب شيء من طريق واحد من الأولاد والأب المتوفى حرث وعرض وغيره وشيء من طريق الولد الثاني وهو غرس نخل (٢٠٤) وحرث وذلك بمواصلة من عند أخيه وأبيه وأمه بعرض وسلاح

تجدد وتعتبر القيمة في بلد المعاملة وإن كان القبض في غيره وهذا مقيد بما إذا لم يحصل من المدين مطل وإلا وجب عليه ما آل إليه من المعاملة الجديدة الزائدة على القيمة وإلا فالقيمة فله الأحوط كمن عليه طعام امتنع ربه من أخذه حتى غلا فليس لربه إلا قيمته يوم امتناعه اه ملخصا من درودس وص

(فصل في الربا) (ما قولكم) في الربا مع الحرابين هل يجوز أم لا (الجواب) قال الله تعالى: وأحل الله البيع وحرم الربا وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا إن كنتم مؤمنين وقال عليه الصلاة والسلام الربا بضع وستون بابا أدناها كإتيان الرجل أمه وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن أكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه وكان لأبي حنيفة رحمه الله على رجل ألف درهم سود فرد عليه ألف درهم يبض فقال أبو حنيفة لا أريد هذا الأبيض بدل دراهمي فأخاف أن يكون هذا الأبيض ربا فردته وأخذ مثل دراهمه وقال أبو بكر لقيت أبا حنيفة على باب رجل وكان يقرع الباب ثم يتنحى ويقوم في الشمس فسألته عنه فقال إن لي على صاحبه دينارا وقد نهى عن قرض جر منفعة فلا أتتفع بظل حائطه وفي المدونة قيل لمالك إن في أسواقنا صيارفة من الحرابين أنصرف منهم؟ قال أكره ذلك ولا أرى لمسلم يبلد الحرب أن يعمل بالربا فيما بينه وبين الحرابين اه ومنه يعلم الجواب

(فصل في علة ربا النساء وربي الفضل) وعلة حرمة ربا الفضل في النقد غلبة الثمنية فهو في الفلوس النحاس المضروبة مكروه لأحرام وعلة حرمة ربا الفضل في الطعام الاقليات والادخار أي ما يغلب اقياته وادخاره لا كل آدمي أي ما تقوم به البنية عند الاقتصار عليه ويدخر إلى الأمد المبتغى منه عادة من غير فساد وهو في كل شيء بحسبه فلا حد له ولا بد أن يكون ادخاره على وجه العموم فلا يلتفت لما كان ادخاره نادرا وحينئذ فيجوز التفاضل في الجوز لأن ادخاره نادر ولا يشترط كونه متخذًا للعيش غالبا على المذهب بل المراد أنه لو استعمل لكان قوتا وإن لم يغلب اتخاذه للعيش كالبيض فيحرم التفاضل في البيض فتحرى المساواة ولو اقتضى التحرى أن يبض من غير الدجاج ببضتين من الدجاج لأن البيض من دجاج وغيره جنس واحد والقمح والشعير والسلت

وغيره فكيف تكون تركة الذكور والولدين والبنات المذكورات الإناث كانوا تحت حجر أبيهم أفتونا (أجاب) بقوله نعم تقسم تركة الأب على حديثها وكل ابن تقسم تركته على حديثه ولا يخلط مال على مال والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات عن أم وأخ سرير فماذا يستحق كل منهما أفتونا مأجورين (أجاب) بقوله نعم تقسم التركة ستة أسهم للام الثلث سهمان وللأخ السرير السدس سهم والباقي للعصبة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه في امرأة ماتت عن زوج وبنت أخ شقيق وعن رجل من عصبة عاتق أبيها فكيف يكون قسم الميراث بينهم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله تقسم التركة قسمان للزوج النصف والباقي للعصبة ولا شيء لبنت الأخ الشقيق والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن شخص مات وعقب له أم وعممة أخت لا يهوا بن عم أبيه فما تكون القسمة بينهم أفتونا مأجورين (أجاب) عني الله اللهم هداية تقسم التركة ثلاثة أسهم للام الثلث سهم والباقي

سهمان لابن عم الأب ولا شيء للعممة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة توفيت عن أولاد عم وهي بنت ابن عم أولاد لعم وعن ابن ابن عمها أسفل من أولاد عم النازلة عنهم بثلاث درجات بدرجة واحدة ولها مخلفات فكيف تقسم وكذلك المتوفية عن زوج وعن أخت سريرة مع هؤلاء المذكورين أفتونا مأجورين (أجاب) حفظه الله تعالى بقوله نعم تقسم التركة ستة أسهم للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأخت من الأم السدس سهم والباقي سهمان

لأولاد العلم الأقربين وليس لابن السافل شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل توفي عن ابن اخت وعن ابن أخ والأخت المذكورة شقيقة المتوفى والأخ المذكور أخو الميت من الأم فكيف يقسم بينهم أفتونا مأجورين (أجاب) عفا الله عنه نعم تقسم التركة أربعة أسهم لابن الشقيقة ثلاثة أسهم ولابن الأخ من الأم سهم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه في رجل مات عن (٢٠٥) بنتين وعن أمهم وعن ثلاثة إخوان من أبيه وأدخرا مالا فما الحكم في

الثلاثة جنس واحد فيحرم بيع بعضها ببعض متفاضلا والسلت شبيهه بالشعير ولكن لا قشر له والعسل وهو قريب من خلقة القمح وهو طعام أهل صنعاء اليمن والذرة والدخن والأرز الأربعة أجناس يجوز التفاضل بينها مناجزة أى يدا بيد والقطاني وهي كل ماله خلاف العدس واللوييا والخص والترمس والفول والجلبان والبسيلة السبعة أجناس يمنع التفاضل في الجنس الواحد ويجوز بين جنسين والجلبان قريب من الخص، والتمر والزبيب والتين أجناس وذوات الزيوت أجناس كزيوتها والعسل أجناس وعلة ربا النساء في الطعام الربوى وغيره مجرد كونه مطعوماً لأدى على غير وجه التداوى به فإيتداوى به من مسهل أو غيره يجوز فيه النساء أى التأخير ويدخل في كونه مطعوماً الفواكه غير الربوى منها كرمان وأجاص والبقول وهي ماتقع بأصلها كالفجل والجزر والقلقاس والخضر وهي ماتتناول شيئاً بعد شيء كالبنية والملوخية والخيار والبطيخ فيمنع بيع بعض هذه المذكورات ببعض إلى أجل ولو تساويا ويجوز التفاضل فيها ولو بالجنس الواحد في غير الربوى إذا كان يدا بيد اه ملخصاً من أقرب المسالك وص زيادة من المجموع

(فصل) في القرض [مسئلة] يجوز قضاء القرض إذا كان عيناً بل ولو طعاماً أو عرضاً بأفضل صفة سواء حل الأجل أم لا لأن القرض لا يدخله حط الضمان وأزيدك وذلك كأن يدفع ديناراً جيداً عن أدنى منه أو أن يدفع ثوباً أو طعاماً أو حيواناً جيداً عن دنى لأنه حسن قضاء وخير الناس أحسنهم قضاء ورد أنه صلى الله عليه وسلم تسلف بكرة ورد عنه رباعياً ومحل جواز ذلك إن لم يدخله عليه وإلا حرم لأنه سلف جر نفعاً ويجوز القضاء بأقل صفة وقدرأ معاً كأن يدفع نصف دينار أو نصف درهم أو نصف أردب أو نصف ثوب عن كامل أجود وأولى بالجواز إذا كان أقل صفة فقط أو قدرأ فقط ومحل الجواز في الصورتين إن حل الأجل وإلا فلا لما فيه من ضع وتعجل لا يجوز القضاء بأزيد عدداً أو وزناً مطلقاً حل الأجل أم لا للسلف بزيادة اه من أقرب المسالك بزيادة من ص [مسئلة] لا يجوز أن يدفع عشرة عن تسعة أجود منها أو عكسه لأن المقرض يتساهل في دفع العشرة لرغبته في جود التسعة والمقرض

وأثنى وعن ذكرين هما من بنت أختها الشقيقة وعن ذكر ابن أختها الشقيقة وخلفت مخلفات ولم يكن غير المذكورين أحد أبداً فكيف تكون القسمة بينهم أفيدوا الجواب أثابكم الله الجنة (أجاب) رضى الله عنه تقسم المخلفات ثمانية وعشرين سهماً لأولاد الشقيقة الأولى أربعة عشر سهماً لكل ذكر أربعة أسهم وللانثى سهمان ولابنى الشقيقة الثانية أربعة عشر سهماً لكل ابن سبعة أسهم ولا شيء لابن ابن ابن الأخت الشقيقة الثالثة والله سبحانه

وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه ماصورته في قاتل مورثه إذا قتله خطأ أو ناسياً أو شهد عليه بما يوجب القتل فعلى هذه العورة يرثه إذا فعل ذلك أولم يرثه أفتونا ولكم الثواب مأجورين (أجاب) نفعا الله بقوله الحمد لله رب العالمين ما شاء الله لا قوة إلا بالله لا يرث في هذه الصور كلها والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (باب المناسخة) (سئل) نفعا الله (٢٠٦) تعالى بعلمه عن رجل توفى عن زوجة وابن وبنتين ثم

ماتت الزوجة عمن في المسئلة وأما ثم مات الابن عمن في المسئلة ثم مات إحدى البنتين عمن في المسئلة وابن عم أبيها وأبناء أخيه فماذا تستحق الجدة والبنات وابن عم أبيها أفتونا (أجاب) نعم يقسم مال الأب أربعة وعشرين قيراطاً فيكون للبنات أربعة عشر قيراطاً ونصف قيراط وثلاثة أرباع ربيع قيراط وللجدة أربعة قيراط وربع قيراط وأربعة أسباع ربيع ربيع قيراط وللعاصب خمسة قيراط وثلاثة أرباع وربع قيراط وخمسة أسباع ربيع قيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن توفى عن ثلاثة أخوان ذكور فهلك واحد منهم عن بنت وهلك الثاني عن ابنتين وذكر ومات الثالث عقيم فماذا ينحس الثلاث إناث وماذا ينحس الذكر أفيدونا (أجاب) بقوله نعم تقسم التركة ستة عشر سهماً للبنات الأولى ثمانية أسهم النصف وللذكر ستة أسهم ولكل بنت من البنتين سهم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عني عنه عن رجل مات عن ولد وخمس بنات فمات من البنات اثنتين

يرغب في أخذ العشرة لزيادتها وإن كانت رديئة بالنسبة لتسعته التي أقرضها وإنما منع ذلك لدوران الفصل من الجانبين اه منه بتصرف [مسئلة] ثمن المبيع الكائن في الذمة من العين يجرى في قضائه ما جرى في قضاء القرض فيجوز بالمساوي والأفضل صفة مطلقاً حل الأجل أم لا وبأقل صفة وقدراً معاً أو أقل صفة فقط أو قدراً فقط إن حل الأجل وإلا فلا لما فيه من ضع وتعجل اه منه بتوضيح [مسئلة] إذا كان ثمن المبيع عرضاً أو طعاماً فإنه يجوز قضاؤه بأزيد صفة وقدراً معاً أو صفة فقط أو قدراً فقط إن حل الأجل لا إن لم يحل فلا يجوز لما فيه من حط الضمان وأزيدك اه منه بتوضيح [مسئلة] يجوز قضاء ثمن المبيع من العين بأكثر مما في الذمة عدداً أو وزناً وأولى صفة سواء حل الأجل أم لا وإنما جاز هنا ومنع في القرض لأن علة المنع في القرض وهي السلف بزيادة منفية هنا اه منه بتوضيح (ما قولكم) في شخص اقترض من آخر أقراصاً من خبز ورد له أقراصاً عددها لكن الأقراص المردودة أكبر فهل يمنع لما فيه من السلف بزيادة أو يجوز لأن القصد المعروف (الجواب) العبرة بالعدد المتقارب قال ابن شعبان لا بأس أن يستلف الجيران فيما بينهم الخبز ويقضوا مثله أى لأن القصد فيه المعروف لا المبايع اه من أقرب المسالك وفي ص قوله العبرة بالعدد المتقارب أى ولو زاد الوزن على العدد أو نقص وينبغي ما لم تحصل مشاحة وإلا فلا بد من الوزن إن اختلف أصلها فخبز قمح رد بدله خبز ذرة أو التجرى لتقدر الدقيق إن اتحد أصلهما فخبز قمح رد بدله خبز قمح اه بتوضيح وقوله فلا بد من الوزن إن اختلف أصلهما أى لأن الأخابز كلها جنس واحد ولو كان بعضها من قطنية كفول وبعضها من قمح فيحرم التفاضل فيها كما في أقرب المسالك وغيره [مسئلة] يفسد القرض إن جر نفعا للمقرض كما إذا كره إقامة ذهب أو فضة عنده لأمر من الأمور كقتل الخمر في السفر مثلاً وكما إذا خاف سوس خبز أو قدمه فيسلف الذهب والفضة لثقل الحمل ليأخذ بدله في بلد أخرى أو يسلف الحب لنحو خوف سوس ليأخذ بدله جديداً فيحرم ويرد على صاحبه ما لم يفت فالتقيمة إلا لضرورة كعموم الخوف على المال في الطريق فيجوز أن يسلفه لمن يعلم أنه يسلم معه ويمالك المقرض القرض بالعقد ويقضى له

وبقي ثلاث بنات وابن فمات الابن عن ثلاث أخوات وثلاث بنات وابن عم فما يكون حكم قسمة التركة أفيدونا (أجاب) بقوله نعم تقسم التركة خمسة وأربعين سهماً لكل أخت من أبيها تسعة أسهم ومن أخيها سهمان فجملة ذلك ثلاثة وثلاثون سهماً ولكل بنت من أبيها أربعة أسهم وجملة ذلك اثنا عشر سهماً وليس لابن العم شيء والله سبحانه والهادى وتعالى أعلم (سئل) حفظه الله تعالى في رجل اسمه محمد الجد اوى مات عن أبنائه على ومحمد على وحسين لا غير ثم مات

علي عن زوجته صالحة وعن بناته جميلة وخديجة وأم الخير وعن أخويه الأشقاء محمد علي وحسين ثم مات محمد علي عن أولاده محمد وفاطمة ثم مات محمد بن محمد علي عن أخته الشقيقة فاطمة وعن عمه الشقيق حسين لا غير ثم مات حسين عن زوجته مريم وأولاده محمد ومباركة ثم ماتت مباركة عن أخيها الشقيق محمد بن حسين وعن أمها مريم لا غير فهاذا تقسم الدار والأرض بين الموجودين الآن قرايطا أفتونا أنابكم الله تعالى (٢٠٧) (أجاب) حفظه الله تعالى نعم لجميلة

بنت علي من الدار والأرض المذكورتين قيراط وثلاثة أرباع قيراط وتسع ربع قيراط وكذا لخديجة وأم الخير أختها وفاطمة بنت محمد علي من أبيها وأخيها خمسة قرايط وثلاثة أرباع قيراط وخمسة أسباع ربع القيراط ولمريم زوجة حسين من زوجها وبنتها قيراطان ونصف ربع قيراط وأربع أسباع ربع القيراط وتسعا وتسع ربع القيراط ولمحمد ابن حسين من أبيه وأخته تسع قرايط وخمسة أسباع ربع قيراط وسبعة أسباع ربع القيراط والله سبحانه أعلم (سئل) نفعا الله بالتقوى في دار شركة بين أخوين عربي وعبد القادر بالسوية فمات عربي عن ابن اسمه محمد ومات عبد القادر عن ولد اسمه عمرو عن بنتين خديجة وعباسية ثم مات محمد المذكور عن ولدين أحمد ومحمد ابن محمد وبنتين صفية وآمنة فباع أحمد ومحمد بن محمد المذكوران من المذكورات ما يخصهما في الدار المذكورة ربعها أي لخديجة وعباسية بالسوية ثم مات أحمد المذكور عن أمه حسن شاه وعن زوجته خديجة المذكورة

به وإذا حصل للمقترض مانع قبل الحوز لم يبطل كما يفيد البناء خلافا لما في كلام التتائي من أن القرض كالصدقة والهبة وكل معروف لا يتم إلا بالحوز ولا يلزم المقترض أن يرد القرض لربه إلا بشرط عند العقد أنه لو تم معلوم أو عادة فيعمل بهما فإن لم يشترطا شيئا ولم توجد عادة كان القرض كالعارية المتنتي فيها الشرط والعادة فيبقى للوقت الذي يقتضي النظر القرض لمثله اه ملخصا من أقرب المسالك وص من باب القرض [مسئلة] يحرم هدية المقترض لمن أقرضه كما يحرم علي كل من رب القراض وعامله أن يهدي أحدهما للآخر ويحرم إهداء القاضي وذو الجاه من حيث جأه بحيث يتوصل بالهدية له إلى ممنوع أو إلى أمر يجب علي ذي الجاه دفعه عن المهدي بلاتعب ولا حركة فإن امتنع ذو الجاه عن دفع ما يجب عليه إلا بالهدية جاز الدفع له والإثم عليه وأما كونه يتوصل بذلك إلى أن يذهب به في قضاء مصالحه إلى نحو ظالم أو سفلر لمكان فيجوز كالهدي لالحاجة وإنما هي لمحة أو اكتساب جأه وفي المعيار سئل بعضهم عن رجل حبسه السلطان أو غيره ظلما فبذل مالا لمن يتكلم في خلاصه بجأه أو غيره هل يجوز أم لا فأجاب نعم يجوز صرح به جماعة منهم القاضي الحسين ونقله عن القفال اه كذا في أقرب المسالك بزيادة من المجموع وفي المجموع عن البناء عن المعيار وأبي عبد الله القوري وغيرهما خلاف طويل في الأخذ على الجاه أيجوز أم يحرم أم يكره أو الجواز إن كان بعمل وحركة ولا يدخل علي جعل معين بل يقع بما يعطى أو محل الحرمة إذا تعين عليه شيء بجأه وأجازه الشافعية يعني الأخذ على الجاه والحمد لله علي خلاف العلماء وهنا دقيقة يتورع بعض ذوي الجاه ويقر اتباعه علي الأخذ فيكون كمن غسل العذرة بالبول وليته لو عكس فإن أخذ الاتباع يتفاحشون فيه من غير شفقة علي ما شاهدناه ويصرفونه فيما لا يحل علي أنه ربما كان من أكل أموال الناس بالباطل المجمع علي تحريره ويجب علي ذي الجاه تخلص المستهلك منهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ولوجاءت مغرمة لجماعة وقد أهدم علي الدفع عن نفسه لكن حصته تلحق غيره فهل له ذلك أو يكره أو يحرم أقوال وعمل فيما يأخذه المكاس من المركب أو القافلة بتوزيعه علي الجميع لأنهم نجوا به اه ببعض توضيح وفي المعيار أيضا سئل أبو عبد الله

وعن ولد اسمه عربي وعن بنتين فاطمة ونفيسة ثم مات محمد بن محمد المذكور عن أمه حسن شاه المذكورة وعن زوجته عباسية المذكورة وعن ولدين وهما محمد بن محمد بن محمد وعبد الله بن محمد بن محمد ثم مات عربي عن أمه خديجة المذكورة وعن بنت اسمها صالحة وعن أختيه فاطمة ونفيسة المذكورتين ثم ماتت حسن شاه المذكورة عن ولدي ابنا وهما محمد بن محمد بن محمد وأخيه عبد الله المذكورين ثم ماتت فاطمة المذكورة عن أمها خديجة وعن ولدها عبد السلام

ثم ماتت نفيسة عن أمها خديجة المذكورة وعن ولدي عمها وهما محمد بن محمد بن محمد وأخيه عبد الله المذكورين ثم ماتت صفية المذكورة عن أختها آمنة وعن ولدي أخيها وهما محمد بن محمد بن محمد وأخيه عبد الله ثم ماتت خديجة المذكورة عن أختها عباسية المذكورة وعن بنت ابنها عربي وهي صالحة المذكورة فمأذبا يخص بالقسمة الشرعية في الدار المذكورة من ذكر أسماؤهم أفيدوا (٢٠٨) الجواب (أجاب) بقوله اللهم هداية لصواب نعم تقسم الدار المذكورة

أربعة وعشرين قيراطاً لعمر من ذلك ستة قيراط ولعباسية تسعة قيراط وستة أثمان ثلث قيراط وخمسة أثمان ثمن ثلث قيراط ولآمنة ثلاثة قيراط ولمحمد بن محمد بن محمد قيراط وثمان ثلث القيراط وثلاثة أثمان ثلث القيراط وتسع ثمن ثمن ثلث القيراط ولعبد الله بن محمد مثله ولصالحه ثلاثة قيراط وسبعة أثمان ثلث القيراط وسبعة أثمان ثمن ثلث القيراط وسبعة أثمان ثمن ثمن ثلث القيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات عن ثلاثة أخوة أشقاء وأخت واحدة من البنات التي أمها منفردة عما ذكر بعد أبيها فما يعلق الكل من الورثة المذكورين من أبيها ومن البنت بعد أبيها أفيدونا بالجواب (أجاب) نفعتنا الله به تقسم التركة أربعة وعشرين قيراطاً فللأم من ابنها وبنت ابنها أربعة قيراط وثمانية أضعاف قيراط ولكل واحدة من البنتين سبعة قيراط وتسع قيراط من أبيهم

العبدوسى عن يحرص الناس في المواضع الخفية ويأخذ منهم على ذلك أجرة فأجاب بأن ذلك جائز بشروط أن يكون له جاه قوى بحيث لا يتجاسر عليه عادة وأن يكون سيره معهم بقصد تجويزهم فقط لا الحاجة له وأن يدخل معهم على أجرة معلومة أو على المسامحة بحيث يرضى بما يدفعونه له اه ص [مسئلة] من القرض الفاسد قرض شاة مسلوخة ليأخذ عنها كل يوم رطلين مثلاً ودفع قدر معين من دقيق أو قمح لحباز ليأخذ منه كل يوم قدراً معيناً من الحنظل لأنه لا يقتضى طعاماً عن ثمن طعام وعند الشافعية حلية الهبة كما في المجموع

(فصل) في ذكر بعض المنهيات وغيرها (ماقولكم) في شخص استأجر دكاناً يجلد فيه الكتب والأجرة باقية في ذمته لرب الدكان فهل يجوز لصاحب الدكان أن يعطى للمجلد كتباً يجلدها ويقص عليه أجرة التجليد من أجرة الدكان التي بذمته أم لا (الجواب) لا يجوز عند ابن القاسم لأن المنافع وإن كانت معينة في الدكان فهي كالدين لتأخير أجزائها وقبض الأوائل ليس قبضاً للأوخر عنده ففيه فسخ مافى ذمة المدين في مؤخر وهذا هو الراجح وأجاز ذلك أشهب لأن المنافع لما أسندت لمعين أشبهت المعينات المقبوضة وقبض الأوائل قبض للأوخر عنده وقد فعل ذلك الأجهوري كان إذا ترتبت له أجرة دكانه عند المجلد يعطيه كتباً يجلدها ويقص عليه الأجرة وكان يقول هذا على قول أشهب وقد صححه المتأخرون وأفتى به ابن رشد اه من حاشية الخرشى بزيادة من دس ودر [مسئلة] يحرم النجش وهو أن يزيد شخص في سلعة بيد الدلال لا لإرادته شراءها بل يزيد على ثمنها الذي شأنها أن تباع به تلك السلعة ليغير غيره وعلى هذا فإن بلغها بزيادته قيمتها فقط فلا حرمة عليه بل قال ابن العربي هو مندوب وقيل هو الذي يزيد ليقبض به غيره وإن لم يزد عن قيمتها وعلى هذا فالمدار في الحرمة على الزيادة من غير قصد شراء سواء زاد على قيمتها أم لا قصد الغرر أم لا ثم إذا اطلع المشتري على أنه زاد لغيره وزادت على ثمنها فله رد المبيع إن لم يفت وإلا فالقيمة أو الثمن والقوات في غير المالي والعقار بتغير سوق وبتغير ذات وإن بسمن أو هزال وكبيع ورهن اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (ماقولكم) في شخص اشترى داراً أو غيرها وشرط عليه البائع أنه متى أتى له

وأختهم وللأخوان المذكورين لكل واحد من أخيه وبنت أخيه قيراط وثلاثة أضعاف قيراط وستة أسباع تسع قيراط وثلاث أسباع تسع قيراط وللأخت خمسة أضعاف قيراط وسبع تسع قيراط من أخيها وليس لها في بنت أخيها شيء والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات عن أم وعن زوجة وعن ثلاثة أخوة ذكور من الأم وعن ثلاث إخوة إناث من الأب فكيف يكون قسم الميراث بينهم أفيدونا مأجورين (أجاب) بقوله تقسم التركة ستة وثلاثين

سهما للام السدس ستة أسهم وللزوجة الربع تسعة أسهم وللأخوة من الأم الثلث اثنا عشر سهما لكل أخ أربعة أسهم وللأخوة والأخوات من الأب الباقي تسعة أسهم لكل ذكر سهمان ولكل أنثى سهم والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن مات عن عمين شقيقين وعن زوجة هي بنت واحد من عميه المذكورين لا غير ثم مات العم الثانى عن زوجته وعن سبعة بنات وعن ابن لا غير فماذا تقسم أرض الميت الأول (٢٠٩)

مأجورين خيرا (أجاب) عفا الله عنه بقوله الحمد لله وحده نعم تقسم الأرض المذكورة أربعة وعشرين قيراطا فللبنت فى الأنية التى هى زوجة فى الأولى سبعة قرايط ونصف قيراط وثلاثة أخماس ثمن قيراط ولأخويها لكل واحد منهما ثلاثة قرايط ومن قيراط وخمس ثمن القيراط وللزوجة فى الثانية قيراط وثلث قيراط ومثلها الزوجة فى الثالثة وللبن فى الثالثة قيراط وثلاث أرباع قيراط ولأخواته السبع لكل واحدة منهن ثلاثة أرباع قيراط وثلث قيراط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه فيمن مات عن ثلاثة بنات وعن أخ لام وعن ابن عم شقيق وعن ابن عم آخر شقيق كذلك لا غير فماذا تقسم تركته بالفريضة الشرعية أفتونا مأجورين خيرا (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده تقسم التركة ستة وثلاثين سهما للبنات الثلاث أربعة وعشرون سهما لكل بنت ثمانية أسهم والباقي اثنا عشر سهما لأولاد العم بينهم بالسوية لكل واحد منهم ثلاثة أسهم ولا شىء

بالتن رد المبيع له فهل فهل هذا البيع فاسد سواء وقع هذا الشرط حين العقد أو توطأ عليه قبله أم لا وإذا قلتم بالفساد وقد قبض المشتري تلك الدار واستغلها قبل الرد هل يفوز بالغلة أم لا (الجواب) هذا البيع يقال له بيع الثنا ويسمى فى مكة المشرفة ببيع العدة والأمانة وهو ممنوع عندنا على الراجح وفساد سواء وقع الشرط حين العقد أو توطأ عليه قبله ولو أسقط الشرط لتردد الثمن بين السلفية والثنية وإذا قبض المشتري ذلك المبيع واستغله قبل الرد كانت الغلة له على ما قاله الحطاب وهو الراجح لأن الضمان منه والخراج بالضمان ومن له الغنم فعليه الغرم خلافا للشيخ أحمد القائل إن الغلة للبائع وإن بقيت الدار عند البائع فالغلة له لا للمشتري ولو كان المشتري أبقاها عند البائع بأجرة كما يقع بمكة المشرفة لأنه فاسد ولم يقبضه وأما إذا تبرع المشتري للبائع بذلك بعد البيع بأن قال له بعد التزام البيع متى رددت إلى الثمن رددت إليك الدار كان البيع صحيحا ولا يلزم المشتري الوفاء بذلك الوعد بل يستحب فقط فإت بيع العدة بيد المشتري مضى بالتين لأن المختلف فى فسادة ولو خارج المذهب يضى بالتين غالبا هـ دس بتوضيح [مسئلة] إذا رأى شخص سلعة فى المزاد يد الدلال فسأل بعض الحاضرين أن يكف عن الزيادة فيها لأجل أن يشتريها هو فإنه يجوز قال ابن رشد ولو فى نظير شىء يجعله لمن يكف عن الزيادة ويقضى لمن كف بذلك الشىء وأما سؤال الجميع ومن فى حكمهم كشيخ السوق فلا يجوز اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] يحرم على البائع أن يكرم من يريد الشراء منه لأجل أن يغره بالبيع له بثمن مرتفع أو نحو ذلك كما يقع فى زماننا كثيرا ذكره العدوى فى أوائل يوع الآجال (ماقولكم) فى شخص قال لآخر سلفى ثمانين وأرد لك عنها مائة فقال المطلوب منه هذا ربا حرام بل عندى سلعة قيمتها ثمانون أبيعها عليك بمائة لتخلص من الربا فهل يجوز هذا أم لا (الجواب) فى أقرب المسالك وغيره فى فصل العينة إنه مكروه لما فيه من رائحة الربا لأحرام والله أعلم [مسئلة] إذا قال شخص لآخر اشترى سلعة كذا وأنا أربحك ولم يعين له قدر الربح فإنه يكره فإن عين له الربح بأن قال له وأنا أعطيك درهمين مثلا منع وأما إن أوما له من غير تصريح بإعطاء ربح فإنه جائز اهـ ملخصا من أقرب المسالك

(٢٧ - قرأ العين) للأخ من الأم والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل له أربعة أولاد ذكور وزوجة فأقام أحدا الأولاد وصى مفوض مختار على ما عنده من نقد وعقار وغير ذلك وأن يكون قائم بإخوانه وأن يبيع ويشترى ويأخذ ويعطى ومات على ذلك عن ذكر وقام الوصى بما أوصى به والده وإخوانه راضين مختارين مفوضين إليه الأمر فى جميع ما خلفه والدم والكل منهم منزل الوصى منزلة والده فى جميع الأحوال والكل فى بيت واحد

مختاطين فسات أحد الإخوان عن ولد وبقى منزلة والده عند الوصى فأراد أحد الإخوان أن يسافر في تجارة لنفسه أو لغيره بأجرة معلومة وأراد الوصى أن يعطى ذلك شيئاً من مال والدهم المشاع بينهم وأمره أن يبيع ويشترى في ذلك وعين له أجرة معلومة في ذلك وقال له أنت أولى بذلك من الغير لأن نفقتك وما تحتاج في سفرك على نفسك فهل يستحق والحال ماعينه له الوصى من الأجرة ما ذكر (٢١٠) ولذا قلتم لا فهل تبرع الوصى بذلك له يجوز أو يتوقف

وص من فصل العينة

(فصل في الخيار) (ماقولكم) في شخص اشترى أمته على الخيار ثم أوقعها زمنه في السوق لتباع فلم تبع ثم أراد ردها لباتعها فهل له ذلك أو أن التسوق يعد رضا (الجواب) إن شراح سيدي خليل ذكروا بما يعد رضا الكتابة والتدبير والتزويج لامة أو عبد والفسد لها والحجامة أو الحلق لرأس أو الإسلام لصنعة ولو هينة أو لمكتسب والتلذذ بأمة والرهن لشيء يبيع بالخيار والبيع له ولو بلا تسوق والتسوق أى إيقافه في السوق للبيع ولو لم يبيع أو لم يتكرر والرسم بنار وتعهد الجناية على المبيع بالخيار والإجارة من مشتر لا بائع فالإجارة منه إذا كان له الخيار لا تدل على الرد ما لم تزد مدة الإجارة من البائع على مدة الخيار وإلا كان رداً للبيع ومنه يعلم الجواب (ماقولكم) في شخص اشترى سلعة على الخيار وقبضها ثم ادعى ضياعها زمن الخيار فهل يضمن أم لا (الجواب) يضمن إلا أكثر من الثمن والقيمة فيما يغاب عليه كالرهن إلا لبينة تشهد بضياعه بلا تفريط من المشتري فلا يضمن وأما مالا يغاب عليه كالحيوان فإنه يحلف إذا اتهمه البائع سواء كان هو متهماً عند الناس أم لا بخلاف المردع والشريك فلا يحلف إلا إذا كان متهماً عند الناس لا عند من قام عليه فقط وصفة يمين المتهم هنا لقد ضاع وما فرطت وأما غير المتهم فيحلف ما فرطت خاصة وإذا حلف كل منهما فلا ضمان وإن نكل أو ظهر كذبه بعد الحلف ضمن إلا أكثر من الثمن والقيمة إن كان الخيار للبائع في جميع ما تقدم إلا أن يحلف في صورة ما يغاب عليه أنه ما فرط في ضياعه وإلا فلا يضمن إلا الثمن خاصة إن قل عن القيمة وأما إذا ساوى الثمن القيمة أو أكثر عنها فلا تتوجه عليه يمين فإن كان الخيار للمشتري فإنه يغرم الثمن الذي وقع به البيع وأما إذا كان الخيار لها فإنه يغلب جانب البائع فما يظهر فيضمن المشتري إلا أكثر من الثمن والقيمة إلا أن يحلف ما فرط فالثمن وظهور كذبه كأن يدعى ضياعه يوم كذا فتشهد البينة على رؤيته عنده بعد ذلك ونحو ذلك اهـ ملخصاً من أقرب المسالك وص ودس

(فصل في عيوب المبيع) [مسئلة] إذا اشترى شعيراً مثلاً على أنه زريعة يذر

على تبرع الجميع ورضاهم أفيدونا بالجواب الواضح أنا بكم الله تعالى آمين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله ماشاء الله لا قوة إلا بالله لا يستحق ماعينه له الوصى بل يستحق أجرة المثل لفساد الشركة بالشروط المذكور وتبرع الوصى بما شرطه يتوقف على إجازة الباقيين والله سبحانه وتعالى أعلم في الإيعاب الحكم الثالث الربح والخسر بين الشريكين بقدر المالين شرط ذلك أم لا لا بتدر العمل وإن تفاوتتا فيه أو انفرد أحدهما أو أحدهم بالعمل لأن جعل شيء من المالين في مقابلة لعمل مخالف لوضع الشركة وأن العمل فيها لا يقابل بعوض فإن شرط خلاف ذلك أى أن الربح يقسم على المالين بأن شرط أنه على قدر العمل فسد العقد ونفذ التصرف للإذن وكان الربح بنسبة المالين ولكل منهما أجرة عمله في حصة الآخر على الآخر الخ مافي الإيعاب ولكن يتنبه لمسئلة هنا وهي أنه لا بد من إذن الباقيين صريحاً حتى يصح التصرف فإن لم يأذنوا لم يصح (سئل) رضى الله عنه إذا أوصى الميت لأحد من

أرحامه غير الورثة بمكان معين من مال أو بيت أو نخل أو غيره ولا رضىوا الورثة إلا بقيم يعطون الموصى له دراهم من الثلث بقدر قيمة المكان هل للورثة ذلك ولا تنفذ الوصية في المكان المعين أفوتونا مأجورين (أجاب) يتعين ما أوصى به الموصى من المعين ولا يلزم الموصى له أن يأخذ بدل ما عين له إلا برضاه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل توفى عن أب وأم وزوجة وبنتين منها وجارية وبنت منها ونذر بشيء معلوم للجارية المذكورة وأوصى

لها أيضا بشيء فهل يصح النذر والوصية والحال ما ذكر أم لا لأن الزوجة ادعت أن النذر لا يصح والوصية ماتنفذ وطلبت حصتها من فيما ذكر وحصتها في الجارية المذكورة فهل لها ذلك والجارية تباع والحال أنها أم ولد أم لا أقنونا (أجاب) لا يجوز بيع أم الولد والحال ما ذكر لقول الصادق صلى الله عليه وسلم أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة رواه ابن ماجه والحاكم وصححه اسناده وخبر أمهات الاولاد (٢١١) لا يبن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع

بها سيدها مادام حياً فإذا مات فهي حرة رواه الدارقطني والبيهقي وصححا وقعه علي عمر رضي الله عنه وخالفهما ابن القطان فصحح رفعه وحسنه وقال رواه كلهم ثقات فثبت فهم أنها تعتق بموت سيدها فالوصية لها صحيحة نافذة لأنها وقت القبول حرة وفي التحفة ولو أوصى لأم ولده بألف على أن لا تزوج أعطيتها فإن تزوجت استرجعت منها انتهى فظهر من ذلك أن الوصية لها صحيحة وأن ما استرجعت لعدم التزامها شرط سيدها وأما النذر لها فإن نجزه فلا يصح أو علقه بما بعد موته فصحيح كالوصية لأنها صارت حرة تملك بموت سيدها والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة وكانت عبدا يشتري لها جارية لأجل تزوجها عليه فسافر العبد إلى بندر النخا مثلا واشترى الجارية باسم سيدها واعتدت الجارية فبعد انقضاء العدة أراد العبد أن يملك الجارية المذكورة لنفسه لأجل أن يتسرى بها في غيبة سيده عنه والقيمة يدفعها من عنده فقال له رجل لا يصح لك

في الأرض أو اشتراه أيام البذر بثمان الزريعة فلم ينبت الشعير رجع المشتري على البائع المدلس بثلاثة أشياء بالثمن وكلفة الزرع وأجرة أرض فات أو أن زرعتها وأما غير المدلس فإن كانت الزريعة لا ينتفع بها إلا في الزرع فقط فإنه يرجع عليه بالثمن فقط وإن كان ينتفع به في الزرع وغيره فهل يرجع عليه بالثمن ويرد له مثله معيياً أو يرجع عليه بالأرض خلاف أفاده الأمير (ما قولكم) في أمة نادى عليها الدلال حال تسويمها أنها طباحة أو خياطة فاشتراها فوجدها بخلاف ذلك فهل له الرد أم لا (الجواب) له الرد ولو كان الدلال يقول يامن يشتري من تزعم أنها دلالة فوجدت بخلافه ولا يرد بما يقع في المناداة من تلفيق السمسار يعني ما يزيده في دورانه ولا يعتد به حيث كانت عادة السمسار التلفيق وإلا فللمشتري الرد إن وجدت السلعة بخلافه اهـ ص بتوضيح (ما قولكم) في شخص اشترى أمة فاستمرت مستحاضة فهل له الرد أم لا (الجواب) إن اشتراها فوجدها مستحاضة فهو عيب ترد به ولو في الوحش إذا ثبت أنها من عند البائع احترازاً بما إذا استلها نقية ثم وضعت للاستبراء فخاضت ثم استمر عليها الحيض فلا ترد لأنه لا يرد إلا بالعيب القديم اهـ من دس (ما قولكم) في شخص اشترى أمة فتأخرت حيضة الاستبراء عن وقت مجيئها فهل له الرد أم لا (الجواب) إن تأخرت زمناً لا يتأخر الحيض لمثله عادة بأن تأخر شهرين أو ثلاثة فله الرد لأنه مظنة الريبة وهذا فيمن تتواضع وأما من لا تتواضع فلا ترد بتأخر الحيض إذا ادعى البائع أنها حاضت عنده لأنه عيب حدث عند المشتري لدخولها في ضمانه بالعقد إلا أن تشهد العادة بقدمه والتقيد بمن تتواضع قيد به ابن سهل في نوازله وكذلك في المقرب ثم ذكر أن ابن عتاب أفتى بأنه عيب حتى في الوحش التي لا مواضع فيها لأن للمشتري وطؤها ومن حجته أن يقول لا أصبر على ارتفاع حيضتها إذ الحل فيها عيب وإن كانت وخشا وإلى هذا ذهب ابن القصار وهذا إذا ارتفع حين الاستبراء ولم يعلم قدم ذلك وأما إذا علم أنها لا تحيض من قبل فهو عيب مطلقاً اهـ من دس [مسئلة] ان اشترى أمة أو عبداً فظهر بيلد شراء الرقيق أن له أبا أو أما أو ولداً أو ظهر أن للعبد زوجة أو للأمة زوجا فان ذلك عيب يرد به كل والمراد بالولد ولو سفل اهـ ملخصاً من خرشي وعدوى [مسئلة]

ذلك لأنك مملوك ولكن بعها علي شخص آخر ثم بعد مدة أخطبها منه ففعل ذلك فباعها على الشخص المذكور ثم تزوجها منه ثم بعد ذلك اشتراها من المالك لسيدته وجاء بها معه فلما وصل بالجارية إلى عند سيده باتت الجارية حبلى منه ووافق سيده قد اعتقته قبل شرائه للجارية فوهبته إياها بعد وصوله إليها معاونة له في العتق فهل تصير الجارية المذكورة ملك العبد المعتوق أم حرة أم أم ولد أم كيف الحكم أفيدونا (أجاب) نعم لا تصير الجارية أم ولد للمعتوق

المذكور بوضع الولد المزبور بل هي ملك من أملاك المعتوق فإذا ولدت منه بعد ذلك صارت أم ولد والله سبحانه أعلم (سئل) أدام الله نعمه عليه ورضي عنه فيمن مات عن زوجة وعن بنتين وابن فصار من زوجته المذكورة لا غير ومن جملة تركته عبد مملوك فباعته لزوجته أم القصار المذكورين وهي المنحرفة المتصرف في مالهم والقائمة عليهم ثم مات مشترى العبد فكبروا القصار المذكورين (١١٣) فلم يجيزوا بيع أمهم العبد إليهم ويريدون أن تكون له أجرة من تحت خدمته

قال ابن يونس قال ابن القاسم وإذا علم أنها لا تحيض وقد بلغت ستة عشر سنة وشبه ذلك فهو عيب في جميع الرقيق سواء كانت علية أو دنية اه دس بتوضيح [مسئلة] يرد الرقيق بيخرأى عفونة فرج وكذا بعفونة فم إذا قوى ولو لذكركا في الخطاب لتأذى سيده بكلامه اه ملخصاً من أقرب المسالك ودس [مسئلة] يرد الرقيق سواء كان ذكراً أو أنثى إن ثبت أنه كان زنى عند البائع وكذلك يرد بشرب خمر وكذا بأكل أفيون وحشيشة وكذا بعدم نبات شعر العانة لدلالته على المرض إلا أن يكون عدم نباته لدواء فلا يرد وكذا يرد بعدم نبات شعر الحاجب أو الهدب ولو كانا لدواء وكذلك يرد الذكر والأنثى بزيادة سن فوق الأسنان أو طول أحدها وأما كبر السن من المقدم فهو عيب في الرائحة ونظره في غيرها اه من أقرب المسالك بزيادة من ص ودر [مسئلة] يرد الرقيق بالظفر وهو لحم نابت علي يياض العين من جهة الأنف إلى سوادها ومثله الشعر النابت بالعين وإن لم يمنع البصر اه ملخصاً من درودس وكذلك يرد الرقيق ذكراً أو أنثى بالعسر وهو العمل باليد اليسرى فقط بخلاف الأضبط وهو من يعمل بكل من يديه [مسئلة] التغيرير الفعلي كالشرط كتلطيف ثوب عبد بمداد فيوهم المشتري أنه كاتب فله الرد إن وجد غير كاتب وأما التغيرير القولي فليس كالشرط فإذا قال عامل فلانا فإنه ثقة ملي وهو يعلم خلاف ذلك فعامله فاكل دراهمه فلا يضمن الغار على المشهور ومن القولي أن يغير اناء مخروقا لشخص وهو يعلم بخرقه وأخبره بأنه لا خرق فيه فوضع فيه سمناً مثلاً قتل ففلا ضمان علي الغار على المشهور إذا لم يأخذ أجرة للاناء ولا يضمن كما أن الصيرفي إذا نقد دراهم لا يضمن ولو أخبر بغير ما يعلم إذا لم يأخذ أجرة والا يضمن اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] يرد الرقيق بسقوط سن من مقدم القم مطلقاً ولو من ذكر أو وخش وترد الرائحة بسقوط سن ولو من غير المقدم وأما الوخش أو الذكر فلا يرد إلا بأكثر من سن من غير المقدم لا بسقوط واحدة اه من أقرب المسالك [مسئلة] ترد الرائحة بالشيب وأما الوخش والذكر فلا يردان به إلا إذا كثرو هذا إذا لم يشترط في العقد ولا رد به ولو لم يكثر والمدار في الشرط على الغرض الشرعي فإذا اشترط ما فيه غرض شرعي عمل به إذا تخلف الشرط وإن لم تكن العادة

في المدة التي كان فيها عند المشتري ثم يردون الزائد من الثمن للمشتري فهل لهم الرجوع في العبد وهل لهم المطالبة بأجرة للعبد في المدة الذي كان فيها عند المشتري أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفقونا مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله تعالى عنه الحمد لله وحده حيث كانت الأم هي الوصية على أولادها فالبيع صحيح ولا يرد العبد وإن لم تكن وصية صح البيع في حصتها والعبد مشترك بين الأولاد والمشتري فيرجع الأولاد على المشتري بالأجرة ويردون له ثمنه والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب النكاح)

(سئل) نفعتنا الله تعالى به هل يجوز تزويج الصغيرة اليتيمة التي لا ولي لها مجبر واليتيم الصغيرة بوجه من الوجوه في مذهب الإمام الشافعي رضى الله عنه عند الضرورة وإذا قلتم نعم فن القائل بذلك وهل يصح العمل بقوله لأن بعض الجهات لم يكن بها قاض حنفي يحكم بصحة النكاح ويرتفع الخلاف وإذا قلتم لا فهل يجوز تقليد من يرى صحة

ذلك كالإمام أبي حنيفة رضى الله عنه لأن المسألة واقعة حال وعم بها البلوى في جهتنا أن من بلغت لا يرغب فيها أحد غالباً ودعت الضرورة إلى تزويج الصغيرة والحال ما ذكر من غير معرفة للحكم في المذهب ولا معرفة أحكام التقليد من كل وجه فييد الفضل أو ضخوا لنا ذلك مع مراعاة النقل والتبيين من جميع الوجوه وما يلزم من قلد من الشروط فهل يلزم الزوج والزوجة معرفة ذلك المذهب وأحكامه في باب النكاح قبل العقد وبعده والعمل بذلك مادامت في

عصمته أولهما العمل بمذهب الشافعي بعد العقد في باب النكاح وترك العمل بمذهب المقلد أم كيف الحكم لأن السائل مستفيد والمسئلة كثر القيل والقال فيها من غير فائدة فابذلوا الجهد في ذلك وأوضحوا شكر الله مسعاكم وأطال بقاءكم آمين (أجاب) حفظه الله تعالى وأبقاه بقوله الحمد لله وحده اللهم توفيقا للسداد وهداية إليه مذهب الإمام المطليبي الشافعي رحمه الله تعالى أن الثيب الصغيرة لا تزوج بحال مادامت صغيرة حتى (٢١٣) تبلغ وتأذن بصريح الإذن

وأما البكر إن كانت يتيمة فكذا لا تزوج إلا بعد بلوغها وإذنها ويكفي سكوتها والله أعلم. قال الإمام محي السنة ناصر الحديث أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي في كتابه المسمى بشرح السنة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليتيمة تستأمر في نفسها فإن صمتت فهو إذنها وإن أبت فلا جواز عليها احتج الشافعي رحمه الله تعالى على بطلان نكاحها في صغرها قال اليتيمة تستأمر واليتيمة اسم للصغيرة التي لأب لها وهي قبل البلوغ لا معنى لإذنها ولا عبرة بأبائها فإنه شرط بلوغها ومعناه لا تنكح حتى تستأمر انتهى كلامه وفي الروضة للإمام النووي الباب الرابع في بيان الأولياء وأحكامهم وفيه ثمانية أطراف الأول في أسباب الولاية وهي أربعة الأول الأبوة وفي معناها الجدودة وهي أقوى الأسباب لكامل الشفقة فللأب تزويج البكر الصغيرة والكبيرة بغير إذنها إلى أن قال فأما الثيب فلا يزوجه إلا بإذنها في حال

السلامة منه اه ملخصا من أقرب المسالك [مسئلة] يرد الرقيق يول في فراش حال النوم إذا بلغ سنا لا يول الإنسان فيه غالبا إن ثبت حصوله عند البائع بإقراره أو بيئته ولا يثبت حلف البائع أنه لم يول عنده ولم يعلم بأنه بال عنده فإن نكل ردت عليه الذات المبيعة ذكرا أو أنثى اه من أقرب المسالك [مسئلة] لا رد بتهمة لرقيق بسرقة ظهرت البراءة منها بأن اتهم عند بائعه ثم ثبت أن السارق غيره مثلا فإن لم تثبت البراءة كان للمشتري الرد وهذا مالم يكن متهما في نفسه مشهورا بالعداء وإلا فله الرد مطلقا اه من أقرب المسالك [مسئلة] يرد الرقيق إذا وجده ولد زنى لأنه مما تكرهه النفوس اه خرشي (ماقولكم) في شخص اشترى رقيقا فادعى أنه حر بعق سابق أو بغيره أو ادعت الامة أنها مستولدة فهل له الرد بذلك أم لا (الجواب) في أقرب المسالك إن ادعى الرقيق حرية لم يصدق بلا بينة ولا يحرم التصرف الشرعي فيه من وطء أو استخدام أو بيع لكن هذا الادعاء عيب يرد به إن ادعى الحرية قبل دخوله في ضمان المشتري بأن كانت دعواه الحرية زمن عهدة الثلاث التي يرد فيها بكل عيب أو زمن المواضعة فإن صدرت منه بعد دخوله في ضمانه فلا يرد اه (ماقولكم) في شخص اشترى أمة يظنها بكرا فوجدها ثيبا هل له الرد أم لا (الجواب) لا رد له بالاطلاع على كونها ثيباً ولو في رائحة لأنها محمولة على أنها قد وطئت إلا أن يكون مثلها لا يفتض فهو عيب لكن في الرائحة فقط لا في الوحش إلا أن يشترط أنها غير مفتضة فيعمل بالشرط اه خرشي بتوضيح [مسئلة] يرد العبد بالتخث بأن يشتبه في كلامه وحركاته بالنساء ولولم يشتهر بذلك على المعتمد وأما الامة فترد بالفحولة بأن تشبه في كلامها وحركاتها بالرجال لكن بقيد الاشتهار اه من أقرب المسالك [مسئلة] يرد الرقيق المسلم ذكرا أو أنثى بقلف إن فات وقت ختانه إلا أن يجلب من بلاد الحرب فالعيب الختان اه مجموع وفي دس فإن كان ممن يختن كاليهود فلا يكون وجوده محتونا عيبا اه شيخنا عدوى [مسئلة] يرد الرقيق بسلس بول ويرد أيضا بسعال مفرط اه منه (ماقولكم) في شخص اشترى دارا فوجد فيها عيباً ينقص قيمتها فهل له الرد أم لا (الجواب) ترد إن كان العيب كثيرا ينقص ثلث قيمتها وأما إن كان قليلا ينقص أقل من الثلث فلا ترد به ويرجع بقيمة ماله

البلوغ ثم قال السبب الثاني عصوبة من على حاشية النسب كالآخ والعلم بينهما فلا يزوج بها الصغيرة بكرا كانت أو ثيبا ثم قال السبب الثالث الإعتاق فالمتعق وعصبة يزوجون كالآخ السبب الرابع السلطنة فيزوج السلطان بالولاية العامة البوالغ باذنين ولا يزوج الصغائر إلى آخر ما في الروضة وفي المنهاج مع شروحه المغنى والتحفة والنهاية مانصه وللأب ولاية الإيجاب وهي تزويج ابنته البكر صغيرة أو كبيرة عاقلة أو مجنونة بغير إذنها لخبر الدارقطني ويستحب استئذانها

وليس له تزويج ثيب بالغة إلا بإذنها لخبر الدارقطني الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يزوجه أبوها وخبر لا تنكح
الأيامى حتى يستأمرن رواء الترمذى وقال حسن صحيح ولأنها عرفت مقصود النكاح فلا تجبر بخلاف البكر فان
كانت تلك الثيب صغيرة لم تزوج سواء احتملت الوطء أم لاحقى تبلغ لأن إذن الصغيرة غير معتبر فامتنع تزويجها
إلى البلوغ ثم قال ومن علي حاشية (٢١٤) النسب كأخ وعم لا يزوج صغيرة بحال بكرة كانت أو ثيباً

عاقلة أو مجنونة لأنها إنما تزوج
بالإذن وإذنها غير معتبر وتزويج
الثيب العاقلة البالغة بصريح الأذن
للأب أو غيره ولا يكفي سكوتها
لحديث ليس للولى مع الثيب أمر
رواه أبو داود وغيره وقال البيهقي
رواته ثقات والمعنى ومراده هنا
ما يشمل عصبته والسلطان ومراد
هنا ما يشمل القاضي كالآخ
فيما ذكر فيه فيزوجون الثيب
البالغة بصريح الأذن والبكر
البالغة بسكوتها وكون السلطان
كالآخ لا ينافى انفراده عنه
بمسائل فيها دون الآخ كالمجنونة
انتهى ما في المنهاج وشروحه هذا
هو المقرر في مذهب الشافعى
رضى الله عنه وأصحابه وارتاب
خلافه خروج عن مذهب الإمام
وأما تقليد إمام آخر من أئمة
الهدى فلا عتب في ذلك لأن الشريعة
واحدة وكل منها غارفون فمن قلد
واحدا منهم خرج عن عهدة
التكليف لأنهم كلهم على هدى
وكلهم مصيبون وقد قال عليه
أفضل الصلاة والسلام اختلاف
أمتي رحمة فعند الإمام أبي حنيفة
النعمان رضى الله تعالى عنه للولى
الأب والجد إنكاح الصغير

بال من ذلك العيب القليل كصدع جدار بغير واجهة الدار ولا يخاف على الدار
منه سواء خيف على الجدار نفسه أم لا وإلا بأن كان بواجهتها أو بغير واجهتها
وخيف على الدار السقوط منه فكثير تردده الدار اه منه (ما قولكم) في شخص
اشترى داراً فيها بئر بمحل آباره حلوة فوجد بئر الدار التي اشتراها مالخافهله الرد
أم لا (الجواب) له الرد إذا وجد بئرها مالخا بمحل الآبار التي ماؤها حلوة وكذا
له الرد بتحويل بئرها وغور مائها اه منه [مسئلة] ترد الدار بعدم مرحاض بها
وترد أيضاً إذا كان المرحاض مواجها لبابها أو كان في دهليزها أو كان بقرب
الحائط بحيث يحصل منه نزاز أو يحصل منه رائحة بمنزل النوم أو الجلوس اه
ملخصاً منه ومن ص [مسئلة] ترد الدار بشؤمها بأن جربت بأن كل من
يسكن فيها يصاب بمصيبة اه من أقرب المسالك [مسئلة] ترد الدار بكثرة بقها
وبكثرة نملها اه منه [مسئلة] ترد الدار إن سكنها الجن وكانوا يؤذون ساكنها اه منه
[مسئلة] إن اشترى دابة من الأنعام أو من غيرها ولو أمة لرضاع فوجد الدابة
مصراة أى ترك حلبها ليعظم ضرعها فله الرد لأن زيادة اللبن تزيد في الثمن ويرد
المشترى الحيوان إن حلبه مع صاع من غالب قوت أهل البلد على المشهور والراجح
اتحاد الصاع إن تعدد المصراة مالم يتعدد العقد وإلا فيتعدد الصاع ورد الصاع
خاص بالأنعام الإبل والبقر والغنم وظاهره اتحاد الصاع ولو تكرر حلبها
حيث لا يدل على الرضا وأما غير الأنعام فتزد بلا صاع كالأنعام إذا لم يحلبها
ومقابل المشهور يقول يتعين رد التمر لقول مالك في المدونة في الخبر لا تصروا
الإبل والغنم فمن اشتراها بعد ذلك فهو لخير النظرين بعد أن يحلبها إن شاء أمسكها
وإن شاء ردها وصاعاً من تمر ، هذا حديث متبع ليس لاحد فيه رأى وأجيب
للمشهور بأنه اقتصار على غالب قوت المدينة إذ ذاك وقوله لا تصروا يضم التام
وفتح الصاد وضم الراء بعدها واو جماعة والإبل مفعول وهذا الضبط رواية
المتقنين كما للأبي عن عياض من صر رباعياً كركى كقوله تعالى فلا تزكوا أنفسكم
ورواية غير المتقنين بفتح أوله وضم ثانيه ونصب الإبل على المفعولية وبها صدر
النوى من صر ثلاثياً وروى أيضاً لا تصر الإبل ببناء تصر للجھول ورفع الإبل
على النيابة عن الفاعل وهى من صر ثلاثياً أيضاً وحرم رد اللبن بدون الصاع

والصغيرة ولو كانت الصغيرة ثيباً وبغير فاحش وهو ما لا يتغابن فيه الناس بأن زوج ابنته الصغيرة ونقص من مهرها نقصاً
فاحشاً أو لغير كفؤ بأن زوج ابنته الصغيرة عبداً أو زوج ابنه الصغيرة أمة أو إلا أى وإن لم يكن الولي أباً أو جداً
فلا يصح إنكاحه بغير فاحش أو لغير كفؤ وإذا عقد الأب أو الجد بمهر المثل لكفء لزم العقد ولا خيار لواحد منهما
بعد البلوغ وإذا عقد غير الأب والجد ولو قاضياً أو أما فلهما الخيار وخيار الفسخ بالبلوغ إن كانا عالمين قبله أو العلم

بالنكاح بعده وإذا اختار الصغير أو الصغيرة الفسخ بعد البلوغ لا تثبت الفرقه مالم يفسخ القاضى النكاح بينهما وسكوت
 البكر عند البلوغ حيث علمت بالنكاح قبله أو العلم بالنكاح بعد البلوغ رضا وخيارها لا يمتد إلى آخر المجلس وإن جهلت
 الخيار وخيار الصغير إذا بلغ لا يبطل إلا بصريح الرضا بأن يقول رضيت أو قبلت أو دلالة بأن يفعل ما يدل على الرضا
 كالقبلة واللبس أو يعطى الغلام المهر أو تقبله الثيب ولا ينقطع (٢١٥) خيارهما بقيامهما من المجلس هذا

حاصل ما تقرر في مذهب الإمام
 التابعى أبى حنيفة النعمان رحمه
 الرحيم الرحمن في تزويج الصغير
 والصغيرة فمن أراد تقبله هذا
 الإمام الهمام جاز ذلك بشروط
 التقليد المقررة عند علماء الإسلام
 التى منها العلم بمسئلة من شروط
 وأركان وسائر المتعبرات ومنها
 أن لا يتتبع الرخص بأن يأخذ
 من كل مذهب بالأسهل منه ومنها
 أن لا يلفق بين قولين تتولد
 منهما حقيقة مركبة لا يقول
 بها كل منهما ومنها أن لا يعمل
 بقول فى مسألة ثم بضدها بعينها
 ومنها أرجحية لمقلد أو مساواته
 لغيره والذى اعتمد فى التحفة
 عدم اشتراط هذا الأخير قال
 لجواز تقليد المفضل مع وجود
 الفاضل والذى يجب عليه
 التقليد هو الزوجان حيث كانا
 كاملين وإلا ففى تعاطى العقد من
 الأولياء وإذ اعلم بمسألة فى
 مذهب جاز الخروج إلى الآخر
 مالم يترتب على ذلك تتبع الرخص
 أو التلفيق الذى لم يقل به عالم فإن
 ترتب على ذلك أحد هذين لم يجوز
 الخروج بل يلتزم ذلك المذهب
 مادامت الزوجة فى عصمته فإن

وأما مع الصاع فلا حرمة ويحرم أيضا رد غير اللبن إذا كان رد اللبن أو غيره
 بدلا عن الصاع وذلك لمافيه من بيع الطعام بالطعام قبل قبضه لأنه برد الصاع أو جب
 عليه الشارع رد الصاع عوضا عن اللبن فلا يجوز رد اللبن ولا غيره عوضا عن
 الصاع وهذا التعليل يفيد حرمة رد غير الغالب مع وجود غالب وهو كذلك
 فلو غلب اللبن رد منه صاعا من غير ما حله من المصراة وإن حلب المشتري
 المصراة حلبة ثالثة فإن كان حصل له الاختبار بالحلبة الثانية فالحلبة الثالثة تعد
 رضا منه فليس له حيثن ردّها وألا يحصل بالثانية اختبار فله الحلبة الثالثة ليحصل
 له بها علم حالها ولا تعد رضا فإن ادعى عليه البائع أنه حصل له الرضا بالحلبة
 الثالثة أو ادعى عليه أنه علم أنها مصراة ورضى فإن حلف المشتري فله الرد ولا
 فلا ولا رد إن علم المشتري بأنها مصراة حين الشراء واشتراها عالما بالتصريّة اه
 من المجموع وعب بتوضيح (ما قولكم) فى شخص اشترى ثورا للحرث فحرث
 به أول يوم فرقد ثم حرث به ثانى يوم فرقد فهل الحرث ثانى يوم يعد رضا
 أم لا (الجواب) فى دس ليس الحرث ثانى يوم رضا لأن له أن يدعى الاختبار
 كما ذكره الوانوغى أخذا من قول المدونة فى هذه المسئلة فإن حصل الاختبار
 بالثانية فهو حلها ثالثا رضا اه [مسئلة] يجب على البائع بيان ما حله من عيب
 سلعته قل أو كثر ولو كان البائع حاكما أو وارثا أو وكلا وأما قولهم إن بيع
 الحاكم والوارث بيع براءة فحله إذ لم يكن عالما بالعيب وعلى البائع تفصيل العيب
 للمشتري أو إراءته إياه إن كان يرى ولا يجوز له إجماله فإن أجمل فهو معيب
 فدلّس ويرد المبيع بما وجده المشتري فيه من العيب اه من أقرب المسالك
 (ما قولكم) فى شخص باع رقيقا وأجل فى بيان العيب الذى فيه فقال هو سارق
 فتبين فيه يسير السرقة فهل ينفعه التبرى فى يسير السرقة أم لا (الجواب) ينفعه
 ذلك فى يسير السرقة دون الفاحش منها على الأوجه لأن بيانه العيب بمجمل لا بيان
 وهذا ما للبساطى وفى بن إن كلام المدونة والنوادر كالصريح فيما قال البساطى
 كما فى نقل الخطاب والمواقيل لا ينفعه ذلك التبرى مطلقا (ما قولكم) فى شخص
 قال أبيعك عظما فى قفة أو أبيعك هذا الحيوان جزارى والحال أنه يعلم أن
 بعض العيوب فيه فهل ينفعه ذلك أم لا (الجواب) فى دس انظر هل يجرى فيه خلاف

فارقها فله الخروج إلى المذهب الآخر والله سبحانه وتعالى أعلم وقد أجاب رضى الله عنه عن السؤال المذكور بجواب
 أبخصر من هذا وهو نعم لا يجوز فى مذهب الشافعى تزويج البكر الصغيرة اليتيمة التى لا أب لها ولا جد بحال حتى تبلغ
 وتأذن ومثلها الثيب الصغيرة وتزيد الثيب على البكر بأنها لا تزوج بحال للضرورة ولا الحاجة لا من أب ولا من غيره
 حتى تبلغ وتأذن هذا قول الإمام الشافعى رضى الله عنه وأصحابه رحمهم الله تعالى ولم يخالف فى ذلك أحد من أصحاب الشافعى

في هاتين وليس فيهما قول وأما تقليد إمام آخر ممن يقول بالجواز فلا حرج وكلهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ملتبس بالإمام الهمام التابعي أبي حنيفة النعمان رحمه الرحمن فعنده رضي الله عنه للولي الأب والجد إنكاح الصغير والصغيرة ولو كانت الصغيرة ثيباً وبغين فاحش وهو ما لا يتغاين فيه الناس بأن زوج بنته الصغيرة ونقص من مهرها نقصاً فاحشاً أو لغير كفء بأن زوج ابنته (٢١٦) الصغيرة عبداً أو زوج ابنه الصغيرة وأما الولي أن يكون الولي أبا

أو جداً فلا يصح إنكاحه بغين فاحشاً أو لغير كفء وإذا عقد الأب أو الجد بمهر المثل لكفء لم يفسخ العقد ولا خيار لواحد منهما بعد البلوغ وإذا عقد غير الأب والجد ولو قاضياً أو أمراً فلهما خيار الفسخ بالبلوغ إن كانا عالماً بقبله والعلم بالنكاح بعده وإذا اختار الصغير أو الصغيرة الفسخ بعد البلوغ لا تثبت الفرقة ما لم يفسخ القاضي النكاح بينهما وسكوت البكر عند البلوغ رضا وخيارها لا يمتد إلى آخر المجلس وإن جهلت الخيار وخيار الصغير والثيب إذا بلغا لا يبطل إلا بصرح الرضا بأن بقوله رضيت أو قبلت أو دلالة بأن يفعل ما يدل على الرضا كالقبلة واللس أو يعطى الغلام المهر أو قبلة الثيب ولا ينقطع خيارها بقيامها من المجلس ويجب تقليد القائل بالصحة على الزوجين حيث كانا كاملين والأوجب التقليد لمن يعقد لهما وشروط التقليد كما في التحفة وغيرها العلم بما للسئلة من شروط وأركان ومفاسدات وسائر المعطرات ومن الشروط أن لا يتبع الرخص بأن يأخذ من كل مذهب بالأسهل منه ومن

البساطي وغيره أو يتفقان على أن البراءة لا تنفع في هذا لأن ماعله لم يبين أنه به وهو ظاهر المدونة كما في بن أده من دس [مسئلة] قال في المدونة لو كثر في براءته ذكر أسماء العيوب لم يبرأ إلا من عيب يريه إياه ويوقفه عليه وإلا فله الرد إن شاء أده من أقرب المسالك [مسئلة] ترد الدابة بعثر وجرن وهو عدم الانقياد وإذا اشتد به الجرى وقف وبعد إطاعة حمل أمثالها وبكل عيب يؤدي لنقص في الثمن أو المثل من أده منه بتوضيح (ما قولكم) في شخص اشترى دابة فوجدها قليلة الأكل فهل له ردها أم لا (الجواب) له الرد إن كانت القلة مفرطة كما في الخرشى (ما قولكم) في شخص اشترى رقيقاً فوجده كثير الأكل فهل له رده أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى إن كثرة الأكل الخارجة عن العادة في الرقيق ينبغي أن تكون عيباً لأنه إذا بيع ينقص ثمنه هكذا يؤخذ من باب الإجارة فيمن استأجر أجيراً بأكله فوجده أكل ولا وأما كثرة الأكل في الحيوانات البهيمة فليست عيباً [مسئلة] ترد الدابة بالدبر وهو القرحة وترد أيضاً بالنفور المفرط [مسئلة] ان اشترى دابة فوجدها تنطح فهو عيب ترد به وكذا ترد إذا وجدها ترفض إذا كان كل منهما ينقص الثمن وكذا ترد بتقويس الذراعين أده من دس (ما قولكم) في شخص اشترى فرساً فأقام عنده شهراً ثم رأى به عيباً قديماً فهل له الرد أم لا (الجواب) في بن وجدت بخط ابن غازي ما نصه قيل العمل اليوم أن من اشترى فرساً أقام عنده شهراً لم يمكن من رده بعيب قديم فانظر هل يصح هذا أده قلت وقد استمر بهذا العمل في فاس فني نظم العمليات وبعد شهر الدواب بالخصوص بالعيب لا ترد فأفهم النصوص

كذا في دس [مسئلة] لارد بكى لم ينقص ثمناً ولا ذاتاً أده من أقرب المسالك [مسئلة] لارد بما لا يطالع عليه إلا بتغير كسوس خشب وفساد جوز ولوز وبندق وكذا لارد بمرقاة وبطيخ إلا بشرط فيعمل به وترد السلعة ولا قيمة للمشتري على البائع عند عدم رد ما ذكر إذا لم يشترط الرد وكذا لا قيمة للبائع على المشتري في نظير كسرها إذا ردها بالشروط فيما يظهر والعادة كالشرط ورد الخشب بالشروط إن وجد مسوساً هو ما استظهره سيدي خليل في توضيحه كما في الخرشى [مسئلة] ترد كتب الحديث إذا لم يوجد فيها لفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

الشروط لا يلفق بين قولين يتولد منهما حقيقة مركبة لا يقول بها كل منهما وأن لا يعمل بقول في مسئلة ثم بضده في عينها وزاد بعضهم اعتقاد أرجحية المقلد أو مساواته لغيره ولكن الذي اعتمده في التحفة جواز تقليد المفضل مع وجود الفاضل فإذا فهمت شروط التقليد فيقول السائل أولهما العمل بمذهب الشافعي الخ فنقول نعم إن لم يترتب على العمل بمذهب الشافعي رضي الله عنه تتبع الرخص ولا التلقيق الممنوع منه جاز العمل وإن ترتب على العمل أحدهذين فلا يجوز

العمل بمذهب الشافعي رحمه الله تعالى بل يلتزم مذهب من قلده في المسئلة والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة غريبة جاءت من أرض بعيدة وخطبها رجل وادعت بأنها لم تتزوج قط وما كان لها زوج وطلقها أو مات عنها ولم يعلم حقيقة حالها فهل يجوز تزويجها والصورة هذه أولا أم كيف يكون حكمها أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم إن ذكرت أنها لم تتزوج جاز نكاحها وأما لو ادعت أنها (٢١٧) طلقت أو مات زوجها وانقضت عدتها

فلا يجوز للحاكم تزويجها حتى يثبت ذلك ويجوز لمن صدقها إن زوجها ولى خاص والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل خطب امرأة والحال أن المرأة المذكورة عندنا يربونها ولم يكن لها ولى حاضر في تلك البلدة ثم إنهم أرسلوا من يدور على ولى المذكورة إلى بلد أخرى فلم يجدوه فيها فوصلوا إلى قاضي البلد المذكورة فأمرهم القاضي أن يسيروا أو يدوروا له حيث كان ساكنًا فصاروا ولم يجدوه في تلك البلدة فقال لهم القاضي حكمه - كم المفقود فوجدوا رجلا قريبا لها من عصبته فنصبه وكيلًا على المرأة قاضي البلد التي هي فيها فأتوا العقد ومضى نحو أربعة أشهر فوصل إليها المفقود فهل بوصله يفسخ العقد المذكور أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت المرأة المذكورة بالغة وكان الولي الأقرب غائبا في مرحلتين من بلد العقد فالتقد صحيح وحيث كان الزوج لها قاضي بلدتها أو مأذونه وليس لأحد فسخه والحال مازر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) حفظه

ولا يكتفى الرمز كصلعم اه بدر اه من حاشية الخرشى [مسألة] يرد الكتاب بنقص ورقة وذلك لأن عيب غير الدار لافرق بين اليسير والكثير اه من حاشية الخرشى (فصل) فيما يمنع الرد بالعيب القديم وبيع الطعام قبل قبضه وغير ذلك (ما قولكم) في قولهم لا ينفع البائع التبرى من العيوب التي لا يعلمها إلا في الرقيق خاصة هل مطلقاً أو إذا طالت إقامته عنده (الجواب) إذا تبرأ بائع الرقيق من عيب لم يعلمه به فلا يرد عليه إن ظهر به عيب قديم عنده بشرطين الأول أن لا يعلم البائع به فإن علمه فلا ينفعه التبرى منه إلا إذا بينه تفصيلاً أو أراه إياه الثاني أن تطول إقامة الرقيق عند بائعه وحد بعضهم الطول بنصف شهر فأكثر بخلاف ما إذا لم تطول إقامته عنده فلا ينفعه التبرى مما لا يعلمه ولمشتريه الرد إن وجد به عيباً قديماً لأن شأن الرقيق أن يكتف عيوبه فتحصل أنه إذا وجد الشرطان لا يرد المشتري إذا وجد به عيباً قال ابن عرفة ولا يرد بيع البراءة بما ظهر من عيب قديم إلا إذا أقام المشتري بينة أن البائع كان عالماً به فإن لم يكن المشتري بينة وجب حلف البائع أنه ما كان عالماً به سواء ادعى المشتري علمه أم لا وهل يحلف على البت في العيب الظاهر وعلى نفي العلم في العيب الخفي أو يحلف على نفي العلم مطلقاً قولان الأول لابن العطار والثاني لابن الفخار وحكى ابن رشد الاتفاق على القول الثاني كما في ابن اه درودس بتوضيح [مسألة] لارد بالعيب القديم إن زال عند المشتري قبل الحكم برده سواء زال العيب قبل القيام به أو بعده وقبل الحكم بالرد عند ابن القاسم كما لو كان أعرج فزال عرجه أو كان للرقيق ولد فمات هذا إذا كان العيب لا يمتثل العود وإلا فزواله لا يمنع الرد كقول في فرش في وقت ينكر فإن زال عند المشتري وقال أهل المعرفة يمكن عوده فله الرد ولو وقع الشراء حال زواله اه من أقرب المسالك [مسألة] لارد إن أتى المشتري بما يدل على الرضى بالعيب كسكوت طال أكثر من يومين بلا عذر بعد الاطلاع على العيب فإن كان لعذر كسجن أو خوف من ظالم فلا يدل على الرضا فإن سكت يوماً أو يومين حلف أنه لم يرض بالعيب ورده فإن نكل فلا رد ويحلف البائع إن كانت دعواه على المشتري دعوى تحقيق لا إن كانت دعوى اتهام فلا يحلف وإن سكت أقل من اليوم فله الرد بلا يمين اه منه بزيادة من دس [مسألة] لارد إن ركب الدابة أو استعملها في نحو طحن أو رهنها بعد

(٢٨ - قرأ العين) الله في امرأة أتت من بلد إلى مكة أو إلى بلدة أخرى وادعت أنها خلية الزوج وليست في عدة والحال أن لها في هذه البلدة التي أتت فيها ولى وجاء رجل لوليها يريد الزواج بها فإذا غلب على ظن الولي صدقها فيما ادعت به هل يجوز له أن يزوجه بغير بينة أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم للولى الخاص كالأب وابن العم تزويجها بخلاف الولي العام وهو الحاكم فلا يزوجه إلا إن أقامت بينة على فراق الزوج لها أو موته فإن لم تقر

عند الحاكم تزوج ولا علم لها زوج جازله تزويجها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مولى زوج مولى بالاجبار ثم بعد البلوغ طلبها الزوج فامتنع الأب لعدم الكفاءة وحصل بينهما نزاع وخصومة فأفتى بعض علماء الشافعية بأن العقد باطل إذا شرط الإيجار الكفاءة وهي مفقودة لأن الزوج مسه الرق بخلافها فهل هذا الاتفاق صحيح أم لا وهل إذا طلب به مستولدة من عمه (٢١٨) ليزوجه ابنته بالاجبار فهل يسوغ للأب أن يجبر ابنته على التزويج منه مع

أن أمه مسها الرق بخلافها أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان الرق قد لحق آباء الزوج المذكور دونهما فالإفتاء صحيحة والنكاح باطل ويسوغ للأب الإيجار حيث كان الرق في الأمهات دون الآباء حيث وجدت بقية شروط الإيجار والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في اثنين لهما عم وأخ شقيق فمن يزوجهما منهما أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يزوجهما شقيقهما حيث كان بالغاً حرأعدلاً والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة مستورة ثم إنهما تابتا إلى الله تعالى ورجعت عما هي فيه وأتاها رجل قصده الزواج بها له ذلك بغير استبراء والعقد صحيح أم ليس له ذلك أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم له ذلك والعقد صحيح والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن امرأة تزوجها ابن عمها من وليها أخيها فلبثت معه مدة من السنين وبعدها طلقها طلاقاً نافذا فعادت إلى أخيها فكفلها أخوها إلى وفاته فصارت مقطوعة النفقة فجاءها خاطب

الإطلاع على العيب ولو حصل منه شيء من ذلك زمن الخصام مع البائع ومثل ذلك الإسلام للصنعة كما هو ظاهر اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] لارد إن فات المبيع بهلاك أو ضياع أو بنحو صدقة وحينئذ يتعين للمشتري على البائع الأرش فإذا اشتراه بعشرين ثم هلك عنده أو تصدق به ثم اطلع على عيب قديم لويبع به يكون بخمسة عشر فإنه يرجع عليه بخمسة اهـ منه بتصرف (ماقولكم) في شخص اشتري رقيقاً فوجده متزوجاً فأراد رده فحصل موت للزوج الشامل للذكر والأنثى أو طلاق فهل له رده أو لا رده لزوال عيه (الجواب) قيل لارد بالموت فقط دون الطلاق على الظاهر لأن الموت قاطع للعلاقة فيزول به العيب لكن في موت الزوجة يزول عيب التزويج من الرجل مطلقاً من على الرقيق أو وخشه وفي موت الزوج يزول عيب التزويج من الأمة إذا كانت وخشاً لأن كانت عليه وقيل يزول العيب بموت المدخول بها أو طلاقها بائناً أو فسخ نكاحها وهو المتأول والأحسن على المدونة وقيل لا يزول بموت ولا طلاق فله رده لأن من اعتاد التزويج لا يصبر له على تركه غالباً وهو قول مالك قال البساطي ولا ينبغي العدول عنه ومحل هذه الأقوال في التزويج بإذن السيد من غير أن يطلبه من سيده بشفاعة جماعة فإن كان تزوجه بغير إذن أو بطلب فيجب مطلقاً في موت أو طلاق وأما طلاق غير المدخول بها وموتها فإنه يمنع من الرد اتفاقاً اهـ ملخصاً من درودس (ماقولكم) في شخص اشتري سلعة فيها عيب قديم بعشرة ثم باعها على البائع قبل اطلاعه على العيب القديم بثانية فهل يلزم البائع الأول يكمل لمشتريه منه بقية الثمن أم لا (الجواب) يلزم البائع أن يكمل للمشتري بقية ثمنه فيدفع له اثنين سواء كان مدلساً أم لا وأما لو باعه للبائع بثانية بعد اطلاعه على العيب فلا يلزم البائع أن يكمل للمشتري الثمن سواء دلس البائع أم لا وأما لو باعه لأجنبي فلا رجوع له على البائع سواء باعه للأجنبي بمثل الثمن أو أكثر أو أقل لأنه إن باعه له بعد اطلاعه على العيب فهو رضا منه وإن باعه قبل اطلاعه عليه بمثل الثمن أو أكثر فواضح لأنه لا ضرر عليه حيث عاد له مثل ثمنه أو أكثر وإن باعه له بأقل فله حواله الأسواق لا للعيب أى فيبيعه بأقل من ثمنه لتحول الأسواق من الغلاء للرخاء لا للعيب قاله ابن القاسم

فقال ما أزوجهما إياه ما أزوجهما إلا الذي أريده أنا فقالت له ما يجوز لك أن تمنعني من رجل اختارني واخترت لنفسى يكفلني على سنة النبي صلى الله عليه وسلم قال تزوجي محملاً وارجمي لي زوجة قالت ما أريد إلا زوجاً على السنة المحمدية وصار عاضلها عن الزواج وليس لها نفقة منه بل طلقها منذ ثلاث سنين أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس له عضلها عن النكاح فإن فعل ذلك زوجها الحاكم الشرعى على كفه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في

امراة لها ابن ولها زوج غير آيه فزوجت ابنها بامراة أجنبية فهل لزوجها الدخول على زوجة ابن زوجته بغير طريق أم ليس له ذلك أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يجوز دخوله على زوجة ابن زوجته إلا بطريق شرعى بأن لا يكون هناك خلوة محرمة ولا نظر محرم ولا مس كذلك لأنها أجنبية منه والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى امراة صغيرة زوجها ولها وغاب عنها زوجها ولم يعطها مصرفا وبعد مدة سرقها (٣١٩) امراة وباعها فى بيت الأمير وما قدرت

تخلص منه إلا بعد عشرة سنين أو أزيد ولم تلق زوجها فاحكمها هل لها أن تنكح زوجها غيره أم لا أفئونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم ليس لها أن تنكح زوجها غيره حتى يثبت موته أو طلاقه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما إذا أرادت المرأة الزواج وهى أمة أم ولد وليس موجوداً من أولاد سيدها إلا بنت السيد وابن بنته فهل لأحد من المذكورين الولاء على المذكورة أم لا بد من إذن القاضى فى ذلك أم كيف أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس لأحد من المذكورين الولاء على المذكورة وحيث عذمت العصبه للمعتق كان ولها القاضى فلا بد من إذنه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن العبد المملوك إذا تزوج بلا إذن سيده ولا إذن المرأة ولا شهود بالقضية ثم تعيش عند امرأته زماناً قليلاً ثم سافر وترك امرأته بلا نفقة ولا زاد ثم صار سنة ونصف ما جاء الرجل ولا الكتاب ولا الخبر هل يصح للمرأة العاجزة أن تزوج زوجها

وقال ابن المواز إلا أن يكون نقص ثمنه من أجل العيب مثل أن يبيعه بالعيب ظاناً أنه حدث عنده أو باعه وكيله ظاناً ذلك فيرجع بما نقصه من الثمن أو قيمته قال ابن رشد وابن يونس وعياض قول ابن المواز تفسير لابن القاسم اه من أقرب المسالك بزيادة من دس وتوضيح (ما قولكم) فى شخص اشترى أمة بكر أثم افترضها ثم اطلع على عيب قديم فما الحكم (الجواب) له التماسك بالأمة وأخذ أرش العيب القديم وله ردها على البائع ودفع أرش العيب الحادث وهو اقتضاها فى أقرب المسالك وإن حدث بالمبيع عيب متوسط كعجف وهو شدة الهزال وعوى وعور وعرج وشلل وتزويج رقيق واقتضاى بكر ولو وخشاً فله التماسك بالمبيع وأخذ أرش العيب القديم وله الرد ودفع أرش العيب الحادث إلا أن يقبله البائع بالحادث عند المشتري من غير أرش فيقال للمشتري إما أن ترده بالقديم ولا شيء عليك أو تتماسك به ولا شيء لك فى نظير القديم (ما قولكم) فى شخص اشترى أمة ثيباً ثم وطئها ثم اطلع على عيب قديم فهل يخير ويكون له الرد ويدفع أرش الحادث أو يتماسك ويأخذ أرش القديم أم كيف الحال (الجواب) وطء الثيب من العيب القليل وهو لا خيار للمشتري فيه بل إما أن يرد ولا شيء عليه أو يتماسك ولا شيء له فى أقرب المسالك مشهاً بما لا خيار للمشتري فيه كالقليل كوعك أى ألم خفيف ورمد وصداع وقطع ظفر بيد أو رجل ولو من رائحة والظاهر أن ما زاد على الظفر الواحد متوسط فى الرائحة فقط وخفيف حمى ووطء ثيب وقطع شقة كمنصفين وكذا أكثر حيث لا ينقص الثمن دلس البائع أم لا أو فصلها كقميص إن دلس البائع بكتم العيب حين البيع فإن لم يدلس فمن المتوسط اه بزيادة من ص [مسئلة] إن اشترى أمة فحدث بها قطع أصبع ثم اطلع على عيب قديم فقطع الأصبع من المتوسط فيخير المشتري بين أن يتماسك بالمبيع ويأخذ أرش القديم أو يرد ويدفع أرش الحادث وأما ذهاب أنملة فمن المتوسط فى الرائحة لا فى الوحش والظاهر أن ما زاد على الأنملة متوسط فى الرائحة والوحش اه من ص [مسئلة] العيب المخرج عن المقصود مفيت للرد بالعيب القديم ويتعين للمشتري الأرض على البائع عند التنازع وعدم الرضا والمخرج عن المقصود كقطع شقة قطعاً غير معتاد يجعلها

آخر أم لا أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز للمرأة المذكورة والحال ما ذكر أن تزوج والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه إذا زوج عبده أمة ثم باع أحدهما وهو العبد ولم يطلقها أى الجارية فهل للسيد الثانى الاستمتاع بها بوطء وغيره أم لا بد من الطلاق وهل يجبر العبد على الطلاق ويكون طلاقه صحيحاً أم لا وكيف يكون الحكم فيها أفئونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله إذا بيع أحد الزوجين لا يجوز الاستمتاع من بائع ولا مشتري حتى يقع الفراق

بطلاق أو نحوه وتنقضى العدة ولا يجبر على الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في بنتين مات أبوهما بجھلا ووكل ابن عم لهما أبعد من العاصب الذى هو ابن عم أبى أبيهما ثم أراد العاصب أن يزوجهما لابنيه فامتعتا عن ذلك ومرادهما أن يزوجا أنفسهما على ابني وكيلهما فامتنع الولي عن ذلك فهل لهما أن يرفعا أمرهما إلى أمير المسلمين ويوكل لهما من طرفه من يزوجهما (٢٢٠) بغير إذن الولي أم لا وهل إذا كان مع الولي بينة تشهد على إقرار

قلاعاً لمركب أو عرقيات وكبكر صغير عند المشتري عاقل أو غيره وكهرم شاب عند المشتري ومحل كونه له الارش مالم يهلك المبيع عند المشتري بعيب التدليس أو يهلك بسماوى زمن عيب التدليس كموته في زمن اباقة الذى دلس به وإلا فالتمن يرجع به المشتري على البائع المدلس لأن لم يدلس أو دلس ومات بسماوى لافى زمنه بل عند المشتري فالأرش اه من أقرب المسالك [مسئلة] إذا تنازع البائع مع المشتري فقال له البائع أنت رأيت العيب حال البيع أو أنت رضيت به حين اطلعت عليه وأنكر المشتري ذلك فالقول للمشتري أنه ما رآه ولا رضى به ولا يمين عليه إلا أن يحقق البائع عليه الدعوى بأن يقول له أنا أريتك العيب أو أعلبتك به أو فلان أعلمك به وأنا حاضر فالقول للمشتري يمين فإن حلف رد المبيع على البائع وإلا ردت اليمين على البائع فان حلف فلا كلام للمشتري وهذا إذا لم يسم البائع من أخقه أو سماه وتعدر شهادته لموت ونحوه وإلا فله أن يقيمه شاهداً ويحلف معه ولزم البيع ولا يفيد لمشتري دعوى عدم الرضا وكذلك لا يقبل قول المشتري إلا يمين إذا أقر بأنه قس المبيع حال البيع ولكنه ما رأى العيب فان نكل لزمه البيع ولا ترد اليمين على البائع لأنها يمين تهمة اه من أقرب المسالك بزيادة من ص [مسئلة] إذا باع شخص عبداً فأبقى عند المشتري بالقرب فادعى المشتري أنه عيب قديم وأنكر البائع قدمه وادعى أنه ما أبقي عنده أصلاً فالقول للبائع ولا يمين عليه إلا أن يحقق المشتري عليه الدعوى فعليه اليمين اه من أقرب المسالك [مسئلة] إذا تنازع البائع مع المشتري في وجود العيب في المبيع وعدمه فالقول للبائع أنه لا عيب به ولا يمين عليه لأن الأصل في الأشياء السلامة من العيوب وكذا إذا تنازعا في قدم العيب وحدوثه فالقول للبائع بأنه حادث بلا يمين إن قطعت البينة بحديثه وإن شهدت بقدمه قطعاً فالقول للمشتري بلا يمين سواء استندت البينة في قولهم ذلك للعادة أو للبعانة أو لآخبار العارفين أو لإقرار البائع لهم بقدمه وحلف من لم يقطع بصدقه من بائع أو مشتر فإن قالت البينة نظن قدمه فللمشتري يمين وإن قالوا نشك أو نظن في حدوثه فالقول للبائع يمين وإن اختلف أهل المعرفة في قدمه وحدوثه عمل بقول الأعراف فان استويا عمل بقول الأعدل فان تكافأ في العدالة سقطا لتكاذبهما وإذا

أبيهما بأنه زوج فلانة بفلان أو ابن عمها العاصب فهل يكون هذا العقد صحيحاً أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت المذكورتان بالعتين عاقلتين فلا تزوجان إلا برضاها على من أحبته من الأكفاء وحيث امتنع الولي من تزويجهما على الكفو صار عاصلاً وانتقلت الولاية للحاكم الشرعى فيزوجهما على الكفو بعد استئذانهما وحيث أقيمت البينة العادلة بأن الأب قد تزوج ووجدت شروط الإيجاب حين الإقرار بأن كانت بكراً والزوج كفواً موثقاً لها وليس بين الزوج وبينها عداوة مطلقاً وليس بينها وبين أبيها عداوة ظاهرة قبلت البينة وثبت النكاح وإن اختلف شرط من ذلك فلان نكاح والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن حليلة شخص تدعى إخوة أجنبي كاخوة رحم محرم وتظهر له من عورتها ما يبدو عند المهنة بحضرة الحليل فلا يكثرث ولا تعتربه الغيرة ويزعم أنها قريبة لما بينهما من الجواز والمودة القديمة ولوزجرها لم تبال وفسد حالها

وإذا خرج الحليل اختلى بها وسامرهما ليلاً ونادى نهاراً شفقة عليها فهل يكون ما يدعى من باب حمل المسلمين على الصلاح ما أمكن أم يكون منابذاً للشرعية المحمدية فيكذب المدعى ويديث الحليل أفقونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يكون ما ذكر منابذاً للشرعية المحمدية فيكذب المدعى ويديث الحليل وليس هذا من باب ما ذكره من أنه يحمل حال المسلم على الصلاح بل ذاك في حق من لم يبد لنا صفحته وحيث أبداها أقننا عليه الحد فيجب على كل من علم

ذلك الإنكار باليد فاللسان فالقلب ويعزر كل من الثلاث بما يراه الحاكم الشرعى هذا وقد أخرج الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا مدرك ذلك لا محالة فالعينان الزناهما النظر والأذنان الزناهما الاستماع واللسان زناه الكلام واليد زناها البطش والرجل زناها الخطا والقلب يهوى ويتمنى ويصدق ذلك الفرج أو يكذبه وأخرج الطبرانى فى (٢٢١) كبيره عن معقل بن يسار رضى الله

تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأن يطعن فى رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له وأخرج الطبرانى فى كبيره أيضا عن أبي أمامة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إياك والخلو بالنساء والذى نفسى بيده ما خلا رجل بامرأة إلا دخل الشيطان بينهما ولأن يزحم رجل خنزير متلطخ بطين أو حمة خير له من أن يزحم منكبه منكبه امرأة لا تحل له وأخرج الحكيم فى كتاب أسرار الحج عن سعد بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إياكم ومحاذة النساء فإنه لا يخلو رجل بامرأة وليس لها بمحرم إلا هم ١. وأخرج الطبرانى فى الكبير عن أبي أمامة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لتغضن أبصاركم ولتحفظن فروجكم ولتقيمن وجوهكم أوليكسفن الله وجوهكم وأخرج الطبرانى والحاكم عن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قال - يعنى ربه عز وجل - النظرة سهم مسموم من سهام إبليس من

سقطا كان كالشك على ما استظهره بعضهم أى فيكون القول للبائع يمين اه ملخصا من أقرب المسالك وص [مسألة] ان اشترى نحو ثوبين فى صفقة واحدة فظهر عيب بأحدهما فله رد الثوب المعيب بحصته من الثمن وله التمسك بالباقي بجميع الثمن اه من أقرب المسالك [مسألة] ان اشترى اثوابا متعددة مثلا فظهر عيب بأكثرها وبقي عنده الأقل السالم فيرد الجميع ويأخذ جميع الثمن أو يتماسك بالجميع وليس له التماسك بالأقل السالم بحصته من الثمن ورد الأكثر المعيب وإنما منع التمسك بالقليل السالم لأنه كإنشاء عقدة بثمن مجهول اذ لا يعرف ما ينوب الأقل الا بعد تقديم المبيع كله أولا ثم تقويم كل جزء من الاجزاء وأما اذا لم يبق الأقل السالم عند المشتري بل فات عنده فله رد المعيب وأخذ حصته من الثمن اه ملخصا من أقرب المسالك وص [مسألة] ان اشترى أحد مزدوجين كسوارين أو خفين فوجد عيبا بأحدهما فيرد الجميع ويأخذ جميع الثمن وليس له رد المعيب الا أن يتراضا بذلك اه من أقرب المسالك [مسألة] اذا رد المشتري المعيب للبائع فالغلة للمشتري من وقت عقد البيع وقبض المشتري للمبيع الى فسخ البيع إما بحكم أو تراض وكذلك يفوز المشتري بالغلة اذا أخذ منه المبيع بشفعة أو باستحقاق أو بتفليس للمشتري المفلس أو بفساد للبيع ومن الغلة الثمرة غير المؤبرة وقت الشراء لكن لا يفوز بها المشتري الا اذا جذت فى المسائل الخمس وإن لم تجذ فلا تكون للمشتري فى الشفعة والاستحقاق إلا اذا يبست على اصولها وإلا كانت للشفيع والمستحق ولو زهت وفى العيب والفساد إلا إذا زهت والا أخذها البائع فيهما كما يأخذها فى الفلس مطلقا ما لم تجذ وعلى هذا التفصيل قول بعضهم

والفائزون بغلة هم خمسة لا يطلبون بها على الإطلاق
الرد فى عيب ويبيع فاسد وشفعة فلس مع استحقاق
فالاولان يزوها فازا بها والجد فى فلس ويبس الباقي

فقوله فالاولان أى المشتري فيما اذا ظهر بالساعة عيب والمشتري اذا ظهر فساد المبيع يفوز كل منهما بالغلة اذا زهت الثمرة عند رد السلعة والا أخذها البائع فيهما وقوله والجد فى فلس أى أن المشتري اذا حكم بتفليسه فأخذ البائع

تركها من مخافتي أبدلته إيمانا يجد حلاوته فى قلبه وصح مامن صباح إلا وملكان يناديان ويل للرجال من النساء وويل للنساء من الرجال وأخرج الطبرانى من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلو بامرأة ليس بينه وبينها محرم وأخرج الشيخان إياكم والدخول على النساء فقال رجل يا رسول الله أفرأيت الجمو فقال الجمو الموت والمراد به قريب الزوج كأخيه وابن عمه فإذا كان هذا فى قريب الزوج فالغريب من باب أولى بعدم الدخول والخلو والمقنع فى ذلك

كله قوله عز من قائل قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خير بما يصنعون ويكفي المتبصر الطالب لخلاص نفسه ما في هذه الآية من التأديب والتهديد وروى الحاكم في مستدركه عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يدخلون الجنة العاق لوالديه والديوث ورجلة النساء وروى الإمام أحمد عن ابن عمر رضي الله عنهما (٢٢٢) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة حرم الله عليهم الجنة مدمن

الخمر والعاق لوالديه والديوث الذي يقر في أهله الخبث وخرج النسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ثلاثة لا ينظر الله اليهم يوم القيامة العاق لوالديه والمرأة المرجلة والديوث وأخرجه أحمد أيضاً بلفظ ثلاثة لا يدخلون الجنة ولا ينظر الله اليهم يوم القيامة العاق لوالديه والمرأة المترجلة المشبهة بالرجال والديوث وأخرج الطبراني ثلاثة لا يدخلون الجنة أبداً الديوث والرجلة من النساء ومدمن الخمر قالوا يا رسول الله أما مدمن الخمر فقد عرفناه فما الديوث قال الذي لا يبالي من دخل علي أهله قيل فما الرجلة من النساء قال التي تشبه بالرجال قال العلماء: الديوث الذي لا غيرة له علي أهل بيته وفي لسان العرب والديوث القواد علي أهله والذي لا يغار علي أهله ديوث والتدييث القيادة وفي المحكم الديوث الذي يدخل الرجال علي حرمه بحيث يراهم وعبارة أصل الروضة عن التتمة القواد من يحمل الرجال إلى أهله ويخلى بينهم وبين الأهل ثم

منه النخل الذي اشتراه منه فالمشترى يفوز بالثمرة ان جذها والا فهي للبائع وقوله ويبس الباقي المراد بالباقي الشفعة والاستحقاق والمعنى ان الذي اشترى النخل غير المؤبر فأخذ منه بالشفعة أو الاستحقاق فلا يفوز بالمشترى بشمرة ذلك النخل الا إذا يبست علي أصولها ولا كانت للشفيع والمستحق وهذا معنى قوله ترد الثمرة في الشفعة والاستحقاق إلى الشفع والمستحق مالم تيبس علي أصولها والا فهي للمشترى وترد الثمرة للبائع إذا فلس المشتري مالم تجذ وإلا فهي للمشترى وأما الثمرة المؤبرة حين الشراء أو حين الاستحقاق فليست غلة فترد للبائع في الفليس والعيب والفساد مطلقاً ولو زهت أو يبست أو جذت وفي الشفعة والاستحقاق يأخذها الشفع مطلقاً ملخصاً من أقرب المسالك وص بتوضيح [مسئلة] إذا غلط الصباغ فصبغ الثوب لونا غير مطلوب صاحبه فإن ربه يخير بين أخذ قيمته أيض يوم الغلط أو يأخذه ويدفع للصباغ قيمة صبغه يوم الحكم كما في الأمير (ماقولكم) في شخص اشترى سلعة فظهر بها عيب فذكر المشتري العيب للبائع فرضى بأنه يقبضها منه من غير احتياج لحكم حاكم فقبل أن يقبضها البائع من المشتري هلكت فهل ضمانها من البائع أو المشتري (الجواب) ضمانها من البائع وإن لم يقبضها بالفعل لأنه لما رضى بقبضها من غير حكم حاكم دخلت في ضمانه ففي أقرب المسالك ودخلت السلعة المردودة بالعيب في ضمان البائع إن رضى بالقبض من غير حكم حاكم وإن لم يقبض بالفعل أو ثبت العيب عند حاكم بإقرار بائعها أو بالينة وإن لم يحكم فإن هلكت بعد ذلك فضايتها منه اه (ماقولكم) في شخص قال يامن يشترى هذا الفص والحال أنه لم يعرفه فاشتراه شخص بنصف ريال فتبين أنه ياقوتة تساوي ألفاً فهل ترد لصاحبها أو يفوز بها المشتري (الجواب) يفوز بها المشتري لأن بيع الغلط لازم ولو كان المشتري عالماً بأنها ياقوتة وقت الشراء مالم يكن البائع وكيلاً أو وصياً وإلا فالبيع غير ماض ففي أقرب المسالك ولارد بغلط بل البيع لازم إن سمي باسم عام كحجر أو هذا الفص أو هذا الشيء مع الجهل بحقيقته الخاصة كأن يبيع هذا الحجر بدرهم فإذا هو ياقوتة تساوي ألفاً ولا فرق في حصول الغلط بالمعنى المذكور من المتبايعين أو من أحدهما مع علم الآخر ومحله إذا كان البائع غير وكيل وإلا

قال ويشبه أن لا يختص بالأهل بل هو الذي يجمع بين الرجال والنساء في الحرام ثم حكى عن التتمة أن الديوث من لا يمنع الناس الدخول علي زوجته انتهى ففاعل ذلك مخالف للشرع والطبع وفيها إعانة علي الحرام قال الجلال البلقيني بعد ذكره ذلك فهذه كبيرة بلا نزاع ففسدتها عظيمة اه وقد عد العلامة الشيخ ابن حجر في زواجره نظر الاجنبية بشهوة أو خوف فتنة ولمسها كذلك والخلوة بها والديانة والقيادة من الكبائر ومنه تعلم

أن من اعتقد حل ذلك يخشى عليه والعياذ بالله الكفر وظنه أنه قرية ظن فاسد مع مخالفته الكتاب العزيز والشرعة والسنة المحمدية المصراحة بتحريم ذلك وأن فاعله لا يدخل الجنة ولا ينظر الله إليه ويكفي ذلك عما ذكر زجر لمن ألقى السمع وهو شهيد وفي المنهاج للعلامة النووي رحمه الله تعالى فهل يعزرفي كل معصية لله أو لا دمي لاحد فيها ولا كفارة سواء مقدمة ما فيها حد وغيرها إجماعا الخ ما فيها مع التحفة وفي (٢٢٣) الروضة له أيضاً في باب التعزير

هو مشروع في كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة سواء كانت من مقدمات ما فيه حد كمباشرة أجنبية بغير الوطء الخ ما فيها ولا شك أن المذكور في السؤال معاصي لاحد فيها ولا كفارة فيعزرفاعلها بما يراه الحاكم من ضرب أو حبس أو نفي أو حلق لحية أو تسويد وجه أو توبيخ مما يليق بحال المعزرفيراه الحاكم الشرعي والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في امرأة عربية خطبها رجل أعجمي وهو مقدر على كفايتها فهل له أن يتزوجها أم لا أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث كان لها عصبة نسب وهي بالغة ورضيت هي وعصبتها بالزواج المذكور صح . النكاح والله تعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه في امرأة بكر ولها ابن عم شقيق وابن عم كذلك وخطبها وخطبها المذكوران وأجنبي فمن الأولى الزوج عليها الأقارب أو الأجنبي أفيدونا (أجاب) رضي الله عنه نعم الأولى بنكاحها ابن عمها الأقرب والقريب الآخر منه تزوجها عليه والله

فلموكله الرد قطعاً ومفهوم قوله إن سمي باسم عام أنه لو سماه بغير اسمه كهذه الزجاجة فإذا هي زبرجد أو بالعكس ثبت الرد قطعاً اه بتوضيح وفي المجموع ولا كلام للبائع نحو الحجر يملكه فإذا هو ياقوت ولو علم المشتري واحترز بقوله يملكه من الوكيل والوصى فلا يمضي اه بتصرف (ما قولكم) في شخص اشترى سلعة تساوى درهما بعشرة فهل له رد البيع بهذا الغبن الفاحش أم لا (الجواب) لا رد بالغبن الفاحش إلا أن يستسلم بأن يقول المشتري للبائع أنا لا أعلم قيمة هذه السلعة فبغني كما تباع للناس ويسمى هذا بيع الاستئمان فللمشتري حينئذ الرد بالغبن ففي أقرب المسالك ولا رد بغبن ولو خالف العادة في القلة والكثرة إلا أن يستسلم أحد المتبايعين صاحبه بأن يخبره بجهله كأن يقول المشتري أنا لا أعلم قيمة هذه السلعة فبغني كما تباع للناس فقال البائع هي في العرف بعشرة فإذا هي بأقل أو يقول البائع أنا لا أعلم قيمتها فاشتر مني كما تشتري من الناس فقال هي في عرفهم بعشرة فإذا هي بأكثر فللمغبون الرد على المعتمد بل باتفاق اه (ما قولكم) في شخص اشترى سلعة بعقد صحيح على غير خيار ولم يقبض تلك السلعة ثم تعينت عند البائع فهل الضمان من المشتري أو البائع (الجواب) الضمان من المشتري والحال ما ذكر إلا في المبيع الذي فيه حق توفية قال في أقرب المسالك وانتقل الضمان إلى المشتري بالعقد الصحيح اللازم ولو لم يقبضه من البائع إلا فيما فيه حق توفية لمشتريه وهو المثل من مكيل أو موزون أو معدود فضمانه على البائع إلى قبضه بالمكيل أو الوزن أو العدد واستيلاء المشتري عليه فيدخل حينئذ في ضمان المشتري اه بتوضيح [مسئلة] إذا باع شخص شيئاً لاخريوزن أو يكال وتولى البائع أو وكيله الوزن أو الكيل ثم أخذ الشيء الموزون أو المكيل ليفرغه في ظرف المشتري فسقط من يده أو تلف فضمانه من البائع وأما إذا تولى تفرغ في ظرف المشتري فضمانه منه لأنه حين أخذه من الميزان أو المكيل ليفرغه في ظرفه فقد تولى قبضه فضمانه منه وأما إذا تولى المشتري الوزن أو الكيل والتفرغ فيسقط من يده فقال مالك وابن القاسم مصيبته من البائع لأن المشتري وكيل عن البائع ولم يقبض لنفسه حتى يصل لظرفه وأما إذا لم يحضر ظرف المشتري وإنما حمل ذلك في ظرف البائع بعد وزنه أو كيله ليفرغه في ظرفه بيته مثلاً فسقط منه أو تلف فضمانه من المشتري بمجرد الفراغ

الهادي سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في امرأة طلقها زوجها وحاضت حيضتين وانقطعت الحيضة الثالثة منها بسبب مرض وانقطاعه نحو ثلاثة أشهر وتزوجت قبل أن تأتي بالحيضة الثالثة ثم طلقها الزوج الاخير ثلاثاً فبان أنها لم تف عدة الطلاق الأول فما الحكم في العقد الثاني وهل يبطلانه تستحق مصرف عدة ومؤنة وتحل للزوج الأول أم العقد الثاني فاسد ولا تحل للأول إلا إذا نكحها رجل آخر وهل لمن فسد عقده أن يتزوج بها بعقد جديد أم لا أفئونا

(أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان العقد الثانى قبل انقضاء عدتها فهو نكاح باطل ويفرق الحاكم الشرعى بينهما وإذا فرق بينهما فليس لها مؤنة العدة ولا تحل لزوجها الأول والحال ماسطر وللأخير أن يعقد عليها إن انقضت عدتها من الأول والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما إذا زوج الحاكم امرأة بغير كفء فى غيبة ولها خوفاً عليها من الفتنة هل يصح التزويج أم لا (٢٢٤) وهل إذا زوجها من غير خوف يصح أم لا وهل إذا حكم حاكم

بالصحة فى هذا الحال ينقض حكمه أو لا أفيدونا بالنص الواضح (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم تجد من ذكرت كفواً يتزوجها ولا عدلاً تحكمه ولا حاكماً يرى تزويجها على من ذكر صرح بتزويجها على غير الكفء من الحاكم الشافعى وإلا فلا يصح التزويج ومثله ما إذا لم يخش فتنة فلا يصح تزويجها وإذا حكم حاكم يرى الصحة بالصحة فلا ينقض حكمه فى المنهاج للعلامة النووى مع التحفة للعلامة ابن حجر ولو طلبت من لولى لها غير القاضى لعدم غيره أولفقد شرطه أو يزوجه السلطان الشامل حيث أطلق للقاضى أو نائبه لغير كفء ففعل لم يصح التزويج فى الأصح لما فيه من ترك الاحتياط من هو كالتائب عن الولى بل وعن المسلمين ولهم حظ فى الكفاءة وقال كثيرون أو الاكثر من يصح وأطال جمع متأخرون فى ترجيحه وتزييف الأول وليس كما قالوا وخص جمع ذلك بما إذا لم يكن تزويجه لنحو غيبة الولى أو عضله أو إحرامه وإلا لم يصح قطعاً لبقاء حق ولايته وعلى الأول لو طلبت ولم

من الوزن أو الكيل أو العد ولو كانت الحامل لها بيت المشتري البائع بطريق الوكالة ولو كان السفن فى فوارغه قبل وزنها والفارغة على ربها وإنما كان ضمانه حال كونه فى ظرف البائع من المشتري لأن قبضه بعد الفراغ من وزنه قبض لنفسه فى ظرف البائع ويجوز له بيعه بذلك قبل وصوله لداره وليس فيه بيع الطعام قبل قبضه لأنه قد وجد القبض منه اه من أقرب المسالك بتصرف وزيادة من ص [مسألة] لو فرغ المشتري الزيت مثلاً على زيت عنده ثم وجد فأراً فالأصل أنه من عند المشتري لأنه فى انائه شوهده حتى يثبت أنه من عند البائع فيضمن زيت المشتري الذى تلف بسبب زبته أيضاً إن دلس اه حطاب بزيادة اه من أمير [مسألة] إن اشترى زيتاً مثلاً وأفرغه على زيتيه ثم وجدت فأرة ولم تعلم من أيهما فعلى المشتري كما فى المجموع عن الحطاب [مسألة] أجرة الكيل أو الوزن أو العد على البائع إذا لا تحصل التوفية إلا بذلك حيث لم يكن شرط أو عرف بخلاف ذلك وإلا عمل به وأما أجرة الثمن إذا كان مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً فعلى المشتري اه در بتوضيح [مسألة] إذا اقترض شخص من آخر شيئاً يكال أو يعد أو يوزن فأجرة الكيل أو الوزن أو العد على اقترض لأن المقرض صنع معروفاً فلا يكلف الأجرة وكذا على المقرض أجرة ما ذكر عند رد المقرض وكذا تلزم أجرة ما ذكر من قال لصاحبه أقلنى ومن قال لآخر ولنى ما اشتريت بما اشتريت ومن قال لآخر أشركنى معك فى هذا الطعام ولا تلزم أجرة ما ذكر المكيل والمولى والمشارك بالكسر بالجمع لأن كلا منهم فعل معروفاً المقرض اه در بتوضيح (ما قولكم) فى رجل اشترى من شخص قمحاً بعينه وفارقه قبل أن يكتاله فتعدى البائع على الطعام فعليه فهل يلزمه أن يأتى بقمح مثله للمشتري أو يأخذ المشتري دراهمه (الجواب) فى أقرب المسالك قال فى المدونة ومن ابتاع من رجل طعاماً بعينه ففارقه قبل أن يكتاله فتعدى البائع على الطعام فعليه أن يأتى بطعام مثله ولا خيار للبتاع فى أخذ دنائره ولو هلك الطعام بأمر من الله تعالى انتقض البيع وليس للبائع أن يعطى طعاماً مثله ولا ذلك عليه اه والخطأ كالعدى وليس كالسماوى اه ببعض تصرف (ما قولكم) فى شخص له حب مرتب فى شونة السلطان فى كل شهر أردب مثلاً هل له أن يبيعه قبل أن يقبضه أم لا (الجواب)

يجبها القاضى فهل لها تحكيم عدل ويزوجها حينئذ منه للضرورة أو يمنع عليه القاضى محل نظر ولعل الأول أقرب إن لم يكن فى البلد حاكم يرى ذلك لئلا يؤدى إلى فسادها ولأنه ليس كالتائب باعتباره السابقين ثم رأيت جمعا متأخرين بحثوا أنها لو لم تجد كفواً وخافت الفتنة لزم القاضى إجابتها قولاً واحداً للضرورة كما أيجت الأئمة لخائف العنت اه وهو متجه مدركا والذي يتجه نقلاً ما ذكرته أنه إن كان فى البلد حاكم يرى تزويجها من غير الكفء تعين فإن فقد

ووجدت عدلاً تحكمه ويزوجها تعين فإن فقدت تعين مآته هؤلاء لتنتهي كلام التحفة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
رضي الله عنه في رجل أراد أن يزوج بنته علي ابن أخيه أو غيره مثلاً والحال أن الابن المذكور ما قد بلغ وأراد
أبوالبت أن يقيم رجلاً آخر يقبل العقد لابن المذكور لكونه غير بالغ فهل يصح هذا الفعل أم لا أفيدونا
(أجاب) رضي الله عنه نعم هذا الفعل لا يصح بالصفة المذكورة (٢٢٥) ولكن إن كان للولد المذكور أب أو جد

صح أن يقبل له عقد النكاح
ويكون بالأصالة للولد المذكور
والله الهادي سبحانه أعلم (سئل)
رضي الله عنه أتحمّل النسوة
المفسوخ عقدهن بسبب غير اللعان
لمن فسخن عقده وهل إذا حللن
له يشترط نكاح غيره كينونة
الطلاق الكبرى أم لا بينوالنا
ذلك (أجاب) رضي الله عنه نعم
يحل العقد عليهن له من غير عدة
ولانكاح غيره لهن والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) رضي الله عنه
لودخل بمنكوحة له ووطئ
أخرى بالملك فظهر بعد الوطء
للأنتين أنهما أختان فمن تحل
ومن تحرم أفيدونا (أجاب)
رضي الله عنه نعم تحل له المنكوحة
دون الموطوءة والله عز وجل
سبحانه أعلم (سئل) عفا الله عنه
لو وطئ رجل أمة غيره بشبهة
بأن ظن أنها أمة بليل فحملت منه
ثم مات قبل الوضع وسلبت
الورثة مهرها وقيمة المولود فهل
يرث المولود المذكور من أبيه
أم لا أجيبوا (أجاب) رضي الله عنه
نعم يرث المولود المذكور من أبيه
والحال ما سطر والله سبحانه وتعالى
أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل

إن كان ذلك الحب مرتباً له في مقابلة عمل كتدريس أو قضاء أو نحو كتابة دفتر
أو غير ذلك فلا يجوز بيعه قبل قبضه ويلحق بذلك طعام جعل صداقاً أو خلعاً
فلا يجوز بيعه قبل قبضه كما لا يجوز لمن اشترى طعاماً أن يبيعه قبل قبضه لما
في الموطأ والبخاري ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى
طعاماً فلا يبيعه حتى يكتله وأما إذا رتب لشخص أردب حب مثلاً بشونة
السلطان على وجه الصدقة كجراية أهل مكة المرتبة لهم من طرف السلطان فيجوز
بيع ما ذكر قبل القبض لأنه ليس في نظير عوض فني أقرب المسالك وجاز لمن
ملك شيئاً بشراء أو غيره البيع له قبل القبض لإلطاء المعاوضة فلا يجوز بيعه قبل
قبضه وسواء كان الطعام ربوياً أو غير ربوياً وطعام المعاوضة ما استحق في نظير
عوض فلا يجوز بيعه قبل قبضه ولو كان العوض غير متمول كطعام جعل لقاض أو جندى
من بيت المال في نظير القضاء أو في نظير حراسة الجندى أو غزوه بخلاف
مالو رتب شيء لإنسان من بيت المال أو غيره كوقف على وجه الصدقة أو أهدي له
أو تصدق به عليه فيجوز بيعه قبل قبضه لعدم المعاوضة وحل جواز بيع الطعام
المتصدق به أو الموهوب إذا لم يكن المتصدق أو الواهب اشتراه وتصدق به
أو وهبه قبل قبضه وإلا فلا يبيعه المتصدق به عليه حتى يقبضه اه بتصرف
وزيادة من ص وتوضيح [مسئلة] محل منع بيع طعام المعاوضة قبل قبضه إن أخذ
بكيل أو وزن أو عدل لا إن أخذ جزافاً فيجوز بيعه قبل قبضه فمن اشترى صبرة
جزافاً بشروطه جاز بيعها قبل القبض لدخولها في ضمان المشتري بالعقد فهي
مقبوضة حكماً فليس في الجزاف توالى عقدتي بيع لم يتخللها قبض وحرمة بيع
طعام المعاوضة قبل قبضه تعبد على الصحيح اه منه بتوضيح [مسئلة] الوصى
ونحوه يجوز له إذا اشترى لأحد يتيمة طعاماً من الآخر كان له أن يبيعه لأجنبي
قبل قبضه قبضاً ثانياً حسيماً لمن اشتراه له لأن الوصى لما تولى الطرفين لمحجوره
نزل اشتراؤه من أحدهما للآخر منزلة القبض اه منه بتصرف [مسئلة] من عنده
طعام وديعة لشخص أو اشتراه له ياذنه ثم اشتراه من مالكة قبل أن يقبضه
المالك فلا يجوز له بيعه بالقبض السابق على الشراء لأن ذلك القبض السابق
على الشراء لم يكن قبضاً تاماً بدليل أن رب الطعام لو أراد إزالته من يده ومنعه

(٢٩ — قرّة العين) مات عن بنت أخيه ووصى عليها أخاها من أمها ولها ابن عم عصبة فزوجها أخوها من
أمها وصيها على رجل غير ابن عمها فهل لابن العم المنع من الزواج أم لا والحال أن البنت قاصرة وجاهلة ما هي حلول
زواج أفوتونا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث كان التزويج بغير إذن حاكم يرى صحة ذلك فالنكاح باطل وإن كان
يأذن حاكم يرى الصحة أو حكم بها فالنكاح صحيح وليس لابن العم المنع وإذا حكم بالبطلان في الصورة الأولى والبنت

بالغة فهي بالخيار إن شئت ابن عمها وإن شئت غيره فإن منع ابن العم زوجها الحاكم وإن كانت دون البلوغ فلا تزوج بحال والله الهادي سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل أراد أن يشتري جارية فهل يصح له أن ينظر إلى جميع بدنها ماعدا سرتها إلى ركبته فإن قلتم نعم يصح له ذلك فهل يصح له أن يمس شيئاً من بدن كيديها ونهديها ولسانها وغير ذلك فإن قلتم لا فهل يكون مرتكب ذلك (٢٢٦) والمصر عليه من إذا زجر لا يزجر فاسقاً أم لا وماذا يكون عليه

من الإثم بينوا لذلك (أجاب)

رضى الله عنه نعم يجوز النظر عند إرادة البيع لماعدا العورة ولا يجوز له أن يمس شيئاً من بدنها فإن فعل ذلك فقد ارتكب معصية ويأصراره يكون فاسقاً ما لم تغلب طاعته على معاصيه والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في الحرة البالغة إذا طلقها زوجها طلاقاً بائناً فزوجت نفسها من غيره وهي في الحيضة الثالثة ومع وجود وليها الحاضر في البلد ودخل بها الزوج ثم بعد شهر طلقها ثلاثاً فما الحكم في هذا العقد الذي صدر منها بلاولى مع حضور الولي ومع كونها في العدة من زوجها الأول وما الحكم في هذا الدخول بها مع عدم علم الزوج الثاني بأنها في العدة إلا بإقرارها بعد أن طلقها وما الحكم في المهر المسمى الذي تراضيا عليه أفتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نكاحها المذكور باطل ووطؤه شبهة لعدم علة تجب منه العدة ولا يلزمه المسمى ولا مهر المثل والحال ما سطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص عقد بامرأة ومكث معها مدة لطيفة ثم تبين أن العقد

من التصرف كان له ذلك اه منه [مسئلة] لا يجوز أن تحيل بطعام عليك من بيع على طعام لك على شخص من قرض ووجهه أن الذي اشترى منك الطعام ولم يقبضه إذا أحلته فقد باع ذلك الطعام الذي له في ذمتك من بيع بغيره اه أمير على عب بتوضيح [مسئلة] يجوز لمن اشترى طعاماً أن يقرضه لشخص قبل قبضه أو يوفيه عن قرض عليه لأن الأقرض والوفاء من قرض ليسا ببيع فليس فيه توالى عقدى بيع لم يتخللها قبض بخلاف وفائه عن دين أصله بيع فلا يجوز لوجود علة المنع وهي توالى عقدى بيع لم يتخللها قبض اه منه بتوضيح [مسئلة] يجوز للمقترض أن يبيع الطعام قبل قبضه سواء باعه لمن تسلفه منه أو لأجنبي اه منه بتصرف (فصل في الاقالة) (ما قولكم) في الإقالة هل حكمها حكم البيع أم لا وإذا اشترى شخص شيئاً ودخل في ضمانه ثم حدث به عيب ثم طلب المشتري الاقالة فأقاله البائع ولم يعلم بالعيب الحادث إلا بعد الاقالة فهل للبائع الرد على المشتري أم لا (الجواب) في أقرب المسالك الاقالة من حيث هي بيع يشترط فيها ما يشترط فيه ويمنعها ما يمنعه فإذا وقعت وقت نداء الجمعية منعت وفسخت وإذا حدث بالمبيع عيب وقت ضمان المشتري ولم يعلم به البائع إلا بعد الاقالة فله الرد به إلا في مسائل : الأولى الاقالة من طعام المعاوضة قبل قبضه فهي فيه حل بيع لا بيع فلذا تجوز الاقالة من طعام المعاوضة قبل قبضه من بائعه إن وقعت بمثل الثمن الأول وأما إن وقعت بأكثر أو أقل فلا تجوز الاقالة فيه قبل قبضه لأنها حينئذ بيع . الثانية الشفعة فالاقالة فيها ليست بيعاً ولا حل بيع بل هي لاغية باطلة شرعاً فمن باع نصيبه من عقار ثم أقال المشتري منه فالشفعة ثابتة للشريك بما وقعت به الاقالة وعهدة الشفيع على المشتري بحيث إن الشفيع يرجع على المشتري بالعيب والاستحقاق ولو كانت بيعاً لخير الشفيع بين أن يأخذ بالبيع الأول أو الثاني لما يأتى في الشفعة إن شاء الله تعالى من أن المشتري إذا تعدد خير الشفيع بين أن يأخذ بأى بيع ولو كانت حل بيع لم توجد شفعة لرجوع المبيع لصاحبه . الثالثة المراجعة فالاقالة فيها حل بيع فمن اشترى سلعة بعشرة وباعها بمراجعة بخمسة عشر ثم أقال البائع المشتري فلا يجوز للبائع أن يبيعها لآخر بخمسة عشر إلا إذا بين وإلما وجب التبيين لأن المشتري قد يكره ذلك وأما إذا باعها بالعشرة فلا يجب البيان على المعتمد لاحتمال أن كراهة

باطل بموجب فتوى من مذهب والحال أنه وقع منه يمين فإذا تحقق أن العقد باطل من أصله فهل يقع عليه اليمين أم لا فإذا حكتم بعدم وقوعه فهل لها أن تعتد من وطء الشبهة وينكحها بعقد صحيح أم لا أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث حكم حاكم شرعى بطلان العقد الأول أو لم يحكم لكن ثبت موجب الفساد بشهادة عدلين قاما حاسبة أو أقامهما أحد الزوجين لموجب غير إسقاط التحليل فله العقد عليهما وإن كانت في عدة الشبهة منه وإن

لم يحكم حاكم بما ذكر ولا قامت بينة على الوجه المتقدم فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره حيث كانت البين بالثلاث والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تزوج بامرأة ولها بنت قاصرة ولها عصة أهل أبيها الأجنبي فدعاهم الزوج إليها فلم يقبلوها ثم رباها إلى أن كبرت فدعاهم إلى مسكها وأخذها فلم يجيبوا فهل إذا أنها نصيب فهل لأهلها أولزوج أمها المربي زواجها أم ليس لها أم كيف الحكم أفتونا (٢٢٧) (أجاب) رضى الله عنه لا يزوجه إلا عصبتها فإن فقدوا زوجها

الحاكم الشرعى ولا يجوز لزوج أمها أن يزوجه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في الجوارى المجلوبة من أرض الحبشة هل يجوز وطؤها مع الصغر مع أن السابى لها كافر يقال له القالة وهل إذا نطقت بالشهادتين مع صغرها هل يصح إسلامها أم لا فإن قلتم لا فهل هناك قول في المذهب يجوز تقليده للخروج من هذه الورطة أفتونا ولكم الأجر والثواب من الملك الوهاب (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كن كتابيات علمنا دخول آبائنا في ذلك الدين قبل البعثة الناسخة جاز وطؤها وإن كان سائبها كافراً ففي التحفة ويحل للسلم وطء كتابية بالملك لأنحو بحرسية اه وأما إذا شككنا في دخول أول آبائنا في ذلك الدين أو تحققنا دخوله بعد البعثة الناسخة أو لم تكن كتابية فلا يحل وطؤها إلا بإسلامها أو إسلام سائبها ولا يصح إسلامها مع الصغر على القول المعتمد ويصح على مقابل الصحيح في

المشى المبيع لكثرة الثمن اه بتوضيح

(فصل في المراجعة) (ما قولكم) في شخص باع سلعة على آخر مراجعة بخمسين على أن العشرة أحد عشر ثم ادعى الغلط وقال بل ثمنها الأصلي مائة وأتى بينة تشهد له بذلك فهل للشترى الرد (الجواب) في أقرب المسالك وإن غلط من باع مراجعة بنقص في الثمن بأن قال للشترى منه مراجعة اشتريته بخمسين ثم ادعى الغلط وقال بل ثمنه الأصلي مائة وصدقه المشتري في ذلك أو لم يصدقه فأثبت ما ادعاه بالبينة فللمشتري الخيار أما أن يرد السلعة أو يدفع ما ادعاه البائع وربحه وإن فأتت السلعة بيد المشتري لا بحالة سوق خير بين دفع الثمن الذي ثبت بعد البيع وربحه ودفع قيمة السلعة يوم البيع ومحل تخيره بين دفع الثمن الصحيح وربحه ودفع القيمة ما لم تنقص القيمة عن الغلط وربحه وإلا فلا ينقص عن الغلط وربحه لأنه قد رضى بدفعهما حين قال له بخمسين والعشرة أحد عشر ومعلوم أن الغلط وربحه أقل من الصحيح وربحه والعاقلة إذا خير بين دفع أحد أمرين إنما يختار دفع أقلهما وحينئذ فيتعين دفعه للغلط وربحه حيث نقصت القيمة عنهما وأما حوالة السوق فلا يعد في الغلط فواتاً وحينئذ فللمشتري الرد أو دفع مائتين وربحه كما تقدم صدر الجواب اه بتصرف وتوضيح وزيادة من دس و ص [مسئلة] إن باع مراجعة وزاد في الثمن ولو خطأ لزم المشتري إن حط البائع مازاده وربحه وإلا خير المشتري في التماسك والرد كما أنه خير في التماسك والرد إن غشسه البائع كأن وضع في يد العبد مئداً ليوم أنه يكتب وإن فأتت السلعة ولو بحوالة سوق ففي الغش يلزم المشتري الأقل من الثمن الذي وقع به البيع والقيمة وفي الكذب يخير بين دفع الثمن الصحيح وربحه أو القيمة يوم قبضه ولا ربح لها ما لم تزد القيمة على الكذب وربحه وإلا لم يلزمه الزائد اه من أقرب المسالك بتوضيح وزيادة من ص^(١)

(فصل في المداخلة) [مسئلة] من اشترى حوتاً فوجد في بطنه لؤلؤة فإن كانت مثقوبة فللقطة وإلا فليل للبائع وهو الصواب وقيل للشترى اه من عبد الباقي [مسئلة] إذا اشترى حوتاً فوجد في بطنه حوتاً فإن كان اشتراه وزنا فهو

(١) قوله وزيادة هي قوله ولو بحوالة سوق والصواب قدما في المسئلة قبل هذه اه تقرير المؤلف

المغنى مانصه ولما فرغ المصنف من إسلام التبعية شرع في إسلام المباشرة فقال ولا يصح إسلام صبي يميز استقلالاً على الصحيح المنصوص في القديم والجديد كما قاله الإمام لأنه غير مكلف فأشبهه غير المميز المجنون والثاني يصح إسلامه حتى يث من قريه المسلم لأنه صلى الله عليه وسلم دعا علياً رضى الله عنه إلى الإسلام قبل بلوغه فأجابه ولأنه لا يلزم من كونه غير مكلف به أنه لا يصح منه كالصلاة والصوم وسائر العبادات قال المرعشي وهو الذي أعرفه في مذهب

الشافعي الخ ما ذكره في المغني فالأحوط في حق المستبرئ لدينه إذا كانت كناية محل وطوها أن يأمرها بالنطق بالشهادتين مقلداً لمقابل الصحيح وكذا يبرأ بتقليده إذا كانت غير كناية ونطقت بهما والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة زوجت نفسها بغير كف وبغير علم أولياؤها فلما علم أولياؤها طلقها وجعل لها المطلق مصرفاً إلى أن غلقت العدة وبعد العدة صار يصرف (٢٢٨) عليها فأنكر عليه أولياؤها فدفعهم بقوله اصبروا حتى

أشرفكم علي الفتوى الذي ترد زوجتي على فبعدكم يوم تحقق بأن المرأة أدخلت محلاً زوجاً غيره بغير إذن أولياؤها وفي عشرة أيام تزوج بها المطلق كذلك بغير إذن الأولياء فكيف حكم هذا النكاح هل هو صحيح أم باطل وهل للحاكم الشرعي أن يفرق بينهما ويعزرها إذا رفع الأمر إليه أم كيف الحكم في ذلك أفئونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده ماشاء الله لا قوة إلا بالله النكاح المذكور باطل غير صحيح الأول والثاني والثالث وعلى ولي الأمر التفريق بينهما ويعزرها التعزير البالغ اللائق بأمثالهم بل إن وطئها استحق حد الزنا والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في اليتيمة البكر إذا كانت قاصرة أو باقة وهي عريّة فأرادت أمها تزويجها من أعجمي الأصل فهل لوليها الاعتراض والمنع من تزويجها على غير كف وبغير رضا الولي أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفئونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله رب العالمين

للمشتري وإن اشتراه جزافاً فللبائع اه من عبد الباقي أيضاً (ماقولكم) في رجل اشترى داراً فوجد بأرضها رخاماً مدفوناً وعمداً وحلياً ونقداً هل يدخل في شراء الدار ويكون للمشتري أو هو للبائع (الجواب) في أقرب المسالك ولا تتناول الأرض مدفوناً بها من رخام وعمد وحلي ونقد وغير ذلك بل هو للمالك بلا خلاف إن علم بالإنبات أنه المالك أو دلت القرائن عليه وحلف أنه ملكه سواء كان هو البائع أو غيره من بائع لذلك البائع أو وارث أو غيره وإن لم يعلم مالكة فهو لقطعة فيعرف على حكم اللقطة إن ظن إفادة التعريف ولا كان مالاً جهلت أربابه محله بيت مال المسلمين إن كان متظماً هذا إذا لم يكن عليه علامة الجاهلية وإلا فهو لواجده ويخمس والخمس لبيت المال اه بتصرف وتوضيح [مسئلة] إذا اشترى عبداً تناول ثياب خدمته فتدخل معه في البيع ولو لم تكن عليه حال البيع وأما ثياب زينته فلا تدخل معه إلا لشرط ولو اشترط البائع عدم دخول ثياب خدمته بطل شرطه ولزم البائع أن يعطيه مايستره وهذا قول أشهب عن مالك ورجحه بعضهم قال وبه مضت الفتوى عند الشيوخ وسمع عيسى ابن القاسم أن الرجل إذا اشترط أن يبيع جارية عريانة فله ذلك وصوبه ابن رشد قال وبه مضت الفتيا بالاندلس فهما قولان مرجحان اه منه بتصرف وتوضيح [مسئلة] يجب على البائع أن يسلم للمشتري وثائق العقار وإلا خسر المشتري كما في دس

(فصل) في اختلاف المتبايعين (ماقولكم) في شخص اشترى سلعة وادعى أن ثمنها تسعة دراهم فقال البائع بل عشرة فما الحكم (الجواب) إن كانت السلعة قائمة حلف كل منهما على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه فيقول البائع ما بعته بتسعة ولقد بعته بعشرة ويقول المشتري لم أشتريها بعشرة ولقد اشتريتها بثمانية وإن تنازعا في التقدم فيجبر الحاكم المشتري على تبذير البائع بالحلف وبفسخ البيع بعد الحلف ظاهراً وباطناً فيجوز لمن ردت له السلعة التصرف فيها ولو بالوطء والفسخ يكون بحكم حاكم أو تراض منهما عليه وبفسخ أيضاً ظاهراً وباطناً إن نكلاً وقضى للحالف على الناكِّل فإن لم يحصل حكم بالفسخ ولا تراض منهما جاز لأحدهما الرضا بما ادعاه الآخر وتم البيع به وإن فأت السلعة بحوالة سوق

ماشاء الله لا قوة إلا بالله القاصرة لا يزوجه إلا أبوها أو جدّها بشرط الإيجاب ومنها الكفاءة وأما إذا بلغت فإن رضيت هي ووليها بغير الكفاءة صح النكاح وإلا فالنكاح باطل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه جرت مذاكرة في أن وجه الحرة وكفها ليسا بعورة فقال قائل يجوز النظر إلى وجه الأجنبية خصوصاً إذا كان الناظر إلى وجهها معتقها وإنما تمنع إذا خاف الناظر على نفسه الشهوة وإلا فلا تمنع حيث لم يكن الوجه عورة وأن ذلك مكروه

ولو بشهوة غرام وإنما الممول عليه الجواز خصوصاً حيث كانت معتقة وهو لا يستغنى عن خدمتها له فقال آخر نعم قد قرر العلماء الجواز وذكروا أيضاً أن الشابة تمنع من كشف وجهها للرجال لالكونه عورة بل لخشية الافتتان وإن احتاجها للخدمة تكون بالجوارح وتلبس البرقع مفتوح العين وتخدم كيف شئت فما الراجح من ذلك أفيدوا الجواب الواضح المسألة واقعة حال والسائل مستفيد لاعدكم الانام (٢٢٩) (أجاب) رضى الله عنه الصحيح والراجح

المعتمد من مذهب الامام المظلي أنه يحرم النظر إلى وجه الأجنبية وكفها عند الأمن من الفتنة وعند عدم الشهوة ولا فرق في الناظر بين كونه معتقاً أو غيره ومقابل الصحيح فاسد أشار إلى فساد في المنهاج كما في التحفة وفي المغني تنبيه ظاهر كلام المصنف أن وجهها وكفها غير عورة وإنما التحق بها في تحريم النظر وبه صرح الماوردي في كتاب الصلاة وقال السبكي إن الأقرب إلى صنيع الأصحاب أن وجهها وكفها عورة في النظر لافي الصلاة اه وفي التحفة ووجه الآية كما دلت على جواز كشفهن لوجههن دلت على وجوب غض الرجال أبصارهم عنهن ويلزم من وجوب الغض حرمة النظر ولا يلزم من حل الكشف جوازه كما لا يخفى فأتضح ما أشار إليه بتعبيره بالصحيح ومن ثم قال البلقيني الترجيح بقوة المدرك والفتوى على ما في المنهاج وسبقه لذلك السبكي وعلة بالاحتياط انتهى وفي المغني وحيث قيل بالتحريم وهو الراجح هل يحرم النظر إلى المتنفقة التي لا يتبين منها غير

فأعلى فالقول للمشتري يمين إن اشتبه أشبه البائع أم لا فإن حلف قضى له به وإلا حلف البائع كما يحلف ابتداء إن انفرد بالشبه اه من أقرب المسالك بتصرف وزيادة من عدوى [مسئلة] في الأمير قال في المدونة ومن باع حائظه وقال اشترطت نخلات اختارها بغير عينها وقال المتابع ما اشترطت إلا هذه النخلات بعينها تحالفا وتفاسخا اه ومثله في الشامل اه بن [مسئلة] إذا اختلف قول المشتري والبائع في حدوث العيب وقدمه كان القول قول البائع أنه حادث كما في حاشية الخرشى من فصل الخيار

(فصل) في السلم (ما قولكم) في شخص اشترى قطاراً من لحم بمائة قرش علي أن يأخذ منه كل يوم رطلا هل هو جائز أم لا (الجواب) في أقرب المسالك وجاز شراء من باع دائم العمل نكحاً ولحماً تشتري منه جملة كقطار مفرقة على أوقات ككل يوم رطلا حتى تفرغ الجملة بدينار مثلاً ولا يشترط تعجيل رأس المال ولا تأجيل المثلث لأن البائع لما نصب نفسه للعمل أشبه ما باعه الشيء المعين وهذا بيع لاسلم وليس لأحدهما الفسخ ولا تفسخ بعد الموت أيضاً ووجه كونه بيعاً أنهم نزلوا دوام العمل منزلة تعيين المبيع والسلم يكون المبيع فيه في الذمة لامعينا ولا يشترط هنا تعجيل رأس المال بخلاف السلم فلا يجوز تأخير رأس المال أكثر من ثلاثة أيام ويشترط هنا الشروع في أخذ الشيء المشتري ولا يغتفر التأخير إلا للنصف شهر وإن لم يكن دائم العمل فهو سلم يشترط فيه شروطه السبعة الأولى تعجيل رأس المال الثاني أن لا يكون الثمن والمثلث طعامين ولا تقدين الثالث أن يؤجل المسلم فيه بأجل معلوم كنصف شهر فأكثر لا أقل الرابع أن يكون المسلم فيه في الذمة الخامس أن يضبط المسلم فيه بعادته التي جرى بها العرف من كيل أو وزن أو عدد السادس أن تبين الأوصاف التي تختلف بها الأغراض عادة بياناً شافياً السابع أن يوجد المسلم فيه عند حلوله غالباً اه ملخصاً من أقرب المسالك وص بتصرف وتوضيح [مسئلة] يجوز أن تشتري قدراً معيناً كرتل لحم كل يوم بدرهم مثلاً من جزاء دائم العمل ومثله الخباز ودوام العمل إما حقيقة أو حكماً بأن كان من أهل ذلك الشيء المشتري منه بحيث ييسر له تحصيله في أي وقت ولا يشترط تعجيل رأس المال ولا تأجيل المثلث لأنه من باب

عينها ومحاجرها أولاً قال الأذرعى لم أرفيه نصاً والظاهر أنه لافرق لاسيما إذا كانت جميلة فكم في المحاجر من خناجر وهو ظاهر انتهى كلام المغني وتكنى الموفق رشحة من هذه الصوص والله الهادي سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة ذات شيء أرادت أن تزوج على كفثها ولها أخ من الأب وأخ شقيق فنع الشقيق أن يملكها وقال لأملك لك إلا أن تجعل لي هذا الشيء فللاخ من الأب أن يملكها بغير رضا الشقيق أولها أن توكل أحداً يملكها بغير رضاهم

أفتونا مأجورين إن شاء الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده حيث امتنع الشقيق من تزويجها بالكفء وثبت ذلك عند الحاكم الشرعى زوجها الحاكم الشرعى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن أراد نكاح امرأة فأخبرته أمه أنها أرضعتها معه مرة واحدة لا غير واعتقد صدقها والمرضة المذكورة مذهبها يرى ثبوت الرضاع بما ذكر ومريد النكاح لا يرى (٢٣٠) التحريم إلا بخمس رضعات فأخبرت المرتضعة المذكورة بذلك فقالت

البيع ويشترط الشروع في أخذ الشيء المشتري ولا يغتفر التأخير إلا لنصف شر ولكل منهما الفسخ هنا لأن البيع وإن كان جائزاً فهو غير لازم وإن لم يكن دائماً العمل اشترط فيه شروط السلم كالتى قبل هذه اه من أقرب المسالك بتوضيح وزيادة من دس ووص (ما قولكم) في شخص وجد عند نحاس مثلاً طستاً لم يكمل فاشتراه منه جزافاً على أن يكمله هل يجوز أم لا وإذا قلتم بالجواز هل يضمه المشتري بالعقد أو بالقبض أو يضمه البائع (الجواب) في أقرب المسالك أن من وجد صانعاً شرع في طست أو سيف أو نحو ذلك فاشتراه منه جزافاً بثمن معلوم على أن يكمله جاز ودخل في ضمان المشتري بالعقد وأما البائع فلا يضمه إلا ضمان الصانع وهو إن كان التلف من الصانع أو ادعى هلاكه ولم تقم له بينة بذلك والحال أنه بما يغاب عليه ضمن وإلا فلا ضمان عليه اه بتصرف وزيادة من دس [مسئلة] إن وجد ثوب شرع في نسجه شخص فلا يجوز أن يشتري منه ليكمل لأن الثوب إن خرج على خلاف الصفة المشترطة لا يمكن إعادته بخلاف نحو الطست المتقدم فإن نحو النحاس والحديد إن خرج على خلاف الصفة المشترطة يمكن إعادته على المطلوب فلذا جاز هذا إذا لم يكتر عنه الغزل من جنس المطلوب وإلا جاز لأنه لو خرج على خلاف الصفة المشترطة عمل من ذلك الغزل بدله على الصفة اه من أقرب المسالك بتوضيح [مسئلة] في الأمير على عقب سئل عج عن وكل على قبض ثمن طعام فدفع الوكيل عن الثمن طعاماً وأخذ الثمن فأجاب بالجواز وفيه أيضاً سئل ابن زكريا عن اشترى ثمار حائط وعجز عن بعض الثمن فرد بدله بعض الثمر فأجاب بالجواز حيث كان الباقي من الثمن أقل من الثلث بخالفه بعض معاصريه فقال سيدى احمد بن زكريا لمن خالفه يارأس اللحم حكى ابن رشد في البيان ان القدر الذى يجوز أن يستثنى ابتداءً يجوز أن يكون قضاءً وقوله يارأس اللحم كناية عن البلادة كراس الأنعام

باب في الرهن

(ما قولكم) في شخص عليه دين فطلبه ربه منه وكان في يد المدين سلعة فقال لصاحب الدين امسك هذه السلعة حتى أدفع لك حقه فامسكها واستمرت تحت يده فقام بقية الغرماء على المدين وليس عنده ما يكفى جميع الغرماء فهل يختص

أنا أقلد من قال بعدم التحريم وأنزوج ووليها لم يشعر بذلك فخطبها من وليها الشخص المذكور الذى لا يرى التحريم فقال لها وليها أو أزوجك على فلان المذكور فقالت مليح فوكل وليها شافعيًا فعقد لها على من ذكر فهل يكون النكاح صحيحاً ويجوز لها التقليد وإن كان وليها الموكل لا يعتقد صحته لو علم الحال ويكون العبرة بما يراه الزوج ويعتقده من الصحة بحكم مذهبه أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم النكاح صحيح ويجوز لها التقليد لأن العبرة باعتقاد الزوج في المسائل المختلف فيها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رحمه الله تعالى) حيث قلتم بالصحة وأن العبرة بعقد الزوج ولها التقليد فهل إذا وجدت أركان النكاح الخمسة المعتبرة على مذهب الشافعي في باطن الأمور لم يعلم بها الزوج الزوجة وأخبرها بالأركان المذكورة فاسق وكان في الباطن كما ذكر واعتقدت صدقه وأخبرها أن تعتقد أن الأئمة كلهم على هدى لامية لأحدهم على الآخر فقبلت قوله فهل يكون هذا

القدر كافياً في صحة التقليد أم لا وهل العبرة بما في نفس الأمر أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله تعالى عنه نعم العبرة في العقود بما في نفس الأمر ويكفى القدر المذكور في التقليد والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل زوج ابنته الصغيرة وشرط على الزوج أن لا يقرها إلا بعد مضي أربعة سنين فيجب على الزوج في هذه المدة الكسوة والنفقة أم لا أفيدونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث كانت لا تحتل الوطء فلا يجب على الزوج النفقة

والكسوة والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب الصداق﴾ (سئل) رضى الله عنه إذا خطب رجل امرأة في بعض الجهات وأهل تلك الجهة مصطلحين عند الخطبة على شيء من الدراهم مقدار عشرة ريال فرنسة أو أكثر أو أقل وطلب الدراهم الولي عند الخطبة ولم تعلم بها الزوجة ولم يسموها مهراً فهل تجزئ عن المقروض وتبرأ ذمة الزوج أم لا ومع ذلك صار العقد على مهر المثل المسئلة واقعة أفقونا مأجورين (٢٣١) (أجاب) رضى الله تعالى عنه حيث لم تعلم

الزوجة بما ذكر أو علقت ولم يجعل عن المهر فهو باطل فلها المطالبة بالفرض قبل الدخول وإن دخل وجب مهر المثل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة مات زوجها وقال القوابل إنها حامل فضئت أكثر مدة الحمل ولم تلد فقال القوابل إن الجنين مات في بطنها من مدة طويلة فماذا تنقضى عدتها وهل بعد مضي المدة التي جعلها الشارع أكثر مدة الحمل ولا يثبت النسب من الميت تبقى معتدة أم يلزم أن تتحقق ونجزم أنه ليس يطنها جنين بعد مضي المدة وتنقضى العدة بمضيها وتحل للأزواج وهل ثم فرق بين الجنين الحي والميت في قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين أم لا كيف الحكم أجيبوا جواباً شافياً تغنموا أجراً وافياً المسئلة واقعة والسائل مستفيد (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده ماشاء الله لاقوة إلا بالله نعم حيث قال القوابل إن الجنين مات في بطنها فلا تنقضى عدتها حتى ينزل مافي بطنها وإن زادت على مدة أكثر الحمل على المعتمد

بالسلعة من أمسكها أو يكون أسوة الغرماء (الجواب) هي رهن عند أشهب فيختص بها من أمسكها لأنه يكفي في صيغة الرهن عنده ما يدل على الرضا كالبيع وعليه اقتصر في متن أقرب المسالك وقال ابن القاسم لا بد في صيغة الرهن من اللفظ الصريح وعليه فيكون من أمسكها أسوة الغرماء [مسئلة] من أخذ من مدينه عبداً رهناً فأبق بعد الحيازة في الخرشى وعقب يستوى الغرماء فيه وهو آبق ورده البناني بأنه متى حيز لا يبطل حق المرتين منه إلا برجوعه لسيدته مع علم المرتين وسكوته اه من ص يتصرف (ما قولكم) في غلة نحو الدار أو جزء مشاع في نحو دار أو دابة أو ثوب هل يجوز رهنه أم لا (الجواب) يصح رهن ما ذكر خلافاً للحنفية القائلين لا يصح رهن المشاع ولا هبته ولا وقفه ولا يلزم الراهن للجزء المشاع استئذان شريكه بل يندب اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (فائدة) الراهن هو دافع الرهن والمرتهن بالكسر هو آخذه ويقال له أيضاً مرتين بفتح الهاء لأنه وضع عنده فيكون مرتين بالفتح اسم مكان الرهن ويطلق مرتين بالفتح على الراهن أيضاً لأنه سئله فهو مكان لسؤال الرهن اه ملخصاً من خرشى وعدوى [مسئلة] إذا لم يحز المرتين الرهن حتى مات الراهن أو فلس أو جن أو مرض مرضاً متصلاً بالموت بطل الرهن فيكون المرتين أسوة الغرماء ولو جد واجتهد في حوزة فحصل المانع قبله بخلاف الهبة والصدقة فإن الجدد في حوزتهما يفيد أنهما خرجا عن ملكه بالقول والرهن لم يخرج عنه لكن يبطل الهبة والصدقة إحاطة الدين قبل الجدد ويخالف الرهن الهبة والصدقة في مسائل أيضاً منها أن الرهن يفتقر إلى إذن الراهن في الحوز بخلاف الصدقة ونحوها ومنها أن الرهن متى رجع ليد ربه باختيار المرتين بطل حوزة ولو بعد سنين بخلاف الهبة والصدقة ومنها أن الزوج إذا رهن زوجته متاع البيت أو خادمه وبقيا يستخدمان ذلك فهو غير حوز ويصح ذلك في الهبة والصدقة ومنها افتقاره إلى معاينة البينة بحوزة بخلاف الهبة والصدقة اه ملخصاً من عقب والامير بتوضيح (ما قولكم) في مرتين لشيء نازعه الغرماء بأنه إنما حازاه بعد حصول المانع للراهن من موت أو فلس وادعى المرتين أنه حازاه قبل المانع وشهد له الأمين الحائز للرهن فهل القول للمرتين أو للراهن (الجواب) لا يقبل قول المرتين بعد حصول المانع

ومع قول القوابل ما ذكر لا يمكن الجزم الذي ذكره السائل ولا تحل للأزواج وقول السائل هل ثم فرق الخ نعم سائر ما رأيناه من أصحابنا الشافعية فرق بين الحي والميت في الحي تنقضى بأكثر مدة الحمل ولا يلحق صاحب الفراش وفي الميت لا بد من نزوله وإن زاد على مدة أكثر الحمل سوى العلامة ابن قاسم العبادى محشى التحفة فإنه سوى بينهما وستمرك نص عبارته إن شاء الله تعالى والله سبحانه أعلم قال العلامة سيدى محمد الشربيني الخطيب في مغنيه بعد

قول المتن وتنقضي العدة بميت أى بوضع الولد الميت كالحى لإطلاق الآية فائدة وقع في الإفتاء أن الولد لومات في بطن المرأة وتعذر نزوله هل تنقضي عدتها بالأفراء إن كانت من ذوات الأفراء أو بالأشهر إن لم تكن أولاً تنقضي عدتها ما دام في بطنها اختلف المصريون في ذلك والظاهر الثاني لعموم قوله تعالى وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ثم رأيت بعد أن الجلال البلقيني (٢٣٢) استفتى عن هذه المسألة فأجاب بذلك انتهى كلام العلامة الخطيب

في مغنيه وقال العلامة سيدي محمد ابن سيدي العلامة أحمد الرملی في نهايته شرح المنهاج بعد المتن المار مانصه ولو مات في بطنها واستمر أكثر من أربع سنين لم تنقض إلا لوضعه لعموم الآية كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا مبالاة بتضررها بذلك انتهى كلام العلامة في النهاية وفي حاشية التحفة للعلامة سيدي أحمد بن قاسم تغمد الله برحمته ما نصه فرع يقبل قول المرأة في وضع ما تنقضي به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال أنه ريج مورم ولو مات الحمل في بطنها وتعذر خروجه لم تنقض عدتها ولم تسقط نفقتها ولو استمر في بطنها مدة طويلة وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لو استمر حياً في بطنها وزاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضع ولا وطء ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لأنه في مجهول البقاء زيادة على الأربعة حتى لا يلحق نحو المطلق إذا زاد على الأربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الأربع هذا هو الذي يظهر وهو حق

أنه حاز الزهن قبل المانع ولا تنفيده دعواه ولو شهد له الأمين الحائز للرهن لأنها شهادة على فعل نفسه إلا أن تشهد له بيته على التحويز أو الحوز ومعنى التحويز أن تشهد البيعة على معاينة أن الراهن سلم له الرهن قبل حصول المانع ومعنى الحوز أن تشهد على أنه حازه قبل المانع ولو لم تشهد بالتحويز على الأوجه فتفيده دعواه حينئذ ويستفاد من قولهم إن الشهادة على فعل النفس لا تنفيدها دعوى أن شهادة القباني بأن وزن ما قبضه فلان كذا لا تقبل لأنها شهادة على فعل النفس بخلاف ما إذا شهد أن فلاناً قبض ما وزنه فإنه يعمل بشهادته فإن شهد بهما معاً فالظاهر البطلان لأن الشهادة إذا بطل بعضها بطل كلها حيث كان بطلان بعضها للثمة كما هنا ومحل بطلان شهادة القباني بالوزن مالم يكن مقاما من طرف السلطان أو نائبه كالقاضي كما بمصر وإلا عمل بشهادته كما استظهره عج والظاهر أن تابع المقام من القاضي مثله اه ملخصاً من أقرب المسالك وص (فائدة) تباع أم الولد (١) في مسائل الأولى إذا وطئ الراهن الأمة المرهونة بلا إذن من المهرن فولده منها حر وتباع هي عند الأجل إن ظهر أن الراهن معسر الثانية أمة المفلس الموقوفة للغرماء يطؤها المفلس فتحمل منه الثالثة أمة الشركة يطؤها أحد الشريكين بلا إذن الشريك الآخر فتحمل منه الرابعة جارية من أحاط الدين بماله ومات فوطئها ابنه والحال أن أباه لم يمسه الخامسة أمة القراض يطؤها العامل السادسة

(١) قوله فائدة تباع أم الولد دون ولدها الخ قد نظمها ابن المؤلف محمد على المالكي بقوله لتحفظ

تباع عند مالك أم الولد بدون أنها بتسعة تعد
إن يطأ المفلس والشريك أو يطأها العامل في قرض رأوا
أوراهن بدون إذن المهرن أو سيد بعد جناية تبن
أو استحققت بعد أن أحلها وأمة غرورها زوجها لها
ومن تباع في النجوم بعدما قد مات سيد المكاتب كما
يطؤها ابن الذي مات وقد أحاط دينه ومسه فقد
وأبنا يباع دونها أتى بائنتين عتق عبد أمة
ملكها من بعد حملها وما بعته سيده ماعلها
حق له أعتق أو قد ولدت من قبل عتق من لعتقها أبت
وجاهل من غير سيد وقد وهبها بدون حملها المعد
لغير من أحبل والموهوب له أعتقها فاحفظ ولا تمهله اه

إن شاء الله تعالى انتهى كلام العلامة في الحاشية المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب القسم والنشوز) (سئل) رضى الله عنه في رجل متزوج بامرأة وأراد الزوج غيرها عليها فقبل تزوجه بالثانية اسمى لها اثني عشر ريالاً رضوة فقبلت وأشهد على نفسه بأنها ديناً في ذمته ودفع لها ثلاث محاييب اسلامبولي من الرضوة بعد أن تزوج فبعد أيام احتاج الزوج إلى هذه الثلاثة المحاييب فطلبها منها قرضه حسنة فبعد مدة أيام تشاجر

ولم يأتها لياتها ومن عادتها تخرج إلى الجيران التي حولها من أهلها وأهل من غير إذنه فخرجت إلى دار منها على حسب العادة والدار دار أهلها وأهلها فاستلحقها إلى بيتها وضربها ضرباً قبيحاً وكشفها إلى الأجانب الذين ليسوا محرماً لها ثم خرجت من بيتها بسبب هذا الضرب إلى بيت ولها فهل الاثنى عشر الريال لها أن تطلبها منه ويؤمر بدفعها وهل يخرجها من بيته بهذه الصورة تكون ناشراً أم مصرفها (٢٣٣)

أمرها إلى القاضي في ضربه لها للقاضي أن يريه على ذلك أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان إعطاؤها المحاييب الثلاث على وجه الهبة وقبلت وقبضتها فلها طلبها وليس لها طلب الباقي وبخروجها تكون ناشرة فلا نفقة لها ولا قسم وأما ضربه لها فإن رأى الحاكم الشرعى تعزيره عليه عزره والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه ما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم استوصوا بالنساء خيراً أينأنا معنا وإعرابه يانا شافيا أى كيف إعراب خيراً أهل هو مفعول استوصوا أو هو صفة محذوف وما الوصية المذكورة أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم معنا اقبلوا وصيتي فيهن وارققوا بهن وأحسنوا عشرتهن بحيث تكسوهن بمعروف وتطعموهن كذلك وتسكنوهن بما يليق بهن، وخير أنصوب على التمييز (تنبيه) من الوصية بهن تأديهن إن تعين سمع أبو حنيفة امرأة تصيح لضرب زوجها فقال صدقة مقبولة وحسنة مكتوبة فقبل له كيف ذلك قال لحديث ضرب

جارية وطئها سيدها بعد جنائيتها وهو عالم بها السابعة الجارية التي اشتراها شخص وأجلها ثم استحقها شخص من يده الثامنة الأمة الغارة التاسعة أمة المكاتب يموت وفيها وفاة بالكتابة تباع في النجوم والولد حر في الجميع ويبيع ابن أم الولد دون أمه في مستلئين الأولى إذا ملك العبد أمة فوطئها فحملت وأعتقها ولم يعلم سيده بعقده لها حتى أعتقه فإن عتق العبد أمته ماض وتكون حرة والولد الذي في بطنها رقيق وحمله بعضهم على ما إذا وضعت الولد قبل عتق السيد العبد الذي أعتقها وأما لو كان في بطنها حين العتق فإنه يتبع أمه الثانية أمة حامل من غير سيدها فوهبها لشخص واستثنى حملها ثم إن الموهوب له أعتقها فتصير حرة حاملة برقيق اه ص بتوضيح [مسئلة] شرط ضمان المرتهن أن يكون الرهن يده وكان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة بضياعه بغير تفريط فيضمنه حينئذ ولو اشترط البراءة من الضمان حال العقد وإلا بأن كان بيد أمين أو كان مما لا يغاب عليه أو قامت على ضياعه بينة فلا ضمان على المرتهن لأن ضمانه ضمان تهمة وقد زالت فلا ضمان إلا أن تكذبه البينة الشاملة للعدل وامرأتين كما لو ادعى موت الدابة أو العبد الرهن فقال جيرانه أوفرقته في السفر لم نعلم بذلك أو قال مات أو ضاع يوم كذا فقالت البينة رأيتاه عنده بعد ذلك اليوم فإنه يضمن في جميع ما ذكر اه من أقرب المسالك بتصرف [مسئلة] إذا ادعى المرتهن احتراق الرهن أو سرقة وعلم احتراق محله أو سرقة متاعه فإنه يضمن ولا ينفعه ذلك إلا ببقاء بعضه لم يحرق مع ظهور أثر الحرق فإنه لا يضمن اه منه بتوضيح [مسئلة] للراهن تحليف المرتهن مطلقاً في ضمانه وعدم ضمانه لقد ضاع أو تلف بلا تفريط منه وأنه لم يعلم موضعه اه منه (ما قولكم) فيما إذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين فقال الراهن عشرون وقال المرتهن ثلاثون والرهن قيمته ثلاثون فهل القول للراهن أو للمرتهن (الجواب) في أقرب المسالك أن الرهن بالنظر لقيمته كالشاهد فمن شهد له حلف منه وكان القول له وهنا الرهن شاهد للمرتهن فالقول له وإن لم يشهد لواحد منهما بأن كان أقل من دعوى المرتهن وأكثر من دعوى الراهن حلف كل منهما على طبق دعواه ونفى دعوى الآخر وأخذ المرتهن الرهن في دينه إن لم يغرم له الراهن قيمته فإن تكلا فكحلفهما اه [مسئلة] إذا اختلفا

(٣٠ - قررة العين) الجاهل صدقة وأنا أعرفها جاهلة انتهى مناوى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تزوج امرأة بأكرة مرهقة بعقد صحيح شرعى وأعطى جميع صداقها لوليا المتولى تزويجها ودخل بها في بيت أهلها فمضت مدة نحو ثلاثة أشهر فبلغت بالحيض والسن فطلبها زوجها إلى بيته فأبت هي ووالدها ووالدتها وقالوا شرطنا عليك أن تكون عندنا بقية هذه السنة فقال قد تضررت ولا يلزمنى الوفاء بهذا الشرط فهل تكون هذه الزوجة

ناشرة بذلك ولا يلزم الزوج شيء من نفقة وغيرها حتى تطيعه وتأتى إلى مكانه وتوفيه حقوقه أم لا وإذا تعنت ولها وقال خذها عريانة ولا أعطيها شيئا من حل ولباس وأثاث سواء الذى اشتريته من مهرها والذى متعتها من عندى فهل للزوج أن يطالبه بما ذكر ليعطيه للزوجة وإذا امتنع من الأداء وطلبه عند الحاكم الشرعى وامتنع من الإعطاء أيضا له أن يجبره على تسليم ما ذكر أم لا (٢٣٤) وإذا قال قد صنعت صبرة وحسبتها من المهر فهل يكون متبرعا ولا يحسب له شيء لأن بنته إذ

ذلك غير بالغة ويلزمه تسليم جميع ما أخذ من الزوج أم لا وإذا كان محل الزوج صالحا للسكنى والإقامة فيه لا محتوائه على منافعه ومراقبه وقال أهلها نريد غير هذا ونريد من يكون معها فى مسكنها غير الجيران والزوج فهل يمنعون من هذا التعنت والأذى ويجبرون على تسليم الزوجة لبعلمها ولا يعارضونه إلا إن خالف الشريعة المحمدية أم كيف الحال أفيدوا الجواب عن كل قضية للصواب ولكم من الله تعالى جزيل الثواب (أجاب) رضى الله تعالى عنه تكون ناشرة بما ذكر فلا تستحق عليه شيئا من الحقوق إلا بطاعتها له بأن تأتى إلى مسكنه وتوفيه ما هو له شرعا وحيث وكلت الزوجة زوجها فى مطالبة أبيها طالبه وأخذ ما أثبت أنه لها ومنه ماصرفه ولها فى صبرتها من مهرها وإذا كان المسكن لا تقاها أجبروا على تسليمها وليس لهم معارضته فى شيء من جانبها حيث سلك طريق الشرع المنيف والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى المكي

فى قدر الدين وشهد الرهن بالنظر لقيمته للمرتبن وقلتم يحلف معه ويكون القول له فهل إذا وجد المرتبن شاهداً واحداً يشهد له فهل يضمه للرهن ويسقط الدين أولاً بد من الدين نقل بعضهم عن المتطلى أنه لا يضم له وأنه لا بد من الدين مع الشاهد لأن الرهن ليس شاهداً حقيقياً وهو ظاهر انتهى بن

باب الفلاس

[مسئلة] لصاحب الدين منع من أحاط الدين بماله من تبرعه بهبة وصدقة وحبس وإخدام وحالة وكذا لا يجوز له فيما بينه وبين الله تعالى وله منعه من البيع والشراء والأخذ والعطاء لأن التفليس العام وهو قيام الغرماء مانع من ذلك كما نص عليه ابن رشد بخلاف مجرد الإحاطة من غير قيام الغرماء فلا تمنع المعاوضات بالبيع والشراء كما فى أقرب المسالك (ما قولكم) فيمن أحاط الدين بماله وطلب بعض أرباب الديون تفليسه وأبى غيره هل يفلس لأجل الطالب أم لا وإذا قلتم يفلس لحق الطالب فهل يحاصصه من أبى تفليسه أم لا (الجواب) نعم يفلس لحق الطالب وللآخرين محاصة القائم لأن تفليسه لواحد تفليس للجميع اه خرش [مسئلة] ليس لمن أحاط الدين بماله أن يفلس نفسه بأن يرفع للحاكم ويثبت عدم نفسه بل لا يحكم الحاكم بتفليسه إلا إذا طلبه الغرماء (فائدة) اعلم أن من أكثر ماله حلال وأقله حرام تجوز معاملته ومدايته والأكـل من ماله كما قال ابن القاسم وهو المعتمد خلافاً لأصـبغ المحرم لذلك وأما من أكثر ماله حرام والقليل حلال فذهب ابن القاسم كراهة معاملته ومدايته والأكـل من ماله وهذا المعتمد خلافاً لأصـبغ المحرم لذلك وأما من كل ماله حرام وهو المراد بمستغرق الذمة فهذا تمنع معاملته ومدايته ويمنع من التصرف المالى وغيره خلافاً لمن قال إنه مثل من أحاط الدين بماله يمنع من التبرعات لا من التصرف المالى وسيل ماله إذا لم يمكن رده لأربابه الصدقة على الفقراء ليس إلا وقيل يصرف فى جميع منافع المسلمين كبناء القناطر وسد الثغور واختلف إذا نزع منه ليصرف فى مصالح المسلمين هل يترك له منه شيء أولاً والمعتمد أنه يترك له ما يسد رمقه ويستر عوزته اه تقرير شيخنا عدوى اه من دسوق [مسألة] لا يكلف الحاكم الغرماء أن لا غريم على الفلاس غيرهم لأن الدين يقصد إخفاؤه غالباً فإنبات حصر

إذا زوج ابنته من رجل آفاق وشرط عليه أن لا يسافر بها فسافر بها إلى الطائف فى غيبة أبيها ثم أراد السفر بها إلى بغداد والحال أنه غير مأمون عليها فهل له أخذها جبراً أم ليس له أخذها والحال ما ذكر أفيدونا مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم ليس له جبرها على السفر معه والحال ما سطر والله الهادى سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى شخص له زوجة نزل بها إلى جدة لأجل أن يسكن بها والحال أنه يريد السفر إلى نحو الهند ولم يكن لها

أحد بجدة من محارمها ولا أقاربها فهل والحال ما ذكر تجبر على السكنى بجدة على هذه الحالة أم كيف الحال ولها منه بنت عمرها نحو ست سنين يريد أن يسافر بها إلى اليمن فهل له ذلك أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كانت لم تأمن على نفسها بما ذكر فلا تجبر والا فتجبر عليه وحيث أراد سفر النقلة فله أخذ ابنته منها والا فلا والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له زوجة وأراد النزول (٢٣٥)

إلى جدة لطلب المعاش فيها فقال لزوجته يا بنت الناس امشى معى فتالت لا أمشى إلا إن أمرنى الشرع فهل له أخذها أو لم يكن له ذلك أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه حيث كان مأمونا عايتها والطريق آمن والمقصد آمن لزمها السفر معه والا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته وطلبت منه طلاقها فقال لها ما عندى شيء أعطيته لك لأنى فقير ولك عندى باقى صداقك ونفقة العدة ومؤنة السكنى إذا طلقتك تحل على جميع ذلك وأنا أبجزعن ذلك فقالت له أَرْضَى مِنْكَ وَلَوْ بِشَيْءٍ قَلِيلٍ فَقَالَ لَهَا مَا مَلَكَ إِلَّا رِيَالًا وَاحِدًا تَرْضَيْنَ بِهِ وَتَبْرَأَيْنَ ذِمَّتِي فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ بَرَاءةً صَحِيحَةً وَلَوْ كُنْتُ حَامِلًا فَلَا تَطَالِبِينِ بِشَيْءٍ حَتَّى تَضَعِي حَمْلَكَ فَإِنْ أَرْضَعْتَهُ لَكَ أَجْرَكَ وَالْأَفْلَ فَرَضِيَتْ بِالرِّيَالِ وَأَبْرَأَتْ ذِمَّتَهُ فِي جَمِيعِ الْمَذْكُورَاتِ حَتَّى لَوْ ظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ لَا تَطَالِبُهُ بِشَيْءٍ مَا وَأَشْهَدْتُ عَلَى نَفْسِهَا أَنَّهَا أَبْرَأَتْ ذِمَّتَهُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ بَرَاءةً صَحِيحَةً فَبَعْدَ مَضَى شَهْرَيْنِ ظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ فَطَالَبَتْهُ أَنْ تَنْفَقَ عَلَيْهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا فَقَالَ

الغرماء متعسر وأما الورثة فإن الحاكم لا يقسم عليهم حتى يكلفهم بيئة تشهد بحصرهم وموت مورثهم ورتبتهم من الميت وذلك لأن عددهم معلوم بالجيران وأهل البلد فلا كلفة في الإشهاد عليهم ولكن شهود الورثة يشهدون على نفي العلم بأن يقولوا في شهادتهم لا نعلم وارثا غير هؤلاء الورثة فلو قالوا لا وارث لليت غير هؤلاء قطعاً بطلت شهادتهم كما في دس

باب الحجر

(ما قولكم) في صبي أتلّف شيئاً هل يضمن أم لا (الجواب) في أقرب المسالك إن أتلّف شيئاً لم يؤمن عليه فإنه يضمن قيمته في ماله إن كان له مال وإلا اتبع به في ذمته وإن آمن عليه فلا ضمان عليه لأن من أمنه قد سلطه على إتلافه فإن كان الذى أمنه هورب المال فقد ضاع هدرًا وإن كان غيره فعلى المؤمن الضمان لتفريطه إلا أن يصون به ماله وإلا فيضمن الأقل مما صونه به وما أتلّفه فإذا أمن على عشرة قروش مثلاً وعنده لنفسه ثمانية قروش فأكل بالعشرة التي أمن عليها وصالن الثمانية فإنه يغرم الثمانية وأما إذا كان لاشيء عنده فإنه لا يغرم شيئاً ولو استفاد مالا بعد الإتلاف

باب الصلح

(ما قولكم) في شخص ادعى على آخر بشيء فأنكر فطلب المدعى اليمين من المدعى عليه فهل له أن يصالح المدعى بشيء ويفتدى من اليمين مع علمه براءة نفسه (الجواب) نعم له أن يفتدى من اليمين ولو علم براءة نفسه خلافاً لما قاله ابن هشام من أنه إذا علم براءة نفسه تجب عليه اليمين ولا يجوز له الصلح لأربعة أمور منها أن في حلفه إذلال نفسه وقد قال صلى الله عليه وسلم من أذل نفسه أذله الله ومنها أن فيه إضاعة المال ومنها أن فيه إغراء للغير ومنها أن فيه إطعام ما لا يحل ورد كلام ابن هشام بأن ترك اليمين وترك الخصام عز لا إذلال وحينئذ فبذل المال للاقتداء من اليمين ليس إضاعة له لأنه لمصلحة وأما إطعام الغير الحرام فلا سبيل على المظلوم فيه إنما السبيل على الذين يظلمون الناس الآية قاله البنانى اه ملخصاً من أقرب المسالك وص بتصرف [مسئلة] قولهم الصلح جائز إنما هو بالنسبة لظاهر الحال فالمُنْكَر من المتصالحين إن كان

لا تستحقين في ذمى شيئاً وعندى البينة على ذلك فهل تسمع دعواها بعد البراءة الصحيحة أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم تسمع دعواها والبراءة غير صحيحة والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الطلاق) (سئل) رضى الله عنه في رجل طلق امرأته بالثلاث ولاسمى اسمها يوم طلقها وراح لأبيها وقال له تعال شد بنتك ما بقى لها عندى لا يوم ولا ليلة انقطعت لقمته وانقضت عتبتها فشدّها أبوها ولا أشهد عليه وأخذت عند أبيها مائة

من الزمان سبعة أشهر لادعوى ولا مجيب فبعد ذلك بدا لها نصيب ارتفاق فيوم بدا لها جاء بدعوى أتى ما طلقت زوجتي فخط نفسه أنه ما طلق إلا من بنات عمه سعيد الثلاث الصغار وما عنيت زوجتي بذلك فبعد ذلك حضرت الزوجة والرجل فقالوا للزوجة لك هوى في زوجك قالت لا ما طلقني أمس سمعني طلاقاً بأذني وأعود عليه اليوم؟ لا أشربه في ماء ولا آكله في زاد فقال لهم كلمتك في نصب (٢٣٦) قبرى فأصلحوا بينهم الناس قالت أنا شارية حيلي منه فاشترت

حيلها منه بخمسة وعشرين ريالاً وأسلت الدرهم من يده إلى يدها فبعد الاستلام للدرهم منها قال لها زوجتي هذه مسعدة بنت سعيد طالق منى بعد الرضا فهل يجوز له عليها طريق بعد الطلاق الأول ثم الطلاق الثاني واستلم الدرهم راضياً مختاراً لا مقصوباً ولا موهوباً فهل له رجوع عليها أم لا وهل له إعادة بعد الطلاق التالى أم لا أقنونا (أجاب) رضى الله عنه نعم إن كان الطلاق لفظه بنت سعيد طالق ثلاثاً وقصد لإحدى الثلاث الصغار من بنات سعيد على ما زعم صدق فلا يقع عليها طلاق ولها تحليفه أنه لم يقصد طلاقها وكذا لها تحليفه على قوله شد ببتك أنه لم يقصد طلاقها وحيث لم يقع الأول وقع الأخير وله الرجعة إن كانت العدة باقية وإن انقطعت فلا بد من تجديد النكاح ولها الرجوع في دراهمها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل زوج ابنته آخر على وهى بالغة فكشك مهامدة وجاء إلى أبيها وقال له شد ببتك إلى فكشكتها ولا لها عندي ولا لى

صادقاً في إنكاره فما أخذه الآخر منه حرام وإلا لخلال كما في أقرب المسالك وغيره (ماقولكم) في شخص ادعى على آخر بعشرة مؤجلة فهل للدعى عليه أن يصالحه بثمانية نقداً أم لا (الجواب) لا يجوز له ذلك لما فيه من ضع وتعجل لأنه أسقط عنه اثنين من العشرة المؤجلة لاجل أن يعجل له ثمانية الآن ومن عجل ما أجل عتد مسلفاً فكأنه سلفه الثمانية المنقودة الآن لاجل أن ينتفع باثنين عند الأجل ففيه سلف جر نفعاً وأما عكس هذه وهو أن يصالحه بعشرة نقداً عن ثمانية مؤجلة فلا يجوز أيضاً لما فيه من حط الضمان وأزبدك (١) [مسألة] لا يجوز الصلح بدرهم عن دنانير مؤجلة ولا عكسه لما فيه من الصرف المؤخر [مسألة] يجوز الصلح على الاقتداء بمال عن يمين توجهت على المدعى عليه ولو علم براءة نفسه وهو المعروف خلافاً لمن منعه وهو ابن هشام زعم أن ترك حلف البرى إذلال لنفسه وفي الحديث من أذل نفسه أذل الله وإضاعته مال وإغراء للغير وإطعامه ما لا يحل ورد بأن ترك الحلف والخصام عز لا إذلال فبذل المال له ليس إضاعته وأما أكل الغير الحرام فلا سبيل على المظلوم فيه إنما السبيل على الذين يظلمون الناس اهـ ملخصاً من عقب والامير

باب في الحوالة

[مسألة] شرط صحة الحوالة رضا المحيل والمحال فقط دون المحال عليه وإنما يشترط حضوره وإقراره على الأرجح (ماقولكم) في رجل له على آخر أردب قمح من دين وللبدن أردب قمح من قرض على آخر فطلب صاحب الأردب الدين أن يوفيه حقه فهل يجوز للدين أن يحيله على الأردب القرض أم لا (الجواب) يجوز إذا حل المحال به عند الأصحاب إلا ابن القاسم فاشترط حلولها معاً وقال ابن رشد يمنع مطلقاً لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه وأجيب بأن قضاء القرض بطعام البيع جائز وأما الطعامان من بيع فلا تجوز الحوالة فيهما كما في أقرب المسالك وغيره [مسألة] تكفى الإشارة الدالة على الحوالة من الآخرس ولا تكفى من الناطق خلافاً لما يوهمه كلام ابن عرفة اهـ من دس

(١) قوله وأزبدك يجوز رفع أزبدك بتقدير المبتدأ والنصب بان مضرة بعد وار المعية اهـ مؤلف

عندها فشاها الأب على توهمه بأنها طلقت وما ذكر كان مثلاً في شهر شعبان فلما أن مضى أربعة أشهر وجاء شهر الحج شكأ أبوها إلى بعض الناس فقالوا له نحن نذهب إلى الزوج ونسأله فذهبوا إليه وسألوه فقال هي فلانة بنت فلان طالق بالثلاث فصار الطلاق مبرهن فاستعدت إلى انقضاء ثلاثة أشهر وجاءها نصيب كزوج آخر فزوجها أبوها ودخلت على الزوج فادعى زوجها الأول وقال للأب إن هذا الطلاق بعدم حضورها ليس بطلاق جهلاً من المخبرين

والأب بسبب أنهم من البادية في الوادي فصالح الأب الزوج الأول بشيء من الدراهم فطلق الزوج الأول على زعمهم طلاقاً صحيحاً فما الحكم في العقد على الزوج الثاني وهل عليها عدة أم ليس عليها عدة والعقد صحيح والطلاق في الحج صحيح أم كيف الحكم أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه العقد الأول على الزوج الثاني صحيح والطلاق الواقع من زوجها الأول صحيح الواقع في الحج ولا تحتاج إلى عدة بعد الطلاق الثاني (٢٣٧) لأنه لم يصادف محلاً والله سبحانه

وتعالى أعلم (سئل) رضى الله

عنه في رجل تشاجر مع زوجته

فقال لها إن دخلت بيت أهلك

فأنت طالق بالثلاث والحال

أنها لم تقدر على الامتناع من

الدخول حيث إن البيت بيت

أيها المحلوف عليه فماذا يقع إن

دخلت وما يقع إن لم تدخل أفوتونا

مأجورين (أجاب) رضى الله عنه

حيث كان البيت ملكاً للأب فلا

يقع الطلاق إلا أن يريد الزوج

بالإضافة السكنى فيقع الطلاق

والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)

رضى الله عنه في رجل قال لزوجته

يلزمنى الطلاق بالثلاث ما أتى

بمكة طول ما أنت في بلاد الحجاز

وقصد الجماع ثم جامعها في مكة

فهل يقع الطلاق أم لا أفوتونا

مأجورين (أجاب) رضى الله عنه

بقوله نعم وقع عليها الطلاق

الثلاث ولا تحل له حتى تنكح

زوجاً غيره بشرطه والله سبحانه

وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه

في رجل تشاجر مع زوجته في شأن

جارية لناس تدخل عندهم ففزع

زوجته من إدخال الجارية المذكورة

وقال لها إن جاءتنا هذه الجارية

فأنت طالق بواحدة فامتنعت

الجارية المذكورة عن المجيء عندهم بعد الحلف المذكور فلم تجيء إليهم أبداً ثم بعد أيام تشاجر مع زوجته أيضاً فقال

لها أنت طالق بثنتين فهل والصورة هذه تقع هذه الطلقتان الأخيرتان فقط ولا يقع في الأولى شيء لا امتناع الجارية

المحلوف عليها عن المجيء وله مراجعتها بعد الطلقتين في العدة وتبقى معه بطلقة واحدة أم كيف الحكم في ذلك أفوتونا

مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم له مراجعتها والحال ما سطر وتبقى معه بواحدة والله سبحانه وتعالى أعلم

باب في الضمان

[مسئلة] إذا ادعى شخص على آخر بدين فأنكره فقال شخص آخر إن لم آتتك به في غد فأنا ضامن فيما ادعيت به عليه ثم لم يأت به في الغد لا يلزمه ضمان لأنه وعد وهو لا يقضى به إلا أن يثبت المدعى حقه بينة فالضمان لازم وأما إذا أقر المدعى عليه بالدين فالمتعمد أنه لا يعول عليه وإذا كان لا يعول على إقراره فالضمان غير لازم كما في حاشية الخرشي [مسئلة] إذا ادعى شخص على آخر بدين فأنكره ثم قال للمدعى أجلنى اليوم فإن لم أوفك فما تدعيه على حق فإن هذه مخاطرة كما قال ابن القاسم ولا شيء عليه إلا أن يقيم المدعى بما ادعى بينة أو يقر له المدعى عليه فيؤاخذ به قولاً واحداً لأنه إقرار على نفسه كما في الخرشي [مسئلة] من قدر على تخليص شيء من نفس أو مال كمحارب أو سارق وجب عليه تخليصه بيده أو ماله أو شفاعته أو جاهه ورجع بالمال إن وجد معه وإلا اتبعه في ذمته فإن لم يخلصه ضمن قيمة المال لربه ودية النفس على عاقلته إن كان متأولاً بأن اعتقد أنه لا يلزمه تخليصه وإن كان متعمداً لاهلاكه بترك تخليصه قتل كما استظهره بعضهم وكذا يضمن الشاهد إذا كتم شهادته بمال على شخص جاحد بعد أن طلبت منه الشهادة كما ذكرنا ذلك في باب الذكاة [مسئلة] من فتح بابه وكان قبل فتحه مستنداً عليه جرة عمل مثلاً فانكسرت فإنه يضمنها لأن فعله قارن الاتلاف كما قال ابن عرفة بخلاف ما لو أطلق ناراً في محل فأحرقت دار جاره فلا ضمان على المطلق اهـ دس من باب الحج

باب في الشركة

(ما قولكم) في أخوين اتجرا في مال واحد وتصرفا فيه بأنواع التصرفات من صدقة وهبة وغير ذلك وكل منهما مفوض للآخر من غير مشاورة واستمراعي ذلك نحو ستة وعشرين سنة ثم ادعى أكبرهما أن جميع المال له وادعى الصغير أنه شريك لأخيه الكبير بالنصف فما الحكم (الجواب) إذا قالت البينة نحن نعرف أن الأخوين يتصرفان في جميع المال في عرف التجارة تصرف المتفاوضين فإن القول قول من ادعى أن المال للشركة لمدعى الاختصاص إلا إذا شهدت

الجارية المذكورة عن المجيء عندهم بعد الحلف المذكور فلم تجيء إليهم أبداً ثم بعد أيام تشاجر مع زوجته أيضاً فقال لها أنت طالق بثنتين فهل والصورة هذه تقع هذه الطلقتان الأخيرتان فقط ولا يقع في الأولى شيء لا امتناع الجارية المحلوف عليها عن المجيء وله مراجعتها بعد الطلقتين في العدة وتبقى معه بطلقة واحدة أم كيف الحكم في ذلك أفوتونا

مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم له مراجعتها والحال ما سطر وتبقى معه بواحدة والله سبحانه وتعالى أعلم

(سئل) رضى الله عنه عن رجل قال لزوجه وهو معه ضيق في نفسه غضبان يا امرأة يا امرأة لنى وجهك أنت حرام على ليس عقد بها قلبه شيئاً من أنواع الطلاق فهل هو طلاق صريح أو كناية أو رجعى أفيدونا بالجواب لكم الجنة ونعيمها (أجاب) رضى الله عنه بقوله حيث لم يقصد بقوله المذكور طلاقاً لزمه كفارة يمين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص تشاجر (٢٣٨) مع زوجته فقالت له أبرأك الله من الحق والمستحق

وماتستحق النساء على الرجال فقال لها إن صدقت براءتك فأنت طالق ما الحكم في ذلك أفوتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله ما شاء الله لا قوة إلا بالله لم يقع عليها طلاق والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه ماصورته في امرأة قالت لزوجها يا مجرم فقال لها إن كنت أنا مجرم فأنت طالق بالثلاث أفوتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه إن أراد بقوله المذكور تعليقاً فإن كان مجرماً وهو الفاسق وقع الطلاق الثلاث وإن لم يكن مجرماً فلا يقع عليها شيء وإن أراد إساءتها بالطلاق كما أساءته بالكلمة وقع الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره بشرطه والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق لجأ وكيل الزوجة وقال لزوجها المذكور هات مصرف الزوجة فقال الزوج للوكيل المذكور تحرم على زوجتي مثل أختي سعود فإذا وقع عليها أفوتونا مأجورين (أجاب) رضى الله

البينة له بأنه ورثه من كزوجة أو وهبه له فلان هذا محصل ما في الخرشي والمجموع والدسوقي وغيرهم والله أعلم

(فصل) في بيان أشياء يقصر بها عند التنازع بين شركاء وغيرهم (ماقولكم) في شخص طلب من آخر ديناً فادعى أنه دفعه له وقد طالقت المدة فهل يصدق أم لا (الجواب) قيل إن طال الزمان كعشرين سنة فإنه يصدق ولا عبرة بوجود الوثائق بيد المدعى والمعتمد أنه لا يصدق إلا بينة ولو طال الزمان كافي الدسوقي والله أعلم (ماقولكم) في شخص جلس للبيع بفناء دار شخص آخر فهل لصاحب الدار منعه أم لا (الجواب) في الخرشي وغيره أنه يقضى للبايع بالجلوس بأفنية الدور ما لم يضر وهي مافضل عن المارة من طريق واسعة نافذة لاضيقه أو غير نافذة إذ لا فناء حيثئذ للدور يمكن الجالس منه لأن الحق في غير النافذة لخصوص أهل دورها كذا في الأمير على عقب وأما الجلوس للتحدث ونحوه فإنهم يقيمون وقضى للسابق من الباعة للأفنية إن نازعه فيه غيره ولو اشترى به ذلك الغير والله أعلم (ماقولكم) في شخص أحدث فرناً قرب فرن آخر فتمصت غلة ذلك الفرن هل يمنع أم لا (الجواب) في حاشية الخرشي أنه لا يمنع من إحداث ما ينقص الغلة كإحداث فرن قرب فرن آخر أو حمام قرب حمام آخر والله أعلم (ماقولكم) فيمن أحدث بناء في طريق وهو لا يضر فهل يؤمر بهدمه أم لا (الجواب) يقضى بهدم البناء الذي في الطريق ولو لم يضر بالمادة وفي حاشية الخرشي ولو كان ذلك البناء مسجداً والله أعلم (ماقولكم) في شخص أحدث طاقة يشرف منها على جاره هل يؤمر بسدها أم لا (الجواب) يقضى بسد كوة أو باب أو غرقة من داره يشرف منها على جاره إن أحدث ما ذكر وفي ابن وإذا سكنت من فتحت عليه كوة عشر سنين بلا عذر لم يكن له مقال على قول ابن القاسم وبه القضاء اه وأما القديمة فلا يقضى بسدها ويقال للجار استر على نفسك إن شئت وكذا إن كانت عالية لا يمكن التطلع منها إلا بسلم كما في أقرب المسالك وغيره والله أعلم (ماقولكم) في شخص أراد أن ينفض حصره قبالة باب داره هل يمنع إذا ضار بالمارة (الجواب) في الخرشي قال ابن حبيب ومن أراد أن ينفض حصره أو غيرها على باب داره وهو يضر غباره بمن يمر

عنه وقع عليها الطلقة الأولى وقوله تحرم على كناية فإن قصد به طلاقاً وقع عليه مانواه وإن قصد به ظهارة وكانت سعود أخته حقيقة وقع الظهار وإلا فلا وإن لم يقصد واحداً منهما لزمه كفارة يمين والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل قال لزوجه أنت طالق ثم سكنت ثم تخاصما وقال لها أنت طالق تعزى على وتحلى للكلب وأنت على كظهر أمى وأختي فهل تحل له بعد ذلك أم لا أفيدونا بالجواب ولها عشرون شاهداً على قوله والآن هو جحد

ويقول ماقلت أفتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله وقع عليها طلقتان وقوله تحرمى على إلى آخره كناية طلاق فان قصد به طلاقا وقعت ثالثة ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وإن لم يقصد طلاقا لزمه كفارة يمين وحيث لم تقع الثالثة وقع الظهار فان راجعها لزمته الكفارة العظمى وان لم يراجع فلا شيء عليه وحيث شهد عليه الشهود فلا عبرة بإنكاره والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل تشاجر (٢٣٩) مع زوجته فقالت له أبرأك الله

من الحق والمستحق فقال لها إن شاء الله أنت طالق بالثلاث فهل يقع عليه الطلاق والحال ما ذكر أم لا أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث أطلق أو قصد تبركا وقع عليها الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره بشرطه وإن قصد تعليقاً فلا يقع عليها الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل تزوج على امرأة وأنت منه بغلمان وجلس معها مدة من الزمان ثم بعد ذلك أشار عليها وخطب زوجة أخرى قال لزوجته أم الغلمان قصدى أتزوج فقالت له تزوج والحال واحد ثم تزوج على زوجة أخرى فبعد ذلك غدرت به الأولى فحين دخل عليها لزمته من حلقة واتكت عليه حتى كاد الموت يأتى إليه ولزمت عليه أن يطلق زوجته الأخرى فقال فى طلاقه فلانة بنت فلان طالق بالثلاث تحل على غيرى وتحرم على فهل له الرجوع عما ذكر أم لا أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث كان قادر على دفعها عن نفسه باستغاثة أو هرب أو ضرب أو قطع أو قتل فلم يفعل

بالطريق يمنع من ذلك ولا حجة له أن يقول إنما فعلته على باب دارى والله أعلم (ماقولكم) فى شخص ادعى على آخر بدين فأنكر المدعى عليه أصل المعاملة فأقام المدعى بيينة شهدت له بأصل المعاملة فأقام المدعى عليه بيينة شهدت له بأنه وفى الدين للمدعى فهل بيينة المدعى عليه تنفعه أم لا (الجواب) إقامة المدعى عليه بيينة شهدت له بأنه وفى الدين للمدعى أو صالحه عليه لا تنفعه وعليه الضمان لأنه أ كذب بيئته بإنكاره أصل المعاملة بخلاف ما إذا قال لاحق لك على فشهدت عليه بيينة به فأقام بيينة شهدت له بأنه وقاه إياه أو صالحه فتقبل وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين من لا يعرف الفرق بين إنكار المعاملة وبين قوله لاحق لك على وبين من لا يعرف الفرق بينهما وإذا وكلت وكبلا على قبض شيء فقبضه ثم أنكر القبض فقامت بيينة تشهد عليه بأنه قبضه فأقام بيينة تشهد له بأنه تالف فيقال فيه ما قيل فى المديان من أن البيينة لا تنفعه لأنه أكذبها بإنكاره القبض وعليه الضمان وفى حاشية الخرشى ويستثنى من هذا الإنكار المكذب للبيينة فى الأصول والحدود فإنه لا يضر فإذا ادعى شخص على آخر أنه قذفه أو أن هذه الدار له فأنكر أن يكون حصل منه قذف أو أن تكون هذه الدار دخلت فى ملك المدعى بوجه فأقام بيينة تشهد له بما ادعاه وأقام المدعى عليه بيينة أنه عفى عنه فى القذف أو أنه اشترى منه الدار أو وهبها له فتقبل بيئته فى هذين ولعل الفرق أن الحدود يتساهل فيها لدرئها بالشبهات وأن الأصول يظهر فيها انتقال الملك فدعوى أنها ما دخلت فى ملك المدعى لا يلتفت لها فكأنه لم يحصل منه ما يكذب البيينة التى أقامها وهذا فيمن يظهر ملكه وحمل غيره عليه حملا للتأدي على الغالب والله أعلم (ماقولكم) فى وكيل ادعى أنه دفع الدين الذى على موكله وأنكر القابض والحال أن الوكيل لم يشهد على القابض فهل يضمن الوكيل أم لا (الجواب) يضمن الوكيل لتفريطه بعدم الإشهاد سواء كان مفوضاً أو غيره كانت العادة جارية بالإشهاد أو بعدهم وهذا ما لم يكن الدفع بحضرة الموكل أما لو كان بحضرة ولم يشهد الوكيل فلا ضمان عليه بخلاف الضامن إذا دفع الدين بحضرة المضمن ولم يشهد فإنه يضمن والفرق أن ما يدفعه الوكيل من مال الموكل وقد دفعه بحضرة الموكل فكان الإشهاد

وقع على المطلقة الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره بشرطه وإن عجز عن دفعها فلا يقع عليها طلاق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل تشاجر مع زوجته فقالت له ما أبغاك أبرأك الله من الحق والمستحق وما تستحقه النساء على الرجال بحضرة رجل آخر فقال لها الزوج ما أسيبك الشعرة فيك بألف فقال الرجل الحاضر بينهما إماسيتها بالطيب يافعل ياتارك ذا الحين أخليك تسيبها غصبا عنك وأفعل معك أمرا شنيعا تخاف الزوج

من كلام الرجل الذي تهده فقال لها تكوفي طالقة بالثلاث بسبب أنه غريب والذي تهده من أهل البلد فما وقع مما ذكر وجميع ما ذكر في مجلس واحد أفيدوا الجواب (أجاب) رضى الله عنه قوله المذكور كناية طلاق فان قصد به طلاقا وقع الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وإن لم يقصد طلاقا فلا يقع عليها شيء ولها تحليفه في الثانية أنه لم يقصد طلاقها والله سبحانه (٣٤٠) وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل وضع يده على زوجته فقامت

الزوجة ونثرت يده فحلف بالحرام أن لا يطأها مادامت هي عنده فهل يقع عليها طلاق أوظهار أم كيف الحكم أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه إن قصد بقوله يلزمني الحرام طلاقا أوظهارا وقع مانواه إن وطئها وإن لم ينوشيا من ذلك لزوم كفارة يمين إن وطئها والله سبحانه وتعالى علم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فجاء رجل يصلح بينهما ووقع بالزوج حق وغضب شديد فقال هي طالق ثلاثا من غير قصد فهل يقع عليها الطلاق أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه حيث تقدم للمرأة ذكر في الخصام المذكور فوقع عليها الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره بشرطه وإن لم يتقدم لها ذكر رجع لنيته والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في أخوين تشاجرا على صبي عندهما يخدم بالأجرة فحلف أحدهما من امرأته بالطلاق الثلاث أن الصبي هذا الاعاد يكون لنا صبي ولا يدخل لنا بيت والصبي قاصر ولا أحد متلق له فهل يحكم بالطلاق إذا دخل البيت أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يحكم بالطلاق بدخوله البيت المحلوف عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)

على الموكل لا على الوكيل بخلاف الضامن فإنه إنما ضمن ما دفعه لأنه مال نفسه وقد فرط بعدم الإشهاد والله أعلم (ما قولكم) في شخصين شريكين في شيء لا يقبل القسمة كفرن وحانوت وحصل خلل في ذلك وامتنع أحد الشريكين من التعمير فهل يجبر الممتنع أم لا (الجواب) في أقرب المسالك يؤمر الشريك فيما لا ينقسم أن يعمر فإن امتنع قيل له إن لم تعمر حكمنا عليك بالبيع فإن استمر على الامتناع حكم عليه بالبيع ولو كانت حصته يزيد ثمنها على التعمير فإن باع لغير الشريك فلا شفعة فيه للشريك كما يأتي إن شاء الله تعالى في الشفعة [مسئلة] المنقول عن ابن القاسم رحمه الله تعالى وبه القضاء أن من حدث عليه ضرر من فتح كوة أو غيرها وسكت عشر سنين بلا عذر فلا مقال له بعد ذلك اه منه [مسئلة] يقضى بمنع بناء يمنع الضوء أو الشمس أو الريح على الجار اه منه [مسئلة] لا يقضى بمنع علو بناء على بناء جاره إلا أن يكون ذميا على مسلم فيمنع ولكن الذى علا بينائيه يمنع من الضرر كالتطلع بالاشراف من العلو الذى بناء اه منه [مسئلة] يمنع من الصعود على منارة إن كان يشرف الصاعد للأذان على الجار ولو كانت قديمة ومحل المنع مالم يجعل لها سائر من كل جهة يمنع من الاطلاع على الجيران ومالم يكن الصاعد أعنى ولا فلا منع بخلاف الصاعد على نخلة لأخذ ثمرها أو تقليمها فلا يمنع ولكن ينذر الجيران وجوبا وقيل ندبا اه ملخصا منه ومن ص [مسئلة] لا يمنع من إحداث روشن أو ساباط بسكة نافذة أو غيرها ولا يحتاج لإذن أحد والروشن هو الجناح الذى يخرج به جهة السكة فى علو الحائط لتوسعة العلو والساباط سقف فى السكة لمن له الجانبان ومحل الجواز إن لم يكن فيهما ضرر بالمارة بأن رفعا رفعا يبنأ عن رؤوس الناس والإبل المحملة فإن كان فيهما ضرر منعا، هذا هو المعتمد وفصل الشيخ خليل بين النافذة وغيرها ورجح أيضا اه منه

باب الوكالة

[مسئلة] الوكيل على بيع شيء يمنع أن يبيع ذلك الشيء لنفسه ولو سعى له الثمن لاحتمال الرغبة فيه بأكثر مالم يكن بعد تنأى الرغبات فيه ومالم يأذن له ربه فى البيع لنفسه وإلا جاز اه در

أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يحكم بالطلاق بدخوله البيت المحلوف عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل اختصم مع زوجته فقال لها أنت طالق وسكت فقالت له وفيها مرة بعد أخرى نحو عشرة فقال بالثلاث ثم قالت له ثانيا قل تحرمى علي تحلى لغيرى فقال ذلك فهل يقع عليه الأول والثالث ولا عبرة بقوله بالثلاث بعد سكتته المذكورة وله مراجعتها أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله نعم حيث قصد بقوله بالثلاث

أنه من تنمة الأول وبيان له أثر وقوع الطلاق الثلاث وإن لم يقصد ذلك فلا يقع إلا الطلقة الصريحة فقوله تحرم على تحلي لغیری كمايات فإن قصد الطلاق وقع وإلا فلا خيـث نوى بهما الطلاق فلا رجعة وإلا فله مراجعتها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رحمه الله تعالى في الزوج إذا وجد عند زوجته عمها من اللبن قتشاجر معها ومع أمها لأجل ذلك وقال يلزمني الحرام بالطلاق ثلاثاً أنها لم تواجه عمها ولا خالها ولا أحداً (٣٤١) فهل لو واجهت عمها أو دخل عليها البيت فواجهها من غير قصد منها

باب في الإقرار

(ماقولكم) في شخص أقر بأنه غصب الشيء الفلاني من زيد ثم قال لا بل من عمرو وقتلته إن ذلك الشيء يكون لزيد ويقضى لعمرو بقيمة ذلك الشيء ولعمرو تحليف زيد إن ادعى أن ذلك الشيء غصب منه فإن نكل زيد حلف عمرو وأخذه ولا شيء على المقر لزيد فإذا نكل الثاني أيضاً فما الحكم (الجواب) في الخرشى وعبد الباقي الظاهر أنه إذا نكل الثاني يشتركان في ذلك الشيء لتساويهما في الشكول وفي الأمير عن الثاني الظاهر اختصاص الأول لأن نكول الثاني تصديق للنكول الأول بخلاف ما إذا قيل تحالفاً فإن نكولهما كحلفهما اه ملخصاً ومثال تحالفهما كما إذا أقر زيد لعمرو بأحد ثوبين وقال لا أدري أى الثوبين له وقال عمرو لا أدري أيهما متاعى فإنهما يحلفان على نفي العلم ويشتركان في الثوبين بالنصف ونكولهما كحلفهما والله أعلم (ماقولكم) في رجل أقر بشيء من ماله أنه لولده الصغير ومعلوم بين الناس أنه لا مال للولد ثم مات الأب فهل يستحق الولد ذلك الشيء أم لا (الجواب) في حاشية العلامة الأمير لو أقر بشيء أنه لولده الصغير مثلاً وقد علمنا أنه لا مال للولد بوجه فركة لأنه لم يجعله صدقة عليه حتى يحوزه له فهو تولىج أى لإدخال شيء بالكذب والله أعلم

باب في الاستلحاق

[مسئلة] الاستلحاق عرفاً إقرار ذكر مكلف أنه أب لمجهول نسبه فأركاناه ثلاثة الأول مقر وشرطه أولاً الذكورة فلا استلحاق لأم اتفاقاً والمشهور اختصاصه بالأب دنية فلا يصح الاستلحاق من الجد خلافاً لأشهب في قوله إنه يستلحق وتأوله ابن رشد على ما إذا قال أبوهذا ولدى لا إن قال هذا ابن ولدى فلا يصدق وثانياً التكليف ولوسفها فلا يصح استلحاق المجنون والمكره والصبي والثاني المقربة وشرطه أن يكون مجهولاً نسبه فلا يصح استلحاق مقطوع النسب كولد الزنا المعلوم أنه من زنا ولا معلوم النسب فيحد من ادعى أنه أبوه حد القذف إلا أن يقر بالزنا لحد الزنا أيضاً والثالث إقرار بأنه أب لمجهول النسب ولو مع تكذيب أمه له لتشوف الشارع للحقوق النسب والمشهور أنه لا يشترط أن يعلم تقدم

هل يقع الطلاق الثلاث بمجرد مواجهتها أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت بمن يالى بتعليقه بأن يشق عليها إذا تكدر فواجهتها لم يذكر نسياناً أو جهلاً فلا يقع عليها الطلاق وإن واجهته عامدة ذاكرة مختارة وقع عليها الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تسكح زوجها غيره بشرطه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل حلف بالطلاق من زوجته أن هذه الجارية لم تدخل بيته ولا عتبة بابه فلما خشى الوقوع أعق الجارية وزوجها على رجل غريب سافر بها وغابت معه نحو ثلاث سنوات فلم يفتنوا إلا والجارية دخلت الدار المذكورة والحال أن الرجل مع طول المدة نسي ما صدر منه من الطلاق هل الصادر منه طلاق أو الصادر منه طلقتان أو الثلاث فسأل زوجته عما صدر منه فقالت له أنت لم تلفظ بالطلاق وإنما كان الصادر منك التزام بالحرام من إن دخلت هذه الجارية فهاذا يقع على المذكور والحال ما ذكر أفيدوا

(٣١ — قرة العين) بالجواب (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يقع عليه شيء والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة وكلت على زوجها ذا شوكة أنه يطلقها منه وأقر إليه وكيلها وقال له طلق فلانة زوجتك بالجبر والحال أن الزوج ضعيف ولاله قدرة فيه قال هى طالق ثلاث فهل طلاق الجبر يكون صحيحاً أم لا يكون صحيحاً أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه حيث وجدت شروط الإكراه فلا يقع وإلا وقع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه

فيمن تشاجر مع زوجته وقالت له أبرأك الله من الحق والمستحق وما تستحقه النساء على الرجال فقال لها وأنت طالق فهل يقع الطلاق هذا أم لا أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم وقع عليه الطلاق والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل أكره رجلا على طلاق زوجته بالقتل وهو قادر على ماهدده به فطلق المكره زوجته بالثلاث فهل يقع عليه شيء أم كيف الحكم (أجاب) رضى (٢٤٢) الله عنه نعم حيث ظن قدرته على ماهدده به عاجلا ظلما وعجز

المكره عن دفعه حتى بالاستغاة والحرب فلا يقع طلاق وإلا وقع والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل لفظ من لسانه فقال بعده هذا فعلها فهي بالثلاث طالق عن زوجته فصح الفعل من أختها ليس من الحرمة هل يقع الطلاق أم لا أفوتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه لا يقع عليها الطلاق والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل طلق زوجته من قبل طليقة واحدة وراجعها ثم بعد مدة قال لأهلها شيئا حوائجها ما هي علي ذمتي قاصدا بهذا اللفظ طليقة واحدة في سريره ولم يلفظ بالطلاق فهل بعد أن نوى بواحدة يعد طليقة ثانية وله مراجعتها وتصير باقية معه بواحدة أم كيف الحكم أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم وقع عليها طليقة وله مراجعتها والحال ما ذكر وتبقى معه بواحدة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة وكلت رجلا على زوجها أنه يطلقها ثم أتى الوكيل إلى زوجها وقال له أنت ماطلت سابقا والآن طلقها بالثلاث

ملك أم هذا الولد أو نكاحها لهذا المستلحق بالكسر وقال سحنون يشترط ذلك قال ابن عبد السلام وهو قول لابن القاسم ووجه أنهم اكتفوا في هذا الباب بالإمكان فقط لتشوف الشارع للحقوق النسب مالم يتم دليل على كذب المقر فالشرط عليه أن لا يكذبه عقل كما لو كان الأب صغير السن والمستلحق كبيرا فإن كان ذلك يحيله العقل لما فيه من تقدم المعول على علته ولاعادة كاستلحاق من علم أنه لم يقع منه نكاح ولا نسر أصلا فإن العادة تحيل أن يكون له ولد لأن كون الولد إنما يكون بين ذكر وأنثى عادي لا عقلي ولذا قيل في قوله تعالى (أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة) أن هذه حجة عرفية لا عقلية وكاستلحاقه من ولد يولد بعيدة جداً يعلم أنه لم يدخلها فإن شك في دخوله فمقتضى ابن يونس أنه كذلك ومقتضى البراذعي صحة استلحاقه ولا يكذبه شرع كما لو كان المستلحق بالفتح المجهول النسب رقا أو مولى أى عتيقا لمكذبه لاتهم الأب على نزعه من مالكم أو مولاه كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته

باب في الوديعة

(ماقولكم) في شخص ترك متاعه عند شخص جالس فسكت الجالس وذهب صاحب المتاع ثم ضاع ذلك المتاع فهل يضمن ذلك الجالس أم لا (الجواب) سكوته عند وضعه بعد رضا فيضمن إن فرط لأن سكوته قام مقام الصيغة كالمعاطة في البيع كما في الأمير علي عبد الباقي

باب في الإغارة

(ماقولكم) في شخص استعار شيئا يغاب عليه ثم ادعى ضياعه وقتلته يلزمه القيمة أو المثل إن كان مثليا يوم انقضاء أجل العارية بعد أن يخلف لقد ضاعت ضياعا لا يقدر على ردّها بعده فهل إذا وجدت العارية بعد غرم قيمتها أو مثلها تكون للمستعير أو المغير (الجواب) في حاشية الخرشى وإذا وجدت العارية بعد غرم قيمتها أو مثلها فإنما تكون للمستعير ولا يأخذها المغير كما أن الصانع إذا غرم قيمة المصنوع إذا ادعى ضياعه ثم وجد بعد غرم قيمته فإنه يكون للصانع والله أعلم (ماقولكم) في شخص استعار دابة ثم أرسلها مع غلامه فرجع الغلام وادعى ضياعها فهل يكون الضمان على المستعير أم كيف الحال

والحال أنه مغضوب عليه والوكيل ذو شوكة وطلقها الرجل وهو ليس له صفات في زوجته فهل للرجل أن يملك عليها بعقد جديد ومهر جديد بغير محلل ملك أم ليس له ذلك أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه حيث وجدت شروط الإكراه من كونه عاجلا ظلما والمكره قادر على تنفيذ ماهدده به والمكره عاجز عن دفعه حتى بالحرب والاستغاة فلا يقع عليه الطلاق وإلا وقع وحيث وقع وكان بالثلاث فليس له الرجوع عليها إلا بمحلل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى

الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها على الطلاق ثلاثا إذا لم تأت بهذه الدعوة في هذا الوقت وإلا فأنت طالق وهي تقول عندى ولم أعطك هي والحال تبين الأمر أن هذه الدعوة لم هي عندها فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أو طلبة واحدة أو لا أفئونا (أجاب) رضى الله عنه حيث لم تكن قادرة على الإتيان بها فلا يقع عليها الطلاق وإن كانت قادرة على الإتيان بها ولم تأت بها وقع عليها الطلاق الثلاث والله سبحانه (٢٤٣) وتعالى أعلم

(باب الرجعة)

(سئل) رضى الله عنه عن رجل تشاجر مع زوجته وشدها إلى بيت أبيها وقال أنت طالق وغاب عنها مدة نحو ثلاثة أشهر فهل إذا أراد مراجعتها ذلك وكيف يكون طريق المراجعة أفئونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث لم تمض لها ثلاثة قروء. فله مراجعتها بقوله راجعت زوجتى فلانة بنت فلان إلى عقد نكاحي وإن مضت الأقرام الثلاث فلا بد من عقد جديد بشروطه

والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل طلق زوجته فادعت أنه طلقها ثلاثا وقال ما طلقت إلا طلبة واحدة فهل إذا عدت البينة تجب عليها الرجوع إلى مسكنه والتكئين أم يجوز لها أن تمتنع من الرجوع إلى بيته والتكئين والحال أنه راجعها قبل أن تنقضى عدتها وأجرى بينهم والعدة ما انقضت أفئونا مأجورين خيرا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث عدت البينة فحلف أنه لم يطاق إلا اطلاقا رجعيا وراجع بشرطه وجب عليها الرجوع إلى طاعته

(الجواب) في حاشية العلامة الأمير علي عبق نقلا عن البنانى إذا أرسل العارية من الدواب مع عبده أو أجيده فلا ضمان لأن الناس هكذا يفعلون وإن لم يعلم ضياعها إلا بقول الرسول وهو مأمون أو غير مأمون فذلك سواء والله أعلم [مسئلة] يخاف المستعير ما فرط فيما علم أنه هلك بغير صنعه كما إذا هلك بحرق أو قرض فأرمثلا ويبرأ سواء كان الشيء المستعار مما يغاب عليه أم لا وإن نكل عن البين فإنه يغرم ولا ترد البين لأنها بين تهمة وحيث ضمن فإن فات المقصود من الشيء المستعار فإنه يضمن قيمة جميعه وإن لم يفت ضمن ما بين قيمته سليما ومعيبا هذا هو المعول عليه كما في الأمير علي عبق ويؤخذ من هذه المسئلة أنه يجب على المستعير تفقد العارية وكذا يجب على المرتين والمودع ونحوهم تفقد ما في أمانتهم مما يخاف بترك تفقده حصول العث ونحوه فيه لأن هذا من باب صيانة المال فإن لم يفعل ذلك تفریطاً ضمن وهذا ظاهر وسأى ذكر هذا في باب الدعاوى والأيمان

باب الغصب

(ما قولكم) في الأكل من طعام الخلفاء والعمال وأخذ عطاياهم هل هو جائز مطلقاً أم فيه تفصيل وهل لمن ظلموه أخذ عين شئته إن ظفر به أو قدر شئته إن لم يوجد (الجواب) إن كان جل ما لهم حلالا جاز الأخذ منهم فقد أخذ مالك جائزة من المنصور وأخذ ابن شهاب جائزة من عبد الملك بن مروان وأخذ ابن عمر جائزة من الحجاج على ما نقل قال الحسن لا يرد عطايا السلاطين إلا أحق أو مرأى أى ما لم يعلم الحرام وإن كان جل ما لهم حراماً فيمنع الأخذ منهم وقيل يكره وأما من جميع ماله حرام فقال الشيخ سليمان في شرح الإرشاد يحرم الأكل منه وقبول هبته ومعاملته إن علم أن ما أطعمه أو وهبه قد اشتراه بعين الحرام وأما إن اشتراه بشئ في ذمته ثم دفع فيه عين الحرام فإنه لا يحرم أكله وأما إن كان قد ورثه أو وهب له ذلك جاز ما لم يكن عين الحرام ويفهم مما ذكر أنه لو شك هل اشتراه أو وهب له أنه لا يحرم وإذا ظفر المظلوم بعين شئته جاز له أخذه أو أخذ ما يساوى قدره من مال الظالم سواء كان من جنس شئته أو من غير جنسه على المشهور وسواء علم الظالم أم لا وجواز الأخذ مشروط بشرطين الأول أن لا يكون الحق عقوبة كجرح أو قطع وإلا فلا بد من رفعه لمن يحكم عليه

وحرم عليها النشوز والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في المطلقة طلاقا رجعيا إذا انقضت عدتها ولم يراجعها الزوج في العدة هي بانك عليه بانقضاء العدة فليس له مراجعتها إلا بعقد جديد ومهر جديد برضاها إن رضيت وإلا فلا أم كيف الحكم في ذلك أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا تحل له بعد انقضاء العدة إلا بعقد جديد ومهر جديد ورضاها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق ثم راجعها

ثم تشاجر معها ثانياً فقالت له أبرأك الله من الحق والمستحق وما تدعى النساء على الرجال فأجابها الزوج بقوله إن صحت برأتك فأنت طالق ثم اصطلحوا بعد البراءة المذكورة ثم تشاجروا مرة ثالثة فقال لها أنت طالق فهل له مراجعتها أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان الأمر ما ذكر فله مراجعتها بشرطها والله تعالى أعلم ﴿باب الولية﴾ (سئل) رضى الله (٢٤٤) عنه عن صور الحيوانات إذا اشتراها شخص وأعطائها لصبي يلعب بها

يحل الشراء المذكور للصور وإعطائها للصبيان أم لا يحل إلا للعب البنات دون غيرهن من الصبيان أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يحرم شراء الحيوانات المذكورة وإعطائها للصبي ليلعب بها إلا للعب البنات فهن مستثنات من ذلك ففي التحفة يجوز تصوير لعب البنات لأن عائشة رضى الله عنها كانت تلعب بها عنده صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وحكته تدرين أمر الترية اهـ وحيث جاز التصوير جاز البيع فيما يتعلق بهن والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب اللعان﴾

(سئل) رضى الله عنه في رجل تزوج امرأة وجلست في عقده مدة ثلاث سنوات وبعد طلقها طلاقاً بائناً ومكثت عند أهلها ثلاث سنين وأربعة أشهر ثم نانت حاملاً ولم يخبر الزوج أنها حامل ثم إن أخت الزوج أوصت عند موتها أن امرأة أخيها حامل منه فهل يثبت ذلك الحمل من الزوج المذكور أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم إن وضعته لدون أربع سنين

والثاني أن يأمن من الرذيلة اهـ ملخصاً من الخرشى والعدوى [مسئلة] من أئلف أحد مزدوجين ضمن قيمتهما على الأصح كأحد سفرى كتاب وقيل يضمن قيمة التالف وما نقصه الباقي كمن أئلف بجلا كانت أمه تحلب عليه اهـ من الأمير على عقب في فصل الخيار [مسئلة] من تعدى على ثوب شخص آخر فصبغه فربه يخير بين أن يأخذ من المتعدى قيمته ايض يوم التعدى أو يأخذه ويدفع للتعدى قيمة صبغه يوم الحكم اهـ خرشى (ما قولكم) في رجل اشترى من آخر ثوباً يظنه ملكاً للبائع ثم تبين أنه مغصوب فردده إلى غاصبه ورد له الغاصب دراهمه فهل يسوغ له تملك تلك الدراهم أم لا (الجواب) في الأمير في أول باب الوديعة لم يختلف أصحاب سحنون أنه يجب عليه التصديق بقيمة الثوب لأنه لم يعلم صاحبه وبالدراهم التي أخذها بدل دراهمه أى لأنه قدر على تخلص الثوب للفقراء وقد رده للغاصب ولأن الدراهم ليست عين دراهمه^(١) ودراهمه في ذمة الغاصب كما قالوه في الوديعة يحرم قبولها من مستغرق الذمم ومن ردها له ضمنها للفقراء والله أعلم (ما قولكم) في ظالم كلص أو غاصب أو سارق أو مكاس أخذ شيئاً من ربه قهراً ثم اشتراه شخص غير ربه من ذلك الظالم ثم وجده ربه بيد ذلك المشتري هل له أخذه منه أم لا (الجواب) لربه أخذه من المشتري من الظالم ولكن يدفع للمشتري القدر الذى دفعه للظالم بشرطين الأول إن لم يأخذ المشتري ذلك الشيء من الظالم لئتملكه مع عليه بأنه ظالم وإلا بان أخذه لئتملكه فإن ربه يأخذه بجائنا الثاني لم يمكن تخلصه من الظالم إلا بالفداء فإن أمكن تخلصه من الظالم بجائناً فإن ربه يأخذه من المشتري بجائناً وإن أمكن أخذه من الظالم بأقل مما فداه به المشتري فإن ربه يأخذه بذلك الأقل كذا ذكره في باب الجهاد (فرع) إذا باع عن الصغير قربه كالأخ والعم بلا إيضاء ولا حضانة فكبير الصغير وأخذ شيئه فإن المشتري لا يرد الغلة ولو كان عالماً يوم البيع بتعدى البائع قاله في المعيار وقال الشيخ ميارة لأن القريب فيه خلاف بين العلماء هل ينزل منزلة الوصى أم لا وعلى الثاني فالمشتري منه له شبهة

(١) قوله ليست عين دراهمه : لكن قد يقال هو يأخذ بقدر حقه إلا أن يقال يتعاصروا مع غرماً الغاصب وهو لا يدري ما يخصه

من اجتماعهما قبل الطلاق نسب إليه ولا ينتفى عنه إلا بلعان بشرطه والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب الإيلاء﴾ (سئل) رضى الله عنه فيمن تشاجر مع زوجته فقال ورب الكعبة ما عاد أجيك مرة واحدة يعنى لا يقربها الله يحرمك على كتحريم أهلى على ونوى بهله أمه وأخته فهل والصورة هذه ماذا يجب عليه في ذلك أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه حيث أراد بقوله الأول الجماع لزمه بجماعها كفارة يمين وإن أراد بالثاني طلاقاً أو ظهاراً وقع

مانواه وإن لم ينو شيئاً مما ذكر لزمه كفارة يمين والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الاستبراء) (سئل) رضى الله عنه فيمن ملك أمة وأراد وطأها عقب الملك من غير استبراء وهي من ذوات الأشهر فهل يحل له وطؤها فإذا قلتم لا فهل أحد يقول بذلك من علماء الشافعية أو غيرهم أفئونا (أجاب) رضى الله عنه لا يحل وطؤها حتى يستبرئها هذا هو المعتمد الذى عليه الفتوى (٢٤٥) وقال المزنى وابن سريج وصاحب

التقريب لا يجب استبراء البكر والصغيرة ومن لم توطأ قال الرويانى وأنا أميل إليه قال العلامة السيوطى قلت وهو المختار عندى والله

سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى جارية بانت حامل بعد وطف سيدة بثلاث سنين وحيضها مراراً فهل يلحق به الحمل والحال ما ذكر وإذا قلتم لا فالحكم فى ذلك وفيها أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لا ينتفى عن سيدة الحمل المذكور إلا أن يستبرئها بحيضه مثلاً بعد الوطف وقبل الوضع وحلف مع ذلك أن الولد ليس منه فإذا وجد الشيطان انتفى الحمل ويصير ولدها

رقيقاً للسيد إن لم تكن أمه أم ولد وإلا فاتبعها ولا يلزم الأمة حد ولا غيره إلا أن تقر بزنا أو تقوم البينة به فيعمل بمقتضاه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى جارية تدعى أنها حامل من سيدة وتم لها حول كامل وهى تدعى ذلك وبعد الحول رأى سيدة نكره فأنكره عليها وبعد ذلك ثبت الحمل فهل يكون الطفل من سيدة على هذه الصفة أم يحل بيعها بحملها أم كيف الحكم

أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان سيدة يطؤها فالولد ولده ولا عبرة بالرية المذكورة إلا إن استبرأها بحيضه بعد وطفه ووضعته لسته أشهر من الاستبراء وحلف على ذلك فينتفى عنه الولد وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل اشترى جارية من شخص آخر والحال أن الأمة المذكورة مكثت عند الدلال نحو خمسة أشهر قبل الشراء فلما اشتراها المذكور سألها هل حضت أم لا فأجابت بأنى رأيت الدم يوماً واحداً عند سيد قبل

تسوغ له الغلة قاله أبو الحسن الصغير وكذا من باع ما يعرف لغيره زاعماً أن ماله كله وكله على بيعه وهو من ناحيته وسببه فلم يثبت التوكيل ففسخ البيع فلا ترد الغلة اه أمير

باب فى الاستحقاق

[مسئلة] الاستحقاق لغة إضافة الشيء لمن يصلح له وله فيه حق كاستحقاق هذا من الوقف مثلاً بوصف الفقراء والعلم وشرعاً رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله وحكمه الوجوب إن توفر سببه فى الحر أو غيره إن ترتب على عدم القيام به مفسدة كالوطء الحرام وإلا جاز وسببه قيام البينة على عين الشيء المستحق أنه ملك للدعى لا يعلمون خروجه ولا خروج شيء منه عن ملكه إلى الآن وشروطه ثلاثة الأول الشهادة على عينه إن أمكن وإلا فحيازته والثانى الإغذار فى ذلك للحائز فإذا ادعى مدفعاً أجله فيه بحسب ما يراه والثالث يمين الاستبراء ويمنعه أحد أمرين سكوت أو فعل فالسكوت عدم قيام المدعى بلا عذر أمد الحيازة والفعل اشتراؤه من حائزه من غير بينة يشهدا سراً قبل الشراء بأنى إنما قصدت شراءه ظاهر أخوف أن يفوته على بوجه كما فى شرح أقرب المسالك وحاشيته

باب فى الشفعة

[مسئلة] سبب الشفعة بيع الشريك الآخر جزءه الشائع فى عقار ونحوه على غير شريكه وأركانه خمسة (الأول) أخذ وهو الشفع وهو شرطه أن يكون هو المالك للجزء الآخر أو وكيله أو وليه حيث كان محجوراً عليه أو بيت مال ولو ذمياً أو محبساً لحصته (والثانى) مأخوذ منه وهو المشتري وشرطه أن يطرأ ملكه وأن يكون لازماً وأن يكون بمعاوضة ولو غير مالية ككنكاح وخلع (والثالث) شيء مأخوذ وهو المبيع وشرطه أن يكون جزءاً شائعاً من عقار ونحوه ولو منافقاً له أو شجراً أو بناء مملوكاً بأرض حبس إن انقسم وإلا فقولان مشهورهما عدم الشفعة فيه فمن قال غلة الشفعة رفع ضرر الشريك أجازها مطلقاً إذ ضررها حاصل فيما لا ينقسم أيضاً ومن قال علتها دفع ضرر القسمة منعها فيما لا ينقسم فلا شفعة لأحد الشريكين بأذرع معينة من عقار ولا بغير معينة عند مالك ورجحه ابن رشد ولا شهب فيها الشفعة والعقار الأرض وما اتصل بها من بناء وشجر

أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان سيدة يطؤها فالولد ولده ولا عبرة بالرية المذكورة إلا إن استبرأها بحيضه بعد وطفه ووضعته لسته أشهر من الاستبراء وحلف على ذلك فينتفى عنه الولد وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل اشترى جارية من شخص آخر والحال أن الأمة المذكورة مكثت عند الدلال نحو خمسة أشهر قبل الشراء فلما اشتراها المذكور سألها هل حضت أم لا فأجابت بأنى رأيت الدم يوماً واحداً عند سيد قبل

أن يقبضني الدلال فما حكم المذكورة في الاستبراء هل هو بالأشهر أو بالحيض فإذا قلتم من ذوات الحيض فوطئها المشتري ما حكم وطئه وهل إذا أراد بيعها يجب عليه الاستبراء أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كانت المذكورة لم تر الدم أربعة وعشرين ساعة فيما مضى من عمرها فهو من ذوات الأشهر فيكون استبراؤها بشهر وإن رآته أربعة وعشرين ساعة فيما مضى (٢٤٦) ثم انقطع فاستبراؤها بحیضة فإن لم تره صبرت حتى تحيض

أو تصل سن اليأس ووطئ المشتري لها قبل الاستبراء حرام لاحد فيه ولا يجب عليه الاستبراء إذا أراد البيع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن ملك جارية من ذوات الحيض أو من ذوات الأشهر فهل يحل النظر إليها بشهوة ومضاjectها ومفاخذتها ومعانقتها وتقبيلها أو غير ذلك من الاستمتاع ما عدا الجماع أم يحرم جميع ذلك عليه حتى تنقضي عدتها فإن قلتم بالحرمة فما فائدة الملك وإن قلتم بعدم الحرمة بينوا لنا دليل ذلك أثابكم الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان ملكه لها بغير سبي كأن اشتاها أو ورثها أو غير ذلك من أسباب الملك حرم عليه جميع ذلك حتى يستبرأها وإنما حرم ذلك لادائه إلى الوطء المحرم ولا احتمال أنها حامل بحر فلا يصح حينئذ بيعها والله الهادى سبحانه أعلم

(باب الرضاع)

(سئل) رضى الله عنه عن رجل أخبرته أمه بأن بينه وبين زوجته رضاعا محرما

فلاشفعة في غيره إلا تبعاً ونحو العقار الثمرة على أصولها ونحوها من مقتاة وباذنجان وقرع وبامية بماله أصل يجنى ثمره وأصله باق ولو بيعت مفردة عن أصلها مالم تيبس بعد العقد وقبل الأخذ بالشفعة وإلا فلاشفعة فيها وكذا إذا وقع العقد عليها وهى يابسة كما في المدونة فلو باع أحد الشريكين الأصول وعليها ثمرة قد أزهرت أو أبرت قبل البيع واشترطها المشتري لنفسه ولم يأخذ الشفيع بالشفعة حتى يبست وقلنا بسقوط الشفعة حينئذ فيهما وأخذت الأصول بالشفعة حوط عن الشفيع ما ينوب الثمرة من الثمن وأما لو اشترى الأصول ولم يكن فيها ثمرة أبرت أخذت بالشفعة مع الأصول مالم تيبس أو تجذ وإلا فإفاز بها المشتري وأخذ الشفيع الأصول بالثمن ولا يحط عنه شيء من الثمن في نظير الثمار وفي الحالة التي يفوز فيها بالثمرة يرجع المشتري عليه بالثمن من سقى وعلاج ولو زادت قيمة الكلف على الثمار ولاشفعة في حيوان إلا حيوانا في نحو حائط ومعصرة محبسة فإذا كانت الحائط مثلاً مشتركة وفيها حيوان كبقرة أو آدمى مشترك بينهما فباع أحدهما نصيبه من الحائط فالآخر الأخذ بالشفعة في الحائط والحيوان (الركن الرابع) المأخوذ به وشرطه أن يكون مثل الثمن الذي أخذ به المشتري أى الذى وقع العقد عليه وإن نقد المشتري خلافه على الراجح حيث كان مثلياً ولو ديناً بذمة بائعه أو قيمته إن كان مقوماً كعبد وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم الأخذ بالشفعة أو قيمة الشقص فيما إذا كانت المعاوضة بشيء غير متمول من نحو نكاح وخلع وصلح عمد على نفس أو طرف الواجب فيه القود وبما يخصه من الثمن أن صاحب الشقص في البيع غيره في صفقة ولزم المشتري لها الباقي وهو ما صاحب الشقص في الشراء كالعبد وإن قل وأن يأخذه بأجله إن أيسر أو لم يوسر وضمنه مليء وإلا عجل الثمن إلا أن يتساويا عدماً وبرهنه وضامنه وأجرة دلال وكاتب ومكس . (الركن الخامس) الصيغة وشرط لزوم الشفعة للشفيع أن يقول أخذت بالماضى لا بالمضارع ولا باسم الفاعل وأن يكون في حال معرفة الثمن وشرط لزوم المشتري تسليم الشقص أن يقول بعد قول الشفيع أخذت وأنا قد سلمت لك ذلك فيتبعه بالثمن المعجل فإن عجل الثمن فلا كلام للمشتري وأخذ منه جبراً إن لم يسلم وإن لم يعجله فإن سلم أجل للوفاء باجتهاد الحاكم ولا نقض

بعد نحو عشرة سنين وهى مساكنة لهما فوقع في قلبه صدقها لصلاحها ولم يلتفت لما يحصل بينهما من خاصات النساء لمريد ورعها لكن شق عليه فراق الزوجة المذكورة لامتداد الصحة وكونها أم أطفاله وبنت عمه ومعلوم أن إخبار الأم أو غيرها لا يؤثر في صحة النكاح مالم تقم البيئة العادلة ويتم نصابها بأربع نسوة عند القاضى مع استجماع شروط الحسبة ونحو ذلك مما هو معلوم لكن ذكر العلامة ابن حجر في شرح الإرشاد الكبير آخر باب الرضاعة أنه

إذا وقع في قلبه صدقها اتجه الجزم بالحزمة حينئذ أو قريب من هذه العبارة ونحوها أيضا نقلها العلامة البرلسي في الجواهر وكأنه نقلها من الإمداد لتأخر منه فهل ما ذكره معتمد أم لا وهل في المسئلة خلاف يجوز العمل به أو قول لبعض الأئمة وما معتمد الرملي واتباعه في مثل هذه نصاً لا مفهوماً وهل فرق بين قولهم وقع في قلبه صدقها وغلب على ظنه صدقها وإذا قلتم بالفرق أوضحتم كلا على حدته (٢٤٧) وكان العلامة ابن حجر قاسها على

مسئلة الخبز بدخول رمضان فإذا لم يوجد نصوص في المسئلة في باب الرضاع فلينقل في المسئلة المقيس عليها وعبارة الامداد المشار اليها مانصه نعم إن وقع في نفسه صدقها احتمل أن يقال يلزمه الاخذ بقولها قياساً على لزوم الصوم بإخبار من وقع في قلبه صدقه انتهى ومثله الجواهر لأنه

قال كالصوم بدل قوله قياساً الخ أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله لإعلم أيها السائل وفقك الله لمرضاته أن ما ذكره العلامة في شرح الإرشاد هو المعتمد الذي لا محيص عنه وقد وافقه على ذلك العلامة الشمس الرملي في نهايته وعبارة التحفة في باب الرضاع في فصل في الاقرار والشهادة بالرضاع قال رجل هند بنتي الخ ويظهر أنه لا تثبت الحرمة على غير المقر من فروعه وأصوله مثلاً إلا إن صدقه أخذنا مما مر أول محرمات النكاح فيمن استلحق زوجة ولده بل أولى وحينئذ يأتي هنا ما مر ثم إنه لو طلق بعد الإقرار أو أخذه مطلقاً فلا تحل له بعد الخ ما في التحفة وعبارة النهاية ويتجه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر من

للشفعة ثم بيع من ماله ما يوفى به الثمن ولو الشقص والأولى تقديم ما هو الأولى بالبيع وإن لم يسلم ولم يجعل أجل بالاجتهاد فإن مضى الأجل ولم يأت به فله البقاء على طلب الثمن فيبيع له مال الشفيع للوفاء وله أن يبطل أخذه بالشفعة فإن قال الشفيع أنا أخذ بالمضارع أو باسم الفاعل وقد سلم المشتري له الأخذ أجل ثلاثة أيام لإحضار النقد فإن أتى به فيها وإلا سقطت شفيعته ولا قيام له بها بعد ذلك وأما إن سكت المشتري أو أبى فإن عجل الثمن أخذه المشتري جبراً وإلا بطلت شفيعته حالاً فيهما ورجع الشقص للمشتري . هذا خلاصة ما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته

باب في القسمة

﴿ ما قولكم ﴾ في شريكين في حانوت طلب أحدهما البيع وأبى الآخر فهل يجبر على البيع أم لا (الجواب) في أقرب المسالك وأجبر على البيع من أباه من الشركاء فيما لا ينقسم من عقار وغيره بشروط (الأول) إن نقصت حصة مرید البيع لو باعها مفردة من حصة شريكه فإن لم تنقص لوبيعت مفردة لم يجبر لعدم الضرر . (الثاني) ولم يلتزم الآبي النقص فإن قال بع ما يخصك في هذا الحانوت وإن نقص عن بيعه جملة فعلى ما نقص فإنه لا يجبر على البيع معه لعدم الضرر (الثالث) ولم تملك حصة مرید البيع مفردة فإن ملكها مفردة وأراد بيعها وأبى صاحبه من البيع معه لم يجبر على البيع معه . (الرابع) ولم يكن المجموع للغة فإن اشترى لها كحانوت اشترى للغة لم يجبر الآبي على البيع مع من أراده اه بتصرف

باب في القراض

﴿ ما قولكم ﴾ في شخص اشترى سلعة لنفسه بثمن معلوم فلم يقدر على وفائه فقال لشخص آخر إذا اشتريت سلعة بكذا فاعطني الثمن لا نقده لربها وربحها بيننا مناصفة مثلاً فدفعه له فهل هذا قراض صحيح أم لا وإن قلتم إنه غير صحيح هل الربح للعامل وحده والخسر عليه أم لا (الجواب) هذا قرض فاسد لا قراض فيجب رده لربه فوراً لأنه قرض لم يقع علي وجه المعروف فإن نقده في السلعة فالربح للعامل وحده والخسر عليه بخلاف ما إذا لم يخبر رب المال بالشراء بل قال بعد أن اشتراها ادفع لي عشرة مثلاً علي وجه القراض والربح بيننا فيجوز

نحو أصوله وفروعه ما لم يصدقه أخذاً مما مر أول محرمات النكاح فيمن استلحق زوجة ابنه بل أولى وحينئذ يأتي هنا ما مر ثم إنه لو طلق بعد الإقرار أو أخذه مطلقاً فلا تحل له بعد الخ ما فيها وفي النهاية والتحفة في باب ما يحرم من النكاح بعد قول المتن والاختوات نعم لو زوجه الحاكم بمجهولة ثم استلحقها أبوه بشرطه ولم يصدق هو ثبتت أخوتها له وبقي نكاحه نص عليه الخ ما فيهما والعبارة للتحفة فدل كلامهما على أنه بالتصديق حرمت عليه لأنه في التحفة

استظهره وفي النهاية استوجه كما هو صريح عبارتهما والذي يظهر أنه لافرق بين قولهم وقع في قلبه صدقها وغلب على ظنه صدقها وأن المراد منهما واحد وهو وقوع نسبة التصديق في قلبه بظن قوى بدليل عبارة النهاية مالم يصدق والتحفة الا إن صدقه هذا وقد سبق منا افتاء مخالف لما ذكر فليحذر والله الهادي إلى سواء السبيل أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل معاشرا امرأة في الحرام سنة (٢٤٨) كاملة ثم بعد ذلك تزوجها بالحلل وجلس قدر نصف شهر فجاءت امرأة أبيه

وقالت له يا ولدى هذه أختك من الرضاة لأنى أرضعتها مع أخيك فقال لها متى أرضعتها فقالت له قبل ما يأخذ أبوك أمك بخمس ست سنين وأنت في علم الله فهل والحالة هذه الحرمة تحل لهذا الرجل أم تحرم عليه برضاها مع أخيه من أبيه (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان اللبن الذي ارتضعت من المذكورة للأب بأن نزل بسبب ولادة من الأب رضعت منه خمس رضعات متفرقات وشهد بما ذكر رجلان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة حرم نكاحها وافرقت بينهما وإلا فلا والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن زوجته أرضعت بنته مع ابن أخيه وزوجة ابن أخيه المذكورة أرضعت المذكورة أيضاً مع ابنها المذكور وللم المذكور ابن من زوجته المذكورة موجود قبل الرضاة المذكور ولابن أخيه المذكور بنتان من زوجته المرصعة المذكورة وجدوا بعد الرضاة المذكور ولم يراضعوا مع أحد من أولاد عمه فهل يحل لابن العم الموجود قبل الرضاة أن يتزوج بأحد البنين المذكورين

ويكون قراضاً على مادخلا عليه وكذا يكون قراضاً صحيحاً إذا قال ادفع لى كذا على وجه القراض فقد وجدت رخيصاً اشتريه به والرجح بيننا على كذا فيجوز إن لم يسم السلعة أو يبيعها فإن سمي أحدهما لم يجز وكان قراضاً فاسداً وله في تعيين البائع أجره تولى الشراء أو قراض المثل وله في تعيين السلعة أجره المثل

باب في المساقاة

[مسئلة] هي عرفاً عقد من رب الحائط أو الزرع مع غيره على القيام بمؤنة وخدمة شجر أو نبات أى على التزام خدمته من سقى وتنقية وتقليم وغير ذلك بجزء من غلة هذا هو الأصل وفيها لأبأس بالمساقاة على أن كل الثمرة للعامل بصيغة من لفظ مادة ساقيت فقط عند ابن القاسم أو منه ومن مادة لفظ عاملت أيضاً عند سحنون كما سيوضح وهي مستثناة من ستة أصول كل واحد منها يدل على المنع (الأول) الإجار بالمجهول لأن نصف الثمرة مثلاً بمجهول (الثاني) كراء الأرض بما يخرج منها فيما إذا جعل للعامل جزء من البياض والبذر عليه (الثالث) بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بل قبل وجودها (الرابع) الغرر لأن العامل لا يدرى أنسلم الثمرة أم لا وعلى تقدير سلامتها لا يدرى كيف يكون مقدارها (الخامس) بيع الطعام بالطعام نسيئة إذا كان العامل يغرم طعام الدواب والاعجاء لأنه يأخذ عن ذلك الطعام طعاماً بعد مدة (السادس) الدين بالدين لأن المنافع والثمار كلاهما غير مقبوض والأصل فيها معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خير ولداعية الضرورة إلى ذلك ولفظها مفاعلة أما من التي تكون لواحد نحو سافر وعافاه الله وهو قليل وأما أن يلاحظ العقد وهو لا يكون إلا من اثنين فيكون من التعبير بالمتعلق بالفتح وهو المساقات على المتعلق بالكسر وهو العقد وإلا فهذه الصيغة تقتضى أن كل واحد من العامل والمالك يسقى لصاحبه كالمضاربة والمقاتلة وليس هو المراد كما في حاشية أقرب المسالك وشرحه على المتن [مسئلة] عقد المساقات من العقود اللازمة عند جمهور الفقهاء خلافاً لأبي حنيفة فإنه منعها ووافق أصحابه الجمهور فليس لأحدهما فسخاها بعد العقد دون الآخر مالم يراضيا عليه هذا هو المذهب وأركانه أربعة (الأول) المعقود عليه وهو الأشجار وسائر الأصول وشروط صحته ثلاثة الأول أن لا يخلف

أم لا يحل له ذلك ويكونوا جميعاً أخوة من الرضاة أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يجتمع الابن المذكور والبنات على ثدى واحد جاز له نكاح أحدهما والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجلين تراضعا مع شخص وللشخص أخت أجنبية ثم إن الرجلين المذكورين أراد أحدهما أن يتزوج علي أخت الشخص المذكور فهل له ذلك أم لا أجبوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان المتزوج المذكور لم يجتمع هو والمرأة على ثدى واحد فنكاحه

صحيح والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل عنده أخت ولها ولد رضيع مع ولد خاله ثم مات أبو الولد الذي رضع معه ولد خاله ثم أخذ أمه رجل آخر وجابت منه بنت ثم جاء للخال ولد غير الذي رضع مع ولد أخته وأراد الرجل أن يزوج ولده على بنت أخته فهل يصح العقد أولاً أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يجتمعا على ثدى واحد فالنكاح بينهما صحيح والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل (٢٤٩) ماتت زوجته وأراد التزوج بأختها

والحال أنها أرضعت مع بنته بنت أختها فهل يصح له أن يزوج بها أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم ترضع من لبنه ولا لبن من تحرم عليه بنتها حلت له وجاز له نكاحها والله الهادي أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن أرضعت شخصين من ثديها خمس رضعات متفرقات والحال أنها إذا عصرت ثديها يخرج منه مثل الغراء ولم تعلم هل وصل شيء إلى جوف المذكورين أم لا والحالة هذه تثبت الرضاع أم لا فإن قلم لا، الورع الترك أم لا أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه نعم لا يثبت الرضاع بما ذكر والحال ما سطر والله عز وجل أعلم

(باب الحضانة)

(سئل) رضى الله عنه في ولد فقيه بلغ تحت يد والده فهل للولد المذكور الخروج من تحت يد والده ليتعلم العلم أو ليتعلم حرفة تغنيه عن مئة والده وتكفف الناس والحال أن والده لم يرض ذلك فهل يجبر الولد المذكور لطاعة والده حيث الوالد المذكور ملزم لولده مادام باق تحت يده مؤنته

بضم الياء فلا تصح فيما يخلف كقضب بفتح القاف وسكون الضاد المعجمة نبت معلوم يشبه البرسيم أو قرط بضم القاف أو موز لا تخلف ولا تنتهى لأجل معلوم فينال الذي لم ينته منه من سقى العامل فكأنه شرط زيادة عليه الثاني أن لا يبدو صلاحه خلافاً لسحنون فلا تصح فيما بدا صلاح ثمرة وهو في كل شيء بحسبه على المشهور لأن فيه منفعة لرب الحائط وهو سقوط الجائحة عنه لأن الثمرة إذا أجيحت في المساقاة لم يكن له في الجائحة شيء وكان له الخيار بين التماضى أو الخروج بخلاف الاجارة فإن للأجير أن يرجع فيها إذا أجيحت الثمرة بأجرة مثله فيما عمله الثالث أن يكون ذا ثمر في عام المساقاة فلا تصح فيما لا ثمرة له أصلاً كالأنثى أو لم يبلغ حد الأثمار كالودى نعم تصح في محترزات هذه الشروط تبعاً لغيره مما تصح فيه المساقاة فيكون لها ولا يجوز إبقاؤه للعامل ولالرب الحائط لأنه زيادة إما على رب الحائط أو على العامل يناله بسقيه مسقة والفرق بينهما وبين البياض ورود السنة بالبياض (الركن الثاني) الجزء المشترط للعامل من الثمرة وشروط صحته ثلاثة الأول شيوعه في ثمر الحائط فلا تصح بشجر معين ولا بكيل والثاني عليه كريع أو ثلث أو أقل أو أكثر فلا تصح لو قال للعامل ولك من الثمر جزء أو بعض والثالث أن لا يكون مختلفاً فلا تصح فيما لو كان في الحائط من الثمر وشرط عليه أن يأخذ من صنف منها النصف ومن صنف آخر الثلث (الركن الثالث) العمل وهو جميع ما يفتقر الحائط إليه عرفاً كإبار وتنقية ودواب واحبال ودلاء ومساحى وأجراء وعليه خلف مارث من ذلك إلا ما مات أو مرض أو غاب أو أبق أو سرق من الحيوان العاقل أو غيره مما كان في الحائط أو لا قبل العقد فليس عليه بدله ولا أجرته بل ذلك على رب الحائط وإنما على العامل إجراء النفقة على من في الحائط من عبيد وأجراء ودواب وكسوتهم كانوا لرب الحائط أوله وشروط صحته أربعة (الأول) أن يشترط عليه رب نقص مافي الحائط من نحو دواب مما هو موجود بالحائط يوم العقد مما يحتاج الحال إليه وإلا فسدت (الثاني) أن لا يشترط تجديد الشيء في الحائط لم يكن موجوداً وقت العقد على العامل أو رب الحائط مما تقدم وإلا فسدت إن كانت تلك الزيادة لها بال وإلا لغت كما في بن وغيره (الثالث) أن لا يشترط زيادة

(٣٢ - قررة العين) ومؤنة من تلزمه مؤنته أو يمنع الوالد المذكور من إبقاء ولده تحت يده حيث لم يرض الولد المذكور بالجلوس تحت يده وإذا قلم يجبر الولد لطاعة والده وإبقائه تحت يده فهل للولد المذكور أخذ شيء من الزكاة التي تدفع إلى أصنافها حيث هو من الأصناف الثمانية والحال أن والده غنى أم لا كيف الحكم في جميع ذلك أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه نعم له الخروج من تحت يد والده حيث لا رية ولا يجبر على البقاء تحت يد والده وإن التزم

والده ما ذكر كما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له زوجة طلقها منذ أربع سنين وله منها بنت سنها إحدى عشرة سنة وأكثر فهل والحالة هذه خلصت حضانة البنت المذكورة أو هي باقية أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم وأما البنت الصغيرة فهي بخيرة بين أبيها وأُمها فن اختارته منهما صرفت إليه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص (٢٥٠) أراد أن ينزل إلى جدة وله زوجة بمكة والحال أنه لم

يكن لها بجدة أحد من أقاربها ولم يعطها شيئاً تصطرف به في طريقها بل ولم يبق عندها شيء من المصروف فهل والحال ما ذكر تجبر على النزول إلى جدة بهذه الكيفية أو تكون ناشزة إن لم تفعل أم كيف الحكم وله منها بنت عمرها ست سنين فطلب منها البنت أن يسافر بها إلى اليمن فهل يجبر على ذلك أم لا أفئونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان امتناعها من النزول لعدم الأمن أو لعدم ما تستعين به على السفر فلا تكون ناشزة بذلك وحيث كان سفره المذكور للنقلة فليس لها الامتناع من إعطائه بنته وإلا فلها ذلك والله سبحانه تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن طلق زوجته وله منها ابن فلين تكون حضنته فإن قلتم للأم فهل لها طلب أجره الحضانة ونفقة لابن فإن قلتم نعم فهل يجبر الزوج على ذلك أم لا أفئونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم تكون الحضانة للأم الطفل المذكور حيث لم تزوج إلى تمام سبع سنين ولها طلب أجره حضانة الطفل ونفقته

شيء لأحدهما يختص به عن صاحبه خارج عن الحائط كأن يعمل له عملاً في حائط أخرى أو يخطط له ثوباً أو يبنى له بيتاً أو يزيده عينا أو عرضاً أو منفعة كسكنى أو ركوب أو نحو ذلك وإلا فسدت (الرابع) أن لا يشترط عمل شيء من العامل يبقى في الحائط بعد انقضاء المساقاة كحفر بئر أو انشاء شجر أو بناء حائط بها أو تسوية أرض وإلا فسدت فإذا لم يشترط شيئاً من ذلك فلا يضر وفعله من المعروف الذى يثاب عليه فاعله (الركن الرابع) ما ينعقد به وهو الصيغة وشرطه عند ابن القاسم أن يكون بلفظ من مادة ساقيت فقط لا بلفظ إجارة أو شركة فلا تنعقد بذلك أى من البادئ منها ويكفى من الثاني أن يقول قبلت أو رضيت ونحو ذلك قال البناني ولفظ ابن رشد والمساقاة أصل في نفسها لا تنعقد إلا بلفظ المساقاة على مذهب ابن القاسم فلو قال رجل استأجرتك على عمل حائطي هذا بنصف ثمرته لم تجز على مذهبه كما لا تجوز الإجارة عنده بلفظ المساقاة بخلاف قول سحنون فإنه يجيزها ويجعلها إجارة وكلام ابن القاسم أصح اه باختصار هذا خلاصة ما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته والله سبحانه وتعالى أعلم

باب في الإجارة

[مسئلة] إذا قال احتطب على دابتي ولك نصف الحطب فيجوز إن علم ما يحتطبه عليها بعادة أو شرط وسواء قال يوم لى ويوم لك أم لا كنقلة لى وكنقلة لك وأما إذا قال ولك نصف ثمنه فلا يجوز للفرار اه من أقرب المسالك [مسئلة] يجوز إجارة دابة لمكان معلوم على أنه إن ظفر بحاجته في أثناء الطريق حاسب ربه على قدر ماسار صعوبة وسهولة ومحل الجواز إن لم ينقد الأجرة وإلا لم يجز لتردها بين السلفية والثنية اه منه (ما قولكم) في شخص قال لآخر بع لى سلعتى وما زاد على مائة فهو بينى وبينك فلا يجوز وله كراء المثل كما كتبه السيد عن ح اه أمير على عقب [مسئلة] تصح الإجارة على حفظ زرع مثلاً ويكون له على كل قفيز مدان نص عليه ابن أبى زيد لأنه كسراء صبرة كل صاع بكذا وعن الأبهري المنع اه أمير (ما قولكم) في الحائط لا يكاد يخالف مستخيطه وهو مخالف لمؤجره يخططه الثوب فإذا فرغ أرضاه هل هو جائز أو لا لكون الأجر غير معلوم (الجواب) هو جائز وقد ذكر الحطاب أن المنع في هذه المسئلة ونحوها غلو في الدين كما يفعل في دخول الحمام

بما يليق به ويجبر أبوه على ذلك والله سبحانه تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل توفي عن ابن وبنت وزوجة وأخ لأم وأخوان لأب والمتوفى مات مجهلاً فهل للأم والأخ الضريمر إذا رأوا ما ينكروه على الأولاد من أهمهم بعد مكوثها في البيت وضبطها والحال أن الابن والبنت حصل لهما عطب من غياب الأم عنهما واعتنائها بهما بحيث لم يفعلوا وكذلك للأم والأخ من الأم الاعتراض إذا رأوا الاسراف في مال الميت بغير وجه شرعى لهم أن يرفعوا الأمر

للحاكم الشرعى وأخذ الزورة من أهمهم حيث أنها خبيثة الاطباع أم ليس لهم أفيدونا الجواب (أجاب) رضى الله عنه نعم لهم أن يرفعوا الأمر للحاكم الشرعى فيقيم على الاطفال وصيا بحفظ أموالهم وحيثما كانت أم الاطفال غير صالحة للحضانة فتكون الحضانة للجدة والله سبحانه أعلم

(باب الجنائيات) (سئل) رضى الله عنه فى المملوك إذا (٢٥١) جنى بقتل أو نهب أو سرقة فهل تلزم

السيد جنابة المملوك أولا وكيف يكون حكمها أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله مال جنابة العبد الصادرة بنحو القتل يتعلق برقبته إن صدق السيد أو ثبتت بينة وإلا فهو متعلق بذمته يتبع به إذا عتق والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى امرأة ضربت ضربات بعصاة كبيرة ضربا شديدا رجلا فى ظهره وفى صدره فسبب الضرب المذكور ورم صدر الرجل المضروب المذكور ثم بعد أيام زال منه الورم المذكور لكنه يشتكى الوجع فى صدره ويخرج الدم من فمه ويقول خروج الدم من وجع صدرى بسبب الضرب المذكور وما زال عنى وجع صدرى بل غالب زمنى أحس الوجع المذكور وقتا يثقل على ووقتا يخف وهو على هذه الحالة المذكورة نحو ثلاث سنين بعض الأوقات يبيع ويشترى ويأخذ ويعطى وغالب زمنه يلزم فراشه وقال سبب ملازمتى فراشى ومرضى بسبب الضرب المذكور ثم مرض مرضا شديدا فنادى

وحلق الرأس والفران يخبز واستدل للجزاز بما وقع منه صلى الله عليه وسلم من حجامته ولم يشارط الحجام ثم أعطاه وربما الحق بذلك حمير الكراء بمصر بجامع القلة والمساحة فكان ذلك رخصا مستثناة اه أمير (ماقولكم) فى رجل قال لآخر ارق هذا الجبل ولك عشرة قروش قرق هل يلزم ذلك الرجل العشرة قروش أم لا (الجواب) فى الصاوى وقد نص ابن يونس أن من قال ارق هذا الجبل ولك كذا أنه لا شيء له اه (ماقولكم) فى شخص استأجر حيوانا وادعى ضياعه هل يضمن أم لا وإذا قلتم لا يضمن هل يحلف أم لا (الجواب) فى أقرب المسالك أن المستأجر لشيء والمؤجر بفتح الجيم كالراعى أمين فإن ادعى الضياع أو التلف فلا ضمان عليه كان مما يغاب عليه أم لا ولو شرط عليه الضمان ويحلف إن كان متهماً لقد ضاع وما فرطت ولا يحلف غير المتهم (ماقولكم) فى مؤجر حامل على ظهره أو دابته شيئا فانكسر هل يضمن أم لا (الجواب) فى أقرب المسالك أن الحامل إذا عثر أو عثرت دابته بدهن أو غيره أو عثر بأنيّة فانكسرت أو انقطع الحبل الذى ربط به الأمتعة قتلت فلا ضمان عليه مالم يتعد فى فعله أو سوقه الدابة بأن مشى فى زلق من الأرض أو ضرب الدابة بعنف فطرح مافوقها أو نحو ذلك فإنه يضمن لتعديه فإن كذب رب المتاع غير المتعدي بأن قال له لم تعثر ولم يذهب منك شيء فهو ضامن فى الطعام والادام وأما البز والعروض فالقول قوله والفرق تعبدى إلا أن يأتى رب المتاع بما يدل على كذبه بأن أقام بينة شهدت عليه بأنها رأت الشيء المدعى ضياعه بعد اليوم الذى ادعى ضياعه فيه اه بزيادة من ص وفى الأمير أن فى الكراء أربعة أقوال كما فى المقدمات له الكراء مطلقاً ويلزمه حمل مثله من موضع الهلاك هلك بسبب حامله أو بساوى وهو المشهور عند ابن رشد الثانى أن له بحساب ماسار مطلقا الثالث إن هلك بسبب حامله فله بحساب ماسار وإن هلك بساوى فله الكراء كله ويلزمه حمل مثله موضع الهلاك الرابع مذهب المدونة إن هلك بسبب حامله فلا كراء له وإن هلك بساوى فله الكراء كله ويلزمه حمل مثله وظاهره فى جميع الأقوال سواء ضمن أم لا طعاما أو غيره اه ولا يخفى أن مذهب المدونة هو المعتمد لأنه قول ابن القاسم فى المدونة وهو يقدم على

المضروب المريض المذكور جماعة من المسلمين فقال اسمعوا ما أقول لكم يا جماعة المسلمين إن مرضى قد اشتد على كما ترونه وأشرفت على الموت وإنى صرت فى حالة يصدق فيها الكاذب ويتوب فيها الفاجر وإن مت وصار على أمر الله إن مرضى ووجعى بسبب الضرب وإن موتى بسبب ضرب صدرى وظهر بالعصا المذكورة وبعد دعواه المذكورة صار محتضرا وانتقل إلى رحمة الله تعالى وقد خلف المذكور أولادا قاصرين وغير قاصرين وزوجتين وأما وأخا

لأبوين فكيف حكم هذه الواقعة والحال أن الميت المذكور لا ينصب وصياً على أولاده القصار فهل يجوز أو يجب للحاكم الشرعي أن يدعى على الضاربة المذكورة لأنه ولي القصار شرعاً وهل للأُم والزوجتين الادعاء على المذكورة بموت المذكور بسبب الضرب المذكور بينوا لنا ما يستحق المذكور عند الضاربة المذكورة أم ما يستحقون غير الحلف أم لا تسمع دعواهم أصلاً وإذا قلتم تسمع حيث (٢٥٢) أعرض الحاكم عن الدعوى المذكورة بأنهم لكونه أسقط حق

الأيام القصار وهل يجوز للحاكم الشرعي تأخير الدعوى إلى كمال القصار وإذا قلتم بثبوت اليمين على المذكورة كم عدد اليمين هل هو خمسين يمينا أو دون ذلك بينوا لنا حكم هذه الواقعة بيانا واضحاً مفصلاً وقد علمتم عبارة المنهاج في أثناء كتاب الدعوى وعبارته ومن توجهت عليه يمين لو أقر بمطلوبها لزمه فإن أنكر حلف اه وجزاكم الله خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم تسمع الدعوى على الجناية المذكورة والحال ما ذكر تجب على الحاكم الشرعي الدعوى بالضرب المذكور عن القاصرين وحيث أعرض عن الدعوى أنهم لتضييعه حق القاصرين ولا يجوز له التأخير إلى كمال القاصر وللوارث الكامل الدعوى أيضاً ثم حيث شهد عدلان بأن الضرب المذكور يقتل مثل الضرب المزبور وأن الموت كان بالضرب المذكور سراية وكذا إن كان الضرب المذكور لا يقتل مثله ولكن مات به سراية كما في التحفة والنهاية وغيرهما من كتب الشافعية حيث شهدا على

غيره كما يأتي [مسئلة] إذا أتى شخص لحياط بشقة وقال له إن كانت تكفي ثوباً ففصلها فقال تكفي ثم فصلها فلم تكف فلا ضمان على الحياط وإن علم عدم كفايتها لأنه لا أثر للغرر القولي إلا أن يشترط رب الشقة على الحياط أنك إن علت أنها تكفي ثوباً ففصلها وإلا فلا فقال تكفي مع علمه بعدم الكفاية فإنه يضمن اه من أقرب المسالك [مسئلة] يجوز إيجار العبد خمسة عشر عاماً والدار نحو ثلاثين عاماً ولو بشرط النقد فهما ويجوز إيجار أرض الزراعة المأونة إلى خمس عشرة عاماً لا أكثر فإن لم يؤمن ربحها جاز العقد عليها ما ذكر دون النقد وكذلك الدار إذا كانت قديمة يحتمل بقاؤها الثلاثين وعدمه فإن كانت قديمة جداً لا تبقى الثلاثين عادة لم يجوز كراؤها الثلاثين وكذا يقال في العبد اه من ص (ما قولكم) في شخص قال لحياط إن خطت لي هذه الجبة في هذا اليوم فلك عشرة وإن خطته في أزيد من اليوم فلك ثمانية فهل هذه إجارة صحيحة أم لا (الجواب) في أقرب المسالك أن هذه إجارة فاسدة للجهل بقدر الأجرة فإن وقع فله أجر مثله ولو زاد على المسمى خاطئه في اليوم أو أكثر وفي ص أن محل فساد هذه الصورة إذا وقع العقد على الإلزام ولو لأحد المتعاقدين فإن كان الخيار لكل منهما جاز لأن الغرر لا يعتبر مع الخيار وأما دفع دراهم بعد العقد زيادة على الأجرة ليسرع له بالعمل فجائز كما في ح ويقال بعد ذلك إن أسرع فاز بالزيادة وإلا فله الرجوع عليه لأنه على شرط لم يتم اه (ما قولكم) في دلال أعطاه شخص ثوباً يطوف بها في الأسواق لبيعه فادعى ضياعه هل يضمن أم لا (الجواب) إن كان ذلك السمسار من أهل الخير والأمانة فلا ضمان عليه إذا ادعى ضياع الثوب أو ضياع ثمنه بعد البيع أو ادعى تمزيقه أو خرقه بسبب نشر أو طي بغير تعديه وبلا تفريط منه فيما ذكر وهذا إذا لم يخرج عما أذن له فيه كما إذا ادعى أنه باع الثوب لرجل وأنكر ذلك الرجل الشراء ولم يكن له بينة عليه فيضمن لتفريطه بترك الإشهاد وقيد بعضهم عدم ضمان من ظهر خيره بما إذا لم ينصب نفسه للسمسة وإلا ضمن كالصانع وقد اعتبر ابن عرفة هذا القيد كما في بن اه ملخصاً من أقرب المسالك و ص [مسئلة] تنسخ الإجارة بتعذر ما يستوفي منه المنفعة بأن انهدمت الدار أو ماتت الدابة أو نحو ذلك وإذا فسخت رجع المكتري لحاسبة المكري باعتبار ما حصل

ذكر ما ذكر وجب القصاص على الجاني لكن لا يقتصر إلا منه بعد كمال القاصر ويحبس الجاني إلى كمال القاصر وإن لم يشهد عدلان بأن الموت المذكور سراية الضرب المذكور حلف الجاني في المستثنين خمسين يمينا فهما وإن نكل حلف الوارث خمسين يمينا واستحق القصاص في المستثنين ومن المعلوم أنه لا قصاص إلا إذا كان الضرب ظلماً قصداً وإن القاصر لا يحلف إلا بعد بلوغه وما فهم السائل من المنهاج هو الصواب الذي لا محيص عنه والله سبحانه وتعالى

أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له جمل وقع في زرع رجل آخر فجاء صاحب الزرع يريد منع الزرع من الجمل فلما قرب من الجمل أخذ الجمل برأس الرجل صاحب الزرع فأكله حتى أنه أخرج مخ رأسه فمات والحال أن صاحب الجمل غائب فهل يلزم صاحب الجمل الضمان بالدية أم لا يلزمه شيء. وإذا قلمت بعدم الضمان يكون الجمل معروفاً أنه يأكل الناس أم لا يكون معروفاً أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث قصر (٢٥٣) صاحب الجمل في ربطه وكان الجمل معروفاً

بالضراوة ضمن مالكة حيث علم ضراوته وإلا فلا يضمن والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل اتخذ له كلباً يحرس داره فجاء رجل يجلب له متاعاً من قطران فمر بدار صاحب الكلب وهو يصيح ياشارى القطران فخرج صاحب الدار فتدأى على صاحب القطران أن ادخل أشرت منك القطران فتقدم إلى قرب الباب والكلب خارج الباب والسور فأكل الكلب صاحب القطران والحال أنه يراه لكن الكلب جنوب أخذ الرجل صاحب القطران على غفلة وجاء أكله في رجله فمات بالسراية بعد أيام فهل يجب على صاحب الكلب الضمان بالدية أم لا يلزمه شيء. وإذا قلمت بعدم الضمان يكون سواء كان الكلب خارج الباب والسور أم داخله أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان الكلب مرسلاً وهو معروف بالضراوة مع علم صاحبه بذلك وتقصيره في ربطه ضمن صاحبه بخلاف ما إذا كان مربوطاً وإن لم يعلم به وإن دعاه صاحب الدار

من المنفعة وما لم يحصل وباعتبار المسافة طولاً وقصراً وسهولة وصعوبة اه من أقرب المسالك [مسئلة] لا تنفسخ الإجارة بتعذر ما يستوفى به كالمساكن والراكب والشيء المحمول وظاهر هذا تعذر بساوى كوت الراكب أو تعذر بغير سواى كما إذا فرط الحامل لشيء فتلف الشيء المحمول من طعام أو غيره أو تلف بغير سواى من غير تفريط كما إذا عثر فكسر الشيء المحمول وإذا فرط ضمن وإذا علمت أن الإجارة لا تنفسخ بتعذر ما يستوفى به قبل الوارث السائر والراكب وقال رب الاحمال عليك جميع الاجرة وأت بمثل الأول لتام المدة والمسافة وهذا المشهور عند ابن رشد في المقدمات والذي له في البيان أن المشهور قول ابن القاسم في المدونة وهو الفرق بين التلف بساوى فلا تنقض الإجارة ويأتيه المستأجر بمثله وعليه جميع الكراء وبين تلفه من جهة الحامل فتقص ولا كراء له وقيل له من الكراء بقدر ماسار وظاهره فرط أم لا وظاهره أن قول ابن القاسم في المدونة مقدم على غيره اه منه [مسئلة] يخير الصغير الذى أجره وليه أو أجر سلعه إذا بلغ رشيداً قبل انقضاء المدة بين الإبقاء لتام المدة والفسخ إذا ظن وليه بلوغه فيها أو لا ظن عنده مطلقاً أو ظن عدمه وبقى من مدة الإجارة الكثير وأما إذا ظن الولي عدم بلوغه قبل تمام المدة فبلغ وقد بقي اليسير منها كالشهر ويسير الأيام فلا خيار له في عقد الإجارة على نفسه فقط وأما عقد الإجارة على سلعه فيلزم إذا ظن عدم بلوغه مطلقاً ولو بقي من المدة سنتين بعد رشده على الولي الأراجيح كسلع السفينة مطلقاً فقد وليه الإجارة على سلعه لازم له إذا رشد في أثناء مدة الإجارة بقي منها الكثير أو اليسير ظن وليه رشده أم لا إذا الرشد لم تعلم له غاية بخلاف الصبا اه منه ﴿ما قولكم﴾ في وكيل مفوض أكرى دار موكله بأقل من كراء مثلها هل يفسخ الكراء ﴿الجواب﴾ يفسخ إن أكرها بدون أجرة المثل وكذا إن أكرها بعرض لأنه خلاف العادة هذا إذا لم تمض مدة الإجارة وإلا رجع على وكيله بما نقص عن أجرة المثل وبأجرة المثل في العرض فإن عدم الوكيل رجع على المكترى ولا رجوع للمكترى على الوكيل إن أيسر ومثل الوكيل ناظر الوقف والوصى بجامع التصرف بغير المصلحة الواجبة عليه اه منه ﴿ما قولكم﴾ في شخص استأجر داراً ثم حصل فيها

والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل طاح له متاع في بئر فقال صاحب المتاع لرجل آخر انزل البئر وأخرج لي متاعى فنزل الرجل المأمور والحال أنه بالغ عاقل غير مكره ثم أخذ إلى بعض من البئر ويده جمل ينزل به البئر فقلت الجمل من يده وطاح في البئر ومات فهل يلزم الأمر للرجل الضمان بالدية أم لا يلزمه شيء. وإذا قلمت بالضمان تكون الدية على العاقلة أو على الأمر أفوتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم حيث كان من ذكر

ميراً ولم يكرهه على النزول فلا ضمان بقصاص ولادية ولا كفارة وأما إذا كان غير مميز وحته على النزول فالفقاص عليه والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل استؤجر على حفر بئر فحفر بعضاً من البئر وله ناضح وناضح لصاحب البئر وشيل التراب والحصى من البئر على الذى استؤجر على الناضح ولما أخذ الناضح إلى البعض من البئر انقطع الحبل الذى يجر به الناضح الحصى (٢٥٤) سقطت والحصى والتراب على المستأجر وهو في البئر فمات

فهل يلزم الأجير الضمان بالدية أم لا وهل إذا قلمت بعدم الضمان يكون سواء بالأجرة أم متبرع معين لصاحب البئر وإذا قلمت بالضمان يكون متبرعاً أم بأجرة وهل تكون الدية على العاقلة أم على الأجير أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يصدر من الأجير فعل يوجب انقطاع الحبل فلا ضمان عليه ولا على عاقلة ولا فرق بين كونه متبرعاً أم بأجرة وإن صدر منه ما يوجب انقطاع الحبل مع التعمد وكانت الحصاة مع مامعها مما يقتل غالباً فالفقاص أو مما لا يقتل غالباً فدية مغلظة على العاقلة أو لم يتعمد ذلك فالدية على العاقلة مخففة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل اتخذ له كلباً يجرس له الزرع وله بين بلد الزرع بئر يسقى منه الزرع بالناضح فجاء راعى غنم يريد أن يسقى غنمه من بئر صاحب الزرع والكلب الذى يجرس الزرع على البئر فأكل صاحب الغنم بظهوره فتأكل حتى مات بالسراية فهل يجب على صاحب الكلب الضمان بالدية أم لا يلزمه شيء وإذا قلمت

خلل فطلب المستأجر من المالك التعمير والإصلاح لذلك الخلل فهل يلزمه ويجبر عليه إن أبى أم لا (الجواب) لا يجبر على الإصلاح ولو كان ذلك الخلل يضر أو لا يمكن معه الانتفاع اتفاقاً في الكثير المضر وعلى مذهب ابن القاسم في اليسير مطلقاً وأما ابن حبيب فيقول يجبر المكسرى على الإصلاح مطلقاً قال ابن عبد السلام وبه العمل وعلي قول ابن القاسم يخير الساكن بين الفسخ والابقاء في المضر ولو مع نقص منافع فإن بقي فيلزمه الكراء كله وإذا كان غير مضر فلا خيار له ويلزمه السكنى إلا أنه إذا كان لا ينقص من الكراء شيئاً فظاهر وإن كان ينقص من الكراء حط عنه بقدره وإن قل كسقوط تجسيصها كما في أقرب المسالك [مسئلة] إذا أصلح المكسرى بلا إذن كان متبرعاً لشيء له سواء كان إصلاحه لما يضر أو لغيره كان الغير ينقص من الكراء شيئاً أولاً وإذا انقضت المدة خير رب الدار بين دفع قيمته منقوضاً أو أمره بنقصه كالغاصب بخلاف ما لو أذن له في التعمير فله قيمته قائماً إذا لم يقل ربها عمرها وما صرفته فعلياً وإلا فيلزمه جميع ما صرفه اه منه بزيادة من ص (ما قولكم) في خربة بجوار شخص يحصل لذلك الشخص منها ضرر فطلب من ربها التعمير أو البيع لمن يعمر فأبى فهل يجبر على العمارة أو البيع أم لا (الجواب) في ص لا يجبر على عمارتها ولا على بيعها ويقال لذلك الشخص ادفع عن نفسك الضرر بما تقدر عليه ولا ضمان على ربها إن حصل بسببها تلف وبه أفتى الشيخ سالم السنهورى وأفتى بعضهم بلزوم رب الخربة بما يدفع الضرر من عمارة أو بيع وهذا هو الذى ارتضاه شيخ مشايخنا العدوى (ما قولكم) في شخص استأجر آخر على إيصال شيء إلى مكان معلوم فادعى الأجير أنه وصله وقال المستأجر لم يصل فهل القول للأجير ويستحق الأجرة أم لا وإذا قلمت القول للأجير فهل إذا أنكر المرسل إليه وصول ذلك الشيء فهل يضمنه الأجير أم لا (الجواب) القول للأجير أنه وصل ما أرسل به يمينه إن أشبه بأن كان الزمن يصل الأجير في مثله عادة فيستحق الأجرة لأنه أمين فإن لم يخلف حلف المستأجر ولا أجرة للأجير وأما إن أنكر المرسل إليه وصول ذلك الشيء إليه فإن الأجير يضمن اه من أقرب المسالك [مسئلة] إذا أعطى شخص شيئاً لصانع يصنعه وذكر له صفة ثم اختلفا فقال

بعدم الضمان يكون الكلب معروفاً أنه يأكل الناس أم لا ويكون الذى أكله الكلب عالماً بالكلب أنه يأكل الناس أم لا أفقونا ماجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث دخل المذكور بإذن صاحب الزرع والكلب مطلق معروف بالضراوة ضمن صاحبه وإلا بان دخل بغير إذنه أو كان مربوطاً أو لم تعرف ضراوته فلا ضمان والله تعالى أعلم (سئل) عفا الله عنه عن شخص وجد ماشية في زرع له فجنى على تلك الماشية حال إتلافها الزرع فهلكت بتلك الجناية

هل يضمن أولاً وهل يضمن صاحب الماشية الزرع أولاً أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث دفع بالأخف فالأخف فتلفت لم يضمن ويضمن صاحب الدابة الزرع إن قصر في حفظها بما يعتاد والله أعلم ففي المنهاج له دفع كل صائل قال في التحفة مكلف وغيره عند غلبة ظن صياله علي معصوم نفس أو طرف أو بضع أو مال فإن قتله بالدفع على التدرج الآتي فلا ضمان بشئ وإن كان صائلاً على نحو مال (٢٥٥) الغير قال ويدفع الصائل بالأخف

فالأخف فإن أمكن الدفع بكلام أو استغاثته حرم الضرب أو يضرب يده حرم سوط أو بسوط حرم عصي أو بقطع عضو حرم قتل لأنه جوز للضرورة ولا ضرورة للأغلاظ مع إمكان الأسهل ومتى انتقل لمرتبة مع الاكتفاء بدونها ضمن ثم قال وإن كانت الدابة وحدها وقد أرسلها في الصحراء على الأصح في الروضة وقال الرافعي إنه الوجه فالتفت زرعاً أو غيره نهى سارا لم يضمن أوليلاً ضمن للحدث الصحيح بذلك الموافق للعادة الغالبة في حفظ نحو الزرع نهاراً والدابة ليلاً ومن ثم لجرت عادة بلد بعكس ذلك انعكس الحكم أو يحفظه فيهما ضمن فيهما أما لو أرسلها في البلد فيضمن مطلقاً خلافاً لما اقتضاه كلامهما في الدعاوى لمخالفته العادة وقضيته أن العادة لو اطردت به أدبر الحكم عليها إلا أن يفرق بغلبة ضرر المرسلة في البلد فلم تقو فيها العادة علي عدم الضمان ويؤيده قول الرافعي إن الدابة في البلد تراقب ولا ترسل وحدها وحينئذ فيحمل تعليلهم بها على الغالب

الصانع هذه الصفة التي قلت لي عليها وقال ربه بل ذكرت لك صفة أخرى فالقول للأجير نكياط وصباغ ونجار ونحوهم إن أشبه في دعواه بالنسبة لمالك في استعماله كصبغه شاشاً أخضر لشريف أو أزرق لنصراني فلا يقبل دعوى الشريف أنه أمره بصبغه أزرق ليهديه لنصراني ولا دعوى نصراني أنه أمره بصبغه أخضر ليهديه لشريف وهذا ما لم تقم قرينة قوية تؤيد قول المالك فإن لم يشبه الأجير حلف ربه وثبت له الخيار في أخذه ودفع أجره المثل وتركه وأخذ قيمته غير مصنوع فإن نكل اشتركا هذا بقيمة ثوبه مثلاً غير مصبوغ وهذا بقيمة صبغه اه من أقرب المسالك بتوضيح [مسئلة] القول للأجير في قدر الأجرة إن أشبه يمينه أشبه ربه أم لا فإن انفرد ربه بالشبهة فالقول له يمينه فإن لم يشبهها حلفا وكان للأجير أجره مثله كأن نكلاً معاً وقضى للحالف علي الناكل هذا إذا كان المصنوع تحت يد الصانع فإن حازه ربه أو كان الصانع إنما يصنعه في بيت ربه ولا يمكنه من الخروج به فالقول في قدر الأجرة لربه إذا لم ينفرده الصانع بالشبهة وإلا فالقول له اه منه [مسئلة] ليس القول للصانع في رد الشئ المصنوع إن كان مما يغاب عليه كالثوب والحلي بل القول لربه يمينه وأما ما لا يغاب عليه كدابة دفعها ربه لمن يعلها بأجر وادعى ردها فالقول للأجير في ردها اه منه

﴿باب الجعالة﴾

﴿ما قولكم﴾ في شخص أعطى دلالاً سلعة وقال له لاتبع حتى تشاورني هل يجوز أم لا ﴿الجواب﴾ في المجموع ونقل التتائي على الرسالة منع قوله في الجعل على البيع لاتبع حتى تشاورني وأقره عجم والنراوى وعبارة عبد الباقي ابن عرفة والروايات ناصة بأن شرط الجعل على البيع تسمية الثمن أو تفويضه للمجعول له وهو نقل ابن رشد والصقلي وعبارة الأمير عليه قوله شرط الجعل على البيع تسمية الثمن الخ أى لأنه لو قال له لاتبع إلا بمشورتي فقد يضيع النهار كله ولا يرضى الآخر ففيه زيادة غرر بخلاف نحو الآبق فيتبع زيادة اجتهاده في التفتيش عادة اه ﴿ما قولكم﴾ في دلال أعطاه شخص ثياباً قليلة يبيعها بالبلد ولم يسم لها ثمناً وقد قال في المدونة يجوز الجعل في بيع قليل السلع بالبلد سموها ثمناً أم لا هل قول المدونة مقيد أم لا ؟

في سائر البلاد عدم إرسالها في البلد فلم ينظر لعادة مخالفة لها بخلاف الصحراء فإن العادة لم تستقر فيها بشئ على العموم فأناطوا الحكم في كل محل بعادة أهله الخ مافي التحفة ومثله في النهاية والمغنى إلا أنه لم يذكر قوله وقياسه أنه لو جرت بعدهم فيهم لم يضمن فيهما الخ ثم قالوا في المنهاج إلا أن لا يفرط في ربطها بأن أحكمه وأغلق الباب واحتاط على العادة فخرجت ليلاً لنحو فتح الباب لعدم تقصيره أو فرط مالك ما ألتفتت كان عرضه أو وضعه بطريقة أو حضر صاحب الزرع

مثلاً وتهاون في دفعها عنه لتفريطه نعم إن - ف محله الزرع ولزم من إخراجها منه دخولها لزم إبقاؤها بمحلها ويضمن صاحبها ما أتلفته أي قبل تمكنه من نحو ربط فيها فيما يظهر وإلا فهو المتلف لماله وأفهم قوله وتهاون أن له تنفيرها عن زرعه بقدر الحاجة بحيث يأمن من عودها فإن زاد ولودا دخل ملكه ضمن مالم يكن مالكها بسببها كما مر وكذا إن كان الزرع في محوط له بأن تركه مفتوحاً (٢٥٦) في الأصح لأنه مقصر بعدم غلقه انتهى تحفة ونهاية والله سبحانه

وتعالى أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه فيما إذا كانت الدار خربة وآلت إلى السقوط وتحتها دكان لمالك آخر وكل من سكن فيه يخشى من سقوط الدار المذكورة عليه فهل والحال ماذكر يجبر صاحب الدار على تفريغ ما آل إلى السقوط منها حتى يأمن ساكن الخانات على نفسه أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم لا يجبر على التفريغ والحال ماسطر حيث كان بناؤها الأصل مستقيماً فإن لم يكن مستقيماً بل بناؤه مائلاً إلى الشارع أو ملك غيره ضمن ما تلف به والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن الدية الشرعية وأرش الموضحة والسن وما فوقهن من هاشمة ومنقلة وجائفة هل حقوقه بالإبل عند البادية أم النقد أم العروض وإن قلتم بالإبل هل لها ثمن بين تعتمد عليه الناس أو كانت قيمتها بالغة ما بلغت يوم الجناية والقبول وإن كان عندهم عادة من تاريخ أهل الخلف أن الناقة مقدرة بثمانية ريال صغيره وكبيرة وذكر وأثنى فهل تثبت هذه للعادة على ما ذكره

(الجواب) كلام المدونة مقيد فيما إذا لم يسموا ثمناً لتلك الثياب بما إذا فوض الثمن للدلال وقولها في بيع قليل الثمن لا يخفى أنه لا فرق بين قليل الثياب وكثيرها فإذا قال له بيع هذه الثياب كل ثوب بكذا أو فوض له الثمن وقال له كلما بعت ثوباً فلك أجرته المعلومة فالجواز سواء كانت الثياب قليلة أو كثيرة وأما إن جاعله على الكل بأن قال له إن بعت الكل فلك أجره الجميع وإن بعت البعض فلا أجر لك فلا يجوز ولو كانتا ثوبين فقط اهـ ملخصاً من عقب والامير (ما قولكم) فيما إذا أعطى للدلال ثوباً يبيعه ولم يسم له ثمناً ولم يفوض له فيه ولكن الثمن معلوم في عرفهم فهل يصح أم لا (الجواب) العرف كالشرط فيصح الجعل على ذلك وإن اتفق الشرط والعرف فالفساد منصوص عليه في العتية كما في الأمير على عقب

باب الوقف

[مسئلة] حكى بعضهم الخلاف في وقف المشاع مطلقاً وهل هو في الصحة أو في الجواز ابتداء والمعمول به الجواز مطلقاً اهـ من الأمير على عقب (فائدة) في الأمير عن العلامة العدوى أن الجيزى أفتى بأن من التزم أن ما يبينيه بالحل الفلاني فهو وقف ثم بنى فيه يلزمه ما التزمه ولا يحتاج لإنشاء وقف لذلك ورايته أيضاً بخط سيدي أحمد النفراوى شارح الرسالة بطرة عج وانظر هل لا بد في التعليق من تعيين المعلق فيه كما ذكر أو يدخل فيه ما يقع لبعض الواقفين أنه يقول في كتاب وقفه وكل ما تجددلى من عقار أو غيره ودخل في ملكي فهو ملحق بوقفي هذا وحرره اهـ (فرع) نقل الناصر اللقاني أنه يشترط في ناظر الوقف ما يشترط في الوصى انتهى اهـ أمير [مسئلة] يثبت الوقف بالاشاعة بشرطها بأن يطول زمن السماع قال ابن سهل وصفة شهادة السماع في الاجاس أن يشهد المشاهد أنه يعرف الدار التي بموضع كذا وحدها كذا وأنه لم يزل يسمع منذ أربعين سنة أو عشرين سنة متقدمة التاريخ عن شهادته هذه سماعاً فاشياً مستفيضاً من أهل العدل وغيرهم أن هذه الدار حبس على كذا أو حبس فقط ويشهد الآخر بذلك بهذا جرى العمل اهـ وإنما يقع الحكم بها بعد أن يعذر الحاكم لمن يتنازع في ذلك ولم يبد دافعاً شرعياً

الكتاب أم لا أفيدوا الجواب ولكم الثواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده الواجب في جميع ما ذكر الإبل والعبرة بقيمتها إذا عذمت الإبل يولد العدم ونقده بالغة ما بلغت ولا عبرة بعادة خالفت الشريعة المطهرة والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل طلب من امرأته نفسها ومنعته وضربها ضرباً موجعاً وضربته وعضته حتى أدمته فالكحل منهما طالب القصاص من صاحبه والحال أن المرأة تخرج من غير إذن زوجها ولا تصلى وضربها على شأن ما ذكر وضربته

وعضته مكافئة له أفوتنا ماحقه عليها و ماحقها عليه ولكم الثواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده إن ضربها لذلك ضربا لم يكسر فيه عظاما ولم يخرج دما فلا شيء عليه في ضربها وإن كسر عظاما أو أخرج دما فعليه أورشه وأما ضربها له فعليها الارش في ذلك إن أوجبه وإلا عزرها الحاكم بما يليق بها والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب حد الزنا) (سئل) رضى الله عنه في الأمة المملوكة إذا بان (٢٥٧) بها حمل ولم يكن من سيدها ولا من زوجها

ووضعت ذكرا أو أنثى فهل يجب على سيدها أن يقيم عليها حد الزنا أولا وكيف يكون حكمها أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه نعم السيد مخير في أمته إذا ثبت زنا إماما بأربعة رجال عدول أو بإقراره أن يحده بنفسه أو يرفعه للحاكم فيحده والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب حد القذف)

(سئل) رضى الله عنه في رجل تزوج امرأة من أهلها سالمة العيوب الدينية ولم يسمع أهلها منه شيئا بل سمعوا من نساء أجنبيات بأن المرأة المذكورة ليست بيكر والحال أنها بكر والزواج مقرر بذلك فهل إذا طلبوا أهلها أن يعزروا من تكلم بغير علم في بتهنهم لهم ذلك أم كيف الحكم فيهم أفوتنا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله قول من ذكر كناية قذف فإن نوا به قذفا حدوا وإن لم يقصدوا ذلك عزروا والله سبحانه أعلم

(باب التعزير)

(سئل) رضى الله عنه في الصبي المميز هل يصح ضربه على قراءة القرآن أم لا فإذا قلم إنه لا يصح

ويعمل بهذه الشهادة أيضاً في مصرف الوقف وكل ما يتعلق به مثل شروط الواقف وغيرها ولا يشترط تعيين المحبس عليه ولا تسمية المحبس ولا إثبات ملكه ولا يشترط وجود مكتوب يشتمل على الوقفية وإذا ثبتت الوقفية فلا يلزمهم ما استغلوه قبل ثبوت الوقفية ولا أجره ما سكنوه كما في حاشية الخرشي [مسئلة] إذا وجد كتاب مكتوب عليه وقف على طلبة العلم بالمدرسة الفلانية فإن كانت مشهورة بالكتب ثبتت وقفيته وإن لم تكن مشهورة بذلك لم تثبت وقفيته وإذا لم تثبت يجب التوقف في أمرها حتى يتبين حالها وهو عيب يثبت للبشترى الرد به كما في حاشية الخرشي [مسئلة] إنما يتم الوقف بالحوز ولا يكتفى فيه الجدد بخلاف الهبة لأنها خرجت عن ملكه كما في المجموع [مسئلة] إذا صدر الوقف في مرض الموت فمن الثلث بلا شرط حوز كيفية التبرعات كما في المجموع [مسئلة] إذا قال هذه الدار حبس بعد شهر يلزم إذا جاء الأجل كما إذا قال لعبد أنت حر إلى أجل كذا فإنه يكون حراً إذا جاء الأجل الذي عينه فإن حدث دين على الواقف أو على المعتق في ذلك الأجل ذاته لا يضر عقد العتق لتشوف الشارع للحرية ويضر عقد الحبس إذا لم يحز عن الواقف في ذلك الأجل أما إن حيز عنه أو كانت منفعته لغير الواقف في ذلك الأجل فإنه لا يضر حدوث الدين كذا في الخرشي اهـ ص [مسئلة] يبطل الوقف بمانع من موت أو فلس أو مرض موت قبل أن يحوزه الموقوف عليه ويرجع للغريم في الفلس وللوارث في الموت مالم يحزه الوارث وإلا نفذ اهـ من أقرب المسالك [مسئلة] للواقف في المرض الرجوع فيه لأنه كالوصية بخلاف الواقف في الصحة فلا رجوع له فيه قبل المانع ويجبر على التحيز إلا إذا شرط لنفسه الرجوع فله ذلك اهـ منه [مسئلة] إذا اشترط الواقف التغيير والتبديل والادخال والخراج فإنه يعمل به وفي المتيطى ما يفيد منع ذلك ابتداء ويمضى إن وقع وفي ح عن النوادر وغيرها أنه إن اشترط في وقفه إن وجد فيه رغبة بيع واشترى غيره لا يجوز له ذلك فإن وقع ونزل مضى وعمل بشرطه كذا في بن اهـ ص (ما قولكم) في شخص وقف على محجوره داراً ثم مات أو فلس قبل الحوز الحسى للمحجور فهل يبطل الوقف أم لا (الجواب) يصح وقف الولي على محجوره إذا استتر الوقف تحت يده حتى حصل المانع لكن

(٣٣ - قررة العين) فهل للفقير حد يضرب اليه أم هيل بلا كيل وإذا قلم إنه لا يصح فهل يلزم الفقيه الإثم وكذا سيد العبد وولى الصبي أم كيف حكم الشرع في ذلك أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم اعلم وفقنا الله وإياك لما يحبه أن الصبي المذكور إن لم يبلغ العشر فلا يجوز ضربه للتعليم وإن بلغها جاز للعلم ضربه بإذن ولي أمره ضرباً غير مبرح ولا يزيد في الحر على تسع وثلاثين وفي الرقيق على التسعة عشر فإن خالف في ذلك آثم ووجب الإنكار عليه وإذا أتى

بالحد المشروع وتلف به شيء ضمنه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في من اشتكى من شخص ضرورته في بيته ولم تثبت بيته فأخرج من توهم الضرورة لأجلها إلى بيت شخص آخر فلم يشعر صاحب البيت وهو جالس في بيته مع أهله إلا والشخص المشتكى منه داخل عليه في بيته بلا استئذان فأخرجه من بيته ورفع أمره إلى الحاكم فحبسه مدة من الزمن ثم بعد ذلك توجه بعض الناس (٢٥٨) في إخراجهم من الحبس فأخرجه الحاكم بحضرة صاحب البيت ومنعه

الحاكم منعاً ملزماً لعدم العود لشيء مما فعل فبعد مضي نحو أربعة أيام عاد إلى دار الرجل المذكور ووجد معه بنت الشخص المشتكى منه الضرورة فهل والحالة ما ذكر مع قيام البينة العادلة عليه بما ذكر يكون فعله قرينة دالة لما اشتكى منه الرجل المذكور أعلاه أم لا وهل يجب إخراجهم من البلد بسبب تعرضه المذكور أم لا وهل يحرم على من يسعى في إخراجهم من الحبس وشفاعته له بعدم إخراجهم من البلد أم لا وهل يجوز للحاكم إخراجهم من البلد أم لا وهل يثاب إذا أخرجه أم لا وهل يجوز إبقاء هذا الشخص ببلده الحرام أم لا أفئونا لا عدمكم المسلمون (أجاب) رضى الله عنه بقوله ما ذكر أقوى دلالة على كشفه جلباب الحياء ومخالفته أمر الله وولى أمره حيث منعه فلم يتمتع فيستحق التعزير اللائق بأمثاله بما يراه وإلى الأمر من إخراج أو ضرب ويثاب على ذلك وأمثال هذا عدم إبقائهم معين على ولى الأمر ولا يجوز الشفاعة فيه ولا في مثله والله سبحانه وتعالى أعلم (وأجاب) على السؤال المذكور

بشروط ثلاثة (أولها) أن يشهد الولى أنه وقف هذه الدار على محجوره وإن لم يشهد على الحوز له فإن لم يشهد بطل بموته أو فلسه أو مرض موته (ثانيها) أن يصرف الولى غلة تلك الدار كلها أو جلها في مصالح ذلك المحجور ويشهد الولى على ذلك إذا لم يصرف الغلة بالمرة أو صرف النصف أو الأقل فإنه يطل بحصول أحد الموانع المتقدمة كما قال اللقاني (ثالثها) لم تكن تلك الدار دار سكنى الواقف فإن كانت دار سكناه بطل بالمساع إلا إذا خرج الواقف منها وعينت البينة فراغها من شواغلها وإذا سكن الواقف الأقل منها وأكرى لمحجوره الأكثر ليصرف أجرته في مصالحه فلا يطل الوقف لأن الأقل يتبع الأكثر وإن سكن النصف بطل ذلك النصف فقط إن حصل مانع وصح وقف النصف الذى لم يسكنه وإن سكن الأكثر بطل الجميع اه من أقرب المسالك بزيادة من ص (ما قولكم) في امرأة وقفت داراً على ولدها الصغير وحازتها له ثم ماتت فهل يصح وقفها على الصغير أم لا (الجواب) لا يكفي حوز الأم للصغير إذا كانت غير وصية وإذا لم يكف حوز الأم للصغير إذا كانت غير وصية عليه وإذا لم يكف حوزها وحصل مانع بطل وقفها وأما إذا كانت وصية فإنه يكفي حوزها له بالشروط المتقدمة في المسئلة التي قبل هذه كما يفهم من قوله فيها على محجوره كما في أقرب المسالك (ما قولكم) في شخص وقف داراً على ذريته ذكورا وإناثاً وشرط إخراج البنات من وقفه إن تزوجن هل يتبع شرطه أم لا (الجواب) الشرط إن كان ممنوعاً لا يعمل به إن كان متفقاً على منعه وأما المختلف فيه كاشتراط إخراج البنات من وقفه إذا تزوجن فهذا لا يجوز الإقدام عليه فإذا وقع مضي كما في الخطاب نقله البناني كما في ص [مسئلة] ليس للنظر الإيصاء بالنظر لغيره إلا أن يجعل له الواقف ذلك وحيث لم يكن له الإيصاء بالنظر فإن مات والحال أن الواقف حي فإن الواقف يجعل النظر بمن شاء وإن كان ميتاً فوصيه إن وجد وإلا فالحاكم اه ملخصاً من در ودس [مسئلة] في عبد الباقي أن الأحوط تجنب معلوم أوقاف السلاطين لحق من هو أحوج وفي الأمير وقت الفتوى قديماً بأنه لا يشترط في أخذه العمل بالموقوف عليه لأنه في الحقيقة استحقاق من بيت المال وعن أفراد ذلك بالتأليف الجلال السيوطي اه [مسئلة] إذا مات الواقف وعدم

مولانا الشيخ محمد بن محمد عربى البناني مفتى المالكية عفا الله عنه بقوله حيث عاد بثبوت ما ذكر بالبينة الشرعية ومنعه الحاكم عن العود لتلك القضية فقد استحق الأدب الموجه الذى يزجره عن قبيح فعالة بحسب ما يراه ولى الأمر من تأديب أمثاله بضرب أو إخراج من البلد أو طول سجن ونحو ذلك ويثاب على ما هنالك ولا يجوز الشفاعة فيمن خالف أمر الله وانتكح محارمه إذا بلغ أمره إلى ولى الأمر أيده الله بالتوفيق والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب قسم الصدقات) (سئل) رضى الله عنه هل يصح دفع الزكاة إلى زوجة الغير إذا كان زوجها معسرا ببعض حقوقها الواجبة عليه أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم دفع الزكاة إلى الزوجة المذكورة جائز بقدر ما يعجز عنه الزوج والله أعلم (سئل) رضى الله عنه هل يجوز ويجزئ دفع الزكاة إلى تارك الصلاة مع كونه مقتولا حكما والمقتول معدوم والمعدوم لا يتصور الدفع إليه حكما ولأن تارك الصلاة (٢٥٩) كسلا تهاون في أمر مولاه فيلحق أن تهاون

في أمره بعدم دفع شيء إليه سيما الزكاة ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يأكل طعامك إلا تقي وتارك الصلاة ليس من المتقين اتفاقا فليزل لإنشاء الله جلباب الإشكال عن وجه الصواب أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم يجوز له الدفع لتارك الصلاة كسلا لكن لا يقبضها بل يولى عليه ويقبضها عليه إن طرأ عليه السفه والإلوه في الصغير وأما قول السائل لأن تارك الصلاة متهاون الخ فلا شك فيما ذكر والاولى أن لا يعطى أقول الصادق لا يأكل طعامك الخ فأمره صلى الله عليه وسلم للتدب لما هو مقرر في علم الأصول والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب معاملة الرقيق)

(سئل) رضى الله عنه في عبد يملكه مال سيده تحت يده فتصدق من مال سيده بغير إذنه محتاج وفك عسره ووسع عليه فهل يكون ثواب ذلك للرقيق أو لسيده أفوتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم يلزم من أخذ المال المذكور من الرقيق المزبور أو يرده على سيده

كتاب الوقف فإنه يقبل قول الناظر في الجهات التي يصرف عليها إن كان أمينا وإذا ادعى الناظر أنه صرف الغلة صدق إن كان أمينا ما لم يكن عليه شهود في أصل الوقف وإلا فلا يصرف إلا باطلاعهم ولا يقبل بدوهم وإذا ادعى أنه صرف على الوقف مالا من عنده صدق من غير يمين إن لم يكن منهما وإلا فيحلف وله أن يقتض لمصلحة الوقف من غير إذن الحاكم ويصدق في ذلك نقله دس عن شب كما في ص [مسئلة] إذا ضاق المسجد بأهله واحتاج إلى توسعته وبجانبه عقار وقف أو ملك فإنه يجوز بيع الحبس لتوسعة المسجد وإن أبى صاحب الحبس أو الملك من بيع ذلك فالمشهور الجبر على البيع ويشترى بضمن الحبس حبسا كالأول ومثل توسعة المسجد توسعة طريق المسلمين ومقبرتهم وأما توسعة بعض الثلاثة من بعض ففي عيج أنه يؤخذ الجواز من الشيخ عند قول المصنف واتبع شرطه إن جاز أن ما كان لله فلا بأس فيه أن يستعان ببعضه في بعض إلا أن في بعض الشراح التنصيص بأنه لا يهدم المسجد لتوسيع الطريق بخلاف الدفن فيه لضيق المقبرة لأن المسجد باق بحاله [مسئلة] لا يجوز بيع الوقف وإن خرب ولو بغيره من جنسه ولا يجوز استبداله بمثل غير خرب ولا يجوز بيع أنقاضه من أحجار وأخشاب فإن تعذر عود الانقاض فيما وقفت فيه جاز نقلها في مثله وقال ابن عرفة يجوز نقلها لوقف آخر عادم المنفعة ولو كان غير مماثل للأول وإذا منع بيع الوقف وأنقاضه فيجوز للناظر إذا تعذر عوده من غلة أو إجارة أن يأذن لمن يعمره من عنده على أن البناء يكون للباقي ملكا وخلوا أى منفعة ويجعل على الباقي في نظير الأرض حكرا يدفعه للمستحق وكذلك يجوز للناظر أن يؤاجر أرضا محبسة لشخص يبنى فيها نحو دار ويجعل عليه لجهة الوقف قدرا من الدراهم كثلثين درهما فإذا كانت الدار تكرر بستين درهما فهي بينهما مناصفة فالثلثين التي أخذها الباقي يقال لها خلو وهذا الخلو يتعلق به البيع والإرث والوقف وغير ذلك وإذا اشترى جماعة من الباقي المذكور وباع بعضهم حصته فلشركائه الأخذ بالشفعة وإذا حصل خلل للبناء في صورة أخذ الناظر لمن يبنى فالإصلاح على الناظر وصاحب الخلو على قدر ما لكل لأنهما صاروا شريكين وأما إذا حصل الخلل في البناء الذي حصل في أرض الوقف الخالية فالإصلاح

فإنه لا يملكه ولا يثاب الرقيق على فعله المذكور بل يأثم به والله الهادي أعلم

(باب الردة) (سئل) رضى الله عنه ما قول ساداتنا الأعلام وقدة الأنام بيلد الله الحرام في أناس من العجم وهو أنهم إذا أرادوا نصب ملك عليهم يضعون المختار لذلك على مكان مرتفع ويقفون تحته صفوا سكوتا مستقبليه مستدبرين القبلة ثم يركعون له نحو تسع ركعات متواليات كأكمل ركوع الصلاة متابعين للمتقدم عليهم في الموقف

كإمام الصلاة يطمثون في كل ركوع بمقدار نحو عشر درجات ويطلقون هذه الحالة لفظاً هو ترجمة لفظ الإسلام عندهم أيضاً ويطلقون على تعظيم الملك والوالدين والاستاذ لفظ العبادة من قول لا مستحق للعبادة إلا الله عندهم أيضاً ويطلقون ذلك اللفظ على غير ما ذكر من تعظيم الأعيان أيضاً ويخصون الملك والوالدين والاستاذ بلفظ هو ترجمة لفظ المعبود بحق من قول لا معبود بحق إلا الله (٣٦٠) تعالى عندهم وزعموا أن المراد بالمعبود بحق من ذكر إلا

الله وإنما الله المعبود المطلق وأطلقوا علي من ذكر لفظاً هو ترجمة لفظ الإله الحق من قول لا إله حق إلا الله بل نفس لفظ الإله الحق أيضاً وعلي الله تعالى الإله المطلق وزعموا أن القصر في الكلمة المشرقة على وزن قصر الحمد وهذا جواب من يزعم أنه من طلبة العلم منهم ويخضعون للملك في الأقوال والأفعال بغاية الخضوع في عرفهم بل وبالسجود أيضاً بعضهم يحتج بأمر الله الملائكة بالسجود لآدم فاحكم هذه الأمور أفتونا بإطنا بولكم من الله جزيل الثواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا أقول وبالله التوفيق ومنه أستمد المعونة والتسديد من يهدى الله فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له ولا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع اعلم أيها السائل وقفى الله وإياك لما يحبه ويرضاه وبلغنا رضاه أن الشرك أنواع فمنه الشرك في المحبة والتعظيم بأن يحب مخلوقاً كما يحب الله فهذا من الشرك الذي لا يغتفر وهو الشرك

على صاحب الخلو فقط وأما لو كان البناء المهتم وقفاً محضاً والخلو فوقه وانهدم الأسفل فالإصلاح من الوقف فقط واعلم أن الخلو من ملك المنفعة لا من ملك الانتفاع لأن مالك الانتفاع ينتفع بنفسه فقط ولا يؤاجر ولا يغير ولا يهب ومالك المنفعة له ذلك مع انتفاعه بنفسه والفرق أن مالك الانتفاع تقصد ذاته مع وصفه بوصف كإمام وخطيب ومدرس وقف عليه بالوصف المذكور بخلاف مالك المنفعة فإنما يقصد به الانتفاع بالذات لا مع وصف ثم إن مالك الانتفاع إذا أراد أن ينتفع به غيره فإنه يسقط حقه منه ويأخذه الغير على أنه من أهله حيث كان من أهله ولما كان الخلو من ملك المنفعة صار يورث ويوهب وليس للناظر أن يخرج تلك المنفعة عن المستحق لها وإن كانت الإجارة مشاهرة وليس له الإجارة لغيره اه ملخصاً من حاشية الخرشى والأمير علي عب والدسوقي [مسئلة] إذا أكرى الناظر الوقف بغير أجره المثل (١) ولم تمض مدة الإجارة فإنها تفسخ والأصح ضمن تمام أجره المثل إن كان ملياً ولا يرجع على المستأجر لأنه مباشر وكل من رجع عليه لا يرجع على الآخر هذا ما لم يعلم المستأجر بأن الأجرة غير أجره المثل وإلا فكل منهما ضامن كما في حاشية الخرشى بزيادة من باب الإجارة [مسئلة] إن أكرى ناظر الوقف بغير محاباة فإن أكرى بأجرة المثل فلا يفسخ كراؤه ولو بزيادة زادها شخص على المكترى وأما إن أكرى بأقل من أجره المثل فإنه يفسخ كراؤه إذا زاد عليه شخص آخر أجره المثل إلا أن يلتزمها الساكن وإلا كان أحق ما لم يزد الآخر على أجره المثل وإلا كان أحق ما لم يلتزم الساكن تلك الزيادة هذا ما استظهره في حاشية الخرشى خلافاً لما فهمه عب وتبعه في أقرب المسالك [مسئلة] للناظر عزل نفسه ويولى صاحب الوقف من شاء إن كان حياً وإلا فوصيه إن كان وإلا فالخالك كما في دس وغيره [مسئلة] ذكر البدر أن القاضي لا يعزل الناظر إلا بجنحة وللواقف عزله ولو بغير جنحة اه دسوقي (ما قولكم) في وقف أهل محكوم بصحته ولزومه من حاكم شرعى حنفى المذهب من قضاء المسلمين وقفه الواقف مالكي المذهب وشرط فيه

(١) قوله بغير أجره المثل : أى ووجد من يكرى بها ولكن قصد المحاباة فإن لم يجد من يكرى بها فلا فسخ بدليل ما يأتى في المسئلة التى بعد هذا اه مؤلف

الذى قال الله تعالى فيه ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله وقال أصحاب هذا الشرك لألهتهم وقد جمعهم الجحيم تالله إن كنا لفي ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين ومعلوم أنهم مأسووم به سبحانه وتعالى في الخلق والرزق والإماتة والاحياء والملك والقدرة وإنما سووهم به في الحب والتأله والخضوع لهم والتذلل وهذا غاية الظلم والجهل فكيف يسوى التراب برب الارباب وكيف يسوى العبيد بمالك الرقاب

وكيف يسوي الفقير بالذات الضعيف بالذات العاجز بالذات المحتاج بالذات الذي ليس له من ذاته إلا العدم بالغنى بالذات القادر بالذات الذي غناه وقدرته وجوده وإحسانه وعلمه ورحمته وكأله التام من لوازم ذاته فأبى ظلم أقبح من هذا وأبى حكم أشد جوراً منه حيث عدل من لا عدل له بخلقه كما قال تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بهم يعدلون (٢٦١) فعدل المشترك من خلق السموات والأرض

بمن لا يملك لنفسه ولا لغيره مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض فيأله من عدل تضمن أكبر الظلم وأقبحه وقد حمى الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم جانب التوحيد أعظم حماية حتى نهى عن صلاة التطوع لله سبحانه وتعالى عند طلوع الشمس وعند غروبها ثلاثا يكون ذريعة إلى التشبه بعباد الشمس الذين يسجدون لها في هاتين الحالتين ولسد الذريعة منع من الصلاة بعد العصر والصبح لاتصال هذين الوقتين الذين يسجد المشركون فيهما للشمس حيث فهمت ذلك ففعل هؤلاء الطغام الذين هم كالأنعام قد عميت منهم البصائر والأبصار لاشك أنه من المحرم الشديد التحريم المؤدى بصاحبه إلى الوبال وبس القرار وإنما يتردد النظر في كفر فاعله وبعبارة التحفة كالغنى والنهاية والعبارة للتحفة مع متن المنهاج عطفاً على ما يخرج به الإنسان عن دائرة الإيمان ويستحق به النيران أو سجود لصنم أو شمس أو مخلوق آخر فدلّت العبارة المذكورة على ذكر

بقوله أن يكون النظر أولاً لنفسه مدة حياته ثم للأرشد فالأرشد من أولاده لصلبه ثم للأرشد فالأرشد من المستحقين بالفعل الخ فمات الواقف المذكور وخلف ولدين ذكرين تعيننا ناظرين على الوقف المذكور ثم مات أحدهما وخلف أولاداً ذكوراً وإناثاً فهل يكون أولاد الولد مقام أبيهم في النظارة على الوقف المذكور مع ولد الواقف المذكور وهل قول الواقف من أولاده لصلبه يشمل ولد ولد الصلب مع ولد الصلب أم لا يكون ولد ولد الصلب ولداً صليماً مع كونه من أولاد الظهور وهل إذا كان ولد الولد للصلب مقدم على ولد الصلب إذا كان أرشد منه ولا يمنع قول الواقف من أولاده لصلبه أم كيف يكون ذلك أقنونا بنص صريح من معتمد مذهب الإمام مالك آجركم الله آمين (الجواب) في الصاوي على أقرب المسالك عند قوله واتبع شرطه إن جاز كتخصيص مذهب أو ناظر معين مانصه أي بأن شرط الواقف أن فلانا ناظر وقفه فيجب اتباع شرطه ولا يجوز العدول عنه لغيره وليس له أي الناظر المعين الإيصاء بالنظر لغيره إلا أن يجعل له الواقف ذلك وحيث لم يكن له إيصاء به فإن مات الناظر والواقف حتى جعل النظر لمن شاء وإن كان ميتاً فوصيه إن وجد وإلا فالحاكم اه ويؤخذ من قوله وليس له الإيصاء بالنظر لغيره الخ أن أولاد الولد لا يكونون مقام أبيهم في النظارة ولو جعلها أبوهم لهم من بعده بل يتعين أن يكون الولد الباقي هو الناظر قال الصاوي وذكر البدر القرافي أن القاضي لا يعزل الناظر إلا بحجة وللواقف عزله مطلقاً اه وأما قوله وهل قول الواقف من أولاده لصلبه يشمل ولد ولد الصلب مع ولد الصلب أم لا يكون ولد ولد الصلب ولداً صليماً الخ ففي رسالة الشيخ يحيى بن محمد الخطاطب شرح الفاظ الواقفين ص ٤٧ مانصه الثاني عشر مآله ابن شعبان في الزاهي ولو قال على ولد ظهري لم يدخل فيه ولد ولده ذكورهم ولا إناثهم اه قال الشيخ يحيى الخطاطب وانظره مع قوله قبل مانصه ومن جعل داره حبساً على ولده وولد ولده لم يدخل فيه ولد البنات لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم فليس لولد البنات مع ذكر ولد الولد شيء ولا على الانفراد لو انفردوا كقوله ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ثم قال ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد

أن السجود للمخلوق كفر مع الاختيار يستحق به صاحبه دار البوار والخلود فيها مع عباد الأحجار ثم قالوا وخرج بالسجود الركوع لأن صورته تقع في العادة للمخلوق كثيراً بخلاف السجود نعم يظهر أن محل الفرق بينهما عند الإطلاق بخلاف ما لو قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم الله به فإنه لاشك في الكفر حينئذ انتهى كلامهم رضى الله تعالى عنهم فانظر قولهم بخلاف ما لو قصد الخ تجده يقرب القول بأن فعل هؤلاء الطغام مؤد بالكفر لأن كونه بإمام ومع استبداد

القبلة وبهذه الصفة التي وصف السائل لا يكاد يفعله الا من نزع التوحيد من قلبه ولا يرضاه لنفسه الا من طمست بصيرته وقد اجتمعت الامة على أن التوحيد أفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد أنه واحد في ذاته وصفاته وأفعاله قال تبارك وتعالى وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم وقال سبحانه وتعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله وقد أثبتت هذه الكلمة له سبحانه وتعالى الألوهية ونفتها (٢٦٢) عن كل ما سواه وقد أجمعوا على أن الألوهية هي استحقات المعبود للعبادة

فإنه سبحانه عز وجل أرسل رسوله وأنزل كتبه وخلق السموات والأرض ليعرف ويوحّد ويعبد ويكون الدين كله لله والطاعة كلها لله قال عز وجل لقد أرسلنا رسلاً بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط فأخبر تعالى أنه أرسل رسوله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العقل ومن أعظم القسط التوحيد بل هو رأس العدل وقوامه وقال تعالى فاعبد الله مخلصاً له الدين ألا الله الدين الخالص وقال تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء حيث فهمت الشرك والتوحيد والألوهية علمت أن إطلاق هؤلاء القوم هذه الكلمات على غير الله سبحانه وتعالى من ملك مقرب أو نبي مرسل أو سواهما واعتقاد جواز الإطلاق كفر صريح مخرج لصاحبه عن دائرة أهل الإيمان مدخل له في دائرة أهل النيران فمن اعتقد شيئاً من العبادات يستحقها غير الله أو تصرف إليه فهو كافر لا شك في كفره منابذ لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم تكاد السموات

فكان ذكور ولده الذكر وإناتهم كولد الظهر يحجبون ولم يكن كذلك ولد ذكور ولد البنات ولا أهمهم اه فإنه في قوله فكان ذكور ولده الخ جعل ولد الولد كولد الظهر فتأمله والله أعلم قلت فنص ابن شعبان في خصوص المسئلة عدم دخول ولد الولد مع ولد الظهر ولا شك أن ولد الصلب مثل ولد الظهر وأما ما ذكره قبل ذلك مما استدل به الشيخ يحيى الخطاب ليس نصاً في خصوص المسئلة إذ هو في الحجب المبنى على اللغة لا في لفظ الواقفين المبنى على العرف على أنه فرق بين قول الواقف من أولاده لصلبه وبين قوله علي ولدي وولد ولدي وقوله تعالى في أولادكم وقوله تعالى إن لم يكن لكم ولد أو إن لم يكن لهن ولد فإن الأول مقيد بقيد لصلبه والثاني مطلق غير مقيد بذلك والقاعدة الأصولية إن الأعمال خير من الإهمال فافهم بإمعان والله سبحانه وتعالى أعلم [مسئلة] للقاضي أن يجعل الناظر شيئاً من الوقف إذا لم يكن له شيء وما أفتى به ابن عتاب من أن الناظر لا يحل له أخذ شيء من غلة الوقف بل من بيت المال إلا إذا عين له الواقف شيئاً فهو ضعيف ذكره دس عن البدر [مسئلة] يتبع شرط الواقف كشرط أن لا يزيد على كراسين في تغييره الكتاب فإن احتيج للزيادة جازت مخالفة شرطه بالمصلحة لأن القصد الانتفاع كافي الخطاب فإن شرط أن لا تغير إلا برهن فالشرط باطل والرهن لا يصح لأن المستعير حيث كان أهلاً لذلك وهو أمين فلا يضمن ويقبل قوله إن لم يفرط فإن أريد بشرط الرهن التذكرة للرد عمل به ذكره الأمير على عقب [مسئلة] في الأمير يجوز للناظر تغيير بعض أماكن الوقف لمصلحة كتغيير الميضأة ونقلها إلى محل آخر وأولى تحويل باب مثلاً إلى مكان آخر مع بقاء المكان ذي البناء على حاله اه [مسئلة] يجوز بيع ما لا ينتفع به فيما حبس عليه وينتفع به في غيره وهذا إذا كان غير عقار ككتب علم تبلي أو لا ينتفع بها في مدرسة وقفت فيها وإذا بيع ما لا ينتفع به يجعل ثمنه في مثله كاملاً إن أمكن أو في جزئه إذا لم يمكن شراء كامل فإن لم يمكن عوده في كامل أو شقصه تصدق بالثمن اه من أقرب المسالك بتصرف [مسئلة] قال أبو الحسن الصغير يجوز بيع حصر المسجد إذا استغنى عنها وكذا انقاضه وتصرف في مصالحه انتهى وكذا يقال في الزيت إذا صار لا ينتفع به في خصوص ما وقف

يتفطر منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً من قول هؤلاء الطغام فما أطلق هذه الكلمات على غير الله سبحانه وتعالى من شئ للإسلام والتوحيد رائحة بل ولا من العقل وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن أخنع الأسماء عند الله رجل سمي نفسه شاه شاه ملك الملوك لا ملك إلا الله وفي لفظ أغبط رجل على الله رجل سمي بملك الأملاك فهذا مقت الله وغضبه علي من تشبه به في الاسم الذي لا ينبغي إلا له سبحانه ملك الملوك وحده فهو الذي يحكم

على الأحكام كلهم ويقضى عليهم كلهم فانظر كيف ذكر الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم غيظ الله وغضبه لمن تشبه به في الاسم فكيف حال من أطلق من لا يستحق إلا الملك الحق على غيره وكيف حال من أطلق ما اختص به في ربوبيته وألوهيته على عبده الذي هو معه لا شيء. والرب تعالى وحده هو الذي يستحق كمال التعظيم والإجلال والتأله والخضوع والذل وهذا خالص حقه فمن أقبح الظلم (٢٦٣) أن يعطى حقه لغيره ويشرك بينه وبينه

فيه بل هؤلاء الطغام خصوا ذلك بغيره فما قدر القوى العزيز حق قدره من أشرك معه الضعيف الدليل فكيف بمن خص غيره به ونفاه عنه سبحانه هذا بهتان عظيم فمن أطلق هذه الكلمات أو اعتقد جواز إطلاقها على غير الله سبحانه وتعالى مع علمه وعدم عذره استتيب فإن تاب وإلا قتل كفراً والجاهل يعلم فان علم وجمع فذاك وإلا استتيب كالاول فان تاب وإلا قتل اللهم يامقلب القلوب والابصار ثبت قلبي على دينك اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق يا ذاك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم وأما قول السائل وفقه الله تعالى وزعموا أن القصر في الكلمة المشرفة الخ فهذا السؤال مبهم محتمل لأن القصر يطلق على إطلاقات باختلاف العلوم والاصطلاحات فهو لغة الحبس والمنع مطلقاً وفي اصطلاح القراء ترك الزيادة على المد الطبيعي وقد يستعمل القصر عندهم في

له انظر عدوى [مسئلة] إذا انتقل أهل مسجد جامع عنه وبنوا غيره وصار العتيق معطلا مهجوراً وعلى ذلك المسجد القديم وقف فجامعة للجديد كما ذكره العلامة العدوى على الخرشى في فصل الجمعة وأما وقف المسجد القديم فيصرف في مصالح الجديد فقد قال ابن عرفة تنقل أنقاض الوقف إن تعذر عودها فيما وقفت فيه لوقف آخر عادم المنفعة ولو كان غير مماثل للاول كما في دس ومنه يعلم أن نقل ريع وقف المسجد القديم إذا تعذر صرفه فيما وقف فيه إلى مثله أولى فني أقرب المسالك ورجع الوقف في التحيس على كقنطرة ومسجد ومدرسة خربت ولم يرج عودها في مثلها حقيقة إن أمكن فيصرف في قنطرة أخرى أو مسجد آخر أو مدرسة أخرى فإن لم يمكن في مثلها نوعاً أي في قرية وقيل تصرف في مثلها نوعاً ولو أمكن المثل حقيقة إلا أن في كلام عجم ما يفيد تأييد الاول اه بزيادة من ص والله أعلم (ما قولكم) في شخص أخذ كتاباً موقوفاً على مكان معين وسافر به إلى مكان آخر ثم مات وفقد الكتاب هل تؤخذ قيمته من تركته ويشتري بها كتاب مثله أم لا (الجواب) تؤخذ قيمة ذلك الكتاب المفقود ويشتري بها مثله أو شقصه كما يعلم من قوله في أقرب المسالك كأن أتلف الحبس فإن من أتلفه يلزمه القيمة ويشتري بها مثله أو شقصه وهذا ظاهر إن كان غير عقار وأما العقار إذا أفسده شخص فيلزمه قيمة ما أفسده ويعاد بتلك القيمة فيقوم سالماً ومهدوماً ويؤخذ من متلفه قيمة النقص بالصاد المهملة ويقام بها مع الانقراض الحبس اه بتصرف وتوضيح والله أعلم [مسئلة] يجوز إنزال الصيف المدارس والربط الموقوفة المدة السيرة ولا يجوز الكثيرة لأنه يصير إعارة ومالك الانتفاع لا يجوز له أن يعير كما ذكره عب في باب الإعارة [مسئلة] يصرّف ماء آبار المدارس والرباطات على ما نص الواقف وإلا فعلى ما جرت به العادة وما يوقف من الصهاريج للشرب في المدارس ونحو ذلك لا يجوز لأحد بيعه ولا هبته للناس ولا صرفه في وجوه لم تجر العادة بها إلا الشيء اليسير كالبياض اليسير ونحوه ونظير ذلك الطعام الذي يقدم للضيف فلا يجوز له أن يبيعه ولا يملكه لغيره بل يأكله هو خاصة على جاري العادة وله إطعام الهرة اللقمة ونحوها لشهادة العادة بذلك ولا يتغنى ببسط

حذف حرف المد من أصله فان أراد هذا الثاني وأنهم يجوزون حذف حرف المد من أصله في كلمة النني أو في إله أو في الله فهذا لم يقل به أحد ممن يعتد بقوله بل حرام لو وقع في لفظ الجلالة حال الصلاة أبطلها لانتفاء بعض اللفظ الموضوع له وفي اصطلاح علماء المعاني والبيان تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص والذي جرى عليه المحققون من علماء أهل السنة والجماعة أن القصر بهذا المعنى في الكلمة المشرفة حقيقي بمعنى أنه لا يمكن أن توجد تلك الحقيقة لغيره.

تعالى لاعقلا ولا شرعا وحقيقة الإله هو الواجب الوجود المستحق للعبادة ولا شك أن هذا المعنى كلى أى يقبل بحسب مجرد ادراك معناه أن يصدق على كثيرين لكن البرهان القطعى دل على استحالة التعدد فيه وإن معناه خاص لمولانا عز وجل فقط قال الله سبحانه وتعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله وقال سبحانه وتعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا ، فهو المعبود للنحواس والعوام المفزوع اليه في الأمور (٢٦٤) العظام المرتفع عن الآوهام المحتجب عن الأفهام الظاهر بصفاته

الفخام وكذا الحمد لا يستحقه على الحقيقة إلا الله تعالى وما يقع من الحمد لغيره فهو على سبيل المجاز لأن الحمد يختص بالفعل الاختيارى ولا اختيار لغيره تقدس على قاعدة أهل الحق والعبد مضطر في صورة مختار وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة والحاصل أنهم نزّلوا حمد غير الله منزلة العدم أو منزلة الحمد له تعالى لأنه مبدىء كل جميل فحمد غيره كالعارية لأن الكل منه واليه خلقا وتمكينا وتيسيرا وكل اختيار لغيره يعود إلى اضطرار فهو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم وأما السجود لغير الله تعالى فلا شك في كفر فاعله وقد تقدم عن التحفة والمغنى والنهاية ما فيه كفاية لمن حلف بالعناية وقد قال الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لأحد أن يسجد لأحد ولا ينبغي في كلام الله ورسوله الذى هو فى غاية الامتناع لقوله تعالى وما علناه الشعر وما ينبغي له وقوله تعالى وما تنزلت به الشياطين وما ينبغي لهم وقوله تعالى عن الملائكة ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء وأما

الوقف ونحوها اه ملخصاً من عب في باب العارية ومن فتاوى عج [مسئلة] المساكن الموقوفة على المجاورين في المدارس ونحوها لا يجوز لمن يسكنها بوصف المجاورة أن يبيع أو يهب أو يعير أو غير ذلك ولا الخزن فيها نعم يجوز له أن يسقط حقه لغيره فيستحق ذلك الغير الانتفاع به حيث كان من أهله كما وقع للعلامة البرزلى في سكنى خلوة الناصرية فانه قد أسقط له حقه فيها من كان يملك الانتفاع بها عند قدومه لسفر الحج ويجوز إسقاط الحق في الانتفاع ببيوت المدارس والوظائف مجاناً وفي مقابلة دراهم على المعتمد كما في بن عن البرزلى وإذا أسقط مالك الانتفاع حقه منه سقط حقه على الوجه الذى أسقطه فإن أسقطه مدة مخصوصة رجع إليه بعد انقضائها كالعارية وإن اطلق في الاسقاط فلا يجوز له كما أفاده البرزلى ومن استعار كتاباً وقفاً فليس له أن يعيره لأنه مالك الانتفاع فقط إلا أن يسقط ذلك المستعير حقه في العارية ويكون الثانى من أهلها اه ملخصاً من دس وعدوى من باب العارية (ما قولكم) في شخص اشترى حصة من وقف من مستحقها واستغلها مدة فهل يفوز بما قبضه من غلة تلك الحصة أم لا (الجواب) ذكر العلامة العدوى في باب الاستحقاق أنه يستثنى من قو لهم المشتري العالم بأن الشيء المشتري ملك للغير لا غلة من اشترى حصة من وقف من مستحقها فإنه يفوز المشتري بغلة تلك الحصة ما دام المستحق حياً ولو كان المشتري عالماً بوقفية تلك الحصة ووجهه أنه بمنزلة المستحق الواهب منفعة شيء يستحقه لشخص آخر والله أعلم (ما قولكم) في شخص متولى أمر وقف فأجر داراً لشخص مدة ثم مات قبل انقضائها فهل تنفسخ الإجارة أم لا (الجواب) في عب وغيره أن الإجارة تنفسخ بموت مستحق وقف أجر ثممات قبل أن تنقضى تلك المدة وانتقل الاستحقاق لمن في طبقته أو لمن يليه ولو كان ولده ولو كان ذلك ناظراً كما في الخطاب ولا يخالفه ما في تت من أنها لا تنفسخ بموت الناظر لأنه فرض ذلك في ناظر غير مستحق انتهى بتصرف والمعنى أن الناظر الذى لا تنفسخ إجارته بموته هو الذى يؤجر لعموم مصلحة الوقف بنظره ولا استحقاق له وأن الذى تنفسخ إجارته بموته هو الذى يؤجر من حيث استحقاقه لأنه بموته تنتقل الإجارة لمن انتقل إليه الحق والله أعلم [مسئلة] إذا وقف شخص كتاباً

استدلال البعض منهم بسجود الملائكة لآدم فهو كما قيل فيه : إذا كائن الغراب دليل قوم * فلا يعدوهم جيف الكلاب * بل البعض المذكور أضر على من اتبع طريقة من إبليس على من اتبعه كأنه لم يقرأ كتاب الله وسنة رسوله الأمرين بإفراد العبادة لله وحده ولم ينظر إلى أقاويل أهل الإسلام في تفسير السجود المذكور هل هو منسوخ بالأحاديث النبوية واجماع الامة المصطفوية أو كان السجود لله وحده وإن آدم للملائكة قبله كما أن الكعبة قبله

أدل الإسلام أو أن اللام بمعنى مع إلى غير ذلك مما ذكره من توراته بصره وبصيرته ولم يطمس عليهما فكيف يصرف السجود الذي هو من أعظم أركان الصلاة الذي قال فيه الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد إلى عبد مربوب لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا وقد علمت أن من خصائص الألوهية الكمال المطلق من جميع الوجوه الذي لانقص فيه بوجه من الوجوه (٣٦٥) وذلك يوجب أن تكون العبادة كلها لله

وحده والتعظيم والإجلال والخشية والدعاء والإنابة والتوبة والتوكل والاستعانة وغاية الذل مع غاية المحبة كل ذلك يجب عقلا وشرعا وفطرة أن يكون له وحده لا شريك له فمن صرف شيئا من ذلك لغيره فقد شبه ذلك الغير بمن لا شبيه له ولا مثل له ولا ند له وذلك أقبح التشبيه وأبطله ولشدة قبحه وتضمنه غاية الظلم أخبر عباده أنه لا يغفره مع أنه كتب علي نفسه الرحمة فهو أحق من ذكر وأحق من شكر وأحق من عبد وأنصر من ابتغى وأرأف من ملك وأجود من سئل وأوسع من أعطى وأرحم من استرحم وأكرم من قصد وأعز من التبعي إليه وأكفى من توكل عليه فنسئله سبحانه وتعالى كما من علينا بالإسلام أن لا ينزع منا إله سميع قريب والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن إيمان شخص يتلفظ بالشهادتين ووجهه قبلتنا يولى فإذا ولد له أولاد قال أخرجت هذا يعنى أحد الأولاد لسيدي فلان وهذا للسيدة فلانة ممن يوصفون بالصلاح في

في مدرسة فبليت أو صارت لا ينتفع بها في تلك المدرسة فإنها تباع وبشترى بشمها كتباً كاملة ينتفع بها فإن لم يمكن شراء الكاملة فجزؤها فإن لم يمكن إبدالها بكاملة أو ناقصة تصدق بشمها اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] إذا أتلف شخص شيئاً من الوقف فإنه يلزمه القيمة ويشترى بها مثله أو شقصه وهذا ظاهر إن كان غير عقار وأما العقار فيعاد بقيمته فيقوم سالماً ومهدوماً ويؤخذ من متلفه قيمة النقص ويبنى الوقف بها مع الانقراض لأنها وقف هذا هو المشهور خلافاً لقول سيدي خليل ومن هدم وفقاً فعلية إعادته اه من أقرب المسالك بتصرف [مسئلة] لا يجوز أن يقسم من أجرة الوقف إلا ماضى زمنه خشية موت من أخذ فيؤدى إلى إعطاء من لا يستحق وحرمان غيره ممن يستحق أو خشية طرق مستحق في المدة فيحرم من حقه وهذا إذا كان الوقف على معينين أو على خدمة مسجد أو على مدرسين ونحوهم وأما على فقراء فيجوز للأمن من إحرام مستحق وإعطاء من لا يستحق لعدم لزوم تعميمهم كما في أقرب المسالك [مسئلة] إذا قال وقف على ولدى فلان وفلانة كان ذلك خاصاً بها بخلاف وصي على ولدى فلان وفلانة فإن غير من سمي من أولاده يدخل والفرق أن الوصية بمعنى واحد فلا وجه للتخصيص بخلاف الوقف فله غرض في نفع البعض لفقره اه أمير على عب (فرع) قال ابن غازي في تكميل التقييد سئل أبو محمد عبد الله العبدوسى هل يجوز جمع أحباس فاس بتمامها ثم يعمر من معاليها الخرب من المساجد فأجاب نعم يقدم الأهم فالأهم ويكون ذلك سلفاً لمن أخذ منه من المساجد اه بدر (فرع آخر) لا يجوز أن يتسلف من الوقف قبل إبان الاستحقاق تأمل الفرعين فلعل الأول مخصص للثاني اه أمير (ما قولكم) في مسجد خرب وليس له غلة فأخذ ناظر المسجد قطعة من المسجد فجعلها حوانيت لأجل مصالح المسجد وزاد من الجهة الأخرى بقدر ما أخذ من المسجد للحوانيت فهل يجوز له ذلك أم لا (الجواب) سئل الأجهورى عن مسجد له مراحيض خربت حتى صارت عندما محضاً وأرادوا أن يبدلوها بحوانيت تكرر وتصرف غلتها في مصالح المسجد فهل يجوز ذلك أم لا فأجاب رحمه الله لا يجوز لهم ذلك لما فيه من إخراج الوقف عن حالته الأصلية ومثله في البرزلى معللاً ذلك بأن العبرة في الوقف باللفظ لا بالمنفعة فمن

(٣٤ - قرعة العين) حال حياتهم والله أعلم بالخاتمة عند الموت ثم إذا قدر الله على الشخص المذكور أو على أحد أولاده شراً كدين ومرض أو إضلال ضالة هتف يستغيث بهم وينذر لهم دون الله تعالى ويزعم أن لهم في الكون تأثيراً ومن زجره بعنف أو لين قال خل سبيل وانتدب له بأنواع الأذى من غير جريمة يقول هؤلاء أحباب الله أتقرب بهم إليه فهل يحكم بصحة إسلامه وتحل منا كفته أم كيف الحكم أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان الأمر

ما ذكره السائل عن الشخص المذكور فلا يشك مسلم في عدم صحة إيمانه وإسلامه وعدم صحة منأخته بل هو مراق الدم حلال المال والله الهادي عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن جرى على لسانه أو قلبه أو جوارحه كلمة أو فعل مكفر وهو جاهل أن هذا الفعل أو الكلمة تخرجه عن الإسلام أو ناس وربما يعرف فيستبعد ذلك فلا يزجر هل يكون مؤاخذاً مطلقاً أو فيه تفصيل (٢٦٦) بينوا لنا ذلك يانا شافيا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث

جرى على لسانه أو قلبه أو جوارحه الفعل المزبور مع النسيان فلا شيء عليه أو مع الجهل فإن كان هذا الفعل معلوماً من الدين بالضرورة أنه كفر كفر وصار مرتداً تجرى عليه أحكام المرتدين إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام أو ناشئاً ببلدة بعيدة عن العلماء وإن لم يكن الفعل المكفر معلوماً من الدين بالضرورة عرف الحكم بالتكفير فإن صمم على ذلك أو استبعده صار كافراً مرتداً تجرى عليه أحكام المرتدين ففي القواطع للعلامة ابن حجر وجزم بعض المتأخرين بتكفير من اعترف بوجوب الحج ولكن قال لا أدري أين مكة ولا أين الكعبة ولا أين البلد الذي يستقبله الناس ويحجونه هل هي البلدة التي حجها رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصف الله تعالى في كتابه لأنه مكذب إلا أن يكون هذا الشخص قريب العهد بالإسلام ولم يتواتر بعد عنده إلى آخر ما فيه ثم قال وأنت خير من قول الحلبي إن كان لم يسمع شيئاً من أخباره صلى الله عليه وسلم وما يأتي ثم ومن قول هذا المتأخر إلا أن

باب أولى ما هنا من أخذهم من المسجد شيئاً وجعله حوانيت إذ هو أخرى بعدم الجواز والله أعلم (ما قولكم) في رجل بنى مسجداً صغيراً ببلن وسقفه من قصب فوهي واندرست أكثر جدرانه فضاقت على المصلين فأراد أهل البلد توسعته وتعميره بالآجر والجص بغاية الاستحكام بحيث يسع المصلين فمنعهم ورثة باني المسجد عن تعميره وتوسعته عن حاله الأولى فهل لهم ذلك أم لا (الجواب) ورثة الباني كأحد المسلمين في أمر المسجد ليس لهم منع أحد من فعل الخير العائد لجميع المسلمين فلهم التعمير والتوسيع وغيره من المصالح والحال ما ذكر والله أعلم (ما قولكم) في أرض منى من جهة وقفها ويبيعها فهل يصح لأحد أن يقطع له قطعة منها ويستولى عليها ويملكها ويتصرف فيها بالبيع والوقف وغيرهما ويمنع المسلمين من النزول فيها وإذا وقفها هل ينفذ وقفها وإذا وقفها على جماعة هل يطالبون الناظر عليها ويجبرونه على أخذ الأجرة منه بعد موت الواقف وهل يجب على ولي الأمر أن يهدم ذلك البناء حيث كانت تلك الأرض لا تملك كالبناء في المقبرة المسبلة وإذا منع الناظر إعطاء الأجرة للوقوف عليهم يكون آثماً عند الله وهل لكل أحد أن يزيل هذا البناء لأنه من المنكر وهل لكل أحد أن يدخل في هذه الأماكن المحكرة بالبناء كالحيشان أفتونا (الجواب) لا يجوز بيعها ولا وقفها ولا الاستيلاء عليها بنية تملكها والتصرف فيها بالبناء فيها وغيره وإذا كان كذلك فليس له منع أحد من النزول بها قال سند وجملة ذلك أن منى لا ملك لأحد فيها وليس لأحد أن يحجر فيها موضعاً إلا أن يزل منها منزلاً فيختص به حتى يفرغ من نسكه ويخرج منها والأصل فيه ما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت قلنا يا رسول الله ألا نبني لك موضعاً يظلك بمنى قال لا منى مباح لمن سبق خرجه الترمذي والنسائي وهذا يمنع أن يحجر أحد فيها بنيانا إلا أن يكون نازلاً بها ثم وإن كان بها كره له أيضاً قال مالك عند محمد لأنه تضيق على الناس وكره لإجارة البنيان الذي بها قال في الموازية وقد سمعت أنه يكره كراء البيوت التي بها لكن هذا إن قصد كراء البقعة مع ما فيها أما إن قصد الأخشاب والأحجار والآلات التي بها فقط فلا كراهة وكذا إن قصد وقفها وعليه فيطالبون الناظر بأجرة الآلات والأخشاب التي بالبقعة وإذا امتنع الناظر

يكون هذا الشخص قريب العهد بالإسلام ولم يتواتر عنده بعد أن محل ما قاله الشيخان من تكفير من قال لا أدري أكان النبي إنسياً أو جنياً فيمن هو مخالط للمسلمين لأن قوله ذلك ينفي عن تكذيبه القرآن والسنة والإجماع إلا أن قريب العهد الذي لم يكن مخالطاً للمسلمين فإنه لا يكفر بالتردد في شيء مما مر ولا بإنكاره كما يؤخذ مما يأتي عن الروضة إلى آخر ما في القواطع عن القاضي عياض لتعذره والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم

(باب الإيمان) (سئل) رضى الله عنه عما إذا كان لمسلم على كافر حق من الحقوق فأنكره ولا يئنه فهل يجوز للمسلم تحليفه بمعبوده مثل الشمس والقمر والبقر لأن من عادة الكافر فى الأغلب إذا حلفته بمعبوده يمتنع أن يحلف أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لا يجوز له ذلك لأنه يحوجه أن يعظم ما ذكر كتعظيم الله بل ربما يؤدى للكفر وفى التحفة روى الحاكم خبر من حلف بغير الله فقد كفر (٢٦٧) وفى رواية فقد أشرك وحملوه على ما إذا

كان تعظيمه كتعظيم الله تعالى فإن لم يقصد ذلك أثم عند أكثر أصحابنا أى تبعاً لنص الشافعى الصريح كذا قاله الشارح والذى فى شرح مسلم عن أكثر الأصحاب الكراهة وهو المعتمد وإن كان الدليل ظاهراً فى الإثم قال بعضهم وهو الذى ينبغى العمل به فى غالب الأعصار لقصد غالبهم به إعظام المخلوق به ومضاهاته لله ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً اه كلام التحفة فظهر بذلك أن كلام التحفة فى الكراهة حيث لم يقصد التعظيم كتعظيم الله فإن قصد تعظيمه كتعظيم الله تعالى كفر ولا شك أن الكافر لا يقصد بحلفه بما ذكر إلا التعظيم فيكون محلفه هو الذى حمله على ذلك والله المستعان وبه التوفيق والهداية إلى صراط مستقيم

(باب الكفارات)

(سئل) فيمن حلف حال كونه بالغاً سفيهاً فقيراً عاجزاً عن نفقة نفسه على دخول بيت أبيه وأمه النافقين عليه بلفظ والله والله والله يلزمه الكفر والإشراك ويكون العبد فاعلاً بآمره إن عاد

من الإعطاء يكون آثماً وعلى ولى الأمر أن يمنع من أراد البناء بها وأن يزيل بناءه لما علمت أنه لا ملك لأحد فيها إلا الانتفاع وكل من له قدرة على إزالة البناء يجب عليه أن يزيله إذ هو من المنكرات والله أعلم (ما قولكم) فى دور مكة المشرفة هل يجوز بيعها ووقفها وكراؤها أم لا وهل الحسنة فيها بمائة ألف أم لا أفتونا (الجواب) فى الفروق للقرافى بعد أن حقق عن الإمام أن مكة فتحت عنوة ما حاصله أراضى العنوة اختلف العلماء فيها هل تصير وقفاً بمجرد الاستيلاء وهو الذى حكاه الطرطوشى فى تعليقه عن مالك وللإمام قسمتها كسائر الغنائم وهو بخير فى ذلك والقاعدة المتفق عليها أن مسائل الخلاف إذا اتصل ببعض أقوالها قضاء حاكم تعين القول به وارتفع الخلاف فإذا قضى حاكم بثبوت ملك فى أرض العنوة ثبت الملك وارتفع الخلاف ويتعين ما حكم به الحاكم وهذا التقرير يطرد فى مكة ومصر وغيرهما والقول بأن الدور وقف إنما يتناول الدور التى صادفها الفتح أما إذا انهدمت تلك الأبنية وبنى أهل الإسلام دوراً غير دور الكفار فهذه الأبنية لا تكون وقفاً إجماعاً وحيث قال مالك لا تكبرى دور مكة يريد ما كان فى زمانه باقياً من دور الكفار التى صادفها الفتح واليوم قد ذهبت تلك الأبنية وعليه فتملك وتوهم وتوقف وقال القاضى تقي الدين الفاسى والقول بمنع كراء بيوت مكة فيه نظر لأن غير واحد من علماء الصحابة وخلافهم عملوا بخلافه فى أوقات مختلفة ثم ذكر وقائع من ذلك عن عمر وعثمان وابن الزبير ومعاوية رضى الله عنهم وعلى القول بجواز البيع والكراء اقتصر ابن الحاج فإنه قال بعد ذكر الخلاف وأباح طائفة من أهل العلم بيع رباع مكة وكراء منازلها منهم طاووس وابن دينار وهو قول مالك والشافعى قال والدليل على صحة قول مالك ومن يقول بقوله قول الله عز وجل الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم وقوله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من دخل دار أبى سفيان فهو آمن فأثبت لأبى سفيان ملك داره وأثبت لهم أملاكهم على دورهم وإن عمر ابتاع داراً بأربعة آلاف درهم وأن دور أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأيدى أعقابهم منهم أبو بكر الصديق والزبير بن العوام وعمرو بن العاص وغيرهم وقد بيع بعضها وتصدق ببعضها ولم يكونوا يفعلون ذلك إلا

دخل هذا المحل والحال أنه مقتدر إليه وليس له شئ أو محل ولم يقدر أبويه على عزله بمكان يختص به أو ما يصرف له فإذا عليه بهذا اليمين إن دخل أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يلزمه بحلفه بالله إن دخل كفارة يمين وهى عتق رقبة مؤمنة أو كسوة عشرة مساكين بما يسمى كسوة أو إطعامهم كل واحد مداً مدافين عجز عن الثلاث لزمه صوم ثلاثة أيام ولو متفرقة ويلزمه أن يتوب من العود إلى مثل ما قاله ويستغفر الله ويندب له أن ينطق بالشهادتين والله

سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيما لو أحد تبرع على الآخر بإطعام ستين مسكيناً وقال له أخرجها عن كفارتك وأصرفها على عيالك فهل يسقط عن المخرج عنه الكفارة المذكورة أم لا أفئونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم تسقط عنه الكفارة والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة نذرت لبنتها بأمة معينة وللأمة ابنة فهل (٢٦٨) النذر صحيح أم لا فإن قلتم بالصحة فهل تتبع البنت التي للأمة أمها

في النذر أم لا وهل إذا كان أخ الناذرة حتى فله المطالبة في الأمة والمشاركة فيها أم لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان النذر وقع في غير مرض الموت فهو صحيح غير متوقف على إجازة وليس للأخ المذكور مطالبة ولا مشاركة في الأمة والحال ما ذكر ولا تتبع البنت أمها فيما ذكر والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل قال مثلاً لله على صيام عشرة أيام إن عانقت أحد أبشوة غير امرأتى وكلما بدت منى معانقة لأحد أبشوة لله على صيام عشرة أيام مثلاً ثم إنه حصلت منه المعانقة وتكرر منه حصولها فما الواجب عليه وما تقتضى صيغة قوله وكلما بدت منى معانقة الخ هل تقتضى التكرار بأن يجب عليه عند حصول المعانقة منه ثانياً صيام عشرين يوماً وحصولها ثالثاً صيام أربعين يوماً وحصولها رابعاً حصول ثمانين يوماً وهكذا أم كيف الحكم وهل إذا جهل كم حصلت المعانقة منه مثلاً فيكون حكمه أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لا يتضاعف الصوم بالفعل

في أملاكمهم وتؤول سواء العاكف فيه والباد في البيت خاصة والله أعلم وأما الحسنة فيها فمائة ألف ومن أعظمها الوقف إذ هو الصدقة الجارية والحال ما ذكر والله أعلم بالصواب

باب الهبة

[مسئلة] من خرج بكسرة لسائل معين لم يحز له أكلها ولا دفعها لغيره حيث بتلها له لا إن نوى الاعطاء فقط كما في جواب ابن رشد لسؤال أرسله له عياض والفرق بين التبتيل بالنية والنية الاعطاء أنه إن عبر عن التبتيل بعبارة قال أعطيت وإن عبر عن نية الاعطاء قال أريد أن أعطى قال الخطاب وأعمال التبتيل بالنية مبنى على أحد القولين في أعمال الكلام النفس في الطلاق ونحوه فإن ذهب ولم يحده والحال أنه نوى الاعطاء فقط فالأحسن صرفها لغيره وإن أخرجها له لا من حيث خصوصه بل مطلق صدقة لفقرير وجب إعطاؤها لغيره اه أمير على عب وإذا علمت أن الأحسن صرفها لغيره إذا ذهب ولم يحده والحال أنه نوى الاعطاء فقط فلا فرق بين معين وغيره كما بينه الأمير عند قول سيدى خليل وكره تملك صدقة وفي الأمير أيضاً وإن وجدت السائل ولم يقبل فغيره أولى من الأول لتأكيد العزم بالدفع واختلف هل له أكلها أم لا فقيل يجوز أكلها وقيل لا وقيل إن كان معيناً أكلها وإن كان غير معين لم يأكلها اه (ما قولكم) في شخص تصدق بصدقة وبعد إعطائها للمسكين هل يصح اهداء ثوابها لميت أم لا (الجواب) في العدوى على الرسالة في باب الأضحية أنه يصح اهداء ثواب صدقة ونحوها بعد فعلها لميت بخلاف التشريك في الأجر في الأضحية فلا يكون إلا قبل الذبح وأما بعده فلا تسقط عن المشرك فانظره (ما قولكم) في الصدقة على الذمى هل فيها أجر أم لا (الجواب) قال الخرشي في باب الوقف وكذلك يصح الوقف على الذمى قريباً كان أو أجنبياً لأن الوقف عليه صدقة وفي الصدقة عليه أجر والله أعلم [مسئلة] من سكت عن قبول صدقته زماناً فله قبولها بعد ذلك فإن طلب غلتها حلف ما سكت تاركاً لها وأخذ غلتها كافي الصاوى [مسئلة] إذا تجمد لإنسان مال معلوم من وظيفة أو جامكية فيصح أن ينزل عنه لغيره إن كان ذلك النزول من غير مقابلة بشئ بل هبة أما إن كان في مقابلة بشئ يؤخذ فإن سلم من الربى

المذكور بل الواجب صوم عشرة أيام لكل مرة لأن لفظ كلما لم يتكرر وإنما يتجه ما قاله السائل وفقنا الله وإياه أن لو قال كلما عانقت مرة فعشرة وكلما مرتين فعشرين الخ والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له أربعة بنين وبنات ثم إنه قبل مرض موته بسنة نذر لاثنتين من الذكور مخصوصين الصغار دون الكبار ربع ما يملكه في أرض ونخل وديار وفي جميع ما يملكه في وطنه وغيره نذراً منجزاً مع الصحة والاختيار وكتب بذلك حجة وأشهد على نفسه

فما يكون الحكم في ذلك أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم النذر المذكور صحيح وملكو المندور به ولا منازع لهم في ذلك والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب القضاء) (سئل) رضى الله عنه عما أطبق عليه علماء الزمان وحالهم من رواية الحديث بالمعنى إذا لم يحفظ اللفظ هل ذلك جائز ويستدل لهم بنقل الله تعالى في القرآن على الأنبياء (٣٦٩) وسائر الكفار إذ من المعلوم أن لغة من

تقدم بغير لغة العرب وتكلم النبي صلى الله عليه وسلم للأعاجم كالحبشة وغيرهم بلغتهم أم تمتنع الرواية بالمعنى ويستأنس له بقوله عليه الصلاة والسلام نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأذاها كما سمعها وغير ذلك وهل المنكر على الراوى بالمعنى ناه عن منكر حقيقة أو لا فإذا قلتم يجوز فهل يستوى الجاهل والعالم في ذلك أم لا ينونا لئنا ذلك المسئلة واقعة (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث كان الراوى خبيراً بالألفاظ ومقاصدها عالماً بما يحيل معانيها قد شهد له أهل الفن بذلك جازله الرواية بالمعنى وإلا يكن كذلك حرم عليه ودخل في متعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى من سمعه الإنكار عليه طاقته والله سبحانه أعلم قال العلامة النووى في شرح مسلم إذا أراد رواية الحديث بالمعنى فإن لم يكن خبيراً بالألفاظ ومقاصدها عالماً بما يحيل معانيها لم تجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم بل يتعين اللفظ وإن كان عالماً بذلك فقلت طائفة من أهل

جاز وإلا منع كافي الصاوى

باب في اللقطة

[مسئلة] يجب تعريف اللقطة سنة كاملة إن كان لها بال ويعرف نحو الدلو والدينار فأقل الأيام لأنها لا تلفت إليها النفوس كل التفات والتعريف يكون بمطابق طلبها وباب المسجد لادخله ويعرفها في ابتداء الانتقال كل يوم مرتين ثم في كل يوم مرة ثم في كل يومين مرة ثم في كل ثلاثة مرة ثم في كل أسبوع مرة كما ذكره شارح الموطأ ويعرفها بنفسه أو بمن يثق به لأمانته ولا ضمان عليه إن دفعها لأمين يعرفها وإن كان تعريفها لا يليق بالملتقط لكونه من أولى الهيئات أعطاها لمن يعرفها بأجرة منها وإن كان يليق به التعريف وأعطاها لغيره يعرفها فهلكت فإنه يضمن كما لو تراخى في التعريف حتى هلكت ولا يذكر حال تعريفه جنسها بل يذكرها بوصف عام كأمانة أو مال أو شيء والشئ النافه كدون الدرهم وكعصى لا يعرف لأنه لا تلفت إليه النفس وكقليل من تمر أو زبيب وله أكله إذا لم يعلم صاحبه وإلا منع وضمن اه ملخصاً من أقرب المسالك وص [مسئلة] للملتقط بعد السنة حبس اللقطة أو التصديق بها عن ربها أو عن نفسه أو التملك لها ولو وجدها بمكة وضمن الملتقط فيما إذا تصدق بها ولو عن ربها أو تملكها إذا جاء ربها كما في أقرب المسالك

باب في الدعاوى والأيمان

(ما قولكم) في شخص اتهم آخر هل له تحليفه أم لا (الجواب) ذكروا عند قول سيدى خليل في باب القراض والقول للعامل في تلفه أى مال القراض الخ أن القول للعامل يمين على المشهور وفي دس أن الخلاف في تحليفه وعدم تحليفه جار على الخلاف في أيمان التهمة وفيها ثلاثة أقوال قيل تتوجه مطلقاً وهو المعتمد وقيل لا تتوجه مطلقاً وقيل تتوجه إن كان متهما وإلا فلا (ما قولكم) في شخص قال لآخر لك إحدى هاتين الأمتين وقلتم إن المقر يلزمه أن يعين ما أقربيه منهما وقلتم إذا عين أدناها ولم يصدق المقر له أن يحلف ويدفع الأدنى للمقر له فهل إذا نكل المقر يحلف المقر له إذا كان المقر متهماً وحيث بنى الأدنى للمقر هل ينتفع به ولو بالوطء حيث كان أمة أم لا (الجواب) في حاشية الخرشى في باب الإقرار

الحديث واللغة والأصول لا يجوز مطلقاً وجوزه بعضهم في غير حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجوز فيه وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة يجوز في الجميع إذا جزم بأنه أدى المعنى وهذا هو الصواب الذى تقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم في روايتهم القصة الواحدة بألفاظ مختلفة ثم هذا الذى تسمعه في غير المصنفات أما المصنفات فلا يجوز تغييرها وإن كان بالمعنى أما إذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط لا شك فيه فالصواب الذى قاله الجماهير إنه

يرويه على الصواب ولا يغيره في الكتاب بل ينبه عليه حال الرواية في حاشية الكتاب فيقول كذا وقع والصواب كذا اه كلامه رضى الله عنه وفي الألفية للعلامة العراقي مع شرحها لشيخ الإسلام زكريا رحمه الله (وليرو) وجوبا بلا خلاف (بالألفاظ) التي سمع بها لا بمعانيها (من) يحملها وهو (لا يعلم مدلولها) ومقاصدها إذ لوروى بالمعنى لم يأمن الخلل (و) أما (غيره) وهو (٢٧٠) من يعلم ذلك (فالمعظم) من أهل الحديث واللغة والأصول (أجاز) له

أن اليمين هنا ترد سواء كانت دعوى تحقيق أو اتهام لأن باب الإقرار مبنى على أن يمين التهمة ترد وينتفع المقر له بالأدنى انتفاع المالك ويطأها إن كانت أمة إن أحب على الظاهر «ماقولكم» في أمين طلب المودع الوديعة منه فقال لأدري أضاعت أم تلفت فاتهمه ربهما ولم يحقق عليه الدعوى وقتلهم يحلف المتهم فهل إذا نكل يغرم بمجرد النكول أو ترد اليمين على رب الوديعة «الجواب» في الحرشي في باب الوديعة إن لم يحقق الدعوى فإنه يغرم بمجرد النكول لأن يمين التهمة لا ترد على المذهب وفي العدوى عن الرماصي أن يمين التهمة ترد هنا أى في باب الوديعة على المشهور وهكذا في التوضيح وابن عبد السلام وابن رشد وأصله لصاحب البيان وفي دس عن البناني كأنهم شددوا هنا أى في باب الوديعة مراعاة للأمانة وحينئذ فيحمل المصنف هنا أى حيث قال فإن نكل حلف على يمين التهمة وغيرها والله أعلم [مسئلة] المتهم هو الذى يشار إليه بالتساهل في الوديعة وقيل من ليس من أهل الصلاح ورده محشى تت رحمه الله تعالى بأن المراد بالمتهم أنه الذى لم تحقق عليه الدعوى وليس إلا مجرد التهمة كما في عدوى أى ولو كان غير متهم في نفس الأمر ودعوى التحقيق أن يحزم المدعى بكذب المدعى عليه كما في در «ماقولكم» في شخص قال لآخر أبرأتك من كل حق ثم ادعى على من أبرأه بشيء وأتى بوثيقة مكتوب فيها ذلك الحق وقتلهم لا تقبل دعواه إلا إذا أتى ببينة تشهد له بأن الحق المكتوب في الوثيقة حدث التعامل به بعد البراءة فهل اليمين تتوجه على المدعى عليه ولو جهل أن هذه الوثيقة بعد البراءة ولم يحقق المدعى شيئاً أوحق ولا خلطة بينهما «الجواب» في عبد الباقي إن حقق المدعى أن ما في الوثيقة حدث بعد البراءة فإن كان لا خلطة بينهما فلا يمين على المذهب وإن كان بينهما خلطة توجهت الدعوى وقبلت لتوجه اليمين على المطلوب حينئذ على ما تجب به الفتوى وإن جهل أن هذه الوثيقة بعد البراءة ولم يحقق الطالب شيئاً توجهت اليمين على المطلوب وإن كانت الدعوى دعوى اتهام لأن توجهها هنا في عدم الاتهام قوى من حيث إنه مبنى على الاحتياط فتحرى فيه التشديد فلا يراعى فيه خلطة على المعتمد وإن علم تقدم الوثيقة على البراءة فلا يمين اتفاقاً كما يفيد ابن رشد والله أعلم «ماقولكم» في مستعير شيء ادعى هلاكه بغير صنعه بل بقرض فأر مثلاً وقتلهم يحلف ما فرط ويبرأ فهل

الرواية (بالمعنى) ولو في الخبر أو أتى بلفظ غير مرادف أو كان المعنى غامضاً قال ابن الصلاح وهو الذى تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين فكثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في واحد بألفاظ مختلفة وذلك لأن معلوم كان على المعنى دون اللفظ وقيل لا يجوز له ذلك مطلقاً وإن لم يتغير المعنى ولا خالف اللغة الفصحى خوفاً من الدخول في أمر الوعيد حيث عزا للنبي صلى الله عليه وسلم لفظاً لم يقله ولأنه قد يظن توفية لفظ بمعنى لفظ آخر ولا يكون كذلك في الواقع (وقيل لا) يجوز له ذلك في (الخبر) أى خبر النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز له في غيره وقيل غير ذلك هذا كله فيمن أخذ من غير تصنيف أما من أخذ منه فهو ما ذكره بقوله (والشيخ) ابن الصلاح (في التصنيف قطعاً قد حظر) وفي نسخة مطلقاً حظر أى منع تغيير اللفظ الذى تضمنه بلفظ آخر بمعناه لأن ما رخصوا بسببه من المشقة في ضبط الألفاظ والوجود عليها متتف في المصنفات ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فلا

يملك تغيير تصنيف غيره وقضيته تخصيص المنع بما إذا روي التصنيف ونسخناه أما إذا نقلناه منه إلى أجزاءنا وتخارجنا فلا إذ التصنيف حينئذ لم يغير ذكره ابن دقيق العيد وأقره شيخنا وعليه عمل جماعة قال ابن دقيق العيد لكنه ليس جارياً على الاصطلاح فإن الاصطلاح على أن لا يغير الألفاظ بعد الانتهاء إلى الكتب المصنفة سواء رويها فيها أم نقلناها منها ووافق الناظم على ذلك لكن ميل شيخنا إلى الجواز إذا قرن بما يدل عليه كقوله بنحوه (وليل)

الراوى) ندبا عقب إرادته للحديث (بمعنى) أو بالمعنى (أو كما قال ونحوه) كقوله أو نحو هذا أو مثله أو شبهه وهذا (كشك) من المحدث والقارئ في لفظ فانه يحسن أن يقال أو كما قال أو نحوه قال ابن الصلاح وهو الصواب في مثله لأن قوله أو كما قال يتضمن إجازة من الراوى وإذنا في رواية الصواب عنه إذا بان (أبهم) بألف لاطلاق صفة الشك وهو تكلمه وإيضاح انتهى كلام العراقي مع الشرح وفي شرح (٢٧١) التحفة للحافظ ابن حجر وشرح

الشرح للعلامة الشيخ أبي الحسن محمد بن صادق السندى ثم المذنب رحمهما الله تعالى وأما الرواية بالمعنى فالخلاف فيها شهير فسمع بعض أهل الفقه والحديث مطلقاً قال القرطبي وهو الصحيح من مذهب مالك وقيل لا تجوز في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خوفاً من الدخول في الوعيد حيث عزی له لفظ لم يقله وتجاوز في خبر غيره وبه قال مالك علي ما رواه البيهقي عنه وقيل تجوز للصحابة فقط والاكثر على الجواز للعالم أيضاً كما في الاختصار ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه باللغة العربية أولى وفيه أنه يحتمل أن يكون هذا للضرورة والضرورة تقدر بقدرها وقال السخاوى في شرح الألفية قال الشافعي رضى الله عنه إذا كان الله تعالى برأفته في خلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف كان ماسوى كتاب الله تعالى أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ مالم يخل معناه

إذا نكل يغرم بمجرد نكوله أو ترد اليمين على المعير (الجواب) لا ترد اليمين على المعير بل يغرم المستعير بمجرد نكوله لأنها يمين تهمة قال عبد الباقي يؤخذ من هذه المسئلة أنه يجب عليه تفقد العارية وكذا يجب على المرتين والمودع ونحوهم تفقد ما في أمانتهم مما يخاف بترك تفقده حصول العت ونحوه فيه لأن هذا من باب صيانة المال فإن لم يفعل ذلك تفريطاً ضمن والله أعلم وقد تقدم التنبيه على هذا في باب الإعارة

باب القضاء

[مسئلة] لا يحكم القاضى إلا بالقول الراجح من قول إمامه المجتهد المطلق ولو مع وجوده إن المجتهد ثلاثة مجتهد مطلق ومجتهد مذهب ومجتهد فتوى فالمطلق كالصحابة وأهل المذاهب الأربعة ومجتهد المذهب هو الذى يقدر على إقامة الأدلة في مذهب إمامه كابن القاسم وأشهب ومجتهد الفتوى هو الذى يقدر على الترجيح ككبار المؤلفين من أهل المذاهب والأصح أن الترتيب بين هذه المراتب في القضاء مندوب اهـ ص (ما قولكم) في القاضى إذا أقام أحد عنده بيته على ما ادعاه هل يقول القاضى للمدعى عليه الك مطعن في البيته قبل أن يطلب التزكية من المدعى أم يقدم التزكية أفيدوا الجواب أجاب العلامة الشيخ محمد عlish بقوله يقدم التزكية فإذا تمت اعذر قال ابن فرحون في تبصرته تنبيه الاعذار لا يكون إلا بعد استيفاء الشروط وتام النظر والاعذار في شيء ناقص لا يفيد شيئاً قاله ابن سهل انتهى [مسئلة] لا يحكم في الرشد وضده والوصية والجلس المعقب كعلي فلان ثم أولاده وأما غير المعقب كعلي فلان وفلان فلا يتقيد بالقضاة وأمر الغائب والنسب والولاء والحد والقصاص ومال اليتيم إلا القضاة لا غيرهم كالوالى ووالى الماء والحكم وأما نائب القاضى فهو مثله فإن حكم غير القضاة مضى إن حكم صواباً وأدب ومن جملة أمر الغائب فسخ نكاحه مالم يتعذر الوصول إلى القاضى حقيقة أو حكماً بأن كان يأخذ دارهم على الفسخ وإلا قام مقامه جماعة المسلمين كما ذكره في باب الحجر ولكن الذى تقدم في فصل المفقود أن القاضى وحكم السياسة الذى يعبرون عنه بالوالى ووالى الزكاة الذى يعبرون عنه بالوالى الماء في مرتبة واحدة إلا أن القاضى أولى

وسبقه لنحوه يحيى بن سعيد القطان وقال أبو إدريس سألنا الزهري عن التقديم والتأخير فقال إن هذا يجوز في القرآن فكيف به في الحديث إذا أصبت معنى الحديث ولم تحل به حراماً ولم تحرم به حلالاً فلا بأس به اهـ وقيل إنما يجوز في المفردات للعلم بمرادها دون المركبات وقيل إنما يجوز لمن يستحضر اللفظ ليتمكن من التصرف فيه وقيل إنما يجوز لمن كان يحفظ الحديث فنسى لفظه وبقى معناه مرتسماً في ذهنه فله أن يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم

منه بخلاف من كان مستحضراً للفظ وجميع ما تقدم متعلق بالجواز وعدمه ولا شك أن الأولى إيراد الحديث بألفاظه دون التصرف فيه وقال صلى الله عليه وآله وسلم نضار الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها فأذاها كما سمعها رواه الترمذى عن ابن مسعود قال اللقاني ثم هذا الكلام فى غير ما يتعبد بلفظه أما هو فبإتفاقهم لا يروى بالمعنى كالأذان والشهد والتكبير والتسليم قال المحلى وقياسه الأذكار الواردة (٢٧٢) عنه صلى الله عليه وسلم من استغفار وتوسيع وتهليل وينبغى أن

أعدادها من هذا القليل قال القاضى عياض ينبغى سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن الرواية بالمعنى ولا يقدر على أداء حقوقها ممن يظن على بناء الفاعل يرى نفسه أنه يحسن وليس كذلك ويجوز أن يكون قوله يظن للفعول أى من الذين يكون للناس فيهم حسن الظن كما وقع لكثير من الرواة قديماً وحديثاً قال السخاوى ولكن كالأجواز أن يكون إجماعاً اه قلت ولكنه إنما هو للعالم المذكور ولا يجوز لأحد أن يقدم عليه بمجرد أن يرى نفسه أهلاً له بل يتوقف حتى يعرض نفسه على خدمة هذا الفن الشريف ويختبرها اختباراً كلياً اه كلام شرح النخبة مع شرحه وحيث انتهى بنا القول فى مسألة الرواية بالمعنى إلى هنا احتجنا إلى التنبيه على مسألة أخرى هى الطامة العظمى وهى تجراً من لا يحسن العريضة ولم يقرأ الحديث على الشيوخ مع الإتيان على قراءة حديث النبي صلى الله عليه وسلم واللعن فيه وهذا من المنكر الذى يجب على من علم به إنكاره طاقته فى الألفية

فانظره وتأمل ولعل قولهم فى باب القضاء فإن حكم المحكم فى هذه الأمور أدب إن نفذ حكمه يشير لذلك «ما قولكم» فى حكم الحاكم هل يتوقف على تقدم دعوى أم لا «الجواب» قال القرافى وغيره حكم الحاكم لا يتوقف على تقدم دعوى ولا يجب على الحاكم ذلك وإنما يجب عليه النظر فيما يقع فيه خصومة بالفعل فإذا كان شخص له شخصان عدوان وخاف أن يموت من يعلم عداوتهما له فيشهدان عليه فاشهد عند الحاكم على عداوة هذين الشخصين فللحاكم تسجيل ذلك وينفع لقول القرافى المذكور ذكره العلامة الأمير فى باب الصلح عند ذكر بيئة الاسترعاء وذكره الخرشى فى باب القضاء ولكن فى أقرب المسالك فى باب الشهادات أنه يتوقف على تقديم دعوى صحيحة فى المعاملات والخصومات كالدين والقذف والقتل والعق والنسب وقد لا يتوقف كروية الهلال وشرب الخمر والزنا فإن البيئة تكفى فى ذلك وإن لم تتقدم دعوى [مسألة] يجوز للإنسان أن يعمل بالقول الضعيف فى مذهبه لأمر اقتضى ذلك عنده أى لضرورة فى خاصة نفسه ولا يفتى به لغيره لأنه لا يتحقق الضرورة بالنسبة لغيره كما يتحققها من نفسه سداً للذريعة ولكن قال بعضهم يفتى به صديقه لأن شأن الصديق لا يخفى عن صديقه وقيل بل يقلد قول الغير من أهل المذاهب إذا كان راجحاً فى مذهب ذلك الغير وهذا هو المعتمد لجواز التقليد وإن لم تكن ضرورة اه ملخصاً من أقرب المسالك وص والامير [مسألة] يجوز للخصمين تحكيم رجل عدل عدل شهادة غير أحد الخصمين المتداعين وغير جاهل فى مال من دين وبيع وشراء وجرح ولو عظم كجائفة وآمة أو قطع لعضو لا يحكم فى حد ولا غير ذلك مما تقدم فإن حكم فيما تقدم مضى إن كان صواباً فلا ينقض لأن حكم المحكم يرفع الخلاف لحكم الحاكم وأدب لافتياته على الحاكم إن نفذ حكمه بأن اقتصر أو أحد أو أطلق لا بمجرد قوله حكمت ونحوه فإن كان أحد الخصمين هو المحكم فلا يجوز لكنه إن وقع صواباً مضى وقيل بل يجوز ابتداء وقال ابن عرفة والقول بعدم مضيه مطلقاً لا أعرفه اه من در [مسألة] للدعى إذا لم يجد بيئة تحليف المدعى عليه المنكرو وإن لم يثبت بينهما خلطة بدين أو تكرير بيع على المعتمد فإن حلف فلا تقبل بيئة بعد ذلك للدعى إلا إذا ادعى أنه نسى البيئة

للعلامة العراقى وشرحها للشيخ زكريا رحمهما الله تعالى (التسميع) أو هذا حكم سماع الشيخ بقراءة اللحن والمصحف والمحرف مع الحث على تعلم النحو وعلى الأخذ من أفواه الشيوخ واللحن الخطأ فى الإعراب والتصحيح الخطأ فى الحروف بالنطق كإبدال الزاى فى البزار راء والتحريف الخطأ فيهما بالشكل كقراءة حجر محرك أوله وثانيه بتحريك أوله وسكون ثانيه (وليحذر) الشيخ الطالب (الاحسان) أى كثير اللحن فى الأحاديث (والمصحفا) والمحرف فيها

عند تخليف المدعى عليه أو أنه لم يعلم بها قبل تخليفه فله إقامة البيعة ويحلف أنه نسيها أو لم يعلم بها كما إذا أقام المدعى شاهداً في دعوى لا تثبت إلا بشاهدين فطلب منه الثاني فقال ليس عندي إلا هذا فخاف المدعى عليه لرد شهادة هذا الشاهد ثم وجد المدعى شاهداً ثانياً فله أن يقيمه ويحلف أنه نسيه أو لم يعلم به اه من أقرب المسالك بزيادة من ص (فائدة) كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدى بن رطاه عامله بالبصرة أن اجمع بين القاسم بن معاوية وإياس وانظر أيهما أنفذ للقضاء فوله فجمع بينهما وأخبرهما بما أمر به عمر فقال له إياس القاسم أحق بذلك مني ورسول غنى وعنه فقيهي البصرة الحسن وابن سيرين وكان القاسم يأتيهما وإياس لا يأتيهما فعرف أنها إن سئلا أشارا بمن يعرفانه فقال القاسم لا تسأل عني ولا عنه فوالله إن إياساً أحق مني فإن كنت كاذباً فلا عليك أن لا تولى كاذباً وإن كنت صادقاً فاتبعني فقال إياس يا عدى أنك أوقفت رجلاً علي شفير جهنم فخلص نفسه منها يمين فاجرة ويستغفر الله منها فقال له حيث فطنت لها فأنت صاحب القضية وولاه اه من الأمير [مسئلة] لا يشترط في القاضي أن يعرف الكتابة علي المعتمد أنظر بن اه أمير

باب في الشهادات

[مسئلة] لا يشترط في الشهادة لفظ أشهد على الأظهر بل المدار فيها على ما يدل على حصول علم الشاهد بما شهد به كرايت كذا أو سمعت كذا ولهذا عند هذا كذا فلا يشترط لأدائها صيغة معينة كما في ص [مسئلة] إذا تعذر وجود العدل كما في زماننا اكتفى بالحر المسلم البالغ العاقل المستور الحال الذي لا يعرف عليه فسق وقيل يؤمر بزيادة العدد اه من ص (ما قولكم) في شاهد يصفق يديه هل ترد شهادته أم لا (الجواب) لا تصح إلا شهادة ذى المروءة وهو المتصف بترك غير لائق يخل بالمروءة وما يخل بها الرقص والصفق بالأكف بلا موجب يقتضيه ولعب بكسيجة وطاب ومنقلة وشطرنج بلا قمار وإلا فهو من الكبائر لأنه من أكل أموال الناس بالباطل كما في أقرب المسالك (ما قولكم) في قافلة حاربهم قوم فهل تقبل شهادة القافلة بعضها لبعض (الجواب) تقبل شهادة القافلة بعضهم لبعض في حرابة علي من حاربهم ولا يلتفت للعداوة الطارئة بينهم للضرورة وسواء شهد لصاحبه بمال أو نفس وأما في الأموال فتجوز للضرورة وإن لم تكن هناك عدالة وحرية محققة وإن كان ذلك في السفر اه منه بزيادة من ص (ما قولكم) في رقيق تحمل الشهادة في حال رقه ثم أداها في حال حريته هل تصح شهادته (الجواب) يصح تحمل الرقيق للشهادة ويؤديها بعد عتقه وكذا يصح تحمل الكافر الشهادة وهو كافر وأداؤها وهو مسلم وكذا يصح تحمل الصبي الشهادة في حال صباه وأداؤها وهو مسلم إن كان في حال صباه ضابطاً اه ملخصاً من درودس

باب في المحظورات

﴿ما قولكم﴾ في حكم قول العامة الذي يخون الفاتحة يخونه الله ﴿الجواب﴾ في النفاوى على رسالة ابن أبي زيد في باب ما تنطق به الألسنة يمتنع قول العامة الذي يخون الفاتحة يخونه الله إلا أن يشتهر في العرف استعمال هذا اللفظ في معنى يجازيه الله أو يعاقبه فلا اثم على قائل هذا ، هذا ملخص ما قاله الأجهورى

﴿سؤال من الجاوة محصله﴾ ﴿ما قولكم دام فضلكم﴾ فيمن ادعى الوصول إلى الله تعالى والوصول إلى مقام شهود الوحدة ومقام الشكر وهو منكم في لذات الدنيا وشهواتها ويقول بأن له مع الله حالا أسقط عنه التكليف كالصلوات الخمس وصيام رمضان وغير ذلك من الواجبات وأباح له جميع المحرمات كلبس الحرير واستعمال الحلى الذهب والفضة وغير ذلك في حالة الاختيار واستدل بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده الآية ويجوز فعل كل ما خطر بالبال ويقول الأوامر متعلقة بأهل الظاهر لأن القلب إذا صنى بكثرة الرياضات لا يقبل الوسوس الشيطانية ويقول خطابات القرآن كلها لعوام المؤمنين لا خواصهم ويفسر اليقين في قوله تعالى واعبد ربك حتى يأتيك اليقين بالموت الاختيارى الحاصل عند كثرة مجاهدة النفس لا الموت الاضطرارى وتابعه على هذا أكثر العوام فأمرهم بالرياضات وترك الصلوات وغيرها ولهم صفات فيحة تطول فهاذا الحكم أفتونا مأجورين خيراً ﴿الجواب﴾ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين رب زدنى علماً من يهدى الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له : صاحب هذا الاعتقاد قد انغمس في أبحر الخواطر الشيطانية والهواجس النفسانية حيث ادعى الوصول إلى مقام شهود وحدة الإله فهل من هذا حاله يحل ما حرم الله سبحانه هذا بهتان عظيم ودعواه أن له حالا أسقط عنه التكليف في كل وقت وحين باطلة لقوله تعالى واعبد ربك حتى يأتيك اليقين أى دم على العبادة مادامت حياً فلا تخلو لحظة عين من لحظات الحياة من هذه العبادات هكذا فسر الآية الأئمة الثقات فما أكذب هذا وما أشقاه وما أجرأه على كلام الله فقد ورد من حديث سيد المرسلين الأبرار ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار ولا شك أنه لم يصل أحد إلى الحالة التي وصل إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع هذا كان أشق الناس طاعة لله وقد تورمت قدماء من طول القيام عليه أفضل الصلاة والسلام وكيف يستدل بالقرآن من لا يعرف معناه ولا يهتدى لبنائه ويحسبون أنهم على شيء ألا إنهم هم الكاذبون وقد قال عليه الصلاة والسلام من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد أى من عمل عملاً أحدثه هو أو أحدثه غيره فعمل به ليس عليه أمرنا أى حكماً وإذنتا فهو رد أى مردود عليه رواه مسلم وفي رواية له والبخارى من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد وقيل

أن بعض أصحاب الحديث رأى في المنام فكأنه قد من شفتيه أو لسانه شيء فقيل له في ذلك فقال لفظه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم غيرها ففعل بي وأخرج بقيد العمدة ما كان سهواً أو نسياناً مع شدة تحريره واعتناؤه اه كلامهما فانظر وقتك الله لما يحبه ويرضاه لما قاله علماء القرن أن التحريف والتصحيف واللعن لا يجوز مع العلم والتعمد وكذا مع التقصير ومنه تعلم ما وقع فيه أهل الزمان من التجرئ على قراءة الحديث قبل إتيان علومه والاختذ عن أهله وسبيه الجهل بما يجب على الإنسان وما يحرم ولو علم وجوب ذلك عليه لبادر للعمل به ولكن كما قيل من جهل شيئاً عاداه . هذا ونسأله التوفيق لما يحبه سبحانه ويرضاه وانما أطلنا الكلام في ذلك لما رأينا من الجرأة المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فيما يأخذه القاضي في نظير كتابة الوقائع والسجلات إذا كان مولاه لم يأذن له في أخذ شيء ما هو من قبيل الرشوة ومنقصة في الدين وتهاون بالشرع المحمدى وسبب للتسلط على الرعايا في أخذ أموالهم نجاه الحكومة ومطالبته غير جائزة ومن دفع إليه شيئاً يحرم عليه ويعصى لأعائه له على تضییع مال من جعله الله له ويجب على ولي

الأمر منع من تعاطى تلك الأمور
أولا وإذا سكت من له علم بما ذكر
وكان قادرا على التكلم هل يكون
تاركا للأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر فيأثم أم له مخلص
في السكوت أفيدوا (أجاب)
رضى الله عنه نعم حيث لم يكن
له رزق من بيت المال وكان
ذلك الذي طلب عليه الأجر
مما يصح الاستئجار له وطلب
أجرة مثل عمله جازله ذلك والا
بأن كان له رزق من بيت المال
أولم يكن ولكن كان ذلك العمل
لا يصح الاستئجار عليه فليس
له طلب الأجرة عليه ويجب على ولي
الأمر منعه من ذلك ومن علم به
وسكت مع القدرة كان تاركا
للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
إلا إذا عجز عن ذلك فعليه الإنكار
بالقلب والله تعالى أعلم (سئل)
رضى الله عنه في مال قاصر تحت
يد القاضى ليستخبر له وصيا موثوقا
يدفعه له فجاء رجس قريبا
للقاصر يطلب ماله فلم يثق به القاضى
علي مال القاصر ثم قدر الله تعالى
على البلد الأمر الكائن في عليه
وخرج أهلها جميعا في درجة
هارين والقتل فيهم وضاع مافي
تلك البلدة من أموال وأخذ فهل
والحالة هذه يضمن القاضى مال
القاصر أم لا أفيدونا (أجاب)
رضى الله عنه نعم لا يضمن القاضى
مال القاصر حيث لم يتدبر من
الدفع عنه ولا نقله والله سبحانه

إمامة بدعة خير من إحياء سنة وكان الإمام رضى الله تعالى عنه كثيرا ما يستشهد
بهذا البيت

وخير أمور الناس ما كان سنة * وشر الأمور المحدثات البدائع
فهذا الرجل لاشك في كفره وقد حصل الإجماع على أن من أحل ما حرم الله
كفر والعياذ بالله فيقتل إن لم يتب بل قال بعضهم قتل ماله أفضل من قتل مائة
كافر لان ضرره أشد اللهم لا تجعل لنا من اتباع هواه وسلك طريق الشيطان
فأغواه واحسن لنا الخاتمة برحمتك يا أرحم الراحمين وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين (ما قولكم) في رجل يدعى أنه صاحب طريقة يأمر
الناس بالدعاء إليه ويזהدهم في العلم وأهله ويعتقد عصيان أبي البشر عصيانا
حقيقيا وأن الرضاع يحرم ولو بلغ الرجل خمسين سنة وأرضع هو مع نسائه
من الرجال فوق الثلاثين ويكفر صاحب المعصية ويستدل بحديث البخارى
لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ويأمرهم بمخالفة الأئمة الأربعة
(أجاب) مولانا السيد محمد الكتبى مفتى السادة الأحناف بقوله الحمد لله
وحده رب زدنى علما اللهم طهر ألسنتنا أن تنطق إلا بما جاء به الكتاب
ونزه قلوبنا عن الثقل إلا فى الصواب وخصنا بنفيس معادن المعاني واهدنا
لفصل الخطاب وحققنا بكرامة إننا نتذكر أولوا الأبواب إن ثبت ما ذكر ودام
الرجل عليه ولم ينزجر عما نسب من شنيع هذه الفعال إليه فعلى ولاية الانام
- أقام بهم مولاهم شعائر الإسلام وأثار بهم منار الشرع - مقابلته بالزجر والردع
بل ويحجرون عليه ويمنعونه عن مخالطة العوام وعن إقبالهم وميلهم إليه بل
ويعزرونه لينزجر عن حاله ولينتنع الناس عن تقليده وموافقته فى أفعاله وكيف
يزهد الناس فى العلماء والحال أنهم أمان أهل الأرض وضوء كنجوم السماء
وقد ورد فى فضلهم من الآيات والأحاديث ما علمه المؤمنون قال تعالى إنما يخشى
الله من عباده العلماء وقال عز من قائل هل يستوى الذين يعلمون والذين
لا يعلمون وكيف يحكم على أئمتنا آدم صلوات الله على نبيينا وعليه بالعصيان الحقيقى
والحال أن الأنبياء معصومون من الصغائر والكبائر وقد قامت الأدلة عليه
وما ذكره من الرضاع فهو من أقبح الأوضاع لا يقبله من له طبع سليم ومابنى
عليه أمر وخيم ودعواه معرفة الشقى والسعيد وغير ذلك فهذه من تهكمه على
المغيبات التى سدت طرقها على السالك وتكفيره صاحب المعصية مستدلا
بظاهر الحديث فهو ينافى كونه من عامة أهل السنة والجماعة لأنه اعتقاد فرقة
زائفة فى القديم والحديث وأمره بمخالفة الأئمة لمن اقتدى به فى الضلال وتبعه
مردود عليه وراجع إليه إذ الواجب تقليد خبر منهم رضى الله تعالى عنهم وقد
قال الله تعالى فى كتابه العظيم ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال

وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه
عن رجل ولى القضاء على بعض
الجهات ولما وصل اليهم وأيده
الله تعالى بالحكومة قبل الهدايا
منهم جهارا ليلا ونهارا ثم
لما استبد بالامر جعل من أهله
وأقاربه المشاركين له في جميع
ما يملك سابقا ولاحقا حكامان
تحت يده على أهل تلك الجهات
ولم يكن له معرفة في شيء من العلوم
الذى يتعين على القاضى حفظها
بل يعرفون استدخال الدراهم
والدنانير من الضعفاء والمساكين
في تلك الجهة بالامر لا غير
فهل يأثم القاضى بما ذكر من
قبول الهدايا وتولية الجهلة على
المسلمين وهل حكمهم صحيح أم لا
أفتونا (أجاب) رضى الله عنه
نعم المسئلة الأولى قد صرحت
فيها الاخبار الصحيحة بتحريم
هدايا العمال بل صح أن التابعى
قال أخذ القاضى الرشوة يبلغ
به الكفر أى إن استحل أو
أنها سبب له ومن ثم جاء المعاصى
بريد الكفر اه وأما المسألة
الثانية فلا شك في تحريمها وعظيم
قبحها لما ذكر من إيقاع الناس
في المحذور من مخالفة الشرع ففى
الخبر المتفق عليه إذا حكم الحاكم
فاجتهد ثم أصاب فله أجران
وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله
أجر قال النووى رحمه الله تعالى
في شرح صحيح مسلم أجمع المسلمون
على أن هذا في حكم عالم مجتهد

وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون
متاع قليل ولهم عذاب أليم والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ما قولكم﴾ في رجل يعتقد
أن الله تعالى بوجود ذاته فوق سبع سمواته صاعد ومستقر على عرشه مستدلا
بظواهر بعض الأحاديث وآية الرحمن على العرش استوى ويفسر استوى
باستقر وصعد ويقول إن هذا مذهب أهل السنة والجماعة وإنكار فوقيته تعالى
على عرشه مذهب الجهمية وهو كفر فهل هذا الاعتقاد ضلال وكفر بينوا لنا
اعتقاد أهل الحق ﴿الجواب﴾ اعلم أن العلماء المتقدمين والمتأخرين من أهل
السنة والجماعة اتفقت كلمتهم على تنزيه البارى سبحانه عن الجهة والتحيز
وليس في جهة فوق لأنه يلزم من اختصاصه بجهة أن يكون في مكان أو حين
ويلزم من المكان والحيز الحركة والسكون للمتحيز والتغيير والحدوث
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ذكره القرطبي وقال غر الدين الرازى
رحمه الله تعالى اعلم أنه لا يمكن أن يكون المراد من الآية كونه مستقرا
على العرش ويدل على فساد وجوه عقلية ونقلية أما العقلية فأمر أحدها
أنه لو كان مستقرا على العرش لكان من الجانب الذى يلي العرش متناهيا
وإلا لزم كون العرش داخلا في ذاته وهو محال وكلما كان متناهيا فإن العقل
يقضى أنه لا يمنع أن يصير أزيد منه أو أنقص فلو كان تعالى متناهيا من بعض
الجوانب لكانت ذاته قابلة للزيادة والنقصان وكلما كان كذلك كان اختصاصه
بذلك المقدار المعين لتخصيص مخصص وتقدير مقدر وكلما كان كذلك فهو محدث
فثبت أنه تعالى لو كان على العرش لكان محدثا وهذا محال وكونه على العرش
محال وأما الدلائل السمعية فنها قوله تعالى قل هو الله أحد والأحد مبالغة في
كونه واحداً والذى يمتلىء منه العرش يكون مركبا من أجزاء كثيرة جداً فوق
أجزاء العرش وذلك يناق كونه أحداً ومنها قوله تعالى ويحمل عرش ربك فوقهم
يومئذ ثمانية فلو كان له العالم فوق العرش لكان حامل العرش حاملا للإله فيكون
الإله محفوظاً وحافظاً وذلك لا يقوله عاقل ومنها قوله تعالى والله هو الغنى أى على
الإطلاق وذلك يوجب كونه تعالى غنياً عن المكان والجهة فإذا تقرر ذلك فالآيات الدالة
على ثبوت الاستبداء من المتشابه وللعباء في المتشابه مذهبان فذهب السلف أن يقطع
بكونه تعالى متعالياً عن المكان والجهة ولا يؤولون بل يفوضون علم ذلك إلى الله تعالى
ويقولون الاستواء على العرش صفة الله تعالى بلا كيف ويجب علينا الإيمان به
ويكون عليه الله تعالى وسئل مالك بن أنس عن قوله تعالى الرحمن على العرش
استوى فأطرق رأسه ملياً ثم قال الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول
والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وما أظنك إلا ضالا ثم أمر به فأخرج
وأما الخلف فيؤولون الاستواء بنفاذ قدرته وجريان مشيئته فاستوى بمعنى قدر

أما غيره فآثم بجميع أحكامه وإن وافق الصواب وأحكامه كلها مردودة لأن إصابته اتفاقية وروى الأربعة والحاكم والبيهقي خبر: القضاة ثلاثة: قاض في الجنة وقاضيان في النار. وفسر الأول بأنه عرف الحق وقضى به

والأخيران بمن عرف وجار ومن قضى على جهل ولا شك أن من ذكرهم السائل من القسم الأخير فيكون هذا القاضي سبياً في دخولهم النار وبئس القرار وموقعاً للناس في الأحكام الباطلة لما تقدم لك في النقل عن شرح مسلم من أن الجاهل لا ينفذ حكمه وإن وافق الصواب والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم

﴿باب الدعوى والبيئات﴾

(سئل) رضى الله عنه عن امرأة متزوجة برجل من الأعراب ففصل على الرجل لعب في المعيشة فأخذ زوجته خوفاً عليها وذهب يسترفد من جماعته العرب فرفدوه ورجع إلى وطنه ومكث معه من الرفد شيء ولزوجه مسك فوكلت زوجها ببيعها فباعها وأعطاهما ثمنها في حياتها فبعد مدة سنين توفيت الزوجة عن زوجها وأخيا غفلت غما بثمان المسك وكسوة: شيئاً منها قد لبستها وشيئاً لم تلبس ولم تخطط ولم تملك فادعى الأخ بيع المسك وأقر الزوج ثم ادعى الزوج بأنى بعتها وأعطيتها الثمن فهل

واستولى عليه وقال ابن عبد البر على العرش استوى أى علاه قال القرطبي فعلوا الله وارتفاعة عبارة عن علو مجده وصفاته وملكوته أى ليس فوقه من يجب له من متعالى الجلال أحد واستوى أى قدر عليه كما قاله الأكرث فمن يثبت له تعالى مكاناً فهو من المجسمة وحكم مثبت الجهة أنه إن قال إنه تعالى في السماء وأراد به المكان فهو كافر وإن أراد الحكاية عما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر ونعوذ بالله من الزيغ والضلال ونعتصم به عما يصم من الوهم والخيال

باب في البغى

[مسئلة] البغى لغة التعدى وشرعاً الامتناع من طاعة من ثبتت إمامته في غير معصية بمغالبة ولو تأويلاً وتثبت الإمامة بأحد ثلاثة أمور الأول بيعه أهل الحل والعقد والثاني عهد الإمام الذى قبله له والثالث تغلبه على الناس وحينئذ فلا يشترط فيه شرط لأن من اشتدت وطأته وجبت طاعته وأهل الحل والعقد من اجتمع فيه ثلاث صفات العلم والرأى والعلم بشروط الإمامة وشروطها ثلاثة كونه مستجمعاً لشروط الفتيا وكونه قرشياً وكونه ذا نجدة وكفاية في المعضلات ونزول الدواهي والملسات فالباغية فرقة خالفت الإمام الذى ثبتت إمامته باتفاق الناس عليه في غير معصية بمغالبة ولو تأويلاً فلا تثبت الإمامة للتغلب إلا إن دخل عموم الناس تحت طاعته وإلا فالخارج عليه لا يكون باغياً كقضية الحسين مع يزيد وغير المعصية الممتنعون من طاعته فيها كمنع حق الله أولادى وجب عليهم كزكاة وأداء ما عليهم مما جبره لبيت المال تخراج الأرض العنوية الذى أمروا بدفعه لبيت المال أو أبوا طاعته يريدون عزله إذ لا يعزل بعد انعقاد إمامته وإنما يجب وعظه على من له قدرة وأما إذا كلف الإمام الناس بمال ظلماً فامتنعوا من إعطائه وقتلهم وقتلوه فإنهم لا يكونون بغاة بذلك فإن تحقق الإمام بغيتهم بصدق التعريف المذكور عليهم وجب عليه أولاً إنذارهم بأن يدعوه لطاعته وأنهم إن لم يطيعوا قاتلهم فإن لم يفد فيهم الإنذار كأن عاجلوه بالقتال جاز له قتالهم ويجب كفاية على الناس معاونة عليهم حيث كان عدلاً وإلا فلا يجوز له قتالهم لاحتمال أن خروجهم عليه لعدم عدله وإن كان لا يجوز لهم الخروج عليه قال مالك رضى الله عنه دعه يعنى غير العدل ومايراد منه ينتقم الله من الظالم بظالم ثم ينتقم الله من كليهما اه ويكون قتله لهم بسيف ورمى بنبل وتغريق وقطع الميرة أى الطعام والماء عنهم ورميهم بنار إذا لم يكن فيهم نسوة وذرية وحرّم عليه لكونهم مسلمين سبي ذراريهم ونسائهم وإتلاف ما لهم وأخذه بدون احتياج له فإن احتيج للاستعانة به من نحو سلاح وخيل عليهم جاز له أخذه وحوزة ثم بعد الاستغناء عنه رد إليهم كغيره إذا وقع وحازه أو أن الاستيلاء عليه بالقدرة وحرّم عليه أيضاً رفع رؤسهم بعد قتلهم برماح لمحل آخر ككبد

يطالب بالبينة أم القول قوله وإذا ادعى الأخ في بعض مخلفاتها بأن ليس يزوج لك فيها شيء هذه من الرشد فقال الزوج أنا كنت قائماً على أختك فيما يستوجب لها ولم آخذ أختك معي تسترشد وإنما أخذتها خوفاً عليها بأن يحصل عليها جوع فهل يكون القول قول الزوج ولا يكون لها مع الزوج فيما استرفده شيء وكذا في الكسوة الذي لم تفصل ولم تخطط ولم تملكها الزوجة وتدخل مع المخلفات أو للزوج إذا ادعى أنه لم يملكها أفوتونا

(أجاب) رضى الله عنه نعم يطالب الزوج بالبينة بأنه قد أعطاهما ثمن المسك فإذا عدم البينة حلف الأخ وقسم الثمن بينهما ويطالب الأخ بالثانية بالبينة بأن المخلفات المذكورة ملك أخته فإن عدم البينة حلف الزوج بأنها ملكي واستقل بها وأما الكسوة التي لم تخطط ولم تفصل فإن كانت مما وجب لها على زوجها فهي ملك لها تقسم بينهما . فإن لم تجب لها عليه فيختص بها الزوج والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل ادعى على مورثك أو على عبدك عنده لى هذا الشيء مائة ريال فأنكره فأحضر المدعى شاهدين على أنه يأخذ منه ويدينه ولكن لا تشهد على محصور وعده فكيف الحكم وعلى من اليمين أفيدونا (أجاب)

أو وال وأما رفعها على الرماح في محل قتلهم فقط لجائز كالكفار فإن حصل الأمان للإمام بالظهور عليهم تركوا ولا يسترقوا ولا يأخذ منهم مالا كالجزية بل يتركهم عند الأمان منهم مجاناً ولا يجزى على جريحهم ولا يتبع منهمهم إلا إذا لم يحصل الأمان للإمام منهم وكره لرجل قتل أبيه الباغي كأمه لا قتل جده أو ابنه فإن قتله ورثه لأنه وإن كان عمداً لكنه غير عدوان ثم الباغي إما متأول في خروجه على الإمام العدل وإما خارج على غير العدل وإما معاند أى خارج عن الإمام العدل بلا تأويل فإن كان متأولاً أو خارجاً على غير العدل فلا يضمن مالا ولا نفساً ولا طرفاً أتلّفهما ولا إثم عليه ومضى حكم قاضيه فلا يتعقب ويرفع حكمه الخلاف فلا يعاد الحد الذي أقامه إن كان غير قتل ولا دية عليه إن كان قتلاً ويرد الذمى المقاتل معه لذمته وإن خرج معه طائعاً وإن كان معانداً ضمن النفس والطرف والمال لعدم عذره ويكون الذمى الخارج معه طوعاً ناقضاً للعهد فهو وماله في ولا يضمن حكم قاضيه والمرأة إن قاتلت بسلاح قتلت حال القتال فقط وبغير سلاح لا تقتل إلا إذا قتلت شخصاً وإن كانت القدرة عليها بعد القتال قالمأولة لا تضمن وغيرها يضمن وإن كانت ذمية رقت وبالجملة قال ابن شاس يمتاز قتال البغاة عن قتال الكفار بأحد عشر وجهاً أن يقصد بالقتال ردعهم لا قتلهم وأن يكف عن مدبرهم ولا يجزى على جريحهم ولا تقتل أسراهم ولا تنغم أموالهم ولا تسبى ذراريهم ولا يستعان عليهم بمشرك ولا يوادعهم على مال ولا تنصب عليهم الردعات ولا تحرق مساكنهم ولا يقطع شجرهم اهـ ومراده بذراريهم ما يشمل النساء وقوله ولا يستعان عليهم بمشرك أى ولو خرج من نفسه طائعاً بخلاف الكفار كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشية الصاوى عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الردة

(ما قولكم) في من شك هل ارتد أم لا هل تجرى عليه أحكام المرتد أم لا (الجواب) في عبد الباقي في نواقض الوضوء إن من شك في الردة لا تجرى عليه أحكام المرتد ولا ينتقض وضوؤه وهو الموافق لما عليه عياض وغيره من أن من أتى بلفظ يحتمل الكفر من وجوه كثيرة ويحتمل الإسلام من وجه واحد فإنه لا تجرى عليه أحكام المرتد (ما قولكم) في من قال لصاحبه كل من خان صاحبه يخونه الله تعالى قاصداً بذلك المجازاة فهل يكون آثماً بذلك اللفظ (الجواب) سئل الأجهوري عن ذلك فأجاب بقوله الجهورى على منع إطلاق ما لم يرد على الله تعالى وهذا لم يرد إطلاقه عليه تعالى فيما نعلم وظاهر كلامهم المنع ولو قصد به معنى صحيحاً والله أعلم (ما قولكم) فيمن دعى على شخص بقوله أمانه الله كافر أم لا (الجواب) إن قصد التشكيل فليس كفراً

علي نفسه ولا علي غيره أما إن كان علي وجه الرضى بالكفر وشرح الصدر به فكفر كما في ضوء الشموع في باب فرائض الصلاة ﴿ما قولكم﴾ فيمن قال اللهم اجعلني نبياً هل يكفر أم لا ﴿الجواب﴾ ليس هذا كفر حيث لم يشك في أن محمداً صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين لأن كلامه هذا مجرد لغو وسفه كما في ضوء الشموع في باب الصلاة والله أعلم

باب حد الزنا

[مسئلة] الزنا بالقصر لغة أهل الحجاز وعليه فيكتب بالياء لوقوع الالف ثالثة وبالمدة لغة أهل نجد وهم تميم وعليه فيكتب بالالف قال الخرشي نقلنا عن التنيهاة الزنا يمد ويقصر فمن مده ذهب إلى أنه فعل من اثنين كالمقاتلة والمضاربة ومن قصره جعله اسم الشيء نفسه اه فمن هنا حد بعض القضاة من قال لشخص يا ابن المقصور والمدود لأنه تعريض بالزنا الذي يقصر ويمد قاله العلامة الأمير وهو محرم كتاباً وسنة وإجماعاً وجاحد حرمة كافر والذي فيه الحد الآتي لإيلاج مسلم مكلف حشفة في فرج آدمي مطبق عمداً بلا شبهة وإن دبر الذكر أو أنثى حياً أو ميتاً غير زوج أو مستأجرة مطلقاً إلا من السيد للوطء بعوض أو بدونه فلا يحد نظراً لقول عطاء بجواز نكاح الامة التي أحل سيدها وطأها للواطئ لكن يؤدب ويلحق به الولد وتقوم عليه بمجرد الوطء يومه فان حملت ففي ذمته وإلا يبعث عليه وله الزيادة وعليه النقص أو مملوكة تعتق عليه بالملك وإلا فلا حد بل يؤدب ويلحق به الولد أو مرهونة بدون إذن الراهن أو ذات مغنم قبل القسم ولو حيزت أو حرية في بلاد الحرب أو دخلت بأمان أو مبتوتة وإن بعدة أو خامسة علم بتحريمها أو محرمة صهر بنكاح أو مطلقة منه قبل البناء بلا عقد البناء لا بعد ولو قبل الرجعة فلا يحد بل يؤدب أو معتقة له بلا عقد أو مكنت مملوكها بلا عقد وإلا درأ الحد ولو فاسداً ويثبت الزنا إما باقراره ولو مرة إن لم يرجع ولو بدون شبهة علي ما لابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم خلافاً لأشهب أو لم يهرب وإن قبل الحد وإما بالينة العادلة أربعة رجال يروونه كالمرود في المكحلة في وقت واحد واتحداً كيفية ورؤيا وأداء ومذهب المدونة عدم سقوط الحد بشهادة أربع رجال أو نساء يبقاء بكارتها والتحقيق طريقة اللخمي أن شهادتهم شبهة تسقطه وأما بظهور حمل غير متزوجة بمن يلحق به الولد وغير ذات سيد مقربة ولا يقبل دعواها العصب بلا قرينة ولا دعواها أن هذا الحمل من منى شربه فرجها في حمام ولا من وطء جنى ويقبل دعواها الوطء بشبهة أو غلط وهي نائمة لأنه يقع كثيراً والحد للائط والموطء ولو غير محصنين أو عبيدين وكافرين بشرط التكليف فيهما أو طوع المفعول وكون الفاعل به بالغاً وللزاني المحصن وهو من وطئ وطأ مباحاً بنكاح لازم مع انتشار بلا نكرة وهو حر

رضى الله عنه لا تسمع شهادة المذكورين حيث لم يعينوا فإذا عدم المدعى البينة فيحلف المورث والله أعلم هذا إن كان الدعوى على إتلاف من العبد بغير رضى صاحب الحق وإلا فيحلف العبد على البت والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل حصل عليه حدث أكبر واغتسل في بركة وهو متلوث بالمني في أخذه وبعد أن اغتسل وارتفع الحدث خرجت بنت بكر إلى البركة تغتسل فوجدت لذة في الماء وحملت فلما قرب وضعها وتأذت بالحمل راحت هي وأبوها إلى القاضي وأخبرت بأمرها وكان الرجل الذي اغتسل عند القاضي فصادقها على كلامها وقال أنا الذي اغتسلت في اليوم الفلاني وكانت أخفاذي متلوثة بالمني فاغتسلت في البركة ثم قال القاضي للرجل تزوج عليها إن كان مرادك بها فقال الرجل أنا مستعد فتزوجت البنت على رجل آخر فولدت ولداً فساقتولون في الولد يكون ابن من ويرث من أى الأبوين أفنونا أثابكم الله تعالى (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يغتسل في البركة المذكورة غير المذكور وقد خرج المنى منه علي وجه حل شك في نسبة الولد له حيث كان الحمل موجوداً حال العقد ونكاح الناني باطل وإلا بأن اغتسل غيره في البركة المذكورة

مسلم مكلف رجم بحجارة معتدلة على الظهر والبطن حتى يموت المرحوم وللزاني غير المحصن جلد مائة للحر وجلد خمسين للرق وإن قل وتغريب للذكر الحر فقط فيسجن في البلد التي غرب اليها عاماً كاملاً من يوم سجنه كفدك وخير من المدينة فإن عاد إلى وطنه قبل مضي السنة أخرج مرة ثانية إلى الموضع الأول أو غيره لإكمال السنة كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته [مسئلة] يجوز للسيد إقامة الحد على رقيقه الذكر والأنثى بثلاثة شروط (الأول) أن لا تكون عنده زوجة أصلاً (والثاني) أن تكون عنده زوجة هي ملكاً لسيدته فإن كان عنده زوجة حرة أو أمة أغبر سيده فلا يقيم عليه الحد سيده وإنما يقيمه الحاكم (والثالث) أن يثبت الزنا على رقيقه بغيره بأن يثبت بإقراره أو بظهور حمل أو بأربعة عدول ليس السيد أحدهم فإن كان السيد أحدهم رفع للإمام كما في أقرب المسالك وشرحه [مسئلة] إذا أقر الرجل بعد ولادة زوجته منه بمفسد لوطئه من غير ثبوت له كأن قال عقدت عليها عالماً بأنها رقيقة أو أنها خامسة فإنه يحلح الله ويلحق به الولد قال الذفراوي على الرسالة وحده ولحق الولد به مستغرب لأن مقتضى الحد أنه زنا ومقتضى اللحق أنه ليس بزنا أفاده الصاوي عن المجموع [مسئلة] جاء في موضع من المدونة عن الإمام في المرأة تقيم مع زوجها عشرين سنة فيثبت عليها الزنا فتكر وطه زوجها في تلك المدة ويدعى الزوج وطئها أنها ترجم ولا عبرة بقولها وفي موضع آخر عنه في الرجل يقيم مع زوجته مدة طويلة ثم تشهد البينة عليه بالزنا فينكر الإحصان لعدم وطئها زوجته أنه يسقط عنه الرجم ويجلد ما لم يقر به بعد ذلك أو يولد له منها ثم اختلف الأشياخ في المحليين فمنهم من حملهما على الخلاف واختلف في تعيين المذهب فعينه يحيى بن عمر في حكم الثانية وهو المعتمد وعينه سجنون في حكم الأولى ومنهم من وفق بينهما والمعتمد الخلاف كما في الصاوي [مسئلة] إذا قالت امرأة زنيته معي فادعى الوطء والزوجة من غير بيينة تشهد له أو وجداً بيت وأقرا بالوطء وادعى النكاح معاً وصدقهما الولي وقالاً لم تشهد حداً إلا أن يكونا طاريين أو يحصل فشو في المسئلة الثانية كما في الصاوي

باب النسب والحدود

﴿ما قولكم﴾ في شخص وكل آخر على شراء جارية فاشترى جارية وأرسلها مع رسول وقال للرسول أخبر موكلتي بأن هذه الجارية ليست هي التي أوصاني بشراؤها له بل اشتريتها لنفسى فتعدى الموكل ووطئها ثم ولدت ولداً فهل يحد ولا يلحق به الولد أم لا حد عليه ويلحق به ﴿الجواب﴾ قيل إنه يحد والولد رقيق يأخذه الوكيل بغير يمين وقال البدر القرافي لا حد عليه لاحتمال كذب المبلغ وللخلاف في قبول قول المأمور أنه اشتراها لنفسه وهاتان شہتان ينفقان عنه

من هو كصفته في المنى المذكور والحمل المزبور عرض الولد على القائف فيلحق الولد من ألقه به فإن لم يوجد قائف أو وجد وتخير انتسب الولد بعد كماله لمن يميل طبعه إليه من ذكر وفي هذه الصورة نكاح الثاني باطل أيضاً فإن علم بذلك فيهما فهو زان وإلا فوطء شبهة يلزم به المهر إن جهلت هي وإلا فلا وإن كان المنى نزل على وجه الحرمة فليس للولد المذكور أب ونكاح الثاني صحيح كما لو لم يكن حمل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله تعالى عنه) في رجل ادعى على آخر على يد القاضى أصالة عن نفسه وبطريق وكالته عن ابن عمه بأنه يستحق هو وابن عمه في ذمة هذا المدعى عليه سبعة وأربعين ريالاً وأنكره المدعى عليه فطلب القاضى البينة من المدعى فعجز عن إقامتها فحكم له باليمين على المدعى عليه فحلف المدعى وقبل اليمين ثم تفرقا ثم بعد مدة سنوات ادعى هذا المدعى أيضاً على المدعى عليه بالسبعة والأربعين ريالاً المذكورة على يد القاضى فهل تسمع دعواه وتستأنف الدعوى أم لا تسمع والحال ما ذكر وكيف الحكم في ذلك أفئونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم تسمع الدعوى لإقامة البينة من المدعى لا لتحليف المدعى عليه والله تعالى أعلم (سئل)

رضى الله عنه في شخص ادعى على آخر بمال وأقام عليه البينة أنه ماله ونبت ذلك لدى الحاكم الشرعي فأجابه المدعى عليه بأنك قد أذنت لابنك هذا بالبيع والشراء والتصرف والتحرف في جميع أموالك الذي هذا المال من جملتها وإن ابنك لم يكن متعدياً في تصرفاته بل هو مأذونك في ذلك فهل الحالة هذه إذا أقام البينة على إذنه لابنه بالتصرف المذكور تكون تصرفاته نافذة في هذا المال وليس لأبيه بطلان تصرفاته قبل الحجر عليه أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث قالت البينة بما ذكر نفذ التصرف وليس له نقضه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل سجن معه شيئاً من البن لنفسه ولغيره على سبيل الأمانة ليبيعه لأربابه بمصر كما جرت به عادة التجار فلبا وصل إلى مصر طلبت دولة مصر من كان بها من تجار البن ومن جملتهم هذا الأمين المذكور قدراً معيناً من الدراهم على فرق من البن غير ما يأخذونه في العادة على البن من عشور ونحوه يخاف الأمين المذكور على ابنه وابن أرباب الأمين فأودع بعضه وغلق الحاصل على بعضه وتوارى عن أعين الدولة رجاء السلامة من الحادثة المذكورة فسلط الدولة على البن المغلق عليه الحاصل والمودع وأخذوا جميعه ثم تسلطوا على الأمين المذكور

الحد ومفاد غيره اعتاده كما في حاشية الخرشى وإذا انتفى عنه الحد لحق به الولد والله أعلم (ماقولكم) في من قال لشخص ثابت النسب أثبت حزبتك هل يحد أم لا وهل ابن الشريفة شريف أم لا وهل قوله صلى الله عليه وسلم قدموا قریشاً ولا تقدموها خاص بأولاد الحسن والحسين أم لا (الجواب) من قال لثابت النسب أثبت حزبتك يحد وفي الأمير قياسه حد من قال لمشهور بالشرف أثبت شرفك ولعل الظاهر الآن عدم حده لكثرة تشوف الناس الآن للدخول في الشرف وبسببهم له من جهة الأم مع الخلاف في ذلك ومراعاة لتقييد التثني كلام جمع عن الإمام مالك حيث قالوا الناس مصدقون في أنسابهم أي حيث عرفوا بالنسب وحازوه كحيازة الأملاك فقال تت ينبغى تقييده بغير دعوى الشرف ثم إن الشرف يكون من جهة الأب وأما ابن الشريفة فذهب ابن عرفة ومن وافقه إلى أن له شرفاً دون من أبوه شريف وخالفه جمع من محقق المشايخ التلسانية إلى أنه شريف مثله وخبر قدموا قریشاً ولا تقدموها أي لا تقدموها عليها في أمر شرع فيه تقديمها كالإمامة أي العظمى ولم أر من قيده بذرية الحسن والحسين فهو ليشمل كل قرشى وقوله وخالفه جمع قال الأمير لعل موضوع الخلاف لبس الخرقه الخضراء وإلا فإفقاله ابن عرفة لا ينبغى أن يختلف فيه اهـ ملخصاً من عبد الباقي والأمير (ماقولكم) في الشريف هل يفضل العالم أم العالم أفضل (الجواب) الشريف أفضل من حيث النسب والعالم أفضل من حيث العلم وفضيلة العلم تفوق فضيلة النسب وقد تقدم هذا الجواب أول الكتاب عن عج (ماقولكم) فيمن ينتسب إلى سيدنا أبي بكر الصديق أو إلى أحد من الصالحين ويزعم أنه في درجة من ينتسب إليه والحال أنه ليس له من العمل الصالح مثله فهل ما زعمه صحيح أم لا (أجاب) عن هذا العلامة الأجهوري بقوله نعم هو في درجته فقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذرية المؤمن في درجته وإن كانوا دونه في العمل لتقربهم عينه ثم قرأ والذين آمنوا واتبعهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء [مسئلة] سئل عج عن العلامة الخضراء التي أحدثت زمن السلطان الأشرف في القرن السابع التي جعلت مميزة للأشراف وجعلها قاصرة على الثابت النسب من ظهور الآباء دون أولاد الأم فهل إذا لبسها أحد من أولاد الأم أو لبسها عامي غير شريف يحرم عليه أم لا وهل للحاكم أن يعززه أم لا (فأجاب) نعم يعزr الحاكم من أمه شريفة إذا لبس العلامة والحالة هذه والمراد بالحاكم من جعل له ولى الأمر ذلك من نقيب وغيره والله أعلم

باب السرقة

[مسئلة] السرقة شرعاً أخذ المكلف نصاباً فأكثر من مال محترم لغيره بلا شبهة

وحبسوه ونكلوه ومن جملة البن الذي أخذوه فرق من البن لرجل من أرباب الأماين المذكورين فهل يكون الأماين المذكور ضامنا للفرق المذكور والحالة هذه أو لا ضمان عليه فإن قلتم بعدم الضمان عليه فهل لو ادعى صاحب الفرق المذكور بمحاسبة الدولة للأماين على الفرق المذكور وأقام بينة محملين شهادة القباني وكاتب الدولة على محاسبة الأماين بالفرق وأجابه الأماين بأن من عاداتهم إذا أخذوا شيئا يقبضونه ويقومونه بشمن ولا يدفعون ثمناً فبمحاسبتهم على الوزن وتقويم الثمن لا على دفع الثمن فلم يدفعوا لى شيئا من ثمن البن الذي أخذوه وأقام بينة تشهد له طبق دعواه فهل تقبل بينة الأماين ولا يحكم عليه بقيمة الفرق لصاحبه بمجرد شهادة القباني والكاتب على الحساب أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث شهدت البينة المحملة على مجرد الحساب قدمت بينة الأماين وحكم بها وإن شهدت الأخرى بالحساب والقبض قدمت الأخرى لأن معها زيادة علم والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص له معلوم في دفتر جوابي الشام ناطق باسمه كان يستلبه مدة حياته ومات عن بنت قاصرة واستلم وصيها لها المعلوم مدة بعد وفاة

قويت للسارق خفية بإخراجه من حرز غير مأذون في دخوله ولولم يدخل هو الحرز كما إذا أخرج النصاب من الحرز بعضاً وهو خارجه أو لم يخرج إذا دخله كما إذا رمى لغيره النصاب وهو داخل الحرز بقصد واحد فإذا سرق أقل من نصاب وكرر الأخذ بقصد واحد كما إذا أدخل يده في صندوق وصار يأخذ نصفاً بعد نصف حتى كمل النصاب فإن كان قصده من أول الأمر تكميل النصاب قطع وإلا فلا كما في سماع أشهب ولا يعلم هذا القصد إلا منه أو حراً لا يميز لصغر أو جنون بإخراجه من بيته إن كان لا يخرج منه وإلا فمن البلد أو بسرقة من كبير حافظ له كان الحر المسروق ذكراً أو أنثى وحدها قطع اليد اليمنى من الكوع إلا للشلل بها أو قطع بساوى أو قصاص سابق أو نقص أكثر أصابعها كثلاثة فرجله اليسرى وتكون ثانية المراتب ثم إن سرق بعد قطع رجله اليسرى فيدق اليسرى ثم إن سرق فرجله اليمنى ثم إن سرق سالم الأعضاء بعد الرابعة أو سرق الأشل مرة رابعة عزز باجتهاد الحاكم وحبس إلى أن تظهر توبته ولا يقتل على المشهور فلو تعدد الإمام أو مأموره قطع يسراه أولاً بدون عذر أجزأ على الراجح وأما لو قطعها الأجنبي فلا يجزئ والحد باق ويلزمه القصاص في العمد والدية في الخطأ والنصاب ربع دينار شرعى وزنا لا قيمة وهو أكبر من المصرى أو ثلاثة دراهم شرعية كاملة ولو على حسب اختلاف الموازين خالصة من الغش أو ناقصة راجت ككاملة والدرهم الشرعى خمسون وخمسة حبة من مطلق الشعير أو مجمع منهما أو من أحدهما مع عرض أو ما يساويهما من العرض والحيوان رقيقاً أو غيره بالبلد التي بها السرقة إن كان بها أحد النقيدين وإلا فبأقرب بلد يوجد بها أحد النقيدين ولو تعدد مالك النصاب والعبرة بكون المنفعة المقومة شرعية وإن كان المسروق محرراً كما أو حطب أو تبن مما أصله مباح خلافاً لأبي حنيفة والشافعي في عدم القطع في مباح الأصل المملوك بوضع اليد عليه وكذلك لو كان فاكهة رطبة خلافاً لأبي حنيفة فقط رضى الله عن الجميع أو كان بجراح من الطير يساوى لتعليمه الصيد ثلاثة دراهم وإن لم يساوها بالنظر للحمه وريشه وكذا إذا ساوها للحمه فقط أو ريشه فقط أو لحمه وريشه معاً ومثل تعليم الجراح الصيد تعليم الطير حمل الكتب للبلدان أو كان كسبع لجلده بعد ذبحه أو جلد ميتة إن زاده الدبغ على قيمة أصله نصاباً كما لو كانت قيمته قبل الدبغ درهمن على تقدير جواز بيعه وبعد الدبغ خمسة دراهم لأن كانت قيمته بعد الدبغ أقل من ذلك أو سرقة قبل الدبغ ولو على فرض أن قيمته نصاب ويكفى في التقويم واحد إن كان موجهاً من طرف القاضى فلا بد من اثنين ويعمل بشهادتهما وإن خولفاً بأن قال غيرهما لا يساويهما كما هو مذهب المدونة وإن كان مقتضى دره الحدود بالشبهات عدم القطع إذا خولفاً لأن النص متبع ولأن المثلث مقدم

والدها ثم جاء في هذا العام شخص
وادعى أنه يستحق المعلوم
المذكور زاعماً أنه قرره فيه من
له ولاية التقرير وأبرز من يده
براءة تتضمن ذلك واستلم المعلوم
المذكور من الأمين الذي فرق
الدفتري في هذا العام فهل على فرض
صحة ثبوت البراءة وصدور التقرير
له من له ولايته يستحق المدعى
المعلوم المذكور بموجب ما يده
أم تستحقه بنت الميت حيث أنها
تقررت فيه من حين وفاة
والدها بموجب الأمر السلطاني
الوارد من عام ألف ومائة
وواحد أن الولد لا يحرم
ما كان لآبيه وإن مات عن ولد
فنصيبه لولده وهل هذا الأمر
الوارد يشمل جميع المعاليم الجارية
حتى الجوابي أم يخص بعضها وهل
لوصي القاصرة أن ينازع المدعى
فيما ادعاه ويسترد منه ما قبضه
ويرفعه إلى الحاكم الشرعي إن
امتنع عن التسليم وإذا رفعت
هذه الدعوى من الوصي إلى
الحاكم الشرعي المنصب عن ولي
الامر أيد الله به الدين المفوض
إليه نصب القضاة في مملكته
وسمعا الحاكم الشرعي وحكم فيها
بين الخصمين بما فتح الله عليه
وظهر له من كلام العلماء هل
لطالب علم أن يطعن فيما صدر
من الحاكم من سماع الدعوى
والحكم فيها بقوله الدعوة غير
مسموعة والحكم لم يصادف محملاً

على الثاني كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته وما أحسن قول بعضهم
يد بخمس مئين عسجد وديت * ما بالها قطعت في ربع دينار
وقوله في جوابه

عزّ الأمانة أغلاها وأرخصها * ذل الخيانة فافهم حكمة البارئ
والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الحرابة

[مسئلة] المحارب قاطع الطريق لمنع سلوكها ولو لم يقصد أخذ مال المارين
كانت الطريق في فلاة أو عمران أو أخذ مال محترم من مسلم أو ذمي أو معاهد
ولو لم يبلغ نصاباً والبضع أخرى على وجه يتعذر معه الغوث أو مذهب عقل
ولو انفرد ببلد وقصد أذية بعض الناس كسقي نحو سيكران لأخذ المال ومخادع
ميز لأخذ ما معه يتعذر غوث كان المميز صغيراً أو بالغاً وكذا داخل زقاق أو دار
ليلاً أو نهراً لأخذ مال يقتال كافي أقرب المسالك وشرحه [مسئلة] قال الدردير
على خليل جابرة أمراء مصر ونحوها يسلبون أموال المسلمين ويمنعونهم أرزاقهم
ويغيرون على بلادهم ولا تتيسر استغاثة منهم بعلباء ولا بغيرهم اه أي فهم
محاربون لا غصاب كافي الصاوى [مسئلة] يجب على من كان دافعاً عن نفسه القتل
أو الجرح أو عن أهله القتل أو الجرح أو الفاحشة قتل المحارب ويجوز قتله لمن
لم يكن كذلك ويندب أن يكون قتاله بعد المناشدة بأن يقول له ثلاثاً ناشدتك
الله إلا ما خليت سبيلي إن لم يعاجل بالقتال وإلا عوجل بالقتال بالسيف ونحوه
قال في غاية الأمانى فلو قتل المحارب أحد ورثته فقيل يرثه وقيل لا واستظهر
عب الأول وقاسه على ما تقدم في الباغية من قول خليل وكره للرجل
قتل آبيه وورثته اه من أقرب المسالك وشرحه وحاشيته [مسئلة] يتعين
على الامام قتل المحارب إن قتل ولو غير مكافئ أو أعان على قتله ولو
بجأه فيقتل للحرابة بلا صلب أو مع صلب مالم تكن المصلحة في إبقائه بأن
يخشى بقتله فساد أعظم من قبيلته المتفرقين مثلاً بل يطلق ارتكاباً لأخف
الضررين كما أفتى به الشيبيني وأبو مهدي وابن ناجي كما في عب ولا يجوز قطعه
ولا نفيه وليس لولى الدم عفو عنه قبل بغيته تائباً فإن جاء تائباً فللولى العفو
عنه فإن لم يعف عنه قتل إن قتل مكافئاً وإن لم يقتل المحارب أحد أو قدر عليه
وجب على الامام أن لا يخرج عن الحدود الأربعة بخيرة الأول قتله بدون صلب
الثاني الصلب على نحو جذع غير منكس فقتله مصلوباً ثم إذا خيف تغيره بعد
القتل والصلب أنزل وصلي عليه غير فاضل الثالث قطع يده اليمنى من الكوع
ورجله اليسرى من مفصل الكعب ولواء ولو خيف عليه الموت فإن كان مقطوع
اليدين أو أشلها قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى فإن لم يكن إلا يد أو رجل

أفيدوا الجواب ولكم الثواب والعلم أمانة في أعناق الرجال (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يعارض الأمر المذكور ما هو أخص منه فهو باق على عمومه في الجوابي وغيرها وحيث ثبت العموم استحققت البنت ما لا يها بموجب ما ذكر ولوصيها رفع المدعى للحاكم والمطالبة بما لموايته وليس لأحد معارضة الحاكم فيما حكم والحال ما ذكر والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل أوصى على يد آخر فيما له وعليه من دين ثم بعد الوصية توفي وله مال حاضر وغائب بني بما عليه أو ينقص فطالبوا الغرماء الوصى بما لهم على الهالك فراجع الوصى بيانات الهالك فوجد فيها أن المال الغائب شركة بين الهالك وأخيه وابن عمه فأنكروا الغرماء الشركة وقالوا لم نعلم له شريكا في المال الغائب فهل ثبت دعواهم بالإسكار أم يثبت ما في بيان الهالك بأن المال شركة أولا ووصل مال من أخ الهالك وابن عمه المذكورين ومكتوب عليه شركة بينهما وقبض ذلك الوصى لأنه وصل شيء في مرض الهالك وشيء بعد وفاته فطالب الغرماء ما يخص أخ الهالك في ذلك المال فيما لهم على الهالك فهل يثبت لهم ذلك أو لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم المسألة

قطعت فإن كان له يدان فقط أو رجلان قطعت اليد اليمنى فقط أو الرجل اليسرى فقط الرابع نفي الذكر الحر كالزنا إلى مثل فذلك وخير من المدينة ويجلس للأقصى من السنة وظهور التوبة بمعنى أنه إن ظهرت توبته قبل السنة كمل بحبسه السنة وإن مضت السنة ولم تظهر توبته بقي حتى تظهر توبته أو يموت ولا بد أن يكون ظهور التوبة بيناً لا مجرد كثرة صومه وصلاته وضرب قبل التني اجتهداً بحسب ما يراه الحاكم ولا يتعين على الإمام واحد من هذه الحدود الأربعة إلا أنه يندب له ما هو الأصح واللائق بحال ذلك المحارب فإن ظهر له ما هو اللائق ندب له فعله فإن خالف وفعل غير ما ظهر له أصلحيته أجزأ مع الكراهة ولما كان ما يفعله الإمام بالمحارب ليس إلا لأجل الخرابة لم يكن لمن قطعت يده مثلاً كلام مع الإمام بل كان التخيير بين الأربعة للإمام لكن في حق المحارب الذكر أما المرأة فإنما حدها القتل أو القطع من خلاف فلا تصلب ولا تنفي لما في الصلب من الفضيحة ولما في التني من زيادة مفساد وأما حد الرقيق فاعدا التني وأما الصبي فلا يفعل معه شيء من هذه الحدود ولو حارب بالسيف بل يعاقب كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته [مسئلة] لا يدفع المال الذي بأيدي المحاربين لمدعيه إذا لم يثبت بالبينة إلا بشروط ثلاثة بعد الاستيفاء وبعد العيّن وبعد وصفه كاللقطة ومحل أخذ المدعى له بتلك الشروط كما قال ابن شاس نقلاً عن أشهب إذا أقر اللصوص أن ذلك المتاع مما قطعوا فيه الطريق فإن قالوا هو من أموالنا كان لهم وإن كان كثيراً لا يملكون مثله ونقله ابن عرفة مقتصراً عليه قال في التوضيح وظاهر المدونة أن مدعى المال إذا أخذه على الوجه المذكور لا يؤخذ منه حيل وقال سخون بل بحميل وقال في مختصر الوقار إن كان من أهل البلد فبحميل وإن كان من غيرهم فلا حيل لأنه لا يجد حميلاً كما في ص عن بن [مسئلة] يؤمن الإمام المشرك لأنه يقر على حاله إذا أمن ولو كان بيده أموال المسلمين ولا يؤمن المحارب إن سأله لأنه لا يقر على حاله فإن امتنع بنحو حصن حتى أمن فهل لا يتم له الأمان خلاف كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته [مسئلة] يثبت الحد المتقدم من قتل الخ بشهادة عدلين أن هذا الشخص هو المشهور بالخرابة بين الناس وإن لم يعاينه حالة الخرابة ويسقط حدها فقط دون حد الزنا والقذف والشرب والقتل بأحد أمرين الأول يأتيه الإمام أو نائبه طائفاً قبل القدرة عليه فلا يسقط حكمها بتوبة بعد القدرة عليه كما لا يسقط الضمان يأتيه طائفاً مطلقاً والثاني يتركه ما هو عليه من الخرابة ولو لم يأت الإمام كما في أقرب المسالك وشرحه والله سبحانه وتعالى أعلم

باب حد الشارب

[مسئلة] الشارب الذي يجب على ولي الأمر حده هو المسلم المكلف يتناول

بفمه ما يسكر جنسه ويصل لحلقه ولولم يصل لجوفه ولولم يسكر بالفعل لقلته أو لاعتياده مختاراً بلا عذر بأن لم يظنه غير مسكر ولم يكن لغصه وإن قل أو جهل وجوب الحد مع علم الحرمة أو جهل الحرمة لقرب عهد باسلام فيجلد ثمانين جلدة بعد صحوه ويكفى قبله إن كان عنده شعور بألم الجلد وإلا أعيد وتشطر بالرق وإن قل الرق فيجلد أربعين إن أقر بالشرب لكن يقبل رجوعه ولو لغير شبهة أو شهد عدلان بشرب أو بشم لرائحته في فمه أو أحدهما بواحد والثاني بالآخر أو بتقايته الخمر ولا تعتبر شهادة غيرهما بخلاف شهادتهما لأن المثبت مقدم علي الثاني ولم يجعلوا المخالفة شبهة تدرأ الحد ويكون الجلد بسوط من جلد لين بلا رأسين لا بقضيب ولا شراك ولا درة وما كانت لسيدنا عمر فهي للتأديب لا للحد ضرباً متوسطاً والمحدود قاعد بلا ربط ولا شدة يد أو رجل إلا للعذر ككونه لا يستقر أو يضطرب اضطراباً شديداً بظهوره وكثفيه ويجرد الرجل من كل شيء عليه في جميع بدنه ماسوى ما بين السرة والركبة والمرأة مما بقى ألم الضرب وندب جعلها حالة الضرب في كقفة بتراب مبلول للستر عليها ويوالى الضرب إلا لخوف هلاك فيفرق كافي أقرب المسالك وشرحه

باب في الرقيق

(ماقولكم) في رجل يملك أمة وتمتع بوطئها ثم زوجها لمملوكه أو رجل آخر فحملت ووضع بنتاً وقلتم إن هذه البنت رقيقة تبعاً لأمها فهل يحرم علي السيد وطء هذه البنت أم لا (الجواب) متى تلذذ بالأم بنكاح أو ملك يمين أو شبهة نكاح كزوج خامسة أو شبهة ملك كأن يشتري جارية ويتلذذ بها ثم يظهر أنها ملك لغير البائع فتؤخذ بالاستحقاق من يدا المشتري فيحرم عليه جميع بنات النساء المذكورات كافي الحرشي وأبي الحسن علي الرسالة

(باب العتق)

(ماقولكم) في رجل قال لعبده أنت حر قبل موتي بخمسة أيام هل له إخراجة لغير حرية من بيع أو هبة أم لا (الجواب) ليس له إخراجة بكبيع أو هبة ففي الحرشي إن أعتق عبده إلى أجل محقق فإنه يمنع من البيع انتهى وعما هو معلوم في المذهب أن المدبر لا يجوز بيعه فهذا أولى والله أعلم

باب التدبير

(ماقولكم) في المدبر هل يجوز لسيدة نزع ماله وهل له وطء مدبرته (الجواب) في الحرشي يجوز للسيدة أن ينتزع مال مدبره لقوة شبهة السيد ولهذا جاز له وطء من دبرها انتهى والله أعلم

باب الكتابة

[مسئلة] الكتابة لما كانت عقداً فيه غرر كان الأصل عدم جوازها إلا أن

الأولى لا يثبت بالبيانات المجردة شيء ثم إن كان للميت المذكور ورثة وصادقوا على الشركة المذكورة ثبتت وإلا فإن أقام الأخ وابن العم البينة بها فذاك فإن لم توجد البينة حلف الورثة أنا لا نعلم شركة وكان الخلف تركة فإن لم تحلف الورثة ردت اليين علي الأخ وابن العم واستحقا وأما المسئلة الثانية فلا يثبت للغرماء فيها شيء حيث ثبت أنه مرسل من الأخ وابن العم لأن اليد لها فهما مصدقان يمينهما في أن المال لهما والله عز وجل أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن وضعت من الحلى ثلاث حاجات لها في صندوق بنت زوجها مع حوائجها وقفلوا الصندوق وأودعوه عند ذي أمانة فاحتاجت البنت إلى إخراج شيء من الصندوق فأعلت زوجة أبيها فأرسلت معها امرأة أخرى إلى موضع الصندوق ففتحو الصندوق وأخرجت البنت منه ما أرادت لإخراجه ثم قفلته كما كان ثم بعد مدة من الزمان أرادت زوجة أبيها إخراج حليها من الصندوق فأخذت المفتاح من بنت زوجها وذهبت إلى الصندوق ففتحته فلم تجد الحلى فاتهمت به بنت زوجها فهل لها تحليفها ولا يثبت لها عليها شيء بمجرد التهمة أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث عجزت

عن البيئة بما تدعيه حلفت المدعى عليها ولا يثبت للمدعية شيء. والحال ماسطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن أودعت مالها عند رجل ليدفعه لولدها الغائب إذا حضر فحضر ولدها المذكور بعد موتها وطالب الأمين المذكور بمال أمه الذى أودعته عنده فأنكره ولم يطالبه به وهو ينكره ثلاثاً فقال له الولد أقر لى به وأعطى الثلثين وأسامحك فى الثلث فعند ذلك أقر له بالمال وأعطاه الثلثين فهل له الرجوع عليه بالثلث الباقى حيث أن قوله وأسامحك فى الثلث وعد فلا يلزم ولا يجب الوفاء به أم لا أم كيف الحكم فى ذلك أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم له الرجوع عليه بالثلث ولا يلزمه أن يسامحه والحال ماسطر والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى شخصين اشتراكا فى مال وأخذوا على ذلك كم سنة وهما يبيعان ويشتريان فيه ثم إنهما بعد ذلك حصل بينهما ما حصل فقسم المآل وكل واحد فعل على صاحبه خط أنه لأعاد يستحق عنده حق من الحقوق لأقليل ولا كثير وكل دعوى يدعى بها عليه فهى باطلة لم تسمع وكل أشبه على صاحبه فبعد مدة طويلة ادعى أحدهما على الآخر أنه حصل بينهما عند قسمة المآل غلط فأجابته الآخر

الله سبحانه وتعالى أذن فيها للناس بقوله فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً فالآية إنما تدل على إباحتها وندبها إنما أخذ من عموم قوله تعالى وافعلوا الخير لعلمكم تفلحون قال ابن عرفة الكتابة عتق على مال مؤجل من الرقيق موقوف على أدائه وأركانها التى تتوقف عليها أربعة الأول مكاتب بكسر التاء وهو المالك للرقبة فشرطه الرشد فنبطل من الصبي والسفيه بناء على أنها عتق وتصح منهما مع توقف لزومها على إجازة الولي بناء على أنها بيع وكذلك تصح من السكران بحرام إن كان عنده نوع تمييز بناء على أنها عتق لتشوف الشارع للحرية وتبطل منه بناء على أنها بيع فهو على العكس من الصبي والسفيه وتجوز مكاتبه رقيق المحجور صبي أو سفيه أو مجنون لوليه إن كان فيها مصلحة وإلا فلا كما أنه ليس له عتق رقيقه ناجزاً على مال معجل لأنه له أن ينزع ماله للمحجور بدون عتق الركن الثانى مكاتب بالفتح وهو الرقيق وإن أمة بالغة برضاها وصغيراً ذكراً أو أنثى بناء على مقابل المشهور من أن الرقيق يجبر على الكتابة لأعلى المشهور من رضاه لأن رضا الصغير غير معتبر حيث قدر كل من الأمة والصغير على الكسب وإن كانا لآمال ولا كسب لهما المشهور المأخوذ من المدونة إن الرقيق لا يجبر على قبول الكتابة إلا أن يكون غائباً أدخله حاضر معه فيجبر اتفاقاً لقوله فى المدونة ومن كاتب عبده على نفسه وعلى عبد للسيد غائب لزم العبد الغائب وإن كره لأن هذا الحاضر يؤدى عنه ومقابل المشهور المأخوذ من المدونة أيضاً الجبر الركن الثالث الصيغة بكاتبتك بكذا ونحوه كعتك نفسك بكذا أو أنت مكاتب على كذا أو معتق على كذا ولولم يذكر التنجيم لصحتها بدونه قطعاً ويلزمه التنجيم أى التأخير لأجل معلوم ولو نجماً واحداً إذا لم يصرح به على المشهور خلافاً لابن رشد فى عدم لزومه لكنها قطعة الركن الرابع العوض ولو بغر لم يشتد كآبق يملكه المكاتب لا بما تحمل به أمته أو غيرها فى المستقبل إذ الأصل فى العتق أن يكون بدونه وتردد الصاوى فى بطلان الكتابة بعدم ذكر العوض فى صيغتها بناء على أنها بيع وهو يبطل بجهل الثمن وصحتها بعدم ذكره فيها ويكون على العبد كتابة مثله بناء على أنها عتق والعتق لا يشترط فيه تسمية عوض وحينئذ فيكون المراد بركنية العوض أن لا يشترط عدمه أعم من أن يذكر أو يسكت عن ذكره كركنية الصداق مع صحة نكاح التفويض فتأمل كما فى أقرب المسالك وشرحه وحاشيته

باب أم الولد

(ما قولكم) فى امرأة ملكت جارية وأذنت ولدها فى نومه مع الجارية بفراش واحد فحملت الجارية من الولد فهل تصير أم ولد أم لا أفتونا (الجواب) فى الرهونى على عقب وترجم الشيخ فى نوادره باب ما تكون به الأمة أم ولد من وطء الشبهة من إحلال أو غلط فذكر فيها إن أولاد أمروء أمة بعثا له من أمره

بقوله قد حصل بيني وبينك تقاطع بأنك لاستحق عندى حقاً من الحقوق المالية وكتبنا على ذلك خطوط بشهادة جملة من المسلمين وأن كل من ادعى علي صاحبه بدعوى فلا تقبل دعواه وأن حجته ساقطة فما يكون الجواب عن ذلك بينوا لنا ماهناك (أجاب) رضي الله عنه نعم تقبل دعواه الغلط المذكور إن لم يتعرض في التصديق لنفي الجهل والنسيان كما هو صريح فتاوى الرمي ومفهوم التحفة والنهاية والإيعاب وأما إذا تعرض في التصديق للجهل والنسيان كأن قال لاستحق حقاً ولادعوى ولاعباً لا عمداً ولا سهواً ولا جهلاً ولا نسياناً تقبل دعواه الغلط لأنه غلط على نفسه كما لو حلف لا يدخل الدار عمداً ولا سهواً ولا نسياناً ولا جهلاً فإنه يحنث بدخوله والله عز وجل أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل توفي عن امرأة وليس له من المال إلا عبد وعليه دين يستغرق العبد وادعت الزوجة أن زوجها قضاها صداقها بنصفة لعبد في حياته وأحضرت شاهدين على نطقه فلكن ما شهدا على وضع يد الرجل علي العبد إلى موته وصداق الزوجة اثني عشر ريالاً ونصفة العبد بعشرين ريالاً فهل والحالة هذه يكون العبد للرجل حيث أن المرأة

بشراء أمة فبان أنها غير التي اشتراها له فهي له أم ولد له وفي الخرشى من وطئ أمة مكاتبه فمكت فانه لاحد عليه للشبهة وتصير به أم ولد ويغرم قيمتها يوم حملت ومثل أمة المكاتب الأمة المشتركة والمحللة له ولا شك أن إذن الأم في نوم جاريتها مع ولدها في فراش واحد يقتضى تحليلاً له وحمل المحللة يصيرها أم ولد للواطئ المحلل له كما هو صريح كلام أهل المذهب المذكور والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في الولاء) [مسئلة] الولاء اصطلاحاً ولاية الإنعام بالعتق وسببه زوال الملك بالحرية فمن زال ملكه بالحرية عن رقيق فهو مولاه سواء نجز أو علق أو دبر أو كاتب أو أعتق بعوض أو باعه من نفسه أو أعتق عليه إلا أن يكون السيد كافراً والعبد مسلم وإلا فلا ولء له عليه ولو أسلم وحكمه حكم العصبية كما يفيد قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمة كالحمة النسب لا يباع ولا يوهب أى الولاء بفتح الواو بمدود اتصال بين المعتق بالكسر والمعتق بالفتح كاتصال النسب لأن الشخص في حال اتصافه بالرق كالمعدوم والمعتق صيره بتحريره كالموجود فكان كالولد المعدوم الذى تسبب أبوه في وجوده كما في أقرب المسالك وشرحه وحاشيته

باب في الوصايا

(فرع) إذا شهد على كتاب وصيته ثم كتب تحته أبطلت وصيتي إلا كذا لم ينفذ لكونه بلا إيجاب اه أمير على عبق [مسئلة] إذا قال فلان وصي وتبين أن فلاناً ميت وله وصي فإن علم بموته كان وصيه وصياً وإلا فلا [مسئلة] إذا قال لشخص أنت وصي علي أولادى فلان وفلان وسكت عن باقيهم دخل من لم يسم وكان وصياً على الجميع وكذا لو قال عبيدى أحرار وسمى بعضهم عتقوا كلهم [مسئلة] إذا أوصى بوصية وذكر فيها أن الوصى على أولاده فلان ثم غير ما أوصى به وأوصى بوصية أخرى وقال فيها هذه ناسخة لكل وصية قبلها لكن لم يتعرض في الثانية للوصى على الأولاد فلا يكون ذلك عزلاً له بل هو وصي على ما هو عليه كما في نوازل ابن رشد [مسئلة] إذا أوصى لمحجور له ولى وشرط أن يكون ما أوصى به بغير يد ولى المحجور حتى يرشد المحجور فإنه يعمل بذلك كما إذا وهب له هبة على ذلك [مسئلة] إذا أوصى بشيء على شرط فلم يوف به الموصى له فإنه يرد ما أوصى له به فمن أوصى لأم ولده بوصية على أن لا تزوج فتزوجت بعد أخذ الوصية فإنها تؤخذ منها كافي معين الأحكام اه أمير [مسئلة] إذا قال إن مت ففلان وكيلي فهذا وصية صرح بذلك في نوازل سخنون قال ابن رشد وهو كما قال لأن الوصى وكيل الميت أفاد جميع ما ذكره الأمير (ما قولكم) دام فضلكم في شخص مات في سفر فباع وصية متاعه وعروضه فهل يسوغ له ذلك (الجواب) في الخطاب فرع فإن مات فلا وصياته

ماشهدوا لها بوضعه وعليه دين أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث شهدت الشهود بأن الزوج قد قضاه صداقها بنصفة العبد ثبت لها النصف وإن لم تقبض العبد والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فيمن مات عن بنت وعن أخت شقيقة وعن زوجة لا غير فاستوفت كل واحدة نصيبها من تركته بالقسمة الشرعية ثم ماتت البنت عن زوج وعن بنتين صغيرتين من الزوج المذكور وعن عم لأب لا غير فاستوفى الزوج نصيبه ونصيب ابنته المذكورتين من تركتها واستوفى العم نصيبه من ذلك أيضاً ثم ادعت أخت الميت الأولى المذكورة على زوج البنت المذكور بأنه كان على أخيهامورثها المذكور دين لفلان قدره كذا وكذا بموجب تمسك بذلك في يده فصالحه عن الدين المذكور بكذا وكذا وتطلب من زوج البنت المذكور ما يجب عليه وعلى بسناته من الدين المذكور في ميراث أمهم من تركه أبيها المديون المذكور وتريد أيضاً ما طرحه صاحب الدين يكون عنها فقط وأنها تستوفى من الزوج ما يجب عليه في كامل الدين والحال أن الزوج منكر للدين المذكور فهل يثبت الدين كله على الميت المذكور بمصادقة أخته المذكورة ومصادقة بعض الورثة عليه ويلزم الزوج

بيع متاعه وعروضه لأنه يثقل حمله قاله في النوادر بل ذكر البرازلى في كتاب السلم عن أبي عمران في شخص مات في سفر بموضع بعيد من بلد الميت لأقضية به ولا عدول ولم يوص واجتمع المسافرون وقدموا رجلاً باع هناك بتركته ثم قدموا بلد الميت فأراد الورثة نقض البيع إذ لم يبيع بإذن حاكم أنت مافعله جماعة الرقعة من بيع وغيره جائز قال وقد وقع هذا لعيسى بن مسكين وصوب فعله وأمضاه ونقل عن الداودى أنه أمر ببيع ترعة رجل غريب يذكر أنه من جهات فاس وورثته مجهولون ودفع الثمن إلى ثقات من أهل المغرب وأمرهم بالبحث عن ورثته فإن أيسوا منهم تصدقوا به على الفقراء وذكر رجل أنه تسلف من ذلك الميت ديناراً فأمره بدفعه لأولئك الثقات ويبريه ذلك إذا أشهد على الدفع أفاده الأمير [مسئلة] الوصى المأمون إذا فوض إليه أمر فليس للحاكم ولا للورثة ولا غيرهم معارضته ولا كشف عنه مالم يكن الوصى وارثاً فلبقية الورثة مشاركته والنظر في تصرفه لئلا تكون حيلة على الوصية لوارث وكذا لهم الكلام إذا تعلق لهم حق بالوصية كالتعلق فإنه يثبت لهم الولاء والوصى محمول على الأمانة حتى يثبت خلافها فغير المأمون يكلفه الحاكم البينة على تنفيذها وإلا ضمن إن كان معروفاً بالخيانة فإن لم يبلغ هذه المثابة حلفه ولا يضمن إلا إذا نكل وإذا كانت الوصية على معينين وأنكر بعضهم الأخذ بكلف الوصى البينة عليه والأمر في غير المعين مفوض له وكذا ما تعلق بالميت من قضاء دين فباشرت له للوصى اه من الأمير [مسئلة] إذا أوصى لرجل بنفقة عمره يعطى تمام سبعين سنة لحديث أعمار أمتي الخ فإن مات قبل تمامها رد الزائد على الموصى لهم والورثة فإن عاش أزيد لا يرجع بشيء وقيل يرجع على الموصى لهم فيجهد له أيضاً ولا ينفق منه على مؤن تجهيزه كما في شرح العمدة اه بدر اه أمير [مسئلة] إذا أوصى بأمر ثم أوصى ثانياً وقال في الوصية الثانية لا وصية لى سواها فليس ناسخاً للأولى حتى يعينها كما في المعيار اه من الأمير [مسئلة] في الأمير لو أوصى بأن مدينه مصدق بلا يمين لم يحلف على قول ابن القاسم وقال غيره يحلف لأن الحق للوارث اه ما فى السيد قلت لعل الأوجه عدم الحلف إن لم يزد الدين على الثلث لأنه لو أبرأه منه رأساً مضى وإن زاد وتعدد الأشخاص تحاصوا فى الثلث واليمين فيما زاد فليتأمل [مسئلة] من المنكر أن يوصى بكتب جواب سؤال القبر وجعله معه فى كفه أو قبره اللهم إلا أن يجعل فى صنوان من نحاس ويجعل فى جدار القبر لتناوله بركته قاله المساوى اه بن نقله الأمير (ما قولكم) دام فضلكم فى وصى تسلف على الأيتام حتى يبيع شيئاً من ماله فتلقت أموالهم فهل يضمن الوصى (الجواب) لا يلزمه أن يغر من ماله لمن استسلفه منه وهذا إذا قال إنما استسلفه للأيتام وأما إن لم يقل فالضمان لازم له قاله فى الطرركا فى الأمير [مسئلة] إذا

السلف الوصى مالا للصغير رجوع عليه إن كان ملياً لأنه أنفق عليه ليرجع ولا يرجع عليه إن كان معدماً بما أنفقه عليه سلفاً [مسئلة أخرى] لو كان للأيتام أخوة فأنفق الوصى على بعضهم من مال بعض ضمن الوصى لمن أنفق من ماله ورجع بذلك على المنفق عليه (فرع) قال في مختصر النوازل إقرار الرجل في مرضه لیتيمه بمال يمنع من طلبه بما كان ينفق عليه في حياته إذ حكم ذلك حكم الإسقاط اه یعنی أن لورثة إذا أقر مورثهم بمال لیتيمه فطلبوا الیتيم بما كان مورثهم ينفقه عليه فليس لهم ذلك [مسئلة] ذهب مالك وأصحابه إلى أنه يجوز للفقير المحتاج أن يأكل من مال یتيمه بقدر اشتغاله به وخدمته فيه وقيامه عليه وإلا فلا يسوغ له أن يأكل منه إلا ما لا يثمن له ولا قدر لقیمته مثل اللبن في الموضع الذي لا يثمن له فيه ومثل الفاكهة في حائطه ومن أهل العلم من أجاز له أن يأكل منه على سبيل السلف ومنهم من أجاز له أن يأكل ويكتسب بقدر حاجته وما تدعو إليه الضرورة وليس عليه رد ذلك وأما الغنى فإن لم يكن له خدمة ولا عمل سوى أن يتفقدده ويشرف عليه فليس له أن يأكل منه إلا ما لا قدر له ولا بال مثل اللبن والفاكهة كما تقدم واختلف إذا كان له فيه خدمة وعمل فقيل له أن يأكل منه بقدر عمله فيه وخدمته له وقيل ليس له ذلك لقوله عز وجل ومن كان غنياً فليستعفف أفاد جميع ذلك الأمير على عقب (ما قولكم) في الوصى هل يجوز له أن يساف من مال الصغير لأحد علي وجه المعروف أو يأخذ من مال الصغير لنفسه سلفاً وهل له الصلح في مال الیتيم وإقراره على المحجور (الجواب) في الأمير ولا يجوز تسلفه لأحد على وجه المعروف ولو أخذ رهناً إذ لا مصلحة للیتيم في ذلك وأما سلف الوصى نفسه فقد قيل بالترخيص فيه إذا كان له مال فيه وفاء وللوصى الصلح بالنظر ولا يجوز إقراره علي المحجور ولا إبرائه عنه العام وإنما يبرئ في المعينات نعم يكون شاهداً لا على فعل نفسه اه (فرع) للوصى دفع مال الیتيم لمن يعمل به قراضاً وبضاعة في البر والبحر اه مائخصاً من عقب والأمير (فرع) في السيد عن البدر لا ينفع الوصى البراءة العامة من المحجور بقرب رشده إلا بعد طول كسرة أشهر وفيه أيضاً للوصى أن يرشد محجوره ولو لغير يئنه على رشده لكن لو قامت يئنه باتصال سفهه رد فعله إلى الحجر لكن إلى وصى آخر ويعزل الأول ولكن لا يضمن لأنه فعل اجتهداه وفي الخطاب جواز نقل الیتيم من بلد لبلد بالمصلحة اه أمير (ما قولكم) في التبرع بشيء أيام الوباء هل هو كالوصية في المرض لا تنفذ إلا في الثلث أم لا (الجواب) التبرع أيام الوباء بشيء من المال ليس كالوصية أيام المرض فله أن يتبرع بأكثر من الثلث لقول العلامة الأمير في ضوء الشموع عند ذكر أسباب الحجر أو ذی مرض حاصل بالفعل لا صحیح من الطاعون علي أظهر القولین اه [مسئلة] ليس للوصى أن يعزل نفسه عن الوصية بعد موت الموصى

فتتبع صاحب الورقة وتركها عنده
فرمى بها الرجل ومزقها ثم بعد
مدة مات المدعى وجاء وارثه
يطلب الورقة الذي تركها والده
عنده ويدعى في البلاد فقال الورقة
ذهبت وأنا مقر بالذي فيها فهل
يجبر على إحضار الورقة وهو
مقر بصورتها وهل ترفع يده بغير
شهود أحياء أفتونا مأجورين
(أجاب رضى الله عنه) حيث
حلف المدعى عليه بأن الورقة
تلفت فلا يجبر على إحضارها
ويلزمه قيمة الورقة والكتابة وإن
لم يحلف حلف المدعى عليه
وأجبر المدعى عليه على إحضار
الورقة ولا ترفع يد المدعى عليه
بمجرد الدعوى بل لابد من إقامة
الحجة عند الحاكم الشرعى على مقتضى
الدعوى والله سبحانه أعلم (سئل)
رضى الله عنه في رجل دفع لرجل
آخر دراهم وهى ربايات مغاربة
وتركها عنده بحسب الأمانة
وغاب فبعد مدة طلب ذلك المسلم
في تلك الأرض بزود عن الفرائسة
فأبدها الأمين بفرائسة فلما جاء
صاحبها دفع إليه حقه مثلاً مائة
ريال وفرقها عشرة مثلاً فرائسة
وسعره سواء بل تزيد في وقت
عن وقت وذلك تبرعاً منه وفضة
المغربى تصبح من الفرائسة فلم
يرض بأخذها إلا بفتوى فهل
يصح له ذلك الزود أم يصير
جرماً والأمين كافروثنى بنيانى
من أهل اليمن أفتونا جزاكم الله

والقبول وسواء كان القبول قبل الموت أو بعده إلا أن يطراً يحز قال فيها وله أن
يعطى مال اليتيم مضاربة ولا يعجنى أن يعمل هو بنفسه قال في حاشية الخرشى فإن
عمل كان الربح له لأن الخسارة عليه (ماقولكم) فيمن أوصى شخصاً وصية مطلقة
هل تكون غير صحيحة كما قالوه في الوالة أم لا (الجواب) قال ابن عبد السلام
اتفق مالك والشافعى على عدم إفادة الوكالة المطلقة كما إذا قال له وكلتك ولم يقيد
ولم يفوض واختلفا في الوصية المطلقة فقال الشافعى هى مثل الوكالة المطلقة وقال
مالك هى صحيحة ويكون للوصى أن يتصرف في كل شىء لليتيم كوكالة التفويض اه
خرشى (ماقولكم) في شخص مات وترك ثلثمائة دينار وترك أيتاماً أقام عليهم
وصياً فاتجر في الثلثمائة دينار حتى صارت ستمائة دينار ثم أن شخصاً أثبت على الميت
ديناً قدره ستمائة دينار فهل يستحق صاحب الدين الستائة دينار أو الثلثمائة التى
تركها الميت فقط وتكون الثلثمائة دينار التى هى الربح للأيتام أم كيف الحال
(الجواب) إذا اتجر الوصى للأيتام استحق صاحب الدين الستائة عند ابن القاسم
خلافاً للخزومى وأما إذا اتجر الوصى في الثلثمائة دينار لنفسه لا للأيتام فإنه
يفوز بالربح الذى هو الثلثمائة ولا يقال كشف الغيب أن المال للغريم لأننا نقول
الوصى المتجر لنفسه أولى من غصب مالا واتجر به فإنهم قالوا الربح للغاصب
كما ذكروه في باب الاستحقاق (ماقولكم) في شخص مات عن ولد وترك مالا
فأنفق الوصى على الولد ثم طرأ دين على الميت يستغرق المال المذكور ولم يعلم
الوصى بذلك الدين فهل يكون ذلك الدين على الوصى أو الصبي (الجواب) لاشىء
على الصبي ولا على الوصى وإن كان موسراً لأنه أنفق بوجه جائز وهذا بخلاف
ما إذا أنفق الورثة البالغون نصيبهم من التركة فإنهم يضمنون للغريم الطارئ
قال في حاشية الخرشى أى لكشف الغيب أنه لاحق لهم في التركة إلا بعد أداء
الدين ولا يضمنون التلف بأمر من الله تعالى بلا خلاف والفرق أن التركة
في ضمان الورثة بخلاف الوصى وأما إذا اتجر الوارث لنفسه ثم طرأ دين على الميت
فإن الربح له بمنزلة ما إذا اتجر الوصى لنفسه كما ذكروه في باب الاستحقاق
(ماقولكم) في شخص أوصى بأن عنده مال قراض لفلان ثم مات فلم يوجد
شىء منه فهل يؤخذ من تركته أم لا (الجواب) ذكروا في باب القراض
أن من مات وعنده قراض أو ودعة أو بضاعة ولم يوص بذلك ولم يوجد ذلك
في تركته ولم يعلم أنه رده إلى ربه ولا ادعى تلفه ولا ما يسقطه فإنه يؤخذ من ماله
لا احتمال أن يكون أنفق أو ضاع منه بتفريط بعد أن يحلف رب المال أنه
لم يصل إليه ولا قبض منه شيئاً وهذا ما لم يتقدم الأمر كعشر سنين من يوم
أخذ المال من ربه لوقت الدعوى وإلا فيحمل على رده لربه وأما إن أوصى
بالقراض أو البضاعة أو الودعة فلا ضمان بل إن وجدها ربه أخذها وإن

خيراً (أجاب رضى الله تعالى عنه) حيث رضى صاحب الدرام بأخذ الفرائسى بدل المغربى والحال أن عين ماله تالف جاز ذلك وأما الزيادة فإن كانت على وجه التبرع المحض جاز أخذها وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فى رجل مات عن ولدين وعن أربع بنات ووخر بلاداً وأعطى لأحد الولدين قسمه هو وإحدى البنات فصار الثلاث ينتظرون قسم أبيهم فبعد مامات أبيهم أخذ الثلاث قسمهم فتزوجت إحدى الثلاث برجل أجنبى ثم ماتت تحت الرجل الأجنبى ثم ماتت إحدى البنتين ولم يبق من المذكورين إلا واحدة من البنات وبقي عندها قسم الرجل الأجنبى فخازت المال كله بيدها ومنعت الرجل قسمه من زوجته ومنعت العصة فهل لها أن تمنع المذكورين وتحوز المال من غير قسمه الفريضة أم لا أم كيف الحكم أفتونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) ليس لها ذلك بل يجب عليها أن تؤدى لكل ذى حق حقه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فيمن ادعى على شخص فى الأرض التى يده ييرات لامة من بعد أبيها والحال أن أمه مشاهدة وضع يدأبى المدعى ليه على الأرض المـكورة وتصرفه فيها بالزراع والقلم ونحوه

لم يجدها فلا شيء له لأنه علم من إيصائه بها أنه لم يتلفها ومن الوصية أن يقول وضعتها بموضع كذا فلم توجد والله أعلم (ما قولكم) فى وصية وجدت بخط الميت بعد موته وشهدت البينة العادلة أنها خطه هل يعمل بها أم لا وإذا قلتم لا يعمل بها والورثة فيهم البالغ والقاصر ولما رأوا خط أبيهم عرفوه وأجازوا ما فى الوصية هل أجازتهم صحيحة أم لا (الجواب) إن شهدت البينة أنها خطه والحال أنه لم يشهد فى حال حياته أنها وصية ولم يقل أنفذوها بطلت ولا يعمل بها بعد موته إلا إذا أشهدهم حال حياته أن هذه وصيتى أو قال أنفذوها أو قرأها عليهم وأشهدهم قال فى المجموع وإن ثبت بخطه أو قرأها ولم يشهد ولا قال أنفذوها بطلت لاحتمال التردد اه واجازة الورثة صحيحة من البالغ فقط فيؤخذ منه ما يخصه لأنها عطية منه فى المجموع وإن أجبر فعطية من الوارث تحتاج لحوز والله أعلم [مسئلة] لا يجوز بيع الوصى عقار محجوره إلا لسبب كالنفقة ووفاء الدين وغير ذلك بما فيه مصلحة لليتيم ويشهد العدول أنه إنما باعه بكذا ومثل الوصى الحاكم [مسئلة] استحسن كثير من المتأخرين أن العرف الجارى بين الناس كأهل البوادي والأرياف وغيرهم يموت الواحد منهم ولا يوصى على أولاده اعتماداً على أخ أو جد أو عم لهم يعرف بالشفقة عليهم ينزل منزلة التصريح بإيصائه عليهم وله البيع فى القليل والكثير فيمضى ولا ينقض وليس للولد بعد كبره كلام وهى مسئلة نافعة كثيرة الوقوع لاسياً فى هذه الأزمنة لكن لا يبيع إلا ما دعت إليه الضرورة ولا بد من إظهار المبيع والمناداة عليه لحصول الرغبة فيه وثبت أنه الأولى فى البيع من غيره وعدم وجود زائد على الثمن الذى أعطى فيه وثبت السداد فى الثمن وأن يكون الثمن عيناً حالاً كما ذكره فى باب الحجر (ما قولكم) فى مريض أوصى لزيد بمائة ريال ولعمرو بشئ تافه ثم مات فطلب زيد من الوصى المائة الريال فقال من يشهد لك بها فقال عمرو فلما حضر قال أشهد أنه أوصى له بمائة ريال وأوصى لى بثوب قديم فهل تقبل شهادة عمرو المذكور ويستحق زيد المائة ريال إذا حلف لعدم شاهد آخر أم لا وإذا قلتم يستحق زيد المائة هل يثبت لعمرو الثوب أم لا (الجواب) نعم تقبل شهادته إن شهد لنفسه بقليل تافه ولزيد بكثير أو قليل وإذا لم يوجد إلا هذا الشاهد حلف زيد معه واستحق وصيته ولا يمين على الشاهد لأنه يستحق ما أوصى له به تبعاً للحالف فإن نكل زيد فلا شيء لواحد منهما وهذا إذا كتب الوصية بكتاب واحد بغير خط الشاهد فإن كتب بخط الشاهد أو لم تكتب أصلاً قبلت شهادته لغيره لا لنفسه وكذا إن كتبت بكتابين أحدهما للشاهد والثانى للآخر فلا تصح للشاهد وتصح للآخر لعدم التبعية حينئذ وأما شهادة الشاهد لنفسه ولغيره فى غير

وصية كدين فلا تقبل له ولا لغيره مطلقاً لثمة جر النفع لنفسه وقوله لأنه يستحق ما أوصى له به تبعاً للحالف يلغز به فيقال دعوى أخذت بشاهد بلا يمين أو يقال شيء أخذ من مال الغير بمجرد الدعوى أو يقال شهادة للنفس مضت وأما إن شهد لنفسه بكثير ولغيره بقليل أو بكثير فلا تقبل شهادته اه من أقرب المسالك وص من باب الشهادات

باب الفرائض

﴿ما قولكم﴾ في شخص مات عن بنت وجدة لأم وأختين لأب وعم فما يخص كل واحد من ذكر ﴿الجواب﴾ للبنت النصف وللجدة السدس وللأختين الباقي قال في الرحية

والأخوات ان يكن بنات فهن معهن معصبات

وحينئذ فلا شيء للعم والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ في معتك بفتح التاء مات وخلف مالا وله جد من عصة النسب ولد أخيه ووجد أولاد المعتك بكسر التاء فهل يأخذ المال ابن أخيه أم أولاد سيده ﴿الجواب﴾ قال في المختصر وقدم عاصب النسب ثم المعتك اه قال الخرشى يعنى أن المعتك بفتح التاء إذا مات وترك مالا فإنه يرثه عاصب النسب مثل أبيه وأخيه ونحو ذلك ويقدم على عاصب الولاء فإن لم يكن له عاصب من جهة النسب فمعتقه فإن لم يوجد المعتك بكسر التاء فالأحق بالأثر عصبته اه ﴿ما قولكم﴾ في امرأة ماتت عن زوج وأخوات لأب ثلاث وابن عم فما يخص كلا من ذكر ﴿الجواب﴾ المسئلة من ستة وتعول لسبعة فعالت المسئلة بواحد فان نسبت الواحد للسبعة كان سبعة فينقص من كل من الزوج والأخوات سبع حصته الأصلية التي كانت له لولا العول فالزوج له نصف إلا سبعة والأخوات لهن ثلثاها إلا سبعة ولا شيء لابن العم لاستغراق الفروض التركة والله أعلم

خاتمة

نسأل الله حسنها في جمل من مسائل شتى وفيها ثلاثة فصول الفصل الأول فيما نقل عن المسائل الملقوطة للوانوغى [مسئلة] من ادعى عليه بحق فأنكر وحلف عليه ثم أتى المدعى بشاهد واحد لم يعلم به وأراد أن يحلف معه ويأخذ الحق لم يكن له ذلك إلا أن يأتي بشاهدين لم يعلم بهما اه [مسئلة] يلزم التعزير من سرق شيئاً لا قطع فيه ويلزم من اختلى بأجنبية ومن وطء مكاتبته ومن استمنى بيده أو أتى البهيمة أو حلف يمينا غموساً أو غش في الأسواق أو عمل بالربا أو شهد زوراً ومن فعل التحليل أو شهد على نكاح السر وكذا يؤدب الزوجان والولى إلا أن يعذروا بجهل اه منها وعبرة سيدى خليل وعزر الإمام لمعصية الله [مسئلة] قال القرافي إقامة الحدود واجبة على الأئمة واختلفوا في التعزير فقال الإمام

إلى أن مات ثم بعد مدة نحو عشرين سنة إلى أن ماتت هي وهي ساكتة لم تطالبه بشيء ولم يكن لها عذر شرعى يمنعها عن المطالبة فهل إذا قال واضع اليد على الأرض المذكورة أن أباه واضع اليد على هذه الأرض المذكورة عشرين عاماً وهي مشاهدة لذلك الوضع وهل إذا قال الولد إنى واضع اليد على هذه البلدة من بعد أبي عشرين سنة أيضاً وهي مشاهدة لذلك الوضع وهي ساكتة إلى أن ماتت لم تطالب الولد من بعد أبيه ولم يكن لها عذر شرعى يمنعها عن المطالبة وأقام شاهدين يشهدان على وضع يد أبيه ووضع يده من بعد أبيه على هذه الأرض وأمه مشاهدة لذلك والوضع والملكية فشاهدان يكفون أو لا بد من شهود غير الشاهدين أم لا أم كيف الحكم أفيدوا الجواب ولكم الأجر والثواب (أجاب رضى الله عنه) الحمد لله وحده ماشاء الله لا قوة إلا بالله إن أقام المدعى بيعة تشهد بأن الأرض ملك أبي أمه وأن أمه ورثتها من أبيها فينته مقدمة على بيعة واضع اليد الآن أقام واضع اليد بيعة بالنقل بشراء أو نحوه وإن لم يقيم المدعى بيعة كما ذكر فالقول قول ذى اليد يمينه بأن هذه ملكه والله سبحانه وتعالى الهادى أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجلين لهما مال

واحد شركة بينهما بالسوية فأت
أحد الشريكين فأراد ظالم أن
يأخذ جميع المال فدفعت له بعض
الورثة قدراً من الدراهم ليندفع
عن أخذ المال المذكور فهل
يلزم الشريك الآخر بقدر حصته
أم كيف الحال افتونا مأجورين
(أجاب رضى الله عنه) نعم إن
قامت بينة عادلة تشهد بأنه لو لم
يعط الدراهم المذكورة أخذ الظالم
المال لزم الشريك القسط وإلا
فلا والله سبحانه وتعالى أعلم

باب القسمة

(سئل رضى الله عنه) في دار
شركة بين ثلاثة فأحضروها من له
عرف بالقسمة وقسموها فحصل
لأحد الشركاء نصيب وفيه سبب
مظلم ولم يدخلوه المعلوم
القاسمون ولم يره هو والحال أن
الباب الذى يدخله إلى نصيبه مبنى
ولم يتيسر الخروج والدخول منه
فلو فتح لحصل منه فساد في البناء
والسأس فهل تنقض القسمة
أم لا (أجاب) رضى الله عنه
نعم تنقض والحال ما ذكر
والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الشهادات

(سئل رضى الله عنه) عن
الدف الذى يستعمل به في ذكر
النبي صلى الله عليه وسلم فشاع في
القرى والبادية فاستحسنوا مولد
النبي صلى الله عليه وسلم فتكثر
عندهم بسبب هذا العمل وقراءة
المولد وحده قل من يعملها والحال

مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى إن كان الحق لله وجد كالحودود إلا أن يغلب
على ظن الإمام أن الضرب من الملامة والسلام مصلحة وقال الشافعى رحمه الله
تعالى هو غير واجب على الإمام إن شاء أقامه وإن شاء تركه اه منها [مسئلة]
من قال لرجل يا شارب الخمر أو يا آكل الربا أو يا خائن أو ثور أو حمار
أو يا ابن الحمار أو يهودى أو يانصرانى أو ياجوسى فإنه يعزر قاله ابن راشد
وفي جامع الأصول من قال لرجل يهودى يضرب عشرين اه منها [مسئلة]
لو قال رجل لرجل ياسارق ضرب خمسة وعشرين سوطاً أو نحوها قاله في
العتية قال ابن راشد والتحديد في هذا ليس له أصل في الكتاب ولا في السنة
وإنما فيه الاجتهاد بحسب القائل والمقول له اه من المسائل المطولة [مسئلة]
لو قال رجل لرجل يامرأى عوقب بقدر ما يرى الإمام على قدر حال القائل
والمقول له اه من البيان لابن رشد اه من المسائل [مسئلة] روى عن مالك أن
من اتهم بالفاحشة يضرب خمسة وسبعين سوطاً ولا يبلغ به الحد وإليه مال
أصبع ونحوه لابن سلة اه منها [مسئلة] من قال لرجل يا كلب يفرق فيه بين ذوى
الهيئة وغيره فإن كان القائل والمقول له من أهل الهيئة جميعاً عوقب القائل عقوبة
خفيفة يهان بها ولا يبلغ به السجن وإن كان من غير ذوى الهيئة عوقب القائل
عقوبة خفيفة أشد من عقوبة القائل الأول المتقدم ذكره يبلغ بها السجن وإن
كان القائل من ذوى الهيئات والمقول له من غيرهم عوقب بالتوبيخ ولا يبلغ به
الإهانة ولا السجن وإن كان القائل من غير ذوى الهيئة والمقول له منهم عوقب
بالضرب اه من البيان في باب حد القذف اه من المسائل [مسئلة] من سل سيفاً
على وجه القتال ضرب أربعين وكان السيف فياً وقيل يقتل إذا سل على وجه
الحرابة اه منها [مسئلة] من سل سكيناً في جماعة على وجه المزاح ضرب عشرة
أسواط اه من مفيد الأحكام لابن هشام اه منها [مسئلة] من استهان بدعوة الحاكم
أو القاضي ولم يجب ضرب عشرة أسواط اه من مفيد الأحكام لابن هشام اه من
المسائل [مسئلة] من قال لرجل ياجرم ضرب خمسة وعشرين وكذا إذا قال له
يا ظالم ولم يكن كذلك يضرب أربعين ولو قال له ياسارق ضرب خمسة عشر إلى
عشرين اه من المفيد اه منها [مسئلة] إذا ارتفع الكلام بين الخصمين في مجلس
القاضى ضرب كل واحد عشرة أسواط اه منها [مسئلة] من تكلم في علم بما
لا يجب فيه حد ضرب أربعين سوطاً اه من مفيد الأحكام اه منها [مسئلة] ومن
تعاظم مع أجنبية أو تضاحك معها ضرباً عشرين عشرين يريد إذا كانت
طائفة فإن قبلها طائفة ضرباً خمسين وخمسين وكذلك من حبس امرأة
ضرب أربعين فإن طاوعته ضربت مثله اه من المفيد اه منها [مسئلة] من قال
لرجل يا فاسق ضرب ثمانين سوطاً [مسئلة] من سل سيفاً في جماعة على وجه

أن استعمالهم عار عن الخبائث من جذبات وقار وكذب وإنما العمدة تشريف ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وتزيينه فهل سيدي يحرم استعمال الدف أم يكره أم يباح فينبوا لنا بياناً واضحاً حتى إن كان حراماً تعتقد تحريمه ببيان ظاهر وإن كان مكروهاً أو مباح أو حلال أفيدوا الجواب وأوضحوا لنا التفسير ولكم الثواب (أجاب رضى الله عنه) الحمد لله حيث خلا عن الخبائث فهو حلال ولا حرمة ولا كراهة والله سبحانه أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل وصل إلى مكة من بعض الجهات وأراد الإقامة بها بعض سنين والطلب للعلو فأقام وطلب وفتح عليه فيها ما لم يفتح في غيرها وطلب فقها ونحواً وحديثاً وفرائض وحساباً ومع ذلك يلاحظ ما يقع فيها من مضاعفة الأجور والأعمال ويحضر الصلوات جماعة فيمكث ماشاء الله أن يمكث ثم أراد الله منه بما أراد لجره القضاء والقدر إلى الانهماك في المعاصي واللذات والشهوات وفتن يبعث الناس فصار يزني بعينه ويقبل بفسه ويلبس بيده ويضاجع ويفاخذ ويعاتق وكل ذلك منه بشهوة ولولا أنه منع من الجماع لجامع والحالة هذه صائرة منه والمفعول به ذلك يتأذى ليس له رغبة فيما يفعل به بل حياء أو خوفاً ومع

المزاح يصدرهم به فقد جفى ويضرب عشرين سوطاً اه منها [مسئلة] كل من أذى مسلماً بلسانه بلفظ يضربه ويقصد به أذاه فعليه الأدب البالغ الرادع له ومثله بقمع رأسه بالسوط أو بضرب رأسه بالدرّة أو ظهره بها وذلك على قدر القاتل وسفاهته وعلى قدر المقول فيه اه من مفيد الأحكام اه منها [مسئلة] إذا شتم أحد الخصمين صاحبه في مجلس الحاكم زجره الحاكم وقال ابن الماجشون ومطرف إذا أسرع إليه بغير حجة مثل يظالم يا فاجر زجره عنه ويضرب في مثل هذا ما لم تكن فلتة من ذى مروءة فيتجافى عنه اه منها [مسئلة] إذا قال الرجل لصاحبه الله أكبر عليك فإنه يعزر إلا أن يعفو عنه خصمه اه منها [مسئلة] إذا نهى الحاكم أحد الخصمين عن الكلام فلم يفعل وأتى بالحجج ليخلط على صاحبه ويمنعه من الكلام ويكثر معارضته أمر القاضي بأدبه اه منها [مسئلة] إذا ادعى أحد الخصمين على صاحبه لزم خصمه الجواب بالإقرار أو بالانكار فإن امتنع من الجواب أمر القاضي بضربه بالدرّة على رأسه حتى يجيب اه منها (مسئلة) ذكر في الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدها وفي رواية في مسلم فإن كان كما قال وإلا رجعت عليه وغير هذا من الروايات قيل معناه فقد رجع عليه تكفيره فليس الراجح حقيقة الكفر بل التكفير لكونه جعل أخاه المؤمن كافراً فكأنه كفر نفسه أما لأنه كفر من هو مثله أو لأنه كفر من لا يكفره إلا كافر يعتقد بطلان الإسلام قاله النووي في شرح مسلم وقال المازري قوله وإلا رجعت عليه محتمل أن يكون ذلك إذا قالها استحلالاً فيكفر باستحلاله قال النووي وقيل معناه أن ذلك يؤول به إلى الكفر يعنى أنه يخاف على المكثّر من ذلك أن يكون عاقبة شؤمها الكفر والمصير إليه قال ابن عبد البر والمعنى فيه عند أهل الفقه والأثر والجماعة النهى عن أن يكفر المسلم أخاه بذنّب وقد ورد مثل هذا في قوله عليه السلام سباب المسلم فسق وقتاله كفر وقوله عليه السلام لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض فهذه الأحاديث وما أشبهها ليست على ظاهرها عند أهل الحق والعلم بالأصول يدفعها أقوى منها من الكتاب والسنة المجمع عليها والآثار الثابتة وقد ضلت جماعة من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة في هذا الباب فاحتجوا بهذه الآثار ومثلها في تكفير المذنبين واحتجوا بآيات ليست على ظاهرها مثل قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون وقوله تعالى أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ونحو هذا والحجة عليهم قوله تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومعلوم أن هذا قبل الموت لمن لم يتب لأنّ الشرك من تاب منه وانتهى عنه غفر له قال الله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وأجمعوا على أن المذنب وإن مات مصريرته ورثته ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين فهذا كله يشهد أن

ذلك مقيم على ما كان عليه من
الطلب والفتوح ويتندم على
ما يصير منه ويتوب ويستغفر
ويتضرع ويدعو ويكي ويحك
أياماً قليلة وقد لا يمكث ثم يعود
إلى ما كان عليه من المعاصي
وانتهاك المحارم في هذه البلدة وقلة
الأدب فهل يجب عليه الخروج
منها ويضيع ما كان عليه من الخير
أو يمكث فيها تحت القضاء والقدر
ويقتنم ما يحصل له من الطلب
أم كيف يفعل وهل غير مكة من
بلاد الله تعالى مثلها فيما ذكر أم
لا (أجاب رضى الله عنه) اعلم
أيها السائل أنك قد سألت عن
أمر عظيم وهو سهل على من
سهله الله تعالى عليه وقد ثبت
في صحيح البخارى من حديث أبى
هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قال ما أنزل الله
تعالى داء إلا أنزل له شفاء وفى
صحيح مسلم من حديث جابر بن
عبد الله رضى الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لكل داء
دواء فإذا أصيب داء الدواء برئ
بإذن الله وفى مسند الإمام أحمد
من حديث أسامة بن شريك عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال إن
الله تبارك وتعالى لم ينزل داء
إلا أنزل له شفاء علمه من علمه
وجله من جهله ودواء هذا الداء
العضال أن يعرف ما ابتلى به من
الداء المضاد للتوحيد لله تبارك
وتعالى أولاً لأنه لا يجتمع محبة

من قال لأخيه يا كافر ليس على ظاهره وقوله فقد باء بها أحدهما أى فقد
احتمل الذنب فى ذلك القول والمعنى أن المقول له يا كافر إن كان كذلك فقد
احتمل ذنبه ولا شئ على القائل له ذلك لصدقه فى قوله وإن لم يكن كذلك
فقد باء القائل بذنوب كبير وإثم عظيم احتمله بقوله ذلك قاله ابن عبد البر فى
التهديد من شرح الموطأ اه من المسائل الملقوطة [مسئلة] من شتم أحداً من
الصحابه أبا بكر أو عمر أو عثمان أو علياً أو معاوية أو عمرو بن العاص فإن
قال إنهم كانوا على ضلال وكفر فإنه يقتل ولو شتمهم بغير ذلك نكل نكالا
شديداً ومن شتم غير هؤلاء من الصحابة فعليه النكال الشديد ومن سب عائشة
قتل اه من شرح الموطأ للباجى اه منها [مسئلة] فى أحكام كان ابن سهل وإن ادعى
عليه أنه قد فقه لم يجب عليه اليمين إلا أن تشهد بينة بمنزعة وتشاجر بينهما فيجب اليمين
حينئذاهمها [مسئلة] إذا ثبت عند القاضى أن بعض الشهود يشهد بالزور بأخذ الجعل
على شهادته عزره على رؤس الملاء ولا يحلق له رأساً ولا لحية ورأى القاضى
أبو بكر أن يسود وجهه قال ابن عبد الحكم يطاف به ويشهر فى المجالس والحلق
وحيث يعرف الناس قال ابن القاسم يريد مجالس المسجد الجامع ويضربه ضرباً
عنيفاً ويسجل عليه ويجعل من ذلك نسخاً يودعها عند الناس بمن يثق به وقال
لا أرى أن تقبل شهادته أبداً إن كان ظاهر العدالة لأن ذلك منه رياء ولا يكاد
تعرف توبته وفى المتبعية وروى أبو زيد عن ابن القاسم أنه إذا تاب وحسنت
حالته قبلت توبته والأول أصح ولم يصحب هذه الرواية عمل واختلفوا فى
عقوبته إذا جاء ثانياً ولم يظهر عليه فقال بعض الفقهاء الأظهر لا يعاقب ولا تجوز
شهادته ويغرم ما أئلف بشهادته واختلفوا فى الجراح والقتل فانظروه وفى مختصر
الواضحة إن جاء ثانياً قبل الحكم بشهادته فلا عقوبة عليه وإن كان بعد الحكم
فعليه العقوبة وأما إن ثبت ذلك بالبينه فعليه العقوبة كان ذلك قبل الحكم أو بعده
ويشهر ويفضح وقال عبد العزيز بن الماجشون إن كان قبل أن تظهر عليه شهادة
الزور مبرزا فى العدالة فهذا لا تقبل شهادته أبداً وإن لم يكن مشهوراً بالعدالة
ثم تاب وحسنت حالته فهذا تقبل شهادته اه من وثائق ابن الهندي وحكى ابن عبد البر
رحمه الله تعالى فى تاريخه أن صاحب الشرطة إبراهيم بن حسين بن خالد أقام شاهد
زور على الباب الغربى الأوسط فضربه أربعين سوطاً وحلق لحيته وسخم وجهه
وطاف به إحدى عشرة طوقية بين الصلاتين يصاح عليه هذا جزاء شاهد الزور وكان
صاحب الشرطة هذا فاضلاً خيراً فقيها عالماً بالتفسير ولى الشرطة للأمين محمد وكان
أدرك مطارف بن عبد الله صاحب مالك وروى عنه موطأه يريد أن أفعاله يقتدى بها
اه من المسائل الملقوطة [مسئلة] لا تجوز شهادة ملقن الخصوم فقيها كان أو غيره
ويضرب ويشهر فى المجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد فعله بعض القضاة

الخالق ومحبة الصور في قلب
عبد ثم يأتي بالعبادات الظاهرة
والباطنة بما يشغل قلبه عن دوام
الفكر ويكثر من اللجاء والتضرع
إلى الله سبحانه وتعالى في صرف
ذلك عنه وأن يراجع قلبه إليه وليس
له دواء أنفع من الإخلاص لله
تبارك وتعالى وهو الدواء الذي
ذكره الله تعالى في كتابه حيث
قال كذلك لنصرف عنه السوء
والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين
فأخبر سبحانه أنه صرف عنه السوء
والفحشاء بإخلاصه فان القلب
إذا أخلص وأخلص عمله لله تعالى
لم يتمكن منه عشق الصور فانه
إنما يتمكن من قلب فارغ كما
قال بعضهم

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى
فصادف قلباً فارغاً فتمكنا
وليعلم العاقل أن العقل والشرع
قد يوجبان تحصيل المصالح
وتكليفها وإعدام المفاسد وتقليلها
فإذا عرض للعاقل أمر يرى فيه
مصلحة ومفسدة وجب عليه
أمران أمر على وأمر على فالعلمي
طلب معرفة الراجح من طرفي
المصلحة والمفسدة فإذا تبين له
الرجحان وجب عليه إثارة
الأصلح له ومن المعلوم أنه ليس
في عشق الصور مصلحة دينية ولا
دنيوية بل مفسدته الدينية والدنيوية
أضغاف ما يقدر فيه من المصلحة
وذلك من وجوه (أحدها) الاشتغال
بحب المخلوق وذكره عن حب

بقرطة بكثير من الفقهاء بمشورة أهل العلم عنده اه منها [مسئلة] من وقف وقفاً
على منافع الجامع صرف في العبارة والحصر والزيت وغير ذلك ولا يعطى منه
الإمام والمؤذن ذكر ذلك الحفيد في مختصره الصغير اه منها [مسئلة] المدارس
ليست بجوامع وإنما الجامع منها المحراب نفسه وقيل إيوان المحراب خاصة وباقيها
ليس بجامع لأنه يجوز فيها الجماع والأكل وجميع الصناعات وغير ذلك من المنافع اه
منها [مسئلة] الذين يصلون على ظهر الدابة المريض الذي لا يقدر على السجود والركوع
ويصلي لمياء والمقاتلون حال الالتحام مع العدو والمسافر في الطين الخضخاض
والخائف من لصوص أو سباع والمتنفلون في السفر ذكره ابن الجلاب فهو لاء
ليست القبلة شرطاً في حقهم اه منها [مسئلة] لا يجوز دفع الوديعة بأمانة المودع
أو بكتابة فإن فعل وجاء المودع فأنكر حلف ما أمره ولا كتب بذلك إليه
ولأنه لاحق له عليه وضمنه مثلها أو قيمتها ثم يرجع المودع على القابض منه ولا
يمنعه من ذلك تصديقه فيما أتى به ولا معرفته بصحة ما جاء به وشهادته بصدقه اه
من أحكام ابن سهل في باب الإقرار ومن وثائق الجزيري اه منها [مسئلة] الذين
يبيعون في الأسواق مثل الدالين والدلالات إذا باعوا شيئاً فاستحق رجوع علي
صاحب المتاع لا عليهم فإذا دعوا تلف المتاع أو ضياعه منهم ضمنوا لأصحاب
السلعة قيمتها يوم القبض اه من التنبيهات للقاضي عياض اه من المسائل [مسئلة]
من اشترى أمة وادعى أنها تبول في الفراش لم تسمع عدواه حتى يثبت أنها كانت
تبول عند البائع لأن هذا مما يحدث في ليلة ويحلف البائع أنه ما علم ذلك بها
ولا يحلف بقول المشتري أنها تبول حتى يعلم ذلك بأن توضع عند امرأة فإذا تبين
ذلك جاز قول المرأة وحدها وقول الرجل في ذلك عن امرأته لأن هذا ليس علي
جهة الشهادة وإنما هو على وجه استخبار القاضي ذلك ممن يطالع عليه ويخبر
به اه من تبصرة الحكام [مسئلة] من قال لرجل إن فلانا بعثني إليك لتعيده
كذا فأعطاه فتلقت من يده العارية فإن أقر الباعث ببعثه ضمن وإن جحد حلف
مابعثه وبرئ وحلف المبعوث لقد بعثه وبرئ اه منها [مسئلة] سئل مالك عن
يتسلف من رجل دراهم ومن رجل آخر دراهم غلطهما فوجد فيهما زيوفاً أو
نقصاً ولا يدري من أي الدراهم هي قال لا يرد عليهم إلا طيباً ويحلفون أنهم لم
يعطوه إلا جياداً قال القاضي أبو الوليد قوله ويحلفون أنهم لم يعطوه إلا جياداً
معناه أنه يخاف كل واحد منهم على البتات فإن حلفاً جميعاً برئاً ولزمه أن يعطيهم
جميعاً طيباً وإن حلف أحدهما ونكل الآخر لزم الناكل ذلك وإن نكلا جميعاً
أبدلاه جميعاً بعد أن يخاف ما يعمله من دراهم من هو منهما باتفاق إن ادعى كل
واحد منهما عليه أنه يعلم أنه ليس من دراهمه وعلى الاختلاف إن لم يحق عليه
الدعوى وهذا إذا كانت له بيئة على أنه وجد فيهما الزائف أو الناقص بعد

الرب الذي أبرزه من العدم إلى الوجود وذكره سبحانه فلا يجتمع في القلب هذا وهذا إلا ويقهر أحدهما صاحبه ويكون السلطان والغلبة له (الثاني) عذاب قلبه بمعشوقه فإن من أحب شيئاً غير الله عذب به ولا بد كقول الشاعر

وما في الأرض أشقى من محب وإن وجد الهوى حلو المذاق *

تراه با كيا في كل حين

مخافة فرقة أولاً شتيق *

فيكي إن نأوا شوقاً اليهم

ويكي إن دنوا حذر الفراق *

فيسخن عينه عند الفراق

ويسخن عينه عند التلاق *

والعشق وإن استعذبه العاشق

فهو من أعظم عذاب القلب

(الثالث) أن العاشق أسير في قبضة

معشوقه يسوقه الهوان ولكن

لكثرة العشق لا يشعر بما أصابه

قلبه :

كعصفورة في كف طفل يسومها

حياض الردى والطفل يلهو ويلعب *

قال الشاعر : فعيش العاشق

عيش الأسير الموثق *

وعيش الخلى عيش

المسيب المطلق : وقال آخر :

طليق برأى العين وهو أسير *

عليل على قطب الهلاك يدور

وميت يرى في صورة الحى غاديا

وليس له حتى النشور نشور *

أخو غمرات ضاع فيهن قلبه

فليس له حتى الممات حضور :

(الرابع) أن يشتغل به عن مصالح

أن خلطهما وقبل أن يغيب عليهما وأما إن ادعى ذلك بعد أن انقلب بهما وغاب عليهما فليس له أن يخلف واحداً منهما إلا على القول بلحوق يمين التهمة اه من البيان اه من المسائل [مسئلة] التسعير على أهل الأسواق غير جائز لأن الناس ما لكون لأموالهم والتصرف فيها لا يجبرون على بيعها إلا بما يختارونه اه من الجزولى اه منها [مسئلة] قال الجزولى ورأيت في بعض أجوبة القرويين سئل أبو محمد بن أبي زيد عن رجل دفع إلى مناد ثوباً ليبيعه فأعطى فيه عطاء فشاور المنادى رب الثوب فلم يرض بالبيع وقال له استقص فقال المنادى ما يرى لك فيه زيادة فردّه إلى صاحبه فباعه بهذا الثمن أو بزيادة ربه فبلغ ذلك المنادى فطلبه بجعله أو أعطاه منادياً آخر فباعه بهذا الثمن أو بزيادة قال أبو محمد إن باعه بقرب ذلك فللمنادى حقه وإن أعطى لمناد آخر فباعه فللأول من الأجرة بقدر عتائه فيقسم جعل الثاني بينهما بالاجتهاد وسئل ابن شبلون عنها فقال ليس للأول جعل وإنما الجعل لمن باع السلعة باعها بالثمن أو بزيادة اه منها [مسئلة] انه دام الدار لا يخلو من خمسة أوجه إما أن يهدم فيها الشيء اليسير فلا مقال للكثرة وإما أن يهدم منها الشيء اليسير الذي ينقص من الكرى ويضر به الضرر اليسير فلا كلام له في الفسخ وله الرجوع بما ينقص من الكراء وإما أن يهدم منها ما ينقص من الكراء شيئاً ويضر ضرراً كثيراً أو تهدم كلها أو جلها فله في هذه الوجوه الفسخ إلا أن يبنها ربا وهو فيها فلا خروج له واختلف إذا بناها بعد خروجه بالقرب هل يرجع أم لا فإذا استحق جلها أو كلها فله الفسخ وإن غصبت فليل يفسخ الكراء ومصبيتها من ربا وقيل بالفرق بين أن تغصب رقة الدار فمصبيتها من ربا وإن غصبت المنافع فمصبيتها من المكترى وقيل إن غصبها السلطان الأعلى فمصبيتها من ربا وإن غصبها الأسفل فمن المكترى اه جزولى اه من المسائل [مسئلة] مسح الوجه باليد ينقض الدعاء فيه ثلاثة أقوال الأول يمسح بهما وجهه سواء رفعهما أو لا الثاني لا يمسح بهما وجهه الثالث التفرقة إن رفعهما مسح بهما وإن لم يرفعهما لم يمسح بهما ونقل في سلاح المؤمن ثلاثة أحاديث تدل على النسخ ونقل ابن عبد السلام الشافعى في آخر فتاويه ما يمسح وجهه يديه إلا جاهل مبتدع قال في الدر النظيم وقد ذم الله سبحانه وتعالى أقواماً فقال يقبضون أيديهم فليل لا يمدونها في الدعاء ولا في السؤال ذكره في فضل الدعاء وآدابه وأوقاته وفضله في أول سورة آل عمران في الدعاء بالاسم الأعظم وروى أبو هريرة رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ختم القرآن دعا قائماً باسطة يديه رافعهما إلى الله تعالى وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه اه من الترمذى في باب ما جاء في مسح الأيدي في الدعاء اه من المسائل [مسئلة]

دينه ودنياه فليس شيء أضيع لمصالح الدين والدنيا من عشق الصور أما مصالح الدين فإنها منوطة بلم شعث القلب وإقباله على الله تعالى وعشق الصور أعظم شيء تشعيثاً وتشتيثاً أما مصالح الدنيا فهي تابعة في الحقيقة لمصالح الدين فمن انفرطت عليه مصالح دينه وضاعت عليه فصالح دنياه أضيع (الخامس) أن آفات الدنيا والآخرة أسرع إلى عشاق الصور من النار في يابس الحطب وسبب ذلك أن القلب كلما قرب من العشق وقوى اتصاله به بعد من الله وأبعد القلوب من الله عشاق الصور فإذا بعد من الله وطرقته الآفات من كل ناحية فإن الشيطان يتولاه ومن تولاه عدوه فاستولى عليه لم يأله وبالأولم يدع أذى يمكنه إيصاله إليه إلا أوصله فما الظن من قلب تمكن منه عدوه وأحرس الخلق على غيبه وفساده وبعد منه وليه ومن لا سعادة له ولا فلاح ولا سرور إلا بقربه وولايته (السادس) أنه إذا تمكن من القلب واستحكم وقوى سلطانه أفسد الذهن وأحدث الوسواس وربما التحق صاحبه بالمجانين الذين فسدت عقولهم فلا ينتفعون بها كما قيل

قالوا جنت بما تهوى فقلت لهم
العشق أعظم مما بالمجانين
العشق لا يستفيق الدهر صاحبه
وإنما يصرع المجنون في الحين

للرجل الرجوع عن وصيته من عتق وغيره قال عبد الوهاب لأن الوصية ليست بواجبة عليه فإن شاء ثبت عليها وإن شاء رجع عنها بالفعل والقول اه منها [مسئلة] إذا قطع الخياط الثوب بمحضره ربه وقبضه ليخيطه فادعى ضياعه فقيل يضمنه صحيحاً وفي مختصر ماليس في المختصر يضمنه مقطوعاً قال بعض المتأخرين وهو أحسن منها [مسئلة] وإذا دعا الصانع رب المصنوع إلى أخذه وأخبره أنه قد كمل فلا يسقط عنه ذلك ضمانه إلا أن يحضره لربه كامل العمل ثم يتركه ربه عنده فيسقط ضمانه عن الصانع اه من معين الحكام اه من المسائل [مسئلة] اختلف فيما يضمن الضمان إذا ادعى ضياع القمح فقال ابن القاسم يضمن دقيقاً بريعه على ما عرف من الربع وقال مالك وابن المواز قحاً يريد إن لم يطحنه بعد ذلك اه من معين الحكام اه منها [مسئلة] إذا تمادى المكترى في السكنى بعد انقضاء الوجبة فقيل يكون عليه بحساب الكراء الأول وقيل يكون عليه كراء المثل قال عيسى عن ابن القاسم في العتية وكراء المثل أحب إلى اه منها [مسئلة] في التنبيهات أنه لا ضمان على السمسار في دعوى ضياع المتاع ولا فيما حدث فيه من عيب ويحلف إن اتهم ذكره في باب العيوب وقال الشيخ أبو محمد الوكلاء إذا لم يشهدوا ضامنون إلا السمسار الطواف في الأسواق إذا قال بعت الثوب من فلان وأنكر فلان الشراء ولم تقم بينة على البيع فالسمسار لا يضمن وهو مصدق في قوله قد بعت لأن عرف الناس أن السمسار لا يشهد حين البيع وقيل ضامن إذا لم يشهد اه من التنبيهات في باب الوكالة اه منها [مسئلة] إذا لم يكن لصبيان الحكام رزق من بيت المال كان جعل الغلام المتصرف بين الخصمين على الطالب إلا أن يلد المطلوب ويختق ويغيب تعتاً بالطالب فيكون الجعل في إحضاره على المطلوب اه منها [مسئلة] قال القاضي أبو الوليد بن رشد الحكم على الغائب في مذهب مالك على ثلاثة أقسام أحدها غائب قريب الغيبة على مسيرة اليومين والثلاثة والطريق مأمونة هذا يكتب إليه في كل حق إما أن يוכל وإما أن يقدم فإن لم يفعل حكم عليه في الدين ويبيع عليه ماله من الأصول وغيرها وفي استحقاق العروض والحيوان والأصول وجميع الأشياء من طلاق وعتق ولم تجزله حجة في شيء من ذلك لأنه لا عذر له والثاني غائب بعيد الغيبة على مسيرة عشرة أيام وشبهها فهذا يحكم عليه فيما عدا الاستحقاق في الرباع والأصول من الديون والحيوان والعروض وترجى له الحجة في ذلك وكذلك في اليومين والثلاثة والطريق غير مأمونة والثالث غائب منقطع الغيبة مثل مكة من أفريقية والمدينة من الأندلس وخراسان فهذا يحكم عليه في كل شيء من الديون والحيوان والعروض والرباع والأصول وترجى له الحجة في ذلك ووافق الشافعي مالكا في الحكم على الغائب ومنعه أبو حنيفة وفي البيان والتحصيل أن أهل

(السابع) أنه ربما أفسد الحواس

أو نقصها إما فسادا معنويا أو صوريا أما الفساد المعنوي فهو تابع لفساد القلب إذا فسد فسدت العين والأذن واللسان فترى القبيح حسنا منه ومن معشوقه كما في المسند مرفوعا حبك الشيء يعنى ويصم فهو يعنى عين القلب عن رؤية مساوئ المحبوب وعيوبه فلا ترى العين ذلك ويصم أذنه عن الإصغاء إلى العذل فيه فلا تسمع الأذن ذلك والرغبات تستر العيوب فالراغب في الشيء لا يرى عيوبه حتى إذا زالت رغبته عنه أبصر عيوبه فشدة الرغبة غشاوة على العين تمنع رؤية الشيء على ما هو عليه كما قيل

هويتك إذعيني عليها غشاوة

فلما تجملت قطعت نفسي ألومها

والداخل في الشيء لا يرى

عيوبه والخارج عن الذي لم يدخل

فيه لا يرى عيوبه ولا يرى عيوبه

إلا من دخل فيه ثم خرج منه

وأما إفساده للحواس ظاهرا فإنه

يمرض البدن وينهكه وربما أدى

إلى تلفه كما هو معروف في أخبار

من قتلهم العشق (الزامن) أن

العشق الإفراط والحبة بحيث

يستولى المعشوق على العاشق حتى

لا يخلو من تخيله وذكره والفكر

فيه بحيث لا يغيب عن خاطره

ودهنه فعند ذلك تشتغل النفس

عن استخدام القوى الحيوانية على

العراق لا يرون الحكم على الغائب في شيء من الأشياء وهو مردود عليهم بنفقة الزوجة ويبيع الوكيل ماله اه من المسائل [مسئلة] إذا احتلم الغلام ومضى له عام أو نحوه ولم يظهر عليه سفه جازت أفعاله اه منها [مسئلة] إذا جلس الرجل في الصلاة على ثوب غيره فقام صاحب الثوب فانقطع ثوبه فقال مطرف وابن الماجشون لاضمان على الجالس وهذا مما لا يجد الناس منه بد في صلاتهم وبجالسهم قال أصبغ وعدم تضمينه لأن الجالس لم يحصل منه غير السبب والقطع إنما هو بمباشرة صاحب الثوب والمباشر أقوى من المتسبب اه منها [مسئلة] يؤخذ من الخلاف في المرأة تتبع من زوجها أو من ضرمتها اليوم واليومين جواز النزول عن الوظيفة بشيء ويجوز النزول عن الأقطاع بلا شيء وبعوض لا يصح وقيل يصح اه منها [مسئلة] من أوصى له بشيء معين فاستحق ذلك كله بطلت الوصية [مسئلة] الصدقة تخالف الوصية في أحد عشر وجهاً: يرجع في الوصية دون الصدقة، لا تلزم الوصية بالعقد بخلاف الصدقة، لا توصى المرأة لزوجها وتتصدق عليه وتجوز وصية السفهية دون صدقته، وتجوز الوصية بالجهول وفاقاً وفي الصدقة خلاف، لا تجوز الوصية بأكثر من الثلث بخلاف الصدقة، تجوز الوصية من المحجور دون الصدقة، تجوز وصية الصغير المميز دون صدقته، ونسخت الوصية للقرابة بآية الفرائض وبقية الصدقة على حالها. وقال عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث ولم يقل لا صدقة لوارث اه منها [مسئلة] يفارق الغصب التعدي في خمسة أوجه ضمان الغاصب من أول يوم، والمتعدي يوم التعدي، الغاصب يضمن وإن سلمت بخلاف المتعدي الغاصب يضمن الفساد والمتعدي لا يضمن إلا الكثير الغصب على الكل والتعدي على البعض، لا كراء على الغاصب بخلاف المتعدي اه من التنبيهات للقاضي عياض اه منها [مسئلة] ومن أحكام عبد الوهاب القاضي لا يقبل بعد إنذار الخصم والإعذار إليه والحكم عليه حجة إلا في ثلاث مسائل الولاء والنسب في الطلاق ومثله في البيان ومتنخب الأحكام وابن الماجشون لا يرى التعجير على أحد الخصمين وبه قال أصبغ اه منها [مسئلة] اختلف فيمن تبدل له نعل أو خف في المسجد أو عند اجتماع الناس، أشهب وابن الماجشون يحل له الخفان أصبغ وابن وهب يتصدق بشمها على المساكين وقيل إن كان أجود من الذي كان له فلا يلبسه ابن المواز ويتصدق بذلك الخف لا يدرى أربه أخذ خفه أم لا اه من مسائل محمد بن ياسين الرجراجي اه من المسائل [مسئلة] وسئل الشيخ محمد بن ياسين عن فقير تزوج ولم ينقد شيئاً فقال لا بأس به والله أعلم اه من المسائل الملقطة [مسئلة] قال الطرطوشي أخذ الفأل من المصحف وضرب الرمل والقرعة والضرب بالشعير وجميع هذه النوع حرام لأنه من باب الاستقسام بالأزلام وقد ورد القرآن بتحريم ذلك لأنه إن ظهر له فآل حسن قدم على مراده وإن ظهر له غير ذلك لم يقدم وإن لم يظهر له أعاد

البدن والروح ما يعز دواؤه
ويتعذر فتغير أفعاله وصفاته
ومقصده ويخيل جميع ذلك فيعجز
البشر عن صلاحه كما قيل
العشق أول ما يكون لحاجة
يأتي به وتسوقه الأقدار
حتى إذا خاض الفتى لجج الهوى
جاءت أمور لا تطاق كبار
والعشق مباديه سهلة حلوه
وأوسطه هم وشغل قلب وسقم
وآخره عطب وقتل إن لم تداركه
عناية من الله كما قيل
وعش خاليا فالحب أوله عنا
وأوسطه سقم وآخره قتل
وقال آخر

تولع بالعشق حتى عشق
فلما استقل به لم يطق
رأى لجة ظلها موجة
فلما تمكن منها غرق
والذنب له فهو الجاني على نفسه وقد
قعد تحت المثل السائر يداك
أو كيا وفوك لا تفتح ومما يعين
على حسم مادة هذا الداء العضال
العلم بأن الذنوب تضر ولا شك
وأن ضررها في القلوب كضرر
السموم في الأبدان على اختلاف
درجاتها فما الذي أخرج إبليس
من ملكوت السموات وطرده
ولعنه ومسح ظاهره وباطنه
بجعل صورته أقبح صورة وأشنعها
وباطنه أقبح من صورته وأشنع
وبدل القرب بعدا والرحمة لعنة
فهان على الله غاية الهوان وسقط
من عينه غاية السقوط وحل عليه

الضرب ولم يحك في ذلك خلافاً للفقهاء اه من قواعد القرافي في الفرق الثامن
والستين والمائتين اه من المسائل [مسئلة] اختلف في كم نزل القرآن من
المدة قليل في خمس وعشرين سنة قال ابن عباس في ثلاث وعشرين سنة وقال
أنس في عشرين سنة اه من القرطبي عند قوله تعالى وقرآناً فرقناه اه من
المسائل [مسئلة] كل شيء يأكله الإنسان لغيره فإنه ينتفع بتحليله إلا خمسة
أشياء الرشوة في الحكم وخلقوان الكاهن ومهر البغي وإجارة مغن أو نائمة
وجمع حق علي أهله فلا ينتفع بالتحليل في هذه الأشياء حتى يؤديها عن نفسه
قاله ابن محسود رحمه الله تعالى يريد والله أعلم أن هذه الخمسة لا ترد إلى أهلها
ولما ترد فتكون في سبيل الخير اه منها [مسئلة] المشايخ السبعة قال أبو محمد
صالح من كتب أسماءهم في ورقة وعلقها على من به حى يبرأ يا ذن الله تعالى وهم
اس س س ع ع خ المراد أبو بكر بن عبد الرحمن والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار
وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وخارجة بن زيد
نفعنا الله بهم اه منها [مسئلة] إذا أوصى الميت بأن يقرأ على قبره بأجرة
معينة فهو نافذ كالأستجار للحج وهو رأى شيوخنا وفي آخر فتاوى ابن رشد في
السؤال عن قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى قال وإن قرأ الرجل وأهدى
ثواب قراءته للميت جاز ذلك وحصل للميت أجره وما قاله ابن رشد يعضده
مارواه النسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال من دخل مقبرة فقرأ قل هو الله أحد
إحدى عشرة مرة وأهدى ثواب ذلك لمن دفن بها كان له بعد ذلك حسنات
وقيل غير ذلك انظر المسائل [مسئلة] صفة العقد مع الوكيل أن يقول الولي
للوكيل زوجت من فلان ولا يقول زوجت منك وليقل الوكيل قبلت لفلان ولو
قال قبلت لكفى إذا نوى بذلك موكله اه منها [مسئلة] الوقف على ذكور أولاده
دون الإناث مكروه وإن وقع مضي اه منها [مسئلة] لم يجز مالك كراء السفينة
أو الدابة على النصف مما يكسب عليها فإن وقع فعلى العامل كراء المثل إن أسلها
رهباً وإن لم يسلمها بل عمل مع العامل فله أجر مثله وكذلك له أجر مثله إذا قال
أكرها ولك نصف الكراء وإذا دفع إليه السفينة على أن يعمل عليها يوماً لنفسه
ويوماً لربها جاز وإن قال أعمل بها اليوم فما كسبت فلك وتعمل في غد فما كسبت
من شيء فلي كرهه قاله ابن المواز اه من وثائق الجزيري اه من المسائل [مسئلة]
سبع مسائل لا تنقطع فيها حجة العاجز بعجزه وله أن يقوم بحجته متى ما وجد وهي
الحبس والطلاق والنسب والعناق والولام وطريق العامة والدماء اه من الوثائق اه من
المسائل [مسئلة] لم يكره مالك الطواف بالنعلين والخفين وهو من عمل السلف
الصالح وقد صلى عليه الصلاة والسلام في نعله وأما دخول البيت الحرام ورفق المنبر
يعنى منبر النبي صلى الله عليه وسلم بهما فهو ممنوع لحرمتها فإن حرمتها مؤكدة

غضب الرب تعالى فأهواه ومقته
أكبر المقت فكان قواداً لكل
فاسق ومجرم رضى لنفسه بالقيادة
بعد تلك العباداة والسيادة فعياداً
بك اللهم من مخالفة أمرك
وارتكاب نهيك وما الذى غرق
أهل الأرض كلهم حتى علا الماء
فوق رؤوس الجبال وما الذى
سلط الريح علي قوم عاد حتى
ألقتهم موتى على وجه الأرض
كانهم أعجاز نخل خاوية ودمرت
مامرت عليه من ديارهم وحروثهم
وزروعهم ودوابهم حتى صاروا
عبرة للأمم إلى يوم القيامة وما الذى
أرسل على قوم ثمود الصيحة حتى
قطعت قلوبهم في أجوافهم وماتوا
عن آخرهم وما الذى رفع قرى
اللوطية حتى سمعت الملائكة
نباح كلابهم ثم قلبها عليهم فجعل
عليها سافلها فأهلكتهم جميعاً
ثم أتبعتهم حجارة من سجيل من
السماء أمطرها عليهم فجمع عليهم
من العقوبة ما لم يجمعه على أمة
غيرهم ولاخوانهم أمثالها وماهى
من الظالمين يبعد وما الذى أرسل
على قوم شعيب سحب العذاب
كالظلل فلما صار فوق رؤوسهم
أمطر عليهم ناراً وما الذى أغرق
فرعون وقومه في البحر ثم نقلت
أرواحهم إلى جهنم فالأجساد
للفرق والأرواح للحرق وما الذى
خسف بقارون وداره وأهله
الأرض وما الذى أهلك القرون
من بعد نوح بأنواع العقوبات

فكره مباشرتهما بالنعل تعظيماً لها وأما الحجر فهو كالطواف يجوز دخوله بالنعل
قاله ابن القاسم وقال أشهب يكره وكراهته في البيت أشد اه من تسهيل المهمات اه من
المسائل [مسئلة] لا يلزم القاضى إذا شهد عنده شهود عدول أن يسألهم عن صفة
البيع حتى يعرف هل هو صحيح أو فاسد بل يكتفى من شهادتهما أن هذا باع من هذا
داره بيعاً صحيحاً وإن كان البيع يتنوع إلى صحة وفساده من التبصرة اه من المسائل
(دعاء الحفظ) روى أن صلى الله عليه وسلم أنه قال من أراد أن يكرمه الله تعالى
بالحفظ والفهم والعقل ويرزقه العلم والحكمة ويلبسه لباس التقوى فليقرأ كل يوم
عشر مرات ففهمنا هاسليمان إلى فاعلين يا حى يا قيوم يارب موسى يارب هارون
ويارب عيسى ويارب إبراهيم ويارب محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين أكرمى
بالفهم والحفظ والعقل وارزقنى العلم والحكمة وألبسنى لباس التقوى يا قاضى
الحاجات اقض حاجتى وأكرمى بأنواع الخيرات بحفظك على جميع خلقك يا قريباً
غير بعيد أعطنا جميع ما سألناك وزدنا من فضلك الواسع إنى إليك راغب وأنت ذو
فضل عظيم اغفر لى ولوالدى ولجميع المسلمين والمسلمات برحمتك يا أرحم الراحمين اه
من المسائل [مسئلة] إذا مر ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في قراءة الإمام فلا
بأس أن يسأل الله الجنة وأن يستعذبه من النار ويكون ذلك المرة بعد المرة وكذلك
قول المأموم عند قول الإمام أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى بلى إنه على كل شيء
قدير وما أشبه ذلك وسئل مالك فيمن سمع الإمام يقول قل هو الله أحد إلى آخرها
فقال المأموم كذلك الله هل هذا كلام ينافى الصلاة فقال ليس بكلام ينافى الصلاة
أوما هذا معناه اه من مختصر الواضحة اه من المسائل الملقوطة [مسئلة] لا وضوء على
المجبوب من مس موضع القطع كس الدبر اه منها [مسئلة] قال النحاس أبو جعفر
وغيره الاتفاق على كراهية قول الرجل لصاحبه أطال الله بقاءك وقال بعضهم
هى تحية الزنادقة وفى كتاب الاستيعاب لابن عبد البر أن عمر قال لعلي رضى الله
تعالى عنهما صدقت أطال الله بقاءك فان صح بطل ما ذكر من الاتفاق اه منها
[مسئلة] إذا وقف كتاباً على عامة المسلمين وشرط أن لا يعار إلا برهن
فلا يصح الرهن لأن الآخذ لها إن كان من أهل الوقف مستحقاً
للاستفاد فيده يد أمانة فشرط أخذ الرهن فاسد وإن أعطاه كان رهناً
فاسداً ويكون في يد خازن الكتب أمانة لأن فاسد العقود في الضمان كصحيحها
والرهن أمانة هذا إذا أريد الرهن الشرعى وأما إن أريد مدلوله لعله أن يكون
تذكرة فيصح الشرط لأنه غرض صحيح وإذا لم يعلم مراد الواقف فيحتمل أن
يقال بالبطلان بالشرط حملاً على المعنى الشرعى ويحتمل أن يقال بالصحة حملاً
على اللغوى وهو الأقرب لصحته اه من المسائل نقلنا عن الشيخ تقي الدين [مسئلة]
خمس مسائل يفيتها حوالة الاسواق البيع الفاسد في المكيل والموزون واختلاف

ودمرها تدميراً وقال علي بن الجعد عن عمرو بن مرة قال سمعت أبا البحتري يقول أخبرني من سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول لن يهلك الناس حتى يعذروا من أنفسهم وفي مسند الإمام أحمد حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا ظهرت المعاصي في أمتي عظمهم الله تعالى بعذاب من عنده فقلت يا رسول الله أما فيهم يومئذ أناس صالحون قال بلى قلت كيف يصنع بأولئك قال يصيهم ما أصاب الناس ثم يصيرون إلى مغفرة من الله ورضوان وخرج الحاكم في التاريخ عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ظهر في أمتي خمس حل عليهم الدمار التلاعن والخمر والحريز والمعاذف واكتفى الرجال بالرجال والنساء بالنساء . وخرج الحاكم في المستدرک والطبرانی في كبيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ظهر الزنا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم كتاب الله ولفظ الحاكم عذاب الله وفي سنن ابن ماجه من حديث عبد الله ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال كنت عاشر عشرة رهط من المهاجرين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم

المتبايعين والعرض بالعرض والمراجه وعرض هبة الثواب اه من المسائل الملقوطة [مسئلة] خمس مسائل لا يفيتها حواله الاسواق الهبة للثواب والرد بالعيب والشئ المنصوب والإقالة في الطعام والبيع الفاسد في الرباع والعقار اه منها [مسئلة] إذا وجد بهو امش الكتب كتابة الوقف فانه يختلف باختلاف قرآن الأحوال فان كانت تلك الكتب مودعة في خزانة في مدرسة وقد مضى عليها مدة طويلة وقد اشتهرت بذلك فلا يشك في كونها وقفاً وحكمها حكم المدرسة في الوقفية فان فقدت كتبها ثم وجدت وعليها تلك الوقفية وشهرة كتب تلك المدرسة في الوقفية معلومة فيكن في ذلك الاستفاضة وأما إذا رأينا كتباً لا نعلم مقرها ولا نعلم من كتب عليها الوقفية فهذه يجب التوقف في أمرها حتى يتبين حالها وهو عيب يثبت للمشتري به الرد فاذا تقرر هذا فينبغي الاعتماد على ما يوجد على أبواب الربط والمدارس والأحجار المكتوب عليها الوقفية وتخليص شروطها إذا كانت تلك الأحجار قديمة واشتهر ذلك ويقبل قول المتولي لذلك الوقف في مصرفه إذا لم يوجد كتاب الوقف كما في التبصرة اه من المسائل [مسئلة] قال ابن عبد البر في الاستيعاب المقوقس القبطي صاحب مصر واسكندرية روى محمد بن اسحاق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال حدثني المقوقس قال أهديت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قدح قوارير فكان يشرب فيه الماء اه منها [مسئلة] قال مالك وأكره الصلاة على بساط أو حصير مبتذل يمشى عليه الصبي والخادم ومن لا يتحفظ وليتخذ الرجل في بيته موضعاً للصلاة يصونه عن ذلك أو حصيراً نقياً فإن لم يفعل وصلى حيث شاء من البيت ولا يوقن فيه النجاسة لم يعد اه من المسائل الملقوطة [مسئلة] نقل أبو محمد عبد الله بن فرحون في شرح مختصر الموطأ له أنه وقف على كتاب من كتب المالكية فيه أن مالكا رضي الله عنه قيل له هل الصلاة فيما زيد في مسجده عليه الصلاة والسلام كالصلاة في المزيدي فيه في الففضل فقال ما أراه عليه السلام أشار بقوله صلاة في مسجدي هذا إلا لما سيكون من مسجده بعد وأن الله أطلعني على ذلك حتى أشار اليه انتهى ومذهب الأئمة الثلاثة أن حكم الزيادة حكم المزيدي فيه كذهب مالك والنووي رجع إلى موافقتهم انظر المسائل

(الفصل الثاني) فيما نقل من فتاوى العلامة الأمير (ماقولكم) في ظالم أخذ من رجل ماشية فذهب ذلك الرجل إلى فقير وقال له اذهب إلى الظالم وتحال على إخراجها من يده وإن أخرجتها فلك نصفها ففعل ذلك فهل له نصفها أو جعل مثله (الجواب) الحمد لله إذا تعين ذلك التخليص على الفقير بأن لم يمكن التخليص من الظالم بغيره فلا شيء له لأن تخليص المستهلك في هذه الحالة فرض عين فلا يؤخذ عليه أجر وإن لم يتعين فإن كانت الماشية معلومة القدر والصفة للفقير صحت

بوجهه فقال يا معشر المهاجرين
 خمس خصال وأعوذ بالله أن
 تدركوهن ما ظهرت الفاحشة
 في قوم حتى أعلنوا بها إلا ابتلوا
 بالطواغيت والأوجاع التي لم
 تكن في أسلافهم الذين مضوا
 ولا نقص قوم المكيال إلا وابتلوا
 بالسنين وشدة المؤنة وجور
 السلطان وما منع قوم زكاة أموالهم
 إلا ومنعوا القطر من السماء
 فلولا البهائم لم يمطروا ولا خفر
 قوم العهد إلا سلط عليهم عدوهم
 من غيرهم فأخذوا بعض ما في
 أيديهم وما لم تعمل أمتهم بما
 أنزل الله في كتابه إلا جعل
 بأسهم بينهم وفي المستند والسنن
 من حديث عمرو بن مرة عن سالم
 ابن أبي الجعد عن أبي عبيدة بن
 عبيد الله بن مسعود عن أبيه
 رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إن من كان
 قبلكم كان إذا عمل العامل بالخطيئة
 جأته الناهي تعذيراً فإذا كان الغد
 جالسه وآكله وشاربه كأنه لم
 يره على خطيئة بالأمس فلما رأى
 الله عز وجل ذلك منهم ضرب
 بقلوب بعضهم على بعض ثم
 لعنهم على لسان نبيهم داود وعيسى
 ابن مريم ذلك بما عصوا
 وكانوا يعتدون والذي نفس
 محمد بيده لتأمرن بالمعروف
 ولتنهون عن المنكر
 ولتأخذن على يد السفية والظالم
 ولتنصرنه على الحق إطرأ أو

المعاقدة وكان له نصفها وإن كان فيها جهالة فله جعل مثله والله أعلم كذا في فتاوى الأمير
 (ما قولكم) في رجل اشترى نخلا وكتب حجة الشراء بخطر رجل عدل ثم فارقته فإذا بعدلين
 أطلعهما على تلك الوثيقة فقرأها وتحققا فيها وخط كاتبها بمعرفة قبلها سابقا ووضع
 المشتري يده على المبيع ثم ضاعت وثيقة المبيع ومات الكاتب والبائع فأنكر
 البيع ورثته فهل تصح شهادة العدلين اللذين أطلعا على الوثيقة وعرفا مضمونها
 وخط كاتبها إذا ذكرا ذلك ويكون حكم شهادتهما حكم شهادتهما على الوثيقة
 (الجواب) الحمد لله المعتمد في المذهب أن الشهادة لا بد فيها من حضور الخط كما
 ذكره الزرقاني وغيره لأنه إذا عدم كان نقلا عن الخط وهو لا يجوز كيف والشهادة
 على الخط محتلف فيها من أصلها مع وجود الخط فتزداد بالغية ضعفا فلا يكتفى
 بشهادة العدلين في المسئلة المذكورة (ما قولكم) في دعوى الملكية هل لا بد أن تصدر
 في مدة الحياة كما قال العلامة البنانى على الزرقاني ويسكت المحاذنة أو تكفى دعوة
 الملكية زمن المنازعة (الجواب) الحمد لله ظاهر عبارة الزرقاني أن دعوى الملكية
 المشترط في الحياة لا بد أن تصدر في مدة الحياة ولو مرة ولكن ذكر شيخنا
 العدوى فيما كتبه أنها تكفى حين المنازعة والله أعلم (ما قولكم) في امرأة ماتت
 وتركت مالا فهل يلزم زوجها تكفينها وتجهيزها أم لا وما اعتيد بين الناس من
 فعل السبع والجمع إذا فعله زوجها بإذن باقي الورثة هل يكون ماصرفه من أصل
 التركة لإذنه له فيه أم يكون على الزوج فقط (الجواب) الحمد لله وحده تكفين
 المرأة وتجهيزها الشرعى ليس على الزوج ولو كان موسرا وما اعتيد من السبع
 والجمع كل ذلك مع الكفن ومؤون التجهيز من رأس التركة لكن إن زاد على الثلث
 احتاج لإذن الورثة وعادة الأمثال تخرج من الثلث والعادة كالوصية والله أعلم
 (ما قولكم) في طين الزراعة بمصر هل يورث وهل يختص به الذكور أو يرثه الذكور
 والإناث وهل للملزم أن يزيد في الخراج (الجواب) الحمد لله وحده أصل
 نصوص المذهب تقتضى عدم الإرث وأنه وقف يوضع خراج في بيت المال
 لمصالح المسلمين والناظر عليه السلطان ونائبه يقوم مقامه والمملوك مكنه نائب
 السلطان فله التصرف بالزيادة والنقص في الخراج على ما تقتضيه المصلحة
 الشرعية لكن وقعت الفتوى من المشايخ المصريين بالتوريث كالشيخ عبد الباقي
 والشيخ إبراهيم الشبرخيتي والشيخ يحيى الشاوى وقد سألت عن ذلك شيخ
 المشايخ الشيخ عمر الطحلاوى عليه سحائب الرحمة ما وجه الإرث في الوقف
 فقال إنهم جعلوه ملحقاً بالخلو قلت وهذا ظاهر إن حصل من واضع اليد
 إصلاح للأرض يظهر أثره فيها كإزالة شوكتها أو حرثها أو نحو ذلك مما يلحق
 بالبناء في الأوقاف بإذن الناظر لمصلحة فيكون خلوا ينتفع به ويملك وقد قال
 بالملك حقيقة والإرث من يقول من العلماء إن مصر فتحت صلحا لا عنوة وليس

ليضر بن الله بقلوب بعضكم علي بعض ثم يلعنكم كالعنهم وخرج الطبراني في كبيره والإمام أحمد في مسنده عن عدي بن عميرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله لا يعذب العامة بعمل الخاصة حتى تكون العامة تستطيع أن تغير علي الخاصة فإذا لم تغير العامة علي الخاصة عذب الله العامة والخاصة وخرج الإمام أحمد من حديث عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إياكم ومحقرات الذنوب فإنهن يجتمعن علي الرجل حتى يهلكنه وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب لمن مثلاً كمثل قوم نزلوا أرض فلاة فحضر صنيع القوم فجعل الرجل ينطلق فيجيء بالعود والرجل يجيء بالعود حتى جمعوا سواداً وأججوا ناراً وأنضجوا ما قد فوه فيها وفي الحلية لأبي نعيم عن حذيفة أنه قيل له في يوم واحد تركت بنو إسرائيل دينهم قال لا، لكنهم كانوا إذا أمروا بشيء تركوه وإذا نهوا عن شيء ركبوه حتى انسلخوا من دينهم كما يسلخ الرجل من قميصه ومن ههنا قال بعض العلماء المعاصي يريد الكفر كما أن القبلة يريد الجماع والغناء يريد الزنا والنظر يريد العشق والمرض يريد الموت وذكر الإمام أحمد عن وهب أن الرب عز وجل قال في بعض ما يقول لبي إسرائيل

للملتزم الزيادة الفاحشة في الخراج وأول من رتبته سيدنا عمر رضي الله عنه والمملتزم عليه القيام بما تحتاج إليه الأرض من المصالح وعليه حماية الناحية من المظالم وبما يضرها ويدفع الخراج ليت المال ليصرف في جهاته الشرعية والمملتزم الآن يسلب الأموال ويؤذي الفلاحين فلو وقع أن نائب السلطان مكنه علي هذا الوجه فهو فاسد والسلطان ونائبه وكلاء عن المسلمين في بيت المال والوكيل لا يتصرف إلا بالمصلحة فليفت بالإرث في منفعة الطين والمملتزم ليس له إلا الخراج من باب من اشتدت وطأته وجبت طأته وليس له إلا الاختصاص بالطين ولا يجوز منع البنات من الإرث ولو جرى عرف بمنعهن فهو فاسد لا يعمل به بل ربما كن أحوج وأحق بما أصله من جهات بيت المال وسئل أيضاً العلامة الأمير عن معنى واحد لا من قلة فأجاب بأن الذي يحضره في معناه أوجه الأول ليست وحدته من أجل قلة من يتصف بالكالات وصفات الحد فإن هذا إنما يكون في الحوادث وفي الحقيقة الوحدة بهذا المعنى نقص وأما وحدة الحق فذاتية بكال لا سبيل لتطرق الاشتراك إليه وقريب من هذا أن يقال إن معنى واحد لا من قلة أنه ليس له ماهية كلية يمكن تعداد أفرادها لكنها قلت فلم يوجد منها إلا واحد بل هو منزّه عن الماهية الكلية وعن الجنس ووحدته ووحدته ذاتية لا يمكن فيها تطرق كثرة ولا قلة . الثاني أن معنى واحد لا من قلة ليست وحدته ناشئة عن تقليل بأن يكون له أنداد وأشباه وشركاء فسطا عليهم حتى قللهم وأبادهم علي عادة الملوك فصار واحداً انفرد بالملك بل وحدته أزيلت قديمة ذاتية ليست ناشئة عن قلة بمعنى تعليل . الثالث أن وحدته ليست من حوادث القلة كما يقع في بعض الحوادث بل هو واحد إليه ترجع جميع الكثرات وعلي وحدته تدور ألا إلى الله تصير الأمور فهو واحد ظهرت وحدته في جميع المظاهر وهو الأول والآخر والظاهر والباطن ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا إلى قوله تعالى إنه بكل شيء عليم وهذا معنى شريف لا يمكن شرحه بالتعبير إنما يذاق بحسب الفتح والتجلي من الفتح ، الرابع أنه تعالى لا يوصف بقلة ولا كثرة فإنها من صفات الحوادث ليس كمثله شيء وجميع ما خطر ببالك فأنه سبحانه وتعالى بخلاف ذلك سبحانه من لا يعلم قدره غيره ولا يبلغ الوصفون صفته ﴿ما قولكم﴾ في رجل له أثر فلاحه فغرس فيها نخيلاً وأمر فأراد المملتزم أن ينزع صاحب الأثر من النخل فهل لا يسوغ له ذلك وعلي صاحب الأثر خراج المثل ﴿الجواب﴾ لا يسوغ للملتزم نزع الأثر من الذي غرس النخل فيه لأن الطين وإن كان جنساً علي مشهور المذهب في أرض لكن الأثر ملحق بالخلو الذي لا يملك في الوقف كذا أفتى به العلامة الطحللاوي في مذاكرتي له عليه سحائب الرحمة والرضوان

إني إذا أطعت رضيت وإذا
رضيت باركت وليس لبركتي
نهاية وإذا عصيت غضبت وإذا
غضبت لعنت ولعنتي تبلغ السابع
من الولد وذكر أيضا عن وكيع
قال حدثنا زكريا عن عامر قال
كتبت عائشة رضي الله عنها إلى
معاوية رضي الله عنه أما بعد فإن
العبد إذا عمل بمعصية الله عاد
حامده من الناس ذاما وذكر
أبو نعيم عن سالم بن أبي الجعد
عن أبي الدرداء قال ليحذر امرؤ
أن تلغنه قلوب المؤمنين من
حيث لا يشعر ثم قال تدري م
هذا قال لا قال العبد يخلو بمعاصي
الله فيلقى الله بغضه في قلوب
المؤمنين من حيث لا يشعر وهنا
نكتة دقيقة يغلط فيها الناس في
أمر الذنب وهي أنهم لا يرون
تأثيره في الحال وقد يتأخر تأثيره
فينسى ويظن العبد أنه لا يغير
بعد ذلك ولم يعلم المغتر أن
الذنب ينقض ولو بعد حين كما
ينقض السم وكما ينقض الجرح
المندمل على الغش والدغل ونظر
بعض العباد إلى صبي فتأمل محاسنه
فأتى في منامه وقيل له لتجدن
غبا بعد أربعين سنة ونظر آخر
لآخر فاستحسنه فأخبر أستاذه
فقال لتجدن غبه فنسى القرآن
بعد عشرين قال سليمان التيمي
إن الرجل ليصيب الذنب في السر
فيصبح وعليه مذله وقال يحيى
ابن معاذ الرازي عجب من ذي

موجها فتوى من أفتى فيه بالارث كالشيخ إبراهيم الشبرخيتي والشيخ إبراهيم
الشاوي المغربي وغيرهم رحمه الله ورحمنا معهم وعلى صاحب الآثار خراج المثل
والله أعلم (ماقولكم) فيما قاله أهل السنة من أن الله تعالى يعلم الأعداد والنعم
الآخروية الدائمة وعذاب الكفار الدائم في الآخرة وهي لانهائية لها فإن قلتم
يعلمها تفصيلا يلزم أنها متناهية والغرض أنها لانهائية لها وإن قلتم يعلمها
إجمالا لا يلزم منه الجهل بتفصيلها وهو عليه تعالى محال وإن قلتم إنه يعلم أنها
لانهائية لها يلزم منه الجهل بما سيوجد منها وهو عليه تعالى محال تمتنع اكشفوا
لنا اللثام عن ثغر هذا المرام نفع الله بكم الأنام بالنبي المصطفى وآله الكرام
(فأجاب) سيدي العلامة الأمير بما صورته لزوم التناهي للعلم التفصيل إنما
هو بحسب العلم الحادث وهو تعالى لا يبلغ الواصفون صفته ولا يعلم قدره
غيره وسع كل شيء علما فلا يلزم جهل ولا تناهي والبحث عن كيفية علمه
سبحانه لا يجوز ولا تسعه العقول بل نقول يعلم علما لا نعلم نحن كيف هو كما نقول
موجود بلا كيف وبلا زمان ولا مكان وبلا أول ولا آخر ومن يكون كذلك
لا يبعد عنده علم تفصيل بلا تناهي سبحانه من ليس كمثل شيء وهو بكل شيء عليم
وسئل رضي الله عنه عن النور المحمدي هل هو جسم أم لا وإذا قلتم بأنه جسم فلا بد
له من حيز ولا حيز هناك لأنه أول المخلوقات فلا سماء ولا أرض ولا غيرهما قبله
فيجاب بأن النور المحمدي لا تطلق عليه الجسمانية نعم هو جوهر قائم بذاته وأما
الحيز فهو مرفوع موهوم عند أهل السنة لا يحقق وإنما يتم قول السائل لا بد له من
حيز ولا حيز هناك لو كان الحيز أمرا وجوديا وهو خلاف مذهب الجماعة فعلى
مذهبهم لا إشكال والله أعلم بحقيقة الحال (ماقولكم) في رجل وقف ما يملكه
من دور وحواريات على أخيه ثم بعد موت أخيه يكون لأولاد الوافق والحال
أنه استمر حائزا له متصرفا فيها مدة حياته فهل هذا الوقف باطل (الجواب)
حيث استمر الوافق واضعا يده على ما وقف إلى أن مات ولم يحز عنه حيازة
صحيحة كان الوقف باطلا ويكون تركه للوافق والله أعلم اهـ ماتلخص
من فتاوى الأمير

(من فتاوى العلامة الأمير أيضاً) رجل اشترى من آخر نصف دابة على أن
يقضيه الثمن من أولادها فهل هذا البيع فاسد وإذا قلتم بفاسده فهل يمضي بموت
(الجواب) البيع فاسد وهو من حبل الحبل ويرجع المشتري على البائع بالكلفة
وإذا فات بحوالة سوق أو مكث الحيوان شهرا بيت المشتري مضى البيع بالقيمة
(سؤال) ما يقع من مواساة الرجل صاحبه عند الفرح كزواج أو قدوم من
حج هل يقضى بالعوض (الجواب) يقضى له بالعوض لأنها هبة ثواب
فيدفع له ما فيه وفاء بقيمة الموهوب مما يباع به شرعا ولا يلزم الموهوب له

عقل يقول في دعائه اللهم
لا تشمت بي الأعداء ثم هو يشمت
بنفسه كل عدو له قيل له وكيف
ذلك قال يعصى الله فيشمت به
في القيامة كل عدو وللمعاصي من
الآثار القبيحة المذمومة المضرة
بالقلب والبدن والدينا والآخرة
مالم يعلمه إلا الله تعالى فمنها حرمان
العلم فإن العلم نور يقذفه الله في
القلب والمعصية تطفى ذلك النور
وقال ابن مسعود رضي الله عنه
في قوله تعالى ونسوا حظا مما
ذكروا به إنني لأحسب أن الرجل
لينسى العلم بالذنب يصيبه ولما
جلس الإمام الشافعي رضي الله
تعالى عنه بين يدي مالك رحمه
الله تعالى وقرأ عليه أعجبه ما رأى
من وفور فطنته وتوقد ذكاته
وكال فهمه فقال إنني أرى الله قد
ألقى على قلبك نوراً فلا تطفئه بظلمة
المعصية وقال الشافعي رحمه الله
شكوت إلى وكيع سوء حفظي
فأرشدني إلى ترك المعاصي وقال
اعلم بأن العلم فضل وفضل
الله لا يؤتى لمعاصي ومنها
حرمان الرزق وفي المسند أن
العبد ليحرم الرزق بالذنب يصيبه
وكما أن التقوى مجلبة الرزق فتترك
التقوى مجلبة الفقر فاستجلب
رزق الله بمثل ترك المعاصي
ومنها وحشة يجدها المعاصي بينه
وبين الله لا يوازنها ولا يقاربها
لذو وهذا أمر لا يحس به إلا من
في قلبه حياة وما لجرح ميت إيلاماً

التأخير إلى حدوث عرس مثلاً عند الموهب قاله الأجهوري وظاهره أنه لا يعمل
بعرف التأخير وفي البرزلى أنه يعمل به وللموهوب له أن يقاصص الواهب
بقيمة ما أكله هو وبما أكله من حضر الوليمة تبعاً له ذكره الشيخ عبد الباقي
الزرقاني على المختصر وما يدفع للطبال ونحوه ويقصد به صاحب الفرح فإن كان
مأذوناً فيه شرعاً كالكبير في النكاح وهو الطبل الكبير فإن علم به صاحب الفرح
وأقره فحكمه حكم المدفوع له وأما مانه عن شرعاً فمن دفع فيه شيئاً فهو الذي
أثقله على نفسه ولا عبرة بقصد صاحب الفرح ولا إذنه (ما قولكم) في رجل
له بعض أولاد يتكسبون معه وبعض لا يتكسب فأت عن الجميع فهل يختص من
يتكسب بشيء ويشارك إخوانه فيما بقي أم لا (الجواب) العادة محكمة في ذلك
فإن كان عرفهم البناء على المسامحة فهو تبرع للأب فذلك الذي يتكسب لا يختص
بشيء بعد موت أبيه وإن كان عرفهم عدم البناء على المسامحة فيحاسب بقدر
تكسبه بنظر أهل المعرفة (ما قولكم) في رجل أعطى لآخر دابة واشترط
كلفتها وأن له في نظير كلفتها نصفها ونصف تناجها (الجواب) هذا باطل فاسد
للجهل بالثمن قدرأً وأجلاً (ما قولكم) في رجل عيره آخر بكونه كثير القرض
أو كونه كثير السفر أو كونه فقيراً فقال لمن عيره: النبي صلى الله عليه وسلم
اقرض ومات غريباً وعاش فقيراً (الجواب) يشدد في الأدب على قائل هذا
بالاجتهاد خصوصاً في مسألة الفقر وإنما لم يكفر لأنه لم يقصد تنقيص النبي
صلى الله عليه وسلم وإنما قصد دفع العار عن نفسه كما قال سيدي خليل أو تعيرني
بالفقر والنبي صلى الله عليه وسلم قد رعى الغنم اه وإنما شدد عليه لأن أحوال
الأنبياء ليست كأحوالنا فانهم أعرضوا عن أمور الدنيا لحسنتها عند ربهم فلا يقاس
حالنا بحالهم صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين اه بتوضيح (ما قولكم) في رجل
أعطى لآخر عرضاً هبة مدعياً أنه يملكه ثم جاء رجل آخر وادعى أنه يملك ذلك
العرض فهل إذا حضر الواهب وقال لمن وهب له هبتك باطلة لكوني لأملك ذلك
العرض وهو ملك لهذا المدعي (الجواب) هو كمن أقر بشيء لفلان ثم قال لا بل فلان
والحكم أنه الأول ويقضى للثاني بقيمة العرض على المقر لأن إقرار الشخص إنما يسرى
على نفسه فيما يملكه لا فيما يتعلق به حق للغير وقال عيسى بن دينار حيث ادعاه
الثاني فله اليقين على الأول فإن حلف فكما تقدم وإن نكل حلف الثاني وأخذه
ولاشيء للأول (ما قولكم) فيمن له على آخر دين بوثيقة شرعية فقطعت من تلك
الوثيقة قطعة لا تتم فائدة تلك الوثيقة إلا بما في تلك القطعة كقدر الدين فأحضر
رب الوثيقة بينة رأت تلك القطعة قبل قطعها وشهدت أن تلك القطعة بخط ذلك
الباقي وشهدت بما فيها سابقاً وعينت القدر فهل يعمل بهذه الشهادة ويجرى على
القطعة الضائعة من الوثيقة حكم الباقي الموجود (الجواب) الشهادة على القطعة

ومنها الوحشة التي تحصل بينه وبين الناس سيما أهل الخير منهم وتقوى هذه الوحشة حتى تستحكم فتقع بينه وبين امرأته وولده وأقاربه وبينه وبين نفسه ففراه مستوحشاً من نفسه ؛ ومنها تعسير أمره عليه فلا يتوجه لأمر إلا يجده مغلقاً عليه ، ومنها ظلمة يجدها في قلبه حقيقة يحس بها كما يحس بظلمة الليل البهيم إذا ادلهم فتصير ظلمة المعصية لقلبه كالظلمة الحسية لبصره ثم تقوى حتى تعلو الوجه وتصير سواداً في الوجه حتى يراه كل أحد ؛ ومنها أن المعاصي توهن القلب والبدن ، ومنها أن المعاصي تقصر العمر وتمحق بركته ولا بد ، ومنها أن المعاصي تزرع أمثالها وتولد بعضها بعضاً حتى يعز على العبد مفارقتها والخروج منها كما قال بعض السلف إن من عقوبة السيئة السيئة بعدها وأن من ثواب الحسنة الحسنة بعدها فالعبد إذا عمل حسنة قالت أخرى إلى جنبها اعملني أيضاً فإذا عملها قالت الثالثة كذلك وهلم جرا ليضعف الريح وتزيد الحسنات وكذلك السيئات حتى تصير الطاعات والمعاصي هيئات راسخة وصفات لازمة وملكات ثابتة ولا يزال العبد يعاني الطاعة ويألفها ويحبها ويؤثرها حتى يرسل الله برحمته عليه الملائكة تزيده أزرا وتحرضه عليها وتزعجه عن فراشه ويجلسه

الضائعة من الوثيقة يعمل بها لأنه لا بد من حضور الخط المشهود عليه لضعف الشهادة على الخط وكثرة الخلاف في العمل به وحضور البعض الذي لا تتم به الفائدة كالعدم (ماقولكم) في أولاد المخالطين لا يهيم في التكسب بعد بلوغهم ثم بعد مدة من الزمان حصلت منازعة بينهم وبينه وادعوا الشركة معه في جميع المال وأصل المال للأب فهل لأشئ للأولاد أولهم أجرة المثل (الجواب) إن لم يتبرع الأولاد بالعمل فلهم أجرة مثلهم ويحاسبهم بنفقته عليهم (ماقولكم) فيمن حلف لا يسكن هذه البلد أو لا تنتقل منها (الجواب) من حلف لا يسكنها يخرج لأى بلدة غيرها ولا يعود إليها أصلاً حيث أطلق في نيته بخلاف قوله لا تنتقل فإنه يخرج ويمكث نصف شهر وقد تحقق الانتقال (ماقولكم) فيمن حلف لزوجه بالثلاث أنه لا يزني ثم زنى ولزومه الثلاث ثم جعل له شافى محللاً فدخل بها ثم طلقها ذلك المحلل ثم أباحها لزوجها الأول شخص بصيغة المراجعة قبل انقضاء العدة من المحلل ثم أخبره من راجعها له بعد المحلل أن مراجعته لها لم تصادف الصواب وأن وطئه لها حرام وقال له أنا برى منك فتساهل في ذلك واستمر عليها حتى ولدت الأولاد فهل تلحق به الأولاد ويكون وطؤه وطء شبهة أو لا تلحق به حيث تساهل ولم يمثل ما قيل له (الجواب) يدين هذا الرجل فإن قال اعتقدت صحة المراجعة الأولى ووطئت معتمداً على صحتها ولم أصدق الخبر الثاني وكل لديته وكان وطؤه وطء شبهة وتلحق به الأولاد لتشوف الشارع للحقوق النسب وإن اعترف بأنه وطئ داخلاً على الزنا لم تلحق به الأولاد والمرأة تأبد تحريراً لأنه وطئ أولاً بالشبهة في العدة والله أعلم كذا في فتاوى الأمير

الفصل الثالث في فتاوى المؤلف ولولديه محمد عابد ومحمد على

(ماقولكم) دام فضلكم فيما إذا رفعت المرأة لعالم بأن زوجها قد غاب عنها إلى نحو السودان وتركها بلا نفقة ولم يוכל لها وكيلا لينفق عليها ولا مال له تنفق منه وأثبتت دعواها لديه بالبينة حتى ظهر لهذا العالم صدق دعواها فأمرها بالانتظار سنة وبعد السنة أمرها بتطبيق نفسها من زوجها على رجل آخر فلما حضر الزوج الآخر وجدها متزوجة على الزوج الثاني فرفع أمره إلى قاضي البلد فأحضر له القاضي المرأة وزوجها الثاني والعالم الذي فسخ النكاح وزوجها على الثاني وحضر مع الجميع عند القاضي رجل مالكي المذهب فقال ذلك الرجل للعالم المذكور كيف ساغ لك أن تفرق بين الزوجين بمكة وهي بلدة غاصة بحكام الشرع والسياسة والمفتيين وأطلعه على نصوص المذهب المالكي المعينة عدم جواز رفع المرأة أمرها بجماعة المسلمين إلا عند عدم الأحكام أو تعذر الوصول إليه فأجابه العالم المذكور قائلاً إن يدي أنصواً تؤيد أنه يجوز الرفع إلى جماعة المسلمين مع وجود الأحكام الشرعيين والسياسيين فقال الرجل المالكي لو سلمت هذا القول

اليها. ولا يزال العبد يألف المعاصي ويحبها ويؤثرها حتى يرسل الله إليه الشياطين فتوزع اليها أزاؤها ومنها وهو أخوفها على العبد أنها تضعف القلب عن إرادته فتقوى إرادة المعصية وتضعف إرادة التوبة شيئاً فشيئاً إلى أن تسلك من قلبه إرادة التوبة بالكلية فلو مات نصفه لما تاب إلى الله تعالى فيأتي بالاستغفار وتوبة الكذابين باللسان بشيء كثير وقلبه معقود بالمعصية مصر عليها عازم على موافقتها متى أمكنه وهذا من أعظم الأمراض وأقربها إلى الهلاك: ومنها أنه ينسلك من قلبه استبقاحها فتصير له عادة فلا يستقبح من نفسه رؤية الناس له ولا كلامهم فيه وهذا عند أرباب الفسوق غاية التهتك وتتمام اللذة حتى يفتخر أحدهم بالمعصية ويحدث من لم يعلم أنه عملها وهذا الضرب من الناس لا يعرفون وتسد عليهم طرق التوبة وتغلق عنهم أبوابها في الغالب كما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل أمتي معافي إلا المجاهرين وإن من الجهار أن يستر الله العبد ثم يصبح يفضح نفسه ويقول يا فلان عملت يوم كذا وكذا كذا فيهلك نفسه وقد بات يستره ربه. ومنها أن المعصية سبب لهوان العبد على ربه وسقوطه من عينه قال الحسن البصري رحمه الله تعالى هانوا عليه فعصوه ولو عزوا لعصمهم

جدلاً فما أنت بمفردك جماعة المسلمين وعبرة علماء المذهب فيها مختلفة فمن قائل إن جماعة المسلمين أهل البلدة ومن قائل المعظم ومن قائل أقلهم ثلاثة وقول ضعيف أنه يكفي الاثنين وقول أضعف منه أنه يكفي بالواحد وقد ادعى الزوج الغائب أنه ترك زوجته حاملاً في ثلاثة أشهر فهل الحق ما قاله الرجل المالكى فلا يصح الفسخ ولا العقد المرتب عليه ويكون الحمل الذي ادعاه الغائب له أو ما قاله العالم المذكور فيصح الفسخ والنكاح المرتب عليه والأولاد الناشئة منه للزوج الثاني أم كيف الحكم أفتونا مأجورين ولكم الأجر والثواب (فأجبت) عنه بقولي: ما قاله الرجل المالكى من أنه لا يجوز الرفع لجماعة المسلمين إلا عند عدم الأحكام أو تعذر الوصول إليهم هو الحق لقول العلامة الشيخ عlish في منح الجليل علي سيدى خليل وإن رفعت لجماعة المسلمين مع وجود القاضى لم يصح وإن رفعت لهم عند عدمه صح لأنهم كالإمام عند عدمه انتهى وما قاله الرجل المالكى من أنه لا يكفي بالواحد ولا الاثنين فهو الحق أيضاً لقول العلامة الشيخ عlish في المنع أيضاً وتعبير المصنف يعنى الشيخ خليل كغيره بجماعة المسلمين يقتضى أن الواحد منهم لا يكفي وكذا الاثنين وبه أى بعدم كفاية الواحد والاثنين صرح الشيخ علي الأجهورى انتهى وقال العلامة البنانى وقول الشيخ عبد الباقي والواحد كاف لم أر من ذكره ولا أظنه يصح قاله الشيخ أبو على المسناوى اه فبناء على ما ذكر لم تزل المرأة في عصمة الزوج الأول والولد له ونكاح الثانى غير صحيح ويجب على ولى الأمر تعزير العالم التكرورى بما يراه رادعاً له ولأمثاله لأمرين الأول أنه ارتكب أمراً محرماً شرعاً ترتبت عليه من المفساد ما لا ينبغي والثانى أنه لم يطع أمر السلطان الذى أوجب عليه الله جل شأنه بقوله تعالى وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن السلطان قد صدر منه من وقوع الفسخ أو الخلع من أحد غير القاضى اه والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم فى طائفة من المسلمين بدلوا أركان الإسلام الخمسة التى هى قواعد هذا الدين الذى جاء به النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا إن هذا عتيق لا يوافق مصلحة هذا الزمان واخترعوا لدينهم الحديث اسم قوم جديد وزعموا أنهم استنبطوا من الآيات والأحاديث أركاناً خمسة لدينهم وهى العقل وكلمة الشهادة والأخلاق الحسنة والجهاد والحرب بالمال والبدن والاتحاد والاتفاق تحت لواء السلطنة التركية العظيمة لتحصيل لوازم الحرب وموهوا على الناس بقولهم نحن لا ننكر أركان الإسلام الخمسة بل نتمسك بها ونحترمها إلا أننا ننكر كونها من الدين بل هى من عقائد القوم العتيق لا ينبغي لأهل قوم جديد أن يتقيدوا بها فهل والحالة هذه يجب على كل مسلم الإنكار عليهم وهل يجب الخروج عليهم إن كانوا حكماً أم لا وهل يقرون على ذلك كالكفار الأصليين أم يعاملون معاملة المرتدين

وإذا هان العبد على الله لم يكرمه
 أحد كما قال تعالى ومن ين الله
 فانه من مكرم وإن عظمهم
 الناس في الظاهر لحاجتهم إليهم
 أو خوفا من شرهم فهم في قلوبهم
 أحقر شيء وأهونه ، ومنها أن
 العبد لا يزال يرتكب الذنوب
 حتى تهون عليه وتصغر في قلبه
 وذلك علامة الهلاك فإن الذنب
 كلما صغر في عين العبد عظم
 عند الله ، ومنها أن غيره من
 الناس والدواب يعود عليه شؤم
 ذنبه فيحترق هو وغيره بشؤم
 الذنوب والظلم : ومنها أن المعصية
 تورث الذل ولا بد فإن العز كل
 العز في طاعة الله قال تعالى من كان
 يريد العزة فلله العزة جميعا أى
 فيطلبها بطاعة الله فإنه لا يجدها
 إلا في طاعته ، وكان من دعاء بعض
 السلف اللهم أعزنى بطاعتك
 ولا تذللني بمعصيتك وقال عبد الله
 ابن المبارك رحمه الله تعالى :
 رأيت الذنوب تميمت القلوب
 وقد يورث الذل إدماها
 وترك الذنوب حياة القلوب
 وخير لنفسك عصيانها
 وهل أفسد الدين إلا الملوك
 وأجبار سوء ورهبانها
 ومنها أن المعاصي تفسد العقل
 فإن للعقل نورا والمعصية تغطي
 نور العقل ولا بد وإذا طوى
 نوره ضعف ونقص ، وقال
 بعض السلف ما عصى الله
 أحد حتى يغيب عقله وهذا

لا تقبل منهم إلا التوبة أو القتل وهل ضرر هؤلاء على الإسلام أشد من الكفار
 أم لا أفتونا بالجواب الشافى والأدلة القاطعة والبراهين الساطعة وليكن جوابكم
 على صفحات التبليّة الغراء ليطلع عليه الخاص والعام ﴿فأجبت بما نصه﴾ الحمد لله
 والصلاة والسلام على رسول الله نعم يجب على كل مسلم وجوبا كفايا الإنكار
 عليهم في ذلك ونهيم عنه بقدر الاستطاعة إذ هو من أقبح المنكر حيث إنه من
 المكفرات شرعا كما سيتضح وقد أجمع العلماء المقتدى بهم على وجوب الأمر
 بالمعروف والنهي عن المنكر بالشرع وقال تعالى ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير
 الآية وروى عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم
 يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان قال العلامة الشيخ محمد الأمير ومعنى ضعفه
 دلالة على غرابة الإسلام وعدم انتظامه وإلا فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها
 ويجب الخروج عليهم حيث كانوا حكما في المشكاة عن عبادة بن الصامت قال
 بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط
 والمكره وعلى أثره علينا وعلى أن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا
 عندكم من الله فيه برهان متفق عليه وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر
 بمعصية فلا سمع ولا طاعة متفق عليه وروى في شرح السنة عن ابن سمعان قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ويعاملون معاملة
 المرتدين يقتلون كفرا إن لم يتوبوا لأنهم جحدوا معلوما من الدين بالضرورة
 وهو وجوب الصوم والصلاة والزكاة وحج البيت على قوم جديد وجحد المعلوم
 مستلزم لتكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في إخباره عنه أنه من الدين في حق
 جميع المكلفين وفي المشكاة عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يكون أمتي فرقتين فيخرج من بينهما مارقة يلى قتلهم أولاهم بالحق
 رواه مسلم ولا شك أن ضرر هؤلاء أشد من الكافر إذ الكافر لا يميل له المسلم
 إلا لمصلحة أو طمع في ماله مع اعتقاده حرمة مولاه وهؤلاء يغرون المسلمين
 بظواهر إسلامهم ونطقهم بالشهادتين فيعتقد المسلم بذلك وجوب موالاتهم وهم
 يخادعون المسلمين بأنواع خدائهم وتمويهاتهم المميلة لضعفاء عوام المسلمين عن
 الملة الحنيفية السمحاء أعادنا الله والمسلمين من شرورهم وطهر الله البقاع من أثر غرورهم
 بمحمد خاتم الأرسال صلى الله عليه وسلم عليه وعلى جميع الآل ﴿ما قولكم دأبكم﴾
 فيما جرت به عادة الأنعام من القيام عند قراءة مولده عليه الصلاة والسلام بنية
 الأكرام هل هو مستحب أو لا وما دلائل الأول الذي يستندله القائل به وقد أخرج
 الترمذى عن أنس أنه قال لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله صلى الله عليه

ظاهر فاته لوحضره عقله لحجزه
عن المعصية وهو في قبضة الرب
تعالى وتحت قهره وهو مطلع
عليه وفي داره وعلى بساطه آكل
رزقه وملائكته شهود عليه
ناظرون اليه وواعظ القرآن ينهاه
وواعظ الإيمان ينهاه وواعظ
الموت ينهاه وواعظ النار ينهاه
والذي يفوته بالمعصية من خيرى
الدنيا والآخرة أضعاف أضعاف
ما يحصل له من السرور واللذة
بها فهل يقدم على الاستعانة بذلك
كاه والاستخفاف به ذوعقل
سليم . ومنها أن كل معصية
من المعاصي فهي ميراث
عن أمة من الأمم التي أهلكتها
الله عز وجل فاللواط ميراث
عن قوم لوط وأخذ الحق الزائد
ودفعه بالنقص ميراث عن قوم
شعيب والعلو في الأرض والفساد
ميراث عن قوم فرعون والتكبر
والتجبر ميراث عن قوم هود
فالعاصي لا يسر ثياب بعض هذه
الأمم وهم أعداء الله وقد روى
عبدالله بن الإمام أحمد في كتاب
الزهد لآيه عن مالك بن دينار
قال أوحى الله تعالى إلى نبي
من أنبياء بني إسرائيل أن قل
لقومك لا تدخلوا مدخل أعدائي
ولا تلبسوا ملابس أعدائي
ولا تطعموا مطاعم أعدائي
فتكونوا أعدائي كما هم أعدائي
انتهى والمتشبه بقوم منهم، ومنها
أن الذنوب تدخل العبد تحت لعنة

وسلم وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له لما يعلمون من كراهته لذلك فكيف يصح إكرامه
بما يكرهه وهل فرق بين الإكرام حال حياته والإكرام بعد موته وعلى الثاني
كيف يفعل العلماء الكرام وهل يجب على والى الأمر أن يمنع منه بمقتضى
قاعدة الاسلام أفتونا (الجواب) الحمد لله نص العلامة ابن حجر في فتاويه
الحديثية على أن فعل كثير عند ذكر مولده صلى الله عليه وسلم ووضع أمه له من
القيام بدعة لم يرد فيه شيء على أن الناس إنما يفعلون ذلك تعظيماً له صلى الله عليه
وسلم فالعوام معذورون لذلك بخلاف الخواص اه وأقول قد جرى على استحسان
ذلك القيام تعظيماً له صلى الله عليه وسلم عمل من يعتد بعمله في أغلب البلد
الإسلامية وهو مبنى على ما للنووي من جعل القيام لأهل الفضل من قبيل المستحبات
إن كان للاحترام لا للرياء وألف في ذلك جزءاً مستقلاً وأقوى ما استدلل به
حديث البيهقي في سننه أن عائشة رضى الله عنها قالت ما رأيت أحداً كان أشبه
كلاماً وحديثاً من فاطمة برسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت إذا
دخلت عليه رحت بها وقام إليها فأخذ يدها وقبلها وأجلسها في مجلسه وكان
إذا دخل عليها رحت به وقامت وأخذت يده فقبلتها وتعقبه ابن الحاج في
المدخل وتعقب تعقبه ابن حجر وألف في ذلك جزءاً سماه رفع الملام عن
القبائل باستحباب القيام للداخل من أهل الفضل والاحتشام وما قول بعضهم

فلما بصرنا به مقبلاً حللنا الحبي وابتدنا القيام
فلا تنكرون قيامي له فان الكريم يحل الكرام

كما في حاشية ابن حمدون علي مختصر الشيخ ميارة علي نظم ابن عاشر وبالجملة
فالقيام عند ذكر مولده صلى الله عليه وسلم ووضع أمه له تعظيماً له صلى الله
عليه وسلم بدعة حسنة لا ينبغي لأحد من الخواص والعوام تركه ولا المنع عنه
يل ربما استلزم تركه والمنع عنه اليوم الاستخفاف بالنبي صلى الله عليه وسلم
وقد نص العلامة خليل في مختصره وشرحه على أن المستخف بنبي أو ملك
يقتل كفراً إن لم يتب وإلا قتل حداً فمن هنا أفتى المولى أبو السعود
العمادى الحنفى بكفر من يتركه حين يقوم الناس لإشعاره بضد ذلك كما نقله
الشيخ عبدالرحيم السيوطى الجرجاوى المالكي في شرحه على مولد البرزنجي
عن مولد الإمام الخوانى والطنطاوى والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم فيمن
لاحظ في وضوئه المذاهب الأربعة وأم جماعة على غير مذهبه فهل تصح صلاتهم
خلفه أولاً أفتونا (الجواب) في شرح أقرب المسالك مع المتن وتوضيح من
الصاوى عليه وجاز بمعنى خلاف الأولى إمامة مخالف في الفروع كشافى وحنفى
وإن علم أنه مسح بعض رأسه أو لم يتدلك أو مسح ذكره لأن ما كان شرطاً في صحة
الصلاة أى خارجاً عن ماهية الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الإمام ولو كان شرطاً

رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لعن على معاص وغيرها أكبر منها فهو أولى بدخول فاعلها تحت اللعنة ، ومنها حرمان دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوة الملائكة فإن الله سبحانه وتعالى أمر نبيه أن يستغفر للمؤمنين والمؤمنات وقال تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون - إلى - وقهم السيئات ؛ فهذا دعاء الملائكة للمؤمنين التائبين المتبعين كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الذين لاسيل لهم غيرهما فلا يطمع هؤلاء في إجابة هذه الدعوة إذا لم يتصف بصفات المدعو له بها ، ومنها أنها تحدث في الأرض أنواعاً من الفساد في المياه والهوى والزرع والثمار والمساكن قال تعالى ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون ، ومنها أنها تطفىء من القلب نار الغيرة التي هي لحياته وصلاحه كالحرارة الغريزية لحياة جميع البدن فالغيرة حرارته وناره التي تخرج مافيه من الخبث والصفات المذمومة كما يخرج الكبر خبث الذهب والفضة والحديد وكلما اشتدت ملابسة الذنوب أخرجت من القلب الغيرة على نفسه وأهله وعموم الناس وقد تضعف في القلب جدا حتى لا يستقيح بعد ذلك القبيح لامن

في صحة الاقتداء أو ركناً داخلها فيها فالعبرة فيه بمذهب المأموم اه ومنه يعلم صحة صلاة المقتدى بالخالف في الشروع حيث راعى في نحو الوضوء المذاهب الأربعة بالأولى والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم فيمن اتهم زوجته أنها تشرب الخمر بسبب القاء المفسدين له ذلك فقال لها إما أن تختاريني أو تختاري شرب الخمر فقالت عند غضبها من كلامه أختار شرب الخمر ولا أختارك فقال لها الرجل إن اخترت شرب الخمر فأنت طالق وهي لم تشرب الخمر قط فهل يقع عليه الطلاق أم لا (الجواب) في شرح أقرب المسالك للعلامة الدردير التخيير جعل لإنشاء الطلاق ثلاثاً صريحاً أو حكماً حقاً لغيره مثال الحكمي اختاريني أو اختاري نفسك أو أمرك قال وقال القرافي ما حاصله أن مالكا رحمه الله تعالى بنى ذلك أي كون التخيير مثلاً عبارة عن جعل نحو اختاريني أو اختاري نفسك إن نشأ للطلاق ثلاثاً حكماً حقاً لغيره علي عادة كانت في زمانه أوجبت نقل اللفظ عن مسماه اللغوي إلى هذا المفهوم فصار صريحاً فيه أي في الطلاق هذا هو الذي يتجه ويلزم عليه بطلان هذا الحكم اليوم ووجوب الرجوع إلى اللغة ويكون كناية محضة كما قاله الأئمة الثلاثة لأن العرف قد تغير حتى لم يصر أحد يستعمل هذا اللفظ إلا في غاية الندرة والقاعدة أن اللفظ متى كان الحكم فيه مستنداً لحكم عادي بطل ذلك الحكم عند بطلان تلك العادة وتغير إلى حكم آخر اه قال الصاوي ومعنى قوله ويكون كناية محضة أنه يكون عند الرجوع إلى اللغة كناية خفية اه أي فيجري على مانواه به الخير وسياق كلام السائل دال على أنه لم يقصد به الطلاق ولا شك أن لفظ التخيير اليوم لم يستعمله أحد في الجمل المذكور إلا في غاية الندور كما كان في زمن القرافي فبناء على ذلك لم يلزمه السائل إلا لطلقة واحدة رجمية بقوله إن اخترت شرب الخمر فأنت طالق والله أعلم (ماقولكم دام فضلكم) في الجمع بين الأحاديث المتعارضة في تصوير الحيوانات كالحديث الذي روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها وحديث أبي طلحة وعن المراد بالرقم بالثوب المستثنى في حديث أبي طلحة وعن المراد بالصورة المجسمة وعن حكم اتخاذ صورة الحيوانات بالفوتوغراف أفتونا (الجواب) المعتمد عندنا معاصر المالكية أن التمثال إن كان لغير حيوان كالشجر جاز وإن كان لحيوان فما له ظل ويقم فهو حرام بإجماع وكذا إن لم يقم كالعجين خلافاً لأصبغ لما ثبت أن المصورين يعدون يوم القيامة ويقال لهم أحيوا ما كنتم تصورون وما لا ظل له إن كان غير ممتن فهو مكروه وإن كان ممتناً فتركه أولى كما في توضيح الشيخ خليل علي مختصر ابن الحاجب وهو المنصوص عليه في غير ماديوان لكن محل تحريم تمثال الحيوان الذي له ظل إذا لم يكن ناقص عضو لا يعيش بدونه ولا مخروق

نفسه ولا من غيره وإذا وصل إلى هذا الحد فقد دخل في باب الهلاك وكثير من هؤلاء لا يقتصر على عدم الاستباح بل يحسن الفواحش والظلم لغيره ويزينه ويدعوه إليه ويحثه عليه ويسعى له في تحصيله، ومنها ذهاب الحياء الذي هو مادة حياة القلب وهو أصل كل خير وبذهابه يذهب الخير أجمعه فالذنوب تضعف الحياء من العبد حتى ربما انسلخ منه بالكلية حتى أنه ربما لا يتأثر بعلم الناس بسوء حاله ولا باطلاعهم عليه بل كثير منهم يخبر عن حاله وقبيح ما يفعله والحامل له على ذلك انسلخه من الحياء وإذا وصل العبد إلى هذا الحال لم يبق في إصلاحه مطمع وإذا رأى إبليس طلعة وجهه حباه وقال فديت من لا يفلح ومن استحيى من الله تعالى عند معصيته استحيى الله من عقوبته يوم يلقاه ومنها أنها تضعف القلب عن تعظيم الرب جل جلاله وتضعف وقاره في قلب العبد ولا بد شاء أم أبى ولو تمكن وقار الله وعظمته في قلب العبد لما تجرأ على معاصيه ومن بعض عقوبات هذا أن يرفع الله عز وجل مهابته من قلوب الخلق ويهون عليهم ويستخفون به كما هان عليه أمره واستخف به فعلى قدر محبة العبد يحبه الناس وعلى قدر خوفه من الله يخافه

البطن خرقاً لا يعيش مثله به وإلا جاز ونقل الشيخ عبد الباقي الزرقاني عن الخطاب أنه يستثنى من التصوير المحرم تصوير لعبة على هيئة بنت صغيرة تلعب بها البنات الصغار فإنه جائز ويجوز بيعها وشراؤها لتدريب البنات على تربية الأولاد اه وفي اشتراط كون اللعبة الجائزة للبنات الصغار ناقصة أو مما لا يبق وعدم اشتراط ذلك خلاف رجح بعضهم الأول والجمع بين الأحاديث المتعارضة على ما ذكر يحمل الحديث الذي لعائشة ونحوه على كراهة التنزيه لا على التحريم وأن الرقم في الثوب مستثنى من الصور المحرمة والمراد به تمثال الحيوانات وجمع الشافعية بأن المراد باستثناء الرقم في الثوب ما كانت الصورة فيه من غير ذوات الأرواح كصورة الشجر ونحوه كما في النووي على مسلم قال في الفتح ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهي كما يدل عليه حديث أبي هريرة الذي أخرجه أصحاب السنن اه ولفظه في بعض رواياته أتاني جبريل فقال أتيتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخلت عليك البيت الذي كنت فيه إلا أنه كان على الباب تماثيل ولفظ رواية الترمذي كان في باب البيت تمثال الرجال وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فمر برأس التمثال الذي في البيت فليقطع فيصير كهية الشجرة ومر بالستر فليقطع فتجعل منه وسادتين منبوذتين يعنى لطيفتين توطآن ومر بالكلب فليخرج ففعل النبي صلى الله عليه وسلم وإذا الكلب لحسن أو حسين رضى الله عنهما كان تحت نضد أى بنون مفتوحة فمعجمة كذلك سريرهم فأمر به فأخرج وفي رواية النسائي إما أن تقطع رؤسها أو تجعل بسطاطوطاً ولا يقال للصورة المأخوذة بالفوتوغراف مجسمة إذا المجسمة ما كان لها ظل كما علبت وحكم اتخاذها الكراهة التنزيهية إذا كملت والله سبحانه وتعالى أعلم اه ملخصاً من بلوغ القصد والمرام ببيان بعض تنفر منه الملائكة الكرام للسيد محمد بن جعفر الكتاني مع زيادة (ما قولكم) دام فضلكم في رجل أوقف وقفاً على الفقراء والمساكين عامة بلا قيد وقال يقدم الأقرب فالأقرب وتوفى الرجل الواقف إلى رحمة الله تعالى وجعل ابنه ناظر أعلي الوقف المذكور والواقف له أبناء آخر غير الناظر المذكور وافترق ابن أخى الناظر وليس معه أحد من الفقراء في درجته في ذلك الزمان فأعطى الناظر لابن أخى الواقف المذكور غلة الوقف ثم مات الناظر إلى رحمة الله تعالى ومات أيضاً إخوته وافترق أبناء الواقف وأبناء إخوته جميعاً غير ابن أخيه الذى أعطاه الناظر المذكور غلة الوقف فطلب جميع من افترقوا مشاركة ابن الأخ المذكور في غلة الوقف فامتنع محتجاً عليهم بأنه قد أخذ الغلة بصفة الفقر ولم تزل عنه الصفة المذكورة فهل لمن افترق حق في مشاركة ابن الأخ المذكور في غلة الوقف والحالة هذه أم لاحق لهم في مشاركته أم كيف الحكم أفوتونا (الجواب) حيث

الناس وعلي قدر تعظيمه لله جل
جلاله وتعظيم حرمانه يعظم الناس
حرمانه، ومنها أنها تستدعي
نسيان الله لعبده وتركه وتخليته
بينه وبين نفسه وشيطانه وهناك
الهلاك الذي لا يرجي معه نجاة
قال تعالى يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت
لغد إلى أولئك هم الفاسقون
فأمر بتقواه ونهى أن يتشبه
عباده المؤمنون بمن نسيه بترك
تقواه وأخبر أنه عاقب من ترك
تقواه بأنه أنساه نفسه أي أنساه
مصلحتها وما ينبجي من عذابه
وما يوجب له الحياة الأبدية فترى
العاصي مهملاً لمصالح نفسه مضياً
لها قد أغفل الله قلبه عن ذكره
واتبع هواه وكان أمره فرطاً
فضيع من لا غنى له عنه ولا عوض
له منه واستبدل به ماعنه كل الغنى
ومنه كل عوض :

من كل شيء إذا ضيعته عوض
ومامن اه إن ضيعته عوض
ومنها أنها تخرج العبد من
دائرة الإحسان وتمنعه
ثواب المحسنين فإن الإحسان
إذا باشر القلب منعه من المعاصي
فإن من عبد الله كأنه يراه لم يكن
ذلك إلا لاستيلاء ذكره ومحبه
وخوفه ورجائه على قلبه بحيث
يصير كأنه يشاهده وذلك يحول
بينه وبين المعصية فضلاً عن
مواقعها فإذا خرج من دائرة
الإحسان فاته صحبة رفقة الخاصة

أن الواقف أوقف وقفه على الفقراء وقال يقدم الأقرب فالأقرب ظهر أن وقفه
مقيد بتحتي أمرين معاً الفقر والأقربة وحينئذ فينتفي قيده بانتفاء أحد الأمرين
وبانتفاء قيده عن الذي كان مستقلاً بغلة الوقف بموجب تحقق القيد أولاً فيه فقط
ينتفي عنه الاستحقاق بغلة الوقف ويرجع استحقاق الغلة لمن تحقق فيه القيد لقول
العلامة الشيخ حجازي والعلامة الشيخ محمد الأمير في حاشيتيهما على المجموع
عند قوله ولا يخرج ساكن استغنى لغيره مانصه واللفظ للأول إلا أن يكون
الوقف مقيداً بوصف فقده كما في الخطاب أو يمكث نحو عشرة أعوام في طلب
العلم ولم تظهر له نجابة كما في المعيار أو يشترط الوقف أن من استغنى لأشياء له
أو يرى الناظر ذلك مصلحة اه ولفظ الأمير إلا أن يكون الوقف مقيداً بوصف
الحاجة وشرط الواقف أن من استغنى لاحق له ككل من فقد فيه الوصف الذي
قيد به الواقف كما في الخطاب في المعيار ان مكث نحو عشرة أعوام في طلب العلم
ولم تظهر له نجابة لا يستحق فيما قيد بطلبة العلم اه ولا شك أن ابن أخي الواقف
المذكور إنما استحق الاستقلال بغلة الوقف المذكور أولاً بموجب تحقق الفقر
والأقربة معاً فيه وبمجرد افتقار أبناء أبناء الواقف قد زالت عنه صفة الأقربة
وبزاولها زال عنه استحقاق غلة الوقف المذكور وآل استحقاق الغلة المذكورة
لأبناء أبناء الواقف بمقتضى تحقق الفقر والأقربة معاً فيهم فقط واعلم أنا مع قول
الواقف يقدم الأقرب فالأقرب لا يحتاج لقياس الغلة على السكنى في جريان قول
الأمير وغيره ولا يخرج ساكن استغنى لغيره على أن الفرق بينهما باقتضاء الغلة
استيلاء الناظر دون المستحق واقتضاء السكنى العكس كما لا يخفى وحينئذ فلا يأتي
عند عدم قول الواقف يقدم الأقرب فالأقرب الا قول العلامة الأمير في مجموعه
وفضل الناظر الأحوج ثم قريب الواقف من غير معينين في غلة وسكنى اه قال
الشيخ حجازي عليه أي ثم إذا استتوا في الاحتياج فضل قريب الواقف
وأعطى الفضل لمن يليه فإن لم يكن أقرب ولم يسمعهم أكرى عليهم وقسم كراؤه
بينهم بالسواء إلا أن يرضى أحدهم بما يصير لأصحابه من الكراء ويسكن فيها فله
ذلك كما في الخطاب اه دون قول الأمير المتقدم ولا يخرج ساكن استغنى لغيره
كما لا يخفى فتأمل يا ناصف والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ دام فضلكم في طائفة اختلفوا
في صلاة التراويح فبعضهم أقاموا بعشر ركعات سنينا عديدة واعتقدوا أنها أفضل
من العشرين بدعوى أن الذي ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم عشرة وثمانية
وثلاثة عشر ركعة مع الوتر والاتباع خير من الابتداع وبعضهم قالوا إن التراويح
لغير من بالمدينة عشرون ركعة مع الوتر باجماع الصحابة عليه وهو اختيار إمامنا
الشافعي والعمل عليه عند أهل الحرم المكي فمن فعلها أقل من ذلك فهو زنديق
لانكاره الاجماع بدليل أنهم لو لم ينكروا الاجماع لما فعلوا أقل من ذلك

وعيشهم الهني ونعيمهم التام فإن أراد الله به خيراً أقره في دائرة عموم المؤمنين فإن عصاه بالمعاصي التي تخرجه من دائرة عموم الإيمان كما قال الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا يتهب نهبه ذات شرف يرفع إليه فيها الناس أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن فأياكم إياكم والخروج منها والتوبة معروضة بعد الخروج منها فالمبادرة المبادرة إليها قبل الفوت فكيف يهون على العبد أن يرتكب شيئاً يخرج به من دائرة الإيمان ويحول بينه وبينه ولكن لا يخرج من دائرة عموم المسلمين فإن استمر على الذنوب وأصر عليها خيف عليه أن يرين علي قلبه فيخرجه عن الإسلام بالكلية ومن ههنا اشتد خوف السلف كما قال بعضهم إنهم يخافون الذنوب وأنا أخاف الكفر، ومنها أنها تضعف سير القلب إلى الله تعالى والدار الآخرة وتعوقة وتوقفه وتقطعه عن السير فلا تدعه يخطو إلى الله خطوة هذا إذا لم ترده عن وجهته إلى ورائه فإن الذنب يجلب الواصل ويقطع السائر وينكس الطالب، ومنها أنها تزيل النعم وتحل النقم فيها زالت عن العبد نعمة إلا

فلا تحل ذبيحتهم وطعامهم ومناحتهم ولا تجوز الصلاة على جنازتهم ثم أفتى قوم منهم بأن القاتل بكفر الفاعلين أقل من عشرين هو كافر قطعاً لأنه سمي الإسلام كافراً وأن صلاة التراويح صحيحة مطلقاً سواء كانت عشرين أو أقل منه أو أكثر فمن اقتصر على نحو ركعة أو ركعتين أو ثلاثة فقد حصل أصل السنة ومن أتمها عشرين فقد حاز كمال الفضيلة أخذاً من الكتاب المسمى ببشرى الكريم وعبارته ولو اقتصر على بعض العشرين صح وأثيب عليه ثواب التراويح خلافاً لبعضهم فقولهم وهي عشرون أى أكثرها فما الحكم في ادعاء هؤلاء وأقولهم واعتقادهم أفيدونا بالجواب الشافى ولكم من الله جزيل الثواب الوافى (الجواب) أما دعوى الفرقة الأولى أن صلاة التراويح بعشرين ركعة من الابتداع فباطلة لقول العلامة ابن رشد في بداية المجتهد أجمعوا على أن التراويح التي جمع عليها عمر بن الخطاب الناس مرغوب فيها وإن كانوا اختلفوا أى أفضل أهي أو الصلاة آخر الليل التي كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن الجمهور على أن الصلاة آخر الليل أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم إلا المكتوبة ولقول عمر بن الخطاب فيها والتي تمامون عنها أفضل واختلفوا في المختار من عدد الركعات التي يقوم بها الناس في رمضان فاختار مالك في أحد قوله وأبو حنيفة والشافعى وأحمد وداود القيام بعشرين ركعة سوى الوتر وذكر ابن القاسم عن مالك أنه كان يستحسن ستاً وثلاثين ركعة والوتر ثلاث وسبب اختلافهم اختلاف النقل في ذلك وذلك أن مالكا روى عن يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب بثلاث وعشرين ركعة وخرج ابن أبي شيبة عن داود بن قيس قال أدركت الناس بالمدينة في زمان عمر بن عبد العزيز وأبان بن عثمان يصلون ستاً وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث وذكر ابن القاسم عن مالك أنه الأمر القديم يعنى القيام بست وثلاثين ركعة اه وفي شرح عبد الباقي على العزبة مع الماتن ومن المستحب متأكداً قيام رمضان وهو ثلاث وعشرون ركعة بالشفع والوتر اه قال الشيخ حسن العدوى عليه اقتصر على هذا العدد لأنه هو الذى استمر عليه العمل في زماننا شرقاً وغرباً وإلا ففى أول الأمر كانوا يقيمون بإحدى عشرة ركعة لكن مع تطويل القراءة وقد كان صلى الله عليه وسلم صلاتها مع بعض أصحابه ذات ليلة فلما أصبح الناس تحدثوا بذلك فى الليلة الثانية كثروا فلما كان فى الليلة الثالثة عجز المسجد عن أهلهم فلم يخرج إليهم صلى الله عليه وسلم خشية أن تفرض عليهم اه وفى الزرقانى على الموطأ عند قوله قال عبد الرحمن بن عبد القارى خرجت مع عمر بن الخطاب فى رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع أى جماعات متفرقون يصلى الرجل لنفسه ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط فقال عمر والله إنى لأراهم لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد

لكان أمثل لجمعهم على أبي بن كعب قال أي عبد الرحمن ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قاريهم فقال عمر نعمت البدعة هذه مانصه وصفها بنعمت لأن أصل ما فعله سنة وإنما البدعة الممنوعة خلاف السنة وقال ابن عمر في صلاة الضحى نعمت البدعة وقال تعالى ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله قال وقال الباجي وهذا تصريح منه بأنه أي عمر أول من جمع الناس في قيام رمضان على إمام واحد لأن البدعة ما ابتدأ بفعلها المبتدع ولم يتقدمه غيره فابتدعه عمر وتابعه الصحابة والناس إلى هلم جرا وهذا بين صحة القول بالرأى والاجتهاد فسمها بدعة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يسن الاجتماع لها ولا كانت في زمان الصديق وهي لغة ما أحدث على غير مثال سيق وتطلق شرعاً على مقابل السنة وهي ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم ثم تنقسم إلى الأحكام الخمسة وحديث كل بدعة ضلالة عام مخصوص وقد رغب فيها عمر بقوله نعمت البدعة وهي كلمة تجمع المحاسن كلها كما أن بش تجمع المساوئ كلها وقد قال صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر وإذا أجمع الصحابة على ذلك مع عمر زال عنه اسم البدعة اه وأما دعوى من أفتى من الفرقة الأولى بأن القائل بكفر الفاعلين أقل من عشرين هو كافر قطعاً فباطلة أيضاً لقوله تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وما في المواطن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما وفي رواية في مسلم فإن كان كالأول وإلا رجعت عليه وغير هذا من الروايات قال ابن عبد البر المعنى فيه عند أهل الفقه والآثر والجماعة النهي عن أن يكفر المسلم أخاه بذنوب وقد ورد مثل هذا في قوله عليه السلام سباق المسلم فسق وقتاله كفر وقوله عليه السلام لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض فهذه الأحاديث وما أشبهها ليست على ظاهرها عند أهل الحق والعلم بالأصول يدفعها أقوى منها من الكتاب والسنة المجمع عليها والآثار الثابتة وقد ضلت جماعة من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة في هذا الباب فاحتجوا بهذه الآثار ومثلها في تكفير المذنبين واحتجوا بآيات ليست على ظاهرها مثل قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون وقوله تعالى أن تحيط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ونحو هذا والحجة عليهم قوله تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومعلوم أن هذا قبل الموت لمن لم يتب لأن الشرك من تاب منه وانتهى عنه غفر له قال الله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وأجمعوا على أن المذنب وإن مات مصراً يرثه ورثته ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين فهذا كله يشهد أن من قال لأخيه يا كافر ليس على ظاهره وقوله فقد باء بها أحدهما أي فقد احتمل الذنب في ذلك القول والمعنى أن المقول له يا كافر إن كان كذلك

بذنوب ولا حلت به نعمة إلا بالذنوب كما قال على رضي الله عنه ما نزل بلاء إلا بذنب ولا رفع بلاء إلا بتوبة قال تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير وقال عز ذكره ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم فأخبر سبحانه وتعالى أنه لا يغير نعمه التي أنعم بها على أحد حتى يكون هو المغير بنفسه فيغير طاعة الله بمعصيته وشكره بكفره وأسباب رضاه بأسباب سخطه فإذا يغير عليه جبار السموات والأرضين وما ربك بظلام للعبيد وفي بعض الآثار الإلهية عن الرب تبارك وتعالى أنه قال وعزتي وجلالي لا يكون عبد من عبيدي على ما أحب ثم ينتقل عنه إلى ما أكره إلا انتقلت له بما يحبه إلى ما يكره ولا يكون عبد من عبيدي على ما أكره ثم ينتقل عنه إلى ما أحب إلا انتقلت له بما يكره إلى ما يحب وقد أحسن القائل

إذا كنت في نعمة فارعها

فان الذنوب تزيل النعم

وخص ثاها برب العباد

فرب العباد سريع النعم

ولياك والظلم مهما استطعت

فظلم العباد شديد الوخم

وسافر بقلبك بين الوري

لتبصر آثار من قد ظلم

فتلك مساكنهم بعدهم

شهود عليهم ولا تتم
وما كان شيء عليهم أضر
من الظلم وهو الذي قد قسم
فكم تركوا من جنان ومن
قصور وأخرى عليهم أطم
صلوا بالجميم وفاتوا النعيم
وكان الذي نالهم كالحكم
ومنها ما يليق به الله عز وجل من
الرب وال خوف في قلب العاصي
فلاتراه الا خائفا مرعوبا فإن
الطاعة حصن الله الأعظم الذي
من دخله كان من الآمنين من
عقوبة الدنيا والآخرة ومن خرج
عنه أحاطت به المخاوف من كل
جانب فلاتجد العاصي الا وقلبه كآبه
بين جناحي طائر إن حركت
الريح الباب قال جاء الطلب وإن
سمع وقع قدم خاف أن يكون
نذير العطب يحسب كل صيحة
عليه وكل مكروه قاصد لديه فن
خاف الله آمنه من كل شيء ومن
لم يخف الله خاف من كل شيء كما قيل
بذا قضى بين الناس مذخلفوا
أن المخاوف والأجرام في قرن
ومنها أنها توقع الوحشة بينه وبين
ربه وبينه وبين الخلق وبينه وبين
نفسه وكلما كثرت الذنوب
اشتدت الوحشة
فان كنت قد أوحشتك الذنوب
ب فدها إن شئت واستأنس
ومنها أنها تصرف القلب عن صحته
واستقامته إلى مرضه وانحرافه
فلا يزال مريضا معلولا لا ينتفع
بالأغذية التي بها حياته وصلاحه

فقد احتمل ذنبه ولا شيء على القائل قرله ذلك لصدقه في له وإن لم يكن كذلك
فقد باء القائل بذنوب كبير وإثم عظيم احتمله بقوله ذلك اه كلام ابن عبد البر في
التهديد من شرح الموطأ أفاده الوالد في فتاويه عن المسائل الملقوطة وبالجملة فكل
من صلاة التراويح بإحدى عشرة ركعة مع الوتر أو بثلاث وعشرين ركعة مع
الوتر أو بأقل أو بأكثر محصل لسنة التراويح بلا خلاف في ذلك وإنما الخلاف
في كون الإحدى عشرة أفضل من الثلاثة والعشرين أو بالعكس والجمهور على
الأول بشرطين أحدهما كونها بتطويل القراءة وثانيهما كونها آخر الليل لا أوله
ولكن قد جرى العمل بترجيح الثاني لأمرين أحدهما أن الناس الآن لم يصلوا
التراويح إلا أول الليل لكونه أسهل في حقهم وثانيهما أنهم قد جروا على
التخفيف في القراءة خوفاً من أن يتركها الأغلب لو طولت فصار كثرة الركعات
عوضاً عن التطويل في القراءة وقد وقع الخلاف بين العلماء في كون الأفضل
كثرة الركعات أو قلتها مع التطويل وكل من الفرق الأولى والثانية قد ارتكبت
ذنبا عظيما في قولها بما لم يقل به الشرع أما الثانية فلدعواها أن من فعل التراويح
أقل من عشرين ركعة زنديق لا تحل ذبيحته الخ وأما الأولى فلقولها بأن من كفر
مسلم فقد كفر كما لا يخفى فيجب على ولي الأمر تعزيرهم بما يراه والله أعلم
(ثم سئلت بعين السؤال المذكور فأجبت بما نصه) الحمد لله والصلاة والسلام
على رسول الله قد تقدم نظير هذا وأجبت بما حاصله أن كلا من صلاة التراويح
بإحدى عشرة ركعة مع الوتر أو بثلاث وعشرين ركعة مع الوتر أو بأقل أو
بأكثر محصل لسنة التراويح التي هي عبارة عن قيام الليل بلا خلاف في ذلك
ولما الخلاف في كون الإحدى عشرة أفضل من الثلاثة والعشرين أو بالعكس
والجمهور على الأول بشرطين أحدهما كونها بتطويل القراءة وثانيهما كونها آخر
الليل لا أوله ولكن قد جرى العمل بترجيح الثاني لأمرين أحدهما أن الناس
الآن لم يصلوا التراويح إلا أول الليل لكونه أسهل في حقهم وثانيهما أنهم قد
جروا على التخفيف في القراءة خوفاً من أن يتركها الأغلب لو طولت فصار
كثرة الركعات عوضاً عن التطويل في القراءة وقد وقع الخلاف بين العلماء في كون
الأفضل كثرة الركعات مع التخفيف أو قلتها مع التطويل وكون صلاة التراويح
بالعدد الأول هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتضي كون صلاتها بالعدد
الثاني بدعة ضرورة أن ذلك هو ما أجمع الصحابة عليه مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي
الله تعالى عنهم أجمعين وقد قال صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر
وعمر فدعوى الفرق الثانية كفر من صلى التراويح أقل من عشرين لإنكاره الإجماع
فلا تحل ذبيحتهم ولا مناكتهم باطلة قد ارتكبت قائلها ذنبا عظيما في قوله بما لم
يقول به الشرع بتكفير المسلم بمجرد وهم الذنب وكذا دعوى من أفتى من الفرق

فإن تأثير الذنوب في القلب كتأثير
الأمراض في الأبدان بل الذنوب
أمراض القلوب وداؤها ولادواء
لها إلا تركها ، ومنها أنها تعمى
بصيرة القلب وتطمس نوره
وتسد طرق العلم وتحجب موارد
الهداية ولا يزال هذا النور يضعف
ويضمحل وظلام المعصية يقوى
حتى يصير القلب مثل الليل البهيم
فكم مهلك يسقط فيه وهو
لا يبصره كأعمى خرج بالليل
في طريق ذات مهالك ومعاطب
فياعزة السلامة ويسرعة العطب
ثم تقوى تلك الطلبات وتفيض
من القلب إلى الجوارح فتغشى
الوجه مع السواد بحسب قوتها
وتزايدها فإذا كانت عند الموت
ظهرت في البرزخ فامتلاء القبر ظلمة
كما قال صلى الله عليه وسلم إن هذه
القبور ممتلئة على أهلها ظلمة وإن
الله نورها بصلاقي عليهم فإذا كان
يوم الميعاد وحشر الأجساد علت
الظلمة الوجوه علوا ظاهراً يراه
كل أحد حتى يصير الوجه أسود
مثل الفحمة فيألفها عقوبة لا توازنها
لذات الدنيا بأجمعها من أولها
إلى آخرها ، ومنها أنها تصغر
النفس وتقمعها وتدنسها وتحقرها
حتى تصير أصغر كل شيء وأحقره
كما أن الطاعة تنميها وتزيكها
وتكبرها ، ومنها أن العاصي دائماً
في أسر شيطانه وسجن شهواته
وقيود هواه فهو أسير مسجون
مقيد ولا أسير أسوأ حالا من

الأولى بأن القائل بكفر الفاعلين أقل من عشرين هو كافر قطعاً باطلة لقوله
تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء قال ابن عبد البر
ومعلوم أن هذا قبل الموت لمن لم يتب لأن الشرك من تاب منه وانتهى عنه
غفر له قال الله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وأجمعوا على
أن المذنب وإن مات مصراً يرثه ورثته ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين
فهذا كله يشهد أن من قال لآخيه يا كافر ليس على إطلاقه وقوله صلى الله عليه
وسلم من قال لآخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما أى فقد احتمل الذنب في ذلك
القول والمعنى أن المقول له يا كافر إن كان كذلك فقد احتمل ذنبه ولا شيء على
القائل له ذلك لصدقه في قوله وإن لم يكن كذلك فقد باء القائل بذنب كبير وإثم
عظيم احتمله بقوله ذلك اه المراد من كلام ابن عبد البر في التهديد من شرح
الموطأ والله أعلم (ما قولكم دام فضلكم) في امرأة توفيت ولا وارث لها
سوى أنها تركت من ذوى رحمها أولاد أختها الشقيقة وأولاد ابن أختها لأب
فمن يرثها أفئتنا (الجواب) أولاد أخت الشقيقة يستحقون النصف وأولاد
ابن الأخت للأب يستحقون السدس ويرد الباقي عليهم بنسبة ما استحقه كل على
ما اعتمده المتأخرون من توريث ذوى الأرحام وعلى ما هو الأصح في طريقة
توريثهم من مذهب أهل التنزيل ففي شرح أقرب المسالك أن الذى اعتمده
المتأخرون توريث ذوى الأرحام حيث لم يكن ذو سهم وذكر الشيخ الصاوى
في حاشيته أن ولد الأخوات من جميع الجهات كلهما من ذوى الأرحام وأن أصح
المذاهب في توريثهم مذهب أهل التنزيل وحاصله أننا نزلهم منزلة من أدلوا به
لليت درجة فيقدم السابق للبيت فإن استوا فاجعل المسئلة لمن أدلوا به اه
والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم فيمن اتهم بتهمة قتل أو سرقة أو ضرب ولم
يثبت عليه شيء من ذلك على المنهج الشرعى بل وجد قرائن وأحوال ظنية توجب
الشبهة عليه فهل والحال ما ذكر للحاكم الشرعى تعزيره بما يراه من حبس
أو ضرب بالسوط زاجراً له أم لا أفئتنا مأجورين حال كون ذلك معزياً إلى
مأخذه من كتب المذهب ولكم الثواب من الملك الوهاب (الجواب) نعم له
ذلك اعتماداً على القرائن والأحوال الموجبة للتهمة ففي كتاب التبصرة للعلامة ابن
فرحون في فصل بيان عمل فقهاء الطوائف الأربعة بالحكم بالقرائن والإمارات
قال ابن العربي على الناظر أن يلحظ الأمارات إذا تعارضت فما ترجح منها قضى
بجانب الترجيح وهو قوة التهمة ولا خلاف في الحكم بها وقد جاء العمل بها
في مسائل انفقت عليها الطوائف الأربعة وبعضها قال بها المالكية خاصة ثم أخذ
يعدد شواهد ذلك من المسائل إلى أن قال السابعة والعشرون اعتبار اللوث
والاعتماد عليه في الأقدام على القسامة والأخذ بالقود وقال والخامس والثلاثون

أسير أسرته أعدى عدوه ولا سجن
أضيق من سجن الهوى ولا قيد
أصعب من قيد الشهوة فكيف
يسير إلى الله تعالى والدار الآخرة
قلب مأسور مسجون مقيد، ومنها
سقوط الجاه والمزلة والكرامة
عند الله وعند خلقه فإن أكرم
الخلق عند الله أتقاهم وأقربهم
منزلة أطوعهم له وعلي قدر طاعة
العبد له تكون منزلته عنده فإذا
عصاه وخالفه سقط من عينه
فأسقطه من قلوب عباده، ومنها
أنها تسلب صاحبها أسماء المدح
والشرف وتكسوه أسماء الذم
والضمار فتسلبه اسم المؤمن والبر
والمحسن والمتقى والطيب والانيب
والولي والورع والصالح والعابد
والخائف والأواب والطيب
والرضى ونحوها وتكسوه اسم
الفاجر والعاصي والمخالف والمسيء
والمفسد والخيث والسخط
والزاني والسارق والقاتل
والكاذب والخائن واللوطي
وقاطع الرحم والغادر وأمثاله
فهذه أسماء الفسوق وبئس الاسم
الفسوق بعد الإيمان التي توجب
غضب الديان ودخول النيران
وعيش الخزي والهوان وتلك أسماء
توجب رضى الرحمن ودخول
الجنة، ومنها أنها تؤثر بالخاصية
في نقصان العقل فلا تجد عاقلين
أحدهما مطيع لله تعالى والآخر
عاص لاواعقل المطيع منهما
أوفر وأكمل وفكره أصح

وجوب إقامة الحد على المرأة إذا ظهر بها حمل ولم يكن لها زوج وكذلك الأمة
إذا لم يكن لها زوج ولا سيد معترف أنه وطئها السادسة والثلاثون وجوب الحد على
من وجدت منه رائحة الخمر أو قاءها وقال والتاسعة والثلاثون أن مالكا وأصحابه
رحمهم الله تعالى منعوا سماع الدعوى التي لا تشبه الصدق غير أن قابل
العرف يدل على كذبها كدعوى رجل لداريد حائز يتصرف بالهدم والعمارة
مدة طويلة نحو عشر سنين والمدعى مشاهد ساكت ولا ثم مانع من خوف
ولا قرابة ولا صهر فإن ذلك قرينة دالة على كذب الدعوى وكذلك لو ادعى
رجل على رجل أنه سرق متاعه والمدعى عليه مما لا يهتم فإن المدعى لا تسمع
دعواه لقيام شاهد الحال على كذبه وقصده الأذى ويؤدب المدعى على خلاف في ذلك
الأربعون قال أصحابنا إذا رأينا رجلا مذبحاً في دار والدم يجري وليس في
الدار أحد ورأينا رجلاً قد خرج من عنده في حالة مشككة علينا أنه الذي قتله وكان
لوثاً يوجب القسامة والقود للقرينة الظاهرة اه المراد وفي شرح العلامة الدردير
على سيدى خليل ومن قام له لوث من أولياء المقتول على شخص فادعى به عليه
فطلب من المدعى إيمان القسامة أى الخمسون بأن يقول بالله الذى لا اله إلا هو
لمن ضربه أو جرحه مات أو لقد قتله أو لقد جرحه أو ضربه ولقد مات منه
على تفصيله المذكور في محله فنكل أى عن إيمان القسامة وردها على المدعى
عليه خلفها وأولى إن لم يخلفها فإن المدعى عليه يجلد مائة ويحبس سنة نظراً للوث
قال واللوث بفتح اللام وسكون الواو وهو الأمر الذى ينشأ عنه غلبة الظن
بوقوع المدعى به ويسمى الطخ اه المراد والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ فيما إذا وكلت
المرأة البكر البالغة بالحيض أو السن رجلاً بالولاية العامة وليس لها ولى مجبر
علي أن يزوجه بفلان بمهر كذا هل يصح نكاحها أم لا أفتونا ﴿الجواب﴾ إذا
كانت المرأة غير متصفة بواحد من صفات أربع الجمل أو المال أو الحسب أو النسب
صح نكاحها بالولاية العامة مع وليها الغير المجبر كعمها أو كافلها أو الحاكم فلذا نص في المدونة
وابن عرفة وابن فتوح وغيرهم على جواز تولي عقد نكاح الدينونة التي لم تتصف بواحد
من الصفات المذكورة لمطلق مسلم مع وجود كعمها أو كافلها أو الحاكم وإذا اتصفت
بصفتين من الصفات المذكورة بل وبصفة فقط على ما قاله بعضهم فشرية لا يصح
نكاحها بالولاية العامة مع وجود كعمها أو الحاكم إلا إذا دخل الزوج بها ومضى
بعد الدخول زمن تلد فيه الأولاد ك ثلاث سنين فلذا لم يجز لمن له الولاية العامة
أن يتولى عقد نكاح امرأة شريفة مع وجود كعمها أو الحاكم كذا في أقرب
المسالك وشرحه والله أعلم ﴿ما قولكم دام فضلكم﴾ في بكر بالغة زوجها أبوها
على رجل بمهر مسمى قبض بعضه وأجل بعضه فادعت بعد الدخول أنها لم تقبض
شيئاً من المسمى فهل تسمع دعواها أم لا وهل للأب قبض الصداق أم لا ﴿الجواب﴾

ورأيه أسد والصواب قرينه ولهذا تجد خطاب القرآن إنما هو مع أولى الألباب والعقول وكيف يكون عاقلاً وافر العقل من يعصى من هو في قبضته وفي داره وهو يعلم أنه يراه ويشاهده فيعصيه وهو بعينه غير متوار عنه ويستعين بنعمه على مسأخطه ويستدعي كل وقت غضبه له ولعنته له وبالعجا لو صحت العقول لعلمت أن طريق تحصيل اللذة والفرحة والسرور وطيب العيش إنما هو في رضى من النعم كله في رضاء والآلم والعذاب كله في سخطه وغضبه ومن أعظم عقوبة المعصية أنها توجب القطيعة بين العبد وبين ربه تبارك وتعالى وإذا وقعت القطيعة انقطعت عنه أسـ باب الخير واتصلت به أسباب الشر فأى فلاح وأى رجاء وأى عيش لمن انقطعت عنه أسباب الخير وقطع ما بينه وبين وليه ومولاه الذى لا غنى له عنه طريقة عين ولا بدله منه ولا عوض له عنه واتصلت به أسباب الشر ووصل ما بينه وبين أعدى عدوه قتولاه عدوه وتحلى عنه وليه فلا تعلم نفس ما فى هذا الانقطاع والاتصال من أنواع الآلام وأنواع العذاب قال بعض السلف رأيت العبد ملقى بين الله تعالى وبين الشيطان فإن أعرض الله عنه تولاه الشيطان وإن تولاه الله لم يقدر عليه الشيطان ومن عقوباتها أنها تمحق

لا تسمع دعواها وللأب قبض الصداق فى مجموع العلامة الأمير مع شرحه وضوء الشموع وقبضه أى الصداق مجبر ووصى على المال وهو مقدم وصدق فى التلف يمين ولا يحتاج لبينة أى على التلف الذى حلف عليه أو على القبض من حيث براءة الزوج ولا يغرمه الزوج ثانية اه والله أعلم (ما قولكم دام فضلكم) فى قول المؤذنين بين يدى الخطيب فى يوم الجمعة روى عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال عليه الصلاة والسلام أن يوم الجمعة سيد الأيام وحج الفقراء وعيد المساكين والخطبة فيها مكان الركعتين فإذا صعد الخطيب المنبر فلا يتكلمن احدكم ومن يتكلم فقد لغا ومن لغا فلا جمعة له هل هذا الحديث ورد كله فى حديث واحد أم لا وهل قوله مكان بالرفع على أنه خبر قوله والخطبة أم بالنصب على انه ظرف لأن علماء الجاوى اختلفوا فيه فقال بعضهم بنصبه ولا يجوز رفعه لأن الرفع يقتضى أن الخطبة موضع للركعتين وليس كذلك بل إنما منزلة منزلة الركعتين وأيضاً ان الخطبة مؤنثة والمكان مذكر فكيف يخبر عن المؤنث بالمذكر وقال بعضهم برفعه لأنه ظرف متصرف وهو الظاهر وإن كان يجوز نصبه ليعلم المبتدون أنه خبر مرفوع بينوا لنا ذلك بأوضح البيان ولكم الاجر والثواب من الرحيم الوهاب (الجواب) لم يرد هذا كله فى حديث واحد وإنما قولهم روى عن أبى هريرة رضى الله عنه إلى الأيام فهو بمعنى ما فى الموطأ من حديث طويل عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير يوم طلعت الشمس يوم الجمعة وفى الزرقانى عليه وسلم من رواية أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة الحديث اه وقولهم وحج الفقراء وعيد المساكين فى الدرر المنتثرة فى الاحاديث المشتهرة للعلامة السيوطى حديث الجمعة حجج المساكين ابن أبى أسامة فى مسنده عن ابن عباس رضى الله عنهما اه وقولهم فإذا صعد الخ فى الجامع الصغير للعلامة السيوطى بلفظ إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت اه وفى الزرقانى على الموطأ عند شرحه لهذا الحديث ولأحمد من حديث على مرفوعاً ومن قال صه فقد تكلم ومن تكلم فلا جمعة له ثم قال وقال الباجى معناه المنع من الكلام وأكد ذلك بأن من أمر غيره بالصمت حينئذ فهو لاغ لأنه قد أتى من الكلام بما ينهى عنه كما أن من نهى فى الصلاة مصلياً عن الكلام فقد أفسد على نفسه صلاته وإنما نص على أن الأمر بالصمت لاغ تنبيهاً على أن كل مكلم غيره لاغ والغو ردى الكلام وما لاخير فيه اه ثم قال واستدل بالحديث على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة وبه قال الجمهور فى حق من يسمعها وكذا الحكم فى حق من لا يسمعها عند الأكثر قالوا وإذا أراد الأمر بالمعروف فليجعله بالإشارة قال وللشافعى فى المسئلة

بركة العمر وبركة الرزق وبركة العلم وبركة العمل وبركة الطاعة وبالجملة تحقق بركة الدين والدنيا فلا تجدد قط أقل بركة في عمره ودينه ودينه بمن عصى الله تعالى وما حقت البركة من الأرض إلا بمعاصي الخلق، ومنها أنها تجعل صاحبها من السفلة بعد أن كان مهيباً لأن يكون من العلية، ومنها أنها تجرئ على العبد لم يكن يتجرأ عليه من أصناف المخلوقات فتجرأ عليه الشياطين حتى بالأذى والإغواء والوسوسة والتخويف والتحزين وإنسانه ما مصلحته في ذكره ومضرته في نسيانه وتجري عليه شياطين الإنس بما تقدر عليه من أذاه في غيبته وحضوره وتجري عليه أهله وخدمه وأولاده وجيرانه حتى الحيوان البهيم ونفسه فتأسد وتستعصب عليه فلو أرادها الخير لم تطاوعه ولم تنقد إليه وتسوقه إلى ما فيه هلاكه شاء أم أبي وعلى حسب اجترائه على معاصي الله تعالى يكون اجترأ هذه الآفات والنفس عليه وليس شيء يرد عنه، ومن عقوبتها أنها تجعل العبد أحوج ما يكون إلى نفسه فإن كل أحد محتاج إلى معرفة ما ينفعه وما يضره في معاشه ومعاده والمعاصي تجعل العبد أحوج ما كان إلى نفسه في تحصيل هذا العلم فإذا وقع في مكروه واحتاج إلى التخلص منه خافه قلبه ونفسه وجوارحه

قولان مشهوران وبناهما بعض الأصحاب على الخلاف في أن الخطبتين بدل عن الركعتين أم لا فعلى الأول يحرم لا على الثاني وهو الأصح عندهم فن ثم أطلق من أطلق منهم إباحة الكلام حتى شنع عليه من شنع من المخالفين اه المراد ومنه يعلم أن قولهم والخطبة فيها مكان الركعتين ليس بحديث وإنما هو توجيه لقوله في الحديث فقد لغوت عند من استدلل به على منع جميع أنواع الكلام وفي العزيزي فقد لغوت أي تكلمت بما لا ينبغي لأن الخطبة أقيمت مقام ركعتين فلا ينبغي الكلام فيها فيكره حينئذ تنزيهاً عند الشافعية وتحريماً عند الأئمة اه ومكان إن جعل بمعنى بدل الذي في كلام الزرقاني صح رفعه ولا وجه لمنعه ضرورة إن بدل لا يؤنث للؤنث على أن مكان اكتسب التأنيث من المضاف إليه فيصح رفعه مع بقاءه على معناه ثم اعلم أن قول المؤذنين بين يدي الخطيب يوم الجمعة ما ذكر من الأحاديث بدعة سيئة لوجهين (الأول) أنه استظهار على الشارع بزيادة خطبة على الخطبتين التي طلبها وجعلها بمنزلة الركعتين والثاني أنه بمنزلة زيادة ركعة في صلاة الجمعة خامسة على الأربع الذي جعلها الشارع وزيادة ركعة في الصلاة لاشك في منعه فيكون ما شابهه لأقل من أن يكون مكروهاً كراهة شديدة ولم تدع الضرورة له فيتجه بل من الممكن إدراج الخطيب واحد من هذه الأحاديث في افتتاح خطبته كما لا يخفى على ذي لب ويشهد لذلك قول تاج الدين السبكي في جمع الجوامع قال الشيخ أبو محمد الجويني والمتوضئ يشك أبغسل غسلة ثالثة فيكون مأموراً بها أم رابعة فيكون منهايا عنها لا يغسل خوف الوقوع في المنهى عنه اه فافهم والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم في قول صاحب الرسالة ابن أبي زيد ولا نكاح إلا بولي وصادق وشاهدي عدل وقال شارحه أبو الحسن ويشترط في شاهدي النكاح العدالة لما رواه ابن حبان في صحيحه من قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح علي غير ذلك فهو باطل لحديث فإن لم يوجد العدول استكثروا من الشهود كالثلاثين والأربعين اه فما تعريف هذه العدالة المشروطة في شروط النكاح وما تعريف الذين يستكثرون منهم ثم هل يوجد قول بالاكتفاء بأقل من ثلاثين كالعشرة ولو على الضعيف أو خارج المذهب (الجواب) قال العلامة خليل في باب الشهادة العدل حر مسلم عاقل بالغ بلا فسق وبلا حجر وبدعة وإن تأول نكاحي وقدرى اه قال العلامة العدوي على الحرشي ما لم يتب الفاسق وتعرف توبته ثم قال العدالة تطلق بمعنى عدالة الشهادة وهي ما نظر لها المصنف بقوله العدل الخ وتطلق بمعنى المحافظة الدينية على اجتناب الكبائر والكذب وتوقي الصغائر وهو ما نظر له عياض وابن شاس ويوصف بها العبد فلذلك جعلوا هذه الشروط في الشاهد وجعلوا من جملة الشروط أن يكون عدلاً اه والعدالة بالمعنى الأول عرف الفقهاء بالمعنى

فإن القلب يصدأ بالذنوب ويشخن بالمرض والعبد إنما يحارب بقلبه والجوارح تبع له فإذا لم يكن عند ملكها قوة يدفع بها فما الظن بها والمقصود أن العبد إذا وقع في شدة أو كربة أو بلية خانة قلبه ولسانه وجوارحه عما هو نفع له فلا ينجذب قلبه للتوكل على الله وللإجابة إليه والجمعة عليه والتضرع والتذلل والانكسار بين يديه ولا يطاوعه لسانه لذكركه وإن ذكره بلسانه لم يجمع بين قلبه ولسانه هذا وثم أمر أخوف من ذلك وأدهى وأمر وهو يخونه قلبه ولسانه عند الاحتضار والانتقال إلى الله تعالى فربما تعذر عليه النطق بالشهادة كما شهد الناس كثيرا من المحتضرين أصابهم ذلك حتى قيل لبعضهم قل لا إله إلا الله فقال آه آه لا أستطيع أن أقولها وقيل لآخر ذلك فقال ما ينفعني ما أقول ولم أدع معصية إلا ركبها ثم قضى عليه ولم يقلها وإذا كان العبد في حال ذهنه وكال إدراكه قد تمكن منه الشيطان واستعمله فيما يريد من معاصي الله وقد أغفل قلبه عن الله وعطل لسانه عن ذكره وجوارحه عن طاعته فكيف الظن به عند سقوط قواه واشتغال قلبه ونفسه بما هو فيه من ألم النزاع وجمع الشيطان

الثاني عرف المحدثين كما يؤخذ من الحرشي فظهر أن العدالة المشروطة في شهود النكاح هي عدالة الشهادة التي نظر لها العلامة خليل بقوله العدل الخ وقال العلامة العدوي عند قول شارح الرسالة ويشترط في شاهدي النكاح العدالة مانصه أي عند تحمل الشهادة وإن كانت العدالة لا تشترط في غير النكاح إلا وقت أداء الشهادة اه والذين يستكثرون منهم عند عدم العدلين هم غير العدول من المستورين والفاسقين وفي الدسوقي عند قول الدردير علي سيدي خليل فغير العدول من مستور وفاسق عدم مانصه هذا عند وجود العدول وأما عند عدمهم فيكفي اثنان مستور حالهما ، وقيل : يستكثرون من الشهود اه وقد نصوا على أن شهادة التواتر لا تحدد بعدد بل المدار على من يؤمن تواطؤهم على الكذب والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم في أكل بقرة ضربت بندقة على قلبها وكبدها ورثتها فطرحت على الأرض وبقيت تدب على الأرض أقل من عشر ساعات فلحقها ربها وهي حية فذبحها فوجد أثر الضرب في المواضع المذكورة هل يحل أكلها أم يحرم أفئونا (الجواب) نعم يحل أكلها إن صحب تذكيتها شخب دم أو قوة حركة ففي شرح أقرب المسالك مع المتن للعلامة الدردير ما حاصله أن ما يس قبل تذكيته من حياته بسبب خنق أو وقد أي ضرب بحجر أو غيره أو ترد من ذى علو أو نطح لها من غيرها أو غير ذلك من كل ما ينفذ مقتلا لها إنما يؤكل إذا ذكى بشرطين (أحدهما) أن لا ينفذ بشيء مما ذكر قبل الذبح مقتلها بواحد من خمسة أمور .

الاول : قطع النخاع . الثاني : قطع الودج . الثالث : نثر الدماغ . الرابع : نثر الحشو وهو ماحوته البطن من قلب ، وكبد ، وطحال ، وكلوة ، وأمعاء أي إزالة ما ذكر عن موضعه بحيث لا يمكن عادة رده لموضعه . الخامس : ثقب أي خرق مصران وأولى قطعه (وثانيهما) أن يصحب تذكيتهما قوة حركة كمد رجل وضمها لا مجرد مد أو ضم أو ارتعاش أو فتح عين أو ضمها وإما شخب دم منها أي خروجه بقوة وإن لم يتحرك اه والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم في رجل من المسلمين حضر بالمحكمة الشرعية مع خصمه وعند الحكم عليه بالحكم الشرعي نفر وقال أنا رعية أرفع أمرى إلى قنصلى نخرج ورفع أمره بالفعل فإذا يحكم عليه بذلك وماذا يستحقه شرعا أفئونا (الجواب) قال القاضي أبو الوليد ابن رشد رحمه الله تعالى في أول كتاب التجارة إلى أرض الحرب من مقدماته واجب بإجماع المسلمين أي وبالكتاب والسنة على من أسلم بدار الحرب أن لا يقيم بها حيث تجرى عليه أحكامهم اه قال الشيخ عليش وسوى المتأخرون بين هذه الصورة أعني طرق الإسلام على الإقامة بدار الحرب وصورة طروا الإقامة على أصالة الإسلام في وجوب عدم الإقامة بها حيث تجرى عليه أحكام المشركين اه قال ابن رشد فإذا وجب بالكتاب والسنة وإجماع الأمة على من أسلم بدار الحرب

له كل قوته وهيمته وحشره عليه
بجميع ما يقدر عليه لينال منه
فرصة فإن ذلك آخر العمل
فأقوى ما يكون عليه شيطانه
ذلك الوقت وأضعف ما يكون
هو في تلك الحالة من ترى يسلم
على تلك الحالة فهناك يثبت الله
الذين آمنوا بالقول الثابت في
الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضل
الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء
ولقد قطع خوف الخاتمة ظهر
المتقين وكأن المسيئين أخذوا
توقيعاً بالآمان أم لكم آيمان
علينا بالغة إلى يوم القيامة إن
لكم لما تحكمون

يا أمنا مع قبح الفعل منه أهل
أناك توقيع آمن أم أنت تملكه
جمعت شيئين أمنا واتباع هوى
هذا وإحداهما في المرء يهلكه
والمحسنون على درب المخاوف قد
ساروا وذلك درب لست تسلكه
فرطت في الزرع وقت البذر من سفه
فكيف عند حصاد الناس تدركه
هذا وأعظم شيء فيك زهدك في
دار البقاء بعيش سوف تتركه
من السفه إذا بالله أنت أم ال
مغبون في البيع غبناسوف يوعكه
ومن عقوباتها أنها تعمى القلب
فان لم تعمه أضعفت بصيرته ولا بد
وقد تقدم أنها تضعفه ولا بد فإذا
عمى وضعف فأنى لهم من معرفة
الهوى بل قد تتوارد على القلب
حتى يعكس سيره فيدرك الباطل
حقاً والحق باطلا والمعروف

أى وكذا لو طرأت الإقامة بها على أصالة الإسلام أن يهجره ويلحق بدار المسلمين
ولا يثوى بين المشركين ويقيم بين ظهرانيهم لثلاث تجرى عليه أحكامهم فكيف يباح
لأحد الدخول إلى بلادهم حيث تجرى عليه أحكامهم في تجارة أو غيرها اه وعليه فنفور
هذا الرجل المسلم عن الحكم الشرعى وميله لرفع أمره إلى قصص الكافر ليجرى عليه حكم
أولى بالتحريم مما ذكره ابن رشد والشيخ عليش ضرورة أن الذى صرح بتحريمه
ليس فيه رغبة عن الحكم الشرعى وميل لحكم الكافر صراحة بل التزاما بخلاف هذا الرجل
المسئول عنه كما لا يخفى قال العلامة ابن فرحون في تبصرته العقوبة تكون على فعل
محرم أو ترك واجب أو ترك سنة أو فعل مكروه ومنها ما هو مقدر ومنها ما هو غير مقدر
وتختلف مقاديرها وأجناسها وصفاتها باختلاف الجرائم وكبرها وصغرها وبحسب
حال المجرم في نفسه وبحسب حال القائل والمقول فيه والقول ، قال ابن قيم الجوزية
اتفق العلماء على أن التعزير مشروع في كل معصية ليس فيها حد بحسب الجناية
في العظم والصغر وبحسب الجاني في الشر وعدمه اه ولا شك أن هذا الرجل قد
ارتكب محرماً إن لم يكن كفراً فهو قريب منه فيجب على الحاكم المبالغة في عقوبته
بما يكون رادعاً له ولا مثاله والله أعلم (ما قولكم دام فضلكم) في عقار أوقفه
من يملكه على نفسه ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده طبقة بعد طبقة ثم على
المعاقين ثم على جهة لا تنقطع وقد انحصر الوقف الآن في أولاد أولاد الواقف
فيتعدى أحدهم على قطعة أرض مسقوية من الوقف وبدلها بأرض عثرية والحال
أنه ليس هو بناظر ولا بالوقف خراب يجوز استبداله برفع المستحقون المستبدل
للقاضى فادعى أن الأرض العثرية ملكه بوضع يده عليها وأنكر كونه أخذها
عن قطعة الأرض المسقوية التي هي من ضمن الوقف فطلب القاضى من المستحقين
المدعين على المستبدل المذكور بيته تشهد بأن الأرض العثرية بدل عن المسقوية التي من
ضمن الوقف المذكور فأحضروا شاهدين فشهدا بذلك فظعن في الشاهدين المستبدل
بأنهم عصبه وعنده البيته على ذلك فأجاب المستحقون المذكورون بأنهم عصبه
لا يستحقون في الوقف شيئاً فهل يكون الطعن المذكور في بيته الوقفية موجباً
لعدم قبولهم أم لا أقنونا (الجواب) إن الطعن في بيته الوقفية بأنهم عصبه لم تبطل
شهادتهم بالوقفية إذا انحصر الوقف فيهم أو كان معهم مشارك في الوقف أو كان
الوقف يرجع إليهم بعد حين قال العلامة الدردير في شرحه على أقرب المسالك مع
المتن ولا شهادة لشاهد إن جر بها نفعاً كشهادته بعق عبدتيهم الشاهد في ولائه
كأن يشهد أن أباه مثلاً قد أعتق عبده فلانا وفي الورثة من لا حقه في الولاء
كالبنات والزوجات ويشترط أن تكون التهمة حاصلة في الحال بأن يكون العبد
لو مات الآن ورثه الشاهد وأما إذا كان قد يرجع إليه الولاء بعد حين كما لو شهد
أن أخاه قد أعتق عبده وللأخ ابن فتقبل شهادته كما تقبل إذا كان لا وارث معه

منكرا والمنكر معروفا فينكس
 في سيره ويرجع عن سفره إلى الله
 والدار الآخرة إلى سفره إلى
 مستقر النفوس المبجلة التي رضية
 بالحياة الدنيا وأطمأنت بها وغفلت
 عن الله وآياته وتركت الاستعداد
 للقائه ولم يكن في عقوبة الذنب
 إلا هذه العقوبة وحدها وكانت
 داعية إلى ترك الذنوب والبعد عنها
 والله المستعان . ومنها أنها مدد
 من الإنسان يمد به عدوه عليه
 وجيش يقويه به علي حربه
 فالذنوب والمعاصي سلاح ومدد
 يمد بها العبد أعداءه ويعينهم بها
 على نفسه فيقاتلونه بسلاحه
 ويكون معهم على نفسه وهذا
 غاية الجهل ما يبلغ الأعداء من
 جاهل ما يبلغ الجاهل من نفسه .
 ومن العجائب أن العبد
 يجد بجهد في نفسه وهو يزعم
 أنه لهامكرم ويحتد في حرمانها
 أعلى حظوظها وأشرفها وهو
 يزعم أنه يسعى في حظها ويذل
 جهده في تحقيرها وتدنيسها وهو
 يزعم تعليلها وترفعها وتكبرها
 ومنها أنها تنسى العبد نفسه وإذا نسي
 نفسه أهملها وأفسدها وأهلكها
 وأي عقوبة أشد من عقوبة من
 أهمل نفسه وضيعها ونسى مصالحها
 ودواء دائها وأسباب سعادتها
 وخلاصها . ومنها أنها تزيل
 النعم الحاضرة وتقطع النعم
 الواصلة فتزيل الحاصل وتمنع
 الواصل ومن العجب علم العبد

أومعه وارث يشاركه في الولاء لعدم التهمة اه والله أعلم (ماقولكم دام فضلكم)
 في الرجل إذا جعل للمرأة عيده صداقا وعقد عليها بعد أن طلقها رجل قبله وانقضت
 عدتها بالأطهار ودخل فأتت بولد خمسة أشهر من وطء الثاني فاستفتى الرجل
 بعض علماء التكرانة عن الحمل هل يكون له فأتاه بأن الحمل للأول وأمره
 بطلاقها فطلقها وأخذ العبد الذي جعله صداقا فهل العبد له أم لها وهل الفتوى
 المذكورة صحيحة أم لا أفئونا (الجواب) إن نكاح الرجل الثاني فاسد لوقوعه في عدة
 طلاق الأول لقول العلامة خليل في حق غير الحامل والمرتبة وهي التي تمتد
 بالأقراء كما صرح به شمس الدين الثاني وغيره وإن أتت بعدها أي عدة بولم يزد
 علي أقصى الحمل من وطء الأول ولم يبلغ أقله من الثاني لحق بالأول إلا أن ينفيه
 بلعان اه مع قول الشيخ عليش في فتاويه الحامل تحيض عندنا ودلالة الحيض علي
 عدم الحمل ظنية أغلبية اكتفى بها الشارع حيث لم يتحقق ولم يرتب فيه رقعا بالنساء
 فالثاني نكحها وهي في عدة الأول وحامل منه اه ففتوى بعض علماء التكرانة
 صحيحة وقد تأبد تحريم المرأة على الثاني والعبد المجمعول صداقا للمرأة لالثاني
 قال العلامة خليل وما فسخ بعده أي بعد البناء فالمسمى واجب للمرأة كان أي
 المسمى حللا اه بتوضيح من شرح الدردير والله أعلم (ماقولكم دام فضلكم)
 في امرأة زوجت مرارا وطلقت ثم بعد خروجها من عدة الثالث ظهر لها عبد
 رقيق خطبها ورغبت فيه وأبوها غير راض فهل لها أن تزوج عليه بتوكيل غير
 أبيها أو يجبر أبوها على تزويجها عليه أم كيف الحكم أفئونا (الجواب) حيث
 كانت المرأة المذكورة متصفة بصفتين من صفات أربع أعني الجمال والمال
 والنسب والحسب أي الأخلاق الكريمة كالعلم والحلم والتدبير والكرم ونحوها
 من محاسن الأخلاق لم يحز لمن له الولاية العامة أن يتولى عقد نكاحها مع وجود
 أبيها ولو على كفؤ ولا يصح العقد إلا إذا دخل الزوج بها وطال بنحو ثلاث
 سنين بل قال بعضهم الحكم المذكور يجري أيضا إذا كانت متصفة بصفة واحدة
 من الصفات الأربع ولا شك أن المرأة المذكورة ذات نسب ولا يجبر الأب
 المذكور على الإجابة لتزويج بنته المذكورة على ذلك الرقيق الذي رغبت فيه
 لأنه غير كفؤ لها والله أعلم (ماقولكم دام فضلكم) في رجل قال لزوجته عند
 المشاجرة إن لم تقولي ياسيدي طول الدوام فأنت طالق ثلاثا تحرم على وتحلى
 لغيري فقالت له لا أقول لك ياسيدي ونادته باسمه فهل وقع عليه الطلاق أم لا يقع
 إلا في آخر جزء من حياتها عند تحقيق اليأس من قولها ياسيدي لأن إن لم شرط
 لما يستقبل من الزمان وتقيد التراخي ولا عبرة بقولها لا أقول لك ياسيدي
 وندائها له باسمه فلا يقع به الطلاق المعلق ولا بدلالة الحال المقترضة تعظيم الرجل
 حسب قصده مع تحقيرها له بندائها له باسمه خصوصا والعرف يقتضي ذلك

بذلك مشاهدة في نفسه وغيره رؤية وسماعا لما غاب عنه من أخبار من أزيلت عنهم نعم الله بارتكاب معاصيه وهو مقيم على معصية الله كأنه مستثنى من هذه الجملة ومخصوص من هذا العموم وكأن هذا الأمر جاز على الناس لأعليه وواصل إلى الخلق لآليته فأى جهل أبلغ من هذا وأى ظلم للنفس فوق هذا فالحكم لله العلى الكبير ومنها أنها تباعد عن العبد وليه وأنفع الخلق له وأنصحهم له ومن سعاده في قربه وهو الملك الموكل به وتدنى منه عدوه وأغش الخلق إليه وأعظمهم ضررا له وهو الشيطان . خرج الترمذى وابن عدى وأبو نعيم في الحلية عن ابن عمر رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا كذب العبد كذبة تباعد الملك منه ميلا من ثمان مائة فإذا كان هذا تباعد الملك منه من كذبة واحدة فإذا يكون مقدار بعده مما هو أكبر منها وأخش وقال بعض السلف إذا ركب الذكر الذكر عجت الأرض إلى الله وهربت الملائكة إلى ربها وشكت إليه من عظم ما رأت قال بعض الصحابة إن معكم من لا يفارقكم فاستحيوا منهم وأكرمواهم ولا تأثم ممن لا يستحي من الكرم العظيم ولا يبجله ولا يوقره، ومنها أنها تستجلب موارد هلاك العبد في

ولا بقوله طول الدوام أفتونا تفصيلا مع بيان ما يفيد ذلك من العبائر النحوية والفقهية (الجواب) يقع عليه الطلاق ثلاثا في الحال ولا يتوقف وقوعه على تحقيق اليأس من قولها له ياسيدى لأمرين الأمر الأول أن الصيغة التي وقع بها الطلاق صيغة حنث وقع فيها الحلف على فعل شيء ذى أجزاء والذي يتوقف فيها على تحقيق ذلك الفعل بتامه الحاصل بآخر جزء من حياتها هو البر لا الحنث قال الشيخ الدسوقي على شرح الدردير على خليل إذا كانت الصيغة صيغة حنث وحلف على فعل شيء ذى أجزاء فلا يعبر بفعل البعض وذكر شيخنا وغيره أن من حلف عليه بالأكل فإن كان أى الحلف عليه فى آخر الأكل فلا يبر الحالف إلا بأكل المحلوف عليه ثلاث لقم فأكثر وإن لم يكن الحلف عليه آخر الأكل فلا يبر الحالف إلا بشبع مثله اه والأمر الثانى أن الصيغة التي وقع بها الطلاق صيغة حنث مطلق وصيغة الحنث المطلق يقع بها الحنث إذا كان المحلوف به طلاقا بمجرد العزم على الضد وتحديث نفسه قال العلامة الدسوقي إن الحالف بصيغة الحنث المطلق يلزمه الحنث إذا كان المحلوف به طلاقا نحو إن لم أفعل فأنت طالق بمجرد العزم على الضد وتحديث نفسه ولا يتأتى له الرجوع اه فمن باب أولى يقع الحنث بفعل المحلوف على تركه حيث نادته هنا عقب وقوع الحلف منه باسمه ألا ترى أنهم قالوا إن صيغة الحنث المؤجل لا حنث فيها بالعزم على الضد وإنما الحنث فيها بعدم فعل المحلوف عليه إذا فات الأجل وبفعل المحلوف على تركه كما فى الدسوقي ومن هنا تعلم أن من يزعم أنه لا يقع عليه إلا فى آخر جزء من حياته عند تحقق اليأس من قولها له ياسيدى قد اشتبه عليه البر بالحنث هذا ولا فرق في هذا بين كون التعليق يا إذا أو إن كما يشهد له قول الشيخ الحرثى عند قول الشيخ خليل فى باب الخلع وإن علق بالإقباض أو الأداء لم يختص بالمجلس إلا لقرينة يعنى أن الزوج إذا قال لزوجته إذا أقبضتني كذا فأنت طالق أو قال لها إن أديتني كذا فأنت طالق أو إذا أومتى أديتني فقد طلقك لم يختص أقباضها أو أداءها بالمجلس الذى قال لها فيه ذلك القول بل إذا أقبضته أو أتت إليه بما طلبه منها فإنها تطلق منه ولو بعد المجلس ما لم يطل بحيث يرى أن الزوج لا يجعل التملك إليه الخ اه المراد وكذا يشهد له قول علماء المعاني إن كلمة إن للشرط مع الشك أى لشك المتكلم فى حصول الشرط فى المستقبل وإذا للشرط مع القطع أى قطع المتكلم بحصوله بالوضع له قرآن تصرف معناه إلى الاستقبال دون لفظه وهى أدوات الشرط كلها إلا لو ولما اه والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب (ماقولكم) دام فضلكم فى قول الرجل لزوجته إذا تنازلت لى عن جميع ما تستحقه النساء عند الرجال من مصرف وعدة ونحوه وكتبت لى ورقة بذلك بهر أيك تكونى طالقاً ثلاثاً فأجابته بقولها نعم أتنازل عن ذلك كله وأكتب لك

دنياه وآخرته فإن الذنوب
أمراض متى استحسنت قلت
ولا بد كأن البدن لا يكون صحيحاً
إلا بعد حفظ قوته واستفراغ
يستفرغ المواد وحمة يمتنع بها
من تناول ما يؤذيه فكذلك
القلب لا تتم حياته إلا بغذاء من
الإيمان والأعمال الصالحة
واستفراغ بتوبة نصوح يستخرج
بها المواد الفاسدة والأخلاق
الردية منه وحمة توجب له حفظ
الصحة ويحتب ما يضادها وقد
أحسن القائل

جسمك بالحمة حصنته

مخافة من ألم طارئ

وكان أولى بك أن تحمى

من المعاصي خشية الباري

فمن حفظ القوة بامثال الأوامر

واستعمل الحمة باجتناب النواهي

واستفرغ التخليط بالتوبة

النصوح فقد أدرك الخير كله

وفاته الشر كله فليتأمل المتبصر

لدينه في هذه العقوبات التي

للذنوب فواحدة منها تكفي لمن

طلب الخلاص من شرك

الاقصاص ولندكر فصلاً ذكره

حجة الإسلام في منهاج العابدين

وفيه مقنع لمن حلف بعناية من

ولاه؛ فقال: الفصل الأول العين

ثم عليك وفقك الله وإيانا بحفظ

العين فإنها سبب كل آفة وفتنة

وأذكر في أمرها ثلاثة أصول

كافية (أحدها) ما قال الله سبحانه

وتعالى قل للمؤمنين يغضوا

ورقة بذلك بمر أبي فهل يتوقف وقوع الطلاق المذكور على إتيانها بالورقة
المذكورة أم لا (الجواب) نعم يتوقف وقوع الطلاق المذكور على الإتيان
بالورقة المذكورة لأن المعلق عليه الطلاق المذكور هو تنازلها عن ذلك مقيداً
برضا أيها به فتى لم تأت بالورقة المذكورة الدالة على رضا أيها بالتنازل عما
ذكر لم يحصل المعلق عليه الطلاق وقد قال العلامة الدردير في أقرب المسالك
مامعناه إن قال الرجل لزوجه إن فعلت كذا فأنت طالق فهو على بر حتى يقع
المحلف عليه اه والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم فيمن أوقف في صحته
عقاراً على نفسه ثم على أولاده وأجاز لهم يبعه على شرط الحاجة والرشد لهم
وتصديقهم في دعوى الاحتياج بلا يمين فهل يصح الوقف المذكور مع انقطاعه
بما ذكر وهل يصح لهم البيع بالشرط المذكور أم لا (الجواب) الوقف
صحيح مع الانقطاع بما ذكر ويصح البيع ويجوز بالشرط المذكور قال الأمير
في شرح مجموعته واتباع شرطه إن لم يحرم كييع الموقوف عليه كالواقف إن
احتاج اه قال الشيخ حجازي عليه والاحتياج شرط في جواز البيع لاصحته إذ
يصح شرط البيع بدون قيد الاحتياج ولا بد من إثبات الحاجة والحلف عليها
وأنه لا مال له ظاهراً ولا باطناً إلا أن يشترط الواقف أنه يصدق فيها بلا يمين
فيعمل بذلك أفاده عبد الباقي الزرقاني وغيره اه والله أعلم (ما قولكم) دام
فضلكم فيمن يدعى العلم ويقول إن حقيقة المحمدية قديمة في مرتبة الإله هل
هو فاسق أو كافر أو كيف الحكم أفتونا (الجواب) من حيث إن القدم يطلق
على الحادث بمعنى طول المدة لم يلزم على قول من يدعى العلم أن حقيقة المحمدية
قديمة كفر إلا إذا اعتقد أنها قديمة بمعنى أنه لا أول لوجودها كما يوهمه قوله
في مرتبة الإله نعم يمكن حمل هذا على أنها في مرتبة الإله في الجملة من حيث أن
وجودها لم يسبقه وجود مخلوق بشهادة حديث أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر
وعلى ذلك فلا سبيل إلى تكفيره بل إلى تفسيقه فيجب على ولي الأمر تأديبه
بما يراه رادعاً له ولا مثاله والله أعلم (ما قولكم) دام فضلكم في امرأة حرة
أعطت بنتها لرجل مسلم في بلاد الحرب في مقابلة دين أخذته منه فأسلمت البنت وعقد
عليها الرجل في بلاد الحرب صورة ليمكن من السفر بها لبلاد الإسلام ثم سافر
بها وعقد لها في بلاد الإسلام على رجل آخر عقداً صحيحاً وأخذ من مهرها في مقابلة دينه
الذي له عند أمها الحرية فهل يجوز له ذلك أم لا أفتونا مأجورين (الجواب) من حيث
أن المسلم المأسور في بلاد الحرب يجوز له إن لم يؤمنه الحرب طائعاً بخيانة الحرب إن أمن على
نفسه ويحل له كل ما أخذه من ذلك حتى النساء ويجوز له وطؤها إذا خرج بها من بلادهم
كما في شرح أقرب المسالك للعلامة الدردير تكون البنت الحرية التي أخذها
المسلم في مقابلة ما أعطاه لأمها الحرية في بلاد الحرية ملكاً له ويكون تزويجه

من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون واعلم أني تأملت هذه الآية فإذا فيها مع قصرها ثلاثة معان عزيزة تأديب وتنبيه وتهديد أما التأديب فقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ولا بد من امثال أمر السيد والتأديب بأدبه وإلا فيكون سيئ الأدب فيحجب ولا يؤذن له في حضوره المجلس والمثل بالحضرة فافهم هذه النكتة وتأمل ماتحتها فان فيها ما فيها وأما التنبيه فقوله تعالى ذلك أزكى لهم وينطلق على معنيين والله أعلم، الأول أن ذلك أظهر لقلوبهم والزكاة الطهارة والتزكية التطهير والثاني ذلك أني أخيرهم وأكثر الزكاة في الاصل فهو فشه علي أن في غض البصر تطهير القلب وتكثير الطاعة والخير وذلك أنك إن لم تغض بصرك وأرخيت عنانه تنظر إلى ما لا يعينك فلا تخلو إما أن تقع عينك على حرام فإن تعمدت فذنب كبير وربما تعلق قلبك بذلك فتهلك إن لم يرحمك الله تعالى فلقد روى أن العبد لينظر النظرة ينغل بها قلبه كما ينغل الأديم في الدباغ لا ينتفع به أبدا وإن كان مباحا فربما يشتغل قلبك به فجاءك الوسوس والخواطر بسببه ولعلك لاتصل اليه فتبقى مشغول القلب منقطعا عن الخير وإن كنت لم تر

لها في بلاد الإسلام من قبيل تزويج السيد أمته وللسيد أخذ صداق أمته لنفسه ولو قبل الدخول كما في أقرب المسالك وشرحه للعلامة الدردير أيضاً والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ دام فضلكم في أخذ الربا من الكافر الحربى هل يجوز أم لا ﴿الجواب﴾ إن مقتضى قول العلامة الصاوى علي أقرب المسالك في باب الجهاد مال الحربى يجوز لنا تناوله بأى وجه اه أنه يجوز أخذ الربا منه والله أعلم ﴿ما قولكم﴾ دام فضلكم في قراءة القرآن والأحاديث كصحيح البخارى ومسلم والصلوات كدلائل الخيرات والأدعية الماثورة إذا كان ذلك مضبوطاً بالقلم من غير سند من أحد ولا إذن ولا نقل وأن يعمل بما فهم ويفهم غيره ويعمل بظهور المعنى أو بتفهم الشارح له ويترك ما لم يفهمه فهل يجوز ذلك أولاً إلا في كتب الفقه أو لا يجوز ذلك كله إلا بسند وإذن ونقل من شيخ أفتونا ﴿الجواب﴾ أما القرآن فلا تجوز تلاوته بغير تلق من عارف متلق لأمرين أحدهما حرمة اللحن فيه لقوله تعالى قرآناً عربياً غير ذى عوج والثاني فرضية تجويده الثابتة بالكتاب وهو قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلاً قال البيضاوى أى جوده تجويداً وقد جاء عن علي كرم الله وجهه أنه قال الترتيل أى في الآية المذكورة هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف وبالسنة أعنى قوله صلى الله عليه وسلم رب قارئ للقرآن والقرآن يلغنه أى إذا أخل مبانيه أو معانيه أو بالعمل بما فيه ومن جملة العمل بما فيه ترتيله وتلاوته حق تلاوته لأن الله تعالى أنزله مجوداً مرتلاً ونحو ذلك وبالإجماع وذلك أنه قد وصل إلينا كذلك من المشايخ العارفين بتحقيقه وتدقيقه المتصل سندهم بالنبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن اللوح المحفوظ عن الله عز وجل وأما الأحاديث والصلوات كدلائل الخيرات والأدعية الماثورة فمن أن اللحن فيها يقتضى الكذب في نسبتها معه للنبي صلى الله عليه وسلم أو لمن أثرت عنه والكذب من الكبائر سيما علي النبي صلى الله عليه وسلم يتوقف جواز قراءتها بلا تلق على أحد أمرين أحدهما كون النسخة صحيحة مضبوطة بضبط عارف بالعربية أو متلق لها من عارف وثانيهما كون القارئ ذكياً فظناً متقناً للعربية ومع هذا فقراءتها بالتلق ممن ثبت تلقيه بالسند أدهى لحصول بركة المشايخ ونفعاتهم وأسلم من أن يحوم حول حى الكذب عليه صلى الله عليه وسلم أو علي من أثر عنه ذلك فيوشك أن يواقع فيدخل تحت وعيده وأما العمل بما فهم وتفهمه للغير فحل جوازه في القرآن وخلافه إذا كان اللفظ ظاهر الدلالة عليه وهو معلوم الصحة لكل أحد لم يخالف أصلاً من أصول الشريعة المطهرة ومع هذا فالفهم والتفهم من المتلقى والواقف علي أصول الشريعة المطهرة أسلم لكونهما حيثن رمية من رام وأما كتب الفقه فدار جواز قراءتها والعمل بما يفهم منها وتفهمه للغير على فطنة القارئ والعامل أو وضوح العبارة

ذلك كنت مستريحاً عن ذلك كله
وفي هذا المعنى ذكر عن عيسى
صلوات الله عليه: إياكم والنظرة
فإنها تزرع في القلب الشهوة وكفى
بها صاحبها فتنة وقال ذوالنون
نعم حاجب الشهوات غرض الأبصار
ولقد أحسن القائل

وأنت إذا أرسلت طرفك رائداً
لقلبك يوماً أتعبتك المناظر
رأيت الذي لا كله أنت قادر

عليه ولا عن بعضه أنت صابر
فاذن مهما كنت غاضاً للبصر
حافظاً للعين لا تنظر إلى ما لا يعينك
ولا يهيك كنت نقي الصدر فارغ
القلب مستريحاً عن كثير
الوسواس سالم النفس عن
الآفات متزايد في الخيرات فتنه
لهذه النكتة الجامعة والله
ولي التوفيق بمنه وفضله وأما التهديد
فقوله تعالى إن الله خير بما
يصنعون وقال تعالى يعلم خائنة
الاعين وما تخفي الصدور وكفى بهذا
تحذيراً لمن خاف مقام ربه فهذا
أصل واحد من كتاب الله عز وجل
والأصل الثاني ما روينا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه
قال إن النظر إلى محاسن المرأة
سهم مسموم من سهام إبليس فمن
تركة أذاقه الله طعم عبادة تسره
وإن وجد أن حلاوة العبادة ولذة
المناجاة من العابدين بمكان وهذا
شيء مجرب عليه وتحققه من عمل
به لأنه إذا امتنع عن النظر إلى
ما لا يعنيه يجد لذة العبادة وحلاوة

ومع هذا فكون القارئ والعامل متلقياً أولى وأسلم والله أعلم (ما قولكم) دام
فضلكم فيما اعتاده بعض أهلنا الجاويين الآن إذا أريد أن يدفن ميت ينزل
في القبر واحد من طلبة العلم الذي يعتقد الناس أنه من الصالحين فيضطجع في اللحد
قبل أن يوضع الميت فيه ويقرأ ما شاء من الدعاء وغيره ليرفع الله عن ذلك الميت
فتنة القبر وعذابه ويوسع له القبر ببركة جسم المضطجع ودعائه فبعد أن يقوم
من الاضطجاع يوضع الميت في ذلك اللحد واستدل الفاعل لذلك بما ذكر في بعض
كتب الجاوية من أن الحافظ أبا نعيم روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل في
قبر فاطمة بنت أسد والدة سيدنا علي رضي الله تعالى عنه ونزع ثيابه واضطجع
في لحدها قبل دفنها ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فسئل عن ذلك فقال
صلى الله عليه وسلم أريد أن لا تمسها النار أبداً إن شاء الله وأن يوسع لها قبرها؛
فيا علماء الشريعة وحكامها هل ذلك ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم بطريق
صحيح أم لا وهل لنا أن نفعل لامواتنا مثل ذلك وإذا فعلناه فهل يرفع الله عنهم
فتنة القبر وعذابه ويوسع لهم قبورهم أم لا فنرجو من فضلكم وإحسانكم أن
تزيلوا عنا معاشر الأئمة الملايوية الجهل والحماقة والعمى بحسن بيانكم الشافي ولكم
جزيل الأجر والأواب من الملك الوهاب (الجواب) أقول أما ثبوت ما ذكر
عن النبي صلى الله عليه وسلم فنعم لأن أبا نعيم والديلي وأبا عمر بن عبد البر
رووا الحديث مرسلًا قالوا أخبر أبو الفرج ابن أبي الرجاء بإجازة بإسناده عن
أبي بكر بن أبي عاصم حدثنا عبد الله بن شبيب بن خالد القيسي حدثنا يحيى بن
إبراهيم بن هانئ أخبرنا حسين بن زيد بن علي بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي
عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن فاطمة بنت أسد في قبصه
واضطجع في قبرها وجزأها خيراً وقد قال ابن حجر في شرح النخبة ما خلاصته
إن المشهور من قول أحمد وهو قول المالكيين والكوفيين أن المرسل يقبل
مطلقاً أي سواء اعتضد بمجيئه من وجه آخر أو لم يعتضد بمجيئه وقال الشافعي
يقبل إن اعتضد بمجيئه من وجه آخر يبين الطريق الأولى مسنداً كان أو مرسلًا
ليترجح احتمال كون المحدث ثقة في نفس الأمر ونقل أبو بكر الرازي من
الحنفية وأبو الوليد الباجي من المالكية أن الراوي إذا كان يرسل عن الثقات
وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقاً أه أي إذا عرف من حاله أنه غير ملتزم بأن يرسله
عن ثقة فلا يقبل مرسله وأما إذا لم يعلم حاله فرسله مقبول اتفاقاً عند الحنفية
والمالكية كما إذا علم بالاستقراء أنه لا يرسل إلا عن ثقة كسعيد بن
المسيب كما في حاشية الشيخ حسين العدوي عليه وهذا الحديث قد رواه أبو عمر
ابن عبد البر أيضاً من طريق آخر تبين الطريق الأولى مسنداً فقال وروى سعد
ابن أبي الوليد الساتري عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله تعالى

للطاعة وللقلب صفوة لم يجدها قبل ذلك والأصل الثالث أن تنظر إلى كل عضو من أعضائك يصلح لماذا وتنظر له ماذا فعل فعلي حسب ذلك تصونه وتحفظه فالرجل لله في رياض الجنة وقصورها واليد لكأس الشراب وتناول الثمار وكذلك في سائر الاعضاء فالعين إنما هي للنظر لرب العالمين سبحانه وليس في الدارين كرامة أجل ولا أكبر من ذلك تحقيق شيء ينتظرون رجى له مثل هذه الكرامة أن يصاب ويحفظ ويعز ويكرم فهذه الأصول الثلاثة إذا أحسنت التأمل فيها كفتك المؤنة في هذا الفصل والله ولي التوفيق انتهى كلام الحجة رضي الله عنه وقد طال بنا الكلام في ذلك فعلى المستبصر الطالب لصلاح نفسه وآخرته أن ينجي نفسه من هذه اللجة بالابتهال إلى الله تعالى والتضرع تحت أذيال بيته وعند الملتزم والمستجار وبقيّة أما كن الإجابة وعند شرب ماء زمزم خصوصاً بعد الدعاء الوارد في ذلك أن ينزع من قلبه محبة غيره سبحانه ولا يسلط عليه بذنوبه من لا يخافه ولا يرحمه وليبعد عن المعصية معه ولا يجالس ولا يعاشره ولقد أحسن من قال

كل الحوادث مبدأها من النظر
ومعظم النار من مستصغر الشرر
كم نظرة بلغت من قلب صاحبها
كبلغ السهم بين القوس والوتر *

عنهما نحو هذا أوزاد فقال ما رأيته صنع بأحد ما صنعت بهذه قال إنه لم يكن بعد أبي طالب أبرّ بي منها إنما ألبستها قيصى لتكسى من حلل الجنة واضطجعت في قبرها ليهون عليها عذاب القبر فعلم أن هذا الحديث مقبول في المذاهب الأربعة أما أولاً فلأنه قد اعتضد بمجيئه من طريق آخر مسند تباين الطريق الأولى وأما ثانياً فلأنه لم يعلم حال راويه فافهم وأما إنه هل يجوز أن يفعل الآن بيت مثل ذلك فلا لأنه من خصوصيات فاطمة بنت أسد كما يشهد له وجوه الوجه الأول مارواه ابن عبد البر في حديث ابن عباس من قوله مخاطباً للنبي صلى الله عليه وسلم ما رأيته صنع بأحد الخ الوجه الثاني ما ذكره الشيخ حسين العدوي الخزاعي بما خلاصته أنه إذا تؤمل ما أخرجه ابن سعد عن أبي سعيد الخدري قال كنت ممن حفر لسعد قبره فكان يفوح علينا المسك كلما حفرنا مع ما أخرجه ابن سعد وأبو نعيم من طريق محمد بن المنكدر عن محمد بن شريحيل قال قبض إنسان يومئذ بيده من تراب قبره قبضة فذهب بها ثم نظر إليها بعد ذلك فاذا هي مسك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان الله سبحان الله حتى عرف ذلك في وجهه فقال الحمد لله لو كان أحد ناجياً من ضمة القبر لنجا منها سعد ضمة ثم فرج الله عنه قال سيدي محمد الزرقاني وقوله في الحديث سبحان الله سبحان الله مرتين تعجباً من كون تراب قبره صار مسكاً مع كونه ضم قال وقوله حتى عرف ذلك في وجهه أي التعجب الدال عليه التسيح فقال الحمد لله أي شكراً له على تفرجه عن سعداه وما ورد عنه صلى الله عليه وسلم ما عني لأحد من ضغطة القبر إلا فاطمة بنت أسد فقيل يارسول الله ولا ابنك القاسم قال ولا إبراهيم الذي هو أصغرهما وقول العارف بالله الشعراني في مختصر التذكرة فائدة لا ينجو من ضمة القبر أحد إلا أربعة فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم وفاطمة بنت أسد والأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومن قرأ قل هو الله أحد في مرضه ولو مرة واحدة مع قوله أيضاً وروى الحافظ أبو نعيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تبع جنازة فاطمة بنت أسد وكان مرة يحمل ومرة يتقدم ثم نزل قبرها ونزع قيصه صلى الله عليه وسلم وتمسك في لحدها ثم خرج فسأله عن نزع قيصه وتمسكه في لحدها فقال أردت أن لا تمسها النار أبداً إن شاء الله وأن يوسع عليها قبرها، أخذ من مجموع ذلك أن تلك الضمة لا تستدعي سبق ذنب وإلا لما حصلت للأصفياء ولولديه صلى الله عليه وسلم إبراهيم والقاسم لاسياً ومثل سعد لا يظن فيه تقصير في البول يؤدي إلى فساد في عبادته أو مكروه كما قيل وإن المستنديات خصوصيات لا تنقض الأمور الكلية ويؤيد هذا أنه قد ورد أن ضمها للوثة من الكامل ضم شفقة ورحمة اه (الوجه الثالث) أن ما صنعه صلى الله عليه وسلم مع فاطمة بنت أسد لم يحجر به عمل أحد لا من السلف ولا من الخلف وإنما الذي جرى به عمل هو مارواه البخاري

والعبد مادام ذا طرف يقبله ه في أعين العين موقوف على خطر فليتكفر المستبصر في الدواء الذي وصفناه فإن لم ينجع فيه فليتزوج فإن ذلك مما يدفع به فإن لم ينجع فيه فليخرج من بلد الله تعالى فإن الله سبحانه عاق العذاب الاليم على مجرد الإرادة للذنب فيه فكيف بالفعل الذي وصفه السائل وقد لا تفي حسناته التي يفعلها من يومه بمعصية من تلك المعاصي وليست مكة زادها الله شرفاً كغيرها لأن مكة بساط الملك وليس من يعصى (٣٢٩) الملك على بساطه كمن يعصيه خارجاً عنه ،

هذا والله المسؤول أن يعيدنا وإياه من الخطرات واللحظات الموقعة في خطط إبليس وأتباعه إنه هو التواب الرحيم (تتميم) وإياك أن تفهم من قولي وليست مكة كغيرها أنه يباح لك فعل المعصية خارجاً بل احذر الله وخف سطوته حيث ما كنت كما قال الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم فيما خرج به الإمام أحمد في مسنده والترمذي في سننه عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتق الله حيث ما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن فالدواء الذي تستعمله بمكة استعمله خارجها واصغ بأذنك لقوله تعالى عز ذكره ويحذركم الله نفسه فإنها من أعظم المنبهات على حضور القلب عليك باستعمال الذكر الذي عليه محمد بن سوار لابن أخته سهل ابن عبد الله التستري : الله معي الله ناظر إلى الله شاهدي ثم قال له يسهل من كان الله معه وناظر إليه وشاهده يعصيه وجوابه لا هذا ومن كان موقفاً كفته هذه الرشحات ومن لم يكن

عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال شهدنا بنتاً للنبي صلى الله عليه وسلم قال ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس على القبر قال فرأيت عينيه تدمعان قال فقال هل منكم رجل لم يقارف الليلة قال أبو طلحة أنا قال فانزل قال فنزل في قبرها قال في الفتح والبنت هي أم كلثوم زوج عثمان رواه الواقدي عن فليح ابن سليمان بهذا الإسناد ولم يقارف بقاف وفاء قيل أراه يعني الذنب ذكره البخاري في باب من يدخل قبر المرأة تعليقاً ووصله الاسماعيلي وكذا شريح ابن النعمان عن فليح أخرجه أحمد عنه وقيل معناه لم يجامع تلك الليلة وبه جزم ابن حزم وقال معاذ الله أن يتبجح أبو طلحة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه لم يذنب تلك الليلة انتهى ويقويه أن في رواية ثابت المذكورة بلفظ لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة فتحت عثمان وفي هذا الحديث جواز البكاء كما ترجم له وإدخال الرجال المرأة قبرها لكونهم أقوى على ذلك من النساء وإثارة البعيد العهد عن الملاذ في مواراة الميت ولو كان امرأة علي الأب والزوج وقيل إنما أثره بذلك لأنها كانت صنعتها وفيه نظر فإن ظاهر السياق أنه صلى الله عليه وسلم اختاره لذلك لكونه لم يقع منه في تلك الليلة جماع وعلل ذلك بعضهم بأنه حينئذ يأمن من أن يذكره الشيطان بما كان منه في تلك الليلة وحكى عن ابن حبيب أن السر في إثارة أبي طلحة على عثمان أنه كان قد جامع بعض جواريه في تلك الليلة فتلطف صلى الله عليه وسلم في منعه من النزول في قبر زوجته بغير تصريح ووقع في رواية حماد المذكورة فلم يدخل عثمان القبر اه المراد من الفتح ويعني عن ارتكاب ما لم يعمل به ولم يؤذن فيه لغير فاطمة بنت أسد طمعاً في السلامة من ضمة القبر العمل بما أذن فيه وجرى العمل به للسلامة من ضمة القبر من قراءة قل هو الله أحد في مرض الموت ولو مرة والله الهادي إلى سواء السبيل والله أعلم [مسئلة] قال أبو عمران يسأل شهود الزنا والسرقة فإن أبوا أن يبينوا هذه الوجوه أي من أنهم رأوا فرجه في فرجها أو غيب حشفته فيها في وقت واحد وموضع واحد وصفة واحدة ونحو ذلك سقطت شهادتهم وإن غابوا قبل السؤال حكم بشهادتهم وقيل إن كانوا من أهل العلم بما يوجب الحد وإلا فلا اه والأول هو الذي درج عليه خليل حيث قال وندب

(٤٢ - قرعة العين) كذلك لا ينفعه ذلك وإن وضحت له الزواجر واتضحت عنده الآيات وكفى شاهداً على ذلك قوله سبحانه مخبراً نبيه الحبيب الاواه ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلهم المرق وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله وقال الأستاذ أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه العلوم في الصدور كالدرهم في الأيدي إن شاء نفعك بها وإن شاء منعك منها وقال من قال وأحسن ه لا تنتهي الأنفس عن غيرها ما لم يكن منها لها زاجر ه

هذا ونسأله سبحانه وتعالى أن يعلمنا ما يفئنا وينفعنا بما علمنا ولا يجعله حجة علينا إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم (سئل رضى الله عنه) في رجل تكلم بكلام وسب به غائباً ففاه رجل فقال المتكلم لا غيبة لفاسق فامعنى قوله لا غيبة لفاسق وهل له أصل في الشرع وهل هو حديث (٣٣٠) والمراد به إذا ثبت أفيدونا (أجاب رضى الله عنه) نعم أصل موضوع

سؤالهم كالسرقة ما هي وكيف أخذت الخ معولاً على ما رجحه الصباغ من أن بيان مستند العلم إنما هو شرط كمال فقط وهو مختار ابن سهل والثاني هو المعتمد كما في التسولي على العاصمية حيث قال وعندي أن هذا خلاف في حال فابن سهل ومن معه تكلم على ما علم من عدول وقتهم وغالبهم علماء عارفون وغيره تكلم على ما غلب في بلده ووقته من الجهل بما تصح به الشهادة وإلا فكيف يقول منصف بقبول شهادة الجاهل مرسله ولذا اقتصر ابن فرحون في فصل مراتب الشهود على أن غير العالم بما تصح به الشهادة لا بد من سؤاله عن مستند علمه ونحوه في الطرر والمعين والمتيطية وكذا في الوكالات وبيع الوكيل من ابن سلون ونقل ابن رحال في الارتفاق نحوه عن كثير وذكر القشتالي وابن سلون صدوراً ثقتهم أن قول الموثق بمن يعرف الإيضاء لا يكفي حتى يقول بإشهاد من الموصى عليه إلا إذا كان من أهل العلم وعلى أهل العلم يحمل قول ابن سلون في الشهادات إذا قال الشاهد أشهدتني فلانة ولم يقل أعرفها بالعين والاسم فهي شهادة تامة اه وفي ابن عرفة أن الشاهد إذا لم يذكر معرفة ولا تعريفاً وتعذر سؤاله سقطت شهادته إن لم يكن من أهل العلم وذكر في كتاب المأذون من المتيطية مانصه وليس لهم تلقيق الشهادة بأن يقولوا نشهد أنه مأذون له في التجارة ولا يفسرون الذي علموا به ذلك أى من أنه أذن له سيده بمحضهم أو أقر بذلك لديهم قال ومن التلقيق أن يشهدوا أن لفلان علي فلان كذا وكذا ديناراً ولا يبينون وجه ذلك بل لا تقبل حتى يقولوا أسلفه لدينا أو أقر بمحضنا وإن كان الدين من بيع فسروا ذلك أيضاً فيقولون باع منه بمحضنا أو أقر بذلك لدينا قال وإنما لم تجز الشهادة إلا مع البيان لأن الشهود أكثرهم جهلة فقد يتوهمون أنه وجب من حيث لا يجب اه بخ ونقله القشتالي في باب القضاء مقتصر عليه قائلاً فيجب بيان مستند العلم في جميع الأشياء من دين أو غيره لأن أكثر الشهود لا يفهم ما تصح به الشهادة اه وقال اللخمي إن الأربعة إذا شهدوا بالزنا وغابوا أو بعضهم قبل أن يسئلوا عن كيفية الشهادة فإن الحد يقام إن كان الغائب عالماً بما يوجب الحد وإلا سقط وفي البرزلي أن الشاهد إذا كان من أهل العدالة والمعرفة فلا يستفسر ففهم منه أنه إذا لم يكن كذلك استفسر قال ولم يكن الموثقون يستفسرون إلا في

الكلمة المذكورة أن من تجاهر بفسق جاز ذكره بما فيه فقط وعبارة النووى رضى الله عنه في أذكاره في مبحث ما يجوز من الغيبة الخامس أن يكون مجاهراً بفسقه وبدعته كالجواهر بشرب الخمر ومصادرة الناس وأخذ المكس وجباية الأموال ظلماً وتولى الأمور الباطلة فيجوز ذكره بما يجاهر به ويحرم ذكره بغيره من العيوب إلا أن يكون لجوازه سبب آخر مما ذكرناه وقولها مجاهراً بفسقه قال شارحها العلامة الشيخ محمد علي بن إعلان أى بأن لم يبال بما يقال فيه من جهة ذلك الذى جاهر به لخلعه جلباب الحياء فلم يبق له حرمة وقولها إلا أن يكون لجوازه سبب الخ قال الشارح أى جواز ذكر مجاهر به سبب آخر من استفتاء أو تعريف أو نحوه قال الأذرعى في أذكار النووى مما يباح من الغيبة أن يكون مجاهراً بفسقه الخ وهو متابع في ذلك للغزالي وأن إطلاقهم يأباه وفي الجواز لا لغرض شرعى نظر وإطلاق كثيرين يأباه اه أقول وفقنا الله

ولما يحبه ويرضاه حيث فهمت موضوع الكلمة المذكورة فما تساهل به الناس من إطلاق لا غيبة لفاسق على العموم هو مما استحوذ به الشيطان على القلوب بسبب ما ارتكبه من الذنوب وقد علمت ما ذكره الأذرعى من أن النووى متابع في ذلك للغزالي وأن إطلاقهم يأباه فليحذر المسلم الخائف على دينه من الوقوع في مهاوى الهلكة وهو لا يشعر وأما الكلمة فلها أصل في الجملة وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذكروا الفاسق بما فيه يحذره الناس والحديث المذكور ضعيف وقال

الإمام أحمد منكر وقال البيهقي ليس بشيء فإن صح حمل علي فاجر يعلن بفجوره أو يأتى بشهادة أو يعتمد عليه فيحتاج إلى بيان حاله لئلا يقع الاعتماد عليه انتهى وهذا الذى حمى عليه البيهقي متعين ونقل عن شيخه الحاكم أنه غير صحيح وأورده ليس للفاسق غيبة انتهى فلم أن للكلمة المذكورة أصلاً في الجملة ولكن قدرأيت حمل العلماء لها لو صحت والله تعالى يتولى هدايتنا وإيّاك ويوفقنا لما يحبّه ويرضاه فإن هذا الداء (٣٣١) قد عم الجميع وصار كأنه ليس بداء بل صار كأنه غذاء لا يستغنى عنه

بل دواء يستشفى به نساءه سبحانه العافية والحماية ، وفي الأذكار وما يعين على دفع الغيبة أن يعرض على نفسه ما ذكرناه من النصوص في تحريم الغيبة ثم يفكر في قوله تعالى ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد وقوله تعالى وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم وما ذكرناه من الحديث الصحيح إن الرجل ليتكلم بالكلمة ما يُلقي لها بالاً يهوى بها في جهنم وغير ذلك مما قد مناه في باب حفظ اللسان وباب الغيبة ويضم إلى ذلك قولهم الله معي الله شاهدى الله ناظرى وعن الحسن البصرى رحمه الله تعالى أن رجلاً قال له إنك تغتابنى فقال ما بلغ قدرك عندى أن أحكمك في حسنتى فيه تنبيه على أن الغيبة لا تصدر من كامل العقل لما فيها من تحكيم الخصم في حسنات الإنسان وفي الرسالة وقيل للحسن البصرى رضى الله عنه إن فلاناً اغتابك فبعث إليه طبق حلوى وقال بلغنى أنك أهديت إلى حسناتك فكافأته قال الشيخ زكريا رضى الله عنه هذا من

الحدود والزنا للحرص على الستر فأنت ترى تعليلهم بكثرة الجهل وبه يتضح لك أن قول خليل في الشركة ولو لم يشهد بالإقرار بها على الأصح إنما هو في العالم والله أعلم اهـ وبالجملّة في بيان الشهود ما تصح به الشهادة شرط كمال من العالم وشرط صحة من غيره في كل شيء حداً كان أو غيره على المذهب ومذهب الإمام أبي حنيفة أن البيان شرط صحة مطلقاً فشرط القود بالشاهدين مطلقاً عنده أن يتفقا في الزمان وفي المكان وفي الآلة وفي المعاينة أو بإقرار القاتل به وقس في شرح الدر مع المتن وإن اختلف شاهداً قتل في زمان أو في المكان أو في آله أو قال أحدهما قتله بعضاً وقال الآخر لم أدرباً ماذا قتله أو شهد أحدهما على معاينة القتل والآخر على إقرار القاتل به بطلت لاختلاف الشهود به اهـ بإصلاح وفي حاشية ابن عابدين قال في شرح الكافي ولا ينبغي أن يسئل الشهود أنه مات بذلك أم لا وكذلك إذا شهدوا أنه ضربه بالسيف حتى مات وإن لم يذكروا العمد لأن العمد هو القصد بالقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو الضرب بآلة قاتلة عادة ولو شهدوا أنه قتله عمداً وأنه مات به فهو أحوط اهـ اتقانى (فائدة) نقل الشيخ التنبكى في تكميل الدياج آخر ترجمة الشيخ أحمد البنا المراكشى عن بعض المغريين أن القراءة تصحيح المتن وتبين ما أشكل وتتميم ما نقص أى من القيود وما زاد عليه فضرره على المتعلم أكثر من نفعه اهـ قلت ولا يخالف هذا ما نقله التنبكى نفسه عن ابن عرفة في ترجمته له أنه كان يقول في حضور مجالس التدريس إنه إن لم يكن فيها التقاط زيادة من الشيخ فلا فائدة في حضور مجلسه بل الأولى لمن حصلت له معرفة اصطلاح وقدر على فهم ما في الكتب أن ينقطع لنفسه ويلزم النظر ونظم ذلك في أبيات فقال

إذا لم يكن في مجلس الدرس نكتة وتقرير إيضاح لمشكل صورة
وعزو غريب النقل أو فتح مقفل أو اشكال أبدته نتيجة فكرة
فدع سعيه وانظر لنفسك واجتهد وإيّاك تركا فهو أقبح خلة
وأجابه تليذه الأبي بقوله :

يمناً بمن أولاك أرفع رتبة وزان بك الدنيا بأكل زينة
لمجلسك الأعلى كفيل بكها على حين ما عنها المجالس ولت

أحسن التأديب والإرشاد إلى ترك الغيبة فإنه نبه بذلك على أنه أهدى إليه أحسن ما عنده مما ينفع في الآخرة فكافأه على ذلك من طيبات الدنيا وهى الحلوى، وفي الأذكار وروينا عن ابن المبارك رحمه الله تعالى قال لو كنت مغتاباً لأحد الاغتابت والذى لأنهما أحق بحسنتى وإنما كان والداه أحق بحسناته لاتقاعهما بها وفيه الزجر عن الغيبة وأنها تضر في الدنيا والآخرة وتحكم المغتاب في حسنات من اغتابه وفيما ذكر كفاية لمن حلف بالعناية والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى

الله عنه في رجل أراد السفر للتجارة ولم يرض والداه بذلك وهو مكفي المؤنة من جميع الوجوه وهما يقولان له الله لا يرضى عليك إن سافرت فهل يكون عاقا لهما بسفره إن سافرو ويكون سفره معصية والحال ماذا كرام لا أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه لا يكون عاقا والديه بسفره للتجارة ونحوها كطلب العلم ولو نفلا ولا يكون سفره والحال ماسطر معصية بل سفره طاعة يباح له فيه سائر الرخص (٣٣٢) والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن سافر مع وجود والدته

واسترضاها فرضيت فوصل إلى مصر وأقام بها وتزوج ولم يصل والدته بشيء ولم ترد إلا واصله إليها ولم ترض بزواجه ولا إقامته وتدعو عليه لعدم وصوله إليها فهل يناله شيء من قبل الله تعالى والحال ماذا كره هل يسمى عاقا أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه لا يكون عاقا بإقامته ولا زواجه وقول السائل لم يصلها بشيء فإن كانت نفقتها لازمة له أو كانت تعتاد منه ذلك وهو قادر عليه فيكون عاقا بالترك وإن لم يكن شيء من ذلك فلا عقوق ولا حرج والله تعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن القول الثابت عند أهل السنة أن باجتناب الكبائر تغفر الصغائر إذا تقرر ذلك فالمستول عنه قول الصادق صلى الله عليه وسلم الجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان كفارة لما بينهما ما اجتنبت الكبائر هل التكفير في الحديث للصغائر بسبب اجتناب الكبائر أو لنفس اليوم والشهر فإذا كان لنفس اليوم والشهر وقد تقدم عند أهل السنة فإن المكفر أفوتنا (أجاب) رضى الله عنه

فأبقاك من رقاك للخلق رحمة وللدين سيفاً قاطعاً كل فتنة ثم قال ولإني لبار في قسمى هذا فلقد كنت أفيد من زوائد إلقائه وفوائده في دولة الخميس التي تقرأ في مجلسه من تفسير وحديث وثلاثة في التهذيب نحو الورقتين كل يوم مما ليس في الكتب قدس الله تعالى سره اه وذلك لأن الأول بالنسبة إلى المبتدى والثاني بالنسبة لمن سواه كما يفهم من قول ابن عرفة فدع سعيه وانظر لنفسك واجتهد والله در الشيخ أحمد بن عبدالعزيز الهلالي صاحب نور البصر حيث نظم الأول في بيتين وحمله علي المبتدى وأن سواه يزداد له بقدره في بيتين آخرين بقوله :

تقرير متن وبيان مشكل تتميم ما نقص الاقرأ اجعل
وزائد ضرره أعظم من نفع به فهو بالترك قن
قلت وذا بنسبة للمبتدى أما سواه فبقدره زد
عزوا ومبنى وفروعا ناسبت إيراد أبحاث عن الفهم أبت

[مسئلة] قال الشيخ التنبكتي في تكميل الديباج آخر ترجمة العلامة الشيخ ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي أبو اسحاق الشهير بالشاطبي ما نصه وكان صاحب الترجمة ممن يرى جواز ضرب الخراج علي الناس عند ضعفهم وحاجاتهم لضعف بيت المال عن القيام بمصالح الناس كما وقع للشيخ المالقي في كتاب الورع قال توظيف الخراج على المسلمين من المصالح المرسلة ولا شك عندنا في جوازه وظهور مصلحته في بلاد الأندلس في زماننا الآن لكثرة الحاجة لما يأخذه العدو من المسلمين سوى ما يحتاج إليه الناس وضعف بيت المال الآن عنه فهذا يقطع بجوازه الآن في الأندلس وإنما النظر في القدر المحتاج إليه من ذلك وذلك موكل إلى الامام ثم قال أثناء كلامه ولعلك تقول كما قال القائل لمن أجاز شرب العصير بعد كثرة طبعه وصار ربا أحللتها والله يا عمر يعني هذا القائل أحللت الخمر بالاستمرار إلى نقص الطبع حتى تحل الخمر بمقالك فإنني أقول كما قال عمر رضى الله تعالى عنه والله لا أحل شيئاً حرمه الله ولا أحرم شيئاً أحله الله وإن الحق أحق أن يتبع ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه وكان خراج بناء السور في بعض مواضع الأندلس في زمانه موظفاً على أهل الموضع فسئل عنه إمام الوقت

نعم المكفر نفس اليوم والشهر لأن الذنوب أواء وعل والطاعات دواء وشفاء فليس كل دواء صالح لكل داء فالاجتناب يكفر والصوم يكفر إلى غير ذلك والله أعلم قال العلامة عبد الرؤوف في شرحه على مختصر شيخه مختصر الايضاح واستشكل تكفير الصغائر لأنها مكفرة باجتناب الكبائر فما الذي كفره نحو الحج والتحقيق في الجواب ما قاله البلقيني أن الناس أقسام من لا صغائر له ولا كبائر وهذا له رفع درجات ومن له صغائر فقط بلا إصرار فهي المكفرة باجتناب الكبائر

إلى موافاة الموت على الايمان ومن له صغائر مع الاصرار فهي التي تكفر بالأعمال الصالحة كالصلاة والصوم والحج ومن له كل منهما فالمكفر بالأعمال الصغائر ومن له كباثر فقط فيكفر منها بقدر ما كان يكفر من الصغائر انتهى كلامه ومنه يفهم الجواب عن معنى الحديث (تتميم) فان قيل الاصرار على الصغيرة كبيرة فكيف تكفر باجتنايب الكبائر أجب ليس هو كبيرة حقيقة بل هو في حكم الكبيرة بمعنى أن من أصر على (٣٣٣) صغيرة ولم تغلب طاعته معاصيه حكم بنفسه

كمرتكب الكبيرة ونص عبارة الزواجل للعلامة الهيثمي الكبيرة الحادية والخمسون بعد الأربعائة إدمان صغيرة أو صغائر بحيث تغلب معاصيه طاعته وكون هذا كبيرة أى مثلها في سقوط العدالة هو ما صرحوا به وبعبارة الرافعي قال الاصحاح يعتبر في العدالة اجتناب الكبائر فمن ارتكب كبيرة فسق وردت شهادته وأما الصغائر فلا يشترط تجنبها بالكلية لكن الشرط لا يصير عليها فان أصر كان الاصرار كارتكاب كبيرة الخ مافي الزواجر وفي النهاية للرمل والتحفة واللفظ لها بعد قول المنهاج وشرط العدالة اجتناب الكبائر والاصرار على صغيرة قيل عطف الاصرار من عطف الخاص على العام لما تقرر أنه ليس المراد مطلقة بل مع غلبة الصغائر أو مساواتها للطاعات وهذا حينئذ كبيرة انتهى وفيه لأن الاصرار لا يصير الصغيرة كبيرة حقيقة وإنما يلحقها بها في الحكم فالعطف صحيح من غير احتياج إلى تأويل الخ مافي التحفة والنهاية والله سبحانه الهادي أعلم (سئل) رضى الله

في الفتيا بالاندلس الاستاذ الشهير أبو سعيد بن لب فأفتى أنه لا يجوز ولا يسوغ وأفتى صاحب الترجمة بسوغه مستنداً فيه إلى المصلحة المرسله معتمداً في ذلك إلى قيام المصلحة التي إن لم يقم بها الناس فيعطونها من عندهم ضاعت وقد تكلم على المسئلة الامام الغزالي في كتابه فاستوفى ووقع لابن الفراء في ذلك مع سلطان وقته وفقهائه كلام مشهور لا نظيل به اهـ (فائدة) قال العلامة التنبكتي في تكملة الديباج عقب ترجمته للعلامة محمد بن محمد القرشي التلساني الشهير بالمقرى بفتح الميم وتشديد القاف المفتوحة مانصه : ومن فوائده أنه قال سألتى السلطان أبو عنان عمن لزمته يمين على نبي العلم خلف جهلا على البت هل يعيد أم لا فأجبه باعادتها وقد أفتاه من حضر من الفقهاء بأن لا تعاد لأنه أتى بأكثر من أمر به على وجه يتضمنه فقلت له اليمين على وجه الشك غموس قال ابن يونس والغموس الحلف على تعمد الكذب أو على غير يقين ولا شك أن الغموس محرمة منهى عنها والنهى يدل على الفساد ومعناه في العقود عدم ترتب أثره فلا أثر لهذه اليمين فوجب أن تعاد وقد يكون من هذا اختلافهم فيمن إذنها السكوت فتكلمت هل يجتزأ بذلك والإجزاء هنا أقرب لأنه الأصل والصمات رخصة لغلبة الحياء فإن قلت البت أصل وإنما يعتبر نبي العلم إذا تعذر قلت ليس رخصة كالصمات اهـ وقال قبل ومنها أيضاً قال تكلم العلامة أبو زيد ابن الامام في الجلوس على الحرير فقال له الاستاذ ابن حكم مقتضى حديث أنس المنع لقوله فقمتم إلى حصير لنا قد اسود من طول مالبث فقال أبو زيد لا نسلم أن مراده الجلوس لاحتمال أن ذلك الحصير يغطى وذكر حديثاً فيه تغطية الحصير وكان الرجل داعية قلت وللأستاذ أن يقول الغالب خلاف ذلك فيجب العمل عليه حتى ينص على غيره بالدليل على أنه روى نصاً في صحيح البخارى وغيره الجلوس عليه قال ومنها قال حدثني القاضي الظريف أبو عبد الله بن عبد الرزاق الجزولى عن الشيخ النخبة ابن قطرال أنه سمعه يقول سمع يهودى يحدث نعم الا دام الخل فأنكر ذلك حتى كاد يصرح بالقدح فبلغ بعض العلماء فأشار على الملك بقطع الخل وأسبابه عن اليهود سنة قال فما تمت سنة حتى ظهر فيهم الجذام قال ومنها قال سمعت الايلي يقول سمعت أبا عبد الله بن رشيد يقول إن خطيباً بتلسان كان يقول في خطبته

عنه في محتمل الشهادة هل يجوز له أن يحمل غيره ويتسلسل الأمر أم لا (أجاب) نعم يجوز ذلك حيث وجدت شروط التحمل وذلك مأخوذ من عموم مافي المتون ففي متن المنهاج تقبل شهادة على الشهادة في غير عقوبة الله تعالى ولا شك أن المذكور ليس بعقوبة الله تعالى ومن خصوص مافي حاشية العلامة الشيخ الشبرا مى على نهاية العلامة الرملى بعد قوله في آخر الفصل ولواجتمع شاهد فرع وشاهد أصل قدمت شهادة الأصل قبل شهادة الفرع كما إذا كان معه بعض ماء لا يكفيه

يستعمله ثم يتيمم انتهى قال العلامة الشبرايملى قوله وشهادة أصل وصورة ذلك أن يتحمل اثنان على أصل آخر ثم بهما عذر فتحمل على شهادتهما اثنان آخران فهذان شاهدان عن الفرع وذلك شاهدان عن الأصل فتقدم شهادتهما على شهادة ليحكم بشهادة الجميع انتهى فتبين بعموم ما في المتن وخصوص ما في الحاشية المذكورة وكلام العلامة الرملى أن التحمل يتسلسل ولا طريق للنسب حيث وجدت شروطه (٢٣٤) والله أعلم (سئل) رضى الله عنه عن التنجيم المستعمل عند

بعض العوام الجارى على قواعد الجمل وطرح اسم أحد الوالدين والمولود وأخذ نجم القرن هل يحل ذلك أم لا وهل إذا حصل بذلك اطمئنان أو تنفير للنجيم له يأثم أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم تعلم ذلك وتعليمه حرام شديد التحريم وكذا فعله لما فيه من إيهام العوام أن فاعله يشارك الله في غيبه وما استأثر بمعرفته وقد كذب الله مدعى علم الغيب وأخبر في كتابه العزيز بأنه المستبد بعلم ما كان وما يكون في غير ما آية ومصدق ذلك الواقع في عظيم الإثم للحديث المشهور من صدق كاهنا أو عرافا وفي بعضها أو منجما فقد كفر بما أنزل على محمد فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم والله الهادى اعلم

(باب العتق)

(سئل) رضى الله عنه في شخص قال لقنه تعال يا ولدى هل يعتق أم لا والحال لم يقصد بقوله المذكور عتق المذكور أو قال لقنه تعال وأنا أبوك ولم يقصد بذلك العتق المذكور بل رافة

من يطع الله ورسوله فقد رشد بالكسر وكان الطلبة يشكرون عليه فلا يرجع فلما قفلت من رحلتى تلك دخلت على الاستاذ ابن أبى الريع بستة فهاى بالقوم وقال لى فيما قال رشدت يا ابن رشيد ورشدت لغتان صحيحتان حكاهما يعقوب في الاصلاح قال المقرئ وهذه كرامة للرجلين أو الثلاثة قال ومنها قال شهدت الشمس بن قيم مقيم الحنابلة بدمشق وهو أكبر أصحاب ابن تيمية وقد سئل عن حديث من مات له ثلاث من الولد كانوا له حجاباً من النار كيف إن أتى بعدها بكبيرة فقال موت الولد حجاب والكبيرة خرق لذلك الحجاب وإنما يحجب الحجاب إذا لم يخرق فإذا خرق لم يكن حجاباً بدليل حديث الصوم جنة مالم يخرقها اهـ [مسئلة] فى شرح الدردير على المختصر وحاشية الدسوقي عليه الراجح جواز كراهة الألفية سواء كانت أفنية دور أو حوانيت فيجوز لصاحب الدار أو الحانوت أخذ الاجرة من الباعة الذين يجلسون كثيراً فى فناء داره أو حانوته فى المواق سمع عيسى ابن القاسم لأصحاب الألفية التى انتفاعهم بها لا يضيق على المارة أن يكروها ابن رشد لأن كل ما للرجل أن ينتفع به يجوز أن يكره اهـ وهو يشمل بعمومه فناء الحوانيت وغيرها وبه يسقط تنظير عقب فى فناء الحوانيت اهـ بنائى والذى يفيد التناى منع كرائها وقد علمت أن النقل عن ابن القاسم خلافه اهـ والله أعلم [مسئلة] فى حاشية الدسوقي على شرح الدردير على المختصر مانصه من سبق غيره بالجلوس فى محل من المسجد لأجل صلاة أو قراءة قرآن أو علم فإنه يقضى له به وإذا قام لقضاء حاجة أو تجديد وضوء فهو أحق به إذا رجع إليه لما فى صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به اهـ بنائى وهل يكفى سبق بالفرش فيه أولاً بد أن يكون بذاته وأما سبق بالفرش فهو تحجير لا يجوز خلاف ذكره الخطاب اهـ قال الدردير وهذا مالم يكن غير السابق اعتداد الجلوس فيه لتعليم علم كتدريس أو تحديث أو إقراء أو إفتاء فإنه يقضى للبعثاد به كما يفيد قول الإمام فإنه أحق به من غيره وقال الجمهور معنى قول الإمام أحق به استحساناً لا وجوباً أى أن الحاكم يقول للسابق الذى نازع المعتاد الأولى لك والأحسن عند الله تعالى أن تنحى عنه لمن اتسم به فيكون كلام الحاكم للسابق

ورحمة فهل بالصورة المذكورة يقع العتق وإن لم يقصد بذلك العتق وإن وقع العتق يقع قضاء وديانة أو ديانة أم لا يقع أصلاً حيث لم يقصد بذلك العتق ولكل امرئ ما نوى أفتونا (أجاب) رضى الله عنه نعم قوله يا ولدى كناية عتق فحيث قصد به العتق نفذ وإلا فلا وأما قوله وأنا أبوك فصريح عتق إن كان يولد مثله وإلا فلا ثم إن لم يكن المذكور معروف النسب من غيره وصدقه حالة كونه بالغاً عاقلاً ثبت نسبه منه أيضاً وإن كان صغيراً أو مجنوناً فلا يشترط

تصديقه وإن كان معروف النسب من غيره فلا يلحقه وإن صدقه، ثم ثبوت العتق المذكور ظاهر حيث أمكن كونه منه لا كلام فيه وأما باطننا وديانة فإن ظهرت قرينة حنو ورحمة لم ينفذ باطننا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله تعالى عنه) في رجل له ثلاثة أعباد اثنان حاضران والآخر غائب فقال لمن حضر أحداً كما خرج واحد إلى السوق وجاء الذى كان غائباً ووقف جنبه الآخر فقال لهما السيد أحداً كما حر ومات (٣٣٥) السيد ولم يبين فهل يكون الثلاثة

معتوقين أم اثنان منهم وإن كان السيد لا يملك إلا هم ولا يملك شيئاً غيرهم فما يكون للورثة أفوتونا (أجاب رضى الله عنه) أعلم وفقنا الله وإياك لما فيه رضاء أن هنا حالين الأول أن يقصد السيد بقوله أحداً كما : عبداً معيناً ثم يموت قبل البيان كفى صورة السؤال فيقوم وارثه مقامه في بيان العبد المعتوق فإذا بين في عبيد فلثالث أن يدعى بأن المراد بالعتق فإن أنكر الوارث حلف فإن نكل حلف العبد وعتق والحال الثانى أن لا يقصد معيناً فللوارث أن يعين عبيد للعتق وليس للثالث الدعوى في هذه إن وافق على أنه لم ينو معيناً وإلا فكأول هذا كله إن كان هناك وارث فإن لم يكن وارث أو وجد وقال لا أعلم فالقرعة بأن يكتب في رقتين حروفي الثالثة رق ثم يخرج الرقع على أسمائه فمن خرج له الحرية عتق ومن خرج له الرق رق هذا كله إذا كان في صحة السيد أو مرض موته وخرج من خرج له العتق ولم يحز الوارث كأن خرج أحد العبيد أو أحدهما وبعض الآخر أو بعض

خارجاً مخرج الفتوى لا الحكم ولكن رجح القول بالتقضاء حقيقة للشهر والظاهر أن اختصاصه به إنما هو في الوقت الذى اعتاد الجلوس فيه لما ذكر لا بوقت آخر ولا بما اعتاده والده ولا إن سافر سفر انقطاع ثم قدم اه بتوضيح وزيادة من الدسوق والله أعلم (فائدة) ذكر الشيخ التنبكى في ترجمة الشيخ عبد الرحمن المعروف بسفين عن الشيخ المنجور أن المترجم له كان ينكر علي من يقرأ الفاتحة للناس أو يطلبها ويقول إنها بدعة لم ترد في حديث ورئى بعد موته فسئل عن ذلك فرجع عنه اه وقال قال الشيخ زروق في بعض تأليفه ما اعتاده أهل الحجاز واليمن ومصر ونحوهم من قراءة الفاتحة في كل شيء لأصل له لكن قال الغزالي في الاتصاف فاستنزل ما عند ربك وخالفك من خير واستجلب ما تؤمله من هداية وبر بقراءة السبع المثاني المأمور بقراءتها في كل صلاة وتكرارها في كل ركعة وأخبر الصادق المصدوق أن ليس في التوراة ولا في الإنجيل والفرقان مثلها وفيه تنبيه بل تصريح أن يكثر منها لما فيها من الفوائد والذخائر اه كلام زروق أخرج أبو الشيخ في الثواب عن عطاء قال إذا أردت حاجة فاقرا بفاتحة الكتاب حتى تختمها تقضى إن شاء الله تعالى نقله الجلال السيوطى رحمه الله تعالى اه (فائدة) في شرح الدردير على مختصر سيدى خليل مع المتن وحرم اصطيد ما كول من طير أو غيره لا بنية الذكاة بل بلا نية شيء أو نية حبسه بقفص ولو لذكر الله أو لسماع صوته كدرة وقرى وكروان أو بنية الفرجة عليه كغزال أو قرد أو نسناس أو بنية قتله والظاهر أنه يمنع شراء درة أو قرى أو كرون أو بلبل معلم ليحبسها لذكر الله أو لسماع صوتها كالأصطياد لذلك ولا يحرم عتقها وأما اصطيد المأكول بنية الذكاة أو بنية القية لغرض جائز شرعاً لتعليمه الذهب لبلد بكتاب يعلق بجناحه أو لينبه على ما يقع في البيت من مفسدة أو تعليم البازى أو غيره الاصطياد فجائز وكره الاصطياد للهو وجاز لتوسعة على نفسه وعياله غير معتادة كأكل الفواكه وندب لتوسعة معتادة أو سد خلة غير واجبة وكف وجه عن سؤال أو صدقة ووجب لسد خلة واجبة فتعثره الأحكام الخمسة وأما اصطيد ما لا يؤكل كالخنزير والفواسق الخمس فيجوز بنية قتله لا بنية ذكاته ولا بنية نحو حبسه أو الفرجة عليه فلا يجوز فعلم أنه لا يجوز اصطيد

أحدهما أعيدت القرعة بينهما فمن خرج له العتق عتق كله أو بعضه ورق الآخر أو بعضه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل له عبد مملوك فجاءه رجل يشتري منه العبد فقال له ما أبيع ولدى هل يعتق بذلك أم لا أفيدوا (أجاب رضى الله عنه) بقوله نعم قوله المذكور كناية فإن قصد به عتق العبد المذكور وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل أعتق أمة ثم تزوجها فحصل له مرض شديد فباع زوجته يظن أنه يحل له بيعها مع جهله فاشتراها شخص منه ثم

ثبت عتقها وزواجها على حاكم البندر فأدب الحاكم البائع وقال سلم الدرهم للشترى فقال أنا معسر ما عندى شيء فقال الحاكم للشترى أبق الجارية عندك أمانة إلى أن يعطيك الدرهم فجاء البائع وأعطى للشترى مرة أخرى بعضا من الدرهم وحيث ثبت لها العتق والزواج سافر المشتري بها مرارا وجعلها سرية فحملت منه ويزعم المشتري أنه أعتقها وأملك بها وإذا قلتم عتقه باطل وزواجه فاسد فيثبت للبائع (٣٣٦) وهو زوجها أخذ الجارية جبرا منه ويكون باقى الدرهم ديناً عليه

حيث إنه معسر وهل يترتب للشترى من الأحكام الشرعية حيث إنه ثبت العتق والزواج عليه أم لا أفوتونا (أجاب رضى الله عنه) نعم ثبت للبائع أخذها جبرا ويكون باقى الدرهم في ذمته والحال ما ذكر وحيث علم المشتري عتقها فهو زان يقام عليه الحد الشرعى والولد ليس له لكنه حر تبعاً لأمه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فى شخص قال لقنه تعالى يا ولدى هل يعتق عليه أم لا يعتق إلا بالنية وهل إذا قال تعالى وأنا أبوك هل يكون صريحاً بالخير أم كناية المسئلة واقعة أفوتونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) نعم قوله يا ولدى كناية فإن قصد به العتق وقع وإلا فلا وقوله أبوك ضريح عتق إن أمكن أن يكون ابنه بأن يولد مثله لمثله ثم إن كان المستلحق معروف بالنسب عتق ولم يلحقه وإلا بأن لم يعرف نسبه لحقه كما هو فى سؤال مبسوط والله سبحانه أعلم (سئل رحمه الله تعالى) لو قال بغير قصد عبدى حر تخلصاً من غاصب ظالم هل يعتق العبد بهذا اللغو أم لا أفيدوا

القرء والدب لأجل التفرج عليه والتمتع به لا مكان التمتع بغيره ويحرم التفرج عليه نعم يجوز صيده للتذكية على القول بجواز أكله اه بتوضيح وزيادة من الدسوقى قال الدسوقى والذى ذكره شيخنا العدوى أن القرء على القول بجواز أكله يجوز التمتع به بتلعيبه والفرجة عليه وإن كان يمكن التمتع بغير ذلك وهو موافق لما فى الخطاب مما يفيد جواز اصطياد الصيد بنية الفرجة عليه حيث لا تعذيب وأن بعضهم أخذ الجواز من حديث يأبى عمير ما فعل النغير كما فى شمائل الترمذى وغيرها اه (مسئلة) فى مختصر خليل وإن اختلف الزوجان فى قبض ما حل فقبل البناء قولها وبعده قوله يمين فيهما عبد الوهاب إلا أن يكون بكتاب واسماعيل بأن لا يتأخر عن البناء عرفاً اه وعايض بأن لا يدعى الزوج دفعه بعد البناء وإلا فقولها واللحمى بأن لا يكون بيدها رهن فيه وإلا فقولها قال ابن رحال ويظهر من كلام من قيد بالكتاب أن المراد به كتاب مخالف لكتاب الصداق وقد بينا ذلك فى الشرح وقال التسولى والمراد بالكتاب الصك الذى أشهد فيه بتخلده فى ذمته كان صك الصداق أو غيره كما فى ابن عرفة قلت أفتى عياض حسبا فى دعاوى المعيار بأن القول للزوج ولو كان الصداق مشهوداً عليه فى كتاب فإنه لما سئل عن تزوج بعاجل وآجل وأشهد فى رسم الصداق أنه لا براءة له فى دعوى الدفع إلا بيئته ثم دخل وادعى الدفع فأجاب القول قوله فيما جرت العادة بدفعه من النقد قبل الدخول اه فشهادة العادة عارضت البيئته ههنا وهذا هو القياس فى مثل هذا لأن العادة إذا عارضت استصحاب الأصل الذى هو استمرار تعمير الذمة فتقدم لأنها كالشاهد بالقضاء ولعل ابن عاصم لهذا ترك قيد القاضى عبد الوهاب وأشار لقيدى القاضى اسماعيل والقاضى عياض بقوله

والقول قول الزوج بعد ما بنى ويدعى الدفع لها قبل البناء

وهو لها فيما ادعى من بعد أن بنى بها والعرف رعيه حسن

فتأمله والله أعلم اه بتصرف [مسئلة] إذا خرب المسجد لا يطلب له نحية كما فى الخطاب ومقتضاه زوال أحكام المسجدية لأصل الحبس تأمل اه دسوقى والله أعلم [مسئلة] استظهر العلامة العدوى أنه لو تيمم للضرورة عند احتلامه خوفاً من نسبه للواط أو الزنا وصلى صحت صلاته ويكون بمنزلة فاقد الماء اه

(أجاب رضى الله عنه) نعم لا يعتق عليه العبد والحال ما سطر والله عز وجل أعلم (سئل رضى الله عنه) فىمن ماتت عن زوج وعن ورثة غيره فقسمت تركتها على ورثتها وأخذ كل منهم نصيبه من ذلك بالقسمة الشرعية وبقي من التركة عبد رقيق مملوك لمورثتهم المذكورة ثم لم تحصل فيه قسمة ثم بعد نحو سنتين قال غير الزوج من الورثة المذكورين بأن مورثتهم المذكورة قد أعتقت عبداً المذكور فى حال حياتها وأوصت له بكذا وكذا من مالها فأنكر الزوج عتقه والوصية

له وقال بل هورقيق إلى موت سيده وأنا أطلب ميراثي منه والحال لم يذكر أحد من الورثة المذكورين عتقه والوصية له حال قسمة التركة بل سكتوا عن ذلك فهل إذا لم يثبت عتقه والوصية له بالبينة العادلة الشرعية هل يثبت العتق في حصص الورثة المقرين بالعتق مؤاخذاً لإقرارهم وبيق الزوج على نصيبه من العبد أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفقونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم نفذ العتق في حصص المقرين (٣٢٧) ثم إن شهد اثنان منهم وهما بالغان

عدلان ذكران بأن فلانة قد أعنت عبدها في حال صحتها أو في حال مرضها وهو يخرج من الثلث نفذ العتق في حصص الزوج وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (باب التدبير)

(سئل رضى الله عنه) في رجلين اشترى جارية وكل واحد منهما سلم نصف ثمنها ثم قال أحدهما نصف ما أملكه معتوق بعد موتى يعنى النصف الذى يملكه من الجارية المذكورة ثم عن له بيعها فهل له ذلك والحال ما ذكر أم لا أفقونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز له بيع حصته والحال ما سطر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في عبد ادعى على ابن سيده لدى حاكم شرعى أن سيدى قبل موته دبرنى وابتقى تدبيراً مطلقاً فأنكر الابن وقال إن أبى دبركاً تدبيراً مقيداً وإن أبى بعد تدبيركاً باعك فأحضر العبد شاهدين وشهد كل واحد منهما بأن سيد العبد قال في صحته أن عبدى فلاناً وبنته بعد موتى أحرار من أحرار المسلمين فهل والحالة هذه يثبت عتقهما بذلك أم لا وهل إذا حكم الحاكم بحريتهما ينفذ حكمه أم لا

نقله الشيخ عبد المجيد علي العزبة والله أعلم [مسئلة] الصلاة على الجنازة أربع تكبيرات ثم يقول بعد الأولى الحمد لله الذى أمات وأحيى والحمد لله الذى يحيى الموتى وهو على كل شىء قدير اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فى العالمين إنك حميد مجيد اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم إن كان محسناً فزد فى إحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ، وإن كانت امرأة قال اللهم إنها أمتك وبنت عبدك وبنت أمتك كانت تشهد الخ وهكذا فى بقية التكبيرات ويكون الحمد أثر كل تكبيرة على المعتمد وفى الطراز يكون الحمد فى الأولى فقط ويدعو فى غيرها ودعا بعد الرابعة إن أحب وإن أحب لم يدع وسلم ، وإن كان طفلاً قال اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك أنت خلقتهم ورزقتهم وأنت أمته وأنت تحييه اللهم اجعله لوالديه سلفاً وذخراً وفرطاً وأجراً وثقل به موازينهما وأعظم به أجورهما ولا تحرمنا وإياهما أجره ولا تفتنا وإياهما بعده اللهم ألحقه بصالح سلف المؤمنين وكفالة أئمتنا إبراهيم وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وعافه من فتنة القبر ومن عذاب جهنم كذا وجدته بخط والذى رحمه الله تعالى مع زيادة من ابن تركى والله أعلم [مسئلة] فى الدسوقى على شرح الدردير على سبى خليل لو حلف على زوجته بالطلاق مثلاً أن لا يخرج من الدار فخرجت لسيل أو هدم أو لأمراً لا قرار لها معه أو أخرجها صاحب الدار وهى بكراهة قد انقضت أو نودى على فتح قدر وهى حامل أو مرضع فخرجت لخوفها على مافى بطنها أو رضيعها فى سماع ابن القاسم عن مالك لا حنث عليه واستصوبه البناتى لخروجه عن نيته حكاه لو سئل على قاعدة البساط قال عبد الباقي ويحتمل الحنث لأنه كالأكره الشرعى لأن الخروج واجب شرعاً فى مثل هذا ورده البناتى بأنه غير صحيح لمخالفته النص اه بلفظه والله أعلم [مسئلة] لا يلزم من بعد عن مكة مقابلة عين الكعبة فى نفس الأمر باتفاق لأن فى لزوم بلغ ذلك تكليفاً بما لا يطاق وإنما فى المسئلة قولان (الأول) لابن رشد يجتهد فى الجهة وهو الذى مشى عليه خليل وهو المشهور

(٤٣ - قررة العين) أفقونا (أجاب) رضى الله عنه نعم حيث لم يقم ابن السيد بيته على البيع قبل الموت نفذ العتق إن خرجا من الثلث أو أجاز الوارث المطلق التصرف وإلا عتق منهما بالقسط وإذا حكم الحاكم بغير حكمه وكذا إن أقام ابن السيد البينة وحكم الحاكم بعد صحة البيع إذا كان يرى ذلك نفذ حكمه أيضاً والله سبحانه وتعالى أعلم (باب أمهات الأولاد) (سئل) رضى الله عنه فيمن دخل بيته فلم يجد زوجته فوطئ جاريته المملوكة له فحملت

من وقت وطء سيدها لوضعها تسعة أشهر فصادقها سيدها وأقر بأن الحمل منه والولد ولده فهل يكون إقراره نافذاً عليه ويلحق الولد به في النسب ويرثه إذا مات أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفتونا مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله عنه نعم إقراره نافذ عليه ويلحقه ويرثه والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله تعالى عنه عن الجوارى المجلوبة من بلاد الرصاص المسميات بالمشرقيات قريب (٣٣٨) صنعاء فأشكل حالهن والتبس يأخذون جواراً وعبداً

ويزوجونهم على بعضهم البعض فإذا تناسلوا باع السيد أولادهم فهو لاء لا شك في حلهم وناس معهم عبيد يزوجونهم على حرائر ويأخذون أولادهم ويبيعونهم وناس يتغازون في بعضهم البعض ويسبون أولاد المغلوبين فكيف الحال يكون في ذلك هل يصح شراء الجوارى المذكورات من غير تفتيش على بيان الحال وهل تصدق الجارية إذا قالت أنا أمة أو حرة أم لا؟ المسئلة واقعة أفتدوا بالجواب الشافى (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله رب العالمين ما شاء الله ولا قوة إلا بالله اللهم توفيقاً للصواب وهداية إليه لا شك في حل شراء القسم الأول لأن الفرع يتبع الأم في الرق وتحريم شراء القسم الثانى كذلك لأنه يتبع لأمه في الحرية والقسم الثالث إن كان المسي كافرأ حريباً أو ذمياً انتقض عهده فلا شك في حل شرائه وأما إذا كان المسي حرامسلباً فلا شك في تحريم بيعه وشرائه لأنه لا يحل استرقاقه بحال؛ ببقى مالوشك من أى الأقسام هو وقد تعارض فيه أصلان الحرية وهى أن الأصل فى الإنسان الحرية

(والثانى) لابن القصار يجتهد فى استقبال السمات والمراد أن يقدر المقابلة والمحاذاة وإن لم يكن فى الواقع كذلك وهو مذهب الشافعى قيل وينبنى على القولين لو اجتهد فأخطأ فعلى المذهب يعيد فى الوقت وعلى مقابلة يعيد أبداً لكن قال الثانى الحق أن هذا الخلاف لا ثمرة له كما صرح به المازرى وأنه لو اجتهد وأخطأ فأنما يعيد فى الوقت على القولين كذا يؤخذ من حاشية الصاوى على أقرب المسالك نقلاً عن الدسوقى وفى حاشية الشيخ على العدوى على الخرشى عند قوله والمراد بسمت عينها عند ابن القصار أن يقدر أنها بمرأى لهم لو كانت بحيث ترى وأن الرأى يتوهم المقابلة والمحاذاة وإن لم يكن كذلك فى الحقيقة الخ مانصه حاصل كلامه أنه أى ابن القصار يقول كل واحد من الصف الطويل يقدر أنه مسامت ومقابل وإن لم يكن كذلك فى الحقيقة لأنه يستحيل أن يكون الكل مسامتين أقول قضية ذلك أنه على المشهور لا يقدر المسامته بل يقول يكفى أن القبلة فى ذلك الجهة وإن فرض على تقدير جمع الأرض لا يكون مسامتاً ولذا قال شيخنا عبد الله وأما على المشهور فالواجب على المصلى اعتقاد أن القبلة هى الجهة التى هى أمامه ولو لم يقدر أنها مقابلة بدليل صحة الصف الطويل جداً فإنه يستحيل أن كل واحد مقابلها إلا أنه يرد على ذلك ما قالوه من أن الجسم الصغير إذا بعد تحصل له مسامته الجملة الكثيرة ولو أزيد من ألف اه قال الأمير فى ضوء شموعه على مجموعه : الحق أن ما قالوه يتوقف على نوع تقويس كالدائرة حول القطب اه يعنى وإذا كان الحق ما ذكر فلا يرد ما قالوه على كلام الشيخ عبد الله شيخ الشيخ العدوى الذى هو قضيته كلام الخرشى الصريح فى أن الخلاف بين القول بالجهة والقول بالسمت حقيقى له ثمة لالفظى نعم قال الشيخ الأمير فى الحاشية المذكورة عقب ما ذكره فان أريد إمكان الوصل بينهما أى بين الجسم الصغير والجملة الكثيرة بخطأى مستقيم ولو تيامن أو تياسر رجع الخلاف أى بين القولين المذكورين لفظياً كما يظهر ذلك عند من له أدنى إلمام بالهندسة اه أى وهم لم يصرحوا بهذه الإرادة فيبقى الخلاف على حقيقته والله أعلم

[مسئلة] قال الشيخ الصاوى فى باب الهبة عند قول الشيخ الدردير فى أقرب المسالك وهبة الدين إبراهيمان وهب لمن هو عليه فلا بد من القبول لأن الإبراء

والأصل الآخر هو وضع اليد الذى لم يقارنه دعوى الحرية فإنه يفيد الملك وهو المذهب هنا فى الروضة واليد على البالغ المسترق وإن لم تغن عن اليانة عند إنكاره فهى غير ساقطة بالكلية بل يجوز اعتمادها فى الشراء وإن سكت المسترق اكتفاء بالظاهر أن الحر لا يسترخ الخ مافى الروضة إلا إن ادعى الكامل يبلوغ وعقل ورشد الحرية فالقول قوله يمينه لكن بشرط أن لا يسبق إقراره برقية وهو كامل يبلوغ وعقل ورشد كما فى المغنى ونص عبارته سكتوا

عن اعتبار الرشد في المقر هنا وينبغي كما قال الزركشي اعتباره كغيره من الأقاير فلا يقبل اعتراف الجوارى بالرق كما حكى عن ابن عبد السلام لأن الغالب عليهم السفه وعدم المعرفة قال الأذرعى وهذه العلة موجودة في غالب العبيد لاسيما من قرب عهده بالبلوغ انتهى وفي التحفة وعن ابن عبد السلام ما يقتضى اعتبار رشه أيضا وظاهر كلامهم خلافه انتهى وتبرأ منه بعد ذلك وفي باب الدعوى أيضا وجزم في النهاية (٣٢٩) بعد اشتراط الرشد انتهى فإذا فهمت

ما ذكر علمت أن الجارية تصدق بيمينها إذا كانت كاملة في قولها أنا حرة وأمة وإذا أقرت وهي كاملة بالرقية ثم أقامت بينة بالحرية لا تسمع للتناقض وأما غير الكامل إذا ادعى واضع اليد رقه فالقول قول واضع اليد يمينه فلو ادعى بعد كماله الحرية لم تسمع دعواه إلا بينة والله سبحانه أعلم. (بسم الله الرحمن الرحيم) رفع هذا السؤال مع جوابه لمولانا المرحوم السيد عمر بن عبد الرحيم البصرى الشافعى الحسينى وصورته فما يقول مولانا في شخص وقف في الشباك من الشبايك التى على الحرم كدرسة القاضى الخاص الشريفة والباسطية والبيوت التى لها شباك في حائط المسجد مقتديا بإمام المسجد الحرام هل تصح قدوته سواء كان الشباك مغلوقا أو مفتوحا مثبتا أم لا وإذا صح قدوته هل تصح صلاة من وقف وراءه في أرض المدرسة والبيوت وهو ناوى القدوة بإمام المسجد فتكون صلاته مرتبطة بصلاة إمام المسجد أم لا بينوا لنا ذلك وأوضحوه إيضا حاشا فياؤ من نقل ذلك من أئمة المذهب (الجواب)

يحتاج للقبول وإلا يهيه لمن هو عليه بل لغيره فكرهه يتعين فيه الإشهاد مانصه يؤخذ من قوله فكرهه صحة التصرف في الوظائف وهو أن يتجمد لإنسان مال معلوم من وظيفة أو جامكية فينزل عنها لغيره إن كان ذلك النزول من غير مقابلة شيء بل هبة أما إن كان في مقابلة شيء يؤخذ فإن سلم من الربا جاز وإلا منع اه والله أعلم هذا من جهة الهبة وأما من جهة البيع فسيأتى حكمه فترقب [مسئلة] ذكر العلامة العطار على جمع الجوامع عند الكلام على الكباثر أن كلا من بذل المال وأخذه على الحكم كبيرة سواء كان بالباطل أو بالحق وأن بذل مال للمتكم في جائز مع السلطان مثلا جعالة جائزة عند الشافعية وغير جائزة عند المالكية لأنه من الآخذ على الجاه وأما بذل المال للمتكم في واجب كالمحبوس ظلما ففى فتاوى القفال أنه لو كان يبدظالم فقال إن خاصتنى منه فلك كذا يحتمل أن يقال يستحقه كرد الآبق ويحتمل أن يقال تخليصه من جملة النهى عن المنكر وهو من فروض الكفاية فيكون بالتخلص مسقطا للفرض عن نفسه فلا يستحق جعلاه وفي الروضة في القضاء إنه إن كان الطالب للقضاء ممن يتعين عليه ويستحب له فله بذل المال والآخذ ظالم بالآخذ وهذا كما إذا تعذر الأمر بالمعروف إلا ببذل أعماله وهو جزم بالاحتمال الثانى فينبغى أن يكون هو المعتمد فيحل البذل للجاعل ويحرم على الآخذ ومحل ذلك إذا علم المجمعول له أن الجاعل مظلوم بالحبس فإن لم يعلم ذلك لم يجب عليه فلم يتمتع عليه الآخذ اه والله أعلم

(فائدة) قد نظمت المسائل الست التى لا تفوت الزوجة على حليلها بدخول

غيره عليها بقولى

ولا تفوت بالدخول زوجة	على حليلها بست تثبت
من أخبرت بموت غائب قدم	بعد دخول الثانى وهو ما علم
من طلقت لفقد إنفاق حصل	بشرطه ثم بها إلى دخل
فأثبت الأول ترك ما بنى	أو الوكيل أو بأن ذاتى
وزوجة المفقود في مفروضة	تزوجت والفسخ جا للعدة
واستبرأت وثالث بها دخل	فظهرت صحة مفسوخ حصل
ومن تزوجت بدعوى الموت	لزوجها أو بثبوت موت

الحمد لله اللهم ألهم الصواب الاقتداء بإمام المسجد لمن هو في شباك حائط المسجد صحيح لما تقرر من أنه إذا جمع الإمام والمأموم مسجد صح الاقتداء ولا يضر أن يكون بينهما باب مغلوق ولام الروضة تبعاً لأصله يقوى ما ذكرنا لأن لفظه وشرط البنائين في المسجد أن يكون باب أحدهما نافذاً إلى الآخر وإلا فلا يعدان مسجداً واحداً وقد سئل شيخنا الإمام شيخ الإسلام ابن حمزة بن ظهيرة شيخ الإسلام البلقينى عن معنى كلام الروضة هذا فقال إنه تابع في ذلك

لكلام الرافعي والرافعي ليس له سالف من الأصحاب في ذلك وهو مخالف لكلام الشافعي والأصحاب ثم ذكر كلاماً طويلاً يتعين مراجعته من الفتاوى المكية فالملفتى به والذي أدركنّا عليه الجملة من مشايخنا الاقتداء بإمام المسجد في جدار المسجد الحرام ونقله جماعة وإذا صلى في جدار المسجد صحت صلاة من خلفه واقتداؤه بإمام المسجد وصلاة من ينظره بصلاة الإمام والحال ما ذكر (٣٤٠) والله تعالى أعلم وبه التوفيق وكتبه الفقير إلى الله تعالى أبو السعادات بن محمد

أبي البركات بن ظهيرة الشافعي
كان الله له أمين وقال السائل
نقلًا من خطه رحمه الله تعالى
فما القول فيه أفتونا مأجورين
أثابكم الله الجنة ونعيمها آمين
(فأجاب) مولانا المشار إليه
السيد عمر رحمه الله تعالى بما صورته
الحمد لله سبحانه حاصل ما أفاده
العلامة المشار إليه ذكر خلاف
في صحة الاقتداء بالأماكن المذكورة
وهو كما قال فالذي اقتضاه كلام
الشيخين عدم الصحة على تفصيل
يعلم بما سنحكيه عن كلام المتأخرين
المعتمدين لمقاتلتهما المذكورة
والذي حرره السراج البلقيني
والجمال الإسنوي الصحة مطلقاً
ومنشأ الخلاف الاختلاف في أنه
هل يعتبر في أبنية المسجد الواحد
التنافذ أولاً فمن شرطه منع الصحة
ومن لم يشترط قال بالصحة فمن
اعتمد الأول من المتأخرين
مشايخ الإسلام الشهاب بن حجر
والشمس الخطيب الشربيني
والجمال الرملي في شروحه على
المنهاج فعبارة الأول مانعه فإن
حال ما أي بناء يمنع المرور
لا الرؤية كالشباك فوجهان في
الجموع وغيره البطالان قوله

بغير عدلين ففسخه حصل
ثالث الأزواج بها من طلقت
كإسم من غنى طلاقها وقد
فقدت من طلقت وقد دخل
ظن بأنها تكون خامسة
فزوجت ودخلت والخامسة
خلافها فظهرت من بعد ذا
فاحفظ هديت صاحبي لا تنبذا

[مسئلة] من وطء أمة ياذن سيدها له في الوطء لاحد عليه ويؤدب مراعاة
لقول عطاء بجواز التحليل فالحللة من يقول سيدها لغيره أذنت لك في وطئها أو
أباحت لك اه من شرح أقرب المسالك وفي الصاوي مذهب عطاء جواز نكاح
الأمة التي أحل سيدها وطأها للواطئ وهو صادق بما إذا كان بعوض وبدونه
وحينئذ فالمستأجرة من سيدها محللة فلا حد فيها نظراً لهذا المذهب كذا في البناني
وقال أبو حنيفة لاحد في وطء المستأجرة للواطئ وظاهره كان المؤجر وليها
أوسيدها أو نفسها لأن عقد الإجارة عنده شبهة تدرأ الحد وإن حرم عنده
الإقدام على ذلك اه (فائدة) ذكر ابن فرحون في تبصرته عن المازري في المعلم
أن الدليل على ما ذهب إليه مالك من جواز زيادة العقوبات على الحد فعل سيدنا
عمر رضي الله تعالى عنه في ضرب الذي نقش خاتمه مائة ونقل ابن قيم الجوزية أنها
ثلاثمائة في ثلاثة أيام وذكر القرافي أن صاحب القضية معن بن زياد زور كتاباً
على عمر ونقش خاتمه لجلده مائة فشفع فيه قوم فقال أذكرتموني الطعن وكنت
ناسياً لجلده مائة أخرى ثم جلده بعد ذلك مائة أخرى ولم يخالفه أحد فكان
إجماعاً قال المازري وضرب عمر رضي الله تعالى عنه ضيعاً أكثر من الحد اه
قلت ومن هذا يؤخذ حكم من ضرب سكة السلطان فيكون تأديبه بمثل ما أدب
به سيدنا عمر رضي الله عنه من نقش خاتمه والله أعلم (فائدة) جملة نساته صلى
الله عليه وسلم اللاتي عقد عليهن خمس وعشرون امرأة المتفق على دخوله بهن
إحدى عشرة امرأة : ست من قريش :

(١) خديجة بنت خويلد (٢) عائشة بنت أبي بكر (٣) حفصة بنت عمر (٤) أم
حبيبة بنت أبي سفيان بن حرب (٥) أم سلمة بنت أبي أمية (٦) سودة بنت زمعة

الآتي والشباك يفهم ذلك فلذا لم يصرح هنا بتصحيحه وبحث الإسنوي أن هذا في غير شبك بجدار المسجد وإلا
كالمدارس التي بجدار المسجد الثلاثة صحت صلاة الواقف فيها لأن جدار المسجد عنه والحيلولة لا تضر رده جمع
وإن انتصر له آخرون بأن شرط الأبنية في المسجد تنافذ أبوابها على ما مر فقاية جدار المسجد أن يكون كبناء فيه
فالصواب أنه لا بد من وجود باب أو خوخة فيه يستطرق منه إليه من غير أن يزور كامر في غير المسجد ويظهر أن

المدار على الاستطراق العادى انتهى . وعبرة الثاني يعنى الشريئى رحمه الله واعلم أن التسمير للأبواب يخرجها عن الاجتماع فإذا لم تتنافذ أبوابها إليه أو لم يكن التنافذ على العادة لم يعد الجامع لها مسجداً واحداً وإن خالف فيه البلقنى فيضر الشباك فلو وقف وراءه بحدار المسجد ضر ووقع للأسنوى أنه لا يضر قال الحصنى وهو سهو والمنقول فى الرافعى أنه يضر أخذاً من شرطه تنافذ أبنية المسجدين انتهى وعبرة الثالث نحوها (٣٤١) فإن أريد السؤال عما يسوغ إطلاق

الإفتاء به للمنتسب انتهى (سئل)

ما قولكم فى رجل أعجمى يزعم أنه شيخ طريقة قادرية جلس بين جماعة من الأتراك يذكر لهم محاسن سيدى عبد القادر ومرتبته وكراماته وأنه المقدم على سائر الأولياء وذكر أنه إذا ذكر عندهم فى بلادهم سيدى عبد القادر يقولون قدس الله سره العزيز وإذا ذكر غيره من الأولياء كسيدى أحمد البدوى وسيدى أحمد الرفاعى وسيدى ابراهيم الدسوقي يقولون رحمة الله عليه ولا يقولون قدس الله سره العزيز كما يذكرون سيدى عبد القادر فسمع هذه المقالة منه رجل من أهل العلم فقال له لم لا تسلكون طريق الإنصاف والعدل وتجتنبون الألفاظ الموهمة للتقديس المنهى عنه فأجابه لا نقول إلا هكذا وأبى أن يقول قدس الله سرهم العزيز فاستشعر منه ذلك العالم سوء الاعتقاد فيما سوى سيدى عبد القادر من الأولياء فقال له أيضاً لا بد من سلوك الإنصاف وتجنب التقصير والاحفاف فقال الرجل لذلك العالم أنتم يا أيها العلماء أعداء

وأربع عرييات (١) زينب بنت جحش (٢) ميمونة بنت الحارث الهلالية (٣) زينب بنت خزيمة الهلالية أم المساكين (٤) جويرية بنت الحارث الخزاعية المصطلقية . وواحدة غير عرية من بنى إسرائيل وهى صفية بنت حبي من بنى النضير . مات عنده صلى الله عليه وسلم منهن ثنتان (١) خديجة (٢) زينب أم المساكين . وتوفى صلى الله عليه وسلم عن التسعة الباقية المنظومة فى قول بعضهم

توفى رسول الله عن تسعة نسوة

فعائشة ميمونة وصفية وحفصة تلوهن هند وزينب

جويرية مع رملة ثم سودة ثلاث وست نظمن مهذب

وجملة من ذكر أنه صلى الله عليه وسلم تزوج بهن وفارقهن اثنتا عشرة امرأة مات منهن قبل الدخول باتفاق ثنتان (١) إشراق بنت خليفة أخت دحية الكلبي (٢) خولة بنت الهذيل . وعلى خلاف فى الطلاق أو الموت مع الاتفاق على عدم الدخول ثنتان (١) مليكة بنت كعب (٢) سبأ بنت أساء . وفارق بعد الدخول باتفاق (١) فاطمة بنت الضحاك (٢) عالية بنت ظبيان . وقبله باتفاق (١) عمرة بنت يزيد (٢) أسماء بنت النعمان . وعلى الخلاف فى الفراق قبل وبعد (١) أم شريك القرشية (٢) المستقبل التى جهل حالها وهى ليل بنت الخطيم . ومات صلى الله عليه وسلم عن قتيلة بنت قيس وهو لم يدخل بها . فالمفارقات باتفاق : سبع . وعلى خلف : ثنتان . والميتات فى حياته باتفاق : أربع . ومات صلى الله عليه وسلم عن عشر واحدة منهن لم يدخل بها . وخطب صلى الله عليه وسلم ثمان نسوة ولم يعقد عليهن باتفاق . وسراريه صلى الله عليه وسلم التى دخل عليهن بالملك أربعة (١) مارية القبطية (٢) ربحانة بنت شمعون من بنى قريظة وقيل من بنى النضير (٣) نفيسة التى وهبها له زينب بنت جحش (٤) التى أصابها فى بعض السبي ولم يعرف اسمها . أفاده الجمل على الجلالين عن المواهب والله أعلم . وقد نظمت خلاصته فى قولى

جملة من طه عليهن عقد عشرون مع ثلاثة حقا تعد

دخوله أتى على إحدى عشر بالاتفاق خذ فبنت عمرا

الأولياء أعداء الفقراء وأنت يا أيها الشخص عدو لسيدى عبد القادر فما الحكم فى ذلك الرجل وماذا أفيدوا الجواب مفصلاً ولكم الثواب من الملك الوهاب (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله سبحانه ماشاء الله لا قوة إلا بالله قال الله تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً وقال تعالى واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين وأخرج الإمام البخارى عن أنس وأبى هريرة رضى الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال عن

الله تعالى قال من أهان لي وليا فقد بارزني بالمحاربة وفي رواية له قال قال الله تعالى من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب وتأمل هذا الوعيد الذي لا أشد منه إذ محاربة الله تعالى للعبيد لم تذكر إلا في أكل الربا ومعاداة الأولياء ومن عاداه الله لا يفلح أبداً بل لا بد والعياذ بالله أن يموت على الكفر عافانا الله تعالى من ذلك بمنه وكرمه وأخرج الطبراني بسند حسنه الترمذي عن أبي أمامة (٣٤٣) رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال ثلاثة

لا يستخف بهم إلا منافق ذو شية في الإسلام وذو العلم وإمام مقسط وأخرج الإمام أحمد بإسناد حسن ليس من أمتي من لم يبجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعلمنا حقه والطبراني تعلموا العلم وتعلوا العلم السكينة والوقار وتواضعوا لمن تعلمون منه واحد اللهم لا يدركني زمان ولا تدركوا زمانا لا يتبع فيه العليم ولا يستحي فيه من الحليم قلوبهم قلوب الاعاجم وألستهم السنة العرب وفي فتاوى البديعي من السادة الخنفية من استخف بالعلم طلقت امرأته فكأنه جعله ردة وقال الإمام الحافظ ابن عساكر اعلم يا أخي وفقك الله وإيانا وهداك سبيل الخير وهدانا أن لحوم العلماء مسمومة وعادة الله في هتك ستر من نقصهم معلومة ومن أطلق لسانه في العلماء باللب ابتلاه الله قبل موته بموت القلب فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم فإذا تأملت هذه النصوص القرآنية والاحاديث النبوية وكلام علماء الملة الحمديدية ظهر

حفصة مع خديجة عائشة كذاك أما سلمة حبيبة وسودة وهن من قریش ميمونة زينب بنت جحش وزينب أم المساكين كذا جويرة من عرب قد أخذنا بنت حي من بني النضير لا عما عدا خديجة وزينبا وفارق النبي اثنتي عشر إشراق خولة وهل مليكة قبل الدخول لهما وفارقا فاطمة عالية وقيله ومثلها عمرة اسما وعلي من قبله أو بعده أم شريك قبل دخوله بها فسج وأربع قد متن في حياته لكن على واحدة لم يدخلها وخطب الهادي ثمانى نسوة ثم سراريه التي بالملك قد مارية ريجانة نفيسة ومن له في بعض سبي تثبت

[مسئلة] في الصاوى على أقرب المسالك لا يجوز التعزير بأخذ المال إجماعا وما روى عن الإمام أبي يوسف صاحب أبي حنيفة من جواز التعزير للسلطان بأخذ المال فعنه كما قال البراذعي من أئمة الخنفية أن يمسك المال عنده مدة لينزجر ثم يعيده إليه لا أنه يأخذه لنفسه أو لبيت المال كما يتوهم الظلمة إذ لا يجوز أخذ مال مسلم بغير سبب شرعى وفي نظم العمليات

ولم تجز عقوبة بالمال أو فيه عن قول من الأقوال

انتهى والله أعلم (فائدة) في حاشية الأمير على عبد السلام المنفى في حديث لا يزنى الزاني حين يزنى وهو مؤمن الخ الإيمان الكامل المصاحب للراقبة إذ لا حجاب الغفلة ماعصى أو أنه إن استحله وما يقال إن الإيمان يرفع ثم

لك أن هذا المدعى أنه صاحب طريقة وقع في عظيم لا ينجه منه إلا التوبة وعفو الله تعالى لأنه جعل العلماء محاربين لله تعالى وقد علمت ما في ذلك ومن استخف بالعلماء الحاملين للشرعة المطهرة فالواجب على ولاية أمور المسلمين أقام الله بهم دعائم الدين وأدحض بهم شبهات المعاندين تعزيره التعزير البالغ اللائق بأمثاله ليرتدعوا عن أمثال هذه الكلمات التي تكاد أن تخرج الإنسان عن دائرة الإيمان والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه

في إهداء قراءة القرآن إلى روح رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجوز أم لا (أجاب) رضى الله عنه يجوز ذلك وفاعله مأجور لعظم أجره بذلك لأن مذهب جمهور أهل السنة والجماعة جواز إهداء ثواب عمل الإنسان لغيره وهو عام في جميع العبادات صلاة أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قراءة قرآن أو ذكر أو غير ذلك من أنواع السير سواء كانت العبادة فرضاً أو نفلاً وحديث لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد (٣٤٣) محمول على الخروج عن العهدة لاعلى

مجرد هذا الثواب ويصل الثواب إلى ذلك المهدى له ويتنفع به حياً كان أو ميتاً بلا فرق بين أن ينوي ذلك في ابتداء الفعل أو في انتهائه بعد أن نواه لنفسه كما قاله صاحب البحر لا طلاق كلامهم قال العلامة الزيلعي وليس فيه شيء مما يستبعد عقلاً لأنه ليس فيه إلا جعل ماله من الأجر لغيره والله تعالى هو الموصل إليه وهو قادر عليه ولا يختص ذلك بعمل دون عمل انتهى وأدلة السنة كثيرة قاربت التواتر ومنعت المعتزلة جميع ذلك لقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وقد كثرت الأجوبة من الأئمة المذكورة عن علماء أهل السنة والجماعة وقال الخبر ابن عباس إنها منسوخة قال مولانا العارف بالله سيدى السيد عبد الله ميرغنى في كنز الفوائد شرح منظومته بحر العقائد نقلاً عن العلامة القرطبي بعد ترجمته لما تقرر وإذا علمت ذلك فاعلم أنه لا فرق فيه عندنا بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره وإن كان جمع ذلك وخبر أعمال العباد في صحيفته بل له الكلمات كلها إذ لا مانع

يرجع له يلزمه عدم إيمانه إن مات في تلك الحالة وما في البخارى عن ابن عباس وشرحه عن أبي هريرة يرفعه يحمل على رفع الإيمان الكامل اه قلت وبكل من كون المنفى في الحديث المذكور الإيمان الكامل أو مطلق الإيمان إن استحلّه ويحمل الإيمان المنفى في الحديث المذكور على ذلك تدفع المعارضة بينه وبين حديث لو أتيتني بقراب الأرض خطايا ثم أتيتني لا تشرك بي شيئاً غفرتها لك ولا أبالي أو كما ورد وحديث بطاقة لا إله إلا الله حيث ترجح في الميزان بسبعين سجلاً خطايا وحديث أبي ذر المشهور ونحوها وما يشهد لكون المنفى الإيمان الكامل ما حكى أن امرأة جميلة ذات عفة وديانة جاءت فطلبت من جارها ما تنقوت به فأبى من أن يعطيها شيئاً إلا أن تتمكن من نفسها فامتعت من ذلك وصبرت على الجوع ثلاثة أيام حتى اشتد بها فأتت لجارها وقالت قوتى وافعل ما تريد فلما تمكن منها رأى أن جارها ربما اطلع عليه إذا لم يغلق الطاقة فهم لغلقها فقالت له المرأة ما تريد فأخبرها بذلك فقالت له يا مجنون تخشى الجار ولا تخشى الجبار الذى لا تخفى عليه خافية تأثر كلامها في قلبه وامتنع من الزنا وأعطاه ما طلبها والله أعلم (فائدة) قال الشيخ القسطلاني علي البخارى حديث أنس المروى في الصحيحين وغيرهما أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء فإنه كان يرفع يديه حتى يرى يياض أبطيه مؤول على أنه لا يرفعهما رفعاً بليغاً ولذا قال في المستثنى حتى يرى يياض أبطيه نعم ورد رفع يديه عليه الصلاة والسلام في مواضع كرفع يديه حتى رؤى عفرة أبطيه حين استعمل ابن اللثية على الصدقة كما في الصحيحين ورفعهما أيضاً في قصة خالد بن الوليد قائل اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد رواه البخارى والنسائي ورفعهما على الصفار رواه مسلم وأبو داود ورفعهما ثلاثاً بالبقع مستغفراً لأهله رواه البخارى في رفع الدين ومسلم وحين تلا قوله تعالى إنهن أضللن كثيراً من الناس الآية قائل اللهم أمى أمى رواه مسلم ولما بعث جيشاً فيهم على قائل اللهم لا تمتنى حتى ترينى علياً رواه الترمذى ولما جمع أهل بيته وألقى عليهم الكساء قائل اللهم هؤلاء أهل بيتى رواه الحاكم انتهى نقله الوالد رحمه الله تعالى رحمة الأبرار [مسئلة] في شرح الدردير على أقرب المسالك والصاوى عليه القول الذى رجع إليه مالك هو أن

من أن تكون معلقة بالأسباب مع أنه لانهية لكلمات الوهاب ألا ترى أنه سبحانه وتعالى طلب منا أن نصلى ونسلم عليه وندينه عليه السلام بالدعاء له بالوسيلة وغيرها وعلى هذا جرى العمل في غالب الأعصار وأكثراً المصار وقد قال سبحانه وتعالى إنا لانضيع أجر من أحسن عملاً وقال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع أمى على ضلالة ونرجو أن الواقع خير بلا شك في ذلك ولا ضير انتهى فمن رغب في رفع الدرجات فليكثر من إهداء جميع الخيرات للأحياء والأموات

خصوصاً سيد السادات ولا ينقص بذلك أجره بل يعظم له ثوابه ويعلو قدره كما وردت به السنة وذهب إليه كثير من علماء الأمة وأن من صرفه لسيد الوجود عز بكمال المقصود كما جربه خواص أهل الشهود وقال في التحفة ما حاصله وما اعتيد في الدعاء بعد قراءة القرآن من قول الداعي اللهم اجعل ثواب ذلك أو مثله مقدماً إلى حضرة صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم (٣٤٦) جاز كما قاله جماعة من المتأخرين بل حسن مندوب إليه خلافاً لمن

وهم فيه لأنه صلى الله عليه وسلم أذن لنا في الدعاء بكل ما فيه زيادة تعظيم حيث أمرنا بسؤال الوسيلة له ونحوها وفي حديث أبي المشهور وهو قوله رضى الله عنه كم أجعل لك من صلاتي أي د عانى أصل عظيم في مشروعية الدعاء له عقب القراءة وغيرها وليس في الدعاء بزيادة الشرف ما يوهم النقص خلافاً لمن وهم فيه أيضاً كما بينته في الفتاوى ومن الزيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم أن يتقبل الله تعالى عمل الداعي بذلك ويثيبه عليه وكل من أثيب من الأمة على عمل كان له صلى الله عليه وسلم مثل ثوابه مضاعفاً بعدد الوسائط التي بينه وبين ذلك العامل مع اعتبار زيادة مضاعفة كل مرتبة عما بعدها ففي الأولى ثواب إبلاغ الصحابي وعمله وفي الثانية هذا وإبلاغ التابعي وعمله وفي الثالثة ذلك كله وإبلاغ تابع التابعي وعمله وهكذا وذلك شرف لا غاية له اه بالمعنى وبعض تصرف وفي هذا القدر كفاية لمن أتخف بالهداية وحفته العناية في البداية والنهاية وقول من قال لا نعرف

رب الدين ليس له مطالبة الضامن بالدين إن تيسر الأخذ لرب الدين من مال المدين بأن كان موسراً غير ملد ولا ظالم والقول المرجوع عنه هو أن رب الدين بخير في طاب أمهما شاء من المدين أو الضامن قال البناني والقول المرجوع عنه هو الذي جرى العمل بفاس وهو الانسب بكون الضمان شغل ذمة أخرى بالحق اه والله أعلم [مسئلة] اعلم رحمك الله تعالى أن المأخوذ من المدونة هو أن الفلوس ونحوها مما جعل سكة وعينا وجرى به التعامل بين الناس لا يعطى حكم الدنانير والدرهم إلا في بابي الصرف والربابنوعيه نظراً لكونه صارفاً بالسكة من نوع الدنانير والدرهم وأما في غير هذين البابين كالزكاة فإما يعطى ما ذكر حكم العروض في جريان زكاته على حسب الإدارة والاحتكار مما هو موضح في كتب الفقه ففي كتاب الزكاة من المدونة مانصه قلت أرأيت لو كانت عند رجل فلوس في قيمتها مائتا درهم خال عليها الحول ما قول مالك في ذلك قال لا زكاة عليه فيها وهذا مما لا اختلاف فيه إلا لأن يكون ممن يدير فتحمل بحمل العروض قال وسألت مالكا عن الفلوس تباع بالدنانير أو بالدرهم نظرة أو تباع الفلوس بالفلسين فقال مالك إنى أكره ذلك وما أراه مثل الذهب والورق في الكراهية انتهى وفي كتاب الصرف منها قلت أرأيت لو اشتريت فلوساً بدرهم وافترقنا قبل أن نتقاض قال لا يصلح هذا في قول مالك وهذا فاسد قال لى مالك في الفلوس لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة قلت أرأيت إن اشتريت خاتم فضة أو خاتم ذهب أو تبرذهب بفلوس فافترقنا قبل أن نتقاض أيجوز هذا في قول مالك قال لا يجوز هذا في قول مالك لأن مالكا قال لا يجوز فلس بفلسين ولا تجوز الفلوس بالذهب والفضة ولا بالدنانير نظرة ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال الفلوس بالفلوس بينهما فضل فؤو لا يصلح في عاجل بأجل ولا يصلح إلا عاجل بعاجل ولا يصلح بعض ذلك ببعض إلا داء وهات قال الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد وربيعة أنهما كرها الفلوس بالفلوس وبينهما فضل أو نظرة وقالوا إنها صارت سكة مثل سكة الدنانير والدرهم الليث عن يزيد بن أبي حبيب وعبيد الله بن أبي جعفر قالوا وشيوخنا كلهم أنهم كانوا يكرهون صرف الفلوس بالدنانير والدرهم إلا يدأ يد وقال يحيى بن أيوب قال

في ذلك خبراً ولا أثر لا يدل على عدم وجود ذلك لأنه لم يحط علماء بجميع ماورد ، وانكار جماعة مشروعية هذا الفعل لعدم فعل أحد من الصحابة له غير مسلم أولاً لعدم إمكان معرفة جميع أحوالهم عادة وعلى فرض ثبوت ذلك فانه لا يدل على عدم الجواز مع ماورد مما يدل على مشروعية أصل الدعاء له المستفاد منها جواز هذا الفعل ومن قال بأن هذا الفعل بدعة وأن النبي صلى الله عليه وسلم غنى عنه فجوابه على تسليم كونه بدعة ليس كل بدعة مذمومة بل منها ما هو مستحسن

كما يشير إلى ذلك حديث من سن سنة حسنة إلى آخره ونرجوا أن يكون هذا الفعل من المستحسن شرعا لورود دليل مشروعيته في حق غيره عليه الصلاة والسلام وورود الأمر بأصل الدعاء له صلى الله عليه وسلم وأما كونه صلى الله عليه وسلم غنياً عن ذلك لجوابه أن أحدا وإن جل قدره لا يستغنى عن واسع فيض الله ورحمته وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لن يدخل أحدكم الجنة عمله (٣٤٥) قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته رواه مسلم وهو وإن حاز أعلي المقامات وأرفع الدرجات لم يزل يترقى في كل لحظة من اللحظات إلى مقامات عظيمة عالياً لأنه قابل للكمال ولا نهاية للكمالات ولا مانع من ربط بعضها بما يلحقه من أمتته من الدعوات ليعود نفعها إليهم من واهب العطايا هذا ما ظهر للعبد المعترف بالعجز والتقصير والله أعلم انتهى سیدی

يحيى بن سعيد إذا صرفت درهما فلوساً فلا تفارقه حتى تأخذه كله والله أعلم اه بحروفة ومثل هذا في كتاب السلم الأول منها فعلم أن الورق الذي جرى به التعامل اليوم المسمى بالنوط إنما يعطى حكم الدراهم والدنانير في باب الصرف والربا بنوعيه وأما في الزكاة فلا يعطى حكمهما بل إنما يعطى حكم العروض فيجرب فيه حكم الزكاة على حسب الاحتكار والإدارة الموضح في كتب الفقه ولا يكون حكمه حكم السند على ملئ لوجود الفرق بينهما نعم إن كان منسماً بحيث تضمنه الحكومة إذا ضاع فإنه يكون حكمه حكم السند على ملئ وكذا الورق المسمى بالشيك يكون حكمه حكم السند على ملئ لعدم الفارق بينهما من حيث أن كلا لا يصرف إلا بمحل مخصوص ومضمون لو ضاع فتجب فيه الزكاة في كل سنة والله أعلم [مسئلة] ذكر العلامة الدردير في شرحه على أقرب المسالك أن القول الذي رجع إليه مالك وهو المشهور هو أن من استحق بالملك أم ولد من أولدها بشبهة كأن اشتراها من غاصب بلا علم قيمتها وقيمتها ولدها يوم الحكم بالاستحقاق لا يوم الوطء ولا يوم الشراء والولد حر نسيب باتفاق إذا كان واطئاً حراً والقول الذي رجع عنه هو أن لربها أخذها إن شاء مع قيمة الولد يوم الحكم ثم رجع عنه أيضاً إلى أنه يلزم قيمتها فقط يوم الوطء وبه حكم عليه لما استحققت أم ولده إبراهيم وقيل أم ولده محمد كما في عبارة ابن رشد وفي كلام الفاكهاني ما يقتضي أنه هو الذي أفتى بذلك لنفسه اه منه في فصل الاستحقاق بزيادة من الصاوي عليه [مسئلة] في أقرب المسالك قول مالك في المدونة وهو الذي رجع إليه هو أن الشاهد على خط نفسه بقتضية لا يشهد حتى يتذكرها بتمامها فإن لم يتذكرها أو تذكر بعضها أدى الشهادة على أن هذا خطي ولكني لم أذكر القضية بلا نفع للطالب وفائدة الأداء احتمال أن الحاكم يرى نفعها قال ابن رشد وكان مالك يقول أولاً إن عرف خطه ولم يذكر الشهادة ولا شيئاً منها وليس في الكتاب محو ولا ريبه فليشهد وبه أخذ عامة أصحابه مطرف وعبد الملك والمغيرة وابن أبي حازم وابن دينار وابن وهب وسحنون وابن حبيب قال في التوضيح صوب جماعة أن يشهد إن لم يكن محو ولا ريبه فإنه لا بد للناس من ذلك ولكثرة نسيان الشاهد المنتصب ولأنه لو لم يكن يشهد حتى يذكرها لم يكن لوضع خطه فائدة قال الصاوي ولذلك نقل عن شيخ

(٤٤ - قرة العين) لا تلازم بين الروح والحياة إلا في العادة ومن الحنفية من قال توضع فيه الروح لكن هل تعود إلى جميع بدنه قيل نعم وقال ابن حجر وظاهر الخبر أنها تحل في نصف الميت الأعلى فيسأل البدن وفيه الروح وهو مذهب الجمهور اه والله أعلم أجاب مولانا الشيخ محمد صالح بن الشيخ إبراهيم الرئيس على السؤال المذكور سابقاً في الجوار المجلوبة من بلاد الرصاص المسميات بالشارنة الخ بقوله الحمد لله رب العالمين ما شاء الله لا قوة إلا بالله اللهم توفيقاً

لصواب وهداية إليه لاشك في حل شراء التسم الأول لأن الفرع يتبع الأم في الرق وتحريم شراء القسم الثاني كذلك لأنه يتبع لأمه في الحرية والقسم الثالث إن كان المسي كافرأ حرياً أو ذمياً انتقض عهده فلا شك في حل شرائه وأما إذا كان المسي حراً مسلماً فلا شك في تحريم بيعه وشرائه لأنه لا يحل استرقاقه بحال ؛ بقي مالوشك من أى الأقسام هو وقد تعارض فيه أصلاً الحرية (٣٤٦) وهى أن الأصل في الإنسان الحرية والأصل الآخر هو موضع اليد

الذى لم يقارنه دعوى الحرية فانه يفيد الملك وهو المذهب في الروضة واليد على البالغ المسترق وإن لم تكن عن البيعة عند إنكاره فهى غير ساقطة بالكلية بل يجوز اعتمادها في الشراء إن سكت المسترق اكتفام بالظاهر لأن الحر لا يسترق الخ ما في الروضة إلا إن ادعى الكامل ببلوغ وعقل ورشد الحرية فالقول قوله يمينه لكن بشرط أن لا يسبق لإقراره برقية وهو كامل ببلوغ وعقل ورشد كما في المغنى ونص عبارته سكتوا عن اعتبار الرشد في المقر هنا وينبغى كما قال الزركشى اعتبار الرشد كغيره من الأقاير فلا يقبل اعتراف الجوارى بالرق كما حكى عن ابن عبدالسلام أن الغالب عليهن السفه وعدم المعرفة قال الأذرى وهذه العلة موجودة في غالب العبيد لا سيما من قرب عهده بالبلوغ إه وفي التحفة وعن ابن عبد السلام ما يقتضى اعتبار رشه أيضاً وظاهر كلامهم خلافه انتهى وتبرأ منه بعد ذلك وفي باب الدعوى أيضاً وجزم في النهاية بعدم اشتراط الرشد اه

مشايخنا العدوى أنه كان يقول متى وجدت خطي شهدت عليه لأنى لا أكتب إلا على يقين من نفسى اه بزيادة من الصاوى وتصرف [مسئلة] القول الذى رجع إليه ابن القاسم هو أنه ينقض الحكم إن ثبت كذب الشهود بعد الحكم وقبل الاستيفاء في القتل والقطع والحد الحياة من شهودا بقتله أو جب من شهودا بزناه قبل الزنا الذى شهدوا به لحرمة الدم وحينئذ فلا غرم على الشهود وعلى هذا القول عامة أصحاب مالك وقيل لا ينقض الحكم وهو الذى رجع إليه ابن القاسم ومشى عليه خليل اه من أقرب المسالك والصاوى عليه والله أعلم [مسئلة] في الصاوى على أقرب المسالك القول الذى رجع إليه الإمام مالك هو أن إرث الواجبات من عشر أو غرة أو دية ولو تعددت بتعدد الجنين بالفرض والتعصيب فلأب الثلثان وللأم الثلث ما لم يكن له إخوة وإلا كان للأم السدس وهذا هو الراجح والقول الذى رجع عنه الإمام هو أن إرث الواجبات المذكورة للأب والأم على الثلثين والثلث ولو كان له إخوة وبه قال ابن هرمز وقال ربيعة إرث الواجبات المذكورة للأم خاصة لأن تلك الواجبات كالعوض عن جزء منها اه بتصرف والله أعلم [مسئلة] لا يؤثر الديغ في جلد الميتة طهارة في ظاهره ولا باطنه على المشهور وخبر أيما أهاب ديغ فقد طهر رخوه محمول عندنا في مشهور المذهب على الطهارة اللغوية وهى النظافة ولذا رخص في جلد الميتة مطلقاً سواء كان من جلد مباح الأكل أو محرمه إلا من خنزير وآدمى بعد ديغته بما يزيل الريح والرطوبة ويحفظه من الاستحالة أى من التلف والتقطيع كما تحفظه الحياة في يابس كالحبوب وفي الماء ولا يشترط في الدباغ إزالة الشعر عندنا وإنما يلزم إزالته عند الشافعية القائلين إن الشعر نجس وإن طهارة الجلد بالديغ لا تنعدي إلى طهارة الشعر لأنه تحله الحياة فلا بد من زواله وأما عندنا فالشعر طاهر لأن الحياة لا تحله فالقرو إن كان مذكى مجوسى أو مصيد كافر قلد في لبسه في السلاة أبا حنيفة لأن جلد الميتة عنده يظهر بالدباغ والشعر عنده طاهر ولا يقلد فيه الشافعى لأنه وإن قال بطهارة الجلد يقول بنجاسة الشعر ولا مالكا لأنه وإن قال بطهارة الشعر يقول بنجاسة الجلد اه أى يلفق ويقلد المذهين كذا في الدردير على خليل والدسوق عليه [مسئلة] في أقرب المسالك ما حاصله أنه لا يجوز الاتفاف بنجس الذات بحال إلا في مسائل مخصوصة

فاذا فهمت ما ذكر علمت أن الجارية تصدق بيمينها إذا كانت كاملة في قولها أنا حرة أو أمة وإذا أقرت وهى كاملة بالرقية سم أقامت بيعة بالحرية لا تسمع للتناض وأما غير الكامل إذا ادعى واضع اليد رقه فالقول قول واضع اليد يمينه فلو ادعى بعد كماله الحرية لم تسمع دعواه بلا بيعة والله سبحانه وتعالى أعلم . وأجاب مولانا الشيخ عبدالحفيظ ابن المرحوم الشيخ درويش المجمعى الحنفى على السؤال المذكور بقوله أحمد رب الأرباب وأسأله هداية للصواب

أما الصنف الأول فلا شك في جواز استرقاقهم وحل البيع والشراء فيهم وأما الصنف الثاني أحرار تبع لأمرهم لأن الأولاد يتبعون أمهاتهم في الرق والحرية فلا يجوز استرقاقهم ولا يحل البيع والشراء فيهم والصنف الثالث إن كان أحد الطائفتين مسلمين والآخرى كفار من أهل الحرب أو أهل ذمة نقضوا العهد واستولى المسلمون عليهم يسوغ سبيهم ويجوز استرقاقهم ويحل البيع والشراء فيهم وإلا فلا (٣٤٧) فمن أراد شراء شيء من المذكورات

إن علم أن المعروض من أي صنف فقد مر حكمه وإن شك واشتبه عليه الحال ولم يظهر أنه من أي نوع فالذي يظهر منع جواز البيع والشراء فيه لأن الأصل في بني آدم الحرية والتسك بالأصل لازم مالم يظهر خلافه وإذا ادعت الجارية حرية الأصل يقبل قولها ويحكم بحريتها من غير بينة مالم يسبق منها إقرار بالرق صريحاً أو دلالة وإن أقرت بالرق يقبل قولها ويجوز الاقدام على شرائها اعتماداً عليه غير أنها إذا ادعت الحرية بعد ذلك وأقامت بينة تسمع دعواها ويحكم بحريتها والتناقض الصادر منها غير مانع لسماح دعواها والله أعلم انتهى كتب ذلك بيده الفانية عبده الفقير إليه سبحانه وتعالى تراب أقدام الطلبة محمد بن خضر بن محمد البصري الشافعي غفر الله له وللسبلين آمين (في الجنائز)

(سئل) رضى الله عنه في محتضر فاضت روحه وهو قائل لا إله إلا الله فكانت هي آخر كلامه من الدنيا فاعترض إنسان فقال هذا

وردت مورد الرخص فلا تتعدى أحدها جلد الميتة المدبوغ يستعمل في الماء المطلق وفي غير المائعات كالحبوب والدقيق والخبز الغير المبلول وثانها أكل لحم الميتة لمضطر وللكلاب وثالثها إيقاد النجاسة كعظم الميتة على طوب أو حجارة ورابعها وضع النجاسة في الزرع لنفعه وخامسها شرب الخمر لإساعة غصة أو لدفع الهلاك بعدم الرطوبة لاللعطش نفسه لأنه يزيده فلا يجوز الدواء به ولو تعين وفي غيره من النجاسات خلاف إن تعين وأما المتنجس وهو ما كان طاهراً في الأصل وطرات عليه نجاسة فيجوز الانتفاع به في غير آدمى ومسجد بأن يسقى به الدواب والزرع ويدهن به نحو العجلة ويعمل من الزيت المتنجس صابون وغير ذلك ويحرم على الآدمي ولو غير مكلف أكله وشربه وأما تلطخه به فمكروه على الراجح وتجب إزالته للصلاة والطواف ودخول المسجد وكذا يحرم الانتفاع بالمتنجس في مسجد فلا يستصبح به بالزيت المتنجس نعم إذا كان المصباح خارجه والضوء فيه جازاه والله أعلم [مسئلة] في أقرب المسالك مع الشرح في باب الخيار وجاز لمن ملك شيئاً بشراء أو غيره البيع له قبل القبض له من مالكة الأول إلا طعام المعاوضة وهو ما استحق في نظير عوض فلا يجوز بيعه قبل قبضه سواء كان الطعام ربوياً أو غير ربوياً ولو كان العوض غير متمول كرزق قاض وجندى فإنه من بيت المال في نظير حكمه وحراسته وغزوه وكذا رزق عالم أو إمام أو مؤذن أو نحوهم في وقف أو بيت مال في نظير التدريس أو الإمامة أو الأذان لا يجوز بيعه قبل قبضه من ناظر ونحوه لأنه في نظير عمله وهو عوض بخلاف مالو رتب شيء لأنسان من بيت المال أو غيره كوقف على وجه الصدقة فيجوز بيعه قبل قبضه لعدم المعاوضة اه وفي الصاوى عليه عن عبد الباقي ويلحق برزق القاضى طعام جعل صداقاً وخلعاً فلا يجوز بيعه قبل قبضه لا مأخوذاً عن مستهلك عمداً أو خطأ فيجوز بيعه قبل قبضه اه وكذا المثل المبيع فاسداً إذا فات ووجب مثله كما قال البناني بجامع أن المعاوضة ليست اختيارية بل جر إليها الحال في كل خلافاً لعبد الباقي حيث جعله كرزق القاضى اه والله أعلم (فائدة) في القسطلاني عن البخارى والأوجه حمل النهى عن مرتبة الميت وهى عد محاسنه علي ما يظهر فيه تبرم أى تضجر أو علي فعله مع الاجتماع أو علي الإكثار منه أو علي ما يجدد

الميت حيث لم يقل عند احتضاره محمد رسول الله مقارنة لقول لا إله إلا الله لم يكن قد مات على شهادة ولا تنفعه هذه الكلمة مقصورة عن محمد رسول الله فأوجع كلامه قلوب أهل الميت وأصدقائه وغيرهم من الناس فيطلبون منكم الجواب موضحاً مبيناً ولكم بذلك جزيل الفضل والثواب يوم الحساب (أجاب رضى الله عنه) نعم الميت المذكور مات على أعلى حالات الكمال وهذا هو المطلوب لقول النبي صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة

والمعتز المذکور يؤدب التأديب البالغ اللائق بأمثاله والله تعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فيما يقوله بعض الأخوان من القصيدة المعروفة بمرحبا بك يا محمد مرحبا هل يجوز لهم القصيدة أم يحرم عليهم ذلك أفئونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) نداه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم باسمه حرام وكذا بكنيته بل الواجب أن يكون يارسول الله يابني الله لقول الله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول (٣٤٨) بينكم كدعاء بعضكم بعضا والله أعلم (سئل رضى الله عنه) فيمن

في يده رقيقة له في الظاهر فتزوج بامرأة من ولها بمهر معين من جملة الرقيقة المذكورة وسميت وعينت في صلب العقد ثم دخل بالزوجة والجارية في البيت بينهما مدة ثم وقع تشاجر بينه وبين زوجته فادعى أن الرقيقة المذكورة ليست برقيقة وأن أمه أرضعتها فهي أخته من الرضاع فلا يسترقها فهل يقبل قوله ويصدق في عدم رقتها ومراضعتها بمجرد قوله أو لا بد عليه من الإثبات بالبينة الشرعية أم كيف الحكم في ذلك أفئونا مأجورين خيراً (أجاب رضى الله عنه) الحمد لله وحده لا يقبل قوله المذكور بل هي رقيقة للزوجة والله سبحانه أعلم وكتبه محمد صالح مفتي الشافعية بمكة تاب الله عليه آمين (سئل رضى الله عنه) في شخص له زوجة وابنان وبنات من كلهم أشقاء وكانوا ساكنين ببر القنفذة فلما حصلت الفتن نقل الأم والبنات إلى بلدهم في جهة حضرموت وجلس عندهن إحدى البنين وبقي الابن الثاني عند أبيه في نواحي ير القنفذة يتجرون

الحزن دون ما عدا ذلك فما زال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه وقد قالت فاطمة بنت سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه

ماذا علي من شم تربة أحمد أن لايشم مدى الزمان غواليا

صبت على مصائب لو أنها صبت على الأيام صرن لياليا اه

نقله والدى في تقريراته على البخارى رحمه الله تعالى والله أعلم (فائدة) لما كان الوجوب عبارة عن الإذن في الفعل مقيدا بمنع الترك ويلزم قيده وصف الإذن في الفعل بالطلب الجازم كان نسخه نفيا لمقيد بقيد فأما أن يصدق بنى المقيد وقيده معا فيجعله كأن لم يكن ويرجع الأمر إلى ما كان قبله من تحريم أو إباحة لا يكون الفعل مضرة أو منفعة وهو قول الغزالي وإما أن يصدق بنى قيده وهو الأصح وعليه فأما أن يصدق بنى قيده الذائق وهو منع الترك فيبقى الإذن في الفعل بما يقومه وهو الإذن في الترك الذى خلف المنع من الترك فيحتمل الإباحة أو التدب أو الكراهة أو خلاف الأولى وإما أن يصدق بنى لازمه وهو الطلب فيثبت التخيير وإما أن يصدق بنى قيد لازمه وهو الجازم فيثبت الطلب غير الجازم وهو الاستحباب أقوال ثلاثة كذا يؤخذ من جمع الجوامع وشرح المحلى عليه [مسئلة] إذا أعتق رجل جارية وزوجها من رجل آخر بعقد صحيح ومهر معلوم ثم بعد دخول الزوج بها وإقامته معها نحو سنة ونصف وولادتها منه ادعى الزوج أن الجارية ملك لزوجته وأنه أعتق فزوج مالا يملك وأقرته زوجته على دعواه وهى تعلم بزواجها وحملها ووضعها ومشاهدة له ولم تنكره فإنه لا يكون لها مادعته بمقتضى إقرارها لزوجها المزوج على مادعاه إلا إذا اشتهر من قبل دعواها عند من له مداخلة معها أن الجارية ملكها أو أثبت ذلك ببينة وحيثذ فيكون وقوع العقد وما معه بمشاهدتها وعليها بذلك إذن في تزويجها ويكون زوج المالك للجارية غارا لزوجها بدعواه حريتها فتكون أولاده منها أحرارا والأرجح عدم فسخ النكاح لأن الدوام ليس كالأبتداء في اشتراط خوف العنت وعدم الطول فعلى الزوج صدق المثل إذا لم يفارق وإلا فالأقل منه ومن المسمى وعليه قيمة ولدها منه يوم الحكم لا يوم الولادة أمسك أو فارق يدفعها لسيدتها كما في شرح خليل (فائدة) قال ابن سند نظم ابن رشد

ويتسبون ويرسلون إلى الابن الذى بحضرموت دراهم وسلاحاً وغير ذلك والابن الذى بحضرموت غرس نخيلا واشترى أرض حرث وكلاهما تحت حجر أبيهما ثم مات الأب وبقيت تركته التى خلفها في نواحي القنفذة تحت يد ابنه الذى عنده وله أيضا في حضرموت أرض حرث ونخل تحت يد ابنه الثانى الذى عند أمه مع غرسه من النخل واشتراه من الحرث فهل يكون مايد الاثنين جميعه تركه لأبيهم يقسم على جميع الورثة أم يختص أحدهما بشيء دون البقية والحال

أن الابن الذي في البلاد يشق في الغرس والابن الذي عند أبيه يشق في خدمة أبيه وفي البيع والشراء بينوا لنا الحكم في ذلك مأجورين (أجاب رضى الله عنه) بقوله الحمد لله وحده ما ادعاه الابنان لأنفسهما إن أقاموا عليه بيعة أو صادقهم عليه بقية الورثة فظاهر أنه لهما وإن لا يقيا بيعة ولا تصادق حلف بقية الورثة فيه على عدم العلم فان حلفوا قسم تركه للأب وإن نكل بقية الورثة عن اليمين حلف المدعى واستحق والله سبحانه (٣٢٩) وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه عن

لصوص نهبوا ساعة مساكين ثم اشتكوا المساكين على ذى شوكة يقدر عليهم فقال من له شيء يثمنه فثمن الناس بمثل ما لهم من النهب وبعض الناس ثمن بزيادة مثلين وأعطاه ذو الشوكة على مصادقته المثلين فبقى متحيراً يأخذ بالزيادة إن ردها على ذى الشوكة يتهموا بقية الناس مثله وإن بقيت عنده ماذا يفعل بها وهل يردها في المكس الذى يأخذه ذو الشوكة من الناس ويكون أرجع له بدل حقه أم كيف الطريق (أجاب) نعم تبرأ ذمته برده الزيادة على ذى الشوكة في نحو المكس كالهديّة ونحوها كما ذكروا ذلك في نحو الغاصب إذا أضيف المغصوب منه بطعامه فإنه يبرأ والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فى رجل اسمه مقبل وخرأ خاله ووخر بنتاً قاصرة ووخر أربعة أسهم من المال فجاء عم البنت المذكور أوقف الأربعة الأسهم المذكورة قبل أن تقسم على القاصرة المذكورة والحال أن سهماً واحداً مرهون رهنه الجد الأصلى قبل أن يوفقه العم المذكور فما الحكم فى

المسائل التى تقبل فيها شهادة السماع لكنى لم أجد ما هو صحيح اللفظ والمعنى من أياته إلا ييتين فذيلتهما متما للمسائل المذكورة معتمداً فى ذلك على صاحب المختصر فيتأ ابن رشد

أيا سائلى عما ينفذ حكمه ويثبت سمعاً دون علم بأصله
فى العزل والتجريح والكفر بعده وفى سفه أو ضد ذلك كله
وتذليل ابن سند

وفى هبة وقف إباق وصية وفى علق ضمائر بأهله
وأسر ولوث ثم ملك الحائز تصرف أزماناً طوالاً بكه
وموت يبعد إن بطل زمن له حراة وإبلاد فاطفر بفصله
(فائدة) نظم بعض المالكية ما تكون فيه الغلة للبشرى فقال

وللبشرى الغلات إن رد ما اشترى بعب أو البطلان فى بيعه ظهر
كذا عند تفليس وأخذ بشفعة ورد للاستحقاق قد تمت الصور
(فائدة) نظم بعض المالكية ما يمتنع فيه شرط النقد فقال

بيع الخيار وغائب مع عهدة أمة مواضعة وجعل يتبع
والأرض إن بيعت بزرع ثم من يؤجر به لإحراز ما هو يزرع
بالجزء منه كذاك أرض ريبها فى غير أمن ضف لها ما يسمع
من ناطق أو غيره إن عينا بإجارة من بعد شهر يشرع
فى أخذ منفعة فشرط أن يكن فى النقد من بيع فكل يمنع
وكذاك أرض والجنان وحائط يبع لعد النخل حفظاً ينفع
وزاد بعضهم فقال

سلم الخيار وبيع شيء غائب أمة التواضع ثم مضمون الكرى
صف عهدة وأمنع لنقد مطلقاً بالشرط أولاً فاعرفنه بلا مرى
(فائدة) نظم بعض المالكية الجوائح فقال

إن الجوائح فى الأشجار عدتها ثلاث عشرة فاحفظها فدونها
النار والريح ثم الثلج مع غرق والبرد والظير تعيب يضربها
والدود والقحط ثم الفض يتبعها مع الجراد وجيش قد ألم بها

الوقفية قبل القسم والحال أن البنت بعد مدة من الزمان بلغت ودورت لحقها الذى أقرض لها فقال لها عما قد أوقفت الأربعة الأسهم فقال كيف توقف والقسمة لم تحصل واحد الأربعة مرهون فما الجواب فى ذلك أفيدوا (أجاب رضى الله عنه) حيث كان العم المذكور شريكاً للبنت فى الأسهم المذكورة نفذ الوقف فى حصته من الثلاثة الأسهم دون السهم المرهون ودون حصة البنت فانهما باقيا على الملكية والله سبحانه أعلم (سئل رضى الله عنه) إذا كان

على الشجر ثم وساقاه على غير ثمره للموجود فهل يصح أم لا فإذا قاتم بالصحة مثلاً فهل يفرق فيما إذا كانت قبل الزهر أو بعده أم لا وكان الثمر لصاحب الشجر أو غيره هل يجعلون فارقاً أم لا بينوا لنا ذلك مأجورين (أجاب رضى الله عنه) نعم تصح المساقاة قبل بدو الصلاح سواء كانت الثمرة موجودة أو معدومة وبعد بدو الصلاح لا تصح ويشترط أن تكون الثمرة لصاحب الشجرة وإلا فلا (٣٥٠) تصح المساقاة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه)

في امرأة أراد رجل أن يتزوج بها وهو كفؤها بمهر مثلها فرضيت بذلك من غير اجبار فوكلت أخاها من أمها يزوجهما على الزوج المذكور ولها عصة ليس لها غيرهم فهل لها ذلك وليس للعصة منازعتها في ذلك أو كيف الحكم أفقونا (أجاب رضى الله عنه) ليس لها ذلك فإن زوجها المذكور فالتكاح باطل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) عن رجل مات عن أم وأخت شقيقة لأب وأخوين وأخت لأم فالكل من المذكورتين من التركة أفقونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) المسئلة أصلها من ستة تعول إلى سبعة وتصح من أحد وعشرين للأُم السدس ثلاثة وللشقيقة النصف تسعة وللأخت للأب السدس ثلاثة وللأخوين والأخت للأُم الثلث ستة لكل واحد اثنان والله أعلم (سئل) رضى الله عنه ما قولكم فيمن أوصى في استحضر موتة أن يغسلني فلان ويصلي على وينزلني في لحدى فهل يجب على الموصى ما أوصى به أو يسن له أفيدونا جزئتم خيراً (أجاب)

فاحفظ فداؤك نفسى اليوم عدتها واللص فاختم به إتمام عدتها [مسئلة] في كون المطلوب من الإمام والفذ تسليمة واحدة أو تسليمتين قولان مشهورهما الأول وسبب الخلاف هل كان صلى الله عليه وسلم يقتصر على الواحدة أم لا والذي رأى مالك العمل عليه الاقتصار على الواحدة وعند الحنابلة لا بد في صحة الفرض من تسليمتين فمن الورع مراعاة مذهبهم اه من التفراوى على الرسالة والأمير [مسئلة] زيادة ورحمة الله في السلام خلاف الأولى إلا لقصد الخروج من خلاف الحنابلة فإنه لا بد في صحة الفرض عندهم من تسليمتين على اليمين وعلى اليسار يقول في كل منهما السلام عليكم ورحمة الله ولا يشترط ذلك في النفل اه بمجموع وحاشيته (فائدة) سنن الصلاة المؤكدة التي توجب سجود السهو ثمانية قراءة ماسوى أم القرآن والجهر والإسرار والتكبير سوى تكبيرة الإحرام والتحميد والتشهد الأول والجلوس له والتشهد الأخير وأما ماسواها فلا حكم لتركها ولا فرق بينها وبين الاستحباب إلا في تأكيد فضلها وإلى هذه الثمان الإشارة بقول بعضهم تقريباً للحفظ

سينان شينان كذا جيان تا آن عد السنن الثمان

فالسنان السورة والسر والشينان التشهدان والجيان الجهر والجلوس للتشهد والتا آن التحميد والتكبير اه حجازى (فائدة) السهو في النافلة كالسهو في الفريضة إلا في خمس السر والجهر والسورة فلا سجود عليه وكذا فيمن قام للثالثة ففي الفرض لا يرجع وفي النافلة يرجع مالم يعقد الركعة الثالثة وإذ يرجع في الفرض أو النفل سجد بعد السلام لزيادة القيام نص عليه في المدونة فالخالفه للفرض هنا إنما هي باعتبار الأمر بالرجوع فقط وكذا من ترك ركناً وطال فعييد الفريضة لبطانها دون النافلة إذ لا يجب عليه إعادتها ألا يعتمد بطلانها وهذا معنى قولهم السهو في النافلة كالسهو في الفريضة إلا في خمس مسائل وبعضهم في ذلك وسهو بنفل مثل سهو بفريضة سوى خمسة سر وجهر وسورة

وعقد ركوع جاء بثالثة ومن عن الركن قد يسهو وطال تثبى

اه حجازى [مسئلة] في الصاوى على أقرب المسالك في باب العتق لو مثل بزوجه كان لها الرفع للحاكم فتثبت ذلك وتطلق عليه لأن لها التطلاق بالضرر ولو لم تشهد

رضى الله عنه الحمد لله يسن تنفيذ الوصية المذكورة ولا يجب والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في تلقين الميت بعد دفنه هو سنة عند إمامنا الشافعى رضى الله عنه وهل ورد في مذهبه أم لا أو في مذهب من المذاهب أنه سنة أو مباح أو مكروه أفيدونا مأجورين (أجاب) رضى الله تعالى عنه الحمد لله نعم جرى فيه خلاف في مذهبه والمعتمد أنه سنة والله أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن تشاجر مع زوجته فقالت له أبرأك الله من الحق والمستحق وما تدعى النساء على الرجال

فقال لها إن صحت براءتك وسكت فقلت بنت وألحت عليه فقال لها إن صحت براءتك فأنت بالثلاث فهل يقع شيء. والحال ما ذكر أم لا أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه لم يقع عليها طلاق والحال ماسطر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته وقال لها الله يحرم بيتك على كما حرم الكعبة على الكفار فما الحكم في ذلك أفتونا (أجاب) رضى الله عنه لا يقع عليها (٣٥١) شيء بقوله والله أعلم ولا يلزمه شيء

القسم والنشوز (سئل) في رجل أخذله حرمة من ناس وأخذت عنده مدة ثم راح الرجل إلى بعض أشغاله ويوم ما جاء ما لقيها في بيته راحت لأهلها فلغا على أهلها وطلب زوجته ومنعوا عليها ويقولون تشتكى منك بإسراف فقال لهم اثبتوا علي فقلوا أصل معنا الشرع فقال ردوها وأصل معكم فمنعوا وأخذت عندهم سنة ونصف يتخدمون بها والزوج ما هو راضى يتخدمون بها وبيتها خال هل لهم ذلك أم لا أفتونا (أجاب) رضى الله عنه يجب عليهم أن يردوا عليه زوجته وليس لهم استخدامها والحال ما سطر .

(باب الإيمان)

(سئل) رضى الله عنه في رجل حلف بالله على شيء وعطف عليه بقوله هو ليس مسلماً إن كان كذلك لمن قال له إنك كذا والحال أن الخالف صادق في يمينه يقيناً وصدر ذلك في معرض الغضب ولم يتعرض كونه به حقيقة أنه خارج عن الإسلام بل قال ذلك من غير إشعار تأكيداً ليمينه والحال أنه جاهل

البيئة بتكراره اه وقد مثل في أقرب المسالك للثلة بقوله كقطع ظفر أو قلع سن أو بردها بالمبرد حتى أذهب منفعتها أو قطع بعض أذن أو شرطها أو قطع بعض جسد من أى موضع أو خرم أنف إلا لزينة أو وسم بنار بأى عضو أو بوجهه ولو بغير النار كوسم بآبرة بمداد أو غيره اه بتوضيح من الشرح والله أعلم (فائدة) دلالة العام كعبدى على بعض أفراده أعنى ثلاثة غير معينين بالمطابقة وعلى واحد غير معين تضمن ولا دلالة له على ثلاثة معينين أو واحد معين لا بالمطابقة ولا بالتضمن ولا بالالتزام ضرورة أن التعيين خارج عن موضوعه فلا وجه لإيراده نقضاً لحصر الدلالة اللفظية الوضعية في الأقسام الثلاثة وذلك أن للفرد ماهيتين باعتبارين أحدهما ماهية شخصية باعتبار كونه كلاً للعام فلا يصح صدق العام عليه بهذا الاعتبار ضرورة أن الجزء لا يحمل على الكل وثانيتهما ماهية كلية باعتبار كونه فرداً وكون العالم تمام ماهيته المتفقة فيه ومع بقية الأفراد حيث كان نوعاً له فيصح صدق العام عليه بهذا الاعتبار ضرورة أن العام تمام ماهيته حينئذ فافهم والله أعلم (فائدة) في فتاوى الشيخ الياست المدنى مانصه وضع الإبهامين على العينين عند قوله أشهد أن محمداً رسول الله سنة قال في المضمرات وفي المسعودى وصفته أن تضم ظفرك على عينيك ولا تمدهما كذا نقله فصيح الدين شارح الهداية وقد ورد في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال من قبل ظفري لإبهاميه عند سماع أشهد أن محمداً رسول الله أنا ناقذه ومدخله في صفوف القيامة وقال صلى الله عليه وسلم من سمع اسمي في الأذان فقبل ظفري لإبهاميه لم يعم أبداً وروى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه استمع الأذان فلما بلغ المؤذن كلمة الشهادة بإرسال رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ظفري لإبهاميه ومسح بهما عينيه فقال صلى الله عليه وسلم لاى شيء صنعت هذا قال شرفاً لاسمك وتيمناً به بإرسال الله فقال صلى الله عليه وسلم ما أحسن هذا فمن عمل به فقد أمن من الرمد كذا في مفتاح السعادة والمحفوظ أن يقول عند التقييل اللهم احفظ عيني ونورها كذا ذكره شيخ زاده في شرحه علي الوقاية في باب الأذان انتهى (فائدة) في الأمير علي عبدالسلام مانصه ولعظيم ذنب الشرك لم يحز غفرانه قال الله تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به قال أستاذنا وولى نعمتنا سيدى علي وفا رضى الله تعالى عنه وعنا به ومن هنا لم يغفر

الحكم بهذه المسألة وهو بين أظهر العلماء بل بمن يتردد عليهم فهل ما قاله كفر أو حرام أو مكروه وإذا قلتم بالأول ماذا يترتب عليه أو بالثاني كذلك بينوا وأوضحوا جزاءكم الله عن المسلمين خيراً (أجاب) رضى الله عنه قوله المذكور حرام والحال ماسطر فيجب عليه أن يتوب وسنله أن ينطق بالشهادتين مع تلفظه بأنى لأعود إلى ذلك أبداً وعذر إن عرف بالشرع وإلا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في امرأة مرضت وعققت جارية لها وأخذت

مدة قليلة وماتت في مرضها ذلك وعقبت لها عيال ولدين وعقبت إرثاً قليلاً وعليها دين غاصوا دينها وعندها رأسين بقر واحد من البقر أعطته الجارية جواز عتقها والآخر أمرت يصدق به عنها ولا فضل ليعالها بعد خلاص الدين إلا ريانان والبقر والجارية يساويان خمسين رياناً والجارية يوم عتقها ولدت لها رجل والقصار لهم وكيل فقال وكيل القصار لا يجوز هذا العتق وقال (٣٥٢) وكيل الجارية يصح هذا العتق فهل يصح أم لا أفتونا

مأجورين (أجاب) رضى الله عنه إذا كانت قيمة البقر والأمة مثلاً خمسين رياناً وبقي ريانان فالجملتان وخمسون فيعتق من الأمة ثلثها وعشرها والباقي منها مع البقر والريانان للورثة هذا كله إن كان العتق في مرض الموت وإلا خرجت من رأس المال ولا تقسط والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل بالغ سفيه فهل له التصرف فان باع سلعة تساوى مثلاً عشرين بعشرة فهل لوليه إذا علم بذلك الرشيد له رجوع البيع بالخس أم ليس له الرجوع أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضى الله عنه حيث بلغ سفيها فتصرفه غير صحيح فيسترد وليه ما باعه السفيه المذكور والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل آجر على بقرة آخر يربعاها له فقبضها الراعى من يد صاحبها وبمجرد ما أخذها إلى مدة شهرين لم يرها صاحبها فبعد مدة شهرين ادعى الراعى بموتها فالقول قوله أم لا بد من البرهان أم كيف الحكم أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه

الحاكم

السيد

الاشياخ لتلامذتهم ربط قلوبهم بغيرهم لسد باب النفع بهم واغتفروا مادون ذلك وسعوا في إصلاحه فقد ورد تخلقوا بأخلاق الله وهو معنى الخلافة وفي اليواقيت مانصه وقال أى ابن عربى في الباب الأحد والثمانين ومائة إنما كان المريد لا يفلح قطبين شيخين قياساً على عدم وجود العالم بين إلهين وعلى عدم وجود المكلف بين رسولين وعلى عدم وجود امرأة بين زوجين اه وقد تروحت بما أفاده سيدنا الوفاً تغزلاً فقلت

أيها السيد المدلل ضاعت في الهوى ضيقتى وأنسيت نسكى
يا لك الله لا تمل لسوائى وتحكم ولو بما فيه فتكى
وانظر الحق في علو غناه كل شيء يمحوه غير الشرك

والمدلل من يفعل كما يجب والضيعة الحرقه اه بحروفه ومن هنا مع ما نقله الشيخ الشرقاوى في شرح الحكم عن القشيري من أن الشيوخ بمنزلة السفراء للمريدين اه يعلم مأخذ الرابط المعمول بها عند المشايخ النقشبندية وهى على قسمين قسم يتصور المرید نفسه بحضرة شيخه استعانة بذلك على ملكة الحضور وقسم يفرض المرید نفسه لشيخه ليحصل له التشيخ بالشيخ في الحضور في حال الذكر وأما مأخذ الأربعينية التى هى اعتزال المرید فى خلوة يذكر الله تعالى مواظباً على الأوراد التى يعطيه إياها شيخه صائماً مقلاماً من الأكل مقتصرأ على الخشن منه ولا يتعاطى فيه ما يخل بركة القلب من الأطعمة كاللحم وما أشبهه وملازماً للصمت عن الكلام لا كتساب ملكة الحضور وتقليل العلائق فيعلم بما فى شرح والدى على الحكم عند قوله ما نفع القلب شيء مثل عزلة يدخل بها ميدان فكرة ونصه يريد أن هذا الدواء لا يساويه غيره من الأدوية فى تحصيل بره القلب من أمراضه وهو كذلك لأن العزلة عن الناس المصحوبة بالفكرة فيما يترتب على المعاصى من العذاب والوعيد وعلى الطاعة من الثواب أوفى تذكرة عهد الله على عبيده أو جلاله وعظمته أو بديع صنعه بطاعته تطهر القلب وتنوره لأن من تعلق قلبه بحضرة الحق لا تقنعه صور المحسوسات ولا يملأ عين قلبه أشباح المخلوقات وهذه الطريقة هى التى شرعها صلى الله عليه وسلم فإنه كان يعتزل الخلق ويختل في غار حراء حتى نزل عليه الملك اه بتصرف وحذف ومنه أيضاً

نعم يصدق الراعى بميمنه أنها ماتت بغير تقصير منى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل توفي عن زوجة وأم وولدين وبنيتين وكان لهم كسب شيء من طريق واحد من الأولاد والاب المتوفى حرث وعرض وغيره وشيء من طريق الولد الثاني وهو غرس نخل ومشترى حرث وذلك بمواصلة من عند أخيه وأبيه وأمه بعرض وسلاح وغيره فهل ذلك الشيء يكون تركه الذكور والأناث والولدين والبنات المذكورات كانوا تحت حجر أبيهم أفتونا مأجورين

(أجاب) رضى الله عنه نعم تقسم التركة تركه الأب على حديثها وكل ابن تقسم على حديثه ولا فى الأصل والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل مات عن أم وأخ سرير فماذا يستحق كلاهما أفئتنا (أجاب) تقسم من ستة أسهم للأُم الثلث سهمان وللأخ السرير السدس سهم والباقى للعصبة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رضى الله عنه فى الاستخارة النبوية هل مناطها انشراح الخاطر للفعل أو انقباضه للترك أم مناطها (٣٥٣) الرؤية المنامية وهل الاعتماد على الرؤيا من حيث

هى فى استخارة أو غيرها ورد به الشرع أم لا أو ضحوا لنا الجواب ولكم الثواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده نعم مناطها انشراح الخاطر وضده الرؤيا المنامية ولا اعتماد على الرؤيا فى استخارة ولا غيرها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) رحمه الله تعالى فى محمد مات عن زوجته سعدية وعن بناته مباركة وروضة وعن أخواته لايه وهم أحمد وعبد الملك وعبد الله لا غير ثم ماتت مباركة المذكورة عن أمها سعدية وعن أختها الشقيقة روضة وعن ابنها حامد لا غير ثم ماتت سعدية عن بنتها روضة وعن أخيها لأب وهو الياس وعن ابن بنتها حامد المذكور لا غير فماذا تقسم تركة الميت الأول بالفريضة الشرعية أفئتنا أم أجورين (أجاب) رضى الله عنه تقسم الأرض المذكورة أربعة وعشرين قيراطا لروضة من ذلك عشرة قيراط وسدس قيراط ولأحمد وعبد الملك وعبد الله لكل واحد منهم قيراط وثلثا قيراط ولحامد ستة قيراط وثلثا قيراط ولإلياس قيراطان وسدس

يعلم مأخذ المراقبة التى يفعلونها وهى عبارة عن انتظار الفيض من الله تعالى لفيض على القلب المعارف الإلهية المتعلقة بالصفات وحقائق بعض العبادات ليعرف مقدارها فتحبها النفس وتقبل عليها بالتعشق لها والمحبة فتنبه والله أعلم [مسئلة] فى شرح المحلى على جمع الجوامع الأصولى أن الحنفى أتى الربا فى قوله تعالى وحرم الربا على معناه اللغوى مع إضمار مضاف أى أخذه وهو الزيادة فى بيع درهم بدرهمين مثلاً فإذا أسقطت صح البيع وارتفع الإثم وقال غير الحنفى وهو الشافعى ومالك نقل الربا شرعاً على العقد فهو فاسد وإن أسقطت الزيادة فى الصورة المذكورة مثلاً والإثم فيها باق اه والله أعلم [مسئلة] اليتيمة متى خيف عليها الفساد فى مالها أو فى حالها زوجت ولولم تبلغ عشرين ولا رضيت بالنكاح فيجبها ولها غير الوصى والسيد كعمها على التزويج ووجب مشاوره القاضى إن كان غير ظالم وإلا كفى جماعة المسلمين ليثبت عنده الخوف عليها وأنها خلية من زوج وعدة وغيرهما من الموانع الشرعية وأن الزوج كفؤها فى الدين والحرية والحال والمهر إن مهر مثلها فإن زوجها ولها المذكور من غير مشاوره صح النكاح إن دخل وإن لم يطل وأما إن لم يخف عليها الفساد وزوجها ولها المذكور صح إن دخل وطل بالسنين كالثلاثة بعد دخولها وبلوغها كما يصح نكاحها بالولاية العامة مع وجود نحو العم مطلقاً خيف عليها الفساد أم لا حيث كانت ذا نسب وجمال أو ذات مال وحسب أو ذات صفة من الصفات الأربع على ما لبعضهم إن دخل وطل بما ذكر فإن دخل ولم يطل أو لم يدخل طال أم لا فلعمها أو للحاكم إن غاب عمها غيبة بعيدة على ثلاثة أيام فأكثر الرد للنكاح وله الإمضاء وأما إذا كانت دينية خالية من الصفات الأربع المذكورة فيصح نكاحها بالولاية العامة مع وجود نحو عمها حيث خيف عليها الفساد ولا يفسخ بحال طال زمن العقد أولاً دخل بها الزوج أو لم يدخل ويفسخ إن زوجت مع عدم خوف الفساد عليها بالولاية العامة مع وجود من ذكر إن لم يدخل وبطل بما ذكر كما للبتيطى وقال غيره يفسخ مطلقاً كذا يؤخذ من الدردير فى أقرب المسالك والصاوى عليه [مسئلة] أخذ العلامة الأمير فى حاشيته على عبد السلام على جوهره التوحيد تحريم ما يحصل من بعض المخرفين

(٤٥ — قرأ العين) قيراط والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل تشاجر مع زوجته فقالت له لو أن الطلاق يبدى ما أبأت فى بيتك فقال لها شيلى حوائجك وأنت طالق طالق فهل والحالة هذه تكون باقية بواحدة وله مراجعتها ما دامت فى العدة وإلا فانت عليه أفئتنا ولكم الثواب (أجاب) رضى الله عنه الحمد لله نعم إن لم يقصد بقوله شيلى حوائجك طلاقاً وقع عليها طلاقان وله الرجعة وإن قصد طلاقاً وقع الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره بشرطه والله أعلم

(باب الوقف) (سئل) في رجل توفي عن أرض وبلاد مزدرعة عثرى وسقوى وأوقفها قبل موته ومات عن ست بنات أناثي بالغين فتقاسموا فيما بينهم وكل منهم رضى بقسمه فهل لهم ذلك ويجوز ذلك أم كيف الحكم أفتونا مأجورين خيراً (أجاب) رضى الله بقوله الحمد لله سبحانه ليس لهم ذلك والقسمة غير صحيحة والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) فيمن مات عن أولاد وارثين وله أرض مزدرعة (٣٥٤) ومن حملتها وذن مزدرع فادعى واحداً من أولاده أن الودن المذكور

لجده أم عم أبيه وأنها قد أوهبت له في حال حياتها وأبرز من يده ورقة بهبتها ذلك له وليس بها إلا شاهد واحد فأجابه إخوانه بأن الودن المذكور لا يئنا من جملة أرضه وكان واضعاً يده عليها مدة حياته إلى أن مات وتملكا له تملكاً تاماً يتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكهم فهو موروث لنا من أيئنا ولا نعلم أنه لجدتك المذكورة ولا نعلم بالهبة المذكورة فهل ثبت له الودن بمجرد ما ذكر ويختص به عن إخوانه أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفتونا مأجورين خيراً (أجاب رضى الله عنه) نعم إن حلف المدعى مع شاهده المذكور على مقتضى دعواه استحق ما يدعيه وإن لم يحلف حلف إخوانه علي نفي العلم بالهبة المذكورة وأقسم بينهم والله سبحانه أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل توفيت له امرأة وخرج مع الجنازة عند القبر ورجع إلى بيته لقي أم المرأة المتوفية شالت جميع حوائجها الذي في بيته في غيبته عند القبر وطلبها حوائجها عند حاكم البلد

من تغزلهم في المقام المحمدي بما يقال في المعشوق مما يأنف أحدنا أن يخاطب به بما فرق به أهل المذهب بين مقام الألوهية ومقام الرسالة لما رأوا التشديد في المذهب بالنسبة لمقام الرسالة دون التشديد بالنسبة لمقام الألوهية واقعاً في مسائل منها الاتفاق على أن أسماه صلى الله عليه وسلم توقيفية مع الخلاف في أسمائه تعالى والراجح أنها توقيفية ومنها قول أهل المذهب بقتل ساب النبي ولو تاب بخلاف ساب الإله ومنها ما قيل من تمثل الشيطان في المنام بالإله دون النبي ومنها قول أهل المذهب يحرم نداؤه صلى الله عليه وسلم بمجرد اسمه بخلاف الإله بنحو قول النفاوى أن النبي صلى الله عليه وسلم بشر فربما تسوّل فيه فسدت الذريعة بالتشديد بالنسبة لمقامه وأما مقام الألوهية فأجل محترم وخلاصته حماية مقام النبوة ومزيد تبجيله قال ولو كان التناول المذكور جائزاً ما فات حسان فمن دونه قال وما وقع لعارف من نحو هذا إما بتأويل يجده أو يجذب أخرجه عن الفتيا فليس لمن لم يساوه أن يقتدى به مادام مميّزاً بين ما ينافي الجلال وغيره كقول سيدى على وفارضى الله تعالى عنه

جنات عدن في جنى وجناته ودليله أن المرافف كوثر

وليس لأحد أن يقول ما رأينا أحداً نص على حرمة هذا بخصوصه فإن هذه البدع لم تشع في زمن الأئمة فلتوزن بالميزان السابق قال وقد قالوا إنما لم يفتن به صلى الله عليه وسلم مع أنه أعطى كل الحسن وقتن ييوسف مع إعطائه شطره لأن جماله صلى الله عليه وسلم صين بالجلال كما قال السلطان ابن الفارض
بجمال سترته بجلال هام واستعذب العذاب هناك

ومن كلام سيدى على وفارضى الله عنه في القصيدة التي منها البيت السابق
سبحان من أنشاه من سبحاته بشراً بأسرار الغيوب يبشر
قاسوه جهلاً بالغزال تغزلاً هيات يشبه الغزال الأهور
هذا وحقك ماله من مشبه وأرى المشبه بالغزالة يكفر
يأتى عظيم الجهل في تشبيهه لولا لرب جماله يستغفر
إلى أن قال

فعلا جمالك بالكمال جلالة فيها لأهل الكشف سر مضمهر

أقرت بشيء يسير وجحدت ما بقى فوجدن شهود نسوة الذى حضرت عند غسل الجنازة يشهدن بأن هذه المرأة شالت حوائجها ولم يعدنها حاجة حاجة فهل يثبت بإقرارها وخبر النسوة أم لا أفتونا (أجاب) بقوله الحمد لله ما أقرت به يلزمها تسليمه وشهادة النسوة المذكورات غير مقبولة والحال ماسطر ولكن للبدعى تعيين المدعى به وتحليفها والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في شخص أراد شراء جارية من شخص آخر فقال المشتري للبائع قد جدت هذه الجارية فقال البائع قد جدت

وخلصت من الجدرى وهذه آثاره وأراه بورافى جسم الجارية فاشترأها منه بثمن معلوم فبعد مضي نحو شهر من البيع ظهر الجدرى فى الجارية وماتت بسبب الجدرى فهل يكون البيع باطل حيث أن المشتري ما اشتراها إلا على أنها جدرت الجارية ويرد الثمن للمشتري حيث اشترط أن الجارية قدخلصت من الجدرى أم كيف الحال أفيدوا وبينوا المسئلة بيانا شافيا مأجورين خيرا (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده نعم يغرم (٣٥٥) البائع المشتري أرش النقص وهو

ما بين قيمتها سليمة ومجدرة فإذا كان قيمتها سليمة أربعين وقيمتها بمجدرة خمسين غرم له خمس الثمن والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فى رجل أعطى رجلا أمانة فيما بينه وبينه وهى خمسين وعشرون ريالاً وأشهد رجل ثم بعد ذلك طلبه الأمانة فقال له مالك الأمانتين غرس وخمسة ريالاً ثم بعد ما أقر للشاهد أنك قال ماله عندى إلا مائتى غرس وخمسة ريالاً أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه أن حلف المدعى مع شاهده بما ادعاه قضى له بدعواه وإن لم يحلف حلف المدعى عليه والله سبحانه أعلم (سئل رضى الله عنه) فى رجل اشترى غلاماً من رجل آخر فشرط البائع أن الغلام قد جدر وحصل العقد على ذلك ثم بعد تملك المشتري ذلك حصل للغلام المذكور الجدرى فهل البيع صحيح أم لا وهل إذا قلتم بصحته يلغى الشرط أم لا وإذا قلتم بعدم الإلغاء فهل على البائع أرش أم يقع الفسخ أفتونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) بقوله الحمد لله ما شاء الله البيع

أه بتصرف وتقديم وتأخير (فائدة) القاعدة عند المالكية أن شرع من قبلنا شرع لنا فيدل قوله اذكرنى عند ربك لجواز إطلاق الرب مضافاً للعاقل على غير الله ما لم يرد ناسخ صحيح والقاعدة عند الشافعية أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا فلا يدل قوله تعالى اذكرنى عند ربك على جواز ما ذكر بل ينهى عنه ومفاد قوله تعالى فبهذا هم اقتده يشعر بما للمالكية فتنبه اه من الأمير على عبد السلام بتصرف [مسئلة] العقد على البنات يحرم الأمهات سواء كن أمهات حال العقد أو بعده كان العقد صحيحاً أو فاسداً مختلفاً فيه فتحرم الزوجة على زوجها إن أرضعت رضیعة عقد عليها زوجها كما أن التلذذ بالأمهات بتركاح أو ملك أو شبهة يحرم البنات سواء كن بنات حال التلذذ بالأمهات أم بعده كما نص عليه الشيخ علي العدوى فى حاشية الخرشى والشيخ علي الأجهورى فى فتاويه أول مسائل الرضاع والله أعلم بل صرح به خليل وشرأحه فى باب الرضاع فتنبه (فائدة) قال الشيخ محمد الانبأى يظهر الفرق بين الحرام العارض والحرام الذاتى بالدوران مع العلة وجوداً وعدمها فالزنا حرام ذاتى لعدم دوران حرمة مع علتها التى هى اختلاط الأنساب وجوداً وعدمها ألا ترى أن وطء الرجل صغيرة لا تحل له حرام مع انتفاء العلة والوضوء بماء مغصوب حرام عارض لدوران حرمة مع علتها التى هى الاستيلاء على حق الغير عدواناً وجوداً وعدمها كما لا يخفى وبهذا يفرق بين المكروه العرضى والمكروه الذاتى اه ملخصاً من تقريراته على حاشية الباجوى على السنوسية .

[سؤال]

ما القول فيمن أمه فى نسبة تبدى لها ساقى السيادة فى الحسب فبذاك هل تثبت سيادته إذا وبنال من شرف السلالة والنسب وكذلك أولاد له هل يدخلون ضمن سلسلة المعالى والرتب بدليل قول المصطفى وشفيقنا (ان ابن بنت القوم منهم) ينتسب أفتونا ياسيدى لا زلتمو تتكروموا منا على من قد طلب

(الجواب)

الحمد لله وحمدي فضله فله الشاء عليه ما صح النسب

صحيح والشرط صحيح فإن حلف فالمشتري بخير عند ظهور الجدرى بين الفسخ والاجازة فإن آخر الفسخ مع علمه بظهور الجدرى فلا خيار له وكذا إن لم يعلم حتى ذهب الجدرى فلا خيار له وإن ظهر نقص بالجدرى ولم يكن تقصير من المشتري فى الفسخ فله أرش النقص الحاصل بسبب الجدرى والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) فى رجل أرسل دراهمه من بلدته إلى بلدة أخرى إلى وكيله ليأخذ له بعض البضائع ويرسله إليه فى مراكب متفرقة من مراكب بلده فما أرسله

إلا في مركب واحد ومن غيره ثم إن ذلك المركب المرسل فيه حصل عليه التلف وتلفت معه تلك البضائع المرسلة فيه فهل يلزم ذلك الوكيل المذكور أو لا أقنونا أجاب (رضي الله عنه) بقوله الحمد لله ما شاء الله نعم يضمن الوكيل البضائع المذكورة بقيمتها يوم تلفها والحال ما سطر والله سبحانه أعلم
(باب الوصية) (سئل) رضي الله عنه (٣٥٦) في رجل وكل لرجل آخر على وارثه فمات الموكل فإزعه الورثة فأثبت

وصيته لدى الحاكم الشرعي وحكم بها الحاكم وأمره ببيع المواشي والقسمة بين الورثة ففعل ذلك وباع من جملة المواشي جملاً فبعد البيع ظهر في الجمل علة قديمة وحكم على الوكيل برده فمات الجمل فرد له وأبدله بدله بيقر نصف عن الجمل وزاد الوكيل ريالاً فهل يعد هنا للورثة نقض ذلك أم ليس لهم أقنونا مأجورين (أجاب) رضي الله عنه بقوله الحمد لله إن حكم به حاكم شرعي بصحة هذا الإبدال فليس لهم الاعتراض وإن لم يحكم بذلك حاكم فلهم الاعتراض والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل وكل رجلاً على أمواله من عقار ومواشي وغيرها ثم الموكل قتل رجلاً آخر وشرده من البلد وأمواله تحت يد وكيله فجاؤا أولياء المقتول إلى الوكيل أنك أترك الأرض والمواشي وغيرها الذي تحت يدك حتى تضع ولا تنفق على عياله جزاء لعمله حتى يحضر فالوكيل إن سمع كلام أولياء المقتول وترك الأموال هل عليه من قبل الله سبحانه وتعالى ذنب والواجب عليه إقامة الأرض

وصلاته وسلامه دوماً على مولى السيادة والرسالة والحسب والآل والأصحاب من نالوا العلا بشهود بدر المصطفى نحر العرب فشریف أم سيد لكنه دون الذي وإفاه شرف من أب في قول جمع وهو مختار الأمير وقال بعض بالتساوي وانتسب لمصاحب النعمان غير محمد والفرع يحوى مالأصل من نسب هذا الذي قد شمت في فتوى الجها بذة الكرام عليهم رحمت رب قد قاله المفتي بذهب مالك حالاً محمد عابد نال الأرب (فائدة) محل قولهم السلف ينزهون ويفوضون في كل نص أوهم التشبيه فيقولون في الوجه وجهها لا كالوجوه ولا يؤولونه بالذات بخلاف الخلف إذا لم يضطروا للتأويل والافهم يؤلون كالحلف فقد ذكر البخاري في صحيحه عند تفسير قوله تعالى من آخر سورة القصص كل شيء هالك إلا وجهه أن وجهه بمعنى ذاته وقال أهل الحديث إنه تفسير ابن عباس فهذا تأويل وقع من بعض السلف وهو ابن عباس لداعي اضطارره هنا للتأويل إذ يلزم على عدمه دخول اليد والرجل والعين التي ثبتت لله تعالى بالنص تحت عموم ما قبل ألا وهو كل شيء هالك وهو بدهي البطلان أفاده بعض أفاضل العصر (فائدة) مما يبطل قول البعض بعدم جواز نداء الأموات والاستغاثة بهم ما أخرجه ابن جرير الطبري في تاريخه بسند رجاله ثقات أن خالد بن الوليد لما حاصر مسيلة مع بني حنيفة جعل يعتزى ويقول واحمداه اه قننه أفاده بعض أفاضل العصر [مسئلة] في المدونة سوق الهدى لغير مكة ضلال أي لما فيه من تغيير معالم الشريعة قال الأمير والبدنة في معنى الهدى لقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله قال الدسوقي والدردير وبعث حيوان منذور بلفظ بعير أو خروف أو ذبيحة أو استصحابه أو بعث لحمه لمن نذر له من نحو ولي ليدبح عنده ويهدي ثوابه له ضلال أيضاً على المشهور ومذهب المدونة قال في التوضيح لأن في بعثه شبهة بسوق الهدى وقد علمت أن سوق الهدى لغير مكة من الضلال ومقابل المشهور ما لمالك في الموازية وبه قال أشهب من جواز بعثه أو استصحابه لأن اطعام المساكين بأي بلد طاعة قال الدردير ولا يضر قصد زيارة ولي واستصحاب

وحفظ الأموال على حسب ما وكله مؤكله إلى أن يحضر وهل يطالبه بالضياع إن ترك أم لا أقنونا مأجورين خيراً (أجاب) رضي الله عنه (إن لم يخش الوكيل على نفسه ضرراً يجب عليه إقامة الأرض وحفظ الأموال حسب ما وكله مؤكله والله سبحانه أعلم (سئل رضي الله عنه) عن رجل تشاجر مع زوجته وقال لها شيلي حوائجك وروحي بيت أبيك اعتدى وتزوجي ولم ينو بذلك طلاقاً قط وإنما حصل منه لفظ قدامها وقدام أيها لا يكون سبب طلاقها إلا ما لاها في المبدأ أنسيبت لها في الطلاق

ولم ينو بذلك طلاقاً في هذه المشاجرة وإنما قصد الترية لها في بيت أبيها أفنونا ما جورين (أجاب رضى الله عنه) بقوله نعم لم يقع عليها طلاق والحال ما سطر والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل طلق امرأته طلقتين وبعد ثلاثين يوم راجعها بالمراجعة المذكورة فهل يصح له المعواد أم كيف الحكم فيها أفنونا (أجاب رضى الله عنه) بقوله نعم إن راجعها على رأس الثلاثين فرجعت صحيحة والله أعلم (سئل رضى الله عنه) (٣٥٧) في رجل طلق زوجته بالثلاث بحضرة شهود ثم غاب الشهود والولى ما عنده علم

بذلك ثم جاء الرجل إلى الولى وقال إنه طلقها طلبة واحدة واسترجعها وأخذ المرأة ثم حضر الشهود بعد مدة وشهدوا عليه أنه طلقها بالثلاث والحال أن المرأة عند الرجل المطلق فما الحكم في ذلك أصدق الشهود وتنزع المرأة من الرجل وما الحكم إذا وطئها في المدة أفنونا وبينوا لنا تزوجوا (أجاب) بقوله الحمد لله نعم يصدق الشهود ويجب التفريق بينهما وتنزع من يده ويجب عليه بالوطء مهر مثلها ويجب عليه حد الزنا والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل وصى لرجل ميت قد أوصى على يده ووقف بعض أمواله على نظيره وأوصاه على القاصرة بنت له فأصبحت البنت بلغت رشدها وجاؤوا أولياء البنت وأرادوا نزع الوقف من يدى الوصى هل لهم ذلك أم لا وهل للبنت نزع وقف أبيها من يد الوصى أم لا أفنونا ما جورين (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله نعم إن كان الواقف قد جعل النظر لوصيه فليس لأحد نزع

شئ من الحيوان معهم ليدبح هناك للتوسعة على أنفسهم وعلى فقراء المحل من غير نذر ولا تعيين فيما يظهره اه ولا يخفاك أن نحر النوق للأمراء عند مرورهم على بيت الناحر نحرها بمرورهم بحيث لا ينحرها إذا لم يمروا لأن في هذا حينئذ شبهاً ظاهراً بسوق الهدى لغير مكة وعلى مقابل المشهور يكون جائزاً حينئذ نظراً إلى أنه إطعام للساكنين وإطعام المساكين طاعة وأما إن لم يقيد الناحر نحرها بمرورهم بحيث إنه ينحرها ولو لم يمروا توسعة على الفقراء وفعال شرهم فهو جائز لا يضر هذا حكم النحر فتأمل واما حكم الأكل منها فالأباحة على أى حالة لقول العلامة الأمير في مجموعه مع الشرح وما ذبحوه يعنى أهل الكتاب لعيسى وصليب وصنم إن ذكروا عليه اسم الله أكل أى مع الكراهة ولو قدموا غيره لأنه يعلو ولا يعل على ولا يذكر عليه اسم الله فإن قصدوا إهداء الثواب من الله فكذلك يؤكل بمنزلة الذبح للولى اه المراد وذلك لأن التسمية لا تشترط من كافر نعم يكره أكل هذا كالأول بخلاف المذبح للولى قال عبد الباقي وعلة الكراهة فيهما قصدهم تعظيم شركهم مع قصد الذكاة قال ابن سراج ويلحق به ما يعمل المحموم من طعام ويضعه على الطريق ويسميه ضيافة الجان اه فتأمل والله أعلم (فائدة) ذكر سيدى على الأجهورى المالكي في غاية البيان لحل شرب ما لا يغيب العقل من الدخان نقلاً عن الشيخ خليل مانصه قاعدة تنفع الفقيه يعرف بها الفرق بين المسكر والمفسد والمرقد فالمسكر ما غيب العقل دون الحواس مع نشاط وطرب وفرح والمفسد ما غيب العقل دون الحواس لا مع نشاط وطرب وفرح والمرقد ما غيب العقل والحواس وبنى على الإسكار ثلاثة أحكام الحد والنجاسة وتحريم القليل إذا تقرر ذلك فقلت لأخبرين في الحشيشة قولان قيل إنها مسكرة وبه قال الشيخ عبد الله المنوفى قال لانا رأينا من يتعاطاها يبيع أمواله لأجلها فلولا أن لهم فيها طرباً لما فعلوا ذلك قلت وبهذا قال الزركشى من الشافعية فقال لا يجوز من الحشيشة لاقليل ولا كثير وقيل إنها من المفسدات وصح هذا القول الشيخ أبو الحسن في شرح المدونة والعلامة ابن مرزوق والشهاب القرافى وتبعه عليه المحققون لأن المتعاطين لها لا يميلون إلى القتال والنصرة بل عليهم الذلة والمسكنة قلت وبهذا قال ابن دقيق العيد من الشافعية فقال والأفيون وهو لبن الحشخاش أقوى فعلاً من الحشيشة لأن القليل منه يسكر مع أنه طاهر

منه لا البنت ولا أولياؤها والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل توفى عن ابن قاصر وزوجته وأم الابن القاصر وليس له مال ولا مخلفات غير واجبة ماء أو وجبتين مع إخوة له ومات مجتهداً من غير وصى له فهل للزوجة أم الابن القاصر شئ مع الابن القاصر فيما يخص المالك مع إخوته في الماء المذكور أم ليس لها وإذا ادعت بدين في ذمة الميت بعلمها فهل يخلص بما خلفه الميت المذكور أم ليس لها ذلك فإن قلتم ليس لها ذلك بأى سبب من الأسباب بسبب قصارة الابن أم

سبب عدم وجود الوصى أو الولي أم بماذا أفتونا ولكم الاجر والثواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله الحمد لله وحده نعم للزوجة الثمن من زوجها وللأبن الباقي من حصة أبيه ودعواها الدين إن أقامت عليه بيعة أعطيت بعد أن يقيم الحاكم الشرعى وصيا على القاصر والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه فيمن مات عن زوجة وعن عمن شقيقين لا غير ومن جملة تركته أرض مزدرعة فوضعت (٣٥٨) يدها على الأرض المذكورة تزرعها وتنفع بها مدة سبع سنوات

وقد مات العمان المذكوران عن ورثة فطلبوا نصيبهم من الأرض المذكورة فادعت الزوجة بدين لها على زوجها المذكور وبجارية مشروطة لها في المهر ولا بيعة لها على دعواها فهل يثبت لها ذلك بمجرد دعواها أو لا بدلها من البيعة وهل للورثة المذكورين محاسبتها بأجرة المثل للأرض المذكورة في المدة التي زرعتها وانتفعت بها أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه الحمد لله لا يثبت لها ذلك بمجرد الدعوى بل لا بد من البيعة واليمين يمين الاستظهار فان عدمت البيعة حلف الورثة على نفي العلم بما تدعيه فإن نكلوا حلفت واستحقت وإذا لم تثبت الأرض لها فلهم محاسبتها على أجرة الأرض مدة ما هي تحت يدها والله سبحانه وتعالى أعلم (باب الوصية)

(سئل) رضى الله عنه في امرأة أوصت في مرض موتها بثلث مالها ثم ماتت وبعد موتها أقر رجل لورثتها بأنها أعطته في ذلك المرض خمس ريالات وأمرته أن يعطيها لاختها ليتصدق

بالإجماع وكذا الحشيشة طاهرة وقال النووي في شرح المذهب لا يحرم أكل القليل الذى لا يسكر من الحشيشة بخلاف الخمر فإنه يحرم قليلها الذى لا يسكر اه ومثل الحشيشة البنج والافيون فيجوز أكل القليل الذى لا يسكر من الثلاثة وأما الواصل إلى التأثير في العقل والحواس منها فحرام ثم قال إذا تقرر هذا فنقول شرب الدخان ليس مما يغيب العقل أصلاً وليس بنجس وما كان كذلك لم يحرم استعماله لذاته بل لما يعرض عنه من ضرر ونحوه فمن لم يضره لم يحرم عليه ومن ضره بإخبار عارف يوثق به أو بتجربة في نفسه حرم عليه وقد جرى الخلاف في الأشياء التي لم يرد في الشرع حكمها والمرجح منه تحريم الضار دون غيره وأنت خير بأن ما يحصل منه لبعض مبتدئ شربه من الفتور كما يحصل لمن ينزل في الماء الحار أول من يشرب مسهلاً ليس من تعقيب العقل في شيء كما يظنه بعض من لا معرفة له وإن سلم أنه مما يغيب العقل فليس من المسكر قطعاً لأنه ليس مع نشاط وفرح كما علم وحينئذ فيجوز استعماله لمن لا يغيب عقله كاستعمال الأفيون لمن لا يغيب عقله وهذا يختلف باختلاف الأمزجة والقلة والكثرة فقد يغيب عقل شخص ولا يغيب عقل آخر وقد يغيب منه استعمال الكثير دون القليل فلا يسع عاقلاً أن يقول إنه حرام لذاته مطلقاً إلا إذا كان جاهلاً أو مكابراً معانداً فإنه بعد الوقوف على كلام أهل المذهب ومعرفة يصير الحكم بحل ما لا يغيب العقل منه لذاته من قسم البديهي الذى لا يسع عاقلاً إنكاره ولندكره بصورة الشكل الأول من القياس الذى هو بديهي الاتاج فنقول إن شرب الدخان المذكور لا يغيب العقل مع نشاط وفرح وهو طاهر وكل ما كان كذلك يجوز استعمال القدر الذى لا يغيب العقل منه والصغرى بيته إذ هي من الوجدييات والمشاهدات والكبرى دليلها ما سبق من كلام الأئمة فالنتيجة بديهية فمنكرها منكر البديهي فإن قلت قولك إن الدخان المذكور طاهر ممنوع لأنه يبل بالخنزير قل إن تحقق هذا فخرمته لا مرعاض لذاته وإن لم يتحقق ذلك فالأصل الطهارة وهذا على فرض صحته إنما هو فيما يأتي من بلاد النصارى ونحوها وأما ما يأتي من بلاد التكرور ونحوها فهو محقق السلامة من هذا على أن ابن رشد جازم بطهارة دخان النجس فإن قلت استعمال هذا سرف وهو حرام قلت صرف المال في المباحات على هذا الوجه ليس بسرف فإن قلت هو مضر فيحرم لضرره قلت إن تحقق

أبيها عليها وهي باقية في ذمته فهل للورثة إذا أجزوا ذلك أن يأخذوها ويقسموها بالفريضة لأن الوصية بالثلث قد تمت وعلى الرجل المقر أن يسلمها لهم لا للأخ أفيدوا الجواب (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم إن كانت الخمسة زائدة على الثلث ولم تجز الورثة فلهم أخذها وقسمتها والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تزوج وعنده أم وزوجته وهما في مكان واحد فهل له أن ينام مع زوجته وأما تنام في جنبها أم لا أفيدوا (أجاب) رضى الله عنه نعم يجوز له أن ينام بجانبها وله الجماع وغيره

إن لم تشعر بذلك الأم وكذا ان أشعرت ولم يترتب عليه نظر عورة ولكنه مكروه مسقط للبروءة والله سبحانه أعلم (سئل)
رضي الله عنه في رجل تشاجر هو وزوجته وتحت محاش النفس قالت لزوجها طلقني فقال لها أنت طالق طالق طالق ثلاث
مرات بغير تحريم ولا ظهر من لسانه لا تحريم ولا تحنيث ويوم وعي ولياه متندم فيما قال ولا هو كاره عياله ولا عايفهم ما غير
شحنة نفس فهل تروح عليه بلفظه هذا أم لا أفئونا في الجواب (٣٥٩) ولكم الأجواب (أجاب) رضي الله عنه

بقوله الحمد لله وحده وقع عليها
الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى
تسكن زوجها غيره بشرطه والله
أعلم (سئل) رضي الله عنه قيم
ضاجع زوجته ليلا على الفراش
فمنعته عن نفسها تعصبا منها بغير موجب
للنكاح فغضب ومنع نفسه عنها
ليالي ثم فاحذها وباشرها ولم
يولج فشكل ووسوس بعد ذلك
هل حصل منه حلف ليلة منعها
أنه لا يقربها شهرا أو ما حصل منه
شيء فبقى متحيرا في أمره شاكا
موسوسا غير متذكر لشيء أصلا
فهل لا عبرة بالشك والوسوسة
إذا كان غير متذكر لشيء وله
أن يطأها في الشهر المذكور
وبعده ولا شيء عليه أم كيف
الحكم في ذلك والحال ما ذكر
أفئونا مأجورين خيرا (أجاب)
رضي الله عنه بقوله الحمد لله
وحده لا عبرة بالشك وله أن
يطأها في الشهر المذكور وبعده
ولا شيء عليه ولا يخفى الورع
والله سبحانه أعلم (سئل) رضي
الله عنه في رجل له مال وحبسه
بوقفه على أولاده الذكور
وأولاد أولاده الذكور عدد
ما تناسلوا نسلا بعد نسل وبناته

هذا فخرته لا مر عارض كما سبق فيحرم على من يضره خاصة دون غيره ودعوى أنه مضر
مطلقا بلا دليل كيف وقد ثبت نفعه بالمشاهدة في بعض الأمراض كإزالة الطحال هذا وقد
أفتى العلامة الشيخ محمد النحريري الحنفى بأن شرب الدخان إنما يحرم على من ضره
ياخبار طبيب عارف مسلم يوثق به أو بتجربة وإلا فهو حلال اه وأفتى مرة
أخرى على سؤال رفع إليه بأنه لا يحرم إلا على من يغيب عقله أو يضره ونص
السؤال (ما قولكم رضي الله عنكم) في شرب الدخان الحادث في هذا الزمان هل
يحرم على من لا يغيب عقله ولا يضر جسده وهل ورد حديث في ذمه ولو ضعيفا
أم لا أفئونا مأجورين (ونص الجواب) الحمد لله رب العالمين رب زدني علما لا يحرم
إلا على من يغيب عقله أو يضره ومن لا فلا وأما ورود حديث في شأن ذلك
فغير منقول في شيء مما وقفنا عليه من كتب الحديث لاعلى طريق الصحة ولا
على طريق الضعف بل ولا على طريق الوضع من التزم ذكر الموضوعات وأما
ما ينقل على الإلصاق فهو من أكاذيب أهل عصرنا والله سبحانه وتعالى أعلم
بحقيقة الحال وكتبه عبدالله بن محمد النحريري الحنفى حامداً مصليا وأفتى شيخ
الشافعية في زمنه الشيخ على الزياى الشافعى على سؤال رفع إليه أنه يحرم شربه
لمن يغيب عقله دون غيره وكذا أفاد الشيخ العارف بالله تعالى العلامة
عبدالرؤف المناوى الشافعى وكذلك الشيخ الفقيه المتقن المحرر الشيخ محمد
الشوبرى الشافعى ونص ما كتبه ليس شرب الدخان حراماً لذاته بل هو كغيره
من المباحات ودعوى كونه حراماً لذاته من الدعاوى التى لا دليل عليها وإنما
منشؤها إظهار المخالفة على وجه المجازفة فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وكتبه محمد بن أحمد الشوبرى الشافعى انتهى
وقد أفاد ذلك العالم الكامل الشيخ مرغى الحنبلى رحمه الله تعالى فإنه كتب على
سؤال يتضمن حكم شرب الدخان المذكور مانصه شربه ليس بحرام لذاته حيث
لم يترتب عليه مفسدة بل هو بمنزلة شرب دخان النار التى لم ينفخها نافخ وباتفاق
لا قائل بتحريم ذلك ولا تقتضى قواعد الشريعة تحريم الدخان المذكور ولا شبهة
أن البدع الحادثة تعرض على قواعد الشريعة فإن أشبهت المباح فباحة أو الحرام
فمحرمة إلى غير ذلك من بقية الأحكام وإذا تدبر العاقل أمر الدخان وجده ملحقاً

بأكلهن مدة ما هن في قيد الحياة ومن مات منهن فلا وارثها شيء موقف مزبور بالصاع والكيله والوكيل له المعشروالذى
بقى من أولاد الموقف بنت وولدان اثنان واحد عقب بنتا واحد عقب يتين أفئونا (أجاب رضي الله عنه) بقوله نعم الحمد
لله ماشاء الله تقسم غلة الموقف بعد إخراج مال الوكيل أربعة أقسام لبنت الموقف سهم ولكل واحدة من بنات أخويها سهم
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه) في رجل تشاجر مع زوجته في حضرة جماعة ثم قال أشهدكم يا جماعة أن

ابنة فلان مطلقة بالثلاثة فهل وقع الطلاق بينهما أم لا أم فيه تفصيل أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه بقوله نعم وقع عليها الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره بشرطه والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل طلبته زوجته الطلاق فقال إن أعطيتني مهر ك طلقك فقالت أعطيتك ما جاء لي منك كله وفكني فقال إنك ترجعين فقالت إني لا أعود أبداً فقال إن عدت عدت فطلقها بالثلاث الباتات (٣٦٠) فندم الرجل فقال أرجعي في مالك وأزيدك ما لا غيره من عندى

فرجعت في مالها كله وزادها ما لا غيره وسئل عنها ونقص السؤال وأفاته القاضي على قدر سؤاله ورجع على زوجته ووطئها وهى حامل منه وتبين للزوجة أنه نقص السؤال فقالت لا أنت لي رجل ولا أنا لك حرمة فهل تصح الزوجة لزوجها أم تحرم عليه وهل يصح لها المال أم للرجل وهل يصح الذى جاءها زيادة لها أفوتونا (أجاب) رضى الله عنه وقع عليها الثلاث ولا تحل له حتى تضع حملها وتزوج غيره وتنقض عدتها منه ويلزم زوجها الأول مهر مثلها للوطء في العدة والمال الأول للرجل والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في نية الجمع في السفر ذكروا أنها تجب في الأولى إذا جمع تقديماً فهل قولهم في الأولى إنها ما تجزئ إلا بعد تكبير الإحرام أم تجزئ مع النية قبل التكبير وإذا قلتم بإجزائها مع التحرم فما الأفضل من ذلك تقديمها عليه أم تأخيرها المسألة واقعة (أجاب) رضى الله عنه نعم قولهم في الأولى أى أن محلها من أول الهمة إلى تمام السلام

بالبدع المباحة إن لم يترتب عليه مفسدة ولم يرد في ذمه حديث عند فقهاء الحنابلة والله أعلم وكتبه الفقير مرعى المقدسى الحنبلى وأفتى بذلك الشيخ العلامة العارف بالله تعالى الشيخ أحمد المالكي ونص ما كتبه الدخان المذكور حرام لمن يغيب عقله أو يؤذى جسده إذا أخبره بذلك طيب عارف يوثق به أو علم ذلك من نفسه بتجربة وإلا فهو غير حرام والله أعلم وأما ما ورد من الأحاديث المتعلقة بذهمه فهو باطل لا أصل له وقد ذكر الشيخ العلامة عبد الرؤف المناوى المذكور أنه ورد عليه أسئلة كثيرة تشتمل على أحاديث في ذم الدخان لا أصل لها وأنه لم يوجد حديث بذهمه أصلاً والله أعلم فقد اتضح لك أن شرب ما لا يغيب العقل من الدخان غير محرم لذاته باتفاق المذاهب الأربعة وإذا ثبت هذا فلا يحرم منع ولي الأمر على من علم انتفاعه به ولم يغيبه لأنه حينئذ صار مطلوباً باستعماله فترك استعماله ترك لما طلب منه وطاعة الإمام لا تجب في مثل هذا على أحد القولين الآتين وكذلك إن لم يعلم ذلك ولم يضره ولم يغيب عقله إن علم أن سبب منع ولي الأمر من استعماله اعتقاد حرمة وإن علم أن لسبب المنع من استعماله مصلحة أخرى مع اعتقاد إباحته حرم لأنه يجب طاعة السلطان في غير المعصية فإذا منع من مباح وجبت طاعته وإن لم يعلم سبب ذلك فإنه يحمل على الأول والمظنون بل المحقق أنه لا يمنع الناس من المباح الذى لا يعتقد حرمة على أنه قد يقال إن منع الإمام من المباح لا يعمل به إلا إذا كان مذهبه ذلك وأفتى الشيخ عبد الله الحنفى المذكور إن منع الإمام من المباح لغو لا يوجب حرمة وليس له منع الناس منه وأفتى العلامة ابن القاسم الشافعى بأن منع الإمام من المباح إنما يوجب المنع ظاهراً فقط ونص ما كتبه نهي الإمام يمنع ارتكاب المنهى عنه وإن كان مباحاً على ظاهر كلام أصحابنا ويكفى الانكشاف ظاهراً وهذا آخر ما أردنا إيراده من رسالة سيدى على الأجهورى المذكور (فائدة) ذكر الزرقانى على العزبة مانصه سئل سيدى على الأجهورى عن الدخان وإن شخصاً ينقل أحاديث وهى : إياكم والخمر والخضرة وأن حذيفه قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى شجرة فهز رأسه فقلت يا رسول الله لم هزيت رأسك فقال يأتي ناس في آخر الزمان يشربون من أوراق

فإذا وجدت في أى جزء من ذلك كفت ولكن الأفضل أن تكون مقارنة لتكبير الإحرام خلافاً للإمام أحمد والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه ما قولكم دام فضلكم في اليتيمة البكر سواء كانت قاصرة أو بالغة وهى عرية فأرادت أمها تزويجها من أعجمى الأصل فهل لوليها الاعتراض والمنع من تزويجها على غير كفاء وليس لأحد تزويجها من غير كفاء بغير رضى الولي أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفوتونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) القاصرة لا يزوجه إلا وليها

أوجدتها بشروط الإيجاب ومنها الكفاة وأما إذا بلغت فإن رضيت هي ووليها يغير الكفء صح النكاح ولا فالنكاح باطل والله أعلم (سئل رضى الله عنه) في امرأة قالت لزوجها يا بجرم فقال لها إن كنت أنا بجرما فأنت طائى بالثلاث أفتونا مأجورين (أجاب رضى الله عنه) الحمد لله وحده إن أراد بقوله المذكور تعليقا فإن كان بجرما وهو الفاسق وقع الطلاق الثلاث وإن لم يكن بجرما فلا يقع عليها شيء وإن أراد إسماءها بالطلاق كما أساءته بالكلمة وقع الطلاق الثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره بشرطه والله أعلم (سئل رضى الله عنه) في قاتل مورثه إذا قتله خطأ أو نسيانا أو شهد عليه بما يوجب القتل فعلي هذه الصور يرثه إذا فعل ذلك أو لم يرثه أفتونا (أجاب رضى الله عنه) لا يرثه في هذه الصور كلها والحال ماسطر والله أعلم (سئل رضى الله عنه) في رجل طلق امرأته بطلقة واحدة ولها ولي وهو أستاذ الرجل المطلق في الصنعة فقبل انقضاء العدة أراد الرجل مراجعة زوجته فأخبر بذلك وكيلها المعلم حقه فقال له المعلم جئت إلى قلة الدين فقال الزوج يا عم روح هي بالتسعين ولم يذكر طلاقا ولم ينوه ولم يكن خاطره الزوجة ولم يذكر اسمها

هذه الشجرة ويصلون بها وهم سكارى أولئك هم الأشرار بريئون منى والله برئ منهم وعن علي من شربها فهو في النار أبدا ورفيقه إبليس فلا تعانقوا شارب الدخان ولا تصافوه ولا تسلبوا عليه فإنه ليس من أمتي وفي خبر منهم من أهل الشمال وهو شراب الأشقياء وهي شجرة خلقت من بول إبليس حين سمع قول الله عز وجل إن عبادى ليس لك عليهم سلطان الآية فدهش فبال فخلقت من بوله يبنوا لنا الجواب عن هذه الأحاديث وهل هي واردة وماذا يترتب علي راويها بالكذب وماذا يلزمه حيث نفي الإيمان والإسلام عن شاربها من غير أصل وهل يحرم استعماله أم لا (فأجاب) بما نصه دعوى أن هذه الأحاديث واردة في الدخان كذب وافتراء كما بينه الحفاظ الأعيان وركاكة تلك الألفاظ دالة أيضاً على ذلك قال الريح بن خيثم إن للحديث ضوءاً كضوء النهار ولغيره ظلمة كظلمة الليل ومن كذب عليه صلى الله عليه وسلم متعمداً فهو من أهل النار كما في خبر الصحيحين من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار والكذب عليه صلى الله عليه وسلم كبيرة إجماعاً حتى في الترغيب والترهيب ولا التفات لقول إمام الحرمين بتكفير الكاذب عليه ولا لمن شذ فجوره كما في الترغيب والترهيب ويلزمه التعزير اللائق بحاله بحسب اجتهاد الحاكم بسبب كذبه على الوجه المذكور وبنفية الإيمان والإسلام عن شاربها ولا يحرم استعماله إلا لمن يغيب عقله أو يضره في جسده أو يؤدي استعماله إلى ترك واجب عليه كتنفقة من تلزمه نفقته أو تأخير الصلاة عن وقتها أو نحو ذلك والله أعلم وسئل أيضاً عن جواز بيع الأفيون ونحوه فأجاب بما نصه يجوز بيع الأفيون ونحوه من المفسدات التي تغيب العقل لامع نشاط وطرب لمن يأكل منه القدر الذى لا يغيب عقله وكذا لمن اعتاد أكله حتى صار يحصل له الضرر الشديد بالترك وكذا لمن يستعمله في غير الأكل من الأدوية ونحوها ثم قال وأما بيع العشب المسمى بالدخان في هذا الزمان وإن كان اسمه في كتب الطب الطبايق بكسر الطاء المهملة وفتح الموحدة المشددة فلا يمنع بيعه إلا لمن تحقق أو غلب على الظن أنه إذا استعمله غيب عقله وهو نادر جداً كما هو مشاهد اه كذا في فتح الرحيم الرحمن شرح لامية الأستاذ ابن الوردي نصيحة الإخوان تأليف الفاضل السيد الشريف مسعود بن حسن ابن أبي بكر القناوى الشافعى نفعنا الله بسره وأسرار أجداده آمين (ما قولكم) في دور مكة المشرفة هل يجوز بيعها ووقفها وكرائها أم لا وهل الحسنة فيها بمائة ألف أم لا أفتونا (الجواب) في الفروق للقرافي بعد أن حقق عن الإمام أن مكة فتحت عنوة ما حاصله أراضى العنوة اختلاف العلماء فيها هل تصير وفقاً بمجرد الاستيلاء وهو الذى حكاه الطرطوشى في تعليقه عن مالك والإمام قسمتها كسائر الغنائم وهو مخير في ذلك والقاعدة المتفق عليها أن مسائل الخلاف إذا

فما يقع عليه بما ذكر أفتونا (أجاب
 رضى الله عنه) حيث الأمر ماسطر
 فله مراجعتها ولها تحليفه أنه لم يقصد
 طلاقاً بقوله بالتسعين والله أعلم
 (سئل رضى الله عنه) في رجل
 صلى إماماً بالناس في الجمعة وسجد
 للسهو ولم يسجد أحد من القوم ولم
 يعلم بتركهم السجود إلا بعد تفرقهم
 ولم يخبرهم إلا في الجمعة الثانية قبل
 إقامة الصلاة فسجد بهم للسهو قبل
 التسليم فهل تكون الصلاة صحيحة
 والحال ما ذكر أفتونا (أجاب
 رضى الله عنه) الجمعة الأولى باطلة
 فنزلهم لإعادة الظهر وكذا الجمعة
 الثانية إن سجدوا فيها وكذا يلزمه
 الإعادة في الثانية دون الأولى
 والله أعلم (سئل رضى الله عنه)
 في امرأة ماتت عن زوج وعن بنت
 أخ شقيق وعن رجل من عصة
 عاتق فكيف يكون قسم الميراث
 بينهم أفتونا (أجاب رضى الله عنه)
 تقسم التركة قسمان فلزوج النصف
 والباقي للعصبة ولا شيء لبنت
 الأخ الشقيق والله أعلم (سئل
 رضى الله عنه) عن شخص مات
 وعقب له أماً وعمه أخت أبيه وابن
 عم أبيه فما تكون القسمة بينهم أفتونا
 (أجاب رضى الله عنه) تقسم التركة
 ثلاثة أسهم للأم الثلث سهم والباقي
 سهمان لابن عم الأب ولا شيء
 للعممة والله سبحانه وتعالى أعلم
 (سئل رضى الله عنه) في مسجد
 بنى بلبن وطين في أول الزمان
 ثم خرب قدر ناصفة المسجد

اتصل ببعض أقوالها قضاء حاكم تعين القول به وارتفع الخلاف فإذا قضى حاكم
 بثبوت ملك في أرض العنوة ثبت الملك وارتفع الخلاف ويتعين ما حكم به الحاكم
 وهذا التقرير يطرد في مكة ومصر وغيرهما والقول بأن الدور وقف إنما يتناول الدور
 التي صادفها الفتح أما إذا انهدمت تلك الأبنية وبنى أهل الإسلام دوراً غير
 دور الكفار فهذه الأبنية لا تكون وقفاً إجماعاً وحيث قال مالك لا تكرى
 دور مكة يريد ما كان في زمانه باقياً من دور الكفار التي صادفها الفتح واليوم
 قد ذهبت تلك الأبنية وعليه فتملك وتوهب وتوقف وقال القاضي تقي الدين
 الفاسي والقول بمنع كراء بيوت مكة فيه نظر لأن غير واحد من علماء الصحابة
 وخلافهم عملوا بخلافه في أوقات مختلفة ثم ذكر وقائع من ذلك عن عمر وعثمان
 وابن الزبير ومعاوية رضى الله عنهم وعلى القول بجواز البيع والكراء اقتصر
 ابن الحاج فإنه قال بعد ذكر الخلاف وأباح طائفة من أهل العلم بيع رباع
 مكة وكراء منازلها منهم طاووس وابن دينار وهو قول مالك والشافعي
 قال والدليل على صحته قول مالك ومن يقول بقوله قول الله عز وجل الذين
 أخرجوا من ديارهم وأموالهم وقوله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من دخل
 دار أبي سفيان فهو آمن فأثبت لأبي سفيان ملك داره وأثبت لهم أملاكهم على
 دورهم وأن عمر ابتاع داراً بأربعة آلاف درهم وأن دور أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بأيدي أعقابهم منهم أبو بكر الصديق والزبير بن العوام
 وعمر بن العاص وغيرهم قد بيع بعضها وتصدق ببعضها ولم يكونوا يفعلون
 ذلك إلا في أملاكهم وتؤول سواء العاكف فيه والباد في البيت خاصة والله
 أعلم وأما الحسنة فيها فبائة ألف ومن أعظمها الوقف إذ هو الصدقة الجارية
 والحال ما ذكر والله أعلم بالصواب (ما قولكم في عبد مملوك) وعنده بنت صغيرة
 حرة فولى رجلاً أجنبياً على عقد ابنته على رجل رغبها بدون إذن سيده ولا رفع
 أمر البنت إلى القاضي الموجود في البلد فهل هذا العقد صحيح أم لا (الجواب)
 الحمد لله نعم هذا العقد صحيح لقوله في أقرب المسالك مع الشرح كعبد أوصى على
 نكاح أنثى فإنه يוכל من يتولى عقدها ولو أجنبياً اهـ فأنت خير بأن العبد إذا
 كان وصياً على نكاح أنثى يוכל من يتولى عقدها ولو أجنبياً ولم يتوقف على
 إذن سيده ولا إلى الرفع إلى القاضي فكيف لا يكون ذلك كذلك في العبد إذا
 كان أباً لحره بل هو أولى والله سبحانه وتعالى أعلم (ما قولكم) في رجل عقد
 على امرأتين ثم طلق واحدة منهما وقد دخل بإحداهما ولم يدخل بالأخرى ثم
 مات ولم تعلم المطلقة ولم تنقض العدة فماذا يخص كلا منهما من الميراث وهل لكل
 منهما الصداق كاملاً أم كيف الحال أفيدوا الجواب (الجواب) الحمد لله رب العالمين
 رب زدني علماً للزوجة المدخول بها الصداق كاملاً للبس وأما الميراث فنصف ما يخص

الزوجة لامنازع للدخول بها فيه ونصفه الآخر تنازعها فيه الزوجة الأخرى لأنها تقول لها أنت المطلقة فلك نصفه وأنا نصفه وتقول المدخول بها للأخرى أنت المطلقة فلا شيء لك من الميراث لأن طلاقك قبل الدخول وهو يقع باثنا فيقسم بينهما ذلك النصف فيصير للدخول بها ثلاثة أرباع الميراث وللثانية رבעه وللثانية أيضاً ثلاثة أرباع الصداق لأن نصفه لامنازع لها فيه ونصفه الآخر ينازعها فيه الوارث لأنه يقول لها أنت المطلقة والمطلقة قبل الدخول لا تستحق إلا نصف الصداق وهي تقول المطلقة هي المدخول بها فأنا أستحق الصداق كاملاً لأنه يكمل بالموت فيقسم النصف الآخر بينها وبين الوارث كما في المجموع وغيره والله أعلم (ماقولكم) دام فضلكم في امرأة زوجها أبوها وهي مراقة على زيد لمهر معلوم وقد غاب زوجها المذكور قبل الدخول بها ومات أبوها وقد رفعت أمرها الآن إلى فضيلة قاضي جده طالبة تقدير النفقة لها في ذمة زوجها زيد المذكور وفرض لها مولانا الحاكم الشرعي المشار إليه ثلاثة غروش صاغ دارج البلدة كل يوم للنفقة والكسوة ومؤونة السكن وأذن لها بصرفها ذلك وبالاستدانة عند الحاجة والرجوع على زوجها زيد المذكور بموجب إعلام شرعي صادر من محكمة جده الشرعية بتاريخ ٢٦ محرم سنة ١٣٩٠ بعد تقدير النفقة لها على الوجه المسطور رفعت أمرها إلى الحاكم المنوه طالبة تطبيق نفسها من زوجها زيد المذكور على مذهب مالك رضي الله عنه وقد أحال أمرها الحاكم المذكور إلى أحد علماء المالكية منبياً إياه في النظر في أمرها والحكم فيه على مذهبه فهل إن أثبتت عدم وجود ما تنفق به من ماله وأنها لا تعلم مقره يصح تطبيقها لعدم النفقة الواجبة لها كما ذكر أعلاه أم لا أفتونا مأجورين (الجواب) في أقرب المسالك مع شرحه تجب نفقة الزوجة المطيعة للوطء على الزوج البالغ الموسر بها إن دخل بها ومكنته أولم يدخل بها وودعته هي أو يجبرها أو وكيلها له أي للدخول ولو عند غير حاكم وليس أحدهما أي الزوجين مشرفاً على الموت عند الدعاء إلى الدخول وإلا فلا نفقة لها لعدم القدرة على الاستمتاع بها اهـ والزوجة هنا قد غاب عنها الزوج قبل الدخول بها كما في السؤال فلا تجب لها نفقة على الزوج حتى يقدرها الحاكم لها في ذمة الزوج أو يحكم العالم المالكي بتطبيقها عليه لعدم النفقة نعم للعالم المالكي أن يجري في حقها حكم من فقد زوجها في أرض الإسلام في غير زمن الرواء بأن يكشف أولاً عن حال زوجها بالسؤال والإرسال للبلاد التي يظن بها ذهابه إليها للتفتيش عنه إن أمكن الإرسال والأجرة عليها وبعد العجز عن خبره يؤجل الحر أربعة أعوام والعبد نصفها فإذا تم الأجل دخلت في عدة وفاة ولا تحتاج إلى نية دخول فيها وقدر بالشروع في العدة طلاق يتحقق وقوعه بدخول الزوج الثاني كما في أقرب المسالك وشرحه لكن قال العلامة الصاوي ومحل هذا

وجعوا للمسجد المذكور دراهم من أهل الخير لعمارتها وقدموا واحداً من أهل القرية ناظر أعلى عمارته مع تلك الدراهم واجتمع رأيهم على أن يبنوا ذلك الخراب بحجر ونورة فأروا أن الدراهم التي حصلت من أهل الخير ما تكفي ببناءه وسقفه وقال لهم الناظر على العمارة بنى نبيع اللبن والطين والخشب ونصرف ثمنه في باقي عمارة المسجد المذكور فهل يجوز بيع طينه ولبنه وخشبه والحال ماسطر (أجاب) رضي الله عنه بقوله لا يجوز بيع لبنه وخشبه والحال ماسطر والله أعلم (سئل) رضي الله عنه في حاكم تخاصم عنده رجلان يدعي أحدهما على الآخر بفساد في وقف ناظر عليه المدعى عليه وناظر الوقف يقول أنا مستقيم على ما في حجة الوقف ولم أسع فيه بفساد فرد الحاكم على المدعى البينة المرضية فأق بشاهدين على الفساد فظعن فيهم الخصم بعداوة ظاهرة ولم يقبل الحاكم له طعناً وقبل شهادتهما وحكم عليه بشهادة المطعون فيهما فهل يثبت له حكم إذا الشهود ما عدلوا أم لا يصح أفتونا (أجاب) رضي الله عنه نعم حيث لم يثبت عند الحاكم الطعن المذكور فالحكم صحيح والله سبحانه أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل من البادية أتى لزوجته وقال إليك ردي لنا

هذه الدابة وقالت له ما أحرز
أردها هذى شروء فقام عليها
وضربها وفلق رأسها فلقطين
ووطع برجله على رقبته وضربها
ضرباً فاحشاً أخذت به ثمانية
أشهر وانسلخ مكان الضرب
وعقب في جلدها عقاراً فهل هي
تلتحق عليه تنظير ضربها أم لا
وهل بعد فعله فيها تحل له أم
تحرم عليه أفتونا (أجاب) نعم
لها تنظير ضربها المذكور ولا تحرم
عليه والله أعلم (سئل) رضى الله
عنه في رجل له ثلاث صبيان
من زوجة وولد من امرأة فذبح
ولداً من الشفقاء وقبلت فيه الدية
فهل يقسم للأخ من الأب شيء
من الدية أم لا أفتونا (أجاب)
ليس للأخ من الأب مع الشقيق
شيء من الميراث والله سبحانه
وتعالى أعلم (سئل) في رجل باع
بندقاً على رجل آخر مئومناً مثلاً
اربعون ريالاً فاشتري منه الرجل
بندقاً مئومناً خمسة وعشرون
ريالاً مثلاً وزاده خمسة عشر ريالاً
شرط العيب فبعد ثلاثة أيام ظهر
في البندق التي مئومنها خمسة
وعشرون ريالاً عيب فهل يكون
الرجوع على المشتري وفسخ البيع
من أصله أم ليس له ذلك أم
كيف الحكم أفتونا (أجاب) نعم
إن فسخ بمجرد عله بالعيب فسخ
وله رد المعية وإن تراخى بعد عله
بالعيب فلا فسخ ولا أرش والله
سبحانه أعلم (سئل) رضى الله

ما لم تخش العنت وإلا فتطلق عليه للضرر فهي أولى من معدومة النفقة كذا قال
الاشياخ اه والله أعلم نعم لا تجب لها نفقة على مذهب مالك رضى الله عنه ولكن حيث
أنها تجب لها النفقة على مذهب أى حنيفة رضى الله عنه كما أفتى به مولانا قاضى القضاة
بمكة المحمية وحكم به الحاكم الشرعى بجدة فهل يجوز للعالم المالكي أن يستند في تطبيقه
على النفقة الواجبة لها على مذهب غيره خصوصاً وقد حكم حاكم بوجوبها أم لا يجوز له
ذلك وهل تصدق مطلقاً في خشية العنت وتطلق على زوجها كما قال العلامة الصاوى
أم لذلك شروط لا بد منها أفتونا مأجورين نعم يجوز للعالم المالكي أن يستند
في تطبيقها من زوجها على مذهب غيره الذى حكم به الحاكم من وجوب نفقتها على
زوجها قبل الدخول ففي ضوء الشموع قال العلامة الأمير عند قوله في مجموعه
وحرم المبتوتة حتى يولج بالغ وعند الشافعى يكفى الصبي ومن هنا الملققة ولأجل
رفع الخلاف تحتاج لقاضيين يعقد شافعى أى يحكم بصحة عقد الصبي وتحليله
المبتوتة ويطلق مالكي لمصلحة ومعلوم أنه لا عدة من وطء الصبي فيعقد من انتهاء
أثر الطلاق وإلا فالتلفيق جائز بدون القاضيين لكنها لا تناسب الاحتياط
في الفروج فلذا كتب السيد البليدى وغيره من المحققين منع الملققة اه بتغير
ما قال الشيخ الصاوى على أقرب المسالك في باب القضاء يحمل قولهم حكم الحاكم
لا يحل حراماً هو الذى باطنه مخالف لظاهره بحيث لو اطلع الحاكم على باطنه
لم يحكم وأما باطنه كظاهره كحكم الشافعى يحل المبتوتة بوطء الصغير فحكمه
رافع للخلاف ظاهراً وباطناً ولا حرمة على المقلد له في ذلك وهى المسئلة
الملققة اه ومسئلتنا لاشك أنها من قبيل المسئلة الملققة كما لا يخفى وتصدق
الرأى في خشية العنت إذا مضى عليها من غيبة زوجها أكثر من أربعة أشهر
كما يؤخذ من مسئلة الإيلاء والله سبحانه وتعالى أعلم

(ماقولكم) في طن الأذن هل ورد فيه شيء أم لا (الجواب) في الزرقانى
على العزية أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تتأكد عند طن الأذن قال
العلامة العدوى أى لما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم إذا طنت أذن أحدكم
فلينكرنى وليصل على وليقل ذكر الله من ذكرنى بخير انتهى قال شارحه
إذا طنت أى صوتت فلينكرنى بأن يقول محمد رسول الله وليصل على أى يقول
صلى الله عليه وسلم ثم ذكر فى حل قوله وليقل ذكر الله من ذكرنى بخير ما حاصله
أن الروح إذا تظهرت من القدر تجول فى المملوكات حتى تلتحق بمقام النبى صلى الله
عليه وسلم عند سدره المنتهى قائلاً يارب أمتى أمتى حتى ينفخ فى الصور فيذكر
النبي صلى الله عليه وسلم الشخص المذكور لله ويسأله خيراً له فإذا قدمت
الروح بذلك الخير إلى جسدها تطن الأذن فيطلب من الشخص أن يصلى على
النبي صلى الله عليه وسلم مكافأة له اه عدوى (ماقولكم) دام فضلكم فيما اعتيد

فعله الآن من الأذان في القبر بعد وضع الميت فيه وقبل إلحاده ومن الأذان خلف المسافر على قصد رجوعه هل لذلك أصل في الكتاب والسنة أو في نصوص الأئمة مما يعتمد عليه بالنسبة للخواص والعوام (الجواب) فعل الأذان سنة لجماعة طلبت غيرها بحضر أو سفر بكل مسجد وجامع وبعرفة ومزدلفة وبكل موضع جرت العادة بالاجتماع فيه فيسن في جميع ذلك كفاية ووجب في المصر كفاية وحرم قبل وقته كعلي امرأة على أحد قولين وكره لها على الآخر كلستن ولو رتبة وكذا الجماعة مقيمين لم تطلب غيرها ولفائدة خلافا للشافعية وكذا في ضروري وفرض كفائي فيما يظهر وندب لمسافر أو في فلاة وجماعة في فلاة أو مسافرين لم يطلبوا غيرهم فتعثر به أحكام خمسة ليس منها الإباحة بل السنة والوجوب والحرم والكراهة والندب كما في عبد الباقي والزرقاني على مختصر خليل وأما فعله في غير ما ذكر فهو على ثلاثة أنواع الأول فعله في أذن المولود عند ولادته في أذنه اليمنى والاقامة في أذنه اليسرى وهذا قد نص فقهاء المذاهب على ندبه وجرى به عمل علماء الأمصار بلا تكليف وفيه مناسبة تامّة لطرد الشياطين به عن المولود لنفورهم وفرارهم من الأذان كما جاء في السنة، النوع الثاني فعله خلف المسافر رجاء عوده من سفره لمقر وطنه وهذا لم أره منصوصاً إلا أنه جرى به عمل من يقتدى بعمله من علماء الأمصار وفيه مناسبة حيث يطلب بحج على الصلاة حتى على الفلاح إقباله على وطنه وعوده من سفره نظير ما اعتاد بعض المشايخ كتابته على بطن المرأة التي تعسر وضعها حملها صلاة الفاتح وأول سورة الفتح إلى ويهديك صراطاً مستقيماً النوع الثالث فعله في القبر بعد وضع الميت فيه وقبل لحده وهذا لم ينص عليه أحد من الفقهاء وليس فيه مناسبة إذ لا سبيل لعود الميت للدنيا ولم يحجر به عمل من يقتدى به بل قال ابن حجر في فتاويه الكبرى هو بدعة إذ لم يصح فيه شيء وما نقل عن بعضهم فيه غير معول عليه ثم رأيت الأصمعي أفتى بما ذكرته فانه سئل هل ورد في الأذان والاقامة خبر عند سد فتح اللحد فأجاب بقوله لا أعلم في ذلك خبراً ولا أترأ الاشياء يحكي عن بعض المتأخرين أنه قال لعله مقيس على استحباب الأذان والاقامة في أذن المولود وكأنه يقول الولادة أول الخروج إلى الدنيا وهذا آخر الخروج منها وفيه ضعف فان هذا لا يثبت إلا بتوقيف أعني تخصيص الأذان والاقامة وإلا فذكر الله تعالى محبوب على كل حال إلا في وقت قضاء الحاجة اه كلامه رحمه الله وبه يعلم أنه موافق لما ذكرته من أن ذلك بدعة وما أشار إليه من ضعف القياس المذكور ظاهر جلي يعلم دفعة بأدنى توجه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اه كلام ابن حجر رحمه الله تعالى والله ولي التوفيق والهداية لا أقوم طريق (ماقولكم) فيما اشتهر على ألسنة الناس من قولهم من قلد عالماً لقي الله

عنه في رجل طلق زوجته حين طلبت منه ذلك وهي حامل ففرض لها على نفسه في الحمل نصف ريال وريالين من صداقها وتراضيا على دفع نصف الريال في شعبان هذه السنة والريالين في ذى الحجة وذلك سنة اثنين وثلاثين ومائتين وألف وتوافقاً على يد بيعة شرعية فهل إذا طلبت حقتها قبل الأجل المتفق عليه تمنع أم لا أفيدوا بالجواب (أجاب رضي الله عنه) نعم إن كانت الريالان مؤجلة عند عقد الشكاح اعتبر الأجل ذلك ولا عبرة بهذا الأجل وإن لم تكونا مؤجلة فلها الطلب ونصف الريال تطلبه في وقته والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل رضي الله عنه) فيمن خالعت زوجها بأن قالت له يا ملاءم كيلها خالعتك على هذه الأربعين ريالاً وعلى العشر الريال التي عندك وعلى السكنى ومصرف العدة فقال الزوج قبلت فهل هذا الخلع المذكور على ما ذكر من السكنى وما معها صحيح وبأنه به أو غير صحيح وللزوج رد فلوسها لها ومصالحتها أم كيف الحكم في ذلك أفئونا (أجاب رضي الله عنه) الخلع صحيح وبأنه وملكت نفسها ولا تحل له إلا بعقد جديد بشروطه ويلزمه أن يردها ما أخذه منها وما في ذمته وتلزمه السكنى دون النفقة إن لم تكن حاملاً ويلزمها أن تعطيه مهر مثلها

سالمًا هل هو حديث وارد عن النبي صلى الله عليه وسلم أم هو من كلام العلماء وما مرادهم به أفتونا مثاين (الجواب) الحمد لله لم أقف على كونه حديثًا مرويًا عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ وإنما وقفت في كتاب الميزان للشعراني نقلا عن الجلال السيوطي أنه قال وقد استنبطت من حديث أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم أننا إذا اقتدينا بأي إمام كان اهتدينا لأنه صلى الله عليه وسلم خيرنا في الأخذ بقول من شئنا منهم من غير تعيين وما ذلك إلا لكونهم كلهم على هدى من ربهم ولو كان المصيب من المجتهدين واحداً والباقي مخطئاً لكانت الهداية لا تحصل لمن قلد الباقي قال فن ثم كان محمد بن حزم يقول في حديث إذا اجتهد الحاكم وأخطأ فله أجر وإن أصاب فله أجران المراد بالخطأ هنا عدم مصادقة الدليل لا الخطأ الذي يخرج صاحبه عن الشريعة إذ لو خرج به عن الشريعة لم يحصل له به أجر انتهى اه كلام الشعراني في الميزان وهو ظاهر في أن العلماء إنما اتخذوا قولهم من قلد عالماً إلخ مأخوذ من حديث أصحابي كالنجوم إلخ على الاستنباط المذكور الذي هو من تنقيح المناط بالفاء خصوص أصحابي واعتياد عمومهم أي الأئمة ذرو الاجتهاد المطلق كالنجوم إلخ بقرينة بأيهم اقتديتم إذ مجرد الصحبة لا تدخل لها في الاقتداء بهم فافهم لأن مرادهم بالعالم المجتهد المطلق وعلي أن المراد به مطلق عالم ولو غير مجتهد يأتي فيه قول الشيخ إبراهيم العلوي في ألفية الأصول وقول من قلد عالماً لقي الله سالمًا فغير مطلق

وقول النابغة القلاوي الشنقيطي في الصليحة

وقال في إضاءة الدجنة المقرى قوله كالجنة
والحزم أن يسير من لم يعلم مع رفقة مأمونة ليسلم
وليسالك المحجة البيضاء فنورها للبهتدي استضاء
وفي بنات الطريق يخشى سارضلا أوهلا كايغشى
أمتنا الله من الآفات في الدين والدنيا إلى الوفاة

فأفهم والله سبحانه وتعالى أعلم (ما قولكم) دام فضلكم في الزوجين اشتراكا في الاكتساب كما جرى في أكثر قرى أندونيسيا واختلط المتحصل من كسبهما ولم يتميز ومات أحد الزوجين عن الآخر والورثة الاخرى ماذا يعمل هل يقسم المال بينهما بالسوية أم لا ثم يقسم على الورثة أم يقسم بادئ بدء على جميع الورثة من غير أن يقسم بينهما بالسوية أولا أفيدونا ولكم الأجروا الثواب (الجواب) في إعانة شيخنا اشتراك اثنين ليكون كسبهما بينهما أي مكسوبهما بيدتهما خاصة سواء اتفقا حرة نكياطين أو اختلفا فيها نكياطين ورفاء تسمى شركة الأبدان وهي باطلة لعدم المال فن انفرد بشيء فهو له وما اشترك فيه يوزع عليهما بنسبة أجرة المثل بحسب الكسب وجوزها أبو حنيفة رضي الله عنه مطلقاً ومالك وأحمد رضي الله عنهما مع اتحاد الحرفة اه وهو صريح في أن المتحصل من كسب

لفساد المسمى والله سبحانه أعلم (سئل رضي الله عنه) في رجل تشاجر مع زوجته من أجل الخروج فقال لها روجي الله يرزقك الله يرزقك ونوى بقوله ما ذكر طلبة واحدة زجرها فما وقع عليه بما ذكر طلبة واحدة وتكون رجعية لحيث أنها ذات حمل ولم تنقض عدتها أم كيف الحكم أفتونا (أجاب) رضي الله عنه نعم وقع عليها طلبة واحدة وله الرجعة والحال ماسطر (سئل) رضي الله عنه فيمن نكح امرأة وابنه ابنتها وهي لها قوة معرفة في الرقاق فصنعت يومانحو سبعة عشر نوعاً منه فقال أبو زوجها يلزمه الطلاق من أمك ثلاثاً أنك لم تصنعى عند أحد هذه الأنواع بل اصنعى منها أربعة أو خمسة أنواع ثم مات ابنه وتزوجت بآخر فهل إذا صنعت الأنواع كلها سواء قبل الزواج أو بعده يقع الطلاق أم لا وهل يتعين الأنواع التي أبهها أم لا بحث إن صنعت ذلك مع الإبهام أفتونا (أجاب) رضي الله عنه نعم إن صنعت زيادة على أنواع خمسة وقع الطلاق ولا يتعين تعيين الأنواع المهمة والله أعلم (سئل) رضي الله عنه في رجل يحدث الناس في القهاوى القصص المشحونة بالكذب كقصص الظاهر يبرس لأجل الضحك والهرول ولأجل دراهم يأخذها من الحاضرين في نظير

الزوجين ولم يتميز يوزع عليهما بنسبة أجزائهما بحسب الكسب ثم يأخذ ورثة الميت منهما ما خصه بالتوزيع المذكور ليقسموه على مقتضى الإرث الشرعي فرضاً وتعصياً والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ما قولكم﴾ دام فضلكم هل يسوغ للمسلم إقرار السلام على الكافر أم لا وعلي جوازه فما الدليل عليه أفتونا ﴿الجواب﴾ في شرح أقرب المسالك للعلامة الدردير ويكره بدء الكفار بالسلام فإن سلوا علينا بصيغتنا ردنا عليهم أى لا علي سبيل الوجوب وإنما يندب لقوله تعالى وقولوا للناس حسناً اه بتوضيح من الصاوى عليه وفي مشكاة المصابيح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبدءوا اليهود ولا النصارى بالسلام وإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه رواه مسلم اه (سئلت) هل تكون المملوكة معتوقة بقول سيدتها في حال غضبها وخصامها لها لوما كنت معتوقة لكنت بعثك وأنكرت سبق عتق منها لها ولا تصدق أم لا بل يصح بيعها وتصدق أفتونا ﴿فأجبت﴾ بقولي قول السيدة ما ذكر لمملوكتها بعد إقراراً بالعتق قبله فلا ينفع فيه الإنكار بل ينجز فيه العتق بالقضاء أى بحكم الحاكم ويقبل منها الإنكار ولا ينجز عليها العتق في الفتيا لقول العلامة الدردير في شرحه على سيدى خليل بتغير ماع المتن إذا أقر الزوج على نفسه أنه تزوج أو تسرى بعد اليمين منه بالطلاق أنه لا يتزوج أو لا يتسرى ثم قال كنت كاذباً في إقرارى بذلك فلا يصدق أنه كان كاذباً وحينئذ فينجز عليه الطلاق بالقضاء اه قال الدسوقي عليه أى بحكم الحاكم وظاهره أنه يقبل منه في الفتيا وفي المدونة ما يشهد له ونصها فإن لم تشهد البيعة علي إقراره بعد اليمين وعلم هو أنه كاذب في إقراره بعد يمينه هل له المقام عليها بينه وبين الله تعالى ومن المعلوم أنه ما يحل المقام عليه بجواز الفتيا بل لا طريق لمعرفة ما فيها من اه وقد نصوا على أن العتق كالطلاق في مثل ذلك والله أعلم

﴿فائدة﴾ وهن شعر الشيخ محمد المغافرى رحمه الله تعالى

إذا ما اشترت بنت أباهها فعتقه بنفس الشرا شرعا عليها تأصلا وميراثه إن مات من غير عاصب ومن غير ذى فرض لها قد تأثلا لها النصف بالميراث والنصف بالولا فإن وهب ابناً أو شراه تفضلا فأعتق شرعا ذلك الابن مالها سوى الثلث والثلثان للأخ أصلا وميراثه فيه إذا مات قبلها كبرائها في الأب من قبل يحتلى ومولى أبيها مالها الدهر فيه من ولاء ولا إرث مع الأخ فاعتلا قال في نفح الطيب وهذه المسئلة ذكر الغزالي في الوسيط أنه قضى فيها أربعاًة قاض وغلطوا وصورتها ابنة اشترت أباهها فعتق عليها ثم اشترى الأب ابناً فاعتق عليه ثم اشترى عبداً فأعتقه ثم مات الأب فورثه الابن والبنت المذكور مثل حظ

ذلك فهل يمنع من ذلك وتكون هذه الدراهم سحتاً فيأثم دافعها ولا يستحقها الأخذ أولاً أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه نعم يمنع من ذلك الجلوس المذكور وما يأخذه حرام ويأثم الدافع ولا يستحقه الأخذ بل لولى الأمر تعزير ذلك الشخص كيف وقد نص أصحابنا الشافعية بتعزير المكتسب باللهو المباح ومعطيه فكيف بمن يأخذ الحرام بالكذب الصراح والفسق البواح وأكل أموال الناس بالباطل والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل تشاجر مع زوجته وقالت له قم طلقنى وكررت عليه بالطلاق ثم قالت له أبرأتك من الحق والمستحق وما تدعى النساء على الرجال فقال

الاثنيين ثم مات العبد المعتق فلن يكون ولاؤه وفرضها المالكية على غير هذا الوجه وهي مشهورة اه والله أعلم (فائدة) الذريعة التي يجب سدها شرعاً هو ما يؤدى من الأفعال المباحة إلى محذور منصوص عليه لامطلق محذور فمن هنا قال مالك وأبو حنيفة يشترى الولي في مشهور الأقوال من مال يتيمته إذا كان نظراً له وهو صحيح لأنه من باب الإصلاح المنصوص عليه في آية ويستلونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير الخ فلا يقال لم ترك مالك أصله في التهمة والذرائع وجوز له ذلك من نفسه مع يتيمته لأننا نقول قد أذن الله تعالى ههنا في صورة المخالطة ووكّل الحاضنين في ذلك إلى أمانتهم بقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح وكل أمر مخوف ووكّل الله تعالى فيه المكلف إلى أمانته لا يقال فيه انه يتذرع إلى محذور فمنع منه كما جعل الله سبحانه النساء مؤتمنات على فروجهن مع عظم ما يتركب علي قولهن في ذلك من الأحكام ويرتبط به من الحل والحرمة والأنساب وإن جاز أن يكذب وهذا فن بديع فتأملوه واتخذوه دستوراً في الأحكام وأصلوه أفاده العلامة أبوبكر بن العربي في كتاب أحكام القرآن (فائدة) قال محمد بن علي بن حسين النكاح بولي في كتاب الله تعالى ثم قرأ ولا تنكحوا المشركين بضم التاء وهي مسئلة بدیعة ودلالة صحيحة أفاده العلامة أبوبكر بن العربي في كتاب أحكام القرآن والله أعلم (فائدة) قال الإمام ابن العربي في كتابه أحكام القرآن من غريب فنون الترجيح ترجيح العموم في خصوص العين علي العموم في خصوص الحال وذلك أن بعض علماؤنا قال إن دم الحيض كسائر الدماء يعفى عن قليله تمسكاً بعموم قوله تعالى أودماً مسفوفاً فإنه يتناول الكثير دون القليل وهو عموم في خصوص حال الدم وقال بعض الآخر قليله وكثيره سواء في التحريم رواه أبو ثابث عن ابن القاسم وابن وهب وابن سيرين عن مالك تمسكاً بقوله تعالى قل هو أذى فإنه يعم القليل والكثير وهو عموم في خصوص عين الدم فترجح علي الآخر لأن حال العين أرجح من حال الحال وقد بيناه في أصول الفقه وهو مما لم نسبق عليه ولم نزاحم عليه اه بتصرف (فائدة) نظم الشيخ إبراهيم الرياحي التنويسي الصلوات التي تفسد على الإمام دون المأموم بقوله

لها إن صحت براءةك فأنت طالق ثلاثاً فهل والحالة هذه تكون البراءة مجهولة لعدم تعيين البراءة وهل تكون المرأة باقية على ذمته أولاً أفئونا (أجاب) رضى الله عنه لم يقع عليها طلاق بما ذكر والحال ماسطر والله أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل له زوجة وعندهما امرأة جارة لهما وعندها أي المجاورة لهما صنعات تارة تصنع خوصاً تارة قرب تارة خياطة وزوجة المذكور تعينها تفضلاً منها فخرج الزوج من ذلك فدخل عليها يوماً وخاصم زوجته وقال لها حرام علي ومثل أمي إن مسكت لهذه جارتي حاجة أو اشتئت

وأى صلاة للإمام فسادها	تبين فالمأمور في ذاك تابع
سوى عدة ضاهت كواكب يوسف	وها أنا مبديها إليك وجامع
ففي حدث ينسى الإمام وسبقه	وقهقهة والخوف في العد رابع
وإعلام مأموم يفوز إمامه	بتنجيسه والبعض فيه منازع
وقطع إمام حين كشف لعورة	على ما لسحنون وقد قيل واسع
ومستخلف لفظاً لغير ضرورة	لأجل رعا ف هي وفي العد سابع

ومستخلف بالفتح لم ينو ثم من بتسليمه فات التدارك تابع
وتارك قبلي الثلاث وطال إن هموا ففعلوا لكن به الخلف واقع
ومنحرف لا يستجاز انحرافه وهذا غريب بالثمة طالع
وذا في صلاة ما الجماعه شرطها وإلا فبطلان على الكل شائع
ونظم أيضاً ما يحجر فيه ربا الفضل والنسا بقوله

إذا بعث مطعوماً بمطعوم آخر فإن كان بالتأجيل فامنع مطلقاً
ويحرم في الجنس التفاضل إن هما يكونا ذوى قوتٍ وذخر فينتقى
وحرمتهما في النقد والجنس واحد وللنسا فامنع حيثما الجنس ما التقي
ومهما تبع عرضاً بعرض فإنه سوى الجنس بالتأجيل والفضل ينتقى
واجراختلاف النفع مجرى تخالف بجنس هنا فاحفظ فلا زلت ذاتي

ونظم أيضاً شروط الرجوع في النفقة على الصبي بقوله

إن كان للصغير مال حين إن انفق والإنفاق بالعلم قرن
وقد نوى به الرجوع وحلف عليه والإنفاق من غير سرف
وكان مال الطفل غير عين فهذه ست بغير مين
ذكرها العلامة المتيطى ففزعها واحذر من التفريط
ومن على القصد بشيء عار فالنصر بالرجوع في الميعار

﴿فائدة﴾ قال العلامة التنبكى في تكملة الديباج عقب ترجمته للعلامة محمد بن محمد
ابن القرشى التلسانى للشهير بالمقرى بفتح الميم وتشديد القاف المفتوحة مانصه
ومن فوائد أنه قال سألتى السلطان أبو عنان عن لزمته يمين على نفي العلم خلف
جهلا على البت هل يعيد أم لا فأجبت به بإعادتها وقد أفتاه من حضر من الفقهاء
بأن لا تعاد لأنه أتى بأكثر مما أمر به على وجه يتضمنه فقلت له اليمين على وجه
الشك غموس قال ابن يونس والغموس الحلف على تعمد الكذب وعلى غير يقين
لا شك أن الغموس محرمة منهي عنها والنهي يدل على الفساد ومعناه في العقود عدم
ترتب أثره فلا أثر لهذه اليمين فوجب أن تعاد وقد يكون من هذا اختلافهم فيمن
إذنها السكوت فتكلمت هل يجزأ بذلك والإجزاء هنا أقرب لأنه الأصل
والصمات رخصة لغلبة الحياء فإن قلت البت أصل وإنما يعتبر نفي العلم إذا تعذر
قلت ليس رخصة كالصمات اهـ ﴿فائدة﴾ قال العلامة التنبكى في تكملة الديباج
عقب ترجمة العلامة محمد بن جعفر الأسلمى مانصه قال الحضرمي أنشدني المترجم
له لأبي الحسن بن جبير يسنده إليه

من الله فاسأل كل أمر تريده فما يملك الإنسان نفعا ولا ضرا
ولا تتواضع للولاء فإنهم من الكبر في حال يموج بهم سكرى
ولما يك أن ترضى بتقيل راحة فقد قيل فيها إنها السجدة الصغرى

فامتنعت من ذلك عاما تاملا
وبعد مضى العام دخلت الجارة عند
الزوجة وشغلها في يدها فلزمت
شغلها وأعاتها نسيانا منها فمواقع
بما ذكر أفتونا (أجاب) رضى
الله عنه بقوله قوله المذكور
كنية في الطلاق والظهار فإن
نوى بالاول طلاقا أوظهارا وقع
مانواه وإن نوى بالثاني ظهارة
وقع مانواه وإن لم ينو لزمه
كفارة يمين هذا حيث لم تبال بتعليقه
ولما بأن كانت تبالي به فإن شق

اه قلت وعن سفيان الثوري تقييل يد الإمام العادل سنة وعن الحسن طاعة
وفي إحياء الغزالي قبل أبو عبيدة بن الجراح يد عمر بن الخطاب فما أنكره وقد ألف
في رخصة تقييلها الحافظ أبو بكر جزءاً لطيفاً والله أعلم (ما قولكم) دام
فضلكم فيما إذا خرب مسجد أو خرب بعضه كسقفه أو احتاج إلى زيادة
نور أو هواء يفتح مناوور أو احتاج لمئذنة ولم يعلم لواقفه شرط وتبرع بعض
المسلمين بمبلغ عظيم لفعل ذلك فهل والحال ما ذكر يجوز فعل ما ذكر بالمسجد المذكور
ولاسيما والمستولى على البلدة بعض ملوك الكفرة فيكون المسجد المذكور ضد
كنائسهم الموجودة الآن أم لا يجوز أقنونا (الجواب) لا شك في جواز هدم المسجد
المذكور وتعميره وعمارة جيدة وتوسيعه وجعل مئذنة به بل لا شك في أن
ذلك الفعل من أعظم القربات التي يتضمنها قوله صلى الله عليه وسلم إذا مات ابن
آدم أقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية الحديث وقوله تعالى إنما يعمر
مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر الآية إذ لا شك في أن تركه على ما هو عليه
من نزول السقف وعدم وجود مئذنة به وخرابه ربما أدى لتعطيله عن العبادة
فلا يكون معموراً بها وتعطيله عنها يؤدي إلى خرابه وخرابه يؤدي إلى زوال
أحكام المسجدية عنه لأصل الحبس كائن على ذلك العلامة الأمير على عبد الباقي
على سيدى خليل أخذاً مما كتبه السيد عن الخطاب من أنه لا يطلب للمسجد
إذا خرب تحية وأيضاً قد نص العلامة الدردير والعلامة الدسوقي وغيرهما
من كتب على سيدى خليل على جواز توسيع المسجد ولو بابتياح العقار العامر
المحبس وجبر الآبى من مستحق وناظر على بيعه فأولى الجبر في الملك ولا يعد
غصباً بل ولو يأخذ الطريق والمقبرة لتوسيعه والله أعلم (ما قولكم) في مسجد
احتاج للعمارة فعزم ولد الواقف وهو الناظر عليه أن يبنيه من وقفه فلم يتمكن
من ذلك لاستيلاء من لا تأخذه الأحكام على إمامة المسجد ووقفه فطلب رجل
من الناظر أن يبنيه فأذن الناظر له في ذلك على أن الناظر إن تمكن من وقف
المسجد يسلم للبانى كل سنة ما أمكن وإلا فالبانى على أجره فهل تكون النظارة
باقية للناظر أو تكون النظارة للبانى المذكور وله النصب والعزل أجبونا
بجواب شاف (الجواب) لا تكون النظارة للبانى المذكور بمجرد بنائه بل
إنما تكون له إذا عزل الواقف الناظر وأقام البانى أو عزل الناظر نفسه وأقام
الواقف إن كان ولا فالحاكم نفس البانى ناظراً كما يؤخذ مما في الدسوقي
والدردير على خليل من أن الواقف إذا شرط أن يكون فلان ناظر وقفه وجب
اتباع شرطه ولا يجوز العدول عنه لغيره وليس للناظر الإيصاء بالنظر لغيره
إلا أن يجعل له الواقف ذلك وليس للقاضى عزله ولو بجنحة وللواقف عزله
ولو بغير جنحة وللناظر عزل نفسه فيولى الواقف من شاء إن كان حياً

عليها ماشق عليه فلا شيء ولا بد
من بينة أنها تبالى بتعليقه والله
أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل
طلق زوجته ثلاثاً ثم انقضت
عدتها فأراد أن يراجعها بعد
مضى عدتها فله الرجوع إليها من
غير محلل وعقد ومهر جديد
أم لا أقنونا (أجاب) رضى الله عنه
نعم لا تحل له حتى تنكح زوجاً
غيره والله أعلم (سئل) رضى الله عنه
في رجل له زوجة ثم تشاجر معها

وإلا فالحاكم اه والله تعالى أعلم (ما قولكم) دام فضلكم في وقف قديم
يبد مستحقه فقد شرطه المعتبر شرعاً وليس له سجل في دواوين القضاة وبأيديهم
مكاتبات ونقول له يستند إليها لدى الحاكم والذي جرى عليه عمل قوامه من
ذى سنين عديدة مقاسمة الغلة أثلاثاً بينهم لكل فريق منهم ثلث تجرى قسمة ذلك
الثلث في ذلك الفريق ولم يعهد فيه قسمة بغير ما ذكر إلى الآن فقام الفريق الأكثر
عدداً يطلب نقض القسمة المعهودة فيه بقسمة على رموس الطبقة الأخيرة بغير
استناد إلى دليل شرعى لكى تزيد أسهمهم من الغلة وتنقص أسهم الفريقين اللذين
هم أقل عدداً فهل والحال ما ذكر لا يلتفت إلى نقض القسمة بغير رضا المستحقين
ويعمل بما جرى عليه القوام وبما عهد فيه وهل إذا قام بما يلزم لمصالح الوقف
من إجارة وعمارة وتقسيم غلة وغير ذلك واحد من أرشد المستحقين برضا بقية
المستحقين واختيارهم له مدة عشرين سنة يعد من قوامه ويستند إلى عمله أم كيف
الحكم أفتونا ولكم الثواب (الجواب) نعم يعمل بما جرى عليه عمل القوام
وبما عهد فيه ولا ينقض لأن العادة أن الأوقاف تكون في أيدي القوام
فلولم يؤخذ بعلمهم ولا بإقرارهم لبطلت أوقاف كثيرة وأيضاً المظنون
بحال المسلمين من القوام أنهم لا يجرؤون على عمل إلا لموافقة شرط الواقف
كما يؤخذ من فتاوى الشيخ على الأجهورى ومقتضى قول العلامة الشيخ
محمد عرفة الدسوقي عن الشيخ محمد الخطاب أن الناظر إذا مات
والواقف حي جعل الواقف النظر لمن شاء فإن مات فوصيه إن وجد
وإلا فالحاكم اه أن من اختاره المستحقون ولو أكثر من مدة عشرين سنة
لا يعد من قوامه بمجرد اختيارهم له ولا يستند إلى عمله والله أعلم
(ما قول) علماء الإسلام نفع الله بهم الأنام فيمن أوقف وقفاً وجعل فيه
معينات معلومة وعين للناظر جزأ معلوماً من غلته فهل يقضى له بأخذ نظارته
المعينة وإن ضاقت الغلة من المعينات أو عمر الوقف بكل غلته لأنها أجرة عامل
في مقابلة عمله ويؤخذ من ذلك ما في ابن الحاجب والتوضيح بما نصه ومن خص
معينا من الموقوف عليهم بدئ به إلا أن يعمل في ذلك عامل فيكون أولى بحقه
أم لا وهل يقدم الناظر عمارة الوقف من غلته ولا منازعة للمستحقين ولا يلزمه
الإذن من القاضى في العمارة ولا بيان مصرف الوقف إذا كان الناظر أميناً ولم
يشترط الواقف ذلك ويدخل في ذلك قول الدسوقي وللناظر أن يقتصر لمصلحة
الوقف من غير إذن القاضى ويصدق في ذلك وقول حجازى في حاشيته على الأمير
الناظر أمين فيصدق في مصرف الوقف ولا يلزم بيان ذلك عند القاضى وغيره
إلا أن يكون متهما أو يشترط الواقف ذلك فيعمل به أم لا وهل يتوقف أخذ
المستحق حقه من الوقف على إذن من الناظر وليس للمستحقين مع الناظر أمر

وحملها إلى أهلها وعازم على
طلاقها بقلبه فلما وصل إلى
أهلها مالتى وليها والحال لولتى
وليها لا عطاها طلاقها ثم بعد ذلك
سئل ما فعلت فقال في جوابه
طلقت فما الحكم في ذلك أفتونا
(أجاب) رضى الله عنه إن تقدمت
قرينة لفظية تربط الطلاق بها
وقع بقوله طلقت طلاقاً ما لم ينو
أكثر منها والله أعلم (سئل)
رضى الله عنه فيمن جلت منه

ونهى في الوقف لئلا يختل نظام النظارة ويفسد الامر على الناظر وتقوته المصالح التي قصدتها الواقف أم لا أجيئنا بجواب شاف رضى الله عنكم أمين (الجواب) لا يظهر إعطاء الناظر حكم العامل المذكور في التوضيح لإعلى ما ذكره البدر القراني من أن الراجح أن للقاضي أن يجعل للناظر شيئاً من الوقف إذا لم يكن له شيء لإعلى ماضعه من إفتاء ابن عتاب بأن الناظر لا يحل له أخذ شيء من غلة الوقف بل من بيت المال إلا إذا عين الواقف له شيئاً اه والمسئلة غير منصوص عليها لكن ربما يستأنس لما ذكرناه بقول البجيرمي من الشافعية واتباع شرط الواقف في استحقاق الناظر النظر وفيما شرطه له من ريع الوقف وفي غيره مطلقاً فإن لم يشترط له شيء فهو متبرع إلا إن فرض له الحاكم أجره المثل بعد رفعه له فإن أخذ شيئاً من مال الوقف قبل ذلك أو بعده بغير ما قرر له ضمنه ولا يبرأ إلا برده للقاضي وأما تقديم الناظر عمارة الوقف من غلته ولا كلام للمستحقين معه فقد صرح به الأجهوري في فتاويه حيث قال البناء مقدم على معالم المذكورين وكذا الترميم بل في الدسوقي لو شرط الواقف أن يبدأ من غلته بمنافع أهله ويترك إصلاح ما تهدم منه أو يترك الإنفاق عليه إذا كان حيواناً بطل شرطه وتجب البداءة لممرته وتجب النفقة عليه من غلته لبقاء عينه اه ويؤخذ عدم لزوم استئذانه من القاضي في عمارته من قول الدسوقي وللناظر أن يقتض الخ ويؤخذ عدم لزوم يانه مصرف الوقف إذا كان أميناً ولا شرط من قول الشيخ حجازي المذكور في السؤال وقول الشيخ الدسوقي وإذا ادعى الناظر صرف الغلة صدق إن كان أميناً مالم يكن عليه شهود في أصل الوقف لا يصرف إلا بمعرفتهم اه ويؤخذ توقف اخذ المستحق حقه من الوقف على إذن من الناظر وأن المستحقين ليس لهم مع الناظر لا أمر ولا نهى بما في فتاوى الشيخ على الأجهوري من أن قياس الناظر أن يكون كالوصي ومقدم القاضي على النظر في محجور أو حبس فلا يعزل إلا بعد ثبوت موجه مع ما ذكره الشافعية في كتبهم من أن شرط الناظر عدالة وكفاية أي قوة وهداية للتصرف فيها هو ناظر عليه لأن نظره ولاية عن الغير واعتبر فيه ذلك كالوصي والقيم ووظيفته عمارة وإجارة وحفظ أصل وغلة وجمعها وقسمته على مستحقها اه والله أعلم (ما قول) العلماء الاعلام أيد الله بهم دين الإسلام في مفاتيح الغيب الخمسة المذكورة في قوله تعالى آخر سورة لقمان إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً وما تدرى نفس بأى أرض تموت إن الله عليم خبير هل اطلع عليها النبي صلى الله عليه وسلم قبل موته أم لا (الجواب) قال العلامة الصاوي على قوله تعالى وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً مانصه أى من حيث ذاتها وأما بإعلام الله للعبد فلا مانع منه كالأنبياء وبعض الأولياء قال تعالى ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء وقال تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول قال العلماء وكذا

سريته فأسقطت حملها في ثلاثة أشهر ثم جلت منه ثانياً وأسقطت حملها أيضاً في ثلاثة أشهر فهل يكون بذلك حكم أم الولد فلا يجوز بيعها أم لا أم كيف الحكم في ذلك أفتونا مأجورين (أجاب) رضى الله عنه نعم تكون أم ولد ولا يجوز بيعها بحال والله سبحانه أعلم (سئل) رضى الله عنه في رجل مات عن زوجة وبنتين منها وخلف غنماً ثم واحدة من

الولى فلا مانع من كون الله يطلع بعض عباده الصالحين على بعض هذه المغيبات فتكون معجزة للنبي وكرامة للولى ولذلك قال العلماء الحق أنه لم يخرج نبينا من الدنيا حتى أطلعه على تلك الخس ولكنه أمر بكتمتها اه وقال فى روح البيان فى تفسير قوله تعالى ولا يحيطون بشئ من علمه إلا بما شاء أى لا يدركون معنى الملائكة والأنبياء وغيرهم بشئ من معلوماته إلا بما شاء أن يعلموا وأن يطلعهم عليه كاخبار الرسل فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول قال وفى التأويلات التجميعية يعلم محمد عليه السلام ما بين أيديهم من الأمور الأوليات قبل خلق الله الخلائق كقوله أول ما خلق الله نوري وما خلفهم من أهوال القيامة وفزع الخلق وغضب الرب وطلب الشفاعة من الأنبياء وقولهم نفسى نفسى وحوالة الخلق بعضهم إلى بعض حتى بالاضطرار يرجعون إلى النبي صلى الله عليه وسلم لاختصاصه بالشفاعة ولا يحيطون بشئ من علمه يحتمل أن تكون الهاء كناية عنه عليه السلام يعنى هو شاهد على أحوالهم يعلم ما بين أيديهم من سيرهم ومعاملاتهم وقصصهم وما خلفهم من أمور الآخرة وأحوال أهل الجنة والنار وهم لا يعلمون شيئا من معلوماته إلا بما شاء أن يخبرهم عن ذلك اه قال شيخنا العلامة أبقاه الله بالسلامة فى الرسالة الرحمانية فى بيان الكلمة العرفانية على الأولياء من علم الأنبياء بمنزلة قطرة من سبعة أبحر وعلم الأنبياء من علم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بهذه المنزلة وعلم نبينا من علم الحق سبحانه بهذه المنزلة اه وقال فى تفسير قوله تعالى آخر سورة الجن عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول أى هو عالم بجميع ما غاب عن الحس وحده فلا يطلع على غيبه اطلاعا كاملا ينكشف به جليلة الحال انكشافا تاما موجبا لعين اليقين أحدا من خلقه إلا من ارتضى من رسول أى لإرسولا ارتضاه واختاره لإظهاره على بعض غيوبه المتعلقة برسالاته كما يعرب عنه بيان من ارتضى بالرسول تعلقا ما إما لكونه من مبادئ رسالاته بأن يكون معجزة دالة على صحتها وإما لكونه من أركانها وأحكامها لعامة التكليف الشرعية التى أمر بها المكلفون وكيفيات أعمالهم وأجزيتها المترتبة عليها فى الآخرة وما تتوقف هى عليه من أحوال الآخرة التى من جملتها قيام الساعة والبعث وغير ذلك من الأمور الغيبية التى يبانها من وظائف الرسالة وأما ما لا يتعلق بها على أحد الوجهين من الغيوب التى من جملتها وقت قيام الساعة فلا يظهر عليه أحدا أبدا على أن بيان وقته مخل بالحكمة التشريعية التى فاعلها يدور فلك الرسالة وليس فيه ما يدل على نفي كرامات الأولياء المتعلقة بالكف فان اختصاص الغاية القاصية من مراتب الكشف بالرسول لا يستلزم عدم حصول مرتبة ما من تلك المراتب لغيرهم أصلا ولا على أحد لأحد من الأولياء ما فى مرتبة الرسل من الكشف الكامل الحاصل بالوحي الصريح بل اطلاعهم

البنين جنت ثم البنات الثانية ماتت ثم الزوجة المذكورة ماتت بعدها فالورثة يجهلون هل الميراث المذكور خاص بالرجل المذكور أم للزوجة المذكورة استحقاق خاص بها فى ميراث الرجل أم لا والبنات الميتة ماتت عن زوج وعن ابن فأفتونا ماذا يخص الزوجة من ميراث زوجها وماذا يخص بنتها وماذا يخص زوج البنات الميتة المذكورة وماذا يخص ابنها

بالإخبار الغيبي والتلقن من الحق فيدخل في الرسول وارثه قال الجنيد قدس
سره قعد على غلام نصراني متكرراً وقال أيها الشيخ ما معنى قوله عليه السلام
اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله قال فأطرقت رأسي ورفعت فقلت
أسلم أسلم فقد حان وقت إسلامك فأسلم الغلام فهذا إما بطريق الفراسة
أو بغيرها من أنواع الكشف وخرج من البين أهل الكهانة والتنجيم لأنهم
ليسوا من أهل الارتضاء والاصطفاء كالأنبياء والأولياء فليس إخبارهم بطريق
الإلهام والكشف بل بالآمارات والظنون ونحوها ولذا لا يقع أكثرها إلا
كاذباً ومن قال أنا أخبر من أخبار الجن يكفر لأن الجن كالإنس لا تعلم غيباً
وقد سبق أن الكهانة انقطعت اليوم فلا كهانة أبداً لأن الشياطين منعوا من
السماء قال ابن الشيخ إنه تعالى لا يطلع على الغيب الذي يختص به عليه إلا المرتضى
الذي يكون رسولا وما لا يختص به يطلع عليه غير الرسول إما بتوسط الأنبياء
أو بنصب الدلائل وترتيب المقدمات أو بأن يلهم الله بعض الأولياء وقوع
بعض المغيبات في المستقبل بواسطة الملك فليس مراد الله بهذه الآية أن لا يطلع
أحد على شيء من المغيبات إلا الرسل لظهور أنه تعالى قد يطلع على شيء من
الغيب غير الرسل كما اشتهر أن كهنة فرعون أخبروا بظهور موسى عليه السلام
وبزوال ملك فرعون على يده وإن بعض الكهنة أخبروا بظهور نبينا محمد عليه
السلام قبل زمان ظهوره ونحو ذلك من المغيبات وكانوا صادقين فيه وأرباب
الملل والأديان مطبقون على صحة علم التعبير، والمعبر قد يخبر عن وقوع الوقائع
الآتية في المستقبل ويكون صادقا فيه ثم الآية قوله تعالى وما كان الله ليطلعكم
على الغيب ولكن الله يجتبي من رسله من يشاء اهـ (ما قولكم) في كتابة المصحف
الشريف على حرف من حروفه السبعة المشهورة إذا أراد القارئ قراءته بذلك
الحرف هل يجوز لتسهيل قراءته بذلك الحرف أم لا يجوز وعلى الثاني فما المطلوب
شرعا في كتابته أفتونا مثابين

(أجاب) رضى الله عنه تقسم
التركة الأولى أربعة وعشرون
سهما للزوجة الثمن ثلاثة أسهم
والبنات الثلثان ستة عشر سهما
والباقي للعصبة وتقسم تركة البنت
الثانية الميتة أربعة أسهم للزوج
سهم والباقي للابن والله أعلم
(سئل) رضى الله عنه في رجل
تشاجر مع زوجته في داخل بيته
ثم خرج وفي يده شيشة إلى رجل
في خارج البيت وقال له شف هذه

الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وسائر
الاصحاب أما بعد فأقول قال العلامة السيوطي في الاثقان مانصه القاعدة العربية
أن اللفظ يكتب بحروف هجائية مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه وقد مهد
النحاة له أصولا وقواعد وقد خالفها في بعض الحروف خط المصحف الامام
وقال أشهب سئل مالك هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء
فقال لا إلا على الكتبية الأولى رواه الداني في المقنع ثم قال ولا يخالف له من علماء
الامة وقال في موضع آخر سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف
أترى أن يغير من المصحف إذ وجد فيه كذلك قال لا قال أبو عمرو يعنى الواو
والألف المزيدين في الرسم المعدومتين في اللفظ نحو اولوا وقال الامام أحمد يحرم

مخالفة خط مصحف عثمان في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك وقال البيهقي في شعب
الإيمان من يكتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف
ولا يخالطهم ولا يغير مما كتبوه شيئاً فإنهم كانوا أكثر علماً وأصدق قلباً ولساناً
وأعظم أمانة منا فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم قال وينحصر أمر
الرسم في ستة قواعد الأولى الحذف والثانية الزيادة والثالثة الهمز والرابعة البدل
والخامسة الوصل والفصل والسادسة ما فيه قراءتان فكتب على إحداها وأخذ في
بيان الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة بما يعلم بالوقوف عليه وقال في بيان
السادسة ومرادنا غير الشاذ من ذلك مالك يوم الدين يخادعون وواعدنا والصاعقة
والرياح وتقادوهم وتظاهرون ولا تقاتلوهم ونحوها ولولا دفاع فرهان طائر أفي آل
عمران والمائدة مضاعفة ونحوه عاقدت أيمانكم الأوليان لاستم قاسية قياماً للناس
خطائكم في الأعراف طائف حاشالله وسيعلم الكافر تزاور زاكية فلا تصاحبني
لا تخذت مهاداً وحرام على قرية إن الله يدافع سكارى ومهم بسكارى المضغة عظماً
فكسونا العظام سراجاً بل ادارك ولا تصاعز ربنا بعد أساورة بلا ألف في الكل
وقد قرأت بها وبجذفها وغيابت الجب وأنزل عليه آيت في العنكبوت وثمرت
من أكامها في فصلت وجماليات فهم على بينة وهم في الغرفات آمنون بالناء وقد
قرئت بالجمع والإفراد وتقيه بالياء ولاهب بالألف ويقض الحق بل ياء وآتوني
زبر الحديد بألف فقط تنجي من نشاء تنجي المؤمنين بنون واحدة والصراط
كيف وقع وبصطة في الأعراف والمصيطرون ومصيطر بالصاد لا غير وقد
تكتب الكلمة صالحة للقراءتين نحو فكهون بالألف وهي قراءة وعلى قراءتها
هي محذوفة رسماً لأنه جمع تصحيح (فرع) فيما كتب موافقاً لقراءة شاذة من ذلك
إن البقر تشابه علينا أو كلنا عاهدوا ما بقي من الربو قرئ بضم الباء وسكون الواو
فقاتلوكم إنما طائر كرم طائر في عنقه تساقط سامر وفصاله في عامين عليهم ثياب
سندس ختامه مسك فادخلي في عبادي (فرع) وأما القراءات المختلفة المشهورة
زيادة لا يحتملها الرسم ونحوها أوصى ووصى وتجري تحتها ومن تحتها وسبقولون الله
ولله وما عملت أيديهم وما عملته فكتابه علي نحو قراءته وكل ذلك وجد في مصاحف
الإمام اه وخلاصته أن كتابة القرآن الكريم تجب أن تكون على رسم المصحف
الإمام ويحرم إخراجها عنه بأي وجه كان والله سبحانه وتعالى أعلم (فائدة) قال الدميري
في حياة الحيوان ذكر الثعلبي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الله أن يريه أهل
الكهف فقال تعالى إنك لن تراهم ولكن ابعث إليهم أربعة من كبار أصحابك ليلغوه
رسالتك ويدعوهم إلى الإيمان بك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل كيف أبعث
إليهم فقال له جبريل عليه السلام أبسط كساءك وأجلس علي طرف من أطرافه أبا بكر
وعلي الطرف الثاني عمرو وعلي الطرف الثالث عثمان وعلي الطرف الرابع علياً ثم ادع

الحرمة طالق بالثلاث وقاصد
بذلك الشيعة الذي في يده ولا
عنده قصد في زوجته أبداً وقصد
بذلك تزييه لها لأنها تسمع
كلامهما من داخل البيت فهل يقع
عليه الطلاق المذكور أم لا أفوتونا
(أجاب) رضي الله عنه نعم وقع
عليها الطلاق الثلاث ولا تحل له
حتى تنكح زوجاً غيره بشرطه
والله أعلم (سئل) رضي الله عنه
في رجل مات وهو فقير وعقب له

الريح الرخاء المسخرة لسليمان فإن الله يأمرها أن تطيعك ففعل ذلك صلى الله عليه وسلم فحملتهم الريح إلى باب الكهف ففعلوا منه حجراً فحمل عليهم الكلب فلما رأهم حرك رأسه وبصص إليهم وأومأ إليهم برأسه أن ادخلوا فدخلوا الكهف فقالوا السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فرد الله إلى الفتية أرواحهم فقاموا بأجمعهم فقالوا وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته فقالوا معشر الفتية إن النبي محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم يقرأ عليكم السلام فقالوا وعلى محمد السلام مادامت السموات والأرض وعليكم بما أبلغتم وقبلوا دينه ثم قالوا اقرءوا علي محمد صلى الله عليه وسلم منا السلام وأخذوا مضاجعهم وصاروا إلى رقدتهم إلى آخر الزمان عند خروج المهدي فيقال إن المهدي يسلم عليهم فيحييهم الله ويردون عليه السلام ثم يرجعون إلى رقدتهم فلا يقومون حتى تقوم الساعة ثم ردتهم الريح فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم كيف وجدتموهم فأخبروه الخبر فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم لا تفرق بيني وبين أحماني وأنصاري واغفر لمن أحبنى وأحب أهل بيتي وخاصتي أهلك واستفاد من هذا ثلاثة فوائد الأولى أن الريح الرخاء سخرت لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم كما سخرت لنبي سليمان عليه السلام الثانية إيمان أهل الكهف بنبينا صلى الله عليه وسلم الثالثة أن أهل الكهف من التابعين لأنهم الصحابة لاجتماعهم بكبار الصحابة وهم الخلفاء الأربعة الراشدون ولم يجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم

قال بعض القدماء من الأدباء مبيناً أنواع الشعراء في بيتين ونصف
الشعراء فاعلن أربعة فشاعر يجرى ولا يجرى معه
وشاعر يخوض وسط المعمة وشاعر لا تشتهى أن تسمعه
وشاعر لا تستحي أن تصفحه

ثم ذيلها الفاضل الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي للأنواع الأربعة وموضحاً لمعناها بقوله

فإن ترد بيان ما قد نوعه	فالمفلق الخنذيد أعلى الأربعة
فالشاعر الأوسط قدما رفعه	ثم الشويعر الذي تدرعه
دون دراية فشعروز معه	والمجدفي القاموس زاد الأربعة
بالمشاعر الذي ما اخترعه	فالمفلق الخنذيد لا يجرى معه
وهو فريد الفرقة الموزعة	صافي القريحة إذا ما انتزعه
فن إلى الشعر إليه استرجعه	يصوغه صوغاً بليغاً أودعه
من درر البديع ما قد أبدعه	أما الذي يخوض وسط المعمة
فليس في الشعر عظيم المنفعة	لكن ينادم الأديب في السعة

زوجة ومعها له بنت رضية
بنت عشرة أشهر في حجر أمها
ولا عقب لها مالا ولا حلالاً
ولا دبشاً ولا مصاغباً بل عقبها عارية
من الثوب وهي خدامة زوجها
تحتة وترد وتطحن على نفسها
وهي بدوية ما تعرف شروط
الحكم ولا لها خادم يتخدمها فهل
يجوز حكم له أم لا وبعد ماضى
لها أربعة أشهر وستة أيام بدالها
نصيب ينفق عليها نظر إلى ضعفها

إذا ما اتحنى في الشعر لحنا ودعه وشعره لم يك منه ذا ضعه
 مذ خاض بحره فيا ما أنفعه أما الذي لا تشتهى أن تسمعه
 فالغت والسمين منه جمعه من شعره لم ترج منه منفعه
 بل شعره بين الأنام وضعه أما الذي لا تستحي أن تصفعه
 فاللحنة الجسور فيما جمعه جناية اللسان لم تبق معه
 بل جرحت كل نديم في دعه لأجل ذا لا يستحي أن يصفعه
 صيافي القريحة إذا ما استمعه

(ما قولكم) دام فضلكم فيمن قسم ماله من بساتين ورباع على أولاده في حياته وحاز كل منهم ما جعله له في حياة والده ثم إنه ارتجع ما جعله لبعضهم فغضب المنتزع منه وقال لا أريد من مال والدي شيئا ولا آخذ من تركته لاقبلا ولا كثيرا ثم بعد ذلك مات والده وخلف نقودا كثيرة فاقسم أولاده ما خلفه من النقود بينهم ماعدا المتنازل المذكور بناء على ما سمعوه من تنازله فهل له حق في مطالبهم فيما يخصه من ذلك بعد تنازله المذكور أم لا أفئونا (الجواب) الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلي وآله وسائر الأصحاب أما بعد فأقول إنما يدخل في ميراث النقود المذكورة لافي المقسوم من الأراضي والبساتين على إخوانه حيث حازوه من أبيهم قبل وفاته ولم يعتصره منهم كما اعتصر منه ما أعطاه له من الأراضي والبساتين ولولم يكن يدهم صكوك لأن العبرة بالحوز وبقائه بأيديهم قبل وفاة أبيهم وكذا يدخل فيما اعتصره منه والده من الأراضي والبساتين حيث كان باقيا بعد وفاته ولم يخرج عن ملكه بوجه ما ولا يعد قوله حين اعتصر والده منه ما وهبه له من الأراضي والبساتين أنا لا أريد من ميراث والدي ولا شيئا مانعا له من ميراثه لأن القاعدة المعمول بها عند المالكية والشافعية أن إقرار الشخص وكذا تنازله وإبرأؤه إنما يسرى على نفسه فيما يملكه لافيا تعلق به حق للغير ثم رأيت ابن حجر في تحفته مع المتن بعد قوله ولغانم حر رشيد ولو هو محجور عليه بفلس الإعراض عن الغنيمة بقوله أسقطت حتى منها قبل القسمة وقوله والأصح جوازه أى الإعراض إن ذكر بعد فرز الخمس وقبل قسمة الألتاس الأربعة وقوله والأصح جوازه لجميعهم ويصرف مصرف الخمس قال مانصه والأصح بطلانه أى الإعراض من ذوى القربى وإن انحصروا في واحد لأنهم لا يستحقونه بعمل فهو كالإرث وخصهم لأن بقية مستحق الخمس جهات عامة لا يتصور فيها إعراض اه وهو نص في المقصود والله سبحانه وتعالى أعلم (ما قولكم) علماء الإسلام نفع الله بهم الأنام في رجل أوصى بثلث ماله على يد ابن له يصرفه في سبيل البر والخير من قراءات قرآن في شهر رمضان وأضاحى وسقى ماء وكسوة يتيم وأرملة

يجوز ملكة زواج أم لا والا
 فبعد ان تنفى الأربعة الأشهر
 والثالث والحال ما ذكر أفيدونا
 (أجاب) رضى الله عنه لا يجوز
 لها أن تنكح حتى تنقضى لها أربعة
 أشهر وعشرة أيام والله أعلم
 (سئل) رضى الله عنه في رجل
 حلف يمينا على زوجته فجاء فضولى
 خالعه فأجاز الزوج بالدراهم بدل
 الخلع لا قولا باللسان فهل تتم
 المخالعة وتخرج عن الزوجية أم لا

ومستضعف وطعام جائع وصلة رحم وإخراج كل مساء صدقة ولو طعاماً مطبوخاً وجميع أنواع البر والخير بحسب اجتهاده هذه ألفاظ الموصى وفي الوصية إيضاح بمبلغ معلوم لمعينين والثالث واسع يحمل الجميع فهل المذكورات من قوله من قراءات قرآن الخ تعد من المجهولات الدائمة أم لا وهل تكون حصصها متساوية أم لا وهل قوله صلة رحم تكون له حصة ويستوعب بها جميع الأرحام أم لا يلزم استيعابهم وهل قوله في الوصية بحسب اجتهاده راجع إلى أصل التقسيم وإلى التوزيع بين أهل كل حصة أم غير ذلك؟ الإفادة منتظرة ولكم من الله الأجر ومنا الدعاء

(الجواب)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وسائر الأصحاب أما بعد فأقول قول الموصى في وصيته المذكورة بحسب اجتهاده راجع إلى كل من أصل التقسيم والتوزيع بين أهل كل حصة لوجوه (الوجه الأول) أن الجملة هنا واحدة لا متعددة والعطف فيها للمفردات بالواو لا بالفاء ولا بثم (الوجه الثاني) أن جميع المتعاطفات سيقت لغرض واحد (الوجه الثالث) أن العامل هنا في جميع المتعاطفات واحد لا متعدد (الوجه الرابع) أن هنا لم يتم دليل على إرادة البعض فهذه الوجوه ظاهرة ظهوراً تاماً في رجوع ما ذكر إلى كل من أصل التقسيم والتوزيع بلا خلاف ولا شبهة كما يشهد لذلك ما ذكره الأصوليون من المذاهب في رجوع الاستثناء الواقع بعد جمل عطف بعضها على بعض (المذهب الأول) وهو الأصح أنه يعود للكل إلا أن يقوم دليل على إرادة البعض كما في قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم الآية فقوله إلا الذين تابوا عائد إلى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معاً إلا في الجلد لما قام عليه من الدليل وسواء اختلف العامل في الجمل لا بناءً أم لا على أن العامل في المستثنى إنما هو إلا لا الأفعال السابقة (المذهب الثاني) أنه يعود للكل إن سيق الكل لغرض واحد نحو حبست دارى على أعمامى ووقفت بستانى على إخوانى وسببت سقايتى على جيرانى إلا أن يسافروا وإلا فالأخيرة فقط نحو أكرم العلماء وحبس ديارك على أقاربك وأعتق عبيدك إلا الفسقة منهم (المذهب الثالث) إن عادت بلواو عاد لكل أو بالفاء أو ثم عاد الأخيرة فقط وعليه ابن الحاجب (المذهب الرابع) أنه خاص بالجملة الأخيرة واختاره أبو حيان (المذهب الخامس) إن اتحد العامل فلاكل أو اختلف فالأخيرة خاصة إذ لا يمكن حمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وعليه البهبادى بناءً على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون إلا أفاده السيوطى في الجمع والله سبحانه وتعالى أعلم (فائدة) بحجة الحمى عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة رضى الله عنها وهى موعوكه فقال لها ما لى أراك هكذا

أفيدونا (أجاب) رضى الله عنه
لأنهم المخالعة المذكورة ولا تخرج
عن الزوجية والله أعلم
(سئل) رضى الله عنه في رجل
تشاجر مع زوجته فقالت له
ما أبغاك ولا أريدك يا رجل طلقنى
فبعد تمامها بهذه الكيفية سك
قليلاً ومعه في المجلس امرأة
فقال لها روى أنت طالق
بالثلاث وقصد الأجنبية بذلك
اللفظ كل ذلك دفع لشر زوجته

قالت بآبي أنت وأمي يارسول الله هذه الحمى وسبتها قال يا عائشة لا تسبها فإنها
 مأمورة وإن شئت علمت لكبات إذا قلتين أذهبا الله عنك قالت كرامة يارسول
 الله قال قولي اللهم ارحم جلدي الرقيق وعظمي الدقيق من شدة الحريق يا أم
 ملدم إن كنت آمنت بالله العظيم فلا تصدعي الرأس ولا تأكلي اللحم ولا تشربي
 الدم وتحولي عني إلى من اتخذ مع الله إلهاً آخر قالت فقلت لها فذهبت عني اه (فائدة)
 في شرح الشبرخيتي على الأربعين النووية بعث هارون الرشيد ليلاً الربيع إلى
 الشافعي ليهجم عليه من غير إذن فقال له أجب فقال الشافعي في مثل هذا الوقت
 وبغير إذن فقال بذلك أمرت فخرجت معه فلما صرت بباب الدار قال لي اجلس
 ودخل فقال له الرشيد ما فعل محمد بن إدريس قال أحضرته قال ادخله فأدخلني
 فتأملتني ثم قال يا محمد أريد بك فأنصرف راشداً ياربيع احمل معه بدرة دراهم فلما
 خرجت قلت للشافعي بالذي سخر لك هذا الرجل ما الذي قلت فإني أحضرتك وأنا
 أرى موضع السيف من فقاك فقلت سمعت مالك بن أنس يقول سمعت نافعاً يقول
 سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول دعار رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا
 الدعاء يوم الأحزاب فكفي وهو اللهم إني أعوذ بك وبنور قدسك وبركة طهارتك
 وعظيم جلالك من كل طارق إلا طارقاً يعطرك بخير اللهم أنت غيائي فبك أغوث
 وأنت عيادي فبك أعوذ وأنت ملاذي فبك ألوذ يا من ذلت إليك رقاب الجبابرة
 وخضعت له مقاليد الفراعنة أجرني من خزيك وعقوبتك واحفظني في ليلي ونهاري
 ونومي وقراري لا إله إلا أنت تعظيماً لوجهك وتكريماً وتشريفاً لسبحات عرشك
 فأصرف عني شر عبادك واجعلني في حفظ عنايتك وسراقات حفظك وعد علي
 بخير يا أرحم الراحمين وفي رواية عن الفضيل بن الربيع صاحب هرون أن الشافعي
 قال له قلت شهد الله أنه لا إله إلا هو اللهم إني أعوذ بنور قدسك وبركة طهارتك
 وبعظمة جلالك من كل عاهة وآفة وطارق الإثم والجن إلا طارقاً يعطرك بخير
 يا أرحم الراحمين اللهم بك ملاذي قبل أن ألوذ وبك عيائي قبل أن أغوث يا من
 ذلت له رقاب الفراعنة وخضعت له مقاليد الجبابرة اللهم ذكرك شيماري
 ودثاري ونومي وقراري أشهد أن لا إله إلا أنت لضرب علي سرادات حفظك
 وقتي وحفي برحمتك يا رحمن قال الفضيل فسكتتها وجعلتها في ردائي وكان الرشيد
 كثير الغضب على وكان كلما هم أن يفضب حركتها في وجهه فيرضى اه والله أعلم
 وفيه أيضاً وروى عن أبي يعلى أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول إذا كنز الناس الذهب والفضة فاكنزوا هؤلاء الكلمات اللهم إني أسألك
 الثبات في الأمر والعزيمة على الرشد وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألك
 من خير ما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم وأستغفرك لما تعلم إني أعوذ بك أنت علام
 الغيوب اه (فائدة) ينبغي لمن يطلب منه سجود التلاوة أن يدع في حال السجود

وتسكين لغضبه ولم يقصد زوجته
 بالطلاق ولا غيره فهل بهذه
 الصورة يقع عليها طلاق أم لا
 أفتونا (أجاب) نعم إن أطلق وقع
 على زوجته الطلاق وإن قصد
 غير زوجته لم يقع على زوجته
 الطلاق والله أعلم (سئل) في رجل
 تشاجر مع زوجته وعنده امرأة
 أجنبية كانت له زوجة في السابق
 وطلقها ثم قالت له زوجته أبرأتك
 وأبرأك الله من الحق والمستحق

بما ورد في الحديث وهو اللهم اكتب لي بها عندك أجراً وضع عني بها وزراً واجعلها لي عندك ذخراً واقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود اه من شرح الشرنوبى على العزبة (فائدة) في الشبرخيتى لما تعسر على سليمان بن داود عليه الصلاة والسلام فتح بيت المقدس قال له أحد جلساء داود وكان قد طعن في السن ألا أعليك كلمات كان أبوك يقولهن عند كربته فيكشف عنه ؟ قال قل بلى قال اللهم بتورك اهتديت وبفضلك استغنيت وبك أصبحت وأمست ذنوبى بين يديك أستغفرك وأتوب إليك فلما قالها فتح الباب اه قال وأخرج ابن النجار عن معروف الكرخي من قال ثلاث مرات وكان في غم فرج عنه غمه اللهم احفظ أمة محمد اللهم ارحم أمة محمد اللهم عاف أمة محمد اللهم أصلح أمة محمد اللهم فرج عن أمة محمد اه قال وأخرج البيهقي عن حماد بن سلمة أن عاصم بن إسحاق شيخ القراء في زمانه قال أصابتني خصاصة لجئت إلى بعض إخواني فأخبرته بأمرى فرأيت في وجهه الكراهة فخرجت من منزله إلى الجبانة وصليت ماشاء الله ثم وضعت وجهي على الأرض وقلت يا مسبب الأسباب يا فاتح الأبواب يا سامع الأصوات يا مجيب الدعوات يا قاضى الحاجات اكفنى بحلالك عن حرامك وأعنى بفضلك عن سواك قال فوالله ما رفعت رأسى حتى سمعت وقعة بقرى فرفعت رأسى فإذا بجدة طرحت كيساً أحمر فإذا فيه ثمانون ديناراً وجوهر أملفوناً في قفلة فبعت الجوهر بمال عظيم وفصل الدنانير فاشتريت منها عقاراً وحمدت الله على ذلك اه والله أعلم (فائدة) عن أبي محمد واسمه عبدالله بن يحيى بن أبي الهيثم الضبي يروى أن أناساً ضربوه بالسيوف فلم تقطع سيوفهم فيه فقتل عن ذلك فقال كنت أقرأ ولا يؤوده حفظهما وهو العلي العظيم فوالله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون وحفظناهما من كل شيطان رجيم وحفظا من كل شيطان مارد وحفظا ذلك تقدير العزيز العليم إن كل نفس لما عليها حافظ إن بطش ربك لشديد إنه هو يبدئ ويعيد وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد هل أتاك حديث الجنود فرعون وثمود بل الذين كفروا في تكذيب والله من ورائهم محيط بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ اه (هذا دعاء آية الكرسي) الحمد لله الذى خلق العالم ويسر العلوم وأجرى الأفلاك وسخر النجوم واستوى في علمه المنطوق والمفهوم ويعلم الظاهر والسر المكتوم ولكل حى عنده رزق مكتوب وأجل محتوم ليوم معلوم (الله لا إله إلا هو الحى القيوم) أفنى القرون الماضية قوماً بعد قوم وأباد الدهور الماضية يوماً بعد يوم وعدل في أحكامه فلم يلحقه لوم سبحانه (لا تأخذه سنة ولا نوم) تعبد البرأيا فرضاً بعد فرض وأجزل العطايا فأفضل في البسط وعدل في القبض سبحانه (له ما فى السموات وما فى الأرض) وأسبل على العصاة كثيف ستره وأسكن

وما تستحق النساء على الرجال من مصروف العدة ومن السكنى فقال لها إن صححت براءتك فأنت طالق فهل بهذه الصورة تصح البراءة ويقع الطلاق أولاً أم لا فتونا (أجاب) البراءة باطلة والطلاق المعلق عليها غير واقع والله أعلم (سئل) عن قتل رجلاً عمداً ثم التدرق عن أولياء المقتول في محل ما اتصل بهم إليه حتى مات القاتل لهم الآن مطالبين ورثته بالدية

روعة الخائفين بأمنه ومن على المؤمنين بلطفه وبمنه ويسر الطاعة لعباده بحسن
عونه سبحانه (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه) خلق العباد ورزقهم وأهل
الرشاد بطاعته وفقهم ولمرضاته أسعفهم واجتباهم وشرفهم وأهل الفساد بعذابه
خوفهم سبحانه (يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم) خلق ماشاء كيف شاء واختص من
شاء بما شاء وقدر الأشياء على ماشاء سبحانه (ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما
شاء) مكن الدوائر وخالقها ومنشئ الثقلين ومالكها ورب المشرقين ورب المغربين
وما بينهما سبحانه (وسع كرسيه السموات والأرض ولا يؤده حفظهما) فبارك الله ربنا
ذو الإحسان لم يشاركه في الأزل قديم أعد لأوليائه دار النعيم وأكرمهم فيها بالنظر إلى
وجهه الكريم وأعد لأعدائه عذاب الجحيم يضل من يشاء ويهدي من يشاء إلى صراط
مستقيم سبحانه (وهو العلي العظيم) اللهم صل على نبيك ورسولك المختار صاحب
المعجزات والآثار والدلالة والأسرار والكرامة والأنوار صلي الله عليه وعلى آله
الأخيار والمهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين اللهم أنزل علينا من
خيراتك وبركاتك أفضل ما أنزلته على عبادك وخصصت به أحبائك وأصفياك
وارزقنا برد عفوك وحلاوة مغفرتك وانشر علينا رحمتك التي وسعت كل شيء
علماً وارزقنا منك محبة وقبولاً وأمانة وإجابة تهم الحاضرين والغائبين
والأحياء والميتين برحمتك يا أرحم الراحمين اللهم لا تخيننا فيما سألناك ولا تحرمنا
مارجوناك واحفظنا في المحيا والمات إنك مجيب الدعوات يا الله يا الله يا الله
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. من لازم هذا
الدعاء صباحاً ومساءً رزقه الله من حيث لا يحتسب وكان محفوظاً وأقل الذكر
ثلاثاً صباحاً ومساءً والله سبحانه الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب

لهم ذلك أم لا أقنونا (أجاب)
بقوله إن خلف القاتل تركة فلهم
المطالبة من التركة والله أعلم (سئل)
في رجل أوصى على يد رجل آخر
وأوقف بقرة على بنت له لتنتفع
بها ثم مات فأخذ الوصي البقرة
وأجرى منافعها على البنت فلما بلغت
البنت أجزت بنت البقرة الموقوفة
عليها لمن يخدم البقرة ويرعاها
ويسقيها هل هذه الإجارة صحيحة
ويستحق الأجير بنت البقرة

(ما قولكم) في رجل مريض بداء الدق الذي طال به وأنهك حتى صار في غالب
أوقاته في غيبوبة من حسه وتمييزه وله وكيل يقوم بجل شؤونه فكتب ذلك الوكيل
وصية على لسانه وأن ذلك المريض أقام ولد ذلك الوكيل وصياً على نفسه وعلى
القيام بتقسيم تركته على ورثته وحفظ مال القاصر منهم عنده إلى بلوغ رشده
وأحضر الوكيل شاهدين فقرأ أحدهما على المريض الوصية التي حررها الوكيل
على لسانه وقال له نشهد عليك بما في هذه الوصية فقال المريض نعم وذهب بهما
إلى القاضي فشهدا عنده شهادة بجملة بأن فلانا أشهدهما على هذه الوصية فكتب
القاضي شهادتهما وقال في آخر تسجيله بموجب شهادة الرجلين المذكورين
ثبتت لدى هذه الوصية وصحت وبعد أن توفي الله المريض بقي الورثة تحت
ضغط هذا الوكيل برهة من الزمان لأن الموصي جعل له النظر على وصيه الذي
هو ابن الوكيل إلى أن أثبت ولد الموصي المتوفى رشده لدى القضاة فأخذ في تحقيق
صحة الوصية المذكورة وأبطلانها لما يعلمه من أن والده حين الإشهاد عليه بتلك الوصية

كان فاقداً للشعور والتمييز وأحضر شاهدي الوصية عند القاضي فطلبهما تفصيل شهادتهما التي أجلاها أولاً وإن الموصى حين أشهدهما على الوصية هل كان عند حسه وتمييزه أم لا فأجاب أحدهما إن الذي أشهده إن حواسه قاصرة في ذلك الوقت وأجاب الآخر بأن لا أعلم أن له حواساً وتمييزاً أم لا فهل يلزم مع ما ذكر تنفيذ هذه الوصية أم لا وهل قول القاضي في آخر تسجيله على الوصية ما ذكر يعتبر حكماً أم لا لأن الثبوت غير الحكم أفتونا مثابين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله والاصحاب أما بعد فأقول لا يلزم تنفيذ هذه الوصية حيث إن أحد شاهديها يجزم بأن الموصى حين شهد علي إيصائه قاصر الحواس وثنائهما أفاد بعدم علمه بحسه حين الإيصاء ولا بعدم حسه لقول التسولي في شرحه علي العاصمية إن من شرط صحة الوصية أن يعقل الموصى القرية في الأمور وأن لا يكون فيها تناقض ولا تخلط اهـ وقول القاضي في تسجيله الوصية فبموجب شهادة الرجلين المذكورين ثبتت لدى هذه الوصية وصحت ليس بحكم لوجهين (الوجه الأول) أن قول القاضي المذكور ليس بثبوت ولا حكم لأن مجرد شهادة الشاهدين لا تقوم به الحجة على ثبوت السبب عند الحاكم حيث بقيت عنده ريبة أولم تبقى ولكن بقى عليه أن يسأل الخصم هل له مطعن أو معارض ونحو ذلك على أن هنا لم يحضر حينئذ خصم وقد قال في التبصرة نقلاً عن القرافي فلا ينبغي أن يختلف في هذا أنه ليس بثبوت ولا حكماً لوجود الريبة أو عدم الاعتذار اهـ (الوجه الثاني) أنه على فرض قيام الحجة على سبب الحكم بشهادة الشاهدين المذكورين لا تنفاه الريبة وحصول الشروط فهذا الثبوت ليس بحكم وإنما الحكم من لازمه فيتعين على الحاكم الحكم إذا سئل به فصار الحكم من لوازم الثبوت فيجب أن يعتقد أنه حكم فهذا معنى قول الفقهاء من أهل المذهب المشهور أن الثبوت حكم يريد في هذه الصورة الخاصة وليس ذلك في جميع صور الثبوت على أن هذا التشهير مخالف لما نقله الشيخ تقي الدين عن مذهب مالك رضي الله تعالى عنه أن الصحيح عندهم أي الحنابلة وعند المالكية أنه ليس بحكم وقاله الشيخ سراج الدين أيضاً وقال إنه التحقيق وقال ابن عبد السلام وليس قول القاضي ثبت عندى كذا حكماً منه بمقتضى ما ثبت عنده فإن ذلك أعم منه قال وإنما ذكرنا هذا لأن بعض القرويين غلط في ذلك وألف المازري جزءاً في الرد عليه وجلب فيه نصوص المذهب أفاده ابن فرحون في تبصرته ثم ساق كلامي القرافي كتاب الفرق بين الفتاوى والأحكام في السؤالات الثلاثين وفي القواعد في الفرق الخامس والعشرين والمائتين فانظره ثم فإنه لا بد منه في تحقيق المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم

(تم والحمد لله)

أم لا أفتونا (أجاب) نعم إن كانت البنت هي الناطرة على الوقف فالإجارة صحيحة بمنافع بنت البقرة وأما إن كانت الإجارة بعد البنت فإن كانت البنت حدثت فهي صحيحة وإلا فباطلة يستحق الأجير فيها أجره المثل كما إذا كان الناظر غير البنت والله أعلم انتهى بحمد الله تعالى فتاوى خاتمة المحققين الإمام العلامة الشيخ محمد صالح الرئيس رحمه الله تعالى ونفعنا به آمين

فهرس فتاوى الإمام الشيخ حسين بن إبراهيم المغربي
مفتى السادة المالكية بمكة المكرمة [بالصلب]

صفحة	صفحة	صفحة
١٩٥	٦٣ باب في الجنائز	٢ ترجمة المؤلف
٢٠١ فصل في المبادلة والمراطة	٦٩ باب الزكاة	٣ خطبة الكتاب
٢٠٤ » في الربا	٧٣ فصل في مصرف الزكاة	١٠ باب في أحكام تتعلق بالقرآن
٢٠٥ » في القرض	٧٦ فصل في زكاة الفطر	١٤ فصل في استعمال الحرير
٢١٠ » في الخيار	٧٧ باب الصوم	والتقدين
٢١٠ » في عيوب المبيع	٧٩ » اليمين	١٦ فصل في خصوصياته ﷺ
٢٢٦ » في الإقالة	١٠٠ » في النذر	١٦ فصل في بيان الأعيان الطاهرة
٢٢٧ » في المراجعة	١٠٢ » الجهاد	١٩ فصل في إزالة النجاسة
٢٢٧ » في المداخلة	١٠٤ كتاب النكاح	٢٥ فصل في الوضوء وما يتعلق
٢٢٨ » في اختلاف المتبايعين	١٠٦ فصل في أركان النكاح	باللحية وبقية الشعر
٢٢٩ » في السلم	١٢٠ » في المحرمات	٢٨ باب الغسل
٢٣٠ باب في الرهن	١٢٣ » في بعض مسائل الصلاة	٢٩ فصل في التيمم
٢٣٤ باب الفلس	١٢٦ » في الولية	٣٠ فصل في الحيض
٢٣٥ » الحجر	١٢٨ باب الخلع	٣٠ باب أوقات الصلاة
٢٣٥ » الصلح	١٣٥ » في الطلاق	٣٠ باب في الأذان
٢٣٦ باب في الحوالة	١٤٧ فصل في الكنايات الظاهرة	٣١ باب ستر العورة والخلو
٢٣٧ » في الضمان	١٥٠ » » » الخفية	٣٣ باب استقبال القبلة
٢٣٧ » في الشركة	١٥١ » في تعليق الطلاق	٣٤ باب الصلاة
٢٤٠ » الوكالة	١٥٨ باب تفويض الطلاق	٣٥ باب مبطلات الصلاة
٢٤١ » في الاقرار	١٥٦ فصل في الرجعة	٣٦ باب سجود السهو
٢٤١ » في الاستلحاق	١٦١ باب الظهار	٤١ فصل في قضاء الفوائت
٢٤٢ » في الوديعة	١٦٣ » العدة	٤٢ باب النافلة
٢٤٢ » في الاعارة	١٧٠ فصل في بيان عدة من فقد	٤٢ باب في الجماعة
٢٤٣ » في النصب	زوجها	٥٠ فصل في أحكام المساجد
٢٤٥ باب في الاستحقاق	١٧٣ فصل في بيان الاستبراء	٥٧ فصل في قصر صلاة المسافر
٢٤٥ » في الشفعة	١٧٦ باب الرضاع	٥٨ باب الجمعة
٢٤٧ باب في القسمة	١٨٠ » النفقات	٦١ باب صلاة العيدين
باب في القراض	١٨٩ » الحضنة	٦٢ باب كسوف الشمس
٢٤٨ باب في المساقاة	١٩١ » البيوع	٦٢ باب في الاستسقاء

صفحة	صفحة	صفحة
باب في الرقيق ٢٨٥	باب في المحظورات ٢٧٤	باب في الإجارة ٢٥٠
باب العتق	باب في البغي ٢٧٧	باب الجمالة ٢٥٥
باب التدبير	باب الردة ٢٧٨	باب الوقف ٢٥٦
باب الكتابة	باب حد الزنا ٢٧٩	باب الهبة ٢٦٨
باب أم الولد ٢٨٦	باب النسب والحدود ٢٨٠	باب اللقطة ٢٦٩
باب في الوصايا ٢٨٧	باب السرقة ٢٨١	باب في الذعاوى والأيمان
باب الفرائض ٢٩٢	باب الحراة ٢٨٣	باب القضاء ٢٧١
خاتمة	باب حد الشارب ٢٨٤	باب في الشهادات ٢٧٣

فهرس فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس [بالهامش]

صفحة	صفحة	صفحة
باب الرضاع ٢٤٦	باب التفليس - باب الحجر ١٥٧	خطبة الكتاب ٣
باب الحضانة ٢٤٩	كتاب العارية - باب الضمان ١٦٠	كتاب الطهارة (باب الوضوء) ٤
باب الجنائيات ٢٥١	باب الرهن ١٦١	باب الاذان - باب الاحداث
باب حد الزنا ٢٥٧	باب الوكالة ١٦٢	باب التيمم ١١
باب حد القذف ٢٥٧	باب الإقرار ١٦٦	باب الغسل ١٤
باب التعزير ٢٥٧	باب الغصب ١٦٨	كتاب السواك ٢٨
باب قسم الصدقات ٢٥٩	باب الشفعة ١٧٠	باب الحيض ٢٩
باب معاملة الرقيق ٢٥٩	باب الشركة ١٧٢	باب شروط الصلاة ٣٧
باب الردة ٢٥٩	باب الجمالة ١٩٨	باب صفة الصلاة ٤٩
باب الأيمان ٢٦٧	باب اللقطة ١٩٩	باب صلاة الجاعة ٥١
باب الكفارات ٢٦٧	باب الوديعة ٢٠٠	باب صلاة الجمعة ٦١
باب القضاء ٢٦٩	باب الفرائض ٢٠١	باب صلاة العيد ٧٩
باب الدعوى والبيانات ٢٧٧	باب المتاسخة ٢٠٦	باب الكسوف ٨٠
باب القسمة ٢٩٣	باب النكاح ٢١٢	باب اللباس ٨٢
باب الشهادات ٢٩٣	باب الصداق ٢٣١	باب زكاة النبات ١٠٠
باب التدبير ٣٣٧	باب القسم والنشوز ٢٣٢	باب زكاة الفطر ١٠٣
باب أمهات الاولاد ٣٣٧	باب الطلاق ٢٣٥	باب زكاة التقدين ١٠٥
باب في الجنائز ٣٤٧	باب الرجعة ٢٤٣	باب الصوم ١١٣
باب الأيمان ٣٥١	باب اللعان ٢٤٤	باب الاعتكاف ١١٨
باب الوصية ٣٥٨	باب الاستبراء ٢٤٥	باب البيع ١٤٤
		باب القرض ١٥٦